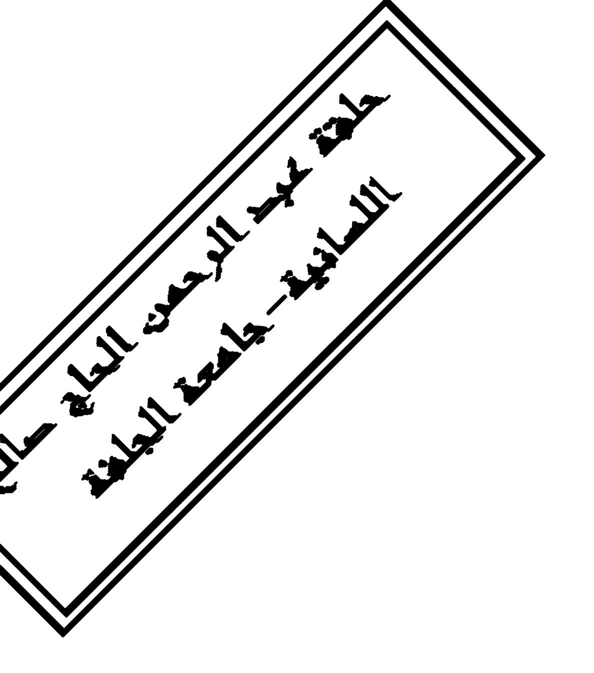
الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

بحوث ودراسات في اللسانيات العربية

الجزء الأول

موفم للنشر



01 02 02 / 12

الإيداع القانوني : 2012 - 487

ردمك : 3 - 168 - 00 - 9931 - 978



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

دراسات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في اللسانيات العربية وتكنولوجيات اللغة مجموعة من البحوث المتصلة باللسانيات، وأوّلها يتناول الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة والفوارق بين فقه اللغة وعلم اللسان، وكانت الفصاحة نغم أكثر القبائل، وتتضح عند اللغويين الجامعين لدواوين العرب.

وقد اعتمد نحاة العرب الأولين على الشعر الفصيح والقرآن الكريم وكلام العرب الشفوي، واطّرد هذا التصور، ثمّ أخذ كثير من المتأخرين مثل ابن مالك في الاعتماد على الشاذ من الشواهد وهي أبيات لم يحصل عليها إجماع في صحة روايتها كما حدث في الرواية عند النحاة الأولين.

وينكر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن يكون النحو العربي متأثرا بالمنطق اليوناني فهو في جوهره لغوي عربي محصن. ويتحدّث عن مستلزمات بناء قاعدة آلية للمفردات الحاسوبية.

وينتقل إلى الحديث عن قضايا اللغة العربية، وفي مقدمتها قضية المعجم العربي والمصطلحات وما يلزمها من البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي. ويتحدث عن الكتابة العربية وحل مشاكلها مع بيان الأسس لتطوير تدريس اللغة العربية في التعليميين الابتدائي والثانوي ومع العناية بعلم تدريس اللغات وبيان كيفية البحث العلمي.

ويتحدث عن المدرسة الخليلية الحديثة وتشعباتها في النحو العربي والقياس واللفظة والعامل والصوتيات الخليلية ومكانها من النزعات في اللسانيات الحديثة وموقفها من علاج العربية بالحاسوبية واللسانيات الحاسوبية وأسسها اللغوية والتحليل التسلسلي والتوقيعي والنحو الخليلي، والنحو الأصيل عند السابقين والمتأخرين والنظرية اللغوية عند العرب والنظريات الحديثة ومنطق التحليل العربي، ومفهوم التبعية النحوية في الغرب وعند العرب وعلم المعاني في الغرب وعند العرب وتكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل.

ويلاحظ أنّ مصطلح الجملة لا يوجد عند سيبويه، ويمتنع تقديم المعمول على عامله وجواز التقديم والتأخير على ما سواه، ويعرض منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، ويتحدث عن مفهوم الأصل الفرع والقياس في النحو العربي وما يحتاج إليه التحليل العلمي للنصوص من علم الأسلوب والبلاغة العربية، ويعرض مسائل في مصطلحات علم التجويد كمسائل الإدغام والإخفاء وحروف المد ونوع السكون.

ونصل مع الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح إلى نهاية الفصول عن قضايا الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما، أماّ قضية الترجمة فتفتقر إلى نقل المراجع العلمية على نطاق واسع، والموجود منها لا يفي بحاجات الأمة العلمية ويكفي أن نعرف أنّ المجموعة الأوروبية تترجم شهريا أكثر من 500 كتاب. وبفضل هذه الحركة الأوروبية العملاقة أمكن لأوروبا أن تسيطر على العلم الحديث.

و قد أكثرنا حديثا عن الترجمة المصطلحات العلمية ولكن لا تزال الأمة بعيدة في معاهدها عن المسح الكامل الشامل لها. ولا بدّ أن تعدّ لذلك مترجمين لا يحصون عدا تنهض بهذا المسح الشامل في جذاذات تخزنها المؤسسات في ذاكرة الحاسبات، ولا يعتمد العلماء فيما يخزنون من مصطلحات على ما يقرّرون في المعاجم المختلفة، بل لا بدّ من مراجعة السياقات والقرائن في الكلم.

واقترح الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح - بجانب كل هذه الأعمال – مشروع الذخيرة اللغوية الذي يتيح للباحث سريعا المعلومات والنصوص عن استعمالات العربية متضمنًا أمهات المراجع القديمة والحديثة ومختلف المعاجم السابقة والعصرية وقد أتى بمباحث جديدة لم يسبق إليها، وهو مشكور لهذا الجهد العلمي الرائع.

رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة

ورئيس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية

شوقي ضيف

الأستاذ الدكتور شوقي ضيف

الدراسات والبحوث الخاصّة بعلم العربية وعلاقتها باللسانيات الحديثة وتكنولوجيا اللغة

الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة*

لقد بدأت مفاهيم اللسانيات الحديثة وتصوّراتها تروج وتنتشر في البلدان العربية وخاصة بعد أن انتبه الأدباء أنفسهم إلى ضرورة التجديد للمنظور التاريخي الذي ساد الدراسات الأدبية منذ بداية هذا القرن. وبدأ الناس ولا سيّما علماء اللغة يتساءلون يومئذ عن جدوى هذه المفاهيم إلا أنّ أكثر هذه المفاهيم لم تُعرف بعد على حقيقتها بل لم يطلع أكثر الناس بعد على تطورها وكثرة الآراء والمذاهب التي أثارتها وما الذي فيها قد انزوى أو زال لتغلب مذهب جديد عليها وما الذي ثبت بعد التجدد. ثمّ أهم سؤال يطرح إزاء هذا الأمر الطارئ هو ما شأن العلوم اللغوية في الآونة الأخيرة؟ وهل تأثيرها على المثقفين العرب يعتبر مساً بالأصالة؟ هذه التساؤلات كلّها حاصلة بالفعل إلا أنّ المشكل قد طرح فيها بكيفية جدّ سطحية وبدون مراعاة لكل ما تقتضيه الموضوعية العلمية. فأما الأصالة فإنّنا لا نشاطر نظرة الكثير من المثقفين عندما يقابلون هذا المفهوم بالحداثة أو المعاصرة فإنّ الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أياً كان المقلَّد المحتذى به سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين إذ الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره. فكأنّ هؤلاء المثقفين بجعلهم الأصالة في مقابل المعاصرة لا يتصورون هذه الأصالة إلا بالرجوع إلى القديم فالأصيل في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه. والأصالة في زماننا هذا وعلى هذا الأساس هي الامتناع من تقليد الغربيين خاصة. هذا ولا أقصد من لفظ التقليد أكثر مما قصده علماؤنا قديماً فهو إتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقداً الحقيّة فيه من غير نظر وتأمل في الدليل (من كتاب التعريفات للشريف الجرجاني) أو بعبارة أخرى هو اتخاذ أقوال الغير كحقائق لا تقبل الجدال وعدم الإتيان بأي ابتكار. وهذا لا يعني أنّ الإنسان

* – ألقي هذا العمل كمحاضرة في معهد اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية في أفريل 1987م ونشر في: حوليات جامعة الجزائر. نشر ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 6 الجزء الأول1992/91م، ص 33-41.

مجبر على ابتكار جميع ما عنده. هيهات! فإنّ هذا يستحيل كما يستحيل أن يعيش الإنسان بالاعتماد على ما يصنعه هو وحده أو يرقى به العلم بدون أن يراعي ما ابتكره الآخرون، والعلـم بهذا الاعتبار هو أحوَج الأشياء إلى التفاعل والتداخل والأخذ بما يأتي به الآخرون، إلا أنّ الأصالة في هذا الأخذ تكمن في عدم الاطمئنان مقدماً وقبل النظر إلى كل ما يصدر من الغير حتى يقوم الدليل الذي يحمل الإنسان بل يجبره على تقبل أقوال غيره.

فهذا هو موقف العالم ذي الأصالة وكنا -وما يزال الكثير منا- نقلد القدامى من علمائنا ثمّ جاء منا من يقلد الآن الغربيين فاستبدلوا بذلك تقليداً بتقليد.

ويجدر بنا بهذا الصدد أن ندلي برأينا فيما يقوله اللغويون العرب المحدثون وغير اللغويين وما يقومون به من أبحاث حول التراث العلمي اللغوي العربي وسنربط ذلك بالأصول والمبادئ المنهجية التي يجب أن يخضع لها كل باحث نزيه.

إنّ الكثير من البحوث التي يجريها الآن اللغويون العرب وكذلك البحوث التي يجرونها على محتوى التراث اللغوي تتّصف في نظرنا بهذه الهنات:

1- التبني بدون نظر سابق لما جاءنا من الغرب من الأقوال والمذاهب اللغوية بدعوى أنّ هذه الأقوال هي آخر ما توّصل إليه العلم الحديث وأنّ الباحثين العرب لم يبلغوا بعد - لقلّتهم وقرب عهدهم بالبحث- مستوى الاجتهاد، فإنّ الأفكار التي تصلنا من الغرب في اللغة وظواهرها هي وليدة هذا العصر ثمّ هي من جنس الأفكار التي تخصّ علوم الفيزياء والكيمياء والأحياء وغيرها من العلوم التجريبية التي تقدمت في أيامنا التقدّم المعروف.

ومن ثمّ الاعتقاد بأنّ جميع ما تصوروه من المفاهيم هي حقائق علمية مسلمة من قبل جميع العلماء الغربيين ولا نعني النظريات والأقوال بل بعض التصورات التي روّجها اللغويون الغربيون كمفهوم المقطع ومفهوم المصوّت القصير والمصوّت الطويل وغير ذلك، فيعتقد أكثر العرب أنّ هذه الأشياء هي من أحدث ما حققه العلم في زماننا مع أنّه قد ثبت أنّ أكثرها قد وجد في الحضارة اليونانية وتوارثه الغربيون وهي مجرد تصوّر ووجهة نظر إذ قد يكون لغير الغربيين تصوّر ووجهة نظر أخرى غير هذه، وقد أثبتت تكنولوجيا اللغة أنّ

المقطع مثلاً لا وجود له في الكلام العادي إلا في حالة انعزال المقاطع بعضها عن بعض أي في حالة الإفراد ووجوده بين وقفتين أما في داخل مدرج الكلام أي تسلسله فلا وجود له إطلاقاً. وهذا دليل على أنّ الكثير من الباحثين العرب لا يلمون بكل ما قاله العلماء الغربيون بما فيهم أصحاب هذه التكنولوجيا. بل قد يوجد منهم من لم يدخل قط مخبراً صوتياً مع اعترافهم بأنّ الصوتيات علم من العلوم التجريبية.

2- وقد يؤدي هذا القصور وقلّة الإلمام بكل ما يجب العلم به إلى التعصّب لمذهب غربي واحد لكون هذا الباحث قد تخرج على يد ذاك العالم الغربي صاحب المذهب المعني به فلا يريد به بديلاً ويعتقد أشدّ الاعتقاد أنّ كل ما يقوله غيره فهو من سفاسف الكلام وأباطيله.

فقد رأينا الكثير ممن أُوفِد إلى فرنسا أو بريطانيا يتتلمذون على أستاذ عُرِف بمذهب خاص - وقد يكون هذا المذهب السائد في ذلك الزمان- ثمّ يرجعون إلى بلادهم ويحاولون يومئذ أن يعرفوا أبناء وطنهم هذه الأقوال. وهذا لا بأس فيه بل هو المطلوب من كل من أوفِد إلى الخارج إلا أنّ البعض منهم ربّما تعلّق بهذه الأقوال تعلّق الداعي بدعوته. وقد يرد من الغرب من يدعو إلى شيء آخر وهكذا ينقلون الخلاف إلى البلدان العربية، والخطأ في ذلك هو أن ينزل الرأي والتصور والمفهوم منزلة الحقيقة العلمية المجمع عليها. وأن ينزل الافتراض الذي لا يعتمد على دليل تجريبي وعقلي منزلة الفكرة العلمية التي أثبتها الاختبار. وقد يكثر ذلك في العلوم الاجتماعية بصفة عامة بخلاف العلوم الدقيقة والتجريبية التي تجتمع على إيجاد الدليل قبل الخوض في الجدل. هذا وأخطر من كل ذلك هو عدم البحث عن الأسس العلمية والتاريخية للمفاهيم والتصورات الرائجة، ومن ثمّ الجهل بأهم شيء يعتمد عليه في إقناع الغير وهو تلك الخلفيات العلمية والتاريخية التي يجب أن يبحث عنها كل باحث ذي شأن ممن لا يتعصب لمذهب من المذاهب.

وعلى هذا الأساس يجب على كل باحث نزيه أن يبحث عن محتوى البنوية (مذهب البنية في اللغة والأدب) ومن أين جاءت وكيف نشأت وما هي الأسس المنهجية والعلمية التي بنيت عليها ولماذا تدعو إلى تبني تلك الأفكار، ثمّ ما هي المذاهب التي ظهرت بعدها وفي

ماذا ناقضتها ثمّ فيما هي محقّة وغير محقّة. ثمّ ما هي المفاهيم الطارئة فيها، وما هي التي تنتمي إلى أقوال القدامى وغير ذلك.

3- وصفة سلبية أخرى هي تجاهل بعض الباحثين للتراث العلمي العربي في ميدان اللغة وخصوصاً ما اختص به العرب دون غيرهم وما أبدعوه من المفاهيم ولم يوجد ما يقابله في التراث الفكري اليوناني اللاتيني ولا في المذاهب اللغوية الغربية الحديثة. وهذا التجاهل ناتج بالطبع عن جهل أولاً لجوهر المفاهيم والتصورات العربية، وثانياً للاعتقاد الراسخ عند أكثر المحدثين أنّ ما ظهر عند العرب من الأفكار ولم يثبته اللغويون الغربيون فلا قيمة علمية له ويعتمدون في ذلك على ما يقوله بعض فلاسفة العلوم مثل أوجست كونت الفرنسي الذي ادّعى في القرن الماضي أنّ الفكر الإنساني يتطور على خط مستقيم؛ من الفكر الديني إلى الفكر الميتافيزيقي إلى الفكر الإيجابي أي العلمي في نظره. فلا يتصوّر الباحث العربي أن يكون العرب منذ أكثر من ألف سنة قد توصلوا إلى ما توصل إليه العلم الحديث. وهذا كلام ساذج كل السذاجة وقد دحضه أكثر من واحد في زماننا وأكبر حجّة في ذلك هي أنّ تطور المستوى الفكري والحضاري للإنسان ليس كما يزعمه متدرجاً متسلسلاً، فقد يرقى في هذا المستوى في زمان قصير جداً، ثمّ قد يحصل له استقرار لمدة طويلة بل وتراجع وانحطاط وجمود وكم من فكرة ظهرت في غابر الزمان فلم يلتفت إليها بعد ذلك الناس حتى ظهرت من جديد في عصرنا الحاضر، وذلك كفكرة دوران الأرض حول الشمس وكالدورة الدموية وكاستعمال العفونة لعلاج الجرح والبثور (في البنسلين) وغير ذلك كثير. ثمّ إنّ هؤلاء الباحثين لا يعرفون بالضبط ما كان يقصده علماؤنا الأولون من كلمتي الحركة والسكون مثلاً وما كانوا يتصوّرونه عند إطلاقهم للفظ **«الحرف»** و**«الكلمة»** و**«القياس»** و**«الباب»** وغير ذلك ممّا يوجد في كتب الأولين والمتأخرين.

وها هنا يتّفق هؤلاء المقلدون للغربيين مع المقلدين للشيوخ المتأخرين من النحاة العرب ممّن ينتمي إلى عهد الانحطاط الفكري العربي. فكلاهما يحمل كلام المبدعين من علمائنا على غير ما يحتمله، إذ كلاهما يتأوّل الألفاظ التي ترد في نصوصهم كما كان يفهمها ويستعملها

النحاة المتأخرون ومعنى ذلك أنّهم يُسقِطون معاني هؤلاء على نظريات أولئك النحاة الفطاحل أي تصور ابن مالك ومن جاء بعده على تصور الخليل بن أحمد وسيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم ممّن استغلق كلامه على أكثر الناس منذ القرن الخامس الهجري وكان يجب عليهم أن يميزوا بين ما يقوله الخليل وسيبويه وما يقوله من جاء بعده بأربعة قرون وأكثر، وابتعد كل البعد عن الروح العلمية والنظريات العميقة التي قد تفوق قيمة النظريات الحديثة. وأخطر من هذا هو التهجّم على أولاء العلماء المبدعين والحطّ من قيمة ما قالوه وانتقادهم الانتقاد غير الموضوعي؛ إما بدعوة أنّ العلم الحديث قد تجاوزهم، وإما لأنّ ابن مالك وشراحه لم يذهبوا مذهبهم. فقيل فيهم أنّ استقراءهم لقوانين العربية ناقص، وأنّ البصريين منهم كانوا تأثروا بمنطق أرسطو. وقد بيّنتُ في أكثر من موضع أنّ منطق أرسطو قد بناه صاحبه على مفهوم الاشتمال (أي اندراج شيء تحت شيء آخر) كمثال الاستدلال الذي أوضحه فورفوريوس: كل إنسان فانٍ وسقراط إنسان إذن سقراط فانٍ فسقراط مندرج تحت جنس الإنسان وهذا الأخير تحت جنس الكائنات الفانية.

أما الاستدلال العربي فهو مبني لا على هذا الاندراج بل على حمل شيء على شيء أو إجرائه عليه، ومن ثمّ إلحاقه به في الحكم لوجود جامع بينهما يستنبطه الباحث بهذا الإجراء. وهذا هو عين الاستدلال في الرياضيات وهذا الفارق بين القياسين اليوناني والعربي هو أساسي ولم يدركه إلا القليلون من الناس (وابن تيمية هو ممّن تفهموا جيداً هذا الفارق).

ولا يمكننا في هذا المكان الضيق أن ندلي بكل ما انفرد به العلماء العرب المبدعون من أفكار ومفاهيم ومناهج وهو كثير ورائع (وسنرى فيما يلي نبذة مما أثبتناه من التحليلات عليها في فهم هؤلاء العلماء).

1- لا بدّ من التأكّد الصارم من صحة الخبر أو الرواية قبل أن نبني عليه نظرية كاملة فقد يتساهل المنظر فيبني جميع أقواله على خبر ورد في كتاب أدب أو كتاب من كتب الطبقات. كفكرة بناء النحو العربي من أوله أو ابتداء من الخليل على المنطق اليوناني وقد يستشهد على ذلك بقول القفطي أنّ الخليل كان يلتقي ويتحدث مع حنين بن إسحاق ناسياً أنّ

الخليل توفى قبل ولادة حنين بعشر سنوات. وكثيراً ما يعتمد المحدثون – على إثر المستشرقين – على كتاب الأغاني وغيره من كتب الأدب على الرغم من أنّ الأصفهاني ليس ممّن يوثق به ولا يعده أحد من العلماء ثقة على الإطلاق (كيف يمكن أن يوثق به وهو المستهتر الماجن). وكذلك هو الأمر بالنسبة للكثير مما يرويه مؤلفو كتب الطبقات المتأخرون فقد جمعوا الغثّ والسمين وأدخلوا في كتبهم كل ما سمعوه أو قرأوه بدون أي تمحيص وأي تحرج فكيف يمكن أن يعتمد عليهم في إثبات الوقائع. وكل هذا راجع إلى عدم التحرج وعدم التشدّد في انتقاء الصحيح وطرح الضعيف والمنكر من الأخبار (وشتان ما بين هؤلاء المؤلفين وبين علماء الحديث الأولين ولا ندري لماذا يعتقد البعض أنّه قد يجوز في الأمور العلمية من التسامح ما لا يجوز في الأمور الدينية أو ليس الحرج والكذب واحداً).

2- وتتّصف الكثير من البحوث أيضاً بعيب آخر وهو عدم الشمولية فيما يخصّ المراجع فقد يكتفي الباحث بالعدد القليل من المراجع ويبني عليها نظرية كاملة بل قد يكتفي بما هو مطبوع ولا يذكر من المخطوطات إلا القليل. ونقص آخر من هذا القبيل هو أن يتصفّح هذه المراجع التصفّح السريع والقراءة السطحية، وأخطر من ذلك أن يستخرج منها ما يؤيد نظريته ويسكت عما يكذبها ويدحضها. وأول دليل على ذلك هو اعتماد بعض الباحثين على كتاب الإنصاف لابن الأنباري للخوض في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين وتركهم لأهم ما وصلنا من كتب النحاة المعنيين بالأمر أنفسهم وعدم إجراء مقارنة دقيقة مستفيضة لهذه الكتب نفسها وذلك كالمقارنة بين ما يقوله الأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن وكتاب معاني القرآن للفراء فالموضوع واحد وهما متعاصران. وقد فعل ذلك أحد الأساتذة الأفاضل واكتشف أنّ أكثر ما يقوله أبو البركات بن الأنباري –وأكثره من روايات غيره– وما ينسبه إلى هذا النحوي أو ذاك غير صحيح أو على الأقل لم يكن بالشكل الذي رواه ووصفه ثمّ إنّ هناك عدداً كبيراً جداً من المخطوطات لم يرجع إليها الباحثون إلا بعد أن طبعت وذلك كأصول النحو لابن السراج ففيه كلام كثير عن الخلاف البصري الكوفي وتداخل المذهبين في زمانه كما أنّ فيه من الأدلة القاطعة على أنّه هو مع من عاصره كابن كيسان أول من مزج النحو بالمنطق اليوناني قبل الرماني خلافاً لما يزعمه ابن الأنباري. فهذا يبيّن

أنّ الباحث الأصيل هو الذي إذا طرق موضوعاً قصد منابعه الأصيلة وأمعن النظر في مظانه الأولى أي فيما تركه المعني بهذا الموضوع نفسه لا فيما رواه عنه غيره بعد مضي خمسة قرون. هذا وما بالك بمن يحكم على آراء إمام النحاة سيبويه من خلال ما قيل عنه وما رواه مؤلفو الطبقات. وهذا خطير جداً أن يترك الكتاب –وهو ضخم يستطيع الباحث أن يجد فيه بغيته– ويعتمد الأساطير والخرافات التي حكاها الناس بل المجهولون منهم حول هذا الرجل.

3– ويرتبط هذا بما يجب على الباحث أن يتمسك به دائماً وهو الامتناع من ذكر القول من صاحبه مباشرة، والإشارة إلى مصدر القول بالدقة المتناهية ولا يذكر أبداً هذا القول مروياً على لسان غيره إذا وجد هذا القول في الآثار العلمية التي وصلتنا عن صاحبه عن طريق ابن الأنباري أو كلام الأخفش في كتاب القوافي عن طريق السيوطي أو غيره.

4– ويجب أن يتجرّد الباحث من كل فكرة أو نظرة مسبقة عندما يحاول أن يفهم مقصود القدامى في نصّ من نصوصهم وخصوصاً أولئك الذين بعُد عهدهم عنّا وحال دون فهمهم عصور الانحطاط الحالكة الطويلة التي أغلق فيها باب الاجتهاد وجمدت فيها الأفكار بل زاغت عمّا كانت عليه وصارت أفكاراً وتصورات غير تلك التي أبدعها علماؤنا الأولون. ثمّ الذي زاد الطين بلة أنّ الباحث قد يكون قد تأثر بما يقوله بعض المستشرقين غير المنصفين بالنسبة إلى هؤلاء العلماء وما يقولونه فيقرأ النص من نصوصهم وعلى عينيه نظارات أولئك المستشرقين فلا يرى في سيبويه إلا الرجل الفارسي الذي تأثر بمنطق اليونان الذي كان يُدَرَّس في جنديسابور وينكر أن يكون أبو الأسود وأتباعه ممن ساهم في وضع النحو مع اعترافه واعتراف غيره أنّهم أول من نقط المصحف وهذا تناقض صارخ: فكيف يمكن أن يوضع النقط الذي يميّز بين الرفع والنصب والجر وبالتالي بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه دون أي وعي وأي شعور ولو بسيط بهذه المفاهيم النحوية؟

ويقول باحث آخر أنّ كل هذه المفاهيم قد أخذت من النحو السرياني لوجود نفس المصطلحات في هذا النحو. وينسى هذا الباحث أنّ هذه المصطلحات العربية لم تظهر عند السريان إلا بعد أن ظهرت عند العرب أي في القرن الثالث الهجري وبصفة خاصة عند حنين بن إسحاق (الذي له كتاب في النحو السرياني).

5- وأهم شيء ينبغي أن يتوخاه الباحث النزيه في فهم مقاصد النحاة الأولين وأغراضهم هو أن ينتهج النهج العلمي الصحيح في تحليل النصوص. وينحصر عندنا في شيئين اثنين:

أ - المسح الكامل الشامل للنص المراد تحليله.

ب- الاكتفاء بهذا النص في التحليل هو وحده إذا كان طوله يسمح بذلك.

وبني هذا المنهج على هذا المبدأ: وهو أنّه لا يفسر كتاب سيبويه من بين الكتب إلا كتاب سيبويه وهذا يتطلّب طريقة خاصة في استخلاص معاني النص والوصول إلى المقاصد الحقيقية التي قصدها بالفعل صاحب هذا النص، وقد أطلقنا عليها اسم: المقابلة الدلالية. فالنّص إذا طال بحيث تتكرّر فيه نفس الأقوال بألفاظ مختلفة فيمكن حينئذ أن تحمل عباراته بعضها على بعض بشرط أن تكون القرائن المقالية فيها والقرائن الحالية هي هي، فإذا ثبت ذلك بدليل قاطع وكانت المقايسة تتناول كل الألفاظ التي حملت بعضها على بعض واستدل القائس على تساوي هذه العبارة بتلك كانت اللفظة أو الألفاظ غير الملبسة (خصوصاً إذا تكررت وتعددت) دليلاً على ما قصد المؤلف من اللفظة الغامضة المساوية لها على أساس هذه المقايسة.

وهذه الدراسة الدقيقة لا يمكن أن تتم طبعاً إلا بالمسح الكامل للنص أي باستقرائه عبارة عبارة واستخراج جميع العبارات التي تتضمن اللفظة المراد تحليلها (أي لجميع سياقاتها) وإيضاح معناها الذي قصده المؤلف (أو معانيها). وهذا التحرج والتحفظ يقتضي عقلياً ألا يلجأ إلى غير هذا النص إلا بعد استخراج هذه المعاني والمقاصد للاستئناس والتأكيد لما توصل إليه القائس المحلل، لأنّ الطريقة طريقة منطقية لا تسامح فيها ولا تساهل.

ويمكن أن نمثل لذلك بلفظة «الفصاحة» وما يشتق منها فما هو الغرض من الفصاحة عند سيبويه ومن عاصره إلى عصر الجاحظ؟. نبدأ أولاً باستقراء الكتاب ومسحه كما قلنا مسحاً كاملاً حتى نجمع كل السياقات التي وردت فيها هذه المادة بمشتقاتها. فبعد أن يتمّ لنا ذلك يتّضح أنّ «فصحاء العرب» هم عند سيبويه «الموثوق بعربيتّهم» و«الذين ترضى عربيتهم» فالفصاحة ههنا هي الفصاحة اللغوية أي صفة الإنسان الذي لم تتغير لغته ويجوز

الأخذ منه والاستشهاد بكلامه، ولا يوصف بذلك أي ناطق بالعربية، ثمّ إذا فعلنا ذلك بكتاب البيان والتبيين للجاحظ عثرنا على هذه العبارات. ج 162/1، من طبعة عبد السلام هارون. «جعل الفصاحة واللكنة والخطأ والصواب والإغلاق والإبانة والملحون والمعرب...» ويستدلّ بما أقامه الجاحظ من الطباق بين هذه الألفاظ أنّ الفصاحة تقابلها اللكنة والإغلاق واللحن، ثمّ عرفنا بما قاله بعد ذلك أنّها تفقد بطول مخالطة السامع للعجم وسماعه للفاسد من الكلام. فالعربي الفصيح في ذلك العهد كمصطلح اصطلح عليه اللغويون: هو الشخص الذي لم يتعلم لغته من معلم بل نشأ عليها ولم يتأثر بلغة أخرى ويصح على ذلك أن يستشهد بكلامه. والشرط الوحيد ههنا هو المنشأ اللغوي وعدم التأثر لا العروبة العرقية كما يعتقد الكثير؛ إذ رأينا **المنتجع بن نبهان** وهو سندي يُستشهَد بكلامه لأنّه سبيَ صغيراً ونشأ وترعرع في أفصح القبائل العربية ولم يستشهد بكلام بشار بن برد لأنّ لغته التي نشأ عليها وهي الفارسية لا العربية حتى ولو كان من أبلغ الناس وأشعرهم إذ قد لا يخلو كلامه العفوي أن تتغلّب عليه سليقته العجمية. والفصاحة اللغوية غير الفصاحة البلاغية فبشار غير فصيح بالمعنى الأول وفصيح بالمعنى الثاني.

والأمثلة بهذا الصدد كثيرة جداً وبهذا يتّضح أنّ تحليل النصوص لا يبنى على البحث عن معاني الكلمات في المعاجم، بل على البحث عمّا قصده بالضبط منها أصحاب هذه النصوص بالرجوع إلى ما قالوه هم أنفسهم لا ما قاله غيرهم، وذلك لأنّ المعاجم لا يسعها أن تدلي بكل ما يمكن أن تدل عليه المفردات لأنّ من وراء المعاني الوضعية المقاصد الخاصة ولا سيّما المعاني الخاصة بعلم من العلوم أو بنظرية من النظريات.

وبهذه الطريقة التحليلية (التي لم نمثل لها إلا بهذه النبذة القليلة لضيق المكان) توصلنا إلى اكتشاف مقاصد النحاة الأولين وبالتالي إلى النظرية العلمية التي بُنِيَ عليها النحو العربي الأصيل كله. ولا بدّ قبل أن نتعرض لهذه النظرية ولو بكيفية وجيزة أن نشير أنّ اهتمامنا بالعلماء الأولين لا يعني أنّنا نسلم لهم كل ما قالوه والدليل على ذلك أنّنا وضعنا أوصافهم لمخارج الحروف وصفاتها وكل ما جاء في كتبهم من التعليلات تحت محك الاختبار الآلي في مخبر الصوتيات الإلكتروني. فجاءت هذه الأوصاف في الغالب موافقة للصواب، إلا أنّ هذا

كان يمكن أن لا يتمّ لو لم نجرِ على نصوصهم التحليل العلمي الذي سبق أن وصفناه أو بعبارة أخرى لو لم نتفهم أغراضهم حقّ الفهم وإن لم نكن قد أدركنا حقيقة كل ما قصدوه دون أن نزيد على ذلك ما لم يقولوه أو ننقص منه شيئاً هاماً قد يكون هو الفكرة الأساسية. ثمّ إنّنا وجدنا فيما يجريه مهندسونا في معهدنا وغيرهم في المعاهد العلمية من البحوث في الإشارة الصوتية ما يثبت الكثير من المفاهيم العربية الأصيلة من تلك التي لا يوجد لها مقابل في الحضارات الأخرى كالحركة والسكون وحرف المدّ. وقد نفوا كما سبق أن قلناه وجود المقطع إلا بشرط، كما نفوا أن يكون لمفهوم الفونيم أي فائدة في التركيب الاصطناعي للكلام وهو من أبسط الأفكار ويريد بعضهم أن يجعلوه من أعمق ما أحدثته العلوم الحديثة وهذا عجيب!

أما فيما يخص النظرية الخليلية وسميت هكذا بالتغليب لأنّ الخليل رحمه الله وإن كان هو العماد فيها إلا أنّه قد أخذ كثيراً عن شيوخه، ثمّ إنّ سيبويه لم يكن من المقلدين أبداً، بل أثرى هذه النظرية هو ومن جاء بعده كالأخفش والمازني ولا سيّما مدرسة ابن السراج: مثل أبي علي والرماني والسيرافي والزجاجي، ثمّ ابن جني وبعدهم بكثير الرضي الأستراباذي (من أرصن العلماء وأكثرهم أصالة وهو شاذ في زمانه).

إنّ الخليل وسيبويه لا ينطلقان في تحليلهما للكلام من أي افتراض، بل من الواقع المحسوس ثمّ إنّهما لا يقصدان من هذا التحليل الوصول إلى الوحدات أي العناصر التي يتألف منها اللسان وحصرها ثمّ إظهار نظام التقابل الذي تنتمي إليه. فكأنّ اللسان في هذا التصور هو مجرد آلة وكأنّ غرض المحلل ينحصر فقط في تفكيك عناصرها وبيان تقابلها بعضها إزاء بعض، فالنحاة العرب لا ينظرون إلى اللسان في ذاته، بل ينظرون أيضاً إلى تصرف الناطق بمبانيه وتفريعه فيه الفروع من الأصول. فاللسان لا يهمهم بقدر ما يهمهم ما يفعل به مستعمله وكيف يتوصل إلى أن يعبر بالمتناهي من الألفاظ عن اللامتناهي من المعاني كما يقول اللغوي الأمريكي تشومسكي. فأما منطلق التحليل عندهم فهو الانفصال والابتداء ثمّ مفهوم التمكّن. فإنّهم حاولوا أن يحصروا كل ما يمكن أن ينفرد بنفسه في الكلام وبدؤوا بما لا يمكن أن ينحل إلى ما هو تحته دون أن يتلاشى كوحدة دالة مستقلة ووحدة مفيدة في نفس

الوقت. فانطلقوا من قطعة مثل «كتاب» فإنّ مثل هذه القطعة يمكن أن تكوّن كلاماً مفيداً في جواب «ما في يدك؟» مثلاً ولا يمكن أن تنحل إلى ما هو بمنزلتها إلا أنّها يمكن أن تتصرف بزيادة كل الزوائد الممكنة يميناً وشمالاً مثل: الكتاب / كتاب مفيد. وكل واحدة من هذه العبارات – سمّاها ابن يعيش والرضي باللفظة – هي بمنزلة «اسم واحد» أو «كلمة مفردة» وهو تعبير سيبويه. وبتصرف هذا الأصل الذي هو «كتاب» وبتلك الزيادة يحصل المحلل على ما يسميه النحاة بالمثال أو الحدّ وهو الذي يفرع عليه الناطق بدون ما شعور كل العبارات التي تدخل في جنس الاسم. ويكتشف بذلك الباحث موضع كل عنصر في داخل الحدّ، ومن ثمّ وظيفة كل عنصر. وهذا التحليل يجريه النحاة أيضاً على القبيل الآخر الذي هو الفعل وله ثلاثة حدود. فالحدّ عند النحاة هو حدّ إجرائي تفريعي وليس حداً بالجنس والفصل، ولكل مستوى من المستويات حدود خاصة به. ففي مستوى الكلمة – التي هي عنصر من حد الاسم والفعل – حدود من نوع آخر قد مثّلها النحاة بما سموه بالبناء أو الزنة باللجوء إلى الرموز الثلاثة: الفاء والعين واللام. أما في مستوى اللفظة والكلمة فالحدود هي أيضاً من نوع آخر وعناصرها هي أكثر تجرداً مما تحتها وقد بناها النحاة على مفهوم العامل و«العمل» وهو مفهوم قد نفر منه المحدثون لأنّه لا يوجد ما يقابله في اللسانيات البنوية الحديثة واعتقدوا أنّه مفهوم ميتافيزيقي وهذا لعدم فهمهم لمقصود النحاة الأولين ولاعتمادهم على ما قاله ابن مضاء مع عدم انتباههم إلى أنّ ابن مضاء هو النحوي الوحيد من بين ما يفوق ألفي نحوي (منذ ظهور النحو) الذي دعا إلى التمسك بظاهر اللفظ ونفيْ التقدير والقياس ورده هو رد على الجانب الفلسفي الذي طغى على بعض النحاة – بعد سيبويه– ممن اشتغل بعلم الكلام وقد ردّ عليهم ممثل لمدرسة الخليلية وهو ابن جني في كتابه الخصائص (في تسلسل العلل مثلاً).

الفوارق القائمة بين فقه اللغة وعلم اللغة وعلم اللسان قديماً وحديثاً *

قد تلتبس هذه المفاهيم على المثقفين في زماننا هذا لتداخل بعضها في بعض إذ ترجع كلها إلى اللغة ودراستها بوجه من الوجوه. وزاد الطين بلة أن بعضها هو منقول عن الحضارة الغربية الحديثة أو ما ورثته من الحضارة اللاتينية اليونانية فأكثر هذه التسميات تغطي في الوقت نفسه مفهوما عربيا قديما ومفهوما يونانيا أو مفهوما غربيا حديثا من خلال اللفظ الواحد. فأردنا ههنا أن نوضح هذه الأشياء للقراء الأعزاء.

إنّ **فقه اللغة** عند القدامى من علماء العرب هو لفظ يطلق على أحد فروع علم اللغة وموضوعه هو الفوارق اللغوية التي تنتج عن التفريع الدلالي وتشعبات المعاني، أو بعبارة أخرى: التمييز بين الوضع والاستعمال فيما يرجع إلى المفردات (أي الوضع اللغوي الأول وما يتفرّع عليه من استعمالات مختلفة : الجماعية الإقليمية أو الفرديّة النادرة). قال ابن خلدون: «لما كانت العرب تضع الشيء لمعنى على العموم، ثمّ تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظاً أخرى خاصة بها، فرّق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال، واحتاج الناس إلى فقه في اللغة عزيز المأخذ كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض، ثمّ اختص ما فيه بياض من الخيل بالأشهب ومن الإنسان بالأزهر.» (المقدمة، ط. بيروت، ص 1062).

وألّف في هذا الفنّ أحمد بن فارس «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها». وقال على الخصوص «إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً. أما الأصل فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا رجل وفرس وطويل وقصير، وهذا هو الذي يبدأ به عند التّعلم. وأما الفرع فالقول على موضوع اللغة (أي على أوضاعها الإفرادية) وأوليتها ومنشأتها ثمّ على رسم العرب، أي على

* – عن منشور وزّع على طلبة الماجستير في جامعة الجزائر في السبعينيات

عوائدها اللغوية في مخاطباتها من الافتنان «أي من التّنوع وتشعب استعمالاتها تحقيقاً ومجازاً (ط القاهرة 2 – 3).

ويظهر من هذا أنّ فقه اللغة يهتم أيضاً بالبحث النظري، فهو يعالج أيضاً -كفرع لعلم اللغة- ظاهرة الترادف والاشتراك والمولّد والدخيل وغير ذلك، ثمّ يبحث بالتالي عن ظاهرة الوضع اللغوي بصفة عامة، ومن ثمّ يعتني بالبحث عن الكلمات وتكيّفها وتنوّعها اللهجي، وعن منشأ اللغة كلها وأسباب الوضع فيها.

فقه اللغة في عصرنا وعند قدماء علماء الغرب:

عندنا: نحافظ على المفهوم العربي القديم؛ إذ قد تبيّن لنا من خلال كتب فقه اللغة القديمة أنّ الأغراض الرئيسية فيها هي:

*- استقراء معاني المفردات وتتبّع إطلاقها في مختلف السياقات وبيان مسمياتها وحصر استعمالاتها.

*- بيان الفوارق الدقيقة اللطيفة بين هذه الاستعمالات المختلفة (اللغوية المحضة والبلاغية)

*- بيان تنوّعها اللهجي.

*- ترتيبها الترتيبات الكثيرة وأهمّها الترتيب المحوري الدلالي (بحسب التجانس المعنوي) والترتيب الأبجدي في المعجمات (وفي فنّ المعاجم فرع لعلم اللغة).

أما إحصاء المفردات وضبط صيغها ومعانيها الوضعية وبيان درجة شيوعها وإعزاؤها إلى قائليها من مختلف القبائل فهذا لا يدخل في فقه اللغة بهذا المعنى (القديم) بل في علم اللغة الرياضي والجغرافي وهما فرعان آخران لهذا الفن.

عند غيرنا من معاصرينا هو ترجمة لهذين المفهومين المتقاربين:

*- مفهوم الــ Philologie عند قدماء الغربيين (اليونانيين وكل من تأثر بأدبهم من الأوربيين) وهو الدراسة اللغوية للنصوص القديمة لإدراك فحواها ومغزاها، وكانت هذه

الدراسة من جملة الوسائل (خصوصاً في القرون الأخيرة) التي يستعين بها العلماء الأوربيون غير اللغويين كالمؤرخ ورجل القانون وناقد الآثار الأدبية والاجتماعي وغيرهم. وعلى هذا لم يكن هذا الفنّ مستقلاً بذاته أما الغرض منه فهو أن يخدم غيره من العلوم الإنسانية.

*- ومفهوم الدراسة اللغوية التاريخية وعلم اللسان المقارن أو النحو المقارن، والمقصود منه شيئان: إثبات المراحل التطورية التي تمر عليها اللغة. وإثبات القرابة بين اللغات باستعمال مناهج المقارنة التاريخية ويسميه بعض الأوربيين إما: Linguistique historique أو Linguistique comparative وإما Linguistique comparée أو Grammaire historique وإما Philologie comparée .

علم اللسان :

قديماً: استعمل علماؤنا قديماً هذه التسمية للدلالة على كل دراسة خاصة باللسان تمييزاً لها بما هو خارج عنها من علم أصول الفقه وعلم الكلام وعلم الحديث وعلم المنطق وعلم الحساب والفقه التفريعي وغيرها من فنون المعرفة. ووردت هذه اللفظة في كثير من المؤلفات نذكر منها المخصص لابن سيده، ومقدمة ابن خلدون (وفيها أيضاً: علوم اللسان). ويتضمّن علم اللغة «أوضاع المفردات وغيرها من حيث السماع» وعلم النحو «أوضاع أبنية المفردات والمركبات».

ويتناول أيضاً علم البلاغة (علم التبليغ الفعّال) أي دراسة الأساليب الكلامية التي لها تأثير في مشاعر المخاطب وعلم العروض وغيرها. كما استعملوا أيضاً عبارة «علم اللسان العربي» للدلالة على هذه الفنون التي ذكرناها لكنّها مقصورة على اللغة العربية فقط. وكان العلماء الأولون أبو عمرو بن العلاء (تـ154 هـ) وأصحابه والخليل (تـ 175 هـ) وسيبويه (تـ 180هـ) وأصحابهم يعبّرون عن هذا المدلول بلفظ «العربية» فقط أو «علم العربية».

حديثاً: ترجمنا لفظ الـ Linguistique بمفهومه الحديث (ما يدل عليه اللفظ في هذا النصف الثاني من القرن العشرين) بعلم اللسان. وموضوعه في نظر العلماء المحدثين هو

اللسان البشري بوجه عام، والألسنة المعيّنة بوجه خاص[1] وهو يتعرّض للأحداث اللسانية كعلم بحث أي:

1- بالموضوعية المطلقة (وله في ذلك مقاييس).

2- بمشاهدة الظواهر اللغوية (بأجهزة أو بغير أجهزة).

3- بالاستقراء الواسع المستمرّ (إجراء التحريات المنتظمة).

4- بالتحليل الإحصائي.

5- باستنباط القوانين العامة.

6- باستعمال المُثل والأنماط الرياضية اللائقة.

7- بتعليل هذه القوانين وجعلها معقولة.

8- ببناء النظريات العامة الفعّالة القابلة للتطوير.

ونظرته إليها إما زمانية تطورية، وإما آنية سكونية أو وضعية، ويهتم قبل كل شيء بالنظام الكلي لا بأجزائه كأجزاء، ومعنى ذلك أنّه يلتفت دائماً إلى البنية ذاتها؛ وإذا إلتفت إلى أجزائها فمن أجل التّعمق في فهم أسرار البنية، ومن ثمّ فغايته القصوى هو إثبات العلاقات والنِسَب بين الظواهر اللغوية على شكل علمي دقيق (رياضي كلّما استطاع إلى ذلك سبيلاً).

علم اللغة :

قديماً: علم أوضاع المفردات (ابن يعقوب المغربي، التهانوي وغيرها) / علم الموضوعات اللغوية (ابن خلدون) / علم الألفاظ المعيّنة السماعية (الرضي).

التفسير: أوضاع اللغة، ما يخصّ المفردات أي الكلمات أو العناصر الأولية الدّالة من حيث وضعها وهذا يقتضي أنّ علم اللغة (عند القدامى وعندنا أيضاً) يعالج مفردات اللسان من

---

1 - يدخل في اللسان كل الظواهر المتعلقة به: الأصوات / المفردات / المركبات. وما يخص كل واحد من هذه المستويات. ويجدر أن نذكر كلمة De Saussure هنا: أنّ علم اللسان هو دراسة اللسان في ذاته ومن أجله (منه وإليه) ولا بدّ أن يدرك الطالب أنّ علم اللسان ليس هو علم الأصوات فقط، بل كل الدراسات التي تتناول الظواهر اللغويةِ من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى في حدّ ذاتها وبنيتها، أو في عمليات التبليغ في حالة زمانية واحدة، أو من خلال التّحول الزماني وغير ذلك من وجهات النظر.

حيث ثبوتها في ذلك اللسان، وثبوت صيغها المسموعة، وثبوت معانيها الأصلية والفرعية باستقراء كلام الناس (بالنسبة إلى العربية: استقراء كلام العرب[2] الفصحاء) فهو دراسة استقرائية تحليلية لمادة اللسان وجوهره.

الموضوعات اللغوية: ما تواضع عليه المتكلمون من كلماتٍ ومعانٍ، أي من دوال ومدلولات الألفــاظ المعــيّنة السماعية: الألفــاظ المفردة التي هي أعيان مشخّصة وأفراد وجزئيات مادية وما بمنزلتها كالعبارات الجامدة المسموعة يتكوّن منها اللسان وهذا يقابل النسبة والعلاقات الناتجة عن التركيب، وفي موضوع علم النحو بمعناه العام. فدراسة مجموعة المفردات المندرجة في اللسان هي علم اللغة، أو علم متن اللغة، ومقابلها باللغات الأجنبية Lexicologie وعلى هذا فعلم اللغة يعالج مادة يحتاج اللسان الإفرادية، وعلم النحو يعالج هيئاته وصورته التركيبية.

حديثاً: عندنا، ونفس المفهوم الذي عدّه القدامى من علماء العرب ولا نظنّ أنّنا في حاجة إلى استبداله بلفظ آخر، فإنّنا نظن أنّ اللفظ العربي الذي يؤدي مفهوم الــ Lexicologie مناسب تماماً، ولا نحتاج إلى استعمال لفظ آخر مثل (المعجمية) لأنّ فن المعاجم هو شيء آخر وإن كان من أهم فروع علم اللغة.

عند غيرنا: هو ترجمة حديثة لكلمة Linguistique وهو ما نسميه نحن (علم اللسان) أو (اللسانيات). وهذه الترجمة قد تكون سبباً في الالتباسات التي تطرأ على أقوال العلماء المحدثين في علم العربية.

2 – أي السليقيون منهم الذين أخذوا اللغة عفويا بدون تلقين ولم تختلط لغتهم بغيرها من اللغات.

الشعـــر ديوان العـرب*

المقدمة :

إنّ منطلق كل علم كما هو معروف هو المشاهدة للظواهر، وبالنسبة للغة فهو السماع والتدوين لما يسمع من الكلام من أهل هذا الكلام الموثوق بهم. وقد رجع العلماء العرب إلى هؤلاء العرب الموثوق بعربيتهم أي الفصحاء بهذا المعنى فدوّنوا عيّنة كبيرة جداً من كلامهم نظماً ونثراً. وتبيّن لنا أن تغيّر رقعة الفصاحة على ممرّ الزمان هو شيء خطير لم يعره المحدثون كبير اهتمام، فبعد أن شملت أكثر الأراضي العربية قبل الإسلام بدأت تتضايق شيئاً فشيئاً بحكم اختلاط العرب بغيرهم في شبه الجزيرة نفسها بعد ظهور الإسلام حتى إذا قام العلماء مثل أبي عمرو بن العلاء وأصحابه بالمسح الكامل للأراضي الفصيحة قصروا تحرياتهم على بعض القبائل دون بعض، وهذا قد تأوّله الكثير من المحدثين فقالوا بأنّ ما اعتمد في التحليل هو فقط ما دوّنوه في تلك القبائل (أهل البدو فقط) وهو غير صحيح. فالاستقراء للشواهد النحوية واللغوية يبيّن أنّ المدوّنة اللغوية العربية تشمل كل ما حقّقه العلماء من الشعر الجاهلي وهو صادر من أكثر القبائل لا من بعضها، وشعر الحواضر الحجازية في صدر الإسلام وكذلك شعر من سُمّوا بـــ ساقة الشعراء. ثمّ وهم آخر ما شاع في أيامنا على إثر ما يزعمه المستشرقون وهو وجود لغة مشتركة نزل بها القرآن الكريم ونظم بها الشعر ولا تستعمل في التخاطب اليومي ولا يوجد في هذا المستوى إلا اللهجات وهنا أيضاً يبيّن الاستقراء أنّ في القرآن من جميع لغات العرب وأنّ في الشعر ظواهر لهجية كثيرة. ثمّ إنّ الفوارق اللهجية لم تكن آنذاك كثيرة حتى يضطر الشاعر إلى اللجوء إلى لغة مشتركة.

---

*- ألقي هذا البحث في ندوة ثقافية نظمتها وزارة التعليم العالي في غرداية بالجزائر عام 1990.

فاللغة الفصيحة كانت في معظم استعمالاتهم اليومية –والشعرية منها– لغة واحدة مع وجود تنوّعات لغوية قبلية وإقليمية (اللغات بمعناها الأصلي) وعناصر أخرى كانت بعضها أشيع من بعض وهذا معنى الفصيح والأفصح. ثمّ كيف نفسر أنّ العلماء العرب الذين عايشوا هؤلاء العرب لم يتفطن أي واحد منهم إلى وجود هذه اللغة المشتركة حتى يأتي المستشرقون فيكشفون ذلك بتفوق ذكائهم.

إنّ علوم اللسان العربي من لغة ونحو وبلاغة وعروض تنبثق كلها كما هو معروف من النظر العلمي في لغة القرآن وكلام العرب شعراً ونثراً، أو كما عبر علماؤنا الكبار من استقراء كلام العرب. وقد لجأ هؤلاء العلماء إلى الشعر كإحدى معطيات اللغة، واعتمدوا عليه كما اعتمدوا على القرآن الكريم ومحاورات العرب ليستنبطوا قوانين اللغة العربية، ومن ثمّ كشواهد وحجج لأقوالهم ونظرياتهم. والشعر العربي الذي دوّنه علماء اللسان خاصة هو جزء هام جداً من هذه المدوّنة اللغوية. فكيف جمع هذا الشعر، وعلى أي نوع من المقاييس العلمية اعتمدوا لإثبات صحته من حيث نسبته إلى العرب الفصحاء، ومن هم أهمّ الشعراء والقبائل التي ينتمون إليها الذين اختاروهم ولماذا ؟ ثمّ كيف كانوا يستشهدون به في مقالاتهم وكتبهم وهل يتّفق في ذلك البصريون والكوفيون ثمّ القدامى منهم والمتأخرون. هذا وإن قد تطرق إلى ذلك الكثير من الناس فإنّنا سنحاول أن نجتهد للإتيان بأجوبة جديدة أو على الأقل لإزالة الأوهام التي راجت حول هذا الشعر منذ تناسى الناس معنى الفصاحة اللغوية، ومعنى الشاهد، وغير ذلك من المفاهيم اللغوية العربية.

المدوّنة اللغوية العربية ودواوين الشعر:

1- اللجوء إلى الشعر الفصيح للتفسير اللغوي للقرآن وهو مزامن لوضع النحو. «إنّ الشعر ديوان العرب» كلام قاله المؤسس لأصول التفسير وهو عبد الله بن عباس رضي الله عنه. قال أبو بكر بن الأنباري في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) «... حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك البزاز، قال: حدثنا ابن أبي مريم قال: أخبرنا ابن فروخ، قال: أخبرني أسامة، قال: أخبرني عكرمة أنّ ابن عباس قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في

الشعر فإنّ الشعر ديوان العرب» (الإيضاح 1/61-62). ويقول ابن الأنباري أيضاً بإسنادٍ رفَعه إلى سعيد بن جبير ويوسف بن مهران التابعيْن قالا: «سمعنا ابن عباس يسأل عن الشيء من القـــرآن فـــيقول فيه كذا وكذا، أما سمعتم قول الشاعر يقول فـــيه كذا وكذا». (الإيضاح، 1/61). ثمّ يذكر ابن الأنباري بعد ذلك الكثير من الروايات المنسوبة إلى ابن عباس حيث يحاول هذا الأخير أن يفسر ما سمي بعد ذلك بغريب القرآن أي المفردات التي قد تستغلق على بعض الناس في ذلك الزمان وختم ذلك بقوله: «وهذا كثير في الحديث عن الصحابة والتابعين... وإنّما دعانا إلى ذكر هذا أنّ جماعةً لا عِلْم لهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا معرفة لهم بلغة العرب أنكروا على النحويين احتجاجهم على القرآن بالشعر...». فردّ عليهم أحسن ردّ بقوله: «أما ما ادّعوه على النحويين من أنّهم جعلوا الشعر أصلاً للقرآن فليس كذلك إنّما أرادوا أن يتبيّنوا الحرف الغريب من القرآن بالشعر لأنّ الله تعالى قال «إنّا جعلناه قرآنا عربياً» (الزخرف 3). وقال «بلسان عربي مبين» (الشعراء 195). فإذا خفيَ عليهم الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعوا إلى ديوانها فالْتَمَسُوا معرفة ذلك منه («الإيضاح» 1/99 – 100).

فالذي يقصده ابن عباس رضي الله عنه من عبارته (الشعر ديوان العرب) أنّ الشعر العربي يمكن أن يعتبر مرجعاً لفهم ما يغمض من حروف القرآن لأنّه نزل بلسان العرب. فالشعر يكوّن مجموعة من المعطيات يجب أن يلجأ إليها في تفسير مفردات القرآن، وعلى هذا فعبارته مساوية لما يطلق عليه في زماننا بالمدونة اللغوية؛ وهي ترجمة للكلمة الأجنبية Corpus لأنّ الــ Corpus هو: ما يجمعه المتحري اللغوي من الكلام ليدرسه انطلاقاً من تلك المجموعة اللغوية التي ينتمي إليها أصحاب هذا الكلام. وامتاز العرب عن غيرهم في كون مدوّنتهم اللغوية قد احتوت على عدد كبير جداً من القصائد الشعرية والأبيات المتناثرة لم يجمعه قبلهم ولا بعدهم أية أمة بأي لغة كانت وهذا أيضاً من معجزات الإسلام فكيف حصل ذلك، وكيف تمكّن العلماء من انتقاء الصحيح من هذا الذي كان يروج في زمانهم؟

قبل أن نجيب عن هذا لا بدّ من التذكير أنّ المدوّنة اللغوية العربية التي اعتمدت كقاعدة معطيات لتحليل بنية اللغة واستخراج نظامها من القواعد وغيرها كانت تشتمل على النصّ

القرآني ثمّ على الشعر العربي ثمّ على كلام العرب من أمثال وكلام عفوي سُمع منهم ودُوّن[1].
وتتبعنا لتطور العلوم اللسانية عند العرب يبيّن لنا أنّ أول ما بدئ به هو الاستقراء الشامل للنص القرآني لاستخراج المبادئ النحوية الأولى وفي الإعراب خاصة إذ كان العجم الذين دخلوا الإسلام لا يتقنون العربية ولا سيّما إعرابها، وهذه المحاولة قد أدّت كما هو معروف إلى وضع القواعد الإعرابية الأساسية في أبسط صورها. ولا نشك في أنّ ذلك الحدث قد حصل في وقت جدّ مبكر، وإلا فكيف نفسر ظهور كتاب ضخم وعميق قد شمل كل القوانين والأوصاف البنوية للغة العربية بعد قرن فقط من ظهور النقط في المصاحف وهو كتاب سيبويه. بل كيف نفسر هذا النقط نفسه القديم العهد (وصلتنا مصاحف عتيقة جداً من عهد عبد الملك بن مروان منقوطة ونقطها أصيل بإجماع العلماء في زماننا) إذ يستحيل أن توضع رموز خاصة للتمييز بين الأحكام النحوية دون التفكير في هذه الأحكام ووظائف هذه الرموز. وليس من الغريب أن يكون حصل هذا الحدث في الوقت نفسه الذي كان يلجأ فيه ابن عباس إلى الشعر ليفسر معاني المفردات التي استغلقت على بعضهم.

2- **لماذا الشعر الفصيح؟ معنى الفصاحة ههنا:** ليس في المدوّنة إلا اللغة الفصيحة الصادرة عن متكلمين فصحاء. هذا الكلام قد لا يفهمه أكثر الناس بل حتى بعض أهل الاختصاص في زماننا قد يجهل الفرق الذي يوجد بين الفصاحة التي وصف بها اللغويون الأولون الناطقين العرب الذين أخذوا عنهم، وبين مفهوم الفصاحة الذي نجده عند الخفاجي ومن تبعه من البلاغيين المتأخرين. والحق أنّ هناك مدلولين اثنين للفظة «الفصيح» أحدهما اصطلح عليه علماء العربية من الصدر الأول حتى بداية القرن الخامس الهجري، وثانيهما هو المفهوم الذي راج عند علماء البلاغة بعد الخفاجي. وقد تفهّم ذلك جيداً -كعادته- مؤسس النظرية البلاغية العربية العبقري عبد القاهر الجرجاني حين يقول: «لم يعلموا أنّ المعنى في

---

1 - أما الحديث النبوي فلم يستشهد به القدامى إلا بالقليل (6 في كتاب سيبويه). وعلى سبيل الاستئناس في الغالب. وقد غيّر ذلك المتأخرون منهم ابن مالك فدعوا إلى الاستشهاد به كما استشهد بالأركان الأخرى (انظر كتاب الاقتراح للسيوطي ، ص16 وما بعدها) والاستشهاد بالحديث للشيخ الخضر الحسين في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثالث.

وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة أنّها في اللغة أثبت وفي استعمال الفصحاء أكثر، أو أنّها أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها». (دلائل الإعجاز، 353). وعلى هذا فالفصيح هنا هو اللفظ الذي ثبت في اللغة وكثُر وليس فقط ما خلص من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس كما يحدده القزويني في « شروح التلخيص» (ص 95) وكما هو عند المحدثين وإن كان صحيحاً من وجهة نظر البلاغي. أما ثبوته في اللغة فهو أن يكون سُمع بالفعل في استعمال فصحاء العرب ومن أكثر من واحد، وهذا ما يعنيه سيبويه عندما يذكر **«العرب الموثوق بعربيتهم»** أي الذين لم يتأثروا بلغة أخرى، وكانت العربية هي لغة المنشأ عندهم فلم يأخذوها من مُعَلم وبشرط أن تكون هذه اللغة هي التي نزل بها القرآن نفسها[2]. فصفة (الفصحى) أو (الفصيحة) إذا أطلقت على العربية فهي وصف ينتمي إلى هذا الاصطلاح اللغوي –لا البلاغي– لأنّ المقصود من ذلك اللغة التي نزل بها القرآن ونطق بها بالسليقة أجيال من العرب منذ ظهور أول شاهد كشعر المهلهل وامرئ القيس حتى اختفاء هذه الملكة غير الملقنة العفوية عند كافة الناطقين إلى نهاية القرن الرابع[3].

أما قول عبد القاهر «أو أنّها أجرى على مقاييس اللغة» فيعني بذلك، حسب سياق كلامه، أنّها أكثر الألفاظ جرياناً على القياس اللغوي –لا النحوي فقط– أي أكثر الألفاظ موافقة للقوانين التي استخرجوها من استعمال الفصحاء حتى ولو خالفت القياس إذ يبطل السماع القياس إذا اختلفا[4].

3– رقعة الفصاحة أو المناطق التي كانت يتّصف سكانها بالفصاحة: تغيّرت رقعة الفصاحة على ممرّ الأيام ومنذ صارت لغة العرب على ما كانت عليه حتى زمان نزول

2– فالشخص الفصيح في اللغة أي في معناه الواسع وفي غيره من الاصطلاح القديم هو أي شخص اكتسب ملكة اللغة فلم يكن في كلامه لحن ولا لكنة سواء اكتسب ذلك من معلم أم لا، وفي أي زمان كان وأي لغة. أنظر في كل هذا كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام، الجزء الأول.

3 – كما يشهد على ذلك ابن جني (انظر الخصائص، 1/2). وليس معناه أنّ الفصاحة بمعناها الواسع اختفت بل معناه أنّ اكتساب الفصاحة لم يعد عفوياً من سماع الناس فقط .

4 – وذلك مثل «استحوذ» فإنّه مخالف للقياس لكنّه فصيح لأنّه سُمع من أكثر فصحاء العرب. وقال أيضاً الجاربردي في شرح الكافية «الفصيح... هو أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم له أكثر (انظر في المزهر، 187/1).

القرآن (وهي غير لغة العرب البائدة التي ذكرها العلماء العرب أنفسهم، السيوطي، 33/1). كانت رقعة الفصاحة قد بدأت تتغيّر كما هو معروف، مع انتشار الإسلام واختلاط العرب مع غيرهم وفي الوقت الذي بدأ أبو عمرو بن العلاء مؤسس الجغرافية اللغوية العربية (فهو أول من سنّ الرحلة في مختلف أنحاء الجزيرة لجمع اللغة ابتداء من 90 للهجرة) كانت الفصاحة كما حددناها قد تقلّصت رقعتها شيئاً فشيئاً فترك المتحررون مدن الحجاز للاختلاط اللغوي الذي حصل بعد الفتوحات، إلا أنّ هؤلاء اللغويين قد سجلوا الكثير من القصائد التي كانت ترويها الرواة من أفواه الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية. ومن المعروف أنّ أقدم شاهد شعري[5] على استعمال هذه اللغة التي نسميها فصيحة ممّا وصلنا (إذ يكون أقدم من هذا ولم يصلنا) هو ما وصلنا من شعر مهلهل وامرئ القيس (نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس الميلادي) ويمكن أن يقسم مصير الفصاحة إلى أربع فترات:

1- **العهد الجاهلي**: وصلنا من ذلك العهد البعيد عدد لا بأس به من الأشعار حفظها الرواة كما قلنا، وأولهم رواة القبائل فتناقلوه جيلاً بعد جيل فالتَقَطَه اللغويون. وسنرى كيف توصلوا إلى تمييز الصحيح من الموضوع، فأشهر شعراء الجاهليين وأكثرهم شأناً ينتمون إلى قبيلة بَكر (من ربيعة) ويتلوهم في العدد شعراء تميم وقيس وغطفان (من مُضر) وكل هذه القبائل والعمائر كانت تعيش بعضها في شمال نَجْد حتى الفرات، والأخرى وسط نَجْد أو غربيّه. أما عامر بن صعصعة (من قيس) ففي الناحية الغربية المتاخمة للحجاز.

وكثرة ما جاء من الشعر عن هؤلاء وشهرتهم قد أدّى بعض العلماء المتقدمين إلى القول بأنّ الشعر الجاهلي قد نشأ في ربيعة ثمّ انتقل بعد ذلك إلى قيس وتميم (المزهر، 2/476-477).

ومن ثمّ استنتج بعض المستشرقين أنّ أصل اللغة الشعرية هي لهجة من لهجات نجْد، والذي ربّما يؤكد ما ذهبوا إليه -وليس الأمر كذلك- هو ما ذكره ابن قتيبة عن

---

5 - أما أقدم نقش عثر عليه باللغة الفصحى فهو مجموعة من 3 نقوش كتبت على معبد رمّ بسيناء في القرن الرابع الميلادي، انظر: مجلة الكتاب المقدس. 1935م .

عدي بن زيد من أنّ العـرب لا تروي شعره لأنّ ألفـاظه ليست بنجدية (الشعر والشعراء، 182). وهذا القول الذي نسبه ابن قتيبة إلى أبي عبيدة لا يمكن أن نستنتج منه أنّ عدي بن زيد لم يستشهد بشعره وبالتالي أن يكون جميع أو أكثر أشعار العرب من نجْد لأنّ العلماء استشهدوا بالفعل بِعَدي، فهذا سيبويه يعتمد عليه خمس مرات، وابن دريد ثماني عشرة مرة، ثمّ إنّ هناك الكثير من الشعراء من غير النجديين قد استشهد بشعرهم، وسنرى ذلك فيما يلي:

* **نجد بما فيه اليمامة:** ينتمي إلى هذه الناحية الواسعة الأرجاء العدد الكبير من القصائد والأبيات كما قلنا.

* **البحرين وما يجاورها:** ينتمي إلى هذه الجهة المثقب العبدي والممزق من عبد القيس.

* **العراق والنواحي المتاخمة للفرات:** وصلنا العدد الكبير من النصوص من بَكْر، أما تغلب فمنها مهلهل وعمرو بن كلثوم، وفي إياد لقيط بن يعمر وعدي بن زيد وأبو دؤاد، ومن لخم عمرو بن عدي مؤسس دولة الحيرة وعمرو بن أمامة.

* **السماوة:** قليلة الإنتاج ينسب إليها ابن عجلان النهدي والحارث بن وألة في قضاعة ثمّ زهير بن جناب وعمرو بن حُجْر وعمرو بن زيد والأصم في قبيلة كلب، وكذلك عدي بن رعلة في غسان.

* **الحجاز:**

أ- **الحواضر والقرى:** تيماء أولاً حيث عاش الشاعر المشهور السموأل، ثمّ يثرب ينتمي إليها من الأوس والخزرج أحيحية بن جلاح وابن الإطنابة وعمرو بن حمامة وعاتك بن قيس والحذم بن امرئ القيس. ثمّ مكة ينسب إليها أشعار قديمة جداً لعمرو بن شقيق بن سلامان ولأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم. والطائف ونواحيها أشعار لمسعود بن معتّب الثقفي وأبو الصلت بن أبي ربيعة.

ب- **البادية:** وصلنا شعر كثير من خزاعة: عمرو بن عبد المناة والمتنكّب وعمرو بن الحارث وابن جنادة وعمير بن الصماء وغيرهم، ومن جهينة عمرو بن الفضفاض وعمرو بن

الحارث بن أبي شِمْر، ومن هذيل عمرو ذو الكلب وعمرو بن ترنة وأبو قلابة وقيس بن العيزرات، ومن هوازن الصمة أخو دريد ومالك بن جلاح.

***اليمن:** والمقصود من ذلك شمال اليمن المتّصل بالحجاز لا بلاد حِمْير، وقد خلط الكثير من المحدثين، فاعتبر طه حسين مثلا وأكثر المؤلفين في زماننا أنّ الشعر الذي نقل عمّا كان القدامى يسميه اليمن هو بالضرورة من حِمْيَر وليس الأمر كذلك. وتنسب إلى شمال اليمن أشعار كثيرة كأشعار الأفْـوَه وعبد يغوث وكلاهما من مَذحج (شمال اليمن) ومالك بن حريم من همدان (شمال اليمن وليس من حِمير) وعمرو بن قعاس من مراد كذلك، وعمرو بن الخثارم من بجيلة، وابن الفوارس وابن الصعيق من خثعم وكذلك الشاعر المشهور الشنفرى. فهذه مجموع الجهات –وهي واسعة جداً– التي نسب إليها أكثر الشعر الجاهلي.

2- في النصف الثاني من القرن الأول قبل الهجرة وحتى ظهور الإسلام: إنّ رقعة الفصاحة في هذه الفترة هي نفس الأماكن التي سبق ذكرها إلا أنّ حدودها تعرف الآن بدقة، ثمّ إنّ عدد الأشعار وأصحابها أكبر. وفي نهاية هذه البرهة من الزمان حدث حادث عظيم ستنقلب له الدنيا بأجمعها وهو الرسالة التي أوكَلَها الله سبحانه إلى نبيه صلى اله عليه وسلم ليبلغها إلى كافة البشرية وما أنزل عليه من الخطاب الذي وجّهه إلى سائر الأنام «بلسان عربي مبين» وبسبب ذلك احتفظ العرب بأشعارهم التي ربّما لم تصل إلينا بتاتاً لولا أنّ القرآن نزل بلسان العرب. ولجوء العلماء إلى أشعار العرب إن دلّ على شيء فإنّه يدل على أنّ لغة القرآن هي لغة الشعراء ولغة كافة العرب قبل أن يختلطوا بغيرهم، وليست لغة مشتركة مثالية Koinè وضعت فوق اللهجات للشعر خصيصاً كما يزعمه المستشرقون ومن اتّبعهم من المحدثين. **وأكبر دليل على ذلك هو الاستقراء للدواوين الشعرية القديمة. فهو يبيّن أنّ هذا الشعر غير خالٍ من الظواهر اللهجية** بل هي كثيرة فيه بحيث لا يمكن أن نعتبر اللغة الفصحى لغة مشتركة خارجة تماماً عن اللهجات[6].

---

6 – فلو كانت لغة الشعر وحدها هي اللغة المشتركة أي الخالية من الفوارق الإقليمية والقبلية لما وجدت فيه هذه الفـوارق بتردّد فيه بهذه الكثرة.

ثمّ إنّ هناك دليلاً آخر هو سكوت العلماء العرب عن هذه اللغة المشتركة الخاصة بالشعر، بل قد صرحوا وبيّنوا ذلك بأفعالهم بأنّ كلام الله يعتمد في تفسيره على كلام العرب لأنّه نزل بلسانهم، **ولم تكن فوارق كبيرة بين لغات العرب بحيث تمنعهم من التفاهم.** فهذا يؤكده جميع العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب، فهذا ابن جني يقول: «هذا القدر من الخلاف لقلّته ونزارته محتقر غير محتفل به ومعيج عليه وإنّما هو شيء من الفروع يسير، وأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه» (الخصائص، 244/1). فهذا كلام واضح تمام الوضوح، فلو كانت «لغات العرب» أي الكيفيات الخاصة لكل قبيلة في استعمال لفظ أو عبارة معيّنة كثيرة جداً والقدر المشترك من لغة التخاطب اليومية قليلاً جداً لما استطاع العرب أن يخاطب بعضهم بعضاً إلا بلغة مثالية مشتركة خاصة بالشعر كما يدعيه المستشرقون، غير تلك العربية التي وصفها سيبويه في كتابه **وهي لغة العرب التي سمعهم يتخاطبون بها يومياً،** وليست خاصة بالشعر وكانت فيها لغات على قلة بالنسبة إلى العددْ الكبير جداً من الألفاظ والعبارات التي كان يستعملها كل العرب في مخاطباتهم العادية[7].

3 – **في القرن الأول من الهجرة:** حصل تغيير جذري في الوضع اللغوي بعد اختلاط العرب بغيرهم بظهور الإسلام وانتشاره خارج شبه الجزيرة، فبالتّعايش بين أبناء العرب الفصحاء والأجيال الكثيرة من العجم تحوّل لسان هؤلاء الأبناء إلى لغة حضرية خاصة وتنوّعت إلى لهجات محلية وهذا هو سبب امتناع اللغويين من تدوين كلام أهل الحضر لا كل أهل الحضر –في البداية– بل هؤلاء الذين ولدوا وترعرعوا في وسط لغوي تأثر أيّما تأثر بغير العربية. أما الشعراء أمثال الفرزدق والأخطل وغيرهما ممن استوثقهم العلماء فقد كان منشؤهم اللغوي هو اللغة الفصحى، ولم يتأثروا بوجودهم في الحواضر الإسلامية بلغة أخرى، وبدأت التحريات اللغوية في هذه الفترة بالذات. فما هي إذن القبائل أو الأقاليم التي أخذت منها اللغة الفصيحة. قال أبو نصر الفارابي في كتابه الحروف: «الذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد ثمّ هذيل وبعض

---

7 – انظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام.

كنانة وبعض الطائيين. ولم يؤخذ من غيرهم وبالجملة فإنّه لم يؤخذ من حضري قطّ ولا من سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم. فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام ولا من تغلب واليمن ولا من بكر ولا من عبد القيس وأزد عمان». (السيوطي، 270/2).

نستنتج من هذا أنّ الكثير من المؤلفين العرب والمحدثين خاصة أنّ اللغويين والنحاة اعتمدوا فقط على أهل نجد وليس الأمر كذلك إذ توجد في المدوّنة العدد الكبير من الأشعار التي ينتمي أصحابها إلى خارج نجد، بل إلى تلك القبائل التي ذكرها الفارابي على أنّها متروكة[8] وبالأخصّ الشعراء الجاهليين وبعض الإسلاميين. فقد رأينا أنّ الفصاحة كانت في ذلك العهد تعمّ أكثر القبائل، بل حتى أهل الحواضر في الصدر الأول (في داخل الجزيرة). والفارابي في الحقيقة قد أخذ هذه المعلومات عن نحاة بغداد في النصف الثاني من القرن الثالث وبداية القرن الرابع (ابن السراج ومدرسته) ولم يتصفّح كل الدواوين. فمن الخطأ أن يعتقد الباحث أنّ المدوّنة اللغوية العربية لا تحتوي إلا على القبائل النجدية إلا أنّ الصحيح هو أنّ أهل نجد هم آخر من بقي على فصاحته، وذلك إلى نهاية القرن الرابع فقط.

وإنْ دلّ الكلام الذي ذكرناه عن الفارابي على شيء فإنّما يدل على أنّ الفصاحة قد ضاقت رقعتها ومساحتها في نهاية القرن الثاني، ولذا فإنّ «ساقة الشعراء» وهم آخر من استشهد بهم من الشعراء هم هؤلاء الذين عاشوا في النصف الأول من القرن الثاني وذكر العلمـاء منهم ابن هرمـة (تـ158هـ)، وابن ميـادة (تـ136هـ) ورؤبة وحكم الخضري (تـ150هـ) ودكين العذري[9].

4- من القرن الثاني إلى القرن الرابع: في هذه الفترة بدأت العامية تنتشر في التخاطب اليومي وتغلبت شيئاً فشيئاً على الفصحى في التخاطب اليومي حتى في البوادي والنواحي

8- بل وقد ذكر اللغويون الذين جابوا الآفاق لتدوين اللغة جميع هذه القبائل ووصفوها بالفصاحة لكن ذلك كان في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني. أنظر المزهر، 151/1 و 211. والزركشي في البرهان، 1، 283.
9 – ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 729.

المنعزلة من الجزيرة ومن ثمّ صارت العربية الفصحى لغة ثقافة بعد أن كانت لغة كل أنواع التبليغ والاتصال. إلا أنّ ذلك لم يتمّ إلا في فترة طويلة، ولهذا فإنّ اللغويين في القرن الثالث والقرن الرابع كانوا لا يزالون يبحثون عن الفصحاء (بالمعنى الذي حددناه). فهذا الأزهري مثلاً (صاحب تهذيب اللغة) يحكي أنّه أسَره عرب من هوازن وأسد وتميم في البحرين، ولاحظ أنّهم كانوا على جانب تام من الفصاحة فأخذ الكثير عنهم. وكذا فعل ابن جني إلا أنّه في آخر حياته يقول: «إنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك» (الخصائص، 11/1). ومنذ ذلك الوقت أغلقت المدونة اللغوية العربية فيما يخص العربية العفوية.

اللغويون الجامعون لدواوين العرب: سبق أن قلنا بأنّ أبا عمرو بن العلاء هو أول من رحل إلى أراضي الفصاحة لجمع اللغة وأشعار العرب خاصة. وتتلمذ عليه عدد ممن صاروا بعد ذلك علماء مشهورين وذلك مثل الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهم. ومن النحويين الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب والأخفش الأكبر وغيرهم، ثمّ تلاميذ هؤلاء كسيبويه، ولا ننس أيضاً علماء الكوفة مثل الكسائي والفراء وأبي عمرو الشيباني وغيرهم. وكل هؤلاء ولا سيّما الثلاثة الأولين جمعوا الدواوين والآلاف المؤلفة من الأبيات الشعرية المتناثرة مع نسبة كل بيت إلى صاحبه بالنسبة إلى الدواوين. وذكر أكثرهم القبائل والأماكن التي جرت فيها تحرياتهم مثل حمى ضرية، وحمى الربذة و قباء ورملة اللوى والجفر ووادي بني العنبر وغيرها. واستعملوا لذلك منهجية علمية عجيبة قد تفوق في الدقة والمرونة الطرق الحديثة في استنطاق الموردِ (من وردت منه العبارة المسموعة أي الذي يؤخذ منه اللغة) ومن ذلك **الاستلغاء** وهو أن يثير المتحري كلام الموردِ في الموضوعات التي يريدها (مثل الصحفي في وقـتنا) فيسجل كل ذلك كـتابة. وكذلك ما كانوا يسمونه **بالتـلقين** وهو الإتيان بعبارة فيها شيء ربّما لا يقبله المورد. وهذا مثال للتلقين «جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو ونحن عنده فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنّك تجيزه ؟ قال: وما هو ؟ بلغني أنّك تجيز « ليس الطيب إلا المسكُ «بالرفع قال أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدرج الناس ليس

في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ... ثمّ قال أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى وخلف... اذهبا إلى أبي المهدي فلقّناه الرفع فإنّه لا يرفع» واذهبا إلى المنتجع التميمي ولقّناه النصب فإنّه لا ينصب... وهكذا فعلوا. (الزجاجي، مجالس العلماء، 1-2). ونذكر أيضاً الأسئلة في صميم اللغة. هذا ووضع الخليل بن أحمد نظاماً من الرموز لكتابة الشعر خاصة وهو هذا النظام الذي مازلنا نستعمله إلى يومنا هذا. فقد جعل ألفاً صغيرة (مبطحة) فوق الحرف للدلالة على الفتحة، وواواً صغيرة للضمة، وياءً على شكل خط صغير تحت الحرف (حتى لا يلتبس بالفتحة) للكسرة، ثمّ س صغيرة للدلالة على التشديد، ورأس عين صغيرة للدلالة على الهمزة وغير ذلك، وسمى هذا النظام **بشكل الشعر**[10]. فاستحسن الناس ذلك وعمّموه (وقد كان أصحاب القراءات القرآنية يستعملون نقطاً بالألوان) والخليل أيضاً هو الذي وضع الكتابة الصوتية الخاصة بالعروض.

انتقاء الصحيح من الشعر الجاهلي: يعرف كل واحد ما أثار كتاب (في الشعر الجاهلي) لطه حسين من الضجّة ولا يجهل أحد أنّ هذا الذي قاله قد سبقه إليه المستشرق مرجليوث. وقد اعتمد على حجج مشبوهة أهمها لغة هذا الشعر ونسبته أكبر جزء منها إلى غير قريش ثمّ اعتراف العلماء القدامى أنفسهم بوجود المنحول ونسبة الكثير من الأشعار إلى حماد الراوية وغيره ممن اشتهر بالوضع، ثمّ الأساطير التي حيكت حول حياة هؤلاء الشعراء. أما قولهم بأنّ لغة حِمْيَر غير لغة مُضر، فصحيح إلا أنّ الشعراء اليمنيين الذين وصلنا شعرهم ينتمون كلّهم إلى قبائل غير حميرية مثل مراد ومذحج وهمدان السابقة الذكر، ولغتهم كانت اللغة التي نزل بها القرآن لا لهجة حِمير. أما نسبة الكثير من القصائد إلى رواية حماد -وقد أجمع العلماء على أنّه كذاب- فالصحيح أنّ حماداً روى عدداً لا يحصى من القصائد إلا أنّ الذين عاصروه مثل أبي عمرو بن العلاء لم يكتفوا بروايته، بل رحلوا إلى البوادي فإذا وجدوا بعض هذه الأشعار رائجة عند أغلب الفصحاء منهم أدخلوها في دواوينهم وتركوا غيرها وسنرى كيف تمّ لهم ذلك.

---

10 -- انظر الداني، كتاب النقط، 22.

ولا بدّ هنا من التنبيه ثمّ التأكيد على أنّ **الانتقاء للصحيح من الشعر وطرق نقد النصوص عامة هو من عمل اللغويين الأولين وحدهم، وليس للرواة كرواة أي دخل في ذلك.** فليس من ديوان شعر قديم إلا ومرجعه بالضرورة إلى أبي عمرو بن العلاء أو الأصمعي أو غيرهما من علماء البصرة والكوفة ولا يوجد ديوان يعتمد عليه منسوب كلّه إلى حماد وحده أو غيره من الرواة بل لا بدّ أن يكون فيمن جمعه وانتقاه ونقد صحيحه رجل من هؤلاء اللغويين وهذا لم ينتبه إليه لا طه حسين ولا المستشرقون. ثمّ إنّ لمناهج التحقيق والتمييز بين الصحيح والمنحول أهمية كبيرة جداً وقد تطرق إلى ذلك بالدقة المتناهية الدكتور نصر الدين الأسد في كتابه «مصادر الأدب الجاهلي» فمن بين الوسائل التي اعتمدوا عليها في هذا العمل الانتقادي الهام يمكن أن نذكر:

1- البحث عن مصدر الشعر: كان يلجأ العلماء في ذلك إلى شهادة أقدم الناس الذين عرفوا من عاش في الجاهلية وعرف بعض هؤلاء وذلك مثل عدي ابن الشاعر المشهور حاتم الطائي وحفيد النمر بن تولب وبنت ابن مقبل وغيرهم. (أنظر كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني والأمالي للقالي والموشح للمرزباني). وكذلك كان الشعراء الإسلاميون مثل الفرزدق وجرير فقد كان عندهم علم كثير عن هؤلاء الشعراء.

2- المقابلة بين النصوص: وقام بذلك العلماء الأولون فكانوا يقابلون بين ما كان يرويه من نفس القصيدة كل الرواة المعروفين، ثمّ عرب البادية بصفة خاصة فإذا حصل إجماع بين هؤلاء البداة والخبراء منهم قبلوا ما حصل به الإجـماع. (انظر ابن سلام في طبقاته، 1/48-49).

3- النظر في محتوى الشعر لفظاً ومعنى: كان العلماء الأولون كثيراً ما ينبذون بعض الأبيات لوجودهم فيها أشياء قد تناقض المنطق كأن يجدوا فيها أشياء لم توجد إلا بعد الإسلام أو أوصافاً لا يقولها إلا أهل الحضر وكذلك جميع الأحداث التي لا يمكن أن يكون عرفها أولئك الشعراء.

هذا ولم يكتفوا بهذه المقاييس بل ذهب العلماء الذين جاؤوا بعد الدفعة الأولى يحصون جميع الشعراء الذين نسب إليهم شعر وبحثوا عن أخبارهم بنفس الطرق التي ذكرناها، كما اهتموا أيضاً بحصر كل الروايات المختلفة وتصنيفها، ثمّ تحقيق كل النصوص التي وصلتهم، ومن هذا العمل العظيم نذكر ما قام به من التحقيقات الدقيقة الرائعة **أمثال السكري والطوسي ومحمد بن حبيب** وغيرهم ممن عرف بالنزاهة العلمية والموضوعية المطلقة مع التّحرج العلمي الكبير (عاش هؤلاء كلّهم في القرن الثالث وبداية القرن الرابع).

4- **الاستشهاد بالشعر الفصيح:** سبق أن قلنا بأنّ النحاة العرب الأولين اعتمدوا على الشعر الفصيح لاستنباط قوانين اللغة، كما اعتمدوا على القرآن وكلام العرب العفوي. أما استشهادهم به -بكثرة- في كتبهم مثل كتاب سيبويه فهو دليل على أنّه قسط هام من معطياتهم اللغوية. فسيبويه مثلاً لا يقول شيئاً ولا يثبت قاعدة أو أي وصف ممّا يخص العربية إلا ويذكر بعد ذلك شاهداً شعرياً زيادة على الآي القرآنية، **وما سمعه من كلام العرب**، بل يمكن أن نقول بأنّ كتابه كلّه حافل بهذه الشواهد حتى زعم بعض من لا ينوي الخير للعرب أنّ النحاة العرب تعلّقوا بالسماع وأكثروا من ذكر الشواهد دون أن يرتفعوا إلى قمة التحليل العلمي الفلسفي[11].

ومظهر آخر خاص بالنحاة الأولين هو ذكرهم لبيت شعر أو عبارة غير شعرية -بل عبارات- كمنطلق للوصف فيختارون هذه المعطيات لوجود شيء فيها يحتاج إلى تفسير وتعليل. وهذا كثير جداً في كتاب سيبويه وصار يقلّ شيئاً فشيئاً عند من تلاه كالمبرد في كتاب المقتضب وغيره.

هذا لا يخصّ مدرسة البصرة بل كان الكوفيون يفعلون أيضاً مثل ذلك إلا أنّهم اختلفوا عن البصريين في قبولهم للكثير من المعطيات الشعرية دون التحفظ الذي أبداه البصريون وقد بنوا على ذلك قواعد ولا نشاطر أقوال بعض المحدثين في تفضيلهم الكوفة على البصرة بدعوى أنّهم اعتمدوا على الاستقراء والسماع. فإنّ هذا غير صحيح، فالكوفيون قد أكثروا أيضاً من

11 - انظر الأب فلايش، المطول في فقه اللغة، 1، 24 بالفرنسية.

الاستدلالات العقلية مثل البصريين، إنّما الفرق هو في عدم التحرج لبعضهم في تصحيح المعطيات.

ثمّ بعد أن ذهبت الفصاحة العفوية بدأ النحاة يجعلون كل هذه المعطيات التي وصلتهم مشافهة أو وجدوها في كتب المتقدمين كمجرد شواهد يستشهدون بها لا كمعطيات ينطلقون منها، وهذا أمر طبيعي إذ قد انتهى عهد الاستنباط والتقعيد إلا أنّه بقي مجال واسع للنحاة لمناقشة أقوال المتقدمين والردّ عليهم وتصحيح رواياتهم ومختلف ما اعتبروه كأوهام أو أخطاء فحاولوا أن يصوّبوها إلا أنّهم ما كانوا يلجؤون إلى المعطيات الشعرية إلا قليلاً، إذ صار الاحتجاج أقرب إلى الاستدلال الفلسفي منه إلى الاستدلال العلمي.

وصارت الكارثة الكبرى في زمان ابن مالك صاحب الألفية؛ حيث أولع هذا الرجل ومن اتّبعه بالاعتماد على الشواذ من الشواهد؛ أي تلك الأبيات التي لم يحصل عليها إجماع لا من حيث صحتها في ذاتها ولا من حيث صحة روايتها. فصار الاستشهاد بالشاذ موضة جديدة وكانت من علامات الجمود الفكري العربي. ولذلك فلا يمكن أن نقارن بين التحرّج العلمي الذي تمسّك به العلماء الأولون، وبين هذا التساهل المهول الذي أبداه المتأخرون.

الخاتمة :

إنّ الشعر العربي الذي دوّنه علماء اللسان العربي ليعدّ فخراً لمن اعتنى بتدوينه وانتقائه ثمّ شرحه ثمّ اعتماده كمصدر من مصادر القوانين اللغوية وغيرها. والذي نرجوه من معاصرينا هو ألا يعجّلوا في الحكم على تراثهم الأدبي والعلمي حتى ينظروا فيه نفس النظرة الموضوعية النزيهة التي امتاز بها علماؤنا الأولون.

وقد ألف الاستاذ المهدي المخزومي كتابا عن مدرسة الكوفة، سالكا فيه هذه السبيل، بانيا جميع ما يثبته على القول بتأثير المنطق على النحو وبالخصوص على مدرسة البصرة. جاء في كتابه المذكور: «قد مهدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو. ترجمة عن اليونانية أو الفارسية عبد الله بن المقفع أو ابنه محمد.»[15] «... والواقع أنّ تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية إنّما ظهر في النحو في زمن مبكر منذ أوائل القرن الثاني وهي الفترة التي ظهرت الفلسفة الكلامية ظهورا واضحا ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس والتعليل فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق»[16].

وخلاصة القول أنّ جمهور الباحثين والمؤرخين قد قنعوا بوجود تأثير يوناني في نشأة النحو العربي. ولم يأتِ أي واحد منهم بدليل قاطع اللّهم إلا ما أخرجه مركس من مقارنته للاصطلاحات العربية اليونانية. فالآن وقد عرضنا لأهم ما افترضه الباحثون نوجه أنظارنا لما طرحه علينا مركس. ونحاول أن ننقد أقواله واستدلالاته مجتهدين في ذلك، غير مبتغين إلا وجوه الصحة.

وقبل أن نعرض للأدلة التي استنبطها من النصوص نودّ أن نلفت أنظار الباحثين إلى أنّ مركس ككثير من علماء المشرقيات يعتمد في جدله على مقاييس خاصة يظنّها تطرد وتستمر في جميع أنحاء المعمورة وجميع عصور التطور الإنساني. والعجيب أنّه عاصر النهضة اللغوية التي شاهدها القرن التاسع عشر الميلادي حيث ازدهرت الوجهة التاريخية.ونحن لا ننكر وجود مقاييس عامة يشترك فيها أكثر الناس كالبديهيات العقلية، إنّما الذي ننكره هو أن يطبق الظنّ أو الفرض لا لشيء إلا أنّه مُسلَّم ببداهته في ناحية خاصة أو في زمان خاص أو مذهب من المذاهب ونجد عند مركس مثل هذه المصادرات Postulats التي لا يسلمها له الخصم فمثله كمثل النظّام الذي حكى عنه الجاحظ أنّه «يظن الظنّ ويقيس عليه وينسى أنّ بدء

---

15 مدرسة الكوفة، بغداد: 1955، ص 55.
16 نفس المصدر، ص 60.

أول من نقل إلى العربية مآثر الهيلينية بل استطاعوا أن يعرفوهم بعد التنقيب والتحري الشديد. فقد بحث بول كراوس[1] عن حقيقة ما ادّعاه صاعد الأندلسي في كتاب(طبقات الأمم) من أنّ أول من ترجم كتاباً لأرسطو هو عبد الله بن المقفع[2]، فتبيّن له بعد البحث أنّ ابنه محمداً هو الذي قام بهذه المحاولة الوحيدة من نوعها. وحقّقوا أيضا وجود اتّصال سابق بين السريان واليونان ولم يكن هذا خفياً على من اطّلع على الآداب السريانية، إلا أنّ الطريف هو أن يستنتج من ذلك اطلاع العرب على معارف اليونان قبل عهد الترجمة وذلك بواسطة السريان الذين اندمجوا في مجتمعهم الإسلامي المحدث. وكان الكثير من أولئك السريان قد انتقلوا من زمان بعيد أي منذ خروجهم من الرها إلى بلاد الفرس حيث لجأ أكثرهم إلى مدينة جنديسابور[3]. ويقوى ذلك الفرض ويصححه أنّ أكثر أولئك كانوا عرباً بالولاء، فقد انتحل الكثير من الأعاجم الدين الإسلامي وصاروا بذلك في حاجتين مسيستين: الأولى احتياجهم إلى تعلّم اللغة العربية والثانية تثقفهم في الدين. وهذا الذي حملهم على اختراع مناهج تعليمية تحقق لهم آمالهم وتبلغهم مقاصدهم من أخصر الطرق. وههنا يتساءل المتسائلون: أكان ذلك اختراعاً محضاً يرجع الفضل فيه إلى ما امتاز ذلك المجتمع الجديد من حيوية خلاقة أم كان مجرد تطبيق لما امتثلوه من ثقافتهم السالفة الأجنبية؟ والجدير بالذكر أننا سنكتفي في الإجابة بالالتفات إلى العلوم اللسانية فقط ونخصّ منها النحو. وسنحاول الإجابة عن السؤال المذكور مبينين أخطاء بعض من تسرّع في الحكم على غير بصيرة.لقد أجاب غير واحد من المستشرقين في أواخر القرن الماضي وصدر القرن الحالي بأجوبة متفاوتة، وإن اتّحدت أحياناً مناحيها، متوافقة الغاية في أكثرها وإن اختلفت سُبل تحصيلها. فمن مُقل في احتجاجه لا يذكر إلا ما يظنّه كافياً لإثبات التأثير اليوناني، ومن مُكثر في البرهنة وذكر الشواهد. والغريب المقلق أنّ أشهر هذه الآراء التي أُلبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كل طرافة

1- انظر: P. Kraus in Rivista degli Studi orientali ;XIV, 1923 ، 1-20

2- تبيّن الآن بعد تحقيق مخطوطة صحيحة لهذه المحاولة (في إيران) أنّ نسبتها إلى عبد الله بن المقفع ليس فيها أي شك (وقد نشر هذا التحقيق).

3- انظر: Caussin de Percev[illegible] [illegible]ur *l'histoire des Arabes avant l'Islamisme*, p 48- 144 .

للمناهج العربية في النحو، وتنكر أن يكون النحاة العرب أخرجوا شيئاً جديدا لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على الإتيان بمثل هذا الصنع المبتدع. وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو، ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيماً أرسطوطاليسياً محضاً. ويا ليتهم ما فعلوا هذا فينجوا من زلل لم يصب به أي عالم من قبلهم. ونذكر ههنا أشهر من اتّخذ موقفاً من القضية. فإنّ أقدم من زعم بوجود تأثير يوناني في النحو في بدء نشأته أنياس جويدي (I. Guidi) وأدالبير مركس (A. Merx). فأما جويدي فقد زعم هذا الزعم دون أن يأتي ببرهان شاف، بل اقتصر على الإشارة الوجيزة[4].

وجاء بعده مركس فطرق الموضوع وأفاض فيه.ولم نر أحداً توغّل في هذا البحث مثل ما فعل هذا المستشــرق. وسنذكر فيما بعد أقوالـــه. وقد صار كل من يأتي بعد -إذا ما عالج الموضوع- يرتاح إلى ما قاله هذا الرجل، مطمئن البال لما يظهر له أنّه «إحكام استدلال وحُسن تعليل» غير ناقد ولا ناوياً تماماً نقض ما يتّفق مع أهوائه. فهذا De Boer مؤرخ الفلسفة الإسلامية كثيراً ما ينسب في تحريراته أصالة المنهج النحوي الذي سلكه العرب في مباحثهم إلى أرسطو يقول في تاريخه: «وقد أثّر منطق أرسطو في علوم اللسان... السريان والفرس كانوا قبل العصر الإسلامي قد درسوا كتاب (العبارة) لأرسطو مع إضافات ترجع إلى الرواقيين وإلى أهل المذهب الأفلاطوني، وابن المقفع الذي كان صديقاً حميماً للخليل بن أحمد يسّر للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية»[5]ويقول في موضع آخر: «إنّ الأبحاث اللغوية النظرية التي نشأت عند العرب في زمان مبكر قد أحدثتها (المقولات) النحوية المنطقية الموجودة في كتاب (باري أرمنياس) وذلك مع ما وقع من تأثير الرواقية في هذا النشوء. ومن ثمّ ظهر القول بانقسام الكلام إلى الأقسام الثلاثة»[6]. هذا ما قرّره هذان العالِمان بدون تحفظ، وقد تبعهما في تقريرهما Lichtenstadter عند ترجمته لكلمة (نحو) في دائرة المعارف الإسلامية؛ إذ يقول: «إنّ

---

4 - انظر: *Bolletino Italiano degli Studi orientali*, n° 6, (1877), 104-108.

5 - تاريخ الفلسفة الإسلامية، الترجمة العربية، ص 39.

6 - انظر: دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الفرنسية، 1، 435.

الأصول النحوية التي اعتمد عليها اللغويون العرب مأخوذة من المنطق الأرسطوطاليسي الذي وصل إلى العرب بواسطة العلماء السريان»[7].

هكذا صارت هذه الآراء حقائق متعارفة تقبلها النفوس وتحبذها، ويتداولها الخلف عن السلف ويدوّنها مؤرخو العلوم. فمن جملة هؤلاء جورج سارطون G. Sarton صاحب المدخل إلى تاريخ العلم إذ يقول: «قال ابن خلكان إنّ علياً وضع له الكلام كلّه ثلاثة أضرب: إسم وفعل وحرف، ثمّ دفعه إليه وقال له: تمّمْ على هذا»[8]. يذكرنا هذا بما في المنطق الأرسطوطاليسي إذ أرسطو لم يحصِ هو أيضاً في الكلام إلا ثلاثة أقسام وهي: Onoma وRhema وSundesmos فممّا لاشكّ فيه أنّ العرب حصلوا على هذا بفضل المنطق اليوناني وأنّ اجتهادهم في النحو قد تأثّر به. ومن الراجح أنّ ذلك لم يحصل لهم بالنحو اليوناني. وعلى كل فإنّهم حتى ولو كان لهم علم بالنحو اليوناني فإنّ ذلك لم يساعدهم كما ساعد النحاة اللاتينيين معرفتهم بذلك النحو، إذ كانت خصائص كل لغة منهما مفترقة في جوهرها»[9].

هذا وقد وقف بعض الباحثين المنصفين من هذه المسألة موقفاً وسطاً لم يسمح لهم تحرجهم وورعهم أن يحكموا على شيء بحكم نهائي ويجازفوا هذه المجازفة الغريبة. فقد نقل أحمد أمين في: ضحى الإسلام (ج2، ص292–293). عن الأستاذ إينو ليتمان E.Littman أنّه قال في إحدى محاضراته: «...نحن نذهب مذهبا وسطاً، وهو أنّه أبدع العرب علم النحو في الابتداء وأنّه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه. ولكن لما تعلّم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلّموا أيضا شيئاً من النحو الذي كتبه أرسطوطاليس الفيلسوف».

ولا بدّ من أن نذكر ههنا رأي المستشرق الفرنسي الشهير لويس ماسينيون L.Massignon فقد انفرد هذا الرجل الجليل القدر بآراء حول طرق النظر عند مفكري الإسلام، وقد غلبت عليه نزعة التصوف فجعلته – مع الأسف – لا ينظر إلى تلك الطرق إلا من زاوية واحدة.

---

7 – انظر: نفس المصدر، 894 .
8 – طبعة Baltimore 1927 .
9 – انظر : الجزء الأول، ص 501 .

والعجيب أنّه قد يصيب مراراً الأغراض البعيدة. ولاشكّ أنّ ذلك راجع إلى نفوذ ذهن منفرد. يقول في مقالة نشرتها مجلة *Arabica* «أنّه منذ اختفاء (مركس) حَظينا بدراسة وثائقية لطرق الترجمة العربية للأرجانون، وذلك بواسطة السريانية، وقد بيّنت لنا هذه الدراسات أنّ النحو العربي كان أشدّ امتناعاً من السرياني على تسرّب اليونانية إلى أوضاعهما. وكان قبل أن يتّخذ [العرب] التقسيم الثلاثي اليوناني لأقسام الكلام (اسم- فعل-حرف) قد أبدعوا تقسيماً ثنائياً موافقاً للأصول الجدلية السامية (أصل - فرع، عمدة - فضلة، مبتدأ - خبر)»[10].

ثمّ جاء في أيامنا هذه الأب فلايش H. Fleish فأشار في كتابه «المطول في فقه اللغة العربية» إلى الأبحاث التي جرت حول هذا الموضوع إلا أنّه لم يتناولها بالنقد والتمحيص، ولكنّه لاحظ أنّ القدماء من النحاة لم يعالجوا النحو بعين الفلاسفة و معنى ذلك عنده أنّهم «عدِموا تلك الكفاءة التي تؤهل الإنسان للتفكير والتحليل والإشراف على مادة البحث حتى يمكن بناؤها على هيئة، وكل ذلك لا يتيسّر إلا لمن كسب ثقافة فلسفية»[11].

هذه أهم ما قاله علماء الاستشراق ويجدر بنا أن نتساءل عن آراء معاصرينا من العرب. فممّن تصدّروا الخروج عمّا رسمه القدماء في ذلك هو: أحمد أمين وقد أشرنا إلى ما نقله عن إينو ليتمان من رأي سديد. وزاد على هذا أنّ تأثير اليونان والسريان في العصر الأول لوضع النحو كان ضعيفاً[12] وأنّه ربّما كان أكبر الأثر غير مباشر كاستخدام آلة القياس والتّوسع بواسطتها في وضع القواعد النحوية[13].

وجاء بعده إبراهيم مدكور فما زاد في أطروحته عن «أثر الأرجانون في العالم العربي» على ما قاله علماء الغرب بل اكتفى بالإشارة إلى التأثير يظنّه قد وقع في وضع النحو[14]. ونشر في 1948 بحثا بعنوان «منطق أرسطو والنحو العربي» في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة حاول أن يبين فيه كيف حصل التأثير وكانت حججه غير مقنعة.

---

10 - L. Massignon. *Réflexion sur la structure primitive de l'analyse grammaticale en arabe* : I - 16-3 . 1954

11 - 25 . 13 I . 1961 : Beyrout . *Traité de Philologie arabe*.

12 - انظر: ضحى الإسلام، ج2 / 293.

13 - نفس المصدر.

14 - 16-17 : Paris . *L'organon dans le monde arabe* . I . Madkour.

وقد ألّف الأستاذ المهدي المخزومي كتاباً عن مدرسة الكوفة، سالكاً فيه هذه السبيل، بانياً جميع ما يثبته على القول بتأثير المنطق على النحو وبالخصوص على مدرسة البصرة. جاء في كتابه المذكور: «قد مهدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني (وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو. ترجمة عن اليونانية أو الفارسية عبد الله بن المقفع أو ابنه محمد.»[15] «... والواقع أنّ تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية إنّما ظهر في النحو في زمن مبكر منذ أوائل القرن الثاني وهي الفترة التي ظهرت الفلسفة الكلامية ظهورا واضحاً ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس والتعليل فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق»[16].

وخلاصة القول أنّ جمهور الباحثين والمؤرخين قد قنعوا بوجود تأثير يوناني في نشأة النحو العربي. ولم يأتِ أي واحد منهم بدليل قاطع اللّهم إلا ما أخرجه مركس من مقارنته للاصطلاحات العربية اليونانية. فالآن وقد عرضنا لأهم ما افترضه الباحثون نوجه أنظارنا لما طرحه علينا مركس. ونحاول أن ننقد أقواله واستدلالاته مجتهدين في ذلك، غير مبتغين إلا وجوه الصحة.

وقبل أن نعرض للأدلة التي استنبطها من النصوص نودّ أن نلفت أنظار الباحثين إلى أنّ مركس ككثير من علماء المشرقيات يعتمد في جدله على مقاييس خاصة يظنّها تطرد وتستمر في جميع أنحاء المعمورة وجميع عصور التطور الإنساني. والعجيب أنّه عاصر النهضة اللغوية التي شاهدها القرن التاسع عشر الميلادي حيث ازدهرت الوجهة التاريخية.ونحن لا ننكر وجود مقاييس عامة يشترك فيها أكثر الناس كالبديهيات العقلية، إنّما الذي ننكره هو أن يطبق الظنّ أو الفرض لا لشيء إلا أنّه مُسَلَّم ببداهته في ناحية خاصة أو في زمان خاص أو مذهب من المذاهب ونجد عند مركس مثل هذه المصادرات Postulats التي لا يسلمها له الخصم فمثله كمثل النظّام الذي حكى عنه الجاحظ أنّه «يظن الظنّ ويقيس عليه وينسى أنّ بدء

---

15 – مدرسة الكوفة، بغداد: 1955، ص 55.
16 – نفس المصدر، ص 60.

أمره كان ظنا»[17].وهذه النزعة البغيضة التي ينزعها بعض المفكرين في مواضع شتّى من العلم نراها أيضاً ممثّلة في العلوم اللغوية عند المحدثين من لغوي الغرب وقد سمّاها بعضهم بالذهنية Mentalisme وهي «أنّ الواصف للغة مجهولة لديه يميل بطبعه إلى أن يتخيّل فيها مفاهيم ومراتب ومجاري يستمدها من لغته الخاصة أو من مذهب نظري يختص به»[18]. وهاهي الافتراضات التي يصطنعها مركس فيجعلها مسلمات علمية وإن لم يستأذن الخصم في ذلك[19].

1- **ضرورة مرور زمان طويل تتكوّن فيه المقاييس النحوية**، يقول: «لقد احتاج الفكر اليوناني إلى قرون من العمل المجهد حتى يفرق بين أحوال الكلمة التركيبية وأمثلة الفعل الزمانية أو الوصفية، ويتفطن إلى الائتلاف القائم بين أجزاء الجملة» (ص 15) .

2- **ضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية**، يقول: «إنّه [ابن خلدون] لا يفهم أن رسم [هذا العلم] في أول نشأته كان موقوفاً على المنطق والعلم بالفلسفة» (ص 11). ويقول أيضاً: «لقد كانت معرفة أقسام الكلام وتصاريف الكلِم والأجزاء التي تتكوّن منها الجملة البسيطة نتيجة لتحليل فلسفي» (ص15). وفي صفحة 16 من مقالته: «إنّهم (أي مؤرخي النحو) كانوا يجهلون أنّ النحو قد بُنِيَ على المنطق».

3- **ضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم** يقول: «ممّا يتأسف له أنّ صاحب «الفهرست» سكت سكوتاً تاماً عن خبر المناهل التي استقى منها النحاة الأقدمون معلوماتهم» (ص14). «ولم يعرض السيوطي طوال هذه المقالات ولو بكلمة واحدة لمسألة مصادر هذه الأبواب النحوية نفسها. فإنّ نظرته إلى الأشياء من خلال زاوية عربية لا غير تشغله شغلاً عظيماً حتى أنّه لا يبالي بمصادر هذه الأبواب، ومع ذلك فإنّ المشكلة هي أن يعرف من أين استقوا معلوماتهم» (ص15).

---

17 - انظر: الحيوان، ط هارون. الجزء، ص23.

18 - انظر:65 , R . L . Wagner, *Grammaire et philologie*, Paris :C D U,1952 (préliminaires)

19 - انظر: 13-26 / Bulletin de l'Institut Egyptien, 3ème série, n° 2, 1891 . وقد أفاض في هذا الموضوع في كتابه:137-153 / 1889. *Historia artis grammaticae apud Syros*, Leipzig .

هذه هي القضايا التي يريد مركس أن نسلمها له لا كمصادرات -إذ لم يطلب منّا ذلك!- بل كحقائق يثبتها الحسّ والنظر. وهذا يستنتج من إطلاقه للقول فإنّه لا يكاد يقيّد كلامه بشيء. ونحن لا يسعنا ذلك بما أنّها لا تدخل في عِداد البديهيات ولا المشاهد المستقرى، إنّما هي نتيجة لمشاهدة قاصرة إذ لم يتصفّح ويتتبّع عدداً كبيراً من الظواهر حتى يبني عليها قانوناً عاماً. فأعظم نقص يؤخذ عليه هو جعله الضروري بمنزلة الممكن الوقوع. وهذا من التساهل بمكان! فهذه القضايا الثلاث من حيث الضرورة باطلة، أما من حيث الإمكان ففي بعض مظاهرها نظر:

أما القضية الأولى فبطلانها قائم على ادّعاء ضرورة طول المدة المفرطة -عدة قرون- حتى يتأتّى للعلم أن ينهض والحق أنّه ليس هناك شيء ضروري مطلقاً، ولكن ممكن حصوله كما قلنا. واعتمد مركس على شهادة التطوّر الفكري اليوناني ولكن هذا الشاهد ليس بأصل (Cas typique) يبنى عليه قياس. ونلفت أنظار الباحثين إلى أنّنا لا ننكر أبداً أنّ التطور للعلوم ربّما اقتضى زماناً مفرط الامتداد، إنّما الذي نأباه أن يلحق شيء بشيء وليس في الثاني ما في الأول من العلّة وهذا أبسط الاستدلال (قياس شَبَه). ولا يعدّ من أساليب البرهان الدقيقة. إنّ العلوم الإسلامية البحتة قد امتازت عن علوم الأوائل في سرعة اكتهالها، وقد أجمع العلماء على حقيقة هذه الظاهرة. ففي أقلّ من قرن خرج إلى الوجود نحو تامُّ التكوين سويُّ الخلق منسجمُ الأطراف، ونجده في كتاب سيبويه. فهل هذا خرق للعادة المألوفة؟ نجيب بأن هذا ليس خرقاً للعادة التي معناها (سنّة الكون) إنّما هو خروج عن العادة المألوفة عند بعض الناس، وأنّه ينبغي أن نُحِلّ هذه الظاهرة محلّها من الظاهرة الكبرى التي قلبت أوضاع العالم القديم.

تلك هي ثورة الإسلام فهل من منكر للسرعة التي اتّصفت بها نشأة العاهلية الإسلامية؟ وما ظاهرة نشأة النحو العربي إلا جزء لا يتجزأ من تلك الحادثة العظيمة، ولا يفسر نشوء هذا إلا بتفسير ذاك فهما أمران متلازمان.

أما القضية الزاعمة بضرورة بناء النحو على المنطق فإنّ ذلك قد قيل في زمان وقد تجاوز العلماء اليوم هذا الطور من أطوار النظر اللغوي. فليس من اللازم أبداً أن يُؤسس النحو على المنطق فإنّ بين الفكر واللغة فوارق جوهرية. وقد أثبت علماء النفس من جهة

والمنطقيون المعاصرون من جهة أخرى[20] أنّ الكلام لا يطابق كل ما يجري في الذهن، وليست كل الظواهر اللغوية على العكس من ذلك من جنس العمليات العقلية. فالنظام المنطقي غير النظام اللغوي الذي خُلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع Communication. فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولى من أمر الإفادة فهو إلى قوانين فنّ المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق[21]. وقد فهم النحاة العرب هذه الظاهرة فهماً صحيحاً إذ بنَوا علم النحو على مبدإ التخفيف والفرق[22] وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرون[23]. وهو يقول أنّ الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجية أو الذهنية في إعماله لآلة الخطاب إلا بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب، أو بعبارة أخرى، أنّ همّ المتكلم أن يبلّغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقلّ عدد ممكن من الجهود. وهذا أصل التعليلات التي يشاهدها المطّلع على كتب النحاة القدماء، ويتراءى ذلك أيضاً في عبارات البلاغيين عن الكلام المؤثر أنّه «ما قلّ لفظه وكثر معناه».

أما إذا أراد مركس بالمنطق مجموعة الوسائل العقلية التي يستعملها كل علم، وأراد بالفلسفة النظر في مواد العلوم ومناهجها فهذا أقرب إلى الصواب إلا أنّنا لا نظنه أراد ما حملناه عليه ومهما كانت نيّته فهو غير مصيب لوجهين:

الأول: عدم تمييزه بين النظر العقلي وهو عام على الإطلاق والمنطق اليوناني. فالظاهر من كلامه أنّ المنطق الأرسطوطاليسي والوسائل العقلية المذكورة هما شيء واحد عنده. وذلك لأنّه يريد أن يُثبت تأثير منطق اليونان في النحو العربي، ويبرر ذلك بضرورة استعمال وسائل النظر فالفلسفة عنده هي الفلسفة اليونانية فقط. ولا يتصوّر أن تكون هناك -في نشوء العلوم الإسلامية- فلسفة أخرى وهذا بيّن الفساد لأنّ المناهج العلمية التي سار عليها المتكلمون والأصوليون لم ينظر فيها مركس النظرة الحقّة حتى يحكم بمثل هذا الحكم، فهو لا يزال يظن الظن ويقيس عليه ناسياً ابتداء أمره.

---

20 -- انظر: Ch. Serrus, *Le parallélisme logico-grammatical*, Paris : 1933.
21 -- انظر نظرية الإفادة في: 187- / A. Martinet , *Eléments de linguistique générale* ,Paris: 1961
22 – انظر ابن جني، كتاب الخصائص، ط دار الكتب المصرية، ج1، ص 144- 145.
23 – انظر: A . Martinet , *Economie des changements phonétiques* . Berne : 1955.

الثاني: عدم تمييزه بين أطوار ارتقاء العلوم عند الإنسان بصفة عامة، وعند العرب بصفة خاصة. فقد بنى كل مزاعمه على فكرة اقتباس العرب -جملة- من اليونان أصولهم العلمية ولا يجوز لهم اقتدارهم على أي خلق وأي إبداع هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّه يرى أنّه لا بدّ لمنشئي العلوم ومؤسسيها أن يشعروا أولاً وابتداءً بما يستعملونه في استدلالاتهم من مبادئ وأصول عقلية وهذا دليل واضح على جهله أو تجاهله لقوانين ارتقاء العلوم. فالمعروف لدى علماء الاجتماع ومؤرخي النظم والأفكار الإنسانية أنّ العلم الإيجابي لا ينشأ في المجامع والمعاهد إنّما يولد في المعامل ودور الاختبار. وهذه المعامل هي عند المسلمين الأولين المساجد؛ حيث كانوا يعالجون مادة القرآن، فاستنبطوا منهاجا -أي نحواً- لاستخراج معانيه والمحافظة على لغته وما كان يشعر يومئذ أي عامل بالآلات العقلية المستعملة عندهم حتّى إذا جاء طور التأمل والتوقف على ما قاله القدماء بدؤوا يلتفتون إلى تلك الوسائل لأجل ذلك التوقف وبفضل تلك المهلة التي أتاحت لهم الفرصة في الرجوع إلى الوراء.

يقول اللغوي الشهير ألبير دوزا A. Dauzat «لكل علم نهج يتميّز به عن غيره على حسب موضوعه ووسائل البحث التي أُتيت له. ويصير هذا النهج شيئاً فشيئاً معلوماً به عندما يصير العلم – وقد خرج من طور التحسّس– مالكاً لعنانه محصّلاً على جملة من النتائج يمكن أن تضمن له قيمة أساليب بحثه. وللأخصائي في كل فن من فنون المعرفة أن يستكشفه ويجمله وذلك بعد أن يستخبر الفلاسفة»[24].

وأما القضية الثالثة فإنّ صحتها لا تثبت إلا بأحد الشروط التالية:

1– أن يثبت التاريخ ذلك وهذا ما لا سبيل إليه إذ لم يذكر أحد أنّ النحاة القدماء العرب أخذوا من اليونان ولا من غيرهم معنىً واحداً من معاني النحو أو ما يقاربه. وقد عجب مركس وغيره من هذا الذي يسميه «سكوتاً». وحاول أن يعلله بعدم انتباه المؤرخين إلى أهمية العلوم المنطقية بالنسبة للنحو. وهذا احتجاج بما لا نسلمه ويورد عليه كثرة ما جاء في التراجم عن علوم الأوائل وأصحابها، واعتناء كل مؤرخ ومترجم بذكر ما دخل على العرب

---

24 – انظر: 199–200، A . Dauzat , *La philosophie du langage* . Paris: 1912

من تلك العلوم وامتزاجها بفنونهم، ولماذا يُراد أن يسكت المؤرخون عن اقتباس العرب من غيرهم تلك المفاهيم العصبيتهم العربية؟ وما قولكم بالشعوبية؟ ألم يكن منهم مؤرخون؟ بلى. لقد أظهر المؤلفون هذا الاقتباس عندما وقع وحصل كما يشير إليه كل مترجم، إذ يذكر عن علي بن عيسى الرماني أنّه أول من مزج النحو بالمنطق.

2- وجود إشارة ولو خاطفة إلى المصادر الأجنبية في كتب النحاة الأقدمين، وهذا أيضاً لا نعثر عليه بتاتاً. فهذا كتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا منهم نقرأ فيه أسماء كل شخص أدلى برأي في مفردة أو تركيب أو باب من أبواب النحو، ولا نعثر على اسم عالم من السريان أو اليونان القدماء ممّن ألّف في نحو لغته أو في المنطق ولو على سبيل الإشارة إلى محل الأخذ. وإن سلّمنا أنّه كان من أولئك النحاة مَوالٍ دخلوا على المجتمع العربي بثقافة أجنبية فإنّنا لا نفهم أنّ أحداً منهم لم يشر إلى المناهل التي استقى منها إذا فرضنا ضرورة الاستقاء. وكيف نفسر إقرار العلماء السريان بما أدخلوه على العرب من هذه الثقافة في القرن الثاني الهجري وعزوهم كل ذلك إلى مظانه.

3- مشابهة الأصول النحوية العربية لأصول علمية أو فلسفية أجنبية. وهذا ما حاول مركس أن يثبته بالمقارنة بين أصول المنطق الأرسطوطاليسي، وأصول النحو العربي، إلا أنّنا يمكننا أن نقول من الآن أنّه لا بدّ من مشابهة عميقة عريقة بين المنهاجين حتى تثبت القرابة إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنّها أصيلة من محض الاتفاق فكثيراً ما تتوارد الأفكار إذا كانت المعاني ممّا تشترك فيها جميع العقول.

إنّ أهمّ ما حاول مركس أن يبرهن أنّه من أصل يوناني ينحصر فيما يلي:

- تقسيم الكلام إلى أقسام ثلاثة.
- مفهوم الأحداث.
- مفهوم الصرف والتصريف.
- مفهوم الخبر وعدم وجود مفهوم ما يسميه Sujet عند العرب لعدم وجوده عند أرسطو.
- معنى الجنس لأنّ هذه الكلمة من أصل يوناني.

- ألقاب الأحكام الإعرابية من رفع ونصب وجر.
- معنى الظرف.
- معنى الإعراب مقابلاً لمعنى السليقة.
- معنى الحال.
- التمييز بين الأزمنة الثلاثة.

وسننظر في البعض منها فقط لضيق المكان.

يقول مركس عن أقسام الكلام «أنّها كانت سبعة عند نحاة اليونان ولكن العرب ولسوء الحظ لم يعرفوها، فقد اقتصروا على تمييز ثلاثة أقسام للكلام وهذا الذي نشاهده كافٍ لترك الفكرة المتبادرة إلى الذهن أنّ نحاة السريان كانوا أساتذة العرب» (ص 16) . «ويقسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام الاسم والفعل والحرف فها هو ذا تقسيم أرسطو الذي حسّنه فيما بعد نحاة اليونان» (ص 18).

لا بدّ ههنا أن نبيّن حقيقة قد فاتت مركس وأكثر من عني بهذا الموضوع وهي هذه: لا **يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقاً**، فأما كتاب العبارة (باري أرمنياس) فقد حدّد فيه أرسطو مـــا يسميه بالأقاويل، فاقتصر منها على أجزاء الحكم Jugement وهمـــا: Onoma و Rhêma ويقابلهما في ترجمة حنين بن اسحق الاسم والكلمة[25] ويقول في موضع آخر: «فأما سائر الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطابة أو الشعر» فهذا دليل واضح على عدم وجود تقسيم ثلاثي في هذا الكتاب لاستعماله صيغة الجمع وإن نحن نظرنا في كتاب «الشعر» كما قال رأيناه يقسم ما يسميه Lexie وهو المقولة في الترجمة العربية إلى ثمانية أقسام: الأسقطس (الهجاء) المقطع (الاقتضاب في ترجمة متّى) الرباط - الإسم - الكلمة - الفاصلة- التصريف - القول. وهذا التوزيع لعناصر الكلام لا يراعى مراتب التقسيم، فأرسطو لا ينظر إلى الكلام نظرة نحوي، وهذا قد أجمع عليه. فالمقولة عنده هي التعبير عموما وتلك هي أقسامها رغم اختلاف مراتبها

---

25 - انظر: ص 2-4، نشر Pollak I , 1913 Leipzig.

وإذا استثنينا ما لا يدخل في مرتبة الاسم والكلمة بقي منها الرباط والفاصلة فهذه أقسام أربعة لا ثلاثة.

هذا ولم نجد في غير هذين الكتابين حديثاً لأرسطو عن تقسيم الكلام، والذي أوقع علماء الغرب في هذا الوهم ما اعتمده النحاة في أوربا من كلام Deny d'Halicarnassc اليونـــاني[26] وQuintilien اللاتيني[27] إذ يزعم كل واحد منهما ما أشرنا إليه من تقسيم أرسطو للكلام على ثلاثة أقسام. وقد تــنبّه إلى هذا الغلط J. Harris النحــوي الإنجليزي الذي عاش في القرن الثامن عشر(ت 1780م). فأشـــار إلى ذلك في كــتابه الموسوم Hermes[28] يقــول: «والحق أنّ Deny d'Halicarnasse وQuintilien يصرحان أنّ أرسطو وتيوديكت والنحاة الأقدمين لم يقسموا الكلام إلا على ثلاثة أقسام: الاسم والكلمة والرباط ... أما أرسطو فإنّنا نستطيع الجزم بخلاف ما قاله وذلك بشهادة ما صرح به هو نفسه لأنّه لا يقول بوجود الأقسام الأربعة التي اتّخذناها فحسب بل يميّز بينها بحد خاص»[29].

ولا يمكن أن يكون هذان النحويان مصدر التقسيم العربي لأنّ تأثيرهما في الثقافة السريانية منعدم تماماً، إذ لا نجد في كتبهم إلا مرجعاً واحداً وهو Denys le thrace الذي قسّم الكلام إلى ثمانية أقسام وهي غير الأقسام الأرسطوطاليسية، ثمّ لم يكونا من شرّاح أرسطو فيتأثر بهما المنطق اليوناني الذي يزعم مركس أنّه مستقى النحاة العرب.

هذا ما نقوله من الوجهة التاريخية، أما وجهة المقارنة فتقسيم العرب للكلام له غرض غير غرض المناطقة وأساسه غير أساس التقسيم الأرسطوطاليسي، فأرسطو يهتم بجزأي الحكم (الاسم والكلمة) لأجل الحكم فقط، فالكلمة عنده «دليل ما يقال على غيره كأنّك قلت ما يقال على الموضوع»[30] «وأما قولنا لا صحّ أو قولنا لا مَرِض فلست أسميه كلمة... وذلك أنّها

---

26 – نحوي يوناني سكن رومة في سنة 30 قبل الميلاد.
27 – مَنْ ألف في الخطابة Rhétorique له كتاب *De institutione oratoria*.
28 – ط. باريس (الترجمة الفرنسية)، 1796.
29 – نفس المصدر، ص 34-35.
30 – انظر: Pollak، ص 4.

يقال على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود»[31]. فيستنتج من هذا أنّ الكلمة هي كل ما يحكم به على شيء؛ وذلك الشيء هو الاسم. فالاسم كما يفهمه سيبويه[32] صالح عند أرسطو أن يكون «كلمة» إذ يمكن الحكم به بحرف الوجود Copule. فأين هذا من الاسم والفعل في النحو العربي؟ فإن كانت هناك مشابهة بين المنهاجين فليست في تقسيم الكلام إلى الأبواب الثلاثة بل كما رأيناه في تحليل الجملة إلى مسند ومسند إليه. وعلى كل فإنّ التقسيم للكلام عند سيبويه بعيد كل البعد عمّا رسمه أرسطو. وأما تلك المشابهة التي أشرنا إليها فهي راجعة إلى جوهر كل كلام إذ ربّما نظر الناظر فيه بعين المناطقة فرأى في الحديث مجرد حكم منطقي.

إنّ النحو العربي قد أسس على الغرض الذي منه خلق اللسان وهو الإفادة؛ فغرضه لغوي محض إذ يجعل الاسم والفعل عمادين للحديث وهو ما يجري بين المتكلم والمخاطب وهو شديد الاهتمام بهذين القطبين للكلام. فالاسم والفعل لا يطابقان الاسم والكلمة كما يفهمهما أرسطو بل قد يوافق هذان المفهومان المحدث عنه(المسند إليه) والمحدث به(المسند) بشرط أن يعتبر فيهما التصديق والتكذيب أي من حيث صحة الحكم وبطلانه. والواقع أنّ هذا الاعتبار منعدم عند سيبويه (ووجوده عند من تلاه يدل على تأثرهم بالمنطق). ومن جراء ذلك كانت مادة الدراسة النحوية العربية هي الحديث لا الحكم؛ من حيث هو تبادل لفظي ذو فائدة Contenu communicatif بين قطبين –لافظ و سامع– وإن اشتبه الأمران على متأخري النحاة فليس إلا لأنّهم تناسوا حقيقة البلاغ اللغوي.

وقال مركس عن الحرف أنّه ينظر إلى كلمة Sundesmos في كتب أرسطو. والعجيب أنّه يحمّل سيبويه ما لم يقله إذ يزعم «أنّ تحديد سيبويه للحرف ينفي أن يكون للحرف معنى بذاته» (ص 19)، فمتى يا ترى قاله سيبويه؟ وقد جاءت في كتابه هذه الحدود «الكَلِم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل (ص 2)... ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء

31 – نفس المصدر، ص 5.
32 – ط. بولاق.

لمعنى ليس غير[33] وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى»[34]. فلهذا الحدّ مظهر إيجابي وهو تحديد المجرى، فهو على اقتصار مجيئه لمعنى خاص (الاستفهام – النفي– النداء...) وأما مقابلته لقسيميه فلأنّه قد يشاركانه في اللقب (إذ من معاني الحرف: الكلمة) وأداء المعاني فإنّ الاسم والفعل ربّما دلاّ بصيغتهما على معنى من المعاني النحوية Notions grammaticales مثل المبالغة والمضي والاستقبال. ولا شكّ أنّ مركس اطّلع على أقوال الذين تلوا سيبويه ولاشكّ أنّهم سبب وقوعه في هذا الغلط. فقد قالوا: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره»[35] وقد تعسف السيرافي عندما فسّر تحديد سيبويه بقوله «وإن سأل سائل فقال: لِمَ قال: وحرف جاء لمعنى. وقد علمنا أنّ الأسماء والأفعال جئن لمعانٍ؟ قيل له: إنّما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل»[36]. فهذا مغاير لما أراده سيبويه وقد تفطّن ابن النحاس النحوي وأصلحه في التعليقة وتبعه أبو حيان[37] وقد أثبت التاريخ أنّ هؤلاء النحاة قد اطّلعوا على فلسفة أرسطو ولم يرفضوا منها إلا المنهاج المنطقي إذ نرى في كتبهم كثيراً من الحدود والمفاهيم التي نجدها في منطق أرسطو وهذا ما لا سبيل إلى تحقيقه فيما رجع إلى سيبويه ومن قبله.

وأما مفهوم الحدث فيدعى مركس أنّ ما يقوله سيبويه عن الأحداث، وهو يجعل معناها مطابقاً لمعنى Accidents فمنقول عن أرسطو على مثل ما يراه هو نفسه، (ص 19). ولعلّ هذا من أعظم ما ارتكبه هذا المستشرق من الغلطات فإنّ المبدأ الذي يبنى عليه كل تفسير لغــوي هو الاعتمــاد على المعنى المستخــرج بالقرائن Sens contextuel لا المعنى الوضعــي Sens lexical فإذا نحــن نظرنــا إلى المفهــوم الذي قصده أرسطــو من كلمة Sumbebekos رأينــاه ينحصر في معنيين:

---

33 – نفس المصدر، ص 3.
34 – نفس المصدر، ص 21.
35 – انظر: الإيضاح للزجاجي، ط دمشق. 1959، ص 54.
36 – شرح الكتاب (مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة، رقم 26181 و 26182 الورقة 7 من المجلد الأول).
37 – انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ط1. الهند: حيدرآباد، الجزء الثاني، ص 4.

1- ما يقابل المادة وهو لا يوجد إلا في غيره كاللون والصورة وهما يزولان بزوال المادة ولا تزول هي بزوالهما.

2- ما يقابل الجوهر وهو ما ليس من ماهية الشيء أو جوهره، كالجلوس والافتراش؛ إذ ليس هذان الفعلان بلازمين لجوهر الجالس والمفترش ولا تكاد تدل كلمة «حدث» على ما يفهم من كلمة Accidents إلا في الوصف المشتق منه على صيغة اسم الفاعل-الحادث- الذي يجري استعماله عند فلاسفة العرب ووهم أتباع الفلسفة اليونانية، غير أنّ مرادهم بالحدوث في هذا الوصف ما يعاقب القدم، أي ما يحدثه الله وهو القديم الأزلي من المخلوقات وهو ينظر إلى معنى Contingent وقد ترجم حنين بن إسحاق Sumbebekos بكلمة «عرض» تارة، وبعبارة «الأشياء اللاحقة»[38] تارة أخرى، وهاهي ذي ترجمته «وما كل ما سواهما فبالعرض يقال ذلك فيها»[39].

أما في اصطلاح النحاة العرب فهو المعنى الذي يدل عليه الفعل والمصدر أي معنى الوقوع وصدور أمر سواء كان ذلك بالتجدد (بالحركة كالجلوس والمشي والأكل ...) أو بالثبوت (بالدلالة على حالة أو حِلْية أو غريزة كالنوم والحُمْرَة والكرم) وقد وضع اللغويون المعاصرون كلمة كانت تنقصهم تؤدي المعنى تماماً وهي Procès من اللاتينيـــة Processus = ما يحدث.

وأثار مركس مسألة تحوّل الكلم إفراداً وزعم أنّ العرب يطلقون اسم الصرف على التحوّل الإعـــرابي Déclinaison أي ما يعـــتري أواخـــر الكلم من التغـــيير وعلى التحوّل الصرفي Conjugaison وهو خاص في اصطلاحهم بتصريف الأفعال.

فالعرب على رأيه مدينون لأرسطو لمفهوم التصريف إذ يراه مركس صالحاً للأسماء والأفعال ويزيد الطين بلّة قوله: «إنّ العرب كانوا يجهلون المعنى الحقيقي لكلمة تصريف التي تدل على الميل، وفي اليونانية هي Klisis. فحاولوا أن يفسروها بتفسير بعيد فإنّهم يرونها

38 - نشر خليل جر في Les carégories d'Aristote , Beyrouth : 1948 / 335.
39 - نفس المصدر، ص 330.

مشتقة من صرف ومصدره صريف، ومعناه صرير الباب أو صوت الساقية...»(ص 19).
إنّ هذا تفسير أصحاب المعاجم لا النحاة والمهم هو المعنى المقصود لدى النحاة لا اللغويين.

يا ليت شعري كيف جوّز لنفسه هذا التساهل المهول؟ يُؤخذ عليه أنّ كلمة صَرْف عند سيبويه لا تدل على تحويل صيغ الأفعال أبداً، إنّما هي صفة للاسم المتمكن الأمكن، أي الاسم الذي يعرب بالحركات الثلاث ويدخله التنوين، ثمّ إنّ علم الصرف تسمية محدثة قابلوا بها علم النحو (بمعناه الخاص: علم التراكيب) ولم يكن هذان العِلْمان منفصلين في أول الأمر ولا يدخل في هذا العلم –الصرف– إلا التّحول الإفرادي Variations lexicales فلا يحدث أصلا عن أحوال الكلم تركيبا وإعراباً وليس خاصاً بالأفعال.

هذا وقد جرى لفظ التصريف في القديم على مسائل التمرين، وهو كما قال الرضي الأسترابادي في شرح الشافية: «أن تبنى من الكلمة بناءً لم تبنه العرب على وزن ما تبنيه ثمّ تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضي قياس كلامهم»[40].

ولعلّ كلمة التصرف هي أقرب لفظ إلى دلالة ما يقصده مركس، فهو كما جاء في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة مقصودة لا تحصل إلا بها»[41]. إلا أنّ هذا المعنى أوسع بكثير عن مضمون Conjugaison فهو شامل لكل تحويل ذي معنى؛ لأنّ العرب يعلقون دائماً مجاري الصيغ بالمعاني، فالصيغة عندهم وضعت لأداء معنى وتحويل صورة الكلمة تابع لتحويل معناها. أما مضمون Déclinaison فلا يمكن أن ينطوي تحت كلمة التصرف لأنّه يخص أواخر الكلم وهذا من قبيل الإعراب.

وقال أيضاً: «إنّ الجنس كان شيئاً مجهولاً عند النحاة رغم إلمامهم بمعنى التذكير والتأنيث اللذين هما فرعان لهذا الأصل العام، إذ لم يعرفوا الكليات التي استنبطها العلم اليوناني فاضطروا حينئذ إلى اقتباس لفظ Genos الإغريقي، وقالوا جنس»، والغريب أنّ مركس لم

---

40 – ط القاهرة، 1358، الجزء الأول، 6-7.
41 – ط. الهند، 1862، الجزء الأول، ص 837.

يتصفّح كتاب سيبويه التصفح العلمي الصحيح، فالحقيقة أنّه لا يوجد لفظ جنس في هذا الكتاب بهذا المعنى على الإطلاق و إن وُجد في الكتب التي تلت فليس إلا لأنّ النحو العربي لم يتأثر بالمنطق إلا بعد نشوئه و اكتهاله.

أما ألقاب الأحكام الإعرابية فبعيد جداً أن تكون مأخوذة من اليونانية إذ نرى مركس يتكلّف ويتعسّف أيّما تعسف عند محاولته التوفيق بين معنى الرفع في وضع اللغة ومعنى Orthc (الحكم الإعرابي- الواقف) وبين معنى الجرّ الذي يراه منحصراً في الإضافة وبين Genike اليونانية وبين النصب الذي يريد هو أن فقط يدل على الغاية وبين معنى aitaatikos.

وكم كان من السهل عليه أن ينظر إلى ما يقوله سيبويه ومن تلاه عن هذه الألقاب. فأسماء الأحكام الإعرابية مأخوذة من أسماء علاماتها وهي الحركات، (أنظر: سيبويه، 1/ 3-4). فقد سمى النحاة هذه الأصوات الناقصة (على حدّ تعبيرهم) حركات بالمجاز، فهي في الحقيقة حركات الأعضاء اللافظة، يقول الزجاجي في الإيضاح «نسبوا ذلك إلى الحركة فنسبوا الرفع كلّه إلى حركة الرفع لأنّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى فيبين للناظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه»[42].

وقال السهيلي (نقله السيوطي في الأشباه والنظائر) «المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين واللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف. فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق... والفتح عبارة عن فتح الشفتين، والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف[43].

وممّا يزيد اقتناعنا بجهل مركس لأسرار النحو العربي، بل لخصائص اللغة العربية، ذهابه إلى أنّ معنى الإعراب مقابل لمعنى السليقة. يقول «ليس الإعراب إلا ما نقلوه من

---

42 -- ص 53.
43 – الأشباه، 191--192.

الكلمة اليونانية Hellénisme فكذلك يقابل المعرب في العربية السليقي، ومعناه أنّ الناطق نطقاً صحيحاً يقابل الناطق الذي لا يحافظ على قواعد النحو. ويظهر لي أنّ كلمة سليق هي نفسها من أصل يوناني (ص 23). ثمّ يستشهد بعد ذلك بهذا البيت:

ولست بنحوي [يلوك لسانه] ولكن سليقي أقول فأعرب[44]

ويفسر معنى سليقي في هذا البيت هكذا: هو «التّكلم بالتغافل عن قواعد النحو». وهل يحتاج هذا التفسير الساذج إلى ردّ ؟ إنّه يعرف كل ذي لبّ ودراية بالعربية أنّ السليقي هو الذي يتكلّم عن طبع لا عن تعلّم وليس معنى ذلك أنّه يلحن ويسقط، فالعرب الأقحاح قبل عهدهم بالنحو كانوا يتكلّمون بالسليقة -أي عن طبع- ولا يوصفون باللحن. فالسليقة تقابل الإعراب لا من حيث الفصاحة وعدمها، بل من حيث اكتساب اللغة عفواً وعن طبع، واكتسابها تعلّماً وتلقناً بشرط أن يُراد بالإعراب تعلّم أقيسة اللغة ومعنى الإعراب عند الشاعر المذكور البيان والإفصاح وإنّما أراد أن يبيّن أنّه مطبوع لا يحتاج إلى تلوّن النحو(أما السليقي بمعنى اللاحن فيطبق على القروي لا الأعرابي الفصيح).

هذا ما أوردناه على مركس وما يورد على كل من اقتفى آثاره، ويمكننا الآن أن نسأل بدورنا التاريخ عن منابع تأثير المنطق في النحو العربي بعد سيبويه. لقد تساءل الأب فلايش عن معنى الخبر الذي أثر عن الرماني أنّه «كان يمزج النحو بالمنطق», والواقع أنّ كل من يقول بتأثير المنطق في النحو[45] لا يستطيع أن يفهم كيف يمزج النحو بالمنطق في زمان الرماني المتأخر بالنسبة لعهد الخليل وسيبويه. فالنحو قد تمّ له تكوينه بفضل المنطق -كما يزعمون- في ذلك العهد. والغريب أنّ هؤلاء وهم علماء محققون يقفون أمام شهادة التاريخ منذهلين فإنْ وقع أدنى اشتباه رفضوها كما فعلوا بقصة أبي الأسود الدؤلي، ولكن أمر المزج بين العلمين قد أثبته الواقع بإجماع المؤرخين ولا يمكن أن يورد عليه شيء فما الحيلة ؟ لا حيلة ولا مغالطة إذا حضر الشاهد -شاهد الحسّ- وأعظم به من شاهد.

---

44 – انظر: شرح شواهد الرضي على الشافية، عبد القادر البغدادي، ط القاهرة: 1939 الجزء الرابع الملحق بالشرح المذكور، ص 28، وما بين المعقوفتين لا يوجد في نص مركس.

45 – وأقوال الأب فلايش غير واضحة في هذا الشأن، فالظاهر من كلامه (ص 23- 25 و256 من مطوله) أنه يقول بحصول التأثير قليلا كان أو كثيرا.

لقد وقع في القرنين الثالث والرابع الهجريين هجوم عنيف ضد المنطق اليوناني وتسربه في العلوم الإسلامية، ويثبت التاريخ كثيراً من أقوال علماء الإسلام تتراءى فيها آثار الاستياء بل السخط على زحف هذه المفاهيم الغريبة على الفكر العربي. قال السيوطي في كتابه «صون المنطق»[46] «في ذكر من صرح بذم المنطق أو تحريمه من أئمة الإسلام:أما الصحابة رضي الله عنهم والتابعون وأتباعهم فلم يرد عنهم فيه التصريح بشيء لكونه لم يكن موجوداً في زمانهم وإنّما حدث في أواخر القرن الثاني... وكان الإمام الشافعي رضي الله عنه حيّاً آنذاك فتكلّم فيه وهو أقدم من رأيته حطّ عليه» (ص 14).

يقــول الشافــعي: «ما جهل النــاس ولا اختلفوا إلا لتــركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس» (ص 15). ونقل أيضاً عن إبراهيم الحربي أنّه قال: «صحبت الفقهاء وأصحاب الحديث وأهل العربية واللغة سبعين سنة ما سمعت هذه المسائل التي أحدثت في هذا الوقت من أحد قطّ». (ص 131). كما نقل عن ابن تيمية أنّه قال: «لم يكن أحد من نظّار المسلمين يلتفتون إلى طريق المنطقيين بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف كانوا يعيبونه ويثبتون فسادها، وأول من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي» (ص 13). هذا وقد ألّف كثير من العلماء كتباً في نقد المنطق اليوناني وخصوصاً المعتزلة أمثال الجبائي وأبو هاشم والقاضي عبد الجبار وغيرهم حتى الأدباء والشعراء نراهم وقد ثاروا على المنطق، فهذا البحتري يقول:

كلفتمونا حدود منطقكم   والشعر يغني عن صدقه الكذب

وأما في ميدان النحو فقد اشتهرت تلك المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي وأبي بشر متّى المنطقي. فشدّد فيها أبو سعيد على خصمه وما ترك له مجالاً للردّ. يقول له: «إنّما دخل العجب على المنطقيين لظنّهم أنّ المعاني لا تعرف ولا تستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلفهم فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون وجعلوا تلك الترجمة

---

46 – نشر على سامي النشار. القاهرة: 1947.

صناعة، وادّعوا على النحويين أنّهم مع اللفظ لا مع المعنى»[47]. وقال أيضاً «فقد بان الآن أنّ مركب اللفظ لا يحوز مبسوط العقل والمعاني معقولة، ولها اتّصال شديد وبساطة تامة وليس في قوة اللفظ من أي لغة كان أن يملك ذلك المبسوط ويحيط به وينصب عليه سوراً ولا يدعُ شيئاً من داخله أن يخرج وشيئاً من خارجه أن يدخل خوفاً من الاختلاط الجالب للفساد»[48]. وهذا دليل قاطع أنّ النحاة العرب قد فرقوا بين اللغة والعقل، أي بين النحو والمنطق وما رضوا بمزج هذا بذاك أو بجعلهما متوازيين.

وقال ابن تيمية[49] «إنّ النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود[50] ذكروا للاسم بضعة وعشرين حدّاً وكلّها معترضة على أصلهم» ونقل السيوطي أيضاً عن البطليوسي النحوي أنّه قال: «وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسائل نحوية فجعل يكثر من ذكر المحمول والموضوع والألفاظ المنطقية، فقلت له: صناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومشابهات لا يستعمل أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة: يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون أنّ إدخال صناعة في أخرى إنّما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة»[51].

وقد ذكروا عن النحاة الثلاثة المشهورين الذين تعاصروا في القرن الرابع الهجري: «السيرافي وأبو علي الفارسي والرماني، أنّ الأول كان لا يكاد يفهم كلامه لاستعماله الأوضاع المنطقية أما الثاني فيفهم نصفه، وأما الأخير فيفهم كلّه لأنّه سار على طريقة أهل العربية الأقدمين»[52].

وأما ظهور المنطق في النحو العربي فليس الرماني أول من سلك طريق المناطقة في تحليله للعربية. فقد أشار الزجاجي في كتابه «الإيضاح في علل النحو» أنّ لابن كيسان

---

47 -- انظر: الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي، ط القاهرة: 1939، الجزء الأول 121.
48 – نفس المصدر، ص 126.
49 – انظر: الصون، للسيوطي، ص 204.
50 – أي حدود المنطق.
51 – نفس المصدر، ص 200.
52 – انظر: معجم الأدباء لياقوت، نشر الرفاعي، الجزء الرابع عشر، ص 75.وهذان النحويان وإن اتضح الآن أنهما لم يكونا جاهلين للمنطق اليوناني إلا أن كلامهم هو أقرب إلى كلام سيبويه مع شئ كثير أضافوه مما ابتدعوه.

تـ325هـ في كتبه حدوداً للاسم غير هذا، هي من جنس حدود النحويين وحدّه في الكتاب المختار بمثل الحدّ الذي ذكرناه من كلام المنطقيين[53]. وحدّد الزجاج الاسم بما يقارب تحديد المناطقة «صوت دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان»[54].

ونظنّ أنّ أول من استحسنوا مزج النحو بالمنطق هم أصحاب الحدود النحوية، وهم الفراء (تـ207هـ) الذي أُثر عنه أنّه تعاطى الفلسفة وقد ألّف كتاباً يحمل هذا الاسم «حدود النحو» وهشام بن معاوية (تـ209هـ) صاحب الكسائي، وقد ألّف كتاباً أسماه «الحدود العربية» ولاشكّ أيضاً أنّ الأخفش الأوسط (تـ214هـ)، والمازني (تـ249هـ) الذي أخذ عنه المبرد قد تأثرا بالمنطق، إلا أنّنا لا يمكننا الجزم بذلك لعدم ثبوت نص[55].

وكل ذلك يبين أنّ المنطق الأرسطوطاليسي لم يجد مرتعاً مريئاً إلا بعد نشوء النحو واكتهاله أي بعد إغلاق باب الاجتهاد، ولكي نفهم هذه الظاهرة التاريخية يجب أن ننظر إلى أحداث الزمان لا كأحداث متفرقة لا ارتباط بينها كما يفعله بعض المؤرخين، بل على أنّه مجموعة متلاحمة الأجزاء شديدة الاتّصال، فالتجزئة والتفريق بينها والنظر فيها كل على حدة يفسد التحليل ويؤدي إلى مشاكل لا حلّ لها بل إلى ورطة وارتباك.

ونختم مقالنا مقتنعين أنّ النحو العربي لم يتأثّر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه التحليلي فإنّه لا يدين بشيء أصلاً فيما ابتناه أول أمره للثقافة اليونانية.

---

53 – الإيضاح، ص 50.

54 – انظر: الصاحبي، ابن فارس، ط القاهرة: 1915، ص 105.

55 – وقد عرفنا الآن أن كلمة «حدود» في هذه العناوين كان المقصود منها «الأصول» أي القواعد لا الحدود المنطقية (أنظر كتابنا:علم اللسان العربي وعلم اللسان العام. الجزء الأول).

اللغة العربية بين المشافهة والتحرير*

المقدمة :

إنّ الواقع الحقيقي الذي كانت عليه اللغة العربية في عهد الفصاحة العفوية يختلف اختلافاً كبيراً عمّا هو عليه في زماننا هذا، وقد حاولنا في هذه الدراسة أن نصف الحالة التي كانت عليها العربية في ذلك الزمان من خلال الأوصاف الدقيقة التي تركها لنا النحاة الأولون الذين شافهوا فصحاء العرب. فقد كان العرب في مخاطباتهم العادية يختزلون ويحذفون ويدغمون ويختلسون، ويسمى ذلك الإدراج. وجاء ذلك أيضاً في القراءات القرآنية المشهورة وغيرها. وكل ذلك كان له مقابل وهو الإتمام والتحقيق والبيان وفي القرآن الترتيل. فهذا يدلّ على أنّ للعربية الفصحى مستويين -ككل لغة حيّة في الدنيا- التعبير الاسترسالي والتعبير الإجلالي (لحرمة المقام). فأما الأول وهو جانب هام جداً ومع ذلك فقد أهدر في التعليم المدرسي واعتبرت الظواهر الاستخفافية شيئاً شاذاً يكتفى بدراستها في فقه اللغة. كما اعتبر كل ما يوجد في العامية ولا يستعمل الآن في الفصحى غير فصيح على الرغم من وروده في القرآن أو النصوص القديمة. ونقترح بعض الوسائل لاسترجاع العربية الفصحى لمستواها الشفاهي الطبيعي، إضافة إلى مستواها الترتيلي وكلاهما ضروري.

كثيراً ما يعجب الرجل العربي المثقف بالاهتمام الكبير الذي يوليه اللغويون الغربيون في عصرنا الحاضر بلغة المشافهة. وقد أدّاهم ذلك في بعض الأحيان إلى ازدراء لغة التحرير أو على الأقل إلى قلة الاعتداد بها. وهذا نلمسه بصفة خاصة عند اللغويين الذين تخصصوا في البحث في مشاكل تعليم اللغات. وهذا الغلوّ هو في الحقيقة ناتج عن ردّ فعل عنيف ضد

*- بحث قدم لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عام 1990م، ونشر في محاضر هذا المجمع في سنة 1992م.

الأجيال السابقة من النحويين والمربين الذين كانت لا تهمهم إلا اللغة المحررة وخاصة اللغة الأدبية ولا يعتدّون بلغة التخاطب العفوي التي هي في نظرهم مليئة بالأخطاء. وبالفعل فإنّ لغة المشافهة هي عند جميع الأمم أسرع تحولاً وتطوراً عبر الزمان؛ إذ ألسنة الناس هي أكثر عرضة للخطأ بخلاف لغة التحرير فإنّها أميل إلى المحافظة على النمط اللغوي الذي تعوّد الناس عليه وورثوه عن أسلافهم. وهذا ما يفسر أنّ جميع لغات الدنيا إذا ما تبنى أصحابها نظاماً من الكتابة وصاروا يحررون بها انشقت مع مرور الزمان إلى شقين اثنين: التعبير الشفاهي العفوي المتعرض للتحول السريع لا من حيث مدلولات الألفاظ فقط، بل أيضاً من حيث البنية والنظام الصوتي والنحوي الصرفي، والتعبير الكتابي الذي هو بطيء التحوّل. ويشتدّ الاختلاف بينهما كلّما نزح أصحاب هذه اللغة إلى أصقاع أخرى (أو نزح إليهم جمهور من الغرباء) ووقع الاختلاط مع غيرهم. ومن ثمّ التحوّل اللغوي الذي يحصل بحكم التأثر بالبيئات اللغوية الجديدة الطارئة عليهم وهذا التحوّل يسمى تطوّراً إذا ما اعتبرناه ظاهرة طبيعية وخطأً ولحناً (إن مسّ النظام في ذاته) إذا ما اعتبرنا اللغة الأصلية. على أنّ الازدواجية اللغوية ليست ناتجة بالضرورة عن هذا التعارض بين المشافهة والكتابة، فقد يغيب عن أذهان بعض اللغويين أنّ الأداء والتحصيل يختلف باختلاف المقام أي باختلاف المخاطب وحالة الخطاب.

فما هو يا ترى الوضع الذي هي عليه اللغة العربية بالنسبة لهذه الازدواجيات التي تخص اللغة الواحدة (Diglossia) وما هو الموقف الذي يجب أن يقفه العلماء العرب – أولاً كعلماء وثانياً كمواطنين – إزاء هذا الوضع وإزاء النظريات اللغوية حول هذا الموضوع والمواقف السلبية التي تصدر عن بعض اللغويين؟ هذا وإنّنا نعتقد أنّه لن يتم أي تغيير جذري للوضع الراهن ما لم يعالج هذا الوضع بالبحوث العلمية الدقيقة المنتظمة والوسائل التكنولوجية العظيمة المفعول. فهذا هو الذي سنتعرض له في هذا المقال إن شاء الله تعالى.

علم اللسان الحديث ومحاولات التصدي للأخطاء اللغوية: إنّ فشوّ اللحن على ألسنة الطلاب بل وعامة المثقفين هو أمر تصدى له أكثر من واحد على ممرّ العصور، وقد توالت

جيلاً بعد جيل التنبيهات على الأخطاء الشائعة، إما على شكل مؤلفات قائمة برأسها وإما في ثنايا الدراسات اللغوية والنحوية، إلا أنّ أكثر هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح. فهل هذا دليل على استحالة التدخل في استعمال الناس للغة، وبالتالي استحالة التقويم وإزالة الأخطاء؟

إنّ علماء اللسان الغربيين من أصحاب المذهب البنوي (السكوني) ومن تابعهم في ذلك من العرب قد أجابوا عن هذا السؤال بالإيجاب، بل هم الذين أثاروه واعترضوا على كل من يحاول التقويم، ويدعو إلى ما يسميه هؤلاء العلماء بصفاء اللغة Purism ودليلهم في ذلك – وهو دليل قوي إلا أنّه غير كاف كما سنراه – ما يثبته التاريخ من استحالة بقاء الأوضاع على حال واحدة في هذه الدنيا، ومثل اللغة عندهم كمثل الكائنات الحيّة والسلالات الحيوانية والنباتية التي لا بدّ لها من أن تتحول أشكالها على ممرّ الزمان (ومن البيّن أنّهم تأثروا في ذلك بنظرية داروين المشهورة كما تأثر اللغويون التاريخيون قبلهم). وعلى هذا فمن العبث أن يحاول الإنسان إبقاء اللغات على حالها المتعارف عليه في وقت من الأوقات، إذ التغيير سنّة كونية ليس في مقدور أحد من الأفراد أن يؤثر فيه، فيوقفه عن مسيرته أو يميله عن الغاية التي يرمي إليها.

إنّنا – معشر اللسانيين – في مستهل القرن الخامس عشر الهجري والربع الأخير من القرن العشرين الميلادي غير مقتنعين بما كان يدعيه هؤلاء البنويون الوصفيون، فلئن كنّا نسلم بوجود سنّة كونية تقتضي التحوّل المستمر لجميع الأشياء في هذه الدار فإنّنا قد شاهدنا أيضاً وشاهد جميع العلماء أنّ تحوّل الأشياء عبر الزمان –أحياء كانت أم أوضاعاً اجتماعية– قد يتوقف (من بعض جوانبه) إذا توفرت بعض الشروط. وقد تحدث موانع قوية تصدّه وتميله عن وجهه فيبقي الشيء على ما كان عليه في جوهره الأول. وأكبر شاهد على ذلك هو العربية الفصحى نفسها، فلولا القرآن ولولا العلوم اللسانية العربية المنبثقة من القرآن لاضمحلت تماماً ولم يبق لها كلغة لها كيانها ومميزاتها وحظّها من الاستعمال أي أثر يذكر. ثمّ إنّنا إذا سلمنا بأنّ العربية أصيبت بالتغيير لا من حيث تقلّص استعمالها وحلول اللهجات العامية محلّها في الحياة اليومية، بل حتى في ذوات عناصرها ونظامها الصوتي (كالنطق

بالجيم والضاد والطاء وغيرها) ونظامها الإفرادي (بتحول معاني الكلم) وغير ذلك، فإنّنا لا يسعنا أن ننكر أنّ نظامها النحوي الصرفي هو في جوهره نفس النظام الذي عرفته لغة القرآن. وقد أجمع اللسانيون في زماننا بأنّ اللغات تتمايز كلغات بعضها عن بعض وتعرف كياناتها بنظامها النحوي الصرفي أكثر ممّا تعرف بمعاني ألفاظها. وهذا ما نشاهده أيضاً في اللغات الأخرى فإنّ الفرنسية قد أصابها تحوّل كبير أثناء حرب المائة سنة. ثمّ استقر نظامها النحوي الصرفي بعد ذلك لمدة ثلاثة قرون لوجود دولة قوية تمركزت فيها سلطة البلاد (بإزالة الإقطاع) وظهر في نفس الوقت الكثير من اللغويين اجتهدوا أيّما اجتهاد للمحافظة على سلامة هذا النظام اللغوي.

وزعم هؤلاء البنويون الوصفيون أنّ الخطأ في اللغة اليوم قد يصبح صواباً في المستقبل وصواب الأمس قد يصير خطأ اليوم، وإذاً فما الفائدة من التصويب والتخطئة إذا كان الخطأ أمراً محتوماً؟. فقولنا في ذلك هو ما سبق أن قلناه: فلئن يحدث بالفعل التحوّل فيصير على ممرّ الزمان الخطأ صواباً وبالعكس، فإنّ هذا يقتضي أن تكون اللغة التي آلت فيها الأخطاء الكثيرة إلى عبارات صحيحة قد صارت لغة أخرى: فهذه نظرة إلى اللغة من حيث التطوّر الزماني (الوجهة الدياكرونية كما يسميها سوسور) وهي غير كافية لأنّ النظرة المقابلة لها أي الوجهة الآنية (السنكرونية) تقتضي أنّ اللغة نظام من الأدلة يُتواضع عليه، وكل ما يتواضع عليه بين قوم (سواء كان لغة منطوقة أو مكتوبة، أم وضعاً من الرموز والعلامات) ففيه الصواب والخطأ؛ والصواب فيها أن يجري استعمال الوضع على ما تعارفه أصحاب هذا الوضع وما اشتهر فيما بينهم من أساليب استعمالهم. والخطأ هو ما خرج عن هذه الأساليب خروجاً واضحاً بأن يخالف صاحبه جميع القوم، وهذا ينطبق على جميع الأوضاع الاجتماعية وما اللغة إلا أحد هذه الأوضاع.

أما الدراسة العلمية لهذه الأوضاع فلا يمكن أن تكتفي بالوصف الساذج والتصنيف المشجر[1] لأجزاء اللغة بالنظر إلى وظائفها فقط، إذ لا بدّ من أن تميّز بين ما هو مرضي عنه

---

1 – نلمّح بذلك إلى ما أحدثته مدرسة النحو التوليدي التحويلي الأمريكية من تمثيل لبنية الجملة بتفريع الفروع على شكل شجرة، وصاحبها نوام تشومسكي.

في هذه اللغة عند أصحابها الذين تواضعوا عليها (أصحاب العادة الأولى، حسب تعبير الجاحظ) وبين ما هو مرفوض وإلا وقع تخليط فاحش بين النظام والبنية وما هو تحوّل زماني يصاب به فيصيّره إلى نظام آخر غير الأول.

بين العامية والفصحى: أما أن نقول بأنّ اللغة المستعملة اليوم ومنذ زمان بعيد في الحاجات اليومية وفي داخل المنازل وفي وقت الاسترخاء والعفوية، ليست هي العربية الفصحى، بل اللهجات العامية التي هي نتيجة لتطور الفصحى المنطوق بها ولهجاتها، فهذا لا مردّ له، إذ لغة التخاطب اليومي هي أكثر عرضة للخطأ وبالتالي أسرع المستويات إلى التحوّل البنوي، إلا أنّنا نستطيع ههنا أيضاً أن نفسّر هذه الظاهرة. فإنّ هناك حقيقة قد تجاهلها الناس منذ أقدم العصور وبصفة خاصة بعد زوال الفصاحة السليقية وهي هذه: **إنّ اللغة إذا صارت تُكتسب الملكة فيها بالتلقين وإذا اقتصر هذا التلقين على صحة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلبه الخطاب اليومي من خفة واقتصاد في التعبير وابتذال واسع للألفاظ تقلصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبية محضة وعجزت حينئذ أن تعبر عمّا تعبّر عنه لغة التخاطب الحقيقية سواء كانت عامية أم لغة أجنبية.**

ونعني بالاقتصاد ههنا ما كان يعنيه العلماء العرب قديماً من كلمة الاستخفاف؛ وهي عبارة عن نزعة المتكلم الطبيعية إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانقباض. فكلّما كان المقام مقام أُنس كان المتكلم إلى حذف ما هو غنيّ عنه لإبلاغ مراده أميل وأكثر ارتياحاً. وهذا هو بالذات ما يمنح للغة حيويتها. وقد كانت الفصحى التي دوّنها اللغويون العرب الأولون تتّصف بهذه الصفة. وأكبر دليل على ذلك كثرة ما سجلّه أولئك اللغويون من العبارات المختزلة ذوات العناصر المضمرة وكثرة ما ورد في كتاب سيبويه وكتب القراءات من شواهد الاختلاس والتسكين والتخفيف للهمزة وحذفها والإدغام والإبدال والقلب ممّا لا سبيل إلى وجوده في اللغة التي يتعلّمها الطفل في المدارس واللغة الفصحى التي يلتقطها في الإذاعة والتلفزة وغيرهما. ففي هذه الفصحى التي يتكلّف فيها المتكلم أكثر ممّا هو لازم – دون أن تضطّره إلى ذلك حُرْمة المقام – يكثر فيها الحشو (وهو غير الإطناب) كثرة ليس فوقها من مزيد وذلك كالاستعمال المستمر لأدوات

التوكيد مهما كان مقتضى الحال: إنّ، قد، لقد... وغيرها وذلك مثل: «إنّه قد وصل» ولم نسمع الآن من أحد ينطق بالعربية الفصحى فيقول لمن هو خالي الذهن: وصل فلان! وقد أثبتت ذلك التحريات التي أجريناها في الميدان. ثمّ إنّ هذا التّكلف قد يبلغ أحياناً درجة اللحن وذلك كالوقف على المتحرك بالمتحرك، وعلى المختوم في الوصل بالتنوين بالنون الساكنة، وكذلك ههنا ما سمعنا أحداً قط ينطق بلفظة منصوبة متصرفة في حالة الوقف إلا منوّنة[2] اللهمّ إلا في الآيات القرآنية (لسماعه إياها هكذا موقوفاً عليها عند المجودين). ثمّ زد على ذلك ما سنّه البلاغيون المتأخرون من أنّ اللفظة (الثابتة في اللغة) إذا كثرت على ألسنة العامة فيجب اجتنابها! وهكذا صارت الفصحى تمتاز عن لغة التخاطب بغرابة ألفـــاظها: وهذا الذي حمل المستـــشرقين على تسمية العربية الفصحى باللغة الأدبية Literary Arabic[3] معتقدين أرسخ الاعتقاد بأنّها لم تكن أبداً –حتى في زمان السليقية اللغوية– إلا لغة الأدباء لا لغة عامة العرب. كما حملهم ذلك أيضاً على افتراض غريب وهو أنّ لغة القرآن والشعر كانت لغة الشعراء المشتركة بدون أن يقدموا على ذلك دليلاً قاطعاً اللهمّ إلا ما اعتمدوه من الاختلاف بين لغات العرب ولم يدركوا أنّ لفظة (لغات) لم يكن يعنى بها اللغوي في عهد التحريات اللغوية إلا الكيفية الخاصة بقبيلة أو مجموعة من العرب في تأدية عنصر من عناصر اللسان كإعمال الحجازيين لـــ (ما) وكجمع قبيلة هذيل لـــ(فعلات) المعتلة العين بفتح عينها. ثمّ لم يرد أي نصّ من هؤلاء العلماء يثبت أنّ اللغة التي دوّنوها هي لغة الشعراء وحدهم[4] كما أنّهم لم يثبتوا وجود لهجات شديدة التباين إلى درجة امتناع التفاهم بها[5]. وقال ابن جني بهذا الصدد «هذا القدر من الخلاف لقلّته ونزارته محتقر غير محتفل به ومعيج عليه وإنّما هو في شيء من الفروع يسير، وأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه» (الخصائص، ج244/1). هذا وما من لسان في الدنيا إلا وفيه هذان المسلكان بالنسبة لمستعمليه :

---

2 – يجب ألا ننسى أنّ أدنى سكتة أو وقفة (مهما بلغ قصرها) توجب الوقف بإسقاط ما يجب إسقاطه.

3 – ويسمونها أيضا العربية الكلاسيكية.

4 – وما الذي يا ترى كان يمنعهم أن يصرّحوا بذلك لو ثبت بالفعل؟ أكانوا كلّهم من الأغبياء المغفلين؟!

5– قال ابن عطية في هذا الشأن: «اختلاف لغات العرب الذين نزل القرآن بلسانهم هو اختلاف ليس بشديد التباين حتى يجهل بعضهم ما عند بعض في الأكثر، وإنما هو أنّ قريشا استعملت في عباراتها شيئا واستعملت هذيل في ذلك المعنى شيئا غيره». مقدمة ابن عطية، نشر جفري، 1269هـ.

1- حالة انقباض المتكلم وشدّة عنايته بما يفوه به من ألفاظ وما يحدثه من صياغة وهذا تقتضيه حرمة المقام كما قلنا. فالمثقف العربي الغيور على لغة القرآن لا يستعمل في هذه الحال إلا الفصحى.

2- حالة تبذل واسترسال[6] وعفوية التعبير؛ وهذا يحصل في مواضع الأُنس والاسترخاء ولا نعرف عربياً يستعمل في هذا المقام غير العامية (إلا من شذّ شذوذاً كبيراً).

وهذان المستويان من التعبير -وهما جدّ طبيعيين- كانا موجودَيْن بالفعل في استعمال الفصحاء السليقيين، والفرق الوحيد الذي يميّزنا عنهم هو أنّ كلا المستويين كان فصيحا مرضيا عنه إذ لم يكن إلا وجهاً في أداء العربية لا يختلف أحدهما عن الآخر من حيث البنية النحوية الصرفية، بل من حيث كثرة المؤونة وقلّتها، خلافاً لما نحن عليه اليوم إذ قد زاغت لغة التخاطب العفوي عن كلا الوجهين: الإجلالي والاسترسالي الفصيحين، بخروجهما عن أصول العربية الإعرابية والتصريفية والتركيبية في أغلب أحوالها. فالذي نرجو ونعمل من أجل تحقيقه إذًا هو أن نرجع للعربية الفصحى التي نعلّمها صبياننا مستويَيْها الطبيعيين حتى تستطيع أن تغالب العامية واللغات الأجنبية وتحل محلّها في أكثر المناسبات، إذ بوجود المستوى المستخف-والفصيح- يستطيع الطفل أن يستغني عن العامية بما يحتاج إليه من خفة وألفاظ غير جزلة وغريبة.

نزعتان بغيضتان: قبول الخطأ الشائع والتعسّف في التخطئة: يجب الآن أن نتساءل عن هذا الذي يسميه الناس خطأً ولحناً ما هو؟ وبالنسبة إلى أي مذهب في الكلام وأي أصل يقال إنّه لحن، وعلى أي أساس يحكم على هذه العبارة بأنّها خطأ؟ هذه الأسئلة التي نطرحها على أنفسنا هي جدّ ضرورية إذ كثرت في زماننا هذا -وفيما قبل اليوم أيضاً- التخطئات المشبوهة كتلك التي تعتمد على المنطق أو كتلك التي أثارها المتأخرون من النحاة الذين لم يشافهوا فصحاء العرب ولم يأخذوا منهم علمهم مباشرة. ثمّ إنّ هناك أيضاً نزعة أخرى هي مقابلة

6 - هذه الألفاظ نفسها استعملها الجاحظ في كتاب البيان (ج114/3). قال: «[هم] أجدر أن يفصلوا بين مواضع أنسهم في منازلهم ومواضع انقباضهم».

تماماً لهذه التي تمنع الناطقين من استعمال ما أجازه العرب وهي نزعة لفئة من الناس التابعة (دون فهم) للبنويين من علماء اللسان الغربيين.

أما مسألة الأصل والوجه الذي يجب أن يرد إليه كلام الناس أو بالأحرى المسلك والهدية التي يجب أن يحتذي بها المتكلم إذا قال بأنّه يتكلم بالعربية فهي لا محالة مذاهب العرب في كلامهم لا كل العرب، بل أولئك الذين ارتضيت عربيتهم لبقائهم على سليقتهم وعدم اكتسابهم العربية كلغة ثانية بل حصولهم عليها منذ نشأتهم من محيطهم غير المتأثر بلغات أخرى. فهذه صفات الفصيح ثمّ إنّ الألفاظ التي يستعملها هذا الشخص توصف أيضاً بالفصاحة وتكون حينئذ درجات: فالفصيح من العبارات هو قبل كل شيء ما ثبت في لغة هؤلاء الناطقين، والأفصح هو ما كان أكثر استعمالاً، وبالتالي أعرف وأشهر وآنس عندهم. فللفصاحة ههنا معنى لغوي محض وليس كمعناها في البلاغة كما سبق أن قلناه مراراً. وهذا ما يصرّح به عبد القاهر الجرجاني «لم يعلموا أنّ المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة أنّها في اللغة أثبت وفي استعمال الفصحاء أكثر ...» (دلائل الإعجاز/353). ثمّ قال أيضاً «أو أنّها أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها». وعلى هذا فالفصيح من العبارات هو أيضاً ما قيس على كلام العرب (كما قال ابن جني عن شيوخه عن المازني: أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).

والجدير بالذكر أنّ هذه الأصول ليست خاصة بالعربية، بل كل لغة وكل لهجة نزعم أنّنا نتكلّم بها فعلى أساس ما ثبت عند أصحابها السليقيين. وعلى هذا فما للمنطق ولتخطئة الناس؟ ولماذا يريد الواحد منّا أن نقول «في ضوء كذا» ولا نقول «على ضوء كذا». وإذا تعسفنا هذا التعسّف كان يجب أن تطرح باسم المنطق المئات من العبارات الفصيحة التي سمعت من فصحاء العرب مثل: أدخلت القلنسوة في رأسي. وهذا يدخل فيما يسميه سيبويه بسعة الكلام.

ثمّ إنّ عدم ثبوت الشيء في القواميس التي وصلتنا لا يعني أنّه غير فصيح؛ إذ هناك الآلاف من النصوص تتضمّن العشرات من الألفاظ والمئات من الصيغ ممّا لم يأت به قاموس واحد وقد عرفنا ذلك بإحصاء العدد الكبير من الدواوين الشعرية القديمة (من العصر الجاهلي

إلى صدر الإسلام)[7]. وحتى إذا فرضنا عدم ثبوت الصيغة في كل ما وصلنا من القواميس والنصوص فإنّنا نستطيع أيضاً أن نقيس حتى ولو جاء ما يقوم مقامه إلا إذا نبّه اللغويون الأولون -أمثال أبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه والأصمعي وغيرهم- على اقتصار العرب على صيغة أخرى غير تلك التي يقتضيها القياس. وحينئذ يوقف عند هذا الحدّ لوجود نصّ صريح في ذلك وثبوته عن أولئك الذين شافهوا فصحاء العرب ورَوَوا عنهم بطريقة مباشرة (وذلك مثل إجماعهم على عدم وجود «مبقل» وقيام «باقل» مقامه). ثمّ إنّ بعض المتأخرين من النحاة قد منعوا الكثير من العبارات وذلك مثل ما قاله ابن هشام من امتناع دخول «قد» على فعل منفي ولم يوفق في ذلك لا من حيث السماع ولا من حيث القياس. أما السماع فقد ورد في الشعر. أما القياس فقد توهّم ابن هشام أنّ «قد» التي تدخل على المضارع هي تلك التي تدخل على الماضي وليست مثلها إذ الأولى هي بمعنى «ربّما». أما الثانية فلا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل الماضي لأنّها من لوازمه وهي بمنزلة أدوات النفي وتقابلها «لمّا» الجازمة. (ولهذا لا يجوز الفصل بين لمّا والفعل المجزوم).

هذا وقد أخرجت من الفصحى الكثير من اللغات أي الوجوه من الأداء الإقليمي الفصيح الصحيح بسبب هؤلاء النحاة المتأخرين وبسبب جهل المعلمين أيضا بالثروة اللغوية التي تلقاها العلماء الأولون من أفواه العرب زمان الفصاحة العفوية لوجودهم إياها أحياناً كثيرة في اللهجات العامية الحديثة. وهذا أيضاً ممّا أدّى بالعربية إلى أن تنزوي في زاوية الخطاب الأدبي ولا تخرج إلى ميدان الحياة والمشافهة اليومية. وسبب آخر أيضاً هو عدم فهم الكثير من المثقفين لكلام الفطاحل من علماء العربية الأولين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني. بل الكثير منّا يقرأ في كتاب سيبويه مثل هذه العبارات «هذه لغة جيّدة» وهذه «لغة قبيحة» أو هذا «حسن» وذاك «قبيح» فيعتقد أنّ مؤلف الكتاب يحكم على هذه «اللغات» - الوجوه المختلفة من الأداء كما قلنا من تلقاء نفسه وحسب ما يكون قد رسمه لنفسه أو رسمه شيوخه من معايير «الذوق السليم». وهذا أفحش غلطة يرتكبها هؤلاء[8]. وقد تصفحنا ما في الكتاب من

---

7 - في قسم العلاج الآلي للنصوص بمعهدنا.

8 - قارن بما يقوله سيبويه «فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا» الكتاب ج206/1.» فاستحسن ما استحسنت العرب وأجره كما أجرته»، 252/1.

السياقات التي ترد فيها هذه الأحكام وتبيّن لنا أنّ المرجح فيها هو دائماً «استعمال الشائع المشهور للفصحاء أنفسهم وما ارتضاه أكثرهم». أما ما انفرد به نفر قليل أو بعض الأفراد وخالفوا فيه الأكثرية الساحقة خصوصاً إذا خالف القياس والسماع معاً فهذا «القبيح» عنده. أما لغات العرب بالمعنى الذي قصدوه (لا بمعنى اللهجات) فإن كَثُر مستعملوها الموثوق بعربيتهم فهي كلّها جيدة ولغير الفصحاء النشأة الخيار في استعمال هذه أو تلك. وكلنا نعرف ما قاله ابن جني في ذلك (ويعكس تماماً رأي المدرسة الخليلية) في باب: اختلاف اللغات وكلّها حجّة «... وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين (فيما يخص إعمال ما) بصاحبتها لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما». «هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين، فأما أن تقلّ إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فتأخذ بأوسعها رواية وأقواها قياساً، ألا تراك لا تقول: مررت بِكَ ولا المال لِك قياساً على قول قضاعة المال لِه ومررت بَه... فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقلّ استعمالها وأن يتخيّر ما هو أقوى وأشيع منها وأنّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكن يكون مخطئاً لأجود اللغتين... وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه». (الخصائص ج 10/2).

أما ما يخص الأخطاء الحقيقية (التي لا يبررها قياس ولا سماع على الإطلاق) من تلك التي شاعت في مستوى الجامعات وأوساط المثقفين[9] فالتسامح فيها والتمادي في استعمالها بدون تحرّج هو بلا شك مسّ بنظام اللغة، وبما تواضع عليه العرب وإنْ جاز للفرد أن يخرج عن هذا النظام فيجب حينئذ أن لا يدّعي أنّه يتكلّم بلغة قوم إذ لا بدّ أن يخضع لأوضاع لغتهم. ونحن لا ننكر حتمية الخطأ الفردي؛ إذ هفوات اللسان ظاهرة طبيعية وخصوصاً إذا كانت

---

9 - وذلك مثل تكرار «كلّما» ودخول «هل» على حرف التنفيس وأدوات التوكيد وبناء «جد» على الضم وهي مضافة «رأيت رجلاً جدُ طويل» وغير ذلك ممّا يخص التراكيب ومثل تغيير بعض الكلم في بنيتها كفتح الكاف في «الكيان» واستعمال الأدوات في غير مواضعها كاستعمال «طالما» بمعنى «مادام» وغير ذلك كثير. ومن البحوث التي نجريها الآن في الميدان بحث جماعي يرمي إلى إحصاء جميع هذه الأخطاء بجرد العدد الكبير من المحاورات والمحادثات والمحاضرات وشتى أنواع الخطاب ودراسة أخرى موضوعها المقارنة بين لغة التحرير ولغة التخاطب بالفصحى.

الازدواجية اللغوية شديدة الوطأة على الأفراد والملكة ضعيفة (لقلّة استعمال الفرد لإحدى اللغتين) وقد يغلط السليقيون أنفسهم إنّما الذي كثيراً ما سمعناه عنهم **«الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور»**. وهذا الاحتجاج هو من قبيل **المغالطة**. فكما سبق أن قلناه، الاستعمال الذي يستشهد به هو الذي يكون أصحابه قد اكتسبوا ملكتهم فيه منذ أن ولدوا إذ كان المقصود هو الوضع اللغوي الواحد لا الوضعين المتداخلين كما هو الحال عند المزدوجين. وهذا ينطبق على جميع الألسنة وحتى على اللهجات العامية العربية فالفصيح فيها هو الذي استوفى هذه الشروط ولا يكون حجّة في هذه اللهجة أو أية لغة أخرى إذا لم يكتسبها عفواً في بيئة تكون هي نفسها قد اكتسبتْها عفواً وبدون تعليم أو تلقين.

لغة التخاطب الفصيحة العفوية ومميزاتها كما دوّنها اللغويون العرب وأهل الأداء: لم تحظ أية لغة في الدنيا منذ أن خلق الله الإنسان بما حظيت به اللغة العربية من العناية من قبل أصحابها وخاصة اللغويين منهم وأهل الأداء من تدوين لمفرداتها وتراكيبها وأمثالها وعباراتها مطّردها وشاذها، ومن وصف لكل ذلك بالدقة المتناهية واستنباط القوانين العامة التي تخضع لها وغير ذلك ممّا أعجب به علماء اللسانيات الغربيين في زماننا هذا. ومن أعظم ما تركوه لنا هو الوصف المستفيض للأداء القرآني من جهة وللغات العرب أي الكيفيات المتنوعة في التأدية الصوتية والصرفية النحوية لعناصر اللغة. وإن كان هذا الجانب من أوصافهم جدّ مهمّ بالنسبة لنا وللأجيال القادمة فإنّه لم يحظ إلى الآن بالعناية الكبيرة من قبل اللغويين المحدثين اللهمّ إلا القليل النزر من المحاولات.

وهذا هو الجانب الذي ينبغي –في نظرنا– أن يعتني به أكثر من غيره، فلئن تفطّن العلماء والكثير من المثقفين إلى وجود القسط الكبير من المفردات في العاميات الحالية وهي فصيحة أو قريبة جداً من الفصيحة (وتكوّن 80% من ألفاظ التخاطب اليومي في وقتنا الراهن) فإنّ هذا لن يفيد الأمة العربية شيئاً مادام الأداء أي كيفية النطق والتعبير عامة لا يخضع لنواميس العفوية اللغوية التي تتصّف بها كل اللغات التي ينطق بها يومياً وفي الحاجات العادية وفي حالة أُنس. وكل من يلجأ إلى استعمال الفصحى –كما تعلّمها في

المدرسة وكما يعبّر بها المذيع والخطيب في بيته مع ذويه -وفي غير ظروف التعليم والتلقين- ومع أصدقائه في مكان عمله أو غيره - وأي واحد في الشارع - فيتعرض بذلك للاستهزاء والسخرية ومثّله في ذلك كمثل الذي يخطب في الناس وهو يريد مخاطبتهم في أغراض بسيطة: فهو يخاطبهم وكأنّه يقرأ من كتاب وقد رسخ في أذهان المعلمين أنّ اللغة العربية ليس لها إلا كيفية واحدة في التعبير؛ وهو المستوى الذي سميناه بالإجلالي أو الترتيلي، وسبب ذلك يرجع إلى أقدم العصور حيث أصبح همّ المعلم هو الإعراب والنطق الصحيح ببنية الكلمة، وأهملوا المستوى العفوي وهو ما أجازته العرب من تسهيل للهمزة وإدغام الكثير من الحروف بين كلمتين وإخفاء الحركات واختلاسها وتسكين بعض المتحركات، وحذف ما يستغنى عنه في حال الخطاب المرئية. وتجاهلَ الناس هذا المستوى المستخف من التعبير العفوي لشدة غيرتهم على الصحة اللغوية حتى أدّاهم ذلك إلى اللحن[10] وذلك مثل الوقف -كما سبق أن أشرنا إلى ذلك- فإنّ الطفل العربي لا يعرف أنّ النطق بالحركة والتنوين في الكلمة المسكوت عليها هو شيء غريب في العربية. وذلك لأنّ الوقف هو من قبيل المشافهة وهو حذف للإعراب والتنوين فكأنّه مسّ بالعربية التي تتمايز عن العامية بالإعراب والتنوين[11] !

يريد المعلم قبل كل شيء أن يصحح، بالإضافة إلى الأخطاء الحقيقية، ما يعتقد هو وغيره منذ مئات السنين أنّه خطأ لأنّه موجود في العامية، فصار شيئاً فشيئاً مقتنعاً بأنّ كل ما هو مستعمل في العامية فهو خطأ في العربية الفصحى حتى ليحكم على الكثير من المفردات والتراكيب الفصيحة أنّها عامية محضة. وهذا وهمٌ قد عمَّ المشرق والمغرب منذ زمان بعيد. وكان يمكن أن يُتلافى لو أُبقيت الدراسة للقراءات القرآنية وأخص من هذا لو أُدخلت في مناهج المدارس العليا للمعلمين دراسة الأداء العربي كما وصفه علماؤنا الذين شافهوا فصحاء العرب ودوّنوا مباشرة مخاطباتهم. فهؤلاء تركوا لنا ذخراً عظيماً من المعلومات حول هذا

---

10 – وهي ظاهرة معروفة تسمى بالإنجليزية بـ Hypercorrection – فرط التصحيح وهو خطأ.

11 – صورة محسوسة في ذلك هي التعداد فإنّ المعلم نفسه لا يعرف أنّ مثل هذا النطق: كتابٌ / قمطرٌ / قلمٌ / واحدٌ / اثنانِ / ثلاثةٌ... غلط فاحش في العربية.

الأداء العفوي الذي تأباه الناس – لاعتقادهم الراسخ أنّ العاميات هي وحدها جديرة أن تقوم بدور اللغة المنطوقة في المخاطبات اليومية فظلموا الفصحى– بإماتة مستواها العفوي وإبقائها على مستوى واحد وهو الأداء الترتيلي.

فما هي يا ترى هذه الصفات التي تميّز فصحى التخاطب العفوي التي كان ينطق بها أسلافنا في حاجاتهم اليومية والتي سمعها ودوّنها المتقدمون من علمائنا وفصحى الترتيل التي صارت على مرّ الأيام المعيار المدرسي الوحيد؟ الإجابة عن هذا السؤال الخطير يحتاج إلى دراسة قائمة بنفسها في مجلد ضخم، وسنكتفي ههنا لضيق المكان بعيّنة ذات دلالة إن شاء الله[12].

1– اختزال المصوتات :

الحركات الإعرابية: إنّ العرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك كما هو معروف وأدنى سكتة تقتضي سقوط الحركة والتنوين كما قلنا، بل لا سبيل إلى إيجاد اتّصال مستمر في الكلام لا وقف فيه. ثمّ إنّ جميع العرب من ربيعة كانوا يقفون بالسكون على المنصوب نفسه. ويحسن بنا أن نذكر أقوال هؤلاء الذين سمعوا منهم كلامهم مباشرة: قال أبو العيناء: «ما رأيت مثل الأصمعي قط، أنشد بيتاً من الشعر فاختلس الإعراب». ثمّ قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدَّرْج. وحدثني عبد الله بن سوار أنّ أباه قال: العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً. وحدثني عيسى بن عمر أنّ ابن أبي إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب ولا تتفيهق فيه. وسمعت يونس يقول: العرب تشامّ الإعراب ولا تحققه. وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: إعراب العرب الخطف والحذف»[13]. هذا يخص طبعاً الكلام العفوي في الحاجات اليومية. وأما ما سمّاه الجاحظ بالتشدّق والتّفيهق فهو تكلّف بعضهم في استعمالهم لمستوى الترتيل والتحقيق في حال الخطاب اليومي. وهذا ليس معناه أنّ التحقيق

---

12 – هذه الأشياء التي سنذكرها ههنا يعرفها جيّداً علماء اللغة والقراءات إلا أنّ حظّها من العناية قليل بل يكاد لا يلتفت إليها في وقتنا الحاضر إلا الشرذمة القليلة من الاختصاصيين على الرغم من أنها تهمّ كل المثقفين إذ تمسّ مستقبل لغتهم.
13 – انظر نثر الدر للوزير أبي سعيد الآبي، تحقيق علي محمد قرنة، القاهرة، 8 أجزاء، 1995.ج7،ص154–155 .

غير مرغوب فيه، فإنّ هناك حالات خاصة تقتضي التحقيق، وقد بالغ بعض أتباع حمزة القارئ في التحقيق والإشباع حتى كره ذلك بعض الشخصيات كالإمام أحمد بن حنبل وابن قتيبة (وقد ظلموا حمزة في ذلك مع صواب موقفهم إزاء هذه المبالغة).

الحركات غير الموقوف عليها: وهذا الإدراج (أو الحَدْر) في الأداء ينطبق أيضاً على الحركات ويكثر ذلك عند توالي الحركات. وقد أشار إلى ذلك سيبويه «فأما الذين يشبعون فيمططون... وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك يسرعون اللفظ. ومن ثمّ قال أبو عمرو: إلى بارئكم» (البقرة، 54) (الكتاب 297/2). ويكثر ذلك في الأداء القرآني: فقد روي الإخفاء والإسكان وغيره مثل «أرنا مناسكنا» (البقرة، 128)، وكذلك في «يامرهم» (البقرة، 67)، و «يشعركم» (الأنعام، 109) و«ينصركم» (آل عمران، 160)[14]. وقال مكي المقرئ: «وعلّة من أسكن أنّه شبه حركات الإعراب بحركة البناء فأسكن حركة الإعراب استخفافاً لتوالي الحركات، تقول العرب «أراك منتفْخا» بسكون الفاء استخفافاً[15]. وحكم على الإسكان بالضعف وهو رأي سديد إلا أنّ الإسكان ثابت في القراءات المجمع على صحتها. وفي كل هذا الاختلاس جائز بالإجماع، وكذلك الإسكان لحروف غير حروف الإعراب. والاختلاس شبيه بالإسكان لإضعافه الحركة، وإن كان المختلس بزنة المتحرك. ومثلوا أيضاً للاختلاس أو الإخفاء في حالة استحالة الإدغام لسكون الحرف الذي قبل الحرف المراد إدغامه وذلك مثل: ابنُ نوح واسمُ موسى. يقول سيبويه: «لم يجز أن يسكن ولكنك إن شئت أخفيت». (الكتاب، 407/2) .والنطق بذلك يحصل هكذا إبـــ / ننُوح. وإسْ /ممُوسى. فالضمة التي بين الحرفين المتماثلين أُخفِي صوتها فكأنّهما متحركان بحركة واحدة. وهذا تبيّنه جيداً الآلات الراسمة للذبذبات الصوتية. وكذلك هو الأمر في: شهرُ رمضان = شهْـــ/ ررَمضان. وذكروا أنّ أبا جعفر والحسن وغيرهما قرأوا: أحَدَ عشْر. يوسف 4. بإسكان العين من عشر. وقال الأخفش والفراء إنّهم استثقلوا الحركات فحذفوا لما كثرت[16]. والإسكان في مثل هذه

---

14 – قرأ أبو عمرو في رواية الرقيين عنه بإسكان الراء والهمزة، وباختلاسهما في رواية العراقيين وقرأ ابن كثير بإسكان الراء وابن عامر وأبو بكر بإسكان الراء في السجدة (أرنا اللذين). الكشف لمكي، 240/1-241.

15 – نفس المصدر، ص 241.

16 -- أنظر: إعراب القرآن للنحاس، 2/ 313.

العبارات التي تتوالى فيها الحركات كثير في استعمال العرب الفصيح العفوي. ومثال آخر للإخفاء في داخل الكلمة هو: متعففاً، والنطق به: متعفًا. وكذلك في: لا تأمنّا، عوض لا تَأْمَنُنا. (يوسف، 11).

وظاهرة الاختلاس للحركات ظاهرة عامة الوجود في اللغات البشرية وذلك بالنسبة لمستواها العفوي لا المتكلف والأمثلة على ذلك في اللغة الفرنسية والإنجليزية أكثر من أن تحصى. وكذلك هو الأمر في عاميات اللغة العربية وخاصة في لهجات شبه الجزيرة العربية وبالمغرب. وقد بالغ في ذلك في هذه البلدان حتّى أوقعوا الاختلاس على صدور الكلمات الثلاثية وما فوقها مثل: «كتاب». ينطق به بحركة مختلسة بين الكاف والتاء. وهذه الظاهرة ثابتة أيضاً فيما وصلنا من كلام العرب؛ فقد ذكر سيبويه هذا البيت:

وإنّي بما قد كلّفتني عشيرتي من الذَّبِّ عن أعراضها لحقيق

والشاهد فيه إخفاء حركة الباء في «بما». (الكتاب، 408/2).

اختزال الحروف. المشاكلة أو التقريب: يقول سيبويه: «فأما الذي يضارع به الحرف من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها دال ، وذلك نحو: مصدر واصدر -الميل بالصاد إلى الزاي- وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصة... فإن كانت في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب، وذلك قولك في التسدير = التزدير، وفي يسدل ثوبه = يزدل ثوبه». وينطق بهذا أيضاً مع القاف وكذلك بالنسبة إلى التفخيم. كما أنّ هناك حروفاً فرعية مستحسنة(allophones) هي نتيجة للمشاكلة كالنون الخفيفة والهمزة التي بين بين والشين التي كالجيم، مثل الجيم الرخوة التي في الفرنسية، وذلك مثل: أشدق aŠdaq.

ويكثر التقريب والإبدال في الإدغام عند تماثل الحرفين كما هو معروف[17] وليس من سياق في الفصحى المنطوقة العفوية إلا فيه هذا التشاكل الصوتي.وقد ذكر اللغويون الأمثلة

17 -- الإدغام لا يستلزم التقريب (المشاكلة) في كل الأحوال وذلك مثل: (المالُك = المالُ لَك). ففيه مجرد إسكان اللام الأولى والتلفظ بها مع اللام الثانية دفعة واحدة بدون فصل بينهما كما وصف ذلك علماؤنا (وخلافاً لما يعتقده بعض المستشرقين ومن تابعهم من العرب).

الكثيرة في ذلك. وكذلك علماء القراءات، وذلك مثل: منْ بَدا لَك ــ ممْبدا لَك. العنْبر ــ العمْبر. أكْرِم به ــ أكرِبِه. إصحب مطرا ــ اصْحمّطرا. إضبِط دُلما ــ إضْبِطّلما. أنقذ طالباً ــ انقطالباً انْعت طالباً ــ انْعَطّالبا. افحص زردة ــ افحزّ ردة. احبِس صابرا ــ احبِصّابرا ابعث ظالماً ــ ابْعظالماً. خُذ ثابتاً ــ خُثابتاً. ابعث ذلك ــ ابعذّ لك. وجملة مثل: «ذهبت سلمى وقد سمعت»، كان ينطق بها العرب في مقام أُنس: **ذَهَبَسْلمى وقَسَّمِعت**. كل هذه الألفاظ هي من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وقد وردت في كتاب سيبويه. وقال أيضاً وسمعناهم يقولون: «مُزّمان، فيدغمون الذال في الزاي ومُسّاعة فيدغمونها في السين».

والإدغام بدون قلب مثل: المال لك ــ المالّك. اخشيْ ياسرا ــ إخشيّاسرا. كل ذلك مأخوذ من باب الإدغام في الكتاب. وإخفاء النون في سائر الحروف ما عدا حروف الحلق شيء معروف عند القراء يمارسونها في كل تلاوة في «من لدنه» (النساء 40). و«من ربّهم» (البقرة 5) و«من يقلّ» (الأنبياء 29) بإجماع القراء على الإدغام بغنّة، ويقول مكي: «والإظهار في مثل هذا يعده القراء لحنا بالحروف الغليظة» (الكشف، 62/1). وهذا يجهله أكثر المعلمين فهم يعلّمون اللحن مثل الوقف بالحركة غير شاعرين، وتتبعهم في ذلك الأمة كلها لعدم العناية بالكلام المنطوق[18].

أما الهمزة فمن المعروف أنّ تخفيفها قد سمع من عدد كبير من العرب وخاصة من أهل الحجاز. وكان حمزة (أحد القراء السبعة) يستحب ترك الهمز في القرآن كله إذا أراد أن يقف ... وروى عن ورش عن نافع ترك الهمز الساكن... وكذلك المتحرك. أما أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة لم يهمز همزة ساكنة مثل: يومنون و يومن و ياخذون... وعن عاصم أنّه لم يهمز الهمزة الساكنة[19]. ومثل ذلك كلمة «ذيب» و«بير» وأمثالهما فهو كثير في الكلام وخاصة هذا المستوى الذي يسميه ابن مجاهد بالإدراج. وكم من معلم يخطّئ التلميذ الذي ينطق بهذه الكلمات بدون همزة. وقال سيبويه: «إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها

18 – جمّدوا العربية حتى المستوى الترتيلي منها جعلوه صعباً متكلفاً حتى خرج من حدّ كلام العرب.
19 – كتاب السبعة، لابن مجاهد، ص131.

ضمة أو كسر ءتك تصيّرها بين بين، وذلك قولك: هذا درهم أختك ومن عند أمك. وهو قول العرب». (الكتاب، 164/2). ومثل ذلك: ألَحْمر إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر. ومثله في المرأة: المَرَة والكمأة الكماة. (الكتاب، 65/2.) وكذلك يجوز أن تقول: «يريد أن يقريك» و«خطِّية ومقروّ» و«أبو سحاق» و«أبو يوب» و«حوَبة» و«قرَيت الكتاب»). وغير ذلك كثير جداً، وجدّ متنوع وقد أهدر كل هذه الإمكانات الأدائية المعلمون ومن كلف بتكوين المعلمين بحصرهم العربية في مجال التحرير والترتيل ليس غير.

وذكر سيبويه أيضاً ما شذّ من ذلك عن القياس لا عن الاستعمال لأنّه كثير في كلام العرب وذلك مثل: أحَسْت و مَسْت و ظِلت و يسطاع و بلعنبر و بلحارث (عوض بنو العنبر وبنو الحارث) وعلْماء بنو فلان. يريد على الماء... وهي عربية (الكتاب، 428/2).

وقد تسقط حروف عديدة من العبارة الواحدة في الكلام المنطوق الفصيح لكثرة الاستعمال. فقد سمع من الكثير من العرب الموثوق بهم قالوا: أيْش هذا وهم يريدون أي شيء هذا[20].

أما فيما يخص التراكيب فقد أورد النحاة المتقدمون الكثير من العبارات المخففة التي يكثر استعمالها فيصيبها لذلك حذف وإضمار وتقديم وتأخير. وهذا يدخل فيما يسميه هؤلاء العلماء بسعة الكلام والاختصار. ويذكر سيبويه الآلاف من التراكيب التي سمعها أو سمع مثلها من الكلام المنطوق وهي تمثل اللغة الحية اليومية. ويتعجب القارئ من هذا التنوّع في الأداء والأساليب، ويدل ذلك على حيوية العربية لا كلغة أدب وشعر بل وكذلك كلغة يتخاطب بها أصحابها في حاجاتهم اليومية. أنظر الكتاب وبصفة خاصة الأبواب التي تتطرق لاتساع العرب في الكلام والاختصار، وأبواب المنصوبات وإضمار الفعل وغير ذلك مما يكثر فيه الاختزال الذي هو دليل على المنطوق العفوي.

---

20 – أورده الفراء في معاني القرآن، 53/2.

الخلاصة:

لقد قلنا في عدة مناسبات بأنّ اللغة هي وضع واستعمال؛ أي نظام من الأدلة الموضوعة لغرض التبليغ وفي الوقت نفسه استعمال أو استثمار فِعْلي لهذا النظام في واقع الخطاب. وهذا شيء قد لاحظه علماؤنا القدامى وتناساه مع الأسف المتأخرون منهم إلى وقتنا هذا. كما تناسوا أنّ هذا الاستعمال هو مشافهة قبل أن يكون كتابةً وتحريراً، فالمنطوق والمسموع هو الأصل في استعمال اللغة والمكتوب فرع عليه. واللغة التي يكثر استعمالها في الكتابة بل ربما انحصر في التحرير فهذه اللغة قد حرمها أصحابها من المساهمة في أهم مظهر من مظاهر النشاط الإنساني: هذا الذي يتّصف بالحياة النابضة وهي الحياة اليومية. وقد سمعنا الكثير من المواطنين العرب شرقاً وغرباً يعبرون عن تضايقهم عندما يحاول بعضهم أن يفرض اللغة الفصحى (كما تُعلّم في المدارس حالياً) في ميدان تطغى فيه العامية، وذلك كالمسرحيات غير التاريخية وكالخطب الموجهة للشعب، وحتى نشرة الأخبار المتلفزة في بعض الجهات وعبارتهم في ذلك: (هذا كلام غير طبيعي في هذا المقام). ويصبح ذلك مشكلا كبيراً بالنسبة للمربين بل وكل إنسان غيور على العربية. والبسطاء من الناس الذين يقولون ذلك معذورون بل هم على فطرتهم إذ يخضعون بذلك لناموس الحياة وللقانون الطبيعي الذي يتجاهله غيرهم؛ وهو أنّ لغة المشافهة في جميع الأماكن وجميع العصور هي أكثر اختزالاً وأوسع تصرفاً من لغة التحرير، وبالتالي أكثر اقتصاداً منها. وذلك لكثرة استعمالها ووجود القرائن الحالية في جميع أحوال الخطاب فيميل المتكلم حينئذ إلى التخفيف مادام المخاطب قادراً على إدراك غرضه. وهذا الاستخفاف وظواهره قد أكّد عليه وعلى أهميته وكثرته العلماء العرب الذين شافهوا السليقيين من الناطقين بالضاد وتناساه النحاة الذين جاؤوا بعدهم. ولم يعيروا أي اهتمام لهذه الظواهر لتعلقهم باللغة المحررة، وتركهم مجال المشافهة للعامية.

إنّ هذا الوضع الذي هو عليه الاستعمال الحالي للغة العربية –ويكاد يكون هو هو في جميع البلدان العربية– راجع كما هو معلوم إلى مخلفات الستة قرون من الانحطاط الفكري،

ومن ثمّ إلى سبب هام جداً وهو تغلب الأمية على الأكثرية من أفراد الأمة، وهو يساعد أيّما مساعدة على إبعاد لغة الثقافة المشتركة من لغة التخاطب. إلا أنّ لهذا الوضع الشاذ حلولاً وأهمها ينحصر في إزالة هذه الأمية التي هي سبب الثنائية اللغوية، لكنّ هذا لا يمكن أن يتمّ إلا إذا اتّخذنا التدابير الفعّالة على مستوى الوطن. ورأينا أن نقدم ههنا كخاتمة لبحثنا هذا بعض ما يمكن أن يتصوّر من الوسائل والتدابير للتخفيف من وطأة الثنائية وهي كالتالي:

في مستوى البحوث العلمية:

- يقوم فريق من الباحثين بمسح شامل للغة التخاطب الحالية في البلدان العربية على أساس برنامج دقيق يشمل التحريات الميدانية مع تسجيل الكلام المنطوق العفوي حسب ما تقتضيه التحريات اللغوية. ثمّ تفريغ كل هذه المعطيات في جذاذات حتى يمكن دراستها دراسة علمية وتطبيقية.

- يقوم فريق آخر بالبحث المتعمق للتعبير الشفاهي الفصيح القديم من خلال ما تركه لنا العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب، وما روي من القراءات القرآنية المتواترة ثمّ استخراج الأنماط الأدائية لهذا المستوى. يقارن هذا المستوى الفصيح العفوي المأثور بما دوّنه الفريق الأول حتى يُتوصل إلى حصر المشترك بينهما، (ولا يكون إلا فصيحاً وفي الوقت نفسه مستخفاً عفوياً) في جميع مراتب اللغة: الأداء الصوتي والمفردات والتراكيب والأساليب.

في مستوى التكوين:

- يؤلف الفريقان بالاستعانة بالمربين كتاباً لتعليم اللغة الفصيحة المنطوقة والمشتركة وليكون كمرجع للمعلمين.

- تدمج عناصر هذا الكتاب الأساسية في التعليم من خلال المناهج من جهة، ومن جهة أخرى بيان المقصود منها وهو تعليم مستوى المشافهة الذي فقدته اللغة العربية منذ أن غزت الأمية الناس.

– تنظم دورات تدريبية لإطارات التربية لتوعيتهم بخطورة الثنائية المطلقة التي قد تؤدي إلى الفصل المطلق النهائي بين المشافهة والتحرير بل وخطرها على مستقبل العربية وأهمية التمييز بين مستويات التعبير، ثمّ يتدرب الجميع على تعليم قواعد الاستخفاف اللغوي من خلال الكتاب الذي يحتوي على قواعده ومواصفاته.

في مستوى وسائل الإعلام:

– تنظم دورات تدريبية مماثلة للمذيعين وكل الذين يشافهون الجمهور من خلال الإذاعة والتلفزيون لتوعيتهم بنفس المفاهيم أولاً، ولتدريبهم على التمييز بين الأداء الترتيلي الذي يُلزمه المقام كنشرة الأخبار والندوات والمحاضرات، والأداء الاسترسالي الذي يجب أن تكون عليه الموائد المستديرة والمناقشات غير الأكاديمية، وكذلك لغة المسرح والأفلام التي تمثل واقع الحياة وغير ذلك.

– يعوّد المذيعون على استعمال الرصيد اللغوي العربي حتى تتوحّد اللغة، دون أن تهدر الاختلافات الحقيقية التي تشكل ثروة لغوية واجتماعية مثل أسماء الملابس المحلية وألوان الأطعمة وغير ذلك.

العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية
مبادئ وأفكار صادرة عن التجربة في الميدان*

المقدمة :

نتطرق ههنا إلى الوضع الراهن الذي هو عليه العلاج الآلي للغات وخاصة اللغة العربية. فالذي لاحظناه هو أنّ الحوار بين المهندسين وبين اللغويين صعب جداً بل قد يتعذّر أحياناً. وربّما أدّى ذلك إلى أن يشتغل المهندس وحده مع ضآلة المعلومات العلمية التي لديه عن الظواهر اللغوية والعكس أيضاً حاصل. ولذلك نقترح أن تنظم المؤسسات حصصاً في مستوى الماجستير في النظريات اللسانية للمهندسين وفي علوم العلاج الآلي للسانيين الذين يريدون أن يتخصصوا في هذا النوع من البحوث. ثمّ بيّنا أنّ المحاولات في هذا الميدان تخضع بدون ما شعور للمبادئ السطحية التي تبنـّتها البنوية وذلك على الرغم من تبنّي الكثير من الباحثين للنحو التوليدي التحويلي. فأكثر الباحثين يجعلون التحليل تقطيعيا محضاً وعلى التسلسل الذي يجري فيه الكلام كأنّ بنية اللغة تابعة لهذا التسلسل. ثمّ يبحثون عن وسائل لرفع اللبس. فاللبس ناتج من عدم الرجوع إلى المثال (Modèle) الذي تندرج فيه الوحدات اللغوية. وبذلك يحصل الارتباك وتصير التحليلات جدّ معقدة. ثمّ التخليط بين جانب اللفظ وجانب المعنى يؤدي أيضاً إلى مأزق.

يحاول العلماء والاختصاصيون في العلاج الآلي للغات الطبيعية عبر العالم أن يجدوا أحسن الطرق وأخصرها للوصول إلى صيغ وأنماط رياضية لغوية تمكّنهم من استعمال الرتّاب (الحاسب الإلكتروني) لمعالجة النصوص اللغوية بكيفية آلية. وميادين التطبيق بالنسبة

---

*- ألقي هذا البحث في اجتماع الخبراء العرب في اللسانيات الحاسوبية الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة) في القاهرة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بين 29 و31 يناير 1989.

لهذه المعالجة كثيرة ومشهورة، كالتوثيق الآلي والترجمة الآلية وتعليم اللغات بالرتّاب، والتركيب الآلي للكلام والتعرف الآلي على الكلام الخ. إلا أنّ المشاكل التي تعترض طريقهم كثيرة وعويصة. وذلك على قدر استعصاء التحليل اللغوي من جهة، وصعوبة إيجاد الأنماط والبرانيم أو البرمجيات (Logiciels) المناسبة لهذا التحليل اللغوي. وسنتعرض إلى هاتين النقطتين بالتطبيق على اللغة العربية خاصة ومن خلال ذلك إلى مستلزمات التحليل اللغوي النحوي الصرفي والصوتي.

1- النظرية اللغوية العامة ومشاكل التحليل: برج بابل.

إنّ أكبر غلط يمكن أن يرتكبه الباحث في هذا الميدان هو أن يعتقد أنّ التحليل اللغوي مهما بلغت أهميته هو شيء ثانوي بالنسبة للصياغة الرياضية. وقد لا يصرح الباحث غير اللغوي بذلك إلا أنّ عمله وأفعاله قد تدلّ على غير ذلك في الكثير من الأحيان، إذ رأينا العدد الكبير من المهندسين في الرتابيات (أو المعلوميات) وكذلك في الإلكترونيات يخوضون هذا الميدان معتمدين فيما يخص التحليل اللغوي على معلومات سطحية وذلك لعدم وجود ما يسدّ ثغراتهم في المعاهد التكنولوجية التي تلقوا فيها دراساتهم. ومن ثمّ عدم وجود من يرشدهم إلى أهمية الأنماط التحليلية للغة. ومن هنا الفقر المدقع الذي تتّصف به رسائلهم الجامعية ومقالاتهم وبحوثهم من الناحية النظرية اللغوية. والغلط في ذلك هو الاعتقاد أنّ مثل هذه البحوث هي بحوث الرتابيات (المعلوميات) أو الإلكترونيات بالدرجة الأولى، وليس الأمر كذلك لأنّها بحوث متعددة الجوانب العلمية، ولا يمكن أن يطغى جانب على الآخر، أو يُكتفى بأحدهما دون الآخر.

وهذا ما اقتنع به أكثر الناس، إلا أنّه عند الخوض في هذا المجال فكأنّ الباحثين طبقات اجتماعية تتجاهل كل طبقة الأخرى أو في أحسن الأحوال فإنّها تعتمد على ما تيسّر عندها من المعلومات السطحية التي أخذتها وهضمتها بسرعة عجيبة وبكيفية غير مجدية إذ أنّها ليست من اختصاصها.

وقد يبدو المشكل عويصاً لأكثر من سبب:

- لا يمكن للباحث المهندس أن يختزن في وقت وجيز كل المعلومات النظرية اللغوية التي يحتاج إليها.
- لا يمكن للباحث اللغوي أن يتقن مثل المهندس كل ما يرجع إلى الرتابيات، وخاصة الصياغة الرياضية.
- تعدد الاختصاصات هو شيء تجهله المؤسسات العلمية، وخصوصاً في الوطن العربي.
- الاعتقاد الفاسد بأنّ التحليل اللغوي هو شيء راجع إلى دراسة اللغات، ومن ثمّ إلى الأدبيات ولا دخل للتكنولوجيا في ذلك.

إلا أنّ هناك حلاً وسطاً يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار، وهو أن يجمع بين العلميين وغيرهم في مستوى الدراسات العليا (دبلوم الدراسات العليا والماجستير) فيتلقى الجميع نفس الدروس في اللسانيات العامة (كدراسة جميع النظريات اللغوية القديمة والحديثة) وفي مقارنة اللغات، وأخيراً في المذاهب الحديثة في علاج اللغة الآلي. كما يمكن أن يتلقى غير العلميين دروساً مكثّفة في الرياضيات الخاصة بالتحليل اللغوي وأساليب الصياغة، والبرمجة. وهذا الذي يجري منذ 1980م في جامعتنا في الجزائر؛ ويتمثّل ذلك في وجود ماجستير في علوم اللسان وتكنولوجيتها ويمكن أن يسجل المهندسون وأصحاب الليسانس في الآداب وغيرهم (وقد تقدم أكثر من واحد من الوطن العربي لنيل هذا الماجستير).

أما فيما يخصّ الوضع الراهن في الوطن العربي، فالذي نقترحه هو أن تنظم دورات تدريبية في العواصم العربية لمدة قصيرة (أسبوعان مثلاً) مرتين أو ثلاث مرات في السنة لتكوين جيل من الباحثين يمكن أن يجري بينهم حوار مفيد فيما بعد، لأنّه قد تمّ لهم اكتساب لغة فنية جديدة هي لغة اللسانيات الرتّابية (أو الحاسوبية) والذي شاهدناه إلى الآن هو أنّ الباحث المهندس أو الرياضي يكاد لا يفهم ما يقوله اللغوي، وهذا الأخير لا يقدر أن يفكّ تلك

الصيغ الرياضية التي يحررها الرياضي. وهذا هو عين المشكل الذي تتخبط فيه المجموعات والفرق التي يقال إنّها متعددة الاختصاصات.

2- النظرية اللغوية العامة ومستلزمات التحليل اللغوي: ظهرت منذ الربع الثاني لهذا القرن كثير من النظريات العامة التي تتطرق إلى التحليل اللغوي كالنظرية البنوية الأوربية Structuralism ونظرية الاستغراق الأمريكية Distributionnal Theorie ثمّ نظرية النحو التوليدي التي زعيمها نوام تشومسكي. وكانت هذه الأخيرة أقرب النظريات إلى اهتمامات المهندسين في الرتّابيات؛ لأنّ تشومسكي هو أول من وضع نظرية الأنحاء الصورية Formal Grammars وهو من اللغويين الذين تزوّدوا بالمعلومات الرياضية في أحدث صورها. وهو جدّ متمكن في هذه المادة حتى ليظنّه الكثير من المهندسين الرتابيين عالماً رياضياً -بل ومؤسس نظرية رياضية- وقد صارت نظرية الأنحاء الرياضية تدرّس في البلدان الغربية بكيفية إجبارية في جميع المعاهد المتخصصة في الرتّابيات (المعلوميات أو الحاسوبيات). والذي جاء به من جديد بالنسبة إلى البنويين Structuralists هو أولاً هذه الصياغة الدقيقة للتحليل البنوي (المبني على التقطيع والاستبدال) وهو ما سمّاه بالنحو التوليدي التحويلي، ثمّ مفهوم لا يوجد أصلاً عند البنويين هو مفهوم التحويل Transformation وهو من أهم ما أدخل من المفاهيم القديمة في اللسانيات الحديثة. وقد أعطاه تشومسكي صورة رياضية دقيقة خصوصاً في السنوات الأخيرة (وهذا العالم تطوّر أيّما تطوّر ولم يجمد فكره كالكثير من البنويين).

هذا وكان بعض الاستغرافيين الأمريكيين قد اهتموا أيضاً بهذا الجانب للتحليل مثل أستاذ تشومسكي ز.هاريس Z. S. Haris وهو الواضع لما يسميه بنحو السلاسل String Analysis ويعتبر فيه كل نصّ يتكوّن من نواة هي السلسلة المركزية (أي أقلّ ما يمكن أن يتركب من الحروف والكَلِم) يضاف إليها سلاسل فرعية. وهذه النظرة اتّخذها الكثير من الحاسوبيين كقاعدة نظرية وطبّقوها على عدد من اللغات (وأهم محاولة هي محاولة سالكوف Salkoff على الفرنسية. وفيها جوانب لا يستهان بها من حيث فعاليتها). ولا بدّ أن نذكر أيضاً

النظرية النحوية التي تعتمد على الاحتمالات بالدرجة الأولى Stochastic Grammar وإن تجاوزها الزمان الآن.

هذا وفي أكثر البلدان اعتمدت النظرية التحويلية في التحليل اللغوي الذي غايته العلاج الآلي (وقد أخرج العالم الروسي شوميان نظرية مماثلة لها). وحاول بعضهم أن يطورها، فظهرت نظرية الدلالة التوليدية التي يبدو أنّها اختفت في أيامنا هذه. ويحاول الآن غير واحد (حتى داخل الوطن العربي) أن يطوّرها أو يكيّفها.

وكل هذه النظريات ومتفرعاتها ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار وتوضع في محكّ الاختبار، مع المقارنة بينها من حيث مردودها ونجاعتها. وأكبر عيب يتّصف به الباحث هو أن يتجاهل ويحتقر كل ما ليس داخلاً في نظريته التي تبنّاها أو صار من أتباعها. ويجب أن لا يصدر ذلك من الباحث الموضوعي الذي لا يهمه إلا نجاعة النظرية مهما كانت. ولذلك لا يكتفي بما يعرفه بل يحاول أيضاً أن ينتقد النقد البنّاء ما يراه غير صالح أو بعيداً عن هذه النجاعة لأنّنا بصدد عمل علمي تطبيقي وليس أكاديمياً محضاً.

ولهذا السبب يجب أيضاً ألا نتجاهل ونحتقر النظريات التي وضعها علماؤنا القدامى بالنسبة للعربية. فقد اتّضح لنا - معشر الباحثين في الجزائر- أنّها من أصحّ ما أخرجه الآدميون من النظريات اللغوية، وأكثرها نجاعة بالنسبة للصياغة الرياضية (ولا ننسى أنّ الخليل بن أحمد أحد واضعيها كان رياضياً) وسنضرب على ذلك أمثلة.

فالعيب الذي يشين عمل الباحث هو أن يعتقد أنّ التحليل اللغوي ينحصر في التقطيع إلى وحدات ثمّ إيجاد قواعد خاصة لرفع اللبس بين وحدة وأخرى، وذلك كأن يقطع قطعة من الكلام بطريقة غير دقيقة، فإذا وصل إلى قطعة مثل: {كتب} يتساءل كيف يمكن أن يرفع اللبس عن هذه القطعة إذ إنّها تحتمل منعزلة عن كل سياق خمسة معان: كَتَبَ /كُتِبَ / كَتُبَ / كَتَّبَ / كُتِّبَ فيرجع إلى السياق، وهذا شيء منطقي إلا أنّه في منتهى السذاجة، ذلك لأنّ السياق له بنيته، وليس مجرد قطعة من الكلام. وهذه البنية تتدرج بدورها في بنية أوسع تشمل

(كتب) وما يدخل بالضرورة في بنيتها. فهذا أشار إليه الخليل وسيبويه لا اللغويون المحدثون. فالتحليل الغربي – سوى ما توصل إليه الآن تشومسكي– جوهره التحليل الأفقي فقط (على خط مستقيم، أي يراعى فيه التسلسل فقط) أو التحليل العمودي البسيط فقط (أي استبدال قطعة من أخرى دون مراعاة القرائن في بنيتها).

أما التحليل العربي فهو أفقي وعمودي معاً، يقع على المحورين في آن واحد، أي يراعي في نفس الوقت القرائن اللفظية التي تكتنف الوحدة وكل الوحدات التي يمكن أن يقع موقعها؛ وبذلك يتوصل إلى شيء مفيد جداً وهو مفهوم المثال أو الحدّ[1] وهو بنية أو صيغة تندرج فيها عدة وحدات. وبذلك توصّلوا إلى إثبات مستوى مركزي، وهو مستوى «اللفظة» فمنها اللفظة الاسمية –ويسميها «سيبويه ما بمنزلة الاسم المفرد» أو الاسم الواحد– ومنها اللفظة الفعلية. وهما عبارة عن الصيغة التي ترتبط فيها العناصر التي تدخل على الاسم وتخرج، والتي تدخل على الفعل وتخرج. واللفظة مستواها بين مستوى الكلم (الصرفي) ومستوى التراكيب (النحوي). فإذا نزلنا درجة دخلنا مستوى الكلمة، وفي هذا المستوى توجد مُثُل (جمع مثال) أيضاً وهي أبنية الكلمة. وهي كثيرة إلا أنّها محصورة. وقد حصرها العلماء العرب. والغريب أنّه لا يوجد هذا المفهوم (المثال = الحد = البناء = الزنة) في اللسانيات الغربية، مع وجود الكثير من الكلم الألمانية والإنجليزية تصرف مثل الكلم العربية (صيغة الجمع في: foot / feet وصيغة الفعل في الألمانية (er fährt/du fährt/ wir fahren).

ولم ينتبه اللغويون الغربيون إطلاقاً إلى أهمية المثال في مستوى اللفظة، وفي مستوى الكلمة إلا من درس العربية. فالمثال –وهنا هو وزن الكلمة– يتجاهله حتى اللغويون العرب المحدثون بحكم تأثرهم بنظريات الغربيين. فإذا حاولوا تحليل كلمة مثل (ألعاب) أو(أحكام) أجروا عملية التقطيع فاكتشفوا أنّ الهمزة المفتوحة «سابقة» تدل على الجمع (لعدم وجودها في المفرد) وكذلك الفتحة الممدودة فحكموا على أنّهما عنصر واحد متقطع. ولم ينتبهوا إلى أنّ اللام في (ألعاب) غير متبوعة بفتحة (أي هي ساكنة) ولم تكن كذلك في المفرد، وأنّ العين

1– وترجمناه بـ Schème générateur لأنّه تتفرّع عليه الفروع.

كانت متبوعة بكسرة، ثمّ إنّ الهمزة والمدّ وإن كانتا زائدتين فإنّهما مبنيتان مع الحروف الأخرى، أي لا يمكن فصلهما. فهذا دليل على أنّ **المجموع المتكوّن من هذه الزيادة والحروف الأصلية مع حركاتها وسكناتها، كل في موضعه، هو الذي يدل على الجمع وهو** مثال أفعال. وأما في مستوى اللفظة فإذا نظرنا إلى كلمة (كَتَبَ) فالذي يدل على الزمان الماضي فيها ليس هو فَعَلَ وحده، بل هذه الصيغة: { ∅ / فَعَلَ} أي عدم دخول عنصر يدل على الزمان الماضي فيها مع صيغة فَعَل (التي تدل وحدها على انقطاع الحدث بقطع النظر عن الزمان). أما الذين تأثروا باللسانيات الغربية فإنّهم أرجعوا كل شيء إلى دخول السوابق واللواحق على الأصل، ولم يراعوا أهم شيء في الوحدة اللغوية في مستوى الكلم، وهو كما قلنا «مجموع الحروف الأصلية الزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه» وهو البناء أو وزن الكلمة (مثال الكلمة) وفي مستوى اللفظة: مجموع الكلم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول هذه الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كل في موضعه. وهو مثال اللفظة اسمية كانت أم فعلية.

ونجد المثال حتى في مستوى التراكيب: لأنّ الجملة لها بنيتان إحداهما خطابية وإعلامية (أو إفادية) – وهي بنية المسند والمسند إليه وقد تنبّه إلى ذلك الناس منذ أقدم العصور (أرسطو مثلاً) – وبنية أخرى لفظية محضة (أي صورية) وهي التي تشير إليها هذه الصيغة:

$$[(ع \longrightarrow م_1) \pm م_2] \pm خ.$$

فحرف ع هنا معناه العامل، و $م_1$ المعمول الأول و $م_2$ المعمول الثاني و خ المخصص. وليس لنا متّسع من الوقت للدخول في التفاصيل، ولذلك نحيل إخواننا إلى كتابنا (اللسانيات العربية واللسانيات العامة) وما نشرناه من البحوث.

وقد اطّلعنا على بعض ما يقدم من البحوث والرسائل من تلك التي تتطرق إلى وضع «المحللات الصرفية النحوية» فوجدنا أكثرها لا تراعي هذه المفاهيم والتصورات، بل تعتمد على نوع من النحو الساذج، وتلجأ في الغالب إلى طرق البنوية أو المدرسة التوليدية كما هي، على العربية دون أي نظر فيها.

3- **النظرية اللغوية ومستلزمات تحليل المعاني:** التمييز الحاسم بين اللفظ والمعنى. لقد سبق أن أشرنا إلى أنّ للجملة بنيتين: إحداهما تختص بمستوى الخطاب وإفادة المعاني Communicationnal level والأخرى تدخل في مستوى اللفظ والصياغة اللفظية في ذاتها Grammatical level. وهذا التمييز الحاسم قد لا يراعيه أكثر من يهتم بالتحليل اللغوي إلا فيما نَدَرَ. وهم يتابعون في ذلك ما كتبه المتأخرون من النحويين الذين صاروا لا يدركون أغراض النحاة الأولين (وهم المبدعون منهم كالخليل وسيبويه وأتباعهما) فصاروا لا يميّزون بين هذين الجانبين من اللغة: اللغة بصفتها أداة التبليغ والإفادة، ولألفاظها من أجل ذلك دلالة Semiotic function ثمّ اللغة كلفظ منتظم – لا كما يتصوره البنويون الأوربيون – وانتظام هذا اللفظ على هيئات مختلفة تتفرع بعضها من بعض، وإن كان هو الذي يمكّن المتكلم من الإفادة إلا أنّه هو في ذاته مستقل عن الإفادة. إذ قد يوجد من الكلام ما لا فائدة فيه بل ولا معنىً له. وهذه هي الميزة الأساسية للغات البشرية وهي القدرة على التعبير عن أي شيء حتى المحال. وهذا دليل على أنّ اللفظ كصورة ونظام من البنى والصيغ شيء، وما يمكن أن تدل عليه هذه الصيغ شيء آخر، وإن كان بينهما علاقات، إلا أنّ هذه العلاقات ليست علاقة تواز وتناظر لأنّ اللفظ يدل على معنى بالوضع – وهو الأصل– ثمّ هذا الوضع يتحوّل إلى معانٍ جزئية لا نهاية لها من أجل استعمال المتكلم للغة وتفريعه من المعاني الوضعية بالمجاز والاستعارة والكناية وغيرها ممّا لا نهاية له من المعاني. إنّ هذه المعالجة للغة من حيث المعاني تخضع لقوانين هي أقرب إلى العقل والمنطق الطبيعي. أما اللفظ في ذاته كصورة فهو يخضع لنظام آخر هو النظام الوضعي الداخلي للغة.

وعلى هذا فإنّ المحلّل إذا اعتمد على المعنى لتحديد اللفظ فقد أخطأ لأنّه يخلط بين مجالين مختلفين، ولذلك فإنّ للجملة مسنداً ومسنداً إليه من وجهة نظر الإفادة (كل كلام فيه شيء يذكر للبيان وشيء آخر يذكر للفائدة والإخبار عن الأول). ثمّ إنّ لها بنية غير هذه مستقلة عنها، ففي كل جملة في اللغات السامية والحامية واللغات الهندية الأوربية عامل ومعمول أول على الأقلّ ومخصصات. وقد يكون العامل كلمة واحدة أو لفظة أو حتى تركيبا،

وكذلك المعمول الأول والثاني وبعض المخصصات. وهذه بنية لفظية تحتمل المعاني بحسب الوضع، وما هو خارج عنه كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ولكن لا توازي ولا تناظر بين البنيتين.

ثمّ إنّ القول بأنّ الفاعل والمفعول هما لفظان أُسند الأول إلى فعل والآخر يأتي فعله بعد ذلك هو قول من يراعي بنية الإسناد. ومن قال بأنّ الفاعل هو المعمول الأول بالنسبة للفعل والمفعول هو المعمول الثاني فقد راعى في قوله هذا اللفظ من حيث هو لا من حيث دوره في الإفادة. وعلى هذا فإنّ الفاعل هو بمنزلة المبتدأ والمفعول بمنزلة الخبر فهذه نظرة أخرى غير الأولى.

ثمّ إنّ القُبُل اللغوية كالاسم والفعل تتحدّد بتحديدين اثنين: إفادي و دلالي. فالاسم من هذه الحيثية هو اللفظ الذي يدل على ذات، والفعل هو الذي يدل على حدث (ويقترن ضرورة بالدلالة على الزمان). أما تحديدهما الصوري فالاسم هو ما يرسمه حدّ الاسم فيما سميناه اللفظة الاسمية، وفيها موضع مركزي، وعلى يمينه موضعان لأداة التعريف وحرف الجر، وعلى يساره موضع الإعراب والتنوين والمضاف إليه وموضع الصفة. ومعنى الموضع هنا الحيّز في البنية الذي يمكن أن يشغله عنصر معيّن، ويمكن أن ينعدم هذا العنصر تماماً (مثل عدم دخول التنوين على الاسم غير المنصرف). وبهذا يتبيّن أنّ التخليط بين المجالين اللفظي الصوري من جهة والإفادي الدلالي من جهة أخرى يؤدي غالباً إلى مأزق (انظر كثرة التحديدات للاسم عند المتفلسفين من النحاة) وأنّه ينبغي أن ينطلق من اللفظ في التحليل، ثمّ ينظر فيما يحتمله هذا اللفظ وضعاً، ثمّ ما يحتمله عقلاً. ولا بدّ هنا من تحديد قوانين المنطق الطبيعي الذي تعتمد عليه اللغة وخاصة العربية حتى يمكن صياغتها.

4 – النظرية اللغوية ومستلزمات التّعرف الآلي على الكلام المنطوق:

لا بدّ من التمييز بين ميدان التركيب الاصطناعي للكلام Speech Synthesis وبين التعرف الآلي على الأصوات. فخلافاً لما قد يعتقد البعض إنّ التعرّف الآلي على الأصوات هو ميدان آخر تماماً له قوانينه الخاصة به. وقد توصل العلماء في التركيب الاصطناعي إلى نتائج رائعة إذ أصبح من الممكن أن تنطق الآلة والأيالة Robot. أما الكشف أو التعرف الآلي

فلا يزال بعيد المنال رغم الجهود الجبّارة التي يبذلها العلماء والشركات (نظراً للأرباح المالية الهائلة التي تنتظرهم) وقد توصلّوا إلى التعرف الجزئي (بعض الكلمات والعبارات القصيرة) والفردي (خاص بالفرد الواحد) مع كثرة الأغلاط.

والمهم هنا أن يلتفت الباحث إلى ما هو حقيقي واقع بالفعل في التصويت الفيزيولوجي لأنّ الأوهام كثيرة في هذا الميدان أيضاً. ويعتقد اللغويون أرسخ الاعتقاد أنّ للوحدات الصوتية (الفونيمات) –التي يقطعها اللغوي في تحليلاته للسلاسل الكلامية– وجوداً لا شكّ فيه في الواقع المحسوس. والأجهزة الإلكترونية تكذب ذلك لأنّ الكلام هو تيار صوتي فيه تغيّرات نغمية ونبرية من حيث السمع وحركات عضوية متّصلة –لا تقطيع فيها يتّفق مع تقطيع الحروف– فهي حركات وسكنات عضوية، والذي له دلالة فيها هو الحركة من مخرج إلى مخرج آخر، فهذه النقلات Transitions هي التي تمكّن الأذن من الكشف عن نوعية الصوت. ولهذا ينبغي أن يُعاد النظر في جميع الفونولوجية (الفونيمّكس) التي وضعها اللغويون الغربيون، ويرجع إلى ما يقوم به الإلكترونيون في زماننا هذا (سنة 1989م لا سنة 1970م) من التجارب على أساس نظرية جديدة تعتمد على مفهوم الحركة الفيزيولوجية لا الفونيم في ذاته. وللكلام في هذا الميدان بقية.

القاموس الآلي: إنّ فكرة القاموس كقاعدة معطيات تلجأ إليها الآلة هو أمر جدّ مهم لا يمكن الاستغناء عنه، غير أنّ هناك أسئلة ينبغي أن تطرح كالتالي: مما ذا سيتكوّن هذا القاموس، أو ماذا سيكون مضمونه؟ ولماذا؟ ثمّ كيف نرتب هذا المضمون، وعلى أي أساس؟ فكل هذه الأسئلة مرتبطة بنوعية النظرية اللغوية التي سيعتمدها فريقنا في المستقبل. أما إذا فرضنا أنّ النظرية اللغوية التي تتبني على استنباط المثل Schèmes générateurs وإجرائها بعد صياغتها إلى خوارزمات، فإنّنا مضطرون حينئذ إلى مراعاة هذه المبادئ:

1– بما أنّ الآلة ستبحث في هذه القاعدة من المعطيات عمّا تحتاج إليه من الوسائل للكشف عن الوحدات ومدلولاتها، فلا بدّ إذن من تخزين كل المُثل الإفرادية واللفظية والتركيبية أصولها وفروعها، وذلك كالأوزان، فإنّ الذي يكثر مجيئه منها هو ما يقارب الثلاثمائة وزن، وكذلك المثل اللفظية، ثمّ التركيبية بشتى تشكيلاتها.

2- ومما يسهل على الآلة البحث عما تحتاج إليه تصنيف المثل وخاصة أوزان الكَلِم: فمنها ما هو خاص بالاسم وما هو خاص بالفعل، وما هو مشترك بينهما. وأوزان الاسم تصنف إلى مفرد ومثنى وجمع، ثمّ الجمع إلى مكسر وسالم. وأوزان الفعل المختلفة تصنّف أيضاً. وكل ذلك على شكل رياضي (شجرة أو ما بمنزلتها) وكلما كان التصنيف أدق وأرق كان بحث الآلة أيسر وأسهل.

3- بما أنّ الأدوات هي عناصر تمكّن السامع والقارئ من رفع اللبس ويمكن بها الكشف عن جنس الكلم ومدلولاتها، وجنس الجمل وعامة التراكيب، فيستحسن أن نحصرها بعد تصنيفها في مواضعها من المثل التي تظهر فيها. إذ لكل فئة منها عدد محصور العناصر: حروف الجرّ والنصب وغيرها، وعلامات الإعراب والأدوات التي تدخل على الفعل والأدوات التي تدخل على التراكيب وغيرها. وينبغي أن تصنف تصنيفاً دقيقاً متقناً، وتخزن مع الأدوات الأسماء والأفعال الجامدة كالظروف وأسماء الإشارة كلها والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام وغيرها.

4 - وآخر مرحلة في إغناء قاعدة المعطيات هي المفردات نفسها. ويلجأ هنا إلى مقياسيْن:

- أن لا تخزن إلا الكلم الكثيرة الدوران في الكلام والشائعة.

- أن تصنف هي أيضاً أصنافاً ثمّ تسجل كل مفردة بمدلولها الأصلي (المعنى الوضعي) وما اشتُهر من مدلولاتها الفرعية. وهذا القاموس الدلالي سيستعان به في الكشف عن معاني النصّ لا في التحليل اللفظي لها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ هذا القاموس، وكذلك المثل اللغوية الإفرادية واللفظية والتركيبية ستعين الباحث المتخصص في الكشف الآلي على الكلام المنطوق (أي تعرف أصواته) إذ قد تعجز الآلة، بل الأذن عن كشف هوية صوت من الأصوات لوجود تشويش منع من ذلك، ويستطيع الدماغ أو العقل حينئذ أن يكشف عن ذلك الصوت بفضل المثل الذي أشرنا إليها.

أساليب الصياغة الرياضية ووضع الخوارزمات (جانب الحاسوبيات): إنّ المتخصصين في علم الرتّاب (الحاسوب) قد وضعوا منذ زمان أنواعاً مما يسمونه بالبرمجيات (Logiciel software) اعتمدوا فيها في الغالب على نوع واحد من الصياغة وهو التشجير. ومن المعلوم أنّ الشجرة جوهرها الاحتواء أو الاندراج (Inclusion). فكل فرع يتفرع من أصل –في هذا التصورّ– هو فرد من أفراده، أي عنصر ينتمي إليه بطريق الاحتواء. فالأصل هنا يحتوي على هذا العنصر ويتضمنه. وهذا وإن كان موجوداً في اللغة كنظام تتداخل فيه عناصره، إلا أنّه لا يستفرغ به كل إمكاناتها وبالتالي فالبرمجيات الحالية حتى في أرقى صورها كـ Lisp وProlog التي وضعها المهندسون الذين هم أقرب الناس إلى اللغويين (في معهد ماسشوستس للتكنولوجيا وفي أوربا) لا تفي بالغرض. وعلى هذا الأساس فالمرجو من الرياضيين المهتمين بهذا الميدان أن يوسّعوا دائرة الاحتواء حتى نستطيع أن نصوغ بعض العمليات الرياضية التي لا يمكن أن تمثل بالاحتواء الساذج. ثمّ إنّ كل ما يصورّ الآن من تلك العمليات هو من جنس ما يسمى في الرياضيات الحديثة (المنوئيد) (Monoïde). وليتنا توصلنا إلى تمثيل أكثر دقة وهو الذي تمثله الزمرة (Groupe) فكل المُثُل التي بناها العرب قديما هي من نوع الــGroupe وليست من قبيل الــ Monoïde لأنّها ينقصها ما يسميه القدماء الردّ إلى الأصل وغير ذلك.

5– الذخيرة اللغوية: وهذا مشروع له علاقة بمشروع العلاج الآلي للنصوص العربية، لأنّه يهدف إلى ضبط بنك من المعلومات اللغوية بحصر أكبر عدد ممكن من النصوص مما أنتجه الفكر العربي في الآداب والعلوم والتكنولوجيا وغير ذلك. ويكون هذا البنك آلياً بحيث يمكن أن يُسأل بواسطة المطارف Terminals في أي بلد عربي[2].

الخلاصة:

خلاصة القول أنّ نجاح أي مشروع يرمي إلى علاج النصوص العربية متوقف أساساً على إعداد الباحث الكفء. وهذا يقتضي أن يكون الباحث ملمّاً بالنظريات اللغوية القديمة

2– ينظر في ذلك مقالنا الذي يحمل هذا العنوان، وقد نشره المجمع العلمي العراقي، والمجمع الملكي الأردني للغة العربية.

والحديثة، وبأساليب الصياغة الرياضية للمعطيات اللغوية الحديثة. فإذا تمّ ذلك في أحسن الأحوال (بتنظيم دورات تدريبية مثلاً) أمكن إنشاء فريق من هؤلاء الباحثين ولن يمكن أن يجري بينهم حوار مثمر إلا إذا فهم كل واحد منهم اللغة التقنية التي عند الآخر.

ثمّ لا بدّ من اعتماد نظرية لغوية عامة تتلاءم مع خصائص اللغة العربية. لا أن يلجأ إلى نظرية استخرجت بتتبّع اللغات الأوربية. ولا مانع من اعتماد أي عنصر في النظريات الأوربية إذا تبيّن للباحث صلاحيته بعد التمحيص والنظر الممعن وإيجاد الحجج لإقناع الآخرين. ولا تطرح جانباً النظريات العربية القديمة بسبب قِدَمها، بل نلجأ إليها كما نلجأ إلى النظريات الحديثة وأحسن نظرية هي تلك التي تستجيب لشروط الصياغة الرياضية، وتحترم في نفس الوقت خصائص العربية. ومن بين الصفات التي لا يجب أن تتّصف بها النظرية المرجوة النظرة للغة ككل متماسك، والتمييز الحاسم بين جانب اللفظ وجانب المعاني، وإفادة المعاني ثمّ القدرة الكبيرة على تفريع الفروع الكثيرة من الأصول القليلة. كذلك يجب أن يُعاد النظر في أساليب الصياغة، ووضع البرمجيات وعدم الاكتفاء بما هو موجود كبرمجيتي Lisp وProlog ولا بدّ إذن من إجراء بحوث واسعة لتجاوز هذه البرمجيات وإدخال مفهوم الزمرة فيها، كما يستحسن أن تنظم لقاءات دورية بين الباحثين، أو على الأقل بين رؤساء الفرق مرتين في كل سنة أولاً لتوزيع المهام، وثانياً لتبادل التجارب وثالثاً لمناقشة النتائج.

تقرير حول مستلزمات بناء قاعدة آلية للمفردات العربية*

يتبع البحوث والمناقشات التي طرحت ودارت بشأنها في اجتماع القاهرة

المقدمة :

حُرّر هذا التقرير على إثر الاجتماع الذي عُقد في القاهرة في موضوع بناء قاعدة آلية للمفردات العربية. وكان قد عرض فيه البحث الذي عنوانه: العلاج الآلي للنصوص والنظرية اللغوية. ولاحظ صاحبه أنّ بعض الباحثين فَهِم هذه العبارة «**قاعدة من المعطيات**» لا من الناحية المعجمية فقط، بل من الناحيتين اللسانية والحاسوبية معاً. إلا أنّ الكثير من الأفكار المطروحة في البحوث قد كان فيها نوع من التوارد والتوافق في جوهرها. وكل أتى بالأفكار المفيدة. ثمّ بعد ذلك أكّد ضرورة الاعتماد على نظرية لغوية ناجعة تحترم خصائص العربية وتستجيب في نفس الوقت لمتطلبات الحاسوبيات. وأُعيد هنا ما كان اقترح في البحوث السابقة فيما يخص العمل المشترك بين اللغوي والمهندس والنقد للنظريات اللسانية الحديثة ببيان نقائصها.

قدم المشاركون في اجتماع الخبراء الذي انعقد بين 29 كانون الثاني (يناير) 1989م عدداً من البحوث القيّمة. وناقشوها أثناء الجلسات المتعددة التي عقدوها وذلك بالإضافة إلى المناقشات التي جرت فيما بينهم حول النقاط الأساسية التي طرحت عليهم. وسنحاول أن نستخرج من هذه البحوث وهذه المناقشات أهم الأفكار والآراء التي أبداها أصحابها مع التنبيه على ما اتّفقوا عليه منها وما اختلفوا فيه وندلي في كل ذلك برأينا.

* – نشرته الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) Economic and Social Commission for Western Asia (U.N.).

إلتباس في الموضوع: يبدو من قراءة عناوين الأبحاث المقدمة أنّ معظم من دعي إلى هذا الاجتماع قد فهموا الموضوع المطروح على غير ما فهمه البعض الآخر، وإن كان جميعهم قد تطرق إلى «قاعدة المعطيات» ولكن بمنظور مختلف. أما الذين اعتبروا «قاعدة معطيات المفردات» كجزء أساسي من النظام الرامي إلى علاج العربية بالحاسوب، فقد فهموا لفظة «قاعدة» حقّ فهمها. فهي بذلك أحد الأسس التي ستبنى عليها الأعمال اللغوية الحاسوبية المقبلة فيما يخص اللغة العربية. وأما الباحثون الآخرون فقد اعتبروا هذا الموضوع كمجموع مواصفات للوصول إلى ميكنة (أو حوسبة) المعجم العربي، ومن ثمّ عالجوا مشاكل المعجم نفسه كنوعية اللغة التي يجب اعتمادها (اللغة الحديثة بمعانيها المستحدثة) وكمشكل المداخل والقواعد الخاصة بالمعطيات الإفرداية الخ... .

توارد الأفكار: وكل هذا طبعاً مفيد فائدة كبيرة وكل ما قالوه من هذه الحيثية جدير بأن يُلتفت إليه، وقد وقع بالفعل توارد في الأفكار بين جميع من قدم هذه البحوث ونذكر من ذلك ما يلي:

1 - فيما يخص المواصفات العامة لقاعدة المعطيات ومكوّناته: ضرورة الاعتماد على اللغة الحديثة بمعانيها المستحدثة (كل الباحثين).

2- من ثمّ يستحسن أن ينطلق من مجموعة نصوص (حديثة) تُعتمد كمدونة على غرار ما قام به بعض الباحثين الغربيين.

3- ضخامة البيانات المعجمية والنظر في المشاكل التي تطرحها هذه الضخامة.

4- الاكتفاء بالشائع والمتواتر من المفردات (اجتناب الغريب غير المعروف عند الجميع).

5- ضرورة التصنيف الدقيق للمفردات تصنيفاً من حيث اللفظ (الفصائل النحوية) ومن حيث الدلالة (أجناس المعاني).

6- طرح مشكل المداخل: ترتيب للمفردات أبجدي محض، أو جذري - أبجدي، ثمّ تحديد خصائصها.

7- الاعتماد على مجموعة من القواعد للترتيب والتصنيف والتوليد.

وقد بيّن أحد الباحثين بالنسبة للفظة أنّ المعاجم العربية -حتى الحديثة التي أراد أصحابها أن تراعى فيها العربية المعاصرة مثل المعجم الوسيط- لم تواكب التغيّرات الدلالية والمعجمية التي عادة ما تميّز سائر اللغات. وقد اتّخذت توصية في هذا الشأن. ولكن الجدير بالذكر هنا هو أن يكون أكثر الباحثين قد فكروا في بناء قاعدة من النصوص تكون كالمدوّنة الأساسية أو كمصدر أساسي للمفردات التي ستكوّن قاعدة المعطيات الإفرادية (Lexical Data Base). وبذلك نضمن في نفس الوقت شرط حداثة اللغة ومعاصرتها، ثمّ شرط أصالتها (أي انبثاقها من واقع التبادل اللغوي الفعلي الحقيقي) لا من أمثلة يخترعها مؤلفو القاموس أو بعبارة أخرى استقاؤها للمفردات مما يستعمله المثقفون بالفعل. وهذا هو نفس الاهتمام الذي أبداه أصحاب المشروع المسمى بالذخيرة اللغوية (وهو تخزين اللغة المستعملة بالفعل مما ورد في نصّ من النصوص وبفضل هذه الذخيرة سيتمكّن اللغويون من تتبّع تطور العربية الدلالي). إلا أنّ الأهم ههنا بالنسبة لعلاج النصوص هو تحصيل محتوى يُستقى من الاستعمال الحقيقي وقد ذكر بعض المشاركين عدداً ممن سبقنا إلى ذلك كجامعة برمنغهام بمشروعها المسمى (كوبيلد) وكذلك جامعة براون الأمريكية وغيرها.

أما فيما يخصّ مشكلة الضخامة، أي ضخامة المعطيات فهو ناتج لا عن كثرة المفردات فقط بل عن كثرة المعاني التي تنتج بدورها من ظاهرة الاشتراك Homonymy ومهما كان فإنّ الحلّ ينحصر في عدة وسائل منها الوسيلتان التاليتان:

1- اللجوء إلى الأجهزة القادرة على تخزين العدد الهائل من المعطيات (كالأقراص الضوئية وغيرها).

2- ترك الغريب أي الاكتفاء بالشائع (حتى ولو كان محدوداً). وهذا له علاقة بالتصنيف الدقيق للمعطيات (فكلّما كان التصنيف أدق وأرق كان بحث الآلة أيسر وأسهل خاصة إذا كان حجم المعطيات المخزونة يبلغ حداً كبيراً من الضخامة).

أما صياغة العلاقات التي لا بدّ أن تقوم بين المعطيات، فتختلف باختلاف جوهرها وميدان تطبيقها وقد أشار بعضهم إلى ذلك. والتصنيف ههنا وكذلك الصياغة هما أقرب إلى قواعد اللغة منها إلى النحو والصرف ولنا في ذلك كلام فيما بعد.

وقد طرحت الجماعة مشكل المداخل: ستكون مرتبة ترتيباً جذرياً كسائر المعاجم العربية أم ألفبائياً. وقد بيّن بعضهم الصعوبات التي يلاقيها الذين يبحثون في قاموس عربي. فقد يقتضي الترتيب الجذري الكثير من المعلومات الصرفية. وقد انقسم المشاركون إلى قسمين: من يحبّذ الترتيب الأبجدي، ومن يريد إبقاء الترتيب الجذري. وقد بيّن أحد الباحثين أنّ الاعتماد على الجذر ضروري لأنّ الجذر هو أصل الأصول ولكن هذا لا يمنع من أن ندخل في الترتيب الجذري وفي مكانه الأبجدي كل الألفاظ التي فيها مشكل ونحيلها إلى جذرها مثل (ثــقة) في مدخل الثاء و(اتفاق) في مدخل الهمزة أو الفاء... وبذلك نزيل الصعوبة ونحافظ على أهم ما امتازت به العربية. كما تطرق بعضهم إلى خواص هذه المداخل، وهذا من الضرورة بمكان فلا بدّ من ذكر الأوصاف الذاتية (الصفات المميزة Features) لكل مفردة تعتمد كمدخل أو باب فهي من جملة المعطيات وليست زيادة غير مفيدة.

هذا باختصار ما جاء في أكثر البحوث والمناقشات فيما يخصّ المعجم الآلي. وتختلف وجهة نظر المشاركين إلى هذا المعجم كما قلنا، فمنهم من يرى في عملية إنشائه وفي الأساس: حوسبة المعجم العربي أي استغلال الحاسوب لجعل المعجم العربي يستجيب لكل ما يسخّره الحاسوب من تخزين للمعلومات الكثيرة، وجعلها تحت تصرف الباحث وغيره، وتمكين هذا الأخير من الاستفسار الآلي السريع (بضع ثوان) وغير ذلك. ومنهم من يرى فيه قاعدة معطيات إفرادية لا كمعجم آلي مستقل بذاته، بل كقاعدة جزئية تعتمد عليها الآلة، وعلى غيرها من القواعد للعلاج الآلي للنصوص وكل ما ينتمي إلى اللغة، وكلتا النظرتين ورد فيها كما رأينا أفكار صحيحة مفيدة.

3- كيفية إجراء العلاج الآلي لبناء قاعدة المعطيات الإفرادية وغيرها وهو جوهر المشكل.

أ- أهمية إيجاد النظرية اللغوية المناسبة: لم يتعرض كتابياً وبالتفصيل (الجزئي) إلى كيفية التحليل اللغوي، ومن ثمّ إلى النظرية اللغوية التي ستعتمد، إلا أولئك الذين كلفوا بتحرير الورقة الأساسية (مجموعة المعهد الكويتي للأبحاث والأستاذ الحاج صالح). ونضيف إليهم الدكتور يحيى هلال الذي عرض على المجتمعين نظرته إلى التحليل اللغوي الحاسوبي. فالذي ذكرناه عن البحوث التي تطرقت إلى حوسبة المعجم فيما سبق، هو جدّ مهم إذ يمس محتوى هذا المعجم إلا أنّه ليس هو جوهر المشكل لأنّ الغاية القصوى هي إيجاد الوسائل التي ستمكننا من العلاج الآلي للكلام العربي من جميع نواحيه ولشتى الأغراض، منها بناء قاعدة المعطيات وهي الأنماط (Models) اللغوية الرياضية التي يضعها ويحرّرها وينقحها المهندس واللغوي معاً. وبما أنّ قاعدة المعطيات الإفرادية هي مجموعة منتظمة مرتبة مضبوطة (ذات قواعد وضوابط) من المعطيات -أي من الأصول والمواد التي يبني عليها غيرها- فلا بدّ من إيجاد الأنماط اللغوية الرياضية التي أشرنا إليها، والتي يحتاج إليها الباحث حتى يتمكّن من إدخال البيانات الإفرادية وغيرها في ذاكرة الحاسوب. ولولاها لما استطاعت الآلة أن تستغل هذه القاعدة في عملياتها العلاجية. فالسؤال عن نوعية اللغة التي سيتّخذها الباحث لمعطياته، وإنْ كان مهماً فهو أقلّ أهمية عندنا من السؤال عن كيفية صوغ هذه المعطيات لأنّ الصياغة تكون هي وحدها مشكلاً مهولاً وتحتاج بتحقيقها إلى نظرية لغوية متطورة وأنماط رياضية ناجعة مناسبة وأدوات حاسوبية على مثلها من المناسبة والنجوع. فالنظرية اللغوية الناجعة التي تتبنى عليها هذه الأنماط توفر على المهندس واللغوي المتعاطين للسانيات الحاسوبية جهوداً باهظة في البحث عن هذه الأدوات الحاسوبية. وما دام العلماء غير ملتفتين إلى أهميتها فإنّهم سيضيعون وقتاً كثيراً وجهوداً مماثلة إذ أنّ سرّ النجاح في هذا الميدان هو في كثافة النظرية اللغوية وتماسكها المنطقي ومن ثمّ نجاعتها.

ب- العمل العلمي المتعدد التخصصات: كنّا حاولنا أن نبيّن في بحثنا الذي عرضناه في اجتماع القاهرة أنّ هذه النجاعة لا تكتسبها النظرية إلا إذا راجعنا نظرتنا أولاً إلى العمل العلمي المتعدد التخصصات (Pluridisciplinaire) وأنّ هذا لا يتمّ إذا استمرّ المهندس واللغوي

في البحث كل على حدة، أو استمرّ تجاهل اللغوي لما يهتم به الرياضي أو المهندس وعدم فهمه، بالتالي لما يقوله وتجاهل هذا الأخير لما يقوله اللساني وعدم فهمه للغته الفنية[1]. واقترحنا أن تُنشأ شهادات عليا في هذا العلم، تلقى فيها دروس في نفس الوقت للمهندسين والرياضيين واللسانيين حتى تتكوّن لهم ثقافة علمية مشتركة بين اللسانيات وهندسة الحواسيب والرياضيات التطبيقية. وعدم فهم هؤلاء للغة أولئك كنتُ لمسته بالفعل عندما دعاني معهد الرياضيات، ثمّ معهد علم الحواسيب في جامعة العلوم والتكنولوجيا بالجزائر للمشاركة في مناقشة رسائل بعض المهندسين في هذا العلم (مطبقاً على العلاج اللغوي). فقد كان الطلبة المعنيون يعتمدون بذلك على النحو المدرسي الساذج أو على مفاهيم سطحية من اللسانيات. وكان عملهم طبعاً غير مناسب وغير ناجح. وكنت قد لمسته قبل ذلك في أوربا عند التعامل مع زملاء من الجامعات الأوربية (في إطار التعاون العلمي) ورأيت المهندسين واللغويين لا يقدرون أن يدركوا كل ما يقوله أحدهما للآخر إلا بالاستفسارات الكثيرة وقد يقعون أحياناً في التباسات عجيبة[2].

وفي اجتماع القاهرة كان عند بعض المشاركين غير اللغويين إقبال متحمس على مفاهيم اللسانيات وتصوراتها، بل إنّ بعضهم تطرقوا لموضوع بحثهم من الوجهة اللسانية حتى كان الجانب اللساني طاغياً على كتاباتهم. فكأنّنا في ندوة لسانيين ليس غير. وهذا وإن كان حسناً حيث إنّ أكثر المهندسين العرب – ممن شاهدناهم- يعرفون أهمية دور اللسانيات في هذا الميدان إلا أنّه يستدعي قلقاً من جهة أخرى وهو طغيان الجانب اللساني على الجانب الحاسوبي الرياضي. وقد أشار أحد الباحثين أثناء الجلسات إلى موضوع تطوير الأنماط الرياضية والأدوات الحاسوبية التي تستعمل الآن في هذا الميدان وبصفة خاصة البرمجيات. فالذي لدينا الآن غير كاف أبداً لتطبيق النظرية اللغوية المناسبة، وذلك كلغة Lips ولغة Prolog وقد لفت نظر الإخوان إلى أهمية مفهوم الزمرة Groupe كمفهوم رياضي يستطيع أن

---

1 – الغرض واضح: أن يستطيع اللغوي والمهندس أن يعملا معاً والشرط في ذلك بيّن.
2 – بل وقد يقع بذلك (حوار الصم) بين اللغويين أنفسهم ، وبين المهندسين الذين ينتمون إلى مذاهب مختلفة.

يستوعب الأنماط اللغوية المعقدة (بل وقد تلزم في البسيطة). فالمطلوب ليس فقط أن يلمّ كل من اللغوي والحاسوبي بما يكفيه مما عند الآخر من المعلومات لفهم المشاكل المطروحة والحلول المقترحة، بل أيضاً أن لا يطغى جانب على آخر، وإلا أدّانا ذلك إلى تناسي أنّ موضوع اللسانيات الحاسوبية (أو الحاسوبيات اللسانية) هي كيفية العلاج الآلي لكل ما ينتمي إلى اللغة وليس اللسان في حدّ ذاته ولا الحاسوبيات وحدها.

ج- النظرية اللغوية المعتمدة الآن: محاسنها ومساوئها: إنّ النظرية اللغوية التي يعتمد عليها الباحثون العرب للعلاج الآلي للكلام العربي تختلف من باحث إلى آخر في بعض مبادئها وأسسها لأنّ لكل باحث نزعته الخاصة. فمن مائل إلى النزعة البنوية[3] الأوربية أو الأمريكية ونازع إلى النحو التوليدي التحويلي وغير ذلك من النزعات اللسانية الحديثة. وهذا ما ظهر في اجتماع القاهرة بصفة خاصة. وكل الاقتراحات تتّصف بالمزايا المشهورة التي عرفت بها اللسانيات الحديثة، وهي:

1- الموضوعية العلمية: فهي تعتمد على المشاهدة، وهي بذلك علم محض وليست مجموعة اختيارات تعسفية تفرض معياراً لغوياً معيناً، وتهدر المعايير الأخرى.

2- التمييز بين ما هو راجع إلى التغيير الزماني، أي التاريخ والتطور عبر الزمان، وبين ما هو آني (Synchronic) خاص بالنظام الباطني للغة (ومن ثمّ نشأت النزعات البنوية الحديثة).

3- اللجوء إلى الصياغة المنطقية الرياضية. وهذا من أهم ما تمتاز به العلوم الإنسانية عن غيرها كالآداب والفلسفة (وكلما كانت النظريات في هذه العلوم أكثر نجاعة أو أكثر طواعية للصياغة كانت أعظم دقة وأقرب إلى نظريات العلوم الدقيقة) وغير ذلك من المزايا.

فكل هذا قد تبدو ملامحه بوضوح فيما يكتبه الباحثون في ميدان الحاسوبيات اللسانية إلا أنّنا لاحظنا في تطرقهم لمفاهيم اللسانيات بعض الأشياء، وهي كالتالي:

---

3 - لا أدري من أين جاءت هذه الياء فيما يستعمل الآن من هذا اللفظ: بنوي فالياء من (بنية) قلبت واواً: بنية + ياء النسبة = بنوي، وذلك مثل قرية - قروي.

– تظهر اللسانيات الغربية الحديثة كأنّها المقياس المطلق الذي يجب اتّباعه والاحتذاء به ولا يجوز الخروج عنه. وهذا كان يمكن أن يقبل لو كانت اللسانيات الغربية قد بلغت من الرقي ما بلغته العلوم الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية وغيرها وكذلك التكنولوجيا الغربية (أي لو قطعت الأشواط الطويلة التي قطعتها هذه العلوم وبلغت شأناً كبيراً يستحيل على غير الغربيين إنكاره). أما العلوم الإنسانية واللسانيات خاصة فلم تبلغ بعد في الحضارة الحديثة هذا الشأن؛ بحيث يصعب على الباحث الغربي أو غير الغربي أن يدحض بعض مبادئها الأساسية ويأتي بالبديل. وليس معنى هذا أنّها لم تأت بجديد، بلى فقد كانت نتائج البحوث فيها رائعة. ولذلك فإنّه يجب أن ينظر فيما حصلت عليه وما اختبرته – الصوتيات الحديثة مثلاً – من الأفكار التي صارت بذلك حقائق لا مفرّ من قبولها. إلا أنّ هذا لا يبرر الخضوع لكل ما جاءت به وخصوصاً تصوراتها وفرضياتها، وهو – مع الأسف الشديد – واقع لا محالة، ولنضرب لذلك أمثلة:

– القول بأنّ كل ما هو معياري في حكم اللغوي هو للمحافظة على «صفاء اللغة» وليس من العلم في شيء (وقد ظهر ذلك عند اللسانيين ممن شارك في اجتماع القاهرة). وقد رأينا منذ لحظة أنّ علماء اللسانيات الغربيين يبنون أقوالهم على أنّ اللغة والكلام ظواهر طبيعية، فعلى ذلك يجب وصفها وصفاً موضوعياً ولا يفرضون بعض صيغها على المتكلمين. وقد بالغوا في ذلك حتى نفَوا أنّ اللغة هي أيضاً قواعد، ولكن إذا نفينا كل معيار، وبالتالي أنّ اللغة نظام من الأصول والمثل (تتفرع عليها الفروع) واكتفينا بالوصف للوحدات والتقابل القائم بينها فقد حصرنا العلم في مجال ضيق جدًا.

ومثال آخر هو تجاهل ما جعلته اللسانيات الغربية(أو أكثر علمائها على الأقل) كمفهوم البنية كما تصوره العرب؛ وهو مفهوم المثال. فكل من تطرق إلى النحو والصرف (أي إلى النظرية اللغوية) أسقط عليها التصور الغربي. فيدعون مثلاً إلى الاعتداد بالسوابق واللواحق العربية وهو حسن ولكن الذي هو أقل حسناً هو الفصل المطلق بين هذه العناصر الزائدة والمثل التي تندرج فيها، لأنّ الزوائد (Increments) هي جزء لا يتجزأ من المثال. فإذا

أحصيناها فلا بدّ أن يكون ذلك بالنسبة للموضع الذي تحله كل زيادة في داخل المثال، لا على حدة. (والجدير بالذكر أنّ هذا الموضع ليس مكاناً ثابتاً بل يُحدد بالنسبة للعناصر المقارنة). ومن ثمّ القول أنّ تشخيص الكلمة صعب إذ تصحبها أدوات مختلفة، وهذا صحيح لكن لا يكفي أن نفكك الكلمة إلى جذر ووزن، ثمّ نزيد عليها سوابق ولواحق مثل:

1 – وبمـــدرســـتهم ⟵ و + ب + (درس × مفعلة) + هم

عطف– جر – مضاف – ضمير مضاف إليه الخ...

2 – فهـــم ⟵ صفر + (فهم × فَعِل) + صفر

اسم – فعل ماض ، فعل أمر

⟵ ف + (هم + فعل) + صفر

⟵ عطف – اسم – عطف – فعل ماض

ف + هم

عطف – ضمير منفصل[4].

فكما قلنا في بحثنا: إنّ التقطيع إلى قطع ثمّ البحث عن جميع الاحتمالات التي تحتملها هذه القطع ثمّ البحث عن وسائل لرفع اللبس هي مسيرة طويلة جداً. أَوَ لا يكون أحسن لو حاولنا أن نكشف عن طريقة تمكّننا من التقطيع ورفع اللبس في نفس الوقت. وهذه الطريقة قد استعملها النحاة العرب الأولون (لا ابن مالك وأتباعه، بل الخليل وأتباعه) وهي الكشف عن البنية التي تتجاوز مستوى الكلمة فتشمل زوائدها (كل في موضعه) وذلك مثل: فـــهـــم. فهذه القطعة، عوض أن تقطّع ثمّ يبحث عن احتمالاتها يجب أن تقطع مع لوازمها في عملية واحدة؛ إذ الكلمة مع ما يلازمها تكوّن وحدة تسمى اللفظة. والقضية ليست منحصرة في اللجوء الساذج إلى القرائن بل في إمكانية إدماج الكلمة وبعض ما يصحبها في مثال معيّن،

4 – نقل هذا من بحث الدكتور هلال.

وهو في هذا المستوى إما مثال الاسم (الاسم مع ما يلزمه، كل في موضعه) ومثال الفعل. ويكفي أن نُعوّد الآلة على استعمال هذين المثالين لكي تكشف هي بنفسها عن هوية كل عنصر يدخل بالضرورة في قطعة من القطع[5]. ومن هنا أهمية هذا الذي يسميه نحاتنا بالمثال. وسبب إخفاق اللسانيات الغربية في التحليل اللغوي للعربية خاصة هو طغيان التقطيع الأعزل عليها. فالتفكيك إلى قطع صوتية هكذا جزافاً ودون صنعة ناتج عن الاعتقاد أنّ للغة وحدات كلها قِطَع صوتية (أو نبر) بدليل إمكانية استبدالها بعضها من بعض، وهي الحروف الصوتية والكلم وما يقوم مقامها. وهكذا ذهبوا يكشفون عن هذه الوحدات بالتقطيع والاستبدال عند البنويين وغيرهم (Segmentation و Commutation) وما انجرّ على ذلك من التعسفات كالوحدات المتقطعة مثل ons و nous في nous courons فهما وحدة عندهم ذات قطعتين[6]. كل هذا يدل على أنّ وحدات اللغة ليست كلها قطعاً صوتية، بل هناك مُثُل مجردة لها دلالة. وينبغي أن نعلم أنّ المثال هو مفهوم يعم كل اللغة أي يوجد في جميع مستوياتها الدالة على معنى، وهي في العربية كالتالي:

1- **المستوى الصرفي**: وهو أدنى المستويات الدالة، وهو الكلمة، ولها مُثُل كثيرة لكنّها محدودة ويسمي العرب مثال الكلمة وزناً وبناءً[7].

2- **المستوى اللفظي**: وهو اللفظة ولها مُثُل: واحد للاسم، وثلاثة للفعل (وهو مستوى استقلالية الوحدات).

3- **المستوى التركيبي**: وليس ناتجاً عن تركيبات الكلم، بل قد تكون عناصره أشياء أخرى. وهذه العناصر(الوحدات التركيبية) تنحصر في العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والمخصص. فقسمة التركيب في هذا المستوى تخص هذه الأربعة لا غير. وهي

---

5 - نؤكد من جديد أنّ اللجوء إلى السياق والقرائن دون مثال شيءٌ، ومحاولة اكتشاف كيفية اندراج القطع الصوتية في مثال معيّن شيء آخر.

6 - مع أنّ nous لا تظهر في صيغة الأمر! nous courons / courons.

7 - الكلمة كما كان يتصورها النحاة الأولون غير المورفيم، فقد يمكن أن تتكوّن من مورفيم واحد مثل (كتاب) أو أكثر مثل (مكتب) و(يكتتب).

تخضع لقوانين معيّنة. ثمّ لا بدّ من التمييز بين الوحدة التركيبية وبين محتواها. فالعامل قد يحتوي على كلمة أو على لفظة أو على تركيب، وقد يكوّن خانة خالية (الابتداء في اللغة العربية مثلاً) وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى جميع العناصر الثلاثة الباقية. وكل هذا يخضع لقوانين معيّنة وسبب الفرق بين العنصر ومحتواه راجع إلى ظاهرة التكرار أو الإطالة (Recursivness). وهذا سرّ من أسرار قسمة التركيب في النحو. ولا بدّ من الاعتداد بذلك حتى نضمن نجاح العمليات العلاجية في بناء قاعدة المعطيات الإفرادية وغيرها. وهذا كله يخص اللفظ في حدّ ذاته. أما المعاني فلها ميدان آخر غير هذا. ولا توازيَ بينه وبين ميدان اللفظ إلا في أعلى مستوى من التجريد.

ومما يدل على عدم الخروج إطلاقاً -في مستوى العالم العربي- من بعض مذاهب اللسانيات الغربية، أن يأتي الباحث فيما ينشره بمجموعة كبيرة من الأفكار والتصورات اللسانية بترتيب غالباً ما يكون منطقياً، ولكن دون أن تظهر فائدة كل واحدة من هذه الأفكار بالنسبة لموضوع بحثه. وكأنّ الباحث العربي يريد أن يتعرض لكل ما يقوله اللسانيون الغربيون ويحاول أن يطبقه على العربية هكذا كما تلقاه وبدون أن يتعرض في أحيان كثيرة لصحة التصوّر والإطار العام كأنّ هذه الأشياء مسلمات لا تحتاج إلى نظر. وأحسن ميدان لذلك هو التطبيق الفعلي للسانيات الحاسوبية فقد أصبحت الآن المحك الذي قد يُقضى فيه على الكثير من التخيلات النظرية.

إنّ هذا ليس دعوة إلى ترك النظرة الخاصة بمذهب من مذاهب اللسانيات -أو غيرها- فللباحث الحق في أن يختار المذهب النظري الذي يرتئيه. وإنّما المطلوب من الباحثين العرب أن يقوموا بتمحيص ما يأخذونه، وألا يرتاحوا إلى شيء من ذلك ما لم يكن قضية اختبرت صحتها أو نجاعتها عند التطبيق وأجمع على ذلك. ولا بأس أن يتبنّى الباحث أية فكرة أو مذهب كان إذا لم يمنعه ذلك من أن يتعرف على غير هذه الفكرة وغير هذا المذهب.

إنّ الطريق المؤدي إلى العلاج الآلي للنصوص العربية وجزؤه الذي سيؤدينا قبل ذلك إلى بناء قاعدة المعطيات من المفردات طريق طويل وشاق. وربّما سيكون أشقّ لو لم نفكر

أولا في جعل الحوار سهلاً، بل ممكناً بين مختلف الباحثين الذين ينتمون إلى آفاق علمية مختلفة. والحوار هنا ضروري على قدر ما يقتضيه كل بحث متعدد التخصصات. وسيزيد الحوار سهولة لو حاول كل باحث أن يوسّع دائرة معارفه بالنظر في النظريات اللسانية غير تلك التي تبنّاها بما فيها النظرية العربية القديمة. وقد جاء في كل هذا توصيات طيّبة على إثر الاجتماع الأول في القاهرة.

وأكبر ميزة تمتاز بها حركة البحث في اللسانيات الحاسوبية العربية هي الإرادة القوية لأصحابها لتحقيق ما يأملونه، والجدية المطلقة على الرغم من السلبيات التي أشرنا إليها. وهذا مما يبشر بكل خير ويشجعنا على بذل الجهود ومواصلة العمل.

في قضايا اللغة العربية

ووسائل ترقيتها

قضية المعجم العربي والمصطلحات
كيفية تطوير البحث العلمي في اللغة العربية
لمضاعفة مردودها التبليغي*

المقدمة :

هذا من أقدم ما قدمناه عن كيفية علاج القضايا المتعلقة باللغة العربية وكان ذلك في عام 1967، وهو من أقدم ما كنا ندعو إليه وقد تحقّق ذلك بالفعل. وقد كان لنا حظ والحمد لله أن ساهمنا في تحقيق بعض ذلك في الكثير من المشاريع التي نبهنا في هذا المقال على فائدتها وأهميتها.

1- توطئة: **(الماضي القريب)**: إنّ الشعور بضرورة تكييف العربية وبتطوير أدوات التعبير بها كتابة واصطلاحاً وغير ذلك بحسب ما تقتضيه التحولات الاجتماعية والثقافية في عصرنا الحاضر لهو أمر حاصل لا محالة، إلا أنّ هذا الشعور لا يزال في غالب الأحيان وعند أكثر الناس عبارة عن إحساس مبهم وغامض بعيد كل البعد عن الفكرة الواضحة؛ فهو مجرد شعور بحاجة عظيمة يدركها المتكلم المحرر باللغة العربية، بل المترجم عندما يريد كل منهم أن يعبّر عن مفهوم جديد (بالنسبة إلى الحضارة الغربية) أو يريد فقط أن يسمي لسامعه أو قارئه شيئاً أحدث في زماننا هذا. وتحوّل هذا الشعور عند بعض العلماء - منذ القرن التاسع عشر- إلى وعي صحيح بالحاجات الهائلة التي طرأت في عصرنا في ميدان الاتّصال اللغوي وتبليغ المعارف والمخاطبة ذات الصبغة العلمية والفنيّة بصفة عامة. فكان ذلك شعوراً باحتياج اللغة المأنوسة لديهم؛ أي التي تعلموها عن الأجيال السابقة إلى مفردات فنيّة تعبر عن

* - نشرت هذه المقالة في مجلة الأصالة لسنة 1976م. وكان قد عرض في 1967 على ندوة وزراء التربية المغاربة.

تلك المفاهيم التي أحدثها العلماء والفنيون في باقي بلدان العالم وخاصة في القارتين الأوربية والأمريكية. فاندفع البعض بحكم الحاجة إلى وضع المصطلحات المناسبة التي كانت تنقصهم، وبدأت هذه الحركة -بالنسبة إلى الحضارة الحالية- في زمان مبكر أي في أوائل النهضة العربية. وهكذا ظهرت في الكتب التعليمية الأولى وفي الصحف والمجلات وغير ذلك من المنشورات العدد الكبير من الكلمات المولّدة التي فم يسبق أن استعملها العرب قبل ذلك الوقت بهذا المدلول، بل وبتلك الصيغة. إلا أنّ أكثر هذه المفردات كانت ظهرت بكيفية عفوية وبدون قرار سابق من الهيئات العلمية أو السياسية، ولذلك كتب للكثير منها البقاء بعد أن هذّبها الاستعمال الجماعي المتواصل. ففي ذلك الزمان ظهرت لأول مرة كلمات بمدلولات جديدة مثل: القطار (ومدلوله القديم القافلة) والربطة (للعنق) والبلدية، والحوالة، والمصلحة، وغير ذلك من المولّدات. ثمّ أنشئ في النصف الأول من القرن العشرين أول مَجْمَع للغة العربية بدمشق، ثمّ تلاه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ثمّ مجمع بغداد، وشرع كل واحد منها في وضع المصطلحات والكلمات الحضارية، وكان ذلك على تفاوت بين عهد وآخر. وكل منهم قدّم للغة خدمات طيّبة يشكر عليها. ويجدر بنا أن ننوّه بما بذله بعض الأفراد من العلماء؛ فقد بذلوا جهوداً في هذا الميدان قد لا تضاهيها أعمال المجامع وإن كانوا منتمين أحياناً إلى هذه المجامع ونخصّ بالذكر مصطفى الشهابي.

2- الحاضر: لقد واصلت هذه المجامع والكثير من المثقفين حركة الوضع اللغوي وحاولوا أن يسدوا ثغرات القاموس العربي الحديث، ولكن رغم نيّتهم الطيّبة لم يستطيعوا أن يواكبوا الحركة العلمية والتقنية إذ إنّ هذا الركب يسير بسرعة عجيبة، ولأنّ الوسائل التي استخدمت إلى يومنا هذا لسدّ الفراغ هي وسائل جدّ ضئيلة بل قد تكون دون المستوى الذي عرفه علماؤنا القدامى ولذلك ستبقى مشكلة المصطلحات قائمة ما لم تُتّخذ التدابير الحازمة. وقد سبق أن قلنا في غير هذا الموضع: إنّ المزامنة والمسايرة اللغوية الكاملة هي من أهمّ شروط التقدم، وأشدّ الناس احتياجاً لها هم الباحثون فكيف يتمّ لهم إقامة معلوماتهم وتطويرها وتحويرها وإثراؤها ما لم يكن لديهم من وسائل التعبير ومن أدوات لحصر الأشياء وتصنيفها

وتجريدها ما يكفي حاجتهم بذلك؟ والحق أنّ الفئة القليلة من الباحثين الحقيقيين (أي المبدعين منهم) لا تقوى أبداً على وضع الآلاف المؤلفة من المصطلحات لمقابلة ما وضعه غيرنا منها في عشرات السنين. ثمّ إنّ السرعة العجيبة -سرعة الصواريخ- التي تتّصف بها الحركات الاكتشافية والاختراعية في زماننا هذا لا تسمح لنا إنْ لم نقلب الأوضاع الحالية قلباً جذرياً حتى نلحق بالركب الحضاري في أقرب الآجال فإنّ سيرنا في طريق التنمية اللغوية - وغيرها من التنميات- بالنسبة إلى سير غيرنا، هو كتدرج المتواليات الحسابية بالنسبة إلى تدرج المتواليات الهندسية.

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجوز لنا أن نُبقي البحث اللغوي على ما هو عليه الآن من بطء وفوضى؟ وكيف نتركه يسير هذا السير المتثاقل، ولا نبادر إلى اتّخاذ الوسائل الجبّارة التي يجب اتّخاذها في مثل هذه الأحوال؟ أفلا يحسن أن يكون هذا العلاج على قدر تضخم الداء؟

الدراسة العلمية الدقيقة الشاملة شرط أساسي لتطوير اللغة:

1- ما أهمله العلماء: لقد اقتصر العلماء إلى الآن، كما رأينا على إيجاد الألفاظ اللائقة بالمفاهيم الحديثة بطرق تقليدية لا يمكن أن تكون إلا بطيئة إذ تعتمد أساساً على البحث الفردي والمباشرة اليدوية، فإذا خرجت إلى الأعمال الجماعية فإنّها اكتفت بعرض البحوث ومناقشتها ثمّ لم يتّضح بعد في أذهان الكثير من الناس أنّ الألفاظ المفردة وإن كانت جزءاً هاماً من اللغة فإنّها ليست على كل حال كل اللغة فإنّ الألسنة البشرية هي في الحقيقة أجهزة وأدوات لها نظام خاص بها ذو مراتب متداخلة كمرتبة الأصوات ومرتبة المفردات ومرتبة الجمل، وكل هذا يكوّن بنية منسجمة تترابط فيها أجزاؤها ترابطاً وثيقاً. وعلى هذا يستحيل أن يكون لهذا الجهاز نجوع وفعالية إن لم تكن دواليبه متكاملة متكافلة يؤدي كل دولاب فيه العمل الذي من أجله وُضع. هذا وقد تناسى الواضع للفظ الجديد من جهة أخرى أنّ المولّد من الألفاظ لا بدّ من أن نراعي فيه المقاييس التي تضبط الاستعمال اللغوي، بل القوانين الموضوعية التي ينبني عليه هذا الاستعمال وإلا فشلت المحاولة من أساسها؛ إذ المقصود الأول من وضع

الألفاظ هو أن يجري اللفظ المحدث في الاستعمال وأن يذيع ذيوعاً واسعاً. فالسؤال الذي كان ينبغي أن يطرحه اللغويون على أنفسهم هو: هل هذا اللفظ المحدث خاضع حقيقة لقوانين الشيوع اللغوي؟ ولهذا لا بدّ من إجراء بحوث علمية دقيقة وواسعة النطاق لاكتشاف هذه القوانين. وهذا من الأشياء التي حملتنا على إيجاد الأسس العلمية الصحيحة لكي تعتمد عليها كل البحوث التي تعالج مشكل التطوير اللغوي.

2- **الواقع اللغوي:** تؤدينا هذه الملاحظة بالضرورة إلى طَرْق موضوع الواقع اللغوي العربي. تساءلنا مراراً عن السبب الذي جعل العلماء ينزوون عن هذا الواقع متناكرين له أشدّ التناكر والسبب الذي أدّاهم إلى الاكتفاء بما وجدوه من قواعد التوليد اللفظي في الكتب القديمة. فإنّ هذا الذي جاء به علماؤنا قديماً هو بلا شك جليل مفيد، إذ كَفَوْنا إلى حدّ ما البحث عن أهم القواعد ولكن الاتّكال على ما تركه أجدادنا الأبرار وإغلاق باب الاجتهاد عليه هو أنجع الوسائل لتجميد الفكر وهذا الذي حصل بالفعل.

علينا إذاً أن ننظر إلى هذا الواقع اللغوي نظرة شاملة وننطلق منه لترميم ما انتقض في اللغة بسبب انزوائها في زاوية التحرير وحدها، دون التخاطب اليومي وفي زاوية التعبير الأدبي دون العلمي والتقني. وأول ما يتبيّن لنا من هذا الواقع هو أنّ نموّ اللغة لا يتمّ إلا بنمو الشعب الناطق بها في الميادين الاقتصادية، وبالتالي الثقافية، وهذا يعرفه اليوم كل الناس تقريباً لكن الذي قد يفوت البعض منهم هو أنّ العلاقة الموجودة بين حيوية اللغة وحيوية الاقتصاد والصناعة لا تنعكس دائماً -على تعبير علمائنا- أي قد تزول العلة (هاهنا انحطاط الاقتصاد) ولا يزول مع ذلك معلولها (أي عدم حيوية اللغة). فإنّ تقوقع اللغة وعدم حيويّتها قد يستمر ما لم يدخل عليها تكيّف جذري شامل؛ بحيث تستجيب به لمثيرات الناطقين بها وتفي بكل حاجيات الإنسان التعبيرية. نعم قد يعوق نموّها ما يصيبها من منافسة اللغات الأجنبية إذا كانت إحداها قد رسخت أقدامها لعارض تاريخي كما هو الشأن في بلادنا، ولكن هذا لا يكفي لتفسير نقائص التعبير العلمي في البلدان العربية الشقيقة فإنّ أكثرها تستعمل العربية في غالب ورغم ذلك بل ورغم ما تبذله من جهود في ميدان التعريب لا يزال مشكل

تطوير اللغة في تعليم العلوم قائماً في جميع الأقطار العربية. نعم إنّها لم تبلغ بعد -وكلنا في ذلك سواء- المستوى اللائق من النمو الصناعي والاقتصادي بصفة عامة ولكن هذا لا يفسر أيضاً لماذا لا يزال التعبير العربي فيها متكلفاً وقاصراً عن تأدية كل المفاهيم العلمية والتقنية التي تناسب مستواها الاقتصادي والفني. أما الوضع الذي هي عليه بلدان المغرب العربي فهو طبعاً أخطر لأنّ منافسة الفرنسية فيها للعربية ما تزال قوية. فأول شرط يشترط لترقية العربية هو بلا شكّ إزالة هذه المنافسة إزالة تامة، ولكن ما دامت لغتنا لم تحظ بعد بعلاج علمي جذري وشامل فستبقى كما هو حاصل في البلدان العربية الأخرى لغة أدبية أكثر منها علمية بل -وهذا أخطر- لغة مكتوبة أكثر منها منطوقة.

هذا وسيفيدنا التّتبع الممعن الدقيق لهذا الواقع إذ سيطلعنا على أسرار الشيوع اللغوي وعلى أسباب تقبل الناس لهذا اللفظ أو هذه العبارة دون ذاك أو تلك. وهذا سيمكننا من إقامة المقاييس الصحيحة كما سبق أن قدمناه لوضع الألفاظ الحضارية والعلمية. هذا ومن جهة أخرى لا بدّ من إجراء التحريات الواسعة في كل أنحاء البلاد، بل وفي كل البلدان العربية لحصر الرصيد اللغوي - إفراداً وتركيباً - حتى نتمكّن من المقارنة المنتظمة بين ما يوجد في الاستعمال الحقيقي من الألفاظ والعبارات الفصيحة الحيّة أو ما يمكن تفصيحه بسهولة لأنّ أصله فصيح، وبذلك نصل إلى تحديد اللغة الحيّة بل ولا بدّ من ذلك لأنّنا في حاجة إلى معرفة درجة شيوع العبارات الفصيحة المستعملة بالفعل في التخاطب اليومي وكذلك المشترك منها، وهكذا نحصل على كمية من العناصر اللغوية المشتركة ونُوَحّد على أساسها لغة التعليم في مراحله الأولى على الأقل. ولا شكّ أنّ هذا العمل سيكون له أثر عميق إذ ستحدد به المفاهيم في مستوى العالم العربي ونبتعد بذلك عن البلبلة اللغوية وبالتالي عن البلبلة الفكرية.

3- **الأصول الناجعة التي يجب اعتمادها:** إنّ الانطلاق من اللغة مجردة عمّا يربطها بالتراث هو شيء مستحيل. لأنّ اللغة ليست فقط أداة للتخاطب، بل هي أيضاً أداة لنقل الثقافة، ومن ثمّ فهي بالضرورة مندمجة في الثقافة التي تنتمي إليها، بل هي التي تحددها ولا يمكن أن تتجسم إلا بها، ولذلك فإنّنا نرى أنّه لا بدّ أن يعتمد في عمليات البحث التطويري على التراث

العربي وخاصة ما تركه لنا اللغويون العرب القدامى لا المتــأخرون مــنهم (إلا مــا نــدر) لاكتفائهم بترديد ما قاله أساتذتهم، بل أولئك العلماء الفطاحل الذين أُعجب بهم المبدعون مــن العلماء الغربيين عندما قدمنا لهم بعض النماذج من أفكارهم ومناهجهم. فإنّ الكثير مــن هــذه الأشياء الرائعة في التحليل والتصنيف والتعليل قد يتّفق بما أثبته العلم الحديث. ولا نعني بذلك قواعد التوليد اللفظي فهذا هو أبسط ما استخرجوه بل المفاهيم العلمية الدقيقة التــي توصــلوا بها إلى تفسير اللغة العربية وشرح مجاريها.

والأصل الثاني الذي يجب أن نرتكز عليه هو التجاوز المستمر لما نأخذه عن غيرنا. يجب أن ننفض عنّا غبار التقليد الذي أُصبنا به منذ أكثر من ستة قرون والذي ما نزال مصابين به بالنسبة لا إلى القدامى فقط، بل حتى بالنسبة إلى الغربيين. فلئن كنّا من أشدّ الناس تحمّساً لمــا أخرجه علماؤنا قديماً فإنّنا سوف نكون قد جعلنا المثل العامي: النار تــأتي بالرمــاد عنوانــاً لأعمالنا   فالذي نريده هو: أن نجعل هذه التركة العظيمة منطلقاً لبحوث جديدة ونفــتح بــاب الاجتهاد فيها حتى لا نبقى مقلدين للغربيين التقليد الأعمى لأنّهم وإن كانوا السبّاقين الآن فــي ميدان الإبداع، إلا أنّنا متيقنون أنّ الآدميين أبيضهم وأحمرهم كلهم مــن طينــة واحــدة ولا يتصوّر أن تكون الأمة منهم أكثر من غيرهم مواهب وذكاء إنّما المواهب تظهــر بإعطائهــا الفرصة في ميدانها الخاص بها.

وهناك أصل ثالث يخص البحث ووسائله، فإلى حدّ الآن لم تحظ العربية بما حظيــت بــه اللغات الأوربية من البحث العلمي الشامل فإنّ علوم اللسان في البلدان الغربية قــد نهضــت اليوم نهضة لم يشاهد لها مثيل، اللهمّ إلا تلك التي عرفها العصر الــذهبي للنحــو العربــي. وأصبحت هذه العلوم علوماً دقيقة جداً على مثل ما صارت عليه الفيزياء والكيميــاء، تعتمــد على التجربة في المختبرات والتحريات الميدانية الواسعة الممنهجة. وأُدْخِــل فيهــا التحليــل الإحصائي بل حتى الصياغة الرياضية. وبما أنّ اللغة ظاهرة ذات وجوه شتى فــإنّ العلمــاء المختلفي الاختصاصات بدؤوا يتعرضون لها ومن الجانب الذي يهمهم. ولهذا فقد اتّجهنا فــي بلادنا هذا الاتجاه العلمي البحت فأنشأنا معهدا يلتقي فيه ويعمل من أجل القيام ببحوث علمية

جماعية متخصصون من مختلف الميادين يجمعهم اهتمام واحد؛ وهو التعرض لأسرار الظواهر اللغوية بكيفية علمية محضة كل واحد منهم ينظر إليها من الجانب الذي يتعلق بتخصصه. وذلك مثل الخبير بتحليل مباني اللسان البشري، ومثل الرياضي المهتم بصياغة هذه المباني على ما تتطلّبه الرياضيات الحديثة والإلكتروني المتخصص في علم الصوت والطبيب المتخصص في أمراض التعبير اللغوي والخبير بعلم النفس اللغوي وغيرهم. والغاية من هذا الجمع بين أولئك الخبراء الذين تختلف تخصصاتهم أشدّ الاختلاف هو أن يستفيد كل واحد منهم من تجارب الآخرين فتكون بذلك أعمالهم أوعب لموضوع بحثهم، والغاية القصوى هو التوصل إلى نظريات ومناهج تحليلية تبنى على مبدأ البحث المتكامل والتصحيح النظري المشترك وبذلك تضمن موضوعية البحث ونجاعة الوسائل المنهجية.

4- أما الإنجازات التي يجب أن يتعاون عليها جميع العرب قصد تحصيلها والتي ستطور العربية وتسترجع بها مكانتها المفقودة بارتقائها إلى مرتبة اللغات الواسعة الانتشار فهي كالآتي:

- إعداد نمط من الكتابة تندمج فيه علامات الشكل، وتحترم في نفس الوقت خصائص العربية ولا تبتعد كثيراً عن الكتابة العربية الحالية، ثمّ إقرارها على أعلى مستوى في الوطن العربي ثمّ تحديد أجل لتطبيقها في جميع البلدان العربية حتى نتفادى الانعكاسات السلبية في الاقتصاد وغيره.

إعداد الرصيد اللغوي في جميع المستويات (تحديده: أدنى عدد من المفردات والتراكيب العربية الحيّة يحتاج إليها الناطق للتعبير عن كل ما يختلج في نفسه وعن المفاهيم الحضارية) لتفادي الفوضى اللغوية التي أصيب بها تعليم اللغة العربية في مختلف مراتبه، وكذا الحشو اللغوي (كثرة المترادفات والعناصر الميّتة) والغموض (كثرة المشترك وعدم الدقة) والخصاصة اللغوية التي يعانيها التلميذ والطالب عند التعبير عن مفهوم حضاري لا يجد له لفظاً يدل عليه فيما يتلقاه في المدرسة.

– إعداد معايير صوتية لتعليم النطق الفصيح العفوي الذي عرفه فصحاء العرب في مخاطباتهم اليومية وذلك لجعل العربية أكثر حيوية وأكثر انسجاماً مع ما يتطلبه التخاطب التلقائي غير المتكلف الذي يجب أن تتّسم به اللغات الحيّة المنطوق بها بالفعل في جميع المناسبات وذلك بالرجوع إلى الثروة الأدائية التي تركتها لنا كتب القراءات القرآنية ؛ حيث نجد فيها من أنواع الأداء الفصيح العفوي ما لا تعرفه المعايير المدرسية أو لا تكترث به لشعور الناس شعوراً خفياً أنّ الفصحى هي لغة خطب ومطارحات أدبية.

– إعداد طرق ناجعة في تعليم اللغة العربية باستغلال البحوث اللسانية الحديثة والبحوث العلمية الأخرى التي تتعرض للغة من جوانب أخرى كالبحوث التربوية اللغوية وبمتابعتها على ما تقتضيه اللغة العربية وخصائصها.

– إعداد القاموس الجامع لألفاظ اللغة العربية بإحصاء جميع ما جاء في المعاجم القديمة والحديثة، وجرد عيّنة كبيرة من الإنتاج الفكري والأدبي العربي منذ أقدم العصور (أمهات الكتب العلمية والأدبية في جميع الدواوين الشعرية وغير ذلك).

– إعداد أطلس جغرافي لغوي للبلدان العربية حتى نمكّن الباحثين في العربية وفي تحسين وسائل تعليمها من الإطلاع على الأوضاع اللغوية الحقيقية للوطن العربي ونَزَعات المتكلمين بها في النطق واستعمال المفردات والمركبات فينطلقوا في بحوثهم من الواقع المشاهد لا من التصورات الزائفة ويستطيعوا أن يصححوه بالاعتماد على معايير كلام العرب الفصيح العفوي.

– إعداد مقاييس رياضية للوصول إلى صياغة المباني اللغوية صياغة رياضية ونتمكن بذلك من استغلالها لعلاج النصوص العربية على الرتّابات (الأدمغة الإلكترونية).

– إعداد اختصاصيين في البحث اللغوي وإمدادهم بالمعلومات الهامة التي حصلت عليها علوم اللسان الحديثة وتغذيتهم بالتراث العلمي العربي الخاص بالعربية على أن يكون ذلك مبنياً أساساً على الدراسة التطبيقية والميدانية كما هو الشأن في العلوم الدقيقة.

– مواصلة تعريب المصطلحات بالاعتماد على ما سينجز تدريجياً من القاموس المذكور وعلى المقاييس التي سيكشفها البحث الميداني (عن قوانين الاستعمال) وبطرق دقيقة ستحدد من الآن ويتّفق جميع الواضعين على اتباعها.

مشروعان جدّ مهمّين: من بين هذه المشاريع التي هي الآن في طور الإنجاز أو الاستعداد له فلا شكّ أن إعادة الطرق الناجعة لمضاعفة مردود التعليم باللغة العربية وإعداد القاموس الجامع لألفاظها هما أهمها؛ إذ كل ما ذكر فهو تابع لهما. فأما الطرق التعليمية فيجب أن يكون المنطلق ها هنا أيضاً من الواقع المشاهد، يجب أن نتثبت مما هو موجود بالفعل بإجراء التحريات الميدانية الواسعة وأن يتفرغ لذلك فريق من الباحثين، وننظر ما هي العيوب الراسخة غير العارضة التي يتّصف بها تعليم العربية في مختلف مستوياته ويقلل من مردوده سواء كان من حيث تخطيط المادة الملقّنة وبرمجتها أم من حيث كيفية تقديمها وتلقينها، أم كيفية إدخال القواعد فيها أو نوعية التمارين ومدى قصورها في تحصيل الآليات اللغوية الأساسية. ثمّ يشرع في تفسير هذا الواقع وتعليله من جميع الجوانب: الاجتماعي والنفساني وغيرهما بالاعتماد على إحصائيات دقيقة مستفيضة تتجسّم في رسوم بيانية. وبناء على هذه المعلومات الموضوعية يشرع هذا الفريق في اختبار طرق جديدة ومتنوعة تتجنب العيوب التي اتّصفت بها الطرق التقليدية أو ما يظن أنّها عيوب (طرق تستوحي ما جدّ وحدث أو تبنى على افتراضات جديدة تماماً) ويقارن بانتظام واستمرار بين النتائج التي يتوصل إليها بوسائل دقيقة تخضع لمنهجية الاختبار والروائز النفسانية الحديثة والتقييم الرياضي. وتدعم الاختبارات في التلقين المجرد باختبارات أخرى في الوسائل السمعية البصرية حتى يعرف مردود هذه الوسائل بالنسبة إلى التلقين المجرد (وتقييمه بنفس المناهج) ويحاول الباحثون في كل ذلك الخروج عن الطرق المعبّدة وأن يختطوا لأنفسهم المناهج الجديدة التي يرونها أفيد وأنجع وينبذوا روح التقليد.

أما فيما يخص القاموس الجامع لألفاظ العربية فهو في الواقع مجموعة عظيمة من المعطيات الممحّصة المرتبة (بجميع أنواع الترتيب كما سنراه) تتشكل بشتى الأشكال: إما

مسجلة في ذاكرة الرتّابة يمكن للباحث أن يعثر على مقصوده بعملية بسيطة، وإما على شكل جذاذات من القطع العادي، أو ميكروفيشات يسهل نقلها من بلد إلى آخر. وسيتم جرد كل هذه المعلومات اللغوية بفضل الأدمغة الإلكترونية. وفوائد هذا القاموس هي كما يلي:

1 – يحصر لا ما جاء في المعاجم اللغوية فقط، بل كل أوضاع اللغة التي جاءت في أمهات الكتب القديمة والحديثة (بما فيها المصطلحات) والآثار الأدبية والرسائل، بل المطولات العلمية ومحاضرات الأساتذة قديماً وحديثاً (مما يعتمد عليه أساساً في الآداب العربية والعلوم).

2 – ترتب فيه هذه الأوضاع ترتيبات مختلفة:

* ترتيب أبجدي عام (الانطلاق من اللفظ).

* ترتيب بحسب مجالات مفهومية (الانطلاق من المفهوم).

* ترتيب بحسب درجة شيوع الكلمة (عدد المرات التي ظهرت في النصوص واتّساع رقعة استعمالها).

* ترتيب بحسب العلوم والفنون.

وأفيد هذه الترتيبات بالنسبة للتعريب هو التصنيف بحسب المفاهيم، إذا أراد الباحث أن يعرف بالضبط وباستفاضة كل ما يدخل في مفهوم «الخيل» من الكلمات، فسيجده في الباب المعنوَن بهذا اللفظ وذلك مثل أن يتساءل عمّا إذا كان هناك لفظ في العربية يدل على مرض معيّن خاص بالخيل أو هل ذكرت لفظة «الأزهر» أو «الكميت» في الأدب القديم، وكم مرة وفي أي نصّ أو أي كتاب وبأيّ معنى بالضبط وفي أيّ سياق. وهذا يشبه ما نجده في الكتب القديمة كرسالة الخيل لابن الكلبي وغيره. ولكنّنا لن نجد فيه هذا النوع من المعلومات: بل ما جاء تحت هذا اللفظ وأين جاء وبأيّ كمية. فمن ثمّ سوف يستطيع الباحث المتتبع لتطور اللغة من إثبات تاريخ كل كلمة عبر الزمان وتطور معانيها. ثمّ بالنسبة إلى تعريب المصطلحات فإنّ هذه الترتيبات وهذا الحصر سيسهل على الباحث إيجاد اللفظ اللائق؛ إذ سيجد أمامه كل

ما وضع واستعمل بالفعل في العربية، بل سيستطيع أن يختار من بين العشرات من الألفاظ المتجانسة المعنى، فهي كلها محصورة وبالتالي تحت تصرفه (وسوف يستطيع بذلك أيضاً من تفادي النادر الذي لم يستعمل إلا مرة أو مرتين).

3 – يذكر كل السياقات والقرائن التي جاءت فيها الكلمات العربية في المعطيات المدوّنة، وبذلك يمكن أن تضبط المعاني الدقيقة لكل الكلمات بالرجوع إلى الاستعمال الفعلي ولا يكتفي بتحديدات المعاجم التي كثيراً ما يصيبها الغلط.

4 – يحصر كل المواد الأصلية التي تتكوّن منها الكلمات وكل الصيغ التي صيغت عليها مع تحديد درجة شيوع كل واحدة منها (بذكر عدد الألفاظ التي تدخل فيها وعدد المرات التي تظهر هذه الألفاظ) كما يحصر من جهة أخرى كل أنواع التراكيب العربية التي استعملت في الكلام الفصيح بالفعل، وبذلك نستطيع أن نحدد أولوية بعضها وأسبقيتها نظراً لكثرة استعمالها ونعتمدها في تعليم العربية للصبيان وغير الناطقين بها. (شرع في إنجاز هذا المشروع وأطلق عليه: مشروع الذخيرة اللغوية (تنظر في موقعها من هذا الكتاب).

الخاتمة: لا شكّ أنّ هذا النوع من العمل العلمي يحتاج إلى كمية كبيرة من الإمكانيات المادية والبشرية؛ والذي تمّ إنشاؤه فيما هو موجود الآن بالجزائر، وما سيتم في المستقبل القريب يجعلنا ننظر إلى هذه الأهداف (والتي كنا نراها منذ زمان غير بعيد من الأشياء المستحيلة) بمزيد من التفاؤل إلا أنّ الأخصائيين الحاليين وهم قلّة لن يستطيعوا أن يواصلوا أعمالهم ويثبتوا أقدامهم فيها إلا بمساعدة إخوانهم في عامة الوطن العربي. والذي نرغب فيه هو أن يدرك كل الباحثين العرب أنّ مشاكل العصر الحاضر لا يمكن أن تُحلّ بالوسائل التقليدية، بل بما أحدث في زماننا هذا من الوسائل الجبّارة لأنّ مشاكلنا أصبحت هي بنفسها مشاكل جبّارة تطرح الآن أحببنا أم كرهنا على مستوى الكرة الأرضية لا على مستوى البلد الواحد.

البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي*

المقدمة :

حاولنا أن نتطرق ههنا إلى موضوع خطير جدا وهو موضوع الخصائص الدلالية للغة التي توازيها خصائص فكرية وعقلية واجتماعية تتميز بها أمة عن غيرها من الأمم.

فكثيرا ما يلتجئ الناقلون للألفاظ الأجنبية المتعلّقة بالحضارة الحديثة إلى مجرد الترجمة الحرفية (إذا تركوا التعريب اللفظي). وقد تكون هذه الترجمة (اللفظية الواحدة) ممكنة ولا عيب فيها إذا كان المفهوم توحي إليه اللفظة الأجنبية وذلك مثل الماسح = Scanner والقارئ = Lecteur وغير ذلك. وفي أغلب الأحيان يصعب بل يتعذّر ذلك لامتياز اللفظتين الواحدة عن الأخرى بنظرة خاصة إلى الواقع وتصور خاص. (ولا نتكلم هنا إلا عن المفردات لا عن ترجمة النصوص). ثم إن ما يوجد من المسميات في لغة قد لا يحتاج إلى ألفاظ تدل عليها في لغة أخرى لعدم وجودها عند أصحاب لغة أخرى فلا تتطابق بالضرورة بين مدلولات الألفاظ من لغة إلى أخرى.

لقد ظهرت منذ عشرات السنين دراسات كثيرة في موضوع العلاقة بين اللغة والثقافة أو اللغة والفكر، ولكنّنا لا نعلم أحداً اعتنى بصفة خاصة بتأثير المنشأ اللغوي[1] في المفاهيم والتصوارت مثل ما اعتنى به اللغويون الغربيون ونخص بالذكر ما كتبه اللغويان الأمريكيان

*- بحث نشر في مجلة الثقافة الصادرة عن وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر. السنة الخامسة. العدد 26 ربيع الأول -الثاني1395هـ- أفريل- ماي 1975م. وهو ترجمة بشيء من التصرف للمقال الذي قدمناه إلى مؤتمر الحوار بين العربية والفرنسية، المنعقد في فرنسا في 29-30 أفريل من عام 1974م. Journée d'information sur la relation entre la langue arabe et la langue française, Sassenage أنظر النص الفرنسي في كتاب: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 33-51.

1- أطلقنا على مفهوم الـ Substrat لفظة المنشأ (اللغوي) أو العادة الأولى اعتمادا على استعمال الجاحظ لهذا المفهوم بهذين اللفظين: «متى ترك شمائله على حالها و لسانه على سجيته كان مقصورا بعادة المنشأ على الشكل الذي لم يزل فيه. (البيان والتبيين 70/1). و«جذبت لسانه العادة الأولى» (البيان والتبيين،40/1).

Sapir و Whorf اللذان تنسب إليهما نظرية جدّ مهمة تسمى بـ «الحتمية والنسبية اللغوية» فالذي حملنا على إثارة هذا الموضوع الأخير هو قبل كل شيء تأكدنا من أهميته بالنسبة إلى البحث اللغوي عندنا وتأثير هذا البحث على الثقافة العربية تأثيراً قد يكون وخيم العواقب لو أنّ أصحابه يبقون غير شاعرين بما اِلتبس به من نزعات وإيديولوجيات.

وليس غريباً على أحد أنّ الاتّصال الذي حصل بين بعض اللغويين العرب والثقافات الأجنبية المعاصرة من جهة، وانعزال البعض الآخر عن جلّ التيارات العلمية الحديثة من جهة أخرى قد جعل البحث اللغوي يختلف أشدّ الاختلاف (لا في مناهجه فقط بل حتى في جوهره وغايته). ولكن الذي ربّما لم ينتبه إليه الكثير من المثقفين هو أنّ هذين الطرفين قد يتّفقان على كل حال في شيء واحد وهو النظرة إلى ما تركه لغويونا الأولون بعيون غير عيونهم وبمقاييس غير مقاييسهم.

ويرجع ذلك إلى تشبّعهم إما بالمفاهيم الحضارية اليونانية اللاتينية، وإما بالمفاهيم الغثّة التي ظهرت في العصور الحالكة المتأخرة. وقد نشأت عن هذا كله نزعات جدّ متطرفة فهناك من تأثر ببعض مذاهب الغربيين وتعلّق بمفاهيمه حتى صار يرفض ما يقوله العلماء الآخرون، وبالأحرى ما أثبته علماؤنا القدامى. ونسي أنّها ما دامت قابلة للجدال فلن تكون إلا مجرد مفاهيم يجوز أن تصح كما يجوز أن لا تصح، إذ هي نظرة قوم لا حقيقة مطلقة يجب الخضوع لها في كل الأحوال. ولكن الخطر كل الخطر هو أن يظهر مذهب في بلد ما فيستحسنه الإنسان العربي -وله الحق في ذلك- ثمّ يبقى متمسكاً به على الصورة التي ظهر بها ويجهل أنّ هذا المذهب قد يكون تطوّر تطوّراً عميقاً، بل نُقِض النقض الحاسم وأقيم مقامه مذهب آخر يتجاوز تناقضاته الباطنة. وهناك أيضاً من بقي متعلقاً بالثقافة المتحجرة (تركة الخمسة قرون الأخيرة) فأهمل ثقافة العصور الإسلامية الأولى المتلألئة، أو نظر إليها بنظرة المتأخرين وأحياناً أخرى بنظرة بعض المتأخرين من اللغويين الغربيين ممّن نُقلت مقالاتهم إلى العربية وتجاوزهم البحث اللغوي الحديث. أما بالنسبة إلى البحث التطبيقي وبالأخصّ البحث المتعلق باللغة العربية ومشاكل تكييف استعمالها وزيادة مردودها فإنّ بعض من حظي

بهذا الاتصال نزعوا اليوم نزعتين متطرفتين: نزعة تعتقد أنّ كل مفهوم تعبر عنه اللغة الأجنبية (من اللواتي يتقنها مزدوجو اللغة) فهو صالح للاستهلاك ولا بدّ أن يبحث له عن مقابل عربي. فهي بذلك مقتنعة أنّ جميع المفاهيم التي تأتينا من الخارج تستحق أن تتبوّأ مقامها في النشاط الفكري العربي بدعوى أنّها صادرة عن أمم راقية تقدمت علينا تقدماً ملموساً. ونزعة أخرى تؤمن بما يسمى بـــ«الإيجابية» فغالت فيها حتى صارت لا تعترف بأي بحث تحليلي غير الوصف المجرد للواقع وترفض كل افتراض يتجاوز هذا الوصف، بل قد تعتقد أنّ كل بحث يرمي إلى تغيير هذا الواقع فهو عمل غير علمي إنّما هو مجرد محاولة انتفاعية لا علاقة لها بالعلم.

وبناءً على ما التزمناه منذ أمد بعيد وما نَصبُو إليه من التقريب بين هذه النزعات والتخفيف من وطأة الخلاف، معتمدين في ذلك على ربط التراث العربي الأصيل بأحدث ما ينتجه العلم الحديث ممّا هو مُجْمَع على صلاحيته أو بتسليط النقد البنّاء عليه، فإنّنا رأينا أن نتعرض أولاً إلى ما يقوله الغربيون أنفسهم عن دور اللغة في نشوء المفاهيم والتصورات وتأثيرها في تولد المعاني مع الالتفات إلى ما يقوله العلماء العرب في هذا الصدد، ثمّ نتعرض ثانياً إلى واقع البحث اللغوي في العالم العربي - والتطبيقي بصفة خاصة - حتى تتبيّن لنا جيداً آفاقه ومشاكله.

فكرة اختلاف النظرات إلى الكون باختلاف اللغات عند المفكرين الغربيين (أو نظرية اشتراط اللغة ونسبيتها).

إنّ اكتشاف الظواهر الراجعة إلى تداخل اللغات والشعور بأهميتها بالنسبة إلى البحث هو أمر قد مضى عليه وقت مديد. وليس الأمر كذلك تماماً بالإضافة إلى ما يعتبر الآن -بإجماع العلماء- كأهمّ ميزة يمتاز بها اللسان البشري ألا وهي صفته الإرغامية بالنسبة إلى فكر المتكلم وبالتالي دوره الرئيسي في تكوين المفاهيم. وبالفعل فإنّنا إذا استثنينا الآراء التي أظهرها Von Humboldt والتي طالما استغلقت على أذهان الناس فإنّ القول الوحيد الذي كان يسود في العالم الغربي إلى زمان سوسور ثمّ سابير هو القول بوجود المعاني (بالنسبة إلى

ذات المتكلم) قبل وجود الألفاظ الدالة عليها وموافقتها التامة للأشياء المسماة بها. يقول Cassiricr هذا الصدد: «إننّا ننطلق من الفكرة أنّ العالم أي الواقع... يدرك جاهزاً مهيأً لذلك سواء في وجود ذاته أو في بنيته، وأنّ دور الفكر في ذلك إنّما ينحصر في تناول هذا الواقع المهيّأ له ليس إلا» (أي بدون تدخل منه) (كاسيريي، 1969، 39). وعلى هذا الأساس ما كان يمكن أن يشك شاك في شمولية جميع المفاهيم والمطابقة التامة بين نظرات الناس إلى العالم التي تعبر عنها الألسنة البشرية. وأول من ردّ على هذه الفكرة (عن العلاقات القائمة بين تجارب الناس لهذه الدنيا وبين لغاتهم التي ينطقون بها) هو فلهام فون هومبولت وأتباعه. وقد اشتهر في ذلك قوله «ليس الكلام في حدّ ذاته ما يحدثه الحدث Ergon» «أي فعل ونشاط (في تعبير هومبولت Energein) بل هو حدث في نفسه (1903، 45)». وقوله: «إنّ اللغة هو العضو الذي يصوغ الفكر... ثمّ إنّ المميزات الذهنية التي تمتاز بها أمة عن أمة أخرى والنمو الذي بلغته لغتها هما أمران جدّ متلازمين بحيث يمكن أن يستدل بأحدهما على الآخر». ويقول كاسيريي: «كان فون هومبولت يرى أنّ الاعتقاد الشائع بأنّ اللغات لا تفعل أكثر من أن تخصص عدداً من الأسماء لمجموعة من المسميات، وأنّ المفاهيم توجد وجوداً مستقلاً عنها، إنّما هو بلاء عظيم على الدراسات اللسانية. بل يطالب على عكس ذلك أن تؤول وتحلل هذا الأمور فنتبيّن بذلك أنّ كل لغة تساهم بالفعل في تكوين التّصور الموضوعي وكيف يتمّ لها ذلك» (نفس المصدر،41). وكان فردينان دي سوسور قد قال أيضاً في بداية هذا القرن قولاً مشهوراً يشبه هذا: «ليس هناك معان سابقة الوجود ولا شيء يمكن أن يتبيّن مفهـومته قبل ظهـور اللســان» (سوسور، 1966، 155). وقـد استخلـص اللغـويـون والأنتروبولوجيون والفلاسفة من هذه الآراء شيئين اثنين. الأول: هو أنّ المفاهيم التي تحملها الألفاظ في لغة من اللغات لا تستقل استقلالاً تاماً عن البنية التي بنيت عليها هذه اللغة، والثاني: – وهو ناتج عن الأول– هو أنّ لكل لغة نظرة خاصة إلى العالم غير مطابقة بالضرورة للنظرات الأخرى. ولهذا يقول سابير «ليست اللغة مجرد قائمة وافية أو غير وافية من العناصر المفهومية المختلفة التي تبدو للشخص أنّها جديرة بالاعتبار... بل هي نظام

رمزي خلاق قائم بنفسه غير راجع فقط إلى المعلومات الاختبارية؛ تلك المعلومات التي قد يظن أنّها تحصل في غالبها بدون مساعدته، بل هو الذي يحدد لنا بالفعل هذه المعلومات» (سابير، 1931، 578). ويقول Jost Trier : «اللغة نظام يسلط على الواقع الموضوعي فيختار ما يلائمه... وكل لغة تبني الواقع بكيفية تختص بها دون غـيرها ومن ثمّ تثـبت عناصرها **على مقايـيسها**» (تريي، 1934، 428). ويقول L.. Hjelmslev : «إنّ الشيء الواحد من الأشياء المحسوسة قد يكون له أوصاف معنوية جدّ مختلفة وذلك لاختلاف الحضارات» (يلمسليف، 1954). ويؤيد ذلك أندري مارتيني بقوله:«كل لغة يناسبها تنظيم خاص لما يخبره أصحابها. فتعلمنا للغة أخرى ليس معناه أنّنا نضع ألقاباً جديدة لمسميات قديمة معروفة بل معناه أنّنا نحاول أن نتعوّد على تحليل آخر لما وضع له الكلام» (مارتيني، 1963- 7، 12). وهذا هو ما يعبر عنه أميل بنفينيست بهذه العبارة الجميلة «إنّنا ننظر إلى عالم قد سبق للغتنا أن عالجته» (بنفينست، 1954، 133).

ولكـن الذي أطاح الفـكرة التقـليدية (فكـرة اللغة كرسم مطابق للواقع) هو العالم الأنثروبولوجي الأمريكي ب. ل. وورف L. Whorf فهو الذي أشعر اللغويين الغربيين وغيرهم من المختصين بالعلوم الإنسانية بأهمية المشاكل الناجمة عن اتّصال اللغات والحضارات. وقد استطاع أن يحقق ذلك بفضل دراسته الجديّة الدسمة التي جمع وحلّل فيها عدداً كبيراً جداً من الظواهر شاهدها بالفعل في اللغات الأمريكية الأصلية (لغة الهوبي بالخصوص) وقارن بينها وبين ما يقابلها من اللغات الأوربية. فبتحقيقه (بكيفية ملموسة ممنهجة) لجزء من الأهداف التي كان حددها من سبقه من العلماء للبحث اللغوي، خصوصاً فون هومبولت، زعزع وورف الاعتقادات القديمة وأنشأ في الوقت نفسه (بعد سابير ولكن على أسس أمتن) المدرسة الأنثروبولوجية اللغوية الجديدة، بل حتى هذا النوع من الدراسات الحديثة الذي يسمى بعلم اللسان التفاضلي أو المقارن؛ وهو علم سيكون له شأن عظيم بدون شك في هذا الميدان من البحث. والحق أنّ الذي كان ينقص اللغويين إلى يومنا هذا ليس فقط الإحصاء الشامل لجميع العناصر والمباني اللغوية الثقافية الموجودة بالفعل (الآن وقبل اليوم)

عبر العالم بل مفاضلة شاملة تستغرق هي أيضاً جميع المباينات الموجودة بين هذه العناصر وهذه المباني (وقد يبدو هذا العمل من المعجزات وليس معجزاً في الحقيقة إذا ما اعتبرنا القوة العظيمة التي اكتسبها الإنسان منذ عهد قريب في معالجة المعلومات بالآلات الإلكترونية[2]).

اختلاف النظرات إلى العالم باختلاف التسمية عند المفكرين العرب:

لقد تعرض اللغويون العرب القدامى أيضاً -وكذلك علماء الكلام- منذ زمان بعيد لمشاكل العلاقة القائمة بين المدلولات والأشياء المدلول عليها. وتفطّن أكثرهم إلى أنّ المعاني التي تدل عليها ألفاظها بالوضع ليست تابعة مباشرة للأشياء المدلول عليها فرأيهم في ذلك - وهو نفس رأي سوسور في زماننا[3] - هو أنّ العلاقة بين الشيء واللفظ الدال عليه تثبت دائماً بواسطة: وهي الصورة الذهنية التي يحدثها الإدراك (الصحيح أو الخاطئ) للشيء والتي تثير في ذهن المتكلم اللفظ المرتبط بها ارتباطاً اعتباطياً. وبالعكس: لا يمكن للفظ أن يثير في ذهن السامع إلا الصورة التي ترتبط بها عادة في لغة هذا السامع. فالمعنى إذاً منوط قبل كل شيء بالتصور الذي قد يكون خاصاً بشخص (بالتصوّرات الخاطئة بالعرض) أو بالجماعة التي ينتمي إليها هذا الشخص. وقد لخص السيوطي هذه الآراء في كتابه المزهر بما يلي[4] «اختلف

2- وقد يلتبس على بعض المؤلفين، مع الأسف، مفهوم الدراسة للتفاضل اللغوي -وهو غير المقارنة التطورية في حد ذاته- بعلم أصناف اللغات وهو في الواقع مفاضلة بين لغتين مختلفتين من حيث نظامهما النحوي، كما أنّ دراسات خاصة من هذا النوع كالتي وضعها فيني ودربلني Viney et Darbelnet من الكندا في المفاضلة بين الفرنسية والإنجليزية (وMalblanc بين الفرنسية والألمانية) تحت عنوان: دراسة مقارنة للأسلوبين الفرنسي والإنجليزي. وصرحا بأنها منهج لفن الترجمة. أما فيما يخص اللغوي جورج مونان فقد أثار في إطار فنّ الترجمة أيضاً (وذلك في أطروحته) مثل هذه المشاكل إلا أنه تعرض لها من الزاوية النظرية البحتة. وكل هذا الذي أنجزوه لا يمكن أن نخالفهم فيه (إلا إذا كانت نيّتهم أن يعالجوا مثل هذا الموضوع بالاعتماد على اللسانيات) ولكن يجب على الباحثين أن يعترفوا أنّ هذا المجال من البحث والمشاكل التي يطرحها غير محصور أبداً في الآفاق الضيقة الخاصة بفن تعليم اللغات، أو بفن الترجمة لأنه يعالج مشكلاً عاماً جداً ألا وهو الأساس الاختباري الذي يجب أن تؤسس عليه كل النظريات اللغوية التي يحق لها أن توصف بالعلم والشمول (إذ لا يمكن أن تحصل مثل هذه النظريات اللغوية إلا بالاعتماد على إحصاء كامل ومفاضلة شاملة لجميع المعطيات اللغوية الثقافية الخاصة بكل لسان، سواء منها العناصر الفنولوجية أو النحوية أو العناصر الإفرادية)، لأنّ الوحدات الصوتية والتركيبية ليست كل اللغة.

3- قارن بقوله: «الدليل اللغوي يربط لا الشيء باسمه بل مفهوماً بصورة صوتية»(دروس في علم اللسان العام. 98).

4- وعرضت هذه النظرية في كتب أخرى عرضاً وافياً مفصلاً (أنظر مثلاً: المحصول في علم الأصول لفخر الدين الرازي، مخطوط رقم 297 من دار الكتب المصرية) ومصدر كل هذه الأفكار هم لغويو النصف الأول من القرن الثالث كالأخفش والمزني والمتكلمون الذين شاركوا اللغويين في بحوثهم النظرية مثل الجاحظ وعباد بن سليمان الصيمري وغيرهما.

هل الألفاظ موضوعة بإزاء الصورة الذهنية (أي الصورة التي تصورها الواضع في ذهنه عند إرادة الوضع) أو بإزاء الماهيات الخارجية. فذهب الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إلى الثاني، وهو المختار (عند السيوطي) وذهب الإمام فخر الدين وأتباعه إلى الأول. واستدلوا عليه بأنّ اللفظ **يتغيّر بحسب تغيّر الصورة في الذهن**، فإنّ من رأى شبحاً من بعيد وظنّه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، فإن دنا منه وظنّه شجراً أطلق عليه اسم الشجرة، فإذا دنا وظنّه فرساً أطلق عليه اسم الفرس، فإذا تحقق أنّه إنسان أطلق عليه لفظ الإنسان. فبان بهذا أنّ **إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية**. فدلّ على أنّ الواضع للمعنى الذهني لا الخارجي» (السيوطي، 42/1). فهذا معناه أنّ الدليل اللغوي الناتج عن الوضع لا يتكوّن إلا من دال وهو اللفظ ومن معنى وهو صورة ذهنية قد تتغيّر بتغيّر الأوضاع الموجودة في العالم أو بتغيّر ما يعرض للإدراك الحسي من مختلف الأحوال. واعترض على هذا بأنّه «إنّما دار مع المعاني الذهنية لاعتقاد أنّها في الخارج كذلك لا لمجرد اختلافها في الذهن». بالطبع! ولكن الاعتراض الخطير الذي تجاوز بكيفية جدّ مرضية التقابل الثنائي المطلق بين الذات والموضوع – وهو من تركات أرسطو – هو هذا الذي رواه الأسناوي بقوله «أنّ اللفظ موضوع بإزاء المعنى من حيث هو مع قطع النظر عن كونه ذهنياً أو خارجياً فإنّ حصول المعنى في الخارج والذهن من الأوصاف الزائدة على المعنى. واللفظ إنّما وضع للمعنى من غير تقييده بوصف زائد. ثمّ إنّ الموضوع له قد لا يوجد إلا في الذهن فقط كالعلم ونحوه» (نفس المصدر). وعلى هذا فإنّ المعنى من حيث هو أي من حيث انتماؤه إلى اللفظ الذي وضع له هو قبل كل شيء كيان لغوي محض: فالذي اعترض عليه ليس احتمال تغيّره بحسب تغيّر الوضع أي بحسب التغيّر المكاني الزماني الذي يعتري اللسان البشري ويسبب بالتالي اختلاف اللغات والنظرات التي تتحدد بها، بل أن يبنى هذا الاختلاف على اتّصاف المعنى بالذهنية وحدها.

ويضاف إلى هذه الاعتبارات الخاصة بماهية الرابط الذي يربط بين المعنى والواقع الموضوعي ما استخلصه الكثير من المؤلفين العرب من الصعوبات التي وجدوها في نقل المعاني من لغة إلى أخرى.

وكان هذا المشكل قد عاناه المترجمون العرب لكتب اليونان خصوصاً عندما شعروا بنقائص نقولهم ونقول سابقيهم وبضرورة مراجعتها وتحسينها. وترك لنا أحدهم - وهو الحسن بن سوار- هذه الملاحظة الوجيهة: «لما كان الناقل يحتاج في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي إليها ينقل إلى أن يكون متصوراً له كتصوره قائله ...» (جُرّ، 1948، 198). والواقع أنّ هذا الشرط الأخير كان صعباً جداً تحقيقه حتى أدّى ذلك الجاحظ -قبل هذا بقرن- أن يجزم بالاعتماد على حجج جدّ مقنعة، باستحالة نقل كل المعاني من لغة إلى أخرى. (الجاحظ، الحيوان،75/1) وما بعدها. إنّ هذا الكلام ينطبق على المعاني بصفة عامة وبقطع النظر عن موضعها من اللغة، ولكن المشكل الخاص بالمعاني الإفرادية (مدلولات المفرادات) قد شغل هو أيضاً أفكار الباحثين وخصوصاً أصحاب العلوم الدقيقة -مثل ثابت بن قرة- إذ لم يقتنعوا أبداً بصحة المصطلحات التي وضعها لهم المترجمون فهم الذين بذلوا أكثر من غيرهم المجهود اللازم لتصليحها[5].

ويجدر بنا أن نذكر بهذا الصدد الردّ القوي الذي ردّه اللغويون العرب عندما ظهر منطق أرسطو وبدأ ينتشر، على ما كان يدعيه أصحابه من صلاحيته لأن يكون معياراً يعصم من الخطأ كل حكم ومحاكمة ومحكاً تصحح عليه كل العلوم. وكان هذا الزعم قد بناه أصحابه على الاعتقاد المطلق بأنّ معاني المنطق هي معان كلية غير خاصة بلغة من اللغات. وهذا هو الذي سينقضه اللغويون ونخصّ بالذكر أحد لغويي القرن الرابع: أبا سعيد السيرافي (وهو من أتباع مدرسة الخليل وسيبويه). فقد وجه هذا الرجل للمنطق الأرسطوطالي انتقادات شديدة عميقة في أثناء المناظرة التي جرت بينه وبين الفيلسوف المنطقي أبي بشر متّى بن يونس (توفى في سنة 326هـ). فمن هذه الانتقادات نذكر هذا القول الفصل: «إذا كان المنطق وضعه رجل من يونان **على لغة أهلها واصطلاحهم عليها**[6] فمن أين يلزم التُرك والهند

---

5 - بالرجوع في غالب الأحيان إلى المجموعة الضخمة من الرسائل أو «الدفاتر» اللغوية التي كان قد وضعها علماء اللغة في القرنين الثاني والثالث إثر تحرياتهم الكبرى (كالأصمعي وأبي عمرو الشيباني واللحياني وغيرهم).

6 - إنّ اللغويين العرب هم أول من تنبّه إلى أنّ «المقولات» المنطقية التي أثبتها أرسطو ما هي في الواقع إلا أجناساً ومعاني لغوية استخرجها أرسطو من صميم اللغة اليونانية. وهذه الحقيقة قد كشف عنها وبرهن عليها الكثير من اللغويين

والفُرس والعرب أن ينظروا فيه ويتّخذوه قاضياً وحَكَماً لهم وعليهم، ما شهد لهم به قبلوه وبما أنكره رفضوه؟» (التوحيدي، 110/1). وأجاب على ذلك متّى بأنّ المنطق لا يبحث إلا عن «الأغراض المعقولة والمعاني المدركة» عند الجميع وقال: «ألا ترى أنّ أربعة وأربعة ثمانية عند جميع الأمم» فقال له السيرافي «لو كانت المطلوبات بالعقل والمذكورات باللفظ ترجع... إلى هذه المرتبة البيّنة (أي هذا المستوى من البداهة الذي يستطيع كل إنسان أن يدركه) زال الاختلاف وحضر الاتفاق... ولكن مع هذا أيضاً إذا كانت الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة... أفليس قد لزمت الحاجة إلى معرفة اللغة؟» (نفس المصدر، 111). وبعد أن لاحظ السيرافي أنّ متّى لم يدرك فحوى هذه الحجج وأنّه لم يستطع أن يتصور فكرة التلازم القائم بين اللغة والفكر أرسل عندئذ هذه العبارة البليغة الجامعة لكل الحجج: **«النحو منطق ولكنّه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ولكنّه مفهوم باللغة»** (نفس المصدر، 115)[7].

البحث التطبيقي ومشاكل انتقال المعاني:

يا ترى إلى ماذا صارت اليوم هذه الأفكار في عالم البحث اللغوي (ووضع المفردات الخاصة) لا سيّما عند اللغويين أو المتخصصين في اللغة العربية؟ أما فيما يخص النظرية السابقة فما يسعنا إلا أن نلاحظ -بمزيد من الأسف- أنّها وإن كانت غير مجهولة تماماً لدى الأوساط المثقفة (ومن حظيَ بتكوين في اللسانيات بصفة خاصة) إلا أنّها لم تؤخذ إلى الآن بعين الاعتبار في معالجة البحث التطبيقي كمسألة الضبط العلمي للمفردات الحضارية والعلمية أو مسألة ضبط المناهج الناجعة لتعليم العربية. (أنظر ما كتبناه فيما يلي). أما ما أشرنا إليه من أفكار اللغويين وغيرهم من المفكرين العرب القدامى حول العلاقة بين اللغة

والمناطقة الغربيين في زماننا هذا. أنظر خاصة شارل سيروس، الموازاة بين المنطق والنحو .Ch. Serrus، Le parallélisme logico-grammatical باريس، 1939. ومقولات الفكر ومقولات اللغة . E. Benvéniste Catégories de pensée et catégories de langue في Les Etudes philosophiques عدد 4/ 1958، ص 419-429.

7- ولنلاحظ أنّ السيرافي (وكذلك اللغويون العرب الآخرون) لا يزعم أبداً أنّ المعاني الخاصة بعلم الحساب أو الهندسة هي معان خاصة بأمة من الأمم . فهذه معان كلية حقيقية.

والفكر، فلا يسعنا أيضاً إلا أن نقرّ أنّها لم تتمكّن بعد من خرق الحواجز الكثيفة التي تحول بينها وبين الباحثين المعاصرين: حاجز العصور التي تحجّر فيها الفكر العربي وحاجز الاعتقادات المسبقة الصادرة عن ذلك القانون الخيالي المسمى بـ «قانون الأطوار الثلاثة» الذي أضلّ به أوكست كونت أكثر الناس وهي من أرسخ الأوهام (وشبيه بهذا الاعتقاد بحصول التطور على خط مستقيم)[8]. فإنّ أكثر المؤلفين الذين جاؤوا بعد الفترة الأولى من تاريخ الحضارة العربية أي فترة النشاط الأصيل الخلاق، لم يدركوا جيّداً بل لم يفهموا حقّ الفهم ما كان وصلهم من أقوال العلماء الأولين. واقتصروا غالباً على ترديد هذه الأقوال بنفس العبارات أو بعبارات مختلفة دون أن يفهموا معناها العميق ولا مغزاها الحقيقي[9]. ومن المؤسف أنّ هذه النظرية ما تزال اليوم مستغلقة على أكثر الناس كما كانت مستغلقة غير مفهومة في تلك العصور القريبة التي سادها السبات العقلي[10].

أما ما يترتّب على ذلك من وخيم العواقب بالنسبة للبحث العلمي فهذا لا يمكن أن يتفطّن إليه بالطبع إلا من كان شاعراً من ذي قبل بهذه الكارثة نفسها. فأي نوع من العواقب ابتلينا بها بسبب ذلك يا ترى وخاصة في ميدان البحث الاستكشافي وميدان التطبيق نفسه؟ وكيف يمكن أن نتفاداها؟ هذه هي الأسئلة التي طرحناها على أنفسنا بعد أن تطلعنا إلى تلك النظريات. ولكي نجيب عنها الإجابة الصحيحة ينبغي أن ننظر أولاً كيف طرحت في زماننا

8- أي القطع بوجود « ترَق» طبيعي متواصل يتدرج بدون انقطاع ولا انحراف و «القانون» الذي توهمه كُونْت هو القول بأنّ الفكر الإنساني قد مرّ بثلاث أحوال متتالية: العهد اللاهوتي، والعهد الميتافيزيقي والعهد الإيجابي (ومهما كان فإنّ هذا النوع من «الإيجابية» الضيقة التي تحتقر العصور الغابرة وتمجد عصر الحضارة الغربية هو كامن في الكثير من أذهان معاصرينا). أما الحاجز الآخر فهو هذا العبء الثقيل من الثقافة المتحجرة التي خلفته للعرب الستة القرون الأخيرة حيث أصيبوا فيها بانحطاط ثقافي وتحجر فكري لا تزال آثاره تعيث في أرضهم فساداً.

9- زيادة على العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحدثت هذا التحجر الثقافي الشامل وبالتالي عجز المثقفين على تفهم مغزى النظريات العميقة، فإنّ هناك سبباً آخر يتّصل مباشرة بهذا العجز وهو ما حدث بالتدريج من استبدال المفاهيم العربية الأصيلة بمفاهيم أرسطو المنطقية.

10- كما أنه يوجد في باطن كل باحث متثقّف بثقافة غربية (سواء كان من أصل أوربي أم لا) رجل متشبع بأقوال الفلاسفة اليونانيين، ورجل مال إلى أوهام الإيجابية بصراحة أو بدون ما شعور منه - فكذلك يوجد اليوم- لا في تلك الفترة الخلاقة التي ذكرناها- في باطن كل باحث تثقّف بثقافة عربية رجل يقول بما قاله المتأخرون الذين تأثروا بفلسفة أرسطو ورجل آخر متشبع بأقوال ابن مالك والتفتازاني- إلا ما قلّ وندر طبعاً. ولكن رغم هذا قد بدأ بعض الباحثين يشعرون منذ زمان قريب جداً بخطورة البحوث التي أجراها اللغويون العرب الأولون ممّن لم يعرف الفلسفة اليونانية أو لم يتأثر بها التأثر المشوّه.

هذا مشاكل تكيّف اللغة العربية. وننظر بعد ذلك في تلك العواقب السيئة من خلال ما بذل من المجهود في تحديد رصيد المفردات خاصة.

إنّ مشاكل تكيّف اللغات بعالم جديد أو بعهد يكاد يختلف تماماً عن العصور السالفة، هي أمور معروفة ولا حاجة لنا إلى الإطالة فيها. غير أنّه لابدّ أن نلاحظ فيما يخص العربية أنّ الذي أكّد عليه علماؤها بإلحاح في الوقت الحاضر هو احتياجها إلى المصطلحات العلمية: وأصبح هذا مشكل المشاكل عند كل المجمعيين وفي كل البلدان.

ونتج عن هذا شيء مؤسف جداً: فقد قصّر العلماء جلّ نشاطهم لحلّ هذا المشكل فأهملوا المشاكل الأخرى التي قد تكون أبعد غوراً في نظرنا من مشاكل المصطلحات بل الأصل الذي يتفرع عنه هذا الأخير[11] لأنّ الوضع العلمي للمصطلحات نفسه وضمان شيوعها بإقبال الناس عليها موقوفان على ما سنأتي به لها من حلول. ونعني بصفة خاصة المشاكل الراجعة إلى كلفة التبليغ اللغوي أي عملية التخاطب: سواء كان في مستوى التأدية اللفظية[12] أم مستوى المفردات أم مستوى التراكيب الصرفية النحوية[13]. فالذي تعرض له العلماء ليس هو المشاكل

11- قد يكون من المبالغة القول بعدم اهتمام الناس بهذه المشاكل فإنّ الكثير من المربين قد اقترحوا مراراً تيسيرا لتعليم النحو مثلا، ولكن هيهات أن يكون قد تحقّق في هذا الميدان التكييف المنشود.

12- إنّ معيار التأدية الصوتية الذي يلقن الآن للأطفال في المدارس هو معيار مجهد جداً وغير طبيعي لكثرة ما فيه من الحشو واللغو بل واللحن، وذلك كالتهاون بقواعد الوقف (بإبقاء التنوين أو الحركة في الموقوف عليه) وتمديد الحركات أكثر ممّا يلزم وقطع الهمزات في كل موضع وتكلف ما لا يجوز تكلفه في سعة الكلام والامتناع ممّا تجيزه العربية من الإدغام واختلاس الحركات وغير ذلك من أنواع التخفيف الذي كان يلتزمه فصحاء العرب، وحكاه وبرره النحاة الأولون الذين شافهوهم. وهو شيء لابدّ من تحصيله في التخاطب العفوي حتى لا يظهر الكلام الفصيح كأنّه تأدية للغة ميتة أو لغة لا تصلح إلا للتحرير والكتابة الفنية لا حقّ لها أن تظهر على الألسنة إلا بهذه الكيفية المصطنعة. وأحسن قدوة يجب أن يقتدي بها الملقنون هي الأداء القرآني الذي ينقله أصحابه مشافهة عن أشياخهم خلفاً عن سلف. وما دمنا نجهل أنواع الأداء الذي وردت به القراءات وأشار إليها النحاة الذين شافهوا فصحاء العرب فإننا سوف نجمد اللغة العربية لحصرها في أداء واحد مصطنع ومخالف لما كان جارياً بالفعل على ألسنة الناطقين بالضاد السليقيين مقترفين عليها بجعلها لغة تحرير فقط لا لغة تخاطب، وبهذا نضمن لها الجمود ونضمن لغيرها من اللغات أو العاميات النجاح والذيوع في حياتنا اليومية.

13- في هذا الميدان أجرت بلدان المغرب العربي الثلاثة تجربة لحصر رصيد لغوي لمختلف مراحل التعليم وقد أنهى الجزء الأول من هذا العمل منذ قليل (المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي) وهذا الرصيد هو عبارة عن أدنى عدد من الألفاظ الفصيحة الحيّة (لا تغني أحدهما عن الأخرى) المشتركة بالفعل أو الصائرة إلى الاشتراك، مع عدد من الألفاظ الفصيحة تخصص للمدلولات الحضارية الحديثة وتسد بذلك الفراغات المهولة التي توجد إلى حدّ الآن في لغة الطفل، بل في لغة المثقفين.

الأساسية[14] التي تعرقل حقيقة ترقية اللغة العربية الفصحى وذيوعها ، بل تلك المشاكل التي لا يمكن أن تحلّ إلا بكيفية جزئية مؤقتة لا بكيفية جذرية لأنّها على كل حال جزء لا يتجزأ من المشاكل الأساسية. ولسنا ننكر أبداً احتياج العربية إلى مصطلحات. فأيّ لغة في الدنيا يمكن أن تكتفي بما لديها من المصطلحات؟ كما أنّنا لا ننكر ضخامة هذا الاحتياج. والواقع أنّ المشكل الحقيقي هو هذا المشكل الذي يجب على رجل العلم أن يتعرض له (ورجل العلم عندنا هو بالضرورة رجل عمل أيضاً) هو أن يعرف لماذا شاع هذا اللفظ وأقبلت على استعماله عامة المتكلمين ولماذا لم يحظ ذاك اللفظ بمثل ذلك[15]. وعلى هذا فلا ينبغي أن يكتفي بإرسال قائمة من الألفاظ ومحاولة ترويجها بوسائل إرغامية شديدة أو غير شديدة أملاً في الرواج في آخر الأمر ولو شيء قليل من ذلك، لأنّ هذا المنطق هو بذاته السبب الجوهري لتخلفنا في ميدان الاصطلاحات. فإنّ السرّ في توفير الوقت بالنسبة إلى رجل العمل ليس في تكثير العمليات تكثيراً عشوائياً والاعتماد في إنجاحها على الصدفة وحدها، بل في منهجية هذه العمليات إلى أقصى درجة بتفادي تلك التي سوف لا تفضي إلى نتيجة[16]. وعلى أي شيء يا ترى اعتمد الباحثون حتى الآن في عملية وضع المصطلحات؟ على الطرق التي مازال يكرر وصفها منذ أقدم العصور الكثير من اللغويين: الاشتقاق، المجاز، التعريب (اللفظ الأعجمي) متناسين أنّ اللغة والخطاب اللغوي هما ظاهرتان طبيعيتان مثل كل الظواهر الطبيعية الأخرى

14- وهناك مشكل خطير قد شغل الأذهان وهو مشكل الكتابة (أنظر مقالتنا: الكتابة العربة ومشاكلها مجلة الثقافة، عدد 17، 1973، ص 20/9). أما المشكل الخطير الذي يخص مناهج تعليم اللغة العربية فبما أنّه ليس من اختصاص هذا النوع من الدراسات اللغوية التي تشبه الفيلولوجية فقد تركه اللغويون لأهل العلم بالتربية (متجاهلين دور اللغوي في ذلك).

15- لا بدّ أن نتأكد بالنسبة لهذه الظواهر من حقيقة لا تقبل الجدال وهي ارتباطها قبل كل شيء بمشاكل تكاليف التبليغ ارتباطاً وثيقاً جداً. وهناك محاولة جدية يمكن أن تهيئ لنا أسباب الإجابة الصحيحة لهذا السؤال، وهي محاولة النظر المنهجي الشامل لجميع ما وضع من المفردات في الخمسين سنة الأخيرة، ولا بدّ أن ننوّه فيما يخص الترتيب الجامع للمعطيات اللغوية بما بذله من مجهودات طيّبة الكثير من اللغويين، ولكن رغم هذا لا نتصور أن يتمّ هذا العمل الباهظ إلا بالوسائل الجبّارة التي تتمثّل في تقنية المعلوميات (في علاج المعلومات على الرتّابة) ولا بدّ من جهة أخرى أن يشمل هذا العمل الترتيبي كل أنواع المعطيات (نصوص نثرية وشعرية قديمة، نصوص من الأدب الحديث والإنتاج العلمي، تسجيلات من الكلام المنطوق بالعربية الفصحى).

16- وإن قال قائل: ولكن هذا كيف يمكن أن يعرف؟ قلنا: طرح هذا السؤال بعد الذي قلناه يؤدي إلى الدور لأنّ ما نطالب به هو أن نقوم ببحث علمي يتصف بكامل صفات العلم وبدون قيد ولا شرط في ذلك، وهذا البحث بذاته هو الذي سيتكفل بالإجابة عن هذا السؤال.

فإنّه لا يمكن أن يسيطر عليها إلا بالامتثال للقوانين التي تضبطها[17]. ولكن هذه القوانين ليست مقصورة أبداً على قواعد التوليد بل تخص أيضاً كل الظواهر المتعلقة بإحداث الخطاب واستقباله وفهمه وتوازن اللغة الباطني، وباختصار كل ما ثبتت معرفته وتحديده بكيفية وصياغة علمية بحتة، ويمكن أن يحول إلى «قانون ضابط» وهو ما يسمى في زماننا loi cybernétique أي الضبط الذي يمكّن الآلات من إحكام سيرها بذاتها، يزيد باستخدامه مردود هذه اللغة في المجتمع الذي تنتمي إليه.

فماذا ترتّب على تناسينا لهذا الاتجاه العلمي أي البحث المتكامل والمتكافئ الجوانب، البحث الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المكاسب النظرية والعلمية التي حصّلها اللغويون العرب من جهة وعلم اللسان الحديث من جهة أخرى، وخاصة هذه النظرية المسماة بـــ «مبدأ اشتراط اللغة والنسبية اللغوية».

إنّ الشغل الشاغل لأهل اللغة في زماننا هو -كما قلنا- ضبط الطرق الصالحة لوضع المفردات بإثبات كل ما يمكن (ويستحسن) أن يستعمل منها إثراء اللغة. وتوجد نفس هذه الطرق تقريباً في الكثير من الكتب والمقالات التي عالجت هذا الموضوع والتي تتابعت منذ ما يقرب من قرن وها هي ذي أهمها:

1- يلجأ إلى الرصيد القديم من الألفاظ الفصيحة لإيجاد لفظة يناسب معناها المفهوم المراد نقله مناسبة تامة أو قريبة:

* فإذا حصلت المناسبة التامة فلا إشكال. وهذا نادر بالنسبة إلى المفاهيم المجردة، ولكنّه كثير بالنسبة للمدلولات التي تمثل الأشياء المحسوسة أو التي ليست خاصة بجماعة معيّنة. فأكثر الأسماء التي تدل على خلق الإنسان أو الحيوان يوجد لها مقابل في العربية وهي في ذلك ثرية جداً.

17- وقد يقال بأنّ هذا يهمّ المتخصصين فبالطبع! ولولا التخصص التقني الذي يجب أن يكتسبه كل الباحثين لما أمكن لأي واحد منهم أن يحلّ المشاكل النظرية والتطبيقية التي تثيرها مادته نفسها.

* وإذا لم تحصل المناسبة التامة فلا تقر اللفظة القديمة إلا إذا اشترك معناها بالمفهوم المنقول في بعض الصفات الدلالية الأساسية وهذا القدر المشترك في الدلالة هو الذي يبرر – لأنها طريقة عفوية عند الناطقين – إما تعميم ما هو خاص من المعاني أو تخصيص ما هو عام منها، وإما النقل المجازي.

2 – ينظر إلى المعنى الأصلي الذي كانت تدل عليه اللفظة الأجنبية قبل أن توضع بإزاء المفهوم الاصطلاحي، فينقل إلى العربية إذا كان له مقابل، ويلجأ في إيجاد اللفظ العربي إما إلى ما لا يزال شائعاً في الاستعمال، وإما إلى الرصيد القديم تلتقي من جديد بمشاكل المناسبة.

3 – يلجأ إلى الاشتقاق بحسب ما يقتضيه قياس العربية، فيشتق لفظ جديد من الكلمة أو المادة الأصلية التي يناسب معناها المفهوم الجديد، وهذا أيضاً يثير مشاكل المناسبة الدلالية.

4– تعرب اللفظة الأعجمية بحسب ما يقتضيه النظام الصوتي العربي، وعلى صيغة عربية بقدر المستطاع (وتختار الصيغة التي تؤدي أحسن من غيرها المفهوم الجديد). ويزيد على ذلك المجمعيون: لا يجوز ذلك إلا في حالة الضرورة[18].

وتقرر في الوقت نفسه أي بمجرد ما اتّضحت هذه الوسائل وثبتت صحتها أن توسّعت دائرة الوضع فتوضع كلمة عربية بإزاء كل مفهوم يوجد في عصرنا هذا... هكذا بكل بساطة. والحجّة التي اعتمد عليها في هذا القرار هي هذه: «بما أنّ هذه الوسائل تستطيع أن تغطي جميع حاجياتنا في ميدان المصطلحات وغيرها فمعقول إذاً أن نقوم بتعريب جميع الألفاظ الأجنبية (التعريب مأخوذة هنا بمعناه العام)». هذا حسن ولكن أي ألفاظ أجنبية؟ أهي تلك التي تدل على معان مشهورة شهرة عالمية يستفيد شعبنا من الإلمام بها أم كل الألفاظ الجارية في الاستعمال عند الناطقين باللغة الفرنسية مثلا؟

18– لا بدّ أن نشير أنّ هذه الوسائل ليست مصطنعة، بل هي طرق مأنوسة عند الناطقين بالضاد في كل زمان. ولا شكّ أنّ القارئ الأوربي سيجد شبهاً كبيراً بينهما وبين الوسائل التي تثري اللغات الأوربية (فهذه اللغات تستقي هي أيضاً مواد مصطلحاتها من رصيد لغوي قديم ألا وهو الرصيد اليوناني اللاتيني).

إنّ هذا الميل إلى نقل المفاهيم جزافاً أو البحث عن مقابل لكل مفهوم تعبر عنه اللغات الأجنبية مهما كان (وقد يكون تصوراً خاصاً بإحداها لا يعرفه غيرها بل خطأً موروثاً) سببه الرئيسي هو الشعور الذي يشعره المزدوج اللغة – وخصوصاً الذي جمع بين الفرنسية والعربية- بما يظنّه اختلالاً عميقاً لا يستطيع أن يفسره: وهو أن يتعذر عليه التعبير بالعربية عن كل ما يستطيع التعبير عنه بسهولة بالفرنسية (تلك السهولة التي اكتسبها بامتثاله للغة الفرنسية وبالتالي لثقافتها) أما أن يجد قلقاً في نفسه لعدم وجوده في الاستعمال الفصيح الشائع ألفاظاً عربية صميمة (مهما كان أصلها) بإزاء المفاهيم المفيدة التي فرضها التداخل الحضاري على جميع الأمم، فهذا أمر معقول، ولكن ينبغي ألا ينسى أنّنا استثنينا هذه المعاني الكلية (التي يحسن أن يشترك فيها جميع البشر) فإنّ هناك المعاني الكثيرة التي اختصت كل لغة بصوغها وتركيب بنيتها ولم تصبح بالضرورة من المعاني العالمية[19]. ولكن هناك ما هو أخطر من ذلك فإنّ المزدوج اللغة قد يلاحظ بعد شعوره هذا أنّ الكلمة العربية قد يوازيها (حسب ما يبدو من النصوص المنقولة وغير المنقولة وما تعودت عليه بعض القواميس) أكثر من كلمة واحدة فرنسية ولا يشك أنّ معانيها مختلفة (أو على أنّ لها مدلولات دقيقة خاصة بكل واحدة منها). فيستنتج من ذلك أنّ الاستعمال العربي غامض وغير دقيق. ولا نعني بهذا أنّ الاستعمال الحالي يمتاز بالدقة المطردة[20] فهيهات أن يكون الأمر كذلك. إنّما الذي ننكره

19-- وأحسن مثال نضربه لهذه النزعة هو مثال بعض المعاجم والقواميس العربية التي ظهرت حديثاً فبما أنّ المادة المنطلق منها هي الكلمات الفرنسية، كان من الطبيعي أن يعتمد في ترتيبها على المعاجم الوحيدة اللغة مثل Le petit Larousse غير أنّ أصحاب هذه القواميس أرادوا أن تترجم كل لفظة بكلمة عربية واحدة، فأداهم ذلك إلى أن جعلوا – بدون ما شعور من اللغة الفرنسية (أي المفاهيم المتعلقة بها)- الأصل الذي تبنى عليه المفاهيم العربية.

20- يرجع سبب هذا النقص في دقة التعبير –وهذا شيء مُجْمَع عليه- إلى التعطل الطويل الذي أصيبت به العربية طيلة قرون في ميدان الإبداع العقلي والعلمي، والتخلف الذي جعل من لغتنا الفصحى لغة أدب مكتوب فقط لا تساهم في نقل جميع العلوم ولا تستعمل في المشافهة العفوية. وقد بدأت منذ عهد قريب تخرج عن هذا الوضع الخسيس ولهذا السبب – وأسباب أخرى – نرفض رفضاً باتاً اللقب الذي لقبتها به اللغات الأجنبية وهو arabe littéraire أو littéral ونرى أنه من الإنصاف للحقيقة أن تلقب -إن كان لا بدّ من ذلك- بـ langue cultivée أي لغة الثقافة تمييزا لها عن العامية وأحسن ذلك arabe standard لأنها اللغة العربية الموحدة الوحيدة . ونبقي في استعمالنا الخاص لفظ «الفصحى» لأنّ معناه : ذلك النظام اللغوي الذي تشترك في استعماله جميع العرب وهو النظام الذي نزل به القرآن وكان استعمله العرب في زمان معيّن وأماكن معيّنة استعمالاً عفوياً أي بدون تلقين معلم، وبغير لحن ينتج عن التداخل باللغات الأعجمية. (أنظر كتابنا في علم العربية وعلم اللسان العام).

هو أن تقام مثل هذه الموازاة ولا سيّما أن يحمل استعمال ينفرد به قوم على استعمال آخر ينفرد به قوم آخرون حملاً تحكمياً مصطنعاً (لأنّه حمل جزافي يقع من جانب واحد فقط).

فإن حصل هذا التداخل في المعاني (وما يترتّب عليه من التوليد اللفظي) بكيفية تلقائية وهذا يقتضي حصوله من الجانبين كما حدث ذلك بالنسبة إلى اللهجات العربية الحديثة التي أثّرت في لغة الأجانب القاطنين في البلدان العربية، والتي أخذت بدورها الكثير من المفاهيم الفرنسية والإنجليزية، فليس لنا أن نجادل فيه لأنّه حدث يحدث بكيفية عفوية اضطرارية[21] نستطيع بلا شك أن نتدخل فيما يتركه من أثر، بل ونعدل مجرى تطوره، ولكن لا يمكن أن نزيله إزالة تامة. ثمّ من جهة أخرى ليس صحيحاً ما يدّعيه البعض من أنّ العبارات التي أحدثت في هذا النصف الثاني من القرن العشرين هي كلها نسخة من المفاهيم الغربية وحدها، إذ إنّ الوضع الذي هي عليه بلدان العالم الثالث اليوم ليس هو الوضع الذي عرفته هذه البلدان منذ عشرين سنة لأنّه إذا كان هناك تعارض وتنازع بين الإيديولوجيات فلا بدّ أن يحصل هذا بين كائـــنات لها سهم في التفكير وفي العمل وبالتالي سهم في تكوين المفاهيم وتنميتها وتطويرها.

ولنضرب لهذا الذي قدمناه الأمثلة المحسوسة. إنّ انتقال المفاهيم قد يحصل على وجه العموم بكيفية تلقائية كما قلنا، أي بدون أن يكون ذلك مقصوداً من لدن المشرعين لأوضاع اللغة. وفي هذه الحالة فالذين يؤثر فيه المنشأ اللغوي الثقافي الأجنبي تأثيراً كلياً هم طبعاً المؤلفون المزدوجو الثقافة، ولا يخص هذا التأثير أحدهم دون الآخر. وتخفّ وطأته على

21- لا شكّ أنّ ما يتطلبه الإعلام في عصرنا من السرعة في نقل الأنباء ومن مزاولة هذا النقل يومياً، ثمّ ما يفرضه هذا من مداومة الترجمة لهو من أقوى العوامل في تحصيل التداخل بين المفاهيم. إلا أنّ هذا حادث بالضرورة أيضاً، وكل ما يمكن أن نفعله هو أن نحمله على الاتجاه الذي نختاره له حتى نتلافى أضراره ونحافظ بذلك على عبقرية شعبنا الإبداعية ومردودها. ويبدو لنا -- ونحن بصددِ الكلام عن الأحداث الواقعة - أنّ ممّا لا طائل تحته أن يحاول استبدال العنصر اللغوي الفصيح الشائع بعنصر قديم قلّ استعماله حتى عند قدماء العرب بدعوة أنّه اللفظ الصحيح المناسب (وقد يكون ذلك غير ظاهر) وبدون أن نعتبر في هذه المحاولة القوانين التي يتحدد بها انتشار هذا النوع من العناصر اللغوية وشيوعه في الاستعمال. على أنّ هناك صورتين يجوز، بل يستحسن أن نحاول هذه المحاولة فيهما: الأولى هي صورة اللغة الفنية الشديدة الاختصاص، وذلك مثل المصطلحات العلمية البحتة التي ينفرد باستعمالها الكيماويون والصيادلة (ولا يعرفها غيرهم) والثانية هي أن يكون هناك علم انفرد العلماء العرب بوضعه أو ساهموا مساهمة كبيرة جداً في تنميته كـ حساب المثلثات، وعلم الفلك، فيجب أن نرجع إلى مصطلحاتهم حتى لا نقطع صلتنا بما تركوه لنا من تراث قيّم.

الأحادي اللغة ولكنّها لا تنعدم تماماً لأنّه في هذه الصورة الأخيرة تكون الجدة النسبية التي قد يتّصف بها المفهوم، بل انتماؤه إلى مجال مفهومي جديد (أي مناسب لما يطرأ من النوازل الجديدة) هي التي تؤثر التأثير القوي. غير أنّ في كلا الصورتين العامل الأقوى في حصول النسخ البسيط للمعاني هو، كما قلنا ما يحصل من الضغوط على المترجمين ومؤلفي الكتب والمعاجم المدرسية والجامعية وغيرها: فهم دائماً مجبرون (بظروف الحياة العصرية) على أن ينقلوا كل شيء وبسرعة. والواقع أنّه ليس لديهم من الوقت ما يكفيهم للبحث عن الكلمة التي تؤدي المفهوم بكل دقة. وذلك مثل مفهوم الــ champs = مجال عمل أو نشاط. فهناك كلمة «حقل» = الأرض الصالحة للزرع، يمكن أن تصلح لهذا المفهوم (خصوصاً وأنّ اللغة الفرنسية لم تتحرج في توسيع معنى الــ champs التي تدل في أصل وضعها على الأرض المزروعة (وهذا منطق كل متسرع أو مضطر معذور)[22]. ثمّ بعد ذلك لجأ العرب إلى كلمة «مجال» فتغلبت إلى حد ما على رسيلتها ولكنّها لم تزلها إزالة تامة. وكذلك كلمة «ضحية» = (ما يذبح في الضحى ثمّ خصت بما يذبح تقرباً لله) للدلالة على مصاب بحادث = victime. أما كلمة (مصاب) وإن كانت مستعملة أحياناً لهذا المعنى إلا أنّها لم تتفوق عليها. ثمّ جاءت الدواوين الإدارية ففضلت عليها فيما بعد كلمة «منكوب» لتتحاشى الشحنة العاطفية الموجودة في «ضحية». ونذكر أيضاً «عالج» لمفهوم traiter = داوى أو طرق موضوعاً، والمعنى الأصلي لــ عالج هو: زاول ومارس، ومن ثمّ داوى (ومعناه دائماً حسي. أنظر قول النجاة: انفعل: مدلوله علاجي أي محسوس) وكذلك «اعتنق دينا» نسخاً لــembrasser une religion عوض «انتحل» الذي يظهر في الاستعمال بين الآونة والأخرى. وقد يتّفق أن يعثر المؤلف صدفة على كلمة قديمة يقارب معناها المفهوم المطروح عليه. وهذا الذي حصل بالنسبة إلى كلمة «تيار» = الموج الهائج، فهو يستعمل للدلالة على جريان المائعات أو انتقال مجموع عناصرها courant فيقال على هذا: تيار الهواء لمفهوم courant d'air ومكان هذا الحدث (بدلا

22- ولا نرى بأساً في ذلك (بالنسبة إلى هذا المثال) لكن هذا ربّما كان خطراً على خصائص التعبير الذي قد يكون أكثر مرونة وتصرفاً من التعبير الأجنبي أو أكثر إيحاءً إلى المفهوم. ومهما كان فإن وجد لفظ عربي للتعبير عن مفهوم قد يبدو أنّه جديد، ولم يكن كذلك فالأفضل استعمال هذا اللفظ اللهمّ إلا إذا شاع لفظ آخر فصيح بهذا المعنى. أنظر ما يلي من كلامنا.

من اللفظ القديم مهب ريح أو مسهك)، وتيار كهربائي وغير ذلك. واكتفى بهذا اللفظ فشاع شيوعاً واسعاً ولم يحتج إلى أن يبحث عن كلمة «دُفّاع» بضم الدال وتشديد الفاء، مع أنّ هذه اللفظة هي التي تدل بدقة على مفهوم الـــ courant فالدفاع = قوة الموج أو السيل، ومنع الناس من استعمالها عدم وجودها في القواميس المزدوجة اللغة!

ويجب أن نلاحظ أنّ مثل: اعتنق وعالج، وكذلك «أعار اهتماماً» -ونتج هذا الأخير من تداخل المفهوم الفرنسي بمفهوم اهتمّ- وألفاظ أخرى كثيرة لم نذكرها، يرجع سبب وجودها بهذه المعاني إلى هوس الترجمة الحرفية (وهي عادة تؤدي حتماً إلى اعتداء ثقافة على أخرى). فقديماً كان يقال بل لا يزال ذلك قائماً في اللهجات: دخل الإسلام أو أسلم، على وزن أفعل الذي يدل على الدخول في الشيء أو الصيرورة، قارن: أمسى وأيمن. ولذلك فإنّ لفظة انتحل لم تكن هي بنفسها كثيرة الاستعمال.

إنّ هذا التداخل المنشئي – اللفظي- المفهومي- لا يمكن أن يسلم منه أحد تماماً، فحتى المتخصصون في دراسة اللغة العربية قد يصابون به وقد يلجؤون – في أحوال قليلة على كل حال- إلى النسخ البسيط (بالترجمة الحرفية) عند وضعهم الألفاظ حتى بالنسبة إلى مادة دراستهم (وذلك مثل المعنى المعجمي = sens lexical) **وكان يمكن ألا يكون هناك ضرر** (لأنّ طريقة الترجمة للفظ الأعجمي في ذاتها هي مثل كل الطرق الأخرى التي تثري اللغة) **لو أنّ المفاهيم التي يجعلها الناقل من المعاني الكلية كانت، حقيقة، معاني كلية أي عالمية يشترك فيها أو ينتفع بها جميع البشر أو إن لم يعطها هذه الصلاحية، كان غرضه منها أن يعرفها فقط لبني جنسه كنظرات خاصة بشعب دون الشعوب الأخرى**[23].

23- وهذا لا يحدث باستمرار مع الأسف، ولذلك فقد يترتب على عدم احترامنا لهذا المبدأ عاقبة وخيمة جداً ألا وهي فقدنا أو إخمادنا لذلك التصور الخلاق (والقدرة على الإبداع) الذي أشرنا إليه منذ قليل (ووقوعنا من جديد وإلى الأبد في حضيض التقليد). ونذكر بهذا الصدد ذلكم التقليد المنحوس المؤسف الذي سار على نهجه بعض المعاصرين في مادة الصوتيات وهو التقليد السلبي لكل المفاهيم الغربية التقليدية مثل الـــ Syllabe والـــ voyelle (الطويلة والقصيرة) والـــ accent وغيرها كما جاءت في كتبهم اللغوية، أي على أنها حقائق غير قابلة للجدال لا على أنها مجرد مفاهيم تصورها بعض الناس.

وعلى هذا فمن أين يلزم على العربية أن يكون لها ألفاظ خاصة تدل على مفهوم الـ mansarde أو comble أوالـ galetas ومن أين يلزم أن تميز باللفظ بين soupe وpotage أو بين couleur وcoloris وcoloration ثمّ إنّ الفرنسية تفرق بين convive وinvité وhôte على حين أنّ العربية تجعل كل ذلك مفهوماً ولفظاً واحداً وهو «ضيف» فيما كثر استعماله. وهكذا هو الأمر بالنسبة إلى: comique وrisible وdrôle وcocasse وdésopilant وburlesque وغيرها، فإنّ للعربية في ذلك اسم جامع وهو «مضحك» وأما مرادفاتها فليست مطابقة بالضرورة للفرنسية. وبالنسبة إلى boule وballe وballon وsphère وglobe التي يقابلها لفظ واحد هو «كرة» وكذلك: marchand و commerçant وnégociant فلدينا «تاجر» و«بائع» (وإن كان لا يقوم أحدهما مقام الآخر في كل الأحوال). وللعربية أفعال مثل: ارتعد وارتجف وارتعش بإزاء trembler وfrissonner وgrelotter وfrémir ولكن لا يصح ههنا أيضاً أن تقابل بين الألفاظ العربية والألفاظ الفرنسية مقابلة النظير للنظير لأنّ هذا من محض التحكم. ولنا من أنواع الحلواء الشيء الكثير فلماذا يكون من اللازم أن تتناظر أسماؤها بهذه الكلمات الفرنسية: douceurs وfriandises وsucreries وconfiserie وpâtisserie وغيرها. خصوصاً وأنّنا إذا قارنا بين ما يدل على هذه الأشياء في الإنجليزية والألمانية والإسبانية رأينا أنّ مفاهيمها لا تتطابق (قارن الإسبانية golosina التي تجمع بين مفهومي douceurs وfriandises). ويمكن أن يتساءل الناقل كيف نترجم مثل: complaisant وserviable وprévenant وattentionné وobligeant وempressé و condescendant. فإن كان طرح هذا السؤال من أجل ترجمة نصّ فرنسي إلى العربية، فمن الطبيعي أن يبحث الناقل عن أنسب الألفاظ دلالة ليضعها إزاء كل واحدة من هذه الكلمات، ولكن بشرط أن يستخرج معناها الدقيق من سياقها لا من القواميس فقط أما إذا كان مراده أن يقابل بين الفرنسية والعربية كما هو الأمر في صنع المعاجم، فسيكون اختياره لكلمة «لطيف» أو «مجامل» أو «ودود» اختياراً تحكمياً ما لم يرجع إلى قائمة جدّ مستفيضة من السياقات التي ترد فيها غالباً. ومهما كان من أمرها فإنّه يحتمل بل يرجح أن لا يحصل التطابق التام.

وما قلناه عن التمييز بين المفاهيم الجزئية غير الكلية وعن عدم تطابقها انطلاقاً من الفرنسية إلى العربية يمكن أن يقال أيضاً على الوجه الآخر. فإذا انطلقنا من العربية وجدنا مثلاً أنّ مفهومي «العم» و«الخال» لم تضع لها الفرنسية لفظاً خاصاً (وبالتالي لا تميز بين ابن العم وابن الخال) ومن المعروف أنّ اللغة القديمة -وكذلك لهجات البدو في أيامنا- كانت تقيم الفوارق الدقيقة بين المعاني الراجعة إلى النخيل والإبل والبراري وكل ما يخصّ حياة البدو[24] كما أنّ الإسكيمو يقيمون مثل هذه الفوارق فيما يخص الثلج، أفيلزم بعد هذا على اللغويين الفرنسيين أو الإنجليز أن يضعوا كلمة خاصة لكل واحدة من هذه الدقائق وألا يكتفوا بلفظ مركب يشيرون به إليها إذا ما اقتضت الحاجة؟

على أنّ الباحث قد يجد في كتب اللغة القديمة، بعد التنقيب المديد من نوادر الألفاظ ما هو مناسب إلى حدّ بعيد لبعض الكلمات الأجنبية وذلك مثل: bouder وtatonner وgibecière وcache-col التي وجد لها مقابل مناسب تماماً وهي بالنسبة إلى كل واحدة منها: حَرِد (اعتزل وانفرد غضباً) وعيّث (طلب شيئاً باليد من دون أن يبصره) ومِقْنَب (وعاء للصائد يجعل فيه ما يصيد) ومِشلّ (ثوب يغطى به العنق). وأمام هذه الكلمات النادرة فإنّ موقف اللغوي (ممن يهتم بتأليف المعاجم) سيكون دائماً التردد والحيرة في هل يجوز لنا أن ندرجها في معاجمنا، بل قد يرفض ذلك في أحيان كثيرة لأنّها لم تحظ -حتى الآن على كل حال- بما حظيت به تلك الكلمات الفرنسية من كثرة الاستعمال[25] وخصوصاً إذا لم يتأكّد بعد من عدم وجود ما هو أقلّ ندرة منها. على أنّ لهذه الألفاظ العربية التي ذكرناها مزايا لا تنكر:

1- ليست معانيها مما يرجع إلى نظرة خاصة يمكن أن يختلف فيها البشر.

2- وجدت بالفعل في الاستعمال العربي رغم ندرتها.

24- وكتب اللغة تزخر بهذه الفوارق التي لا يمكن أن يعبر عنها باللغة الفرنسية (واللغات الأجنبية) إلا باللفظ المركب (أنظر بالخصوص كتب الفروق).

25- والجدير بالملاحظة أنّ هذا هو نفس الموقف الذي تمسّك به مؤلفو الرسائل اللغوية القديمة (والأصمعي بصفة خاصة). وما خرج عن هذا الطريق إلا أهل بعض أهل الكوفة الذين أولعوا بجمع الشارد والحوشي من الألفاظ.

3- لا تدل على ما يحترز من استعماله (كالمعاني المتشاءم منها أو التي توحي إلى معنى فاحش).

4- ليست لها مرادف.

5- ليست من الألفاظ المشتركة.

6- لا تتنافر حروفها.

وهذه المزايا هي التي حملت أصحاب الرصيد اللغوي في المغرب العربي على إقرارها[26]. وهذا جدّ معقول لأنّنا إذا رجعنا إلى ما أدخل في الاستعمال منذ عدة سنوات من نوادر الألفاظ رأينا أنّ بعضها قد قبله الآن جميع الناطقين فلا نستغرب هذا الذي فعلوه (وذلك مثل كلمة: قطار وسيارة وغواصة وألفاظ أخرى كثيرة جدا) ولكن يجب أن نتأكّد أنّ مثل هذا لا يمكن أن يكون له حظ من الاستعمال إلا إذا استوفى تلك المزايا التي ذكرناها (ولا شكّ أنّ هناك أسراراً أخرى أعمق منها سوف يكشفها البحث).

وهذا يؤدينا حتماً إلى إثارة مشكل التدخل ومشروعيته من وجهة نظر العلم وهو هذا السؤال: هل يجوز للباحث بما هو باحث أن يتدخل في مجرى الأحداث للانتفاع منها، أو لأي غرض غير الوصف والتفسير لهذه الأحداث؟ كما سيؤدينا إلى بيان بعض الحقائق يجب أن تثبت أمام تلك النظرة الخاصة التي تسمى «بالإيجابية» (positivisme). لقد قال اللغويون «الإيجابيون» بهذا الصدد أقوالاً أصبحت اليوم معروفة مشهورة وها هي ذي أهمها فقد قالوا: «إذا كان تطور اللغات ظاهرة طبيعية فهو إذاً منفصل عن إرادتنا (غير متأثر بها). ولا يحق لنا أن نحمل الواقع أكثر مما يحتمله. وليس تدخل الإنسان بتغيير هذا الواقع من العلم في شيء. لا يمكن أن يستنتج مما هو حاصل وبالطبع ما هو واجب بالمنطق أو بمعيار آخر إلا باستدلال فاسد»، الخ... .

26- أنظر الهامش 13 من هذه المقالة.

إنّ الذي حمل «الإيجابيين» على التّعلق بهذه الأقوال هو – من غير شكّ – شدّة تحرجهم في إثبات الأحداث والحقائق – وهي صفة محمودة في حدّ ذاتها – إلا أنّ مثل هذه المواقف المتطرفة لا يمكن أن تكون إلا عقيمة. نعم يجب على الباحث أن يتحفظ عندما يحاول إثبات الوقائع، إلا هي مرحلة من مراحل البحث العلمي إثبات الوقائع وليس كل العلم. فلولا الافتراضات والنظريات، ولولا التمثيل الإجرائي (Simulation) لما استطاع العلم أن يتقدم لأنّ الواقع لا يخبرنا بنفسه عمّا فيه من أسرار. ولذلك يجب أن يحمل على أكثر ممّا يحتمله ظاهره خلافاً لما يقوله الإيجابيون بشرط أن نتأكد باستمرار –على كل حال– من صحة كل نظرية نضعها، من حيث تماسكها المنطقي، ومن حيث موافقتها لهذا الواقع (وهذا عمل مستمر لا يكاد ينتهي). أما فيما يخص المعيارية التي تزول بوجودها صفة العلم البحت، كما يزعمون، فقد يمكن أن نجيب بأنّ التطبيقات في ذاتها لا دخل لها في إبقاء أو إزالة صفة العلم من البحث الذي أتاحها، بل هي متوقفة فقط على ما ينويه من تحصيلها القائمون بإجرائها (كالاختيارات الأساسية التي تختارها الشعوب لنفسها مثلاً). ولكن ينبغي أن نضيف إلى مثل هذا أنّه لا يصح أبداً أن يوصف بحث من البحوث بالبعد عن العلم أو النقض لأصوله بدعوى أنّه يرمي، من وراء هدفه القريب وهو التفسير للواقع، إلى أهداف أخرى تتعلّق تعلقاً كبيراً أو قليلاً ببعض المصالح الحيوية. لأنّه كما سبق أن قلناه في موضع آخر «إما أن نستمر في جعل طريقة البحث للبحث الطريقة العلمية الوحيدة الحقة، وبمثل الغطرسة التي أظهرتها الفلسفة اليونانية القديمة»[27]... وإما أن نفتح أعيننا ونلاحظ أنّه قد تحصل في بعض المحاولات الاستكشافية مهما كانت غايتها وسواء لها أهداف في الحياة العملية أم لا، الأوصاف التي هي عماد كل معرفة موضوعية ومنتظمة ألا وهي: **نجوع الوسائل التجريبية وقوّة مناهج الصياغة الصورية**. ثمّ ليس صحيحاً، من جهة أخرى أن يستحيل تدخل الإنسان في الواقع (وفي تطور اللغات خاصة) أو أن يكون هذا التدخل يحصل دائماً بغير جدوى.

27– أما هذه الفلسفة فلها عذر إذ كانت تابعة في ذلك للأفكار والنظم التي نشأت في عصرها (فالمباشرة التطبيقية والصنائع التقنية كانت، كما هو معلوم مقصورة على العبيد، وكان يأنف المثقفون أن يتعاطوها).

وأكبر دليل على ذلك هو ما يحصل في كل زمان من التأثير العميق لمجرى التطور اللغوي بما يتّخذه رجل السياسة من القرارات وما يقننه النحاة من المعايير (وناهيك بما كان للنحاة الفرنسيين في القرن السابع عشر من التأثير). نعم قد يكون هذا التقنين صادراً عن مذهب رجعي (يجمد ما توسّع فيه العرب حباً في التجميد ، بل ويمنع ما أجازوه) أو ذاتي وتحكمي (يريد أن يفرض رأيا نحويا أو يحافظ على امتيازات بعض الطبقات الاجتماعية). وهذا طبعاً قبيح في منتهى القبح. ولكن ما لا بدّ من الاعتداد به - في ميدان التطبيقات وبدون أن يخل ذلك بعلمية البحث، هو ما يكنّه الشعب من رغبة شديدة في المحافظة على كيان لغته وإبقاء نظامها ذلك النظام الذي يشعر بأنّه أحد أركان شخصيته والعامل الذي يضمن له وحدته. ولا نعتقد أنّ هذه النزعة هي نظرة خاصة بشعب من الشعوب .

وأهم ما يعترض به على الإيجابية بصفة عامة وعلى ما طبّقوه منها حديثاً على البحث اللغوي بصفة خاصة (وهو أساس كل ما قلناه) هو موقفها من الواقع الموضوعي. فإنّ الإيجابية كما هو معروف تنبذ على الإطلاق كل تأمل ميتافيزيقي، وكل بحث عن **الكائن في** ذاته ولا تلتفت إلا إلى ما يمكن أن يعرف، في زعمها، معرفة موضوعية وهي الظواهر التي تحدث في الطبيعة والتي سيحصرها إيجابيو عصرنا فيما يمكن مشاهدته مباشرة. فالعجب أنّهم بفعلهم هذا استبدلوا تأملاً بآخر: وهو تأمل الظواهر في ذاتها. ولا شكّ أنّ الخطوات التي خطتها هي كبيرة (وإن كان من بعض الوجوه فقط) ولكنّها ليست حاسمة لأنّنا لم نخرج بعد من نطاق التأمل. إذ لا تزال أولوية الموضوع والنزعة التأملية الراجعتان إلى الفلسفة اليونانية هما اللتان تهيمنان على البحث، كيف لا، وهم يجعلون الهدف الرئيسي لكل أبحاثهم الموضوع وحده أي الشيء في ذاته أو الظاهرة في ذاتها. وذلك كوصفهم التحليلي لظاهر الوقائع: من تجزئة إلى أصغر وحدات ثمّ تصنيف هذه الوحدات، ثمّ بيان انتظامها في المجموعة التي تندرج تحتها. فلا تظهر العلاقات التي تربطها في آخر الأمر إلا على شكل سكوني. فهذه النزعة التأملية الموضوعانية قد تجاوزها العلم الحديث التجاوز البعيد (وخصوصاً في ميدان الفيزياء والرياضيات الحديثة) وسببها الأول هو جهل الإيجابيين لواقع آخر له أهمية عظيمة

جداً وهو التفاعل الحادث بين ذات الباحث وبين الشيء الذي يقع عليه بحثه. وهذا التفاعل هو في الحقيقة من أكبر العوامل التي تساعد على تحصيل المعلومات الجديدة فيه تتكاثر معارف الإنسان، ويتمّ بالتالي تكيّفه بالأوضاع والمحيطات الجديدة. وعلى هذا فالذي يمتاز به العلم الحديث - في أحدث أطواره أي في هذا النصف الأخير من القرن العشرين- وكذلك العلم العربي في عنفوانه، هو خلوصه من هذه النزعة التأملية البحتة وامتناعه من تقديس الموضوع والشيء في ذاته. إذ إنّه يرى أنّ الأشياء غير ناشئة عن ترابطها الترابط السكوني، أو بعبارة أخرى أنّ العلاقات التي تربطها هي التي تنشئها وهي سبب وجودها والعلاقة عندهم هي في الحقيقة عملية تحويلية. وهذا النوع من التلازم الحركي هو الذي ينبغي أن يلتفت إليه الباحث قبل أي شيء آخر.

إنّ التداخل بين المفاهيم، المنتظم منه والتلقائي، الذي هو متواصل منذ زمان بعيد بين اللغات الأجنبية وثقافتها من جهة، وبين اللغة العربية من جهة أخرى، قد أثّر أيّما تأثير، كما رأينا في الباحث العربي وخصوصاً المزدوج اللغة[28]. وكان يجب على هذا الباحث، ونخص بالذكر المتخصص في دراسة العربية، أن يحمي نفسه من بعض هذه التداخلات، بعد تلقيه الثقافة الأجنبية، واكتسابه بذلك منشأ لغوياً ثقافياً زائداً على منشئه الأصلي، إذ أنّها لا تساعد البحث التطبيقي الناجع، بل وتمنع الباحث من تنمية مواهبه الإبداعية. إلا أنّ المتخصص في مادة اللغة العربية لم يهتم اهتماماً كبيراً أو لم يتّصل اتّصالاً وثيقاً بما توصل إليه علم اللسان الحديث من النتائج المفيدة وما حققه علم العربية قديماً من أصيل النظريات، فلم يستطع من أجل هذا أن يحسن مناهجه التقنية، وبالتالي نتائج بحوثه. وقد نبّهنا بهذا الصدد على الأهمية العظمى التي يمكن أن يكتسيها بالنسبة إلى هذا البحث اعتدادنا بكل المكاسب النظرية والعلمية التي حصلها علم اللسان ونظرية المعرفة العلمية في زماننا هذا.

28- وقد صار الوحيد اللغة في الأيام الأخيرة مثل المزدوج فهو عرضة لهذه التدخلات بحكم ما يوجد من الألفاظ العربية الفصيحة أو المعربة التي تدل على مفاهيم غير موضوعية وغير مشتركة بين جميع البشر مع اعتقاده الراسخ أنها كذلك. وهي كثيرة.

الكتابة العربية ومشاكلها*

المقدمة :

أتعرض هنا للمشاكل التي يعانيها المجتمع العربي في كتابته التي ورثها من أسلافه واحتدّت هذه المشاكل عندما تعوّد الناس بعد أول كتاب طبع بالعربية على ترك الشكل في أكثر ما يطبع فأصبحت قراءة المطبوع صعبة وخاصة بالنسبة لمتعلمي العربية. ثمّ تعرضت للمحاولات التي ظهرت منذ بداية القرن العشرين للتخفيف على الأقلّ من وطأة هذه المشاكل.

1- **أصل الكتابة العربية ومنشؤها:** إنّ الكتابة العربية التي نستعملها اليوم تفرعت عن الكتابة الأبجدية أو الألفبائية التي اخترعها الفينيقيون في القرن الخامس عشر قبل الميلاد، وكانت الأمم المتحضرة قبل ذلك تستعمل الكتابة التصويرية Idéographie أي مجموعة من الصور تصور بالتقريب المعاني المراد تبليغها (مثل الهيروغليفية المصرية القديمة) إلا أنّ هذه الكتابة تكلف جهداً ومشقة كبيرة لكثرة رموزها وشدّة تعقيدها، وهي لا تفي أيضاً بجميع ما يحتاج الإنسان إلى التعبير عنه لأنّ المعاني لا حصر لها. فاختُرعت كتابة أخصر وأنجع إذ اعتمد على تصوير عناصر الألفاظ التي هي الحروف. وبما أنّ عدد الحروف في كل لغة محصور، فإنّ الإنسان يستطيع باستعماله لبضعة وعشرين رمزاً خطياً أو ما يفوق ذلك بقليل أن يركب منها أي كلمة شاء، ومن ثمّ أن يؤلف أية جملة يفيد بها لغيره غرضه المطلوب.

وفضل هذا الاختراع يرجع للفينيقيين كما قلنا، ثمّ استعاره منهم الشعوب التي كانت متّصلة بهم كالساميين الآخرين (مثل الآراميين والعرب القحطانيين وانتقلت منهم إلى البرابرة)

---

*- نشرت هذه المقالة في مجلة الثقافة. مجلة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر السنة الثالثة العدد 17 /رمضان- شوال 1393هـ/ أكتوبر- نوفمبر 1973م. ص 9- 20.
طلب المرحوم الرئيس هواري بومدين مني عرضاً علمياً لمشاكل الكتابة العربية فاستجبت بكتابة هذا البحث، ثمّ أذن لي بنشره.

والفرس والهنود واليونان (ومنهم إلى كل بلدان أوربا) ووصل إلى عرب الشمال عن طريق الآراميين (من أهل الأنبار لا من النبط كما أثبتته الدراسات الحديثة).

2- مزاياها: الجانب الاقتصادي والأدائي (الوظيفي): تتّفق كل الأنظمة الكتابية السامية المتفرعة عن الكتابة الفينيقية في عدد من الصفات منها ما تشترك فيها مع غيرها ومنها ما يميزها عنها:

- تُصوّر الحروف لا الأصوات الفردية، ومعنى هذا أنّها تعتني بتمثيل الأجناس من الأصوات المحسوسة المعيّنة وذلك مثل رمز الجيم (ج) فإنّه يمثّل مجموعة من الأصوات تتّحد في بعض الصفات أو على الأقلّ تنفرد بصفات ليست في غيرها وبذلك يقابل بها جميع الحروف الأخرى فإنّ لصوت الجيم مثلاً أنواعاً لهجية كثيرة (كالجيم المصرية G والجيم المغربية J والجيم الجزائرية DJ والجيم اليمنية GY وغير ذلك) ثمّ الجيم التي ينطق بها زيد ليست هي تماماً الجيم التي ينطق بها عمرو، فهناك فوارق فيزيائية دقيقة ترجع إلى هوية الشخص الناطق ولكن كل هذه **الجيمات** تؤدي نفس العمل ونفس المهمة التمييزية، وعلى هذا فلا تحتاج إلى أن يخصص لكل واحدة منها رمز على حدة. وهو الآن مفهوم أساسي في تحليل اللغات ويعتمد عليه لا اللغويون فقط، بل حتى مهندسو المواصلات في بحوثهم الرامية إلى التقليل من تكاليف التبليغ الهاتفي واللاسلكي وغيرهما. وهذه الصفة للكتابات السامية تشاركها فيها جميع الأنظمة التي استعيرت من الكتابة الفينيقية.

- تخصص لكل عنصر لفظي (الحروف أي الجنس من الأصوات) علامة واحدة والعكس: لا تشير العلامة الخطية في هذا النظام إلا إلى حرف واحد. وهذا مبدأ هام أيضاً لتحقيق رغبة المستعمل بعدم الحشو (الخطي) أي بعدم زيادتها في مدرج الكلام المكتوب، أي صورة غير مفيدة (لا تؤدي فائدة معيّنة وذلك مثل التمييز أو الدلالة على معنى خاص). وبالعكس فلا يوجد أي جنس من الأصوات بدون صورة خطية ترمز إليه في الكتابة ولا أي شيء ممّا يميّز حرفاً عن آخر أو تركيباً عن آخر. وقد نجد هذا في بعض الكتابات غير

السامية كالتشيكية والأسبانية والتركية الحالية، ولكنّها كلّها حديثة العهد وناتجة عن إصلاح وقرار من حكومات تلك البلدان. أما الفرنسية والإنكليزية فبقيتا إلى الآن تستعملان نظاماً إملائياً معقداً غير خاضع للمبدإ المشار إليه. وذلك لشدة تعلّق هذين البلدين بنظامهما الإملائي التقليدي الذي لا يمثل النطق الحالي (إذ تطورت أصوات اللغتين وبقي النظام الكتابي يمثل في الغالب النظام الصوتي القديم). وأما الكتابة العربية فلا يوجد فيها هذا العيب لأنّ أكثر ما هو موجود في الخط فهو للدلالة على غرض معيّن وحتى ولو لم يشر إلى عنصر صوتي وذلك مثل ألف «فعلوا» و واو «عمرو» فالأول يحترز به عن إلتباس واو الجماعة بواو العطف في «مروا» مثلاً وطردوا الباب على هذا المثال والثاني يُحترز به عن الالتباس بلفظ «عُمَر». وهكذا كل العلامات الخطية التي لا ينطق بها وإنّما تصلح للتمييز في النصوص المكتوبة.

3 – عيوبها ونقائصها: للكتابات السامية ومنها الكتابة العربية عيوب مشهورة:

1– أكبر عيب يؤخذ على الكتابة السامية والكتابة العربية بالخصوص هو الإشكال واللبس وعدم الوضوح؛ وذلك راجع إلى كثرة الاختزال والإفراط في الاقتصاد ناتج عن:

– قلّة الرموز المتمايزة تمايزاً كافياً لئلا يقع اللبس عند الكتابة السريعة والتهاون في إدراج النقط:(نسيان، طمس، وغير ذلك من الحوادث الطارئة) وبالتالي كثرة الرموز التي تتّفق صورها ولذلك لجأ القدماء للتمييز بينها إلى الإعجام فمن الرموز المتّفقة الصور التي لا تتمايز إلا بالإعجام 15 رمزاً من 28 وهذا كثير جداً قد يتطلّب انتباهاً أكثر من الكاتب وعامل الطباعة: بـــ /ت/تـــ/ثـــ – جـــ/حـــ/خـــ... الخ.

– الاكتفاء بكتابة الحروف الجوامد والذوائب (= حروف المدّ)، وعدم وجود في درج المكتوب أي في صلب الكلام المكتوب وبين حرف وآخر علامات خاصة لعناصر صوتية هامة جداً كالحركات والسكون وتضعيف الحرف والهمزة والتنوين. وهذا قد يبرره نظام اللغات السامية وبنيتها وهيكلها. فإنّ أهمّ ما تمتاز به هو ثبوت المادة الأصلية وبقاؤها في الغالب على حالة واحدة عند انتقالها من صيغة إلى أخرى في تصاريفها، ومن المعروف أنّ

الصيغ تحصل أكثر بتحول الحركات وكيفية ترتيبها (كَتَب- كُتِب-كُتُب- كاتب- كتاب... الخ). أما الحروف الزائدة (اللواحق مثل الميم في: مكتب والتاء في كاتبة) فقليلة بخلاف اللغات الأوربية، وهذا الذي حمل محترفي الكتابة الفينيقية على الاكتفاء بكتابة الحروف دون الحركات لكي لا يمتزج ما هو أهم عندهم وهو المادة الأصلية بما يعرض لها ويتفرّع عليها من التصاريف المحدثة للكلمات المعيّنة ظناً منهم أنّ القارئ سوف يستطيع أن يفكّ رموزها ويكشف نوعية الكلمة بسياق الكلام المكتوب وبالقرائن العقلية الحالية. ولكن هذا أمر مجهد لا بالنسبة إلى من لا يعرف اللغة معرفة حسنة، بل حتى بالنسبة لمن يتقنها اتقاناً، لأنّه يستحيل أن يعرفها كلّها. ولذلك احتاج العلماء العرب إلى اختراع نظام من العلامات يزيلون به الغموض الناتج عن ذلك ويرفعون به اللبس الذي كثيراً ما كان يحدث في قراءة النص القرآني قبل ذلك.

2- صعوبة استعمالها وتكاليفها: ولكن هذا الذي اخترعوه صار سبباً لإزالة الميزة الاقتصادية الأساسية التي امتازت بها الخطوط السامية حينما كانت مجردة من هذه العلامات التي هي علامة تضعيف الحرف (التشديد) والهمزة، وعلامات الحركات والسكنات وعلامة التنوين ومجموع كل هذا يسمى شكلاً (وهو من اختراع الخليل بن أحمد اللغوي المشهور وهو أكبر لغوي شهده التاريخ). وأما سبب إبقاء الخط كما كان وزيادة هذا الشكل خارج مدارج الكلام المكتوب فهو راجع إلى تحرّج العلماء الشديد من تحويل النص القرآني إلى صورة مغايرة لما أثبته كتّاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم. ولذلك ما كان من الممكن أن ينجز آنذاك إلا هذا النوع من الإصلاح، لأنّ اهتمامهم كان موجّهاً فقط نحو توضيح النص القرآني. واخترع لذلك أبو الأسود الدؤلي (تـ 69هـ) - قبل اختراع الشكل- نظاماً من النقط فأشار إلى الفتحة بنقطة واحدة فوق الحرف وإلى الكسرة بنقطة تحته وإلى الضمة بنقطة أمام الحرف. ثمّ جاء بعده من أدخل نقطاً أخرى بألوان مختلفة على بقية الشكل. ثمّ تفطّن الخليل إلى عدم وضوح النص القرآني المنقوط بهذه الطريقة، وكذلك أشعار العرب وكلامها الذي كان يدّون حينذاك، فاخترع الشكل المعروف عندنا اليوم وهو أقل كلفة وأكثر

وضوحاً من النقط إلا أنّ هذا الإصلاح (الأول والثاني) لم يكن كافيا لأنّه يترك الشكل خارج المدرج. وبقيت عملية الكتابة جدّ مجهدة إذ صارت -بعد إصلاح أبي الأسود ورغم التبسيط الذي وضعه الخليل- أكثر تكليفاً ومشقة سواء من حيث عمل الكتابة نفسها أو من حيث فكّ هذه العلامات وقراءتها قراءة سريعة وسليمة. إذ بدخول هذه الرموز على الكتابة المجردة تصبح مستويات العمليتين (الكتابة والقراءة) على ستّ طبقات متزامنة (تحصل في وقت واحد) على مستوى الحرف نفسه وفوق مستوى النقط (كنقطة التاء مثلاً) والهمزة التي على الواو والياء، وفوق هذا المستوى التشديد وأعلى منه مستوى الفتحة والضمة وتنوينهما والسكون وتحته مستوى نقط آخر (كنقطة الباء مثلاً) والهمزة التي معها كسرة وتحت هذا مستوى الكسرة وتنوينها.

وهذا شاق إذ يكلف عناءً عظيماً بالنسبة للكاتب وعامل الطباعة ومبالغ مالية عظيمة بالنسبة إلى تكاليف الطبع، لأنّه لم يفكر أهل المطابع إطلاقاً يوم استعملت المطبعة للنصوص العربية في إحداث أشكال جديدة مؤاتية لما يقتضيه كل نظام ناجع ومفيد من الوضوح وقلّة التكاليف. وقد حصل هذا بالنسبة إلى الحروف اللاتينية فغيّرت الحروف لأجل الطباعة وصارت أقلّ عدداً وأوضح شكلاً (وكان اليونانيون عند استعارتهم للكتابة الفينيقية قد أدخلوا علامات المصوتات في مدرج الكتابة وهو شئ إيجابي جداً واستعملوا لذلك علامات الحروف الحلقية السامية).

أضف إلى هذا الحَشْو والزيادات التي ألزمها على أنفسهم الكتّاب العرب لشدة اهتمامهم بجمال الخط وإن كانت قد زادت الكتابة - وخصوصاً بالنسبة إلى الطباعة والآلات الراقنة- كلفة أخرى كان يمكن أن يتفادوها فالتزموا تنويع أشكال الحرف الواحد بحسب مواضعه في مدرج الكتابة (مثل العين التي لها أربعة أشكال: عـ . ـعـ . ـع . ع) وكان من الممكن جداً أن يكتفوا بصورة واحدة كما هو الحال بالنسبة للحروف الأخرى لولا اهتمامهم بزخرفة الخط (زخرفة ندفع ثمنها اليوم بحكم العادة).

الخلاصة: للكتابة العربية محاسن وعيوب كما هو الحال بالنسبة إلى جميع الخطوط، إلا أنّ عيوبها من الناحية الأدائية، أي من حيث أداؤها لمهمّتها التبليغية كثيرة وخطيرة بالنسبة لمقتضيات العصر الحاضر. فمن محاسنها هو أنّ القوانين الإملائية تلزم أن لا يستعمل حرف إلا للدلالة على جنس من الأصوات ينطق به بالفعل أو ليؤدي غرضاً تمييزياً معلوماً، ولكن يؤخذ عليها هذه الأشياء:

1- اتفاق أشكال الكثير من حروفها وهذا سبّب كثرة النقط، ومن ثمّ حدوث مشقة بالنسبة للكاتب وإلتباسات بالنسبة للقارئ كلما تهاون الكاتب بوضعها الوضع اللائق.

2- عدم اندراج الشكل في مدارج الكتابة، وهذا يسبب جهداً زائداً في تصوير علاماته على مستويات مختلفة (وفي قراءتها) حتى يفضي بالكاتب إلى تركه (وكذلك بالنسبة للطباعة) فيصبح النصّ لغزاً لمن لا يعرف العربية معرفة كافية.

3- تعقيد أشكال الحروف بدون فائدة، إلا نوعاً من التزيين اتّفق عليه الخطاطون في القديم وهذا يسبب أيضاً تكليفاً كبيراً بالنسبة للكاتب باليد، وعلى الآلة الراقنة، ويستلزم عدداً ضخماً من القوالب المطبعية.

4- عدم وجود كتابة خاصة بالطباعة.

مشاريع إصلاح الكتابة العربية في العصر الحاضر (لمحة تاريخية): تفطّن الكثير من المثقفين في عصرنا الحاضر إلى هذه العيوب التي وصفناها وخصوصاً بعد أن انتشرت الطباعة في الأقطار العربية (أول مطبعة عربية أُسست في العالم العربي، كما هو معروف، هي مطبعة بولاق بمصر عام 1822م، ولم تنتشر الطباعة بالفعل إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر). ومنذ ذلك الحين أحسّ الناس بضرورة إصلاح الخط العربي بعد أن شعروا بما يعانيه محترفو الطباعة من الصعوبات التي لا معنى لها، ومن التكاليف المالية الباهظة التي تفترضها هذه الصعوبات على أصحاب المطابع، إلا أنّ النهضة الثقافية التي شهدها المشرق العربي في القرن الماضي كانت جدّ محدودة، لم تعم جماهير الشعب بل كانت

مقصورة على نخبة من الناس - فلم يحدث الحادث الذي كان يمكن أن يتوقعه الألمعي من المواطنين العرب، ونعني بذلك الإصلاح الجذري للكتابة العربية الذي لو حصل لَقَلَبَ-بلا شك- الكثير من الأوضاع الثقافية الجامدة. وكان من الممكن - لولا هذه الأسباب- أن يحصل ذلك أول ما ظهرت المطابع العربية بكيفية أسهل لقلّة هذه المطابع آنذاك. أما الآن فهو أمر صعب جداً لا لاختلاف العرب في آرائهم السياسية والاقتصادية فحسب، بل نظراً لوجود العدد الضخم من الأجهزة المطبعية التي وضعت على الوضع الخطي التقليدي ولكن إذا أرادت الشعوب شيئاً فما لها من صادٍ لما أرادته[1].

وبعد أن تبلورت فكرة الإصلاح والتيسير دخلت في حيز المحاولات وشبه التحقيق على إثر ما قرره المجمع اللغوي المصري من وضع قواعد وعلامات خطية لنسخ الأسماء والأعلام الأجنبية في سنة 1936م. فتألفت لذلك لجنة من أعضائها، وسرعان ما شعروا بأهمية إصلاح الكتابة برمّتها من خلال معالجتهم للمشكل الجزئي الذي هو ضبط الأعلام الأجنبية كتابة. وفي سنة 1941م قدم على الجارم أحد أعضاء المجمع مشروعاً حاول فيه أن يدرج الشكل في المكتوب فوضع علامات جديدة للحركات والسكون والتنوين وغيرها من علامات الشكل. وهي أول محاولة من هذا النوع (وقد مسّ بذلك صميم المشكل) إلا أنّه لم يوفق في وضعه هذا فعقّد الكتابة تعقيداً كبيراً. وعند ذلك ظهرت فكرة استبدال الكتابة العربية بالكتابة اللاتينية وأول من دعا إلى ذلك وقدم مشروعاً للمَجْمع هو عبد العزيز فهمي[2] فأثار بذلك ضجة وجدالاً واسع النطاق.

غير أنّ هذين المشروعين لم يرضَ عنهما المجمع، وبقي المشكل قائماً آنذاك. وبعد ذلك قرر المجمع المصري تنظيم مسابقة للحصول على أحسن مشروع في سنة 1945م. وكانت

1- وليس هذا -على كل حال- من الموانع القاهرة لأنّه لو اتّفقت الدول العربية على نظام من الكتابة (أو فرض عليها) يمكن عندئذ أن تتفادى خسارة استبدال جهاز بآخر بإبقاء الأجهزة المصلحة بعد مدة معيّنة تحددها لجنة عربية مؤلفة من اختصاصيين في الاقتصاد والطباعة.(ملاحظة القرن الواحد والعشرين : لم يعد هذا مشكلا الآن باستعمال الحاسوب).

2 - استعمل في مشروعه هذا صور الحروف اللاتينية التي تمثّل أصواتاً قريبة من الأصوات العربية (بزيادة بعض الرموز أحيانا) وترك للأصوات الخاصة بالعربية صورها الأصلية وقلبها لتناسب اتجاه الكتابة اللاتينية (من اليسار لليمين).

الجائزة ألف جنيه مصري، وفي سنة 1947م تألفت لجنة لدراسة العشرات من المشاريع التي انهالت عليها من جميع الأقطار العربية. ورغم كثرتها فإنّ اللجنة لم ترتح لأي واحد منها ارتياحاً كاملاً، ولذلك أقرت بأنّه قد تعذّر عليها منح الجائزة، وأنّها ستواصل دراسة مشكل تيسير الكتابة العربية. وبعد هذا توالت المشاريع حتى بلغ عددها إلى يومنا هذا ما يقرب من 270 مشروعاً (بعد مضي 28 سنة). وفي أثناء هذه المدة الطويلة اختمرت فيها العقول ونضجت شيئاً فشيئاً وتبيّن للناس بفضل النقاش وتبادل الآراء والمقارنة بين كل هذه المشاريع حقيقة المشكل وماهية النقائص. وتمكّن المعنيون بهذه القضية الهامة من ضبط الأهداف التي كان يجب أن تُحقق لإنجاز التيسير المنشود وتحديد إطاره الإيديولوجي في الوقت نفسه. فأما الأهداف فهو أن يوصل إلى حروف منفصلة بعضها من بعض وأن تكتفي بصورة لكل حرف ثمّ أن يوضع نظام يضمن للكتابة الشكل الكامل، وأما الإطار الإيديولوجي فكان ينحصر في المحافظة على أصول الحروف العربية حتى لا تنقطع صلة العرب بتراثهم انقطاعاً تاماً.

إنّ مجموع هذه الأهداف، هو بدون شك صعب المنال. ولهذا ما كان من الممكن أن يرتاح أعضاء هذه اللجنة بما قدم لهم من مشاريع في الفترة الأولى. وحدث بعد ذلك ما يحدث عادة في مجتمعنا في مثل هذه الأحوال أي عند شعورنا بالعجز، ولو العجز العارض غير الذاتي، فقد زاغ «المصلحون» عن المحجّة، وسواء السبيل، فاقتنعوا -متساهلين متهاونين- بأنّ جوهر المشكل ينحصر في تيسير حروف الطباعة فقط، وأنّ ذلك يمكن أن يحقق باختبار صورة واحدة لكل حرف مع الاعتقاد بأنّ الشكل قد يمكن أن يستغنى عنه في الصحف والمجلات وغيرها من المنشورات، وأنّه يحسن أن يوضع في الكتب المدرسية فقط! (والابتدائي بالخصوص) وهكذا تخلصوا من المأزق بتشويه المشاكل ومسخها[3]. وختاماً لكلامنا هذا فإنّنا نرى مع الكثير من إخواننا في المشرق والمغرب أنّ القرارات التي اتّخذت إلى يومنا هذا لن تفي أبداً بالغرض. ومشكل المشاكل وهو هذا الذي يخص الكتابة العربية من أساسها وفي جوهرها لا يزال قائماً إذ لم يحدث أي حادث ثوري حتى الآن.

---

3 - ولا نعني بذلك أنّ اختصار حروف الطباعة ليس له أهمية بل هو جانب هام جداً، وسنرى أنّ المشروع المغربي الذي قدّمه الأستاذ أحمد الأخضر غزال هو من أحسن ما اقترح في هذا الميدان.

مضمون هذه المشاريع ونقدها:

لقد سبق لنا أن أشرنا إلى ما يمتاز به المشروعان الأولان اللذان اقترحهما علي الجارم وعبد العزيز فهمي، أما باقي المشاريع -وهي كثيرة جداً كما رأينا- فيمكن أن ترتّب بحسب نوعية الإصلاح الذي ترمي إليه. والجدير بالملاحظة أنّ أكثر هذه المشاريع اقتصرت على معالجة جانب واحد أو اثنين من النقائص التي ذكرناها فيما سبق. فمنها ما اهتمّ فيها أصحابها قبل كل شيء بمشكل إدراج الحركات (والشكل الكامل أحيانا) في مدرج الحروف وهي أكثرها. وتأتي في المرتبة الثانية المشاريع التي تعالج مشكل توحيد صور الحروف بالنسبة للصوت الواحد، ثمّ التي اهتمت بفصل الحروف وفي آخر هذه المراتب نجد بعض المشاريع اعتنت بالدرجة الأولى بتبسيط قواعد الإملاء (كــرسم الهمزة وقواعد الفصل والوصل وزيادة الحروف وغير ذلك).

أما الحلول والوسائل التي استعملت فيها لتحقيق الغرض فهي إما اللجوء إلى النظام الخطي اللاتيني بزيادة بعض الحروف العربية، أو زيادة حروف مبتدعة، وإما اللجوء إلى وضع مبتدع ابتداعاً كلياً أو جزئياً. وعلى هذا فإنّه يمكن أن تعتبر إصلاحاً جذرياً وما عداها فهي محاولات لتكييف الكتابة التقليدية بإدخال بعض التحسينات عليها، إما بوضع علامات جديدة للشكل وربط هذه العلامات بالحروف مثل ما فعل علي الجارم (ومثل ما هو موجود في الحبشية) وإما التقليل من الإعجام أو من صُوَر الحروف أو جعلها مفصولة وكلّها تقريباً تجمع بين هذه الميزة وتلك ولا تستوفي جميعها.

ولهذا امتنعت اللجنة من قبولها وهذا معقول، لكن اللجان التي جاءت بعدها زادت على ذلك حجّة كانت في الواقع أمثل حجّة على سلبية المواقف التي أظهرت إلى يومنا هذا إزاء مشكلة الكتابة، بل كانت أوضح دليل على عدم استعداد النخبة المثقفة في ذلك الوقت للقيام بثورة في هذا الميدان لاشمئزازها من كل ما عساه أن يغيّر مجرى عويداتهم التي وطّنوا أنفسهم عليها هم والأجيال المتعاقبة من المثقفين منذ قرون عديدة. ولذلك قالوا إنّنا لن نقبل أي إصلاح سوف يؤدي بنا إلى الخروج عن الأصول الخطية التي تعوّدناها! والابتعاد عن

التراث الفني العربي الذي نراه ممثلاً أحسن تمثيل في جمال الخط العربي التقليدي. فمنذ ذلك الحين أصبح المبدأ الأساسي في محاولة إصلاح الخط هو المحافظة على سلامة ذوات الحروف وإبقائها على ما كانت عليه. فجمدت بذلك كل المحاولات إذ استعصت المشاكل أكثر من ذي قبل. ولذلك أيضاً وجّه الناس عنايتهم بصفة خاصة إلى إصلاح الطباعة ولم يحاولوا -إلا قليلا- أن يمسّوا كيان الخط التقليدي امتثالاً لمبدأ «المحافظة لأجل المحافظة». ولم يعالجوا بالتالي مشاكل الكتابة العربية في ذاتها ككل. ومن أحسن هذه المحاولات نذكر مشروع أحمد الأخضر غزال (المدير الحالي لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط) فقد استطاع الأستاذ الأخضر أن يحصر حروف الطباعة في تسعين حرفاً (بما فيها علامات الشكل والأرقام وغيرها) وهو معيار المطابع الأوربية وعدد القوالب في المطابع العربية العادية يتراوح ما بين 300 و 800 قالباً! وتوصل إلى ذلك بفضل اختصاره لصورة الحرف كجعل تعريقة واحدة لعدة حروف، مثل تعريقة: س. ش. ص. ض .

وأما ما اقترحه عبد العزيز فهمي من استبدال الكتابة العربية بالكتابة اللاتينية فهذا أمر مآله الفشل حتماً لا من جراء هذه النزعة التقليدية فحسب، بل لأنّ هذه المحاولة تمسّ الأصالة العربية. وقد فهم الكثير من المستشرقين هذه الأصالة على غير ما نفهمه نحن. فالأصالة عندنا ليست فقط المحافظة على التراث (بما فيه القيم الدينية والقومية) بل المحافظة على سلامة الكيان العربي قديماً أو حديثاً. فليس إذاً البقاء أو الرجوع إلى ما كان عليه من تقدمنا من تقاليد وعادات وميول حباً في القديم ودفعاً لكل جديد، بل الرغبة في استمرارية الشخصية العربية العميقة والنفور من كل امتثال واندماج لا يدخل في نطاق التراث الإنساني المشترك، فليست هذه الشخصية مبنية على ما تركه أسلافنا فقط، بل على ما عساه أن يبدعه الجيل العربي الحاضر - وما يبدعه بالفعل - وما ستبدعه الأجيال القادمة. فهي إذاً إبداع مستمر، وبناء وتشييد نابعان من عبقرية الشعب العربي لا التمسك الأعمى بالقديم والتأسف على المجد الغائب. فلو كان للنظام اللاتيني من المزايا البنوية والوظيفية ما لا يسع أي أمة أن تستغني عنه، لكنّا أول من يدعو إلى تبنيه كما تبنّت أكثر الأمم في القديم النظام الفينيقي العظيم

لنجاعته، وعظيم فضله على كل ما كان يستعمل قبل ذلك من الأنظمة الخطية التبليغية (وبذلك دخل في التراث الإنساني المشترك).

أما النظام اللاتيني –على ما هو عليه الآن– فلا يفي بما تتطلبه خصائص اللغات السامية لأنّ بنيتها ومجاريها مغايرة لما تمتاز به اللغات الأوربية. فالفضل الذي لا نجده في الكتابة العربية وهو ثابت في الكتابة اللاتينية هو قبل كل شيء عدم تعدد الأشكال بالنسبة للحرف الواحد ووجود علامات للحركات في درج الكتابة. أما الأول فقد تحقق بالفعل في بعض المشاريع التي ذكرناها وأما الثاني فيستحيل أن يطبّق كما هو على النظام اللغوي العربي لأنّه لا يناسبه إطلاقاً (ولا يمكن على هذا أن يكيّف الخط التقليدي بمجرد وضع علامات تدرج في مدرج الحروف) فلا بدّ من اختراع نظام آخر جديد يتماشى مع ما تلزمه بنية اللغة العربية.

فإن كان الكسل العقلي وقصور الخيال والطبع التقليدي بل وصعوبة الحصول على اتّفاق من الدول العربية هو ما يرجح التخلص من المشكل إما بمحض الرجوع إلى الأوضاع الاجتماعية الأجنبية[4] وتبنيها كما هي، وأما بمجرد إدراج الشكل التقليدي للنظام اللاتيني فسيكون مرتع الأمة التي تختار لنفسها هذا النوع من الترجيح جد وخيم.

غير أنّ الطامة الكبرى والكارثة القومية العظمى التي نزلت بالأمة العربية منذ زمان بعيد هي تلك النزعة التي أشرنا إليها مراراً في مقالنا هذا: اشمئزاز بعض الأفراد من النخبة المثقفة من كل تطوير يؤدي إلى نقض العادات وزوال التقاليد ومعنى هذا، الهروب من كل مجهود وكل تضحية تزول بها –ولو إلى أجل مسمى– راحتهم المعنوية والمادية وامتيازاتهم الشخصية والطائفية التي كثيراً ما بنيت على أساس إبقاء الأمور على ما هي عليه.

4– كثيراً ما ينسى المتساهلون من المصلحين وكذلك حماة التقاليد الصماء أنّ الكتابة هي وضع اجتماعي فهي بذلك من صنيع المجموعات الإنسانية نفسها فإن كانت صالحة ومفيدة وفضلت غيرها في جوانب كثيرة راجت واتسعت رقعة استعمالها وإلا فلا! لأنها ليست حقائق أو مبادئ علمية (اختبارية وعقلية) لا يجوز لأي أمة مخالفتها. وليست كذلك اللغة رغم أنها وضع اجتماعي أيضاً فهي التي تجعل من الإنسان إنساناً، وهي التي تميّزه عن سائر المخلوقات والكتابة بالنسبة لها هي وضع ثان تابع لها وبديل منها فإنْ ناسبتها مناسبة تامة، وبحسب ما تقتضيه هياكلها في عصر من العصور صلحت وأفادت وإلا فلا بدّ من تطويرها تطويرا جذريا.

ويمكننا أن نستخلص من هذه المقالة أنّ مشكل الكتابة العربية هو من أخطر المشاكل الثقافية التي تعترض الآن طريق التنمية لا الثقافية فقط، بل حتى الاقتصادية لأنّه لا يمكن أن تنفصل هذه عن تلك، وأنّ الحلّ الوحيد الناجع الذي ستزول به هذه العقبة هو النظر في الأسباب العميقة التي جعلت النظام الخطي العربي الحالي لا يفي بجميع حاجيات التبليغ الفعّال والبحث عن الدوافع الحقيقية التي تجعل الأمة ترفض نظاماً وتقبل على آخر، وذلك بإجراء التحريات المنتظمة في جميع البلدان العربية ثمّ درس نتائج هذه التحريات على مستوى الاختصاصيين في علم النفس الاجتماعي وعلم اللسان الحديث. وعندما يتم كل ذلك وعلى ضوء ما يتوصل إليه العلماء من معلومات فاختراع نظام جديد تتّفق عليه كل الدول العربية مع اتّخاذ جميع الاحتياطات لتفادي الصدمات النفسانية والاقتصادية التي ربّما يحدثها التجديد المنشود.

الأسس العلمية

لتطوير تدريس اللغة العربية*

المقدمة :

تعرضنا في هذا البحث وفي البحوث التي تليه إلى المشاكل الحالية التي تخصّ تدريس اللغة العربية، ونؤكد أنّ تطوير هذا التدريس في أي مستوى كان لن يتمّ إلا بالاعتماد على بحوث علمية وميدانية واسعة النطاق ليتبيّن بها وعلى أساسها أسباب الضعف الذي أصاب هذا التدريس وبالتالي أنواع الحلول المناسبة (ونتم به ما حررناه في المقالين السابقين أولهما: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى معلمي العربية، وثانيهما اللغة العربية بين المشافهة والتحرير (ينظر الكتاب الأول: دراسات وبحوث في علوم اللسان).

إنّه لمن الصعب أن يتناول موضوع مشكلات اللغة العربية بحصرها على طلاب جامعاتنا إذ ما يصيب الكثير من هؤلاء الطلاب من ضعف الملكة وقلّة إحكام في اللغة العربية ليس ميزة لهم كما أنّ الأسباب العميقة التي أدّت بهم إلى ما هم عليه ليست خاصة بالبيئة الجامعية ولا بمناهج التعليم العالي. ثمّ إنّ الزمان الذي يعيشون فيه ليس هو أيضاً المسؤول عن هذه الحالة؛ إذ طالما اشتكى العلماء والأساتذة منذ أمدٍ من قلة اعتناء الطلاب بل والكتّاب بالتعبير السليم. فالمسألة في الواقع هي في كيفية الخروج من الطرق المعبّدة إلى طرق جديدة مبتكرة نتلافى بها هذه الحالة التي نحن فيها دون أن نكرر نفس الشكايات، وندعو الناس مرة أخرى ودون جدوى إلى انتهاج سبل الصواب وترك الخطأ. فإنّ الوعظ في ميدان اللغة يكاد لا ينفع إذا لم يساعده العمل على تغيير الوضع التعليمي تغييراً جذرياً.

* – بحث أُلقي في ندوة اتحاد الجامعات العربية في الجزائر عام 1984م.

ولن يتمّ هذا العمل في نظرنا إلا إذا بُني على أسس علمية أي على ما توصل إليه وما سوف يتوصل إليه البحث العلمي اللغوي وغيره كالبحوث التربوية والنفسية اللغوية. وهذا يقتضي أولاً استغلال الحصيلة العلمية التي يحققها العلماء في هذه الميادين، والقيام ببحوث ميدانية ومخبرية دقيقة على أساسها ومنوالها حتى ينكشف أولاً الوضع الحقيقي للغة العربية في جميع المستويات وفي جميع البلدان العربية ونحصل بذلك على المعطيات الموضوعية التي لا تشوبها الأحكام الذاتية. ثمّ أن نتمكنّ بشتى أنواع التحليل الاستقرائي والإحصائي وغيرهما من معرفة العلاقات القائمة بين الظواهر المكتشفة والأسباب الحقيقية التي أحدثتها ونتمكن بالتالي على إيجاد الحلول العملية المناسبة. وهذا ما نحاول الآن أن ننجز جزءاً منه في جامعتنا بالاشتراك مع بعض الباحثين العرب في المشرق وبالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بصفة خاصة.

الوضع الراهن وأسبابه :

1- الوصف الموضوعي والشمولي: لا يحتاج الإنسان أن تكشف له البحوث الميدانية ضعف الملكة في اللغة العربية الذي يتّصف به الكثير من الأفراد في مستوى الجامعة، ثمّ قلة إقبال الطلاب على أقسام اللغة العربية بالإضافة إلى تضخم عددهم في أقسام العلوم الإنسانية الأخرى كالحقوق والاقتصاد وعلم النفس. هذا كلّه يُدرك بالعيان. إلا أنّ الذي يجهله الرجل العادي هو العلاقة التي تربط بين هاتين الظاهرتين وبين الظروف الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المواطن العربي، ولا أعني بذلك الأسباب المعللة فقط بل مجموعة الظروف والعوامل التي ترتبط بها إذ لا وجود لظاهرة مهما كانت إلا في داخل مجموعات من الظواهر ولا يمكن أن ينظر فيها لوصفها وتعليلها إلا مع غيرها. ولهذا فإنّ النظر في تطوير تدريس هذه اللغة لا ينفصل عن النظر في مشكلات تطوير اللغة العربية عامة. ثمّ هذا أيضاً لا ينفصل عن النظر في كيفية استعمال الناس للعربية في الجامعة والحياة اليومية ومدى مشاركة العاميات واللغات الأجنبية إيّاها في مختلف المستويات والبيئات. كما لا ينفصل كل ذلك عن

البحث في المحتوى اللغوي، أي في المادة اللغوية التي تُلقن في المدارس للأطفال والمادة اللغوية التي يلتقطها المواطن من خلال وسائل الإعلام وبصفة خاصة الإذاعة والتلفزة والسينما وغيرها. كل هذا يكوّن مجالاً متكاملاً من الأحداث، ولا يمكن أن يفصل هذا عن ذاك لأنّ اللغة هي الأداة التي يعتمد عليها التبليغ بالدرجة الأولى؛ وهي مع ذلك الأداة التي يتمّ بها تحليل الواقع. ولهذا فإنّنا في أمسّ الحاجة إلى مواصفات علمية دقيقة موضوعية لكل هذه الأمور، فإن نقصتنا هذه المعطيات محصاة مرتبة مصنّفة متسلسلة التسلسل العقلاني كانت أحكامنا خاطئة من الأساس وأعمالنا أو علاجنا مجرد خبط عشواء أو مجرد وعظ وإرشاد. فكيف يمكن أن نحكم على نوعية التدريس دون الاعتماد على مشاهدة موضوعية تتّصف بالشمولية المطلقة لكل ما يحدث بالفعل في أغلب المؤسسات التعليمية العربية، ثمّ كيف يتمّ لنا ذلك لو لم نلتفت إلى استعمال الناس للعربية في أثناء الدرس وفي خارجه؟

هذا وقد بيّنت البحوث الميدانية التي قام بها فريق من جامعتنا وفرق أخرى في العالم العربي[1] بعد أن أحصت كل ما يوجد في الكتب المدرسية وكل ما يقدم للشاب العربي من مادة لغوية وما يتعلّمه هذا الشاب بالفعل من خلال أحاديثه وكتاباته عيوباً ونقائص خطيرة –ولم يتفطن إلى ذلك أي مواطن إلا بعد إجراء هذه البحوث– وهي كالتالي: غزارة المادة اللغوية فيما لا يحتاج إليه المتعلم كالألفاظ المترادفة الكثيرة، والألفاظ الغريبة العقمية؛ أي التي قلّ استعمالها حتى عند الكتّاب، ومن جهة أخرى عدم استجابة هذه المادة لما تتطلبه الحياة اليومية المعاصرة كأسماء الكثير من الملابس والأدوات والمرافق الحديثة العهد. ونحن لا نتّهم اللغة في ذاتها إنّما الذي نستضعفه هو كيفية استعمال المربين لها، فالكتب المدرسية هي من وضع هؤلاء. أما كون اللغة العربية لا يوجد فيها ما يكفي للتعبير عن المسميات المبتذلة في البيوت وفي الشوارع والمعامل، فهذا راجع لكسل أهلها وضعف اعتناء منهم لضعفهم في أنفسهم لأنّ اللغة سماع وقياس خلاق يتراءى في كيفية استعمالها ضعف أصحابها.

---

1 – انظر لمزيد من التفصيل مقالنا: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العـدد 4. (ونشر أيضا في كتاب: بحوث ودراسات في علوم اللسان).

2- وجود مستويين من التعبير[2] : ولهذه الظاهرة (وجود جانب واحد من جوانب أخرى كثيرة) أسباب . فالمؤلف للكتاب المدرسي قد يكون معذوراً (إلى حدّ ما) في عدم استعماله لكل ما يحتاج إليه المتعلم من ألفاظ للتعبير عن المفاهيم والمدركات الحديثة لأنّه لا يجده فيما لديه من مادة لغوية. ثمّ إذا عثر على لفظ قد استعمله أحد الكتّاب أو سمعه منه فهو لا يَجرُؤ على إدخاله فيما يحرره وهكذا هو حال أكثر من يكتب بالعربية. فإنّ أكثر المسميات الحديثة (من أفعال وذوات) يتهاون في تسميتها فإما أن يستعمل اللفظ العامي أو الأجنبي وإما أن يترك هذا المسمى ولا يدخله في جملة ما يتعلمه المتعلّم وأكثر ما يحصل هذا عند مؤلفي الكتب التربوية. فكأنّ هؤلاء المؤلفين قد أيقنوا أنّ اللغة العربية غنية بألفاظها التي تداولها الناس منذ القِدَم ولا تحتاج إلى أن تمدّ المتكلم بهذا النوع من الألفاظ. لأنّ المفاهيم التي تدل عليها هي من مبتذلات الحياة اليومية، والعربية أرفع مقاماً. وهكذا تصير اللغة التي نريدها نحن نقّالة للعلوم والفنون وشتى أنواع التقنيات ولغة يعبر عنها أصحابها عن جميع أغراضهم هكذا قلنا تصير لغة أدبية محضة ولغة تحرير فقط لا لغة تخاطب ومشافهة وهذا نفسه هو نتيجة لما رسخه في أذهان الناس مدة قرون التعليم التقليدي للغة العربية، وخاصة درس البلاغة؛ فقد تعوّد البلاغيون المتأخرون أن ينصحوا المتعلم بالابتعاد عمّا تبتذله العامة من الألفاظ[3] حتى ولو كان فصيحاً صحيحاً سمع من فصحاء العرب وورد في أصحّ الكتب اللغوية.

فالكارثة التي أصابتنا هو في انزواء العربية وابتعادها عن الميادين النابضة بالحياة ألا وهي التخاطب اليومي لأنّه تشترك فيه الخاصة والعامة. وهذا طبعاً ليس راجعاً إلى نصائح البلاغيين ومعلمي العربية وحدهم إذ هم ينتمون أيضاً إلى هذه الأمة العربية التي غمرها السُّبات الثقافي وتوقفت لعدة قرون عن الإبداع الفكري -ما عدا بعض الفترات الشاذة- ثمّ أصابها بعد ذلك الاستعمار الأوربي، وكلنا نعلم ما كان لهذا الاستعمار من دور في تجهيل

2- راجع بحثنا السابق: اللغة العربية بين المشافهة والتحرير(ص57-75).
3- يراجع، المزهر، ج 190/2.

الجماهير العربية، فهذه مخلفات نعانيها الآن في لغتنا. إلا أنّ هذا إن كان سبباً معقولاً وعذراً مقبولاً فإنّه يجب علينا معشر الجامعيين -وقد بدأت هذه الجماهير تأخذ حقها من الثقافة بتعميم التعليم- أن ندرك جيداً وضعنا اللغوي والثقافي الحالي وأن نشعر بهذه الحقائق التي سبق ذكرها وبصفة خاصة أنّ اللغة التي توحّد صفوفنا وعقولنا وهي عِماد شخصيتنا وهي العربية الفصحى لا يمكن أن يتمّ لها هذا إلا إذا استعملت بالفعل في جميع الميادين، وألا تبقى لغة أدب ولغة تحرير بل أن تدخل البيوت وتنزل إلى الشارع والمصانع والحقول وغيرها.

وقد يعتقد بعض الناس -وخاصة اللغويين المتأثرين ببعض النظريات اللغوية الغربية التي تجاوزها الزمان- أنّ هذا مستحيل: أن ترجع العربية مكانتها في مستوى المشافهة والمخاطبة اليومية إذ صارت العاميات هي صاحبات هذا المكان ولا يمكن أن نطارد أمراً طبيعياً. فقد آلت العربية (ولغات العرب) بعد انتشار أصحابها في خارج شبه الجزيرة إلى ما هي عليه من لهجات محلية في مستوى المشافهة فلا حيلة لنا في تغيير هذا الوضع. ونحن هكذا نقول إن كان مقصودنا إرغام الناس على استعمال اللغة غير الطبيعية التي يستعملها الممثلون في بعض التمثيليات أو المسلسلات بالعربية الفصحى ومع ذلك: فكل من أمعن النظر في كتب اللغويين العرب الأولين مثل كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء وغيرهما يعرف باليقين أنّه يوجد في العربية (كما هو الشأن في جميع لغات الدنيا) مستويان على الأقل: تعبير يستجيب لما يسمى بمقام الانقباض ويعتني فيه المتكلم -المشافه- عناية فائقة بتحقيق الحروف ولا يختزل شيئاً من الألفاظ. وتعبير آخر يستجيب لما يسمى بمقام الأُنس[4] وهو التعبير الذي يسترسل فيه صاحبه لأنّه يخاطب شخصاً مأنوساً كصديق أو ابن أو زوجة؛ وفيه يكثر الإدغام والاختلاس للحركات والحذف للكلمات وغير ذلك من التخفيف المعروف وهو فصيح سُمع من العرب الموثوق بعربيتهم كيف لا؟ وما كان العرب قديما يخاطبون بعضهم بعضا في أنسهم إلا بهذا المستوى. إلا أن ذلك مجهول الآن من أكثر الأساتذة والمعلمين[5]. وهو يدخل

4- أو مواضع الأُنس.

5- ويوجد في القراءات 3 أنواع من الأداء يشبه الأول والثاني المستوى الأول ويسميان بالترتيل والتدوير، والثالث ويشبه المسترسل ويسمى بالحدر. أنظر كتب القراءات.

فيما يسميه سيبويه وأتباعه بسعة الكلام والاختصار[6]. وهذا المستوى هو الذي تحتله اليوم العامية، إلا أنّ العامية لا تخضع للكثير من قوانين العربية فهو الآن المستوى المستخف إلا أنّه ملحون. وليس كله لحناً فإنّ الكثير من الكلام العامي هو فصيح لا من حيث صيغ الكلمات ومدلولاتها فحسب، بل حتى في تركيبها وتأديتها الصوتية.

وعلى هذا ينبغي للمعلم أن ينبّه المتعلم على وجود وجهين على الأقل في تأدية الأغراض، ولا يحصر العربية الفصحى في التعبير المنقبض (المرتّل) الذي لا يصلح إلا في مقام الحُرمة فإذا استعمل هذا الأداء في غير هذا المقام كان صاحبه عرضة للاستهزاء كالمتشدق الذي يخاطب الناس في مقام أنس بكلام جزل. والأمثلة في ذلك كثيرة جداً: فإنّ المعلم العادي لا يلقن أبداً لتلاميذه إلا تحقيق الهمزة، وقد سمع تخفيفها من فصحاء العرب، وقرئ به القرآن وكذلك اختلاس الحركات (ويسمى بالإخفاء أحياناً) والإدغام فيما يجوز إدغامه فإنّ المعلم لا يعرف ذلك غالباً. ثمّ ما يجوز في مستوى التخفيف الفصيح من التقديم والتأخير والحذف ما لا يتصوره المعلم العادي.

نحن لا نريد أن نثقل ذاكرة المتعلم بإعطائه أكثر من وجه من وجوه الأداء. إنّما يجب أن ينبه على أنّ هذا التعبير أو ذاك الذي أصيب بالتخفيف فهو فصيح. وإذا نطق به في مقام الأنس فهو بذلك خاضع لما تقتضيه لغة العرب ولم يخرج عنها. فإذا كثر هذا كما هو الحال بالنسبة إلى الفرنسية والإنجليزية فإنّ لغة التخاطب ستصير –شيئاً فشيئاً وبتعميم التعليم– فصيحة 90 %[7]. ونحن لا نقصد تفصيح العامية فإنّ هذا وإن كان سيحصل بما نقترحه إنّما الذي نقصده هو إحياء التعبير الفصيح غير المتكلف أي الذي وصفه باستفاضة العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب وسمعوا منهم ودوّنوا كلامهم، واستنبطوا قوانين هذا التعبير ونبّهوا

6- انظر الكتاب: 108/1 و 114 و 120 و 123 وغيرها.

7- أما ما يزعم بعض اللغويين الغربيين من النزعة البنوية من أنّ تدخل الإنسان في مصير اللغة مستحيل، فهذا تكذبه الكثير من الأحداث مثل تأثير المدرسة ووسائل الإعلام، وكإحياء بعض اللغات الميتة، وجعلها لغات منطوقة بالفعل. انظر فيما يخص هذا الذي ندعو إليه مقالنا: اللغة العربية بين المشافهة والتحرير من هذا الكتاب.

على المطرد منه والكثير والنادر والمقيس وغير المقيس. ولا سبيل إلى وجود كل هذه الأوصاف إلا عند النحاة واللغويين الذين شافهوا بالفعل فصحاء العرب وعند أهل الأداء.

وختاماً لما قلنا فإنّنا نذكر هنا ما قد سبق أن قلناه في مكان آخر: إنّ اللغة إذا صارت تكتسب الملكة فيها بالتلقين، وإذا اقتصر هذا التلقين على صحة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلّبه الخطاب اليومي من خفّة واقتصاد في التعبير وابتذال واسع للألفاظ تقلصت رقعة استعمالها وصارت لغة أدبية محضة. فإن نحن أردنا أن يقبل الناس على دراسة العربية فلا بدّ من تشويقهم بتنبيههم على وجود مستوى من التعبير الفصيح لا يقلّ خفّة وعفوية عن العامية أو اللغات الحيّة الأخرى التي يوجد فيها أيضاً هذا النوع من التعبير الاقتصادي. ولهذا فلا بدّ أيضاً أن نحمل مؤلفي التمثيليات والأشرطة السينمائية على استعمال هذا المستوى كلما كان المقام مقام أُنس واسترسال. وهذا سيكون له تأثير عميق جداً على استعمال العربية كاملة غير ناقص منها هذا الجانب الهام من الاستعمال اللغوي العادي الطبيعي.

3- بين اللحن الخفي واللحن الجلي: إنّ الأخطاء اللغوية في الحديث الشفاهي والتحريري لا تحصى في زماننا هذا، إلا أنّه لم يخلُ في أيّ وقت من الأوقات كلام الناس منها إلا أنّ التنبيه على اللحن لم يكن فيه أصحابه موفقين في الكثير من الأحيان. فقد يخطئ اللغوي هو نفسه في تصحيح ما يظنّه خطأ، وذلك لأنّه إما أن يجهل ورود اللفظ أو الصيغة التي يرفضها في كلام العرب (بنسبة مئوية معقولة) وإما أن يكون متعصباً لمذهب نحوي معيّن. وهناك حالة ثالثة وهو عدم إدراكه لمرجحات صحته. وهذا قد بيّنه جيداً ابن جني في: الخصائص (10/2-28). ومن أمثلة ما نفاه بعض اللغويين من أن يكون عربياً وهو مع ذلك صحيح «استأصل الله عرقاتَهم» بالفتح وهي لغة للعرب. (مجالس العلماء، 5). وجمْع حاجة على حوائج. (الأزهري تهذيب اللغة) وتأنيث زوج. (لسان العرب). وجرَع الشراب بفتح الراء. ابن قتيبة، (أدب الكاتب، 325) و عازب بجنب عزب (لسان العرب). وغير ذلك كثير جدا. أما المتأخرون من النحاة فقد بالغ بعضهم في التخطئة ومنهم ابن هشام الأنصاري في

كتابه مغني اللبيب مثال: «قد» يقول إنّها لا تدخل إلا على فعل مثبت مع أنّ «قد» التي تدخل على المضارع غير التي تدخل على الماضي. وأما المحدثون فمنهم من بالغ أيضاً في تشدده وأنكر ما لم ينكره القدماء لسوء فهمهم إياهم، أو اعتمادهم على ما ورد في القواميس المطبوعة، وتناسوا أنّ ما سكت عنه قاموس قد يكون موجوداً في النصوص التي وصلتنا مما يعتمد عليه في الاستشهاد (كمؤلفات الشافعي) وما لم يسمع لفظ على خلاف القياس فإنّ كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم . فالسكوت عن شيء ليس دليلاً على عدم وجوده أو استحالة وضعه قياساً على ما ورد. ثمّ إنّ بعض الأساتذة يتعسّفون في التخطئة فيحكمون المنطق في اللغة ويرفض بعضهم أن يُقال «على ضوء كذا» والحق أنّ هذا تعبير مقتبس من اللغات الأوربية ونقل إلى العربية في عصرنا الحاضر ومقصودهم هو الاعتماد على الضوء المسلط على الشيء.

هذا ومن الأخطاء الشائعة ما ليس له وجه على الإطلاق وهو الخطأ الجلي الذي لا يجيزه قياس ولم يأت به سماع وذلك كنزعة المحدثين في فتح الفاء من بعض ما جاء على فِعال مثل: كيان وخيار، وكاستعمالهم طالما بمعنى مادام. وغير ذلك كثير.

وسبب تمادي الناس في هذه الأخطاء هو شيوعها وفشوها على ألسنة الكثير من المثقفين وبصفة خاصة على ألسنة بعض المذيعين ولا يخفى ما لهذه الفئة من التأثير الواسع في كيفية استعمال الجمهور للغة. وسبب آخر هو تأثر الكثير من المثقفين بما سمعوه من النظريات اللغوية الغربية القائلة بحتمية تحوّل اللغات، ويسمونه تطوراً، وهنا تكمن الشبهة الخطيرة إذ الذي يعنيه اللغويون في وقتنا الحاضر من لفظة التطور: هو التغيّر من طور إلى آخر لا الترقي والتقدم كما قد يعتقد بعض معاصرينا. وعلى هذا فإنّ التغيّر الذي يمسّ جوهر اللغة وهو الوضع الذي تواضع عليه أصحابها يسبّب استحالة هذه اللغة إلى لغة أخرى مثل ما حصل للاتينية عندما أصابها التحوّل في صميم نظامها فصارت شيئاً فشيئاً لغة أخرى في بلاد الغال كالفرنسية والبروفانسال ولغة أخرى غيرها في أسبانيا كالكاستيانو وغيرها . فهل نريد أن « تتطوّر» العربية (باطراد الخطأ فيها) فتصير لغات أخرى مختلفة تماماً غير هذه التي توحدنا وتربطنا على الرغم من الاختلافات التي تتمايز بها الشعوب العربية؟.

4- دراسة القواعد لنفسها ودراسة الأدب مفصولاً عن اللغة سبب خطير في تدهور التدريس: سَبَقنا ابن خلدون منذ زمان بعيد إلى القول بأنّ «ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية»[8]. فالملكة عنده هي الصفة الراسخة أو المهارة المكتسبة في استعمال اللغة فهي قدرة يكتسبها الإنسان يحكم بها أفعاله الكلامية وهي غير علم النحو. فمعرفة المتكلم للغة التي ينطق بها هي معرفة عملية غير نظرية. أما علم النحو كعلم قائم بذاته فهو نتيجة لإعمال الفكر في بنية اللغة وأوضاعها. وليس معنى هذا أنّ المتكلم لا يعرف النحو كما سنراه؛ إنّما المعرفتان مختلفتان وقد نبّه على ذلك منذ عشرة قرون أيضاً اللغوي العبقري أبو الفتح ابن جني وبعده عبد القاهر الجرجاني. يقول هذا الأخير «قالوا: لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه لا يتأتى له نظم الكلام، وإنّا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في النحو. قيل ... إنّ الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: جاءني زيد راكباً، وبين قوله: جاءني زيد الراكب لم يضره أن لا يعرف أنّه إذا قال راكباً كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكب) إنّه حال وإذا قال (الراكب) إنّه صفة جارية على زيد[9]». وقال ابن جني بهذا الصدد «فإن قلت: فمن أين لهذا الأعرابي - مع جفائه وغلظ طبعه- معرفة التصريف ... قيل هبْه لا يعرف التصريف أتراه لا يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسنه هذا القدر ! هذا ما لا يجب أن يعتقده عارف بهم أو آلف لمذهبهم لأنّه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنّه يجده بالقوة»[10]. وعلى هذا فالمتكلم وإن كان لا يعرف النحو إلا أنّ معرفته له كمتكلم أي كفاعل محكم للكلام هي من نوع المهارات لا من نوع المعرفة العلمية.

وإذا كان الأمر كذلك فلا بدّ إذن من إيجاد الوسائل التعليمية المناسبة لإكساب المتعلم هذه المهارة. أما إكسابه معرفة نظرية فهذا يأتي بعد مرحلة اكتساب الملكة الأساسية ومهما كان

8- المقدمة، 1073 .
9- دلائل الإعجاز، ص 320-321 .
10- الخصائص، 275/2 .

فهو فرض كفاية لا فرض عين إذ ليس المقصود من تدريس اللغة أن يتخرّج كل الطلاب في الجامعة علماء في اللغة. وما أشبه حال التعليم للغة في زماننا بما كان عليه في عصر ابن خلدون. يقول هذا الرجل الفذّ «وأما من سواهم (أهل الأندلس) ... فأجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثاً وقطعوا النظر عن التفقّه في تراكيب كلام العرب إلا إن أعربوا شاهداً أو رجّحوا مذهباً من جهة الاقتضاء الذهني لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه فأصبحت صناعة العربية كأنّها من جملة قوانين المنطق العقلية[11] والجدل وبعدت عن مناحي اللسان وملكته وأفاد ذلك حملتها في هذه الأمصار وآفاقها البعد عن الملكة بالكلية وأنّهم لا ينظرون في كلام العرب وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم»[12].

إنّ هذا المران وكيفية إجرائه هو الذي يبحث فيه المختصون في صناعة تعليم اللغات في عصرنا باعتماد ما أثبته علماء النفس والتربية واللسانيات. وقد توصلوا إلى إثبات بعض الحقائق المتعلقة بتحصيل الملكة وذلك مثل سهولة اكتساب اللفظ الجديد أو الغريب على المتعلّم (مفردة كانت أو تركيباً) إذا جاء مكتنفاً بألفاظ مأنوسة وكثرة القرائن اللفظية والحالية التي تدل على معناه ثمّ إذا وضع – في نص أو تمرين – مع الأصل الذي يتفرع منه ومع الكثير من الفروع التي هي نظائر له وذلك حتى يستنبط المتعلم بنفسه ودون ما شعور الإطار أو المنظومة النحوية الصرفية البلاغية التي يندرج فيها. فاكتساب لكيفية التصرف بهذه المنظومة أي بكيفية التفريع الآلي اللاشعوري لهذا اللفظ ونظائره على الأصل في داخل النظام الذي ينتظمه هو اكتساب لآلية هامة من آليات اللغة وبالتالي جزء هام من الملكة اللغوية. وهذا يعني أنّ هذه الملكة لا يمكن أن تكتسب باستظهار القواعد النحوية والبلاغية والاكتفاء بحفظ النصوص لأنّها هي قبل كل شيء مهارة وقدرة على إجراء القواعد النحوية والبلاغية و قدرة على التصرف في الكلام بكيفية غير شعورية.وهذه القدرة تكتسب كجميع

11- الخصائص، 275/2 .
12- المقدمة، 1084.

المهارات بالممارسة الممتدة المنتظمة في جو ملائم لها كما أنّ هناك حقيقة أخرى جزئية ترتبط بهذا الذي ذكرناه وهي أسبقية الاكتساب للمطرد على الأقل اطراداً، واكتساب الشواذ بعد ترسيخ اللفظ المقيس[13].

إلا أنّ التصرف في الكلام (وبالتالي الملكة اللغوية) لا يمكن أن يقصر على الجانب النحوي التصريفي فقط، بل لا يمكن أن يحصل أي إحكام بالنسبة لهذا الجانب إن لم يجر التمرس في إطار الكلام الطبيعي أي في إطار التعبير العادي (الشفاهي والكتابي) والتخاطب الحقيقي وبعبارة أخرى في حالة الاتصال وتبليغ الأغراض وبالتالي بالامتثال لمقتضى الحال وحال الخطاب الطبيعي هو من أقوى العوامل على ترسيخ الأبنية إفراداً وتركيباً في أذهان المتعلمين لأنّ الاكتساب للغة هو قبل كل شيء اكتساب لمهارة التبليغ وبما أنّ هذا التبليغ يتم بأداة مخصوصة ذات نظام وبنية فإنّ التمرس لتحصيل هذا النظام لا يمكن أن ينفصل عن الأحوال الحقيقية التي يجري فيها الخطاب وما تقتضيه هذه الأحوال من الألفاظ والتراكيب المناسبة لها. فالمهارة في التّصرف في الكلام هي أيضاً مهارة في الاستجابة لما تقتضيه أحوال الخطاب. ولهذا فإنّ المعرفة العملية للنحو لا يمكن أن تنفصل عن المعرفة العملية للبلاغة (ولا سيّما علم المعاني) .

- مستوى الدراسات الجامعية في اللغة العربية

التراث العلمي اللغوي الأصيل وتكنولوجيا اللغة الحديثة كحافزين قويين لدراسة اللغة العربية وتدريسها[14].

1- هناك تراث وتراث: طالما نادينا إخواننا اللغويين إلى الرجوع إلى التراث العلـــمـــي

13- انظر مقالنا في مجلة اللسانيات، العدد 4، ص : 63.
14- كل ما سيأتي في هذا الباب يخص الدراسة العلمية للغة العربية في مستوى الإجازة وما فوقها فينبغي أن لا يلتـبس على الأذهان الدراسة لأسرار اللغة وكيفية استغلال هذه الأسرار والدراسة التعليمية التي يقصد بها الحصول على الملكـة اللغوية فقط. فالطالب في هذا المستوى يقصد الأولى بصفة خاصة. أما الثانية فهي بالنسبة له تدعيم مستمر لملكتـه التـي سبق أن حصّلها في دراسته السابقة.

اللغوي الأصيل، ومازلنا إلى يومنا هذا نحاول أن نقنع الناس على ضرورة النظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري وتفهّم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلّما توصل إلى مثلها كل من جاء من قبلهم من علماء الهند واليونان ومن بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب. وقد حاولنا أن نبيّن منذ أكثر من خمس وعشرين سنة القيمة العلمية العظيمة التي تتّصف به هذه الأقوال والنظريات التي ظهرت على أيدي أولئك العلماء العرب. ولا بدّ من التنبيه ههنا أنّ الذين نعنيهم هم العلماء الأولون الذين عاشوا في زمان الفصاحة اللغوية العفوية وشافهوا فصحاء العرب وقاموا بالتحريات الميدانية الواسعة النطاق للحصول على أكبر مدوّنة لغوية شهدها تاريخ العلوم اللغوية وتمكنوا من ضبط أنجع الطرق التحليلية لوصف المحتوى اللغوي لهذه المدونة. ثمّ استنباط القوانين النحوية الصرفية البلاغية منها مع تعليل منطقي عجيب لكل ما شذّ عن هذه القوانين، ثمّ صياغة رياضية لمجموع هذه الأوصاف والتعليلات مما لا يقل قيمة عمّا هو موجود الآن في ميدان العلوم اللسانية. هذا وأما الذين جاؤوا بعدهم فكانوا عالة عليهم لأنّهم ظهروا في العصور التي دخل فيها الفكر العربي في سُبات يكاد لا ينتهي (ولا بدّ من استثناء بعض العباقرة وكانوا شواذ وغرباء في عصرهم كالرضي الاستراباذي في القرن السادس).

وأوضح دليل على امتداد هذا الجمود إلى وقتنا الحاضر هو تبني التدريس في أكثر الجامعات للكتب التي راجت في زمان الانحطاط التي غلب عليها منذ القرن الخامس الهجري الجانب التأملي في التحليل، ويمتاز بكثرة التحديدات من الطراز الفلسفي (التحديد بالجنس والفصل) وترك الجانب الإجرائي (وبالتالي ترك الحد بالرسم أي الحدّ المميزّ) ومن ثمّ أيضاً ترك الحدود كما كان يتصورها الخليل وسيبويه أي المُثل والأصول التي تتفرع عليها الفروع، والاقتصار على القواعد الجزئية التي لا تندرج في نظام بنوي واسع أو في نظرية متكاملة الأجزاء. ثمّ زد على ذلك التعسفات التي نجدها في الشروح والحواشي. هذا وتمتاز

هذه الكتب أيضاً -كما لاحظه ابن خلدون- بقطع الصلة بين القواعد وبين كلام العرب بحيث يأتي لإسناد القاعدة الشاهد الواحد وغالباً ما يكون بيت شعر فقط.

فهذا هو الجزء من التراث الذي تعلقنا به إلى يومنا هذا وهو الجزء الذي يصل زماننا هذا بعهد الجمود والتقليد. فلا يزال الناس يرددون منذ أن ألّف ابن مالك ألفيته وتسهيله نفس العبارات ولم يدخل أي جديد لاقتناعهم بأنّ الاجتهاد قد أُغلق بابه على شروح الألفية وكتب ابن هشام. وقد دعانا بعض الذين أرادوا فتح هذا الباب إلى ترك الكثير من المفاهيم التي جاءت في التراث فتهجموا على أصح هذه المفاهيم، إذ ظهرت في عصر الازدهار الفكري العربي وانتقدوها انتقاداً تعسفياً اعتمدوا فيه على بعض النظريات الغربية في اللسانيات[15] من تلك التي تجاوزها الزمان في هذا النصف الثاني من القرن العشرين فأخطأوا الغرض!

2- أمثلة مما أبدعته المدرسة الخليلية القديمة: خلافاً لما يدّعيه المدّعون في وقتنا الحاضر فإنّ نظرية العامل هي من أروع ما أبدعه الخليل بن أحمد وأصحابه رحمهم الله ومن أخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية. وذلك لأنّ مفهوم العمل هو المفهوم الدينامي الذي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة. فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريداً من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومقوماتها القريبة. وهذا هو في الواقع أعمق بكثير من القول بأنّ مستوى التركيب Syntaxe هو ناتج عن تركيب الوحدات الدالة التي هي المورفيمات في اصطلاح الغربيين. وأول دليل على ذلك هو إمكانية استغلال مفهوم العمل (وما يترتب عليه من عامل ومعمول أول ومعمول ثان كما فهمه سيبويه) في معالجة النصوص بالحاسب. فنظرية العامل يستطيع بها اللغوي أن يمثّل بها أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها

15- ترجع بذور هذا النوع من التفكير إلى عهد قديم وهو بداية القرن الرابع عندما بدأ يتسرب منطق أرسطو إلى العلوم الإسلامية وعندما أولع الناس بالتالي بالتصنيف والتقسيم (على طريقة أرسطو) وهذا ما نسميه بالجانب التأملي في اللغة إذ تصير النظرة إليها من محض التأمل في ذات الشيء وعدم الالتفات إلى ما هو أهم من ذلك وهو مجاري اللغة أو مجـرى اللغة في الخطاب (وهي النظرة الحركية).

العناصر اللغوية لأنّه تصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق ويرتقي بها من مستوى مادي معقّد إلى مستوى صوري مجرد قابل للصياغة وبالتالي قابل للاستخدام في الحاسبات الإلكترونية[16].

وهناك مفهوم آخر قلّما انتبه إلى خطورته اللغويون المحدثون وهو مفهوم التفريع على الأصول وهو مفهوم يوجد في أصول الفقه إلا أنّه عند النحاة لأعمق بكثير ويمكن أن نقول بأنّه المفهوم الذي ينبني عليه النحو العربي كله، بل وعلوم العربية كلها وهو مرتبط بالحدود الإجرائية أي المُثُل (يسميها بعضهم الآن أنماطاً) التي تفرع عليها الفروع. فأعرف هذه المُثُل وأشهرها هي الموازين الصرفية لكن لم ينتبه الناس إلى وجود مثل هذه المثل في المستويات العليا (حدّ الاسم وحد الفعل ثمّ الحدود التي يجري فيه عمل العامل وغيرها).

والعجيب أنّه قد ظهرت في العشريات الأخيرة نظريات بناها أصحابها على مفهوم التفريع أو التوليد وردّوا على القائلين بأنّ الدراسة العلمية للغة ينبغي أن تقتصر على الوصف بدون تعليل. وقد توصل أصحاب هذا المذهب الآن إلى إعادة الاكتشاف للعديد من المفاهيم التي عرفها العلماء العرب الأولون (ولم يدرك فحواها المتأخرون)[17].

ولا ننس أيضاً ما أسماه بعضهم[18] بأبعد مفهوم عن تصورنا ! وهو الحركة . والحق أنّ هذا المفهوم لم يستطع أكثر اللغويين ممن لم يتجرد بعد عن التصوّرات اليونانية القديمة من إدراك فحواه وفهمه حق الفهم. ولهذا تركه بعض المحدثين إلى مفاهيم صوتية أخرى توجد في النظريات الغربية (ناسين أنّ الكثير منها هو تصور توارثه الأوربيون من الحضارة اليونانية وليست حقائق اختبرت صحتها في المختبرات). وذلك مثل مفهوم المقطع ومفهوما المصوت القصير والطويل. أما ما يقصده القدامى من الحركة فهو كما قاله الرماني في

16- وفق أحد طلابنا في فريق من الباحثين إلى استغلال هذه النظرية وبرمجتها لاستكشاف البنى التركيبية آلياً. أما انتقاد الناقدين فمبني على قول الوصفيين (الظاهريين من اللغويين الغربيين) إنّ الغاية من التحليل اللغوي هو التشخيص لعناصر اللغة وإحلال كل واحد منها محله من نظام اللغة. وهذه نظرة البنويين الغربيين الذين تلألأ نجمهم في الخمسينيات (وكان ابن مضاء الأندلسي الظاهري مثل هؤلاء يدعو إلى التمسك بالظاهر وترك كل تعليل. ولم يؤيده أي واحد إلا في الستينيات الأخيرة!).

17- منهم نوام تشومسكي وقبله أستاذه هاريس الأمريكيان إلى حدّ ما.

18- انظر الأب فلايش "التصور الصوتي العربي في مجلة 1958 . Z D M G ص 46.

شرحه لكتاب سيبويه «الحركة تمكن من إخراج الحرف والسكون لا يمكن من ذلك (5 لوحة 15 وجه) وإذا تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر» (لوحة 22 ظهر). وقال ابن جني «لأنّ أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سبباً له» (الخصائص 1/ 58). فالحركة على هذا ليست فقط مصوتاً بل هي الحركة العضوية الهوائية التي تمكن من إحداث الحرف وقد تقترن بصوت في غالب الأحيان وقد لا تقترن كما هو الشأن في الإخفاء واختلاس الحركة. والعجيب هنا أيضاً أنّ المقطع ليس له وجود في مدرج الكلام بل لا وجود له إلا معزولاً عن المدرج أي غير مدرَج بل منفصل تكتنفه وقفتان ليس إلا.

أما الحرف المتحرك والحرف الساكن فهذا له وجود محسوس في هذا المدرج إذ الذي أثبته العلماء اليوم هو أنّ الإدراك السمعي أو الآلي للحروف لا يحصل بإدراك الحرف على حدة إنّما الذي يدرك هو الانتقال من مخرج إلى مخرج آخر أو الوقف عليه[19]. فالنظرة العربية الخليلية هي هذه المرة أيضاً نظرة دينامية يهتم فيها أصحابها بما يجري من الأحداث في حدوث الكلام ولا تهتم بذوات الوحدات في نفسها ولذلك لا يكتفون بتقطيع الكلام، بل يتجاوزون ذلك إلى كيفية إدراج عناصره في سياق متسلسل.

3- بعض ما يمكن أن يكون مشوّقاً لدراسة اللغة العربية: إنّ الخوض فيما قاله المبدعون من علمائنا في العصور الأولى والتعمّق فيها (بالرجوع إلى جميع المخطوطات التي وصلتنا إن اقتضى الأمر) وبذل الجهد في فهمهم بالاعتماد على الطرق الحديثة في المقارنة بين النصوص واستخراج المقاصد الحقيقية لأصحابها، وإن كل هذا قد صار عند طلابنا معشر الخليليين من أقوى الحوافز على الدراسات اللغوية العربية. ويزيد الحافز قوة كلّما اقترنت الدراسة للتراث الأصيل بتتبع ما يقوله علماء اللسانيات في عصرنا وأكثر من هذا إذا اختبرت النظريات القديمة والحديثة على محك التكنولوجيا اللغوية الحديثة. وقد سبق أن ذكرنا أكثر من مرة المساعدة العظيمة والمشوّقة التي تمدّها لنا هذه التكنولوجيا وخصوصاً منها ميدان الصوتيات الآلية وميدان المعلوميات (أي العلاج الآلي للمعلومات بالأدمغة

19- انظر ما أثبته J . S.Lienard في كتابه : Les processus de la communication parlée. Paris : 1977

الإلكترونية). فبفضل هذه الوسائل الآلية نستطيع أن نختصر الطريق في بحوثنا اللغوية وذلك مثل التحليل الإحصائي للمفردات التي ترد في النصوص المراد فحصها فربّما لا يتم إلا على أيدي المئات من الباحثين والسنين الطوال. وكذلك هو الأمر بالنسبة لاختبار النظريات كما سبق أن قلنا، فإنّ أقرب النظريات إلى الصحة هي التي تنطبق على العدد الكبير من الظواهر أي التي لها قدرة تفسيرية واسعة النطاق، وهذا لا يمكن أن يتمّ إلا باستعمال الحواسب، ثمّ إنّ هذه الحواسب لن تستجيب لما نطلبه منها إلا إذا كانت النظرية قابلة للصياغة الرياضية التي يتطلّبها العلاج الآلي للنصوص.

ويستحسن لو أُدخلت اللسانيات الحديثة Linguistics كمادة قائمة بنفسها في برامج التدريس الجامعي لكن بشرط ألا تقدم الافتراضات الحديثة (ولا يتعصب لإحداها على الأخرى) إلا بالنقد البنّاء. ثمّ لا بأس بالمقارنة بينها وبين ما قاله علماؤنا.

ثمّ إنّ هناك درس الصوتيات وهو جدّ مشوق خصوصاً إذا وجد معه مختبر لإجراء التجارب ومشاهدة الظواهر الصوتية[20] ويا حبّذا لو عمل العاملون فيه على تحسين الأداء بتمرين الطلاب على النطق الصحيح ويرجع في ذلك إلى الأوصاف التي تركها لنا الصوتيون العرب أولاً، وعلى ما أثر ونقل من أداء القرآن عبر الأجيال أي باعتماد المتخصصين في علم التجويد.

كما أنّه يجب أن تُحيا المدرسة الخليلية بجعل أبواب أساسية من كتاب سيبويه (مع نبذ من شروحه) تحت متناول الطلبة، ولا يُكتفى بذلك، بل يحاول المختصون أن يقربوا المفاهيم والتصورات البديعة إلى الأفهام وذلك بالتعليق الوافي على هذا النصوص، ولا يفوت المعلّق التنبيه على المذاهب الحديثة ومدى التقارب والابتعاد بينها وبين المدرسة العربية (وبيان أصالتها في كل هذه المحاولات).

20- وهو غير مخبر اللغة.

الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي*

المقدمة :

أشرت ههنا من جديد إلى المشاكل التي طرحتها في مقالات سابقة، إذ أواجه هنا جمهورا آخر من المستمعين. ونبيّن هنا أيضا أهمية الرجوع إلى المستويين الطبيعيين للتعبير اللغوي الفصيح وعدم الاقتصار على المستوى الترتيلي في التعليم، وكذلك أهمية الارتكاز على ما يقتضيه الخطاب ككل؛ أي بأركانه الأربعة وما يترتّب على ذلك من الاهتمام بالبلاغة لا كما يفهمها البعض (كقوانين للتعبير الفني فقط) كل متحدث في أي حال خطاب كان بحسب مقتضى هذه الحال الخطابية.

إنّ تعليم اللغات ونجاعة التعليم ولا سيّما بالنسبة للغة العربية هو أمر جدّ خطير وذلك لخطورة المشاكل التي تثيرها هذه القضية. وتتحصر أهمّها في عدم استجابة المناهج التعليمية لما يتطلبه استعمال اللغة الطبيعي -غير المحصور على جانب واحد من الحياة- من تنويع التعبير حسب ما تقتضيه أحوال الخطاب الحقيقية غير المصطنعة. فالغاية القريبة والبعيدة التي يرمي إليها كل تعليم للغات الحيّة هو تحصيل المتعلّم على القدرة العملية على **تبليغ أغراضه بتلك اللغة وفي نفس الوقت على تأدية هذه الأغراض بعبارات سليمة أي من تلك التي تنتمي إلى ما تعارفه الناطقون بها أوضاعاً ومقاييس.** ثم هذا يقتضي ألا يكون ذلك مقصوراً على ما يجري من حديث تدريبي داخل المدرسة، وبعبارة أخرى فإنّ الغاية القصوى من تعليم اللغة هو قبل كل شيء أن يجعل الطالب قادراً على استعمال اللغة في **شتى الظروف**

---

*- ألقي هذا البحث في ندوة بناء المناهج التعليمية، جامعة الإمام محمد بن السعود، الرياض 1985م ونشر في المجلة العربية للتربية (الأليكسو) سبتمبر 1985م، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص 19- 30. وسبق أن تطرقنا إلى عدد من المفاهيم من تلك التي سنتعرض لها ههنا وذلك في بحث ألقيناه بالجزائر في ندوة اتحاد الجامعات العربية سنة 1984. فحذفناها في هذا البحث لتفادي التكرار.

والأحوال الخطابية وخصوصاً تلك التي تطرأ في الحياة اليومية ثمّ على استعمالها سليمة من كل لحن وعجمة ولكنة وهذا غير حاصل في الوقت الراهن لأسباب سنذكرها فيما يلي.

إنّ علاج مثل هذه المشاكل لا يمكن أن يتمّ في نظرنا إلا بالاعتماد على ما يثبته البحث العلمي من حقائق موضوعية. فإنّ اللغة العربية كلغة بشرية أي كأداة تبليغ واتّصال بين الناطقين بها هي ظاهرة من الظواهر التي يمكن رصدها وتحليلها وإحصاء عناصرها، وبالتالي استنباط قوانينها واستكشاف أسرارها بكيفية موضوعية. وهذا ما فعله علماء اللغة العربية الأولون الذين نزلوا إلى الميدان وأجروا التحريات اللغوية في عين المكان ولم يكتفوا بالنظر في النصوص المحفوظة في الصدور وفي الصحف.

1- حقائق علمية حول اللسان وما يترتّب عليه[1]:

1-1- اللسان وضع واستعمال؛ أي نظام من الأدلة الموضوعة لغرض التبليغ، واستعمال فِعلي لهذا النظام في واقع الخطاب. فالاقتصار على أحد هذين الجانبين من قبل الباحث اللغوي أو المربي خطأ فاحش ذو عواقب وخيمة (وسنرى ذلك فيما بعد). وكذلك هو الأمر في الاقتصار على ضرب من الاستعمال دون غيره. فعدم اكتفاء علمائنا بالنظر فيما ورد في النصوص التي حفظها الناس في تحليلاتهم للغة هو الذي يميّز العلوم اللسانية العربية في زمان ازدهارها الأول من نفس العلوم التي ظهرت عند اليونان من قبلهم (وهي الفيلولوجية) ومن تلك التي غلب عليها عند العرب التقليد والجمود بعد إغلاق باب الاجتهاد عليها في عصور الانحطاط للفكر العربي. فاللغة كما يتصوّرها المبدعون من علمائنا أمثال الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم ممّن ظهر في الصدر الأول، هي قبل كل شيء استعمال ثمّ استعمال الناطقين بها أي **إحداثهم لفظاً معيّناً لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب تقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ** وليست فقط صوتاً ولا نظاماً من القواعد ولا معنى مجردا من اللفظ الذي يدل عليه ولا أحوالاً خطابية معزولة عن كل هذه الأشياء. فأكبر غلط يرتكبه

1- راجع ما قلته بهذا الصدد في البحث الذي نشر في الكتاب الأول «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى معلمي العربية» وفي البحث الموسوم بـــ «اللغة العربية بين المشافهة والتحرير في هذا الكتاب».

الباحث أو المربي هو أن يحصر اللغة في جانب واحد من هذه الجوانب وهذا هو الذي حصل بالفعل منذ أن تعلّق الناس بالقواعد في ذاتها مقطوعة عن غيرها إلا بما لا يشفى من الشاهد الواحد أو الشاهدين –ومن الشعر فقط غالباً– أو بالنصوص وحدها لا يرى فيها شارحها إلا المعاني مقطوعة من اللفظ الذي يدل عليها (مع ما يندرج فيه من انتظام له السهم الأكبر في الدلالة على تلك المعاني).

وعلى هذا **فالاستعمال الفعلي للغة في جميع الأحوال الخطابية التي تستلزمها الحياة اليومية** هو الذي ينبغي أن يكون المقياس الأول والأساسي في بناء كل منهج تعليمي. وأسرار هذا الاستعمال ينبغي أن يلمّ بها المربي كما يلمّ بها اللغوي. ويترتّب على ذلك ما يلي:

- **استعمال اللغة هو مشافهة قبل أن يكون كتابة وتحريراً**: معنى ذلك أنّ الكلام المنطوق هو الأصل، أما لغة التحرير ففرع عليه. فالمنطوق وبالتالي المسموع هو الذي يرجع إليه المتعلم للغة الحية أولاً وآخراً ولا يقتصر أبداً على ما يقرأه من النصوص المحررة. فالاستعمال الطبيعي للغة يعتمد قبل كل شيء على **المشافهة**، فإذا اكتفى فيه على الجانب الكتابي فقط أو قلّ نصيبه في التعليم فإنّ الطالب سيضطر بعد تخرجه أن يخاطب الناس بلغة مصطنعة. وإذا عمّ ذلك فسيطعن في اللغة التي يتّحد استعمالها اللفظي والكتابي في جميع مستوياتها: أداءً صوتياً وإفرادياً وتركيبياً بعدم ملاءمتها لما يتطلّبه حال الخطاب الطبيعي فيقال عنها بالتالي **بأنّها لغة أدبية محضة لا تصلح للتعبير في جميع أحوال الخطاب** وعن جميع الأفكار والمعاني. وهذا يكاد ينطبق على العربية التي تتعلمها الناشئة في مدارسنا على الرغم من وجود طرق حوارية في تحصيل الملكة وتمارين شفاهية بكثرة وهذا لسوء فهم الأساتذة والمربين بصفة عامة لجوهر اللغة وينحصر كما قلنا في مكان آخر في:

- **وجود أكثر من مستوى في الاستعمال**[2]: وهما نوعان على الأقلّ: **التعبير لترتيلي أو الإجلالي والتعبير الاسترسالي**. فالأول تقتضيه حرمة المقام وهي حال الخطاب التي سمّاها

---

2 – إن رجوع هذه المقولة باستمرار في بحوثنا يشير إلى اهتمامنا الكبير جدا بالجانب الاسترسالي المستخف للغة–في التخاطب العفوي– مع عدم اللحن– أي كما نطق بها العرب الفصحاء في مخاطباتهم.

الجاحظ بموضع الانقباض[3] وفيها تظهر عناية المتكلم الشديدة بما ينطق به من حروف وما يختاره من ألفاظ وتراكيب حتى يبلغ به فرط التصحيح إلى اللحن الجلي -وليس بالجلي الآن بل خفي على أكثر الناس- كإظهاره ومدّه لحركات الإعراب في مواضع الوقف وكفكّه لما يجب إدغامه وغير ذلك. ويستعمل الناس هذا المستوى من التعبير في جميع هذه الحالات التي تتّصف بالحرمة كخطاب الخطيب وخطاب المذيع للناس في الإذاعة والتلفزة ومحاضرات الأساتذة، إلا من ظلم العربية فاستبدلها حتى في هذه الأماكن بلهجته العامية.

أما التعبير الاسترسالي (الفصيح لا العامي) فهو هذا الذي تقتضيه مواضع الأنس (الجاحظ نفس المصدر) كخطاب الأبناء والزوجة في المنزل والأصدقاء أو شخص آخر في غير مقام الحرمة. وهذا التعبير العفوي غير المتكلف قد وجد بالفعل في المخاطبات بين فصحاء العرب في الزمان الذي كانت تكتسب الملكة بالسليقة أي بدون تلقين معلم (كما هو الحال الآن بالنسبة إلى العامية). وقد اعتنى العلماء القدامى الذين شافهوا فصحاء العرب بوصفه الوصف العلمي ويمتاز عن الأول بكثرة الاختزال في تأدية الحروف والكلم كاختلاس الحركات (وهو الإخفاء الذي وصفه سيبويه) والحذف والإدغام والتقديم والتأخير وكثرة الإضمار. ونفس هذه الظواهر قد يشاهدها الألمعي منّا في اللغة التي احتلت مكان الفصحى في التخاطب اليومي وهي اللهجة العربية المحلية، إلا أنّ الفرق بينهما أنّ اللهجة العامية قد أصابتها تغييرات لم تصب بها الفصحى العفوية (كسقوط الإعراب في جميع الأحوال والتنوين وعلامات التثنية في أكثرها وكاختزال بعض الأدوات وغيرها). فهذا المستوى من التعبير لا سبيل إلى وجوده الآن لقيام العاميات مقامه كما قلنا. ويا حبّذا لو أحياه المثقفون وأنعشوه، ويمكن أن يحصل ذلك بإدخال عدد من قواعده في المناهج، وخصوصاً في كيفية الأداء الصوتي. وكنّا نودّ أيضاً لو اعتمد استعماله في المسلسلات التلفزيونية وبعض الأفلام الناطقة بالعربية الفصحى ولا سيّما في التمثيل لحالات الخطاب الاستئناسي الذي يستلزم كثرة التخفيف. وينبغي أيضاً أن يُعاد النظر إلى تكوين المعلمين بالاعتماد على هذه الحقيقة: العربية

---

3 – في البيان والتبيين، ج3، ص 114.

الفصحى التي كان يتخاطب بها العرب في زمان الفصاحة السليقية[4] في بيوتهم وفي مقام أنسهم، ليست هذه التي يتشدق بها الممثلون في أيامنا هذه من حيث الخفّة والتبذّل والاسترسال. فيجب أن ينبّه المعلم على أنّ تخفيف الهمزة مثلاً وإخفاء الحركات فصيح أيضاً وقد سُمع في مخاطبات العرب العفوية وقرئ به القرآن وأنّ هناك نوعاً من القراءة القرآنية تسمى بالحذر (في مقابل الترتيل والتدوير) تتّصف به بما يتّصف به هذا المستوى من التعبير الاقتصادي المستخف. فكل ما جاء في السماع تقريباً عن فصحاء العرب من التأدية الصوتية قد قرئ به القرآن وهو الأصل في الاستشهاد اللغوي.

فإذا أردنا ألا تنحصر لغتنا في الاستعمال الانقباضي الذي لا يغطي جميع أحوال الخطاب فلا بدّ من إحياء التعبير الفصيح غير المتكلف فتدخل بذلك العربية في جميع الميادين النابضة بالحياة وتخرج من الانزواء الذي أصابها منذ أن دعا البلاغيون في عهد الانحطاط إلى ترك الألفاظ التي تستعملها العامة ولو كانت فصيحة قرئ بها القرآن!

هذا وينبغي أن ينبّه أيضاً بأنّه لا توجد في الدنيا لغة واحدة إلا وفيها هذان المستويان من التعبير على الأقلّ[5] وأنّه إذا اختلفا اختلافاً شديداً (بتغيير الوضع في جوهره) وصار الثاني لهجة عامية فالكارثة هي أن يترك لهذه العامية السيادة في التعبير الاسترسالي ويتناسى أنّ اللغة الفصحى يمكن أن تقوم بهذا الدور الحيوي بشرط أن يرجع فيها إلى المستوى الذي استخفه العرب الذين أخذت منهم اللغة. وكل هذا يقتضي الرجوع إلى المراجع اللغوية التي وصف فيها العلماء هذه العربية الفصحى العفوية وبصفة خاصة التأدية الصوتية ومخارج الحروف وأحوال الوقف والابتداء وكل ما يجوز تخفيفه في سعة الكلام والاختصار كما يقول

4- ولا بدّ أيضاً من أن ينبهوا على أنّ الفصاحة التي وصف بها النحاة الأولون هؤلاء الذين أخذوا منهم اللغة ليست هي الفصاحة التي حدّدها فيما بعد أصحاب البلاغة. فالفصاحة عند اللغويين هي السلامة اللغوية وكون الفصيح قد اكتسب العربية من محيطه الفصيح بكيفية عفوية ولم يتأثر بلغة أخرى.

5- بل أكثر من مستوى في الواقع: فالأعلى منها هو التعبير المحرر المخيّر ألفاظه يستجيب بذلك لفنّ من الفنون كالمسرحيات المأسوية القديمة، والشعر الجزل الألفاظ والخطب وغيرها. ثمّ في أسفلها يوجد التعبير السوقي وحتى اللغة المستغلقة الخاصة باللصوص وهي لا تمتاز فقط بالخفة بل بالتحريف الكثير. أما التعبير المبتذل الفصيح فينتمي إلى الفصحى إلا أنّه يتّصف بالتخفيف الذي يقتضيه مقام الأنس فقط: فهي اللغة الفصحى التي استعملها فصحاء العرب في هذا المقام بالذات ليس غير.

سيبويه. ثمّ يقوم فريق من العلماء بدراسة هذه الأشياء وتصنيفها وتحديدها والتمثيل لها قصد إدراجها في مناهج التعليم والكتب المدرسية.

وخلاصة القول في هذا الشأن هو أنّ تعلّم اللغة لا بدّ أن يستجيب لما سيحتاج إليه المتعلم للتعبير عن كل ما يختلج في نفسه وما يدور في ذهنه وما يكنّه من غرض. فاللغة وضعت للتبليغ والاتصال قبل كل شيء. فإذا لم يفهم ذلك المعلم وقصد تعليم الأساليب التي يجدها في النصوص في ذاتها ولنفسها، أي كنماذج للأساليب الجميلة، دون **مراعاة الاحتياجات التعبيرية الحقيقية** التي يشعر بها المتكلم عند استعماله الفعلي للغة في مختلف الأحوال الخطابية التي تثيرها الحياة اليومية فإنّه يكون بذلك أخطأ الغرض من الأساس بل جمّد بذلك استعمال اللغة العربية وقصّره على الجانب الأدبي الجمالي ليس غير. وهذا تَعَد جماعي (حتى ولو كان غير متعمد) على الشيء الوحيد الذي يربط بين أفراد هذه الأمة وهو لغة القرآن.

1-2- المستعمل من اللغة في حالات الخطاب الطبيعي شيء محدود: يعتقد بعض المعلمين أنّ كل ما يوجد في اللغة فهو صالح للتعليم لا لشيء إلا لأنّه جزء من اللغة. فكلّما زاد علم المتعلم باللغة وأوضاعها مهما كانت فهو ثروة لغوية ولا بدّ أن تفيده. وهذا غير صحيح بل ينفيه الواقع الذي يعيشه المتكلمون: فخلافاً لما يعتقده هؤلاء فإنّ المتكلم العادي لا يستعمل في مخاطباته اليومية إلا عدداً محدوداً جداً من المفردات وقد أثبتت البحوث العلمية الحالية أنّ الفرد العادي المتوسط الثقافة[6] لا يستعمل أكثر من 2500 كلمة تقريباً في مخاطباته، أما العالي الثقافة فبين أربعة وخمسة آلاف فقط. وربّما عرف هذا وذاك أكثر ممّا ذكرناه إلا أنّ الذي يظهر في استعمالهما هو هذا القدر أو ذاك فقط. وعلى هذا الأساس فإنّ الكثرة الكاثرة من المفردات التي نريد أن نشحن بها ذاكرة المتعلم هو عمل يتنافى مع ما هو حاصل في واقع الخطاب. وعلى هذا الأساس أيضاً ينبغي أن يكتفى بما يجري خارج المدرسة بصفة خاصة؛ أي في الحالات الخطابية التي يطلق له فيها العنان.

---

6 – العربي والأوربي وغيرهما.

– «ليس كل العرب يعرفون اللغة كلها»: هذا قول أحد علمائنا القدامى (الزجاجي) وقال بعد ذلك : «غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها بل هم في ذلك طبقات يتفاضلون فيها، أما اللغة الواضحة المستعملة سوى الشاذ النادر فهم فيها شرع واحد»[7].

فأهمّ شيء هو أن يتعلّم الفرد هذا القدر المشترك من اللغة أي هذا الذي يكثر دورانه على ألسنة الناس أولاً وهذا الذي يكثر مجيئه في اللغة المحررة ثانياً، ويترك النادر الذي يؤدي نفس المدلول أو ما يقاربه لفرصة أخرى أو للتخصص في علم اللغة في مستوى التعليم العالي.

هذا وقد أثبتت البحوث التي أجراها بعض العلماء وتلك التي أجراها الباحثون القائمون بإنجاز الرصيد اللغوي العربي(انظر فيما يلي) أنّ المادة التي تقدم للناشئة تتّصف بهاتين الصفتين:

– غزارة المادة اللغوية وكثرة المفردات التي لا يحتاج إليها الطفل ليواجه الحياة: ككثرة الألفاظ الدالة على نفس المسمى في الكتاب الواحد، والغريب الذي لا يعرفه حتى المعلم نفسه وغير ذلك

– خصاصة لغوية فظيعة فيما يخص الألفاظ التي تدل على المسميات المحدثة في عصرنا الحاضر كالكثير من أسماء الملابس والأدوات وأجزائها والمرافق وغيرها.

وهذا الذي دفع دول المغرب العربي في الستينيات إلى ضبط مشروع ما أسموه بـــالرصيد اللغوي الوظيفي. فبعد أن تمّ إنجازه وأُدخل في التعليم بكيفية رسمية وفعلية ارتأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تعمّم الفائدة فرسمت مشروعاً مماثلاً يعمّ جميع الدول العربية وقد حُدد الرصيد العربي هكذا: «يهدف هذا المشروع إلى ضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة أو الجارية على قياس كلام العرب التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي حتى يتسنّى له التعبير عن الأغراض والمعاني

7 – الإيضاح، ص 92.

العادية التي تجري في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى للتعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلّمها في هذه المرحلة من التعليم (الدليل التعريفي للرصيد ص 8)».

فالغرض منه واضح؛ وهو ألا يزيد الرصيد اللغوي الذي يكتسبه الطفل على ما يحتاج إليه وعلى ما يقدر على إدراكه في سنّ معيّنة من عمره وألا ينقص عن ذلك في الوقت نفسه. فهو القدر الأمثل (أقصى ما يمكن تمثله وأدنى ما يحتاج إليه[8]).

1-3- استعمال اللغة في العلوم والتقنيات يقتضي عدم الاشتراك: إنّ وجود اللفظ المشترك أمر طبيعي فأكثر الألفاظ تدل في أصل وضعها على أكثر من معنى ولا تتمايز إلا بالسياقات التي تكتنف هذه الألفاظ في الخطاب، وهو سرّ من أسرار اللغات البشرية: ألاّ يكون اللفظ مرتبطاً بكيفية حتمية ونهائية بالمدلول الواحد، ولولا هذه الخاصية لما استطاع الإنسان أن يطوّر أفكاره وبالتالي أن يخرج من نظرة ضيّقة للواقع إلى نظرة أوسع وأشمل. إلا أنّ الاشتراك، وإن كان طبيعياً وضرورياً لتطوير الفكر عبر الزمان أي بالانتقال من نظرية إلى أخرى[9] أومن نظام فكري إلى آخر، فإنّه مردود مرفوض في داخل النظرية الواحدة؛ إذ الاشتراك في التحديدات العلمية مجلبة للبلبلة وتشويش للتصوّرات العلمية ومن ثمّ لمنهجية البحث، فعدم الدقة في التعبير في هذا الميدان يؤدي إلى عدم الدقة في التفكير.

وعلى هذا، فلا بدّ في تعليم اللغة أن يميّز بين احتياجات المتعلم إلى ألفاظ متباينة للدلالة على مسميات متباينة في الحالات التي تتطلّب الدقة وعدم الالتباس (كالتعبير العلمي وغيره) وبين احتياجاته إلى المجاز والاستعارة والكناية والتورية في أحوال أخرى كمحاولة الإقناع أو التأثير على السامع والتعبير عن العواطف ومختلف الأحاسيس، فالتعبير قد يكون موضوعياً في محتواه وقد يكون وجدانياً. فينبغي لمبرمج التعليم أن يمدّ المتعلم بكل هذه الأشياء

---

8 – فيما يخص طريقة إنجازه والمقاييس العلمية التي بنيت عليها فليراجع الدليل التعريفي الذي نشرته المنظمة.
9 – وهذه الدقة لا تحصل بمجرد تجنب المشترك بل باستعمال اللفظ الواحد –ولو كان مشتركاً في الاستعمال غير العلمي– للمدلول الواحد وألا يكون المعنى المقصود حاصلاً بوجود قرينة بل بتحديد سابق لجميع الألفاظ الواردة في الخطاب العلمي الواحد.

وخصوصاً الألفاظ المختلفة حتى لا تلتبس عليه المسميات مع التنبيه (زيادة على ذلك) على وجود أسماء أجناس تندرج تحتها أنواع هذه المسميات.[10]

1-4- العناية بالنحو والبلاغة معاً: تفضيل أحدهما على الآخر إجحاف باللغة وتعقيم لتعليمها: سبق أن قلنا بأنّ اللسان وضع واستعمال؛ أي نظام من الأدلة من جهة واستثمار لهذا النظام في الحياة من جهة أخرى. فما هي مكانة النحو والبلاغة منهما يا ترى؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ لنا أن نميّز بادئ ذي بدء بين النحو وعلم النحو وكذلك بين البلاغة وعلم البلاغة. فالذي نقصده من تعليم اللسان هو إكساب المتعلم القدرة العملية (لا النظرية) على استعمال اللسان وليس أن نجعل منه عالماً متخصصاً في علوم اللسان كعلمي النحو والصرف وعلم البلاغة. وعلى هذا فالكثير من الكتب العظيمة القيمة لتي تناول فيها علماؤنا القدامى العربية بالتحليل والتعليل ككتاب سيبويه وشروحه أو نظرية علم النحو ككتاب الخصائص لابن جني وغيره هي كتب علمية محضة، ومن ثمّ لا يمكن استعمالها في تدريس العربية مباشرة لأنّ محتواها علم نظري. إلا أنّ هذا العلم لا بدّ منه من جهة أخرى؛ إذ يعتمد عليه الباحث في صناعة تعليم اللغة كمرجع للوضع اللغوي العربي وللكيفيات المخالفة التي سمعت عن فصحاء العرب في استعمالهم لهذا الوضع.

- **النحو التعليمي غير النحو العلمي وكذلك هي البلاغة:** وعلى هذا فالنحو كهيكل للغة - وهو بذلك صورتها وبنيتها- شيء والنظرية البنوية للعربية التي هي علم النحو شيء آخر وكذلك هو الأمر بالنسبة للبلاغة، فهي تقابل النحو في أنّها كيفية استعمال المتكلم للغة والنحو فيما هو مخيّر فيه لتأدية غرض معيّن. فهي بهذا امتداد للنحو ولها مثله قواعد وسنن معروفة فالبلاغة بهذا المعنى شيء والنظرية التحليلية لكيفية تخيّر المتكلمين للألفاظ بغاية التأثير شيء آخر. فالذي يقصده المربي هو إكساب المتعلم القدرة على إجراء القواعد النحوية والبلاغية في واقع الخطاب ليس إلا. وهذا لا سبيل إلى تحصيله إلا بطرق خاصة، لا بحفظ القواعد أو دراستها على حدة.

---

10 - أسماء الأجناس غير المشتركة. فاسم الجنس هو الاسم العام الذي يطلق على عدة أشياء تنتمي إلى جنس واحد. وقد يكون فيه اشتراك وهو شيء آخر.

- **النحو النظري الذي ينبغي أن يعتمد هو نحو الخليل وأتباعه:** إنّ المبرمج للمادة اللغوية يعتمد كما قلنا على التحليلات التي تركها لنا علماء النحو والبلاغة إلا أنّه يعتقد - مقلداً في ذلك من جاء قبله منذ أقدم عصور الانحطاط -أنّ أحسن المراجع في ذلك هي تلك التي ألفها العلماء المتأخرون (ممّن ينتمي إلى هذه العصور الحالكة). وهذا هو-في اعتقادنا- من أكبر الأخطاء التي يرتكبها العلماء المحدثون منّا؛ أي أن يجعل التراث العربي الإسلامي واحداً لا يختلف الجزء المتخلّف منه عن الآخر السابق. والحق غير هذا، فالذي لا يمكن أن ينكره أحد هو أنّ عصر الإبداع في تاريخ الحضارة الإسلامية هو الخمسة القرون الأولى، أما ما جاء بعده فهو عالة عليه في بعضه بل تحريف وتراجع من حيث القيمة العلمية في غالب الأحيان، إلا ما شذّ ممّا نجده عند العلماء الذين كانوا غرباء في عصرهم كالسهيلي والرضي الاسترابادي (وابن تيمية وابن خلدون فيما يخص العلوم الإسلامية غير النحو). ثمّ إنّ هذا الجزء المتخلّف من التراث قد طغى على الناس إلى يومنا هذا وصار هو المرجع الوحيد، وأهمل الناس روائع الفكر العربي التي تركها لنا المبدعون من علمائنا الأوائل. وقد حاولنا في كتاب لنا أن نبيّن ما للفكر اللغوي الذي امتاز به أولئك العلماء من قيمة علمية لا يضاهيها إلا ما أبدعه العلماء الغربيون في أحدث أعمالهم بل قد تنقص هذه عن تلك من بعض الجوانب[11].

وعلى هذا الأساس نعتقد أنّ القواعد التي ينبغي أن تدرج في المناهج في حاجة مسيسة إلى أن يعاد فيها النظر في ضوء ما أثبته علماؤنا الأولون وما تتطلّبه العلوم اللسانية الحديثة في أرقى صورها من تلك التي تتّفق إلى حدّ ما مع تصوّر أولئك العلماء.

- **النحو والبلاغة متلازمان في عملية الخطاب الطبيعي:** إنّ عملية الخطاب أو الحديث لا تتمّ إلا بأركان أربعة هي: مصدر الحديث وهو **المحدِّث** (أو المتكلم) والمرسل إليه الحديث وهو **المحدَّث والمحدَّث به** وهو اللفظ الذي اختاره المحدّث، **وحال الحديث** وهي الحالة التي يجري فيها الحديث وكل ما يقترن به من أسباب ومسببات ومثيرات وغيرها ممّا يرتبط به محتوى الحديث من قريب.

---

11 - اسم الكتاب: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام. دراسة تحليلية لنظرية المعرفة العلمية عند الخليل وأتباعه (وسيصدر أيضاً باللغة العربية في وقته).

فالعلاقة القائمة بين المحدِّث والمحدَّث لها أحوالها الخاصة بها من احترام أو استئناس ومن محبة أو كراهية وغيرها، وكل هذه الأحوال تتراءى في تخيّر المحدّث للألفاظ (إفراداً وتركيباً وأداءً صوتياً) وتبني العلاقة بين المحدّث به على هذه العلاقات الأولية من جهة وعلى ما يستلزمه حال الحديث من جهة أخرى وهو ما يسمى عند العلماء العرب بمقتضى الحال.

فإذا اكتفينا في تعليم العربية بجانب السلامة اللغوية، أي بجعل الطالب قادراً على تطبيق القواعد النحوية وحدها دون مراعاة ما تستلزمه عملية الخطاب، أي دون القواعد البلاغية كان تعليمنا هذا ناقصاً (وهو حاصل الآن في غالب البلدان العربية) وتجاهلنا بذلك أنّ الملكة اللغوية بكاملها وفي جملتها هي مهارة التصرّف في بنى اللغة بما يقتضيه حال الحديث؛ أي القدرة على التبليغ الفعّال بما تواضع عليه أهل اللغة أو بعبارة أخرى أيضاً القدرة على الاتصال اللغوي في جميع الأحوال بما يقتضيه الوضع اللغوي وهذه الأحوال معاً من لفظ سليم ومناسب.

وخلافاً لما يظنّه الكثير فإنّ البلاغة لا ينحصر استعمالها في التعبير الأدبي وليست تفنّناً ولا هي من الكماليات بالنسبة إلى الاتصال اللغوي، بل هي العمدة في هذا الاتصال على اختلاف أنواعه وأشكاله سواء في المشافهة أو الكتابة، نثراً كان أم شعراً، في مقام انقباض أم مقام أنس. ففي كل هذه المستويات البلاغة موجودة لأنّ المعبّر يتحتّم عليه أن يختار العبارة التي تناسب المقام وتستجيب لحال الحديث ولو استرسالاً وبدون تأمل، فهو في جميعها يتوخّى معاني النحو كما يقول عبد القاهر الجرجاني.

هذا، وينبغي لمبرمج المناهج أن لا يبالغ في ذلك فيستهين حينئذ بالوجه الآخر، وهو السلامة اللفظية من حيث النحو والصرف وقد يتناسى أنّ اكتساب الآليات النحوية لا يتمّ فقط بالتمرّس على ما أسميناه بالتبليغ الناجع بل بالتدريب الذي هو من قبيل التمارين البنوية. وقد ذهب بعض اللغويين إلى قلة فائدتها نظراً إلى أنّها تقتصر على اكتساب بعض الآليات

النحوية، وليس الأمر كذلك لأنّ اللغة ليست أداة ساذجة بل جهازاً تنتظم فيه عدة دواليب وتتداخل عناصره وتتقابل ويرتبط بعضها ببعض وهذا لا يتمّ التحكم فيه إلا إذا زاد المتعلم على تدريبه لاكتساب مهارة التبليغ تدريباً آخر يماثل تدريب المتعلم للعزف في الآلات الموسيقية، فهناك تمارين تكسب الإنسان المرونة التامة في حركاته، وفي اللغة توجد أيضاً الكثير من الحركات العصبية غير الشعورية.

2- حقائق علمية فيما يخص صناعة تعليم اللغة في ذاتها:

2-1- التركيز على المتعلّم: نستخلص من كل ما سبق أنّ سرّ النجاح في تعليم اللغات ينحصر في التركيز على المتعلّم لا على المادة اللغوية على حدة ومعزولة عنه أي على معرفة احتياجاته الحقيقية وهي تختلف باختلاف السن والمستوى العقلي وكذلك المهنة وأنواع الأنشطة المنوطة بالفرد في حياته وغير ذلك. ولا يحصل هذا إلا بالنظر في أحوال الحديث وهي غير متناهية العدد (إذ المعـــاني هي نفسها غير متـــناهية) لا لحصرها في ذاتها ولكن لاستـــنباط مُثُـــلها وقوانينها ومقاييسها وعلى هذا الشكل فقد تتمّ الإحاطة بها وبالتالي ضبط العبارات التي تستجيب لها.

فعلى المبرمج لمناهج التعليم العام أن يطلع على احتياجات الناشئة المختلفة من خلال التحريات العلمية التي تجري في عين المكان وذلك من خلال كتابات الأطفال العفوية وتسجيل كلامهم العفوي وخطاباتهم في المدرسة وفي البيت وفي الملاعب وغيرها، وفي جميع الأحوال الخطابية العادية الطبيعية. فبعد معرفته لكل ذلك فسوف يمدّهم بما يحتاجونه من ألفاظ وعبارات وتراكيب ولا يزيد على ذلك شيئاً يصير عندهم كالحشو المعرقل.

2-2- اكتساب اللغة هو اكتساب مهارة معيّنة: سبق أيضاً أن قلنا بأنّ ما نرمي إليه بالنسبة لمتعلم للغة هو إكسابه لملكة معيّنة، وهي مهارة التصرف في البنى اللغوية بما يقتضيه حال الخطاب وليس إكساباً لعلم النحو أو علم البلاغة. ويعتمد في ذلك على وسائل تعليمية متنوعة فلا يقتصر هنا على إحداها دون الأخرى. فالمعروف عن تعليم اللغات أنّه إيصال

لمعطيات لغوية مادة وصورة والعمل على ترسيخها ولكنّه في الواقع أكثر تعقداً من هذا التصور. فالمعرفة العملية للغة لا تنحصر في إحداث الكلام بل تتجاوزه إلى إدراكه في السماع والقراءة، ثمّ الترسيخ ليس فقط محصوراً على تحصيل المعطيات في حدّ ذاتها بل في خلق القدرة على **التصرف فيها** (كما سبق أن قلنا). فالتصرف هو العمل في ذوات الكلم والتراكيب، وعلى هذا فـ**المعرفة العملية** (لا النظرية) للغة من حيث هي جهاز تنحصر في إحكام الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن صيغة إلى أخرى ومن تركيب إلى آخر بتفريع هذا من ذاك على مثال سابق. ومجموع هذه المُثُل هي الأصول التي يقتنيها المتعلم بكيفية لا شعورية بممارسته المتكررة العملية للخطاب وبالتمارين البنوية من جهة أخرى[12]. فالعمل الاكتسابي للغة يكاد يكون كله تمرّساً ورياضة مستمرة: كلما زادت وتواصلت زاد النمو اللغوي وقويت الملكة.

سبق لنا أن قلنا في بحث آخر: «ولهذا فإنّ لها (أي القواعد) شكلين اثنين: شكل المثال والنمط السلوكي، وشكل القانون المحرّر (مع ما يمكن أن يصحبه من تعليق وشرح الشواذ)... فكل مكتسب لقدرة من القدرات **العملية الإجرائية** غير مفتقر أبداً إلى معرفة القوانين المحررة التي تضبط بكيفية نظرية هذه القدرات»؛ وفي مكان آخر من نفس المقالة: «وبهذا الذي قلناه يصبح المشكل الذي يطرحه المربون العرب الآن وهو الاختيار بين طرق ثلاثة لدراسة النحو: طريقة النصوص الأدبية ثمّ الأمثلة ثمّ القواعد، أو طريقة الأمثلة ثمّ القاعدة، أو طريقة القاعدة ثمّ الأمثلة، لا معنى له. لأنّ هذا السؤال لا يميّز أصحابه فيه بين المرحلتين اللتين ذكرناهما[13] ثمّ يجعلون المشكل منحصراً في الاختيار بين الطريقة الاستقرائية والطريقة القياسية، وفي ذلك عندنا تسامح كبير لأنّه ليس هناك فترة تكون كلها استقرائية وفترة أخرى كلها قياسية لا في إدراك المتعلم لما يبلغه إياه المعلم بكيفية ضمنية ولا

---

12 – وهي التمارين التي تعتمد على استبدال شيء بشيء أو تقديم شيء على شيء أو تحويله بأي طريقة كانت،وهو جدّ مفيد في اكتساب هذه الآليات بشرط ألا تكون مجرّد حكاية أو تكرار بل تحويلا حقيقيا على مثال سابق يتطلب التأمل العقلي التصرف المحكم، وبالتالي في البنى اللغوية.
13 – في مسيرة الدرس واتساق أجزائه هناك مرحلة الإدراك ثم مرحلة تحقيق هذا الإدراك.

في أثناء اكتسابه لملكة التعبير، إذ الاستقراء وإن كان هو الأول في عمليتي الإدماج والتكيف إلا أنّه يتلوه على الفور القياس والاستدلال (بكيفية غير شعورية في غالب الأحيان) ثمّ يعود صاحبه في الحين إلى الاستقراء وهكذا دواليك. وحتى العمل الترسيخي التدريبي الذي ينبني أساساً على القياس لا يخلو أبداً من الاستقراء أي التصفح للجزئيات (التي اختزنتها الذاكرة). ثمّ إنّ الترسيخ (أو التدريب والتطبيق) لم يحظ في هذا السؤال بأي اهتمام مع أنّه هو كل شيء في تدريس اللغة[14]».

وعلى هذا فينبغي أن يراعى في بناء المناهج هذه الحقيقة وذلك بجعل التمرس والترسيخ للمُثُل الإجرائية هي القسط الأوفر من محتواها بحيث تصبح تشكل ثلاثة أرباع درس اللغة.

2-3- التخطيط للمادة اللغوية والتسلسل المنطقي لأجزائها أمران ضروريان: ما من شيء يدخله التنظيم إلا ولا بدّ أن يخضع لنوع من الترتيب، وإن كان عملاً متواصلاً وكان بالتالي الزمان من أبعاده فلا بدّ أن يخضع للتخطيط والتدرج والانتقاء. أما تخطيط المفردات وانتقاؤها فقد سبق أن ذكرنا محاولة ضبط رصيد على مستوى الوطن العربي. وما يقال عن المفردات يقال أيضاً عن التراكيب. وأفضل نمط تضبط به المُثُل التركيبية هو النمط النحوي الذي وضعه النحاة الأولون كما سبق أن قلناه. ويجب أن يعتمد أساساً في بناء المناهج وألا تدرج الموضوعات النحوية التي توجد في كتب المتأخرين لأنّها صورة مشوّهة للنحو الأصيل البديع الذي نجده عند الخليل وأتباعه ويتفادى بذلك الكثير من التحليلات التي يغلب عليها طابع الفلسفة والمنطق الأرسطوطاليسي كالتصنيفات التي تعسّف في إيجادها هؤلاء المتأخرون[15]. هذا وينبغي أن تؤخذ من الموضوعات أو البنى النحوية تلك التي كثر مجيئها على ألسنة العرب وتتصف الآن أيضاً في لغة التحرير وغيرها بكثرة الدوران وذلك مثل ما فعل بمفردات الرصيد اللغوي. ويترك كل ما ليس مثالاً إجرائياً كالتعليلات والتعليقات

---

14 – نفس المصدر، ص72.

15 – المنطق ضروري في كل تحليل، وليس ذلك لانّ المادة اللغوية يجب أن تخضع للمنطق بل تحليلها – بما أنه حاصل بإعمال الفكر – هو الذي يجب أن يخضع للمنطق، لا ذاك الذي وضعه أرسطو بل هذا الذي وضعه العلماء العرب الأولون وهو المنطق الرياضي(غير الفلسفي) الذي يعتمده العلماء في زماننا.

الهامشية حتى ولو كانت من إنتاج الخليل وسيبويه العلمي الرائع؛ لأنّ المطلوب هنا هو -كما قلنا- إكساب مهارة معيّنة وهي ملكة اللغة وليس القدرة على التفسير العلمي للبنى اللغوية التي هي من اختصاص علماء اللسان.

وعلى هذا، ينبغي ألا تترك هكذا جزافاً كل الموضوعات التي كثرت فيها الوجوه المسموعة والتعليلات المعقدة كما جاء ذلك في باب التصغير وباب النسبة وغيرها، بل ينتقي من كل هذا المطرد في القياس والاستعمال وكذا المسموع الكثير بتجنب كل تفسير علمي صريح، بل يكتفي في ذلك بالشيء القليل الذي قد يساعد في بعض الأحيان -حسب ما يرتئيه المعلم- على ترسيخ المثل بربطها بغيرها من البنى الواضحة.

وكذلك هو الأمر بالنسبة للتدريج وتسلسل العمليات التعليمية. فإنّ التجربة بيّنت أنّ الشاذ عن القياس إذا بدئ به وكان كثيراً عاق ذلك المتعلم بحيث يصعب عليه أن يرسخ في سلوكه اللغوي المطرد الذي شذّ عنه هذا العنصر.

الاقتراحات:

- تتّخذ الأصول في البحث السابق مبادئ عامة لبناء المناهج التعليمية.
- أصل الأصول هو العناية بالمتعلم، والتفطن إلى حاجاته التعبيرية الحقيقية: ما هي اهتماماته وما هي الألفاظ والعبارات التي تستجيب لهذه الحاجات. ويجب أن تبنى المناهج برمّتها على هذا المبدأ العام.
- يدرج في المناهج الأداء الصوتي كدرس مستقل ويعتمد في ذلك على الأوصاف العلمية لمخارج الحروف والظواهر الصوتية العربية عامة كالوقف والإدغام وغيرهما وكذا على الأداء للنص القرآني في الكتب القديمة التي ظهرت في العصور الأولى. وتوكل إلى علمائنا في الصوتيات الملمّين بالتراث العربي اللغوي دراسة وافية حول هذا الموضوع.

- يدرج في المناهج مجموع القواعد الخاصة بالمستوى المستخف من التعبير الفصيح (الذي استعمل في التخاطب اليومي والمعاملات العادية ودوّنه العلماء) ويوكل إلى فريق من العلماء استخراج هذه القواعد من كتب النحو التي ألفها النحاة الأولون من الذين شافهوا فصحاء العرب.

- يُعتمد الرصيد اللغوي الذي تشرف على إنجازه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في انتقاء المادة اللغوية وتدريجها. ولهذا الرصيد مزاياه التربوية واللغوية أهمها هو أنّه يمدّ المتعلم بكل ما يحتاج إليه في واقع حياته ولا يتجاوز ذلك. ومدار اختيار الألفاظ هو الاطراد في القياس والاستعمال وكثرة الدوران في أغلب الصور (إلا المولّد حديثاً).

- وتعامل التراكيب مثل ما عوملت المفردات فتدرج في المناهج والكتب المدرسية البُنى النحوية المطردة في القياس والاستعمال وكذلك المسموع غير القياسي الكثير الدوران ويهمل غيرها كما تهمل التعليلات والتفاسير العلمية النظرية.

- تقدم القواعد لا كقوانين محررة، بل كأنماط ومُثُل، ويستحسن أن تصاغ صياغة بالرموز على مثل ما هو حاصل في الرياضيات.

- يدرج في المناهج درس البلاغة لا كقواعد، بل كأنماط أيضاً وتدمج مع الأنماط النحوية في درس واحد يتناول الخطاب بجميع أركانه.

- يعتمد في تحرير الأنماط النحوية، وخاصة التركيبية منها، على نحو الخليل وسيبويه والنحاة الأولين، وتراجع كل المفاهيم والتحديدات التي جاءت في كتب المتأخرين في ضوء المدرسة الخليلية التي هي أقرب إلى ما تتطلبه العلوم اللسانية الحديثة.

علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي*

المقدمة :

المقصود من هذا المقال هو التعريف بالحركة العلمية الحالية الخاصة بصناعة تدريس اللغات، وبيان ما امتازت به كل واحدة من النظريات التي ظهرت في هذا الميدان في القرن العشرين. وحاولنا أن نمحص هذه النظريات ونواجهها بالانتقاد الموضوعي وأن نبين أخطائها ونقائصها وأحياناً طغيانها على غيرها من النظريات.

أظهر الإنسان منذ أقدم العصور اهتماماً كبيراً بكيفية التعليم والتّعلم عامة، وتعليم اللغات خاصة وترّك لنا التاريخ العديد من الأفكار والتأملات لكبار الفلاسفة والمربين. أما ما تعرفه الحضارة التكنولوجية الحديثة الآن من النظريات العلمية في هذا الميدان وخاصة في تعليم اللغات فكثير ومهمّ. ولا ينبغي للعالم الثالث وخصوصاً الوطن العربي أن يتجاهله. والمقصود من هذا العرض هو التعريف بهذه النظريات التي تشكل ما يسمى في زماننا بعلم تدريس اللغات. وقد بنيت عليها عدة طرائق لاكتساب اللغة سواء لغة المنشأ أم اللغة الأجنبية. وسنحاول أن نحلل أهم النظريات مع بيان نقائصها كلما اقتضى الأمر. ثمّ سنتناول موضوع البحوث العلمية التي تجري منذ عدة سنوات في بلادنا في هذا العلم بالذات.

1- علم تدريس اللغات، نشأته وتطوره: انطلقت الحركة العلمية في ميدان تعليم اللغات في أوربا من الانتقاد الشديد الذي وجّهه بعض المربين لمنهجية التدريس التي كانت قد سادت في النظام التربوي الغربي لغاية بداية القرن العشرين. وأهم المعايب والنقائص التي لاحظوها هي سيطرة تدخل المعلم في الدروس، وبالتالي عدم مشاركة التلميذ مشاركة فعّالة. بل يطالب

---

* - ألقي هذا البحث في ندوة حول قضايا تعليم العربية. نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجزائر سنة 1990.

المتعلم فقط بالاستماع ثمّ تطبيق ما يسمعه من التعليمات. وعند ذلك ظهرت الطرق النشيطة Méthodes actives التي تقلل من تدخل المعلم وتترك المجال لنشاط المتعلم أثناء الدرس[1] ثمّ على ممرّ الأيام تبلورت فكرة أخرى وهي خاصة بتدريس اللغات الأجنبية.

فعلى الرغم ممّا جلبت الطرائق النشيطة من المنافع فإنّ تدريس اللغات بقيَ على ما هو عليه من الجمود: فقد كان الأستاذ يعلم اللغة الأجنبية كما تعلّم اللاتينية واليونانية أي بالاعتماد على النصوص الأدبية والترجمة والتركيز على القواعد، فكان يسبّق اللغة الأدبية على لغة التخاطب -وربّما تجاهلها تماما- ولا يعلّم مباشرة اللغة الأجنبية بل يلتجئ إلى وساطة اللغة الأصلية. ثمّ لا يهتمّ بالتالي بما هو همّ كل متعلّم للغة: القدرة على الفهم والإفهام لا على الفهم وحده. وظهرت عندئذ ما يسمى بالطريقة المباشرة Méthode directe. وشعر الناس بعدم نجاعة الطرائق التقليدية في أثناء الحرب العالمية الثانية، وخاصة الجيش الأمريكي. فأوكلت السلطات الأمريكية لبعض اختصاصيي اللسانيات أن يضعوا للجنود طريقة تمكّنهم من الحوار المباشر مع الشعوب التي سيتّصلون بها. وهكذا كان الأمر ونجحت هذه الطريقة المباشرة أيّما نجاح (لأنّ الحافز كان قوياً) وهذا هو سبب شيوع هذه الفكرة، وانتشار الطرائق المباشرة عبر العالم. ولم تلبث هذه الأفكار أن طُوّرت بفضل البحوث العلمية المتواصلة وخاصة في اللسانيات بالاستفادة بما حقّقه علم النفس وعلم التربية. فظهرت الطرق المسماة بالسمعية البصرية Audio-visuel والطرق المسماة بالسمعية الشفاهية. وآخر نظرية في هذا الميدان تسمى باللسانيات التطبيقية Applied linguistics / Linguistique appliquée وهي في الحقيقة شُعبة من شعبها ولهذا يسميه الآن أصحابه بعلم أو صناعة تعليم اللغات Didactique Language teaching / linguistique. والحق أنّ كل هذه الطرائق التي ذكرناها تعتمد على نظرية خاصة إما بعلم النفس وإما باللسانيات أو كلاهما معاً. ولذلك تعتبر "الديداكتيك" اللغوي علماً تطبيقياً متعدد التخصصات.

1- وقد كان أساس هذه النزعة الجديدة في أوربا البحوث العلمية في علم النفس والتربية، ونذكر منها أعمال الباحث السويسري بياجي، وهي هامة جداً.

2- البحوث العلمية في اللسانيات التطبيقية، ومنهجية تعليم اللغات:

أ - مادة اللغة ومنهج تعليمها: هذا وقد تعوّد الاختصاصيون في هذا الميدان أن يميّزوا بين ما هو راجع إلى اللسانيات التطبيقية وهو البحث في المادة اللغوية التي يحتوي عليها الدرس اللغوي من جهة، وبين ما هو راجع إلى علم التدريس الخاص باللغات وظواهر اكتساب الملكة اللغوية؛ وهو البحث في منهجية تعليم اللغات (Méthodologie) وقد بني هذا التمييز على هذين السؤالين: ماذا يجب أن نُعَلّم من اللغة؟ وكيف نعلّم اللغة؟ وهما حقاً شيئان مختلفان. وقد تختلف النظريات والمذاهب في هذا النوع من البحث بالتركيز المفرط على أحد هذين الجانبين دون الآخر بل بالاستهانة بأحدهما وتعظيم أهمية الجانب الآخر. وتذبذبت بالفعل الاتجاهات منذ أكثر من خمسين سنة. أما في الوقت الراهن فقد صار نوع من الإجماع على أنّ منهجية تعليم اللغات هو ميدان بحثي قائم بنفسه، وإن كان في الواقع مكملاً للسانيات التطبيقية. ولذلك لا يريد أكثر الاختصاصيين في هذا الميدان أن تلحق أعمالهم العلمية بأي علم من هذه العلوم وأن يكون ميدانهم تابعاً لها وذلك على الرغم من أنّ الأسس النظرية التي بنيت عليها هي لسانية ونفسانية وتربوية.

أما ما أثبتته علوم التربية وعلم النفس منذ زمان بعيد، فهو ضرورة إشراك المتعلم في النشاط التعليمي، فلا بدّ من أن يساهم لا بالسمع والطاعة لما يتلقاه من معلمه، بل بالمشاركة الفعلية التي تؤديه إلى تنمية هذه المعارف. ولذلك فلا بدّ من أن ينطلق من الحدس أي من الأشياء الملموسة التي تقع عليها حواسه الخمس وينتقل منها إلى المجردات، وأن تكون له في ذلك المبادرة حتى تتكوّن له القدرة على الخلق والإبداع. وهذه الأفكار، كما قلنا، قد ساهم في إثباتها علمياً Piaget وعلماء آخرون ممّن حَذَوا حذوه.

وظهرت أهمية هذه الأفكار إلى حدّ بعيد بالنسبة للمعارف العملية كمعرفة أي متكلم باللغة التي يستعملها يومياً. فإنّ هذه المعرفة في الحقيقة مهارة وملكة؛ أي قدرة على إحكام نوع من الأفعال وليست معرفة نظرية. وذلك مثل سائر المهارات التي يكتسبها الإنسان بالممارسة: من أبسطها كالسباحة وركوب الدراجة وسوق السيارات إلى أعلاها كالعزف

وتسيير الأجهزة المتطورة وكالاستعمال البارع للغة من اللغات. ولهذا صار العلماء يتساءلون عمّا يسهّل هذه الممارسة ويجعلها أكثر نجاعة.

ب- **المشافهة**: فأول ما لاحظوه هو أنّ اللغة لا تنحصر فيما يكتبه الناس من أدباء وغيرهم بل هي أيضاً أصوات تُلفظ وتُسمع، وأنّ المخاطبات اليومية تشكل القسط الأوفر من استعمال الناس للغة. فهذا الجانب الحيّ من اللغة كان قد تناساه المربون وصاروا لا يلتفتون إلا إلى النصوص الأدبية خاصة. ولهذا كان المتعلم للغات الأجنبية لا يجد فرصة أبداً لينمي قدرته على التعبير الشفاهي.

ت- **الانغماس اللغوي**: وأهم من هذا -وأعتقد أنّه أعظم شيء أثبته العلماء- هو أنّ هذه المهارة (الملكة اللغوية عند علمائنا القدامى) لا تنمو ولا تتطوّر إلا في بيئتها الطبيعية وهي البيئة التي لا يُسمع فيها صوت أو لغو إلا بتلك اللغة التي يُراد اكتسابها. أما خارج هذا الجو الذي لا يسمع فيه غير هذه اللغة فصعب جداً أن تنمو فيه الملكة اللغوية. فمن أراد أن يتعلّم لغة من اللغات فلا بدّ أن يعيشها وأن يعيشها هي وحدها لمدة معيّنة[2] فلا يسمع غيرها ولا ينطق بغيرها وأن ينغمس في بحر أصواتها كما يقولون لمدة كافية[3] لتظهر فيه هذه الملكة. وهذا أصبح الآن بديهياً إلا عند بعض المسؤولين وقد جرّبوا ذلك واتّضح أنّه الحلّ الوحيد، وذلك مثل ما يفعل بالطلبة الأجانب في الجامعات الغربية في عامهم الأول؛ يمنعونهم من السماع والتّحدث بغير اللغة التي سيتلقون بها دروسهم، وقد نجحت الفكرة إلى حدّ بعيد. وعلى هاتين الحقيقتين بُنيت ما يسمى بالطريقة المباشرة: فلا يلجأ فيها أبداً إلى لغة المنشأ (لغة الأم) وبالتالي فالترجمة منبوذة (حتى ترسخ الملكة) وتقدم المشافهة على الكتابة. واتّصفت هذه النزعة التعليمية أيضاً بالتركيز على تعليم المفردات وبالتالي على ما يسمى بمحاور الاهتمام.

2- لا لعشرة أيام مرة واحدة في العمر كما فعلت بعض وزارة التعليم العالي في بلادنا في الثمانينيات (في تعليم العربية للأساتذة).
3- وقد تفطّن إلى ذلك الكثير من علمائنا قديماً كالجاحظ.

ث- تأثير اللسانيات البنوية والسلوكية: هذا وقد لاحظ العلماء من جهة أخرى أنّ اللغة هي سلوك خاص، والتّعلم أيضاً سلوك، وكل سلوك هو استجابة لمثير. وقد بنى علماء النفس الأمريكيون تعليم اللغة على هذا المبدأ (مبدأ التكيّف) وأشهرهم هو سكينر Skinner وقد سار في ذلك على خطى من تقدمّه من العلماء الأمريكيين ممّن عالج مشاكل اكتساب اللغة. وقد كان من قبله اللغوي Bloomfield قد تبنّى هذه السلوكية بل جعلها هي الأساس في تحليله العلمي للغة. وقال بما أنّ الكلام سلوك في حال معيّنة فالذي يُدرَك منه بالحواس هو الألفاظ، أما المعاني فلا يدركها الباحث إلا بالنظر في حال الخطاب Situation de discours. أما أن يحاول معرفتها بطريق آخر فهو من محض التّحكم. ولهذا يجب أن تكشف بنية الكلام ومكوّنات هذه البنية دون اللجوء في ذلك إلى المعنى. فلكل جزء من أجزاء الكلام مكان خاص هو وكل الأجزاء التي تنتمي إلى جنسه. فاكتشافها يتمّ بالنظر في جميع السياقات التي تكتنف الوحدة اللغوية.

وهذا التحليل المبني على اللفظ والبنية هو المسمى بالنظرية الاستغراقية (أو القرانية) Distributionnalisme[4] وهو مع نظرية سكينر التي تعتمد على قانون الإثارة والاستجابة العِمادان الأساسيان اللذان بنيت عليهما الطريقة السمعية الشفاهية Audio-Oral. وكان يقصد أصحابها أن يتداركوا نقائص الطريقة المباشرة التي سبق ذكرها (وقد ظهرت في أوربا في بداية القرن العشرين كردّ على التعليم اللغوي التقليدي). فأخذوا منها المبدأين اللذين ذكرناهما (ضرورة الرجوع إلى لغة التخاطب وضرورة الانغماس اللغوي التام) زيادة على ما أحياه المربون من الطرق النشيطة وتوضيحاً وتأكيداً لها. إلا أنّهم تأثروا بما كان رائجاً من أفكار اللسانيات البنوية الاستغراقية وأفكار السلوكية النفسية (نظرية التكييف) فأسسوا طريقتهم على هذه التصورات إضافة إلى الحقائق التي ذكرناها. وعلى هذا الأساس أدخلوا في طريقتهم ما سموه بالـ Pattern وهو النموذج من الجمل والمفردات التي ينبغي للمتعلم أن يبني عليه تراكيبه. وربطوا هذا بالمثيرات الكلامية وهي أوامر من المعلم تثير في المتعلم استجابة

4- وهو قريب -إلى حدّ ما- من المنهج التحليلي العربي الذي كان يهتم أصحابه بموضع العناصر اللغوية والاستغراقية، كما هو معروف هو الاتجاه الأمريكي لما يسمى بالبنوية في اللسانيات Structuralisme.

خاصة وهي إعادة استعمال النموذج بعدد من التغييرات أو الإضافات أو الحذوف. وعلى هذا ضبطوا نوعاً من التدريب شبه آلي سموه بالتمارين على البنية Exercices / Pattern drill structuraux[5]. وهذه العمليات التعليمية يحصرونها في برنامج متدرج أي على عدد معيّن من المراحل يسمونها بالمراحل الصغرى. وهذا التدرج -وهو دقيق جدا- هو مماثل للتدرج الذي وضعه علماء النفس أتباع سكينر وسموه **بالتعليم المبرمج**. ولم يستعمل التعليم المبرمج في تعليم اللغات إلا قليلاً. وعلى الرغم من أنّه بُنِيَ على مبدأ الإثارة والاستجابة فإنّ له مزايا لا تنكر ومن ذلك تقسيمه للصعوبات. فإنّ المبرمج يحاول دائماً أن يحصر في الوحدة التعليمية (الدرس الواحد أو عدد من الدروس) العدد القليل جداً من الصعوبات وهي البنى أو الألفاظ الجديدة في داخل العدد الكبير من الأشياء المأنوسة.

ولم تبن منهجية على أسس علمية دقيقة قط مثل هذه التي أسست عليها الطريقة السمعية الشفاهية. فلم يشاهد في هذا الميدان مثل هذا العدد الهائل من البحوث والمقالات حول مشاكل تعليم اللغات. وقد أسسوا نوعاً من البحوث المقارنة سموه باللسانيات التفاضلية أو التقابلية Contrastive Linguistics تهتمّ بالدراسة المقارنة للغات لفظاً ومعنىً. والغاية من ذلك هو تسهيل الاكتساب اللغوي بالتركيز على البنى التي لا يعرفها المتعلم في لغته الأصلية، ومن ثمّ نشأت بحوث أخرى تابعة لهذه الدراسة المنتظمة لأنواع الأخطاء التي يرتكبها المتعلمون، وهي جدّ مفيدة لأنّها تمكّن المعلم من الالتفات إلى الخطأ الكثير الشائع عند متعلمي اللغة فيحاول أن يتجنّبها المعلم بوسائل خاصة وهذه الوسائل هي نفسها ناتجة عن الدراسات النفسية اللغوية التربوية. وقد نوقشت في تصنيف الأخطاء الرسائل الجامعية الكثيرة حتى في بلادنا. هذا ولا بدّ من التنبيه على أنّ البحوث المتخصصة قد تناولت تعليم اللغة الأصلية للصبيان كما تناولت أيضاً تعليم اللغات الأجنبية والمناهج تختلف بحسب الفئات، لكن هناك حقائق ومبادئ عامة في الاكتساب تنطبق على جميعها.

5- وهذا النوع من التمرين معروف عندنا وغايته إكساب مهارة التّصرف في البنى والتراكيب (كتحويل جملة من المذكر إلى المؤنث أو من المفرد إلى المثنى أو الجمع) إلا أنهم أثروه أيّما إثراء فصيّروه يغطي كل أنواع التصرف في الصيغ والتراكيب.

ج- الاهتمام بالمتكلم وحال الخطاب: هذا فيما يخصّ ما أثارته البنوية ونظرية التكييف النفسانية من البحوث، أما فيما يخص الباحثين الأوربيين فإنّهم انتبهوا إلى الدور الجوهري الذي تلعبه القرائن المقالية منها والحالية[6]، خاصة في أمريكا في تعليم اللغة لأنّ الأفعال الكلامية التي يحدثها المتكلم لا تحصل منعزلة، بل تحدث في حال خطاب معيّنة وتوجّه إلى مخاطب معيّن. ويعتني المحدّث بما يعلمه وهو ما يجهله المخاطب وبمقامه بالنسبة إليه. فلكل ذلك تأثير على موقف المتكلم وسلوكه الكلامي. بل ولكل ذلك تأثير أيضاً على تعلم اللغة، فاكتساب المغترب الملكة اللغوية بالنسبة إلى لغة البلاد التي هاجر إليها هو بمنزلة اكتساب الطفل للغة محيطه: لا فرق بينهما من حيث آليات الاكتساب وظروفه، فكل واحد منهما مضطر إلى أن يكون في كل وقت متكلماً ومخاطباً بلغة لا يتقنها بعد. ووجوده بكيفية عفوية ومتكررة في حال خطاب معيّنة تكثر فيها القرائن يستنير بها على مراد مخاطبه، وعلى المناسبة القائمة بين الألفاظ والبنى ومدلولاتها موجودة -كما قلنا- على هذا الحال يجعله يسرع التحكم في هذه اللغة بكيفية عجيبة ليس لها مثيل إطلاقاً. وبهذا تظهر أهمية حال الخطاب وقرائنها وأهمية العلاقات الموجودة بين المتكلم والمخاطب والخطاب. وهذه الحال هي مجموعة أشياء مرئية ومسموعة، وبسبب ذلك اهتمّ هؤلاء العلماء في تدريس اللغة بدور البصر والسمع ولا سيّما هذا الأخير، فلا بدّ أن تُعطى الأولوية لتهذيب الإدراك السمعي بالنسبة للأصوات الخاصة باللغة المراد تعلمها. ومن ثمّ جاء اهتمامهم بدور الصوتيات التطبيقية التي ترمي إلى تدريب الأذن وجعلها أكثر حساسية في تشخيص أصوات اللغة من جهة، وجعل المتكلم أكثر إتقاناً للنطق بهذه الأصوات من جهة أخرى. ولا يمكن في الواقع أن يحصل ذلك إلا إذا وقع ارتباط وثيق بين السمع والنطق.

فهذه هي الأسس النظرية العلمية التي بُنيت عليها الطريقة السمعية البصرية في تعليم اللغات سواء في ذلك لغة المنشأ واللغة الأجنبية وقد شاعت عبر العالم. ومن أشهر من ساهم في نشرهـــا نذكر العالم اليوغسلافي كوبيرنا P. Guberina الذي وضع مع الفرنسي ريفانك

6- هذه العبارة هي الاصطلاح الذي استعمله العلماء العرب للدلالة على نفس هذا المفهوم.

P. Rivenc المنهجية المعروفة بـــ S G A V (Structuro-globale audio-visuelle). وتهتم هذه المنهجية أيضاً باختيار المادة اللغوية وتوزيعها بكيفية متدرجة في الدروس. والجدير بالذكر هو أنّ أصحابها لم يعتمدوا في اختيار المفردات مثلاً على مقياس ذاتي كالرأي الفردي والتجربة الفردية كما يفعله مؤلفو الكتب التعليمية وخاصة في بلادنا، بل على التجربة العلمية. وهكذا كان الأمر بالنسبة لحصيلة المفردات المسماة بالفرنسية Français fondamental[7] فقد أجروا لحصرها تحريات في الميدان وسجّلوا عدداً كبيراً من المحاورات فأحصوا كل مفردة وتواترها فكان مقياس اختيارهم لها هو كثرة مجيء الكلمة، ثمّ أضافوا إلى هذه القائمة ما سموه بالكلمات الكامنة وهي التي لا تظهر إلا إذا أثير مجالها المفهومي وذلك كمجال الرياضة والسياسة والحِرَف والطبخ وغير ذلك.

أما الطريقة نفسها فيجدر بنا أن نعطي ههنا لمحة عن الدرس السمعي البصري من حيث المحتوى وترتيبه: فكل درس يحتوي فيه غالباً على حوار يركز على موضوع يؤخذ من الحياة اليومية والمقصود منه هو أن يكون كالقوام الحيّ لتقديم المفردات والبُنى النحوية وقد يضاف إليه حوار آخر يختص ببنية واحدة، ويقدم هذا الحوار بكيفية إجمالية لإدراك معناه العام ثمّ جملة جملة، وكل جملة ترافقها صورة من شريط ثابت يتجسّد به المعنى الذي تحمله الجملة ويتلو ذلك التكرار. يعيد المتعلم ما يسمعه جلة جملة أيضاً فيتدخل المعلم لإصلاح أخطائه، ثمّ يعرض الشريط من جديد للتأكد من فهم المتعلم له جملة وتفصيلاً، ثمّ تعرض الصورة مرة ثالثة صورة بدون صوت (فالصوت المرافق لها قد حذف) فيجب على المتعلم أن يكشف النصّ المرافق. أما جوهر المسيرة فهي مرحلة الاستثمار؛ وفيها أنواع كثيرة من الأعمال وذلك مثل قيام المتعلمين بدور كل الأشخاص الذين ساهموا في الحوار، أو إلقاء عدد من الأسئلة على الصور المعروضة، أو استعمال بنية قد تعلمها في حال خطاب جديد أو إثارة تعليق وحديث وتبادل أفكار حول الصور باستعمال ما تمّ تحصيله، أو تحويل الحوار إلى حكاية أو العكس وهكذا. ويلاحظ في كل هذا أنّ القواعد النحوية تُكتسب بكيفية ضمنية أي

7- وهذا العمل قد قام به ناس آخرون بالنسبة للألمانية والإسبانية وغيرهما. أما الرصيد العربي فسنتكلم عنه فيما يأتي.

بدون أن تعرض على شكل قاعدة محررة، بل بتمثلها دون ما شعور أي بترسيخها في السلوك اللغوي حتى تصير آلية من آلياته.

ح- نزعة حديثة جدا : الاهتمام باحتياجات المتعلم والانتباه إلى ملكة التبليغ وأهميتها:

هذا ولم يقف البحث العلمي في هذا الميدان عند هذا الحدّ، بل قد أثارت الطرق التي تأسست على هذه المنهجيات نوعاً من عدم الارتياح خصوصاً إذا قدّمها بعض أصحابها على أنّها هي القول الفصل في تعليم اللغات. وقد تبيّن بالاختبار الفعلي في الميدان وكذا الاختبار العلمي أنّ هذه المنهجيات قد بالغ أصحابها أيّما مبالغة في الاهتمام بالمادة اللغوية (اختيارها وتدريجها وتخطيطها) فجعلوا محتوى الدرس -إفراداً وتركيباً ومعاني- على نمط واحد لجميع فئات المتعلمين ولم تراع في ذلك إلا السنّ والفرق بين لغة المنشأ واللغة الأجنبية. فلم تلتفت إلى اختلاف الفئات من المتعلمين واختلاف احتياجاتهم. وكانت هذه الانتقادات قد أظهرها المختصون من المتعلمين في الوقت الذي تزعزعت فيه النزعة المتصلبة من البنوية بما ظهر من أفكار للمفكر الأمريكي نوام تشومسكي. وقويت هذه النزعة الجديدة عندما وسع علماء اللسانيات مجال اهتمامهم إلى مقتضيات حال الخطاب فنشأت نظرية الحديث Théorie de l'énonciation. وهي ترتكز أكثر على ظروف التبليغ اللغوي وشروطه، ولا تقتصر على اللغة في ذاتها كمادة وكصيغ، ولم يقتصروا إذن على السلامة اللغوية بل تجاوزوها إلى **النجاعة التبليغية**. فتعددت البحوث في هذه الآونة فيما سموه **بملكة التبليـغ** compétence communicationnelle أي القدرة على استعمال لغة ما في مختلف الأحوال الخطابية لشتى الأغراض. وصاروا بذلك يتجاوزون الملكة اللغوية Compétence linguistique أي القدرة على التركيب السليم فقط، وقد لا يستطيع صاحب هذه الملكة أن يستجيب لما تقتضيه الأحوال الخطابية المختلفة في الحياة اليومية. ومن ثمّ اهتمامهم أيضا بحصر هذه الأحوال والأغراض المتعلقة بها. فحاول أصحاب المنهجية الجديدة أن يضعوا طرائق تعتمد على هذه الاتجاهات فالمبدأ الأول كما رأينا هو الاهتمام قبل كل شيء **بالتركيز على المتعلم للغة لا على المادة اللغوية في ذاتها**، وبعبارة أخرى أن تُراعى في وضع الطرائق التعليمية الاحتياجات الحقيقية التي تختلف فيها الفئات من المتعلمين.

ثانيا: أن تتجاوز السلامة اللغوية إلى النجاعة التبليغية كما قلنا ولهذا عظُم الاهتمام بعلم الاجتماع اللغوي وأُجريت البحوث الميدانية لحصر هذه الفئات من المتعلمين وإثبات مواصفاتها بطريقة علمية وبحوث ميدانية أيضاً لاستكشاف الاحتياجات الخاصة بكل فئة (ونوقشت رسائل جامعية في احتياجات الطلاب بالنسبة للغة الإنجليزية والفرنسية وكذلك الأساتذة). فالمهندسون والأطباء ورجال الأعمال احتياجاتهم اللغوية غير تلك التي تمتاز بها الفئات الأخرى، فحرروا لهذا أنواعاً خاصة من الطرائق التعليمية لسدّ هذه الاحتياجات المختلفة. وممّا ترتّب على ذلك كلّه هو الاعتماد على حوارات **ونصوص حقيقية** تستخرج من الواقع المعيش أي حطابات سمعت أو كتبت بالفعل لفرض غير التعليم في أحوال حقيقية وهو شيء قد يتناقض مع التدرج للمادة اللغوية.

3- البحوث العلمية في معهد العلوم اللسانية بالجزائر في ميدان تعليم اللغات:

أ- موقف المعهد من هذه النظريات: كان هذا المعهد قد وضع في برنامج أعماله البحث في تعليم العربية في جميع المستويات وخاصة تلاميذ الابتدائي والراشدين (لإطارات الجامعيين وغيرهم). أما موقفه إزاء النظريات الحديثة فهو موقف المتمحص لا يرتاح إلى الآراء مادامت مجرد آراء ويتقبل كل ما ثبتت صحته بالبرهان العقلي والتجريبي. أما النظريات المتتالية فقد اتّضح لباحثي المعهد أنّ فيها الكثير ممّا يرجع إلى هذا النوع الأخير فهذا لا بدّ من تقبله وذلك مثل المبادئ التي ذكرت في كون اللغة مشافهة قبل كل شيء، وأنّه لا بدّ من استيفاء شروط الانغماس اللغوي الكلي. وكأهمية النظرة الإجمالية لعمليات الخطاب، والتمييز بين فئات المتعلمين وأهمية الملكة التبليغية. فكل ذلك ثبتت صحته من التجربة نفسها، والذي يرفضه باحثو المعهد هو أولاً التفضيل المطلق للملكة التبليغية مثلاً، وما يترتّب على ذلك من إهمال للملكة اللغوية أي القدرة على التعبير السليم. ويربط الباحثون الغربيون -غالباً ومقلدوهم من العرب- نظريات التدريس اللغوي بالنظريات اللسانية والتربوية. وهذا لا يكون فيه ضرر بل هو طبيعي لو أنصفوا النظريات الأخرى، وأن تؤخذ منها ما هو صالح لجانب من جوانب اكتساب اللغة، وذلك مثل التمارين البنوية فإنّ أصحاب نظرية التركيز على المتعلم ينبذونها نبذاً لأنّها ظهرت مع ظهور البنوية ونظرية التكيف على الرغم من أنّ هذه

التمارين مفيدة جداً في اكتساب الآليات النحوية الصرفية إنّما العيب هو أن يُقتصر عليها هي وحدها وليس العيب فيها في ذاتها.

ب- مشروع الرصيد اللغوي: أما فيما يخص البحث فقد اهتمّ الباحثون في هذا المعهد بمشاكل اللغة الملقّنة في المدارس قبل كل شيء[8] (نظراً لاهتمام المعهد بعلوم اللسان) كما اهتموا أيضاً بمشكل المصطلحات المدرسية والجامعية وتوحيدها. أما مناهج التدريس وطرقها فالتفتوا خاصة إلى مشكل الأساتذة غير المتقنين للعربية الفصحى.

فأول مشروع شرع في إنجازه هو مشروع الرصيد اللغوي على مستوى المغرب العربي ثمّ على مستوى الوطن العربي. وانتهى إنجازه في عام 1972م ورسّمه وزراء البلدان الأربعة: الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا في عام 1975م. وأُدخل في الكتب المدرسية في هذه البلدان. والهدف منه كما ينص عليه واضعوه: أن يضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي حتى يتسنّى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلّمها في هذه المرحلة من التعليم. ويرمي هذا الرصيد إلى أن تكون اللغة التي يتلقاها الطفل العربي في الكتب وفي أثناء الدرس تستجيب لحاجتين:

* أن تسدّ احتياجات الطفل التعبيرية في مستوى معيّن، وخاصة الألفاظ التي تغطي ما يعبّر عنه في البيت وخارج البيت بالعامية، أو لغة أجنبية (وهذا قد لا يجده قبل في دروسه اللغوية) وألا يتجاوز مع ذلك الكمية التي يقدر على استيعابها، وإلا أصابه حصر ونفر عن تعلم العربية فهو لذلك أدنى ما يحتاج إليه وأقصى ما يمكن استيعابه في سنّ معيّنة.

* أن تتوحّد بذلك لغة الطفل العربي من المغرب إلى المشرق دون أن ترفض الألفاظ الفصيحة التي تكثر في بلد استعمالها، وذلك كأسماء الملابس والأطعمة والعادات وحتى المترادفات الكثيرة الاستعمال.

8- يعمل باحثون آخرون في حقول تهتم خاصة بالتكنولوجيا اللغوية، وذلك كعلاج اللغة بالرتّاب ووضع المعاجم على هذا الأساس وكالإلكترونيك الصوتي وكذا علاج أمراض الكلام وغير ذلك.

ومقياس اختيار هذه الألفاظ يبنى على تواتر الكلمة وشيوعها في بلدين على الأقلّ. أما ما لا يوجد لفظ عربي واحد للدلالة على مسمى حديث فقد وضعت مقاييس دقيقة لتفضيل اللفظ الفصيح على الأعجمي قدر الإمكان وتفضيل اللفظ السهل المخارج على ال . غير ذلك.

وقد شاركت في ضبطه 14 دولة عربية ونسّق باحثو المعهد كا . ال ومن ذلك علاج ما يقرب من مليوني كلمة على الرتّاب (الحاسوب). والذي نرجوه هو ان يُراعى هذا الرصيد وأن يدخل بأكمله في الكتب المدرسية بل وأن يشيع في استعمال المذيعين في الإذاعة والتلفزة.

ت- طريقة المعهد في تعليم العربية للكبار وأسسها النظرية: تكوّن في المعهد فريق آخر في السبعينيات، وتدعم في السنوات الأخيرة بعدد من الباحثين الأكف ان يرمي إلى وضع طريقة ناجعة لتعليم العربية للأساتذة الذين لا يتقنون الفصحى. وقد ضبطت هذه الطريقة بالفعل وستوضع في محك الاختبار، إلا أنّ الكوارث التي . بها المعهد (أُلغي المعهد من الخارطة الجامعية في 1984م) لأنّه لا يمنح إلا الماجستير والدكتوراه، ولأنّه يقوم ببحوث علمية وهو شيء يعتبر تَرَفاً ومن الكماليات في بلادنا. (وقد أُنشئت وحدة البحث في 1986م لتغطية هذا النشاط العلمي لكن هيهات أن تفي بما يحتاج إليه).

أما أسس هذه الطريقة العلمية فهي نتيجة لشيئين اثنين:

1- انتقاء بعض الفرضيات التي وردت في النظريات الحديثة، وتبني بعضها بعد التمحيص وخاصة بعد تجربتها في بيئتنا الخاصة وعلى فئات خاصة.

2- حصيلة الاجتهادات التي بذلها باحثو المعهد وما أتوا به من الآراء والتجارب البحثية وخاصة الانتقادات التي وجّهوها للنظريات بعد إجراء هذه التجارب[9].

ومن بين هذه الانتقادات هو ما آخذناه على بعض الباحثين الغربيين -ومقلديهم العرب- من إهمال بعض الجوانب التقنية لتعليم اللغة وطغيان بعض الاتجاهات النظرية على البعض

9- وقد نوقشت عدة رسائل في شتى الموضوعات التي تخص منهجية تعليم اللغات.

الآخر فبما أنّ الحقائق هي نتيجة لبناء مستمر ولإعادة نظر متواصل لا يقف، فلا يجوز أن يتمسك بنظرية واحدة عشرات السنين وترفض الأشياء الجديدة. ثمّ على العكس من ذلك لا ينبغي أن يفرّط في جميع ما أتت به نظرية بسبب ما طرأ من جديد. فإنّ الكثير مما فكّر فيه حتى القدامى من علمائنا يحتاج أن يُلتفت إليه ولا يترك إلا إذا أتى بالدليل على بطلانه.

ومن ذلك البنوية الصمّاء التي تتجاهل أنّ اللغة هي أيضاً معيار، بل معايير زيادة على كونها نظاماً من الوحدات، وقد وقع نوع من التناقض الصارخ بين موقف البنويين الذين يرفضون مفهوم القاعدة النحوية وبين اللسانيات التطبيقية التي أساسها البنوية ولا يمكن أن تتجاهل هذه الأخيرة معيار اللغة المواد تعليمها فليس في الدنيا لغة بدون معيار!

أما ما يتعلّق بمشاكل تعليم العربية في بلادنا والبلدان العربية فإنّ أهم ما ثبت عندنا وصار جزءاً من نظريتنا فهو وجود مستوى واحد من التعبير في تعليم العربية لجميع الفئات. ونعني بذلك لا كون المادة اللغوية واحدة للجميع -وهو أيضاً حاصل بل كون أسلوب التعبير الذي يتعلمه الناس جميعاً واحد- وهو ما سميناه بالتعبير الترتيلي أو الإجلالي نطقاً وألفاظاً وتراكيب؛ وهو الذي يقتضيه مقام الحُرمة كما هو الشأن في المحاضرات الجامعية والخُطب ومخاطبة من هو أعلى وغير ذلك (وفي أغلب الأحيان ما يحرره الإنسان). فبما أنّ المتعلم لا يعرف إلا هذا الأسلوب ، فإنّ العربية ابتعدت شيئاً فشيئاً من الحياة اليومية ومن المعاملات التي تحتاج إلى أسلوب فيه اقتصاد وخفة. وقد بيّنتُ أنّ الفصحى لها مستوى من التعبير يكثر فيه الحذف والإضمار والاختزال للحركات وغير ذلك مما هو ضروري في التخاطب اليومي. وقد نعثر على مواصفات هذا التعبير المستخفّ في ملاحظات النحاة الذين شافهوا فصحاء العرب. وكتاب سيبويه مفعم بذلك (أبواب سعة الكلام والاختصار) فقد احتلت العامية مكان الفصحى الخفيفة مع الأسف لعدم اهتمام المدرسة بها. فإنّ تعليم العربية على المستوى الواحد هو السبب في انزواء الفصحى في زاوية الأدب والكتابة، ويمكن أن نرجع للفصحى مكانتها إذا نحن عرفنا أنّ لجميع اللغات الدنيا مستويات مختلفة في الأداء وطرفهما والترتيل من جهة والحذر من الناحية الثانية مع بقاء الفصحى سليمة لثبوت كل ذلك عن العرب الموثوق بعربيتهم.

ولهذا فينبغي أن تراعى في تدريس العربية الأساليب التي تتّصف بالخفة والابتذال أي الكثيرة الاستعمال[10] (زيادة على الأسلوب التحريري) مع ثبوتها عن العرب. وهي أوصاف اللغة التي تستعمل في التخاطب العادي. أما أن يستعمل الأسلوب الترتيلي في مقام الأُنس فهذا الذي يزعج الناس ويخرج عن العادة. وكل يعرف أنّ اللهجات العربية تشتمل على قسط وافر ممّا هو موجود في الفصحى في النطق والمفردات والتراكيب. فكل ما جاز في الفصحى ممّا يستخفه المتكلم وممّا هو شائع في اللهجات ينبغي ألا يُترك بسبب وجوده في هذه اللهجات. فالعامية منبوذة كلغة ملحونة لكن إذا اتّفقت مع الفصحى فهذا أولى في التعبير المستخف غير الترتيلي، بل قد يلحن المعلم عندما يبتعد عن اللغة المطوقة وذلك بإظهار الإعراب في الوقف، وقد يجهل المعلم تماماً قواعد الوقف كما يجهل تماماً قواعد تخفيف الهمزة وقواعد الإدغام واختلاس الحركات وهو شيء لا يعرفه الآن إلا القراء والعلماء المتخصصون مع الأسف الشديد.

وتجري بحوث في المعهد في ميدان الأداء للوصول إلى ضبطه ضبطاً دقيقاً وإعطاء المعلمين الفرصة لدراسته ثمّ تعليمه. هذا وقد أجرى المعهد أيضاً بحوثاً ميدانية لاكتشاف النقائص التي يتّصف بها تعليمنا العربية؛ وذلك في تعليم القواعد في الابتدائي مثلاً، واكتشاف العاهات النطقية التي يصاب بها الأطفال ولا ينتبه إلى ذلك أكثر المعلمين ولا المفتشون، فبقي الأمر على ما هو عليه.

أما فيما يخص الأُطر التي تحتاج إلى اكتساب المهارة في التعليم باللغة العربية فإنّ الطريقة التي وضعها باحثو المعهد لسدّ حاجاتهم قد بنيت على ما ثبتت صحته مما عرضناه هنا من المبادئ، وذلك كأسبقية المشافهة ومن ثمّ ضرورة اعتبار التعبير المستخف كمستوى لا بدّ منه (دون أن يترك الأسلوب الإجلالي) وما يترتّب على ذلك من تسبيق الحوارات والنصوص المنبثقة من الواقع واختيار الأغراض والموضوعات، بالتالي التي تتلاءم مع

10- وليس الأمر متعلقاً بالنطق، بل يتجاوزه إلى اختيار المفردات والتراكيب وأحد أغراض الرصيد اللغوي هو التركيز على اللغة المأنوسة في التخاطب (دون أن تهمل لغة التحرير) حتى تصير العربية وظيفية في جميع الأحوال.

احتياجات كل فئة منهم: نصوص حقيقية حيّة تخص الأطباء مثلاً أو المهندسين وغير ذلك، واحترام التدرج قدر الإمكان وإن كان أحياناً محالاً مع النصوص الحية[11].

هذا ولا بدّ من التنبيه على الأهمية الكبرى التي يكتسيها التكوين المنتظم المخطط لخبراء في صناعة تدريس اللغات وتدريس العربية خاصة؛ وذلك لأنّ التكوين الحالي لأستاذ اللغة في البلدان العربية لا يحتوي على هذا النوع من التكوين المتخصص (وهو متعدد التخصصات كما رأينا) ويمكن أن ينظم هذا التكوين في مستوى الماجستير تخصص علم تدريس اللغات (كما هو الشأن في معهد العلوم اللسانية) ولكن ينبغي أن نؤكد أنّه تكوين خاص يُبنى أساساً على معرفة اللسانيات العامة والتطبيقية كما حددناها فيما سبق، ودراسة الأسس العلمية لطرق التعليم مع حصص مكثّفة في علم الاجتماع اللغوي وعلم النفس اللغوي وعلوم التربية وغير ذلك ممّا يفيد الطالب. ويستحسن أن يوظف هؤلاء الخبراء على مستوى كل ثانوية وكل معهد. وسيؤدون خدمات جليلة في تعليم المواد العلمية بالعربية خاصة ومضاعفة مردود تعليم العربية لأبناء المغتربين وغيرهم والبحث العلمي في تدريس اللغات ونشر اللغة والثقافة العربية عامة.

نرجو أن نكون بهذا العرض قد وفينا فيه بأهم ما يمكن أن يذكر عن هذا العلم الحديث والجليل في الوقت نفسه، وهو علم تدريس اللغات وما يجري فيه من بحوث وخاصة تلك البحوث التي يمكنها أن تفيد اللغة العربية وأن تساهم في حل مشاكل تعليمها.

11- وهذا ينبغي أن يطبق علي الكتب المدرسية، فلا يوجد على ما نعلم، نص أخذ أو سجل من الحياة اليومية فمؤلف الكتاب يقتبس النص من الأدب أو يصطنع نصاً ولذلك تأتي هذه النصوص سمجة وتحدث مللا وضجراً.

النظرية الخليلية الحديثة

المدرسة الخليلية الحديثة

والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي

المقدمة :

تعرضنا في هذه الدراسة لأول مرة لتقويم النظرية اللغوية العربية التي كانت أساساً لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه ولا سيّما الخليل وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الراهن. نبدأ بوصف المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة وخاصة البنوية والنحو التوليدي التحويلي وبين هذه النظرية. وبذلك تظهر في نظرنا الفوارق الأساسية التي تمتاز بها كل نزعة منها بما فيها النظرية العربية القديمة. فالبنوية تكتفي بالكشف عن عناصر اللغة وتحديد هويّتها بصفاتها المميّزة لها عن جميع العناصر الأخرى فالإطار المنطقي الأساسي هو ههنا التحديد بالجنس والفصل وما ينجر عن ذلك من اشتمال شيء على شيء . وهذا لا يكتفي به النحاة العرب لأنّهم يحملون الشيء على الشيء بجامع بينهما فيستنبطون البنية التي يشترك فيها عدد من الوحدات (كبناء أو مثال الكلمة) ومثل البنية التركيبية: عامل + معمول أول ± معمول ثان ± مخصص، فهي ناتجة عن حمل الأجناس المختلفة بعضها على بعض وكلّها تجيء على هذه البنية العامة (وهي أعم وأكثرها تجريداً من فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر)[1].

لقد اشتهر العالِم اللغوي الكبير الخليل بن أحمد الفراهيدي عند عامة الناس باختراعه للعَروض وكثيرا ما يذكر في الكتب القديمة والحديثة بلقب «صاحب العروض». وهذا وإن

---

*.. بحث ألقي في ملتقى حول تطور اللسانيات في العالم العربي الذي نظمته اليونسكو في الرباط من 1 - 11 نيسان (أفريل)1987م.

1- في البحثين السابقين: «العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية» و«تقرير حول بناء قاعدة المعطيات» تطرقنا إلى الكثير من المسائل والأفكار والأنماط العلمية التي لها علاقة وثيقة جدا بالنظرية الخليلية ونظرا إلى أهميتها القصوى فإنها سيتكرّر الخوض فيها في كل البحوث الخاصة بهذه النظرية.

كان اعترافاً له بهذا الفضل إلا أنه ظلم من بعض الجوانب إذ يعرف الرجل المثقف أن الخليل قد أبدع في جميع ميادين اللغة والدراسات اللغوية العربية خاصة. فنحن مدينون له بجزء كبير مما أثبته العلماء المسلمون في علم الأصوات والنظام الصوتي العربي، وكذلك الفكرة البديعة التي بُنِي عليها أول معجم أُخرج للناس وهي فكرة رياضية محضة سابقة لأوانها كما سنراه (وما يترتب عليها من المفاهيم الرياضية كمفهوم العاملي (Factorielle) وقسمة التركيب (Combinatoire)، ومفهوم الزمرة الدائرية وغير ذلك. كما ندين له بالكثير من التفاسير والتعليلات العلمية العجيبة للظواهر اللغوية العربية. ولا ننس أيضا اختراعه للشكل وهو لا يزال مستعملا إلى يومنا هذا في الكتابة العربية.

هذا ومن الغريب جداً أن تكون هذه الأعمال التي لا تقلّ أهمية عن أعمال أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى، مجهولة تماماً عند أكثر الناس بل ومجهولة في كنهها وجوهرها عند الكثير من الاختصاصيين المعاصرين. هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أن نحلل ما وصل إلينا من تراث فيما يخص ميدان اللغة وبخاصة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الخليلية[2]. وكل ذلك بالنظر في الوقت نفسه فيما توصلت إليه اللسانيات الغربية. وكانت النتيجة أن تكوّن مع مرور الزمان فريق من الباحثين المختصين في علوم اللسان بمعناها الحديث يريد أن يواصل ما ابتدأه الخليل وسيبويه ومن تابعهما ولكن بعد التمحيص لما تركوه من الأقوال والتحليلات أي بعد التحليل النقدي الموضوعي لها. وبعد أن تبيّن لهم الأهمية العظمى التي تكتسيها هذه الأشياء لا سيّما في أيامنا هذه حيث ظهرت النظريات الكثيرة والمناهج العلمية الهامة لدراسة الظواهر اللغوية وقد بدأت اللسانيات الغربية تنتشر دراستها شيئاً فشيئاً في البلدان العربية. فالغاية من هذا البحث هو قبل كل شيء التعريف بهذه النـــزعة التي تصف نفسها بأنّها امتداد منتقى للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صورة وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللغة. هذا لبّ البحث وسنحاول

2 – أما ما أطلق عليها بالنظرية الخليلية الحديثة فهي نظرية على نظرية وتشرفت بعرضها لأول مرة عام 1979.

أيضا أن نصف باختصار بعض النـــزعات التي ظهرت في العالم العربي منذ عهد قريب حتى يمكن أن نحل النـــزعة المذكورة محلها من النـــزعات الأخرى.

أصالة النحو العربي في القرون الأربعة الأولى من الهجرة:

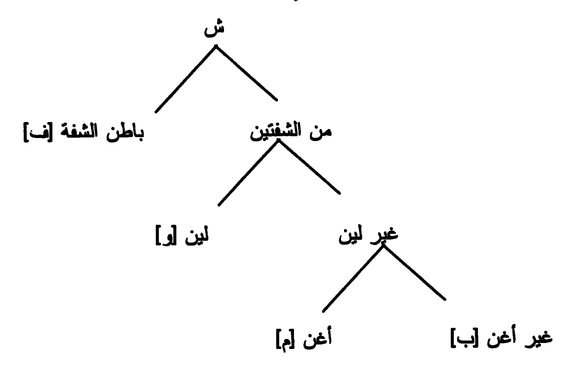
سبق أن قلنا بأنّ نظريات النحاة العرب الأولين تكتسي أهمية كبيرة جدا وهذا لا من حيث إنّها ما تزال ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية، بل من حيث إنها يمكن أن تستغل مفاهيمها في الميدان التطبيقي كالعـــلاج الآلي للنصوص وتركيب الكـــلام الاصطناعي وعـــلاج المصابين بالحبسة وغير ذلك. وقد يبدو هذا الكلام غريباً خصوصاً لمن اقتنع بما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي أوكست كونت (Auguste Comte) من أنّ عقل الإنسان وبالتالي التقدم العلمي والتقني للأمم إنّما مرّ على أطوار ثلاثة: ديني، ثم ميتافيزقي، ثم إيجابي (أي علمي تجريبي) والعهد الذي عاشه هذا الفيلسوف هو «العهد الإيجابي» فعلى هذا الأساس فكل من جاء قبله لا يمكن أن يكون علمياً. وهيهات أن يكون الأمر على هذه البساطة، فقد دلّ التنقيب التاريخي والنظر الدقيق في أحداث الماضي أنّ الأمم قد تمرّ على طور كله اختراع واجتهاد خلاّق ثم يستقر نشاطها الخلاق بل يتوقّف لعدة قرون ويتقهقر. وقد يكتشف العالم في وقت ما أشياء ثم يختفي فيعود شعب آخر ويقوم علماؤه من جديد بنفس الاكتشاف وذلك كدوران الأرض على الشمس وكالدورة الدموية وكالكثير من المفاهيم الرياضية التي وُجدت عند بعض الأمم قبل أن يثبتها من جديد العلماء الغربيون (انظر في ذلك ما كتبه رشدي راشد عن الرياضيات عند العرب). هذا فيما يخصّ العلوم عامة أما العلوم الإنسانية والاجتماعية فلا بدّ أن نُقِرَّ أن هذه العلوم لم تبلغ عند الغربيين الآن ما بلغته العلوم الدقيقة وخصوصاً التكنولوجيا ونستطيع أن نقول مثلا إنّ بعض نظرياتها كالبنوية مثلا هي في الحقيقة -كما بيناه في مكان آخر- تنـــزع منـــزع الفلسفة الأرسطوطالسية دون ما شعور من أصحابها غالباً، وخاصة في التحليل الفونولوجي، فإنّ جوهر هذا المذهب هو مبدأ الهويّة فيكتفي أساساً بتشخيص العناصر والوحدات بانياً كل ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصوتية، وهو أساس النظرة التشخيصية (réifiante) التي ينظر أصحابها دائما إلى الأشياء كأشياء وكذوات

حتى ولو كانت أحداثاً وهي نظرة تأملية محضة. وقد بنيت من الناحية المنطقية على مفهوم الاشتمال (أو الاندراج أو التضمن Inclusion) ولم تراعِ العلاقات الأخرى غير الاشتمال. ونمثل لذلك لما اشتهر عندهم من التحليل التقطيعي للكلام إلى وحدات يسمونها بالفونيمات. فإنّهم يكتفون بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية، تتحدد كل واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة تقوم مقامها مع بقاء الكلام كلاماً مفهوماً. وعند ذلك ينظرون هل يتغير المعنى (وهذا في مذهب الوظيفيين) فإذا تغيَّر المعنى حكموا على القطعة بأنّها تحصيل (actualisation) لفونيم مُعَيَّن يدخل في النظام الفونولوجي للغة المعنية، وإلا فهو مجرد وجه من وجوه الأداء (variante). وبهذا تظهر ميزة هذا المذهب الذي يكتفي باستخراج الوحدات وإدراجها في نظام تقابلي ليس غير. ويزعمون أنّ هذا النظام السكوني من المتقابلات هو «بنية اللغة» (في المثال السابق: في مستوى الأصوات). وقد حاول غير الوظيفيين أن يستغنوا عن مقياس المعنى بحصر كل السياقات الممكنة للقطع الصوتية (مذهب الاستغراق الأمريكي) وبذلك كان اهتمامهم موجّهاً أكثر إلى القرائن اللفظية (ما يجري في مدرج الكلام أي المحور التركيبي Axe syntagmatique). فهذا وإن كان قريباً من التصور العربي الذي بُني على ما كانوا يسمونه «بقسمة التركيب» (Combinatoire) أو قسمة المواقع (الرماني، شرح الكتاب) فإنّه لم يخرجهم أبداً من النــزعة التشخيصية الساذجة أي تلك التي تشخص الوحدات بإدراجها في أجناس متداخلة بعضها في بعض، لأنّهم لم يهتموا بالنظر في العلاقات المباشرة (غير المتداخلة) التي تربط بها العناصر التي تدخل فيها. ومثل هذا العمل التحليلي التشخيصي يجرونه على مستوى الدوال (الوحدات الدالة أو المورفيمات). فههنا أيضاً يقطعون الكلام إلى أصغر أجزائه مما يدلّ على معنى بنفس الطريقة. وقد حاول الوظيفيون أن يصنفوا المورفيمات أي الدوال إلى أصناف ثم بحثوا عن كيفية تركيب كل صنف منها. وكذلك فعل الاستغراقيون.

فكل هذا صادر عن النظرة المشار إليها التي لا تعرف من أنواع العلاقات إلا النوع الاندراجي (الاشتمالي). وهي نظرة قاصرة لأنّها لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو) وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا اندراج الشيء في الشيء.

وقد وفق اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي عند نقده للبنوية بأنّها نزعة تصنيفية أكثر منها تفسيرية إلا أنّ هذا اللغوي لم ينتبه إلى العلاقة التي تربط هذه النظرة بالفكر الفلسفي اليوناني وأحسن دليل على ما نقول هو أنّ اللغوي الفرنسي جان كنتينو (J.Cantineau) استطاع أن يحصر العلاقات التي بنيت عليها الفونولوجية في الاندراج أو الاشتمال (inclusion) ثم لتقاطع (intersection) ثم التباين (exclusion) . فالشيء حسب هذه النظرة إما داخل في جنس. وإما مشترك بين جنسين أو أكثر وإما خارج عنه. فهذا دليل واضح على أنّ التحليل البنوي إذا صيغ صياغة رياضية فإنّه لا يتعدّى التحليل التصنيفي ومثال ذلك في الفونولوجية: جنس الحروف الشفوية العربية:

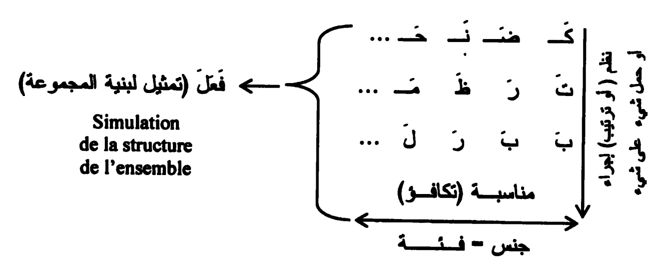
[(ب / م)/ و] / ف وبالتمثيل الشّجَرِي:



أما في مستوى تراكيب الكلام فقد صاغ تشومسكي التحليلات التقطيعية صياغة رياضية وتظهر على صورة شجرة أيضاً تمثّل فروعها انتماء الجزء (= اندراجه بالتالي) إلى ما فوقه ولم يرد بذلك أن يبيّن أن البنوية اندراجية في جوهرها، بل الذي أراده هو أن يبيّن فقط أنّ هذا التناول أو المنحى approch غير كاف لتفسير بعض الظواهر اللغوية التي يمكن أن تلتبس في ظاهر اللفظ (وذلك كالتراكيب التي تحتمل أكثر من معنى).

وكان فضل المدرسة التوليدية التحويلية أن أدخلت في التحليل مفهوم التحويل وبذلك وسّعت النظرة الأولى بأن جعلت بين كل شجرة علاقة غير اندراجية بل مباشرة، إلا أنّها لم تهتم إلا بنوع واحد من التحويلات وهي التحويلات التقديرية كما سنراه.

أما النحو العربي الخليلي فهو لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل[3] (أي باكتشاف الصفات المميزة Traits pertinents) وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال، بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر: فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النحاة أي بجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا. وأبسط مثال في ذلك هو إثباتهم لصيغة الكلمة:



فالجامع بين كل هذه الوحدات ليس فقط جنسها (بل وقد لا تهتم بالجنس) بل البنية التي تجمعها. ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كل جزء منها على نظيره إن كان هناك نظير مع مراعاة انتظامها أي مع اعتبار كل جزء في موضعه. فالتحديد عند النحاة أكثره من هذا القبيل وهو يهتم في نفس الوقت بالمحورين الاستبدالي والتركيبي بين التكافؤ (الانتماء) والنظم. فالفئة (= la classe) عندهم ليست أبداً بسيطة أي مبنية على الكيف

3- Définition par le genre et la différence spécifique

(qualitatif) – تحددها صفة مميزة فقط بل في الوقت نفسه على الكيف والكم، والكم هنا هو العدّة مع الترتيب بمراعاة كل شيء في موضعه[4].

وما دمنا بصدد الكلام عن صيغ الكلم فإنّنا نعتقد أنّ النــزعة التقطيعية الساذجة لا يمكنها أبداً أن تحلل بكيفية مرضية وعلمية الكلم العربية، بل والكثير من الدوال في عدد كبير من اللغات كالإنكليزية والألمانية، إذ ليست كل اللغات بُنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى. فهناك من الوحدات الدالة ما ليس من قبيل القطع إطلاقا. وإذا حاول البنوي أن يسلط تحليله التقطيعي على كلمة مثل «أصحاب» فإنّه سيتعسّف عندما يحاول أن يجد أي قطعة فيها تدلّ على الجمع! وهذا لأنّ مفهوم المجموعة[5] ذات الترتيب تنقصهم وكذا مفهوم الموضع كما يتصوره العلماء العرب. وسيظهر كل هذا جيدا فيما يلي.

وخلاصة القول ههنا هو أنّ النحو العربي قد وضع على أسس ابستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية، وخصوصا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب فقط بل هناك أيضاً اختلاف آخر في النظرة إلى البحث باللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل.

أما البحث اللغوي فينبغي، كما يقولون، أن لا يتّصف بالمعيارية، أي أن لا يفضل اللغوي لهجة على أخرى أو كيفية في الأداء على أخرى لسبب من الأسباب (غير العلمية)، بل يجب أن يكتفي بالوصف الموضوعي لكل ما ورد في مدونته وإلا فإنّه سيهدر الكثير مما هو موجود ويفرض ما يستحسنه، فيكون له بذلك موقف ذاتي بعيد عن العلم. فهذا ظاهره صواب، إلا أنّه لا يراعي أصحابه الكثير مما تتّصف به اللغات البشرية. فالنحاة العرب الأولون قد التجؤوا هم أيضاً إلى السماع ودوّنوا كلام العرب وربّما يقول قائل إنّهم قد حصروا اللغة في هذا المعيار الذي سموه بالفصحى وتركوا غيره. نعم هناك أسباب دينية

4- قارن بما قاله الرضي الاسترابادي عن الصيغة: «المراد ببناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها، غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه» (شرح الشافية ،1، 2).
5- – كمفهوم رياضي – Set أو Ensemble

اجتماعية وهو الاعتناء بلغة القرآن وهي خارجة عن العلم لأنها دوافع ولكل حركة علمية وغيرها دوافع. أما أن يقول بأنّهم وقفوا من اللغة موقفاً غير علمي فلا؛ لأن العلم لا يتحدد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية[6] بل بمقياسين اثنين وهما: المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة والصياغة العقلية من جهة أخرى. فكلما دقت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث كانت أحرى بأن توصف بأنها علمية. ثم زد على ذلك أنّ للغة كياناً ويتمثّل في نظام صوتي خاصّ ومفردات وتراكيب ذات أبنية خاصة، فإذا تغيّرت في هيكلها صارت لغة أخرى. فإذا عمد اللغوي إلى الوصف للغة من اللغات فلا يصح أن يصف هذا الكلام أو ذاك بأنه ينتمي إلى العربية أو الإنكليزية، إلا إذا خضع المأخوذ عنه لقوانينها الأساسية وأصول تأديتها، أي لمواضعات أصحابها فالمعيار ههنا هو نفسه ظاهرة ويجب أن لا يهدر كظاهرة.

فالمسألة ليست في تفضيل وجه من الأداء على آخر، فهذا لم يحصل أبداً عند العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب (= الذين لم تتغيّر لغتهم بالنسبة لما كانت عليه قبل الفتوحات). وقد قال سيبويه بهذا الصدد: «إستحسن من هذا ما استحسنت العرب وأجره كما أجروه» (الكتاب، 252/1) كما قال الخليل: «كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث فيه شيئا فهو على القياس» (الكتاب، 69/1). ففي داخل المجموعة من الناطقين الذين لم تصر لغتهم لغة أخرى فإنّ المقياس الوحيد في تفضيل كيفية على أخرى هو استحسان جمهور الناطقين أنفسهم. أما الكيفية الصادرة عن القليل منهم فكان يُحفظ ويُدوَّن ويُنَبَّه على قلته واجتناب أكثر العرب له.

وهذا الذي قلناه يترتّب عليه شيء قد تجاهله الوصفيون وهو أنّ اللغة ليست فقط نظاماً من الأدلة المسموعة بل هي، زيادة على ذلك، قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم بها دون ما شعور (ويشعر بها عندما يعثر لسانه). وهذا هو عين الخلاف بين النحو الأوربي التقليدي

6- فالنظريات الفيزيائية كثيرا ما ظهرت بفضل الحوافز الاجتماعية السياسية وغيرها وليس فقط بسبب الحب الخالص للعلم وحده.

واللسانيات البنوية إذ تمتنع البنوية من النظر في القواعد لأنّها تفرض، في نظرها، معيارًا معيناً. وفي هذا الموقف يكمن سبب السكون المهول الذي تتصف به هذه النــزعة، إذ كيف يهدر أهم شيء في اللغة وهو السلوك اللغوي أو بعبارة أخرى كيف يترك البحث في الكلام نفسه كفعل من الأفعال التي يتحصل بها نظام اللغة[7]. وهذا موقف الإيجابيين للظاهرية اللغوية الغربية التي لا ترى في اللغة إلا ما يُسمَع، ثم ما يتّسق ويتقابل في داخل التسلسل الكلامي ولا تلتفت أبدا إلى تصرف المتكلم في اللغة في دورة التخاطب وفي أحــوال معيّنة فأخرجوا بــذلك الذات (le sujet) وهــو المتكلم ناسيــن أنّ اللسان هو شيء (un objet) وأفعال أيضا تسلط على هذا الشيء.

أما فيما يخص نظرية تشومسكي[8] فلا بدّ أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات كما لا بدّ أن نلفت نظر الإخوان اللسانيين إلى أنّه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية، وذلك من خلال دراسته للنحو العبري الذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى، وكذلك من خلال دراسته للأجرومية على أستاذه روزانتال وقد التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية وتفطن إلى أهميتها لا كمجرد قاعدة تفرض معياراً من المعايير، بل كنمط يكتسبه الطفل بإنشائه إياه شيئا فشيئا من استماعه ومساهمته لكلام محيطه وهو نوع من الاستنباط الإنشائي (constructif) وليس بمجرد تدخل الذاكرة. ثم أرجع لمفهوم التحويل (transformation) قيمته ودوره، وقد كانت اللسانيات التاريخية ثم البنوية قد نفته تماماً من البحث اللغوي. إلا أنّ النظرية التوليدية التحويلية في الوضع الذي كانت عليه في بداية السبعينيات تختلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية القديمة (الأصيلة فقط). وذلك كمفهوم التحويل فإن المدرسة التوليدية في النظرية «standard» لا تعرف إلا نوعاً واحداً من التحويل وهو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية. فهذا نظيره في

7- أما قولهم بأن هذا يخصّ المتخصص في علم النفس وغيره من العلوم الإنسانية فلا يثبت على دليل وهو تضييق لمجال اللسانيات لا معنى له.

8- ومثلها كل النظريات التي جاءت كرد فعل أو مغايرة تماما للبنوية كنظرية شوميان في الاتحاد السوفياتي وكل المدارس التي وسعت مجال البحث اللساني فاهتمت أيضا بنظرية الخطاب وأحوال الحديث (Théorie de l'énonciation) وتجاوزت كذلك الوصف الساذج للنظام التقابلي للغة.

النظرية العربية هو التحويل التقديري. فكل كلام يحتمل أكثر من معنى -في أصل الوضع- فإن النحاة يقدرون لكل معنى لفظاً، وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها (انظر كتاب سيبويه مثلا أبواب الاتساع والإيجاز والاختصار والإضمار في مستوى الكلام، ص 108 وما بعدها وكذلك أبواب الإبدال والقلب وغيرها في مستوى الكلم)[9]. وهذا التحويل لا يغيّر المعنى لأنّه مجرد تمثيل (simulation) لما يترتب من التغيير اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي الباب الذي ينتمي إليه هذا اللفظ). وهذا التغيير هو عبارة عن مجموع من العمليات ترتب ترتيباً منطقياً لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ. ولا بدّ في حالة تطرح، من تقدير **الأصل** إذا لم يوجد، كما لا بدّ من تقدير عدد العمليات ونوعها وترتيبها بالدقة المتناهية[10]. وهذا النوع من التحويل كان يسميه النحاة الأولون بالتصريف. وقد بَنَوا على ذلك ما سموه بمسائل التصريف (في مستوى الكلام) وهو عبارة عن نظام أكسيوماتيكي لصياغة العمليات التحويلية المذكورة. وهناك فرق جدير بالذكر: فقد التزم النحاة برفض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله فكلّما اتّفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه وهذا بخلاف ما يزعمه أتباع تشومسكي حين عمّموا (في نهاية الستينيات) مفهوم التحويل التقديري وجعلوا لكل لفظ ظاهر بنية عميقة ذات دلالة. ومن ثم نشأت نزعة مخالفة لتشومسكي كانت تلقب بمدرسة علم الدلالة التوليدي (Generative Semantics).

إلا أنّ النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمّموا التحويل غير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه أو بعبارة أخرى جعلوا النظام اللغوي كله أصولاً وفروعاً.

9- يقول ابن جني: «فيتفق اللفظان على أصلين مختلفين»... فيخرجان على لفظ متفق عن أول مختلف، الخصائص، 2، 106.

10- أنظر أيضا ابن جني في الخصائص 3، 5 - (باب في حفظ المراتب) وقد يخلط بعض المحدثين فيعتقدون أن النحاة العرب قد حاولوا تفسير هذه الظواهر من الناحية التاريخية عند حكمهم على الاسم مثلا بأنه أصل والفعل فرع فقد نبّهوا هم أنفسهم على أن ذلك ليس غرضهم. أنظر ما قاله ابن جني في الخصائص، 1/ 256: باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا.

وههنا يكمن الفرق الأساسي بين النحو التوليدي النمطي (Théorie standard) والنحو العربي: فالتحويل عند النحاة هو شبيه بالتحويل الذي أشار إليه تشومسكي في كتابه «البنى التركيبية» (Syntactic Structures) وهو عبارة عن تفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي أصولاً لها كالجملة المبنية للفاعل فهي أصل للمبنية للمفعول وتعتبر نواة (Kernel) أي منطلقا للتفريع. فكل هذا اختفى في النظرية النمطية. والأصل عند العرب هو «ما يبنى عليه ولم يبن على غيره» وهو أيضا ما يستقل بنفسه -أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده- ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه (فله العلامة العدمية marque zéro على حدّ تعبير اللسانيات الحديثة). والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل. فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد ولا بدّ من التنبيه أن التفريع له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع وهو عند النحاة: «ردّ الشيء إلى أصله». فالتحويل على هذا تناظري فهو تطبيق أو مقابلة بالنظير[11] (Bijection) لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصطلاح الرياضيات. وعلى هذا فالتحويل بهذا المعنى هو «إجراء أو حمل الشيء على شيء «الذي سبق أن ذكرناه. وسنرى أن مجموع العمليات التحويلية التي تؤدي إلى نتيجة معينة تكوّن دائما ما يسمى عند الرياضيين المحدثين بالزمرة (Groupe).

النظرية الخليلية: مفاهيمها الأساسية وكيفية استغلالها:

اعتمد العلماء العرب -وزعيمهم في ذلك الخليل- على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة، وأهمها هي:

- مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى.
- مفهوم الانفراد في التحليل وما يتفرع من هذا المفهوم.
- مفهوما الموضع والعلامة العدمية.

11- وهذه المقابلة غير التقابل المبني على اختلاف الهوية الذي عرفت به البنوية لأن التقابل هنا تقابل نظيري يحدث خارج الفئة أي حاصل بين فئة وأخرى وفي فئة أوسع منهما.

- مفهوما اللفظة والعامل.

1 - الاستقامة وما إليها:

يقول سيبويه في أول كتابه: «فمنه [أي الكلام] مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب «(الكتاب.2/1). ويقول أيضا: «وأما المحال فهو أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا... وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت... « (نفس المصدر).

فسيبويه على إثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ (المستقيم الحسن القبيح) والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم / المحال. ثم ميّز أيضًا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميّز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم) : مستقيم/ حسن. فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية:

- مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال

- مستقيم قبيح = غير لحن ولكنه خارج عن القياس وقليل

- محال = قد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنه غير سليم من حيث المعنى[12].

ومن ثم جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى. وأعني بذلك أنّ اللفظ إذا حدد أو فسر باللجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي (Sémantique) لا غير. أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي (semiologico-grammatical). والتخليط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأ وتقصيرا. وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنّه «ما دلّ على حدث وزمان» فهذا تحديد على المعنى فهو جيد ولكنه من وجهه المعني. أما التحديد على اللفظ فهو «ما تدخل عليه من زوائد معينة كـ

12- وأطلق عليه السيرافي في شرحه للكتاب: مستقيم محال.

قد والسين ويتصل به الضمير في بعض صيغه». وقد بنى على ذلك النحاة أنّ اللفظ هو الأول لأنه هو المتبادر إلى الذهن أولا ثم يفهم منه المعنى ويترتب على ذلك أنّ الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله وهو الأصل (الذي ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنسبة الى ما يبني عليه).

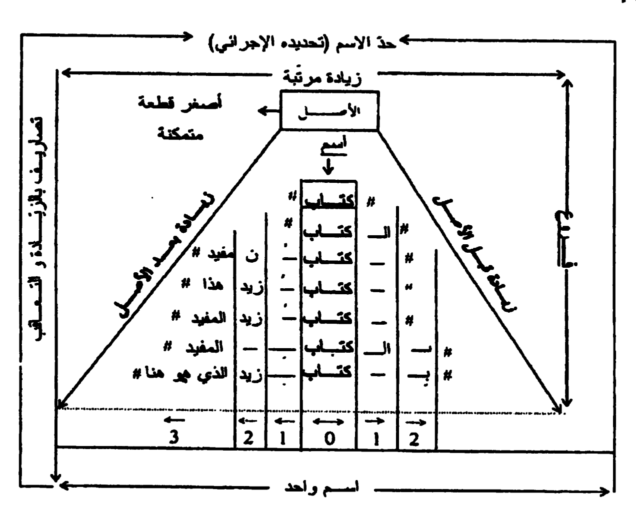
2 – الانفراد وحدّ اللفظة:

يقول الخليل بلسان تلميذه «إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء» (الكتاب، 304/2). الذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم الذي «ينفصل ويبتدأ» (نفس المصدر، 96/1). وبالفعل كان المنطلق عندهم كل ما ينفصل ويبتدأ وهي صفة الانفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه. ولهذا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به مما ينفصل ويبتدأ (= ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية. وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته، ولهذا سمى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد و«ما بمنزلة الاسم المفرد» وأطلق عليها ابن يعيش والرضي اسم «اللفظة» (وترجمناها بـــ Lexie).

فالانفصال والابتداء يمكّن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولاً ولا يحتاج إلى أن يفترض أي افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها. ولا بدّ من الملاحظة أنّ هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية(Unité Sémiologique) لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ، وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية (Unité communicationnelle) لأنّها يمكن أن تكون جملة مفيدة (فقد اكتشف في الكلام الحقيقي). وعلى هذا فهي تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة.

أما كيفية التفريع من هذه النواة (وفي هذا المستوى المركزي المنطلق منه) فقد لاحظ النحاة بحملهم النواة على غيرها مما هو أوسع منها أن بعض هذه النوى تقبل الزيادة يميناً

ويساراً دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها «لفظة»، وهي القطعة التي لا يمكن أن تنفرد فيها أجزاؤها. وسموا هذه القابلية (للزيادة) «بالتمكّن». ولاحظوا أيضا أن لهذا التمكن درجات، فهناك اسم الجنس المتصرف وهو المتمكن الأمكن، ثم الممنوع من الصرف فهو المتمكّن غير الأمكن ثم المبني فهو غير المتمكّن ولا أمكن[13]. وهكذا يمكننا نحن أن نبني انطلاقاً من هذه المفاهيم وهذا التصور المثال والحد (modèle) الذي يتحدد به الاسم لفظياً ليس إلا:



يُلاحَظُ في هذا المثال المحدد للاسم (أو المولّد) أنّ كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة من حيث إنها وحدات تنفرد أولاً ومتفرعة عليها بالزيادة ثانياً. فأما التساوي فهو ذلك التكافؤ الذي يحصل بإجراء الشيء على الشيء. وأما التفريع فهو نفس التحويل الذي تكلمنا عنه قبل. والفرق بين هذا التحويل وغيره مما يوجد عند البنويين فهو أنّ

13- هذه ألقاب وضعها المتأخرون ولكن على أساس التّمكن.

الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدد بهذا التفريع (التحويل بزيادة ما يمكن زيادته دون أن تتجاوز حد اللفظة). فالتحويل هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية ولا تحتاج الى التحليل الى «المكونات القريبة» الذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة. ثم إنّ هذه النظرية لا تفصل بين المحور التركيبي (Axe syntagmatique) ومحور الاستبدالات ولا تنظر إلى كل واحد منها على حدة بل تجعل كل واحد منها تابعا للآخر، بحيث تنظر إليهما معا أي في الأعمدة الاستبدالية في مجموعها مراعياً الترتيب التركيبي في الحركة التفريعية التي تنقلنا من الأصل إلى الفروع والعكس. فكل هذا يكوّن مجموعة ذات بنية تسمى بالاصطلاح الرياضي بالزمرة (structure de groupe). وهو أمر خطير جداً إذ يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها في المستقبل الحاسبات الإلكترونية في علاج النصوص.

كما أنّ الكلمة تحدد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المُثُل. والكلمة عند النحاة الأولين هي في هذا المستوى أدنى عنصر تتركب منه «اللفظة» وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائما مورفيماً أي أقلّ ما ينطق به مما يدل على معنى لأنه لا بدّ من التمييز بين العنصر الدال الذي يُمكن أن يحذف دون أي ضرر أو تغيير للعبارة وهو الكلمة كالحذف لحرف الجر فخروجه لا يسبب تلاشي الاسم وبين العنصر الدال الذي إذا حذف أو استبدل بشيء آخر تلاشت العبارة التي يدخل فيها وذلك كالتاء في «افتعل» وحروف المضارعة فهذه مورفيمات ولكنها ليست كلما لأنها عناصر داخلة في صيغة الكلم فهي من مكوّنات الكلمة وليست من مكونات اللفظة وليس لها الاستقلال النوعي الذي للكلم.

الموضع والعلامة العدمية ومفهوم اللفظة:

وعلى هذا الأساس فإنّ المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية، وهذه الزيادة هي نفس التحويل (في هذا المستوى). وإذا أردنا أن نعبر عن هذا باصطلاح الرياضيات فيمكن أن نقول بأنّ ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولد للفظة هي عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة.

وقد تحصل اللغوي على المثال المولد للفظة بإثبات التناسب أو التناظر (المقابلة بالنظير = Bijection = Mise en correspondance biunivoque) بين هذه الوحدات (أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر). ويتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا الزيادة. ولهذه العملية عكسها وهو «رد الشيء إلى أصله» على حد تعبير النحاة. وبهذه العمليات يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال كما سبق أن قلنا. ولا بدّ من الإشارة أن المواضع التي هي حول النواة قد تكون فارغة لأنّ الموضع شيء وما يحتوي عليه هو شيء آخر (وهذه مفاهيم رياضية محضة وهي أهمّ صفة يتّصف بها التحويل الخليلي). ويعبر عن هذا النحاة بأنّ هذه الزوائد «تدخل وتخرج» وهو ما يتّصف به الإدراج الذي يتم «بالوصل» (simple concaténation) وليس كالإدراج الذي يحصل «بالبناء» (Intégration structurante). فالوصل يحصل في داخل اللفظة أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النواة التركيبية كما سنراه).

ثم إن خلو الموضع من العنصر له ما يشبــهه وهو «الخلو من العلامة» أو «تــركها» (الكتاب1/ 7 و340) وهو ما نسميه نحن بالعلامة العدمية (Expression zéro) وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر. وذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكر والمكبر لها علامات غير ظــاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغر) وكذلك هو الأمر بالنسبة للعامل فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء. وهذا المفهــوم وإن كان موجوداً في اللسانيــات الحديثة إلا أنّه لم يستغل الاستغلال الكــافي والمنــاسب إذ يجب أن يكون مرتبطاً بالموضع في داخل بنية معينة ذات عرض وطول أي في البنية التي سُميت بالمثــال (Schème générateur).

مفهوم العامل:

ليست «اللفظــة» الوحــدة الصغــرى التــي يتــركــب منها مستــوى التــراكيــب (niveau syntaxique) لأنّ لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريداً. وههنا أيضا ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية: يحملون مثلا أقلّ الكلام مما هو أكثر

من لفظة باتّخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، مع إبقاء النواة، كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه). فلاحظوا أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب). فتحصّلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون أيضا من أعمدة وسطور (مثل المصفوفة اللفظية) وذلك مثل:

∅	زيدٌ	قائمٌ
إن	زيداً	قائمٌ
كان	زيداً	قائماً
حسبت	زيداً	قائماً
أعلمت عمْرًا	زيداً	قائماً
1	2	3

ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيباً وله تأثير على بقية التركيب ولذلك سمي «عاملا». ثم لاحظوا أن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم على عامله فهو عند سيبويه «المعمول الأول» ($م_1$). ويكوّن إذن مع عامله «زوجا مرتبا» (couple ordonné). أمّا المعمول الثاني ($م_2$) فقد يتقدم على كل العناصر اللهمّ إلا في حالة جمود العامل (مثل «إن»)[14]. وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشرنا إليه بـــ ∅) وهو الذي يسمونه بالابتداء (وهو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم).

هذا وقد حملوا التراكيب التي تتكوّن من لفظة فعلية (غير ناسخة) على هذا المثال واكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أنّ الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه

14- إلا إذا كان ظرفا مثل: إن في الدار زيدا.

العوامل لأنّه يؤثر في التركيب، وأنّ المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضا أن موضع م$_1$ وم$_2$ يمكن أيضا أن تحتلهما كلمة واحدة أو لفظة بل وتركيب وذلك مثل:

∅	أن تصوموا	خيرٌ لكم
رأيـــــــ	تُ	زيداً
رأيـــــــ	ـــــتُ	ـــــك [15]

فيتبيّن بهذا أن العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة. كما أنّ هناك عناصر أخرى «تدخل وتخرج» (علاقتها بغيرها علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصّصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها (رمزه : خ). ويمكن أن نمثل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصيغة:

بناء وصل

$$\left[(\text{ع} \leftarrow \text{م}_1) \pm \text{م}_2 \right] \pm \text{خ} \quad (1)$$

فكما نرى فليس هذا المستوى ناتجاً عن قسمة تركيبية لما تحته.

ثم ينطلق النحاة من جديد من هذه الصيغ الأصلية للنظر في ظاهرة التداخل (Emboîtements أو enchâssements) ويسمونه بالتكرار أو الإطالة (Récursivité). وقد أظهروا في ذلك براعة كبيرة جدا. ولا يمكن أن نتطرق هنا إلى هذا لضيق المكان ونكتفي بمثال واحد يخص تداخل (ع م$_1$ م$_2$) في نفسها واندراجها في موضع م$_2$ وفي موضع خ أيضا:

ويوجد مستوى تركيبي آخر أعلى من هذا وهو مستوى «التصدير» وما فوق العامل. فإن هناك أدوات تدخل على (ع، م، خ) ويعني هذا أن هناك موضعاً آخر يتجاوز هذه

15- هذه العبارة هي تركيب من وجه ولفظة من وجه آخر.

المواضع وقد لاحظوا أنّ لهذه المواضع الصدارة المطلقة، فكأنّ هذه الأدوات (المسماة بحروف الابتداء) عوامل توجد في مستوى أعلى، إذ إنّها تتحكم في كل ما يوجد تحتها. ولا يكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه. ومن ذلك أدوات الاستفهام في مقابل الصفر كعلامات للإثبات وأدوات التوكيد. ثم في موضع آخر له الصدارة تدخل فيه أدوات الشرط. والغريب أنّ بعض هذه الأدوات قد تغطي أكثر من موضع وذلك مثل «هل» لأنّها لا يمكن أن تقوم مقام أختها همزة الاستفهام في عبارة مثل «ألم يخرج؟» (راجع للمزيد من الفائدة كتابنا «علم اللسان العربي وعلم اللسان العام»).

كل هذا الذي رأيناه هو «تحليل على اللفظ» وأما مجال المعنى فيعتقد الخليليون أنّ المعاني تنقسم هي أيضا إلى أصول وفروع. فأما الأصول فهي التي تتحدد بدلالة اللفظ ليس إلا. وهي من معطيات المواضعة (données sémiologiques) الخاصة بلغة من اللغات في زمان معين من تطورها. أما الفروع فهي المعاني التي تتحدّد بدلالة غير لفظية: دلالة الحال ودلالة المعنى وغيرهما، وهي تتفرع عن الأولى بعمليات تحويلية من جنس العمليات العقلية وميدان دراستها هو البلاغة (كعلم المعاني وهو: «تتبع خواص التراكيب في الإفادة» وعلم البيان وهو: «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة» على حد تحديد القدامى. فالبلاغة في مظهرها الأول أي كـــعلم للمعاني هي امتداد لعلم النحو لأنها تنظر في كيفية استعمال الفرد «لمعاني النحو»، وهي المعاني التي تدل عليها كل الوجوه التي يقتضيها النحو. أما في مظهرها الثاني أي كـــعلم للبيان (كمصطلح) فهي تنظر في التحويلات التي تربط بين المعنى الوضعي والمعنى المقصود وهي من جنس العمليات المنطقية (المنطق الطبيعي لا المنطق الصوري)

الصوتيات الخليلية :

هذا وللعرب أيضاً -وخاصة الخليل- نظرة أصيلة فيما يخص الأصوات والنظام الصوتي. فلهم من المفاهيم في ذلك ما لا يوجد إطلاقا في الصوتيات التقليدية الغربية وذلك مثل مفهومي الحركة والسكون ومفهوم حرف المدّ فهذه أشياء لم تعرف قيمتها إلاّ عندما

اختبرت المفاهيم اليونانية التقليدية كالمقطع (syllabe) وغيرها كالفونيم وكالتمييز بين النّبر وكمية المصوت وغير ذلك وبصفة خاصة ما يجري الآن من التجارب في اصطناع الكلام واستكشافه الآلي بالأجهزة الإلكترونية ولا يمكننا هنا أن نتطرق إلى هذا بالاستفاضة اللازمة. فقد كان مقصودنا فقط إظهار المفاهيم المنهجية الأساسية للنظرية العربية الخليلية (النحوية اللغوية منها) بصفة خاصة (انظر بالنسبة لمفهومي الحركة والسكون مقالنا الذي نشر في مجلة اللسانيات، العدد الأول الجزء الأول). أما النظام الصوتي فقد تصوره العلماء الأولون أيضا كمصفوفة (matrice) فترتيب المخارج عندهم هو ترتيب لأجناس من الأصوات على المحور الأفقي وكل جنس (في داخل عمود) يتفرع عن الآخر بزيادة: صوت الحركة ثم حرف المد (+ مدّ) ثم الليّن (+ شيء من الجمود) ثم الرخو (+ جمود أكثر) ثم بين بين (رخاوة + شدة) ثم الشديد (جمود مطلق).

إحلال المدرسة الخليلية الحديثة محلها من النــزعات الحديثة في العالم العربي:

فهذه نبذة جدّ مختصرة عن المفاهيم والمبادئ التي استخرجناها من النظرية اللغوية العربية القديمة (وكوصف نقدي هي في الحقيقة نظرية ثانية (métathéorie) بالنسبة للنظرية الخليلية). أما استغلالها أو بالأصح إمكانية استغلالها الآن فحاصل بالفعل. أولاً لأنّنا نعتقد أنّه لا توجد لغاية الآن نظرية أخرى استخرجت من النظر في اللغة العربية أو على الأقلّ اعتدت اعتداداً كبيراً بها وبأخواتها اللهم إلاّ النظرية التوليدية التحويلية التي تجاوز فيها صاحبها التقطيعية والتصنيف الساذج.. وقد استفاد أيّما استفادة في ذلك من النظر في اللغة العبرية على المنوال الذي تنوولت به في القرون الوسطى. والسبب الثاني هو من جهة، اختبارنا لها عند صوغنا لها الصياغة الرياضية – وهي أطوع نظرية، في اعتقادنا، لهذا النوع من الصياغة ومن ثم تشكيلها بالشكل الخوارزمي (algorithmique) حتى يمكن استعمالها على الرتّاب (الحاسب الإلكتروني). ومن جهة أخرى استغلالها في الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية والتركيبية. وقد قدمت في هذا المجال بالذات رسائل ماجستير في معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر. وهناك فريق من المهندسين في الإعلاميات يتعاونون مع

اللسانيين لإنجاز عدد من المشاريع من هذا القبيل. وهذا الاستغلال جاء أيضاً فيما يخص الصوتيات التطبيقية[16] وخاصة الصوتيات الرتابية (المستعينة بالحاسب) فهناك مهندسون في الإلكترونيك يحاولون أن يستغلوا المفاهيم العربية للوصول إلى استكشاف آلي أكثر نجاعة مما قد ظهر في البلدان الغربية.

فهذا جزء من الأعمال التي يقوم بها الآن الباحثون الذين ينتمون إلى المدرسة التي شرّفها بعضهم بأن سمّاها **بالخليلة الحديثة**. ولا بدّ ههنا من التنبيه على أنّ هؤلاء الباحثين ليسوا من الأتباع المقلدين للعلماء القدامى، بل قد يكون منهم من يعتمد في بحوثه على أفكار ومفاهيم ومناهج غير تلك التي وصفناها، إلا أنهم لا يتجاهلونها على الإطلاق بل يعتدون ببعضها إن لم يكن بجميعها. فنظرتنا إلى هؤلاء العلماء القدامى هي نظرة المطّلع الذي لا يريد أن يفلت منه أيّ اتجاه وأيّ نظرة وأيّ نوع من التحليل، بل ولا يحكم على أي منها إلا بعد النظر الممعن والتمحيص المتواصل. ثم إنّ الذي جعل الناس لا ينتبهون إلى ما في بطون الكتب القديمة التي تنتمي إلى المبدعين من علمائنا فقط هو استغلاق محتواها عليهم، إذ يسقطون أولاً عليها المفاهيم والتصورات التي تبلورت (وجمدت) في عهد الانحطاط الفكري العربي الإسلامي وسهل ذلك أنّ عدداً كبيراً من الألفاظ التي استعملها الخليل وأصحابه بمعنى هي نفس الألفاظ التي استعملها المتأخرون ولكن بتصور آخر. وذلك مثل «الكلمة» كما تصوّرها سيبويه وما يقصده ابن مالك منها. وكثيراً ما رأينا المحدثين يخلطون، زيادة على ذلك، بين المصطلحات القديمة والمصطلحات المحدثة في عهد الجمود، وذلك مثل «الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله» و«المبني للمجهول» فلكل مصطلحٍ تَصَوُّرٌ خاص.

اللسانيات الحديثة في العالم العربي:

وأما مكانة هذه النــزعة من النــزعات الأخرى في العالم العربي فهي تتوسط في اعتقادنا بين اتجاهين: اتجاه يتجاهل تماماً أو إلى حد بعيد اللسانيات الحديثة ويعتمد أساساً

16- وذلك كالتحديد العلمي –والتقني– للأداء العربي واستخراج الأداء العفوي الاقتصادي الذي وصفه القدامى والذي تنوسي بل تجاهله المعلمون حتى صارت المدرسة لا تعرف إلا المستوى الترتيلي للأداء بل المتكلف الذي لا يظهر إلا في ظروف معينة.

على المفاهيم اللغوية التي تبلورت كما قلنا عند المتأخرين ويخلط أصحابه بين المفاهيم العربية الأصيلة[17] ومفاهيم هؤلاء المتأخرين، واتجاه آخر يتجاهل تماماً أو إلى حدّ ما التراث العربي أو يجعل، مثل الاتجاه الأول، كل التراث واحداً، وبعض أصحابه على الرغم من معرفتهم لهذا التراث فإنهم مقتنعون اقتناعاً تاما أنّه قد تجاوزه الزمان أو هو وجهة نظر لا يمكن أن تساوي وجهات نظر اللسانيات الغربية.

ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن يكون من بعض ذوي هذا الاتجاه أو ذاك علماء كبار تفتخر بهم الأمة العربية. أما الاتجاه الأول فقد برز الكثير ممن أدرك أغراض العلماء المبدعين (مع شيء من التعلق بمفاهيم المتأخرين) ويدلّ على ذلك تحقيقهم المتقن للمخطوطات وتعليقاتهم عليها ونذكر منهم جماعة المحققين لكتاب سيبويه (طبعة بولاق).

وقد ظهر في عهدهم (نهاية القرن الماضي) علماء في اللغة ساهموا في إحياء التراث أيّما مساهمة. ولا يفوتنا أن ننوّه بالأعمال الجليلة التي قامت بها المجامع اللغوية العربية.

وما يقال عن الاتجاه الأول يمكن أن يقال عن الثاني فقد برز فيه أيضا باحثون جدّ ممتازين ومنهم من برع براعةً في فهم المدارس الحديثة في اللسانيات وربما استطاع البعض منهم أن يتجاوزوا مرحلة الاقتباس السلبي ولم يقع كلهم في حضيض التقليد، بل اجتهدوا وفضلهم كبير في تعريف اللسانيات لجمهور المثقفين. أما نزعاتهم ومشاربهم فهي في الغالب تابعة للمنابع العلمية التي استقوا منها معلوماتهم ومشايخ اللسانيات الذين تتلمذوا عليهم في خارج العالم العربي. فقد كان أقدم مدرسة انتهل منها المحدثون هي مدرسة فرث (Firth) الانكليزية بالأربعينيات والخمسينيات وكانت نزعة وصفية في الغالب وتتدرج مع النـــزعة الأخرى (المعاصرة لها) في تلك الحركة الواسعة التي أثارها سوسور والأمير تروباتسكوي الروسي، وفي المدرسة البنوية (بشيء كبير من التكيّف هنا وهناك). ولا بدّ من الملاحظة أنّ عدد اللسانيين العرب في ذلك الوقت كان قليلاً جداً (بل ولا يزال قليلا)[18].

17- التي لا تَمُتُّ مثلا بسبب إلى الفلسفة أو المنطق اليوناني أو التي لا تخلط بيـــن المفاهيم العربية ومفاهيم هذه الفلسفة.

18- وهناك أيضا عدد من الباحثين ممن درس في ألمانيا أو الاتحاد السوفياتي أو غيرهما غير أن نزعتهم لا تختلف كثيرا عن نزعة زملائهم الذين درسوا في إنكلترا.

هذا وقد وُجِدَ ، بعد ذلك، جيل من أهل المغرب تبنّى هو أيضا مبادئ البنوية، وذلك عن طريق مدرسة آندري مارتيني التي تمثل النــزعة الفرنسية للبنوية. وصاحب هذا المقال هو نفسه مع بعض الزملاء قد كان ممّن ساهموا في التعريف لهذه المدرسة قديما دون انتماء إليها.

ثم ظهرت المدرسة التوليدية الأمريكية، وانتبه إلى أهميتها أكثر من واحد من المثقفين العرب، واتّخذها بعضهم وخاصة في المغرب العربي قاعدة لبحوثهم. ونذكر أيضا بعض من تخصص. وقد تكاثر اللسانيون -على قلتهم- وتشعبت المدارس الغربية، وظهرت نظرية الحديث أو الخطاب في شتى العواصم الأوربية. وتتلمذ بعض الباحثين العرب على أساتذتها. كما ظهرت أيضاً اللسانيات التطبيقية، وكان العالم الثالث أحوج ما يكون إلى هذه اللسانيات، نظرًا إلى المشاكل الإنمائية العويصة التي يعانونها. وكانت مدرستنا الخليلية أكثر النــزعات اهتماماً بها، خصوصا بما ظهر في أيامنا من استعمال التكنولوجيا في البحوث اللغوية، ولا سيّما التطبيقية منها. وهناك أعمال كبيرة تُنجز الآن في البلدان العربية في هذا الميدان التطبيقي، كأعمال الأستاذ الأخضر غزال بالمملكة المغربية، وأعمال معهد العلوم اللسانية بالجزائر وأعمال الباحثين في دولة الكويت وغيرها. هذا بصرف النظر عن الدراسات والمقالات العلمية القيمة التي تصدر في كل البلدان العربية.

إلا أنّ هناك بعض من يميل إلى التقليد للغربيين، ولا سيّما أولئك الذين يتعصبون لمدرسة واحدة، وقد يتهجم بعضهم على النحاة العرب فيقارنون بين مفاهيمهم – دون أن يفهموها– وبين تصورات اللسانيات بل المدرسة الواحدة منها جاعلين هذه الأخيرة الأصل المسلم به، فإذا لم يجدوا عند العرب ما يوافق هذا الأصل رفضوا أقوالهم رفضا واستهزأوا بهم. ونعتقد أن من حق الباحث أن ينتمي إلى أي مدرسة شاء مما يراه صوابا ولكن ليس من حق الباحث أن يتجاهل المدارس الأخرى وخاصة مدرسة المبدعين من علمائنا القدامى.

المدرسة الخليلية الحديثة
ومشاكل علاج العربية بالحاسوب*

المقدمة :

هذا البحث تناولنا فيه الأفكار العلمية السابقة بالتّوسع الذي تستحقه، إلا أننا أردنا أن نعرض على الاختصاصيين في مؤتمر الكويت (في 1989م) الفوارق الكبيرة التي تفترق فيها هذه الأفكار عمّا هو رائج الآن في اللسانيات الحاسوبية الأوربية والأمريكية وبذلك تتّضح المفاهيم أكثر. كما حاولنا أن نبيّن ما توصلت إليه هذه اللسانيات الحاسوبية في الوقت الراهن.

وبيّنا أيضاً أنّ الصياغة الخليلية يمكن أن ترسم على شكل شجرة مثل شجرة تشومسكي، ولكنّ الفوارق بينهما كبيرة جداً. فالتفريع في الصياغة العربية وإن كان توليدياً مثل الشجرة التوليدية إلا أنّه ليس صياغة لتجزئة الجملة إلى جزئين، ثمّ كل جزء إلى ما تحته بل هو توليد للعامل ومعموليه والمخصصات حسب البنية التي تبنى فيها، ثمّ بيان لمحتوى كل كيان تركيبي (ع / م$_1$ / م$_2$ / خ /) في آخر التوليد فيجب ألا يلتبس الأمر على القارئ الكريم وما الشجرة هنا إلا رسم يسهل على المعالج الآلي عمله ليس إلا.

إنّ الدراسات والبحوث العلمية في اللسانيات الرتابية (أو الحاسوبية) ازدهرت في الوطن العربي في هذه الأونة، وتكاثر إلى حد ما الباحثون في هذا الميدان الذي تتلاقى فيه علوم الحاسوب (أو المعلوميات) وعلوم اللسان، وهو ميدان علمي وتطبيقي واسع جداً كما هو معروف إذ يشمل التطبيقات الكثيرة كالترجمة الآلية والإصلاح الآلي للأخطاء المطبعية وتعليم اللغات بالحاسوب والعمل الوثائقي الآلي، وتنطيق الآلات بالتركيب الاصطناعي

---

* – بحث ألقي في مؤتمر «اللغويات الحسابية» بالكويت في 1989.

للأصوات اللغوية وغير ذلك كثير وهي من البحوث الطلائعية وفائدتها بالنسبة للعربية عظيمة جدا. إلا أنّ الطريق الذي يسير عليه علماؤها وباحثوها لا يزال طويلاً وشاقاً. والذي نقصده من ورقتنا هو أن نساهم ولو مساهمة متواضعة في اختصار هذه الطريق وتوفير الجهود ما أمكن وقد اقتنعنا بثلاثة أشياء:

1 – أنّ هذه البحوث تحتاج إلى أن يشترك فيها اختصاصيون ينتمون إلى آفاق علمية مختلفة فهي من قبيل البحوث التي يسميها العلماء اليوم: Interdiciplinary Research.[1]

2 – أنّ النظريات اللغوية الحديثة التي تنبثق من اللسانيات الحديثة غير كافية خصوصا وأنها استنبطت أهمها من التأمل في اللغات الأوربية خاصة.

3 – أنّ ما تركه النحاة العرب الأولون شيء عظيم، وجِدُّ مفيد لا سيّما بالنسبة للسانيات الحاسوبية التي تعتمد على الرياضيات والمنطق الرياضي.

وسنحاول أن نتطرق إلى هذه النقاط الثلاث فيما يلي إن شاء الله، مع التركيز على مناهج بناء الأنماط اللغوية للتحليل الصرفي النحوي.

1 – اللسانيات الحاسوبية أو الرتابية علم متعدد التخصصات:

يعرف كل واحد هذه الحقيقة التي تكاد تكون بديهية كما قلنا وهو ضرورة اشتراك اللسانيين والمهندسين في البحث في فريق واحد. غير أنّه عند الخوض في العمل البحثي تظهر الصعوبات بل العقبات التي لا يتصوّرها إلا من يمارس هذا النوع من البحوث. والسبب في ذلك هو عدم التهيؤ للأعمال المشتركة وهو راجع أيضًا إلى جهل الأكثر – خصوصا في البلدان العربية– لجوهر البحث الذي يتّصف بما يسمى Interdisciplinarity فالمطلوب ههنا ليس أن يكون للفرد الواحد عدة تخصصات، فهذا شيء نادر ولا يطالب الباحث بأن يكون في الوقت نفسه دكتوراً في الحاسوبيات ودكتوراً في اللسانيات. ثم إنّ

1– يكاد يكون هذا المبدأ بدهيا إلا أن تطبيقه بالفعل في الميدان لا يزال صعبا.

الإلمام السطحي بما هو ضروري جدا لإجراء العمل الجماعي يعتبر أيضاً غير مفيد. والحالة الثانية والثالثة هما مع الأسف الشيء الذي حصل في اللسانيات الحاسوبية وكان ذلك واقعاً بالفعل في الستينيات والسبعينيات في أوربا وأمريكا، وإلى الآن قد يشتكي بعضهم من طغيان الجانب الحاسوبي على الجانب اللساني[2] أو العكس. ونأمل ألا نقع في الوطن العربي فيما وقع فيه غيرنا.

فالمطلوب في الحقيقة هو أن يمكن الحوار بين هؤلاء الباحثين المختلفي التكوين والميادين أي أن يستطيع هذا أن يفهم صاحبه عندما يحاول أن يعرض فكرة عليهم أن يفهم هذا الأخير ما يقدمه له من انتقادات أو اقتراحات وكل واحد منهم يحاول أن يطرح فكرته أو انتقاداته بلغة التخصص الذي ينتمي إليه. فإذا لم يُلِمّ أحدهما أو كلاهما بالمفاهيم التي تنقلها لغة هذا ولغة ذاك فلن يستطيعا أن يتبادلا هذه الأشياء. ولذلك فلقد اقترحنا على مسؤولي التعليم العالي في الجزائر أن ينشأ ماجستير متعدد التخصصات في اللسانيات. وأحد الاختيارات الثمانية التي اقترحناها و(وُوفِق عليها) هو العلاج الآلي للغة وهو مفتــوح للرياضيين والمهندسين في المعلوميات وحاملي الليسانس في اللغة العربية وغيرهم. وكلهم يتلقون دروساً في الجذع المشترك[3] (السداسيات الثلاثة الأولى) دروساً مكثّفة في اللسانيات والنظر الشامل في نظرياتها زيادة على النظر في اللسانيات العربية. كما يتلقى غير الحاسوبيين دروساً علمية في الرياضيات التطبيقية والحاسوبيات (خصوصًا اكتساب المهارة في استعمال الحاسوب وتحرير البرامج).

وبعد سنتين يكتسب الجميع لغة فنّية مشتركة لطول الاجتماع والمحاورة بعضهم لبعض ومع أساتذتهم في القسم والمختبر. وقد نجح هذا المشروع نجاحاً تاما. والذي نتمناه هو أن يُعَمَّم في البلدان العربية التي تهتم بهذا الميدان.

2- انظر ما كتبه J. P. Désclés في مجلة: Informatique نوفمبر 1982 العدد 164 ص 66 -- 77. العنوان: Traduction automatique : respecter d'abord la linguistique.

3- يشمل هذا الجذع كل التخصصات التي تهتم بجانب من جوانب الظواهر اللغوية وذلك كالطب الخاص بأمراض الكلام وكصناعة تعليم اللغات والإلكترونيك الخاص بتركيب الأصوات اللغوية والمعجميات وغير ذلك.

2 – اللسانيات الحاسوبية وأسسها النظرية اللغوية:

كانت الغاية القصوى من العلاج الآلي للغات عند الغربيين في بدايته في الخمسينات هي الترجمة الآلية. وكان أكثر المعنيين بهذا الميدان مقتنعين بإمكانية تحقيقها وبقرب منالها وعقدت المؤتمرات الكثيرة من أجل ذلك في Mas. Cambridge في أكتوبر 1956، ثم في موسكو في مايو 1958 ثم في Los Angeles في فبراير 1960 وكان الحماس يعم جميع الباحثـين. وأول مختبر أخـرج منهجاً في الترجمة الآليـة هو مختبر جـامعة جورج تاون (Georgetown University) بل استطاع أن يطبقه بالفعل في 1961 وكذلك في مركز البحوث التابع لشركة IBM. وجامعة سيكتل أيضا. وكانت هذه المحاولات لا تتجاوز الترجمة الحرفية وكان يعتقد بعضهم أن الترجمة الآلية هي مشكل يخص المعجميات أكثر مما يخص البحث في أبنية اللغة في ذاتها. وهم يفضلون بناء معجم ترتّب فيه جميع هذه الأبنية[4] والعبارات الجامدة خاصة (Idiotims) وسبب ذلك هو قصور الآلات وعجزها في ذلك الوقت عن القيام بالعمليات المعقدة التي يتطلّبها التحليل اللغوي، ثم وبالدرجة الأولى عدم الشعور بأهمية التحليل اللغوي (وسنرى أنّ قصور التحليل اللغوي هو العائق الأكبر إلى وقتنا هذا). ولا بدّ من الإشـارة هنا إلى مساهمة العالمِيْن الروسيين الكـبيرة، كولاجينا وملتشوك (Kulagina / Meltcuk) فيما يخصّ ترتيب المعاجم (الروسية والفرنسية والعبارات الجامدة) وضبطها ضبطا يُمكّن الآلة من استغلالها بنجاعة فائقة[5].

إنّ من أقدم الاختصاصيين في الحاسوبيات الذين شعروا بأهمية التزويج الفعلي بين علوم الحاسوب وعلوم اللسان هو الباحث الأمريكي د.ج. هايس (D.G.Hays)[6] ثـم ف. إينجف (V.Yngve)[7] ويصرح هذا الأخير (وهو من زملاء تشومسكي اللغوي في الـ M.I.T) أن

4- انظر: E. Reifler : Mechanical Translation 1961.

5- انظر الترجمة الإنكليزية لما نشراه في Problems of Cybernetics.
(Machine Translation from French into Russian) , Pergamon Press.

6 – انظر ما قاله في: Research Procedures Machine Translation.

7 – انظر ذلك في مقاله: Framework for Syntactic Translation .

الترجمة الآلية المناسبة هي التي تعتمد على أوصاف بنوية مناسبة للغات المترجم منها وإليها. ومنذ ذلك الوقت اهتم الباحثون بالنظريات اللغوية كأساس للعلاج الآلي للغات. فما هي هذه النظريات التي اعتمدوها؟

إنّ النظريات اللغوية التي كانت جديرة بأن تلفت نظر الباحثين في ميداننا هذا هي النظريات التي استطاع اللسانيون الملمون بالمنطق الرياضي أن يصوغوها صياغة رياضية وهو أمر طبيعي إذ كل ما لم يحدّد بدقة لا يمكن صوغه صياغة رياضية، وكل ما لا يمكن أن يصاغ هذه الصياغة فلا سبيل إلى استغلاله بالنسبة إلى الآلة. والكثير من المفاهيم في النظريات اللغوية غير محدد التحديد الدقيق. وقد كان حاول بعض هؤلاء اللسانيين المتمكنين من الرياضيات أن يضبطوا نظرية دقيقة انطلقوا فيها من مفهوم ليس فيه إبهام من حيث بداهته وهو مفهوم الاستغراق (Distribution)[8] وهو استفراغ جميع القرائن وجميع السياقات التي تظهر فيها الوحدة اللغوية (أو المجموعة الكاملة من القرائن المستفرغة بالنسبة للعنصر اللغوي الواحد). وإلى جانب هذا المفهوم بُنيت النظرية الأمريكية المسماة بنظرية المكوّنات القريبة (Immediate Constituents Theory)[9] وهي تخالف البنوية الأوربية التي تعتمد في تحليلها على مبدأ الاختلاف اللفظي باختلاف المعنى واعتمادهم على مفهوم الوظيفة زيادة على ذلك. وهذه النظرية تقر بأنّ الكلام ليس سلسلة من الأصوات الدالة فقط بل هو متكون من عناصر متفاوتة تنتمي من أجل ذلك إلى مستويات مختلفة وتحتوي الكبرى منها على الصغرى على شكل تنازلي. ولذلك مثل هوكت هذا التداخل بعُلَب تتداخل بعضها في بعض (ثم جاء تشومسكي كما سنراه ورسم ذلك على شكل تفريع مشجّر). وأول من حاول صياغة

---

8 – وذلك مثل مفهوم الوظيفة فهو عند الوظيفيين مبدأ ينطلقون منه في تفسيراتهم وهو غاية تفسيرهم في الوقت نفسه (أي حلقة مفرغة).

9 – وسميت أيضا بنوية (لا بنيوية لأننا لا نقول «تربيوية» ولا «قريوية») – Structuralist لأنها تهتم بتحليل اللفظ إلى بُنىً وربطها بمدلولاتها. والنحو العربي بهذا المعنى العام بنوي أيضا وأقدم باحث تصور هذا النحو من التحليل هو بلومفيلد (Bloomfield) في كتابه المشهور Language ثم دقق هذا التصور والس (R. S. Wells) في مقال صدر في مجلة Language. أما المصطلح: «قريبة» لتأدية معنى Immediate فقد استعمله العلماء العرب بهذا المعنى في عبارة: الأجزاء القريبة.

هذه النظرية هو: ز. هاريس (Z. Hazris) اللساني الأمريكي المشهور[10]. هذا ولا بد أن نشير هنا إلى وجود نوع آخر من التحليل ظهر منذ زمان بعيد عند علماء الاتصال، وصاحب هـذا النمط التحليلـي هو شانـون الأمريكـي[11] وتناوله هوكـت (C. F. Hockctt) في كتـابـه: A Manual of phonology (Bloomington 1955م) وسنعود إلى ذلك بعد قليل.

وكان هذا الذي ذكرناه في محاولة الصياغة للنظريات اللغوية (القابلة لذلك) المنطلق الذي انطلق منه تشومسكي في بناء نظريته المسماة بالنحو التوليدي التحويلي. وقد أدّاه ذلك إلى نقد النظريات البنوية الأمريكية -هذه التي سُميت بنظرية المكوّنات القريبة- وقد وفق في ذلك أيّما توفيق لأنّه قد صاغها صياغة مكّنته من بيان نقصانها وعدم قدرتها على تفسير الكثير من الظواهر اللغوية وذلك بلغة المنطق الرياضي. وبهذا الصدد فليس النمط الذي وضعه هذا العالم إلا **صياغة محضة لنظرية المكونات القريبة** ولا يزيد عليها شيئا، اللهم إلا الدقة الرياضية والتمثيل الشجري (وهو عظيم). وهذا قد يتناساه الكثير من الباحثين. أما غير الاختصاصيين فيعتقدون أنّها نظرية جديدة تماماً مخالفة للبنوية (نعني التوليدية فقط لا التحويلية)[12]. وهذا العمل قد استطاع به أن يبيّن قصور البنوية بالأدلة الرياضية الحاسمة.

10- انظر مقاله: Distributionnal Structure في Word 1954، ص 146 - 16. وخاصة ما كتبه في كتابه: Methods in structural Linguistics, Chicago. 1951.

11- انظر كتابه: The Mathematical Theory of Communication، Urbana 1949.

12- ونعني بهذا النمط الذي يسميه تشومسكي Phrase Structure Grammar وليس النمط المسمى بـ Transformationnal Grammar النحو التحويلي الذي لا يوجد مثله بتاتا عند البنويين (إلا عند هاريس ولكن على شكل آخر). ولا بأس بأن نذكر ههنا بعض ما يتصف به هذان النظامان: يسمي تشومسكي النظريات التي صاغها بـ: **النحو الصوري** (Formal Grammar) والكلام الذي يبنى عليه بالكلام الصوري (Formal Language) ويحدد النحو الصوري هكذا: «النحو الخاص بلغة غ نعني به نوعا من الآليات (أي مجموعة من القواعد) يمكنها أن تحدد على الأقل وبالتحديد الكامل مجموعة غير متناهية من التراكيب السليمة المنتمية إلى غ مع مواصفات أبنيتها. «وتنحصر أركان النحو الصوري في هذه الرباعية:
1 - مجموعة متناهية ع ط من العناصر الطرفية (Terminal Terms) (تنتهي إليها عمليات التوليد).
2 - مجموعة متناهية ع غ من العناصر غير الطرفية (هي ألقاب نحوية من اسم / فعل / صفة إلخ).
3 - مجموعة من القواعد وهي من الشكل: س ← ص (تستبدل س بـ ص أو تعاد كتابتها).
4 - رمز أولي تنطلق منه العمليات.
فبهذا النظام المنطقي الرياضي (كأنه نظام أوليات = Axiomatic) يتولّد كلام صوري وهو يمثّل مجموعة جزئية من مجموعة: ع ط ∪ ع غ. ويحصل هذا التوليد بإجراء العمليات التي تقتضيها القواعد لكن على ترتيب معيّن. وهذا التوليد غير موجود في النحو الصوري بل هو إجراء له ويسمى هذا الإجراء خورزمية (Algorithm) لأنه مجموعة مرتبة من التعليمات وهي القواعد التي يتكون منها النحو الصوري. وقد تفطن تشومسكي إلى أن للأنحاء الصورية علاقة بنظرية الأوليات أي الآلات المسيّرة ذاتيا (Theory of Automata) فهناك شبه كبير بالفعل، بين الحاسب (المتصوّر أو

وبذلك تَمَكَّن تشومسكي من المقارنة الدقيقة بين أنواع ثلاثة من الأنماط وهي هذه النظرية التي بُنيت على فكرة المكونات القريبة وتلك التي وضعها علماء الاتّصال وتبناها بعض البنويين ثم نمطه التحويلي الذي أخرجه هو نفسه[13] وذلك بفضل الصياغة الرياضية التي تمنح الأنماط اللغوية دقة عظيمة لا يمكن أن تتّصف بها النظريات الحدسية (غير الصورية) بل وقد لا تقبل الصياغة. وهذا يفسر أنّ الكثير من النظريات اللغوية لا يمكن أن تصاغ لأنّ مفاهيمها الأساسية مبهمة غير محددة.

أما نظرية شانون صاحب «نظرية الإفادة» (Information Theory) السابقة الذكر فقد جعلها تشومسكي من أضعف الأنماط قدرة على توليد التراكيب وبَيَّن أنّها لا تستطيع أن تُوَلِّد إلا البسيطة منها الذي لا تداخل فيها (Embedding)[14] لأنها تولدها على خط مستقيم محاكية بذلك الكلام المحصل (Actual) أي المسموع أو المكتوب بالفعل (المتتابع على محور الزمان). وهو تمثيل قاصر، لأنه يلتفت فقط إلى ظاهر الكلام وتسلسله وقد لا تظهر فيه بنيته ويسمى هذا النمط بالمتـــناهي الأحوال (Finite States Model) ويسمى أيضا «نحو كـــلين» (Kleen Grammar)[15] (والتحليل الوظيفي هو من هذا القبيل).

ثم يبيّن تشومسكي بعد ذلك وبفضل الصياغة الرياضية أن نمط المكوّنات القريبة هو «أقدر توليدا» حسب عبارته من نحو كلين (المتـــناهي الأحوال) وأنـــه قادر على توليد

الحقيقي) والنحو الصوري، فكلاهما قادر أن يحدّد أو يولّد (بمجرد تطبيق التعليمات) مجموعة غير متناهية من التراكيب السليمة (هي وحدها) على ما تقتضيه هذه التعليمات. ويجدر بنا أن نشير أيضا إلى وجود مفاهيم قريبة جدا من هذه عند العلماء العرب: فالعناصر الأولى يقابلها ما كانوا يسمونه بأوضاع اللغة والثانية هي أوضاع النحو والثالثة هي المقاييس، أما الرابعة فهي الأصول التي تتفرع منها الفروع بإجراء العمل (Comput). أما النمط التحويلي فهو يسدّ ثغرة كبيرة في النمط التوليدي إذ يحاول أن يبيّن العلاقات البنوية القائمة بين الجمل، وهذا لا يحققه الـــ Phrase Structure Grammar. وهذه العلاقات هي في الواقع علاقات تكافؤ بين التراكيب التي تنتمي إلى أسرة واحدة من البُنى (قارن بمفهوم القياس عند العرب). وهذا قد أخذه تشومسكي بلا شك من النحو العبري والنحو العربي القديمين (والأول نسخة من الثاني).

13- انظر مقاله: IDT Three models for the description of language. المنشور في Transaction on Information Theory II - 2 , 1956 (pp . 1113 - 1241)

14- وهو أن تقوم الجملة مقام الكلمة داخل جملة أخرى. وهذه الظاهرة تخص اللغات الطبيعية.

15- وهو يمثل من جهة أخرى النمط المنسوب إلى الرياضي الروسي ماركوف (Markov Process).

الجمل المتداخلة[16] إلا أنه عاجز – كما قلناه سابقا – أن يثبت العلاقات البنوية التي توجد بين عبارة وأخرى. فالجملة التي فِعلُها مبني للمفعول[17] لا يشك المتكلم والسامع أنّها متفرعة عن التي فعلها مبني للفاعل وهذا لا سبيل إلى بيانه بالتحليل إلى مكوّنات قريبة. والأمثلة التي هي من هذا القبيل تعد بالمئات، إذ اللغة كما لاحظه العلماء العرب كلها أصول وفروع وليس الفرع في الحقيقة إلا الأصل مع زيادة. وتفريع الفروع على أصولها هو نوع من التحويل. وسنرى أنّ المفهوم الذي كان يَعُده تشومسكي تحويلا ينطلق، في كتاباته الأولى، من نواة – أي من أصل– فيتفرع منها عبارة أو أكثر بعمليات معينة تحوّل النواة إلى هذه العبارات[18]. وقد غير نظرته هذه في كتابه: «مظاهر من النظرية التركيبية»[19] وهي خسارة للعلم كما سنراه. وعجز آخر أظهره بعد ذلك هو عدم قدرة النمط الخاص بالمكونات القريبة على بيان اللبس الذي قد يعتري الكلام وذلك مثل: «ضَرْبُ الرجلِ» (مضاف ومضاف إليه) فهل الرجل ضارب أم مضروب؟ فالتحليل إلى مكونات قريبة يكتفي ببيان أن لفظتي «ضَرْب» و«الرجل» مكوّنان قريبان من المُكوّن الأكبر «ضَرْبُ الرَّجلِ». ولا يستطيع أن يبيّن أن لهذه العبارة احتمالين: ضَرْبُ الرجلِ زيداً وضَرْبُ الرجلِ زيدٌ وهذا لا يمكن أن يُعرَف إلا بالنمط التحويلي. فهاتان العبارتان هما في الحقيقة أصلان للعبارة «ضَرْبُ الرجلِ» لأن هذه الأخيرة تحتمل معنيين[20] وهذا يُعرف عند العرب «بالتقدير» وميّزوا في هذا المثال بالذات بين ما كانوا يسمونه بالإضافة المحضة والإضافة اللفظية[21].

16– وممن استغلوا هذا النمط في العلاج الآلي نذكر V. Yngve (وقد سبق ذكره) في معهد التكنولوجيا الأمريكي بالماساسوشيت (M . I . T) وقد طبّق ذلك على عدّة لغات منها العربية.

17– نفضل هذه التسمية على تسميته مبني للمجهول إذ الفاعل قد لا يكون مجهولا في هذه الصيغة.

18– هذا تصوره الذي وضحه في كتابه: Syntactic Structures (1957) .

19– Aspects of the theory of Syntax.

20– وبين تشومسكي مساوئ أخرى للنمط المذكور وذلك مثل عدم قدرته على بيان ما يسمى بالعناصر الدالّة المتقطّعة (Discontinuous Constituents) مثل النفي في بعض لهجات العربية: «ما كتبت شي». ومثل الـ Two - Word Verbs في الإنكليزية.

21– انظر الموجز لابن السرّاج، ص 60.

وأما النمط التحويلي فهو يُكَمّل نمط المكونات عند تشومسكي[22]. وليس نمطاً مستقلا ينطلق منه التحليل كما هو الشأن عند النحاة العرب وهو فرق أساسي. فهذا اللغوي يتبنى نظرية المكونات ثم بعد بيانه لنقائصها حاول أن يصلح ذلك بإدخاله عليها مفهوم التحويل. ولا بدّ من التمييز بين تحويل تشومسكي وتحويل هاريس (أستاذه). وسنعود إلى هذا الموضوع عند كلامنا عن النمط الخليلي.

وهيهات أن تكون النظرية التوليدية هي الوحيدة التي استُغِلَّت في العلاج الآلي للنصوص فهناك أنماط لا تَمُتُّ بسبب بهذا النمط قد استغلها بالفعل الكثير من المهندسين.

فهناك مثلا نوع من التحليل اللغوي وضعه بعض المهندسين وهو التحليل التوقُّعي (Predictive Analysis) واشتغل به عدد من الاختصاصيين في العلاج الآلي[23]. وهو مبني على الفكرة بأنّ الجزء المتقدم من الجملة هو حدٌّ لما يُحتمل أن يُتوقع مجيئه من الكلم في الجزء المتأخر. وهذه الفكرة بالذات استغلت أيضا في التعرُّف الآلي لأصوات الكلام.

وأحدث من ذلك هو نمط التحليل التسلسلي (String Analysis) الذي وضعه هاريس أيضا[24] ووسّعه واستغله الآن عدد من المهندسين[25]. وهو مثل التحليل التوقُّعي بعيد شيئا ما عن نمط المكونات. وينطلق فيه المُحلِّل من السلاسل الكلامية التي تعتبر كأقلّ ما يمكن أن ينطق به في التخاطب مما يفيد فائدة ثم يضيف إليها كل السلاسل الفرعية الممكنة. إلا أنّ المناقشة الكبرى –والحادّة– في اختيار الأنماط وتفضيل بعضها على بعض هي تلك التي أثارها الباحثون في هذا الميدان بين فضائل النمط الخاص بالتقطيع إلى مكونات قريبة ونمط آخر هام جداً، وإن لم نتحدث عنه بعد، وهو نمط التّبعية النحوية (Dependency Grammar).

22- عرفنا أن تشومسكي يمثّل التقطيع إلى مكونات قريبة بشجرة (بتفريع ثُنائي، كما أن تقطيع هوكت ثنائي) وهذه الشجرة تمثّل عنده بنية الجملة، وهذا تصور خاص بالبنوية وليس حقيقة مسلمة. ثم بعد شعوره بعدم استجابة هذه النظرية لواقع اللغة أضاف عمليّة التحويل وهو عنده تحويل بين شجرتين أولاهما هي البنية الأصلية والثانية هي البنية الفرعية. فلولا التحويل لكانت نظرية تشومسكي بنوية محضة (وهي بنوية من حيث أن البنية عنده هي هذا التحليل إلى مكونات متداخلة ليس إلا ، وهو شيء غير مسلّم عند الجميع).

23- وأشهرهم Sherry و Octtinger و Rhodes وكذلك Yngve السابق الذكر.

24- انظر كتابه:String Analysis Sentence Structure. La Haye, Mouton, 1951.

25- مثل: Salkoff: انظر كتابه: Analyse syntaxique du français. Grammaire en chaînes

وقد استُغِلّ على نطاق واسع في اللسانيات الحاسوبية في أكثر المؤسسات المعنية بهذا العلم. وقد بنى على الفكرة بأنّ جميع الألفاظ في الكلام الطبيعي إما أن يكون تابعاً لغيره محمولاً عليه لا وجود له إلا بوجوده، وإما أن يكون هو المتبوع. وقد يمكن أن يكون متبوعاً بالنسبة لهذا وتابعاً لغيره. وهذه النظرية هي أقرب بكثير إلى نمط النحاة العرب وخاصة إلى مفهوم العمل وليس هذا بغريب إذا عرفنا أنّ هذا المفهوم قديم جدا عند الغربيين (وتجاهله تماما اللسانيون البنويون إلا هوكت ولم يظهر عند النحاة الأوربيين إلا في العصر الوسيط وليس من التراث اليوناني اللاتيني). وكانوا يستعملون فعل Regere بمعنى «عمل»[26]. وأول لغوي اهتم بهذا النمط هو L. Tesniere الفرنسي[27]. وأول حاسوبي استغله للعلاج الآلي للغة هو هايس (Hays) الأمريكي السابق الذكر[28]. وكذلك العلماء في الاتحاد السوفياتي منهم ملتشوك (Mel'cuk)[29].

وحاول تشومسكي أن يبيّن أنّ التحليل التوقُّعي هو مساوٍ في قوة التوليد للنمط التوليدي المستقل عن السياق (context - free) كما حاول بوستال (Postal) من أتباع النحو التوليدي أن يبين أن جميع الأنحاء التي صدرت عن البنويين[30] لا تزيد على النمط التوليدي في قدرتها على التوليد. وكذلك فعل كروس (M. Gross) بالنسبة إلى نمط التبعية النحوية. وأودّ أن ألفت نظر الباحثين إلى التعسّف الكبير الذي تتّصف به هذه المحاولات: فكل هؤلاء اللسانيين التوليديين لا يفعلون أكثر من أن يردوا كل هذه الأنماط التي تختلف في جوهرها بعضها عن بعض إلى النمط التوليدي، أو بعبارة أخرى يجعلون من النمط التوليدي الأصل الذي يجوز أن يرد إليه كل الأنحاء الأخرى فيحكمون عليها بالحكم الجازم أنّها فروع عليها، وأنّها مساوية لها في قدرة التوليد وهذا وإن كان ممكناً بالنسبة إلى النمط المتناهي الأحوال، والنمط التوقعي

---

26 – ومن أقدم من تحدث عنه نذكر النحوي الفرنسي Pierre Hélie الذي عاش في القرن الثاني عشر. انظر: Thurot. Notices, . p 230

27 – انظر كتابه: Eléments de syntaxe structurale , Paris , 1959 .

28 – انظر بحثه: Grouping and Dependency Theory

29 – ولا بدّ أن نشير إلى النظرية التي وضعها العالم الروسي شوميان، وهي قريبة من النحو التوليدي التحويلي.

30 – وكذلك الأنماط التي أخرجها بعض المناطقة وأشهرها «الأنحاء المقولية» Categorial Grammar وأصلها ما حرره المنطقي أجدوكيفيتش (Ajdukiewicz) ووسّعها لامبك (Lambec) وكوري (Curry) الأمريكيان.

وذلك لشدّة ما يوجد بين هذين النمطين من الشبه من جهة وقربهما من نمط المكونات من جهة أخرى فإنّه غير متأتٍ بالنسبة لنمط التبعية النحوية إلا بالتعسف الشديد، إذ يهدرون عندئذ الفوارق الكبيرة الأساسية بينهما.

هذه هي أهمّ النظريات اللغوية (الخاصة بالجانب النحوي) والأنماط المصوغة عليها التي اهتمّ بها أهل اللسانيات الحاسوبية منذ الستينيات. وقد حاول أكثر من لغوي ومهندس أن يطورها وخاصة نوام تشومسكي نفسه[31]. فقد أدخل في نظريته مفهوم العامل بعد وضعه لمفهوم الأثر (Trace). أما علماء الحاسوب فقد واصل أكثرهم أعمالهم في إيجاد الخوارزمات المناسبة للتحليل النحوي إلا أنّه ظهرت نزعة جديدة يمثلها الباحث الأمريكي شانك (R. Schank) من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا تعتقد أنّ الحلّ الناجح لمشاكل العلاج الآلي يكمن في استكشاف معاني النص، ووضع منهجا لذلك سماه «التحليل المفهومي» (Conceptual Analysis). أما التحليل النحوي فهوعنده إضاعة للوقت وللمال وهذا طبعاً إسراف، ولم يشاطره فيه الكثير من الباحثين[32].

النحو العربي الخليلي كمصدر لبناء نمط لغوي جديد:

1 - الخليل بن أحمد الفراهيدي ومآثره العلمية:

إنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي يعرف باختراعه للعروض وقد يجهل أو يتناسى الكثير من الناس أنّه قد جاء بأفكار علمية عظيمة جدا غير العروض، وذلك كالمفاهيم التي ظهرت في الرياضيات باسم العاملي (Factorial) والزمرة الدوّارة (Cyclic Group) وهما الفكرتان اللتان بنى عليهما أول معجم عربي أخرج للناس وهو كتاب العين[33].

31- ليس تشومسكي ممن عالج مشاكل العلاج الآلي للغة، على الرغم من أنه أول من نظر في الأنحاء الصورية التي تعتمد عليها اللسانيات الحاسوبية.

32- ويجدر أن نشير أيضا إلى البحوث التي يقوم بها المهندسون المعنيون بالعقل الاصطناعي وقد جعلوا من البحوث في العلاج الآلي للغات قسما من اختصاصهم هذا. وقد اشتهر أحدهم -وهو فينوكراد- الباحث في الـ M.I.T فقد أنجز آلة عجيبة تستطيع أن تستجيب لعدة أوامر ملفوظة وقد استغل ذلك في عالم الصناعة في أوسع نطاق.

33- أجمع العلماء على أن الفكرة (الرياضية) التي بني عليها كتاب العين هي للخليل.

وقد جعل هو وزملاؤه وأصحابه مما كان يقال له «قياسا» مفهوماً رياضياً دقيقاً يشبه إلى حدّ بعيد ما يسمى الآن بالتكافؤ، وجعل من بعض صور هذا التكافؤ مفهوماً أدقّ وهو ما يسمى الآن بالايزومورفيزم (Isomorphism) وغير ذلك. وهذا لا ينقص من قيمة مشايخه وزملائه وأتباعه لأنّ كل واحد منهم قد ساهم في هذه الفترة المليئة بالأفكار البديعة والجهود العلمية الخلاقة في بناء الصرح الفكري العربي الأصيل وفي طرق البحث خاصة وهي القرون الأربعة الأولى. وقد تكوّنت حلقة من الباحثين العرب في عصرنا هذا بعد أن انتبه بعضهم إلى هذه الأشياء وهم يحاولون الآن أن يوضحوا هذه الأفكار، ويواصلوا ما بدأه الخليل وأتباعه وقد أطلق بعضهم عليهم اسم المدرسة الخليلية الحديثة لهذا السبب وهو شرف لهم أن ينتسبوا إلى هذا الرجل العبقري مع الإشارة إلى أنّ الكثير من هذه الأفكار هي للخليل ولغيره ممن شاركوا في الحركة العلمية اللغوية انطلاقا من أبي عمرو بن العلاء حتى ابن جني في القرن الرابع (وقد كان لهم أتباع أفذاذ ولكن قليلون بعد هذه الفترة وذلك كالسهيلي والرضي الاسترابادي).

2 – النحو العربي الأصيل ونحو المتأخرين من النحاة العرب:

نعني بالنحو العربي الأصيل النحو الذي طوّره وأنضجه الخليل بن أحمد مع بعض زملائه وأتباعه وخاصة سيبويه، وأكثره مبني على مفاهيم منطقية رياضية كما قلنا وكما سنوضحه فيما بعد. أما ما صار إليه بعد القرن الرابع فهو أقلّ قيمة بكثير مما كان: أولا لأنّ المنطق اليوناني – منطق أرسطو – كان قد غزا الفكر العربي وكان ابتداء ذلك بالنسبة للنحو في عهد البغداديين (ابن السراج[34] وابن كيسان وغيرهما ممن تأثروا بهذا المنطق، وهذا لم يحصل قطّ في زمان الخليل وسيبويه خلافاً لما يعتقده البعض[35]). وقد أولع العرب بمفاهيم أرسطو المنطقية فالْتبس على الكثير من الناس المفهوم العربي الأصيل وهو مفهوم القياس

34– ويظهر ذلك جليا في كتابه «الأصول في النحو». أما ابن كيسان فقد ذكر أقواله الزجاجي في الإيضاح (ص 46). وعلى هذا فليس الرماني أول من مزج النحو بالمنطق كما يزعم ابن الأنباري.
35– انظر مقالنا: النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب بالجزائر، المجلد1 (1964) وفي هذا الكتاب ص37.

بالتصوّر الخاص بأرسطو (وهو السلوجسموس وأطلق عليه لفظة القياس المترجمون من الدفعة الثالثة في القرن الثالث). وأضف إلى ذلك التحوّل الذي أصاب العلوم الإسلامية وخاصة النحو، فقد صار ابتداء من القرن السادس عبارة عن «سكولاستيك (Scholastic) أي دراسات مدرسانية الغاية منها التعليم مع الجدل العقيم. وكل ما ظهر بعد ذلك فهو تقليد لا للفترة الأولى الخلاقة بل لمؤسسي المدرسانية النحوية كابن مالك وشراحه[36].

ويختلف هذا النحو الذي ورثناه عن المتأخرين اختلافاً شديداً عن النحو الأصيل وأكثر الناس في زماننا يعتقدون أن النحو المعروف لديهم هو نحو سيبويه والخليل بل وقد يسأل بعضهم: «ماذا عسى أن يكون وقع من تغيير اللهم إلا الإضافات المفيدة أو غير المفيدة». وليس الأمر كذلك على الرغم من وجودنا في كلا الزمانين نفس المصطلحات تقريباً كالفاعل والمفعول والصفة والمبتدأ والخبر وغير ذلك. فمع ذلك فإنّ التصوّر العام للنحو ليس هو بل أكثر هذه المصطلحات قد تغيّر معناها، أو على الأصح تغيّر ما كان يقصده منها النحاة الأولون فالحرف عند الأولين هو العنصر أي الوحدة المؤلفة من قطعة صوتية وتنطبق كعنصر على الوحدة الصوتية (الفونيم) أو على المفردة أيا كانت، اسما أو فعلا أو أداة. وعندما يحدد سيبويه تقسيم الكلم العربية فإنه يقول: «اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل». ولم يقف عند كلمة «حرف» كما يفعله أكثر من جاء بعده. ومعناه: الكلم اسم وفعل وعنصر آخر جاء لمعنى أي لم يأت للدلالة على ذات (object) كالاسم أو حدث (process) كالفعل بل على معنى مثل الاستفهام أو النفي أو غير ذلك مما يضاف إلى الاسم والفعل وليس ذلك اسماً أو فعلا لأنّ بعض الأسماء والأفعال تدل على هذه المعاني كالظروف وأسماء الاستفهام والأفعال الناسخة وغير ذلك. أما لفظة «كلمة»[37] فهي عند سيبويه غير ما هي عند ابن مالك: فلفظة «كتاب» كلمة والألف في «الزيدان خرجا» كلمة ولكن الهمزة في «أكتب»

36- إلا أنه تتراءى تلك النزعة الجدلية منذ القديم أي في عهد المتكلمين ثم رسخت في عهد أبي العباس المبرد وهو أول من خالف من أجل المخالفة (انظر الانتصار لابن ولاد.(مخطوط دار الكتب المصرية رقم 705 نحو).

37- انظر الكتاب: 64/II و423.

والتاء في «اكتتب» والميم في «مكتب» ليست كلما لأنها حروف بنيت عليها الكلمة ولا تنفصل. فالكلمة هي الحرف (= العنصر) المنفصل : إما بالتمام (تبتدأ وتوقف عليها) أو جزئياً كالحروف التي تدخل وتخرج إذا اقترنت بكلمة أخرى ولم تُبْنَ عليها هذه الأخيرة. فهذا هو مفهوم الخليل وسيبويه . فالتنوين على هذا كلمة وحتى الحركات الإعرابية كما لاحظه الرضي[38]. أما عند ابن مالك «فالكلمة لفظ مستقل دال بالوضع (تأثير علم الكلام والفلسفة)...» (التسهيل، ص 3).

والاختلاف حاصل في التصور أساساً وإن كان اللفظ واحداً، وذلك مثل الخبر فإن سيبويه لا يسميه كذلك دائماً بل هو عنده المبني على المبتدأ. أما كلمة «خبر» فقد يطلقها على هذا وعلى الحال أيضاً بل على كل ما هو مفيد (= فيه علم للمخاطب). ولم يَأْتِ فقط للتعريف لمبتدأ وما أشبهه. وكثيراً ما يذكر سيبويه - وشيخه الخليل وأصحابه - عبارة «مبني على»و«محمول على» وهو يريد بذلك مفهوما رياضيا وهو **التبعية** (Dependency) التي يتّصف بها بعض العناصر في «بناء» الكلام كالخبر بالنسبة للمبتدأ والصفة بالنسبة للموصوف. ومفهوم البناء لا سبيل إلى وجوده عند المتأخرين فقد استبدل بمصطلح آخر وهو «التركيب» وظهر لأول مرة على لسان النحاة البغداديين وخاصة ابن السراج[39]. ولم يستعمله ولا مرة واحدة سيبويه.

النظرية اللغوية العربية والنظريات الحديثة: مقارنة نقدية:

أ) أرسطو واللسانيات الحديثة:

الحدّ بالصفات الذاتية والقسمة الأفلاطونية

لقد تأثر النحو بالمنطق اليوناني في عهد ازدهار الفلسفة في بغداد ويتراءى ذلك بوضوح في كثرة استعمال ابن سراج للتحديد بالجنس والفصل (definitio per genus

38- شرح الكافية، I/ ص 5.
39- انظر: أصوله، I/ 64.

الذي وضعه أرسطو (انظر تحديده للاسم والفعل مثلا). وكذلك et differentia specifica) كثرة ما جاء في كتابه «أصول النحو» من التصنيف «للمقولات النحوية» على شكل القسمة الفلسفية. وهذا لا سبيل إلى وجوده في نحو الخليل وسيبويه. وستغزو هاتان الطريقتان التحليليتان كل النحو العربي بعد ابن جني وخاصة المتأخرين من النحاة. وسبب إشارتنا لذلك هو أنّ النظريات البنوية الغربية ومنها نظرية المكونات القريبة قد بنيت كلها على أساس التحديد بالجنس والفصل والقسمة التصنيفية.

فأهم ما تتّصف به هذه النظريات هو أنها لا تَستخدِم كمفهوم منهجي واستكشافي إلا علاقة الاندراج (Inclusion). وهذه العلاقة هي جوهر الحدّ الذي يبنى على الجنس والفصل وفي الوقت نفسه جوهر القسمة البسيط[40]. فأما الحدّ المشار إليه فإنّ المعروف عنه أن يتساءل عن الشيء إلى أي جنس ينتمي ثم في داخل هذا الجنس ما هي الفصول (أي الصفات) التي تميزه عن غيره من أفراد هذا الجنس. وهو من أنواع الحدود الحد الوحيد الذي تعتمد عليه البنوية. فالفصول عند أصحابها هي الصفات المميزة (Features) التي تجعل هذه الوحدة اللغوية تمتاز عن غيرها من تلك التي تدخل في جنسها، ولا تعرف البنوية نوعا آخر من الحدود[41]. أما القسمة البسيطة فأساسها هي أيضا علاقة الاشتمال لأنّها عملية تقسيم وتصنيف.

فيبتدأ من الجنس البعيد يكون تحته أجناس قريبة ثم كل جنس يحتوي على أنواع، وكل نوع إلى... حتى ينتهي إلى الأشخاص، وهذا شيء مألوف في جميع العلوم التي تعتمد أساساً على التصنيف وذلك كعلم الحيوان وعلم النبات وجميع العلوم إلا بعض العلوم التي لا تكتفي بهذه القسمة وذلك كالرياضيات فإنّ لها، زيادة على ذلك، القسمة التركيبية (Combinatory) وواضح جدا أن التحليل اللغوي إلى مكونات قريبة جوهره هذه القسمة البسيطة لا القسمة التركيبية. في كونهما يتجاوزان مجرد الوصف والتصنيف. وسنعود إلى هذين المفهومين بعد قليل.

40- ويسميه مؤلفو الكتب الرياضية العرب الآن «الاحتواء». والاشتمال والاندراج مصطلحان معروفان عند العلماء العرب.

41- علاقة الاشتمال والاحتواء معروفة ومستغلة في الرياضيات الحديثة إلا أنّها ليست العلاقة الوحيدة المعروفة لديها.

فالبنية عند اللسانيين البنويين هي المجموعة من الوحدات التي تكوّن نظاماً من العناصر المتخالفة أي التي تنتمي إلى فئة معينة، وتتمايز أفرادها (أو تتقابل) بصفة أو صفات لا توجد في غيرها، أو كما يقولون: تتصف الوحدة بما ليس لغيرها. وعلى هذا فالبنية عندهم جوهرها الاندراج والاحتواء. وتتفرع على هذا النوع من العلاقات علاقات أخرى وهي المفارقة أي عدم الاشتراك إطلاقا في صفة من الصفات التي تجعل الأفراد ينتمون إلى فئة واحدة ثم علاقة التقاطع (Intersection) وهي الاشتراك في صفة واحدة مثلا. وقد حاول أن يمثل بعض اللغويين الرياضيين وغيرهم هذه العلاقات الاندراجية بتطبيقها على النظام الصوتي[42]. وقد بينوا بعملهم هذا ودون شعور منهم أن نظرية البنويين من الفونولوجية إلى نظرية المكونات هي نظرية اندراجية محضة (Intensive).

وقد تفطّن تشومسكي (كما رأينا) إلى مظهر واحد من ذلك وهو أنّ هذه النظريات لا تتعدى التصنيف (Taxinomia) إلا أنّه لم يزد على ذلك أكثر مما قاله. هذا فيما يخص الماهية الحقيقية للنظرية البنوية أما فيما يخص إصلاحها فقد رأينا أنّه أحيا مفهوم التحويل وجعله مكملاً لنظرية المكونات القريبة.

الحد الإجرائي العربي والقسمة التركيبية:

إنّ النحاة العرب الأولين لم يكن من اهتمامهم النظر في الوحدات اللفظية في ذاتها ومن ثمّ لم يحاولوا أن يشخّصوها بأوصافها السكونية، أو بما تخالف بها غيرها من هذه الصفات (أو لم يهتموا بذلك) إنّما الذي كان يهمهم بالدرجة الأولى هو كيفية تحصيلها وتحقيقها، سواء كانت وحدات صوتية أو صرفية أو تركيبية. فكانوا يبحثون عن مقاييس أو ضوابط تضبط هذه الكيفيات على حسب ما كانت تؤديها العرب الموثوق بعربيتهم. وهذه الأقيسة تتطلب أن يحمل الشيء على الشيء لجامع بينهما (أقدم تحديد للقياس)[43]. فلما اتّضح لهم أنّ هذه القطعة

42- انظر مقالة J. Cantineau : Sur le classement des oppositions ,Word 1955 وكتاب: S. Marcus Linguistica mathematica . Bucarest ، 1963.

43- ليس القياس النحوي (بل والفقهي) مجرد شبه يثبته الباحث بين شيئين بل هو تكافؤ بالمعنى الذي تقصده الرياضيات الحديثة. والجامع في النحو هو تكافؤ في البنية (توافق البناء على حسب تعبيرهم) لا أي تكافؤ، وخصوصا التكافؤ الناتج عن توافق الصفة الذاتية فهذا غير كاف عندهم.

من الكلام تتحقق بنفس الطريقة التي تتحقق بها قطع أخرى جعلوها باباً وأصلاً أي مجموعة من الأفراد المتكافئة لا من حيث صفاتها الذاتية، لكن من حيث طريقة بنائها وتركيبها أو مجرد تحصيلها. فهذا الحمل هو إجراء أي عمل مضبوط يؤدي إلى اكتشاف المجموعات من العمليات المتكافئة ومن ثم إلى الوحدات. فالتشخيص للوحدات عندهم ناتج من الإجراء أي من مجموعة من العمليات وليس ناتجاً عن البحث عن الصفات الذاتية، وبالتالي عن الخلاف. ويمكن أن نمثل بذلك باستخراج أوزان الكلم فإنّ وزن الكلمة لا يتحدد إلا بحمل عدة كلمات بعضها على بعض. ومعنى ذلك أن يجعل كل حرف من كلمة ما إزاء ما يقابله من كلمة أخرى أو بلغة الرياضيات أن تجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي تتألف منها مجموعتان فما فوق (وهذه العلاقة هي تطبيق من نوع المقابلة بالنظير Bijection). وهكذا تستنبط الصيغة الجامعة التي تنتمي إليها كل هذه الكلمات. والانتماء هنا ليس مجرد انتماء إلى جنس، كالفعل الماضي المجرد الثلاثي مثلا بل، زيادة على ذلك، مفهوم انتماء إلى البنية التي يتحدد بها الفعل الماضي المجرد الثلاثي. فهذا دليل على أنّ الحدّ الإجرائي لا يكتفي بذكر الصفات الذاتية (فعل، مجرد، ثلاثي) ولكن لا نعني أنّ الباحث يستطيع أن يستغني عن هذه الصفات أي عن الجنس الذي تحدده، إلا أنّ الحدّ الإجرائي يتجاوز الحد بالجنس والفصل بإدخال الترتيب على الجنس، فالفئة المرتبة العناصر وبالتالي ذات العلاقات المباشرة مع غيرها هي المعتبرة عند العلماء العرب لا الفئة البسيطة.

هذا فيما يخصّ الحدّ، أما القسمة فهي عند النحاة العرب وخاصة عند الخليل غير اندراجية أيضا لأنّها في الواقع استفراغ لجميع التراكيب التي تحتملها المجموعة من العناصر. وذلك مثل الحروف الأصول للكلام، فإنّ الخليل وضع ما يسمى الآن بالجبر التركيبي (Combinatorial Algebra). وبيّن بالنسبة للثلاثي مثلا أن فيه ستة 6 احتمالات في تركيب حروفه وأنّ الرباعي فيه 24 احتمالا، ومن ثَمَّ توصل إلى مفهوم ما يسمى الآن بالعاملي (Factorial). كما توصل إلى مفهوم الزمرة الدوارة (Cyclic Group) وطبّق ذلك أيضاً على البحور الشعرية كما هو معروف.

فالنحاة الخليليون القدامى، ونحن أتباع لهم في ذلك (مجتهدين لا مقلدين إن شاء الله) يجعلون القسمة التركيبية منطلقاً، ثم يحدونها بالحدود الإجرائية، أي لا يعتبرون في المجموعة المتناهية من التراكيب المحتملة إلا تلك التي تستنتج بالقياس أي بالطريقة الحملية التي وصفناها. ثم يحدّون كل ذلك بالاستعمال الفعلي للناطقين بالضاد ومثال ذلك كلمة «استحوذ»[44]. فالحدّ لهذا الصنف من الأفعال هو مثال: «استفعل» وهو تحديد للقسمة التركيبية الخاصة بالفعل الثلاثي بالزيادة المعروفة لهذا الفعل، ومطبقة هنا على مجموعة (ح و ذ). فالناتج على تطبيق كل هذا هو «استحوذ» وهو المستعمل بالفعل، فهو موافق للقياس؛ إلا أنّ هناك قياساً آخر وهو أن مجموعة الأفعال الجوفاء (التي ينتمي إليها) تُقلَب فيها حرف العلة ألفا لعلة صوتية (في المجرّد وبالحمل عليه في غيره). فـ «استحوذ» شاذ عن هذا القياس الجزئي لكنّه مطرد بالنسبة للقياس الأول الذي يهم الفعل الثلاثي، وهو مع ذلك مطّرد في الاستعمال الحقيقي.

وقبل أن نتطرق إلى المفاهيم الأساسية للسانيات الخليلية فلا بدّ أن نشير أنّ النحو العربي هو قبل كل شيء أصول أو قوانين تضبط التراكيب السليمة مع بيان مدلولاتها الوضعية. فهو يخص اللفظ كعنصر دال أي الموضوع للدلالة على المعاني. ولهذا فإن الحد الإجرائي قد استغل أكثر من غيره في علاج اللفظ. أما المعاني في ذاتها فإنّه قد استغل أيضا في علاجها لكن في علم آخر وهو علم البلاغة (وخاصة علم المعاني). إلا أنّه لا بُدَّ، بهذا الصدد، أن نميّز بين الحدّ اللفظي والحدّ بالمعنى، فالأول غالباً ما يكون، عند القدامى، إجرائياً وأما الثاني فأكثره وصفي. والتخليط بين هذين النوعين من الحدود قد كان سببا في كثرة الحدود التي ذكرت للاسم والفعل (عندما غزا المنطق اليوناني أفكار الناس)[45]. وقد مَثَّلَ سيبويه للاسم بأمثلة كرجل وفرس وقابل بذلك مدلول الفعل فقال: «أمثلة أخذت من أحداث الأسماء»

44- انظر الصاحبي لابن فارس مثلا.
45- ابتداء من نهاية القرن الثالث (من عهد المعتضد).

(الكتاب 1/I) فمدلول الفعل عنده «حدث» (Process) ويقابله «المسمى»[46] في كونه مدلول الاسم. فيتحدد المسمى كمقابل للحدث وهو الشيء أو الذات حال كونه مسمى الاسم (/Process Object). وهذا حدّ بالمعنى وهو أيضاً حدّ وصفي غير إجرائي. أما قولهم: «قد يُعرَف (الاسم) بأشياء كثيرة منها: دخول الألف واللام... ودخول حرف الخفض عليه... وبامتناع قد و سوف من الدخول عليه... (أصول النحو لابن السراج، I /37). فهو حدٌّ على اللفظ، إلا أنّ ابن السراج لم يجمع هذه الأشياء التي «تدخل في حد الاسم»[47] (وهذا تعبير الرماني) وقد ذكره سيبويه كله في كتابه وهو حدّ إجرائي في جوهره، وسنتطرق فيما بعد لحد الاسم بالتفصيل.

مبدأ أو منطلق التحليل العربي:

الانفصال والابتداء:

إنّ البنويين ينطلقون في تحليلاتهم من الكلام الخام المُدَوَّن في مدوّناتهم وهو غير مفصول بعضه عن بعض. فيلجؤون إلى عمليتين يجرونهما معا، وهي التقطيع بالاعتماد على الاستبدال (Segmentation / Commutation): يقطّعون قطعة من الكلام فيختبرونها باستبدالها بقطعة أخرى فإذا بقي الكلام كلاماً مستقيما حكموا على القطعة الأولى بأنّها وحدة من وحدات هذا الكلام، مثل: ذهب به / كتب به / ذهب إليه / ذهب بك. فالعبارة الأولى تتكون من ثلاث 3 وحدات لقابليتها للاستبدال مع بقاء الاستقامة[48]. أما أصحاب النحو التوليدي (ونظرية المكونات) فإنّهم يفترضون أنّ كل جملة تنقسم إلى تركيب اسمي وتركيب فعلي (- Noun / phrase /Verb- phrase) فهم ينطلقون من شيئين بالتحكم الكامل: مفهوم الجملة بدون تحديد وافتراض انقسامها بدون دليل في البداية وهو تحكم محض كما قلنا.

46- القول على أنّ الاسم ما دلّ على «مسمى دلالة وضع» (ابن الشجري) فيه دور لأنه يمكن أن يعكس: «المسمى هو ما يدل عليه الاسم» ولا يفيد غير ما أفاد الأول.

47- حده اللفظي.

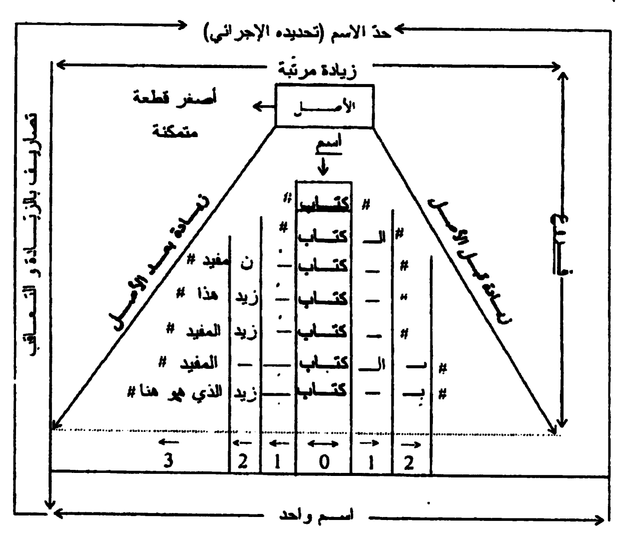
48- ويلجأ إلى مقياس اختلاف المعنى بعد الاستبدال الوظيفيون للحكم على وجود وحدة لغوية. أما الاستغراقيون فيلجؤون إلى السياق لامتناعهم من اتخاذ المعنى كمقياس لتشخيص الوحدات.

أما النحاة العرب المتقدمون فإنّهم لا يفترضون شيئاً بل ينطلقون من واقع اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه. فينظرون في الكلام الطبيعي أي في المخاطبات العادية ما هو أقل ما يمكن أن يُنطَق به من الكلام المفيد. فيكون ذلك بالنسبة لكلام العرب قطعة صوتية مثل : # كتاب # أو أي قطعة مماثلة كجواب لسؤال: ما بيدك؟ مثلا. وهذه القطعة هي في الوقت نفسه كلام مفيد وقطعة لفظية لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدا. وهذا ما يصفونه بأنه: «ما ينفصل ويبتدأ» (الكتاب، 96/I). ويختبرون هذه القطعة بحملها على قطع أخرى لها منزلتها أي «تنفصل وتبتدأ». فعبارات أخرى مثل: # بكتاب # و# بالكتاب # و# كتاب كبير # كل واحدة منها يمكن أن تكون كلاماً مفيداً، ولا يمكن أن يوقف على جزء منها. ثم يرتبون هذه العبارات على أساس تفريعي، أي على أنّ بعضهما أصل لبعض. والأصل عندهم هو ما يبنى عليه، وبالتالي ما ليس فيه زيادة. فالأصل هنا هو # كتاب # وتتفرع عليه العبارات الأخرى التي هي مكافئة لها (= بمنزلتها) من حيث الانفصال والابتداء (= الانفراد) بإلحاقها ما يسمونه بالزوائد، وهي أداة التعريف وحرف الجر على اليمين والإعراب والتنوين (إذا لم تدخل أل) أو المضاف إليه وأخيراً الصفة. فكل هذه الزوائد «تدخل في حدّ الاسم». والزيادة على الأصل هي نوع من التحويل على حدّ تعبير اللسانيات. فالاسم المفرد وما بمنزلته هو وحدة يحددها هذا التحديد الإجرائي (= تحديد فيه عمليات تحويلية). وتتحدد في نفس الوقت كل المكونات التي تتألف منها هذه الوحدة (وسموها بعد سيبويه باللفظة). فلكل جزء من اللفظة موضع خاص، فأداة التعريف لا تظهر إلا في الموضع الأول على يمين الأصل وبعدها حرف الجر. فالوظيفة النحوية تحدد لنا بكيفية صورية. ثم إنّ الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه. فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا مما يدخل فيه.

هذا وقد تبيّن للنحاة أنّ بعض الأسماء قد لا تقبل بعض الزوائد فجعلوها أصنافاً. ووصفوا التي لا تقبل كل الزوائد بالتمكّن والتصرف التام (متمكن أمكن) وبعضها التي لا تقبل التنوين وبعض الإعراب بغير المنصرف، والتي لا تقبل أي زيادة بالبناء (على صيغة واحدة) وهي الضمائر وبعض

الظروف وغيرها. وينبغي ألا نخلط بين هذا التحليل الصوري الناجع بالتحليل الدلالي. إلا أنّ النحاة يخصصون لكل موضع دلالته الوضعية (أي التي وضعت له في الأصل) فهذا المثال هو قاعدة صورية لتحليل المعنى (الوضعي) ولا يلجؤون أبداً إلى الدلالة في التحديد اللفظي أو الصوري للوحدات[49]. ولذلك قالوا بأن اللفظ هو الأول. أما إذا صار المعنى الوضعي معنى آخر كما في المجاز فيكون لهذه الظاهرة طريقة أخرى في التحليل وترجع إلى البلاغة كما سبق أن قلنا.

فهذه صورة حدّ الاسم ويمكن أن نمثل أي نوع من الأسماء (سبق أن رسمناه في مقالات أخرى).



49- المهم هو أن لا يقع تخليط وهو ألا يلجأ إلى علم المعاني Semantics لتفسير ما هو راجع إلى اللفظ ولا العكس. أما اللجوء إلى المعنى لتصنيف الوحدات فهذا مفيد. فأنواع الأسماء تتحدد كما رأينا بالمقياس اللفظي (وهو صوري بالضرورة) كما تتحدد بالمقياس الدلالي. فقد ميز سيبويه بين الاسم اللازم (الاسم العام والعَلَم الخاص) وغير اللازم، وينقسم هذا الأخير إلى مكني وغير مكني فالأول قد يكون تاما مثل «فلان» و«كم» و «كذا» أو ناقصا وهو المضمر، وغير المكني مثل الظروف والإشارة والموصول وغيرها.

وهذا الحدّ هو الذي يكتسبه المتعلم بدون ما شعور منه، فإذا صار قادراً على إجرائه في كلامه - بدون شعور- صار الحد عنده كالمثال الذي يبني عليه هذا الجزء من الكلام الذي هو الاسم بمختلف أنواعه وفعلوا مثل ذلك بالنسبة للفعل. فللفعل أيضا حدُّه ومثاله إلا أنّه يختلف عن الاسم في أنه متفرع إلى ثلاثة حدود الماضي والمضارع والأمر، والأصل في الماضي هو الغائب لأنّه يأتي على أقل ما يمكن أن ينطق به: فيه الفعل + علامة عدمية تمثل ضمير الغيبة ثم تتفرع عليه الأمثلة بزيادة ضمير الرفع ثم ضمير النصب على يساره والزوائد التي تخص الفعل كـــ: «قد» وغيرها.

المثال كمفهوم عربي لا مقابل له في اللسانيات الغربية:

إنّ هذا الحد الصوري الإجرائي الذي به تتحدّد العمليات المحدثة للوحدات ومن ثمّ المحددة لها من وجهة نظر النحو تنتج عنه، كما رأينا، صورة تفريعية طردية عكسية تنطلق من أصل إلى ما لا نهاية من فروع ويسميها نحاتنا المتقدمون مثالا (يجمع على مثل غالبا) وقد أطلقنا عليه اسم Generator pattern أو Schème générateur بالإنكليزية والفرنسية حتى تكون له مكانته في اللسانيات العامة.

وأهمّ شيء يمكن أن نقوله ههنا هو أنّ المثال ليس خاصاً بهذا المستوى من تحليل الكلام الذي هو «اللفظة» بل هو موجود في كل المستويات: في أدناها كمستوى الكلمة (وهي المكوّن للفظة) ومستوى التراكيب الذي هو فوق اللفظة. وسنرى ذلك بعد إن شاء الله. فالنحو كله مُثُلٌ لأنها الصيغ والرسوم -وهو شيء صوري (Formal)- التي تبنى عليها كل وحدات اللغة إفراداً وتركيبا. فهي تصوير وتمثيل لما تحدثه الحدود الإجرائية. وعلى هذا فمثال الكلمة هو بناؤها ووزنها، لأنه يمثل بكيفية صورية مجردة الهيئة التي يكون عليها هذا الجزء من اللفظة الذي يسمى بالكلمة[50]. وبما أنّ الكلمة العربية ناتجة عن قسمة تركيبية للحروف الصوتية لكن على مُثُل معينة محدودة العدد فجعل النحاة الأولون لكل حرف من الحروف

50- والكلمة لا تكون مورفيما (Morphem) في جميع الأحوال. وذلك مثل حروف المضارعة فهي مورفيمات أي عناصر دالة، وليست كلمات لأن الكلمة هي الجزء الذي يمكن أن يدخل ويخرج دون أي ضرر للوحدة التي تدخل فيها. فحروف المضارعة ليست كلما لأنها إذا حذفت تلاشت الكلمة التي دخلت فيها.

الأصول الأول والثاني والثالث رموزاً هي الفاء والعين واللام (هذا بالنسبة للثلاثي)، وزادوا عليها الزوائد هي بذاتها دون تجريدها إلى رموز (لأنّها ثوابت ، أما الأصول فمتغيرات). ثم حصروا هذه المثل فأحصى منها سيبويه ما يقرب من 300 (وأحصوا بعده أكثر من ألف ومائتين وأكثرها قليلة الاستعمال).

ولا بدّ من التنبيه على أنّ مثال الكلمة (ومثال اللفظة) هو شيء تجهله تماماً اللسانيات الغربية ولا يعرفه من اللسانيين إلا من اطّلع على ما كتبه النحاة العرب، أو ما أثر عنهم (عن طريق المستشرقين وسماه هؤلاء: Schème). وكنا قد نبهنا إخواننا الباحثين العرب أنّه من العبث أن يحاول المحلّل أن يكتشف في كلمة مثل «أصحاب» ما هي القطعة الصوتية التي تدل على الجمع وذلك خضوعاً للتقطيع الذي تعود الغربيون أن يسلطوه على لغاتهم. فالمجموعة من الهمزة الزائدة وسكون الصاد وزيادة الألف وترتيب كل ذلك أصولا وزوائد هو الذي يدل معا على الجمع أي مثال: أفعال، لا الهمزة وحدها ولا الهمزة مع الألف. وهذا خلافاً لكلمة «مسلمون» فزيادة الواو والنون هي وحدها تدل على الجمع وهذه الزيادة اللاحقة هي ميزة لأكثر اللغات الأوربية إلا أنّ اللغات الجرمانية –ومنها الإنكليزية– بعض تصاريفها هي من قبيل التصريف العــربي. ولم يفكر أحد في استخراج مثلها على الطريقة العربية على ما علمناه (وذلك مثل: Sprechen / Sprach , Children / Child). ويتضح من ذلك أنّ اللسانيات البنوية كلها والنحو التوليدي إلى حدٍّ ما تعتقد الاعتقاد الراسخ (وهو عندهم عقيدة صماء لا يريدون بها بديلا) أن الوحدات اللغوية كلها قطع صوتية أو ظواهر نبرية على الرغم من أنهم يعرفون أنّ للترتيب أيضا دلالة، إلا أنّهم لا يستغلونه كعنصر هام في استخراج المثل في كل مستوى من مستويات اللغة. فالنزعة السائدة عندهم ما تزال التقطيعية (Segmentalism) المفرطة. وكان سبب تحفظنا من هذه النظريات هو طغيان هذه التقطيعية التي تتراءى في جميع أقوالهم وتحليلاتهم.

مفهوم التبعية النحوية عند الغربيين وعند العرب: مقارنة نقدية :

أما المثال في مستوى التراكيب أي بالنسبة لبنية الجملة من الناحية الصورية غير المعنوية فهو شيء قلّ من تنبّه له لأنّنا لا نعرف من بنية الجملة إلا الترتيبات المختلفة

لمكوناتها: فعل + فاعل + مفعول/ مبتدأ + صفة + خبر + صفة وغير ذلك. ولم يهتم البنويون من أصحاب نظرية المكونات بهذه الترتيبات بذاتها، إذ طغى عليهم مفهوم التفكيك إلى مكوّنات تتداخل بعضها في بعض حتى شغلهم عن كل تصور آخر مما ليس تقطيعياً محضاً. أما البنويون الوظيفيون كمارتيني مثلا، فقد جعل من المستوى التركيبي مجرد تركيب للمونيمات (وهي المورفيمات عند غيره أي الدوّال). وصنّف من أجل ذلك الدوال إلى عناصر تستقل وأخرى لا تستقل وعناصر وظيفية. فكل الجمل تتركب بكيفية من الكيفيات من هذه العناصر الثلاثة عنده وعند من تابعه.

أما النحاة العرب فلم يجعلوا من العنصر الدال (المورفيم) الوحدة التي تتركب منها الجمل كما فعله مارتيني، ولا الكلمة (في مفهومهم) أيضاً بل ولا اللفظة (كما تصوّروها) وبعبارة أخرى: فإنّ لمستوى التراكيب (أو بنية الجملة) وحدات مجردة خاصة به وليست مجرد قسمة تركيبية لما تحته من المستويات. فما هي يا ترى هذه الوحدات المجردة؟

ينطلق النحاة العرب في هذا المستوى من أقل ما يمكن أن يُنْطَقَ به من الكلام المفيد مما هو أكثر من لفظة وذلك مثل: «زيد منطلق». وهذا قد يجيء ككلام مفيد ويتألف من لفظتين. ثم يختبرون هذا التركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء هذه النواة وذلك مثل:

1	2	3
∅	زيد	منطلق
إنّ	زيداً	منطلقٌ
كان	زيد	منطلقاً
حسبت	زيدًا	منطلقاً
أعلمت خالدا	زيداً	منطلقاً

فكل هذه التراكيب هي محمولة بعضها على بعض وهي متكافئة من حيث إنّها تتضمن نواة واحدة وهي الأصل (لعدم دخول أي زيادة عليه). وتفرع عليها الفروع بهذه العملية التحويلية التي هي زيادة الزوائد. وعند ذلك يتّضح لهم أنّ هذا الجدول هو في الحقيقة قياس

وحدّ ومثال (مِثل المُثُل التي توجد في المستويات التي تحتها). ويتبيّن بهذا المثال التركيبي أنّ الزوائد على الوحدة التركيبية تؤثر تأثيرا لفظياً ودلالياً على ما تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخص اللفظ ومعان زائدة لم تكن موجودة في النواة. وعلى هذا الأساس اعتبروا هذه الزيادة المؤثرة عاملا وما تؤثر فيه معمولا. ولا حظوا أيضاً، وهو مهمّ جداً أن أحد المعمولين لا يمكن بحال أن يتقدم على عامله وهو الذي لا يستغني عنه العامل، فسماه الخليل وسيبويه المعمول الأول. فيكوّن العامل مع هذا المعمول زوجاً مرتباً على حدّ تعبير الرياضيين. أما الأصل الذي لا زيادة فيه فالعامل فيه هو الخلو من العامل اللفظي وهو على أي حال عامل (أشرنا إليه بالعلامة العدمية ∅) وهو الذي يسمى عندهم بالابتداء. والمبتدأ هو المعمول الأول لهذا النوع من العوامل. فهذا الذي اكتشفوه ثم نظّروه بهذه الكيفية يمكن أن يصاغ صياغة منطقية رياضية. ثم إنّ كل واحد من هذه الوحدات هي كيان مجرد لأنّ العامل مثلا شيء ومحتواه شيء آخر. فقد يكون العامل كلمة واحدة (ولا يكون أبداً مورفيماً مركباً في كلمة) مثل «إن» و«كان». وقد يكون لفظة مثل «حسبت» وقد يكون تركيبا بأكمله، وذلك مثل «أعلمت خالدا» (انظر الجدول الذي رسمناه فوق). وهكذا هو الأمر بالنسبة للمعمول الأول والثاني. هذا وقد تظهر معمولات أخرى غير هذين وهي في الواقع زوائد تركيبية تدخل على العامل ومعموليه وتخرج كما هو الشأن في الزوائد التي تزاد في مستوى اللفظة . فهي إذن مخصصات من حيث الدلالة وهي جميع المفاعيل إلا المفعول به (فهو دائما معمول ثان) والحال والتمييز، وغير ذلك مما لا يدخل كجزء في الوحدة التركيبية الصغرى. وقد رمزنا إلى كل هذه العناصر وعلاقاتها بالرموز التالية:

$$[(ع \leftarrow م_1) \pm م_2] \pm خ$$[51]

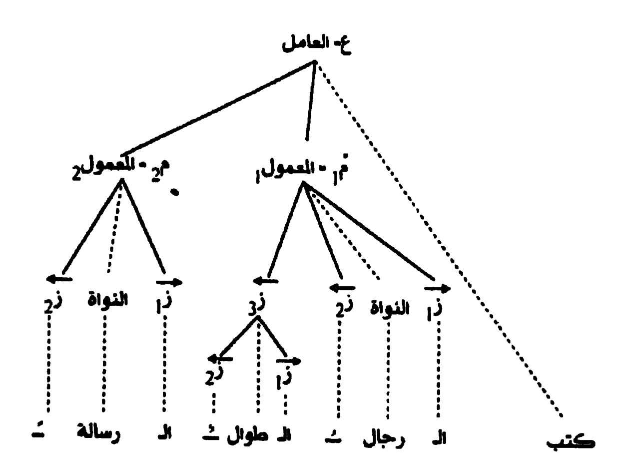
ع = العامل، و $م_1$ = المعمول الأول، و $م_2$ = المعمول الثاني، و خ = المخصّص، ← = الترتيب الواجب. والقوسان يجمعان الزوج المرتب. أما المعقوفتان فللوحدة التركيبية الصغرى.

51– فهذه الصيغة تمثل جميع البنى التركيبية التي يحتملها القياس.

فهذا التمثيل (Simulation) جوهره التجريد الإنشائي (ويتم كما رأينا بحمل الشيء على الشيء) أي الذي ينشأ منه كيان جديد، وهو البنية الجامعة إذ لم تكن ظاهرة قبل هذه العملية (وهو غير التجريد الاندراجي الممثل بالشجرة المولدة للمكوّنات). ويمكن أن يتصرف إلى عدد كبير من التصاريف التركيبية بتحويل محتوى كل واحد من عناصره وترتيبها إلى كل ما تحتمله هذه الصيغة من الترتيبات. ومن أهم هذه التحويلات نذكر ظواهر التداخل أو الإطالة (وهو التعبير القديم) ويقابله في الإنكليزية الـ Recursivness. فإن محتوى (ع و م و خ) يمكن أن يتكرر وهذا يحصل بطريقتين: إما بالإطالة على خط مستقيم مثل عطف البيان وعطف النسق والبدل والتوكيد. وإما الإطالة التضمنيّة وذلك كقيام تركيب مقام كلمة في «ع» و«م» و«خ» ثم قيام تركيب آخر مقام كلمة في داخل هذا التركيب الأخير (الذي يتضمنه الأول) وهكذا إلى ما لا نهاية (والقياس لا يمنع من ذلك إنما الاستعمال هو الذي يمنعه إذا ما تجاوز القدرة على الإدراك) وهذه الإطالة نجدها حتى في داخل اللفظة، وإنّما يختص بها موضعا المضاف إليه والصفة من اللفظة فقط. والجدير بالملاحظة هو أن اللفظة الفعلية هي تركيب لا كلفظة (لأنه تناقض) لكن بالنسبة إلى محتواها. إذ الفعل يعتبر دائما عاملاً سواء كان داخلاً في لفظة أم لا. وهذا يبيّن أنّ المستويات اللغوية ليس أسفلها دائما داخلا فيما فوقه بل قد يكون الأعلى داخلا فيما تحته. وسنمثّل لكل هذا فيما بعد إن شاء الله.

فقد حان الآن أن نتحدث عن العلاقة التي توجد بين نظرية العامل العربية هذه والنظرية الغربية المسماة: بالتبعية النحوية (Dependency Grammar). وقد سبق أن ذكرناها. فنقول: إنّ النظريتين تتّفقان في تجاوزهما للتحليل التقطيعي البسيط المؤدي إلى تحديد المكوّنات باندراجها بعضها في بعض. وقد حاول كروس (Gross) أن يبيّن أنّ التبعية النحوية مماثلة للتفكيك إلى مكونات في قدرة التوليد. وهذا تعسف لأنّ نظرية التبعية تبيّن بوضوح العلاقات غير الاندراجية التي توجد بين الوحدات أما نظرية المكونات فلا تستطيع ذلك إلا بعد صياغتها على أشجار وتأويلات ملتوية وناقصة. والمقصود من هذه العلاقات هي الروابط التي تربط بين الفعل والفاعل، وبين هذين العنصرين والمفعول، ثم بين الاسم ولوازمه

كالمضاف إليه والصفة وأداة التعريف وغير ذلك وهي روابط تابع لمتبوع أو على حدّ تعبير العرب: محمول ومحمول عليه (وهو غير المحمول في المنطق). فالفعل مثلا هو المتبوع بالنسبة للفاعل والمفاعيل. والاسم هو الأول بالنسبة للوازمه، وهكذا يمكن أن يمثل أيضا بشبه شجرة يبدأ فيها بالعنصر الأول في المرتبة ويربط بتوابعه من تحته. وهذا قد حقّقه المتعاطون للسانيات الحاسوبية[52]. أما العربية فلا نعلم أحدا استغل فكرة التبعية في التحليل النحوي العربي وقد قلنا ذلك من مدة طويلة وهاهو ذا تمثيل لجملة عربية[53].



52- وأقدمهم هاريس الأمريكي وبعض الباحثين الروس وإلى حد ما فوكوا Vauquois الفرنسي ويظهر أنهم أخذوا فكرة التبعية عن تينيار الفرنسي (L. Tesniere) إلا أنهم كيفوها حسب ما تتطلبه البرمجة. فالتمثيل عند الحاسوبيين للتبعية بعيد جدا عن ما يسميه تينيار: Stemma وهو قريب جدا كما سنراه من التمثيل العربي.

53- وكذلك هي «إنّ» وأخواتها وجميع النواسخ. وقد رأينا أن محتوى ع قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا (أي قد يكون العامل هذه الأشياء) وكذلك م وخ، وكل ذلك في حدود خاصة تضبطها الضوابط النحوية.

فهذا قريب جداً من التصوّر العربي الذي سبق أن وصفناه[54] بالعامل التركيبي، وهو دائماً العنصر الذي ينتظم عليه الكلام. ومحتواه هنا هو فعل. فالمتبوع الأول هو العامل عند العرب. أما ما يعمل فيه فهي دائما الأسماء أو ما بمنزلتها، ثم إنّ العناصر التي هي أدلّة للاسم والفعل هي أيضا تابعة لهما. فهذه وجوه الاتّفاق. أما الفوارق فهي كالتالي: إنّ الغربيين يجعلون التبعية واحدة سواء كانت هذه التي تحصل في مستوى التركيب وهي دائماً مؤثرة (لها أثر في الإعراب مثلا) أم هذه التي تحصل في داخل اللفظة[55]. أما عند العرب فلهم تبعيتـــان: تبعية بناء وتبعية وصل. واعتمدوا في هذا التمييز على أنّ الارتبـــاط الـــذي يربط بين الاسم وما يدخل عليه ليس مثل الارتباط الذي يوجد بين المبتدأ والخبر مثلا. وفي مستوى التركيب بعض العناصر مبنية على أخرى. أما الوصل فهو السائد في داخل اللفظة (أي بين «أل» وما تدخل عليه أو المضاف والمضاف إليه) وقد يوجد الوصل في داخل التركيب فيما يخص المخصص (الحال والمفاعيل غير المفعول به). وهذا الفرق الأساسي تظهره بوضوح الشجرة التي رسمناها أعلاه: التبعية الموجودة في داخل مجموعتي $ت_1$ و $ت_2$ ليست عملاً تركيبياً إنّما هو تبعية وصل. فكل واحدة منهما تمثل في نظريتنا «لفظة»؛ أما علاقة العامل بمعموليه، وهما هاتان اللفظتان فتظهر في كون «كتب» لا توجد بينه وبين القمة أية واسطة. هذا ولا شكّ أنّ هذا النوع من التمثيل يحتاج إلى تكييف كبير حتى يستطيع أن يمثل كل الظواهر التي حصرها العرب في صيغة العمل. ونحن الآن مشتغلون بهذا المشكل الكبير العام. فمن نقائص هذا التمثيل الذي رسمناه أعلاه أنه لا يفرق بين الترتيب الواجب وغير الواجب ومن ثم بين ما يكون زوجاً مرتباً وبين ما لا يكون كذلك[56]. فالعامل لا يتأخر عن المعمول الأول أبداً لأنهما يكوّنان زوجاً مرتباً، ويمكن أن نبيّن ذلك بتغيير الترتيب للمحتوى

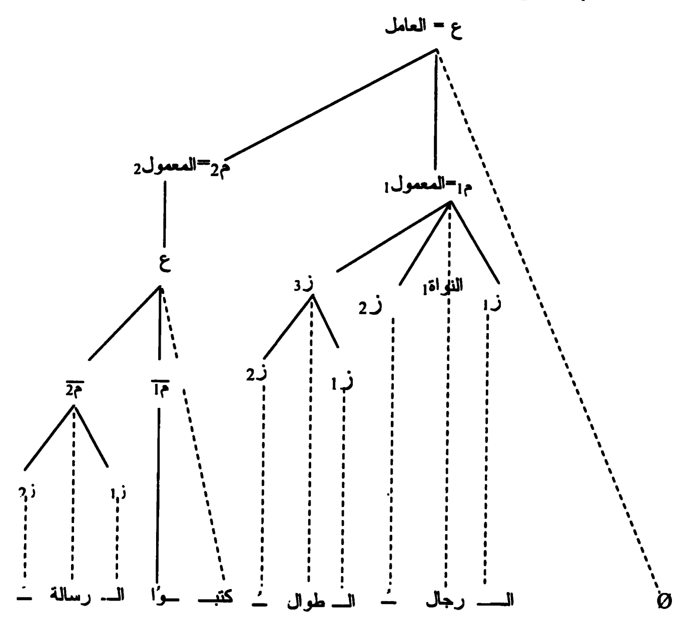
54- بخلاف التصور البنوي الاندراجي. وقد حاول بعض الباحثين العرب أن يستغلّوه فتفطن بعضهم أن التقسيم إلى: تركيب اسمي (Noun - phrase) وتركيب فعلي (Verb - phrase) لا يتلاءم مع بنية الجملة العربية، لأن الفعل يتقدم دائما على فاعله الإعرابي (= النحوي لا المعنوي) والمفعول ليس داخلا بالضرورة في التركيب الفعلي. فلجأوا إلى ما فر منه تشومسكي وهو التقسيم إلى مسند إليه (Subject) ومسند (predicat). وله مزاياه ومساوئه.

55- إلا أن هذا التمييز يمكن أن يلاحظ في الشجرة التي رسمناها وسنوضح ذلك فيما يلي.

56- أما التمييز بين المفعول الأول والثاني فيمكن أن يشار إلى ذلك بترقيمهما ، لكن هذا لا يكفي ليبين أن المعمول الثاني في حالات كثيرة قابل للتقديم.

أي بتأخير «كتب» عن «الرجال الطوال» ونمثل ما يحصل حينئذ من تغيير في البنية لكن بعد التكييف العميق للصيغة التي يستعملها الغربيون حسب ما تقتضيه الصيغة الخليلية:

$$[(\text{ع} \leftarrow \text{م}_1) \pm \text{م}_2] \pm \text{خ}$$



الرموز: ز= زيادة (الداخلة على الاسم في اللفظة) ( ) = يحدّان اللفظة - الخط فوق «معمول» أو «ز» يدل على أنّ هذا المعمول يحتوي على عامل ومعمولين أو أن ز3 تحتوي على لفظة أو أكثر من ذلك.

وهذا الرسم الشجري (Arborescent Graph) الذي هو من تصورنا وهو يخضع لما تقتضيه الصيغة العربية قد أدمجنا فيه مزية الترتيب (للمواضع) في مزية الاندراج الممثل في

التفريع الشجري. ويتّضح بذلك أنّ الترتيب بهذا المعنى هو جانب أساسي في البنية وليس فقط اندراج الشيء فيما هو أعلى منه. ثم إنّه يبين – هكذا كما ضبطناه في بحوثنا – قبل كل شيء أنّ المعمول الأول لا يقدم على عامله أبدا، ولذلك فإن جملة مثل التي مثلناها: «الرجال الطوال كتبوا الرسالة» لا يمكن أن تعتبر فيها «الرجال» معمولا أولا لـ: «كتب (ـــو) وإن كان هو الفاعل في المعنى، وهذا يؤكد على أنّ الفاعل في اللفظ غير الفاعل في المعنى وأنّه لا يجوز تقديمه على عامله والدليل على ذلك هو أنّ:

1- موضع ع الأولى – وهو هنا الابتداء – يمكن أن يشغله عامل ملفوظ كـ «إنّ» أو أي ناسخ كـ «إن الرجال كتبوا الرسالة». ولو كان الرجال فاعلا لما دخل عليه ناصب.

2- أنّ موضع المعمول الأول تحت ع الثانية يمكن أن يُستبدل بشيء لا يكون هو الرجال الطوال وذلك مثل: «الرجال الطوال كتب أخوهم الرسالة»[57].

فالمعنى في الحقيقة نوعان: معنى وضعي ومعنى بياني: فالتغيير للفظ (أو البنية) لا بدّ أن يتغيّر معه أحد هذين النوعين: والذي تغير هنا هو المعنى البياني إذ صار يدل اللفظ على اهتمام المتكلم بالرجال الطوال أكثر.

علم المعاني عند الغربيين وعند العرب:

وهذا يؤدي بنا إلى الكلام عن المعاني. فقد أظهرنا إلى غاية الآن اهتماماً منفرداً باللفظ (بمعنى البنية في مقابل المدلول). فهل هذا دليل على صحة ما ادعاه على النحاة أبو بشر متّى في مجادلته للسيرافي (في عام 328 هـ ببغداد) من أنّهم مع اللفظ خلافاً للمناطقة الذين يهتّمون بالمعنى؟ طبعا لا. لأن النحاة يؤكدون دائما أن اللفظ خادم للمعنى[58]. وإنّما كنحاة لا يمكن أن يستهينوا باللفظ لأنّه منه ينطلق في فهم المعنى[59]. وعلى هذا فما السبيل في دراسة

57- يراجع في هذا الاستدلال: المقتضب للمبرد: 4 / 128 .

58 – انظر الخصائص لابن جني، 1 / 150.

59 – وكذلك المنطق إلا أن اهتمام النحوي ينصب على السلامة اللفظية اللغوية فقط. أما المناطقة فيراعون سلامة اللفظ أيضا لكن للتمييز بين الصدق والكذب وهو غرض غير لغوي.

المعاني بعد دراسة اللفظ كلفظ أي من حيث البنية؟ أما فيما يخص اللسانيين والمناطقة الغربيين فلهم أعمال كثيرة في ذلك ومتفاوتة القيمة، والذي يهمنا في ميدان العلاج الآلي للغة. فأما تشومسكي فقد حاول أن يدرج المعاني في نمطه في الدفعة الثانية من تطوره وهي مرحلة ما يسميه بالنظرية النمطيــة (Standard Theory). فجعــل المنطلق في التحــليل بعد إثبات البنية التركيبية (Syntactic Structure) التي هي كالهيكل أو القالب. ثم يبحث بعد ذلك – لا قبل– عن محتوى هذا القالب: الصوتي منه أي ما يدخل فيه من اللفظ المنطوق، والدلالي أي المعنى الذي يمكن أن يدل عليه هذا الهيكل. وتسمى هذه المرحلة التي يثبت فيها الباحث المحتوى اللفظي والدلالة بمرحلة التأويل (Interpretation). وقد حاول بعض أتباع تشومسكي وهم كاتس (Katz) وفودور (Fodor) ثم بوستال (Postal) أن يضعوا للتأويل الدلالي نظرية خاصة. فالمنطلق عندهم هو كما قلنا الهيكل التركيبي للجملة، وهو في النحو التوليدي بنية الــ Phrase -Structure (التوليد الاندراجي). ثم لا يكتفون بإعطاء كل عنصر دال (العناصر الطرفية في الشجرة) معناه أو معانيه المعروفة في الاستعمال بل يحللون هذا المعنى إلى مكّونات بسيطة. وذلك مثل العبارة: «أكل الولد تفاحة»: ال – تعريف؛ ولد – اسم / مذكر / آدمي / صغير السن / أكل – فعل / فاعله حي / نشاط / غذاء / إلخ. تفاحة – اسم / غير مصنوع / نبات / يؤكل/ إلخ. ويسمون هذا التحليل بالتحليل إلى مكونات دلالية (Componential Analysis)[60] والتعسّف في هذا النوع من التحليل ظاهر ظهور الشمس. فما الذي يضمن لنا أنّ هذه المعاني الجزئية التي يسمونها بالوحدات الدلالية لا تقبل هي نفسها التجزئة إلى ما هو أبسط منها؟ وعلى الرغم من انتقاد التوليديين لنظرية المكونات (البنوية) فها هم أولاء يلجأون إليها في تطرقهم للجانب الدلالي[61].

---

60 – وهذه المحاولة هي في الحقيقة تطبيق لمنهجية التحليل الفونولوجي على المعاني. فهذه المعلومات الدلالية الصغرى يعتبرونها «صفات مميزة» (من حيث المعنى) للوحدة الدالة.

61 – فبعد إدخال «المعجم» على الشجرة أي تأويل كل عنصر طرفي حسب ما يقتضيه المعجم يحاولون أن يثبتوا المعنى المجمل للجملة بمزجهم لهذه المعاني الجزئية (Amalgamation) فالتوليديون لم يستطيعوا تجاوز التصوّر الأرسطوطاليسي، بل ربما كان عملهم دون عمل أرسطو إذ جعلوا المكونات الدلالية (=الصفات المميزة) متساوية كالصفات الذاتية الصوتية (الجنس فيها والفصول متساوية).

وقد اضطروا -وهم يعالجون المعنى- أن يدخلوا في نظريتهم مفهوماً جديداً لم يكن موجوداً قبل وهو مفهوم البنية العميقة -وتقابلها البنية السطحية- وهذه عندهم هي ظاهر اللفظ (كما سبق أن ذكرناه) لأنّ ظاهر اللفظ قد يكون له أكثر من تأويل. ثم انقسموا إلى قسمين: جماعة منهم تؤكد أنّ البنية العميقة (المقدرة) هي وحدها تحمل المعنى، أما التحويلات فلا تغيّر إلا اللفظ. والجماعة الأخرى تنفي ذلك (ومنهم تشومسكي). وتطرّفت الأولى فذهب بعضهم فيها إلى أنّ البنية العميقة ليست لفظية (تركيبية Syntactic) بل معنوية محضة. فالتحويلات عندهم هي عبارة عن تحقيق لفظ، أي تركيب لتأدية المعنى ولهذا المعنى بنية وتحليل لهما والبنية العميقة شيء واحد. وعلى هذا فالمعنى هو المنطلق في التحليل اللغوي عندهم وتسمى هذه النزعة بنظرية المعاني التوليدية (Generative Semantics) وبذلك تحولوا إلى مناطقة لأنّ البحث في المعاني في ذاتها بدون النظر في دلالة الألفاظ عليها أو النظر فيها قبل هو ميدان خارج عن النحو وعلوم اللسان[62].

أما النحاة العرب (الأولون) فمذهبهم في المعاني مخالف تماماً لهذا المذهب. فهم يعتبرون أنّ اللفظ هو الأول أي المنطلق في كل تحليل وخاصة الذي يرمي إلى إثبات المعاني التي تدل عليها ألفاظها أو التي حوّلت ابتداءً من ذلك. ولا بدّ ههنا من الإشارة أن الدلالة عندهم هي ثلاث: دلالة اللفظ، ودلالة المعنى، ودلالة الحال. فدلالة اللفظ هي التي يقتضيها اللفظ بالوضع فالمعنى هنا وضعي. ثم تأتي دلالة المعنى، ويسميها عبد القاهر الجرجاني «معنى المعنى» وهي التي يقتضيها المعنى الوضعي لكن من حيث هو معنى طريقها العقل لا الوضع وذلك مثل المجاز والكناية وغيرهما. أما دلالة الحال فهي التي يقتضيها حال الخطاب، ثم إنّهم يجعلون المعاني أصولاً وفروعاً كما فعلوا بالألفاظ. وهذا أيضاً لا سبيل إلى وجوده في اللسانيات الغربية، فالمعنى الأصلي هو الذي يدل عليه اللفظ وحده ولا يحتاج إلى علامة. ثم يتحول هذا المعنى البسيط إلى معنى مركب بحسب تحول اللفظ أي بالزيادة على

62 – النظر في المعاني من حيث ارتباطها بعضها ببعض هو شيء مفيد في علوم اللسان لكن لا يكون هذا إلا مع النظر في الدلالة اللفظية وانطلاقها منها.

اللفظ الأصلي وتراعي في ذلك المُثُل أي الحدود الإجرائية التي تحدثنا عنها فيما قبل والمبدأ ها هنا هو أنّه لا يحول لفظ إلى لفظ على مثال[63] معين إلا لمعنى[64]. وتحديد المعاني يكون بادئ ذي بدء على أساس هذه التفريعات اللفظية. وهذا مقياس موضوعي دقيق لا ينبغي أن يتجاوز، لأنّه مبني على الظاهر والمشاهد (بخلاف النزعة التي تنطلق من المعنى –غير المشاهد– لتحديد اللفظ). أما دلالتا المعنى والحال فدراستهما تنطلق من هذه المعاني الوضعية ثم ينظر الباحث في تحولّها حسب ما يقتضيه العقل لا الوضع: فالمعنى تلزمه معاني أخرى (= لوازم المعنى في اصطلاح علمائنا) وذلك مثل القول المشهور: «ملك فرنسا أصلع» فهذا يلزمه: «فرنسا لها ملك وأنّ هذا الملك أصلع». وكذلك هي المعاني البيانية كمعنى «رجل شجاع» في الاستعارة: «قاتلت أسداً في الحرب» فالعلاقة بين المعنيين علاقة عقلية غير لفظية إلا أن منطلق التحليل هو ما يدل عليه اللفظ بالوضع. وإذا عكسنا الأمر صرنا إلى التعسف والتمحّل. فبين هذا المنطلق الموضوعي المشاهد وبين ما يقتضيه العقل في ذاته كدلالة المعنى أو حال الخطاب يأتي دور المنطق الدلالي ومنطق التبليغ (Communication) وهو ميدان يسميه علماؤنا بالبلاغة أو البيان في أقدم أساميها[65].

الخاتمة: يمكن أن نستخلص من كل ما ذكرناه في هذه الورقة أنّ العلاج الآلي للعربية يتطلّب معارف أساسية ومتخصصة تنتمي إلى عدة مجالات وبصفة خاصة النظريات اللغوية التي لها علاقة بهذا الميدان والتي يمكن، زيادة على ذلك، أن تجري عليها صياغة رياضية دقيقة. وقد خاض في القديم العلماء في هذا الميدان الطلائعي دون أن يتزوّد –بعض الباحثين– بأدنى ما يحتاجون إليه من المعلومات النظرية والتقنية مما هو موجود عند البعض الآخر.

---

63 – على مثال ليس إلا: فهذا هو الفارق الكبير الشاسع الذي يوجد بين اللسانيات الغربية واللسانيات الخليلية: فالمثال –كما حددناه وهو خاص بالعرب– هو المقياس الذي يتحدد عليه مع الوضع، اللفظ ومدلوله وتفريعات اللفظ ومدلولاتها.

64 – أما التحويل على غير مثال فهو عند العرب عارض صوتي محض كالإدغام والإبدال والإعلال وغير ذلك مما يصيب اللفظ وحده لهجيا كان أو غير لهجي (وقواعد التحويل الصوتي غير المثال). وشرط الاعتماد على مثال غير مستوفى في البنوية إذ لا تعرف هذا المفهوم إطلاقا.

65 – والبلاغة عند الفطاحل من علمائنا هي علم التبليغ الفعّال، ولا يقصد منها أناقة التعبير فقط كما يتصوره بعض معاصرينا وما تركه هؤلاء العلماء من ملاحظات وتحليلات دقيقة في ميدان التبليغ اللغوي شيء عظيم. ولم يتوصل الاختصاصيون المحدثون إلى معرفة بعض أسرار هذه الظواهر إلا من وقت قريب جدا.

وصعب حينئذ الحوار بل قد استحال في أغلب الأحيان. وهذا الذي قد مرَّ به الغربيون لا نريد أن يتكرر عندنا، وعلى هذا فالذي نرجوه هو أن يتلقى اللسانيون والمهندسون تكويناً إضافياً ليكمل هؤلاء وأولئك معلوماتهم بما سيسهل عليهم لا الحوار فحسب، بل والإدراك البعيد الغور للظواهر والتقنيات الخاصة بهذا الميدان.

كما تبيّن أنّ النظر في جميع النظريات اللغوية -القديمة والحديثة- واختبارها اختباراً علمياً وتطبيقياً هو شيء لا مفرّ منه فلا بدّ أن يقتنع الباحث أن هذا العلم تجريبي اختباري، وعلى هذا فلا يجوز أن نتمسك بنظرية ونجهل كل شيء عن النظريات الأخرى ومن ثمّ يجب علينا أن نمحص جميع المفاهيم والتصورات وخصوصاً مفاهيم اللسانيات الغربية التي ربّما يتحمّس لها بعضهم تحمساً مفرطاً لجدّتها ولأنّه تلقاها من أستاذه في البلدان الغربية فتصير عنده كالعقيدة الصماء (Dogma). وقد رأينا أن هذه النظريات التي لها قيمة عظيمة مهما كانت عيوبها ونقائصها تتعرض -وهو شيء طبيعي- لانتقادات العلماء الغربيين أنفسهم، فيجب أن نلتفت إلى تلك الانتقادات -بكيفية موضوعية- بل وننتقد بدورنا ما نراه غير صالح. وإلا كان عملنا مجرد تقليد للمدارس الغربية كما كان عمل بعض من سبقنا مجرد تقليد لما قاله ابن مالك وابن هشام.

وهذا يوجب علينا أيضاً أن نلتفت إلى تحليلات العلماء العرب وقد اجتهدوا اجتهاداً لا مثيل له في استخراج القوانين الأساسية للغتهم وكشف أسرارها وتعليل شواذها. وليس من المعقول أن يجهل كل هذا الذي تركوه لسبب واحد وهو قدمه وعدم ظهوره في عصرنا هذا. وقد رأينا أن هناك حجاباً يحجبنا عن معرفة ما أبدعه علماؤنا وهو تمسكنا بما كتبه المتأخرون من النحاة وعدم خوضنا في التراث الأصيل الأول، أو عدم فهمنا له لإسقاطنا عليه تصورات المتأخرين. ورأينا أنّ أعظم شيء أبدعوه هو مفهوم المثال وأنّ هذا المثال يوجد في جميع مستويات اللغة: من اللفظة إلى ما تحتها من الكلم والحروف، ومنها إلى ما فوقها من

الوحدات التركيبية، لفظاً ومعنىً. وقد أدانا ذلك إلى المقارنة بين مفاهيم هذه النظرية وما أتت به اللسانيات الغربية.

وأهمّ شيء تفترق فيه النظرية العربية من اللسانيات الحديثة هو منهج تحديد الوحدات: فالعلماء الغربيون يسلطون على الخطاب التقطيع بدون مقياس إلا قابلية القطعة أن تقوم مقامها قطع أخرى مع سلامة الخطاب. ثم بعد صياغتها يلجأ التوليديون إلى التحويلات لتدارك نقائص التحليل إلى مكونات. أما العلماء العرب فإنهم ينطلقون من هذه التحويلات نفسها لتحديد الوحدات: يحملون القطع القابلة للانفراد بعضها على بعض فتظهر المواضع التي تختص بها كل وحدة ومجموع هذه المواضع المرتبة تكوّن مثالا: ويفعلون ذلك بالنسبة لكل مستوى من مستويات اللغة.

ونحن مقتنعون بأنّ الدراسة المتعمقة لهذه النظرية العربية الأصيلة مع النظر في مكتسبات اللسانيات الغربية الخاصة بالعلاج الآلي للغات سيؤدينا إلى تغيير الوسائل الحاسوبية التي هي مستعملة الآن في هذا الميدان. وهذا يقتضي أن ننهض بمستوى الصياغة الرياضية، ولن يتم ذلك إلا بالمساهمة الكبيرة الفعّالة لعلماء الرياضيات من هؤلاء الذين سبق أن نظروا في مشاكل العلاج الآلي للغات.

تكنولوجيا اللغة
والتراث اللغوي الأصيل*

المقدمة :

تستغل الدراسات اللغوية في وقتنا الحاضر الكثير مما أتت به التكنولوجيا الحديثة إلا أن هذا لا يعني مجرد استعمال للآلات، بل يترتب على هذا الاستعمال التكييف العميق لمنهجية البحث، بل حتى الرؤيا إلى الظواهر. أما بالنسبة لتراثنا العلمي اللغوي فإن اللجوء إلى الأجهزة يمكننا من الاختبار للنظريات التي نجدها في هذا التراث، وذلك مثل المفاهيم العلمية العربية في علم الأصوات اللغوية. فأجهزة مثل الراسمات للذبذبات والتصوير الإشعاعي للحركات العضوية المحدثة للأصوات وكذلك استعمال الحواسيب لإحصاء المفردات والعلاج الآلي للنصوص كل هذا يفيد منه الباحث ؛ إذ تصير تحليلاته أكثر موضوعية وأكثر دقة وتمنعه من أن يقول ما لا يعلم إذ كل ما يقوله فعلى أساس هذه الاختبارات مع البناء المتواصل للأنماط العقلية وجعلها تحت محك الاختبار. وقد أفاد الفريق الذي نشرف عليه لإثبات بعض ما جاء في التراث أو إضعافه، والعجيب هو أن تثبت صحة هذه الأوصاف والتحليلات من تلك التي تركها لنا العلماء الأولون.

ليس بخفي على أحد أن الوسائل التقنية، أو ما يسمى الآن في جميع اللغات وبنفس اللفظ التكنولوجيا، قد صار لها وزن عظيم في البحث العلمي ومختلف تطبيقاته، وهي الآن لا تعد ولا تحصى. ولكن الذي ربما يبدو جديدا، بل غريبا على بعض الناس هو وجود ميدان تقني محض في البحوث اللغوية أو ما نسميه نحن بـتكنولوجيا اللغة. وهو مجال نشأ ضعيفا

* – محاضرة ألقيت في 1984 في قاعة المؤتمرات لمجمع اللغة العربية الأردني، ونشرت في الموسم الثقافي الثاني لهذا المجمع.

وجد محدود في نهاية القرن التاسع عشر باستعمال المِمْوَاج (الكيموغراف) في دراسة الأصوات اللغوية في أوربا (على يد العالم الفرنسي روسولو). أما الآن وقد غزت الوسائل التقنية كل ميادين البحث والحياة اليومية فقد ظهر علم جديد في البحث اللغوي وهو البحث الجماعي المبرمج الذي سخّرت له أعظم الأجهزة الإلكترونية، كالآلات المحلّلة للكلام والراسمة لذبذباته والآلات التي تركب الكلام الاصطناعي وكالعقول الإلكترونية (الرتّابات أو الحاسبات) التي يذهب بها الآن الباحثون إلى أبعد حدّ في إحصاء المفردات والتراكيب والصيغ وحصرها ورصدها وتجميعها وغير ذلك. ولم يكن الأمر على البساطة التي قد تتبادر إلى الذهن: فإنّ استعمال الإنسان لهذه الوسائل لم يكن مجرد تسخير الآلة والاستفادة منها إذ لا بدّ أن يكون لهذا التسخير تأثير في صميم المنهجية، بل في كيفية النظر إلى موضوع البحث، ولا بدّ أن يغيّر الشيء الكثير من المسالك والمسابر التي تعوّد عليها الباحثون. فإنّ التكنولوجيا لا تضاعف قِوَى الباحث فقط، بل تجبره دائماً على تطوير منظوره لا بالنسبة إلى مناهجه فقط بل حتى في ذات الشيء الذي يبحث فيه. فتطوير الأدوات التي يلجأ إليها لتحليل الواقع كماً وكيفاً، يؤدي إلى تطوير نظرتنا إلى هذا الواقع. وهذا ليس بجديد فقد ثبت أنّ نموّ الدماغ عند الإنسان وبالتالي العقل لم يكن ليتمّ لولا استعماله المديد لأدوات يطوّرها بدون انقطاع.

أما من ناحية أخرى فقد صار الآن في إمكاننا أن نختبر النظريات اللغوية (كما سنرى في هذا البحث) على محكّ الصياغة المنطقية الرياضية التي تقتضيها بالضرورة المعالجة الآلية للنصوص اللغوية. وهذا فيما يخصّ النظريات التي تمس هيكل اللغة أي بنيتها الداخلية (أو مجموع البنى الصرفية النحوية) أو التي تتجاوزها وتتناول مجاريها في الاستعمال ومدى مردوديتها على حدّ تعبير علماء اللسان في زماننا، أما فيما يخص النظريات الصوتية فقد صار أيضاً في الإمكان أن نبرهن على صحة ما قاله اللغويون العرب قديماً أو على عدم صحة بعض ما قالوه. ومن ثمّ صار في الإمكان أيضاً –وهو أهم من كل هذا– أن نواصل العمل الذي ابتدأه هؤلاء العلماء وننطلق في ذلك من الأقوال الصحيحة ونتخلص هكذا من التقليد مهما كان، سواء تقليد الغربيين في كل ما يقولونه (وما أكثره في وطننا العربي) أم

التقليد الأعمى لكل ما ذهب إليه السابقون من علمائنا، فنحافظ بذلك على أصالة بحوثنا (الأصالة بمفهومها الصحيح أي الأصالة في مقابل التقليد، لا في مقابل الحداثة إذ الأصيل هو الذي ليس نسخة لغيره).

1- البحث العلمي في اللغة في وقتنا الحاضر:

إنّ اللغة إذا نظرنا إليها باعتبارها ظاهرة من ظواهر هذه الدنيا فهي كسائر الظواهر الطبيعية قابلة للرصد[1] والتحليل والتقنين والتعليل. فلا يستغرب أن يدخل في تحليلها وتفسيرها التكميم والمعادلات الرياضية؛ إذ العلم الصحيح يُبنى كما هو معلوم على الاستقراء والاختبار من جهة واستخدام الوسائل العقلية من جهة أخرى. وقد أشار إلى ذلك بالنسبة إلى اللغة العلمــاء العرب بقولهم: «النحو هو معقول من منقول» (السيوطي، الاقتراح، ص3). فاللغة نظام من الرموز يُتواضع عليها وهي أيضاً استعمال المستعملين وفي نفس الوقت سلوك خاص يُراد به تبليغ الأغراض للغير والتأثير عليهم للإفادة والاستفادة، وهي أيضاً أداة لتحليل الواقع، ولهذا لا عقــل بدون لغة وإن كانت اللغة شرطاً لازماً لوجود العقل إلا أنّها تتجاوزه لأنّها تغطي كل مجالات التعبير والتبليغ، أي كل الأحوال التي يكون فيها الإنسان والأشياء التي تكتنفه. فهي تستجيب بذلك لكل احتياجاته التعبيرية والتبليغية : المعقولة وغير المعقولة الخيالية والعاطفية حتى المستحيل يمكن للإنسان أن يعبر عنه بفضل اللغة. وكل ذلك يمكن مشاهدته بانتظام وبكيفية علمية دقيقة ويمكن أن يستخرج من هذه المشاهدة (Observation) العلمية قوانين ثابتة فيما يخص سلامة التعبير وخطأه لفظاً ومعنىً ومدى تبدل البنى اللغوية إفراداً وتركيباً عبر الزمان وعبر البلدان. وتتناول أيضاً اللغة من حيث هي أداة تحليلية ويستخرج بذلك منطقها الخاص بها. كما يهتم أيضاً الأطباء بالآفات التي تصيب الإنسان في آلة نطقه، بل وقد تصيب الجهات من دماغه التي تتحكّم في مجرى الكلام فهماً وإفهاماً. فهناك جوانب للغة والسلوك اللغوي تكاد لا تحصى ويعنى بالنظر فيها الآن العلماء الذين هم من آفاق علمية جدّ مختلفة كالفيزيائي أو المهندس الإلكتروني المتخصصيْن في

1- لاتعني اللغة في ذاتها فحسب، بل اللغة أيضاً كسلوك للمتكلم والمخاطب.

الصوت باعتباره ذبذبة وتموجاً ويجب أن يكونا ملمّين بعلوم اللسان، والنفساني أو الاجتماعي المتخصصيْن في دراسة السلوك اللغوي واللغة من الوجهة الاجتماعية والطبيب المتخصص في معالجة آفات الكلام التي أشرنا إليها وغير ذلك.

وقد يتساءل المتسائلون عند سماعهم لهذا الكلام وقد تكون هذه التساؤلات على نوعين: الأول يصدر من الرجل الذي لا يرى في اللغة إلا أداة للاتصال وتحصيل المعلومات فليست عنده إلا مجموعة من المفردات والقواعد والمعايير، فلا يرى فيها إلا مشكل كيفية اكتسابها وإتقانها والتجنب للخطأ النحوي الصرفي. فلا يتصوّر فيها الجوانب الأخرى ولا كونها ظاهرة تستحق الدراسة العلمية لا لاكتساب المهارة فيها فقط، بل لاكتشاف أسرارها كما هو الشأن في غيرها من الظواهر. أما التساؤل الثاني فيصدر عن اللغوي الغربي (ومن يتّبعه الآن من العرب) البعيد عن المشاغل التكنولوجية بل وحتى مشاغل العلميين، المتشبع بأقوال الفلسفة اليونانية (ولو لم نشعر بذلك) والمذهب الإيجابي الغربي (Posivitism) الذي يرفض كل تعليل ولا يرضى إلا بالوصف كمنهج علمي. فهذا لا يتصوّر أن يكون البحث التطبيقي من العلم في شيء فالعلم عنده هو الذي يصف الظواهر ويحللها لا لغرض، بل غايته الوحيدة هو تحصيل المعرفة وتوسيع دائرة المعلوم فقط. أما تدخل الإنسان في مجرى هذه الظواهر للتسلط عليها والاستفادة منها فليس من العلم في شئ. ولا يخفى ما للتراث الفلسفي اليوناني من تأثير على هذا المذهب خصوصاً إذا عرفنا أنّ الفلاسفة اليونانيين كانوا شديدي الازدراء لكل ما يرجع إلى صنع اليدين والمعالجة اليدوية بصفة عامة (وهي من صميم التكنولوجيا) ويتركون ذلك لعبيدهم أو لأصحاب الصنائع (كأرخميديوس وديوفانطوس). على أنّ هذا المذهب يجب أن لا يلتبس بمذهب القائلين بضرورة إجراء بحث علمي أساسي قائم بنفسه غير مندرج في البحث التطبيقي ولا خاضع له. فهذا المذهب هو سليم في نظرنا مادام يرى ضرورة إجراء بحث آخر تطبيقي حتى ولو كان الأول مفصولا عن المشاكل التي يطرحها البحث التطبيقي لأنّ حرية الاتجاه العلمي وحرية التّحرك شيء أساسي. إنّما هذا لا يمنع من شدّة ارتباط هذين البحثين إذ الثاني هو حافز قوي جداً للأول.

وبديهي أنّ التكنولوجيا لا تُراد لنفسها إنّما هي وسيلة (جبّارة حقا ولكنّها وسيلة على كل حال) لتحقيق بعض الأعمال التي تتطلّب من الإنسان الجهود العظيمة من تلك التي لا يمكن أن تتمّ إلا بتضافر جهود المئات بل الآلاف من الأفراد في عشرات السنين، وذلك بسبب سرعة العمليات التي تقوم بها الحاسبات الإلكترونية. كما أنّ هناك آلات أخرى تمكّن الباحث من أن يبصر ما لا يستطيع أن يبصره بالعين المجردة، وذلك كحركات الأعضاء في الجهاز الصوتي بل أن يبصر الصوت نفسه إذ تحوّله إلى شبح يرى ويمكن أن يحلل بكيفية دقيقة.

ثمّ إنّ التكنولوجيا نفسها لا تنحصر فقط في مجرد الاستخدام للآلات المعقّدة بل هي أيضاً مجموعة من المناهج التحليلية والاستقرائية والرياضية تستلزمها الآلة الإلكترونية . وسنرى كل ذلك بالتفصيل فيما يلي .

هذا والذي جمع بين العلميين[2] كالفيزيائي والإلكتروني وغير العلميين للدراسة النظرية والتطبيقية للغة هو اهتمام بعض هؤلاء وأولئك بظاهرة اللسان البشري وشعورهم بعدم اكتفائهم بما تمدّه لهم مادتهم حول هذه الظاهرة المعقّدة العويصة (وإن كانت أقرب الظواهر إلى الإنسان) وبحاجتهم المسيسة إذن إلى التعاون مع غيرهم للخوض في مثل هذه الدراسة. ولم تكن اللسانيات Linguistique[3] الحديثة بغريبة في هذا التقارب والتعاون إذ أقبل عليها الكثير من المهندسين وغيرهم يسألون أصحابها عن بنية اللغة ومجاريها. وهكذا تكوّنت الفرق من الباحثين المختلفي الاختصاصات يجمعهم اهتمام واحد هو الاهتمام بظاهرة اللسان البشري والبحث عن مجاريها وقوانينها وأسرارها.

2- هذا المفهوم منقول من الحضارة الغربية فقد تعوّد الناس أن يميّزوا بين الدراسة الأدبية والدراسات العلمية. وقد قلّت وطأة هذا التمييز الآن بسبب ظهور البحوث المتعددة الفنون التي يحتاج فيها إلى أكثر من علم.

3- أو علم اللسان أي العلم الذي يتناول بالدراسة الموضوعية اللسان البشري من خلال الألسنة الخاصة بكل قوم. وتفضل هذه التسمية على (علم اللغة) لأنّ لفظة (لغة) وإن كان إحدى مدلولاتها منذ الجاحظ هو (اللسان) إلا أنها إذا أضيف إليها لفظ (علم) فإنها تدل حينئذ على مدلول آخر قديم وهو المسموع المنقول من الألفاظ ولهذا خصصت هذه التسمية في التراث لما يقابل علم النحو وعلم البلاغة وعلم العروض (وكل هذه العلوم تدخل في العلوم اللسانية). أنظر: مقدمة ابن خلدون، ص 1055-1059، وقارن بعنوان كتاب السيوطي ومحتواه، المزهر في علوم اللغة.

2- التقنيات الحديثة في البحث اللغوي:

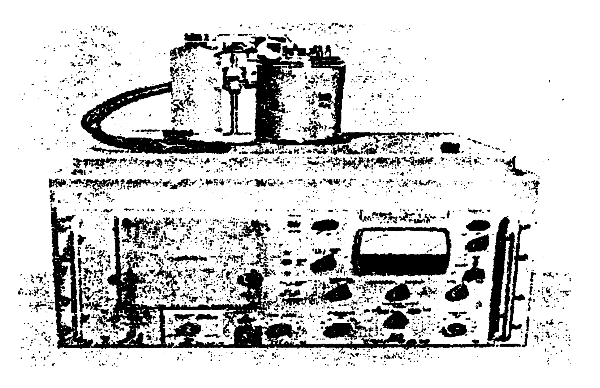
إنّ للسان البشري جوانب كثيرة كما قلنا: فإنّه نظام من الرموز الصوتية الموضوعة لغرض التبليغ؛ وهذه الرموز إذا جرت في الاستعمال فإنّها تكون في أكثر الأحيان مقطّعة أو رموزاً خطية تقوم مقامها (أو غير ذلك كالرموز التي تستعمل في المورس أو إشارات البحارة وغيرها). ثمّ إنّ هذه الأصوات ظاهرة فيزيائية وإحداثها في الجهاز الصوتي وإدراكها بالسمع ظاهرة فيزيولوجية. ثمّ إنّ الأصوات المتسلسلة في مدرج الكلام تدل على معان وأغراض، وللناطق بها سلوك خاص في ذلك، فهذا جانب آخر يهتم به العالم النفساني زيادة على اللغوي. هذا ومن المعروف أنّ لكل لسان نظاماً خاصاً به من حيث الأصوات والمعاني التي تدل عليها والقوانين النحوية الصرفية التي تنتظمها. وتختلف الألسنة من بلد إلى آخر ومن عصر إلى آخر. فهذا يهتم به العالم الاجتماعي والمؤرخ للغات. فكل واحد من هذه الجوانب يمكن أن تخصص له دراسة على حدة ويستعان في ذلك بمناهج وتقنيات خاصة إلا أنّ هذه الدراسات يحتاج القائمون بكل واحدة منها أن يكونوا على علم واسع بما يجري من البحوث وما تمّ من اكتشاف وما ظهر من أفكار واتجاهات في كل الدراسات الأخرى التي تهتم بظاهرة اللسان. وإلا فلربّما دار في حلقة مفرغة من المعلومات التي لا تتجدد وأغلق على نفسه في مجموعة من الاعتقادات والمذاهب الصمّاء.

البحوث التي تتناول الجانب الصوتي والإحداثي للكلام:

هو الجانب الذي تسابق فيه الباحثون منذ القرن العشرين إلى استخدام الآلات فيه. فمن المعروف أنّ الصوت هو اضطراب اهتزازي للهواء (بل ولكل مادة) أو كما قال علماؤنا قديماً إنّه تموّج الهواء أو كيفية تعرض للهواء عند التموّج. (ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، 56-58). ويمكن أن ترسم هذه التموّجات أو الاهتزازات (أو الذبذبات) وهي تتعاقب في مدرج الكلام بأنواع كثيرة من الآلات منها المموج السابق الذكر Kymograph؛ وهو عبارة عن أسطوانة تدور على نفسها، وعدد من اللاقطات التي تلتقط الصوت وتحوّله إلى ريشات ترسم تلك الاهتزازات على الاسطوانة. وقد توصلوا الآن إلى تبديل الريشات

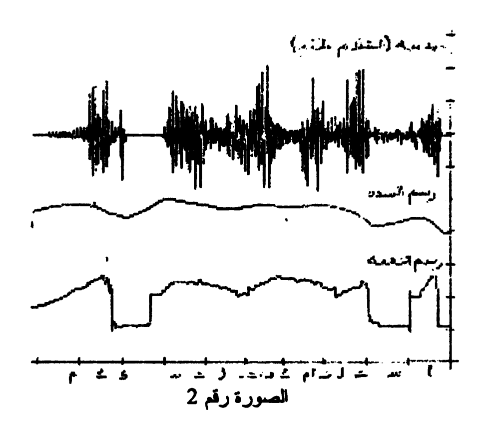
والاسطوانة بالأشعة الكاثودية في آلة نسميها بالمهزاز Oscillograph وفائدتها عظيمة إذ لا يحدث احتكاك في رسم الذبذبات فتكون بذلك الرسوم أدقّ بكثير. ويمكّن الممواج والمهزاز من تحليل الكلام إلى مكوّناته الصوتية وتتبّع تحولاتها في أثناء حدوثها وفي آن واحد أي تمكّننا من أن نشاهد تحوّلات الصوت الحنجري، مع تحولات صوت الخياشيم والصوت الصادر من الفم وكذلك ضغط الهواء، كل ذلك في آن واحد فنستطيع أن نتبيّن بدقة متناهية اقتران هذه الأحداث الصوتية بعضها مع بعض في حدوثها (أو عدم اقترانها) وكذلك التفاعل الذي يحدث بسبب تأثير المخارج بعضها على بعض أثناء تسلسلها coarticulation وهذا مهم جدا لأنّه بذلك يمكن أن يفسّر على أساس اختباري محض ظواهر التقريب الصوتي Assimilation والإدغام والإبدال والإعلال على حد تعبير علمائنا. وتختص بعض هذه الآلات المحللة بإظهار التغيرات النغمية وحدها على الشاشة عند حدوث الكلام وأحياناً مع تغيرات الشدّة Intensity وهذا كالـ Visi-pitch وهو مفيد في تعليم اللغات التي تكون تغيّرات النغمات في الكلام فيها ذات أهمية كبيرة .

انظر الصورة



الصورة رقم1

وهناك جهاز تحليلي آخر اخترعه مهندسو شركة بيل الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية ويسمى بالمطياف أو المشباح Sonagraph (انظر الصورة 1). وهو من أبدع ما اخترع في هذا الميدان إذ به تقدمت العلوم الصوتية أيّما تقدم -حتى توصلوا الآن بفضله إلى اصطناع الكلام- وما من مخبر صوتي في العالم الآن إلا وفيه هذا النوع من الآلات. ويتألف المطياف من ميكروفون يلتقط الصوت ويسجله في أسطوانة ممغنطة ويمر الصوت المسجل في راشح شريطه الصوتي يقع بين 80 و8000 هرتس وبه ينحل إلى عناصره الترددية Frequency[4] وترسم هذه العناصر على أنبوبة مغلّفة بورق خاص تدور على نفسها فيبين بهذا الدوران التغيرات الترددية، وكذلك تغيرات الشدّة Intensity ومجموعها يكوّن طيفاً صوتياً[5] للكلام المنطوق . انظر الصورة رقم 2 بالنسبة لتحليل المهزاز والصورة 4 بالنسبة للتحليل الطيفي.

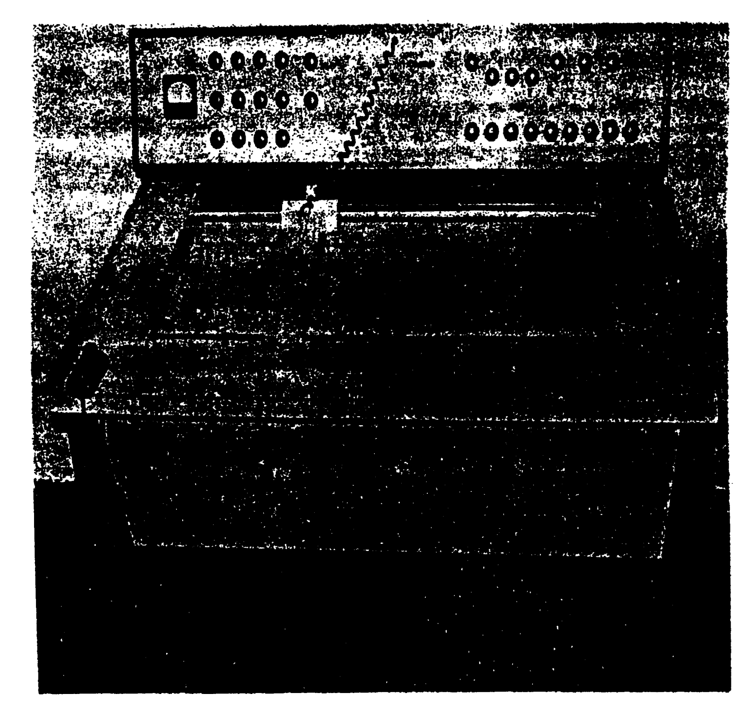


الصورة رقم 2

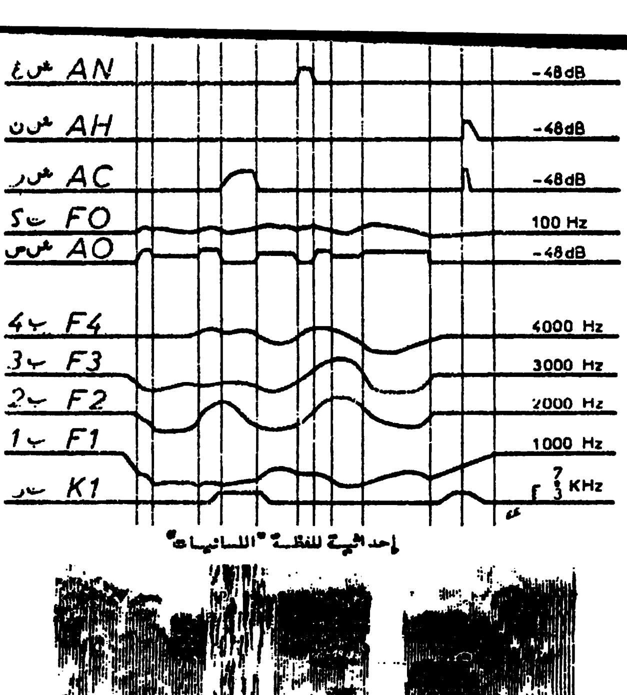
4 – التردد هو عدد الذبذبات التي تحدث في الثانية الزمانية Frequency وكل صوت يتميز عن غيره بهذا التردد (كلما ارتفع صار الصوت أكثر حدّة).

5 – Spectrogramme أو Sonagramme.

أما في السنوات الأخيرة فقد أصبح التركيب الاصطناعي للكلام شيئاً عادياً وأحسن الأجهزة من حيث جودة الصوت هي آلة إيفا III التي اخترعها G. Fant السويدي، وهو جهاز يركب البواني Formants التي يرسمها الباحث على ورق بحبر فضي (حتى يمرّ عليه التيار الكهربائي) انظر الصورة 3 و4.



الصورة رقم 3



إحداثية للفظة "اللسانيات"

طيفية لنفس اللفظة

الصورة رقم 4

وتظهر في هذه الصورة (رقم 2 أسفل) شرائط واسعة تمثل المصوتات Vowels وتتكوّن كل شريطة من مناطق منضودة مشبعة السواد وهي المناطق من الترددات المرتفعة الشدّة وكل واحدة منها تعتبر مكوّنا لجرس المصوت وأطلقنا عليها اسم البواني، جمع بانية أي ألـــ Formants.

وبفضل المطياف والتحليلات للطيفيات الكثيرة تمكّن الباحثون من ضبط بعض القوانين الفيزيائية للصوت اللغوي وعلى أساسها استطاعوا أن يعكسوا عملية التحليل التي يقوم بها المطياف فتوصلوا بذلك إلى التركيب الاصطناعي للكلام أي التركيب لعناصر الصوت الإنساني نرسمها بالاعتماد على القوانين المذكورة للوصول إلى كلام اصطناعي لم ينطق بها شخص معيّن وهذا الذي يسميه الغربيون بـــ Speech Synthesis. وصنعوا لذلك آلة تقوم بتركيب العناصر الأصلية لأصوات الكلام من صوت حنجري (أو النغمة الأساسية) والغنّة وأصوات الاحتكاك أو الانفجار الخاصة بالحروف الصوامت وغير ذلك. وأشهر هذه الآلات هي ألـــ Play Back الذي اخترعه مختبر هاسنكس بأمريكا[6] فهي عبارة عن جهاز يستطيع أن «يقرأ» الطيفيات ويتم ذلك بإعادة رسم الطيفية رسماً مبسطاً وإسقاط حزمة من الأنوار المتوازية على الرسم ويستعمل فيها خلية كهروضوئية لتحويل الترددات الضوئية إلى ترددات كهروبائية ومن ثمّ صوتية.

ولم يكتفِ بذلك الباحثون بالتركيب الاصطناعي للكلام بل يحاولون أن تدرك الآلة نفسها الكلام أي أن تعي الأصوات اللغوية وتشخّص كل حرف من الكلمة التي ينطق بها الناطق Speech Recognition ومن ثمّ أن تستجيب لتعليمات يعطيها إياها المتكلم بلسانه لا بواسطة ملمس كملمس الآلات الراقنة توصل إليها الرموز التي تفهمها كما هو الشأن إلى الآن في الحوار بين الإنسان والحاسبات الإلكترونية. إلا أنّ عملية التعرف أو التشخيص الأوتوماتيكي للكلام أمر صعب جداً فإنّ عملية تركيب الكلام الاصطناعي على جانب كبير من السهولة

6 – وكان مسؤوله آنذاك هو F. Cooper.

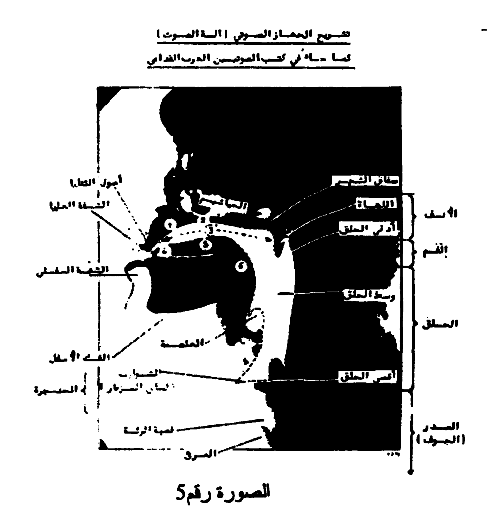
وذلك لأنّها مجرد «قراءة» للطيفيات، أي مجرد تركيب لعناصر صوتية تعرف مسبقاً، أما استكشاف الآلة لأصوات الكلام فهذا ليس له مقابل إنّما هو مثل إدراك الإنسان لما يسمعه وهو أشدّ الظواهر غموضاً إلى يومنا هذا. فما دام الباحث لم يضبط بعد القوانين الفيزيولوجية الكاملة للإدراك السمعي فإنّه سيبقى عاجزاً عن الإتيان بآلة تستطيع القيام بذلك. وعلى الرغم من كل هذا فإنّ بعض الباحثين استطاعوا أن يجعلوا الآلة قادرة على تشخيص بعض الكلمات المنفردة بشرط أن تكون صادرة من شخص واحد، وأن تتعود على إدراك حروفه وهذا لا يتجاوز المائة كلمة فقط. ولا يزال البحث جارياً في هذا الميدان وهو يخطو الخطوات العظيمة خصوصاً وأنّ استغلال هذه الأجهزة المدركة للكلام في الميدان التجاري والعسكري سيوفر قوّة وسيادة عظيمتين لمستفيديها (وهناك تنافس شرس بين الشركات والدول العظمى ولاسيّما الولايات المتحدة واليابان).

ولابدّ ههنا أن نشير إلى أنّ جميع البحوث التي تجري في هذا الميدان الآن على العقول الإلكترونية سواء كان التركيب للكلام أم الإدراك الآلي له وذلك لعظمة قدرتها على تنفيذ العمليات المعقّدة (الملايين من العمليات في الجزء المتناهي الصغر من الثانية الزمانية).

أما ميادين استغلال التركيب والإدراك الاصطناعي للكلام في حياة الإنسان فكثير جداً وأهمها هي الحوار المنطوق (لا المكتوب) الذي يمكن أن يتمّ بين العقل الإلكتروني والإنسان وهكذا يستطيع الباحث أن يخاطب الآلة بلسانه وأن يمدّها بالمعلومات مباشرة باستعمال ميكروفون فقط، وليس ذلك مقصوراً على الباحث بل يمكن لأي فرد في بعض البلدان أن يسأل بالهاتف مصلحة الاستعلامات فتجيبه الآلة بكلام اصطناعي. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الإدراك الاصطناعي، فإنّ بذلك يستطيع العامل أن يعطي تعليمات شفاهية لبعض الآلات وكذا المصابون بشلل الأطراف فإنهم يستطيعون أن يسيروا بعض الأدوات الموجودة في بيوتهم أو في وسائل النقل (مثل السيارة) بإعطائها التعليمات الصوتية المناسبة. وتجري بحوث الآن لإفادة المكفوفين بهذه الأشياء وتعويض أبصارهم بأسماعهم وبحوث أخرى في استعمال هذه الآلات الناطقة المدركة في تعليم اللغات.

هذا فيما يخصّ أهمّ الآلات في تحليل الكلام وتركيبه وإدراكه وتوجد آلات أخرى كثيرة للفحص الفيزيولوجي ولرؤية ما يحدث في داخل الحنجرة وداخل تجاويف الجهاز الصوتي الإنساني كمجواف الحنجرة Laryngoscope والسينما المجوافية وهي التي تمكننا بالأشعة السينية أن نبصر ما يحدث في داخل هذه التجاويف من الحركات العضوية المحدثة للأصوات اللغوية[7] وكذلك الآلات التي تقيس وترسم حركات الأوتار الصوتية وسكناتها وخفقاتها Electroglottograph والتي تقيس ضغط الهواء Manometre أو الطاقة العضلية في الحركة العضوية Electromyograph.

وقد استعملنا في مخبرنا في معهد العلوم اللسانية بجامعة الجزائر آلة لقياس تمدد الأغشياء المخاطية عند نطقنا بالحروف المهموسة والمجهورة، وسنرى ذلك فيما بعد.



الصورة رقم5

7- انظر الصورة رقم 5.

البحوث التي تتناول الجانب الإفرادي والتركيبي للسان:

سبق أن قلنا بأنّ الرتّابات (الحاسبات الإلكترونية) وعلم الحاسبات أو المعلوميات[8] قد غزت الآن كل ميادين البحث الصوتي. فأما الجانب الذي نتطرق إليه هنا وهو المجموع من المفردات المسموعة من جهة والتراكيب أو أبنية الكلام من جهة أخرى فلم تدخل التكنولوجيا فيهما إلا يوم ظهرت الحاسبات. وكانت في أول أمرها ميكانيكية فلم تستغل إلا في ميدان إحصاء المفردات الواردة في بعض النصوص أو المدوّنات ولما صارت إلكترونية وبالتالي سريعة العمل سرعة الضوء أو تكاد فعندئذ استعملت لدراسة الصيغ والأبنية وغير ذلك من الجوانب الصورية للغة.

أما حصر المفردات التي ترد في النصّ الواحد فقد اهتمّ بذلك اللغويون عندما أرادوا أن يدرسوا الكلمات وأهمية كل واحدة منها بالنسبة للموضوع المطروق في النص الأدبي أو الخطب السياسية (واهتمّ بها خاصة علماء الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية) حتى يستخرجوا المعاني الأساسية من النص ومن ثمّ الأغراض الحقيقية لصاحب هذا النص. ثمّ إنّ الحواسيب عندما صارت عظيمة القوة (من حيث السرعة وسعة استيعابها للمعطيات) ظهرت فكرة البنوك اللغوية أو بنوك المعطيات اللغوية أو الاصطلاحية. حصل هذا في أعلى مستوى من السلطة السياسية في البلدان الغربية فأنجزت المجموعة الأوربية مثلاً بنك المصطلحات وقامت بتخزين البنك بأجمعه في ذاكرة الرتّابات، فصار استحضار المعلومات أمراً آلياً سهل المنال؛ بحيث يكفي أن تضرب الطلبات في ملمس الرتّاب فتظهر على الشاشة كل المعلومات المطلوبة، وتجدر الإشارة إلى أنّ معهدنا يقوم منذ أكثر من عشر سنوات بإدخال أهم الآثار الأدبية والعلمية العربية في ذاكرة الرتّاب وذلك لإنجاز ما أسميناه بـ (الذخيرة اللغوية العربيـة) وهو قامـوس الجامع للألفـاظ المستعملة أو التي استعملت بالفعل ووردت في النصوص القديمة أو الحديثة Thesaurus of Arabic Language. وقد تمّ تخزين قسط كبير من الشعر الجاهلي والشعر الإسلامي وسنشرع في الأيام المقبلة في تخزين التحف الأدبية النثرية

8- المعلوميات هو علم المعالجة الآلية للمعلومات Computer Science أو Informatique بالفرنسية.

ككتب الجاحظ وابن المقفع وكذلك الكتب العلمية التي ظهرت في عهد هذين الرجلين وكتاب سيبويه وغير ذلك. وسنأتي على جلّ ما طبع من الآثار الفكرية العربية حتى نصل إلى العصر الحديث، وسوف تخزن أيضاً عيّنة كبيرة جدا (تعدّ بملايير الكلمات) ممّا يستعمل اليوم في الإذاعة والتلفزة والصحف والمجلات وغيرها.

هذا وقد أُنجز الرصيد اللغوي[9] المغربي بفضل استعمال القائمين بإنجازه للرتّاب (أو الحاسب)[10] إذ لا يمكن أن ترتّب المفردات التي وردت في جميع النصوص من جميع البلدان المشاركة والترتيبات المتعددة بسياقاتها التي تعدّ بالآلاف، ولا أن تحصى كل واحدة منها إلا باللجوء إلى الحاسبات الإلكترونية.

وأما فيما يخصّ البحث في الصيغ والأبنية بالاعتماد على المعلوميات فإنّه أكثر تشويقاً ممّا سبق ذكره، وأيضاً أصعب وأخطر في الوقت نفسه. وذلك لأنّ اللغة هي قبل كل شيء نحو وتصاريف أي قواعد يصاغ عليه الكلام، ويتصرف بها فيه بتحويل لفظ إلى لفظ آخر حسب ما تقتضيه أغراض المتكلم. فأوفق آلة لدراسة هذه الأشياء هي الرتّاب؛ لأنّها تقوم بعمليات ترتيبية من نوع العمليات التحويلية: ترتيب معلوم بحيث يتوصل به إلى مجهول: فالرتّاب يتلقى جملة من المعطيات وجملة من القواعد لإجراء العمل فيطلب منه الباحث أن يقوم بعمل للوصول إلى نتيجة معيّنة وذلك بإعطائه عدداً من التعليمات بلغة خاصة يفهمها ومرتبة الترتيب اللازم ومجموع هذه التعليمات المرتّبة هي المسمى بالبرنامج.

هذا ويستطيع الرتّاب[11] أو (الحاسب) ببرنامج خاص أن يستخرج بكيفية آلية كل صيغ الكلمات التي توجد في نص من النصوص وفي نفس الوقت المواد الأصلية التي صيغت فيها.

9- يهدف هذا المشروع كما حدّده أصحابه إلى «ضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلّمها في هذه المرحلة.

10- وقد تبنّت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مثل هذا المشروع لتعميمه على البلدان العربية كلّها.

11- ملاحظة: لم يكتب لهذا المصطلح البقاء على الرغم من استيفائه لما تقتضيه العمليات الرئيسية التي يقوم بها الحاسب.

والأهم هنا هو البرنامج فإنّه يحتاج -حتى تضمن النتيجة- إلى تحليل علمي دقيق لأبنية اللغة ثمّ إلى صياغة هذا التحليل صياغة رياضية يمكن استثمارها في البرمجة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه لولا الطريقة التحليلية التي وضعها النحويون العرب (التمثيل للصيغة بالميزان الصرفي مثلا) لما استطاع الباحثون القيام بهذا العمل.

ويحاول الآن فريق من الباحثين في معهد العلوم اللسانية بالجزائر أن يصوغوا الصياغة الرياضية اللازمة النظرية النحوية العربية الخاصة بالتراكيب حتى يمكّنوا الرتّاب من التحليل الآلي السريع لكل التراكيب التي ترد في نص من النصوص والفائدة هنا ستكون عظيمة جدا لأنّه بذلك سيستطيع الرتّاب أن يقوم بترجمة آلية للنصوص من اللغات الأجنبية إلى العربية. إلا أنّ هذا العمل هو من أصعب الأعمال حتى ظنّ بعض الناس منذ الستينيات الأخيرة أنّ الترجمة الآلية ستبقى بعيدة المنال، بل متعذرة إلى أمد بعيد خصوصاً وأنّ المسألة ليست متوقفة فقط على الجانب النحوي الصرفي للغات المنقول منها وإليها، بل تتجاوزها إلى المسائل الدلالية المعنوية (ومنطق الخطاب) وهو ميدان وعر جداً لم يوفق فيه الباحثون بعد في اكتشاف النهج الأنسب على مثل ما هو حاصل في الميدان اللفظي الصوري للسان. إلا أنّه على الرغم ممّا قيل بهذا الصدد فإنّ الكثير من الباحثين سائرون مثابرون إذ يعتقدون أنّ عالم المعاني وإن كان غير متناهي الأطراف، إلا أنّه يمكن للإنسان نفسه أن يحيط به مادامت تختص كل عملية خطابية بجزء ضيّق جدا من العالم المتناهي من المعاني ويهتدي المخاطب إلى ما يقصده المتكلم بالضبط بأمارات خاصة تحددها وتخصص بذلك المعاني.

التراث العلمي اللغوي الأصيل والتكنولوجيا:

1- التراث العلمي العربي الأصيل: كاد يجمع العرب في وقتنا الحاضر على أنّ المحافظة على التراث العلمي العربي والرجوع إليه أمر ضروري لا حبّاً في القديم في ذاته ولا للمحافظة من أجل المحافظة، فهذا وإن كان كثيراً في أيامنا إلا أنّه قد قلّ أنصاره بتعميم التعليم وانفتاح العقول على العالم. على أنّ أكثر الناس يجعلون التراث الفكري العربي واحداً فما دام هو تراثاً وركناً إذن من أركان هويتنا فكله حسن لا كلام فيه. وهنا يكمن الخطر. إذ

التراث الذي يتّصف بالإبداع وبالتالي بالأصالة غير التراث الذي يسوده التقليد وبالتالي الجمود الفكري؛ فالأول لا سبيل إلى وجوده في العلوم الإنسانية واللغوية خاصة إلا في القرون الأربعة الأولى بعد الهجرة وأما التقليد فقد بدأت تلوح بوادره في القرن الثالث الهجري ثمّ صار هو السائد بعد القرن السادس والسابع (إذا استثنينا بعض العباقرة الشواذ مثل السهيلي والرضي الاستراباذي). وكل يعرف ويعترف أنّ الفكر العربي وخصوصاً في العلوم الإسلامية دخل شيئاً فشيئاً في سبات عميق ابتداءً من هذه الفترة (باستثناء بعض الفترات وهي شاذة مهما كان) ومع ذلك فسواء عندهم أن يرجع إلى أقوال الخليل بن أحمد وأتباعه أم إلى ابن مالك وأبي البركات ابن الأنباري، كل هذا تراث. بل ربّما كان استئناسهم بشروح الألفية وحواشيها أكثر منه بشروح كتاب سيبويه (التي ما تزال مخطوطة). ولم تغيّر الوسائل المحدثة كالمطبعة شيئاً إذ الذي طبع مراراً هي شروح الألفية وشروح الأجرومية وشروح التلخيص في البلاغة. أما طبع كتاب سيبويه فأمر شاذ والدليل على ذلك هو عدم إقبال الأساتذة والطلبة عليه منذ صدوره (ولم يقرر تدريسه في أي مكان على ما نعلم). ولهذا تفسير واحد فقط في نظرنا: هو استمرار عهد التقليد بدليل استئناس أكثر الناس بما ظهر في ذلك العهد وتركِهم للآثار البديعة الأولى كما تركها الناس بعد مُضي القرن الخامس وعذرهم الوحيد في ذلك هو استغلاق أقوال العلماء الأولين على أكثر أهل زماننا بعد أن استغلقت أيضاً على من عاش بعد القرن الخامس إلا من شذّ. وسبب ذلك يدرك بسهولة وهو استبدال مفاهيم نشيطة إجرائية بمفاهيم أخرى جامدة تأملية مع بقاء نفس الألفاظ التي تدل عليها في الغالب[12].

والذي زاد الطين بلّة هو أنّ بعض معاصرينا ممّن حظي بالإطلاع على ما ظهر في الغرب من آراء أو نظريات جديدة (أو ما يبدو أنّه جديد) في الظواهر اللغوية وما إليها من الدراسات الجديدة التي تنتمي إلى ما أسموه بالــ Linguistics أرادوا أن يطبقوا على العربية

12- فأكثر المصطلحات اللغوية لم يتغيّر لفظها، إنّما الذي تغيّر هو محتواها: وذلك مثل لفظة (كلمة) و (حرف) و(المبنى والمبنى عليه) و(القياس) و(الكثير في الباب) و(الكثير في نفسه) وغير ذلك ممّا يوجد في كتاب سيبويه بمعنى غير المعنى الذي عند المتأخرين. أنظر في ذلك كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام Linguistique arabe et linguistique générale.

هذه النظريات واتّفق أن كانت «الموضة» آنذاك هو المذهب الوصفي؛ أي النزعة التي لا تريد أن تتجاوز الوصف للظواهر وتنبذ كل تعليل وتقدير. ثمّ إنّها لا ترمي إلى تقويم الألسنة (فليست معيارية على حدّ تعبير أصحابها) بل تكتفي بوصف اللغة بتشخيص عناصرها وإحلالها محلها من النظام (التقابلي فقط) الذي تندرج فيه. وينطلق أصحابها دائماً من الكلام المسموع. فهذه هي نظرة البنوية Structuralism التي مضى عليها وقت. وقد ظهرت بعد ذلك مدارس تعتقد أنّ (المعيار) اللغوي وما يتعلق بذلك من تمسك الناطق بما يستحسنه أكثر من أن ينطق بلغته وترك ما يتركونه هو أيضاً ظاهرة وواقع يجب الاعتداد به في الوصف، ثمّ إنّ الوصف نفسه غير كاف لتفسير الكثير من مجاري اللغة. وأشهر من ذهب هذا المذهب هو نوام تشومسكي زعيم المدرسة المسماة بـ النحو التوليدي والتحويلي[13] وهو الذي دعا إلى قلب الأمر في التحليل العلمي للغات فأعطى الأولوية للطريقة الافتراضية الاستنتاجية.

وقد تشبّع بعضهم بهذه الأفكار (وفيها ككل الآراء والمذاهب ما هو سليم وما هو بعيد عن الحقيقة) فنقلوا الخلافات التي كانت قائمة في أوساط اللغويين الغربيين إلى البلدان العربية -ولاسيما في بلدان المغرب العربي- فاستبدلوا تقليداً بتقليد. إذ حاولوا أن يطبقوا هكذا جزافاً وبدون نظر سابق النظريات الغربية كأنّها حقائق مسلمة تنطبق على كل لغة وليتهم فعلوا ذلك للاختبار، وبيّنوا بعد الاختبار مدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للعربية وبالتالي قدرتها على استيعاب الظواهر المختلفة. ونبذوا في الوقت نفسه النحو والصرف بدعوى أنّهما معياران أو على أنّهما بعيدان عن التصوّر العلمي للغة الذي ظهر في زماننا. ويا ليتهم وقفوا عند هذا الحدّ فإنّهم لم يكتفوا بذلك بل تهجّموا على النحويين المبدعين وتعسّفوا في انتقادهم لهم إذ أسقطوا على أقوالهم النظريات الغربية، ولم يحاولوا أن يتفهموها في ذاتها وبدون أن يسلطوا عليها المفاهيم والتصورات التي وجدوها في دراساتهم للـ Linguistics فكانت هذه المفاهيم المرجع في تقويم التصورات العربية. وكل ما لم يجدوه في النظريات الغربية استصغروه وقلّلوا من قيمته، بل حكموا عليه بالبدائية أو التخيّل الخاطئ وذلك مثل مفهوم الحرف

13- Generative and transformational Grammar.

(وحرف المدّ بالخصوص) وكذلك الحركة والسكون وتساءلوا لماذا لم يعرف النحاة العرب الفونيم، ثمّ المقطع والمصوتات القصيرة والطويلة، وغير ذلك من المفاهيم التي يرجع غالبها إلى التراث اليوناني[14] ولماذا جاؤوا بمفهوم الابتداء والمبتدأ وفرّقوا بينه وبين الفاعل مع أنّ كل واحد منها Subject.

إنّ كل هذا تشويه للنحو العربي وحطّ من قيمته، فلئن كان بعض من تقدم من المستشرقين يفعل مثل هذا فيجعل نظرية الغربيين هي الأصل الذي يجب أن يرد إليه كل شيء فما هو عذر هؤلاء الذي يتصفحون كتاب سيبويه وعلى عيونهم نظارات صنعت في معمل البنويين الظاهريين أو المستشرقين الذين يرجعون كل شيء إلى المفاهيم اليونانية؟ وكان من الممكن جداً أن يتجنّبوا هذا التعسف بالبحث أولاً عن أصول المفاهيم الغربية للتمييز بين ما هو جديد حقاً وما هو قديم جداً لم تأت به العلوم ولا التقنيات الحديثة، بل توارثه الناس جيلاً بعد جيل وقد بيّن العلماء بعد ذلك أنّه تصور وليس بحقيقة ملموسة مجمع على صحتها. ثمّ البحث عمّا كان يقصده العلماء العرب بالفعل في أقوالهم التي تركوها لنا في كتبهم مثل كتاب سيبويه وشروحه. وكان من الممكن أن يستخلصوا أغراضهم الحقيقية، ومن ثمّ نظرياتهم بالاعتماد على طريقة علمية دقيقة في استخراج المقاصد وتفهّم النصوص وهي الطريقة التي تتحرى السياقات للفظ الواحد (كل السياقات التي توجد في الكتاب الواحد) والمقارنة بينها وبالاعتماد في ذلك على قوانين علم المعاني. وتستخلص بذلك المعاني التي قصدها المؤلف بالفعل لا المعاني التي قد يجدها الباحث في القواميس. ولهذا قلنا بأنّه لا يفسر كتاب سيبويه إلا كتاب سيبويه. أما شروحه فتأتي بعد هذه المرحلة إذ قد يخطئ المفسر الغرض ويصيب.

أما ما استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تؤكده من أقوال هؤلاء العلماء الفطاحل فكثير وسنتاول بعضها لضيق المكان. (ويرجى من القارئ الكريم أن يراجع البحوث التي تخصّ التراث في هذا الكتاب).

14- ويجهل هؤلاء ذلك فيظن أنّ المقطع هو أحدث ما توصل إليه العلماء في وقتنا الحاضر.

1- مفهوم الحركة ومفهوم السكون[15]:

قال الرماني: «لايتكلم بحرف واحد حتى يوصل بغيره فالوصل هو الأصل في الكلام»[16] يعني الرماني أنّ الحرف لا يمكن أن يحدث إلا موصولاً مع غيره والوصل هنا يعني الإدراج أي الاحتواء مع التنقل. فالحرف لا يحدث إلا في مدرج صوتي أي في سياق متسلسل من الحروف. والحركة هي التي تمكن من إخراج الحرف و«تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر»[17] فـ «الوصل يقتضي التحرك»[18] وعلى هذا الأساس فإنّ الحركة عند العلماء الأولين هي الحركة العضوية والهوائية التي تمكن من إحداث الحرف وفي الوقت نفسه تستلزم الانتقال من مخرج هذا الحرف إلى مخرج حرف آخر. فالحركة ليست بالضرورة صوتاً أي مصوتاً Vowel وإن كانت في غالب الأحيان مصحوبة بمصوت والدليل على ذلك هو ظاهرة الإخفاء (الخاصة بالحركة لا بحرف النون) فإنّ الحركة المخفاة هي التي يتم توهين صوتها حتى يظن أنّ الحرف المتحرك بها ساكن وذلك في مثل «اسم موسى» «ودلو واقد». فهنا لا يجوز إسكان الميم والواو (لسكون ما قبلهما). ويحصل الإخفاء في اللهجات العربية الحديثة كثيراً وذلك مثل (كتاب) بإخفاء الكسرة، فالكاف تختلس حركتها حتى لا يظهر صوتها وهي بزنة متحرك. فعلى هذا الحركة هي قبل كل شيء الدفعة والنقلة العضوية والهوائية التي يتم بها الإدراج فهي إطلاق بعد حبس فيلزم من ذلك الانتقال أي التحرك إلى مخرج آخر. وأما السكون فهو حبس بعد إطلاق وهو وقف لا يلزم منه الانتقال (إلا بتحريك جديد). والحركة كصوت هو جانب آخر (إذا لم يحصل إخفاء) ومن هذا الجانب الحركة المصوتة المسموعة هي من جنس الحرف. أما حرف المدّ فهو امتداد لصوت الحركة ومن حيث الحركة الفيزيولوجية فهو حرف ساكن لأنّه لا يستلزم الانتقال منه إلى حرف آخر.

15- يراجع في ذلك دراستنا La notion de syllabe .(نشر في مجلة اللسانيات العدد الأول ثم في كتاب «بحوث ودراسات في علوم اللسان». أنظر أيضا بحثا بهذا العنوان في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

16- شرح الكتاب، 23/ 5 وجه.

17- نفس المصدر، 21 وجه و 15 وجه.

18- نفس المصدر 15 وجه.

فهذه وجهة نظر يمكن أن يعتمد عليها في إجراء عملية التركيب للكلام الاصطناعي إذ أثبت الاختصاصيون في هذا الميدان أنّ حدوث الكلام لا يتمّ بضم حرف إلى مصوت ثمّ ضمّ المصوت إلى حرف آخر وهكذا، بل بإدراج الحرف أي بتحريكه مع الإتيان بحرف ساكن بعده أو استئناف حرف متحرك آخر متلو بحرف ساكن وهكذا. هذا بالنسبة للإدراج الخاص باللغة العربية. فهذا دليل أتت به التكنولوجيا تبيّن فيه صحة ما ذهب إليه علماؤنا إذ النظرية التي لا يمكن أن يعتمد عليها في إجراء الشيء وتطبيقه فهي مجرد وجهة نظر.

2- الجهر والهمس:

عُرف الفرق القائم بين الحرف المجهور والحرف المهموس في وجود اهتزاز للأوتار الصوتية -وإحداث صوت حنجري بالتالي- مع الحرف المجهور وعدم وجود ذلك مع المهموس. وهذا صحيح وقد أشار إلى ذلك السيرافي في شرحه للكتاب بقوله: «لاتصل إلى تبيين المجهور إلا أن يدخله الصوت الذي يخرج من الَصدْر»[19] وصوت الصدر هو الصوت الحنجري بدليل مقابلته للنّفس. قال سيبويه: «لأنّهن يخرجن مع النفس لا صوت الصدر» وقوله: «لأنّ هذه الحروف وكلّها مجهورة إذا خرجت بصوت الصدر»[20].

وقد حاولت أن أبيّن بفضل التكنولوجيا الحديثة أنّ حدوث الصوت الحنجري مع الحروف المجهورة غير كاف لتحقيق التمييز في جميع الأحوال إذ قد تتميز عن المهموسة في الكلام المهموس (الوشوشة) الذي لا صوت حنجري فيه. ولهذا قال سيبويه: «فالمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت» (405/2). وقال الرماني قوة الاعتماد كقوة «النقر» (17/5 ظهر). فهذا النقر حاصل - لا محالة - بفضل تمدّد الجلدة المخاطية في موضع الحرف وقد قسنا ذلك بآلة خاصة وبيّنا أنّ التوتّر الغشائي زائد في المجهور على المهموسة[21].

19- الجزء 8، ص 462.

20- الكتاب (284/2). ويقول في مكان آخر: الهمزة نبرة في الصدر (167/2) . ويجعلها في باب الادغام من أقصى الحلق وهو الحنجرة. وتجدر الإشارة إلى أنّ اللغويين والأطباء العرب كانوا يجعلون أعلى الصدر ما يلي الحلق (انظر عباراتهم: من أقصى الحلق = آخر الحلق = أول الصدر، إلخ. راجع سرّ الصناعة لابن جني (6/1 و9) وابن يعيش (124/10 و129).

21- يراجع بحثنا Contribution. (وانظر مسرد المراجع في هذا الكتاب).

3- الإطباق:

قال سيبويه «هذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف» (206/2). لم يدرك المتأخرون من النحاة والقراء معنى الإطباق، فسيبويه لا يريد بذلك انطباق اللسان على الحنك بدليل قوله «انطبق من... إلى... ترفعه إلى الحنك... فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك» فهناك إذن فضاء بين اللسان والحنك يحصل بالإطباق. وتبيّن ذلك التكنولوجيا الحديثة. فالسينما المجوافية (بالأشعة) تبيّن أن أقصى اللسان يذهب نحو مؤخر الفم (وهذا معنى الارتفاع / مقابل الانخفاض والاستفال) ونحو الحلق (وهو سبب التفخيم) مع بقاء طرف اللسان في موضع الحرف غير المفخم (س+ تفخيم مثلاً = ص). وهذا يسبب انطباق اللسان أي شيئاً مثل التثني وقد لاحظ ذلك ابن سينا إذ قال: «ويحدث في اللسان كالتقعير» وذلك في حرف الصاد»[22].

النظريات النحوية وتكنولوجيا المعلوميات[23]:

كثيراً ما نصادف في كتب النحو لفظيْ الأصل والفرع -وليس ذلك خاصاً بالنحو- فقد يكاد يوجد هذان المفهومان في أكثر كتب التراث وهو من أركان الفكر العلمي العربي. وسنرى فيما يلي أهمية هذين المفهومين.

يتناول البنويون المعاصرون تحليل اللغة، كما بيّناه في مكان آخر، بالكيفية الآتية: يقطّعون الكلام إلى أصغر أجزائه ممّا يدل على معنى وذلك باللجوء إلى عملية اختبارية تسمى بالاستبدال. فكلّما أمكن انفصال جزء من الكلام بقيام جزء آخر مقامه (وبقاء الكلام دالا على معنى) ولم يمكن في الوقت نفسه أن يجزأ إلى أجزاء أصغر منه ممّا يدلّ على

22- أسباب حدوث الحروف، ص 120.

23- يرجع في ذلك إلى كتابي (علم اللسان العربي وعلم اللسان العام) الذي كتبته بالفرنسية وآمل أن ينقل قريباً إلى العربية Linguistique arabe et linguistique générale.

معنى، حكم عليه بأنّه وحدة من الوحدات الدالة التي تنتمي إلى تلك اللغة Morphem. يستنتج من هذا أنّ هناك محورين اثنين: محور يجري فيه الكلام بالفعل حيث تحدث فيه أجزاؤه إحداها تلو الآخر وهو المحور التركيبي Syntagmatic ومحور آخر يقع فيه الاستبدال ويحصل ذلك في كل نقطة من المحور التركيبي يمكن أن تحقق فيها استبدال جزء بآخر، ويسمى بالمحور التصريفي Paradigmatic كان سيكون هذا حسناً ومؤاتياً لو كانت جميع اللغات تتألف من أجزاء دالة ليس إلا (أي أن تكون جميع وحداتها الدالة قطعاً من الكلام) وهيهات أن يكون الأمر كذلك فإنّ الكثير من المعاني لا تدل عليها في العربية السوابق واللواحق بل أشياء مجرّدة هي صيغ الكلم والموادّ الأصلية. فلست أدري لماذا يتعسف بعضهم للعثور على المورفيمات الدالة على معنى الجمع في مثل: صاحب / أصحاب؟ أي الأجزاء في: أصحاب يدل على الجمع؟ أليس من البيّن أنّ صيغة أفعال (أي زيادة همزة مفتوحة في الأول مع سكون الحرف الأصلي الأول وفتح الثاني بزيادة المدّ كل في موضعه) هي الوحدة الدالة ولم تكن جزءاً مقطعاً؟[24] ولا تستطيع البنوية التقليدية أن تفسر العلاقة التي توجد بين: صاحب وأصحاب لأنّها لا تعرف إلا التفريع بزيادة السوابق واللواحق. أما التحليل العربي فهو يتجاوز ذلك بالنظر أيضاً في البناء الباطني للكلمة. ثمّ إنّها - من أجل «تقطيعيّتها» المغالية Segmentalism[25] - لا تعرف التفريع المنتظم من الأصل الواحد البسيط إلى الفروع التي تتفرع منه على مثال سابق أطلقنا عليه اسم Schème générateur. فالمحور التصريفي في النحو العربي الأصيل ليس هو محلاً للاستبدال الساذج المعروف لدى البنويين بل هو محل لتفريعات تخضع لقواعد تحويلية معيّنة (وهم لا يعرفون معنى التحويل بل الذي أعاد له أهميته هو تشومسكي). فالأصل عند العرب هو ما يوجد ويستمر في جميع فروعه وهو ما لا يحتاج إلى علامة وهو بذلك يستغني عن فروعه إذ يبنى عليه ولا يبنى هو على غيره. فلكل عنصر في اللغة حكم من هذه الحيثية: هو أصل لغيره أو فرع لشيء آخر. وهذا

24- ويتعسف البنويون عندما يحكمون على الهمزة هنا وعلى الفتحة مع مدتها بأنّهما مورفيم متقطع Discontinu ألم يكن من الأحسن أن يعتبر في اللفظ الصيغة أي مجموع الحروف الأصلية والزائدة وحركاتها وسكناتها في ترتيبها وكل في موضعه كما يقول علماؤنا؟.

25- وهذا راجع إلى النظرة «الذرية» الساذجة التي كانت ميزة للفكر الفلسفي اليوناني.

لا ينطبق فقط على ما نسميه بالاشتقاق (وهو جانب واحد من بين الجوانب العديدة الأخرى) بل يتناول أيضاً تفريع الألفاظ التي هي أجزاء للجملة وتراكيب الجمل كيفما كانت. والنحو العربي العلمي (لا التعليمي أو الفلسفي) هو مجموع المُثُل والقواعد التي يمكن أن تفرع بها وعليها جميع الإمكانات التعبيرية الخاصة بالوضع العربي[26]. فهذا الجانب الحراكي (الدينامي) للغة تجهله اللسانيات البنوية التقليدية لأنّها تركّز كل اهتمامها على تشخيص الوحدات في ذاتها، وبالاعتماد على تقابل الصفات الذاتية التي تميّزها عن غيرها. وهذا غير كافٍ إطلاقاً. فإنّ اللغة ليست فقط مجموعة من الذوات المتمايزة بل هي أيضاً عمل يسلط على هذه الذوات من تفريع وتحويل. هذا وقد أغفلت جميع المدارس الحديثة شيئين مهمّين جداً: أولهما هو ضرورة الانطلاق في التحليل من اللفظ وحده لا من مفهوم يحتاج إلى أن يحدد مسبقاً كالجملة المفيدة أو الكلام، وبالتالي هو أنّ بنية الكلام لا يُحصل عليها بمجرد التقطيع الاستبدالي (كما يفعله أيضاً تشومسكي ولو مثّله على شكل شجرة).

أما مفهوم العمل[27] وما يتفرّع عليه من مفهوم العامل ومفهومي المعمول الأول والمعمول الثاني فلا سبيل أيضاً إلى وجود كل ذلك إلا عند الخليل وسيبويه ومن تابعهما. فالعامل هو العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظاً ومعنى على غيره كجميع الأفعال في العربية وما يقوم مقامها مثل حروف النصب. أما المعمول الأول في العربية فهو المعمول الذي لايمكن أن يقدّم على عامله أبداً (وإن قدّم عليه تغير بناء الكلام) وهو دائماً اسم أو ما في حكمه وحكمه الإعرابي أن يكون فاعلاً لفعل أو اسماً مبتدأ أو ما يقوم مقامه كاسم كان وأخواتها واسم إنّ وأخواتها، وكل ما زاد على ذلك فهو عنصر تخصيص.

إنّ نظرية العامل هي الآن أكثر النظريات العلمية طواعية للصياغة الرياضية وأوفقها بالتالي لما تقتضيه المعالجة الآلية على الحاسبات الالكترونية ولسنا في ذلك مجازفين إذ قد

26- والمدرسة التوليدية الأمريكية هي الوحيدة التي اهتمت بالمظهر التفريعي التحويلي للغة إلا أنّها قد جهلت بعض الجوانب الهامة كتلك المفاهيم التي سنراها فيما يلي.

27- وقد سبق أن تطرقنا إلى هذا المفهوم الهام وسنفرد بحث على حدة (انظر في هذا الكتاب البحثين الملقبين بـــ «أول صياغة للتراكيب العربية» و«منطق النحو العربي».

يحاول الآن اللسانيون الأمريكان خاصة أن يطوّعوا مفاهيم النحو التوليدي لهذا الغرض ولم يوفّقوا كل التوفيق لفقدان هذا النحو للمفاهيم التي ذكرناها. وتوجد عند بعض العلماء الأوربيين بعضها وذلك مثل مفهوم العامل والمعمول ومفهوم اللفظة لكن بدون تفريع منتظم مثل ما هو موجود في النحو العربي. وقد أشرنا فيما سبق إلى وجود أعمال عظيمة عبر العالم ترمي إلى تحقيق ترجمة آلية بالرتّابات وكلها مفتقرة إلى مفاهيم ناجعة مثل هذه.

وفي الختام نستطيع أن نقول بأنّ التقدم الذي نريد أن نحققه في علوم اللسان النظرية والتطبيقية وفي علم العربية خاصة لن يتم في نظرنا إلا بتحقيق شيئين اثنين: أولاً الاختبار المتواصل لجميع النظريات بالتكنولوجيا الحديثة، وثانياً الرجوع إلى التراث الأصيل (وترك غير الأصيل) مع مواصلة البحث انطلاقاً ممّا تركه لنا علماؤنا القدامى المبدعون. وقد سرنا على هذا الطريق معشر الباحثين في معهد العلوم اللسانية مع عدد كبير من الإخوان في المشرق والمغرب. وقد سُميت هذه الجهود الخاصة بالتراث، الخليلية الحديثة فنعم التسمية. ورجاؤنا من الله هو أن تكون عند حسن ظنّ من لقّبها بذلك وبالله التوفيق.

[ملاحظة: واصلنا عملنا هذا على هذا النهج ولنفس الغاية وقد أنجز الفريق من الباحثين الذين تشرفت بالسير معهم عددا من الانجازات كالجهاز المحوّل للكلام المكتوب إلى كلام منطوق بالعربية والبرمجيات لعلاج النصوص العربية وغير ذلك والحمد لله. وسوف نواصل مسيرتنا هذه بعون الله على الرغم من كل ما نعانيه].

الجملة في كتاب سيبويه*

إنّ كتاب سيبويه، كما هو معروف أقدم كتاب في النحو وصل إلينا من حسن الحظ والغريب أو ما يبدو أنّه غريب، أنّ هذا الكتاب على الرغم من قِدَمِه فإنّه يحتوي على جميع ما عُرف بعد سيبويه من أبواب النحو والصرف، وجميع ما اشتُهر بعده من مسائله فهو عمل ناضج تمام النضج. وبما أنّه لم يسبقه على أصحّ الأقوال أي كتاب يماثله في غزارة المادة والدقة العلمية المتناهية فكأنّه خرج من العدم في ظاهر أمره وليس الأمر كذلك[1]. إلا أنّ هذا لا يعني أنّ النظرية العلمية للغة التي يعتمد عليها هي التي نعرفها اليوم من خلال ما قاله المتأخرون من النحاة مثل ابن مالك في ألفيته وكتابه التسهيل وشرح هذين العملين، أو مثل أبي البركات بن الأنباري قبله أو ابن هشام صاحب أوضح المسالك وغيرهم. فقد مضت أكثر من 40 سنة على جهود بذلناها لمعرفة هذه النظرية القديمة، فاتّضح لنا الفرق الكبير الذي يميّز المنظور العلمي الدقيق لسيبويه وشيوخه وتلاميذه للغة وكيفية تحليلهم لها بناءً على هذا المنظور من النزعة التعليمية للنحو التي استولت على الممارسين للنحو بعد القرنين الخامس والسادس. ولهذا السبب فإنّنا سنحاول أن نشرح للقارئ الكريم جانباً واحداً من هذه النظرية العلمية الدقيقة مقتصرين في ذلك على مفهوم الجملة وما يقتضيه التصور العربي الأصيل للجملة من المفاهيم العلمية الأساسية من حيث التحليل اللغوي ونظرية المعرفة العلمية عامة.

عدم وجود مصطلح «جملة» في الكتاب:

فهذا أمر غريب آخر ألا يوجد أثر لكلمة «جملة» في كتاب سيبويه وكذلك العبارة «جملة مفيدة» :لا أثر لها في هذا الكتاب. ولا نعثر على كلمة «جملة» بعد سيبويه إلا في كتاب

* – قدم هذا البحث لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1993م، (ونشر في مجلة المجمع سنة 2000.) كما قدمناه في ندوة النحو والصرف المنعقدة في دمشق سنة 1994م. ونشر في مجلة «المبرز» الصادرة عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية بالجزائر سنة، 1995.

1– فقد ذكر سيبويه نفسه أقوالاً وأفكاراً لعدد كبير ممن سبقه من النحاة وخاصة الخليل بن أحمد؛ ذكره أكثر من 600 مرة وقد أدى هذا النضج الغريب إلى افتراض أكثر المستشرقين اقتباس النحاة العرب الأولين لأهم مفاهيمهم من المنطق اليوناني. وقد رددنا على ذلك في سنة 1965م بمقالة عنوانها: النحو العربي ومنطق أرسطو. نشرناها في مجلة كلية الآداب بالجزائر وأعدنا نشرها في هذا الكتاب.

المقتضب للمبرد[2]. ونرجح أنّ شيخه المازني استعملها هو أيضاً وقد يكون الأخفش (سعيد بن مسعدة) تلميذ سيبويه وأستاذ المازني هو الذي وضع المصطلح فإنّه هو أول نحوي يستعمل كلمة «فائدة» بمعنى العلم المستفاد من الكلام.وهذا المفهوم يعبر عنه سيبويه بكلمة «عِلْم» فقط وما يشتق منها[3]. إلا أنّ هذا لا يعني طبعاً أنّ مفهوم الجملة لا يوجد عند سيبويه فهو يسميها عادة «كلاما» وإذا دقّق قال: «الكلام المستغنى» يقول «ما يستغنى عنه السكوت وما لا يستغنى ألا ترى أنّ «كان» تعمل عمل «ضرب» ولو قلت: «كان عبدُ الله»، لم يكن كلاماً. ولو قلت: ضَرِب عبد الله كان كلاماً». (الكتاب، 262/1). ويقول في موضع آخر: «ألا ترى أنّه لم تنفذ الفعل في «كنت» إلى المفعول الذي به يستغنى الكلام... فإنّما هذا في موضع إخبار وبها يستغني الكلام» (الكتاب، 74/1). ويقول: «قبح أن تقول «أنّك منطلق بلغني أو عرفت» لأنّ الكلام بعد: أنّ أو إنّ غير مستغن كما أنّ المبتدأ غير مستغن» (الكتاب، 463/1). ويقول أيضاً : «ألا ترى لو قلت: «فيها عبد الله»» حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك «هذا عبد الله» (الكتاب، 261/1). ويريد سيبويه من الكلام المستغني الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه لأنّه قد استقلّ لفظاً ومعنى، وبذلك يشكل وحدة تبليغية تتمّ بها الفائدة للمخاطب، أي يستفيد بها. لاحظنا أنّ لفظة «الكلام» كافية للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة عند سيبويه وستبقى هذه اللفظة دالة على هذا المعنى حتى عند بعض المتأخرين، وذلك مثل ما ابتدأ به ابن أجروم مقدمته «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع». وقال ابن جني قبله بقرون: «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه نحو: ... زيد أخوك، وقام محمد... و صَهْ و مَهْ و أُفٍ» (الخصائص، 17/1[4]).

ونلاحظ أيضاً أنّ وظيفة هذه الوحدة هي إعلام المخاطب بشيء يحسب المتكلم أنه قد جهله. وسيبويه يلح على ذلك خلافاً لكل من جاء بعده الذين خلطوا بين هذه الوظيفة الإعلامية، وبين الدلالة على معنى وهو شيء آخر غير الإفادة (وابن جني نفسه يقول: «مفيد لمعناه» على ما اشتهر في زمانه).

2- المقتضب 3- 89.
3- انظر كتاب القوافي للأخفش، ص 66 ، والكتاب، 22/1 و 26- 27.
4- لاشكّ أنّ الذين وضعوا المصطلح «جملة مفيدة» أرادوا أن يخصصوا هذا المفهوم بلفظ لا يدل على شيء آخر غيره، إذ لفظة «كلام» قد تدل على استعمال الأفراد للغة معيّنة ويقابله بالفرنسية Langage وParole.

وعلى هذا الأساس فأقلّ ما ينحل إليه الخطاب من الوحدات ذوات معنى وفائدة هو هـذا الكلام المستغني وعلامته صحة أو حسن الوقف عليه من قبل المتكلم وهذا ما لا سـبيل إلـى تحقيقه في الوحدات التي هي دون الجملة مثل «كان عبد الله». وسنرى أنّ هـذا يقـال فقـط بالنسبة إلى الكلام التام غير المحذوف منه.

التمييز الحاسم بين النظرة إلى الكلام كخطاب والنظرة إليه كبنية:

إنّ سيبويه والخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية اندثرت بعدهم وصارت بعد غزو المنطق اليوناني خاصة، لا يتفطن إليها إلاّ الأفذاذ من النحاة مثل السـهيلي والرضي الاسترابادي. ومن أهم المبادئ التي بُنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهـة، أي تبليـغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي مـا يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عمّا يؤديه من وظيفة في الخطـاب غيـر الدلالة اللفظية. إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى (انظـر فـي ذلـك الخصـائص ودلائـل الإعجاز). وقلّ من انتبه بعد ابن جني إلى الضرر العظيم الذي يسببه التخلـيط بـين هـذين الجانبين من التحليل. فكل منهما يمتاز تحليله عن الآخر بمنهجية خاصة به ومبادئ وقـوانين لا تمتّ بسبب إلى الجانب الآخر.

فأكبر دليل على سلامة هذا التصوّر وفساد التخليط بين الجانبين هـو عجـز النحـويين المتفلسفين عن تحديد مفهوم الاسم في مقابل الفعل والحرف، فهناك أكثر مـن 10 تحديـدات للاسم قال عنها ابن فارس «هذه مقالات القوم في حدّ الاسم يعارضها ما قد ذكرته وما أعلـم شيئاً ممّا ذكرته سلم من معارضة» (الصاحبي،51). والسبب في ذلك هو الخلط الذي ذكرنـاه فالاسم وكذلك الفعل يمكن أن يسلم تحديده من المعارضة، إذا عيّن المحدد الجانب الـذي يـتم فيه تحديده، ثمّ عيّن بعد ذلك النوع من الأسماء: فالاسم من حيث معناه أي من حيـث دلالتـه على معنى هو لفظ يدل على شيء لا يكون حدثاً مع زمان في مقابل الفعل الذي يدل عليه، ثمّ هناك الاسم المطلق والاسم المضارع للحرف والفعل. فالاسم المطلق يدل على ذات أي علـى كل شيء يصحّ الإخبار عنه. أما الاسم الشبيه بالحرف أو الفعل فهو الذي يدل على معنى من

معاني النحو كالظرفية، وذلك مثل: «إذا» و: «حيث» أو الاستفهام مثل: «مَـن» و«أي»، أو كلاهما مثل: «أين» و«متى» الخ. فهذه أسماء لأنّها لا تدلّ على حدث إلا أنّها بمنزلة حروف المعاني من حيث الوظيفة الدلالية والإفادية. أما من الجانب اللفظي الصوري فالاسم كلمة (أي عنصر) يصلح أن تدخل عليه حروف الجر والتنوين والإعـراب ويمكـن أن يضـاف وأن يوصف وفي ذلك درجات يعتمد فيها على تمكّن الاسم وعدم تمكّنه (من احتماله يمينا وشمالاً لهذه الزوائد) هذا في مستوى الإفراد. أما في مستوى التركيب فالاسم هـو مـا تعمـل فيـه العوامل، ويكون مبتدأ ومبنياً عليه أو فاعلاً أي يكون في موضع لا يدخله الفعل ولا الحرف. ومن هذا الاعتبار يختلف الاسم الشبيه بالحرف عن الحرف لأنّه لا يأتي أبداً فـي موضـعه؛ فمن حيث اللفظ وصورته «إذا» و«أي» ليست حروفاً أبداً وإن كانت في الجانـب الـوظيفي الدلالي أقرب إلى أشباه الحروف (وسنرى فيما يلي ما يترتب من ضرر على هذا التخليط في مستوى التراكيب).

الكلام كخطاب أي كحدث إعلامي (يحصل في وقت معيّن ومكان معيّن):

إنّ الكلام المستغنى أو الجملة المفيدة هو أقلّ ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيـه حذف. ويمكن أن يحلل -كما فعله سيبويه- إلى مكونات قريبـة علـى حـدّ تعبيـر علمـاء اللسانيات، تكون خطابية لا لفظية صورية أي عناصر لكل واحد منها وظيفة دلالية وإفاديـة. وهذه العناصر في الحقيقة عنصران: المسند والمسند إليه. قال سيبويه: «هما مـا لا يسـتغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُداً» (الكتاب، 6/1). ويقول السيرافي في شرحه: «فيه أربعة أوجه: أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبـر والمسـند إليـه: المحدث عنه وذلك على وجهين: فعل وفاعل كقولك: «قام زيد» و«ينطلق عمـرو»، واسـم وخبر كقولك: «زيد قائم» و«إنّ عمراً منطلق»، فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عـن الاسم والمسند هو الفعل وخبر الاسم المسند إليه هو الفاعل والاسم المخبرعنه»(شرح الكتاب، 74/1 ظهر[5]).

---

5 – هذا صحيح على استعمال النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، ولكن سيبويه يستعمل لفظة المسند بمعنى المسند إليه والعكس.

وعلى هذا الأساس فإنّ المسند إليه (المسند عند سيبويه) بما أنّه المحدث عنه لا يكون إلا اسماً من الناحية الخطابية، أو ما في حكمه مثل «وأن تصوموا خير لكم». ويمكن أن يكون المسند (المسند إليه عن سيبويه) اسماً أو فعلاً أو ما في حكمهما (الظرف والجار والمجرور وغير ذلك) وليس في الدنيا كلام في أي لغة إلا وفيه محدث عنه ومحدث به في أي شكل كان.

وهذا كلّه يخص الجانب الخطابي أي التبليغي الدلالي. وهذا لا يمنع من أن يكون التحليل قابلاً للصياغة، فإنّ الصياغة شيء والفرق بين اللفظ والمعنى شيء آخر، إذ كلاهما قابلان للصياغة ومثال ذلك صياغة الجملة المفيدة كخطاب إلى مكوّنات قريبة هي المسند والمسند إليه.

إنّ سيبويه لا يكتفي بتعريف هذه الأشياء إذ سيعتمد عليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية وخاصة الظواهر المتعلقة بالتبليغ فإنّ لها قوانين خاصة يعتمد في تفسيرها على هذا التحليل للخطاب كخطاب.

يقول سيبويه: «إذا قلت: «كان زيد» فقد ابتدأت بما هو معروف عنده فإنّما ينتظر الخبر فإذا قلت «حليما» فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت «كان حليما» فإنّما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة... وإذا قلت «كان حليم» أو «رجل»، فقد بدأت بالنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور» (الكتاب1/ 22). ويقول: «وذلك قولك: «ما كان مثلك»... وإنّما حسن الإخبار ههنا عن المنكور؛ حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت: «كان رجل ذاهباً»، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: «كان رجل من آل فلان فارساً»، حسُن لأنّه يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذاك في آل فلان وقد يجهله ولو قلت: «كان رجل في قوم عاقلاً»، لم يحسن لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم». (الكتاب، 1/26-27).

فمثل هذه الملاحظات كثير جداً في الكتاب، وهي تخصّ أحوال الخطاب مقترناً بأحوال المخاطب: علم المخاطب وجهله واستحالة الإخبار عن منكور اللهمّ إلا إذا احتاج المخاطب إلى تحديد هذا المنكور بأن يعيّن حلية خاصة تميّزه عن غيره. ويمكن بالدراسة المتعمّقة لهذه الملاحظات أن تستخرج قوانين التخاطب الحقيقية، وهذا قد فعله العلماء الأولون[6]. هذا ولا بدّ أن ننبّه القارئ الكريم أنّ مثل هذا الكلام عن «علم المخاطب» وسائر أحواله لا يمكن أن نعثر عليه في كتب المتأخرين. فالقواعد الجامدة -الخاطئة أحياناً- قد حلّت محلّ الملاحظات العلمية (تكلّموا مثلاً عن شروط الابتداء بالنكرة فقط وبدون أن يفسروا ظواهر الخطاب بالكيفية العلمية الوصفية والتعليلية معاً).

الكلام كلفظ دال له بنية (اللفظ الدال في حدّ ذاته):

إنّ الكلام المستغنى له عند سيبويه والنحاة الأولين صيغة لفظية خاصة وليست هي الصيغة الخطابية المتكوّنة من مسند ومسند إليه وإلا فلِمَ احتاج أولئك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ أو المبنى عليه؟ ولماذا احتاجوا إلى تصوّر عنصر لفظي هام هو العامل وما يتعلّق به من معمول؟ نعم قد قال سيبويه «المبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه» (الكتاب، 256/1). كأنّ المبتدأ والمبنى عليه متطابقان، وكأنّ التسميتين مرادفتان للمسند والمسند إليه. وليس الأمر كذلك لأنّه لا فائدة، على هذا كما قلنا، في تسميتهما بالمبتدأ والمبنى عليه. فإنّ مقصود سيبويه هو أن يبيّن أنّ المبتدأ مهما كان محتواه الدلالي والخطابي فإنّه بمنزلة الفعل والفاعل. يقول: «فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء». (الكتاب، 6/1). وأيضاً: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام». (الكتاب، 278/1). فهناك تطابق في مستوى الخطاب، ولهذا قسّم النحاة فيما بعد الجملة إلى اسمية وفعلية وقال المبرد بهذا الصدد: إنّما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسُن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: «قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم

---

6 – مثل الرماني في شرح الكتاب.

زيد». (المقتضب، 8/1). وهذا من حيث الإفادة لا من حيث البناء، لأنّ صيغة اللفظ الذي يحمل المعنى والفائدة لا يطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه كما سنراه. ويبيّن ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمّونه بحمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو ههنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكوّن من عنصرين: «زيد منطلق» فيحملون عليها جملة أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل هذه النواة بالزوائد وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة[7] بالتطبيق، وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى بالتناظر ويمكن أن نمثل ذلك هكذا:

1	Ø	زيد	منطلق
2	إنّ	زيداً	منطلق
3	كان	زيد	منطلقاً

فالمكان الذي تظهر فيه الزوائد يقابله في الجملة البسيطة مكان فارغ، فهذا الفراغ يسمونه بالابتداء، ويحددونه بأنّه التّجرد من العوامل اللفظية.وهذه العوامل هي ههنا «إنّ» و«كان» ويعنون بالعامل اللفظ الذي يؤثر في غيره لفظاً ومعنى ويتحكم بالتالي فيه[8]. ويقول سيبويه: ضربت زيداً، هو الحدّ لأنّك تريد أن تعمله (أي الفعل) وتحمل عليه الاسم كما كان الحدّ: ضرب زيد عمراً؛ حيث كان «زيد» أول ما تشغل به الفعل وإنْ قدمت الاسم (أي المفعول) فهو عربي وذلك قولك: «زيدًا ضربت». (الكتاب، 41/1). «أول ما تشغل به

7 – المعروف عن الخليل بن أحمد أنه كان رياضياً ممتازاً.
8 – وقد ترجم الأوربيون في القرن الثالث عشر الميلادي مصطلح «عمل» العربي إلى اللاتينية regere بمعنى عمل في اللفظ الإعراب، ومنها جاءت كلمة rection في النحو الأوربي، ثمّ قلّ اهتمام اللسانيات بهذا المفهوم حتى أحياه من جديد تشومسكي باسم Government (وهي أيضاً تسمية قديمة).

الفعل»: إنّ هذه الملاحظة خطيرة جداً لأنّنا نعرف بذلك وبما يقوله في أماكن أخرى من كتابه أنّ عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما أبداً البنية اللفظية للجملة وهما: العامل والمعمول الأول الذي أشار إليه سيبويه بأنّه أول ما شغل به الفعل ثمّ يقول سيبويه: «عبد الله» في: «عبد الله ماكث» يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: «كم رجل ضرب عبد الله». (الكتاب، 292/1). ويقول أيضاً: «أما ضربت وقتلت فإنّ الأسماء بعدها بمنزلة المبنى على المبتدأ». (الكتاب، 393/1). فاتّضح بهذا الكلام أنّ الفعل كعامل يقع موقع الابتداء، وأنّ المفعول به يقع موقع المبنى على المبتدأ أي الخبر، فالتوازي (القياس) أو المناظر هو خاص ببنية اللفظ وليس له أي علاقة بصيغة الخطاب. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نوسّع الجدول الحملي السابق هكذا:

العامل	المعمول1	المعمول2
Ø	زيد	منطلق
إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسب عمرو	زيدا	منطلقا
أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا
قام	زيد	
ضرب	زيد	عمـــرا
ضربـــ	ت	عمـــرا

1- مفهوم المثال والحدّ: حملنا كل هذه الجمل بعضها على بعض كما فعل سيبويه وبذلك تظهر موازاة تامة بين العناصر لأنّ إجراء الشيء على ما هو بمنزلته، حتى ولو كان مختلفاً عنه تماماً يكشف لنا البنية اللفظية الجامعة، أي التي تشترك فيها العدد اللانهائي من الجمل وهذا هو النوع الذي يسميه النّحاة في مستوى الجملة ههنا قياساً ومثالاً واحداً وأصلاً تُبنى عليه وتتفرع عليه الفروع فهو بالنسبة للجمل كالبناء والوزن (والمثال) بالنسبة للكلمة.

2- تحديد المواضع في داخل الحدّ ومحتواه: وبهذا المثال يتحدد الموضع الخاص بكل عنصر، فموضع العامل أو المعمول$_1$ شيء، ومحتواه شيء آخر، مثل فاء الكلمة أو عينها أو لامها شيء، ومحتواها شيء آخر. فقد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إنّ وأخواتها أو تركيب مثل «حسبت» وهي جملة، بل حتى عامل ومعمول أو معمول$_2$ مثل: أعلمت عمراً، فكل ذلك عامل. وبفضل هذه المواضع مع عملية حمل عنصر على عنصر لجامع بينها يتّضح شيء مهم جداً، وهو أنّ الابتداء هو بمنزلة الفعل وكلاهما والمبتدأ واسم كان واسم إنّ بمنزلة واحدة (المعمول$_1$) وأنّ خبر المبتدأ بمنزلة المفعول به.

3 - إثبات قانون مهم وهو امتناع تقديم المعمول$_1$ على عامله: إنّ عبارة سيبويه: «أول ما تشغل به الفعل» تستلزم شيئاً آخر وهو استحالة تقدم المعمول$_1$ على عامله مهما كان، فإذا قدم محتواه تغيّرت بنية الجملة (دون معناها الوضعي): قام عبد الله = عبد الله قام. وقد برع المبرد في البرهنة على هذه الحقيقة. ويقول: «فإن زعم أنّه إنّما يرفع «عبد الله» بفعله فقد أحال من جهات منها أنّ «قام» فعل ولا يرفع فاعلين إلا على جهة الإشراك (العطف)... فكيف يرفع عبد الله وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بانَ لك وذلك قولك: «عبد الله قام أخوه»، فإنّما ضميره في موضع «أخيه» ومن فساد قولهم أنكَ تقول: «رأيت عبد الله قام» فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله». (المقتضب، 128/4). ويظهر كل هذا بوضوح إذا قمنا بنفس العمليات الحملية:

قام	عبد الله	——	——
Ø	عبد الله	قام	Ø
Ø	عبد الله	قام	أخوه
رأيت	عبد الله	قام	Ø

4- ومن ثمّ جواز التقديم والتأخير ما عدا المعمول$_1$ بالنسبة إلى عامله وفي حدود معيّنة: فهذا خاص بمستوى التراكيب المفيدة أي الجمل، ولا يحصل هذا إطلاقاً في المستويات التي هي تحتها (كاللفظة والكلمة)[9] ويمكن أن تعرف العناصر الثلاثة بفضل الاستقرار الخاص بالمعمول الأول، وبعلامات الإعراب التي هي نتيجة لتأثير العامل[10].

5- تكوّن هذه العناصر التركيبية، النواة الثابتة: وهي بدورها وبهذه الصفة يمكن أن تدخل عليها عناصر أخرى زائدة قابلة للتقديم والتأخير وهي عناصر التخصيص لفظاً ومعنى مثل الزوائد في داخل النواة، وإن وكان وغيرهما.

وهذه المخصصات هي جميع المنصوبات التي تأتي زائدة. وجزء منها باعتبار الخطاب والإفادة يسمى فضلة لأنّها تأتي بعد المسند والمسند إليه. فالمفعول به من حيث البنية اللفظية يأتي في موضع المعمول$_2$، فهو غير زائد، بل جزء من النواة اللفظية وهو فضلة في الإفادة

9- مفهوم اللفظة لا سبيل إلى العثور عليه إلا في كتاب سيبويه وعند النحاة الذي فهموا جيّداً الكتاب. ولا يسميها سيبويه هكذا بل يقول: الكلمة المفردة وما بمنزلتها. وأهمية هذا المفهوم على قدر أهمية الجملة (الرضي هو الذي سماها لفظة). وتطرقنا لهذا الموضوع في الكثير من مقالاتنا مثل: النظرية الخليلية وعلاج اللغات على الحاسوب. المؤتمر الثاني في اللغويات الحاسوبية. الكويت، 1988م.

10- أما ما أتى به ابن مضاء الأندلسي من نقد لمفهوم العامل فلا يعتدّ به لأنّه هو النحوي الوحيد من بين أكثر من ألفي نحوي ذكرهم السيوطي في كتابه البغية وقف هذا الموقف السلبي إزاء النحو العلمي وخاصة القياس. وقد أراد ذلك أن يطبق على النحو العربي ظاهرية أبي داود وابن حزم. وقد تحمّس بعض المحدثين لهذا الرأي فلم يوفقوا لأنّ علوم اللسان لا تكتفي بالوصف الساذج للغة، بل تتجاوزه إلى التفسير العلمي. واتفق أن ظهر هذا التحمس مع ظهور اللسانيات الوصفية في الغرب واهتمّ بعضهم بها وهو رد فعل ضد النحو التقليدي الغربي الذي لا يميز بين النحو التعليمي والنحو العلمي، وابتعد عن التصور الأول الأصل.

وهذه الزوائد على النواة اللفظية هي الحال والتمييز كمعمول زائد للفعل لا الاسم مثل: «طاب زيد نفساً» «عشرون درهما» والظرف والمستثنى المنصوب فقط والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول المطلق.

ونشير ههنا إلى أنّ الجمل ذات التركيب المزدوج مثل الشرط وجوابه وما بمنزلتهما(أما- إذا الخ) والاستفهامية وغيرهما هي أيضاً تمثل بصيغة تندرج تحتها هذه الصيغة الأولية، ونأسف لعدم إمكان عرضها على القراء الكرام[11].

فهذه الصياغة تخصّ كما قلنا لفظ الجملة لا الجملة كخطاب، وكلا النظرتين ضرورية، ثمّ إنّ التخليط بينهما أو بالأصح تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص الإفادة غلط فادح وكذلك الإفادة وظواهر التبليغ لا ينبغي أن تفسر باللجوء إلى اللفظ؛ لأنّ اللفظ يدل على معناه الموضوع له وعلى أكثر من معنى فرعي، وهذا المعنى نفسه قد يدل أو يلزمه كما يقول عبد القاهر الجرجاني معنى آخر، فهذه الظواهر لا يرجع السبب فيها إلى اللفظ في ذاته.

وهذا قد تنبّه إليه علماؤنا القدامى قال بهذا الصدد صاحب بدائع الفوائد: «إذا قلت: على زيد دين، فإنّك تجد هذا الكلام في قوة قولك: زيد مِديان، أو مَدين، فمحطّ الفائدة هو الدَين وهو المستفاد من الإخبار فلا تتحبس في الأوضاع وتقول: على زيد، جار ومجرور، فكيف يكون مبتدأ، فأنت تراه هو المخبر عنه في الحقيقة»[12] فليس المقصود الإخبار عن الدين، بل عن زيد. فهذا القدر هو الذي حسن الإخبار عن الفكرة ههنا، فإنّها ليست خبراً في الحقيقة وإنّما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة. فهذا حقيقة الكلام، وأما تقديره الإعرابي النحوي فهو أنّ المجرور خبر مقدم والنكرة مرفوعة بالابتداء. (بدائع الفوائد، 148/2-149). وهو مأخوذ من كتاب نتائج الفكر للسهيلي.

فحقيقة الكلام يعني بها الكلام في ذاته أي كخطاب لا من حيث بنية لفظه، وأما هذه البنية اللفظية فيعبر تنعنها مرة بترتيب اللفظ، ومرة أخرى بالتعبير: «الإعرابي النحوي»،

11- وقد أطلنا الكلام في ذلك وفي جوانب أخرى هامة في النظرية الخليلية في كتابنا:علم اللسان العربي وعلم اللسان العام.
12- وعلى هذا فالمبتدأ ليس دائماً هو المخبر عنه، أي المسند إليه.

ويمكن أن يعبر بالفرنسية عن الأول Communicationnel, Réalité du discours والثاني Sémiologico-grammatical: وقد يعبر سيبويه عن الأول باللفظ اختصاراً في مقابل المعنى، ولا يريد ههنا بالمعنى مدلول اللفظ الأصلي، أي الموضوع له. فهذا يدخل في ميدان اللفظ Sémiologique بل يريد بذلك دلالة الحال أو الدلالة العقلية أو أي دلالة غيراللفظ. ويسميه العلماء العرب (لازم المعنى). فهذا يخص الـ Sémantique أي المعنى في ذاته لا كمدلول اللفظ، وبالنسبة إلى اللفظ الدال عليه. والفرق بينهما كالفرق بين النحو والبلاغة[13].

اللفظ الدال والمعنى المدلول عليه باللفظ في الوضع والاستعمال: إنّ هناك ميزة أخرى لسيبويه لا تقلّ أهمية عمّا ذكرناه وهو شيء تجاهله ولم يهتم به المتأخرون من العلماء وكذلك المحدثون ألا وهو اهتمامه الكبير هو والنحاة الأولون بالاستعمال الحقيقي للغة والرصد لتصرفات الناطقين في التخاطب العفوي ومن ثمّ لأوضاع اللغة، وذلك إلى حدّ بعيد جداً: بالتقديم والتأخير والقلب والحذوف الكثيرة والاختزال والاختلاس وإضمار المبتدأ والخبر، وغير ذلك ممّا كثر مجيئه في الكتاب. وسنتعرض هنا فقط للجملة المفيدة، وما يطرأ عليها من تغيير في واقع الاستعمال إذ هناك تغييرات عديدة تصيب اللفظة والكلمة وأصوات اللغة.

يتكلم سيبويه عن مستوى من التعبير المستخف يسميه: سعة الكلام والاختصار ويكثر من ذكر هذا المستوى، وخاصة في أبواب المنصوبات، ويمثل له بأمثلة كثيرة جداً بما سمعه هو بذاته من أفواه العرب أو ممّا رواه شيوخه الثقات. وهذا النوع من التعبير غير موجود غالبا عند المتأخرين[14] إلا بعض الاقتباسات والروايات في الشواهد التي يذكرها المتأخرون من النحاة لسبب واضح وهو عدم وجود من تؤخذ منه اللغة بعد القرن الرابع الهجري لذهاب السليقة.

13- إنّ هذا التمييز العلمي الموضوعي لا نجده إطلاقاً في اللسانيات الغربية اللهمّ إلا في نظرية جانيوبان الفرنسي. وقد اكتشف ذلك برصده لمدة عشرين سنة للمصابين بأمراض الكلام فبيّن أنّ من تلك الآفات ما يصيب القدرة على التركيب، ومنها ما يصيب القدرة على استبدال مفردة بأخرى بقصدها ومعرفة معانيها.

14- كذلك هي ميزة هامة للمتقدمين من العلماء، أما المتأخرون فيكتفون من الشواهد بما حفظ عن ظهر قلب، مثل الشعر والقراءات القرآنية وبعض العبارات التي تجري مجرى الأمثال. أما هذه العبارات العفوية التي تكتب ولا تحفظ فلا سبيل إلى وجودها إلا في زمان الفصاحة اللغوية، وقد ذكر بعضها ابن مالك وابن هشام في بعض الأبواب مثل بابي التنازع أو الاشتغال (نقلاً عن القدامى).

الإجراء على الموضع: يقول سيبويه هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك «ليس زيد بجبان ولا بخيلاً» و«ما زيد بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه الجر». (الكتاب، 33/1) أي الأصل والقياس النحوي يوجب الجر، ولكن الاستعمال الحقيقي (السماع) جاء منه ما يخالف ذلك وإذا كثر صار أصلاً آخر. يقول ابن جني «إنّ السماع يبطل القياس» إذا لم يرد في الاستعمال (ما يؤيد القياس) ويقول أيضاً: «وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ». (وهذا يذكره بعض المتأخرين لشهرته) فكيف ما يصح معناه. (الكتاب، 34/1). وقد يتفق أن يمتنع هذا الإجراء أولا لعدم وجوده في الاستعمال، ثمّ لأنّه يخل باللغة مثل قوله: ولو قلت: «ما زيد على قومنا ولا عندنا، كان النصب ليس غير، ولا يجوز حمله على ما لأنّ عندنا لا تستعمل إلا ظرفاً».

انشغال الفعل بضمير وإجراء الظرف هكذا: وسمع سيبويه العرب تقول: «زيدٌا ضربت» و«زيداً ضربته» (وعلى مثاله) و«يوم الجمعة ألقاك فيه»، و«يوم الجمعة آتيك»، برفع يوم ونصبه. فالأول هو الحد، أما النصب فقد جاء في الاستعمال بالنصب مع وجود الضمير.

إعمال الأفعال الناسخة وإلغاؤها: وتقول: «زيد أظنّه ذاهباً»، ومن قال: «عبد الله ضربته» نصب فقال: عبد الله أظنّه ذاهباً. فإن ألغيت قلت: «عبد الله أظنّ ذاهب»... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيّد. (الكتاب، 61/1). ويريد سيبويه أنّ كلا المثالين مستعمل عند العرب ولا يريد من كلمة (جيد) إلا هذا خلافاً لما قد يعتقده بعضهم من تدخل سيبويه في الحكم على كلام العرب بالحسن والقبح تعسفاً.

الحذف والإضمار للاختصار أو لعدم المخاطب رؤية الحال:

قال: «كما يقال إذا ذكر إنسان شيئاً قال الناس: «زيد» وقال الناس: «أنت» (الكتاب، 71/1). قال تعالى: «طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ» (سورة محمد، 21). فهو مثله: فأما أن يكون أضمر الاسم (المبتدأ) وجعل هذا خبره كأنّه قال: «أمري طاعة وقول معروف»، أو يكون أضمر الخبر فقال: «طاعة وقول معروف» أمثل، ويقول وذلك قولك: «متى سيرَ عليه؟»

فيقول: مقدم الحج وخفوق النجم... فإنّما هو زمن مقدم الحج وحين خفوقه، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار... وإن رفعته أجمع كان عربياً كثيراً (الكتاب، 1/ 114) ويقول: وحذفوا كما قال: «حينئذ الآن»، وإنّما يريد حينئذ واسمع الآن»... وإنّما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما نقول: «لا عليك» (الكتاب، 114/1). نقول: «سير عليه ذا صباح»، أخبرنا بذلك يونس عن العرب إلا أنّه جاء في لغة لخم مفارقاً لذات امرى وذات ليلة. (الكتاب، 115/1). يقول : «أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب»... وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيام أو في حال قعود فأراد أن ينتبه فكأنّه لفظ بقوله: أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنّه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل. (171/1). ويواصل: وحدثنا بعض العرب أنّ رجلاً من بني أسد قال يوم جبلة واستقبله بعير أعور فتطيّر منه فقال: «يا بني أسد: أعور وذا ناب». (الكتاب، 172/1). يقول: «وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدّ لله... كأنّه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر(الكتاب، 161/1). ومثله قول العرب: «من أنت زيد؟» أي ومن أنت كلامك زيد؟ فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب». (الكتاب، 162/1).

وهكذا لا يزال سيبويه يبهرنا بكثرة ما يرويه من كلام العرب محاولاً دائماً أن يفسّره بالنسبة للحدّ والأصل.وبذلك يظهر الفرق الشاسع بين هذا العمل الوصفي التفسيري في نفس الوقت وسيختفي نهائياً من النحو، وبين هذا الذي سيصير سرد قواعد جامدة مع الاكتفاء بشاهد قرآني أو شعري واحد في الغالب.

أول صياغة للتراكيب العربية :
نظرية العمل العربية*

المقدمة :

عالجنا في هذا البحث بشيء من التّوسع مستوى التركيب أي بنية الجملة. حاولنا أن نبين أنّ التركيب في هذا المستوى ليس مجرد تركيب للكلم. بل يتجـــاوز ذلك إلى مستوى أكثر تجرداً وهو مستوى العامل و المعمول واكتشف ذلك علماؤنا الأولـــون بفضل حمل الشيء على الشيء لاكتشاف ما يجمعهما في البنية. وبهذا الحمل تتّضح أهمية ما يسمى بالموضع وأهميته لا كحيّز في مدرج الكلام –في مستوى الجملة- بل في المثال المستنبط من الحمل المشـــار إليه. فالعلاقـــات الحملية أي التحويلية بين الجمل هي التي تؤدي إلى معرفة المواضع المثـــالية وما عسى أن تحتوي عليه، وقد يكـــون محتوى الموضع لا شيء. فالصفر في هذه الصياغة يقوم بدور هام جداً. ثمّ إنّ الصيغة المجردة (ع ← $م_1$) ± $م_2$ ±خ تنطبق على أي جملة في العربية، وأهم من هذا هو أنّ $م_1$ لا يمكن أن يتقدم أبداً على ع في أي كلام عربي فصيح. وهذا يستجيب أيّما استجابة لما يتطلبه العلاج الحاسوبي للغة لأنّه فيه من الشمولية والعموم والابتعاد عن النزعة التقطيعية الذرية ما يفي بغرض هذا الميدان.

نقائص الأعمال العلمية العربية الخاصة بالعلاج الآلي للعربية: إنّ لأكثر المهندسين الذين يخوضون هذا الميدان معرفة لا بأس بها (على أقل تقدير) بالنظريات اللسانية الحديثة وهم يلجؤون في الكثير من الأحيان إلى النحو الصوري الذي أخرجه ن. تشومسكي وهذا شيء جيد جداً وهو طبيعي لأنّ الحاسوبيات كلّها مدينة لتشومسكي بالكثير من المفاهيم

* – بحث قدم للندوة الأولى للغويات الحاسوبية بالقاهرة في عام 1992م.

الراجعة إلى المنطق الرياضي وصياغة الأنحاء. ولا يتصور أن يتكوّن الحاسوبي دون أن يلقّــن الأنحاء الصورية Formal Grammar إلا أن هذا الحاسوبي لا يتلقى في أثناء تكوينه أي معلومة في اللسانيات(غير هذه الأنحاء الصورية) وبالأحرى في اللسانيات العربية وهذه ثغرة كبيرة تعانيها برامج التكوين في الحاسوبيات في الفرع الخاص بعلاج اللغات (اللهمّ إلا في بعض الجامعات).

قد نجد هذه الثغرة في السيرة العلمية الخاصة باللساني: فقد يتلقى الطالب العربي في اللسانيات دروساً في مذهب لساني معيّن فيصير من أتباعه المتحمسين، بل الغلاة، وقد يجهل كل شيء عن المذاهب الأخرى أو يشدو منها شدواً قليلاً لا يمكن أن يكتفي به. والطامة الكبرى هي أنّ برنامجه هذا لا يحتوي في الغالب على أي موضوع يتعلّق بالنحو العربي القديم (نحو الخليل وسيبويه). فيترتّب على ذلك نفور شديد بالنسبة إلى كل هذه الأشياء التي يجهلها الطالب فيحكم عليها بالعقم وأنّها غير جديرة بالدراسة؛ إما لأنّها منافية لمذهبه وإما لِقِدَمها ومن ثمّ اعتقاده أنّها بدائية وساذجة. وهيهات أن يكون الأمر كما يعتقده ويا ليته أنصف النظريات المخالفة -ومنها القديمة- بأن يقف منها موقف الحياد؛ حياد الرجل الموضوعي الذي يقرّ بعدم اطّلاعه على ميدان ما. ومعاذ الله أن نريد الحطّ من قيمة هؤلاء الزملاء فلا شكّ أنّ علمهم غزير جداً في تخصصهم، إلا أنّ هذا لا يمنعنا من التصريح أنّ الإلمام بجميع النظريات اللسانية بما فيها النظريات العربية القديمة شيء ضروري في تكوين المتخصص في علاج العربية على الحاسوب كما أنّ اللساني المتزوّد بهذه الأشياء يحتاج أيضاً إلى أدنى قدرمن المعلومات في الرياضيات والحاسوبيات حتى يستطيع أن يفهم ما يقوله تشومسكي والحاسوبيون. وبسبب هذه الثغرات يقع المعالج للعربية في الخطأ الذي يتخوّف منه كل باحث موضوعي في هذا المضمار وهو التأثر الشديد بمنهجية التحليل الخاصة باللغات الأخرى غير العربية لأنّه لا يعرف منهجية أخرى، بل لا يتصور أن تكون هناك طريقة تحليلية في النحو والصرف والدلالة غير التي تلقنها في أثناء دراسته أو أثناء مساره العلمي. ومن ثمّ إسقاطه للتصور التحليلي الذي وُضع للغات الأوربية خاصة على العربية. هذا وماذا

يا ترى يمكن أن نجد في هذا التصوّر من الصفات التي ربّما لا تنطبق على العربية ولا تستجيب لما تتطلبه بنية هذه اللغة خاصة؟.

إنّ أكثر الأعمال التي تتناول علاج العربية الآلي تتّصف ببعض الصفات السلبية في نظرنا أذكر منها:

1- النظرة التجزئية المطلقة Segmentalism وما يترتّب على ذلك من الصفات السلبية الجزئية (يرادف التحليل التجزئة في هذه النظرة).

2- النظر إلى مستوى واحد بمعزل عن المستويات الأخرى في الوقت نفسه.

3- الخلط بين عالم اللفظ وعالم المعنى.

فأما النظرة التجزئية فنقصد بذلك النظر إلى اللغة على أنّها نظام من الوحدات تكون كلّها من جنس الفونيمات والمورفيمات أو ما يتركب منها، أي أنّ وحدات اللغة كلها قطع صوتية باستثناء النبرات Peach أو الـ Stress فإذا لم يتحقق ذلك فإنّهم يسمونها مورفيمات متقطعة. وسبب ذلك أنّ اللغات الأوربية ولا سيّما الرومانية منها أكثر وحداتها هي من جنس القطعة الصوتية Segment. ولذلك يجرون التحليل على خط مستقيم ، أي بحسب توالي هذه القطع الواحدة تلو الأخرى. ومثال ذلك في مستوى المفردات تحليلهم المعروف للكلمة الأوربية[1]:

Préfixe	Base	Suffixe	Désinence
pré	traite	ment	s

وينطبق ذلك على العربية هكذا:

1- أنظر مقال محمد حسون من ليون Utilisation d'une liste de traits morphologiques de modèles ling . ص 246 . ويعترف الأستاذ حسون أنّ هذه التجزئة تعقد التحليل، وتجعل المحلل يلجأ إلى وسائل جزئية خاصة بكل مثال على حدة.

السابقة	الجذع	العلامة اللاحقة
مـــــ	كتبـــــــ	ـــــــة

هذا التحليل للكلمة العربية لا يناسبهاعلى الإطلاق (كما لا يناسب صيغ الجمع مثل Child Children/ و Foot / Feet في الإنجليزية، وتصاريف الفعل الألماني وغير ذلك) لأنّ الكلمة العربية كل متكامل الأجزاء لا وجود لأحدهما دون المجموعة المرتبة ترتيباً خاصاً. فالتحليل ينبغي أن يكون إجمالياً شمولياً أو بعبارة أخرى ألا يكون خطياً وأفقياً linear فقط مثل التسلسل الكلامي بل عمودياً أيضا كما فعله العلماء العرب أي التحليل إلى مادة أصلية (كـــ تـــ بـ) وإلى بناء أو مثال وهو هنا (مَفْعَلَة). والدليل على صحة ذلك هو أنّ هذا الذي يسمّى الجذع (وحدة: كْتَبَ: بسكون الكاف وفتح الباء) في هذه الكلمة لا معنى له ولا وجود له ككلمة. أما المعنى العام لهذا الجذع فيدل على الجذر وحده لا (كتب) إنّما يدل هذا الجذع كمكوّن في مثال (مفعلة) إذ لا بدّ من مراعاة «الأصل والزوائد والحركات والسكنات كل في موضعه» كما يقول الرضي[2]. وهذا لا بدّ من مراعاته في وضع الخوارزمات إذ التحليل المسلسل يؤدي إلى مشاكل عويصة جداً. وسنرى أنّ مثل هذه التجزئة على مستوى التراكيب يؤدي أيضاً إلى مشاكل لا حصر لها.

أما الصفة الثانية فهي ناتجة من الاعتقاد بأنّ المحللات في مستوى التراكيب Syntax يمكن أن توضع دون أن ينظر فيما يكون تحت هذا المستوى أي الاعتقاد بأنّ المستويات مستقلة بعضها عن بعض. فإن صحّ أن يقال بأنّ المحللات الصرفية تنظر إلى البناء الباطني للاسم والفعل وأنّها لا تهتم بالتالي بالإعراب مثلاً أو التقديم والتأخير للكلم فإنّ العكس غير صحيح لأنّ نظم الجملة يحتوي على ما تحته فيحتاج التعرف عليه في الكثير من الأحيان إلى استكشاف البنى الصرفية خاصة عند اللبس.

2- انظر، شرح الشافية، الجزء الأول، ص2.

أما الخلط بين ما هو خاص باللفظ وما يرجع إلى المعنى وحده فهو شيء يكاد يكون عادياً منذ أقدم الأزمنة. المقصود هو الربط بين البنية اللفظية وبين ما يمكن أن تدل عليه ربطاً محتوماً وبين الدلالة الخارجة عن اللفظ (extragrammatical) ومثال ذلك هذه الأحكام النحوية: الفاعل، المفعول، نائب الفاعل، الخبر وغير ذلك فإنّ لها تأويلاً على اللفظ وتأويلاً على المعنى. فالفاعل اللفظي النحوي غير الفاعل المعنوي والخبر ليس هو الذي يحمل الفائدة بالضرورة. فهذه ألقاب لأحكام إعرابية أي نحوية فقد يكون الفاعل هو الذي فعل الفعل وقد لا يكون لأنّه «اسم مرفوع عمل فيه فعل مقدم عليه وجوباً[3]. وأما دلالة اللفظ فهي الدلالة الوضعية (المعجمية في اصطلاح المحدثين). وكما هو معروف فهناك دلالات خارجة عن اللفظ (دلالة الحال وما يستدل بالمقام) ودلالة المعنى (وهي معنى المعنى عند الجرجاني) أي ما يستلزم المعنى الوضعي من معان أخرى ليست مدلولاً عليها باللفظ (كما في المجاز والكناية وغيرهما) وباختصار يمكن أن نقول بأنّ اللفظ كعنصر دال له أحكام خاصة به ولا ينبغي أن تحدد هذه الأحكام باللجوء إلى المعنى، إذ اللفظ هو الأول كما يقول علماؤنا، وكذلك المعنى فله أحكام خاصة به فإذا لم يكن مدلولاً عليه باللفظ فأحكامه راجعة إلى المنطق الطبيعي لا إلى النحو. فكيف يمكن أن نتفادى هذه الأشياء؟ الجواب يكمن في النظر في كل المذاهب اللسانية الحديثة وكذلك النحو العربي القديم والمقارنة بينها. وسنتناول موضوع العامل عند القدامى من النحاة لأنّه يمثل تماماً هذه الفوارق التي بيّناها وذلك في مستوى التراكيب.

نظرية العمل أو العامل: إنّ نظرية العامل هي نظرة تجاهلتها تماماً النزعة البنوية الغربية ونبَذَها أيضاً المحدثون من العرب بتأثرهم بهذا المذهب(لا سيما أولئك الذين ينادون إلى تَرْك التقدير في النحو والتمسك بظاهر اللفظ، ومن ثمّ بالوصف لنظام اللغة وترك

3- انظر في ذلك ما قاله القدامى وخاصة ابن جني في كتاب الخصائص، 280/1.

التعليل). كما وقع خلط بين التحكم في اختيار المعيار والاعتبار العلمي لهذا المعيار كظاهرة. وهي كارثة بالنسبة للعلم وعلوم اللسان بصفة خاصة.

إنّ التوليديين من اللسانيين ينطلقون في تحليل الجملة مما يسمونه Noun-Phrase وVerb-Phrase أي المركب الاسمي والمركب الفعلي وهو (كما سبق أن قلناه) شبيه بالتحليل العربي إلى مسند ومسند إليه، إلا أنّ هذا يخص الجملة كوحدة ذات وظيفة إفادية (Informational Function) ولا ينظر أصحابه فيه إلى بنية اللفظ في ذاته إذ هناك بنية أخرى غير المسند والمسند إليه. ويتراءى ذلك بوضوح في تحليل الجملة الاسمية إلى مبتدأ ومبنى عليه وهو تحليل على اللفظ لا على الوظيفة الإفادية؛ إذ قد يكون محل الفائدة هو المبتدأ خلافاً للمبرد ومن جاء بعده وذلك مثل «على زيدٍ دينٌ». فهو بمعنى زيد مديون. فاللفظ هنا بنية لا تتطابق مع بنية الجملة كجملة مفيدة: معتمد الفائدة هنا هو المبتدأ ومعتمد البيان حسب تعبير الرماني شارح كتاب سيبويه هو الخبر. وهذا يفسر أنّ سيبويه لا يسمي دائماً الخبر (المبني على المبتدأ) خبراً. وأنّه يسمي أحياناً الحال خبراً. وههنا يظهر بوضوح ذلك الخلط الذي أشرنا إليه في هذا البحث بين عالم اللفظ (Semiologico - Grammatical) وبين عالــم المعنى والإفــادة (Communicationnal). فبفضل المنهجية العلمية التي عرف بها العلماء العرب وتعتمد أساساً على حمل الشيء على الشيء وإعطائه حكمه إذا جمعهما جامع (وهو القياس العربي). يمكن أن نكشف عن سرّ ذلك وبالتالي عن بنية اللفظ لأنّ هذا الحمل ما هو في الحقيقة إلا ما يسميه علماء الرياضيات اليوم بتطبيق مجموعة على مجموعة بإظهار ما يوجد بينهما من التوافق أو عدم التوافق في البناء[4]. فإذا حملنا جملة بسيطة مثل: زيد منطلق على جمل تتضمن هذه النواة مع زوائد كما فعله أجدادنا نحصل على الجدول التالي:

4- انظر بحثنا: منطق النحو والعلاج الآلي للغات. ندوة اســتخدام اللغــة العربيــة فــي تقنيــة المعلومــات الريــاض، مايو1992م.نشر في هذا الجزء من الكتاب(يلي هذا البحث).

منطلق	زيد	Ø
منطلقاً	زيد	كان
منطلق	زيدا	إنّ

لاحظنا فيما سبق أنّ هذا الحمل يُظهر شيئاً مهماً جداً وهو العلاقات البنوية التي توجد بين هذه الجمل (وهذا قد استعاره تشومسكي من النحو العبري الذي هو نسخة عن النحو العربي، وسمّى هذا الحمل تحويلاً (Transformation) وسمّى النحاة كلاً من كان وإن عاملا. أما هذه العلامة Ø فهي تدل على أنّ العامل لا لفظ له ههنا وهو الذي يسميه النحاة الابتداء. وهذه الأشياء بما فيها الابتداء تؤثر في اللفظ والمعنى؛ إذ يحصل للإعراب وللمعنى تغيير ما. ولاحَظَ النحاة أنّ المعمول الأول لا يمكن بحال من الأحوال أن يقدم على عامله وهو هذا الذي ترفعه كان وتنصبه إنّ مهما كان حاله في ظاهر اللفظ. وهذا يؤدينا إلى أن نقيم تمييزاً هاماً بين المرتبة في الذكر والمرتبة في التقدير (الرّماني) أي بين الموضع وبين محل اللفظة في تسلسل الكلام. فــزيد في «منطلق زيد» هو في موضع الابتداء حتى ولو كان مؤخراً في الذكر. وهذا التمييز مهم جداً لأنّه يمكن المحلل من أن يتجرّد من ظاهر اللفظ ليستخرج البنية الحقيقية للجملة لا ما يظهر من ذلك في التسلسل الكلامي (مدرج الكلام) ويحصل بذلك على مُثُل (جمع مثال) وهو ما يسمى الآن Model أو Pattern وبالفرنسية Schème وينبني على رموز مجردة، وذلك ليشمل المثال أكبر عدد ممكن من التراكيب. فالعامل على هذا هو المحور اللفظي لكل كلام وليس فقط ما يعمل الرفع والنصب.

كما يمكن أن نحمل الجملة الفعلية على الجملة الاسمية لنحصل بذلك على مثال واحد يجمعهما، وذلك باهتدائنا إلى أمر مهم وهو أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل ولا يتقدم هذا الأخير على فعله إطلاقاً. فيمكن أن نضع الفعل في موضع الابتداء والعوامل الأخرى التي تقوم مقامه. فيصير بذلك الفعل عاملاً والفاعل المعمول الأول له. أما المعمول الثاني فهو هنا ومن حيث اللفظ اختياري وهو المفعول به لأنّه الأول في المرتبة التقديرية قبل جميع المفاعيل

الأخرى. أما الفرق بين الفعل الذي له فاعل وبين ما يسمى بالأفعال الناسخة وهي كان وأخواتها فهو أنّ «كان» تدخل على المبتدأ والخبر فهذه بمنزلة حرف معنى، على الرغم من كونها تتصرف كما يتصرف الفعل غير الناسخ. وكلاهما عامل ولا بدّ لهما من معمول أول متأخر عنهما. فهذه المجموعة من الكيانات التركيبية: ع /م1 / م2 تكوّن نواة البنية اللفظية في مستوى الجمل وهناك عنصر آخر خارج النواة يعتبر عنصراً زائداً عليها إذ يمكن حذفه دون أن يلحق أي ضرر للنواة. ويشمل جميع الفضلات المنصوبة كالحال والتمييز والمفاعيل الأخرى وهو معمول ثالث للعامل (غالباً) إلا أنّ الفرق بينه وبين العناصر الأساسية هي أنّه موصول بها غير مبني على الزوج المرتب:ع ← م1. ولا يمكننا أن ندخل هنا في التفصيل لضيق المكان وسنرمز إليه بحرف (خ: من كلمة مخصص). فهكذا نستطيع أن نصوغ هذه الأشياء في المثال المجرد التالي:

[(ع ← م1) ± م2] ± خ

حيث إنّ ع = العامل و م1 = العامل الأول و م2 = المعمول الثاني، والقوسان مع السهم = الزوج المرتب، وما بين المعقوفتين النواة، و خ = المخصصات.

والجدير بالملاحظة ههنا أنّ كل واحد من الرموز ع / م1 / م2/ خ. يمكن أن يحتوي على كلمة أو لفظة وهي فوق مستوى الكلمة[5]. (أنظر كتابنا : علم اللسان العربي وعلم اللسان العام وكذلك ما نشرناه من البحوث). أو حتى على بنية تركيبية مثل: أعلمت عمرا زيدا منطلقا. فمستوى التراكيب في هذا المنظور ليس هو عبارة عن تراكيب مختلفة للكلم وما فوقها، بل لعناصر أكثر تجرداً هي العامل والمعمولان والمخصصات كما رأينا.

ففائدة هذا المثال عظيمة جداً لأنّه يمثل في صيغة واحدة كل الأبنية التي تحتملها الجملة العربية. فمن ناحية الحكم الإعرابي: المعمول الأول هو دائماً فاعل أو مبتدأ وما بمنزلتهما والمعمول الثاني مفعول به أو خبر وما بمنزلتهما. ولا علاقة بين هذه الأشياء والمعاني التي

5- اللفظة هي الاسم + الأدوات والمضاف إليه والعلامات الداخلة عليه، وكذا هو الفعل مع ما يدخل عليه.

يقتضيها المسند والمسند إليه في حال من أحوال الخطاب لأنّ بنية اللفظ شيء ودلالة هذه البنية الجزئية في حالة معيّنة من الخطاب شيء آخر. وذلك لأنّ المثال التركيبي -كمثال الكلمة على وزنها- يمثل أبنية اللفظ في حدّ ذاتها مجردة عن المعاني الكثيرة التي يمكن أن تدل عليها لأنّ هذه البنية هي في الحقيقة مستقلة عن المحتوى الدلالي والإفادة التي يمكن أن تحتوي عليه. فأول ما يدعو إليه النحاة الخليليون هو اكتشاف هذه البنية فهي كالهيكل العظمي للجملة، ثمّ يجب ب عد ذلك أن يبحث أولاً في المعاني التي تدل عليها هذه الصيغة بالوضع (في الــCode) وهو غير البنية اللفظية وفوق ذلك المعاني التي تستلزمها هذه المعاني الوضعية في أحوال كثيرة من الخطاب (وهو موضوع البلاغة).

وفائدة أخرى هو الحدّ من التقاليب التي تقتضيها قسمة التركيب (تعبير ابن جني) فليس هناك إلا 3 صور فقط: (ع + م$_1$ + م$_2$) (ع + م$_2$ + م$_1$) (م$_2$ +ع + م$_1$) ثمّ إنّ الفرق الذي أشرنا إليه بين عالم اللفظ وعالم المعنى يتضح جيداً ههنا، إذ قد يدل التركيب الواحد على أكثر من معنى وبالعكس قد يدل التركيبان على معنى واحد وذلك مثل: «قام زيد» و«زيد قام»، فكلاهما يدل في الوضع[6] على معنى واحد وهو الإخبار بقيام زيد. فبعض الناس منذ القديم رأوا في ذلك تعسفاً للنحاة وهو غير صحيح. فقد بيّن المبرد الفرق في مستوى البنية اللفظية هكذا: « فإن زعم زاعم أنّه يرفع «عبد الله» في «عبد الله قام» بفعله فقد أحال من جهات:

1- منها أنّ «قام» فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك (أي العطف) فكيف يرفع «عبد الله» وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بَانَ لك وذلك قولك: «عبد الله قام أخوه». فإنّما ضميره في موضع «أخيه».

2- ومن فساد قولهم أنّك تقول: رأيت عبدَ الله قام. فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله.

6- مدلولهما الوضعي واحد، لكن الغرض البلاغي يختلف فيهما كما هو معروف(فرق في الــ Connotation).

3- ومن ذلك أنّك تقول: عبدُ الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله...(المقتضب، 128/4). وما فعل المبرد ههنا إلا ما تعوّد عليه العلماء العرب من حمل شيء على شيء، ويتّضح ذلك بهذا الجدول:

ع	$م_1$ أو $م_2$	$م_2$ أو خ
1 الابتداء أو فعل وفاعل	المبتدأ أو المفعول	فعل وفاعل في موضع الخبر $م_2$ أو واو الحال
2 ∅ ∅	عبدُ الله عبدُ الله	قام ∅ قام أخوه
3 ∅	عبدُ الله	هل قام ∅
4 رأيتُ	عبدَ الله	قام ∅

فموضع ع فارغ في 1 و 2 و 3 وهو الابتداء والدليل على وجوده إمكانية تشغيله بـ رأيت ههنا في 4. ثمّ في داخل $م_2$ موضعان: «قام» وموضع ضميره والدليل على وجوده إمكانية تشغيله باسم مظهر وهو هنا في $م_2$ «أخوه». ودليل آخر على وجود موضع الضمير في داخل $م_2$ هو أنّه لم يسمع من العرب أنّهم أعملوا فعلاً في كلمة تأتي قبل حرف الاستفهام إطلاقاً فدلّ ذلك أنّ معمول «قام» هنا في 3 هو ضمير بعده وإن لم يظهر في اللفظ. فكل ذلك يظهر واضحاً باللجوء إلى المثال التركيبي الذي بنيت عليه نظرية العمل العربية.

إنّ هذا التصور الخاص بالمدرسة الخليلية يمكن أن يتفادى به تلك النزعة التجزئية التي تغفل أكبر خاصية ينبني عليه اللسان البشري وهو تداخل العناصر اللغوية أو بالأحرى تداخل المستوى الأعلى بالأسفل والعكس، وهذا يستحيل أن تظهره التجزئة الخطية التي تتناول

التسلسل الكلامي القطعة منه تلو القطعة كأنّ اللغة على الرغم من تعقيدها الشديد المهول هو هذا التسلسل الكلامي ليس غير. وقد تفطن إلى ذلك البنويون الأمريكيون إذ عرفوا أنّ هناك وحدات تتداخل بكيفية تنازلية وليست سلسلة من القطع الصوتية كما هو في ظاهر اللفظ وحاولوا أن يصوروا هذا التداخل بالمكونات القريبة Immediat Constituents. ولكن هيهات أن يمثّل ذلك التعقيد العميق الخاص باللسان البشري، ولا ننسى أنّ النحو التوليدي ما هو إلا صياغة على شكل تفريعي شَجَري لهذه النظرية البنوية الأمريكية وهذا قد يتناساه المهندسون إذ أُبهروا بالرباعية التي وضعها تشومسكي وهي قريبة جداً من اهتماماتهم لأنّها تطابق الصياغة المنطقية الرياضية التي يتطلبها العلاج الآلي ولكن ليست في الواقع إلا صياغة[7] والواقع أنّ الصياغة لا تكون لها قيمة إلا بقيمة المعطيات التي تحتوي عليها. وههنا هي النظرية اللغوية التي يحاول الباحث صوغها.

7- ولهذا لم يكتفِ تشومسكي بذلك، بل أضاف إلى النحو التوليدي النحو التحويلي إلا أنّه لا يزال في طور التكوين.

منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات*

المقدمة :

نتعرض في هذه الدراسة بالشرح والتعليق المعمّق إلى هذه المفاهيم التي تطرّقنا إليها في البحث السابق ومفاهيم أخرى لا تقلّ أهمية وأُلقيت هذه البحوث في مؤتمرات أو مدارس صيفية ونشرت في مجلات وبلغات مختلفة لتعريفها في مختلف البلدان. فهذا سبب من الأسباب فيما يبدو في مجموعها من التكرار وهو مفيد جداً مهما كان نظراً لصعوبة هذه المفاهيم العلمية. ومقصودنا هو إحلالها محلّها من المنطق الرياضي الحديث. ويظهر ذلك بوضوح عند كشفنا لخلو المنطق التقليدي من عمليات التطبيق التناظري (Bijection). ويترتّب على ذلك وجود ما يسمى بالحدّ الإجرائي (ومن ثمّ حدّ اللفظة) أو الرسم (بالمعنى الطبولوجي) الذي تتولّد عليه العبارات المتفرعة من الأصل (Schème Générateur). وهذا يؤدينا إلى الكلام عن معنى الأصل والفرع وإثبات الفوارق الكبيرة التي توجد بين طرق تحليل اللغة عند اللسانيين المحدثين وهذه الطرق العربية، وسنتكلّم لأول مرة في هذه البحوث عن ظاهرة الإطالة (Récursivité) وهو شيء قد عرفه اللغوي تشومسكي إلا أنّ إدماجه في المثال في مستوى اللفظة ومستوى العامل والمعمول يثري هذا المفهوم أيّما إثراء لأنّه يحلّ بذلك محلّه المناسب من البنية (التي يرسمها المثال) كما نتعرض أيضاً إلى المستوى الأعلى للتراكيب وهو مستوى ما له الصدارة من العوامل. وهذا أيضاً تصوّر لا سبيل إلى وجوده في اللسانيات البنوية ولا التوليدية. وهذه المجموعة من المفاهيم والطرق التحليلية هي الآن في

* - بحث أُلقي في ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات بالسعودية، من: 8 إلى 12 ذي القعدة 1412هـ الموافق 10- 14 مايو 1992م. تكررت المفاهيم والأفكار نظراً لنظرتنا لموضوعات متقاربة.

محك الاختبار في مركز البحوث لترقية اللغة العربية بالجزائر في مختبر العلاج الحاسوبي للغات (وقبل ذلك في معهد العلوم اللسانية والصوتية).

منطق اللغة ومنطق العلم الذي موضوعه اللغة: ربّما لا يميّز الكثير من الناس بين المنطق الخاص باللغة والمنطق الخاص بالبحث في ذات اللغة. فأما الأول فهو الانتظام الذي ينتظم عليه عناصرها على مراتب، ومن ثمّ البنية التي بنيت عليها ومجاري هذه البنية وكلاهما ميزة لها من غيرها من الأوضاع الاجتماعية وميزة لكل واحدة من اللغات البشرية (فلكل لغة بنية خاصة تميّزها عن غيرها). فالمقصود بلفظة منطق في المفهوم الأول ليس هو الوسائل العقلية التي نجدها في المفهوم الثاني؛ إذ الباحث عندما يقوم بالبحث في اللغة يلجأ إلى هذه الوسائل ككل باحث في جميع العلوم للكشف عن أسرار الظواهر التي يريد فهمها.

فدراسة منطق اللغة في الحقيقة غاية علوم اللسان بجميع فروعها: النحو العلمي والصوتيات ودلالة الألفاظ والبلاغة الخ. وأما دراسة منطق هذه العلوم بالذات فهي دراسة نظرية المعرفة العلمية الخاصة بهذه العلوم أي ابستمولوجيتها. وقد يقول القائل: كيف تسمي نظام اللغة منطقاً وبين النظام الباطني للغة والمنطق المعروف الفروق التي تعرفها؟ والجواب عن هذا هو أنّ كل نظام يلاحظ في الظواهر فهو مما يدركه العقل وحده ولا تدرك الحواس إلا المعطيات الخام ولا سبيل إلى معرفة نظامها إلا بعد تدخل العقل. وكل ما يدركه العقل – أي ما يطمئن له– فهو منطقي أو مبني على منطق ما.

وليس معنى ذلك أن لا علاقة بين المنطقين، بلى: فإنّ للوسائل العقلية –الحدود وأشكال الاستدلالات– تأثيراً عميقاً في نوعية التصور الذي يفضي إليه الباحث بهذه الوسائل. فموضوع البحث ليس مستقلاً أبداً عن هذه الأدوات العقلية التي يسلطها عليه الباحث (ومن ثمّ الخلط المشار إليه).

ولهذه الملاحظة أهمية كبيرة بالنسبة إلى ميدان العلاج الآلي للغة لأنّ النظرية اللغوية التي يبني عليها المعالج برامجه الحاسوبية قد تكون قاصرة لقصور الوسائل العقلية التي

أخرجت بها إلى الوجود وذلك لضعف قدرتها الاستكشافية (كمنطق أرسطو، و منطق النحو العربي التقليدي غير الذي أبدعه النحاة الأولون، واللسانيات البنوية الغربية) أو عدم قدرتها تماماً (كمنطق أرسطو).

ثمّ إنّ المعالج للغة العربية على الحاسوب وقد يكون لغوياً أو مهندسا يلجأ في أحيان كثيرة إلى النحو العربي في أجمد صُوَرِه وهو نحو النحاة المتأخرين وهذا في أحسن الأحوال وقد يكتفي بالنحو الذي يتعلّمه الأطفال في المدرسة (كما يفعل بعض الطلاب في بلادنا في هذا الميدان) وذلك لعدم تفطنه إلى ضرورة لجوء الباحث إلى نظرية علمية في اللغة تستطيع أن تستجيب لما يبتغيه من الصياغة المنطقية الرياضية. فالنظرية اللغوية المتماسكة، أي التي لا تحتوي على غموض في تحديد مفاهيمها ولا تخلط بين هذه المفاهيم ولا تقتصر على بعض أشكال هذا التحديد دون بعض، هي الغاية المنشودة التي يجب أن يحققها اللغويون الذين يتعاونون مع الحاسوبيين في العلاج الآلي للغة. ونعتقد أنّ مثل هذه النظرية بالنسبة للعربية يمكن أن نجدها عند النحاة الأولين ممن أبدعوا كل المفاهيم والمناهج التحليلية العربية الأصلية[1] التي تنتمي إلى مدرسة الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه ومن تلاهما قبل نهاية القرن الرابع الهجري.

أولاً: منطق علم اللسان العربي (أو منطق النظرية اللغوية العربية مفاهيمه ومناهجه الأساسية).

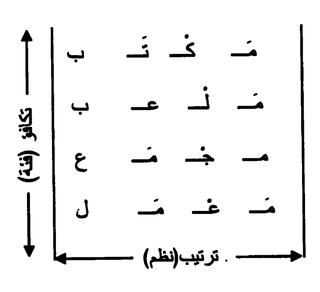
1- **مفهوم الباب ومفهوم المثال:** أكثر سيبويه ومن جاء بعده من النحاة المبدعين من استعمال كلمة «باب» إكثاراً لا مثيل له. وهذا دليل على أنّ هذه الكلمة هي من «المفاتيح» -كما يقال في زماننا- التي تمكّن الباحث من فهم أغراضهم الحقيقية مما قالوه حول العربية. على أي شيء يطلق سيبويه هذه الكلمة يا ترى؟.

1- أي تلك الأشياء التي فهمها المتأخرون على غير ما فهمها أصحابها المبدعون لها كمفهوم الكلمة و مفهوم البناء و أنواع الدلالات وغير ذلك.

يطلق (الباب) أولاً على المجموعات المرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية مثل: ض ر ب – ر ب ض وغيرهما وكذلك على أبنية الكلمة، أي على أوزانها: باب فَعَلَ وباب فَعُلَ وغيرهما. وهذان البابان يخصان الكلمة كما ترى، أي مستوى المفردات. ويتجاوز سيبويه هذا المستوى فيسمّي أنواع التراكيب أبواباً، وذلك مثل قوله في باب «حسبك» (الكتاب، 300/1). وباب «لقياً وحمداً» (الكتاب، 186/1). و «يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت» (الكتاب، 62/2). وقد يقصد سيبويه من الفصول التي قسم بها كتابه هذا المعنى بالذات عندما يقول: «هذا باب ما جرى من الأمر والنهي فيه بأسماء مضافة» (الكتاب، 128/1). و«هذا باب ما يضمر فيه الفعل» (الكتاب، 258/1). الخ....

والباب لا يخصّ مستوى من مستويات اللغة ولا جانباً واحداً من جوانبها، بل ينطبق على اللفظ والمعنى إفراداً وتركيباً وما هو أعلى من هذه المراتب. فالباب حسب ما يظهر من هذه المسميات المسماة به هو «مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة»[2] وكونها مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي لا مجرد جنس بالمعنى الأرسطي هو أنّ أفراد الباب تجمعها صيغة أو مجرى لا صفة فقط كما هو الشأن في الجنس. فكل ما ذكرناه من الأمثلة عبارة عن مثال يحكي فيه كما يقول ابن جني، بناء الشيء. الخصائص 200/2. نعم قد يشبه الباب الجنس الأرسطي في أنّه صنف له صفة مميزة إلا أنّ القدر المشترك بين أفراد الباب الواحد ليس مجرد صفة، بل بنية تحصل وتكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها هذه البنية؛ فهذه العملية ليست تجريداً بسيطاً يؤدي إلى كشف فئة بسيطة هي الجنس بل عملية منطقية رياضية تسمى قديماً حمل الشيء على الشيء أو إجراءه عليه أو اعتبار شيء بشيء، وحديثاً تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها وهذه البنية يستنبطها المحلل بهذا العمل وهذا الإجراء بالذات ويمكن أن نرسم ذلك كالتالي:

2- وبصفة عامة يجمعها مجرى من المجاري الخاصة بعناصر اللغة.



فهذه فئة اسم المكان الثلاثي أي باب مَفْعَل (مثاله مَفْعَل)

تكافؤ ←—— فئة + ترتيب (أو نَظْم) = فئة اسم المكان ــ أي باب مَفْعَل ومثاله مفعل.

ففي مثال (مَفْعَل) توجد متغيرات هي الحروف الأصول؛ فالفاء تمثل أي حرف صامت من الأبجدية العربية في المرتبة الأولى، والعين ما هو في المرتبة الثانية وهكذا. أما الثوابت فهي الحركات والسكنات والزوائد. فالمثال يحصل بتركيب عمليتين: عملية تجريدية تؤدي إلى فئة تسلط عليها هي نفسها عملية أخرى ترتيبية فيحصل بناء معيّن مشترك يسمى مثالاً. فالمثال هو مجموع الرموز المرتبة التي تمثل بها بنية الباب. وفائدتها عظيمة إذ هو تمثيل علمي Simulation للواقع غايته الجمع في باب واحد بين عناصر مختلفة بالكشف عن أهم شيء فيها وهي صيغتها المشتركة لا صفتها الذاتية فقط، فالواقع يصير هكذا أكثر انضباطاً وأكثر معقولية. هذا في مستوى المفردات ولا مانع بأن يكون مثل ذلك في المستويات اللغوية الأخرى، لكن على أسس أخرى كما سنراه. وعلى هذا فإنّ المثال هو حدّ تتحدد به العناصر اللغوية ولكنّه حدّ إجرائي Processive définition لأنّه ترسم فيه جميع العمليات التي بها يتولّد العنصر اللغوي في واقع الخطاب أو بعبارة نحاتنا: تبنى عليه المفردة أو الكلام[3] كما هو الشأن في حدود الرياضيات حيث تتحدّد الأعداد والأشكال الهندسية وغيرها برسم يرسم كيفية

3- بناء الشيء كاصطلاح في النحو الخليلي هو تحقيقه على مثال سابق {كثيراً ما يستعمل ابن جني هذا المصطلح لهذا المعنى (البناء إذن عكس التمثيل).

توليدها. ولهذا ترجمنا هذا المفهوم بهذا اللفظ الأجنبي: Generator Pattern بالإنجليزية وSchème générateur بالفرنسية. أما بالنسبة لبناء الكلم فالمنطلق هو:

أ – الحروف الأصول كمعطيات (الأصل).

ب– المثال الذي سيبنى عليه كضابط للعمليات المولّدة (البناء كمصدر).

أما هذه العمليات فهي استبدال كل متغيّر بثابت مع إبقاء الثوابت التي في المثال ويسمى هذا تفريع الفروع على الأصول (بضابط). أما كون الباب مجموعة أفراد ذوات بنية مشتركة بالمعنى الرياضي فأوضح دليل على ذلك – بعد ما قدمناه – هو وجود أبواب لا فرد فيها إطلاقاً وذلك مثل باب فِـــعُـــل، فإنّه باب لم يأت أي لفظ على مثاله في الاستعمال[4] أي في الواقع المسموع. وأما باب شَنَئي (نسبة إلى شنوءة) فإنّه لم يأت إلا هذا اللفظ فقط فهو مجموعة ذات عنصر واحد. أما باب فِعُل فهو مجموعة خالية في اصطلاح الرياضيات. ويزيد اعتقادنا يقيناً أنّ الأبواب كلها ناتجة عما يسميه ابن جني «قسمة التركيب» (Combinatory) وهي عبارة عن استفراغ كل ما تحتمله العناصر الأصلية من التراكيب. فباب فِعُلَ هو أحد المثل التي تنتج عن الجداء الديكارتي:

{ف × فتحة، ضمة، كسرة} × {ع × فتحة، ضمة، كسرة سكون[5]} فحاصله هو 12 مثالاً منها فِعُل[6].

وربّما يقول قائل إنّ مفهوم الوزن للكلمة هو شيء معروف عند كل مختص في اللسانيات الحديثة أو كل من درس شيئاً من النحو. فالجواب عن هذا أنّ علماء اللسان الغربيين

4- أما حِـبُـك (الذاريات) فهو قراءة شاذة وناتجة عن تفاعل صوتي.

5- الفاء في فعل (أي الحرف في المرتبة الأولى) يمكن أن يكون لها 3 أحوال في التحريك، والعين كذلك إلا أنّه تقبل السكون أيضاً.

6- ويسمي الخليل كل ما هو غير موجود في واقع الاستعمال «المهمل» كما هو معروف. هذا وقد لا يطّرد الباب ومعنى ذلك أنّ بعض الأفراد التي يلزمها أن تكون على بنيته ليست كذلك في الاستعمال فتسمى شاذة عن بابها. هذا ولا بدّ من التمييز بين القسمة التركيبية هذه والقسمة الشمولية (الأفلاطونية) فهذه الأخيرة تكتفي بأن تفرع الأنواع من الأجناس، والأشخاص من الأنواع فهي قسمة اندراجية: من الأعم إلى الأخص ببيان كل ما يندرج وينتمي إلى جنس ثمّ إلى نوع دون أي تركيب.

لا يعرفون إطلاقاً هذا المفهوم وإن عرفه بعضهم فعن طريق ما كتبه المستشرقون عن بنية العربية وقد أخذوا ذلك كله عن النحاة العرب. أما الذي درس النحو العربي التقليدي فإنّه غالباً يجهل شيئين هامين جداً:

أولاً: أنّ مفهوم المثال هو مفهوم منطقي رياضي محض وهذا مخالف تماماً للمنطق غير الرياضي (غير اللوجسطيقي).

ثانياً: أنّ المثال غير منحصر في مستوى المفردات (أي في أوزانها) بل يتجاوزها إلى ما هو أعلى منها. فللتراكيب أيضاً مُثُل يبنى عليها الكلام وليست كما سنراه هي الترتيبات المختلفة الفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر كما يعتقده بعض الحاسوبيين، بل هي مُثُل أكثر تجريداً. فللجمل المفيدة بُنًى لا تتمثل في ترتيب عناصرها، بل في مثال اعتباري يحصل في مستوى أعلى من التجريد الإنشائي[7].

2- **مفهوما الأصل والفرع:** كثيراً ما يستعمل النحاة أيضاً كلمتي الأصل والفرع فيقول سيبويه مثلاً: «لأنّ الأسماء كلها أصلها التذكير» (الكتاب، 22/1). وكذلك يقول عن المفرد فهو أصل للمثنى والجمع وذلك لأنّ المؤنث يتحصل بزيادة شيء على المذكر وكذلك هما المثنى والجمع بالنسبة للمفرد. أما أصالة الاسم فلأنّه يمكن أن يظهر وحده في الكلام، أما الفعل والحرف فلا يظهران أبداً إلا مع الاسم أو مع كليهما معاً. فللعناصر اللغوية مراتب على حدّ تعبيرهم ويعنون بذلك أنّ كل كيان لغوي إما أصل يبنى عليه غيره أو فرع يبنى على أصل أو أصول (على مثال سابق) أما ما يسمونه بالاشتقاق فهو تفريع خاص بالكلم، والتصريف هو العمليات التحويلية التي تجري على اللفظ (زيادة، حذف، قلب، تقديم، وتأخير...الخ) في تفريع الفروع. أما التراكيب فأقلّها عناصر تعدّ أصولاً لما هو أكثر منها بنفس العمليات لكن بتسليطها لا على الحروف بل على الكيانات الدالة ودائماً على مثال سابق.

7- للتمييز بينه وبين التجريد الساذج المؤدي إلى الجنس والفئة غير ذات بنية.

إنّ هذا التصوّر انفرد به أيضاً النحو العربي. نعم قد نجد معنى الاشتقاق في النحو التقليدي الغربي Lexical Derivation والانتقال من الجمل البسيطة إلى الجمل المعقدة وشيئاً مثل هذا في اللسانيات البنوية الأمريكية (في نظرية Items and Process) لكن لم يعمّم الغربيون مفهوم التفريع على كل الكيانات اللغوية وفي جميع مستوياتها (إلا في آخر ما توصل إليه الباحث نوام تشومسكي) وأكثر من هذا فإنّ المنهج العربي هو أقرب إلى المنهج الأكسيوماتيكي في المنطق الرياضي لأنّ الأصول هي بمنزلة المسلمات (والمعطيات عامة)[8] التي ينطلق منها الباحث فيحوّلها بعدد من العمليات بضوابط هي المُثل السابقة (هي نفسها أصول من هذه الحيثية)[9].

3- **مفهوم القياس في النحو العربي:** إنّ مجيء لفظة «قياس» على لسان العلماء المسلمين كثير جداً وكل يعرف أنّ جميع العلوم الإسلامية التي تلجأ إلى الاستدلال فأساس هذا الأخير هو القياس وذلك كالفقه والنحو. وعلى أي شيء بالضبط يطلق النحاة العرب هذا اللفظ؟ يقول سيبويه «بنات الحرفين تكسّر على قياس نظائرها التي تحذف» (الكتاب، 190/1). ويقول الرماني شارح الكتاب «... كثير في نفسه لا في بابه ونظائره» (11/ لوحة 44). ويقول سيبويه «والقياس في فَعْل ما ذكرنا يفسرّ على أفعل أما ما سوى ذلك فلا يعلم إلا بالسمع ثمّ تطلب النظائر كما تطلب الأفعال ها هنا فتجعل نظير الأزناد قول الشاعر.. آناف.. (176/1). من كلام سيبويه وما قاله الرماني نستنتج أنّ للقياس علاقة بمفهوم الباب ومفهوم النظائر؛ فإنّ النظائر هي مجموعة الأفراد التي تنتمي إلى باب. وكونها نظائر بعضها لبعض معناه أنّ كل واحد منها هو المقابل والمساوي في الصيغة (مهما اختلفت عنه) لجميع عناصر

8- إنّ معطيات اللغة يتحصل عليها كما هو معروف بالسماع وتدوين هذا المسموع، ثمّ يتحصل على أصناف هذا الكلام المدوّن وأجناسه بالاستقراء الذي يؤدي إلى إثبات الثوابت (الأصول والقوانين) أما التمثيل واستنباط الحدود والمقاييس فهما من الوسائل العقلية التي نحن بصدد الكلام عنها.

9- وبالفعل فإنّ الضوابط إذا ستمرت أي اطّردت في الاستعمال فإنّ النحاة يطلقون عليها كلمة أصول (قارن عنوان كتاب ابن السراج: أصول النحو).

الباب والنظير غير الشبيه، بل المتّفق في البناء، وهذا التوافق في البناء[10] هو الذي يسميه النحاة قياساً[11].

والقياس كمصدر لفعل قاس هو تلك العملية المنطقية الرياضية التي سميناها تفريعاً من الأصل على مثال سابق؛ أي في ميداننا هذا بناء كلمة أو كلام باستعمال مواد أولية هي كالمعطيات واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المحدث. وهذا التفريع لا يجوز إلا إذا اطّرد الباب وإذا لم يطرد فيقاس على الأكثر أي على الصيغة الغالبة في الباب وفي الاستعمال (لا في الاستعمال وحده).

أما كاسم فهو هذا التوافق في البناء نفسه. ومن حيث المنطق الرياضي هو تكافؤ العناصر في البنية[12] Equivalence باصطلاح هذا العلم وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظيري Bijection لا غير. ومن هذه الحيثية يمكن أن يسمى الباب قياساً؛ أي من حيث هو تكافؤ بنوي لعناصر تنتمي إلى فئة وهذا ما يفسر استعمال سيبويه وغيره لعبارة «وليس ذلك بالباب في كلام العرب» (الكتاب، 176/1). «وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد باباً ولا يُتّخذ منها قياس». (الخصائص، 67/1).

وعلى هذا فإنّ التكافؤ هاهنا ليس أي نوع منه (مما يقصده النحاة في القياس) بل هذا الذي يسميه الرياضيون الغربيون بالايزومورفيزم Isomorphism وهو تكافؤ البناء كما يدل عليه الأصل اليوناني لهذا المصطلح ومدلوله في اصطلاح الرياضيات الحديثة. وقد اكتشف النحاة العرب المبدعون عدداً من وجوه التكافؤ في مستوى عال جداً من التجريد في مجاري اللسان العربي وذلك مثل الايزومورفيزم الذي كشفوا عنه -بالأدلة القاطعة- بين بناء التكسير للرباعي وبين بناء التصغير له فالتفتوا ها هنا إلى العمليات المؤدية إلى استنباط بنية شديدة

10- هذه هي نفس الألفاظ التي يستعملها النحاة القدامى.
11- وتسمية بعضهم نوعاً من القياس قياس الشبه، شيء ممتنع عند النحاة الأولين لأنّ القياس كله قياس نظائر عندهم ولا يبنى أبداً على مفهوم الشبه لأنّ الشبه شيء مبهم غير دقيق.
12- في البنية لا في شيء آخر.

التجريد بين هذين الجنسين المختلفين تمام الاختلاف[13]. فما أبعد هذا القياس عن القياس الأرسطي Syllogismus الذي هو عبارة عن صياغة للاستدلال الشمولي؛ أي قياس الشمول كما يسميه ابن تيمية وهو أن تبرهن على صحة قولك (سقراط مائت) بإدراجك إياه في فئة الناس، وإدراجك هؤلاء في فئة المائتين فهذا الاستدلال الاندراجي ينتمي إلى القسمة الأفلاطونية لا إلى قسمة التركيب العربية.

4- منطق اللسان في ذاته أي في نظامه ومجاريه: سنرى فيما يلي ما هي المفاهيم والكيانات اللغوية وبالأحرى البنى اللغوية التي اكتشفها النحاة العرب باستعمالهم لهذه المفاهيم المنطقية التي ذكرناها وكيف تأتلف عندهم؟

1/4- منطق التحليل؛ مستوى اللفظة أو الحدّ الإجرائي للاسم والفعل: إنّ المستوى من اللغة الذي ينطلق منه النحاة العرب الأولون ليس هو مستوى الوحدة الصوتية ولا مستوى الكلمة ولا مستوى الجملة بل مستوى لم يتفطّن إليه الناس إلى يومنا هذا[14]. وهو المستوى الذي تتحد فيه الوحدة اللفظية والوحدة الإعلامية (الإفادة) ومعنى ذلك أنّهم بحثوا عن أقل ما يمكن «أن يلفظ به» من الكلام[15] وتمتاز هذه القطعة بامتناع الوقف على جزء منها (عدم إمكانية الفصل في داخلها) وذلك مثل «كـــتابْ» بالوقف عليه أو «مصباح» أو «حيوان» أو غير ذلك مما يصح أن يكون جواباً لسؤال مثل: ما هذا؟ وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى «زيد» و«عمرو» و«أنا» و«أنت» في سؤال: من فعل هذا؟ و«جلست» و«خرجوا» في سؤال: ماذا فعلت أو فعلوا؟ وهذه القطع من الكلام المفيد التي لا يمكن أن تنحلّ إلى أكثر من هذا بعملية الوقف[16] تكون منطلقاً للحدّ الإجرائي الذي سيتحدد به الاسم والفعل وما يدخل عليهما بكيفية

13- أما مفهوم القياس في اللغة غير لغة النحو فقد تأثر بعلم الكلام ثمّ الفلسفة وصار الجامع فيه هو العلة. ومفهوم العلة موجود في النحو العربي الأصيل لكن كعامل اضطراب وبالتالي كمبرر خارجي (خارج البنية اللغوية) للعناصر الشاذة عن بابها.

14- نستثني من ذلك مدرسة جان كانتوبين في جامعة رين الثانية بفرنسا.

15- وليس هذا مورفيماً أي وحدة دالة بل كلام مفيد (يفيد المخاطب فائدة ما).

16- أي لا سبيل أن يوقف على جزء منها كما رأينا. وبهذا تظهر أهمية الوقف -كما يفهمه القراء والنحاة العرب- كعامل طبيعي لصياغة اللفظ الدال.

صورية محضة أي دون اللجوء إلى المعنى أو أي جانب آخر غير اللفظ الدال. ويكون ذلك بعمليات خاصة هي هاهنا (الزيادة اللفظية) المتدرجة على يمين القطعة الصغرى ويسارها أي زيادة كل الأجناس من الألفاظ التي تحتملها القطعة الأصلية يميناً وشمالاً دون أن تفقدها صفتها الجوهرية وهي كما قلنا (امتناع انفصال جزء منها بالوقف) فمهما طالت القطعة فهي وحدة مكافئة للأصل وكل ما تفرع منه. ومعنى ذلك أنّ جميع الفروع تقوم مقام ما فوقها وما تحتها ويمكن استبدالها بعضها ببعض في الكلام(نحيل القارئ الكريم إلى ص 250 من هذا الكتاب، سيجد فيهما رسم اللفظة الاسمية).

ونلاحظ أنّ عملية الزيادة (بما تحتمله القطعة من الزوائد) تحدد «المواضع» التي يمكن أن تظهر فيه زائدة من الزوائد ومن ثمّ تحدّد الأجناس من العناصر اللغوية التي يمكن أن تدخل على النواة وذلك مثل أداة التعريف وعدمها وحروف الجر والإعراب والمضاف إليه والتنوين والصفة فكل هذه العناصر تتحدد إجرائياً بقابليتها للدخول على النواة. ثمّ بعد ذلك ينظر الباحث في المدلول الذي تؤديه كل واحدة من هذه الوحدات حتى النواة منها. فإذا وضع لفظة «كــتاب» كأصل كما فعلنا تحصل على نموذج محسوس للحدّ الإجرائي لاسم الجنس.

وهكذا يفعل بالنسبة للفعل وسيكشف هاهنا أمر هام وهو أنّ للفعل ثلاثة حدود إجرائية بحسب دلالاته[17] وبذلك يتّضح أنّ حروف المعاني لا تتحدد إلا بهذه العملية التي هي الزيادة المحتملة على يمين الاسم والفعل ويسارهما. كما يلاحظ أنّ هذا الحدّ من الناحية المنطقية بعيد كل البعد عن التعريف الأرسطي (الحدّ بالجنس والفصل) لأنّه بتفريع كل الفروع الممكنة من الأصل بعملية معيّنة وهي زيادة كل ما يحتمله الأصل من الزوائد يميناً وشمالاً تظهر بنية ما

17- الماضي والمضارع والأمر هي صيغ للفعل للدلالة لا على الزمان كما يعتقد النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه بل على كيفية حدوثه انقطاعاً واتصالاً، أما الزمان فتدل عليه أشياء تدخل على الفعل (ومنها عدم دخول شيء) أو القرائن فالحد للفعل بأجمعه هو الذي يدل على الزمان مع دلالة صيغة النواة على انقطاع أو اتصال الحدث. فـ «خرجت» تدل على الماضي بعدم دخول أي شيء عليه، وفي «إذا خرجت» تدل على المستقبل بدخول «إذا». راجع في ذلك كتابنا المسمى: علم اللسان العام وعلم اللسان العربي.

نسميه لفظة[18] (أي الوحدة اللفظية) الأولى التي منها ينطلق التحليل إلى تحت هذا المستوى وهو الكلم وإلى ما فوق وهو أبنية الكلام. وليس هناك أي تحديد يبنى أولاً على المعنى بل على اللفظ ثمّ بعد ظهور البنية يلجأ إلى وضع اللغة Codc أي إلى المدلولات الموضوعة الخاصة بكل عنصر في موضعه. وهذه الكلمة الأخيرة لها أهميتها في النحو إذ كل شيء مما هو بنية يتحدد بموضعه في داخل الحدّ الإجرائي أي بإحداثيات تُبنى على المحور الأفقي الذي يقع فيه التركيب بالزيادة والمحور العمودي الذي هو التحويل والتصريف أي الانتقال من الأصل إلى الفروع[19].

2/4- مستوى الكلم؛ في ذاتها (أي في بنيتها الداخلية) لا في ائتلافها في داخل اللفظة: رأينا أنّ الكلم هي العناصر التي تتكوّن منها اللفظة: فالأصل مثل «كتاب» في الحدّ السابق هو لفظة تحتوي على عنصر واحد وهذا العنصر هو كلمة، فهو مجموعة ذات عنصر واحد. أما «الكتاب» فهو مساوٍ تماماً لـ «كتاب» من حيث أنّه يقوم أحدهما مقام الآخر في بنية الكلام (لهما موضع واحد في مستوى الكلام) إلا أنّ «الكتاب» يتكوّن من عنصرين أي كلمتين. وينبغي أن نميّز بين المورفيم وبين الكلمة فـ «كتاب» هو في نفس الوقت مورفيم (وحدة دالة) وكلمة (=عنصر واحد من عناصر اللفظة) غير أنّ حروف المضارعة وإن كانت مورفيمات إلا أنّها ليست كَلِماً أي لا يمكن أن تحذف دون أن تتلاشى الكلمة التي هي معها وليست كل واحدة منها عنصراً قائماً بذاته في داخل اللفظة[20] بل هي مبنية مع غيرها في كلمة واحدة.

18- هذه تسمية الرضي الاسترابادي وابن يعيش وكان سيبويه يطلق عليها «الكلمة المفردة وما بمنزلتها» أو «الاسم الواحد وما بمنزلته» فيما يخص الاسم.

19- محور التركيب Syntagmatic ومحور التصريف Paradigmatic عند علماء اللسان الغربيين ومن تبعهم من العرب لا يكونان عندهم منظومة مثل الإحداثيات الرياضية بل ينظر الوظيفيون إلى ما يحصل في كل عمود تصريفي «على حدة» ويعتبر الخط الأفقي أنه محل التباين فقط (Contrast) وينظر الاستغراقيون إلى هذا الخط التركيبي باحثين عمّا يمكن أن يكتنف به أي جميع القرائن ويعبر أثناء ذلك العمودان المتصلان مباشرة بالمورفيم فقط وهذا تحليل ذري (Atomistic) وبالتالي تحكمي.

20- وقد وصف بعض المتأخرين الكلمة بالاستقلال وهذا غير لازم فإنّ الضمائر المتّصلة ليست مستقلة لفظاً مع أنّها كلمات (يمكن أن تحذف ويُستبدل بها غيرها دون أن يصاب الشيء الذي دخلت عليه بأي ضرر. هذا هو تحديد الكلمة عند الخليل).

هذا هو التصوّر العربي فهناك عناصر تدخل وتخرج على الكلمة في داخل اللفظة وهي كَلِم مثلها وعلاقتها بها هي «الوصل» وهناك عناصر أخرى في مستوى الكلمة لا اللفظة فهي عنصر من عناصر الكلمة وعلاقتها مع العناصر الأخرى من الكلمة «البناء» لا الوصل، ومعنى ذلك أنّه جزء من أجزاء البنية الداخلية للكلمة[21]. وقد تكون وحدات دالة كحروف المضارعة وكالزوائد على الكلمة وقد لا تكون. ويلاحظ أيضاً أنّ بين الوصل والبناء مرتبة وسطى وذلك مثل علامات التأنيث وضمائر الرفع المتّصلة بالفعل علاقتها بما تدخل عليه علاقة بين الوصل (يمكن أن تدخل وتخرج) والبناء (هو جزء من بناء الكلمة). وعلى هذا فمستوى الكلم كله بناء (إلا ما استثنينا) وقد سبق أن وصفنا ماهية الحدّ الإجرائي للكلم وهو عمل بناء يسلط على الحروف الثوابت ببنائها على هيئة خاصة هي الوزن. ويوجد أكثر من 300 وزن في العربية (الشائع منها كما عرضها سيبويه في كتابه) على حين أنّ للفظة حداً واحداً للاسم وثلاثة للفعل[22].

ثالثاً: مستوى أبنية الكلام، نظرية العامل العربية: وهو مستوى أعلى من مستوى اللفظة وبدأ به سيبويه تحليلاته في كتابه[23] خلافاً لما يفعله علماء اللسان في عصرنا الحاضر (باستثناء تشومسكي). ويخلط هؤلاء العلماء بين ما هو تركيب ينتمي إلى اللفظة، أي في موضع من مواضعها (كبناء ضمير الرفع على الفعل وكالتركيب المزجي وتركيب علامات التأنيث مع المؤنث وغيرها) وليس بناءً محضاً، وبين ما هو تركيب لا ينتمي إلى اللفظة بل هو بناء محض. ويسمون –وذلك كالنحاة العرب المتأخرين– كل ما هو أكثر أو أعلى من المورفيم تركيباً Syntagm فلا يميزون بين التركيب (=البناء) الذي هو في مستوى اللفظة كما رأينا ، وبين التركيب الذي يحدث في مستوى أعلى من اللفظة.

21– نستثني من ذلك ضمائر الرفع المتصلة بالفعل فإنّها كَلِم على الرغم من أنّها مبنية مع الفعل لأنّ القياس للكلمة هو إمكانية استبدال عنصر آخر بها من موضعها بما فيه الصفر (حذفها).

22– وتحت الكلم يوجد مستوى الوحدات الصوتية. ولها هي أيضاً حدّ إجرائي تحدّد به وهو المصفوفة المتكونة من المحورين: المخارج والصفات.

23– بدأ عرضه لنتائج بحوثه بهذا المستوى وليس معنى ذلك أنّه جعل الجملة التامة هي المنطلق في التحليل.

والحق أنّ هذا المستوى ليس المستوى الذي تتركب فيه الألفاظ ولا الكلم أو المورفيمات بل وحتى الألفاظ. ومستوى التراكيب في اللسانيات الغربية[24] الحديثة هو كما هو معروف مستوى تراكيب المورفيمات نفسها، وهذا بعيد جداً عن التصوّر العربي وعن واقع اللغة الذي ليس له هذه البساطة.

هذا وقد تهجّم بعض العلماء العرب في زماننا بعنف على نظرية العامل وحصل ذلك على إثر تأثرهم بأفكار البنوية اللغوية الغربية التي كانت تسود ميدان البحث في اللغة ابتداءً من سوسور وبلومفيلد. ولم يعرف الغربيون هذه النظرية العربية إلا من كان قد اطّلع منهم على مفهوم Rection (ويسمى أيضاً عند الإنجليز Government) ووجدوه عند فلاسفة العصر الوسيط في أوربا، ولا شكّ أنّهم أخذوه عن العلماء العرب لأنّ المفهوم الأوربي القديم مطابق له ولا سبيل إلى إيجاده عند اليونان أو الهنود. وقد اتّضح لتشومسكي الآن فقط أهمية هذا المفهوم.

إنّ للتراكيب التي ليست عناصر أصلية للفظة أو الكلم حداً إجرائياً مثل هذين النوعين من الوحدات. وينطلق النحاة هنا أيضاً من أقل ما يمكن أن يبنى من الكلام أو بعبارة أخرى أقل ما يكون عليه الكلام مما هو فوق اللفظة لأنّ المقصود هو اكتشاف البناء أو الوصل في مستوى أعلى من اللفظة. فلاحظوا أنّ مثل ذلك يتحقق في الكلام المتكوّن من لفظتين: كـ (زيد قائم) و(ضربت زيدا) ثمّ انطلاقاً من ذا لجؤوا إلى عملية الزيادة لزوائد تحتملها هذه القطعة دون أن تفقدها وحدتها أي مع بقاء اللفظتين بنفس البنية (كما فعلوا بأصل اللفظة وأصل الكلمة) فرأوا أنّ هناك عناصر تدخل على يمينها فتغيّر إعرابها وتزيد على معناها الأصلي وذلك كالتالي:

24- وقد حاول بعضهم أن يدققوا فأوجدوا مستوى لما يسمونه Système وغير ذلك.

∅	زيد	قائم
إنّ	زيداً	قائم
كان	زيد	قائماً
حسبت	زيداً	قائماً
أعلمت عمراً	زيداً	قائماً[25]

فسُمي هذا الذي يؤثر في اللفظة الأصلية لفظاً ومعنى «عاملاً»، وسمي كل عنصر تأثر بذلك العامل «معمولاً» ثمّ لاحظوا أنّ العامل لا يمكن أن يتقدم عليه أبداً أحد المعمولين فأعطوا رتبة لكل معمول: الأول الثابت، والثاني القابل للتقديم، وكذلك تفطنوا إلى أنّ الأصل، بما أنّه أصل يتضمن عاملاً غير ملفوظ سموه الابتداء في المثال وهو (ع، م) ومعنى ذلك أنّ العامل بما فيه الصفر[25] محمول عليه المعمول الأول تابع له في الترتيب اللفظي والتقديري معاً. أما العناصر الأخرى التي يمكن أن تدخل على البناء الأصلي فهي جميع العناصر التي يمكن أن يستغنى عنها وعلاقتها بالعامل والمعمولين علاقة وصل إلا أنّها تتأثر لفظاً ومعنى بالعوامل. وهي من حيث وضع اللغة أي من حيث مدلولها الوضعي مخصصات وذلك كالفضلات منها إلا المفعول به[26].

ويمكن أن يكتب الحدّ التركيبي هكذا: [(ع ← م$_1$) ± م$_2$] ± خ

{ ع = العامل؛ م$_1$ = المعمول الأول؛ م$_2$ = المعمول الثاني، خ = المخصص}[27]

رابعاً: **ظاهرة الإطالة (أو التكرار والتنمية)**: لا يقل هذا المفهوم خطورة عن المفاهيم السابقة فإنّ اللغويين العرب –وبعدهم تشومسكي– لاحظوا أنّ المواضع البنوية للكلام (أشرنا إليه بهذه الرموز: ع م خ) هي شيء آخر. وبعبارة أخرى العامل يمكن أن يحتوي على كلمة

25- العامل الصفر هو ما يسميه النحاة بعد سيبويه بالعامل المعنوي في مقابل اللفظي. والعامل سواء كان ملفوظاً أو غير ملفوظ فموضعه ومن ثمّ دوره وتأثيره موجودان لا يزولان.
26- العمدة والفضلة هو تمييز على المعنى Semantic لا على اللفظ Semiologic ولهذا فالمفعول به هو فضلة لكنّه جزء من البناء لأنّه المعمول الثاني في الحدّ التركيبي للفعل.
27- وسنرى فيما يلي أنّ هناك مستوى أعلى من هذا أيضاً.

مثل: «إنّ» و«كان» ويمكن أن يحتوي على لفظة مثل: «حسبت» أو حتى على تركيب مثل: «أعلمت عمراً» وكذلك هو المعمول الأول وذلك مثل: «أن تصوموا» فهو تركيب وكذلك هو المعمول الثاني والمخصصات ببعض الشروط.

وعلى هذا فإنّ هناك ظاهرة خطيرة في اللغة، وفي جميع اللغات البشرية وهي تداخل مستوياتها (Embedding) وذلك مثل تضمّن أو احتواء وحدة من المستوى الأوسط وهو مستوى اللفظة لوحدات من المستوى الأعلى الخاص ببناء الكلام، بل للوحدات التي هي من نفس مستواها: لفظة في داخل لفظة أو بالأصح: لفظة في موضع كلمة. وأول من تفطّن إلى الأهمية القصوى التي تكتسيها هذه الظاهرة بالنسبة لجميع اللغات هو نوام تشومسكي وأعطاها اسم الــ Recusirveness أي قدرة الشيء على التكرار إلى ما لانهاية ويسمي سيبويه هذه الظاهرة «إطالة» وهي إطالتان في الحقيقة: **إطالة اندراجية** وهي هذه التي وصفناها الآن: اندراج الأعلى في الأسفل: تركيب في موضع لفظة أو كلمة أو لفظة في موضع كلمة، **وإطالة تدرجية** على مدرج الكلام غير اندراجية وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه أو ما يقوم مقامه، وتسمى عند سيبويه تكريراً أو تثنية أو عطفاً.

فأما الإطالة بإدراج شيء في شيء فهي أيضاً نوعان: نوع يحصل بمجرد إقامة تركيب أو لفظة في موضع الاسم ويقع ذلك عند سيبويه في ستة مواضع:

1* ما كان في موضع المبتدأ. (على الأصل: في موضع ابتداء)

2* أو في موضع بُنيَ على المبتدأ.

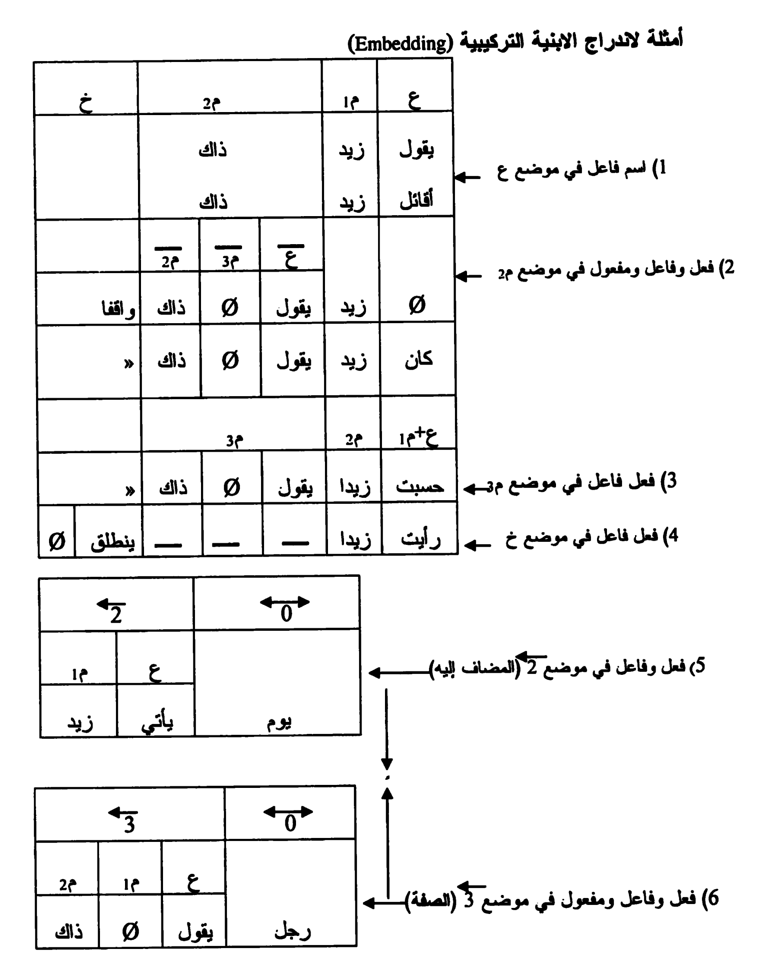
3* أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ.

4* أو غير مبني على المبتدأ.

5* أو في موضع المضاف إليه (في داخل اللفظة).

6* أو في موضع صفة (كذلك) . الكتاب 409

أمثلة لاندراج الابنية التركيبية (Embedding)



اما النوع الثاني فيقع الاندراج فيه برابط وهو في العربية: «أنْ» أو ما يقوم مقامها، وأنّ المفتوحة وما المصدرية وتسمى كلها حروفا مصدرية لأنّها مع صلتها تـأتي فـي موضـع مصدر. وهناك أيضاً الموصول: «من» و«ما» و«الـذي» وأشـباهه» فـإنّ جميـع هـذه الموصولات تكون مع صلتها - مهما طالت - اسماً واحداً. كما أنّ جميع العناصر المندرجـة يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية وهي في موضع اسم واحد.

أما الإطالة غير الاندراجية فتحصل:

1 - بمجرد تكرير محتوى الموضع فيسمى تعدّداً إذا كان بدون رابط، وإذا كـان هنـاك رابط فهو عند سيبويه اشتراك وعطف نسق عند من تلاه.

2 - بتكرير الموضع دون محتواه أي بزيادة نفس العنصر في نفس الموضع للتوكيـد أو ما يقوم مقامه للتوضيح وهو البدل أو عطف النسق.

خامساً: أعلى مستويات التحليل وهو مستوى ما فوق العامل: كثيراً ما يـذكر سـيبويه نوعاً من الابتداء وهو غير عامل المبتدأ ونرمز إليه بالصفر عندنا لأنّه غير ملفـوظ، وذلـك عند وصفه لبعض العناصر بالمبتدأة: الفعـل أيـاً كـان (الكتـاب، 1 /248 و 410) و«إنّ» (الكتاب، 461/1). وجميع حروف الاستفهام والشرط. (الكتاب، 291/2). وغيرهـا. ويعنـي بذلك غير ما يُعنى بالمبتدأ الذي له خبر.

فكل هذه العناصر يجب لها الصدارة أي يجب ألا يتقدم عليها أي عنصر مـن العناصـر التي تؤثر فيما بعد هذه الأشياء فهي تحتل موضع الابتداء المطلق الذي ليس ما قبله من جملة يأتي بعده. وهذا هو سرّ تسمية سيبويه للاسم العامل عمل الفعل بـ (الاسم المبتدأ) وليس هـو المبتدأ الذي لا بدّ أن يكون له خبر بل الاسم الذي يأتي في موضع العامل «ع» (وهذا ما لـم يفهمه كل من جاء بعده). فهناك إذن مواضع سابقة علـى «ع» وهمـا موضـعان: موضـع الاستفهام وموضع الشرط نرمز إليهمـا بـ (س و ش) ويكونان موضـعاً واحداً أكثر تجريداً ويمكن أن نرمز إليه بـ (عـ) ويكون لهذا العامل المطلق معمولان مثل ما هو الحـال فـي

الصيغة التركيبية التي تحتها ونرمز إليهما بـــ (مــ$_1$) و (مــ$_2$) ويمكن أن نمثـــل لكـــل هـــذه العناصر المجردة بما يلي:

عــ		مــ1			مــ2		
س	ش	ع	م1	م2	ع	م1	م2
أ	——	خرج	زيد	——	——	——	
——	إنْ	خرج	زيد	——	عـــاقـــبـــته		
أ	إنْ	ضرب	زيد	عمرا	عـــاقـــبـــته		
——	إنْ	لم يخرج	زيد	——	تأخر	Ø	عن موعده

فالعلاقة القائمة بين العامل المطلق وبين معموله هي أيضاً علاقة بناء بمنزلة بناء الاسم على المبتدأ كما لاحظه الخليل وهذه العلاقة تسمى «تعليقاً» ولا يمكننا أن نتوسّع أكثر هاهنا لضيق المكان. ونحن بصدد تحرير عمل طويل النفس يخصّ هذه النظرة نتمنى أن يطيل لنا الله العمر لإتمامه إن شاء الله.

الخلاصة:

إنّ العلاج الآلي للغات يحتاج أيما احتياج إلى منطق دقيق جداً على قدر الدقة التي تمتاز بها اللوجسطيقا الحديثة وهذا يقتضي أن تكون النظرية اللغوية التي يعتمد عليها المعالج، لا مفر منها لأنّ الصياغة المنطقية هي صياغة للنظرية حول اللغة لا اللغة نفسها! - ينبغي أن تكون هي نفسها دقيقة لها لغتها الدقيقة ومن ثمّ لا غموض فيها اللهمّ إلا ما لا يبرهن عليه من الأصول ومنطلقات الصياغة. وهذه النظرية قد حاول الكثير من اللغويين العرب وغيرهم أن

يستخرجوها بالنسبة للعربية بتطبيق النظريات البنوية أو التوليدية على العربية بأدنى تكييف وبدون تمحيص لها إطلاقاً عند الكثير منهم. وأما اعتقادنا فهو أنّ مثل هذه النظرية الدقيقة موجودة أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل أي ما تركه لنا أمثال الخليل وسيبويه ومن تلاهما، ويتضح ذلك بإعادة قراءة ذلك ليس في ضوء النظريات الحديثة فقط بل بدراسة ابستمولوجية دقيقة لمفاهيمهم وتصوراتهم وطرق تحليلهم وبدون إسقاط أي تصور آخر كتصور النحاة العرب المتأخرين أو تصور الغربيين عليها. ويلجأ إلى كل هذه الأشياء للمقارنة الابستمولوجية ليس غير. وقد رأينا ما لهذا التصور الخليلي من الخطورة ولا سيّما تلك الوسائل العقلية التي مكّنتهم من اكتشاف وحدات اللغة المتداخلة وتحديدها التحديد غير الساذج الذي يلاحظ عند غيرهم ودون أن يخلطوا (وهذا مهم جداً) بين الجانب السميولوجي (جانب اللفظ الدال) وبين الجانب السمانتيكي (جانب المعاني غير المدلول عليها باللفظ). ثمّ إنّ مستويات اللغة ليست على البساطة التي أرادها الوظيفيون. فليس هناك الدوال والوحدات الصوتية (التقطيع المزدوج) زيادة على الجمل، بل وحدات أخرى لم يتفطن لها بعد الغربيون اللهمّ إلا البعض منهم كاللغوي الأمريكي تشومسكي واللغوي الفرنسي كانيوبين وأدل دليل على ذلك هو استجابة الحاسوب لما يتطلّب منه بعد أن تعد الصياغة الضرورية للنظرية.

ملخص البحث:

إنّ النحو العربي الذي وضعه النحاة الأولون ينبني في جوهره على تصور منطقي رياضي وبفضل هذا التصور استطاع الخليل بن أحمد ومن تلاه أن يحللوا اللغة تحليلاً دقيقاً جداً. وأهم مفاهيم هذا التصور هي: مفهوم الباب، ومفهوما الأصل والفرع والقياس. وقد أداهم ذلك إلى اكتشاف لمراتب ووحدات لغوية تكاد تكون غير معروفة اليوم وذلك مثل المستوى الأوسط الخاص باللفظة، وعلاقتي البناء والوصل، والبنية العاملية وغير ذلك. وقد سمح هذا البحث في نظرية هؤلاء النحاة الذي قد تمّ في معهد العلوم اللسانية بالجزائر بالشروع في تحرير برامج حاسوبية ناجعة للعلاج الآلي للغة.

ملخص بالإنجليزية:

The logic of arabic grammar and the automatic Treatment of languages

The arabic grammar as conceived by the first grammarians is based an essentially logic-mathematical notions, and it is awing to it that al-khalil (d.778) and his followers were able to work out a rigorous analysis of the language. The main logical concepts of this approach are the notions of bàb (a structured set), of asl and far‘ (metatypical / prototype) and of qiyàs (isomorphism), which made it possible to discover a hierarchy of almost unknown levels and units, such as the central levels of the lexia, the relationships of bina and wasl, rectional structure, etc. The métatheoretical work accomplished at the Linguistics Institute in Algiers has in turn allowed the beginning development of efficient programmes for the treatment of Arabic.

التحليل العلمي للنصوص*

بين علم الأسلوب وعلم الدلالة والبلاغة العربية

المقدمة :

يهتم الباحثون في أيامنا هذه وكذلك السلطات السياسية والعسكرية في البلدان المتقدمة تكنولوجياً بما تتضمّنه النصوص ومنها الخطب السياسية وغيرها من الأغراض العميقة التي قد لا تظهر جلياً بقراءة عادية لها. فذهبوا يبحثون عن الألفاظ الأساسية التي تتضمن هذه الأغراض بالرصد الإحصائي وغيره، وهذا يدخل أيضاً كطرق موضوعية لتحليل النصوص في اهتمام النقّاد للتحف الأدبية وتقويمها من الناحية البلاغية. وأهمّ شيء أقاموه كحقيقة علمية هو هذا الذي اكتشفه علماؤنا قديماً عندما فرّقوا بين اللفظ كدليل، وما يدل عليه وضعاً، وهذا المدلول نفسه وما يستلزمه من المعاني. ولذلك جعل العلماء العرب والغربيون في وقتنا الحاضر دورة التخاطب وما يلازمها كالقرائن ودور المتكلم أو صاحب الخطاب والمخاطب وغير ذلك االإطار الذي يجب أن تدرس فيه كل ما هو راجع إلى الاستعمال (والنصّ أياً كان) وما هو ناتج عن التفاعل بين كل هذه العناصر.

إنّ التحليل اللغوي العلمي للنصوص هو عمل يعتمد عليه النقد اعتماداً أساسياً وهو كما هو معروف يتجاوز النقد الأدبي إذ لا يكتفي أصحابه بتحليل المقطوعات والآثار الأدبية، بل يهتمون بكل ما ينتجه الانسان من خطاب فني أو علمي أو سياسي أو ديني أو أخلاقي أو فلسفي وغير ذلك. وله في الحقيقة غرضان : الأول هو الوصول إلى الأغراض الحقيقية التي من أجلها حرّر صاحب هذا الخطاب خطابه مع البحث من خلال النص وحده عن الأدلة التي

* – نشر هذا البحث في مجلة «المبرّز» للمدرسة العليا للأساتذة بالجزائر سنة1995، العدد6، (ص9–32).

بالدلالة القاطعة على وجود هذه الأغراض وهذا ما يسميه البعض في عصرنا الحاضر بتحليل المضمون Content Analysis وقد تفنّن أصحاب هذا النوع من التحليل فوضعوا له المناهج الدقيقة ولا سيّما في ميدان الخطابات السياسية والاجتماعية والْتجأوا في ذلك إلى الرصد الإحصائي وغير ذلك من الوسائل التقنية. ويعتبر هذا التحليل (تحليل المحتوى) عند المختصين باللسانيات الحديثة Linguistics جزءاً هاماً من علم الدلالة[1] Semantics أو Semiotics السيمياء أو علم الأدلة[2]. أما النوع الثاني من التحليل الخطابي فهو يتناول النصّ الأدبي أو الفني عموماً والمراد منه : هو الكشف للقيمة الفنية لخطابه وليس هذا من لوازم التحليل في ذاته (فقد يكون نقداً أو غير ذلك). وفيما يخصّ المختصين باللسانيات فهو ينتمي عندهم إما إلى علم الأسلوب Stylistics، وإما إلى ما يسمى عندهم بالاسم اللاتيني القديم للخطابة وهو Rhetoric. وقد يطلق اسم Litterary Semiotics إذا كان التحليل يخص الآثار الأدبية فقط. وسنحاول أن نبيّن ما لهذه الأنواع من المزايا، مع بيان العلاقة التي قد توجد بينها وبين التصور العربي في تراثنا العلمي.

1- علوم اللسان والنقد : إنّ علم اللسان أو اللسانيات هي التي تمكّن الناقد من الخروج من النقد الانطباعي الذاتي إلى النقد الموضوعي العلمي كما كانت تمكّن العلماء العرب قديماً من تجنّب النزعة الانطباعية التي قد يصيب أصحابها الغرض فيها أحياناً لكن بكيفية غير موضوعية وبدون أن يدلوا ببرهان على ما يقولون.

فالتحليل العلمي للنصوص خاصة في الغرب تأثّر إلى حدّ بعيد بالطرائق التحليلية التي وضعتها هذه العلوم في زماننا فاعتمدوا على المفاهيم والنظريات التي بُنيت عليها هذه الطرائق العلمية. وبدأ ذلك في البلدان الغربية بعد الكلل الذي أحسّ به الناس إزاء التحاليل

1- اشتهرت هذه التسمية في زماننا هذا وهي لا تؤدي المعنى المقصود فيما أعتقد لأنّ الـــ Semantics موضـــوعها المعنى سواء كان مدلولا باللفظ إفراداً وتركيباً أو بغير اللفظ (المعنى المستنتج من حال الخطاب أم من المعنى نفسه وغير ذلك) فالدلالة على هذا أعمّ من المعنى .

2- هذا العلم خاص كما هو معلوم بدراسة كل ما هو دليل . وقد تطور الآن وصار موضوعه أقرب إلى البلاغة بمعناهــا القديم .

التاريخية للأدب إذ تكتفي بالبحث عن المؤثرات الخارجية كتـأثر المؤلف ببيئته وتأثير المدارس بعضها في بعض وتطوّر كل ذلك عبر الزمان تاركة النظر في التحفة الأدبية في ذاتها وبنيتها وكيفية اختيار المؤلف للوسائل التعبيرية المختلفة التي تتيحه له اللغة لتأدية أغراضه. ومن ثمّ نشأت في بداية القرن العشرين ما يسمى بنظرية الأدب، وأول من اهتمّ بهذه الجوانب هم الشكليون الروس[3] وقد عاصروا اللسانيين الروس الذين انطلقت منهم ومن فرديناند دي سوسور فكرة البنوية اللغوية وهذا أمر يعرفه جيّداً كل من له اطلاع ولو قليل على تطور العلوم الانسانية في البلدان الغربية منذ القرن التاسع عشر.

أما فيما يخصّ العلماء العرب قديماً، فإنّهم تفطّنوا إلى أهمية الدراسة للأثر الأدبي في ذاته أي من حيث هو خطاب له خصائص ومزايا : بنية خاصة وطرق تعبيرية خاصة لتأدية أغراض خاصة، وحاولوا بهذا الصدد أن يربطوا بين هذه الدراسة للخطاب، وبين ما يتيحه النحو لصاحب الخطاب من طرق متنوعة للتعبير عن المعنى الواحد. فهذا النوع من الدراسة الشاملة هو إبداع الفكر العربي إذ جعل هذا التلازم : أغراض المبلّغ طرق أدائه لها هو أصل الأصول في تحليل النصوص، وهم أيضاً أول من فكّر في حصر الظواهر الصرفية والنحوية (الإفرادية والتركيبية) بل الصرفية[4] لربط كل ظاهرة بما يمكن أن تؤديه من معنى لا من حيث اللغة لكن من حيث البلاغة ؛ وهذا الذي يسميه عبد القاهر الجرجاني بمعاني النحو وكل يعرف قوله المشهور «فإنّك تعلم ضرورة أن ليس إلا أن قدّم وأخّرّ وعرّف ونكّر وحذف وأضمر وأعاد وكرّر وتوخّى على الجملة وجهاً من الوجوه التي يقتضيها علم النحو ... ثمّ اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام» (دلائل الاعجاز، 67-70). وسنتعرض لهذا الموضوع فيما بعد إن شاء الله.

3- يمثل هذه النزعة عشرة أشخاص من لينينقراد وموسكو 1915 و 1930م وياكبسون اللساني المعروف هو أحـدهم . أنظر المرجع الأساسي في هذا المذهب: M . Reis, Russian formalism criticism

4- خلافا لما يعتقده بعضهم .

2- التحليل الإحصائي : ظهرت الطريقة الإحصائية في الغرب في تحليل النصوص مع ظهور الآلات الميكانوغرافية، وقد بلغت أوجها عند ظهور الأدمغة الالكترونية (الحواسب). ورغب عند ذلك المسؤولون السياسيون أن يطلعوا بالسرعة التي يقتضيها العصر على المضمون العميق للخطاب السياسي .

أما التحليل الإحصائي للنصوص الأدبية فبدأ مبكراً في أوربا ؛ إذ تمكّن العلماء من حصر الألفاظ التي وردت وفهرستها في كل نصّ أدبي كالمسرحيات المأساوية والهزلية في الأدب الفرنسي[5] وغير ذلك من النصوص. ولا يخفى على أحد ما لهذه الفهرسة من فوائد عظيمة لا سيّما إذا ذكر مع كل كلمة تواترها أي عدد المرات التي وردت في النصّ وكذلك جميع السياقات التي ظهرت فيها وهذا أهمّ بكثير من التواتر ؛ إذ بحصر كل الجمل التي وردت فيها الكلمة يستطيع الباحث أن يستنتج لا المعنى الأصلي للكلمة، بل ما هو أهمّ من ذلك وهو المعنى المقصود أي الغرض منه في هذه الجملة أو تلك المجموعة من الجمل، ويتمّ هذا بطرق استدلالية دقيقة تعتمد فيها على حمل الجمل المتشابهة بعضها على بعض فيستنبط بذلك الغرض الحقيقي. وهذا قد قام به المفسرون المسلمون قديماً فاستخرجوا بذلك الأغراض الحقيقية التي ينويها المؤلفون مع بيان الطرق التعبيرية الملازمة لها.

أما حساب تواتر الألفاظ فقد يكون له دلالة أحياناً ولكن ليس إلا وسيلة للعثور على المفاهيم الهامة التي يدور حولها النصّ وقد لا تفيد معرفة التواتر شيئاً إذا لم يقترن العنصر اللغوي بسياقاته. فكثرة استعمال عنصر من العناصر اللغوية في نصّ من النصوص لا تكون لها دلالة إذا اختصّت بهذا العنصر على الإطلاق وفي حدّ ذاته كما يقول الجرجاني، بل لا

5- انظر ما قام به B . Quemada في جامعة بيزاسان في فرنسا في الستينات . ثمّ إنّ الفهرسة للألفاظ الواردة في بعض المؤلفات كأعمال أرسطوطاليس هو شيء قد سبق إلى إنجازه العلماء في القرن الماضي في الغرب . أنظر Index Aristotalicus لمؤلفه H. Bonitz طبع في Bonn سنة 1849م . أما عند العرب فيعلم كل واحد أنّ ألفاظ القرآن قد فهرست منذ أقدم العصور . راجع فيما يخص التحليل الإحصائي للنصوص .

تكون لها فائدة إلا إذا اقترن بمحيطه اللفظي المتنوع من جهة وبالنسبة إلى كل ميدان من ميادين استعماله من جهة أخرى. فكما أنّ الألفاظ لا تراد لنفسها بل من أجل مدلولاتها فكذلك كثرة ورودها في نصّ لا يعني شيئاً خارج سياقاتها. والإكتفاء بالبحث عن تواتر المفردات في ذاتها هو غلط يرتكبه الكثير من الباحثين؛ حيث إنّه لا يؤدي إلى نتيجة فيما يخص ميدان بحثنا هذا.

ومهما كان من أمر فإنّ الحصر للألفاظ الواردة في الاستعمال الحقيقي في لغة من اللغات بذكر جميع السياقات وذكر التواتر المطلق والنسبي (بالنسبة لنوعية السياق ونوعية الميدان الدلالي وغير ذلك) هو من المعطيات الهامة التي لا يمكن أن يُستغنى عنها الآن مع وجود التكنولوجية المتطورة التي تستجيب لما يطرحه الباحث من سؤال حول مضمون النصوص. وهذا هو السبب الذي أدّى جماعة من الباحثين العرب إلى فكرة ما يسمّى بـ (الذخيرة اللغوية العربية) وهو عبارة عن معجم آلي للغة العربية في استعمالها الفعلي (من الجاهلية إلى زماننا هذا من خلال عيّنة كبيرة من النصوص)[6] .

3- التحليل الدلالي أو تحليل معاني الألفاظ الواردة في النص : الوضع والاستعمال ودلالة اللفظ ودلالة المعنى. إنّ هذه المعطيات التي يجمعها الباحث في عملية الحصر سيستغلّها الآن وقد وصل إلى مرحلة حمل الألفاظ بعضها على بعض لاكتشاف المعاني المقصودة كما سبق أن ذكرناه. فكما هو معلوم للفظة الواحدة مدلول وضعي أو أصلي، بل أكثر من مدلول أصلي وهو المعنى أو المعاني التي وُضع اللفظ بإزائها في اللغة أي في الوضع. أما في الاستعمال أي عند استعمال المتكلم للغة لهذه اللفظة في عملية خطابية، وحال خطابية معيّنة فليس لها عندئذٍ إلا مدلول واحد ليس غير، وإلا كان كلامه ملتبساً ولا يتمّ بذلك الفهم والإفهام الذي من أجله وضع الكلام. وهذا قد ينساه أحياناً الناس فإنّ اللفظة في اللغة غير اللفظة في الاستعمال أي في الخطاب الواحد الخاص الذي لا يريد المتكلم باستعمالها إلا

6- انظر تفاصيل هذا المشروع في توصيات الندوة الأولى للذخيرة اللغوية العربية ، الجزائر 1991م .

معنى واحداً[7] ويكون له باختياره لها دون غيرها غرض خاص، وهذا المدلول الوحيد قد يكون أحد المدلولات الموضوعة له أو مدلولاً آخر مرتبطاً بالأول ارتباط اللزوم مثل المجاز والاستعارة والكناية .

أما اختصاص اللفظة بمدلول واحد في الخطاب غير المبهم فهو ناتج من تحصيل المعنى كما يقول ابن جني. (المحتسب، 86/2). ويعني بذلك الخروج بالمعنى من القوّة إلى الفعل ؛ أي استعماله بالفعل في خطاب معيّن وحال خطاب معيّنة[8] ويقال مثل ذلك بالنسبة إلى اللفظ. (الخصائص، 72/1). وهو تحقيق اللفظ وإخراجه. وتحصيل المعنى (أواللفظ) يؤدي إلى المعنى المعيّن وهو المقصود عند المتكلم والمراد تبليغه. ولهذا فليس المعنى المقصود المحصّل في خطاب من الخطابات هو بالضرورة المعنى الذي يعثر عليه في القاموس. فقد يكون غائباً تماماً في جميع القواميس -حتى ولو كان حقيقة لا مجازاً- لأنّ المعاني تتغيّر مع الزمان والمكان وقد يوضع اللفظ القديم للمعنى الجديد ولا سيّما في الميدان العلمي والفني، ولا يسع أي قاموس في الدنيا مهما بلغ حجمه أن يحيط بجميع المدلولات التي تدل عليه الألفاظ لا عبر القرون فقط بل حتى في العصر الواحد.

هذا فيما يخص انفراد المعنى المقصود في الخطاب، أما استعمال اللفظ بمعنى آخر غير معناه الوضعي (الموضوع له في أصل اللغة أو المعاني) فهو ما يسميه العلماء العرب بالاتّساع أو سعة الكلام .(الكتاب، 108/1). وهو تجوّز يبيحه الاستعمال للغة لعلاقة قائمة بين المعنى الأصلي والمعنى المتوسّع فيه. ولهذا سُمي مجازاً -بمعناه الواسع- وهذه العلاقة هي علاقة عقلية محضة وليست مثل العلاقة التي تربط بين اللفظ والمعنى الوضعي التي هي اعتباطية أي عن غير سبب. فهذه علاقة توجد في أصل اللغة وتلك هي علاقة يحدثها

7- وقد يريد أكثر من معنى إن تعمّد الإبهام وهي حالة خاصة .

8- يقال لذلك باللغات الأجنبية : Actualisation للمزيد من المعلومات في هذا الميدان يمكن مراجعة كتابي Lyons في علم الدلالة وكذلك كتاب Greimas .

المتحدث في استعماله للغة والفرق ههنا هو كالفرق الذي أثبته فرديناند دي سوسور بين اللغة والكلام، أو الفرق الذي أقيم بين الأوضاع اللغوية ؛ الإفرادية والتركيبية، وبين ظواهر الاستعمال لهذه الأوضاع Pragmatic / Syntax. وهذا قد شغل العلماء العرب قديماً القرون الطوال : فهناك الوضع والاستعمـــال ولكل من الوضع والاستعمال صفات خاصة، والخلط بينهما أو اللجوء إلى أحدهما لتفسير الآخر هو سبب لأوهام كثيرة جداً. وقد تفطّن عبد القاهر إلى هذه الأشياء فسمّى -على إثر من سبقه- المدلول الوضعي بدلالة اللفظ Denotation في ألـــ Semiotics الحديثة. والمدلول المتوسّع فيه بدلالة المعنى أو معنى المعنى Connotation وسمّاه غيره بـــ (لازم المعنى).

ويؤكد عبد القاهر أنّ الاتّساع هو من عمل العقل وحده ؛ أي من مبادرة تأتي من المتحدث فهي ظاهرة كلامية خطـــابية أو استعمالية محضة ولا يربطها بالوضع إلا تلك العلاقة العقلية التي أشرنا إليها. يقول عبد القاهر عن الكناية «أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومىء به إليه ويجعله دليلاً عليه». (دلائل الإعجاز، 52).

المجالات الدلالية وتحليل المعاني : ولا بدّ من التنبيه بهذا الصدد على ما أتى به سوسور من جديد في أمر المعاني وضعاً واستعمالاً. فقد زعم سوسور أنّ الألفاظ ومعانيها مترابطة فيما بينها بحيث إذا وقع أدنى تغيير لمدلول مفردة أصاب المدلولات الأخرى التي تدلّ عليها الألفاظ القريبة من تلك المفردة تغيير بتوسيع مجالها الدلالي أو تضييقه. ويعني اللغويون بذلك المجموعة من الألفاظ التي تكوّن فصيلة دلالية واحدة، وذلك مثل الألفاظ التي تدلّ على الخوف خاف وخشي وهلع ... فإنّ كل واحد من هذه الأفعال تحدّد مجال غيرها، ولو فرضنا أنّ (هَـــلـــعَ) لم يكن له وجود لكان مضمونه بأجمعه مدلولاً لغيره من الألفاظ المنافسة له (سوسور، 160). وهذا يعني أنّ العناصر اللغوية تنتظم في نظام من التقابلات اللفظية والمعنوية وليست مستقلة بعضها عن بعض إطلاقاً.

ثمّ إنّ المعاني هي نفسها قابلة للتحليل في داخل هذا النظام التقابلي. فقد يكون للمعنى الواحد أجزاء يتألف منها كما يكون للوحدة الصوتية (الفونيم) صفات مميّزة يتحدّد بها ومجموعها هي مفهومها Comprehension. ويعتمد على ذلك اللغويون ليبيّنوا العلاقـات التي قد توجد بين المعاني وذلك مثل : رجل / امرأة في مقابل: ثور/ بقرة. فهذا مبني على التقابل: ذكر/ أنثى ثمّ الزوج الأول يقابل الثاني هكذا: آدمي / بقر. فهذه الصفات: ذكر/ أنثى وآدمي / بقر ويمكن أن نضيف إليها : ولد/ عجل، هي صفات ذاتية لمدلول المفردة ؛ اي صفات تميّز المسمى عن غيره من المسميات فهي بمنزلة الصفات المميزة للفظ المسموع أو الوحدات الصوتية الصغرى. فكل حرف صوتي يتميّز عن جميع الحروف بصفات تخصه مثل الجهر في الزاي بالنسبة لعدم الجهر في السين وغير ذلك. وقد أرادوا بذلك أن يطبقوا تحاليل الفنولوجية على الميدان الدلالي.

إلا أنّ هذا النوع من التحليل المسمى عندهم بتحليل المعنى إلى مكوّناته Componential Analysis وإن كان مفيداً إذا لم يقتصر عليه وحده فإنّه قاصر لا محالة، وقد تناسى أو تجاهل أصحابه أنّه منقول بشيء من التكييف عن تصور أرسطو للحدّ. فالحدّ عند هذا الفيلسوف هو حدّ بالجنس والفصل فهناك صفة أساسية تسمى الجنس كالحيوان، ثمّ تميّز النوع الذي يندرج تحته مثل (الناطق) ثمّ الفرد الذي يندرج تحت الناطق. والتكييف الطارئ الذي أحدثه المحدثون ينحصر فقط في عدم الاكتراث بهذه المراتب والتسوية بين جميع هذه الصفات الذاتية المميزة[9] .

أما النحاة العرب فلا يلتفتون إلى المكونات الدلالية إلا إذا دلّ عليه دليل إما بالدلالة اللفظية وهي الأصل [10]وإما بدلالة المعنى وهي دلالة عقلية وإما بدلالة الحال، والحال هنا هي الظرف الذي يجري فيه الخطاب مع ما يدلّ في ذلك ممّا يسميه سيبويه بعلم المخاطب.

9- ومصطلح (الصفة الذاتية) هو ترجمة قديمة لعبارة أرسطو في المنطق .
10- انظر فيما يخص التحليل إلى مكوّنات دلالية ما كتبه كاتزوفودور .

فالتقابل ذكر/ أنثى. له ما يقابله في اللفظ (بوجود علامات خاصة)، وكذلك : فرد / جماعة وغير ذلك. فهذه هي وحدات دلالية لا شكّ في ذلك أبداً .

4- **التحليل الاستغراقي للخطاب** : يتّصف المذهب الاستغراقي الأمريكي Distributionalism بامتناعه من النظر في كل ما هو خارج عن اللفظ المسموع؛ أي ما لا تدركه حاسة السمع؛ إذ يعتقد أصحابه أنّ الوصف للغة هو وصف لواقع الألفاظ في الكلام، وبالتالي فهو دراسة لكل ما تحمله العناصر اللغوية من القرائن يميناً وشمالاً، أو كل ما يمكن أن تقترن به على مدرج الكلام وذلك مثل : أعطى الرجل الولدَ تفاحةً. أعطى زيدٌ القطَّ اللبنَ. أعلمَ الرجلُ الولدَ الخبرَ. فالظاهر أنّ مفردة (الرجل) و (زيد) من جهة و (أعطى) و (أعلم) من جهة أخرى يندرج كل منهما في فئة واحدة من أجل تكافؤ الموقع. فهذا قريب جداً من التحليل العربي إذ يستنبط النحاة الأحكام من مجرد وقوع العناصر في مواضع معيّنة وامتناعها من الوقوع في غيرها، وذلك دون أن يلجأ إلى المعنى. وهذا وإن كان مهماً بالنسبة للنحو فليس هو الأهمّ بالنسبة لتحليل الخطاب، لأنّ الخطاب هو نسق من الجمل وليس للجمل مواضع على مثل المواضع التي تقع فيها المفردات. ولهذا السبب حاول هاريس -أستاذ تشومسكي- أن يجد وسيلة تمكّنه من تجاوز مستوى الجملة، ووجد ذلك في حمل الجمل بعضها على بعض، أي في المقارنة بينها من حيث البنية حتى تظهر العلاقات التي تربطها. فهذا الذي عبرنا عنه بالحَمْل؛ وهو مصطلح عربي قديم يحدد به القياس إذ هو «حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما». ويسمي هاريس ذلك تحويلاً Transformation فهو يرى أنّ هناك جملاً هي مثل الأصول تفرع منها جمل أخرى بعملية تحويلية[11]. وسنرى فيما يلي كيف أنجز هاريس مشروعه، وذلك عند كلامنا عن التحليل البلاغي العربي.

5- **التحليل البلاغي العربي** : إنّ محاولة هاريس السابقة الذكر تندرج في الدراسات الاستغراقية ليس إلا (ولو تجاوزت مستوى الجملة) ولم تبلغ ما بلغته التحاليل العربية على

11- والتحويل عند هاريس غير التحويل عند تشومسكي . راجع في ذلك Discourse Analysis لهاريس وكذلك String Analysis .

الرغم من اعتماد هذه وتلك على مفهوم كان يسميه العرب {قسمة المواقع}[12] ومفهوم الحَمْل القياسي الذي اعتمد عليه العلماء العرب في أكثر العلوم المنبثقة من دراسة القرآن. وتفترق البلاغة العربية –الجرجانية خاصة– عن هذه الاستغراقية الهاريسية بربطها بين هذه المناهج التحليلية : قسمة المواقع، وتفريع الفروع من الأصول(التحويل عن هاريس) وبين الأغراض البلاغية التي تؤديها هذه الضروب المتنوّعة من الأساليب التعبيرية التي تكشف عنها المناهج التحليلية المشار إليها. فالتحليل البلاغي العربي هو قبل كل شيء دراسة موقعية حملية لنصّ معيّن (استغراقية تحويلية بمصطلح هاريس) لبيان مزايا الأسلوب الذي اختصّ به النص بالذات. وقبل أن نمثل لما نقوله بما ذكر علماؤنا، فلا بدّ أن نقول شيئاً عن ميادين اللغة والنحو والبلاغة كما تصوّرها العرب فنقول : إنّ اللغة هي في مقابل النحو مجموع المفردات والتراكيب (الأوضاع) التي سمعت من الناطقين العرب الموثوق بعربيتهم (كلام العرب الفصحاء زيادة عن القرآن) ويشكل هذا المجموع ما يسمى بدواوين العرب (شعراً ونثراً) وهي عبارة عن معطيات[13] إذ ليست مستنبطة أو ناتجة عن قياس سابق. أما النحو فهو الصورة لهذه المادة يستنبطها النحو باستقرائه لكلام العرب والنص القرآني (وهو أول نص استُقرِيَ) وهي مجموعة من المقاييس تفرع عليها الفروع انطلاقاً من الأصول التي هي أوضاع اللغة[14]. أما البلاغة فهي صفة لكيفية استعمال المستعمل لهذه المعطيات اللغوية وهذه المقاييس النحوية إفراداً وتركيباً فدراستها تخص الجانب الاستعمالي Pragmatic للغة، أو بعبارة أخرى دراسة لاختيارات المستعمل للغة للامكانيات اللانهائية التي تتيحه اللغة في جميع مستوياتها : الصوتي والمعجمي والصرفي والتركيبي. وقد قسّم العلماء قديماً البلاغة بحسب الدلالة (وهي نظرة عميقة) إلى علم المعاني وعلم البيان (تسمية الزمخشري) وحدّد السكاكي علم المعاني بتحديد رائع وهو مشهور (إلا أنّه غير مفهوم في الحقيقة) «تتبّع خواص الكلام في الإفادة». (مفتاح العلوم، 77). فلولا كلمة (الإفادة) لكان ذلك هو النحو نفسه. فــ

12- انظر شرح الرماني لكتاب سيبويه 163/3 ظهر .
13- يقول ابن خلدون عن علم اللغة بأنه «بيان الموضوعات اللغوية» (المقدمة، 1059) .
14- انظر الزجاجي، الايضاح، 58-62 .

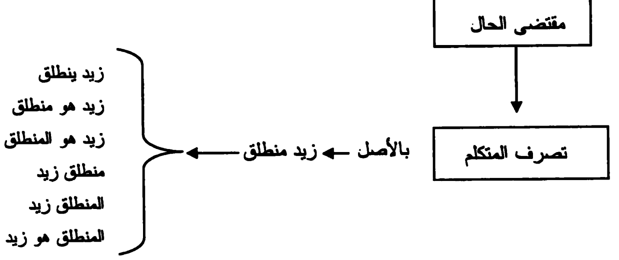
الإفادة) تدل على أنّ علم المعاني هو مرتبط في جوهره بالنحو (بمعناه الواسع) وأنّه دراسة لتلك الإمكانيات التي يسميها الجرجاني (معاني النحو) وتحصيل هذه المعاني عند الاستعمال أي عند تحصيل الخطاب في حال خطابية معيّنة. أما علم البيان في تصورهم فهو ينظر في استعمال اللفظ في غير ما وضع له في أصل اللغة كالمجاز والاستعارة، وليس له علاقة مباشرة بالنحو، أي بدلالة اللفظ إذ موضوع النحو هو اللفظ الدال وأحواله، بل ما يسميه الجرجاني كما سبق أن قلناه بدلالة المعنى [15] وسيتّضح الفرق بين هذين القسمين من البلاغة فيما يلي.

عبارة (وجــوه كل بـــاب) للجرجاني : رأينا أنّ هاريس السابق الذكر يحاول دائماً أن يحمل الجمل المتقاربة بعضها على بعض، ويسمي العلاقة التي تكشفها هذه العملية بـــعلاقة التحويل ونجد ذلك أيضاً في علم المعاني كما تصوّره الجرجاني، ويحسن أن ننقل ههنا قولاً قاله-وهو مشهور- هو في الحقيقة أساس الدراسة البلاغية عند العرب، قال : «لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، ينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد و زيد منطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إنْ تخرجْ أخرج و إن خرجتَ خرجتُ وإنْ تخرج فأنا خارج وأنا خارج إنْ خرجت وأنا إنْ خرجتَ خارج وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعاً وجاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع. فتعرف لكل من ذلك موضعه ... وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثمّ ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء بـــ (ما) في نفي الحال و بـــ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال وبـــ إن فيما يترجّح بين أن يكون وأن لا يكون

15- أما تحديد السكاكي لهذا القسم من البلاغة فغير وافٍ بالغرض في اعتقادنا : «معرفة إيراد المعنى الواحد في طـــرق مختلفة ...» فهذا ينطبق على علم المعاني أيضاً كما سنراه فيما يلي .

وبـ (إذا) فيما علم أنّه كائن. وينظر في الجمل تسرد فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل ...» (دلائل الاعجاز، 64-65) .

هذا كلّه قد تعرض له كل من جاء بعد الجرجاني فألفوا كتبهم على منواله، إلا أنّ حقيقة الأمر في ذلك ما تزال في اعتقادنا يحفّها شيء من الغموض عند بعض المحدثين (وكذلك في أكثر كتب المتأخرين) فإنّ الذي يقصده الجرجاني هو تصرف المتكلم في الكلام بحيث ينتقل من وجه إلى وجه ابتداءً من أصل وهو أقلّ هذه الوجوه لفظاً ومعنىً ؛ أي ما ليس فيه زيادة إطلاقاً وهذا الأصل بالنسبة للخبر (في مثاله السابق) هو المبتدأ والخبر مجردين من كل زيادة وبالترتيب الأصلي المذكور. ويتصرّف المتكلم انطلاقاً من هذه النواة من الكلام حسب ما تقتضيه دلالتها الوضعية الأصلية ومجموع هذه الدلالات الفرعية تكوّن وضعاً ثانياً غير الوضع الأول، ويمكن أن نسميه بـ الوضع البلاغي Expressive، ثمّ إنّ هذه الدلالات هي التي تستلزمها حال الخطاب بما فيها أغراض المتكلم وهو الذي يسميه المتأخرون بمقتضى الحال، ومثال ذلك :

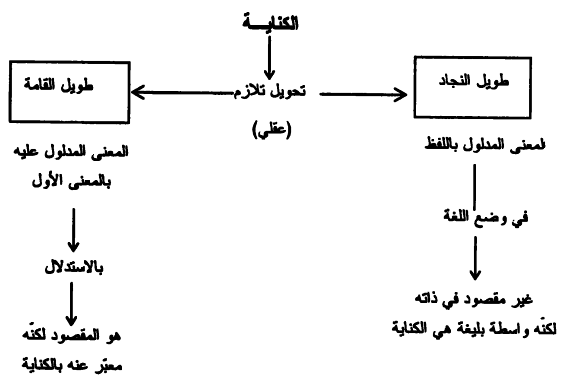


فلكل واحد من هذه الوجوه مزية دلالية (نكتة بلاغية عند بعضهم) وذلك كاستعمال فعل (ينطلق) عوض الاسم (منطلق) فالفعل كما يقول البلاغيون يدل على التّجدد بخلاف الاسم الذي يدل على الثبوت، وكذلك التعريف في (المنطلق) ففيه معنى الحصر. أما إذا قدم الخبر

ففيه معنى التوكيد كما هو معروف بالنسبة للفظ المقدم. فاختيار أحد هذه الوجوه أو توَخيه كما يقول الجرجاني هو سلوك يتعلّق بالبلاغة لا بتطبيق المقاييس النحوية في ذاتها.

وليس من عبارة إلا ولها أصل وفروع، وقد تكون أصلاً لغيرها، وفرعاً لعبارة أخرى، وقد تكون هي الأصل المطلق ويعرف ذلك بعدم الزيادة (بمعناه الواسع : عدم التغيير الطاريء زيادة حقيقية أو حذف لعنصر أصلي أو تقديم أو تأخير وغير ذلك). ثمّ إنّ هذا التصرف البلاغي لا يخص التراكيب وحدها كما قد يستنتجه بعضهم من كلام الجرجاني، بل يشمل كل مستويات اللغة كما قلنا، وذلك مثل أوزان الكلِم، ففي النص القرآني قد تأتي (نَزَلَ) بوزن فعل المجرّد و (نَزّل) بالتشديد و (أنْزَلَ) على وزن أفعل، ولكل واحد منها خصوصية دلالية ليست لغيرها وذلك مثل «نَزّلْنَاهُ تنزيلاً» (الإسراء، 106). ففيه معنى التدريج.

فالتحويل ههنا هو تحويل الأصل إلى كل ما تحتمله اللغة والنحو من أنواع العبارات، أما في علم البيان فهو نوع آخر إذ يؤدي إلى تقدير عبارة لم ينطق بها المتكلم إلا أنّها هي التي يقصدها بالفعل، وذلك مثل الكناية : فعبارة الخنساء (طويل النجاد) تقتضي (طويل القامة) من حيث العقل وهذا هو المقصود في الحقيقة إنّما عبّرت بما يلزم ذلك المعنى من اللوازم الدلالية وهذا الذي يسميه الجرجاني بمعنى المعنى، وسمى بعده بلازم المعنى فالعلاقة التحويلية بينهما هي كالتالي :



وإذن فالتحويل هنا مرجعه المنطق الطبيعي[16] إذ هو تلازم في الحقيقة وليس مجرد تصريف للفظ الواحد. وهو أقرب إلى العُرف والعادة منه إلى المنطق الصوري ومثال ذلك الكناية الأخرى التي جاءت على لسان الخنساء «كثير الرماد» فهو يقتضي في عادة العرب الرحالة وغيرهم كثرة القرى بكثرة الطبخ.

هذا وإذا رجع القارىء الكريم إلى ما حرّره علماؤنا من التحليل البلاغي لراعَهُ ذلك إلى حدّ بعيد خصوصاً إذا قارن ذلك بما يقوم به اللسانيون الغربيون الآن في تحليلاتهم السميائية الأسلوبية (انظر التفسير البلاغي للبسملة، وما قالوه عن سورة الفاتحة. راجع ما نقله أبو حيان الأندلسي من التحليلات العميقة في كتابه : البحر المحيط 17/1 وما بعدها) .

**** نظرية الحديث الغربية والنظرية العربية الخاصة بالتخاطب** : إنّ العيب الذي وقع أصحاب المذهب البنوي في اللسانيات الحديثة ليس فقط كونهم حصروا موضوع بحثهم في اللغة في حدّ ذاتها –فهذا فضل كبير– بل في أنّهم انطلقوا لدراسة اللغة من الكلام الذي تمّ إخراجه أي بعد أن ينتهي منه صاحبه ويصل إلى صماخ السامع، وبعبارة أخرى اهتموا بالنصّ كمنتوج دون أي عناية بأحوال إحداثه، ولهذا قيل بأنّ البنوية تهتم بالسامع ولا تراعي المتكلم. فلهذا السبب يحاول الباحثون منذ زمان غير بعيد أن يحلوا ظاهرة الكلام محلّها الطبيعي وهو دورة التخاطب وصاروا يهتمون بما يسمى Enunciation أي الكلام كفعل أو الحديث كمصدر لا كاسم لما ينتجه التحدث Enunciate. وهذا الاهتمام جاء من جهات مختلفة : فلسفة اللغة وعلم الاجتماع اللغوي ولا سيّما الأنتروبولوجية اللغوية. وقد سبق أحد الفلاسفة الأمريكيين Ch. Morris كل هؤلاء فميّز بين ما هو علاقة بين الأدلة في أنفسها فسمّاه Syntax (تركيبي) وما هو علاقة بين الأدلة ومعانيها أو مسميّاتها فسمّاه Semantic (دلالي) وما هو علاقة بين الأدلة ومستعمليها فسمّاه Pragmatic فاستحسن اللغويون هذا التقسيم، وانتبهوا إلى أهمية هذا التمييز وعظمة الأضرار التي يسببها الخلط بينها في البحث اللغوي. وأظهرت

16- وهو غير المنطق الصوري (المنطق الطبيعي هو منطق الانسان العادي في سلوكه اليومي وفيه تسامح كثير إلا أنه يكوّن مجموعة من الحدود والمقاييس هي أقرب إلى العرف والعادة ولكل أمة وبيئة منطقها الخاص).

نظرية الحديث من الاهتمام المتزايد لعملية التبليغ في ذاتها وما تقتضيه من النظر في العناصر التي تقوم بدور أساسي في هذه العملية.

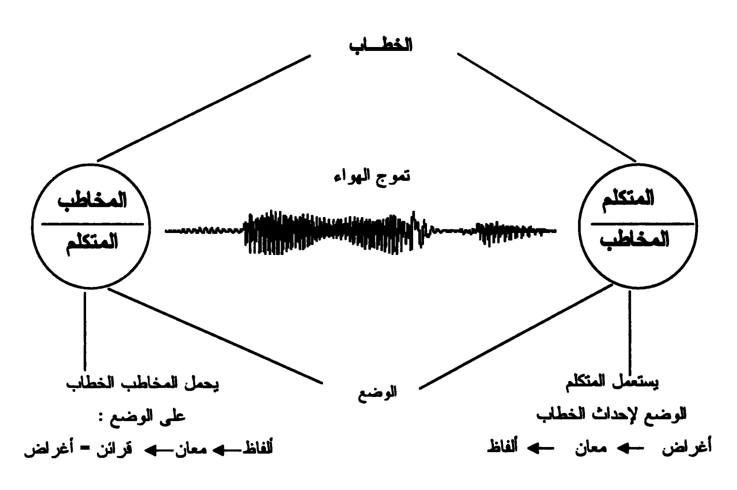
أما فيما يخص تحليل النصّ فهذه الاهتمامات هي بلا شكّ مفيدة، فقد رأينا العلماء العرب يعيرون اهتماماً كبيراً جداً لدور المتكلم وتصرفاته بحسب أغراضه وبمقتضى الحال وكذلك أحوال السامع وغير ذلك ممّا له دور هام في عملية التخاطب[17]. وأما الغربيون فلاحظوا هذه الظاهرة وأقاموا بذلك نظرية متماسكة وثرية، فمن ذلك تمييز رومان ياكبسون[18] بين العناصر اللغوية التي لها مدلـــول ثابت، والعناصر التي لا يمكن أن تدل إلا بالإحالة إلى حال الخطاب ويسميها Shifters وذلك مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والظروف، فليس لها دلالة معيّنة في وضع اللغة. وهذا تنبّه له النحاة العرب فقسموا العناصر اللغوية إلى ما هو لازم لمعناه (أي اسم الجنس والعلم) وما هو متغيّر بتغيّر الخطاب وسموها بالأسماء المبهمة. كتاب سيبويـــه 114/1[19]. ولبعض الفلاسفـــة أيضاً (وهو أوستيـــن البريطاني J. L. Austin) الْتِــفــات حســـن إلى أحكـــام الكـــلام، وقسّمـــه إلى ما يسميـــه العـــرب: خبـــر وإنشـــاء (Locutionary/ Illocutionary) وكان قبل كل ذلك قسّم الكلام إلى Performative وConstative ومعناه أنّ المتكلم قد يثبت شيئاً لشيء، أو يلاحظ شيئاً فقط في حالة، وقد يقول قولاً يكون كالفعل مثل: أُعلِنُ وأَعِدُك، وقد سبقه العلماء العرب بتقسيم أدق للكلام الانشائي إلى طلبي وإيقاعي فالإيقاعي مثل: بِعت/اعتدت هو ما يتم بمجرد التصريح به بالقول. فكل هذه المفاهيم والتقسيمات تساعد المحلّل للنصوص لأنّها توضّح ماهية العملية التبليغية. وللعلماء العرب تفهمّ عميق لكل هذه الظواهر حملهم على ذلك تحمّسهم الخارق العادة لدراسة العربية لغة القرآن. ويمكن أن نرسم دورة التخاطب كما تصوروها هكذا.

17- يقول ابن قيم الجوزية ، ناقلاً ذلك من غيره بلا شك : الكلام له نسبتان : نسبة إلى المتكلم به نفســه، ونســبة إلـــى المتكلم فيه؛ إما طلبا، وإما خبرا وله نسبة ثالثة إلى المخـــاطب لا يتعلق بهذا الغرض وإنمـــا يتعلـــق تحقيقـــه بالنســبتين الأوليين، فباعتبار تينك النسبتين نشأ التقسيم إلى الخبر والإنشاء ويعلم أين يجتمعان وأين يفترقان فإنّ له بنسبته إلى قصـــد المتكلم وإرادته ثبوت مضمونه وصف الإنشاء وله نسبته إلى المتكلم فيه والإعلام بتحقيقه في الخارج وصـــف الإخبـــار. (بدائع الفوائد 139/2). فهذا رائع ولم نجد ما يماثله في كتب الغربيين بعد .

18- هو لساني ينتمي إلى البنوية، ولكنه لم يغلق على نفسه بل وسّع آفاق بحوثه خارج هذا المذهب الضيق

19- ولهذا اللغوي نظرية الوظائف اللغوية يجعل كل عامل من عوامل التبليغ وظيفة خاصـــة : المـــتكلم/ والمخاطـــب / والخطاب / والقرائن / ووضع اللغة / واتصال المتكلم بالمخاطب. وهي مفيدة للتحليل البلاغي ليس إلا.

دورة التخاطب عند العلماء العرب



القرائن المقالية والحالية

مسائل في مصطلحات التجويد لفضيلة الشيخ جلال الحنفي والإجابة عنها

1 - أورد جميع المصنفين في التجويد ستة حروف قالوا إنّها هي حروف الإدغام. وقد جمعوا ذلك بقولهم «يرملون» في حين أنّ جميع حروف الهجاء هي محل الإدغام باستثناء الألف.

2 - قالوا إنّ حرف الإقلاب واحد هو الباء عندما تقترن بها النون الساكنة في مثل «أنباء وأنبياء»، نجد النون تُقلَب إلى ميم عند هذا الالتقاء ولكن النون تقلب إلى ميم ، ونرى عند التقائها بالميم في مثل «من مال الله»، فالنون هنا باتت ميماً. ونرى النون تُقلَب إلى لام في مثل «فمن لم يجد»، وتقلب إلى ياء في مثل «إن يكن منكم عشرون صابرون»، وتُقلَب إلى واو في مثل «من ولى».

كما أنّا نرى اللام تقلب إلى راء في مثل «وقل ربِّ زدني علما»، ونرى التاء المبسوطة تقلب إلى هاء كالذي يقع للصلاة والزكاة والتوراة.

ونرى اللام تقلب إلى حرف معادل للحرف الشمسي التي تدخل عليه فيقال «والشمس» فتبيّن في الشمس شينان نشأ أحدهما من قلب اللام إلى شين.

ففيمَ إذن قالوا إن حرف الإقلاب واحد هو الباء؟.

---

* - قد تفضل الشيخ جلال الحنفي من البلد الشقيق العراق بكتابة هذه المسائل في مصطلحات التجويد وطلب من مدير المجلة (الدكتور الحاج صالح) أن يبين رأيه فيها ففعل. ورأينا أن ننشر هذه المسائل وأجوبتها حتى تعم الفائدة ليتقبل الشيخ منا تشكراتنا الخالصة. الإدارة.
بعث الشيخ جلال الحنفي من بغداد إلى الأستاذ هذه المسائل طالباً منه الإدلاء بالرأي(وتفضل بعد ذلك بزيارته لمعهد العلوم اللسانية بالجزائر في عام 1983م). نشر هذا المقال في مجلة اللسانيات، العدد 6 (سنة 1982).

3 – قالوا إنّ اللاّم من الحروف الشمسية وقد وجدنا الحروف الشمسية إذا دخلت عليها لام التعريف باتت هذه اللام من جنس الحرف الشمسي الذي دخلت عليه. ولكناً إذا أدخلنا لام التعريف على اللفظ المبدوء بلام لا نملك أن نقــول إنّ لام التعريف قلبت إلى لام، ويعني هذا أنّ كلا من لام التعريف ولام اللفظ المعرف مثل: ليل ولبن وليث ولباب لم يحتج أحدهمــا للآخر ولم يقلب أحدهما إلى جنس الآخر، وإنّما ظلت كل لام منهما لاماً بعينها فَلِمَ عدّوا اللام في الحروف الشمسية إذن، وما هي إلا حرف قمري مستقل بلاميته؟.

4 – قالوا إنّ حروف الإخفاء خمسة عشر حرفاً تلتقي بها النون الساكنة فتخفى، فوجدناهم حاروا أشدّ الحيرة في تصوير حالة الإخفاء، وغاية ما قالوه أن يبتعد بالنون الساكنة عن مخرجها قليلاً أو كثيراً عند حالة الإخفاء، وهذا تسيُّب واضح لا ينشأ به ما يراد من وضع النون في هذه الحالة.

وإنّا لنلاحظ أنّ واقع النون الساكنة أنّها تُشَمّ رائحة أحد تلك الحروف، فإذا قلنا «من ذا» فإنّا نرى رائحة الذال عالقة بشكل ما بالنون الساكنة، وكذلك يقال في النون الساكنة عند وجودها قريباً من الفاء والقاف والكاف والشين والظاء.. ومن أجل ذلك سُميت تلك الحالة بالإشمام وقسمته إلى ثلاثة أقسام: كلي وجزئي وخفي، وذلك على مقدار ما يكون في النون الساكنة من رائحة الحرف المجاور. فما رأيكم في هذه التسمية التي تمنح الموضوع وضوحاً لا يتحقّق بمصطلح الإخفاء.

5 – وصف القوم الميم الساكنة عند اتّصالها بالباء بأنّها في حالة إخفاء شفوي، والذي لاحظناه أنّ حكاية الإخفاء مستبعدة في هذه الحالة، لأنّ الميم لا تخفى في الباء، والباء تخفى في الميم بسبب وجودهما على خطين متوازيين لا يتقاطعان، ولذا أطلقنا على هذه الحالة لقب «التّماس» إذ وجدنا الحرفين يتماسان ولا يتقاطعان، والإخفاء حالة تقاطع واندساس شيء في شيء.

6 - أحصَوْا حروف الشدّة وفق مواصفات وجدناها في حرف العين فَلِمَ أقصوا هذا الحرف من المجموعة وجعلوه من البينيات، في حين أنّه حرف ينقطع عنده النفس مثل انقطاعه في أخواته الثمانية. ولاحظنا أن واقع حروف القلقلة هو واقع حروف الشدة فلِمَ لَمْ يضيفوا الكاف والتاء والهمزة (والعين) إلى حروف القلقلة؟

7 - الصوت المفتعل ذو النبرة القوية وهو ما ينطق به في حالة القلقلة لا نراه مبنياً على نظام البيان العربي، فإنّ القلقلة بصوتها الانفجاري يحدث بها حرف متولد جديد متحرك ليس من طبيعة الحرف الساكن أن يكون كذلك، كقولهم «من واقق» فكيف وقع هذا وكيف جاز أن يقع. وهو لو نطق به هذا النطق في القافية الشعرية لأدّى إلى انكسار الوزن. كقولنا: حتى إذا جنّ الظلام واختلط / ط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط / ط. لذا نرى أنّ القلقلة مسألة جبلية في حروفها ولكن دون افتعال أصوات زائدة فيها جعجعة مبالغ في جعجعتها وإنّما يترك أمر النطق بها إلى طبيعة الناطق. وقد وجدناهم اعترفوا بما سمُّوْه بالقلقلة الصغرى التي هي قلقلة طبيعية لا تصنّع فيها والكبرى مثلها حتماً في مقاييس اللغة.

وها نحن أولاء لو قرأنا سورة البروج التي اختتمت آياتها -إلا آية واحدة - بحروف القلقلة ثم افتعلنا الأصوات الغريبة عند النطق بهذه الحروف أفلا يلاحظ أنّ في هذه التلاوة أصواتاً تبتعد بالألفاظ القرآنية عن جوّها المحبّب إلى الأسماع إلى جو ظاهر التهريج والتصخاب ؟

8 - قالوا في تعريف الإدغام إنّه إدخال حرف في حرف مماثل له حيث يبيتان حرفاً واحداً يرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة. في حين أنّا إذا قلنا «لما» فإنا ننطق بذلك على مرحلتين يقال لكل منهما مقطع صوتي فنقول: «لم» ثم نقول: «ما» فلا نرى أنّ الحرفين باتاَ حرفاً واحداً ولا ترانا رفعنا اللسان عن هذين الحرفين مرة واحدة. أفلا يلاحظ أن في التعريف تجاوزاً عن الواقع. وبهذا يتّضح أنّ مصطلح الإدغام لم يأخذ نصيبه من التعريف المطابق لواقع الحال.

9 – حكم الراء الساكنة إذا كانت مسبوقة بكسر أن تكون مرققة، ولكن جاء في كُتب المصنفين أنّ الكسرة إذا كانت عارضة وجب تفخيم الراء ومثّلوا لذلك بالنصّ التالي «أم ارتابوا» إنّ المقطع الصوتي المزدوج «مِرْ» بكسر الميم وإسكان الراء يُشْعِر بأنّ الراء يجب أن تكون مرققة بحكم القاعدة المقررة. ففيم جعلوا الراء هنا مفخمة ومن أين كان الكسر عارضاً؟

10 – لاحظت أنّ المُدود تعتمد على أن تكون حروفها حروفاً ساكنة، وأن يكون ما قبلها متحركاً بحركة ملائمة لنوعية حرف المدّ، فإذا كان واواً وجب أن يكون ما قبل الواو مضموماً فإن كان ياء وجب أن يكون ما قبل الياء مكسوراً. ولكنا إذا رأينا كلمة «القوة» وجدنا الواو ساكنة وما قبلها مضموم فلِمَ يقع المد الطبيعي هنا؟

إذن لا بدّ أن يكون سكون حرف المد سكوناً ذا مواصفات خاصة، وليس كل سكون يؤهل المقطع إلى المد. وهذا ما جعلني أختار لهذا السكون الانسيابي للتمييز بين سكون يصلح له المد وسكون لا يصلح له المدّ.

الإجابة عنها

المسألة الأولى: «جميع المصنفين في التجويد أوردوا ستة أحرف قالوا إنّها حروف الإدغام. في حين أنّ جميع حروف الهجاء هي محل الإدغام باستثناء الألف».

الجواب: إنّ جميع المصنفين يذكرون إدغام هذه الأحرف الستة «يرملون» في باب خاص بأحوال النون الساكنة. ويصرح في ذلك أحد هؤلاء المصنفين، وهو من أقدمهم أعني مكي بن أبي طالب (تـ 437 هـ) بأنّ: «الحروف التي تدغم فيها النون الساكنة والتنوين [وهي نون ساكنة أيضاً من حيث المخرج والصوت] ستة يجمعها هجاء قولك «يرملون» والحروف التي تظهر معها الغنّة يجمعها هجاء قولك «يومن». (راجع كتاب الكشف، تحقيق محيي الدين رمضان، ج1، ص 167). فأما إطلاقهم «حروف الإدغام» هذا بدون تقييد، فهذا لا يحصل إلا عند بعض المتأخرين، ومع ذلك فإنّ وضعهم هذه الأحرف في باب النون الساكنة وما يجري فيه من القرائن كافٍ لرفع اللبس.

المسألة الثانية: تسميتهم الباء «حرف الإقلاب».

مثل هذا الذي قلناه عن حروف الإدغام يقال أيضاً عن عبارتهم «حرف الإقلاب» فإنّ هذا الإقلاب هو عبارة عندهم عن انقلاب النون الساكنة ميماً تحت تأثير الباء. يقول مكي بهذا الصدد: «النون الساكنة والتنوين ينقلبان ميماً إذا لقيتهما باء» نحو قوله: «أن بورك [أمبورك]» (نفس المصدر ص 165). فالإقلاب إذن هو من عمل الباء وهو مقيّد بالنون الساكنة.

المسألة الثالثة: عدهم اللام من الحروف الشمسية.

يقول سيبويه (وكتابه هو المصدر الأقدم فيما يرجع إلى العربية وتأديتها): «لام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام ، لكثرة لام المعرفة في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفا منها

حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان. والأحد عشر حرفا: «النون والراء والدال والتاء والصاد والطاء والزاي والسين والظاء والثاء والذال. واللذان خالطاها: الضاد والشين» (الكتاب ط. بولاق، ج2، ص 416). وعلى هذا فإنّ الحروف التي سيطلق عليها لقب «الشمسية» (بعد سيبويه بقرون عديدة)، هي تلك التي وافقت اللام من حيث أنّها مثلها من طرف اللسان أو خالط مخرجها طرف اللسان فوجب بعد قلبها إلى مخرج اللام إدغام لام المعرفة فيها، لهذا السبب ولكثرة مجيء لام المعرفة في الكلام (وهما سببان متلازمان في إحداث هذا الإدغام). وإن لم يذكر سيبويه اللاّم نفسها في مجموع هذه الحروف فلأنّه قد ثبت أنّه يجب إدغام الحرف الساكن في حرف مثله يأتي بعده (ولا يحتاج إلى أن ينقلب إذ هو مثله) وعلى هذا لا يمكن أن نعتبر اللام حرفاً قمرياً إذ الحروف القمرية، عكس الحروف الشمسية هي تلك التي لا تدغم فيها لام المعرفة لعدم موافقتها اللام التي هي من طرف اللسان. فإذا كانت جميع حروف طرف اللسان تدغم فيها لام المعرفة بعد قلبها إلى مخرجها، فاللام نفسها هي أولى وأحرى بذلك! وإذا كانت تسمية المتأخرين بالحروف الشمسية تنطبق على جميع حروف طرف اللسان وما خالط هذا المخرج مما يوجب إدغام لام المعرفة فيها فإنّ اللام في حدّ ذاتها هي أيضا من الحروف الشمسية ولا يمكن أن تدخل في حد الحروف القمرية. أما كونها غير محتاجة إلى أن تقلب إلى مخرج هذه اللام فلأنّها مثلها تماماً وهذا لا يسقط الصفة (= كونها من طرف اللسان) التي أوجبت إدغام لام المعرفة فيها وإن كان واجباً أن يدغم كل حرف ساكن في تاليه المماثل له.

المسألة الرابعة: وصفهم لعملية الإخفاء والنون الخفيفة

إنّ العلماء القدماء لم يحاروا أبداً في وصفهم لحالة إخفاء النون بل هو من أوضح أوصافهم. قال سيبويه: «وتكون النون مع سائر حروف الفم غير الثلاثة عشر المذكورة حرفاً خفيا مخرجه من الخياشيم» (نفس المصدر، 415). وقال مكي: «إنّ النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ومعها غنّة تخرج من الخياشيم، وإذا خفيت لأجل

ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها وبقي ما كان يخرج من الخياشم ظاهراً... إنّ النون الساكنة [وغير الساكنة] قد صار لها مخرجان: مخرج لها وهو المخرج التاسع (طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا وهو يميزه عن الميم التي هي شفوية. انظر سيبويه، 405) ومخرج لغنتها وهو المخرج السادس عشر. (الكشف 2، ص 166). وعلى هذا فالنون الخفية في **حد ذاتها هي غنّة محضة**، أي صدى يحدث في خرق الأنف المسمى بالخياشيم (ويحصل ذلك بعدم انطباق اللهاة على الممر المؤدي من أدنى الحلق وأقصى الفم إلى الخياشيم)، ولا يحدث معها اعتماد طرف اللسان على ما فويق الثنايا كما هو الحال في النون غير الخفية.

هذا ما يقوله العلماء القدامى وهو سليم وجدّ واضح. أما ما يستنتج من كلامهم -وما تثبته أيضا التجارب في المخابر الصوتية- فهو كالتالي:

بما أنّ الغنّة ناتجة عن صدى محض يحدث بمرور الهواء المتصعد من الحلق في داخل الخياشيم فإنّ جوهرها هو من جنس الحروف المصوتة (حروف المد وأبعاضها التي هي أصوات الحركات). فهي داخلة بذلك في جنس اللين غير الجامد (أو الجلد) الذي يحدث إما باصطكاك عضوين مثل الحروف الشديدة، وإما بتضييق المخرج مثل ما يحصل في الحروف الرخوة. وعلى هذا فإنّ غنّة النون إذا حدثت وحدها كما هو الحال عند الإخفاء، أي بدون أن يصاحبها الصوت الجامد الذي يحدثه طرف اللسان باعتماده على ما يحاذيه من أصول الثنايا فلا بدّ أن تخالط ما هو واقع قبلها ممّا هو من جنسها (أي صوت الحركة التي قبلها)، فإذا نطق الناطق بمثل: «عنك» و«منك» بإخفاء النون أشرب الفتحة في المثال الأول، والكسرة في المثال الثاني غنّة اضطراراً وهي غنّة النون المخفاة، وربما أشربت الكاف بعدها بغنّة أيضاً -وهو شيء عارض- بتدفق صوت النون المخفاة عليها. أما أصوات الحركات التي تلي النون (وأي حرف أغنّ)، فلا مفر من إشرابها غنّة النون، إذ هي أصوات لينة مثل الغنّة. وتبين الآلات الراسمة لذبذبات الصوت أنّ غنّة النون تحدث -عند الإخفاء- مع حدوث

صوت الحركة التي قبل النون. ولا يمكن أن يكون الأمر على غير هذه الحال لأن هواء الصوت في الحركة يمر في آن واحد بالفم وفي داخل الخياشيم. فيصير فتحة أو ضمة أو كسرة (أو ما يتفرع منها) غناء. وهذه المصوتات الغناء هي مجرد أعراض للأداء بالنسبة للعربية، إذ لا تتميز بها معاني الكلم، بخلاف ما هو موجود في بعض اللغات الأجنبية كالفرنسية حيث تتميز معاني كلماتها بمقابلة هذه المصوتات الغناء لما هو من جنسها وليس بأغنّ (وذلك مثل: ã (في an)، وõ ، وẽ بالكتابة الصوتية الأوربية).

أما قولكم إن «واقع النون الساكنة أنّها تشم رائحة أحد تلك الحروف» فالعكس هو الصحيح لأن الذال في «من ذا» هي التي تشرب غنّة (عرضاً لا اضطراراً)، ومعنى ذلك أن صدى الخياشيم ربّما استمر ولا ينقطع عند حدوث الذال، فيختلط حينئذ بصوت الذال (أي يحدث معه). وبداية هذه الغنّة تحصل كما قلت عند انصرام صوت الحرف المتحرك الذي هو قبل النون المخفاة (وكل ذلك بيّن ظاهر في رسوم الذبذبات).

المسألة الخامسة: وصفهم الميم الساكنة عند اتصالها بالباء بأنها في حالة إخفاء شفوي.

ما يقال عن النون الساكنة يقال أيضا عن الميم من حيث الإخفاء، إلا أنّ الميم لا تخفى إلا إذا تلتها باء. وفي حالة الإخفاء تفقد صوتها الجامد، مثل النون (وهو في الميم ناتج من اصطكاك الشفتين) وتبقى غنّتها. وها هنا أيضا تحدث الغنّة مع الحركة التي قبل الميم وتصاحبها في اتصال حدوثها. ويمكن أن تتواصل إلى أن تختلط بمخرج الحرف الذي يلي الميم لأنها مجرد صدى مثل أصوات الحركات يمكن أن تمد إلا أن هذه الأصوات هي صدى يحدث في التجاويف التي فوق الحنجرة ماعدا الخياشيم (جوف الحلق وجوف الفم). فإذا خالطه صدى آخر في جوف الأنف صارت إلى تلك الغنّة التي تحدث عند إخفاء النون والميم. وإذا امتدّ حتى يصل إلى مخرج الحرف التالي صار الصدى الخيشومي هو وحده المخالط لهذا المخرج وانقطع الصدى الحلقي الفموي الذي تتّصف به أصوات الحركات ومدّاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه -والمتقدمين من النحاة والقراء- لم يذكروا إخفاء الميم بل وأكدّ مكي في كتاب الرعاية (ص105) أنه: «إذا سكنت الميم وجب أن يحتفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باء أو فاء أو واو»، وقال أيضا: «لا بدّ من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك **خوف الإخفاء** والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن» (ص 207)[1].

على أنّ الشاطبي ينسب الإخفاء الشفوي (الذي يذهب جمود الميم ويخلص غنّتها) إلى السوسي (صالح بن زياد المقرئ) فيقول:

وتسكن عنه الميم من قبل بائها   على إثر تحريك فتختفي تنزلا

ويعني بالهاء في «عنه» السوسي كما أثبت ذلك شراح الشاطبية.

ثم إنّ ابن عصفور في كتاب **الممتع** (2، ص 720) يؤكد هو أيضا «أنّ الميم من الحروف التي لا تدغم في مقاربها. وينبغي أن يحمل ذلك على الإخفاء وعلى ذلك كان يتأوله أبو بكر بن مجاهد رحمه الله».

المسألة السادسة: إقصاؤهم العين من حروف الشدة وعدم إدراجهم الكاف والتاء في حروف القلقلة

لقد قسم العلماء الأولون الحروف إلى شديدة ورخوة، وقسم ثالث جامع للشدة والرخاوة معا (وهو الذي سمي بالمتوسط أو البيني). وصرّحوا بأنّ الفرق القائم بين القسمين الأولين هو في جري الصوت وعدم انحصاره في الرخو وعدم جريه ومن ثم انحصاره في الشديد. قال الشنتمري في شرحه للكتاب (مخطوط 142 بالخزانة العامة بالرباط، لوحة 149): «والفرق بينهما هو أن الحرف الشديد إذا وقفت عليه[2] انحصر عليه الصوت، والرخو إذا

1- لفظة الإخفاء تدل عند العلماء الأولين على معنيين، وقد التبست على هذا القارئ وعلى الكثير من العلماء إلى يومنا هذا، فإن سيبويه وشيخه الخليل يقصدان من الإخفاء تارة : هذه العملية التي تخلص النون غنة بإزالة جمودها، و تارة أخرى ما يسمى باختلاس الحركة و هو إضعاف اعتمادها فتختصر بذلك مدة حدوثها بحيث لا يستطيع السامع أن يدرك صوتها حتى يظن أن الحرف المتحرك بها ساكن . وعلى هذا فإن الإخفاء هو في جميع الأحوال نقص لإحدى صفات.

2- وأقدم ما وصلنا من ذلك هو ما يوجد في كتاب سيبويه.

وقفت عليه لم ينحصر الصوت». وقال الرضي في شرحه للشافية (3 / 260): «الشديدة لا يجري الصوت عند النطق بها بل إنّك تسمعه في آن ثم ينقطع». ويعنون بذلك أن صوت الحرف الرخو يمكن أن يمتد – عندما يكون ساكناً[3] أي أن الحرف الجامد أو المصوت (وما يترتب على ذلك من أحوال خاصة)، وبهذا النقصان يصير صوتهما خفيا بكيفية من الكيفيات وليس اندساسا.يردد وتطول مدة حدوثه إن شاء الناطق لأنّ حدوثه يحصل بتضييق المخرج فقط أي بانغلاق غير تام للقناة الصائتة (في مستوى أو مدرج من مدارجها كمستوى الحلق أو اللسان مع الحنك أو أصول الثنايا أو ما بين الشفتين وغير ذلك)[4]. فالهواء ينسل فيه ويتسرب في داخل ذلك المضيق (ولذلك سماه ابن سينا بالتسريبي). أما صوت الحرف الشديد فلا يمكن فيه ذلك لأنّه يحدث –عند تسكين الحرف– بانغلاق تام للقناة الصائتة في مدرج من مدارجها (كالباء في مستوى الشفتين) ويمنع هذا الانغلاق التام من امتداد الصوت[5].

وعلى هذا الأساس حدّد العلماء القسم الثالث بأنّه جامع لصفة الشدة وصفة الرخاوة في الوقت نفسه. ولا تناقض ههنا لأن محل الانغلاق التام والانغلاق غير التام قد يختلف وذلك مثل الميم والنون، ففيهما شدة في مستوى مخرجهما الفموي وجرى صوت في مستوى الخياشيم. وقد تتناوب الشدة والرخاوة في أثناء حدوث الحرف نفسه وذلك مثل ما يحصل في الراء إذ تتكرر فيه قرعات طرف اللسان على ما يحاذيه من أصول الثنايا (وقد يكتفي فيها بقرعة واحدة يتلوها جري الصوت). وكالعين أيضا يقول عنها سيبويه أنها: «بين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء» (الكتاب، 2 / 406). ويقول ابن عصفور في الممتع (2 / 673): «كأنّ صوتها ينسل، عند الوقف، إلى الحاء فليس إلى صوتها الانحصار التام ولا جري الرخو» ويعنون بذلك أنّ الشدة والرخاوة تتابعان فيها بانقباض وسط الحلق

3– ولا يتبين ذلك عند تحرك الحرف، لأن الحركة تمكن الناطق من الانتقال من مخرج الحرف إلى مخرج الحرف الذي بعد .

4– ويحتك عندئذ الهواء بتلك الفجوة الضيقة عند مروره بها ويحدث هذا الاحتكاك صوت الحرف الرخو، ولذلك أطلق عليه الغربيون اسم الحرف الاحتكاكي (fricatif) في مقابل الحرف الانفجاري (explosif) وهو الشديد ويعبر عنها الناطقون بالإنكليزية بلفظة: (stop) وهي قريبة من التسمية التي يستعملها ابن سينا: الحرف الحبسي (في مقابل التسريبي).

5– أما إذا كان الحرف متحركا فيكون هذا الانغلاق فيه فوريا لأن العضو الناطق إذا انتقل إلى مخرج آخر بالحركة تجافى عن الموضع – أي ارتفع وفارق محله الأول لتحصيل الحرف الذي يلي.

وانبساطه على التوالي كأنه اهتزاز. وهذا ما لا يمكن أن يشك فيه إذ يظهر للعيان عند استعمالنا لآلة خاصة تسمى بالمجواف الحلقي (تمكننا من مشاهدة ما يحصل في باطن الحلق عند النطق (laryngoscope). ودليل آخر يرجع إلى التحليل الفيزيائي للصوت: فإنّ الشبح أو الطيف الفيزيائي لصوت العين (ونحصل عليه بآلة تحلل الصوت إلى عناصره الأولية تسمى المطياف (sonagraphe) هو شديد الشبه بالطيف الخاص بأصوات المدّات وأبعاضها أصوات الحركات. ونحن نعلم أن مصدر هذه الأصوات هو اهتزاز للأوتار الصوتية (وتسمى في اللغة بالشوارب)، وأنّ اهتزازها هو عبارة عن انقباض وانبساط سريعين جداً لهذه العضلات الحنجرية. فلهذه الأسباب كلها ندرك اليوم وبفضل التجارب والمشاهدة المخبرية صحة ما ذهبوا إليه من أنّ العين ليس حرفاً شديداً محضا ولا حرفاً رخوا محضاً.

المسألة السابعة: حقيقة ما يسمونه بالقلقلة وصُوَيْتها ونفخة المهموس

عرف العلماء القلقلة بأنّها صفة الحروف التي إذا «وقفت عليها خرج معها من الفم صُوَيْت ونبا اللسان عن موضعه» (**الكتاب**، 2 / 284). وهي حروف «قد طبج». ويجب أن نلاحظ أنّها كلها شديدة **مجهورة**. وذكر سيبويه أنّ هناك حروفاً «إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة ولم تضغط ضغط الأولى (أي حروف القلقلة) وهي الزاي والظاء والذال والضاد». ونلاحظ هنا أيضاً أنّ هذه الأحرف الأربعة هي ماعدا الغين جميع الرخوة **المجهورة**. وأطلق على كلا القسمين اسم **المشربة**. ثم أشار إلى أنّ «الحروف المهموسة كلها تقف عندها مع نفخ» (**الكتاب**، 2 / 285). فما هو يا ترى هذا الصُوَيْت أو هذا النفخ الذي يحدث بعد حدوث الحروف الشديدة والرخوة المجهورة الأربعة وجميع الحروف المهموسة ؟

إنّ حالة القلقلة ليست اختيارية –وكذلك النفخ– بل اضطرارية وقسرية. «فلا تستطيع كما يقول سيبويه (نفس المصدر) أن تقف عليها إلا مع الصويت لشدة ضغط الحرف». ثم ليس هذا الصويت أو ذاك حرفاً جديداً متحركا بل هو صوت أو نفخ وجيز ناتج عن إطلاق

الهواء بعد الوقف (أي عند انتهاء النطق بالحرف الساكن واسترخاء العضو الناطق). وهو عبارة عن نبوة للعضو والهواء أو نبرة بعد انتهاء الضغط والحصر. ولهذا لا يمكن أن يحدث مثل هذه النبرة في الحروف البينية إطلاقا، كما أنّها لا تحصل في الوصل، أي إذا كان الحرف الساكن موصولاً بحرف آخر غير موقوف عليه، إذ النبرة تنتج عن ارتفاع العضو وإطلاق الهواء بعد حصره (كأنها حركة). ولهذا يسمع للحرف المشرب والحرف المهموس صويت أو نفخ هما من نفس الحرف وليسا حرفا زائدا عليهما. وقد وصف ذلك ابن جني في كتابه **الخصائص** بما لا يحتاج إلى المزيد: «إنّك إذا وقفت عليه (أي الحرف الساكن المشرب أو المهموس) ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة عن إتباع ذلك الصوت إياه. فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده وتهيأت له ونشمت فيه، حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكّن فيها من إشباع ذلك الصَوَيْت» (1 / 57 – 58)، وهذا أيضا تبينه الآلات الراسمة لذبذبات الصوت.

وما عدا هذه الحروف فلا يظهر معها صُوَيْت عند الوقف عليها. يقول الرماني بهذا الصدد «لِمَ كانت الحروف كلها سوى هذه الأقسام الثلاثة[6] لا صويت معها بعد خروجها في الوقت وهل ذلك لاستغنائها بأنفسها عن الصويت الذي يكون كالاستراحة إليه فيها في الوقف» (5 / 14 ب). ومعنى ذلك أنّ الصويت (أو النفخ) الذي يحصل عن الوقف في غير هذه الأقسام الثلاثة يمتزج بصوت الحرف، فلا يكون مثل النبرة (ولا يكون صويتا ولا نفخا مستقلا في الحقيقة). أما في الهاء والعين والغين وهي مشربة، فلأنّها لا منفذ لها ما بين الثنايا أو الأضراس. أما اللام والميم والنون فلخروج صوتها من جانبي اللسان «في اللام»، ومن الخياشيم في الأخريين. وأما الهمزة فلخفاء نبرتها إذ «هي أبعد الحروف وأخفاها في الوقف» (**الكتاب**، 1 / 286).

6- حروف القلقلة الخمسة والحروف الرخوة المجهورة الأربعة وجميع الحروف المهموسة وماعدا هذه الحروف لا يسمع لها صويت ولا نفخ وهي: اللام والميم والنون والعين والغين والهمزة والهاء.

المسألة الثامنة: معنى الإدغام

قالوا عن الإدغام إنّه: «يرتفع اللسان [فيه] بالحرفين ارتفاعة واحدة لا فصل بينهما بوقف ولا بغيره، ويعتمد على الآخر اعتمادة واحدة فيصيران بتداخلهما كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه، ويشد الحرف، ويلزم اللسان موضعاً واحداً، غير أنّ احتباسه في موضع الحرف لما زاد فيه من التضعيف أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد» (**التجديد في الإتقان والتجويد** لأبي عمرو الداني، 193). وقال ابن يعيش: «يقع اللسان عليهما وقعا واحدا من حيث لا يفصل بينهما زمان» (شرح المفصل، 10 / 132).

وعلى هذا فإنّ عدم الفصل بين الحرفين بزمان (زمان حركة أو مهلة وقف) هو الذي يجعل اللسان (أي آلة النطق لسانا كان أو غيره) يرتفع ارتفاعة واحدة كأن الحرفين حرف واحد. فقولكم إن نطقنا بالحرفين «على مرحلتين يقال لكل منهما مقطع صوتي» صحيح إلا أن قولكم: «نقول: «لم» ثم نقول: «ما» فلا نرى أنّ الحرفين باتاً حرفاً واحدا، ولا ترانا رفعنا اللسان عن هذين الحرفين مرة واحدة» غير وارد، وذلك لأن حدوث الحرف يشتمل ثلاثة أطوار (كما نبّه على ذلك ابن سينا في كتابه: أسباب حدوث الحروف وجميع الصوتيين المحدثين):

1 – حبس النفَس.

2 – امتداد هذا الحبس.

3 – إطلاق النفَس.

فإذا أُدغم الحرف في آخر[7] ابتدأ الناطق بهما بحبس النفَس، وبما أنّ موضعهما واحد فإنّه لا يحتاج إلى أن يطلق نفسه لينتقل إلى مخرج الحرف الآخر، بل يبقى احتباسه وتكون

7- المقطع بهذا المعنى هو مفهوم دخيل في الفكر اللغوي العربي (دخل مع ما ترجم من كتب الفلاسفة اليونانيين). ولا يعرف النحاة العرب إلا السبب (ويقابله المقطع الممدود عند اليونان) لأنهم انطلقوا في التحليل من النطق الحقيقي إذ أقل ما يمكن أن ينطق به مفردا هو المقطع الممدود (حرف متحرك فحرف ساكن). وتحليل لفظة مثل «لمّا» على مقطعين له علاقة بقول العلماء العرب عن الحرفين المدغمين إنهما حرف واحد مشدد. وهو بوزن حرفين (السخاوي في شرح الشاطبية، 129).

مدّته أطول مما هو في الحرف الواحد، ثم يطلق نفسه ؛ فبزيادة المَدّة في توتر العضلات يظهر الحرفان كأنهما حرف واحد مشدد. وبهذا يتضح معنى قولهم: «إن اللسان يرتفع ارتفاعة واحدة»، فآلة النطق تعمل في الإدغام عملاً واحدا متصلا، وكل واحد من الحرفين ينقصهما حينئذ طور من الأطوار الثلاثة: الأول الساكن لا يكون فيه إلا الحبس وشيء من امتداده أما الآخر فلا يكون فيه إلا الإطلاق وشيء من امتداد الحبس السابق. أما إذا حصل الإطلاق في وسط الطور الثاني بوقف أو بحركة فلا يكون حينئذ الحرفان مدغمين. وعلى هذا فإنّنا إذا نطقنا بـــ «لما» وقلنا «لَمْ» - وهو مقطع صوتي لا محالة - ثم انتقلنا إلى المقطع الآخر «ما» بدون أن نقف على الميم الساكنة أي بدون أن نزيل التوتر العضلي الذي يحدثه الحبس أي دون أن نطلق النفس كان نطقنا للحرفين بارتفاعة واحدة أي بعمل واحد متصل، وإن حصل الوقف بعد الحرف الساكن زال الإدغام.

وهذا بَيَّنَه جيداً علماؤنا. قال ابن جني: «ألا ترى أنّك في قطّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر». (الخصائص، 2 / 140)

المسألة التاسعة: تفخيم الراء الساكنة

قال مكي: «إعلم أنّ الراءات أصلها التغليظ والتفخيم ما لم تتكسر الراء... وآعلم أنّ الراء التي يجوز تغليظها وترقيقها تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة. فأما الراء الساكنة فحرف ضعيف لسكونه، فهو يدبره ما قبله مرة وما بعده مرة لضعفه في نفسه. فإذا كان قبله كسرة لازمة غير عارضة رققت الراء لقربها من الكسرة التي قبلها. وإذا كانت بعدها باء رُقِّقَت..» (الكشف، 1 / 209). وقال أيضا: «فإن وقع قبل الراء كسرة عارضة أو على حرف زائد لم يعتد بها نحو: «لربهم» و«برازقين» كأنّ الحرف لم يُذكَر، وكأنّه ابتدأ براء لا شيء قبلها يوجب ترقيقها وكذلك إن كانت الكسرة عارضة على حرف ليس من الكلمة نحو قراءته: «بعاد إرم» (الفجر، 6 – 7)، الراء مغلظة لأنّ الكسرة التي على التنوين عارضة.

إنّما هي كسرة الهمزة ألقيت على التنوين... وكذلك الراء الساكنة إذا كانت الكسرة التي قبلها عارضة أو من كلمة أخرى، لم تعمل في الراء وكانت الراء مغلظة» (الكشف، 1/ 211).

إنّ المقصود من العروض عند العلماء العرب -وضده اللزوم- هو، كما هو معروف، الحدوث غير المستمر، غير المطرد. فالشيء العارض هو الحادث الذي يقع عرضاً أي اتفاقاً من غير اطّراد[8]. والذي لاحظه هؤلاء العلماء أن العارض في أصله ليس له تأثير مثل الشيء اللازم، أما بالنسبة لتأثير الأصوات اللغوية بعضها في بعض فاللازم منها أي المؤثر بالأصالة فهو الحرف والحركة اللذان تنبني عليهما الكلمة، أي العنصر الذي يدخل في بنائها ولا يفارقها (إلا عند تحولها إلى صيغ أخرى). فهذا العنصر الثابت يؤثر فيما جاوره لاستمراره وثبوته في داخل الكلمة. أما العارض -مثل الحركة العارضة التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن (كالحركة التي تُزاد على الساكن في الابتداء وتلك التي تمكن الناطق من الانتقال من ساكن إلى آخر)- فهو وإن كان كثيرا في الكلام، إلا أنه من عوارض الإدراج[9] فتأثيره حاصل لا محالة إلا أنه لا يبلغ من القوة ما يبلغه العنصر اللازم للكلمة إذ لا يتقيّد تأثير اللازم بعوارض إدراج الكلم. وهذا لا يمنع من أن يؤثر العارض -الخارج من بنية الكلمة- إذا كان أقوى فيزيولوجيا من اللازم (أي إذا كان إحداثه يتطلب جهداً عضلياً أعظم)، وذلك مثل الحرف المفخم بالنسبة للمرقق: يتغلب المفخم العارض على الكسرة اللازمة في: «أراد أن يضربها قبل، لم يميلوا الألف في «ها» للقاف التي بعدها «قبل»[10]. أما في «أم ارتابوا» فلم تؤثر الكسرة في الراء لعروضها وضعفها الفيزيولوجي معاً وعروضها هو أهم السببين، إذ قد تتغلب على الحرف اللازم المفخم إذا كانت لازمة لهذا الحرف (أي إذا بني على الكسر) نحو: «الضعاف» و«الصعاب»، ولم يمنع الحرف المفخم الإمالة لأن الكسرة قد لازمته وبالتالي قد أضعفته.

8- قال الرماني في كتاب الحدود: «العارض هو المار على طريق النادر، واللازم هو المار على طريق المطرد» (ص 42).

9- أي الظواهر والأحداث التي تقع في مدرج الكلام (عند اتصال الكلم بعضها ببعض وتأثيرها بعضها في بعض).

10- راجع كتاب سيبويه: 2 /265.

لِمَ لَمْ يقع مدّ طبيعي في الواو أو الياء الساكنتين المدغمتين في مثلهما كما هو الحال في «قوة» و«سي» مع كون ما قبلهما متحرك بحركة مجانسة لهما؟ الجواب عن هذا السؤال يوجد في هذا النصّ من كتاب سيبويه: «إذا قلت: مررت بولي يزيد وعدو وليد فإن شئت أخفيت[11] وإن شئت بينت ولا تسكن[12]، لأنّك حيث أدغمت الواو في عدو والياء في ولي فرفعت لسانك رفعة واحدة ذهب المد، وصارت بمنزلة ما يدغم بغير المعتل. فالواو الأولى في عدو بمنزلـــة اللام في دلـــو، واليـــاء الأولـــى في ولي بمنزلة الباء في ظبي» (الكتاب، 2 / 409).

فالسبب إذن في عدم وجود مدّ في هذه الأحوال هو حصول الإدغام بين الحرفين وهذا جدّ معقول، لأنّ الإدغام هو وصل شديد، مبالغ فيه «لحرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد عليهما بهما على المخرج اعتمادة واحدة قوية»[13] وهذا «مزيل لفضيلة المد»[14]. والوصل هو في حدّ ذاته يمنع امتداد الصوت كما يمنع ظهور الصُوَيْت أو النفخ في حروف القلقلة وغيرها. فإذا حصل هذا الوصل في الإدغام كان أشدَّ منعاً لكل ما يحدثه الوقف أو ينتج بسببه. أما إذا وقعت الواو أو الياء الساكنة في كلمة منفصلة أو خيف اللبس فلا يحصل الإدغام، وعندئذ ظهر المدّ. قال سيبويه: «وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فإنّ واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك: ظلموا واقداً واظلمي ياسرا، ويغزو واقدا، وهذا قاضي ياسرا. لا تدغم. وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا: قد قوول، حيث لا تلزم الواو وأرادوا أن تكون على زنة قاول، فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لها... وإذا قلت وأنت تأمر: اخشي ياسِرًا واخشوا واقدا أدغمت لأنّهما ليسا بحرفي مدّ كالألف، وإنّما هما بمنزلة قولك: أحمد ذهب بنا . فهذا لا تصل فيه إلا

11- يقصد من الإخفاء ههنا ما يقصد من الاختلاس: أن تسرع باللفظ بالحركة حتى لا يظهر جرسها وحتى يظن أن الحرف ساكن وهو بزنة متحرك.
12- أي لا تسكن فيحصل بالضرورة إدغام.
13- هذه عبارة الرضي في شرحه الشافية (3/235).
14- نفس المصدر، 2 / 238.

إلى الإدغام لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواء، وليس بينهما حاجز» (نفس المصدر).

فهذا نصّ صريح في أنّ سيبويه –وأكثر العلماء المتقدمين – قد أدركوا جيداً الفرق بين المدّ الأصلي الذي هو مطل وإطالة للصوت الهوائي اللين (وهو جوهـر حروف المد واللين) –وهذا يزيله الإدغام[15]– وبين الامتداد الذي يحصل لحبس النفس عند تسكين الحرف غير المدي (أي جميع الحروف ماعدا حروف المدّ وتسمى الأولى بالجوامد والثانية بالذوائب). ويستنتج من هذا وما نعرفه عن صفات الحروف أنّ السكون الذي هو توقيف لحركة الحرف[16] ومن ثمّ حبس (تام وغير تام)[17] للنفس، يختلف باختلاف الحروف: يكون التوقيف وحبس النفس في الجوامد الساكنة آنياً مع قبوله للامتداد (بإبقاء التوتر العضلي)، وفي الذوائب –التي هي دائما ساكنة– زمانيا ليس إلا. فالأول هو سكون الباء والتاء والسين والواو والياء المفتوح ما قبلها وغيرها من الجوامد[18]: يحصل فيها التوقيف السكوني دفعة واحدة ويمكن أن يمتدّ فيه حبس النفس. أما الثاني فهو سكون يحصل فيه هذا التوقيف دائما بالتدرج لا دفعة واحدة، ويحدث حبس النفس فيه بفتور الحركة وتلاشيها شيئا فشيئا، إلا إذا مَكّن الناطق صوتها وتلفظ في الحين بحرف جامد ساكن (في مثل دابة، ولا الضالين)، فيقوم هذا التمكين للصوت مقام الحركة إذ تطول بذلك مدة الحركة التي قبل الحرف المدي وتكاد تغطيه كله إلى غاية المخرج الذي يليه.

15– فيما يخص الواو أو الياء المثيّتين أي إذا كانتِ إحداهما مدغمة في مثلها.

16– خلافا للحركة التي هي عبارة عن إطلاق النفس وتنقل الهواء والأعضاء الناطقة من مخرج إلى آخر والحرف –أيا كان– يحدث دائما بحركة سواء كانت معه وبعده كما هو الحال في المتحرك أم كانت قبله كما هو الحال في الساكن الذي يحدث بإيقاف هذه الحركة (وهي التي مكنت الناطق من الانتقال من المخرج السابق إلى مخرج الساكن).

17– تام في الحروف الشديدة وغير تام في غيرها.

18– وحرفا اللين هما جامدان بهذا الاعتبار، وإن كانا قريبين جدا من الذوائب للينهما. ولهذا يحتمل لهما ما لا يحتمل للجوامد الأخرى إذ يستطيع الناطق أن ينتقل من إحداهما، في حالة تسكينها إلى حرف جامد ساكن بعدها (كحروف المد)، وذلك في مثل: ثوب بكر وجيب بكر وأصيم (إذا أطيل حبس النفس فيها). أنظر ما يلي وما قاله سيبويه في كتابه، 2/ 409.

قضايا الترجمة والمصطلح

الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما*

المقدمة :

الترجمة من الوسائل الأساسية للرقي اللغوي في أية لغة ومن هذا المنطلق أرى أنّه من الضروري أن يكون موضوع اهتمام بالبحث العلمي وأن تكون موجودة في كل مؤسسة علمية تمارس كما يمارس التكوين والبحث في الوقت نفسه. أولاً لأنّه باب من أبواب التّفتح على الآخر أضف إلى هذا أنّ إتقان لغة زائدة عن اللغة الأم هي فرض عين على كل مشتغل بالبحث. ثمّ لا بدّ من التوسع في إقامة مراكز لدراسة وممارسة فن الترجمة في كل بلد عربي بشرط أن يكون التنسيق بينها، وتشجيع الأبحاث في مجال الترجمة.

إنّ مشكل توفر المراجع والمصادر العلمية باللغة العربية، وتوفر الكتاب العلمي عامة متوقف جلّه بالدرجة الأولى -خصوصا في الوقت الراهن- على الترجمة من جهة، وتوفر المصطلحات العلمية باللغة العربية من جهة أخرى. أما المصطلحات فقد بادر العلماء منذ أكثر من قرن في وضع ما يحتاجون إليه من ألفاظ فنّية لسدّ حاجاتهم، وأُنشئت لهذا الغرض المجامع اللغوية (انطلاقا من مجمع دمشق إلى آخر مولود في هذا الميدان وهو المَجْمَع الجزائري). إلا أنّ الكثرة الكاثرة من المفاهيم العلمية التي ظهرت في عصرنا الحاضر أعجزت إلى حدّ كبير واضعي المصطلحات، وبقي المشكل كما كان في أول أمره. أما الكتاب العلمي فقد يحاول هذا العالم أو ذاك أن ينقل إلى العربية كتاباً في علم من العلوم إلا أنّ هذه الأعمال الفردية لا تفي بالغرض، إذ بقيت مبعثرة غير منتظمة إلا في بعض المجامع.

وقد تفطّن بعض المسؤولين في الوطن العربي ومنذ عهد قريب جداً إلى الأهمية العظمى التي تكتسيها الترجمة بالنسبة لمشكل الكتاب العلمي. ولهذا اقترحت بعض الدول العظمى

---

*- ألقي هذا البحث في ندوة "الترجمة والمصطلح العربي" الذي نظمه مسؤولو "بيت الحكمة" بتونس عام 1988م.

إنشاء مؤسسة للقيام بالترجمة للمراجع العلمية على نطاق واسع. وتبنّت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذه الفكرة. غير أنّ هذا غير كافٍ في نظرنا، مادام مفهوم الترجمة هو المفهوم الذي تعوّد عليه الناس، ومادام العمل العلمي في المصطلحات وتوحيدها يمشي بهذا البطء.

ولهذا فإنّنا سنتحدث فيما يلي عن مشروعين جزائريين يرميان إلى حلّ جذري للمشكلين الآنفي الذكر.

1- مشروع تكوين اختصاصيين في علم المصطلحات والترجمة المتخصصة:

يهدف هذا المشروع إلى سدّ فراغ مَهُول وخطير بالنسبة للوطن العربي وسيكون سبباً إنْ لم نتصدّ له، لعرقلة نموّه العلمي والتكنولوجي، بل سبباً في إيقاف هذا النموّ، ومن ثمّ أن يؤثر في المستوى الاقتصادي الثقافي لهذا الوطن. ويتمثّل هذا الفراغ في عدم وجود مترجمين متخصصين في نقل العلوم والتكنولوجيا.

كما هو معلوم فإنّ مشكل توفر الكتاب العلمي يرتبط بصفة عامة باسترجاع اللغة العربية لمكانتها الأصلية. وبالفعل فإنّ التعميم لاستعمال اللغة العربية يقتضي التعريب الشامل للتعليم وعموما لكل تكوين أيّاً كان. ثمّ إنّ هذا التكوين باللغة العربية لابدّ أن يعتمد على كتب ومراجع محرّرة بنفس اللغة. والواقع أنّ هذا النوع من المراجع قليل جداً في الوقت الحاضر، بل غير متوفر في الكثير من الميادين العلمية الدقيقة أو الطلائعية. وما هو موجود وما يظهر بين الفيْنة والأخرى لا يمكن أن يفي بجميع الحاجات ولا تتراءى فيه جميع ما يجدّ في خارج الوطن العربي من النظريات والتطبيقات في ميدان العلوم والتكنولوجيا. فحتى ولو فرضنا أنّ إنتاج مثل هذه الكتب هو كافٍ، وهذا ما يزال بعيد المنال، فإنّنا سنبقى مهدّدين بخطر عظيم وهو أن نعتقد أنّ الاكتفاء الذاتي في ميدان العلوم هو مثل الاكتفاء الغذائي فإذا اعتقدنا فسنكون قد أغفلنا على أنفسنا مثل ما فعلنا في عصر الانحطاط، ونتجاهل بذلك ما يصدر في الخارج من الدراسات العلمية العظيمة القيّمة. وهذا التّقوقع هو خطير بقدر ما يمنع جمهور

المثقفين الذين لا يمكنهم أن يحسنوا أكثر من لغتين في الغالب أن يطلعوا على ما يجد من الدراسات والنظريات العلمية.

ولهذا فإنّ المسلك الوحيد الذي يجب سلوكه هو الإعداد على نطاق واسع لعدد كبير من المترجمين المتخصصين في نقل العلوم. ومن المعروف أنّ العدد الذي تتوفر عليه البلدان العربية من الاختصاصيين في ميدان الترجمة المتخصصة هو عدد تافه جداً.

ويمكن أن نذكر بهذا الصدد أنّ المجموعة الأوربية (السوق المشتركة) تستعمل هي وحدها أكثر من 2000 مترجما متخصصا (من الطراز الذي أشرنا إليه). وأنّ أكثر من 500 كتابا يترجم شهرياً إلى الفرنسية والروسية والألمانية والصينية وغيرها من اللغات، وأنّه بفضل هذه الحركة العملاقة في نقل العلوم من لغة إلى أخرى يمكن لهذه الدول أن تطّلع على الأعمال التي يقوم بها العلماء والخبراء في ميدان العلوم والتكنولوجيا على مستوى العالم. وهذا بدون أن يتخلوا عن لغتهم الوطنية. ثمّ إنّ هناك بنوكاً للمعلومات اللغوية والاصطلاحية تحتوي على عدة ملايين من الوحدات؛ ولولاها لما استطاعت اللغة الفرنسية أن تواجه اللغة الإنجليزية في كندا مثلا. ولا يضبط هذه البنوك ويسهر على إثرائها والقيام بتسييرها إلا هؤلاء المترجمون المتخصصون في علم الترجمة والمصطلحات كالذين نرغب في إيجادهم وإعدادهم في بلادنا. هذا ولا نتصوّر أن يتمّ تعميم استعمال اللغة العربية مع تحقيق الرقي العلمي والتقني إلا بتعريب شامل ومبرمج للآلاف من المراجع والكتب والدراسات؛ أي بتعريب للوثائق العلمية العالمية بكيفية دائمة ومنتظمة، أي بالترجمة المبرمجة المخططة لأنّ معرفة اللغات الأجنبية وإن كان ضرورياً فإنّه لا يغني ولن يغني عن النشر المستفيض لهذه المراجع باللغة العربية، وهي الأساس لكل تكوين علمي جدّي ومفيد.

ونلفت أنظار الإخوان المسؤولين عن التكوين أنّ المقصود ليس هو تكوين تراجمة فقط، بل اختصاصيين في علم المصطلح، ومن ثمّ اختصاصيين في علم من علوم اللسان التطبيقية ألا وهو علم اللغة المطبق على المصطلحات العلمية والتقنية وهم في نفس الوقت مترجمون

متخصصون أي خبراء في علم معيّن تخصصوا في ترجمة النصوص المتعلقة إلى هذا العلم.

ونحن مقتنعون بأنّ هذا النوع من التكوين على مستوى واسع هو مفتاح هذا المشكل الذي تطرحه المراجع العلمية باللغة العربية، وهو زيادة على ذلك ضمان للتجدّد المستمر للمعلومات.

علم المصطلحات Terminologie:

يحدّد العلماء علم المصطلحات بأنّه دراسة الألفاظ الخاصة بالعلوم والتقنيات بتجميعها ورصدها وتحليلها ووضع بعضها عند الاقتضاء.

وبدأ الغربيون يعتنون بهذا النوع من الدراسة على إثر ازدهار اللسانيات، من بين العلوم الإنسانية وتهافت الناس عليها واعتبروا علم المصطلح كجزء من علم اللغة رأى علم المفردات Lexicologie وصناعة المعاجم Lexicographie) إلا أنّه سرعان ما استقلّ هذا الجزء لشدة احتياج الحكومات والهيئات الرسمية، إلى تنظيم مجال المصطلحات والتدخل فيه لتحقيق التوازن السياسي الثقافي بين الإنجليزية الطاغية على غيرها ولغتها (وذلك مثل الفرنسية في الكندا). وازدهر علم المصطلحات في هذا النصف الثاني من القرن العشرين في البلدان الغربية بكيفية مذهلة. ولم ينشأ هذا العلم كما يظنّ من اهتمام اللسانين بالمصطلحات خاصة. فهذا لم يحدث إلا قليلا إنّما كان المنطلق في الكثير من البلدان هو اهتمام الحكومات بتوحيد التسميات التي تطلق على ما تنتجه المصانع من مصنوعات معيّنة من آلات وأجهزة وأدوات وقطع غيار وهو اهتمام تجاري اقتصادي رغبة في ألا يقع خلط بين أنواع المصنوعات. وتكوّنت في أكثر البلدان دواوين خاصة لتوحيد التسميات Normalisation وذلك منذ بداية هذا القرن وأقدمها المؤسسة البريطانية للتنميط British Standards Institution[1]

1- تأسّست في 1901 تحت اسم Engeneering Standards Comitee.

وتلتها الإيزو ISO[2] المؤسسة الدولية للتنميط. واهتمت اليونسكو هي أيضاً بمشكل التوحيد فلها مشروع ألــ UNISIST الرامي إلى إنجاز نظام عالمي للإعلام العلمي والتقني. وفيه يندرج المركز الدولي للإعلام حول المصطلحات Infoterm الذي مقره بفيينا منذ 1971م ومهمّته التنسيق لكل الإنجازات الاصطلاحية على مستوى العالم. وظهرت في بلدان مختلفة أيضاً هيئات حكومية أو خاصة (بتأييد حكومي) لإسناد العمل الاصطلاحي الجماعي. وذلك مثل مكتب اللغات في أوتاوا بالكندا، وديوان اللغة الفرنسية بالكيبيك بنفس البلد[3]. ومهمّة هذا الأخير هو إثراء المفردات الفرنسية ونشرها وتوحيدها لسدّ الحاجيات وتحسين استعمال اللغة. ولهذا الديوان نشاط عظيم يمكن أن يحتذي به كل من يريد أن يثري لغته، وأن يذيع استعمالها ذيوعاً واسعاً.

وأنشأت الحكومة الفرنسية الهيئة العليا للغة الفرنسية[4] لنفس الغرض، ولابدّ من الإشارة إلى وجود هيئة نشيطة أيضاً هي المجلس الدولي للغة الفرنسية[5].

ولابدّ أن نذكر أيضاً الهيئات الدولية التي تهتم بجمع المصطلحات من لغات مختلفة وتصنيفها وتخزينها في ذاكرة الأدمغة الإلكترونية لتجعلها تحت تصرف المترجمين، وذلك مثل مكاتب المصطلحات التابعة للمجموعة الأوربية، مكتب لوكسمبورغ ومكتب بروكسل[6] ومكتب آخر للمصطلحات في لوكسمبورغ أيضاً تابع للبرلمان الأوربي[7].

ومن الأعمال التي أنجزتها هذه الهيئات نذكر منها: الــ Eurodicautum الذي قام بإنجاز مكتب المصطلحات بلوكسمبورغ (المجموعة الأوربية) وهو عبارة عن نظام يمكّن الباحث من العثور على المصطلح المطلوب بكيفية آلية (بعد تخزين العدد الهائل من المصطلحات في

2- International Standard Organisation، تأسّست في 1924م ثمّ غيّر اسمها في 1946م وتوجد في فرنسا الجمعية الفرنسية للتنميط AFNOR.

3- Régie de la langue française.

4- Haut Comité de la langue française، وأكبر منشط لها هو العالم اللغوي الكندي J. C. Corbeil وهو الآن مدير للمعهد الدولي للسانيات النظرية والتطبيقية.

5- Conseil International de la langue française

6- Bureau de terminologie des institutions des communautés européennes

7- Bureau de terminologie du Parlement européen à Luxembourg

ذاكرة الحاسب الإلكتروني)، ومنها ألـ Euratom الذي أنجزه مكتب بروكسيل (نفس المجموعة)؛ وهو عبارة عن معجم لكل المصطلحات الخاصة بالعلوم النووية. ونذكر أيضاً بنك المصطلحات الذي أقامته جامعة مونتريال، وبنك المصطلحات للكيبيك هذا زيادة على المئات من المعاجم التقنية التي نشرتها مختلف الهيئات القومية والدولية (منها المعاجم التي أصدرتها الاتحادات الدولية للعلوم في الكيمياء والفيزياء والبيولوجيا وعلوم التغذية وغيرها).

2- شمولية البحث شرط لنجاعته: مشروع الذخيرة اللغوية العربية

إنّ البحث عن المصطلحات في الاستعمال الحالي لتجميعها وتوحيدها من جهة، والبحث في وضع المصطلحات من جهة أخرى لا يزال كل واحد منهما في الوطن العربي وفي غالب الأحيان شبه حِرَفا؛ ونعني بذلك أنّه لم يخرج بعد عن طور البحث الفردي اليدوي، أي لا يزال على مستوى الأفراد حتى ولو كان المعنيون به منتسبين إلى هيئة علمية يعملون فيها مع غيرهم، لأنّ عملهم ليس جماعياً في الحقيقة، إذ العمل الجماعي هو الذي تقوم بها أسرة من الباحثين ينتظمون فيها انتظام الخلايا، كل يؤدي فيها عملاً جزئياً يكمل أعمال الآخرين. فهذه مجموعة تكلف بضبط المعطيات وجردها وترتيبها، وهي تعتمد على جماعة أخرى تتحراها في الميدان وتجمعها وتحصل عليها في كل ذلك بفضل المناهج المهيّأة سلفاً لهذا الغرض. وتلك مجموعة أخرى تجري على المعطيات التحوير اللازم بالحاسبات الإلكترونية (الرتابات) وهي تعتمد بدورها على اختصاصيين في الترجمة. وكل ذلك موجود بالفعل في الكثير من معاهد العلم ومراكز البحث الكبيرة في أوربا وأمريكا. فالأعمال الفردية حتى ولو كانت في داخل لجان مختصة، لا يمكن أن تؤدي ما تؤديه هذه المجموعات المنتظمة من الباحثين. وتناسى المسؤولون في الوطن العربي أنّ البحث العلمي في اللغة هو كسائر الأعمال العلمية الأخرى فلا يمكن أن يعتمد فيها على الأفراد أو الهيئات التي لا ينتظم فيها الأفراد على مثل ما ينتظم العاملون في المؤسسات الاقتصادية، ولا تملك من الوسائل الجبّارة اللائقة من الآلات ومساعدين أكفاء إلى غير ذلك ممّا تتطلّبه الإنجازات القومية العظمى. وهذا هو أحد الأسباب للبطء المهول الذي تتّصف به البحوث الاصطلاحية التي تختص بدراسة اللغة وسرّ أيضاً في عدم شيوع الكثير من الألفاظ التي وضعتها هذه الهيئات العلمية.

أما فيما يخص البحث في استعمال المصطلحات في الوقت الحالي، فإنّنا نعتقد أنّ ما تحرره بعض الهيئات من قوائم تجمع فيها ما يصلها من معلومات من مختلف المؤسسات العلمية العربية نعتقد أنّ هذا غير كافٍ وغير مستوفٍ لما يتطلّبه البحث العلمي الميداني، ولهذا نقترح:

1- القيام بمسح كامل شامل لكل ما يجري استعماله في جميع المؤسسات العلمية كالجامعات والمعاهد ومراكز البحث والمصانع وورشات العمل والمناجم وسائر الأماكن التي يختص التّخاطب فيها بلغة فنّية معيّنة، وذلك بإجراء التحريات الميدانية الواسعة. وتكون هذه التحريات على الشكل التالي:

أ- يوفد فوج من الباحثين إلى كل بلد عربي، أو تخصص حكومة هذا البلد جماعة من الباحثين للقيام بمهمّة المسح، ويوزّع أفراده على المناطق والمؤسسات المعنية.

ب- يقوم الفوج بجرد كل الكتب العلمية والتقنية (وكذا الأمالي والدراسات والمقالات) التي صدرت في عشر السنوات الأخيرة.

ت- ويقوم كل فوج أيضاً في عين المكان باستنطاق العدد الكبير من الأخصائيين في العلوم أو الفنون وذلك بملء المستنطقات مكتوبة أو الإجابة عن أسئلة شفاهية منظّمة، ويسجل كل الأجوبة بالمسجلات.

ث- تتّجه هذه الأفواج إلى جمهور الناس بواسطة الصحف والإذاعة والتلفزة لتغطية أكبر عدد من المستعملين.

ج- تجمع كل هذه المعطيات وتفرّغ على جذاذات على غرار ما هو جارٍ به العمل في البلدان التي أجْرَت مثل هذه التحريات، مثل الكندا السالفة الذكر، ومثل ما هو معمول به أيضاً في مشروع الرصيد اللغوي العربي وتخزّن في ذاكرة الحواسب.

ح- تخزّن في ذاكرة الحاسب أهمّ ما وصل إلينا من أمهات الكتب في جميع ميادين المعرفة والفنون وغيرها، ويشترك في ذلك أكبر عدد ممكن من المؤسسات العلمية العربية.

وقد بادر معهد العلوم اللسانية في الجزائر منذ أكثر من 12 عاماً في تجميع اللغة التي استعملت بالفعل في نصّ من النصوص، ويدخل هذا العمل في مشروع ما يسمّى بـــ الذخيرة اللغوية العربية.

أما فيما يرجع إلى وضع المصطلحات واختيار الألفاظ فقد سبق أن قلنا بأنّ أكثر اللغويين ممّن يهتمّ بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح وغيرها، ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم. وقلّما وجدنا من اهتمّ بالنصوص التي وصلتنا كأمهات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها. والحق أنّ هذا العمل يعجز عن القيام به الأفراد لمشقته العظيمة، وقد يعجزون عن التّصفح المنتظم المتواصل للمعاجم نفسها، فما بالكم بمئات الآلاف من النصوص. ومهما بلغ تبريرنا لموقف اللغويين فإنّ النقص قائم. ثمّ إنّ هناك دافعاً آخر قد يحمل اللغوي على الاقتصار على القواميس؛ فقد يظنّ أنّ كل ما هو موجود في تلك المعاجم يطابق تماماً ما هو موجود في الاستعمال؛ إذ قد أخذت مادتها منه. فهذا وإنْ كان ظاهره صواباً، ففيه أنّ الكثير من المعاني والمدلولات الجزئية قد لا ينصّ عليه القاموس إمّا لكثرتها، وإمّا لأنّ اللفظ قد استعمل كمصطلح خاص بفنّ أو علم معيّن أو لمفهوم جديد طرأ بعد تدوين العلماء للغة. ثمّ إنّ أكبر عيب يُلام عليه الباحث هو أن يذكر تحديدات القواميس لمدلولات الألفاظ ويكتفي بذلك (وقد لا يريد بها بديلا) متناسياً أنّ مدلول اللفظ لا يمكن أن يحصر إلا بالاعتماد على جميع السياقات والقرائن التي ورد فيها اللفظ في الاستعمال المدوّن. نعم قد اعتمد اللغويون الذين جمعوا اللغة في عين المكان على السياقات والحال المشاهدة، وسألوا الموردين عن أغراضهم إلا أنّ هذا كلّه لم يدونه بأكمله من جاء بعدهم من مؤلفي القواميس فلم يذكروا من هذه السياقات وتلك الأحوال والأغراض إلا القليل النزر بالنسبة لكل كلمة (قد يكتفي بالشاهد الواحد وقد لا يذكر أي سياق إطلاقا). ثمّ إنّ المدلول قد يكون تغيّر على ممّر الزمان، بما يجيزه قياس العربية من مجاز واتّساع في المعنى[8]. هذا وأعظم نقص يوجد في

8- بالتخصيص أو التعميم وغير ذلك.

القواميس (ليس هذا ذنبها) هو أنّها لا تنصّ أبداً على مدى شيوع الكلمة في الاستعمال، لأنّ أصحابها أكثرهم من المتأخرين[9] إذا استثنينا الجوهري والأزهري.

وعلى هذا فالذي يحتاج إليه واضع المصطلحات هو بنك من النصوص تستخرج منه قاموس كبير تجمع فيه وترتّب جميع الألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي، أي في النصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها) مع عدد كبير جداً من السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا الحاضر. وهذا لا يمكن أن يتمّ إلا بما أشرنا إليه من التنظيم وتكافل الأعمال بالآلات المهيئة لذلك.

ثمّ إنّ هذا القاموس الجامع للألفاظ العربية وسياقاتها قد يبقى هو أيضاً ناقصاً إنْ لم نلتفت إلى اللغة المنطوقة نفسها؛ أي إلى الاستعمال الفعلي الجاري اليوم على مستوى العالم العربي (في المخاطبات اليومية). وكلّنا يعرف ما يوجد في هذا الاستعمال العفوي من ثروة لغوية عظيمة قد تفوق بعفويتها وحيويتها ما جاءنا في اللغة المحررة. وكلّنا يعرف أنّ الكثير من أهل البوادي -من موريتانيا إلى عُمان واليمن- ما يزالون يستعملون ألفاظاً فصيحة، ربّما اندثرت في أماكن أخرى، فينبغي أن تجمع هذه الثروة العظيمة وترتّب وقد يكون فيها من الألفاظ الفصيحة ما لم تدونه القواميس. ويمكن أن تعرف فصاحتها بخضوعها لقياس العربية ليس إلا. ثمّ إنّ ثروة أخرى خفية جداً هي تلك التي كدّستها الأجيال المتوالية من المحترفين العرب في القرى والمدن ولم يدوّن منها إلا القليل وذلك مثل أسماء الأدوات والمواد والحيوانات والنباتات وما إلى ذلك ممّا تختص به حرفة دون أخرى، وأكثرها قد ارتجلها الناس على قياس لفظ يدل عليها. أما سبب اهتمامنا بهذه الألفاظ فهو أنّ لها فضلاً لا يشركها فيها غيرها وهو وجودها في الاستعمال في بلد أو أكثر من بلد، وإقبال الناس عليها وحيويتها مع عروبتها وفصاحتها، فإن نقصت إحدى هذه الخصال كأن تكون غير مستعملة فلا يلتفت إليها إلا أنّه لا يمكن أن نحكم هذا الحكم حتى نجمع وندوّن جميع ما هو واقع بالفعل في

9- من الذين جاؤوا بعد تقلص رقعة الفصاحة السليقية.

الاستعمال المكتوب والمنطوق، ولا نترك ونهدر شيئاً على الإطلاق قبل الحصول على تلك المعلومات الأولية.

فالسؤال المطروح الآن هو كالآتي: كيف يمكن لواضعي المصطلحات أن يضعوا للمسمى الفلاني لفظاً عربياً مناسباً يحظى بجميع الصفات التي ستجعله يشيع شيوعاً واسعاً إن لم يكن لديهم وتحت تصرّفهم مجمّعة مرتّبة كل الألفاظ الفصيحة (قديمة أو مولّدة) التي تنتمي إلى المجال المفهومي الخاص بهذا المسمّى؟

توحيد المصطلحات العلمية العربية*

المقدمة :

إنّنا نحاول إعطاء التسميات العربية على كل ما يستجد في عالم الحضارة بالخصوص. وكوننا لا ننتج هذه الآلات العصرية يجعلنا في الكثير من الأحيان نستوردها بأسمائها، والأغرب من هذا أنّ هذه الأسماء تختلف من منطقة إلى أخرى، فما بالك في البلدان العربية التي تتضارب فيه هذه التسميات. وغرضي من هذه المقدمة التنبيه على دور مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي الكائن في الرباط يكون من مهامه التنسيق لكل ما يستجد من مصطلح، ولكي تكون لنا مصطلحات موحدّة فلا بدّ من توحيد هذه المصطلحات لتتوحّد الرؤى والمفاهيم، وهذه مشكلة كبيرة نعاني منها في الوطن العربي. وهنا نحس بالأهمية القصوى للدور الذي يمكن أن يقوم به هذا المكتب.

إنّ التكنولوجية تولد التكنولوجيا ولا سيّما في زماننا وليس غريباً على أحد أنّ النهضة التقنية في عصرنا قد بلغت شأواً ودرجة من النمو المَهُول لم تبلغه في أي وقت مضى، وفي أي مرحلة من مراحل النمو العقلي الإنساني، وذلك منذ اكتشاف الإنسان للنار ومنافعها وكيفية استغلالها في مختلف جوانب الحياة. وهذا الحادث مقرون بحادث لغوي هام؛ وهو ظهور الآلاف المؤلفة من الكلمات الجديدة في لغات الدول المصنعة، وخاصة اللغات الواسعة الذيوع للدلالة على المسميات الفنية المحدثة في زماننا وعلى المفاهيم والتصورات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة.

فإن كنّا نلاحظ أنّ النموّ العلمي والتكنولوجي يقترن دائماً بنمو لغوي، بل بفيضان لغوي عظيم فإنّنا نعتقد أيضاً أنّ هذا الاقتران لا يتمّ إلا بشعور أصحاب اللغة المعنية بأهمية اللغة لا

* – محاضرة أُلقيت في ندوة التعريب وتوحيد المصطلح العلمي والتقني المنعقدة في الجزائر يوم 23 نيسان (أبريل) 1984م.

كوسيلة تعبير واتّصال، فقط بل كأداة لا بدّ منها لتحليل الواقع، وبذل جهدهم بالتالي في تنميتها في نفس الوقت الذي بذلوا فيه جهدهم لتنمية بلادهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ثمّ إنّ المشكل الذي قد يعترضهم في ذلك هو الوقوع في فوضى لغوية بحيث يصبح المفهوم الواحد «المحدث» تختلف تسمياته بالنسبة للغة الواحدة. ولهذا فكّروا في كيفية توحيد ألفاظهم الفنية وتفادي الفوضى فيها. وتحصيلاً لهذا الغرض أنشؤوا المؤسسات الرسمية الخاصة لتوحيد المصطلحات أو كما يقولون لـــ «تنميطها».

أما بالنسبة للدول العربية فقد أنشئت أيضاً فيها المجامع، وقد قامت هذه الهيئات المحترمة بعمل طيّب جداً إلا أنّه لا يمكن أن يستجيب هي وحدها للاحتياجات الهائلة التي ظهرت في النهضة التكنولوجية الحديثة. فبقيت الأمور هكذا معلّقة حتى الآن خصوصاً وأنّ تعريب العلوم والتقنيات لم يتمّ بعد في مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي. وستبقى شخصيتنا مشوّهة إذ لسنا عرباً إلا في بيوتنا وفي الملاهي والأمسيات الشعرية، أما في ميدان العلم والتقنيات الذي هو قوام السؤدد والسيادة في زماننا فنحن عالة على غيرنا حتى في اللغة.

وفيما يخص التوحيد للمصطلحات العربية الموجودة فقد بذلت جامعة الدول العربية في ذلك جهوداً تشكر عليها؛ فقد أنشأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لها مكتباً دائماً لتنسيق التعريب، ومقرّه في الرباط. والغرض منه هو تجميع كل المصطلحات التي يجري استعمالها بالفعل في الوطن العربي وعرضها على مؤتمر الخبراء العرب لاختيار بعضها وبالتالي توحيدها. ومقصودنا ههنا هو أن نبيّن أهمية التوحيد بالرجوع إلى ما تجري من أعمال علمية في العالم الغربي، واعتناء الغربيين الشديد بعلم المصطلحات، ثمّ أن ننبه أيضاً على بعض الجوانب من المنهجية العلمية لوضع المصطلح وتوحيده مما هو معمول به في بعض الجهات من الوطن العربي.

وسبق أن قلنا في مقال آخر أنّ علم المصطلحات قد ازدهر في هذا النصف الثاني من القرن العشرين في البلدان الغربية بكيفية مذهلة. ولم ينشأ هذا العلم كما يظن من اهتمام

اللسانيين بالمصطلحات خاصة. إنّما كان المنطلق في الكثير من البلدان هو اهتمام الحكومات بتوحيد التسميات التي تطلق على ما تنتجه المصانع رغبةً في ألا يقع خلط بين أنواع المصنوعات. وتكوّنت في أكثر البلدان دواوين خاصة لتوحيد التسميات Normalisation. ونذكر منها المؤسسة البريطانية للتنميط British Standards Institution وتلتها الإيزو ISO المؤسسة الدولية للتنميط. واهتمت اليونسكو بمشكل التوحيد فلها مشروع الـ UNISIST ويهتم بالتنسيق لكل الإنجازات الاصطلاحية على مستوى العالم.

أما المنهجية التي سارت عليها أكثر هذه الهيئات فهي تنحصر في أربع نقاط:

- إحصاء المفاهيم الاصطلاحية وتشخيص كل واحد منها ويحصل ذلك بالتحديد العلمي.
- تصنيف كل هذه المفاهيم على مجالات مختلفة ذات مراتب.
- تخصيص كل واحد منها بلفظ (بالنسبة لكل واحدة من اللغات المعنية) وبهذا تتكوّن الجذاذيات Fichiers.
- دمج الجذاذيات والتنسيق بينها (بنظام من الإحالات يبنى على التصنيف السالف الذكر).

بعد هذه العملية يمكن تحرير معجم منتظم من المصطلحات للنشر والتطبيق. فهذا المنهج يبيّن أنّ المصطلحات العلمية لا يمكن أن تعامل كمجرد قوائم من الألفاظ لأنّها ألفاظ تدل على مفاهيم ترتبط بعضها ببعض بحيث يندرج الكل في نظام مفهومي منسجم الأجزاء.

2- توحيد المصطلحات العربية: يتمّ بتوحيد منهجيات البحث والوضع.

- الوضع والاستعمال: سبق لنا أن رأينا أنّ الوضع للمصطلحات لا تقوم به الهيئات التي ذكرناها إلا عند الاقتضاء فإنّ المصدر الأهم للمفردات الفنية هو جمهور المستعملين للغة الفنية. فهم الذين يعرفون حاجاتهم ويضعون بالتالي المصطلحات من تلقاء أنفسهم وبكيفية عفوية. وهذا الذي يحدث غالباً في البلدان ذات المستوى التكنولوجي العالي، لا سيّما إذا كانت لغتها ذائعة الآفاق. أما البلدان النامية فقد يحصل هذا أيضاً فيها إلا أنّ التأخر التكنولوجي

الذي أصابها – وهو يتراءى في اللغة التقنية – يضطّرها إلى الوضع المتعمد بالنقل المطرد للقوائم من الألفاظ وهو ما تقوم به المجامع العربية وبعض المؤسسات العلمية والتقنية منذ أكثر من قرن ولم تستطع مع كل ما بذلته من جهد أن تواكب الركب اللغوي التكنولوجي الغربي. ثمّ يزيد الطين بلة أنّ كل بلد أصبح له مصطلحاته الخاصة وذلك بالرغم من وجود مؤسسة أوكِل إليها التنسيق لعمليات التعريب.

والذي تعلّق به أكثر الواضعين هو قبل كل شيء طُرُق الوضع فقط بغضّ النظر عن الاستعمال نفسه وأسرار هذا الاستعمال، وذلك لتناسي أكثر الناس أنّ اللغة هي وضع واستعمال وليست فقط وضعاً. ولظواهر الاستعمال قوانين وكيفيات خاصة، واللغوي الذي لا يهتمّ بذلك فمثله كمثل الصانع يضع للناس أدوات دون أن يراعي اهتماماتهم وحاجاتهم الحقيقية ودون أن يلتفت إلى ما يناسبهم من تلك الأدوات وما تميل إليه طباعهم ويستخفونه ويستحسنونه. فما دام اللغوي يضع لغيره المصطلحات وهو يجهل كل هذه الأسرار، بل القوانين التي تجعل من هذا اللفظ يسير بين الناس، ويشيع شيوعاً واسعاً ويقضي في الوقت نفسه على ذلك اللفظ الآخر لأسباب معيّنة ولأحوال يتّصف بها لا تلائم هذه القوانين. وقد يتساءل المتسائل عن كيفية الكشف عنها وهذا أمر غريب في عصرنا الحاضر؛ حيث يحاول الأخصائيون الكشف عن أسرار الظواهر الاجتماعية وهل من مُنْكِر أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى؟ ولهذا أدرجنا في برامجنا العلمية في معهد العلوم اللسانية البحث عن أسباب نجاح اللفظ الموضوع أو فشله، وذلك بالنظر المنتظم في جميع التحريات الميدانية الواسعة إحصاء ما دخل من ذلك في الاستعمال الفعلي وما لم يدخل، ثمّ البحث عن أسباب ذلك: الاجتماعية منها والنفسانية والفيزيولوجية وغيرها، ويتم هذا بطرح مجموعة من الافتراضات ثمّ اختبارها بشتى أنواع الاختبارات، ولا ننسى أنّ نفس اللفظ قد ينجح في جهة معيّنة من الوطن العربي، ويُرفض في جهات أخرى لأسباب معيّنة، وذلك كتضمن هذا اللفظ فيها لمعان يشمئز منها المستعمل (تشاؤم أو حظر جنسي أو إِلْتباس اللفظ بغيره لاشتغاله في العامية بمعنى آخر، أو استنفار الجمع بين بعض المخارج لعدم وجود ذلك في هذه الجهات وغير

ذلك). وهذه الاختبارات قد تكون استفتاء يوجه إلى المستعملين أنفسهم بالمراسلة أو عن طريق الإذاعة. وقد تكون اختبارات منتظمة لمجموعات معيّنة من المصطلحات يجرب مدى نجوعها في ميدان العمل في مدة معيّنة ثمّ ينظر فيما تؤول إليه في الاستعمال.

ثمّ إنّ رجوعنا إلى لغة أجنبية واحدة والانطلاق من مصطلحاتها هي وحدها، أي من المدلولات التي تخص هذه اللغة يؤدينا إلى إخضاع العربية إلى ثقافة واحدة. وذلك لأنّ الألفاظ الدالة قد يختلف مدلولها من لغة إلى أخرى مع اتّحاد المسمى، وبعبارة أخرى قد تسمى كل لغة الشيء الواحد ويكون تصوّر أصحابها له غير مطابق تماماً لتصور الآخرين. ولهذا ينبغي أن ينطلق من أكثر من لغة في تحديد المفاهيم العلمية وذلك لتفادي التبعية الثقافية التي قد تشوّه شخصيتنا العربية[1]. فالمفاهيم العلمية العالمية المجمع عليها من حيث تحديدها، هي التي ينبغي أن تعرّب ولا سبيل للعثور عليها إلا بالمقارنة الدقيقة بين مدلولات الألفاظ في أكثر من لغة.

– البحث اللغوي واختيار الألفاظ: إنّ أكثر الواضعين للمصطلحات في زماننا يلجأ إلى البحث عن اللفظ العربي في القواميس المطبوعة ولا يرجعون إلى الكتب اللغوية التي لا تزال مخطوطة إلا قليلاً، ولا يلتفتون غالباً إلى النصوص العلمية والفنية التي وصلتنا (ومن يفعل ذلك فهو من أقلّ القليل!). ثمّ إنّ هذا البحث القاموسي هو نفسه غير خاضع عند أكثر اللغويين في زماننا لمقاييس منهجية دقيقة بل هو في غالب الأحيان اعتباطي تحسسي. فهل كان عمل الواضعين إلى الآن منظماً منسقاً مخططاً بحيث لا يترك ممّا هو موجود في طيّ القاموس أي شيء يستحق أن يذكر ويقترح كمصطلح؟ والمؤسف أنّ هذا البحث في القواميس ينحصر في تصفّح هذا اللغوي أو ذاك المرة بعد المرة لقاموس معيّن بكيفية متقطعة مبعثرة غير شاملة.

ثمّ اختيار اللغوي لهذا اللفظ الذي عثر عليه بالصدفة في قاموس من القواميس للدلالة على مسمى من المسميات الحديثة هو أيضاً عمل اعتباطي محض لعدم اعتماده في استقائه للألفاظ على الاستقراء الواسع لجميع معطيات اللغة بل لجميع ما ورد في النصوص التي هي

1– وكثيراً ما ينطلق المشارقة من التحديدات الإنجليزية وحدها، وأهل المغرب من التحديدات الفرنسية وحدها، ثمّ ينقلون المصطلحات الأجنبية في اللغة الأخرى حتى لا يقال إنهم انطلقوا من لغة واحدة!.

لدينا اليوم وقد يعثر اللغوي على لفظ غريب وتكون غرابته لا بالنسبة للعرب القدامى أنفسهم ولا يلتفت إلى ذلك فيطلقه على مفهوم مأنوس غير غريب ممّا هو مبتذل في زماننا[2] ثمّ يتعجّب من عدم إقبال الناس عليه. ثمّ قد يكون سبب الغرابة وعدم شيوع اللفظ في القديم – وبالأحرى في عصرنا– ما قد يتّصف به من تنافر شديد لمخارج حروفه فلا يلتفت ههنا أيضاً إلى ذلك، وإنْ قيل له في ذلك فإنّه لا يبالي بذلك بل يعتذر قائلاً: هذا راجع إلى أذواق الأفراد واختلاف الأمزجة وهي من الأمور التي لا يمكن أن يحصل فيها التوحيد!. فهذا القول هو صادر عن جهل للقوانين التي يخضع لها السلوك اللغوي وخاصة قانون الاقتصاد ونعني بذلك التوازن الذي هو نتيجة لقوتين اثنتين متدافعتين: ميل المتكلم بطبعه إلى التقليل من المجهود (العضلية والذاكرية) في تأديته لأغراضه، واحتياج المخاطب إلى البيان؛ أي أن يكون الخطاب الموجّه إليه واضحاً غير ملتبس. ويحصل التوازن حين يكون مردود الكلام مساوياً للمجهود الفيزيولوجي المبذول لتحقيقه فلكي نعرف بالضبط كيف ينطبق هذا المبدأ على اللغة العربية فلا بدّ من الرجوع إلى ما قاله علماؤنا في شأن الأصوات وتنافر الحروف، ثمّ الاعتماد على التجارب العلمية في المخابر الصوتية الحديثة وما يحصل عليه من معلومات في هذا الميدان مهندسو المواصلات المختصون في الصوتيات. فإن نحن جهلنا هذه الأشياء فكيف نحكم على هذا اللفظ بالخفة والثقل! وقد رأينا أنّ اللغوي الذي يجهل هذه الأمور قد يجعل من الخفّة والثقل أمراً يخص ذوق الأفراد وليس الأمر كما يزعم أبداً.

وبناءً على هذا فإنّ اختيار هذا اللفظ من بين الألفاظ التي يعثر عليها الباحث (من هنا وهناك) أو تلك التي يصوغها بالاشتقاق من الأصول أو الكلم المعروفة للدلالة على هذا المسمى المحدث أو ذاك لا يمكن أن يتمّ على أحسن الأحوال إذا لم تتوفر لدى الباحث جميع المعطيات التي ذكرناها.

2– مثل (الإرزيز) الذي اقترحه بعض المجمعيين للدلالة على التلفون.

حركة التعريب في النظام التعليمي الجزائري*

المقدمة :

نتعرض في هذه الدراسة إلى سرد وضعية التعريب في الجزائر من الاستقلال إلى سنة 1989م؛ وهي السنة التي أُقر فيها مبدأ تطبيق التعريب شاملاً على كافة اختصاصات التعليم العالي. ونلاحظ في هذه الدراسة أهمّ الخطوات التي اُتخذت في هذا المجال لكن شتّان بين القول والفعل.

1- وضعية اللغة العربية غداة الاستقلال: كل يعلم أنّ الاستعمار الفرنسي كان استعماراً لصالح الفرنسيين وحدهم، وتدميراً لكل مالا ينتمي إلى الشخصية الفرنسية والثقافة الفرنسية ولهذا اعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية في بلدها وفي وسط أهلها طيلة 132 سنة، فلم يكن هذا الاستعمار تدميراً سياسياً بإزالة سيادة الشعب الجزائري على أرضه ومصيره واختياراته بل بإزالة هويّته وذلك بإفقاره وتجهيله ومن ثمّ القضاء عليه نهائياً. ولم يكتب لهذا الاستعمار الغاشم أن يتمّم ما بدأه والحمد لله. إلا أنّ ما تركه من أثر سيء من جراء الفرنسة من جهة ومن جهة أخرى التجهيل الكامل لأبناء هذا الشعب ما نزال نعانيه إلى الآن، وهذا ما يفسر ما لقيته الجزائر من الصعوبات لاسترجاع لغتها وإحلالها مكانتها الطبيعية التي أفقدَها إياها الغزاة.

إنّ اللغة الفرنسية كانت اللغة الرسمية الوحيدة في الإدارة والتعليم والتسيير الاقتصادي والسياسي لا ينافسها في ذلك أية لغة. وهذا لا يعني أنّ الشعب الجزائري في مجمله كان قد استبدل العربية بالفرنسية فلئنّ صار أكثره من الأميين بسبب سياسة التجهيل المخططة، إلا أنّه لم يتخلّ في يوم من الأيام عن لغته ولو في صورتها العامية، وكان عدد قليل جداً من الناس

---

* - لقد أعدّ هذا البحث بطلب خاص من وزير التعليم العالي الجزائري في عام 1988. ويأتي هذا تكملة للاستجواب الذي أجرته مع صاحب هذا المقال مجلة الأصالة في العدد الخاص حول التعريب، الصادر سنة 1974/73م ويؤسفني أني لم أحصل على هذا الاستجواب الذي كنت أودّ إدراجه في هذا الكتاب

قد حظي بالتسجيل في المدارس الفرنسية فأثرت الثقافة الفرنسية من هذه الناحية على هؤلاء. وكان الخطر يتمثّل في أنّهم لم يجدوا من يزوّدهم بثقافتهم العربية، إذ منعت السلطة الفرنسية من إنشاء مدرسة عربية إلا ما كان مخصصاً لتعليم شعائر الدين وحفظ القرآن. ومن هذا الباب دخلت جمعية العلماء المسلمين فأنشأت المدارس الحرّة باسم الدين واستطاعت أن تدخل فيها كل المواد الأدبية والعلمية التي كانت تدرّس في المدارس الفرنسية. وقد اضطهدتها السلطة الفرنسية أيّما اضطهاد، فكانت تغلق أبوابها المرّة بعد الأخرى، وتسجن معلميها وغير ذلك من الأعمال الاستبدادية. وعلى الرغم من كل هذا فقد حصلت جمعية العلماء على نتيجة باهرة إذ استطاعت أن تكوّن الآلاف من الجزائريين خصوصاً بعد فتحها لثانوية ابن باديس في قسنطينة.

فهذا الذي ورثته الجزائر غداة الاستقلال بعد كفاح مرير دام أكثر من قرن، وثورة مسلّحة كلّفتها الكثير، كان حقيقة وطأة لا تقدر عواقبها. وكان الخطر يخيّم على مستقبل الجزائر وأي خطر: البقاء على ما تركته فرنسا وخصوصاً في التعليم الابتدائي والثانوي على الرغم من كل الجهود التي بذلتها جمعية العلماء للمحافظة على الشخصية العربية الإسلامية، ومع هذا فإنّ الله سبحانه وتعالى قد رحم هذا الشعب المهدّد فنفخ فيه روحاً ثانية بعد أن مكّنه من تحرير أرضه فبدأ يتحرك لتحقيق أمنيته التي كان يحلم بها في أيام الاحتلال الفرنسي؛ وهو استرجاع لغته وإحلالها محلّ لغة الغزاة في جميع مرافق الحياة.

2- بداية حركة التعريب المنتظم حصلت في قطاع التعليم: إنّ أول محاولة للتعريب في الجزائر كان قد هدفت التعليم في جميع مراحله، فبعد ثلاث سنوات فقط من استرجاع السيادة الوطنية قررت وزارة التربية تعريب المواد التي لها علاقة بالشخصية العربية، وذلك كمادة التاريخ والفلسفة والجغرافية الوصفية، وذلك في مستوى التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي هذا من جهة، ثمّ دُعِم تدريس العربية في هذه المدارس بمضاعفة حجم الساعات، وفي عام 1965م تقرّر أيضاً تعريب هذه المواد في كليات الآداب (حتى ليسانس اللغة العربية التي كانت يدرس فيها الأدب العربي وفقه اللغة العربية بالفرنسية!). وفي نفس السنة حدث حادث

هام جداً بل هو أهمّ حادث في تاريخ التعليم بالجزائر، فقد تقرّر أن تُعرّب السنة الأولى والسنة الثانية في الابتدائي تعريباً كاملاً، أي لجميع المواد التي كانت تدرس بالفرنسية. ونظراً لعدم توفر المعلم والأستاذ الكفء فقد استعانت الجزائر بالأعداد الكبيرة من الأُطر العرب.

وفي الوقت نفسه قررت الجزائر أن تبعث البعثات الكثيرة من خيار التلاميذ للدراسة في الثانويات العربية في المشرق العربي (خاصة في مصر وسوريا) وتمّ تدعيم التعليم الحرّ أيضاً المعرب كلياً وأُنشئت بكالوريا معربة تماماً. وكان أكثر من يتخرّج بهذه الشهادة يمنح منحة للدراسة في الجامعات العربية في المشرق، وعدد قليل يختار أن يدرس بالفرنسية في الجزائر أو في أوربا أو أمريكا. وفي نهاية هذه الفترة فُتحت شُعَب معربة في الحقوق، وجيء بعدد كبير من الأساتذة من الخارج وخصوصاً من المشرق العربي.

وكل هذا أدّى إلى إيجاد فئة من ذوي الشهادات لغتهم الأصلية هي العربية، فاصطدموا بالقطاعات التي لم يدخلها بعد التعريب، وخصوصاً القطاعات الحكومية والاقتصادية، كما كان لهذه الفئات ضغط قوي جداً على ذوي السلطة في التعليم، وظهرت هذه الظاهرة في السبعينات بصفة خاصة.

3- فترة السبعينيات: تحوّل نظام التعليم تماماً في سنة 1970م في أسسه ومبادئه وتسييره فقد انقسمت وزارة التربية إلى وزارتين: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم الابتدائي والثانوي، وأنشئت وزارة الشؤون الدينية والتعليم الأصلي، فأُلحق بهذه الأخيرة كل المدارس التي كانت تابعة للقطاع الحرّ الإسلامي.

أما التعليم العالي فقد أُجري فيه إصلاح جذري، وتركت كل الأنظمة التي ورثتها الجزائر من فرنسا، فأُعيدت هيكلتها، وبُنيَ التعليم على نظام الوحدات التعليمية الفصلية (تدوم فصلاً واحداً) والاختبارات المستمرة. ففي هذا الإطار شرعت الوزارة في فتح بعض الأقسام العلمية باللغة العربية، وذلك كالعلوم الرياضية والفيزيائية والكيمياوية والبيولوجية، وذلك للاستجابة للتعليم الثانوي الذي أصبح يحتاج إلى أساتذة معربين في هذه المواد، وكان هذا الاحتياج الجدي قد ترتّب على ما تمّ فتحه من شُعب معربة في أكثر الثانويات (بإزالة الشُعب

المزدوجة اللغة). والسبب الرئيسي في الواقع هو الضغط الذي أشرنا إليه فيما سبق ؛ فقد تكاثر عدد المتحصلين على البكالوريا المعربة ورغب الكثير منهم أن يواصلوا دراساتهم العليا في العلوم، وكان ذلك ممتنعاً عليهم فلبّت وزارة التعليم العالي دعوتهم فأنشأت لهم هذه الأقسام العلمية. **ولئن كان ذلك أمراً طبيعياً وإيجابياً في جملته إلا أنّه كان له جانب سلبي خطير إذ أدّى إلى خلق فئتين من المثقفين في نفس البلد: إحداهما لا تعرف إلا الثقافة العربية، والأخرى لا تعرف إلا الثقافة الفرنسية.**

هذا وأراد المسؤولون على التعليم آنذاك أن يخففوا من هذا الانقسام فحاولوا أن يدعموا التعريب بإجبار جميع الطلبة الذين كانوا يدرسون الفرنسية على متابعة عدد معيّن من الساعات لدراسة العربية وكان الحجم من الساعات 180 ساعة أثناء الثلاث السنوات الأولى من الليسانس أو ما يقابلها في الهندسة والطب وغيرهما. وكان يعتقد هؤلاء المسؤولون أنّ التعريب للتعليم العالي ينحصر في إعطاء دروس في العربية للطلبة[1].

وفي هذه الفترة أيضاً تمّ تحضير ما تسمّى بـــ(**المدرسة الأساسية**) وهي عبارة عن امتداد الدراسة للطفل الجزائري لمدة لا تقلّ عن تسع سنوات ؛ وذلك بكيفية إجبارية (من دخول الطفل في السنة الأولى لغاية السنة الأخيرة إعدادي كما يطلق عليه في المشرق) وكان يستلزم هذا النظام الدراسي الجديد أن تكون العربية هي اللغة الأساسية بما فيه العلوم مع إدخال حجم كبير من الساعات لدراسة اللغات الأجنبية.

كما بدأت بعض المجموعات من الباحثين الجزائريين في بداية تلك الفترة بالقيام ببحوث مبرمجة لإسناد التعريب في جميع مستويات التعليم، وأحيانا بالتعاون مع البلدان الشقيقة، وذلك كمشروع الرصيد اللغوي الوظيفي المغربي، ثمّ الرصيد اللغوي العربي تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

1- إنّ هذا الانقسام المطلق بين العربي الثقافة والفرنسي الثقافة كانت عواقبه وخيمة جداً. فقد فضّل المسؤولون في ذلك الوقت السهولة إذ كان من الممكن جداً أن يكون التعليم واحداً بإلزام جميع الطلاب في البداية، على متابعة الدروس بعضها بالعربية وبعضها بالفرنسية حتى يتمّ تعميم العربية لا أن تنشأ شعب كلها بالعربية مع إبقاء شعب في نفس المادة كلها بالفرنسية. ولا يزال هذا الانقسام في التعليم العالي قائماً.

وفي سنة 1975م نظم حزب جبهة التحرير أول ندوة وطنية للتعريب وقد اتُّخذت فيها توصيات هامة جداً وفي التعليم خاصة. أما فيما يخص التعليم الأصلي فقد نما وترعرع تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية، وتخرّج فيها العدد الكبير من الطلاب، وكانت لغتهم الدراسية الأساسية هي العربية.

4- من سنة 1980م إلى يومنا هذا: إنّ لهذه الفترة أهمية كبرى بالنسبة للتعريب، فإنّ الحدث الأهم الذي حدث فيها هو مجموعة القرارات التي اتّخذتها اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير في دورتها الثانية فيما يخص التعريب في جميع القطاعات، وحادث آخر لا يقل أهمية هو انعقاد الندوة الوطنية الأولى للتكوين العالي في 1980م واتّخاذها لقرار خطير هو تعريب السنة الأولى من جميع العلوم الإنسانية ابتداءً من أكتوبر 1980م، وهكذا تمّ تعريب الحقوق في مستوى الليسانس، وكذا العلوم الاقتصادية والسياسية وعلم النفس والتربية وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم الاجتماعية على الرغم من عدم توفر الإطار الكفء في جميع الوحدات. ومهما كان فالآن يتخرج الطالب في هذه العلوم ولغته الأساسية العربية والحمد لله ونتج من هذه العملية بعض المشاكل تخصّ الأستاذ الجزائري الذي تجاوز الأربعين ولم يتم بعد تعريبه ونحاول الآن أن نجد لهذا المشكل الإنساني العويص حلاً مناسباً. ومشكل آخر لا يزال قائماً هو مشكل المراجع بالعربية وقد بُذلت جهود جبّارة للتغلب على هذه العقبة، وكُلِّف ديوان المطبوعات الجامعي باستيراد عدد ضخم جداً من الكتب والمصادر العلمية من المشرق. هذا زيادة على ما ينتجه الأساتذة الجزائريون. ومشكل آخر أيضاً هو اختلاف المصطلحات التي نجدها عند الأساتذة العرب المُعارين لبلادنا، فهناك بلبلة وفوضى نأمل أن تزول بما سنتّخذه من قرار، وما سيقوم به من أعمال المَجْمَع الجزائري للغة العربية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي فقد تقرر في السبعينات إنشاء مثل هذا المجمع، وتمّ ذلك في الحقبة الأخيرة ؛ حيث وافقت الحكومة على المشروع الذي قُدِّم إليها، ثمّ وافق عليه المجلس الوطني الشعبي بعد مناقشته. إلا أنّ المشكل الأكبر الذي ما نزال نلمس عواقبه هو هذه الازدواجية –لا في الشخص الواحد ويا ليته كان الأمر كذلك– بل في وجود فئتين من المواطنين تعتمد ثقافتهم العالية على لغة واحدة إما الفرنسية وحدها، وإما

العربية وحدها (نتكلم هنا عن التعليم العالي فقط) ثمّ زد على هذا أنّ القطاع الاقتصادي وجزءاً كبيراً من أجهزة الدولة لم تُجارِ حركة التعريب التي تمّت في التعليم فلا يجد المعرب بسهولة ما يناسبه من مناصب العمل. وهذا طبعاً مشكل كان عويصاً جداً إلا أنّه سيزول بالتعريب الكامل لجميع القطاعات. وتواصل التعريب في العلوم في هذه الفترة وفتحت أقسام كثيرة في جميع التراب الوطني، وها هو ذا جدول يبيّن مدى اتّساع التعريب في العلوم.

المؤسسات	سلك التعليم	التخصص/ الشعبة	الفصول
جامعة قسنطينة	ليسانس التعليم	ـ الرياضيات ـ الفيزياء والكيمياء ـ العلوم الطبيعية ـ الجغرافيا	س6 س6 س6 س6
جامعة قسنطينة	دبلوم الدراسات العليا	ـ العلوم الدقيقة ـ بيولوجيا /جيولوجيا ـ الجغرافيا	س8 س8 س8
جامعة قسنطينة	الهندسة	ـ الجغرافيا	س10
جامعة وهران	ليسانس الدراسات العليا	ـ البيولوجيا ـ الجغرافيا	س8 س8
جامعة وهران	دبلوم الدراسات العليا	ـ البيولوجيا ـ الجغرافيا	س8 س8
جامعة الجزائر	ليسانس التعليم	ـ الجغرافيا	س6
جامعة الجزائر	دبلوم الدراسات العليا	ـ العلوم الدقيقة ـ الجغرافيا	س2 س8
جامعة الجزائر	الهندسة	ـ الجغرافيا	س10
المدرسة العليا القبة بالجزائر	ليسانس تعليم	ـ الرياضيات ـ الفيزياء والكيمياء ـ العلوم الطبيعية	س6 س6 س6
المدرسة العليا بمستغانم	ليسانس التعليم	ـ الرياضيات ـ الفيزياء والكيمياء ـ العلوم الطبيعية	س4 س4 س4

المدرسة العليا بأم البواقي	ليسانس التعليم	ـ الرياضيات ـ الفيزياء والكيمياء ـ العلوم الطبيعية	س4 س4 س4
جامعة عنابة	دبلوم الدراسات العليا	ـ البيولوجيا ـ العلوم الدقيقة	س8 س8
جامعة سطيف	ليسانس التعليم	ـ العلوم الطبيعية ـ الفيزياء و الكيمياء	س6 س6
جامعة باتنة	ليسانس التعليم	ـ الرياضيات ـ الفيزياء والكيمياء	س6 س6

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في جامعة قسنطينة تكوين يسمح بتحضير شهادة الدراسات العليا باللغة العربية، و كذا جامعة العلوم و التكنولوجيا (هواري بومدين) بالعاصمة، فهي تساهم في تكوين الطلبة الحاملين لشهادة الدراسات العليا، وعددهم في السنة الأولى يناهز 350 طالبا. وباستثناء المدرسة العليا للأساتذة التي بالقبة (العاصمة) فإن الأساتذة الذين يقومون بالتدريس في الشعب العلمية أكثرهم من المتعاونين وأغلب هؤلاء الأساتذة تكونوا تكوينا نظريا أكثر منه تطبيقيا، وهذا لا يسمح لهم بأن يعطوا للجانب التطبيقي مكانته اللائقة به، ولهذا أثر سيء في نوعية التعليم ثم إن المراجع والمصادر العلمية للسنة الأولى والثانية من الليسانس العلمي قليلة جدا ويعاني الطلبة من هذا العوز أيما عناء، كما لا يزال مشكل المصطلحات العلمية مطروحا إلا أن المشكل الأخطر والأهم هو تعريب هيئة التدريس.

ما جد من جديد في ميدان التعريب في الأشهر الأخيرة: أنشئت منذ أشهر قليلة لجنة بيداغوجية على مستوى وزارة التعليم العالي، أو كل إليها النظر في مشاكل التعريب الجامعي والقيام بهذه الأعمال:

1ـ تقويم التعريب في التعليم العالي.

2 ـ تخطيط تعريب العلوم و أساتذتها.

3 ـ تحديد برنامج الوسائل المادية والبشرية لتحقيق المخطط.

وتكونت هذه اللجنة من ممثلين لجميع الجامعات والمراكز العلمية الجزائرية زيادة على الخبراء ومسيري التعريب الجامعي، وتفرعت على ثلاث لجان فرعية تكفلت كل واحدة بإحدى النقاط المذكورة.

إن الأعمال التي ستقوم بها هذه الجنة تتناول ثلاث فترات قصيرة المدى، أما ما يدخل في العجل فهو الاستعداد الصارم لاستقبال أول فوج من الحائزين على البكالوريا المعربة (بعد أن تم تعريب الثانوي كاملا) وسيحصل ذلك في أكتوبر 1989م وسيكون عدد الطلاب الذين سيختارون الشعب العلمية ما يقرب من ثلاثين ألفا على أقل تقدير. وهذا يحتاج إلى أن تكون اللغة الأساسية للتدريس هي العربية، وثانيا أن تتوفر المراجع والوثائق والأمالي بالعربية. وتعمل اللجنة الثالثة على إيجاد الحل لأن القضية هي قضية مادية و بشرية محضة.

أما ما يخص المدى المتوسط والبعيد فسينحصر عمل اللجنة فيهما في تحسين نوعية التعليم العالي باللغة العربية وترقية مستوى الطلاب باللغة العربية. والنهوض بمستوى الأساتذة والمعيدين باللغة العربية يقتضي أن تبرمج بكيفية دقيقة عملية تعريب الأساتذة، وأن تبرمج في الوقت نفسه الوسائل لتحقيق هذا الغرض كإعداد الطريقة المناسبة في تعليم العربية للجامعيين وتنظيم الدروس، وتفريغ الأساتذة بالتناوب وإعداد الدورات التدريبية، وغير ذلك ممّا لا مفرّ منه للحصول على الأستاذ الكفء.

الخلاصة: إنّ التعريب في الجزائر هو عمل دائب لا ينقطع على الرغم من الصعوبات والعراقيل، ولئن حصلت أخطاء فهو أمر طبيعي وقد لا يكون طبيعياً أن لا يحصل أي خطإ إلا أنّ الإرادة القوية المخلصة إذا اقترنت بالكفاءة العلمية والتّمرس والخبرة فإنّ الأخطاء ستقلّ بالضرورة. والمبدأ الأساسي أجمع المعنيون بالأمر في بلادنا على صحته وضرورة السير عليه هو أن يكون التعريب سبباً لا للقوقعة والانغلاق، بل سبباً لرفع مستوى التعليم مع استرجاع أهم شيء تكتسبه الأمة في شخصيتها وهي لغتها.

مشروع الذخيرة اللغوية العربية*

كان لي الشرف أن عرضت هذا المشروع على مؤتمر التعريب الذي انعقد بعمان في 1986م وفكرة الذخيرة اللغوية العربية وفوائدها الكبيرة بالنسبة للبحوث اللغوية والعلمية عامة وبالنسبة لوضع المصطلحات وتوحيدها خاصة. وحاولت أن أقنع زملائي الباحثين على أهمية الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية واستثمار الأجهزة الحاسوبية الحالية وإشراك أكبر عدد من المؤسسات العلمية لإنجاز المشروع لامتيازه بأبعاد تتجاوز المؤسسة الواحدة بل البلد الواحد. ثمّ عرضت الجزائر على المجلس التنفيذي للمنظمة العربية والثقافة والعلوم هذا المشروع في ديسمبر 1988م فوافق أعضاؤه على تبنّيه في حدود إمكانيات المنظْمة.

وبادرت المنظمة بعد ذلك بمراسلة المؤسسات العلمية العربية والجهات الرسمية المعنية بالتربية والتعليم العالي تطلب منها إدلاء الرأي في جدواه وطرق تنفيذه. فتوالت على المنظمة إجابات كثيرة جداً ومفيدة من قبل المؤسسات؛ منها المجامع اللغوية كلها في ذلك الوقت والجامعات ومراكز البحوث والجهات المعنية في وزارة التربية وأجمعت هذه الإجابات على أهمية المشروع الكبيرة وضرورة الشروع في إنجازه في أقرب الآجال.

وعلى إثر ذلك نظمت جامعة الجزائر بالاتّفاق مع المنظمة ندوة أولى لدراسة المشروع واتّخاذ القرارات اللازمة مع خبراء المؤسسات العلمية العربية. وساهم في هذه الندوة عدد من الخبراء والمسؤولين، وخرجوا بتوصيات تخصّ تنظيم العمل والمشاركة وإنشاء اللجان لمتابعة المشروع.

---

* – هذا نص المشروع الأول للذخيرة اللغوية الذي قدمته للمؤتمر الواحد والستين(1995) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. ونشر قبله على شكل آخر في مجلة المجمع الأردني للغة العربية لسنة 1986.وكذا مجلة المجمع العلمي العراقي لسنة 1988م. وقد تفضّل المرحوم الدكتور مدكور بالتنويه بالمشروع بصفته رئيسا لاتحاد المجامع العربية وأعرب عن ذلك لصاحب هذا البحث في رسالة بعثها له.ثمّ رحّب به اتحاد المجامع العربية في سنة 1998.وفي جلسة لمجلس جامعة الدول العربية قرّر هذا المجلس الترحيب بالمشروع كمشروع قومي.
(انظر فعاليات ندوة مجلس الاتحاد المنعقدة بالقاهرة في 1998 ص27-46 وخاصة ص45).هذا وقد تبناه أخيرًا المجلس الوزاري بجامعة الدول العربية بقرار رقم 6457.د.ع(121) بتاريخ 2004/9/14. والجدير بالذكر أنه صار يتجاوز الجانب اللغوي إلى الجانب الثقافي والعلمي فسمى بالذخيرة العربية أو الانترنيت العربي.

وقد قرّر المشاركون في هذه الندوة الأولى أن تعقد ندوة ثانية يجتمع فيها جميع الممثلين للمؤسسات الراغبة في المشاركة في إنجاز المشروع، وتكرّم مركز البحوث والدراسات العلمية بدمشق باقتراح استضافته للندوة في دمشق، و كان تقرّر أن تنعقد هذه الندوة في سنة 1995م. ولم يحصل ذلك.

ومن حسن حظ المشروع أن تبناه المجمع الجزائري للغة العربية فنظم المجمع بالمشاركة الجزئية لجامعة الجزائر ندوة تأسيسية انعقدت في الجزائر بين 26 و27 ديسمبر2001 بالرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية. وجمعت تسع دول عربية ووعد الباقي من المدعوين بالمشاركة في الندوة المقبلة. وخرجت هذه الندوة بتوصيات وقرارات هامة وأنشأت لجنة دولية دائمة للمتابعة والتخطيط و التنسيق(انظر الوثائق المتعلقة بهذه الندوة في الملاحق).

فالمقصود من هذا البحث هو التحديد الدقيق لمفهوم الذخيرة اللغوية، والأهداف العلمية التي رسمت للمشروع والتحديد أيضاً لجميع وظائفها والفوائد العلمية التي سيحصل عليها المستثمرون لها والتخطيط كتحديد العصور والأقاليم والميادين وتدرّج العمل وكذلك المنهجية الخاصة بالمتابعة كل ذلك بالتعاون مع المهندسين وغيرهم من الخبراء.

I- أهداف المشروع[1]:

1-1 الذخيرة كبنك معلومات آلي: إنّ الهدف الرئيسي لمشروع الذخيرة هو أن يمكّن الباحث العربي أياً كان وأينما كان من العثور على معلومات شتّى من واقع استعمال العربية بكيفية آلية وفي وقت وجيز. وهذا سيتحقق بإنجاز بنك آلي للغة العربية المستعملة بالفعل؛ يتضمّن أمهات الكتب التراثية الأدبية والعلمية والتقنية وغيرها، وعلى الإنتاج الفكري العربي المعاصر في أهم صوَره بالإضافة إلى العدد الكبير من الخطابات والمحاورات العفوية بالفصحى في شتّى الميادين.

1- ونؤكّد ما ذكرناه فيما سبق أنه صار غير محصور على اللغة بل أصبح بنك نصوص يحتوي على التراث وعلى معلومات علمية وثقافية حديثة وسميت لذلك بالذخيرة العربية أو الانترنيت العربي.

وعلى هذا فهو بنك نصوص لا بنك مفردات ثمّ إنّ هذه النصوص لا يصطنعها المؤلفون، بل هي نصوص من اللغة الحيّة الفصحى المحررة أو المنطوقة وأهم شيء في ذلك هو أن يكون هذا الاستعمال الذي سيخزّن بشكل النص، كما ورد في ذاكرة الحواسيب هو استعمال العربية طوال خمسة عشر قرنا في أروع صوَره ثمّ هو يغطي الوطن العربي أجمعه في خير ما يمثله من هذا الإنتاج الفكري (زيادة على الكثير جداً من الخطابات العفوية).

1-2- الذخيرة كمصدر لمختلف المعاجم والدراسات: سيستخرج من هذا البنك (المسمى عند المهندسين بقاعدة المعطيات النصيّة) العديد من المعاجم نذكر منها:

1- المعجم الآلي الجامع لألفاظ العربية المستعملة: وسيحتوي على جميع المفردات العربية التي وردت في النصوص المخزّنة قديمة أو حديثة. وتحدد فيه معاني كل مفردة باستخراج هذه المعاني من السياقات التي ظهرت فيها، ثمّ يضاف إلى ذلك تحديدات العلماء. وسيأتي وصف هذا المعجم فيما يلي.

2- المعجم الآلي للمصطلحـــات العلمية والتقنية المستعملة بالفعل: سيحتوي على المصطلحات التي دخلت في الاستعمال ولو في بلد واحد أو جهة معيّنة لأنّها وردت في نصّ واحد على الأقلّ ويذكر مع كل مصطلح ما يقابله في اللغتين الإنكليزية والفرنسية. أما ما لم يدخل في الاستعمال وورد فقط في معجم حديث فيشار إليه فقط مع ذكر مصدره. وسيجزأ هذا المعجم العام إلى معاجم متخصصة بحسب فنون المعرفة ومجالات المفاهيم.

وكل واحد من هذين المعجمين آلي مثل الذخيرة في شكلها الأول، ومعنى ذلك أنّه يقوم على ركيزة متّصلة بالحواسيب في أحدث صورها مثل الأقراص البصرية أو المغنـــاطيسية التي يمكن أن تحتوي على ملايير النصوص. كما يمكن أن ينشر كل منهما وكذا المعاجم المتخصصة على الشكل التقليدي. والفضل الذي تمتاز به الذخيرة كبنك آلي ومعاجمها هو أنّها مفتوحة وقابلة للإضافة لأي معلومة جديدة، ويدخل فيها أي كتاب جديد هام أو أي كتاب يعثر عليه في التراث وهي قابلة لأي تصليح في أي وقت كان.

3- المعجم التاريخي للغة العربية.

4- معجم الألفاظ الحضارية (القديمة والحديثة).

5- معجم الأعلام الجغرافية.

6- معجم الألفاظ الدخيلة والمولّدة.

7- معجم الألفاظ المتجانسة والمترادفة والمشتركة والأضداد.

وغير ذلك من المعاجم المفيدة.

فكما رأينا كل ما يذكر من الألفاظ في هذه المعاجم فهو مأخوذ لا من القواميس الموجودة بل من الاستعمال الحقيقي قديماً كان أم حديثاً. أما ما لم يرد في نصّ فيشار إلى ذلك حتّى يعرف (وهذا يقتضي أن تدخل في الذخيرة جميع القواميس وقوائم المصطلحات التي وضعتها المجامع أو المؤسسات العلمية أو الأفراد).

II- مزايا الذخيرة وفوائدها:

المزايا الرئيسية للذخيرة وما سيستخرج منها هي كما رأينا:

- أنّها هي الاستعمال الحقيقي للغة العربية لا ما تأتي به بعض القواميس من أمثلة مصطنعة.

- استفاضتها وشموليتها بتغطية هذا الاستعمال لجميع البلدان العربية وامتدادها من العصر الجاهلي إلى عصرنا الحاضر.

- تمثيلها لهذا الاستعمال بوجود كل النصوص ذات الأهمية فيها المحررة منها والمنطوقة الفصيحة في الآداب والحضارة والدين والعلوم والثقافة العامة والفنون وكذا الحياة اليومية.

- اعتمادها على أجهزة إلكترونية في أحدث صورَها وهي الحواسيب وما إليها من الوسائل السمعية البصرية وهي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تجمع وتسع هذه الكمية الهائلة

من النصوص (الملايير من الجمل والألفاظ) والوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تجيب عن مختلف الأسئلة بسرعة النور، أي في بضع ثوان، والوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بعمليات تعالج بها النصـــوص وذلك مثل الترتيـــب الآلي الأبجدي لمجالات المفاهيـــم وفهرسة الكتب. هذا زيـــادة عن الاستخراج الآلي لجذور الكلم أو أوزانها الواردة في نصّ من النصوص وغيرها من العمليات العلاجية المفيدة.

- إمكانية طرح الآلاف من الأسئلة على الذخيرة عن بُعْد وفي نفس الوقت عبر العالم (وسرعة الإجابة كما قلنا) بعرضها على الشاشة وإمكانية طبعها بالطابعات الآلية في وقت وجيز والحصول عليها في أي مكان، وذلك بفضل شبكة انترنيت التي سيخصص فيه موقع للذخيرة إن شاء الله.

4- أما الدراسات التي يمكن القيام بها انطلاقاً من الذخيرة وبالنظر في محتواها فيمكن أن تخصّ اللغة العربية في ذاتها. لأنّ الذخيرة هي بمنزلة ما دوّن من كلام العرب في عهد اللغويين العرب الأولين. فقد جمعوا العدد الهائل من النصوص النثرية والشعرية وأمثال العرب وكلامهم العفوي، بالإضافة إلى النصّ القرآني وانطلقوا من هذه المدوّنة العظيـــمة لاستنبـــاط قوانيـــن العربية وأوصـــافها من الاستعمال الحقيقي لها، كما استخرجوا منه المعجم العربي. وعلى هذا فإنّ أنواع الدراسات اللغوية التي يمكن أن تقام على الذخيرة كثيرة جداً مثل دراسة تطوّر معاني الكلمات عبر العصور، ودراسة ترددها بالنسبة لعصر واحد أو مؤلف واحد، ودراسة تردّد المواد الأصلية وأوزانها في كتاب واحد أو عدة كتب ودراسة صيغ الجمل بحسب الأغراض والموضوعات ودراسة أساليب الكتاب في كل عصر ودراسة اتّساع رقعة الاستعمال للمصطلحات في عصرنا هذا، ودراسة الأصوات العربية (من خلال الذخيرة الآلية الصائتة) ودراسة مجالات المفاهيم الحضارية أو العلمية خاصة ودراسة المترادف والمشترك من الألفاظ في الاستعمال في وقت معيّن ودراسة الغريب والشواذ إفراداً وتركيباً كيفًا وكمًّا وبالنسبة إلى كل مؤلف أو نصّ وكل عصر ودراسة صيغ الجمل وظواهر الفصل والوصل في الخطاب ودراسات في المجاز والاستعارة والكناية وغيرها من الصور

البيانية ودراسة تطور كل هذا[1] وغير ذلك ممّا يخص اللغة كلغة قديمًا أو حديثاً وعبر العصور والبلدان[2]. كل هذا قد قام به الكثير من العلماء قديمًا وحديثًا ولكنّ مزية الاستفاضة الزمانية المكانية لمحتوى الذخيرة وآليتها يسهل على الجميع الخوض في أعماق الواقع التعبيري والاتصالي، ومن ثمّ الفكري المعيش للأمة العربية القديم والحديث.

وفيما يخص الميادين الأخرى غير اللغوية فكثيرة جداً أيضاً نذكر منها الدراسات التاريخية وخاصة تاريخ الحضارة العربية وتاريخ الفكر العربي الاجتماعي والعلمي والديني وغيرها وكذلك الدراسات الاجتماعية والنفسية الاجتماعية بحصر مجالات التصورات الخاصة بكل فئة(من خلال استعمال الألفاظ والأساليب وغيرها) في كل قطر أو إقليم عبر العصور ودراسة تفاعلها ومدى تأثيرها وما ترتّب على ذلك بالبناء جزئياً على العناصر اللغوية ذات الدلالة ومعرفة مدى اتّساع رقعتها ومعرفة ترددها في الخطابات الرسمية وغير ذلك. وكذا الدراسات الاقتصادية والعمرانية والحضارية من خلال استعمال الناس للغة.

III- وظائف الذخيرة الأساسية:

رأينا المزايا التي تمتاز بها الذخيرة فماذا يا ترى يمكن أن تقوم به من وظيفة بناء على هذه المزايا، أو بعبارة أخرى كيف يمكن أن تستثمر الذخيرة وتوظف عملياً؟. إنّ الإجابة عن هذا السؤال ستفسر لماذا التزمنا بأهم الأوصاف التي سبق أن ذكرت وهو صفة الحيوية النابعة عن الاستعمال الحقيقي ثمّ الصفة الآلية في مباشرة الذخيرة والتفاعل معها. فهذه بعض الوظائف التي ستقوم بها الذخيرة أو أحد معاجمها:

1- ويستحيل هذا العمل الأخير دون أن نلجأ الى مثل هذه الذخيرة.
2- ويمكن أن يخصص جزء من الذخيرة للهجات العربية إذا وافق على ذلك المشاركون فيوكل إلى بعض المعاهد العربية المتخصصة القيام بمسح كامل لاستعمال العربية في مستواها اللهجي بالمنهجية المتعارف عليها في هذا الميدان، ويمكن أن تقام على هذه المدوّنة اللهجية دراسات مفيدة جدا بالنسبة للفصحى والعلم عامة منها:
- تحديد القدر المشترك بين الفصحى ولهجاتها القديمة والحديثة.
- اكتشاف أسماء الحيوانات والنباتات في الأقاليم المختلفة.
- اكتشاف المصطلحات العفوية الحضارية والحرفية والصناعية والفلاحية وغيرها الجارية في اللهجات.
- تحديد أوصاف النطق اللهجي ودراسة ظواهر الخفة في اللهجات.
- دراسة مقارنة بين الفصحى واللهجات (في جميع مستوياتها).

1- تحصيل معلومات تخصّ الكلمة العربية عادية كانت أم مصطلحاً. الأسئلة التي يمكن أن يطرحها الباحث:

1-1 هل توجد كلمة (س) في الاستعمال (المكتوب أو المنطوق وكلاهما)؟ وأين ظهرت[3] وبأي معنى في كل واحد من مصادر وجودها وما هي السياقات التي وردت فيها وبالنسبة فقط لكل كتاب أو نصّ أو بالنسبة لكل عصر أو كل بلد؟.

1-2 هل وردت (س) قديماً مع نفس الأسئلة السابقة ؟.

1-3 ما هو المجال المفهومي الذي تنتمي إليه (س) وهل لها مرادفات وما هي؟ ثمّ ما هي المقابل أو المقابلات لها بالإنجليزية أو الفرنسية إن وُجدت؟.

1-4 متى وردت لأول مرة بالمعنى الفلاني أو معنى آخر؟ ومتى اختفت لآخر مرة إن خرجت عن الاستعمال بهذا أو بهذه المعاني؟ الخ...

2- تحصيل معلومات تخص الجذور وصيغ الكلم:

2-1 هل وردت المواد الأصلية أ ب ج د... في الاستعمال عند مؤلف أو متكلم خاصة، وما هي الكلم التي صيغت عليها واستعملها هذا المؤلف؟

2-2 نفس السؤال بالنسبة إلى الصيغ أ بَ جَ دَ...

2-3 اذكر جميع الكلم التي صيغت على صيغة أ، أو ب، أو ج، أو د مع الإشارة إلى مدلول كل واحد من هذه الكلم كصيغة فُعْلة بضم الفاء وسكون العين أو فَعالية بفتح الفاء وغير ذلك)[4]

3- تحصيل معلومات تخص أجناس الكلم:

3-1 ما هي أسماء الأعلام أو المصادر أو الأفعال الثلاثية أو الرباعية المجردة والمزيدة وغيرها، والصفات الخاصة بمجال مفهومي (الألوان والعيوب وأي حِلْية) وغير ذلك من أجناس الكلم الواردة في نصّ معيّن أو عدة نصوص وعبر الزمان؟.

3- بذلك تعرف أولاً درجة شيوع الكلمة جغرافياً في وقت معيّن، وثانياً ترددها بالنسبة إلى عصر واحد أو مؤلف واحد. ويمكن أن يحصر السؤال: هل وردت (س) في العصر العباسي وأين أو عند الجاحظ وأين وما هي السياقات في كل حالة وغيرها من الأسئلة.

4- وبذلك تعرف المعاني الأساسية الشائعة لكل صيغة بدون استثناء.

3-2 ما هو تردد كل واحد منها بالنسبة إلى نصّ واحد أو عدة نصوص؟ وما هي سياقاتها؟.

4- **تحصيل معلومات تخصّ حروف المعاني:** نفس الأسئلة (وإحصاؤها بالنسبة إلى عصر واحد أو نصّ واحد أو عدة نصوص).

5- **تحصيل معلومات تخصّ المعرّب الذي ورد في الاستعمال:** أسئلة عن قائمة المعربات (وميادينها) التي وردت في عصر معيّن أومؤلف أوعــبر العصور.

6- **تحصيل معلومات تخصّ صيغ الجمل والأساليب الحيّة والجامدة منها** (والصور البيانية العربية) نفس الأسئلة.

7- **تحصيل معلومات تخصّ بحور العروض والضرورات الشعرية والزحافات والقوافي وغيرها.**

8- **تحصيل معلومات تخصّ المفهوم الحضاري أو العلمي** (البحث عن ألفاظ عربية لتغطية مفاهيم علمية) وغير ذلك من الأسئلة. وذلك مثل:

1- هل توجد كلمة عربية للدلالة على مفهوم معيّن (خاص بالطب أو البيطرة أو الهندسة المعمارية أو غير ذلك) المعبر عنه بالإنجليزية أو الفرنسية بكذا، وذلك في الإنتاج العلمي العربي المعاصر؟

2- هل يوجد هذا المفهوم وما يقاربه في نصّ قديم معيّن (كتاب من كتب ابن سينا أو ابن الهيثم أو...؟ وذلك من خلال الكلمة العربية التي جاءت في الجواب السابق (ويمكن على هذا أن تبيّن الفوارق الدلالية بين مفهوم الكلمة العربية عند القدماء والمفهوم الحديث بالسياقات).

3- ما هي الألفاظ العربية التي كانت تدل عند القدامى على مفاهيم ربّما لا يكون لها مقابل باللغات الأجنبية (وهو شيء كثير مثل الحركة والسكون وحروف المدّ في صوتيات العربية).

4- ما هي الألفاظ الدخيلة التي لها ما يقابلها في العربية وماذا كانت درجة شيوع هذه وتلك؟.

وفي كل واحد من هذه الأسئلة يمكن أن تكون الإجابة مرفوقة بذكر جميع السياقات التي ورد فيها العنصر اللغوي أو مجموعة خاصة منها في عصر أو مؤلف وذكر مصدر كل واحد منها أو كل مجموعة منها (اسم الكتاب والصفحة والجزء وتاريخ الطبع).

ويحسن ههنا أن نلفت نظر القارئ إلى الأهمية الكبرى التي تكتسيها السياقات وحصرها باستفاضة فإنّها **تمكّن الباحث اللغوي هي وحدها من تحديد مقصود مستعملها في مكان معيّنة** من نصّه أو في أكثر من مكان وقد يكون مقصوده منها شيئاً آخر في مكان آخر (مثل كتاب سيبويه). وهذا يتعذر أن يجده الباحث في المعاجم العادية لكثرة المقاصد بل لعدم تناهيها **والمقصود غير المعنى المعجمي العادي**، ولا سبيل إلى تحديد المقصود أو المقاصد إلا بالرجوع إلى جميع السياقات التي ورد فيها العنصر اللغوي والمقارنة بينها بالاعتماد على منهجية التحليل الدلالي الذي يعرفه بعض علماء اللسان المعاصرين، وعلماؤنا القدامى وخاصة أهل التفسير والبلاغيين الأولين. **ولا يمكن أن يحصل الباحث على جميع سياقات المفردة في نصّ كبير أو في آلاف النصوص إلا باللجوء إلى ذخيرة آلية** ليس غير (وإلا قضى الباحث في جمع ذلك عمره كله).

ومن فوائد الذخيرة زيادة على شموليتها هو موضوعيتها لأنّها مجموعة أحداث كلامية مدوّنة كما وردت وهي مثل شواهد اللغة والنحو لا مردّ لها إذا كانت كثيرة في الاستعمال. وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون استعمال كثرة الكلمة واتّساع رقعتها (بمعنى من المعاني) أو أي عنصر لغوي **مقياساً موضوعياً لاختيار المصطلحات وإقرارها**. فإنّ كل المقاييس الأخرى مثل خفّة الكلمة في النطق وتركيب حروفها وقابليتها للاشتقاق وعدم تضمنها لمعنى منفور منه أو محظور اجتماعياً وعدم غرابتها وغير ذلك من المقاييس فإنّ كل ذلك تستلزمه كثرة الاستعمال وهو إقبال الناطقين الكثيرين على استعمال الكلمة من أجل كل هذه الصفات

الإيجابية فيها. وبذلك تبتعد المجامع وجميع المؤسسات العلمية من الذاتية في اختيار المصطلح الأنسب، بل ويحصل التوحيد المنشود للمصطلحات العربية (وسببه انغلاق كل قطر بل كل مؤسسة على نفسها وعدم اكتراث أهل البلد أو أصحاب المؤسسة بما يروج وما يشذّ في استعمال غيرهم للعربية).

وفائدة أخرى للذخيرة أنّها تمكّن الباحث من تتبّع تطور الألفاظ عبر العصور ولا يمكن أن يتتبع أي باحث هذا التطور من خلال مطالعاته لجميع النصوص التي ظهرت منذ العصر الجاهلي، وأنّى له ذلك وقد تستغرق المدة التي يقضيها لتصفح الآلاف من النصوص عشرات السنين؟ فالحاسوب هو الوحيد الذي يمكّن الباحث من اكتشاف تحوّل المعاني بأن يضع تحت تصرفه كل النصوص التي ورد فيها بالفعل العنصر اللغوي الذي يهمه ولا يعطيه إلا تلك النصوص فهذا الاختيار للنصوص المعيّنة لا سبيل إلى تحقيقه إلا باللجوء إلى الحاسوب وحده.

ومن ثمّ فإنّه لا يتصور أبداً أن يوضع معجم تاريخي للغة العربية إلا بالاعتماد على مدوّنة نصّية تغطي كل العصور وكل البلدان العربية. فكيف يمكن أن نضمن شمولية ما يقرره الباحث من التحولات الدلالية إن لم يعتمد على عدد هائل من القرائن والسياقات تنتمي إلى كل عصر. ولهذا كانت المحاولات لوضع مثل هذا المعجم قاصرة أو جزئية تقتصرعلى عصر واحد أو على عدد محدود جداً من المصادر.

IV- كيفية إنجاز الذخيرة: اقتراح منهج معيّن:

أ- الكيفية المثلى: توزيع المهام على أكبر عدد من المؤسسات مع التنسيق والمتابعة:

- مبدأ المشاركة الحرّة: نظراً للضخامة المهولة التي تتّصف بها الذخيرة وبالتالي ضخامة الجهود والتكاليف الباهظة التي يتطلبها إنجاز مثل هذا العمل الجبّار، ومن ثمّ أيضاً عدم وجود أي منظمة في العالم تستطيع أن تتكفل بإنجاز هذا المشروع فإنّ المشاركين في الندوة الأولى التي عقدت في الجزائر من أجل إرساء المبادئ الأساسية لإنجاز مشروع

الذخيرة (في يونيو1991م) قد أجمعوا على ما بدا لهم بأنّه الحلّ الأنسب وهو إشراك أكبر عدد من المؤسسات العلمية العربية في إنجاز المشروع على أساس التمويل الذاتي. فكل مؤسسة علمية في الوطن العربي مثل الجامعات بكلياتها ومعاهدها ودوائرها المتخصصة ومراكز البحوث والشركات ذوات النشاط العلمي والتقني والتطبيقي تَرغب في المشاركة في إنجاز جزء من العمل تختصّ به دون غيرها فعليها أن تخصص في ميزانيتها بنداً لإنجاز الجزء المخصص لها في كل سنة حتى ينتهي العمل.

وأقرت هذا المبدأ الندوة الثانية للمشروع وهي الندوة التأسيسية التي انعقدت في الجزائر في 26 و27 من ديسمبر2001.وأنشأت هذه الندوة لجنة دولية دائمة للإشراف على إنجاز المشروع

ب- كيفية توزيع العمل و تنظيمه و تنسيقه:

- **تكوين الفِرَق وإعداد التجهيز اللازم:** لقد حدّدت الندوة التأسيسية العدد الأدنى من الوسائل البشرية والمادية التي ينبغي لكل مؤسسة متطوعة توفيرها من اعتماداتها المالية وهي كالتالي:

1- **إنشاء فريق من الممارسين** والاختصاصيين يُفرّغ بعضهم أو كلهم للمشروع ويمكن أن يتكوّن من خمسة إلى عشرة ممارسين يكلفون بإدخال المعطيات في ذاكرة الحاسوب (أي تفريغ الكتب والدراسات والخطابات وغيرها في الأقراص الذاكرية). ويشرف عليهم وعلى فرق أخرى مهندس أو تقني في الحاسوبيات من الناحية التقنية ودكتور في اللغة العربية،أو متخصص علمي متمكن من العربية.

2- **اقتناء مجموعة أجهزة** تتكوّن من خمسة إلى عشرة حواسيب صغيرة (ميكرو) وعدد كافٍ من الركائز الذاكرية المنقولة (الأقراص) وإن آلة ماسحة للقراءة الآلية للنصوص (سكانير) وهذه الآلة تجعل الفريق يستغني عن الملامس التي يدخل بواسطتها المعطيات مثل الآلة الكاتبة. وبالماسحة ستوفر الكثير من الجهود ومن المال لدخول المعطيات في الذاكرة

بكيفية آلية وكلما كثرت الوسائل – في حدود هذه الأعداد الدنيا– كان المردود طبعاً أكبر والعمل التخزيني أسرع وأفيد وأصح. وكل هذا قليل في حق لغة القرآن.

3- توزيع الحصص: لكل مؤسسة الحق في أن تختار المعطيات التي تريد تخزينها وهي بذلك أولى ولها أن تختار بعض أمالي أساتذتها ودراسات باحثيها والكتب والمنشورات التي يرتبط محتواها بتخصصها أو اهتماماتها عامة، وذلك لتتمكّن من استثمارها وعلاجها كمعطيات علمية للاستفادة منها بمجرد ما يتمّ لها ذلك **وهذا سيكون حافزاً لها في العمل التخزيني.**

ونقترح بهذا الصدد المبدأ التالي:

تتكفل كل مؤسسة تشارك في إنجاز المشروع بتخزين عدد من الكتب التراثية تقترحها اللجنة الدولية للمشروع من بين المؤلفات التراثية التي تعالج موضوعات لها علاقة باختصاص المؤسسة على قدر الإمكان. وذلك لمدة خمس سنوات وعلى هذا الأساس ستقترح مخططاً عاماً يشتمل على قائمة عامة للكتب التراثية والمعاجم اللغوية والاصطلاحية وغيرها من الوثائق ممّا ينبغي أن يخزن في ذاكرة الحواسيب وقوائم جزئية تمثل كل قائمة منها العمل الذي تتكفّل به كل واحدة من المؤسسات. أما فيما يخص الخطابات المنطوقة مثل المحاضرات العلمية في الجامعات وغيرها والمحاضرات العمومية الهامة في شتى الموضوعات كالأدب ومختلف الفنون(المسرح والسنيما وغيرها) والرياضة والخطابات السياسية والاجتماعية الهامة مما هو منطوق، فيطلب من المؤسسات المتخصصة الراغبة في تدوين المحاضرات الشفاهية وكذا المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية أن تساعدنا و تشاركنا في إنجاز الذخيرة بإمداد اللجنة الدولية بما لديها من هذه التسجيلات.

4- تنظيم العمل وتخطيطه وتنسيقه: تنشأ لجنة محلية دائمة في كل دولة من الدول العربية التي تتواجد فيها مؤسسات علمية مشاركة وتتكون من ممثل واحد لكل مؤسسة للجنة لمدة خمس سنوات (حسب مدة التخطيط للمشروع). ويشرف عليها ممثل البلد في اللجنة الدولية (وهو مدير أو من يمثله للجامعة الكبرى في البلد).

وتكون مهمة هذه اللجنة المتابعة العلمية والفنية للعمل والتنسيق بين المؤسسات المشاركة ودورها الرئيسي ينحصر في السهر على استمرار العمل في أحسن الظروف وبالنوعية المطلوبة، وذلك بتبادل الآراء والخبرات واقتراح الحلول للمشاكل الطارئة وخاصة التقنية منها، وكذا تفادي التكرار لنفس العمل بين مؤسسة وأخرى في داخل البلد الواحد. وتجتمع كل لجنة في كل بلد مرة واحدة في السنة على الأقلّ، وتقدم على إثرها تقريرًا للجنة الدولية.

5- برمجة العمل

1- التراث : حصر ما أدخل في الانترنيت

كما سبق أن قلنا فهناك عدد من الشركات قد بادرت بإدخال بعض كتب التراث زيادة على القرآن الكريم والحديث الشريف في ذاكرة الحاسوب ثم بعد ذلك في انترنيت منذ عهد قريب. ونذكر منها شركة صخر العالمية و المجمّع الثقافي الذي بأبو ظبي (الشعر القديم خاصة) وشركة كوسموس بدبي وشركة التراث بعمّان.

وعلى هذا فأول شئ يجب أن تقوم به اللجنة الدولية للمشروع هو حصر عناوين هذه الكتب أو النصوص الشعرية والنثرية وتبعث هذه القوائم إلى كل المؤسسات المشاركة في إنجاز المشروع عبر الوطن العربي وذلك حتى يتفادى التكرار.

2- برمجة التراث وتوزيعه على المشاركين :

تقوم اللجنة الدولية زيادة على حصرها للتراث المحوسب (المدون إلكترونيا) بجرد التراث غير المحوسب (المطبوع المحقق). ويكون ذلك على مقاييس ثلاثة:

- إلى عصور قصيرة (من 30 إلى 50 سنة)
- وفي داخل كل عصر: إلى بلدان
- وفي داخل كل بلد وكل عصر: إلى ميادين عامة ثم خاصة

3 - الإنتاج المعاصر (العلمي والأدبي والفني والتقني)

يتكفل كل مشارك بحيازة إنتاجه الخاص ويمكن أن يضيف إلى ذلك إنتاج الفيديو بشرط الحصول على إذن صاحبه مكتوبا.

4 – ما تكتبه الصحافة من الأخبار والمقالات وغير ذلك وما تسجله أو تذيعه وسائل الإعلام المسموعة والمرئية: تكون لجنة فرعية في داخل اللجنة القطرية تتألف من ممثلي وسائل الإعلام وتتكفل هذه اللجنة الفرعية باختيار عينة كبيرة من هذا الكلام المنشور أو المذاع (الفصيح) في كل شهر أو كل شهرين المقياس الرئيسي: يفصل بين الفصيح والمختلط بغير الفصيح وتوزع النصوص إلي ميادين دقيقة جدا.

6- تدرج العمل والمتابعة

قررت الندوة التأسيسية تحديد المرحلة الأولى للعمل المشترك لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ انعقادها وحرر المكتب التنفيذي برنامجــا للسنة الحالية (ينظر هذا البرنامج في الملاحق).

أما المتابعة والتقييم فهي على مستويين اثنين: القطري والدولي حسب ما يقتضيه التنظيم المتفق عليه. فعلى المستوى القطري فتتكفل بالمتابعة اللجنة القطرية وذلك في اجتماع تعقده في كل ستة اشهر للنظر فيما أنجزته كل مؤسسة و يحصل التقييم قبل الاجتماع على يد مجموعة من الخبراء. وعلى المستوى الدولي فتتولى لجنة الخبراء متفرعة من اللجنة الدولية الدائمة بالأعمال التي أشرنا إليها.

أما المقاييس الأساسية التي سوف يعتمد عليها عمل المتابعة و التقييم فهي كالتالي:

لا يدخل في الانترنيت إلا النصوص التي تمّ تصححُها على يد اللغويين الذين يتواجدون في كل فريق.

مراقبة مدى احترام كل فريق بالمبادئ العلمية للحيازة وإثبات مقاييس التعرف على النص أو مصدره (المؤلف وعصره و إقليمه و ميدان النص وغير ذلك).

مراقبة كمية النصوص التي أخذت كل مؤسسة أن تتكلف بحيازتها في كل ستة أشهر.

ملخص وظائف الذخيرة وفوائدها

(وزع على المشاركين في الندوة الأولى للمشروع)

ما هي الذخيرة اللغوية العربية وما هو الغرض منها؟

إن هذا المشروع نشأ من فكرة الاستعانة بالكمبيوتر (الحاسوب) واستغلال سرعته الهائلة في علاج المعطيات وقدرته العجيبة في تخزين الملايير من هذه المعطيات في ذاكرته، لإنشاء بنك آلي من المعطيات يحتوي على أهم ما حرّر بالعربية مما له قيمة علمية وأدبية وتاريخية وغيرها، وأعز ما أنتجه الفكر العربي قديما وحديثا، وما سينتجه على ممر السنين.

وسيكون هذا البنك الآلي تحت تصرف أي باحث في أي مكان في العالم فيمكنه أن يسأل الحاسوب متى ما كان عما يشاء من المعلومات فتجيبه بسرعة الضوء.

ونحن نعرف أن الباحث -واللغوي خاصة- قد يقضي الشهور بل والسنين الطوال في قراءة الأسفار الكثيرة من الكتب حتى يعثر على بغيته.

وقد شرعت بعض المؤسسات العربية في تخزين بعض النصوص العربية وذلك مثل القرآن الكريم وكتب الحديث والشعر الجاهلي. فالذي نرجوه هو أن يعمم ذلك على نطاق واسع في الوطن العربي.

فالذخيرة اللغوية العربية هي إذن بنك آلي من النصوص القديمة والحديثة (من الجاهلية إلى وقتنا الحاضر). وأهم صفة تتصف بها هي سهولة حصول الباحث على ما يريد، وسرعته، ثم شمولية المعلومات التي يمكن أن يتحصل عليها، وأهم من هذا أيضا هو اشتمالها على الاستعمال الحقيقي للغة العربية عبر العصور وعبر البلدان العربية المختلفة.

ما هي الفوائد الملموسة التي يمكن أن نستفيدها من الذخيرة الآلية؟

بالنسبة لمجامع اللغة والمؤسسات العلمية العربية وما تضعه من المصطلحات العلمية على ممر الأيام ففوائد هذه الذخيرة كثيرة نذكر منها:

1- الاعتماد في وضع المصطلحات والبحث عنها على كل المعطيات اللغوية في ميدان معين من واقع الاستعمال للغة العربية قديما كان أم حديثا.

فالمتخصص الذي قد يحتاج إلى أن يضع مصطلحا معينا لا يجده فيما لديه من المراجع لمفهوم معيّن، فتجعل الذخيرة أمامه في بضع ثوان كل الألفاظ التي **استعملت** عبر العصور أو تستعمل الآن **بالفعل** عبر البلدان من تلك التي ينتمي إليها ذلك المفهوم. فهو لا يرجع بذلك إلى القواميس وقوائم المصطلحات التي اقترحت فقط (وربما لم تدخل بعد في الاستعمال) بل إلى **الاستعمال الحقيقي** في شتى البلدان العربية.

2- الاعتماد في اختيار اللفظ على مقياس الشيوع والدقة في دلالة المعنى المراد.

ويستطيع المتخصص أيضا أن يعرف مع ذلك درجة شيوع هذه الألفاظ قديما وحديثا ثم يعرف **مدلولها الحقيقي**، لا من التحديدات فقط بل من جميع السياقات التي وردت فيها في الاستعمال وهي أمثل الطرق لتحديد معاني الألفاظ وأكثرها موضوعية، وفوق كل هذا فإنه يحصل على كل هذا في بضع دقائق!

3- الاعتماد على هذا البنك النصي الآلي في البحث عن التطور الدلالي للألفاظ العربية ومن ثم إمكانية وضع معجم تاريخي دقيق للغة العربية.

4- إمكانية فهرسة بكيفية آلية لكل النصوص العربية ذات القيمة العلمية والأدبية مما طبع وما سيطبع وينشر على مستوى الوطن العربي (المصطلحات، الألفاظ الحضارية، بيان تردّد كل لفظة في النص الواحد، الأعلام وغير ذلك).

5- إقامة الدراسات العلمية المقارنة في مختلف الميادين حول مجموعة معينة من المفاهيم العلمية.

6- البحث المنتظم عن تطور الفكر العلمي العربي بالاعتماد على تطور دلالات الألفاظ العلمية في داخل حقول دلالية عبر الزمان.

7- إمكانية وضع معجم شامل للغة العربية المستعملة بالفعل تخصص لكل مدخل دراسة لغوية دقيقة، وغير ذلك من الفوائد.

جوانب الاستفادة العلمية والثقافية والتربوية للذخيرة اللغوية العربية (الانترنت العربي)

(جزء من الوثيقة وزّعت على جهات مختلفة من الوطن العربي).

إن لمشروع الذخيرة اللغوية العربية غاية قصوى وهي، كما رأينا، إعداد بنك آلي لكل ما أنتجه الفكر العربي وما هو بصدد إنتاجه وجعله تحت تصرف أي فرد في الوطن العربي وخارجه، وبالنسبة للغة العربية فهو «ديوان العرب» على شبكة الانترنت الدولية أي مدونة آلية لكل ما كتب بالعربية من النصوص الأدبية والعلمية والتقنية مما له قيمة وما يصدر في زماننا من أهمّ المقالات الإعلامية (الصحفية والإذاعية والتلفزيونية) والحوارات والخطب والمداخلات القيّمة المنطوقة وغيرها، فكل هذا يشكل مدوّنة لغوية **تمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية** قديما وحديثا، ويمكن أن يُسبَر هذا الاستعمال وتلقى على المدونة الآلية كل أنواع الأسئلة لأنه يكون قد تم **إدماج النصوص أي جعلها كأنها نص واحد** (يحتوي على ملايير التراكيب وهذه التراكيب على ملايير الملايير من المفردات المتكررة)، ويستطيع السائل أن يعرف أي مفردة وأي اصطلاح قد شاع اليوم في ميدان معين، وأي مصطلح ما يزال حبرا على ورق، وأي معنى قد اكتسبته المفردة الفلانية، وذلك بفضل السياقات التي يمكن للحاسوب -وهو وحده- أن يجمعها من بين الملايين من النصوص. **فهذا هو الجديد الذي تحققه الذخيرة هي وحدها** ولا سبيل إلى إيجاد ذلك في النصوص المحوسبة غير **المندمجة في ذخيرة واحدة.**

إلا أن هناك فوائد أخرى هامة جدا تتجاوز البحث اللغوي ألا وهي الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالمعارف العلمية والثقافية وحتى التربوية.

فبالنسبة للعلوم والتخصص: إن الذخيرة تقوم **بدور موسوعة** كأكبر ما تكون في عصرنا الحاضر، إلا أنها موسوعة آلية يمكن أن يرجع إليها أي فرد في أي مكان وفي أي وقت خاصة في مكان عمله وبيته. وذلك لأنها ستحتوي على كل المعاجم العربية وجميع

الموسوعات باللغة العربية (وما يقابل كل تعريف أو تفسير بلغة أجنبية زيادة على العربية) بالإضافة إلى ما يصدر من الدراسات والبحوث باللغة العربية أو ما نُقِل أو ينقل إلى العربية.

وبالنسبة **للثقافة العامة وميدان التربية**: فكذلك هو الأمر: ستدرج كل الكتب التي أُلِّفت لنشر الثقافة والموسوعات الخاصة بتعليم النشء الصغير والكتب الثقافية التي أُلِّفت للمراهقين بالعربية.

أما اكتساب المعلومات والمهارات في شتى الميادين، وخاصة في القدرة على استعمال العربية بسهولة وبلغة سليمة وثرية، فلا شيء يمكن أن يقوم مقام «الانترنيت العربية». وقد دفع ذلك بعض الباحثين في تعليم العربية بهذه الوسيلة أن كيّف وحوّل قواعد اللغة إلى نماذج حراكية يستطيع بها المتعلم من التصرف في البنى اللغوية من جهة، ومن جهة أخرى أن يكتسب مهارة ثانية فى الحوار بالعربية الفصحى.

هذا وقد رأينا الكثير من الأطفال من الذين يتقنون لغة أجنبية يلجؤون إلى الأنترنت في كل وقت وكل مناسبة للحصول على المعلومات التي يبحثون عنها لاحتياجهم إلى ذلك إما للقيام ببحث يكلفون به وإما لتكملة ما لم يستوعبوه في الدرس الذي حضروه بالأمس أو لم يدركوا جيدا ما أراد الأستاذ وغير ذلك كثير. وهذا يدل على رقي عظيم جدا حصل في زماننا بل ثورة في ميدان المعلومات وكيفية الحصول عليها بهذه السهولة والسرعة العجيبة، إلا أنّ الأنترنت لا تحتوي إلا على شيء ضئيل جدا بالعربية إذا قورن بما هو باللغة الإنكليزية وحدها. نعم لابدّ لمن يريد أن يستفيد من هذه الوسيلة الثورية أن يتقن الإنكليزية ولكن لا يضمن له ذلك الحصول على المعلومات -كل المعلومات- التي لا توجد إلا بالعربية، وذلك مثل ما اشتمل عليه التراث العربي الواسع. ولهذا السبب فلابد من سدّ هذه الثغرة الفظيعة. ولا حلّ لذلك إلا بالذخيرة اللغوية العربية كما نتصورها.

نشأة المشروع وتطوره:

إن حجم المعطيات التي ستدخل في ذاكرة الحاسوب كبيرة جدا كما هو معلوم، ويتعذر على ذلك أن تتكفل مؤسسة واحدة بهذا العمل مهما بلغت إمكانياتها، ولهذا السبب تبنّى

المحركون لهذا المشروع مبدأ المشاركة الجماعية على مستوى الوطن العربي وربّما على المستوى العالمي إن اقتضى الحال. وحصل هذا الاختيار في الندوة الأولى للمشروع التي انعقدت في الجزائر في سنة 2001 جمعت عددا من الممثلين العرب لمؤسسات علمية وصدر منها بعض التوصيات.

وستشرف على المشروع في كل بلد مؤسسة علمية أو ثقافية تكون من أقدم المؤسسات وأكثرها إمكانات، وتقوم بالتنسيق بين المؤسسات المشاركة في البلد، وتمثل هذه المؤسسات في اللجنة العربية التي ستنسق بين جميع المؤسسات في الوطن العربي.

وينبغي أن يحرر مشروع قرار أو مرسوم في داخل كل بلد يرمي إلى اقتناء اللجان المحلية لكل إنتاج ذي قيمة يكون قد تمت حيازته في الحاسوب فيدخل عندئذ في الذخيرة.

الندوة التأسيسية للمشروع شارك فيها عدد كبير من ممثلي المؤسسات العلمية العربية، وأنشأت اللجنة الدولية العربية للمشروع، وخرجت بتوصيات هامة، وكانت الفكرة قديمة إذ عرضت في 1988 على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فتبناها مجلسها التنفيذي آنذاك، وعقدت ندوة دولية في 1991 في الجزائر للتداول وكيفية إنجازه. وانعقدت الندوة الثانية للمشروع في الخرطوم في ديسمبر 2002 باستضافة جامعة الخرطوم، وخرجت بقرارات وتوصيات، ومن أهم هذه القرارات هي تغيير تسمية المشروع إلى «مشروع الذخيرة العربية» نظرا إلى أن مثل هذا المشروع وإن كان في أصله لغويا إلا أنه يتجاوز الجانب اللغوي إذ سيستفيد كل واحد من البنك النصي الآلي في جميع فنون المعرفة. كما غير اسم اللجنة الدولية العربية المكلفة بمتابعة أعمال الإنجاز تسمية جديدة وهي الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية وهذا يدخل في إطار التوصيات الخاصة بإلحاق هذه اللجنة (الهيئة العليا) بجامعة الدول العربية، وقد التقى رئيس هذه اللجنة بالأمين العام للجامعة السيد عمروموسى وأبدى له السيد الأمين العام استعداده التام لمساعدة اللجنة وراسل جميع وزراء للتعريف بالمشروع وترحيب جامعة الدول العربية له.

ما يستحسن أن يقوم به وزراء التعليم العالي والإعلام والثقافة في كل بلد:

يمنح الوزراء المعنيون لكل مؤسسة تابعة لوزارته ترغب في المشاركة ما يستطيع أن يمنحه كمساعدة مادية على شكل بند خاص للذخيرة من ميزانية التسيير للمؤسسة (على الأقل لشراء بعض الأجهزة ودفع مستحقات معقولة لبعض الاختصاصيين على قدر الإمكان).

يقوم السيد وزير التعليم العالي مع وزير الثقافة والإعلام في كل بلد بحملة إعلامية واسعة للتعريف بالمشروع، ويطلب من المؤسسات المشاركة في إنجاز المشروع كل حسب رغبته وإمكاناته.

تصدر رئاسة الحكومة في كل بلد قرارا يقضي بالسماح للجنة الذخيرة المحلية باقتناء نسخة من كل مؤلَّف (مع المحافظة التامة على حقوق التأليف)[5] يصدر في البلد يستغلّ كشاهد على الاستعمال.

5- ويتم ذلك بامتناع الانترنيت من إعطاء النص أو جزء منه ويكتفى في هذه الحالة بإدماج التأليف في المعطيات ليمكن استثماره من حيث إحصاء المفردات وحصرها فقط لأنها جزء من الاستعمال الحقيقي.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرارات وتوصيات اللجنة التأسيسية

لمشروع الذخيرة اللغوية العربية

(الأنترنيت العربي)

برعاية فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، انعقدت الندوة التأسيسية لمشروع الذخيرة اللغوية العربية (الأنترنيت اللغوية العربية) في الجزائر العاصمة يومي 26 ،27 ديسمبر 2001 بفندق الأوراسي، وقد شارك في الاجتماع كل من السادة:

1- الأستاذ الدكتور عباس الصوري، ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

2- الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، رئيس المجمع الجزائري للغة العربية، وصاحب فكرة المشروع.

3- الأستاذ الدكتور عبد الملك محمد عبد الرحمن، رئيس جامعة الخرطوم.

4- الأستاذ الدكتور الطاهر بلال، الأمين العام للمجمع الجزائري للغة العربية.

5- الأستاذ الدكتور أحمد مطلوب، الأمين العام للمجمع العراقي.

6- الأستاذ الدكتور حامد طاهر حسنين، نائب رئيس جامعة القاهرة.

7- الأستاذ الدكتور خالد بن عبد الرحمن الحمودى، وكيل جامعة الملك سعود.

8- الأستاذ الدكتور مسعودى الحواس، نائب رئيس جامعة الجزائر.

9- الأستاذ الدكتور حسن محمد الأهدل نائب رئيس جامعة صنعاء للدراسات العليا والبحث العلمي.

10- الأستاذ الدكتور على أبو زيد، ممثل جامعة دمشق.

11- الأستاذ الدكتور رياض قاسم، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية.

12- الأستاذ الدكتور عبد القادر هني، عميد كلية الآداب بجامعة الجزائر.

13- الأستاذ منذر عبد المجيد العكيلي، ممثل المجمع الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

14- الأستاذ الدكتور العربي دحو، ممثل مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري.

وتدارس السادة المشاركون فكرة المشروع، وأهميته، وضرورته القطرية والقومية والعالمية، وسبل إنجازه، والاحتياجات اللازمة له، وقرروا إنشاء لجنة دائمة للإشراف والمتابعة برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(ألكسو) من السادة المشاركين في الندوة، وكذا لجان فرعية محلية تابعة للجنة الدائمة، وتم انتخاب الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح رئيس المجمع الجزائري للغة العربية وصاحب فكرة المشروع، رئيسا للجنة لمدة خمس سنوات، على أن يكون مقرها الدائم في الجزائر العاصمة، مع إمكانية عقد اجتماعاتها في أي بلد عربي يرغب في استضافتها.

وخلصت اللجنة في ختام اجتماعاتها إلى التوصيات التالية:

أولا: رفع برقية شكر إلى فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

ثانيا: أن يتفضل السادة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي والتربية، والإعلام، والثقافة، بتقديم:

1/أولا: دعم مادي للمشروع بصفة منتظمة في كل بلد يقدم للمؤسسات المشتركة في إنجازه.

2/ثانيا: القيام بحملة إعلامية واسعة للتعريف بالمشروع، وحث المؤسسات العلمية على المشاركة في إنجازه.

ثالثا: أن تتفضل رئاسة الحكومة في كل بلد عربي بإصدار قرار يتم على أساسه تسليم كل مؤلف نسخة من مؤلفاته إلى اللجنة المحلية للمشروع لإدخالها في الأنترنيت (مع المحافظة التامة على حقوق المؤلف).

رابعا: دعوة السيد رئيس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والسادة رؤساء الجامعات العربية، ورؤساء مجامع اللغة العربية، وكل المؤسسات المساندة للمشروع، لإبرام اتفاقيات للتعاون بينها وبين اللجنة الدائمة من أجل توفير الإمكانات المالية والبشرية لإنجاح المشروع.

خامسا: يقوم السيد رئيس اللجنة التأسيسية بدعوة الجامعات والمؤسسات العلمية التي لم تشارك بوفد منها في اللجنة التأسيسية إلى الانضمام إلى المشروع .

سادسا: مناشدة السيد رئيس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتوفير الدعم المادي من سائر المؤسسات المالية في الوطن العربي وخارجه إضافة إلى مساهمة المنظمة.

سابعا: يخول السيد الأستاذ الدكتور رئيس اللجنة بتشكيل فريق عمل في الجزائر لحصر الأعمال السابقة لهذا المشروع وبيان إمكانية الإفادة منها ووضع أولويات النصوص التي سيبدأ العمل بها .

محضر الندوة الثانية لمشروع الذخيرة العربية
المنعقدة في جامعة الخرطوم وما تقرر فيها من تو صيات

برعاية معالي الأستاذ الدكتور أحمد علي الإمام مستشار فخامة رئيس جمهورية السودان لشؤون التأصيل وبإشراف من جامعة الدول العربية، انعقدت الندوة الثانية لمشروع الذخيرة العربية (الانترنيت العربي) بدعوة كريمة من الأستاذ الدكتور عبد الملك محمد عبد الرحمن مدير جامعة الخرطوم، بقاعة الشارقة يومي 23-24 شوال 1423هـ الموافق لـ 28-29 ديسمبر2002 م، وشارك في هذه الندوة:

1- أ.د محمد وحيد الدالي ممثل معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

2- أ.د عبد الباسط عبد الماجد وزير الثقــافة - جمهورية السودان-.

3- أ.د عبد الرحمن الحاج صالح رئيس الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية ورئيس المجمع الجزائري للغــة العربيــة.

4- أ.د عبد الملك محمد عبد الرحمن مدير جامعة الخرطوم.

5- أ.د عوض حاج علي مدير جامعة النيلين ممثل الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية.

6- أ.د أبو بكرعلي أبو الجوخ نائب مدير جامعة الخرطوم.

7- أ.د بابكر البدوي دشين ممثل رئيس مجمع اللغة العربية في السودان.

8- أ.د الطاهر بلال الأمين العام للمجمع الجزائري للغة العربية.

9- أ.د عبد الله المعطاني ممثل البنك الإسلامي للتنمية.

10- أ.د خالد الحمودي نائب رئيس جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي.

11- أ.د علي أبو زيد ممثل رئيس جامعة دمشق ورئيس قسم اللغة العربية

12- د محاسن عبد القادر حاج الصافي – عميد كلية الآداب – جامعة الخرطوم.

13- د محمد عبد المنعم إسماعيل عميد مدرسة العلوم الرياضية.

14- أ.د علي أحمد مذكور – عميد كلية التربية– جامعة السلطان قابوس.

15- أ.د موسى بن عبد الله الكندي عميد الخدمات التعليمية في جامعة السلطان قابوس.

16- أ.د محمد نور عبد الرحمن مدير فريق الباحثين اللغويين في الشركة العالمية لبرامج الحاسب (صخر).

17- أ. راتب عباس الخطيب مؤسسة التراث العربي – عمّان –.

18- أ. محمد الواثق مدير معهد عبد الله الطيب للغة العربية –جامعة الخرطوم–.

19- اللواء م. عبد الحي ممثل مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري

20- السيد : خضير بن بليل – باحث بمركز البحث العلمي والتقني لترقية اللغة العربية–الجزائر.

21- السيد : سراط عبد المجيد مدير البحوث الوثائقية والنشرات بالمجمع الجزائري للغة العربية.

22- السيد : أحسن بلورنة نائب مدير الإدارة والوسائل بالمجمع الجزائري للغة العربية.

تداول المشاركون في محاور الندوة ، وأكدوا على أهمية المشروع الكبيرة، وضرورة تنفيذه والبحث عن سبل إنجاحه والاحتياجات الضرورية لإنجازه (انظر جدول الأعمال المرفق). وشكلت لجنة صياغة التوصيات من السادة :

* أ.د أبو بكر علي أبو الجوخ

* أ.د الطاهر بلال

* د. محاسن عبد القادر

* أ.د علي أبو زيد

* أ. محمد الواثق.

خلصت الندوة في ختام أعمالها إلى التوصيات التالية :

1- رفع برقية شكر إلى فخامة رئيس جمهورية السودان الفريق عمر حسن أحمد البشيرعلى تبنيه للندوة و دعمه لها.

2- الموافقة على تعديل تسمية اللجنة الدولية لمشروع الذخيرة العربية (الإنترنيت العربي) لتصبح : «**الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية**» وإلحاقها مباشرة بجامعة الدول العربية.

3- الموافقة على مشروع القرار المتضمن إنشاء الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية،وتقديم ميزانية تفصيلية للهيئة.

4- ضرورة إشراك الجامعات العربية كافة، ومجامع اللغة العربية ومراكز البحث العلمي في هذا المشروع.

5- تؤكد الندوة ما جاء في توصيات الندوة التأسيسية الأولى المنعقدة في الجزائر بتاريخ 26-27 ديسمبر 2001 حول ضرورة الإفادة من جميع الأعمال المشابهة التي تقوم بها مؤسسات علمية وثقافية أخرى.

6- التوجه بالطلب إلى جامعة الدول العربية ممثلة بأمينها العام لتخصيص ميزانية للمشروع تلبي حاجاته.

7- التوجه بالطلب إلى حكومات الدول العربية للحصول على موافقتها على المشاركة في المشروع، وتخصيص الموارد الكافية لتمويل نشاط اللجان القطرية.

8- التوجه إلى جهات مالية ذات الاهتمام بالمشروع بطلب المساعدة (مثل البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وغيرهما).

9- تقوم الهيئة العليا للمشروع بوضع الموجهات العامة وخطة العمل للجان القطرية التي تقوم بإنجاز نصيبها من المشروع سنويا ومرحليا.

10- توصي الندوة الثانية لمشروع الذخيرة العربية بأن يتكرم معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بحثّ الدول الأعضاء على دعم المشروع ماديا ومعنويا، كما توصي أيضا أن يتولى الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح رئيس الهيئة العليا للمشروع رفع التوصيات إلى رئاسة الجمهورية الجزائرية لتتكرم بعرضها على جامعة الدول العربية، وأن يتولى من جهة ثانية الأستاذ الدكتور عبد الملك محمد عبد الرحمن مدير جامعة الخرطوم رفع هذه التوصيات إلى رئاسة جمهورية السودان لدعمها لدى جامعة الدول العربية.

11- يرجو المشاركون في الندوة أن يتكرم معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن يدعو لاجتماع خاص للسادة وزراء التعليم العالي ووزراء الثقافة العرب يخصص للبحث عن سبل الدعم وتحقيق الإنجاز لمشروع الذخيرة العربية يدعى إليه رئيس الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية ويدعم هذا الطلب لدى جامعة الدول العربية الجزائر والسودان كما جاء في التوصية 10.

12- توصي الندوة بأن يكون الشروع في إنجاز المشروع بمجرد عودة كل ممثل إلى بلده وذلك بالقيام بحملة إعلامية لمدة أسبوع على الأقل وبإقامة ندوة تأسيسية وطنية للمشروع يدعى إليها جميع المؤسسات العلمية والثقافية.

13- توصي الندوة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وكذلك رئيس الهيئة العليا للمشروع بمخاطبة كل الجهات المدعوة إلى الندوة ولم تحضر بالانضمام إلى المشروع والبدء في إنجازه حسب ما جاء في التوصيات السابقة.

وفي الختام يتوجه المشاركون في الندوة بالشكر والامتنان إلى جامعة الخرطوم التي استضافت أعمال الندوة الثانية لمشروع الذخيرة العربية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

والله المستعان.

الرموز العربية الخاصة بكتابة الكلام المنطوق*

مبدآن أساسيان:

1- يحتفظ بنظام الكتابة العربية الأصلي بكامله ولا يدخل أي تغيير في أشكال حروفه الخطية والمطبعية في ذواتها، وذلك لتحقيق أمرين: أولهما تجنب التكاليف المادية التي تحتمها التغيرات الجذرية لذوات الحروف، وثانيهما أن يتمكّن القارئ من التمييز بين الأصوات التي هي حصيلة النظام الصوتي العربي وبين الأصوات المجتلبة التي لا تنتمي إلى هذا النظام.

2- تزاد على الحروف وعلامات الشكل الأصلية علامات أخرى للتمييز بين مختلف الأصوات المسموعة. ويحتفظ هاهنا أيضاً بما شاع من العلامات إن تماشت مع ما تقتضيه الدقة العلمية.

المبادئ الفرعية:

إنّ لهذه الرموز(التي هي في الواقع حروف الخط العربي العادي بزيادة علامات مخصوصة) أغراضاً ثلاثة: غرض عام وهو:

1- أن يتمكّن اللغوي وغير اللغوي من كتابة الأصوات التي ليس لها رمز مخصوص يدل عليها في الخط العربي؛ وذلك مثل المخارج اللهجية العربية والمخارج الأعجمية (وبصفة خاصة الأعلام الأجنبية).

وغرضان آخران هما:

2- أن يتمكّن اللغوي من كتابة الأصوات المختلفة التي تؤدي وظيفة في عملية التبليغ، أي تلك التي تتمايز بها معاني الكلم وهي الحروف Phonèmes وعددها محدود وتقابلها

***- حرّر هذا البحث لصالح البحوث الميدانية وخاصة المسح الذي قام بإنجازه الباحثون الذين ساهموا في ضبط الرصيد اللغوي العربي.**

الأصوات أو المخارج التي عددها غير متناهٍ. والغاية هنا هي الدراسة التي تتناول المفردات والتراكيب مبنى ومعنى، أي الدراسة الإفرادية التركيبية بصرف النظر عن الاختلاف الصوتي اللهجي أو الفردي Différences non pertinentes dialectales ou allophones = individuelles وينتهج فيها منهج الكتابة الفونولوجية.

3- أن يتمكّن الباحث اللغوي من كتابة مختلف وجوه الأداء Variantes ou variétés dc réalisation phonétique العربي وجميع الاختلافات الصوتية التي تحدث في هذا الأداء (مهما دقّت ولطفت) ممّا هو شائع في الاستعمال[1] كما ترد على ألسنة الناطقين وبقطع النظر عن وظيفتها التمييزية، والغاية هنا هي الدراسة الصوتية المحضة ليس إلا. فهذه هي الكتابة الصوتية (وهي خاصة عندنا بالظواهر الشائعة Transcription phonétique non idiolectique).

وفي جميع هذه الأحوال فإنّ الغرض من إبقاء الرسم العربي على ما هو عليه هو أن يعرف أصل الكلمة العربية، على الرغم مما قد يصيبها في الأداء من تحوّل صوتي وألا تطمس الصيغة الأصلية للكلمة بسبب ما يطرأ عليها في هذا الأداء من التغيّر. ومثال ذلك لفظة (صغير) فإنّ تأديتها في تونس هي (زغير) وبهذه الكتابة لا يمكن أن يعرف أصل الكلمة ولذلك فضّلنا أن نزيد على كتابتها الأولى علامة فوق الصاد تدل على تحوّلها إلى زاي صغير وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الضاد في لهجة تلمسان (عند النساء خاصة) في كلمة (مريطة) فإنّنا نفضل كتابتها هكذا: مريضة[2].

أما بالنسبة إلى أعمال لجنة الرصيد اللغوي فإنّ جميع المعطيات المنطوقة لا تنحصر الغاية فيه في الوصول إلى رصيد من المفردات الوظيفية، بل يرمي أيضاً إلى إيجاد رصيد مماثل من البنى التركيبية Structures Syntaxiques أي تلك التي تغطي جميع احتياجات

1- ويترك كل الاختلافات النادرة أو التي هي خاصة بالأفراد.
2- وهكذا فعل القدماء من القرّاء والمجوّدين بالنسبة إلى الأداء الذي ر يغيّر المعنى وذلك مثل الصاد التي كالزاي في: قصد والصراط.

الأطفال -مثل الرصيد الإفرداي- ولا تتجاوزها في مستوى التراكيب. كما يرمي زيادة على ذلك إلى إيجاد رصيد آخر في أدنى المستويات، أي مستوى الأداء الصوتي وهو رصيد المخارج العفوية التي تكثر على ألسنة الناس، وهي مع ذلك فصيحة لأنّها وردت على ألسنة السليقيين من الناطقين بالضاد قديماً (في عهد الفصاحة العفوية وهم فصحاء العرب الذين ذكرهم النحاة الذين شافهوهم).

أما البحث عن الرصيد الإفرادي والتركيبي فالكتابة الفونولوجية (ما ذكرناه أعلاه في الفقرة 2) كافية في عملية التدوين والتفريع، إلا أنّه يجب أن يحتفظ بالتسجيلات حتى يرجع إلى هذه المدوّنة للدراسة الصوتية. وفي هذه الدراسة يلجأ عندئذ إلى الكتابة الصوتية التي وصفناها في الفقرة 3 فيما سبق ذكره.

هذا وتبقى الآن مشكلة الألفاظ والأسماء الأعجمية التي لا تجري في الاستعمال العربي إلا بشعور واضح من الناطقين بأنّها أعجمية. وقد تكثر في بلد وتقل في بلد آخر، كل ذلك بحسب اتّساع رقعة التعريب أو عدم اتّساعها وتأثر الناطقين بلغات أخرى أو عدم تأثرهم بها. ويجب أن تكتب هذه الألفاظ بحسب ما شاع من رسمها في جميع البلدان العربية. ثمّ تزاد على ذلك العلامات التي وضعناها حتى تقرأ على أصلها الأعجمي (إذا لم تعرّب) أو على الأقلّ على ما يقرب منه إنْ تعذّر تماماً النطق الأعجمي لقلّته وندرته بالنسبة إلى المخارج الشائعة.

الرمز العربي	المخـــرج	الرمز الدولي
ب	الباء العربية: شفوية شديدة مجهورة.	b
پ	مثل الباء الفارسية: شفوية شديدة مهموسة.	b→ p
ٻ	مثل الباء الأسبانية (أو العبرية) التي بين مصوتين: رخوة مجهورة.	b→ β

ت	التاء العربية العادية: نطعية ذولقية شديدة مهموسة.	t
تّ	تاء تخالطها في وسطها رخاوة بين الذولق والنطع (في لهجة تلمسان مثلاً وفي الألمانية في لفظة Zen	t→ ts
ث	الثاء العربية الفصيحة: لثوية مهموسة غير مفخّمة = مستقلة.	/θ
ثّ	ثاء منطوقاً بها تاء كما هو الحال عند بعض أهـل المغـرب (تـوم عوض ثوم)	ṯ → t
ثّ	ثاء منطوقاً بها سيناً كما يجري ذلك على ألسنة بعض أهل المشـرق مسلاً عوض مثلاً.	ṯ → s
ج	الجيم العربية الفصيحة: شجرية شديدة مجهورة	ğ
ج	مثل الجيم الفرنسية أوz الفارسية: شجرية رخوة مجهورة (الجيم مثل الشين المجهورة عند سيبويه)	ğ → z
جّ	جيم منطوقاً بها مثل الكاف مع بقاء الجهر (الجيم التي كالكاف عنـد سيبويه) وهي التي ينطق بها أكثر أهل مصر حالياً وهو مخرج الجيم في جميع اللغات السامية الشمالية.	ğ→ g
جز	جيم منطوقا بها مثل الزاي وذلك نحو: جيت في لهجة مـراكش أو زوج في تونس	ğ→ z
جّ	منطوقاً مثل الياء إلا أنّها أكثر جموداً (لهجة الـيمن وبعـض أهـل السودان)	ğ→ gy
چ	جيم شديدة لكنّها مهموسة ومعطشة كما هو الحال في حلبي. اسـماً علماً	ğ→ tš
ح	الحاء العربية الفصيحة: من أوسط الحلق مهموسة	ḥ
خ	الخاء العربية الفصيحة: من أدنى الحلق مهموسة ومثلها j الأسـبانية في jota و ch الألمانية في buch	ḫ/ kh
د	الدال العربية الفصيحة: نطعية ذولقية شديدة مجهورة مستقلة.	d

ذ	الذال العربية: لثوية مجهورة مستقلة ومثلها th الإنجليزية فـي أداة التعريف the	ḏ
ذٰ	الذال منطوقا بها زايا.	ḏ → z
ر	الراء العربية الفصيحة: ذولقية مكررة.	r
ز	الزاي العربية الفصيحة: ذولقية نطعية رخوة مهموسة صفيرية (مثل السين بزيادة الجهر)	z
س	السين العربية الفصيحة: ذولقية نطعية رخـوة مهموسـة صـفيرية مستقلة.	š
ش	الشين العربية الفصيحة: شجرية رخوة مهموسة.	š
شٰ	الشين منطوقاً بها مثل السين (كلهجة بعـض أهـل الحضـر فـي مراكش)	Ṡ→s
ص	الصاد العربية الفصيحة: ذولقية نطعية رخـوة مهموسـة صـفيرية مطبقة.	ṣ
صٰ	صاد مجهورة (وهي الصاد المشربة صوت الزاي عند سيبويه) مثل صغير في لهجة تونس (زاي مفخمة = مطبقة)	ṣ→z
ضٰ	الضاد التي يُقرأ بها القرآن في زماننا (وهي غير الضاد التي وصفها سيبويه) كدال + تفخيم[3]	ḍ^{c} → ḍ
ضٰ	ضاد منطوقاً بها مثل الظاء (لثوية)	ḍ^{c} → ḏ̣
ضٰ	الضاد منطوقاً بها مثل الطاء الحالية (مريضة في لهجة تلمسان)	ḍ^{c} → ṭ
ضٰ	ضاد منطوقاً مثل الصاد المشربة صوت الزاي السابقة (زاي مفخمة = مطبقة) وهي في لغة أهل مصر في مثل مضبوط.	ḍ^{c} → z
ط	الطاء التي يُقرأ بها القرآن في زماننا (وهي أيضاً غير الطاء التي وصفها سيبويه) أي كتاء مطبقة[4].	ṭ

3- الضاد القديمة هي من «أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس» الكتاب، ط بولاق 405/1
4- الطاء القديمة كانت مثل الضاد الحديثة، وذهب منها الآن جهرها فصارت مثل التاء مع بقاء الإطباق

ظ	الظاء العربية الفصيحة: لثوية مجهورة مطبقة.	ḍ
ظً	ظاء منطوقاً بها مثل الضاد (الدال مفخمة غير لثوية)	ḍ→ ḍ
ع	العين العربية الفصيحة: من أوسط الحلق مجهورة بين الشديد والرخو.	ɛأو،
غ	الغين العربية الفصيحة: من أدنى الحلق مجهورة.	ġ
غً	الغين منطوقاً بها قافاً مهموسة (في لهجة أهل الجنوب الجزائري)	ġ→ q
ف	الفاء العربية الفصيحة: من الشّفة السفلى وأطراف الثنايا.	f
ڤ	مثل v الفرنسية و w الألمانية والواو الفارسية وهي فاء مجهورة	f →v
ق	القاف العربية: من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك (فهي إذن مفخمة) وهي شديدة وينطق بها مهموسة الآن في قراءة القرآن (وأصلها الجهر)	q
ڨ مجهورة مفخمة	هي هذه القاف إلا أنّها مجهورة وينطق بها الآن أهل البدو بإبقاء التفخيم (وهي القاف الفصيحة) أو بإزالته (بعض أهل المدر والبدو في المغرب)	q → G
∩ مجهورة غير مفخمة		
قً	هي هذه القاف أيضاً منطوقاً بها مثل الهمزة	q→ ء
ك	الكاف العربية الفصيحة: من أسفل من مخرج القاف، شديدة مهموسة غير مفخمة.	k
كً	هي هذه الكاف منطوقا مثل چ التي مرّ ذكرها (جيم معطشة مهموسة) والكشكشة هي هذا النطق نفسه لكنّه خاص بكاف المخاطبة (وهذا المخرج موجود بكثرة في أهل البدو بالمشرق وبعض القرويين بالمغرب العربي.	tš

ݣ	يشار بهذا الرمز إلى الكاف المجهورة الأعجمية (في جميع اللغـــات الأجنبية التي لها هذا المخرج)	g
ل	اللام العربية العادية: من حافتي اللسان إلى منتهى طـــرف اللســـان (وهي بين الشديدة والرخوة)	l
م	الميم العربية العادية: شفوية غنّاء	m
ن	النون العربية العادية: ذولقية مطعية غنّاء	n
نْ	هي النون منطوقاً بها مثل الميم كالنون في لفظة عنبر	m
نٓ	هي النون المخفاة (أو الخفيفة): نون ناقص منها اعتماد اللسان على النطع (غنّة محضة لها جرس الحركة التي قبلها[5]	ô أو â أو œ أو ê بحسب حركة ما قبلها
هـ	الهاء العربية العادية: ومثلها h الإنجليزية في how	h
و	الواو العربية الفصيحة ومثلها w الإنجليزية في we	w
ڤ	الواو العربية منطوقاً بها مثل البـــــاء التي مرّ ذكرها.	v
و	واو (غير مديّة) مشربة صوت الباء مثل ويت huit في الفرنسية.	w
ي	الياء العربية الفصيحة.	y
ء	الهمزة العربية: من أقصى الحلق شديد	, أو ؟
ءٓ	الهمزة منطوقاً بها مثل العين (وهي العنعنة التي ذكرها القدماء).	ع ← ء

5- فهي مصوتات ذات غنّة، وذلك ما يسميه اللغويون الفرنسيون بـــ Voyelles nasales أما في العربية فهي نوع من الأداء في النون لا يتغيّر به المعنى (النون المخفاة) وذلك مثل عنـــك ak'

أصوات الحركات ومدّاتها:

كل ما هو أصل فلا علامة له وعلى هذا فلا يرمز إلى كيفية النطق في الكتابة إلا إذا خرج هذا النطق عن أصله الذي هو عليه في العربية الفصحى لا لعارض اضطراري، بل لسبب لهجي.

الرمز العربي	الوصـــــــــف	الرمز الدولي
	هي الفتحة الممالة (ممدودة وغير ممدودة)	e
	هي الفتحة المفخمة (ممدودة وغير ممدودة) لا حاجة إلى إظهار هذه العلامة إذا كان التفخيم اضطراريا أو في لفظ الجلالة.	
	هي كسرة تفخم حتى تقرب من الفتحة (وهي في النطق مماثلة تماماً للفتحة الممالة إلا أنّ أصلها كسرة)	
	هي ضمة تفخم كما تفخم إذا جاوزت الحروف المطبقة ولا تكتب هذه العلامة كذلك إلا لبيان الأداء اللهجي	o
ياء تحتها ضمّة	هي كسرة مشربة بالضمة (كما في قيل)	ü
واو فوقها ياء	هي ضمة مشربة بالكسرة (كما في مذعور ويسميها سيبويه بروم الكسرة في الواو.	
ياء فوقها ألف	هي فتحة ممالة إمالة متوسطة، والنطق بها مماثل تماماً للفتحة المرققة أي غير المجاورة لحروف التفخيم	ɛ
	علامة اختلاس الحركة (كما في شهر رمضان: الراء الأولى محركة بحركة مختلسة وليست ساكنة لأنّ ما قبلها ساكن، وكذلك هو الأمر بالمغرب العربي في النطق بلفظة: كتاب. لا يمكن أن نعتبر الكاف ساكنة لتعذر الابتداء بالساكن كما يتبيّنه الاختبار بالآلات الراسمة .	عدم وجود علامة للحركة

تعليق توضيحي على جدول الكتابة الصوتية

الحروف الجوامد	رمز الصوت الدولي	العلامة الزائدة
پ	p	ثلاث نقط تحتية
ب	β	دائرة صغيرة حول نقطة الباء
تۜ	TS	سين صغيرة فوق التاء
ث	t	تاء صغيرة فوق الثاء بدون نقط
تۜ	S	سين صغيرة فوق التاء
ڄ	j	نقطة زائدة على الجيم
ج	Z	زاي صغيرة فوق الجيم
ج	GY	ياء صغيرة فوق الجيم
چ	TŠ	نقطتان زائدتان على الجيم
شۜ	S	سين صغيرة فوق الشين
ض	ḍ	ظاء صغيرة فوق الضاد
ض	ṭ	طاء صغيرة فوق الضاد
ض	é	زاي صغيرة فوق الضاد
غ	q	قاف صغيرة فوق الغين
ڥ	V	ثلاث نقط تحت الفاء بدون نقط فوقية
ڨ	G	نقطة زائدة على القاف
ٯٔ	ε	همزة فوق قاف مجردة من النقط

كـً	tš	شين صغيرة فوق الكاف
گ	G	خط صغير فوق الكاف
نً	m	ميم صغيرة فوق النون
نَ	m	بحسب الصوت خط فوق النون الموالي
ۋ	v	فاء صغيرة فوق الواو
ۊ	w	نقطتان متتاليتان عمودياً فوق الواو
؏	،	عين صغيرة فوق الهمزة.

فهرس المراجع

ـ باللغة العربية :

ـ **الأخفش (سعيد بن مسعدة)** : كتاب القوافي، تحقيق أحمد راتب النفاخ، بيروت مطابع دار القلم 1394هـ/ 1974م.

ـ **أرسطو** : كتاب العبارة، ترجمة حنين بن إسحاق، نشر Leipizig 1913 I.pollak .

ـ **الأستراباذي (رضي الدين)** : شرح الشافية. ط القاهرة 1358هـ.

ـ **ابن الأنباري** : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الترقي 1390هـ / 1971م.

ـ **البغدادي (عبد القادر)** : شرح شواهد الرضي على الشافية، ط. القاهرة. 1939م.

ـ **التهانوي (محمد بن علي الفاروقي)** : كشاف اصطلاحات الفنون، طبعة الهند 1862م.

ـ **الجاحظ (عمرو بن بحر ، أبو عثمان)** :

البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة 1984م.

الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1940/ 1947م.

ـ **الجرجاني (عبد القاهر)**: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، القاهرة 1319هـ/ 1901م.

ـ **الجرجاني (علي بن محمد ، السيد الشريف)** : التعريفات، طبعة القاهرة 1306هـ.

ـ **ابن جني (أبوالفتح)**:

الخصائص، تحقيق محمد علي النجار القاهرة، 1956/1952م.

المحتسب، تحقيق لجنة إحياء التراث، القاهرة ط. 1389/1386هـ

سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دمشق. دار القلم ط1 1985م

ـ **جورج سارطون G.Sarton** : مدخل إلى تاريخ العلم، طبعة بالتيمور 1927م.

ـ **الحاج صالح (عبد الرحمن)** : علم اللسان العربي وعلم اللسان العام. رسالة دكتوراه دولة. جامعة السربون . باريس .1979 في جزئين.

السماع اللغوي العلمي عند العرب . الجزائر . 2005 .

بحوث ودراسات في علوم اللسان . الجزائر . 2005 .

بحوث ودراسات في اللسانيات العربية . الجزء الأول . الجزائر . 2005 .

ـ أبو حيان التوحيدي : الإمتاع والمؤانسة. ط. القاهرة 1939م.
ـ أبو حيان النحوي (محمد بن يوسف، أثير الدين) : البحر المحيط، القاهرة مطبعة السعادة، 1328هـ/1910م.
ـ ابن خلدون : المقدمة، ط1، بيروت : مكتبة الدراسة ودار الكتاب اللبناني.
ـ الداني (عثمان بن سعيد ، أبو عمرو) : المحكم في نقط المصاحف، دمشق، دار الفكر، المطبعة العلمية 1407هـ/1986م.
ـ الرازي(فخر الدين): المحصول في علم الأصول، مخطوط رقم 297، دار الكتب المصرية.
ـ الرماني :
شرح كتاب سيبويه، مخطوطة مصورة في معهد الخطوط العربية رقم 85، 88 نحو.
الحدود في النحو، شرح محمد جواد، بغداد 1969م.
ـ الزجاجي:
الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهـرة، 1959م.
مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، 1962م.
ـ الزركشي(محمد بن بهادر):
البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1376هـ/1929م 4ج.
ـ السجستاني (سهل بن محمد ، أبو حاتم) : المعمرون والوصايا ، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية 1961م.
ـ السكاكي : مفتاح العلوم، القاهرة 1348هـ / 1929م
ـ ابن سلام : طبقات الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة 1952م.
ـ سيبويه : الكتاب، ط، بولاق، 1317هـ
ـ السيرافي: شرح الكتاب، مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة رقم26181، 26182
ـ ابن سينا : أسباب حدوث الحروف، تحقيق م، ح، الطيان ومير علم، دمشق 1983م
ـ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) :
ـ الأشباه والنظائر، ط1، الهند : حيدر آباد

ـ الاقتراح في علم أصول النحو، ط1، دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد 1310هـ
ـ صون المنطق، نشر علي سامي النشار، القاهرة، 1947م
ـ المزهر في علوم اللغة، ط2، القاهرة.
ـ الشنتمري : شرح كتاب سيبويه، مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط، لوحة 149.
ـ ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، تحقيق د قاوة، نشر المكتبة العربية بحلب 1970م.
ـ ابن فارس (أحمد): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ط. القاهرة، 1915م.
ـ الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد): معاني القرآن، تحقيق أحمد بن يوسف والنجار، الدار المصرية.
ـ القالي (أبو علي): الأمالي، مطبعة السعادة 1954م.
ـ ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة 1364هـ.
ـ المبرد (محمد بن يزيد، أبو العباس): المقتضب، القاهرة، دار التحرير1385هـ/1966م.
ـ ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف 1972م.
ـ المرزباني (محمد بن عمران ، أبو عبيدة): الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، دار نهضة مصر1965م.
ـ مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، مطبعة الترقي 1974م
ـ النحاس (أحمد بن محمد، أبو جعفر): إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني 1977/1980م
ـ ياقوت الحموي : معجم الأدباء، نشر الرفاعي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة 1936/1938م
ـ ابن يعيش (يعيش بن علي، أبو البقاء): شرح المفصل في صناعة الإعراب، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر وجماعة من العلماء، القاهرة المطبعة المنيرية .د.ت.

الدوريات:

ـ حوليات جامعة الجزائر – نشر ديوان المطبوعات الجامعية العدد6، 1991/1992.

- مجلة الأصالة، وزارة الثقافة والاتصال سنة 1976
- مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر العدد 17، 1973 والعدد 26، 1975.
- مجلة الكتاب المقدس 1935.
- مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، العدد1، سنة 1964.
- مجلة اللسانيات، العدد4 والعدد6، سنة 1972.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر (مشروع الرصيد اللغوي العربي) دليل تعريفي، تونس 1981.

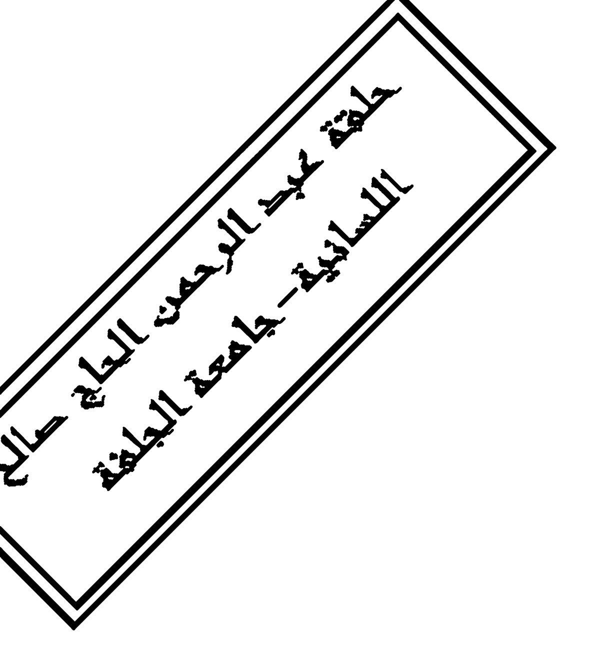
فهرس الموضوعات

الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

بحوث ودراسات في اللسانيات العربية

الجزء الثاني

موفم للنشر



01 02 03 / 12

الإيداع القانوني : 2012 - 488

ردمك : 0 - 169 - 00 - 9931 - 978

بسم الله الرحمن الرحيم

I - النظرية الخليلية الحديثة

«أقائم أخواك»
وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضي
بالاعتما د على مفهومي الموضع والمثال

(أعظم فارق يفترق فيه النحو العربي الأصيل عن اللسانيات الغربية الحديثة)[1]

يكثر في كلام النحاة الأولين مجيء مثل هذه العبارات «هذا موضع لا يدخله ...» (الكتاب، 226/1)، و«موضعه موضع اسم منون» (الكتاب، 276/1)، و«في موضع ابتداء» (الكتاب،354/1). ولا يكاد فصل من فصول كتاب سيبويه يخلو من هذا اللفظ أو ما يشتق منه (بل لا تكاد صفحة من هذا الكتاب تخلو منه). وكذلك هو الأمر بالنسبة للفظ المثال وما يقوم مقام هذا المصطلح مثل الحدّ أو الباب. ويعتقد الكثير من المحدثين أنّ هذه الألفاظ إنّما معناها القاعدة النحوية ليس إلا. فهذه المصطلحات وإن كانت تحتمل هذا المعنى إذا نظرنا إليها بمنظار معلم العربية إلا أنّها تشتمل على معان علمية دقيقة تتجاوز هذا التأويل المدرسي إلى أبعد حد كما سنراه.

فالكثير من النُحُوّ أو الأنحاء العربية -أي الضروب من الكلام[2]- التي سمعت من أفواه فصحاء العرب ودوّنها اللغويون يعتمد النحويون في تفسيرها على مفهوم الموضع، فما هو الموضع عندهم؟ وهل هو مجرد موضع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام أو شيء أكثر من ذلك تجريدًا؟ وهل يوجد الآن في علوم اللسان الحديثة (أو اللسانيات) شيء يماثل هذا المفهوم

1- عرض هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1996.

2 - ومن ثم جاء لقب: «النحويون» الذي يكثر مجيئه في كتاب سيبويه وهو نسبة هؤلاء إلى ما كانوا يتدارسونه من «أنحاء الكلام». والجدير بالملاحظة أنه لا يوجد في كتاب سيبويه لفظة «نحو» بمعنى علم النحو. ظهرت لأول مرة عند تلميذه الأخفش في «معاني القرآن»: «أهل النحو» (875/1، مرة واحدة) وعند معاصره الفراء في معاني القرآن: «قياس النحو» (161/1، مرة واحدة أيضا). فاختصر الأخفش عبارة «النحويين» ثم جاء الفراء وأضاف إليها كلمة القياس فصارت كلمة النحو تدل على العلم نفسه (وسبْق كلمة النحويين في الزمان وعدم استقلال كلمة «نحو» قبل الأخفش يرجح ما قلناه).

العربي الهام أو يقاربه؟ ثمّ إن كان في هذه العلوم الحديثة تصور قريب من هذا، ففي ماذا يلتقيان، وفي ماذا يختلفان؟ وسنحاول في الوقت نفسه أن نبيّن الأهمية العظيمة التي يكتسيها مفهوم الموضع في تفسير بنية اللغة، ونمثل لذلك إن شاء الله باعتمادنا على العبارة المشهورة «أقائم أخواك» التي شغلت عقول النحاة مدة طويلة.

1) استعمال النحويين الأولين لهذا المصطلح ومحاولة اكتشاف أغراضهم منه:

الموضع كمقياس لمعرفة جنس العنصر اللغوي وحكمه

أ- الموضع في مستوى التركيب:

جاء في كتاب سيبويه: «ويبيّن لك أنّها ليست بأسماء لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا لم يكن كلاماً» (الكتاب، 3/1). ويقول المبرد في هذا المعنى: «فمن ذلك الأسماء كم وأين وكيف وما ومتى وهذا وهؤلاء وجميع المبهمة ومنها الذي والتي ومنها حيث، واعلم أنّ الدليل على أنّ ما ذكرناه أسماء وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما تؤديه سائر الأسماء» (المقتضب، 172/3).

وجاء في الكتاب: «ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليها اللام لأنّك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة» (الكتاب، 375/1). وأيضاً «وليس (المفعول له) في موضع ابتداء ولا موضعاً يبنى على مبتدأ» (الكتاب، 186/1). و«لكنه موضع لا تدخله الألف واللام» (الكتاب، 224/1). ويقول سيبويه أيضاً: «وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيداً يأتيك» (الكتاب، 8/1).

عرفنا بما سبق أنّ للوحدات اللغوية مواضع خاصة في تركيب الكلام فإذا وضعت في غير موضعها فإما أن يقبح ذلك في غير الشعر وإما أن يكون لحنا لم تتكلم به العرب. والموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات، فكل وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف المعاني، فمعنى ذلك أنّها تندرج تحت أحد هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها (=مسلكها وأحوالها) مثل مجراها وحكمها. هذا، كما يقولون، حد

الكلام وأصله. وقد يكون للعنصر الواحد أكثر من موضع فيتحوّل حكمه ومجراه بحسب الموضع فيجري مجرى الباب الذي ينتمي إلى ذلك الموضع.

يقول المبرد: «أما مَنْ فتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك... وموقعها في الكلام في ثلاثة مواضع: تكون خبراً معرفة إذا وصلت، ونكرة إذا أنكرت، وتكون استفهاما وجزاء» (المقتضب، 172/3). وقد يقع الاسم موضع الحرف فيبنى ولا سيّما إذا لزم هذا الموضع وهذا هو سرّ بناء كل الأسماء التي تقع في موضع الحرف ويقتضي ذلك أنّها تُضمَّن معناه – دون أن يخرجها ذلك من كونها أسماء لأنّها –وهذا شيء امتاز باكتشافه النحاة العرب– قد يقع الشيء في موضعين أو أكثر في نفس العبارة، ومعنى ذلك أنّه يستطيع أن يغطي أكثر من موضع في عبارة واحدة، وذلك مثل «مَنْ» (التي هي الأصل في الاستفهام)[3] و«ما» الاستفهاميتين والظروف التي تستعمل في الاستفهام فإنّها تقع في موضع الحرف، تكون بمنزلة الهمزة (كما رأينا) فتقدم وجوباً وتكون في نفس التركيب في موضع خبر في مثل «أين زيد» فلا يكون هذا الخبر إلا مقدمًا. وليس من الضروري أن يكون مجرى الشيء مماثلا تماما لمجرى الباب المنقول إليه وموضعه. وقد ألحّ النحويون على ذلك كثيراً: «وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه وذلك قولك: «مررت برجل يقول ذاك»، فـ«يقول» في موضع قائل وليس إعرابه كإعرابه» (الكتاب، 280/1). و«زيد» في قولك: «يا زيد بن عمرو» في موضع نصب كما أنّ «أم» في موضع جرّ في قولك: «يا ابن أمّ» ولكنه لفظ كما ذكرت وهو على الأصل» (الكتاب، 314/1).

فالموضع على هذا الأساس شيء ومحتواه أي ما يدخل فيه شيء آخر . ونستنتج من هذا أمراً مهما جدا (قد فات الكثير من اللسانيين الغربيين وأتباعهم من العرب) وهو أنّ موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها. فالاهتمام بما ظهر في اللفظ وموقعه أي الموقع الذي تقع فيه في كلام محصّل (actualised) في مكان محسوس من كلام ملفوظ بالفعل هو جوهر المذهب الذي اختص به المنتمون إلى المدرسة الاستغراقية أو القرائنية الأمريكية.

3– والأصل هو الملازم لمجرى واحد مستمر لا يفارقه ولا يحتاج إلى علامة تدل عليه مثل الفروع.

فالـ Distribution[4] عندهم هو استغراق القرائن التي يمكن أن تكتنف بها الوحدة أي جميع مواقعها الممكنة في الكلام أو كما يقول عنها الرماني: «قسمة مواقعها» (فقد جاء في شرحه: «ما قسمة المواقع لإنّ المكسورة وأنّ المفتوحة» (شرحه، 5/ 165).

والدليل على عدم تطابق الموقع المحصّل المحسوس للوحدة والموضع عند النحاة العرب هو تمييزهم بين حالة الوحدة التي هي عليه في اللفظ وما ينبغي أن تكون عليه بحسب ما يقتضيه القياس أو الباب، وقد يتطابق اللفظ والموضع وقد يفترقان، فإذا جاء اللفظ مخالفاً للموضع بحث النحاة عن العلة أي عن العارض الذي أخرجه عن أصله ووجهه. وإذا جاء على الموضع وخالف ظاهره قيل إنّه ردّ إلى أصله. ويبيّن ذلك قول سيبويه في قبل وبعد مضمومتين: «قد يكونان في موضع نصب وجرّ ولفظهما مرفوع فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل» (الكتاب، 311/1). وقال أيضاً: «عملت «لا» فيما بعدها وإن كان موضع ابتداء كما عملت «من» في الغلام وإن كان موضع ابتداء (في: هل من غلام»؟) (354). وقال الخليل في نحو «لا أمّ لي... ولا أب»: «كما أنّ الشاعر ممن قال: «فلسنا بالجبال ولا الحديدا»، أجراه على الموضع»[5] (الكتاب، 352/1). فالحمل على الموضع كثير في كلام العرب.

ولا ينبغي أن نذهب بعيداً فالموضع لا يمكن أن يكون الموقع الظاهر في اللفظ وباللفظ أي بظهور لفظة محسوسة في مكان معيّن من الكلام كما هو الشأن عند القرائنيين الأمريكيين (Slot) لسبب بسيط وهو: أولاً اعتبار النحاة الموضع الذي تظهر فيه الوحدة في مستوى التراكيب واحداً سواء قدّمت أم أخرّت وذلك مثل: «ضربت زيداً»، و«زيداً ضربت»، فهذا يدل على أنّ الموضع المقصود عندهم غير الموقع اللفظي. وثانياً إطلاقهم كلمة الموضع على الخالي من كل وحدة، وبعبارة أوضح على الموقع الذي كان يمكن أن تظهر فيه وحدة تنتمي إلى الباب من الوحدات التي تدخل عادة في هذا الموضع. فبالنسبة إلى جملة مثل «كتاب» كجواب للسؤال: ما هذا؟ أو ما بيدك؟ ففيها ثلاثة مواضع وهي: موضع الابتداء وموضع

4- لا أدري لماذا يختار بعض الناس معنى التوزيع في ترجمة هذه الكلمة فهذا المعنى غير مقصود أبدا. وأقرب كلمة إلى مقصودهم هي القسمة كما سنراه عند ذكرنا لقول الرماني. ويسمى موقع الوحدة عند القرائنيين Slot.

5- لا على الحرف الذي عمل في الاسم كما قال سيبويه قبل ذلك.

المبتدأ وموضع الخبر، ولم يظهر في اللفظ إلا عنصر واحد في موضع الخبر، وكان يمكن أن تأتي كلمة «هذا» في موضع المبتدأ بل وحرف التوكيد «إن» مع «هذا» إن رأى المتكلم أنّ التوكيد هاهنا ضروري (بحسب مقتضى الحال). فبهذا يتّضح أنّ الموضع هو موقع تقديري واعتباري أي مجرد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب وقد يكون خالياً فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع. فهو وضعٌ معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظاً أو تقديراً، فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلا أنّ مواضعها موجودة متصورة مرسومة في مثال الجملة أي نمطها وقياسها. وما يقال عن الموضع هاهنا يمكن أن يقال عن الموضع في مستويات أدنى منها.

ب- الموضع في مستوى ما نسميه في النظرية الخليلية الحديثة باللفظة:

إنّ الاسم أو الفعل عند النحاة الأولين لا ينحصران في مثل: كتاب ورجل وفرس وضرب وجلس وأمثلتها، أي لا يكون مثل كتاب هو الوضع الوحيد لما يسميه النحاة اسماً وكذلك ضرب أو ضربت أو ضربوا لا تكون أفعالاً هي وحدها. وذلك لأنّ في مثل «كتاب» يمكن أن تدخل عليه أشياء خاصة بالاسم يمتاز بها هو وحده فتدخل عليه وتخرج كما يقول الخليل (ولا تدخل على غير الاسم) فهي منه إذن (كثيراً ما يقول سيبويه: «هو من اسمه» (الكتاب،1/44-45) أو داخل في الاسم (الكتاب، 1/84-89 و28) مشيراً إلى هذه الأشياء الداخلة عليه وقد ينفي ذلك بالنسبة إلى أشياء لا تدخل عليه فيقول «ليست من اسمه» أو هو «منفصل عنه» (الكتاب، 1/202-208). وعلى هذا فعبارة «كتاب» تقتضي كاسم كامل الاسمية عدداً من المواضع يكون كل واحد منها موضعاً خاصاً لإحدى الزوائد التي تدخل على الاسم في تصوّر الخليل وسيبويه أي كبنية ومثال. فالاسم كبنية له ستة مواضع يمكن أن تخلو مما تدخل فيها إلا الموضع المركزي وهو«الاسم المفرد» كما يقول سيبويه. وكل عبارة تتكوّن من هذه النواة مع زيادة خاصة فهي بمنزلة اسم مفرد أو اسم واحد[6]. (الكتاب، 1/228- 229، و44-45). وكل هذه الدواخل يقول عنها النحاة أنّها من تمام الاسم (الكتاب،

6- الاسم المفرد وما بمنزلته.

في حالة المصاب بالأفازيا: القدرة على التصرف في بنى اللغة هي القدرة على تعرف المواضع.

45-44/1 و128 و306 و323. وشرح الرماني، 91/3. والمقتضب، 133/2). فـ «كتاب» هو بمنزلة «الكتاب» لأنّه يأتي في موضعه في مستوى الجملة، وبمنزلة «كتاب زيد»، و«الكتاب الذي قرأته أمس»، وبمنزلة «بالكتاب» في موضع المعمول الثاني. فلكل هذه الزوائد موضع في بنية الاسم. فإذا قلنا «بكتاب» فهناك موضع تقديري بين الباء وكتاب هو موضع الألف واللام. وهاهي ذي المواضع الستة:

حروف الجر	أداة التعريف	النواة الاسمية	علامة الإعراب	التنوين أو المضاف إليه[7]	الصفة
→ 2	→ 1	↔ 0	← 1	← 2	← 3

فكل هذه المواضع تكوّن مثال الاسم، وحتى لا يقع التباس بين الاسم ككلمة مفردة (أي مجردة مما يدخل عليها) وبين الاسم مع الزوائد الداخلة عليه أطلقنا على هذا الأخير مصطلحاً استعمله الرضي وابن يعيش وهو اللفظة[8] (الاسمية أو الفعلية) (انظر مقالتنا عن اللسانيات الخليلية الحديثة).

ج - الموضع في مستوى الكلم:

إنّ الكلمة[9] هي كل ما يمكن أن يدخل في إحدى المواضع الخاصة باللفظة أو المواضع الخاصة بالوحدات التركيبية (المكونات البنوية للجملة المفيدة)[10]. فالكلمة التي يمكن أن تحلّل إلى مكونات أصلية وزوائد (المادة الأصلية) هي الاسم المفرد المعرب والفعل المتصرف.

7- وليست كل الاسماء تحتمل كل هذه الزوائد، فهناك الممنوع من الصرف لا يحتمل التنوين والكسر –إلا في حالات معينة–، وهناك العلم المعرف بنفسه لا تدخل عليه ال، وهناك المبني لا يدخل عليه الإعراب، وغير ذلك.

8- وهذا مستوى بين الإفراد (الكلم) وبين التركيب.

9- قد تكون الكلمة مورفيما أي وحدة دالة، وقد تكون أكثر من مورفيم.

10- الفرق بين الأولى والثانية أن مواضع الجملة المفيدة وهي موضع العامل وموضع المعمول الأول وموضع المعمول الثاني ومواضع المخصصات الزائدة قد يدخل فيها –خلافا لمواضع اللفظة– الاسم المفرد وحده أو بزوائده أو الفعل مع فاعله وحده أو بزوائده (اللفظة الاسمية والفعلية) وحتى التراكيب (جمل تقع في موضع المفرد). انظر كتابنا: علم العربية وعلم اللسان العام.

ومن المعروف أنّ الكلمة المفردة المتصرفة تنحل إلى مادة أصلية ومثال أو وزن. فلكل واحد من هذين المكونين مواضع. فالأصل التقديري يتكوّن من ثلاثة أو أربعة أحرف مرتبة ترتيباً معيناً مثل الكاف والتاء والباء في «كَتَب» و«كتاب» و«كاتب» و«مكتب»، فلكل حرف موضع هو رتبته. وأما مثال الكلمة وهو كما حدده الرضي (بدقة عجيبة جدا): «عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه» (شرح الشافية، 2/1) ففيه مواضع الفاء والعين واللام (في الثلاثي) وهي متغيرات، ومواضع الزوائد وهي الثوابت بالنسبة للوزن. وهاهنا أيضاً يعتبر الموضع اعتبارياً، وذلك لأنّ موضع الفاء أو العين أو اللام مثلاً قد يكون خالياً، وذلك مثل «فـِ» في صيغة الأمر من «وَفَى» فموضع الفاء وموضع اللام خاليان. والفرق بين هذا المستوى وما فوقه من المستويات هو أنّ الخلو هنا هو قسري واضطراري وهو لعارض صوتي، أما مستوى اللفظة وما فوقها فهو من محض اختيار المتكلم (بحسب غرضه ومقتضى الحال). ثمّ هناك فرق آخر بين مستوى التراكيب وما تحته وهو أن العناصر الداخلة في اللفظة والداخلة في الكلمة لا يمكن أن يحصل فيها تقديم وتأخير، أما المستوى الأعلى فيمكن ذلك في بعض الأوضاع لكن بشروط معينة.

إنّ الموضع في كل هذه المستويات هو كما قلنا عبارة عن موقع اعتباري تدخل فيه مجموعة من العناصر تختص به في الأصل. ونضيف شيئاً مهمّا هنا يخص كيفية اكتشاف المواضع أو استنباط البنى والمُثُل عند النحاة الأولين وهو كالتالي: (لا ننس أنّ الخليل كان من أبرز الرياضيين): يتولّد الموضع (بهذا المعنى) عن عمليتين اثنتين:

1- بحمل عبارة على عبارات أخرى من جنسها لبيان تكافئها (على المحور التركيبي) إن كان هناك تكافؤ.

2- بمقارنة ترتيب عناصر كل عبارة لاكتشاف الترتيب المشترك بينها (على المحور التصريفي الاستبدالي)[11] والتركيب بين هاتين العمليتين –وهو القياس التمثيلي العربي– ينتج

11- كما يقول اللسانيون المحدثون.

منه المثال أو البنية المجردة التي تجمع بين هذه العبارات من حيث بنيتها ليس إلا. وهذا هو «الجامع» الذي به يتعادل الحكم.

د- الموضع في مستوى الخطاب (وله علاقة بحكم الكلام من استفهام وخبر وأمر ونهي وشرط وغير ذلك).

يستعمل النحاة العرب الموضع في هذا المستوى كلما أضافوه إلى الكلام بحرف«من»: و«موضعها من الكلام (كلّهم) أن يعمّ ببعضها ويؤكد ببعضها بعدما يذكر الاسم» (الكتاب، 274/1) أي موضعها بالنسبة إلى معاني الخطاب. و«واعلم أنّ لكم موضعين: أحدهما الاستفهام... والموضع الآخر الخبر»[12] (الكتاب، 291/1). ويقول المبرد: «وإنّما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاءً لم يكن إلا نصباً» (المقتضب، 221/3). ويقول الرماني: «لأنّ التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام» (الأشباه، 298/1).

ومن كل ما سبق نستنتج أنّ المثال عند النحاة العرب هو مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيباً معيناً يدخل في بعضها، وقد تخلو منها، العناصر الأصلية وفي بعضها الآخر الزائدة. ولا ينحصر المثال في مستوى الكلم (الأوزان) بل يوجد في كل مستويات اللغة بما فيها التراكيب وما فوقها.

فمثال التركيب في مستوى الجملة المفيدة يتكون من: **موضع العامل** (ع) يدخل فيه الابتداء والنواسخ والفعل غير الناسخ والناسخ، **وموضع المعمول الأول** (م$_1$) ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يقوم مقامهما)، **وموضع المعمول الثاني** (م$_2$) ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما): وهي النواة. وتلحق بهذه النواة **مواضع للعناصر المُخصّصة** (خ) (الحال والتمييز والمفاعيل الأخرى). ويمكن أن يرمز إلى هذه العناصر بالصيغة الآتية:

[(ع ← م$_1$) ± م$_2$ ±] خ.

12- الخبر هنا يقابل الإنشاء لا المبتدأ (والإنشاء كلمة أحدثت كمصطلح بعد سيبويه). ويقابل الخبر بهذا المعنى عند سيبويه كل ما ليس بواجب، كما يقول، إلا النفي.

ومثال اللفظة قد مضى تمثيله، وهناك مثال واحد للاسم وثلاثة مُثُل للفعل، أما مثل الكلم أو أوزانها وأبنيتها (الاسم المفرد والفعل المفرد) فقال النحاة بأنّها تبلغ ألفاً وثلاثمائة مثال، وقد أحصى منها سيبويه ثلاثمائة تقريباً وهي أشهرها.

2)- «أقائم أخواك» كمثال لا يمكن أن تفسر بنيته إلا بالاعتماد على مفهوم الموضع:

1- ما قاله الخليل وسيبويه:

جاء في الكتاب: «وزعم الخليل رحمه الله أنّه يستقبح أن يقول: «قائم زيد»، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيد وقام زيد قبح لأنّه اسم. وإنّما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه كما أنّه لا يكون مفعولاً في «ضارب» حتى يكون محمولاً على غيره، فيقول: «هذا ضارب زيداً»... ولا يكون «ضارب زيداً» على «ضربت زيدا». فكما لم يجز هذا، كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ» (الكتاب، 278/1). ذكر سيبويه هنا المواضع التي يحسن مجيء الصفة العاملة عمل الفعل فيها إلا موضعاً واحداً وهو أهمها: أي موضع الفعل وذلك عند كلامه في مواضع الاسم التي يمكن أن يقع فيها الفعل وخاصة المضارع ليبين علة رفعه، فقال: «اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ... فأما ما كان في موضع مبتدأ فقولك: «يقول زيد ذاك»... ومن ذلك أيضاً: «هلاّ يقول زيد ذاك»، فـــ «يقول» في موضع ابتداء» (الكتاب، 409/1-410).

في هذا الكلام شيء من الغموض، وذلك بسبب استعمال سيبويه لعبارة «موضع مبتدأ»، فنتج عن ذلك أن التبس الأمر على كل من جاء بعده، فاعتقدوا أنّ سيبويه أراد بهذا الموضع الاسم الذي يعمل فيه الابتداء.

2- ما قاله الأخفش وابن السراج

يقول ابن السراج: «وحسن عندهم: أقائم أبواك وأخارج أخواك تشبيهاً بهذا إذا اعتمد قائم على شيء قبله... فإذا قلت: أقائم أبواك، فقائم مرتفع بالابتداء وأبواك رفع بفعلهما وهما قد

سدّ مسدّ الخبر» (الأصول، 32/1-33). وتبعه أصحابه في ذلك بالحرف مثل أبي علي الفارسي (الإيضاح، 34/1-35)، والرماني (شرح الكتاب، 136/2)، وكذلك كل من جاء بعده. فمن أين لهم هذا التفسير؟ والإجابة عن هذا السؤال توجد في «كتاب الأصول» لابن السراج، فقد ذكر أقوال الأخفش تلميذ سيبويه في هذا النحو بالذات. قال: «قال الأخفش: أقول: «إنّ في الدار جالساً أخواك» فانصب جالساً بأن وارفع الأخوين بفعلهما واستغني بهما عن خبر إنّ، كما أقول: «أذاهب أخواك» فأرفع أذاهب بالابتداء وأخواك بفعلهما واستغني بهما عن خبر الابتداء لأنّ خبر الابتداء جيء به ليتم الكلام... وتقول: «إنّ فيها قائماً أخواك»، وإن شئت «قائمين أخواك» فتنصب أخويك بأن وقائمين على الحال وفيها خبر إنّ وهو خبر مقدم». انتهى كلام الأخفش، ويواصل ابن السراج: «وأجاز الفراء: إن قائماً الزيدان وإن قائماً الزيدون على معنى: إن من قام الزيدان ...» (الأصول، 256-257).

يظهر من هذا جلياً أنّ الأخفش فهم من عبارة سيبويه «في موضع اسم مبتدأ أو موضع مبتدأ» أنّ اسم الفاعل العامل عمل فعله هو مبتدأ، أي حصل في موضع المعمول العاري عن العوامل اللفظية لأن كونه مرفوعاً يقتضي أن يكون له رافع وهو يرى –خلافا لسيبويه – أن الرافع لـــ» قائم» هو الابتداء وكونه يعمل عمل فعله جعل المجموع من قائم وفاعله يستغني عن الخبر لأنه كلام تام.

3- ما قاله الرضي

وأول من انتبه، في علمنا، إلى ضعف هذا التأويل هو الرضي الاسترابادي، وقد ميّز قبله ابن الحاجب (صاحب النص الذي شرحه) بين المبتدأ الذي يلزمه خبر وهذا الذي يسميه مبتدأ أيضاً لكن من نوع آخر وهو شيء يحتاج إلى توضيح. وامتاز الرضي هو وحده بأن قال: «وهذا ليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصل من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ولو تكلفت تقدير خبر لم يتأت إذْ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له. فمن ثمّ تمّ بفاعله كلاماً... ولهذا أيضاً لا يصغّر ولا يوصف ولا يعرّف ولا يثنّى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث» (شرح الكافية، 86/1). وقال أيضاً: «فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل، ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر...

ويجوز عند الأخفش والفراء: «إن قائماً الزيدان» وسوّغ الكوفيون هذا الاستعمال في «ظنّ» أيضاً نحو: «ظننت قائماً الزيدان»، وكلاهما بعيد عن القياس[13] لأنّ الصفة لا تصير فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام أو دخول ما لابدّ من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة. وأما إنّ وظنّ فليسا من ذينك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلاً بعدهما» (المرجع نفسه، 87).

كلام رجل عبقري! وعهدنا به يهجم بذهنه مثل الخليل على أدق المعاني العلمية وأعمقها. أما فيما يخص كلام سيبويه فلم يذكر الأخفش ومن تبعه في ذلك أنّ عبارة الكتاب: «في موضع اسم مبتدأ» هي مساوية لـــ «في موضع الفعل المبتدأ» (الكتاب، 278/1). فالفعل المبتدأ عنده هو الفعل الذي وقع في موضعه الأصلي (إذ قد يقع في موضع الاسم) أي موضع العامل في الاسم غير الجار وهو الفعل والنواسخ والابتداء، والدليل على ذلك أنّ سيبويه قال بالنص الصريح أنّ اسم الفاعل هنا في موضع ابتداء. ثمّ إنّه يسمي كل ما يغطي هذا الموضع مبتدأ، وذلك مثل الفعل كما قلنا (الكتاب، 278/1 و410 و458). وقال عن «إنّ» إنّها لا تكون إلا مبتدأة (الكتاب، 461/1). فالاسم المبتدأ ليس عنده هاهنا الاسم الذي عمل فيه الابتداء كما فهمه الأخفش، بل الاسم الذي يقع في موضع الابتداء نفسه الذي هو موضع العامل في الاسم لأنّه يعمل عمل الفعل تماماً، ويتم به الكلام ويقوم مقامه في موضعه وليس في موضع الذي يعمل فيه الابتداء، والدليل على ذلك ينحصر في هاتين الحقيقتين:

1- لا يتصرف اسم الفاعل (هنا فقط) تصرف الاسم (التعريف والتصريف والتثنية والجمع والوصف).

2- لا يمكن أن يحذف في هذه الحالة الفاعل وغيره مما يعمل فيه، ويجوز هذا أو ذاك في الصفة العاملة عمل الفعل في غير هذا الموضع: يقال: هنّ حواجّ بيتَ الله بالنصب (الكتاب، 57/1) والصفة العاملة هنا في موضع خبر (معمول$_2$)، كما يجوز حذف معمول الصفة فاعلاً أو مفعولاً في غير موضع العامل: يجوز «مررت برجل ضارب أخوه عمراً»،

13- ولم يأت زيادة على ذلك أي سماع يؤيده.

و«برجل ضارب»، وهذا متعذر إذا جاءت الصفة العاملة في موضع العامل فلا يحذف الفاعل لأنّه به يتم الكلام. ويمكن أن يرسم هذا هكذا:

	ص موضع ماله الصدارة	ع موضع العامل	م1 موضع المعمول$_1$	م2 موضع المعمول$_2$	خ موضع المخصص
الأصل ←	Ø / أ / ما...	يقومُ	أخواك	——	الآن/هنا/راكبين
↑	ـــ أ	قائمٌ	أخواك	——	الآن/هنا/راكبين
تحويل ↓	ـــ ما	قائم	أخواك		الآن/هنا/راكبين
الأصل ←	Ø / أ / ما...	يضربُ	أخواك	عمرًا	الآن/هنا/راكبين
↑	ـــ أ / ما	ضاربٌ	أخواك	عمرًا	الآن/هنا/راكبين
تحويل	Ø / أ / ما...	ضرب	أخواك	عمرا	الآن/هنا/راكبين
	Ø / أ / ما	كان	أخواك	قائمين	الآن/هنا/ــ
↓	إنّ		أخويك	قائمان	الآن/هنا/ــ
	النواة			الزوائد	

ملاحظات:

1- Ø هي علامة الخلو في الموضع. فالفعل جاء في موضعه الأصلي أي موضع العامل فلا يحتاج بالضرورة إلى دخول أي شيء عليه مما له الصدارة بخلاف الصفة

2- «إنّ» تغطي موضع العامل وماله الصدارة (لا يتقدم عليها شيء) فهي عامل ولهذه لا يمكن أن تعمل في الصفة العاملة لان هذه الصفة قد حلت محلّ العامل.

3 - حمل الصفة على الفعل بجعلها فرعا عليه. وهذا القياس ينتج منه مثال -وهو هذا الجدول- وهو منظومة أو نسق من المواضع بالمعنى الذي أشرنا إليه.

وبهذا الرسم تتضح الأهمية العظيمة للموضع (في داخل المثال)، كما تتضح أهمية العملية الاستنباطية التي هي القياس التمثيلي (حمل شيء على شيء لجامع بينهما)، فيستحيل في هذا القياس الممثل بهذا الرسم أن تدخل «إنّ» أو «ظننت» على «أقائم أخواك»، وسيبويه مع شيخه الخليل والرضي هم الذين تنبهوا إلى ذلك.

أما إعراب هذه الصفة فهذا راجع إلى أصلها وهي الاسمية وكونها في موضع الفعل لا يمنعها من هاتين الميزتين الاسميتين: دخول التنوين والإعراب. ويمكن أن تكون مجرورة (مثل: غير قائم أخواك) أو مرفوعة. أما الرفع فهو لتجردها وجوباً من العامل اللفظي رافعاً أو ناصباً إذ هي في موضعها (ولا يدخل عامل على عامل) وفي نفس الوقت لتجردها من الجار (الذي قد يدخل عليها، والجار من حدّ الاسم أي داخل فيه).

وهذا يفسر أيضاً أنّ سيبويه يجعل عامل الرفع في الفعل المضارع وقوعه في موضع الاسم وهذا الاسم في كلام سيبويه هو هذه الصفة لا أي اسم، فلا يمكن أن يقال إنّ تجرده من الناصب والجازم، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ثمّ ابن مالك، هو عامل الرفع فيه لأنّ ما يعمل - كما قال سيبويه - في الاسم - وهو هنا التجرد - لا يعمل في الفعل (الكتاب، 409/1) وهذا تفسير خليلي لم يتفطن له ابن مالك كعادته.

إنّ هذه الطريقة في تحليل الكلام واكتشاف البنية الجامعة للكمية الكبيرة من الأنحاء قد بناها النحاة الأولون، كما رأينا، على عدد من المفاهيم والتصورات وعدد من الأساليب في علاج الكلام. فأما مفهوم الموضع، كما وصفناه، وكذلك المثال (والوزن بالنسبة للكلمة) فلا يوجد مثلها في اللسانيات الغربية إطلاقاً، حتى الآن، والسبب في ذلك أنّ التحليل عندهم يقتصر فقط على ظاهر الكلام أي على اللفظ المسموع وحده كما هو الشأن عند البنويين

(المنتمين إلى مذهب البنية). فالنحاة العرب ينطلقون هم أيضاً من اللفظ في ظاهره ولكن لا يتناولون الكلام جملة جملة والقطعة بعد القطعة فيقابلوا بينها لإظهار الفوارق بينها من حيث صفاتها الذاتية بل يحملون هذا النحو على ذاك أي يجعلون الأنحاء الكثيرة من تلك التي تنتمي إلى باب واحد (إلى مجموعة بالمعنى الرياضي) بعضها بإزاء بعض حتى يظهر الترتيب والنظم (لا الصفات الذاتية فقط)، والمثال الناتج عن هذا الحمل هو الصورة الجامعة كما سبق أن قلنا. ويؤديهم هذا العمل القياسي الاستنباطي إلى استنباط المواضع في داخل المثال وهي العناصر المجردة التي يتكوّن منها المثال أو البنية. وكل موضع يختص بالدخول فيه جنس من الوحدات اللغوية، وقد يكون فارغاً مثل ما تكون المجموعة الرياضية فارغة. وهذا الحمل الذي أشرنا إليه هو نفسه من قبيل العمليات الرياضية، فهو في اصطلاح الرياضيات الحديثة تطبيق مجموعة على مجموعة بالتكافؤ. وكل هذا يفسر معنى ما قاله ابن جني في كتاب الخصائص عن الموضع: «وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف يقع فيها، ألا ترى أنّ الموضع موضع جمع وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فتُرك اللفظ ومُوجب الموضع إلى الإفراد لأنّه مما يؤلف في هذا المكان». (الخصائص، 419/2).

النحو العربي والبنوية :
اختلافهما النظري والمنهجي[1]

إن الذي نقصده بالبنوية هو المذهب اللغوي العلمي الذي ظهر في أوربا وأمريكا في بداية القرن العشرين الميلادي وتطور وبلغ أشده في نهاية الأربعينيات، وهو يدعو إلى دراسة اللغة كنظام وكبنية لها وجود سابق لوجود أجزائها ومكوناتها[2].

وقد عرف جمهور المثقفين العرب في زماننا هذه البنوية الغربية منذ عهد قريب وسبقهم بعض من أوفد إلى أوربا للدراسات العليا في اللغة، فاتفق أن كانت البنوية هي السائدة في الجامعات الأوروبية آنذاك وذلك على شكل مدارس يتزعّم كل مدرسة في كل بلد أستاذ كبير اشتهر ببعض الأفكار في مذهبه البنوي. وقد جاءت هذه البنوية بأفكار علمية نظرية ومنهجية جديدة مهمة ومفيدة بالنسبة لما كان متعارفا عليه في الغرب قبل ظهورها. أما بالنسبة لنا، معشر العرب، فقد طرح السؤال عن إمكانية الاستفادة مما يوجد في هذا المذهب الجديد ولا سيما ما ثبتت صحته فيه عند جميع العلماء، وهو شيء حسن إذ لابد من أن يراجع العلماء نظرياتهم ومناهجهم العلمية كلّما اقتضى الحال لأن سير العلم لا يتوقف (إلا عند قوم دون قوم في تاريخ البشرية)، إلا أن ذلك يقتضي أيضا أن نمعن النظر فيما نقول عنه «أنه قد ثبتت صحته» ولا نتسرّع في الحكم على ذلك بل نطيل البحث عما أدّى غيرنا إلى الحكم بصحة ما يقوله البنويون أو أكثره.

أما النحو العربي الذي نقصده فهو نحو الخليل وأصحابه، أو ما وصل إليه النحو في زمانه وزمان سيبويه وفي عهد أتباعهما الكبار. والسبب في ذلك أنهم المبدعون للنحو العربي ونظرياته الأصيلة العميقة ولم يبلغ الذين تلوهم (بعد القرن الرابع) من الإبداع والعمق ما

1- ألقي هذا البحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1997.
2- Structuralism . نقول «بنوي» كما نقول «قروي»، و«تربوي»، و«طهوي» وغير ذلك.

بلغوه إلا بعض الأفذاذ القلائل مثل السهيلي والرضي الاستراباذي، فهؤلاء وحدهم يمثّلون، في اعتقادنا، أصالة النحو العربي وروعته.

ولذلك فسنحاول أن نتبيّن فيما يلي ما هي الفوارق الجوهرية التي يفترق فيها النحو العربي عن البنوية، وفي الوقت نفسه ما هي القيمة العلمية لأهم ما اختصت بإخراجه كل واحدة من هاتين النظريتين. ولا بد أن نتبيّن قبل ذلك ما هي أهم ما اتفقت فيه البنوية مع النحو العربي، إذ لا يمكن أن تتمّ المفاضلة بين شيئين إلا إذا اشتبها ولو بوجه.

I – بعض ما يتفق فيه النحو العربي مع اللسانيات البنوية :

1) إن لكلا العلمين موضوعا واحدا وهو اللغة في ذاتها :

تهتم دراسة اللغة عند النحاة العرب والبنويين باللغة في ذاتها ومن حيث هي هي أي من حيث كونها أداة للتبليغ أو التعبير عما يكنّه الإنسان ولا تلتفت إلى ما كانت قبل أن تصير إلى ما هي عليه، فهي دراسة آنية لا زمانية (سنكرونية لا دياكرونية على حد تعبير دي سوسور). فكلاهما يتناول اللغة بالتحليل إلى أجزائها الكبرى والصغرى، وكلاهما يبحث عن كيفية تركيبها بعضها في بعض. إلا أن فضل اللسانيات الغربية على سابقاتها يكمن في اهتمامها الكبير الذي أظهرته في القرن التاسع عشر بتحوّل اللغات إلى لغات أخرى عبر الزمان، وذلك لم يتبادر إلى ذهن القدامى (لأسباب تاريخية محضة لا لنقص في عقولهم)[3]، وهو الذي يسمونه بتطوّر اللغات (المرور على أطوار تتحوّل فيها مثل الكائنات الحية). وفضل البنوية هو أنها فتحت الباب من جديد وعلى أسس علمية جديدة أيضا للدراسة الآنية بعد أن غلا التاريخيون بحصرهم الدراسة في الوجهة التاريخية وحدها، وأفضل من هذا هو حملها الباحثين في تاريخ اللغات على أن يتتبعوا تطور بُنَى اللغة لا تطور جزئياتها منفردة.

إلا أن هذا الفضل الكبير جدّا الذي لا يمكن إنكاره لا بدّ أن يقترن التنويه به بتنويه ما أخرجه القدامى من العرب وغيرهم من النظريات العميقة وما اكتشفوه من أسرار اللغات

3– أبدى سيبويه والأخفش بعض الملاحظات القيمة في تحوّل اللغة عبر الزمان (انظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام، المقدمة). وقد كان للخليل أيضا نظرة دياكرونية في أقوال كثيرة منها اشتقاقه لــ«لن» من «لا»، و«أن» و«ليس» من «لا» و«أيس».

فتوارثه الناس ولكن مشوها بعد القرن السادس الهجري فيما يخص العرب. وذلك مثل ما قاله العلماء الهنود عن لغتهم المقدسة السنسكريتية. ويقرّ البنويون إقرارا نزيها بفضلهم عليهم بل ويذهب الكثير منهم إلى أن أفكارا كثيرة في البنوية قد سبق إليها الهنود[4] وذلك مثل التمييز الحاسم بين الصوت الدال وتأدياته المختلفة. وهذا الصوت الذي تتألف منه الوحدات الدالة هو عند أفلاطون جنس من الأصوات فهو عنده، وكما قال سوسور، كيان مجرد وليس بمادة، وقد ألحت البنوية على ضرورة التمييز بين الصوت كمادة للحرف وبين الوحدة الصوتية التي هي جنس من الأصوات وبالتالي مفهوم (Concept) له مميزاته، وذلك مثل مفهوم الإنسان فهو تصور لمميزاته وقد فصل ذلك أرسطو في كتبه المنطقية. وأفاد الغربيون مما ترجم إلى اللاتينية من كتب النحو العربي ولاسيما مفهوم العمل الذي أحياه من جديد تشومسكي في أيامنا هذه.

2) ينطلق البنويون من واقع اللغة كظاهرة وكذلك النحاة الأولون

تريد البنوية أن يُعتمد على مجموعة معيّنة من الخطابات يدوّنها اللغويون في عين المكان الذي يعيش فيه في زمان معين أصحاب اللغة المراد تحليلها والبحث فيها، وأن يقتصر على هذه المدونة (Corpus) هي وحدها فلا يُجسر على تغيير شيء منها ولا يلجأ في الاستشهاد بشيء من خطابات الباحث نفسه أو جماعة غير الجماعة المعنية بتلك اللغة.

ونجد نفس التحرّج عند النحاة العرب إذ لا يمكن أن يستشهد إلا بما هو ثابت لا يردّ وهو موجود في دواوين العرب التي دوّنها العلماء من الشعر والكلام المنثور والأمثال ولا يلجأ إلى غير ذلك. فكل منهم يراعي الواقع كما هو.

ومما يترتب على ذلك هو الاعتماد الأساسي على المشاهدة وهو السماع عند العرب مع معاينة أحوال الخطاب (والشواهد في النحو ما هي إلا معطيات يستدلّ بها النحوي). فكل من النحاة والبنويين يجعلون المُشاهَد المسموع بالفعل هو مادة البحث والمنطلق لكل تحليل، وقد

4- نقل إلى اللغات الأوروبية بعض ما كتبوه في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

يحاول النحاة أن يفسروا هذا الواقع بوسائل عقلية قد لا تعرفها البنوية -كما سنراه- إلا أن الرجوع إلى السماع في كل محاولاتهم هو الأساس. أما فكرة المدونة اللغوية المغلقة فهو شيء اختصت به البنوية[5].

3) دورة التخاطب (The process of communication) وظواهرها :

إن اللغة أداة للتبليغ وتلك هي أهم وظائفها، وتحاول البنوية أن تفهم الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدأي الاقتصاد والفرق. أما الاقتصاد فهو ميل المتكلم إلى التقليل من الجهود العضلية والذاكرية التي يبذلها في عملية التخاطب، وقد لجأ أيضا النحاة إلى مبدأ الاستخفاف في تفسير ظواهر كثيرة، مثل الحذف والإدغام والاختلاس، وتبين لهم أن بعض الحركات المحدثة للحروف إذا تتالت استثقلها الناطق، كالخروج من الضم إلى الكسر أو ككثرة تتالي الحركات المصوتة وغير ذلك. أما الفرق فهو ضد ذلك أي ميل المتكلم إلى تبيين أغراضه للمخاطب وتخوفه من أن يلتبس كلامه عليه بكثرة الحذف والاختصار وغير ذلك.

ويعرف كل واحد ما يعيره النحاة الأولون من أهمية للتخفيف من جهة ولرفع اللبس من جهة أخرى في تفسير ظواهر القلب والإبدال والإعلال والحذف وغير ذلك، وهو من أعظم ما أنتجه فكرهم وأهمه بالنسبة إلى التفسير العلمي .

II – أهم ما يوجد من الفوارق بين النحو والبنوية :

1) المعيارية والوصفية :

إن هذا الجانب هو أهم بكثير من جميع الجوانب التي تخص اللغة لأنه الجانب الذي تكثر فيه الأحكام الخاطئة في زماننا هذا بل الأوهام الرهيبة عند علماء اللسان سواء منهم الغربيون أم الباحثون العرب.

5- فهي ترى أن الوصف الموضوعي للغة لا يمكن أن يتم إلا بإغلاق العيّنة من المعطيات وجعلها المادة الوحيدة التي يرجع إليها الباحث في تحليله واستشهاده. فوصفه، كما يقول البنويون، لا يخص إلا تلك العينة، وهذا في نظرنا هو موقف سلبي عقيم إذ يجب على الباحث أن يعتمد على ما جمعه هو وعلى كل ما جمعه سابقوه مما هو ثابت بالإجماع، لأن إجماع الباحثين على صحة معطيات بعضهم هو الذي يضمن الموضوعية (ويجب ألا تغلق المدونات التي تخص اللغات غير المكتسبة بالتلقين إلا بذهاب أصحاب هذه اللغات. انظر فيما يلي).

إن أهم ما تفتخر به البنوية هو مذهبها الوصفي وتعتبره المذهب الوحيد الذي يستحق أن يوصف بأنه علمي وتغلو في ذلك أيما غلوّ. ويجب قبل أن نتطرق إلى ذلك أن نذكر أن النزعة الوصفية المغالية تعارض نزعتين في الحقيقة: النزعة إلى الحكم على العبارات بأنها صواب أو خطأ لأنها موافقة أو مخالفة لمعيار اجتماعي مّا، والنزعة الثانية هي محاولة تعليل الظواهر اللغوية.

أما القول بأن التحليل العلمي للغة يقتضي امتناع الباحث من التدخل في موضوع بحثه بالحكم على ما يدوّنه من المعطيات بالصواب أو الخطأ فهو صحيح لا مراء فيه لأن الباحث النزيه لا يحكم على المعطيات إلا بما فيها لا بما يعجبه فيها أو يعجب فئة قليلة جدا من المجتمع، وإن صدر عنه هذا فهو تحكم محض وخروج عن العلم.

وعلى هذا فإن النحو العربي -مثل النحو التقليدي الأوروبي- لا يكون إلا معياريا إذ قد يقول أصحابه في كل مناسبة: إن هذا حسن وذاك قبيح. ويكون النحوي -مثل سيبويه- في هذه الأحكام من أبعد الناس عن العلم الموضوعي إذ يفضل -حسب أقوالهم- معيارا على آخر.

والحق غير هذا الذي يقولونه عن النحو العربي (بالنسبة إلى سيبويه وأصحابه) وذلك لأسباب، منها:

1- إن معيار اللغة ظاهرة من الظواهر وهي تخص سلوك الناطق بها فلا يمكن أن تهدر في البحث بدعوى أن الحكم بالصواب والخطأ تحكم محض. فأين هي اللغة التي يقول عنها أصحابها كلهم أن الصواب والخطأ اللغوي سيان عليهم، وأية لغة في الدنيا يخطئ الناطق بها عرضا في عبارة معيّنة فلا يقوّمه أحد من أصحابها؟ وأية لغة في الدنيا يمكن أن ينطق فيها الناطق بأي شيء بدا له دون أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها؟

فكيف يمكن أن نكتفي بالوصف لجانب واحد من اللغة وهو وحداتها وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما يفعله الوصفيون ونترك كيفية صياغتها التي تضبطها الضوابط. ولماذا نهدر الوصف للضوابط التي تجعل بعض العبارات صحيحة وعبارات أخرى لا

تحصى غير صحيحة؟ وقد وقع هاهنا تخليط بين الحكم الذاتي الذي يمكن أن يصدر من الباحث وبين الحكم الصادر من الناطقين باللغة أنفسهم. فالمعيار كظاهرة يجب الاعتداد به وهو هذا المجموع المنسجم من الضوابط التي يخضع لها بالفعل كل الناطقين أو أكثرهم. ومن هنا نفهم معنى الكثرة واهتمام النحاة الكبير بهذا المفهوم، وسنرى ذلك فيما يلي.

2- إن قولهم: «هذا جيّد وذاك رديء» إنما يخص الخروج من القياس أي الباب لا أي خروج بل ذلك الذي يكون قليلا جدا في استعمال الفصحاء[6] أي السليقيين من الناطقين. وهم لايعتبرونه لحنا أي خروجا مطلقا عن العربية. فكل ما «أُجري على غير وجهه» (274/1)، أو«وضع في غير موضعه» (8/1) ولم يستعمل أصلا، أو استعمله القليل من الناس وتركه عامة العرب الموثوق بعربيتهم، فإنهم ينعتونه بالقبيح أو الضعيف أو الرديء وإن كان المستعمل منه جائزا، إذ هناك فرق عندهم بين «المستقيم القبيح» على حد تعبير سيبويه (8/1) وبين القبيح الذي لا يستقيم أبدا ولا يجوز لأنه جمع بين شذوذه عن القياس وعدم وجوده إطلاقا في الاستعمال (ويكون غالبا نتيجة لعملية قياسية غير سليمة أو شيء سمع من فرد واحد أو أفراد غير موثوق بلغتهم أو برواية ضعيفة).

وقد يكون في الاستعمال قياسان اثنان (أو أكثر) فيكون أحدهما الأصل والآخر فرعا عليه، مثل لغة الحجاز في تشبيه «ما» بـــ «ليس»، ولغة تميم التي تخضع لقياس آخر وهو الأصل ألاّ وهو الانتماء الأصلي لـــ «ما» إلى الحروف لا باب الفعل الناسخ، أما إدراجها في باب النواسخ (الجامع هنا هو دخولها على المبتدأ والخبر مثل النواسخ) فليس بأصل إلا أنه وجد بكثرة في الاستعمال. وهذا يفسر أيضا معنى قول ابن جنى أن لغة تميم هنا أقيس (الخصائص، 125/1) أي أقرب إلى القياس الأصلي، وقول سيبويه بأن اللغة الحجازية في فكّ الإدغام في المضاعف نحو: «أرْدُدْ» هي «اللغة القديمة الجيدة» (424/2) لأنها جاءت

6- الفصاحة هنا هي لغوية محضة وهي صفة الناطق الذي يعرف اللغة بالسليقة لا بالتلقين ولم يتأثر ببيئة لغوية أخرى غير بيئته. ولا يعقل أن يحاول الباحث وصف لغة أو لهجة معينة ويعتمد في ذلك على ناطقين لا يتقنون هذه اللغة إذ لايمكن حينئذ أن يمثلوا جماعة الناطقين بها. وقد يختار الباحث أن يصف لغة إقليم معيّن أو مدينة أو حي تتواجد فيها أكثر من لغة أو لهجة ومتداخلة أحيانا كثيرة فلا يمكن أن يقول بأنه يصف إحدى هذه اللغات فقط وهي متداخلة مع غيرها. ومفهوم الفصيح عندهم هو قريب جدا مما يسميه تشومسكي وغيره:Native Speaker.

على الأصل. وكذلك قوله عن عدم إمالة أهل الحجاز: «الحجازية هي اللغة الأولى القدمى» (41/2) أي هي الأصل إذ الإمالة فرع لأنها تحدث عن سبب معين. أما الفتح (عدم الإمالة) فهو أصل لأنه غير مسبّب (المنظور هنا ليس هو الأصل في الزمان كما يصرّح بذلك ابن جنى، الخصائص، 256/1-265).

وأما ما يوافق القياس، أصليا كان أم فرعيا، وكان كثيرا في الاستعمال فإن سيبويه وأصحابه ينعتونه بأنه «عربي كثير» أو «عربي جيد» (والكتاب مفعم بهذه العبارات)[7]. وفي ذلك درجات (جيد، وأجود، وكثير، وأكثر، وأعرف) ومهما كان، فإن سيبويه وأصحابه لا يعدّون الكثير الاستعمال قبيحا أياً كان[8]، ويقول بأن «الشواذ كثيرة» (273/1) أي الشواذ عن القياس. ويقول: «إنما هذا الأقل (بالنسبة إلى نظائرها) نوادر تُحفظ ولا يقاس عليها» (216/2). ومعنى ذلك أنها عربية كثيرة وقد لا يجوز غيرها إلا أنها قليلة في بابها أي بالنسبة إلى نظائرها فلا يجوز القياس عليها وذلك مثل: «استحوذ»، و«أغْيل»، و«باقل» من «أبْقَلَ» عوض «مُبْقل»، وغير ذلك. وبالفعل لم يسمع من العرب الموثوق بلغتهم «استحَاذ» ومع ذلك لا يجوز أن نقول «استقوم» قياسا على «استحوذ» إذ أكثر ما سُمع من هذا الباب هو قلب الواو. فالشاذ عن بابه غير الشاذ عن الاستعمال (استعمال عامة العرب)[9].

هذا ويعتقد بعض الباحثين أن كلمة «لغة» في قولهم «لغة تميم» و« لغة أهل الحجاز» و«لغة هذيل» تدل عند سيبويه على اللهجة بمعناها المحدث أي Dialect. وليس الأمر كذلك. فإن سيبويه يريد بهذا اللفظ: الاستعمال اللغوي الخاص بجزء أو عنصر واحد من اللسان يُسمَعُ إما من جميع العرب أو أكثرهم مثل قوله: «وذلك لغة جميع العرب إلاّ أهل الحجاز (كسر حرف المضارعة) (256/2)، و«إنها لغة كثيرة في العرب» (316/1) وإما من جماعة

7- وهذا يفسر معنى قوله «جيدة» في «ارْدُدْ» فليس ذلك لأنها الأصل بل لأنها لم تخالف قياسا وكانت كثيرة في الاستعمال. وهذا دليل على أن سيبويه لم يحاول أبدا أن يفرض لغة أهل الحجاز (أما مفهوم الأصل ومفهوم الفرع فهما من أسس المنهجية العلمية العربية كما سنراه).

8- وقد يكون قبيحا في الكلام المنثور فقط وغير قبيح في الشعر كما هو معروف لمجيئه في هذا بكثرة دون ذاك. وهذا أيضا دليل على أن العلماء القدامى لم يخلطوا أبدا بين النثر والشعر.

9- كل ذلك تناوله العلماء بالتفسير والتوضيح بكيفية رائعة وتوسّع فيه ابن جنّي، كما هو معروف. وقد استغلق هذا على الكثير من المتأخرين.

معينة، وذلك كلغة هذيل في جمع المعتلّ العين من فَعْلة بفتح العين، وإعمال أهل الحجاز «ما» وعدم الهمز عندهم، فهذه كلها كيفيات في الأداء وكلها جزئية ولا تدل كلمة لغة فيها أبدًا على لهجة بأكملها، والدليل على ذلك قول الكتاب: «ذيت ففيها ثلاث لغات...» (48/2). وأما مَعْد يكرِب ففيه لغات» (50/2) أي فيه عدة كيفيات في استعمال العرب لها ولا يمكن أن تقوم كلمة «لهجة» مقامها ههنا. فالكيفية الخاصة بجزء من اللسان ليست هي اللهجة كلها. وهذا الوهم هو سبب الأحكام الخاطئة التي يحكم بها بعض الباحثين على أقوال سيبويه وأصحابه. وقد ساعد ذلك أيضا على تبني فكرة المستشرقين التي تجعل من الفصحى اللغة المشتركة الأدبية (Koinè) وتميّزها عن «لغات العرب» التي هي عندهم لهجات مغايرة في الاستعمال للغة المشتركة. ومع ذلك فلم يَنُصّ أحد من العلماء الذين شافهوا العرب الفصحاء على وجود لسان مشترك خارج عن «لغات العرب» بل أكدوا في كل مناسبة أن هذه اللغات هي أوجه من وجوه العربية (Variants) أي تنوّع محلي أو قَبَليّ في استعمالهم للعربية الفصيحة (المقابلة للعامية)[10]. وأكبر دليل على ذلك هو وجود «لغات العرب» أي تلك الاستعمالات الخاصة ببعض الأقاليم بكثرة في النصوص التي تعتبر أنها جاءت باللغة المشتركة الأدبية وهو القرآن والشعر[11].

ويمكن أن أقول في الأخير أن المعيار اللغوي بالنسبة للعربية هو عند النحاة الأولين مجموع الأنماط والموضوعات اللغوية والأساليب الكلامية التي كان يستعملها عامة العرب الذين وُصِفوا بالفصاحة. وأما أن تكون هذه الأنماط قد تغيّرت مع الزمان (من أقدم الشعراء

10- فكيف نترك شهادة العشرات من العلماء -وفيهم الألمعي العبقري- الذين عاشوا في وسط العرب السليقيين ونقيس وضعهم اللغوي على الوضع اللغوي اليوناني القديم أو نقيسه على الوضع الخاص باللهجات العامية قديما وحديثا وقد صارت العربية بالنسبة لها لا يحصل عليها إلا بالتلقين؟ ونعجب من موقف من اطلع على كتب القدامى جيدا ويحمّل جميع هؤلاء العلماء هذه الغفلة الفظيعة: أن يكونوا غفلوا عن وجود لغة مشتركة منفصلة عن «لغات العرب» مثل ما كان موجودا وما يزال موجودا بين العاميات والفصحى ويتهمهم بالتالي بالتخليط بينها في وصفهم للعربية وما يعدونه لهجات منفصلة عنها. أما أن يكون أسلوب القرآن والشعر مغايرا لأسلوب التخاطب اليومي فهذا راجع إلى التفنن اللغوي وكيفية استعمال اللغة لا إلى اللغة في كيانها الذاتي ومن ذلك الاستعمال المعجز للغة في القرآن.

11- وإن شك شاك في صحة وجود هذه «اللغات» في القرآن والشعر فكأنه يكذّب جميع القراء وكل النحاة و اللغويين، معاذ الله. (يمكن أن يرجع فيما يخص معاني كلمة «لغة» إلى ما كتبناه في مقالة «لغة» في دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الجديدة، ليدن).

الجاهليين إلى نهاية القرن الرابع) وتنوّعت بحسب الأماكن فهذا مما لا شك فيه إلا أنها تكوّن مع ذلك لغة واحدة في مُجملها لأنها مكنّت العربي السليقي الذي عاش في القرن الثاني أو الثالث من فهم ما يقوله الشاعر الجاهلي وأن يفهم ما يقوله من كان ينتمي إلى قبيلة أخرى في مختلف أماكن الجزيرة العربية اللهم إلا في بعض ما هو خاص بالجاهلية أو بالقبيلة المعينة أو خاص بخطاب معيّن له قصد معيّن مثل ما جاء في القرآن من الألفاظ التي أحدثها الإسلام أو ما طرأ من لفظ مُحدَث فصيح وغير ذلك. واعتمادهم على أغلبية الناطقين (عامة العرب/أكثرهم) الفصحاء مع احترامهم لما يكون أقل من ذلك ولا يخالف النمط يجعل هذا المعيار موضوعيا لأن اتساع رُقعة الاستعمال بالنسبة للغة الواحدة هو الذي يضمن هذه الموضوعية، وقد أظهر سيبويه وأصحابه تحرّجا عظيما في ذلك، وأمثل عبارة قالوها في ذلك هي: «ولو قالت العرب: اضرب أي أفضل لقلته ولم يكن بدّ من متابعتهم» (398/1). وهذه الأخرى: «فهذا أقوى من أن أحدث شيئا لم تتكلم به العرب» (89/2) وغير ذلك كثير.

2) اختلاف النظرة إلى اللغة وما يترتب على ذلك من اختلاف في مناهج البحث:

1- مذهب الوظيفية البنوية الأوربية[12]: اللغة وليدة وظيفتها البيانية

- الوظيفة البيانية

تحدّد الوظيفية اللغة وأبنيتها، كما هو معروف، بوظيفتها ليس إلا. وهذه الوظيفة هي عندها التبليغ و البيان (Communication) فكل عنصر أو صفة لعنصر يساهم في تأدية هذه الوظيفة فيجب أن يدخل في اعتبار الباحث اللغوي، وما لا دور له في ذلك فليس من ميدان البحث اللغوي لأنه لا دخل له في عملية التبليغ وإن كان له دور آخر مهم. فما له سهم في ذلك يسمونه Relevant (وPertinent بالفرنسية) أي المعتبر في التحليل أو وظيفيا (Fonctionnal) أو الذي له دلالة كما يقول النحاة العرب. ويعثر الباحث في الخطاب على معلومات كثيرة لا تحصى لا تأثير لها في تأدية المعنى وهذا الذي يتركه اللغوي[13] لغيره من الباحثين غير اللغويين.

12- وأهم ممثل لهذه النزعة هي حلقة براغ المشهورة ومارتيني، أما الدانماركي Hjelmslev فله نظرية صورية خاصة.

13- وذلك كالجرس الخاص بصوت شخص معين والنغمات الدالة على حالة نفسية معينة وغير ذلك.

هذا كله صحيح إلا أن اللغة لا يمكن أن تحصر كلها في وظيفة التبليغ إذ قد تصلح لأشياء كثيرة غير التبليغ، وذلك كالتحليل للواقع (منها اللغة نفسها)، والتأثير على المخاطب وحمله على فعل معين، وما يتعلق بالمنولوج، وما يحدث من كلام النفس، وغير ذلك كثير. ثم إن هذه الوظيفة البيانية هي عند الوظيفيين، في الحقيقة، وظيفة العناصر اللفظية في التمييز بين معاني الكلام إذ المبدأ عندهم هو أن يتم تمايز المعاني بتمايز الألفاظ. وهذا صحيح، فلولا تباين الألفاظ لما حصل البيان عن المعاني إلا أن اللغة لا ينحصر فيها التباين إلا بتباين عناصرها في ذاتها[14]، فهناك علامات وأدلة في اللغة يمكن أن يرتفع بها اللبس إذا اتحدت الألفاظ، وذلك كالسياق عامة، وكعلامات الإعراب، وكاختصاص الاسم بدخول حروف الجر عليه والوصف والإضافة وغيرها، واختصاص الفعل بدخول بعض الأدوات عليه وغير ذلك. ولهذا لا يجد المخاطب صعوبة في فهم الكثير من المشترك والمترادف. أما ظاهرتا الاشتراك والترادف فهما سر النجاعة التي تتصف بها الألسنة البشرية[15] فكيف يمكن أن تحصر اللغة في وظيفتها البيانية وأن تحصر هذه الأخيرة في تمييز الوحدات الصوتية وحدها بين المعاني؟

وقد بالغ الوظيفيون في قصر اهتمامهم على الوظيفة التمييزية لذوات الألفاظ وحدها حتى جعلوا بنية اللغة كلها متوقفة عليها ومتولدة عنها، وهذا ما يخالفهم فيه الكثير من العلماء حتى من البنويين. ولهذا الموقف الوظيفي المغالي ومواقف أخرى هامة سنراها تبعات خطيرة: منها النظرة التأملية غير الإجرائية التي امتازت بها البنوية، ومنها التخليط بين الوضع والاستعمال أي بين اللغة كنظام وبنية وبين استعمال الناطقين لها في واقع الخطاب.

14- ويقول مثل هذا النحاة الذين عرفوا منطق أرسطو وأولهم في التاريخ هو أبو بكر بن السراج (لا الرماني كما يقال). قال في كتابه الموسوم بكتاب الاشتقاق: «الذي يوجبه النظر على واضع كل لغة أن يخص كل لفظ بمعنى لأن الأسماء إنما جعلت لتدل على المعاني فحقها أن تختلف باختلاف المعاني(21).

15- وهذا له علاقة باعتباطية اللغة ولولا ذلك للصقت كل كلمة بمعناها الأصلي ولما استطاعت اللغة أن تعبر عن المسميات والمعاني الطارئة بل التصورات التي لم تحدث بعد في أذهان الناس. ومن المعروف أن اللسان البشري قادر أن يعبر عما لا وجود له حسا وعقلا.

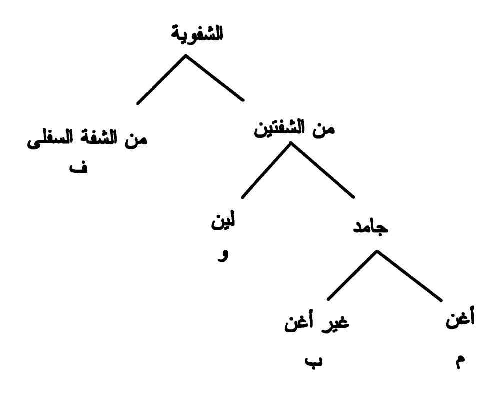
وأما البنويون الأمريكيون فإنهم لا يلجؤون أبدا إلى مفهوم الوظيفة لتحديد الوحدات اللغوية ولا إلى المعنى للتمييز بين الوحدات الصوتية كأجناس ومختلف تأدياتها (allophones) كما سنراه [16].

أما موقف النحاة العرب من الإفادة أو التبليغ فإنهم كانوا شـديدي العناية بها إلا أنهم جعلوا لها كعامل تفسير ثلاثة ميادين: الأول هو مجموع الظواهر المـتعلقة بأجزاء الخطاب (أو ما يسمى بدورة التخاطب) يحاولون فيه مثلا أن يفسروا دور الألفاظ المسماة بالمبهمة: الإشارة والضمائر والظروف (هي الـ Shifters عند Jackobson) وهو شيء عظيم أكثره يوجد في شروح كتاب سيبويه وشروح أخرى هامة)، والثاني هو ميدان البلاغة ولا سيما علم المعاني، والثالث هو ميدان تفسير الشواذ عن القياس. هذا ولم يحاولوا أن يفسروا آليات تفريع البنى من أصولها وبالتالي تفسير كيفية تولدها باللجوء إلى هذه الوظيفة.

- الوضع والاستعمال عند البنويين وعند النحاة العرب

يدّعي الوصفيون البنويون بأن بنية اللغة تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايز كل عنصر من العناصر الأخرى. فهو إذن نظام تمايزي أو تقابلي[17] محض (Oppositional System). وهذا يقتضي أن يكون كل عنصر مندرجا في فئة يتميز فيها عن أفرادها بميزات خاصة (Features)، وكل فئة تندرج في فئة أوسع تتميز فيها عن غيرها بميزات أخرى، وهكذا حتى نصل إلى الجنس العام الذي يشملها كلها في مستواها. ولنأخذ مثال الوحدات الصوتية[18] في اللغة العربية بل فئة منها تسمى الشفوية فيمكن أن يرسم نظامها التمايزي على شكل شجرة كالتالي[19]:

16- ما يسميه بلومفيلد «Fonction» ليس هو الوظيفة إطلاقا بل هو ما يسميه أتباعه بالـ Distribution. انظر فيما يلي.
17- التقابل هنا هو مجرد التمايز وليس هو التقابل الرياضي الذي هو تناظر.
18- هي التي يسميها العرب الحروف (وهذه الكلمة تدل على هذه الوحدات ورموزها الخطية بحسب السياق) وهي غير الأصوات في ذاتها لأن الحرف الواحد قد ينطق بكيفيات مختلفة بحسب التنوع الإقليمي أو تأثير الجوار كالجيم العربية مثلا وأنواع هذه الجيمات هي الـ variants أو allophones.
19- أو على شكل أقواس متداخلة: [(م/ ب) / و]/ ف ، أو شكل دوائر رياضية وغير ذلك.



فهذا النظام التمايزي الجزئي هو عندهم بنية، وتتدرج بدورها في نظام تمايزي أوسع هو بنية المستوى الصوتي العربي. ولكونهم يقصرون البنية على النظام الاندراجي الانتمائي فإنهم لا يحدّدون هوية العناصر إلا بانتمائها إلى فئة معينة وبالتالي يكون التحديد عندهم بالجنس والفصل فقط كما هو عند أرسطو تماما[20]. فالفونيم -أو الوحدة الصوتية- هو مجموعة من الصفات المميزة كما يقولون. فالنظام كله وليد الوظيفة التمييزية.

أما المستوى الأعلى الخاص بالجملة فإن للبنوية الأمريكية المسماة بالاستغراقية أو القرائنية[21] طريقة خاصة أرقى بكثير من طريقة الأوروبيين بالنسبة لهذا المستوى، يحاول أصحابها أن يكتشفوا بها بنية الجملة، وهي كالتالي:

يبحث اللغوي الأمريكي في الجملة التامة عن مكوّناتها الكبرى ثم يبحث في كل مكوّن منها عن مكوناته، وهكذا بالتدريج حتى يصل إلى المكونات الصغرى التي لا تقبل التحليل في

20- التحليل التصنيفي إلى أجناس وأنواع متداخلة هو شيء معمول به في كل علم وخاصة في علمي الحيوان والنبات إلا أنه لا يكتفي بذلك العلماء في اكتشاف أسرار الكائنات.

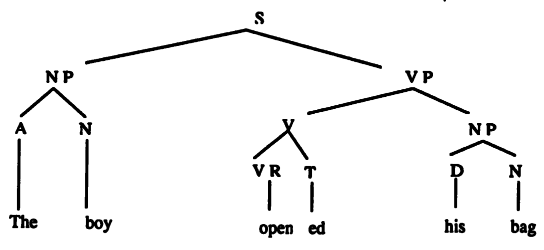
21- Distributionalism ويترجم بعضهم هذه الكلمة بالتوزيعية مع أن معنى Distribution هنا ليس هو التوزيع بل مجموع القرائن التي يمكن أن يقترن بها عنصر لغوي في الكلام. (ويريد اللغويون الأمريكيون أن تحدد العناصر باستغراق جميع ما يمكن أن يحيط بها).

مستوى العناصر الدالة (المورفيمات). أما على أيّ مقياس يجزّئ هذه الأشياء إلى مكوناتها القريبة (Immediat Constituants) فهو المقياس الذي لا خلاف فيه المعروف عند جميع اللغويين من أقدم العصور إلى زماننا وهو مقياس الاستبدال (Permutation أو Commutation) أي إمكانية إقامة وحدة لغوية بل وحدات مقام قطعة من الكلام لا يعرف هل هي وحدة أم لا وذلك كدليل على تكافوئهما وبالتالي على أن الشيء المُقام مَقام الشيء بما أنه وحدة دالّة فهما إذن من قبيل واحد تماما. إلا أن الطريقة الأمريكية تشترط هنا –وهو شيء جديد– أن تكون الوحدة المُقامة أصغر ما يمكن حتى يكون ذلك دليلا على أن الجزء من الجملة أو من كل المكوّنات التي تحتها هو، حقيقة، المكوّن القريب لها أي المباشر[22]. وقد رسم هذه العمليات التجزئية المتدرّجة اللغوي الأمريكي هوكت Hockett فمثلها على شكل عُـلَب (Boxes). فالجملة الإنكليزية: The boy opened his bag يمكن أن ترسم بنيتها حسب البنوية الأمريكية هكذا[23]:

<table>
<tr><td colspan="6">The boy opened his bag</td><td>1</td></tr>
<tr><td rowspan="3"></td><td>boy</td><td colspan="4">opencd his Bag</td><td>2</td></tr>
<tr><td rowspan="2"></td><td colspan="2">opened</td><td colspan="2">his Bag</td><td>3</td></tr>
<tr><td>open</td><td>ed</td><td>his</td><td>bag</td><td>4</td></tr>
<tr><td>The</td><td>boy</td><td>open</td><td>ed</td><td>his</td><td>Bag</td><td>5</td></tr>
</table>

22– شرح ذلك اللغوي الأمريكي ولس (Wells) في مقالة له نشرها في مجلة (Languages 23 (1945) ص1–11).
23– يلاحظ الباحث انه يوجد في المدونة التي دونها (السماع عند العرب) جملة مثل John opened وليس فيه إلا وحدتان، فيبحث عما يكون مكافئا منهما(expansion) للأول ثم الثاني، وبذلك يستدل على أن The boy ثم opened his bag هما المكونان القريبان للجملة. أما المكون الأول فإنه مكافئ لـThat boy، والثاني مكافئ لـopen the door وهكذا حتى يصل إلى أصغر المكونات ويكشف عن بنية الجملة (كما يتصورونها) في الوقت نفسه أي بفضل التحليل على درجات.

ويمكن أن يرسم هذا على شكل شجرة كما يفعله تشومسكي:



فهذه الرسوم تمثل عند البنويين الأمريكيين بنية هذه الجملة. والشجرة هي أمثل صورة لما قد سبق أن لاحظناه في مستوى الحروف (الحروف الشفوية) وهو الشكل الإندراجي المتداخل. وهذا الشكل ينطبق على كل ما يسميه البنويون Structure حتى عند تشومسكي الذي تبنى التحليل إلى مكونات قريبة وإن كان قد بيّن قصور هذا التحليل فصاغه من أجل ذلك صياغة منطقية[24] (النظرية التوليدية)، وحاول أن يصلح هذا النقص بإضافة مفهوم التحويل وكان ذلك حادثا حاسما في اللسانيات الغربية.

البنية عند العلماء العرب: الوضع والاستعمال عندهم

تختلف نظرة النحاة واللغويين القدامى العرب إلى اللغة عن نظرة البنويين لها في زماننا اختلافا جوهريا في عدة نقاط. فلإن كان يهتم كل طرف منهما بالنظام الداخلي للغة وما تقوم به اللغة من دور في الإفادة فإن النحاة الأولين قد ميّزوا جيدا بين كل ما هو راجع إلى الوضع من جهة أي ما يخص اللفظ الموضوع للدلالة على معنى وهذا المعنى المدلول عليه باللفظ وحده ومن ثم ما يخص بنية هذا اللفظ بقطع النظر عما يؤدّيه في واقع الخطاب (أي في حال من أحوال الخطاب الملموسة)، ومن جهة أخرى ما هو راجع إلى استعمال هذا اللفظ أي إلى تأديته للمعاني المقصودة بالفعل وهي الأغراض[25]. وأكبر دليل على ذلك هو استنباطهم أوّلا

24- التحليل للغة هو الذي يصاغ هذه الصياغة لا اللغة نفسها كما قد يتصوره بعضهم.

25- فالأول يسميه اللغوي الفرنسي Benveniste الذي أدرك هذا الفرق جيدا (وكذلك مواطنه J.Gagnepain ليس إلا) Sémiologique ، ويسمي الجانب الآخر بـSémantique (انظر مقاله: Sémiologie de la langue, Problèmes de ling.générale, 1974)، وقد وضّح ذلك جيدا عبد القاهر الجرجاني قبلهما بقرون. وكل ذلك قد سبق

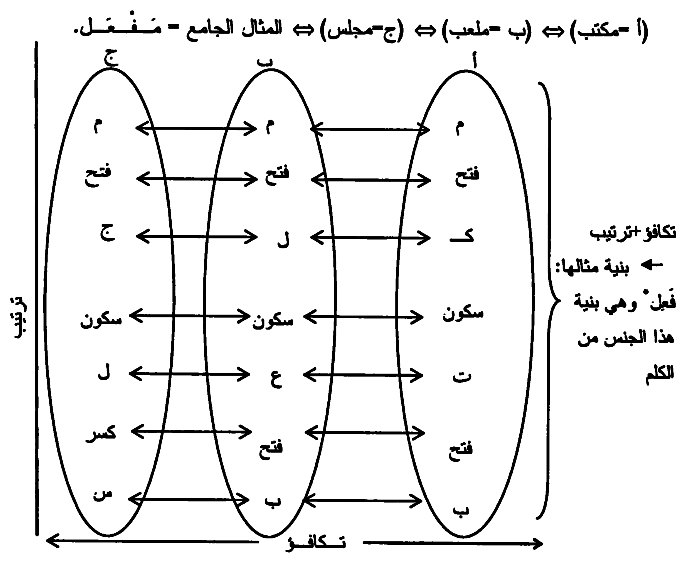
لبنى الكلم والكلام بمناهج خاصة وما تدل عليه في الوضع ثم التفاتهم، بعد ذلك، إلى ما تصاب به هذه البنى من التغيير في الاستعمال بالحذف والقلب وإبدال وحدة بوحدة أخرى وغير ذلك وما يصاب به المعنى الوضعي من التغيير بسبب الاستعمال الذي يتصرف فيه الناطق بالمجاز والاستعارة والكناية وغير ذلك، والدلالة في هذه الظواهر هي دلالة المعنى (معنى المعنى عند الجرجاني) فلا يخلّطون بين الدلالة الوضعية وبين غيرها كدلالة الحال ودلالة المعنى هذه (أو العقلية) في تحديدهم لبنى اللغة وكل ما يرجع إلى الوضع.

أما كيف يستنبطون البُنى دون أن يلجؤوا إلى ظواهر التبليغ (وما البلاغة إلا النظر في ظواهر التبليغ الناجع لا في بُنى اللغة في ذاتها) فإن ذلك أساسه كلّه البحث عن «الجامع» أي عما يجمع بين أفراد الجنس الواحد، بالاعتماد لا على صفاتها المميزة فقط التي تجعلها تندرج في هذا الجنس بل بالنظر في هيئتها وزنتها. فكل هذه الأفراد التي تجمعها هيئتها تكوّن عندهم بابا وهي نظائر بعضها إزاء بعض لأنه يوجد فيما بينها تناظر لا مجرّد تشابه إذ قد تختلف بعضها عن بعض اختلافا شديدا. وكلما اختلفت أكثر كان الجامع بينهما -إن وُجد- أعمق والبحث عنه أقرب إلى المنهج العلمي كما يتصوره علماء الفيزياء والأحياء في عصرنا هذا. ويلجؤون في ذلك إلى «حمل» هذه الأفراد بعضها على بعض وذلك بجعل كل جزء منها إزاء الجزء الذي يقابله في المرتبة ويعتمدون ههنا، مثل البنوية، على مقياس التكافؤ وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث). إلا أن البنوية تريد بذلك أن تعرف عن الجزء من الكلام هل هو وحدة قائمة بنفسها: مورفيم أو فونيم كل في مستواه) وبالتالي ما هو جنسه[26]. أما النحاة العرب فيريدون أن يكشفوا لا عن هوية الجزء وجنسه فقط بل عن مكانته ودوره من المجموعة من أجزاء العبارة التي ينحصر فيها. فبذلك تتحدّد هويته لا بإدراجه في فئة بسيطة بل ببنائه، أو بتركيبه في مجموعة مرتبة، لكل جزء

إليه الخليل وسيبويه، ولا يمكن أن تفهم أقوالهما في ميدان الدلالات إلا بتدبّر ما قاله شراحهما أولا وتلميذ هؤلاء وهو عبد القاهر (وقبله ابن جني أيضا) (انظر كلام سيبويه، مثلا، في دلالات الفعل اللفظية والعقلية (15/1)). و لا بد من الالتفات إلى أن هذين العالمين هما من علماء اللسانيات وليس من المتخصصين في اللغة العربية. أما تشومسكي فهو كذلك إلا أن له إطلاعا عميقا على النحو العبري الذي حرر في القرون الوسطى بعد ظهور كتاب سيبويه.

26- وفي الوقت نفسه تدرِجها في صنف من أصناف الوحدات، ودليلها في ذلك هو فقط تكافؤهما في المحور الاستبدالي (Paradigmatic) مع أجزاء أخرى سبق أن عُرفت كوحدات.

منها موضع خاص يؤدي فيه عملا وضعيا خاصا[27]. وهذه المجموعة بهذا المعنى الرياضي هو الذي يسمونه بابا وحدّا وقياسا، ورسمه وتمثيله يسمى عندهم مثالا. ولكل مستوى من مستويات اللغة حدود خاصة به. لنأخذ مثلا مستوى الكلم المتمكنة، فحدودها ومُثُلها في هذا المستوى هو من قبيل البناء، ويعنون بذلك أن أجزائها مبنية بعضها على بعض على مثال معين بحيث لا يمكن أن تحذف إلا بتلاشي الكلمة كلها. ويمكن أن تصور هذه العمليات الحملية في هذا المستوى هكذا:



(* ومثل «مقام» فيتضح بالحمل المشار إليه وبالرجوع إلى أصلها أن الواو قد قلبت حرف مد فيبحثون عندئذ عن العلة أي عما «صده عن وجهه» على حد تعبير الخليل، وغالبا

27- بقطع النظر عما يمكن أن يؤديه مع المكونات الأخرى في الإفادة.

ما يلجؤون في التعليل إلى ظاهرتي الاقتصاد والفرق أو طرد الباب وغير ذلك. ولا أدري لما يريد بعضهم أن تكون هذه العلل هي علل أرسطو الأربعة. وكذلك القياس النحوي فهو أبعد شيء عن السلوجسموس).

فالقياس والحدّ هنا ناتج عن انتماء كل من «مكتب»، و«ملعب»، و«مجلس»، إلى جنس واحد وهو اسم المكانْ من الثلاثي، وفي الوقت نفسه من تواجد عناصر على ترتيب معيّن في كل واحد منها، ولولا الترتيب المعين لما كان هناك قياس أوحد. ويؤدي هذا الحمل إلى تجريد رياضي لا يكتفى فيه بتجريد الصفات المشتركة الذي ينتج منه الجنس (الفئة البسيطة) بل إلى بنية مجردة وهي مثال الكلمة وتمثل فيها المتغيّرات برموز[28] (ف/ع/ل) والثوابت بالبقاء على أصلها.

ويستنبط النحاة حدّ الاسم وحدّ الفعل (أي الاسم والفعل بما يدخل على كل واحد منهما وهو مستوى[29] أعلى من الكلمة) بحد آخر. والفرق بين هذا الحدّ وما يخص الكلمة المفردة في ذاتها هو وجود عناصر في داخله لا تُبنى بعضها على بعض بل هي موصولة فقط لأنها «تدخل على الاسم المفرد أو الفعل وتخرج»، كما يقول الخليل، وذلك مثل أداة التعريف وحرف الجر (وقد ولم ولن بالنسبة للفعل). وهناك فرق كبير بين التحليل البنوي والتحليل العربي. فالبنويون ينطلقون في هذا المستوى من الجملة ويقطّعونها بالاعتماد على مبدأ الاستبدال مورفيمًا مورفيما بحسب تسلسل الكلام[30]، أو بالتجزئة إلى مكونات متداخلة كما هو الشأن عند الأمريكيين. أما العرب فينطلقون من «أقل ما يتكلم به مفردا» على حد تعبيرهم وهو العنصر الذي يمكن أن ينفرد في الكلام وبذلك يتأكد الباحث أنه وحدة من وحدات اللغة

28- مثل الرموز الرياضية تماما (الفاء تمثل أي حرف صامت من العربية في المرتبة الأولى وهكذا).

29- هذا المستوى لم يتفطن له إلا J. Gagnepain الذي أشرنا إليه. وقد تنبّه اللغويون الأمريكيون إلى أن الجملة ليست ناتجة عن تركيب مورفيمات بل عن تركيب مجموعات تحتوي على مورفيمات ولكنهم لم يحددوا مُثُلها كما فعله العرب.

30- التحليل التسلسلي عند الوظيفيين لدليل على تخليطهم في منهجهم بين الكلام Parole وبين اللسان Langue على الرغم من أنهم من أتباع سوسور. أما اعتبار جميع البنويين الوحدات الدالة (المورفيمات) كلها كقطع صوتية فهو أيضا من هذا القبيل مع تفطنهم لوجود النبر وإلى أن للترتيب دلالة في جميع المستويات. فهذا الذي سميناه Linearism وSegmentalism هما طاغيان في البنوية إلا في الاستغراقية الأمريكية بالنسبة إلى الأول أو في تحليلهم إلى مكونات قريبة (وكذلك عند اللغوي الفرنسي Tesnière).

(مع أنه كلام مفيد) مثل: # كتاب # في جواب «ما هذا»؟ ثم ينظر ما هي العناصر التي تستطيع أن تدخل عليه يمينا وشمالا ولا تغيّره عن كونه اسما واحدا، فبهذه الزيادات المتتابعة يتحدد موضع كل عنصر طارئ وما يؤديه فيه، ومجموع هذه المواضع المرتبة تكوّن حدّ الاسم اللفظي (أي الصوري) لا كمفردة بل كمجموعة «تدخل عليه لوازمها وتخرج»، وقد اصطلحنا على تسميتها «لفظة» (اسمية أو فعلية) لإطلاق الرضي «اللفظة» على ما هو فوق الكلمة وتحت الكلام مباشرة.

أما مستوى الكلام (أو التركيب) فيبحث ههنا أيضا عن المثال المجرد الذي ينبني عليه أقل الكلام المركب وذلك بحمل كلام على كلام آخر من جنسه (واجب وغير ذلك)[31]. ومعنى ذلك أنهم ينطلقون هنا أيضا من أقل ما يمكن أن يتكلم به لكن فيما هو فوق الاسم (كما حددناه)، وذلك مثل: «زيد منطلق»، و«قام عبد الله»[32]، وينظر ما هي العناصر التي يمكن أن تدخل على ذلك دون أن تخرجه عن كونه كلاما واحدا، وذلك مثل:

	1	2	3	4
الأصل ←	∅	زيد	منطلق	———
	كان	زيد	منطلقًا	أمس
	إن	زيدا	منطلق	———
	حسبت	زيدا	منطلقًا	
	ضرب	زيد	عمرا	
	رأى	خالد	عبد الله	وهو راكب
	ضربـ	ت	عمرا	ظلما
	ضربـ	تـ	ـه	أمس

ترتيب

31- الواجب عند سيبويه هو المُثْبَت أما غير الواجب فكالاستفهام والشرط وغيرهما ويدخل فيه المنفي.
32- أما مثل «قمت» أو «ضربته» فهو في الوقت نفسه لفظة فعلية وكلام مفيد.

فيلاحظ أن مجموعة (أ) تحتوي على عنصرين يتحكم فيهما عنصر آخر لفظا ومعنى فيسمونه عاملا، وتفطنوا إلى أن العامل في هذا المستوى لا يتقدّم عليه أبدا المعمول الأول[33]. ثم لاحظوا أن موضع العامل قد يكون فارغا ويسمونه الابتداء، وقد يكون كلمة مفردة مثل «كان» و«إن» وأخواتهما وقد يكون لفظة (اسم وفعل ولوازمهما)، وقد يكون تركيبا كاملا مثل: «أعلمت خالدا / زيدا منطلقا». ثم لاحظوا أن عنصرا رابعا يمكن أن يُزاد إلا أنه موصول وليس مبنيا مع العناصر الثلاثة وهو عنصر مخصّص ويدخل فيه المفعول فيه والمفعول لأجله والحال وغير ذلك. وبنية الجملة عندهم تتوقف أولا على هذه الكيانات بهذه الصيغة، وثانيا على ما يحتوي عليه كل كيان منها (مفردة تنتمي إلى فئة خاصة ككان وإنّ وغيرها وما يترتّب على ذلك من الأحكام)، وثالثا إلى ما تجيزه العربية من التقديم والتأخير.

نستنتج مما سبق أن غاية البحث عند البنويين هو اكتشاف الوحدات التي تتكوّن منها اللغة وذلك بتحديد هويتها التي ليست عندهم إلا صفاتها الذاتية ثم تصنيفها. وهذا التصنيف بني على التمايز المتدرّج من الجنس الأعلى إلى ما تحته وهو عندهم بنية. ويحصل هذا خاصة في مستوى الوحدات الصوتية[34]. أما ما فوقه فيحاولون اكتشاف الوحدات الدالّة بتحليل الكلام التحليل التقطيعي الاستبدالي إما بحسب تسلسل الكلام[35] كما هو عند الوظيفيين وإما بكيفية سلّمية كما هو عند الأمريكيين[36].

33- فإذا حصل أن قُدّم «زيد» على «قام» في مثل «قام زيد» تغيّرت البنية، والدليل على ذلك العمليات الحملية التالية:

قام	زيد		
∅	زيد	قام	∅
∅	زيد	قام	أخوه

(∅ هو علامة لفراغ الموضع من اللفظ كالابتداء والضمير المستتر)
بهذا الحمل استدل على أن الرافع مختلف في العبارتين أي على اختلاف البنية (المقتضب، 128/4).

34- ولهذا انحصر أكثر كلامهم في الفنولوجية. ويتم الاكتشاف في هذا المستوى عندهم بإحصاء الحروف على محور الاستبدال ثم استخراج صفاتها الذاتية بمنهج المقابلة بين ما يسمونه بـــ Minimal Pairs مثل Kill / Gill .

35- وبيّن تشومسكي ما لهذا التحليل التسلسلي من النقائص بصياغته على شكل سلاسل ماركوف. أنظر مقاله:
Three Models for Description of Language, Reading in Math. Psych.,1965.

36- وحاول هاريس شيخ تشومسكي وهو بنوي المذهب أن يعتمد في التحليل المؤدّي إلى الوحدات على حصر قرائنها فقط.

والجدير بالملاحظة هو أن جميع البنويين، لكونهم لا يريدون أن يتجاوزوا الوصف[37] فقد قصروا بحثهم، في الحقيقة، على محاولة اكتشاف الوحدات وتصنيفها كما تنبّه إلى ذلك تشومسكي، فكأن دراسة اللغة كلها مقصورة على فكّ رموز النص اللغوي[38] ويؤدي ذلك إلى العناية بدور المخاطب وحده وتجاهل أهم قطب في التخاطب وهو المتكلم. ولهذا حاول أصحاب النحو التوليدي التحويلي أن يعيدوا لسلوك المتكلم أهميته التي يستحقها، وخاصة محاولة التفسير لأهم ميزة تمتاز بها اللغة وهو قدرة المتكلم على التصرّف في بنى اللغة للتعبير عن أغراضه باستعمال البنى والأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته وبالتالي العبارات التي تنتمي إلى تلك اللغة هي وحدها. وهذا هو الذي يسميه سيبويه بالمستقيم الحسن. ويدخل فيه ما يستعمله عامة الناطقين أو الكثير منهم، سواء وافق القياس أم لم يوافق (لأنه قد يكون قياسا فرعيا قد طرأ وشاع)، فالمعيار إذن ليس هو القياس بل الأكثر الأعرف، والضابط لهما هو هذا القياس إذا اطّرد أو الشاذ عنه الذي شاع وكثر[39].

ويجب أن نتنبه إلى شيء مهمّ لم ينتبه إليه أصحاب المدرسة التوليدية وهو أن التحليل البنوي هو من قبيل القسمة الأفلاطونية، وأهمّ صفة تتصف بها هذه القسمة هي اندراج شيء في شيء (Inclusion) بينما التحليل العربي هو من قبيل القسمة التركيبية وهو إجراء شيء على شيء بتحقيق التناظر (Bijection)، والقياس النحوي العربي جوهره هذا الإجراء التنظيري ولا تناظر في القسمة الأفلاطونية. ولذلك فالقياس العربي أرقى بكثير لأنه يُكوّن دائما ما يسمى في الرياضيات الحديثة زمرة (Group). وكل المنطق الأرسطو طاليسي مبني على ما تتّصف به هذه القسمة الأفلاطونية: حدّه وقياسه[40].

37- لا شك أن البنويين (الأوروبيين خاصة) تأثروا أيّما تأثّر بمذهب الإيجابية ويوصف بالــ Positive ويقصد منه هذا النظر فيما هو واقع ثابت أو ما يمكن معاينته لا في الأشياء الخيالية والميتافيزيقية أي الإيجابي المحسوس. ومن معاني هذه الكلمة «الوضعي» في مقابل الطبيعي ويطلق على القانون لأنه متواضع عليه وليس هذا هو المقصود هنا من كلمة Positive.

38- أما الأمريكيون فكان لهم عذر وهو عدم فهم اللغوي منهم لجميع لغات الهنود الحمر.

39- وما أكثر ما يحصل من التخليط في زماننا بين المعيار والقياس، ثم بين أنواع من الشذوذ، مع أن ابن جني وقبله أبوعلي والرماني وابن السراج قد بيّنوا كل ذلك جيدا، كالشاذ عن القياس وهو كثير في الاستعمال، والشاذ في الاستعمال وهو القليل، والشاذ في الرواية لأنه رواه واحد أو غير ثقة أو خالف جميع الرواة مع أنه شاذ في القياس. كما أنه ينبغي أن نميّز بين كثرة الشي (أو قلته) في بابه، وكثرته في ذاته أي شيوعه الجغرافي كما رأينا.

40- فكيف يجوز لنا أن نجعل من المفاهيم النحوية العربية التي هي نتيجة لهذا النوع من التحليل الإجرائي مفاهيم يونانية؟

وأما مفهوم التحويل فلا تعرفه البنوية (باستثناء هاريس وهو شاذ). وقد وُفّق تشومسكي في إحيائه وإدخاله في النظرية اللغوية غير أنه لم يجعله الأساس في كل شيء كما هو عند النحاة العرب الأولين وذلك لأن إجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أن المحول والمحول إليه متكافئان، فالتحويل (مع عكسه) من وجهة نظر المنطق (الرياضي الحديث) تكافؤ غير اندراجي وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس (أما الاندراج فلا يحصل به هذا التكافؤ). ثم التحويل عند العرب تحويلان: هذا الذي يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويل تفسر به الشواذ عن القياس وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة التي هي عليه، أي بين صيغة مقدرة وبين الصيغ الموجودة بالفعل في الاستعمال[41].

وفي كلا الحالين يوجد أصل وفرع (أو فروع). أما الأصل الذي هو منطلق كل تحويل[42] فيقول عنه العرب أنه «ما يُبنى عليه ولا يُبنى هو على غيره» أو «ما تفرع عليه الفروع». فالبناء هنا أو التفريع هو العملية التحويلية. ويمكن أن نقول على إثر ما قالوه أن الأصل هو الشيء غير المسبّب الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة، ولذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه فهي تحتاج إلى علامة، مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث، والمفرد بالنسبة إلى المثنى والجمع، والمبتدأ أو الخبر بالنسبة إلى الجملة التي تحتوي على زوائد عليهما، والمضارع بالنسبة إلى الماضي، وغير ذلك. وهكذا نلاحظ أن الوحدات اللغوية والبنى التي تدخل فيها تُوَلِّدُها، عند العرب، التحويلات نفسها بل المجموعات من التحويلات هي نفسُها بُنًى بسبب ترتيبها[43].

41- وهو الذي ظهر عند تشومسكي في النظرية النمطية ويربط بين البنية العميقة (المقدرة) والبنية السطحية إلا أن ذلك ينطبق في هذه النظرية على كل تحويل بخلاف النحو.

42- وقد يقترب منه النحو التحويلي إلا أنه يجعل من البنية الإندراجية المنطلق للتحويلات على حين يجعل العرب الأصل المنطلق منه أبسط الوحدات و«أقل ما يتكلم به مفردا». والفرق كبير بينهما إذ مجموعة التحويلات هي التي تولد الوحدات نفسها بإحلالها مواضعها من البنية الجامعة.

43- ينبغي أن نميز بين هذا النحو العلمي الذي يكثر فيه التجريد والتحليل والنحو التعليمي الذي لا يراد منه إلا الاستعانة به على تحصيل الملكة اللغوية، إلا أن هذا النحو هو نتيجة عن استثمار ما حققه النحو العلمي من جهة، وعلم تدريس اللغات من جهة أخرى.

مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي[1]

ازدهرت البحوث اللغوية الحديثة بفضل ما وضعه العلماء من نظريات عميقة حول اللغة وبفضل ما تحاوله هذه البحوث من استثمار واسع لهذه النظريات. ومستقبل كل البحوث اللغوية مرهون، في اعتقادنا، بمدى نجاح هذا الاستثمار بالنسبة لكل لغة. والذي نريد أن ينتبه إليه إخواننا الباحثون هو وجود نظرية استخرجها بعض الباحثين الجزائريين مما أخرجه علماء النحو الأولون، وبنيت هذه النظرية على عدد من المفاهيم والتصورات قد لا يوجد في اللسانيات الحديثة ما يماثلها بل وقد تفوقها إلى حد بعيد، وهذا ما حاولنا أن نبرهن على صحته بتحرير هذه النظرية وصياغتها صياغة منطقية حتى يمكن أن نقارن بينها وبين النظريات الحديثة.

أما استثمار هذه الأقوال العلمية في عصرنا هذا فميدان واسع جدا. وتجري الآن في المركز الذي أتشرف بتسييره بحوث في استغلال مفهوم المثال وما له علاقة به في وضع طرائق تعليمية تكون أنجع مما هو موجود الآن في تعليم القواعد النحوية الصرفية. وكذلك في الميدان التكنولوجي فأحوج الناس إلى نظرية لغوية تستجيب لمتطلبات الصياغة الرياضية هم الباحثون في علم الحواسيب. وهذه النظرية هي بالنسبة للغتنا تلك التي استخرجناها من أقوال القدامى وتحليلاتهم لا أي عالم قديم بل هؤلاء الذين أبدعوا مفاهيم النحو العربي ومنهجية التحليل اللغوي الأصيل.

1- بحث ألقي في ندوة نظمها المعهد العالي للحضارة الإسلامية بوهران (نوفمبر1989).

I – إعادة الاعتبار لما أبدعه النحاة الأولون :

1 – لا يكوّن التراث العلمي العربي عبر الزمان كلا منسجما :

يعتقد الكثير من الناس في زماننا أن ما ورثناه عن أجدادنا من التراث العلمي والفكري عامة يتساوى بعضه ببعض من جميع النواحي وإن كان بعض الباحثين على يقين أن المبدع من الأفكار في الميدان العلمي ليس مثل ما هو موروث بالتقليد، وحتى هؤلاء الباحثون إن لم يكونوا ممن تعمق في فهم هذا التراث من جهة، وتعمق في فهم الاتجاهات العلمية الحديثة من جهة أخرى، فيستحيل عليهم أن يميزوا بين ما أبدعه العلماء الأولون، وأخص بالذكر العلوم الإنسانية، وبين ما صار إليه هذا التراث بعد القرن الخامس الهجري. وهناك أسباب كثيرة أدّت إلى التسوية بين كل ذلك. منها أولا: هذه المعرفة السطحية للتراث وللمفاهيم العلمية الحديثة بما فيها العلوم الدقيقة وعلم المعرفة العلمية (الابستمولوجية)، وثانيا: استغلاق ما تركه الفطاحل من علماء الصدر الأول على أفهام الكثير من المتأخرين والمحدثين (وقد يكون ذلك مسببا بالسبب السابق)، ثالثا: الخضوع المطلق لما قاله الغربيون في القرن الماضي (حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين) أن تطور المعرفة هو خطي تسلسلي: من البدائي إلى ما هو أرقى منه (أغوست كونت الفرنسي) وهذا غير صحيح بالنسبة إلى الفكرة العلمية الواحدة لأن الرقي العلمي قد يتحقق عند قوم فجأة في وقت ما لبعض الأسباب، ثم يتوقف عندهم الإبداع وتختفي بعض الأفكار، ثم يكتشفها غيرهم من جديد ربما في إطار تاريخي آخر وتصور آخر عند غيرهم بعد زمان وقد يكون طويلا.

2– قيمة التراث العلمي اللغوي العربي الأصيل

فهذا النوع من الأفكار العلمية التي قد يصيبها الاندثار الكامل وجدناه بالنسبة لعلوم اللسان من حسن الحظ فيما تركه لنا النحاة العرب الأولون أمثال الخليل بن أحمد وشيوخه وزملاؤه وأتباعه وسيبويه خاصة. فلولا كتاب سيبويه لما كنا نستطيع أن نعرف إلى أي درجة من العمق العلمي بلغت هذه الأفكار وذلك لغزارة ما يحتوي عليه الكتاب من المعلومات وكذلك ما وصل إلينا من الشروح الضخمة للكتاب. وقد يتعجب من يقرأ أو يسمع ذلك من أن يكون النحو العربي الذي أبدعه هؤلاء في المستوى العلمي الذي بلغته اللسانيات الحديثة أو

يفوقه من بعض الوجوه بعد أن مضى عليه أكثر من ألف سنة. فزيادة لما قلناه من أن الكثير من الأفكار العلمية قد تمضي عليها قرون وهي مختفية حتى تأتي حضارة أخرى تكتشفها من جديد، وذلك مثل فكرة كروية الأرض ودورانها حول الشمس (عند اليونان قبل بطليموس)، والدورة الدموية الجزئية عند ابن نفيس، وقوانين تطور الحضارات عند ابن خلدون، والبنوية اللغوية عند علماء الهنود في القرن الرابع قبل الميلاد وغير ذلك. وقد تكون بعض هذه الأفكار قد اطلع عليها من نسبت إليه من المحدثين وقد يسكت عن المصدر الذي استقى منه، وذلك مثل مخترع الجبر المزعوم (في أوربا)، أو حساب المثلثات وغير ذلك كثير.

3- الخليل بن أحمد لغوي رياضي التفكير

والذي جعلنا نفكر في «حداثة» أفكار النحاة الأولين ممن عاصر الخليل وأتباعه وأصالتها خاصة (لأننا لا نزعم أبدا أنها مطابقة لأفكار علماء اللسانيات) هما شيئان اثنان: أولا الفوارق الكبيرة جدا التي تفترق بها أفكار أولئك النحاة عن الأفكار النحوية العربية التقليدية (مثل ما نجده عند ابن مالك مثلا وشروح مؤلفاته)، فالتصور العلمي يختلف فيهما تماما. وأما الثاني فهو ما أجمع عليه الناس في وقتنا: فقد لاحظ كل معاصرينا أن الأفكار الأساسية التي بني عليها التحليل عند الخليل هي رياضية محضة. فهذا شيء لا يتفق مع ما يتصوره اللسانيون في وقتنا الحاضر: فإن كان النحو العربي في زمان الخليل وسيبويه بدائيا بالنسبة للسانيات الحديثة فما هذا الاتجاه الرياضي الذي أجمع معاصرونا على الاعتراف بوجوده عند الخليل؟ ثم لننظر إلى هذا الذي يقال أنه نزعة رياضية ما هو.

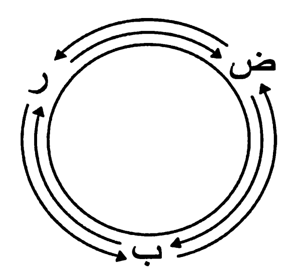
II – التحليل النحوي العلمي عند الخليل وأتباعه

1- المستوى الأدنى من اللغة والتحليل العمودي وهو خاص بالعرب

لاحظ بعض الباحثين أن كتاب العين قد بني على فكرة استفراغ جميع التراكيب التي تحتملـــها الحروف الصوامت العربية غير المزيد فيها: الثنائية والثلاثية منها وهذا كان يسمى عندهم بقسمة التراكيب (في الرياضيات الحديثة Combinatoire). وقال الخليل بهذا الصدد:

«اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو قد ودق... والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة وهي نحو ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على 24 وجها وذلك أن حروفها وهي 4 أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي 6 أوجه فتصير24 وجها يكتب مستعملها ويلغى مهملها... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها وذلك أن حروفها وهي 5 أحرف تضرب في وجوه الرباعي وهي 24 حرفا فتصير120 وجها يستعمل أقله ويلغى أكثره» (العين،1/65-66).

بهذا صار الخليل أول من أقام أسس الجبر التركيبي فقد وضع مفهوم ما يسمى الآن العاملي ورسم دائرة تمثل جميع احتمالات التركيب للثلاثي طردا وعكسا وهذا يسمى في الوقت الحاضر بالزمرة الدائرية (Cyclic Group):



وأقام لأول مرة في التاريخ أساليب الحساب للحصول على عدد التراكيب بالنسبة إلى الثلاثي والرباعي والخماسي وذلك كالتالي:

$$!2 = 2\times1 = 2$$

$$!3 = 3\times2\times1 = 3\times !2 = 3\times2 = 6$$

$$!4 = 4\times3\times2\times1 = 4\times !3 = 4\times6 = 24$$

$$!5 = 5\times4\times3\times2\times1 = 5\times !4 = 5\times24 = 120$$

ثم على عدد الكلمات التي يقتضيه هذا النوع من الحساب (من المستعمل والمهمل).

2- مستوى الكلمة ومثالها والمثال مفهوم خاص بالعرب

أما في المستوى الذي هو أعلى من المادة الأصلية فإن هناك قسمة تركيبية أخرى من نوع آخر وهي أعمق مما سبق وهو مستوى التركيب بين المادة الأصلية للكلمة وبين وزنها أو بنائها أو مثالها. وهذا التركيب هو ناتج عما يسمى الآن في الرياضيات بالجداء الديكارتي وهو عبارة عن مصفوفة ذات مدخلين: بالنسبة للثلاثي: كل الحركات مع السكون أفقيا والحركات وحدها عموديا ويتمثل كالتالي:

الجداء الديكارتي وقسمة تراكيب الثلاثي

ف ↓ ع ←	فتحة	ضمة	كسرة	Ø سكون
فتحة	فَعَل	فَعُل	فَعِل	فَعْل
ضمة	فُعَل	فُعُل	فُعِل	فُعْل
كسرة	فِعَل	فِعُل	فِعِل	فِعْل

فهذا التصور للتركيب الداخلي للكلمة في هذين المستويين: حروف المادة الأصلية ثم مستوى الوزن مع هذه المادة ما كان يمكن أن يحصل إلا بتحصيل عملية أخرى وهي تحليل الكلم إلى هذه المادة وإلى وزن الكلمة وهي عملية تجريدية عميقة جدا ترتقي إلى أعلى درجات التحليل الرياضي لأنها -ولأول مرة في تاريخ العلوم- تحليل عمودي لا يخضع لتسلسل الكلام المنطوق كما هو الحال في اللسانيات البنوية الغربية الحديثة: فالجدير بالذكر هو أن مفهوم الجذر قد استعاره الغربيون من اللسانيات الهندية القديمة (وبلا شك من النحو العربي أيضا) أما مفهوم مثال الكلمة أو وزنها وبناؤها فهو مفهوم عربي أصيل ولا يوجد ما يماثله إلى الآن في اللسانيات الحديثة[2] ولا بد من أن ندرك ذلك جيدا فإن التحليل الغربي يتبع تسلسل اللفظ فهو يحاول أن يكتشف القطع الصوتية التي تتألف منها الكلمة فيقسم هذه القطع

2- أما المستشرقون اللغويون فأخذوه من العرب وأول من سماه Schème هو J.Cantineau.

إلى جذر وما يزاد عليها من السوابق واللواحق. فهذا لا يمكن أن ينطبق هو وحده على العربية لأن تحويل الكلم من المفرد إلى جمع التكسير مثلا أو من فعل مجرد إلى مزيد وغير ذلك لا يمكن أن يحلل تحليلا أفقيا فقط: فخذ كلمة «كُتُب» كجمع لكتاب: أين هي القطعة الصوتية التي تدل فيها هي وحدها على الجمع؟

3- استنباط البُنى أو المُثُل بالقياس

أما العملية التجريدية التي أشرنا إليها والتي يتم بها استنباط الجذر من جهة والوزن من جهة أخرى فهي القياس، ولا يمت هذا القياس العربي الأصيل إلى قياس أرسطو بسبب على الإطلاق لأنه كما يقول الأصوليون: «حمل شيء على شيء لجامع بينهما»، فالقياس عند النحاة هو أن تحمل كل ما ينتمي إلى جنس أو فئة معينة من العناصر اللغوية بعضه على بعض حتى يمكن أن يتضح تكافؤها في البنية، وذلك مثل الفعل الماضي من الثلاثي المجرد الأجوف فكل الكلمات التي تنتمي إلى هذه الفئة من جهة وتختلف في الوقت نفسه بمادتها الأصلية تحمل بعضها على بعض، كل عنصر فيها إزاء نظيره من الكلمات الأخرى حتى يظهر تكافؤها (=تناظرها) ويتم بذلك استنباط المثال (وهو تجريد بناء) الذي يجمعها(الجامع) أي البنية المجردة التي تمتاز بها هذه الفئة عن غيرها. فهذا بعيد جدا عن العملية التجريدية الخاصة بالبنوية. فهذه تكتفي باستبدال قطعة صوتية لا يعرف هل هي وحدة دالة (مورفيم) بقطع أخرى سبق أن عرفت ماهيتها، فإذا استقام الكلام حكموا عليها بأنها تنتمي إلى جنس كذا. فهذا تجريد بسيط لأنه يكتفى فيه باكتشاف الانتماء بالجنس والفصل ولا يعرف فيه الانتماء بتكافؤ البناء، فالقياس هو تطبيق مجموعة على أخرى بالنظير(Bijection) والنتيجة كما قلنا هو تكافؤ البناء (Isomorphisme).

4- مفهوم اللفظة كوحدة قابلة للامتداد وهو خاص بالعرب أيضا

أما في مستوى أعلى من الكلمة فليس هو الجملة المفيدة كما يعتقده اللسانيون الغربيون والمتأخرون من النحاة العرب. فعناصر الجملة من حيث اللفظ لا تتكون من كلم مفردة بل من مجموعات من الكلم قد تكون فيها كلم مفردة. فما يسميه سيبويه المبتدأ والخبر والفعل والمفعول وغير ذلك وهي المكونات اللفظية للجملة لا تحتوى بالضرورة على كلم مفردة

وذلك لسببين: الأول هو أن الاسم هو النواة الاسمية، مثل «كتاب»، وكذلك ما يدخل عليها من الزوائد، كأداة التعريف وحرف الجر من اليمين، والإعراب التنوين والمضاف إليه والصفة من اليسار. فكل هذه المجموعة تكوّن الاسم لأن الاسم المفرد والاسم مع ال أو مع حرف الجر وغير ذلك هي وحدات متكافئة في مستوى الجملة: كلها يمكن أن تقع في موضع الخبر أو المفعول مثلا (بشروط معلومة). وكذلك هو الفعل: لا يأتي إلا ومعه زوائد (وهو لا يفارق الفاعل). وكل ذلك كان يكتشفه النحاة الأولون بحمل الجمل بعضها على بعض إلا أنهم ينطلقون في هذا المستوى من أبسط الجمل وهي التي تتركب من عنصر واحد وهي الاسم المفرد أو الفعل مع ضميره المرفوع أي «أقل ما يتكلم به مفردًا» أو ما يمكن أن «ينفصل ويبتدأ» على حد تعبير سيبويه وذلك هو الاسم الظاهر أو هذا الفعل في عبارة مثل: «كتبت» أو «رسالة» في جواب لسؤال مثل: ماذا فعلت؟ أو ماذا كتبت؟

فهذه الوحدات (اصطلحنا على تسميتها باللفظة وأخذنا ذلك من الرضي) تجهلها اللسانيات الغربية الحديثة فيما اشتهر منها لأنها لا تعرف في وضعها الحالي إلا الوحدات المقطعة الصوتية التي لها بداية ونهاية ليس غير، وذلك مثل الكلم المفردة. أما الوحدات القابلة للامتداد أو التقليص حسبما كان يتصوره الخليل وسيبويه (مثل الاسم عندما يتصرف فيه المتكلم) فلا سبيل إلى وجودها عند الغربيين ومن اتبعهم (ولا يوجد أيضا عند المتأخرين من النحاة العرب). وتجدر الإشارة إلى أن التصرف في الكلم طردا وعكسا (من الأصل إلى الفروع والعكس) يؤدي الباحث إلى اكتشاف ما يسميه النحاة «بالمواضع». فالموضع عند العرب هو من أهم ما وضعوه من المفاهيم العلمية: وهو موضوع العنصر اللغوي في بنية الكلام أو الكلم أي في المثال المجرد لا موقعه الحقيقي في مدرج الكلام[3]. ولهذا فالموضع قد يكون فارغا، وذلك مثل الابتداء الذي هو الخلو من العامل الملفوظ في الاسم المبتدأ (وليس معناه بداية الجملة)، وكالضمير المستتر الذي هو الخلو من ضمير ملفوظ وغير ذلك. فالموضع شيء وما يمكن أن يحله شيء آخر.

3- قد تطرقنا إلى ذلك في الكثير مما نشرناه وخاصة في البحث: "المدرسة الخليلية الحديثة" الذي قدمناه في ندوة الكويت في الحاسوبيات اللغوية في 1989، وكذلك في كتابنا: اللسانيات العربية واللسانيات العامة.

5 – مستوى التراكيب ومفهوم العمل. أخذه الغربيون من العرب قديما وحديثا

أما في المستوى الذي هو أعلى من اللفظة وهو الجملة المفيدة فإن النحاة اكتشفوا فيه عناصر أكثر تجريدا وهي العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني، وتكوّن هذه العناصر المجردة النواة التركيبية ويضاف إليها عناصر مخصصة. وكل واحد منها يمكن أن يحتوي على كلمة مفردة أو لفظة أو حتى تركيب مثل عامل ومعمول. فالعامل يمكن أن يكون فعلا غير ناسخ أو «إن» وأخواتها أو اسما يعمل عمل فعله، والمعمول الأول يمكن أن يكون مجرد مبتدأ (وعامله الابتداء) أو اسما لفعل ناسخ أو غير ناسخ أو «إن» وأخواتها، والمعمول الثاني خبرا أو مفعولا به، أما المخصصة فهي الحال والتمييز والمفاعيل والمستثنى الفضلة. وهذا يعني أن موضع الابتداء والفعل واحد، وموضع الخبر والمفعول به واحد مع الخلاف الشديد الذي يوجد من الناحية الدلالية لهذه العناصر، وسنرى فيما يلي ما هي فائدته.

ويمكن أن تصاغ هذه الوحدة التركيبية المجردة هكذا:

[(ع ←— م $_1$) ± م $_2$] ± خ[4]

العين هي العامل والسهم يدل على وجوب تقديم العامل على معموله الأول وهما يكوّنان بذلك ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالزوج المرتب، ثم يأتي المعمول الثاني وقد لا يكون وجود له، ثم قد يضاف إلى هذه المجموعة مخصص واحد أو أكثر.

III – التحليل الدلالي أو ميدان المعاني

إن العلماء العرب الذين أبدعوا في ميدان الدلالة والمعاني هم النحويون البلاغيون أولا ثم المفسرون والأصوليين. أما النحاة في عهد الخليل وسيبويه فإن أصلا خطيراً جدا قد سطره هذان العالمان وهو التمييز الصارم بين الوضع والاستعمال أي بين ما يرجع إلى اللفظ من صيغة ومدلول وما يرجع إلى استعمال هذا اللفظ ومدلوله في واقع الخطاب. فكل واحد من هذين الميدانين له قوانينه وضوابطه الخاصة. وقد بين ذلك سيبويه في كتابه في مناسبات

4- سبق أن تعرضنا إلى هذه الصيغة الخاصة بالعامل في عدة بحوث وهي الأساس في النظرية الخليلية الحديثة.

كثيرة وخاصة في إقامته الفرق بين دلالات الفعل اللفظية ودلالته العقلية. يقول: «الفعل... إنما يذكر ليدل على الحدث... وإذا قلت: ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو. وقال بعضهم: ذهبت الشام... وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان» (الكتاب، 1/15-16). ومعنى ذلك أن للفعل دلالة على الحدث بلفظه (وكذلك الزمان) وليس فيه دلالة على مكان معين بل كما يقول: «فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره». فهذه دلالة عقلية غير لفظية. وهناك دلالة أخرى هي دلالة الحال ودلالة مقالية أو بالقرينة وهي أيضا غير لفظية. كما فرق سيبويه في أول كتابه بين المستقيم الحسن والمستقيم القبيح من جهة، والمحال من جهة أخرى، وهو تمييز أولا بين اللفظ السليم من حيث اللفظ وغير السليم، وثانيا بين المعنى السليم والمعنى غير السليم أي الذي لا يستقيم عقليا (الكتاب، 1/ 8)[5].

وقد بنى عبد القاهر الجرجاني كل كتابة «دلائل الإعجاز» على هذا التمييز وهذه الفكرة. ولم يتفطن إليها الغربيون بالنسبة إلى اللغات الأوروبية إلا في عهد قريب (منهم Benveniste ثم Jean Gagnepain أخيرا)، فدراسة الاستعمال الحقيقي لنظام اللغة (أي اللفظ ببناه المتنوعة) يرجع الفضل في بسطه وتوسيعه إلى البلاغيين النحويين، أمثال عبد القاهر والزمخشري وأتباعهما، وهي دراسة عظيمة لو درست من جديد بالمناهج العلمية لعاد ذلك بالنفع العميم.

أما المفسرون البلاغيون فمنهم الزمخشري الذي ذكرناه وأقدمهم هو أبو عبيدة في «مجاز القرآن» فقد تتبع أساليب القرآن وقارن فيما بينها وبين ما وجده في كلام العرب.

أما الأصوليون فهم الذين وضعوا أسس الدلالة اللغوية أي ما يسمى بالـ Sémantique عند الغربيين في مقابل الـ Sémiologic عند Benveniste . وهو شيء عظيم جدا إلا أنه أصبح نسيا منسيا، وقد حاول بعض الطلاب دراسة هذا العمل الضخم إلا أن أكثرهم قد أخطأوا الغرض إذ لم يتزودوا بما يجب في مثل هذا النوع من التراث الأصيل ولم يحاولوا أن

---

5 -- ويكثر سيبويه الكلام عن الدلالة دون أن يخلط بين هذه الدلالات المختلفة.

يتجردوا إما من المفاهيم والتصورات التي ظهرت عند المتأخرين من العلماء الذين غزاهم منطق أرسطو (ابتداء من الغزالي وإمام الحرمين) وإما من التصورات التي أخذها بعضهم من الغرب فأرادوا أن يطبقوها كما هي على العربية.

وهذا الميدان يحتاج في نظرنا إلى بحث كامل على حدة، ولهذا سنكتفي بهذه العجالة في تطوير هذا الجانب الهام من الدراسة اللغوية.

IV – استثمار النظرية اللغوية العربية الأصيلة :

إن الجهود التي بذلناها منذ أكثر من 40 سنة لفهم ما يقوله الخليل وأتباعه قد أدتنا إلى الحكم بأن أكثر ما أبدعه هؤلاء العلماء قد اختفى واستغلق فهمه على المحدثين، وأن خطورة هذا التراث الخليلي العظيم هي على قدر خطورة ما سيصير إليه مستوانا العلمي واتجاهنا الفكري. فإما أن نبقى عالة على تراث المتأخرين كما هو الحال في الوقت الحاضر ويستمر تجاهلنا للنحاة الأولين بل وجهلنا المطبق لمفاهيمهم ومنهجيتهم مع التقليد الأعمى لا لهؤلاء المتأخرين فقط بل أيضا لما يقوله اللسانيون الغربيون بدون أي تمحيص، وإما أن نحاول المقارنة التقويمية العلمية بين كل هذه الاتجاهات بقصد الوصول إلى مفاهيم دقيقة أصيلة ذات نجاعة كبيرة في الميدان العلمي والتكنولوجي، وهذا الاختيار الأخير هو الذي اختارته ما يسمى في زماننا بالمدرسة الخليلية الحديثة. وتتمثل الأعمال التي تقوم بها أساساً في برامج البحث التي هي بصدد الإنجاز في المركز الذي أتشرف بتسييره، فمن بين الميادين التي يحاول الباحثون الجزائريون أن يستثمروا فيها النظرية اللغوية العربية الأصيلة يمكن أن نذكر:

– ميدان علوم اللسان :

يمكن للنظرية اللغوية العربية أن تعلب دورا كبيرا في الدارسة العلمية للغات بما فيها اللغة العربية لأنها وإن كانت نتيجة للنظر في العربية فإن عمقها العجيب يجعلها في مستوى النظريات اللسانية الحديثة وسيلجأ إليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية.

فقد سبق أن رأينا أن للكلم العربية مُثُلا (أو صيغا) ولكل واحد منها مدلول أو أكثر. وتوجد في اللغات الجرمانية، ومنها الإنكليزية، كلمات تتصرف في باطنها مثل الكلم العربية: وذلك: child وجمعه children، وman وجمعه men، وكذلك تصاريف الفعل في الإنكليزية والألمانية أكثرها ينتقل من مدلول إلى آخر لا بزيادة لاحقه فحسب بل بإعادة بناء الكلمة على بناء آخر. وهذا لا تستطيع اللسانيات أن تفسره إلا بشيء كثير من التعسف. وقد بدأ بعض الباحثين في النظر في هذه الظواهر باختبار النظرية العربية (على شكل رسائل جامعية عندنا في المركز وفي معهد اللغة العربية في جامعة الجزائر).

أما اللسانيات العربية التي تنزع هذه النزعة فقد وصل البحث فيها الآن –وبعد التحليل والتحديد لكل مفاهيم القدامى– إلى مرحلة الصياغة المنطقية الرياضية من جهة، وإلى حصر كل الاحتمالات الدلالية التي يحتملها المثال في جميع مستويات العربية (من الكلم إلى اللفظة إلى التراكيب). وسيكون لهذا العمل فيما أعتقد مستقبل زاهر.

– ميدان تعليم اللغات:

1 – التمييز بين ملكتين :

كشفت لنا هذه النظرية أن اللغة لا تكتسب الملكة فيها إلا إذا ميز الملقنون بين جانبين اثنين من الملكة: الوضع والاستعمال، فالملكة اللغوية على هذا هي ملكتان: القدرة على التعبير السليم، والقدرة على تبليغ كل الأغراض الممكنة في أحوال خطابية معينة. ولكل واحدة منها قوانين تختص بها. وهذا قد اكتشفه علماء الغرب منذ عهد قريب جدا. ومن تبعات هذا التمييز هو الاهتمام بكلتا الملكتين وألا تطغى إحداهما على الأخرى.

2– إكساب ملكة السلامة اللغوية (بعبارة المحدثين: القواعد والمعجم) يبنى على إحكام التصرف في مُثُل اللغة (أي في مثال اللفظة ومُثُل التراكيب وغيرها).

وهذا التصرف يكون بإكساب القدرة على الانتقال من الأصل إلى الفروع والعكس، وبالقدرة على ملء كل خانة من خانات المثال بمحتوًى من الوحدات اللغوية يقتضيه المثال نفسه.

فخذ مثال اللفظة فهي عبارة عن أصل تتفرع عليه كل الفروع التي تقتضيها اللفظة الاسمية أو الفعلية، وإحكام التصرف فيها معناه الإحكام في التطبيق للمئات من القواعد بعد أن يتم الاكتساب له وهذا قد يتم في وقت قصير بالنسبة للدرس النحوي العادي الذي ينطلق من القاعدة وتطبيقها أو العكس.

أما إكساب القدرة على التبليغ فسر النجاح فيه يكمن في التصرف في البنى والمثل بما يقتضيه المقام (أو حال الخطاب)، فالانتقال من غرض إلى آخر (وهذا يقتضي حصر هذه الأغراض) مع التصرف في محتوى المُثُل يضمن أيضا اكتساب هذه الملكة في وقت أقصر بكثير من تطبيق قواعد النحو والبلاغة.

وقد يحاول الباحثون عندنا أن يضعوا الطرائق التعليمية بالاعتماد على النظرية الخليلية وقد انتهوا من وضع أول طريقة للجامعيين الجزائريين الذين لا يتقنون العربية. ولا بد من التنبيه أن هذا الاستثمار يمكن أن ينطبق على ميادين مختلفة مثل شرح النصوص وتحرير المقالات وبصفة عامة التعبير والفهم الشفاهي والكتابي.

وقد اقترحنا على وزارة التربية في الجزائر وعدة قطاعات أخرى برنامجا لتكوين أخصائيين في تعليم العربية بهذا الاتجاه، وبرنامجا آخر لتطوير معلومات المعلمين والأساتذة في هذا الميدان.

– ميدان علاج اللغة بالحاسوب

إن التحليل العربي للكلمة العربية إلى مادة أصلية وصيغة (أو مثال) سيساعد المهندسين اللسانيين[6] في وضع برمجيات لعلاج المفردات بالحاسوب: حصر كل الصيغ بمدلولاتها من الاستعمال الحقيقي للغة: تصنيف الكلم في شبكات دلالية منتظمة وحصر بالتالي للمترادف والمشترك وغير ذلك. والحصر لمدلولات الصيغ سيسهل الوضع للمصطلحات العلمية والتقنية لأنه سنعرف حينئذ ما هي الصيغ التي تدل على ما تدل عليه السوابق واللواحق العلمية التي

6 – أي الذين درسوا اللسانيات العامة والعربية زيادة على تخصصهم، وقد فتح من أجل ذلك تخصص في ماجستير علوم اللسان التي ينظمها المركز تحت إشراف المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية.

تستعمل في العلوم باللغات الأجنبية (مفهوم الفعل الذاتي مثلا (auto) –فَعال، ومفهوم الكتلة– فُعلة وغير ذلك). وسيحل بذلك مشكل عويص في وضع المصطلحات العلمية.

أما في مستوى اللفظة ثم التراكيب فيمكن أن توضع برمجيات تعليمية (didacticiels) خاصة بالتمارين اللغوية: اللفظة، مثلا، هي شبكة من المواضع لها حراكية وشكلها هو شكل الزمرة في الرياضيات، وقد بين العالم السويسري (Piaget) ما للزمرة من القوة في إحداث العمل المحكم إذا ما اكتسب الطفل أو أي متعلم التحكم في التصرف فيها. فالانتقال من الأصل إلى الفروع طردا وعكسا والتصرف في المتغيرات التي يمكن أن تملأ هذه الشبكة البنوية يؤدي حتما إلى إحكام كبير جدا في التصرف في البنى اللغوية.

هذا ويمكن أن يستثمر مثال اللفظة والمثل التركيبية في الترجمة الآلية وإن كان هذا هدفا لا يزال بعيدا لأنه يحتاج فيه الباحث أن تكون جميع هذه المثل مصوغة صياغة منطقية رياضية كما قلنا، ثم يحتاج أيضا أن تحصر له كما سبق أن ذكرنا جميع الاحتمالات الدلالية لكل مثال. ونحن سائرون في هذا المسلك العلمي.

– ميدان الاتصال العادي والمَرَضي

هذا وللخليل بن أحمد تحليل عظيم يخص أصوات اللغة وقد بنى كل ذلك على أساس مفهوم المثال ومفهومي الحركة والسكون. أما المثال فقد وضع صيغة للنظام الصوتي هو إلى حد بعيد مصفوفة بالمعنى الرياضي لها مدخلان: المخارج والصفات. ثم لاحظ أن حراكية الكلام ناتجة عن توالي الحركات والسكنات، أي من حركات عضوية وهوائية صوتية تحدث الحروف وتصلها بالّتي تليها، وسكنات عضوية أي إيقافات للهواء الصائت توقف هذه الحركات. وهذا أقرب إلى التحليل الصوتي الذي ظهر عند المهندسين منه إلى التحليل اليوناني التقليدي الذي يقطع الكلام إلى مقاطع والمقطع إلى صوامت ومصوتات، فهذا تحليل صحيح لكنه غير كافٍ لأنه غير حراكي ولا يمكن أن يستغل في تركيب الكلام الاصطناعي ولا في التعرف الآلي على الكلام.

فاستثمار هذه المفاهيم العربية ممكن جدا وقد أخذنا على عاتقنا ذلك في المركز.

وهناك ميدان آخر مهم جدا وهو ميدان الاضطرابات التي تصيب الإنسان في كلامه بسبب آفة في جهاز نطقه أو ما يسمى عند الأطباء الآن بالحبسة (aphasie) وتسبّبها إصابة في جهة معينة من الدماغ من تلك التي تتحكم في إحداث الكلام. وأهمية الحبسة كبيرة جدا بالنسبة للدراسة العلمية للغة. لأن الحبسة هي في الحقيقة العجز عن أداء جانب واحد من فعل الكلام كالقراءة دون الكتابة أو العكس، أو العجز عن التركيب السليم في مستوى الكلم أو الجملة مع بقاء الفهم، أو العجز عن الإتيان بالكلمة أو التركيب الذي يناسب معنى من المعاني، أو عدم القدرة على فهم بعض العبارات مع القدرة على تعرفها في صورة مثلا. فكل هذا هو عبارة عن انفكاك القدرات الكلامية وفي نفس الوقت فقدان التحكم في مُثُل اللغة لأن المثال كما فسرناها هو بنية حراكية لأنه مولد للعبارة، فإذا .فقد التحكم في التصرف في أحد مكوناتها ظهر في المصاب نوع من العجز عن الكلام.

وتجري بحوث في مركزنا لاستثمار النظرية العربية لوضع طريقة طبية خاصة للكشف عن هذه الأنواع من العجز ثم لعلاجها.

إن هذا الذي ذكرناه من محاولة الاستثمار للنظرية اللغوية العربية هو قليل من كثير وذلك لعمقها واتساع إمكانياتها التفسيرية والتطبيقية وهذا لا يمكن أن يفسر إلا بالاقتناع أن النحاة العرب الواضعين للنحو وعلوم اللغة كانوا قد سبقوا زمانهم بسبب الاتجاه التجريبي الرياضي الذي اتصفوا به إلا أن هذه الميزة العلمية بقيت إلى الآن عند الكثير شيئا مبهما ولهذا ينبغي، في اعتقادنا، أن نشجع كل محاولة ترمي إلى النهوض بالبحوث العلمية التي تكون امتدادا للبحوث القديمة مع اعتبار كل ما طرأ من جديد يمكن الاستفادة منه.

«تعال نحي علم الخليل»
أو الجوانب العلمية المعا صرة
لترا ث الخليل و سيبويه[1]

شاع عند الفلاسفة الغربيين وبعض علمائهم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي أن العلم يتم تطوّره ونموه بالتدّرج من أبسط المعلومات وأدنى مستوياتها إلى أرقاها، وهذا صحيح، لكن التدرج لا يحصل في الواقع بكيفية مطردة وعلى خط مستقيم، فهذا غير صحيح. وصاحب هذه الفكرة الخاطئة هو أوكست كونت (Comte.A) فيلسوف العلوم الاجتماعية الفرنسي (المتوفى في 1857). وهو الذي كان يقرر أن العلوم مرت على ثلاثة أطوار: «اللاهوتي، ثم الميتافيزقي، ثم العلمي أو الإيجابي»، وهذا الطور الأخير هو الذي تحقق في أوربا (انظر دروسه في الفلسفة الإيجابية)، ومن ثم سميّ مذهبه بالإيجابي (Positivisme)[2]. وقد تجاوز هذا الوهم الخطير علماء الغرب في زماننا فبيّنوا بالأمثلة الكثيرة أن العلم قد يرتقي عند قوم في زمان معين ويزدهر ازدهارا خارقا ثم تَجْمد أساليب التفكير عندهم ويختفي الإبداع فيأتي قوم بعد قرون فيكتشف من جديد ما اكتشفه الآخرون باقتباس أو بغير اقتباس ويضيف إلى ذلك الشيء الكثير وبنظرة أخرى (في العلوم الإنسانية خاصة). فليس هناك استمرار وتسلسل يطرد بل قد يحصل للعلم تقهقر وركود ثم ينبعث من جديد. واتبع المستشرقون المتخصصون في الدراسات اللغوية هذه النزعة الخاطئة إلا القليل

1- قدم هذا البحث في مجمع اللغة العربية في القاهرة في 2002. وقد تعرض صاحبه إلى بعض ما جاء فيه في بحوث سابقة نشرت هنا وفي الجزء الأول مع إضافات.

2- positif ويسميه بعضهم بالمذهب الوضعي وليس الغرض هنا هو الوضعية التي تتصف به النظم التي يتواضع عليها القوم مثل اللغات والقوانين والنظم الاجتماعية (وضعي في مقابل طبيعي ويسمى أيضا positif في مقابل naturel) وليس هذا هو الغرض في تسمية كونت لمذهبه بل هو يقابل الإيجابي باللاهوتي والميتافيزيقي أي العلم الحاصل بالمشاهدة والتجربة في مقابل العلم الحاصل بالنظر والتأمل ومجرد الاعتقاد.

منهم، فأصدروا أحكاما ظالمة بالنسبة إلى النحاة واللغويين العرب، واعتبروا أكثر ما تحصل عليه العلماء من المعلومات وما انتهجوه من المناهج العلمية في تحليل اللغة العربية شيئا بدائيا أو على الأقل شيئا لا يمكن أن يقال عنه أنه «علم إيجابي».

ويمكن أن نذكر أمثلة كثيرة تكذّب هذا الادّعاء المجحف فيما يخص العلوم عامة وما ابتكره الهنود والمسلمون، وسنكتفي بذكر ما قام به اثنان من عباقرة النحو العربي وهما الخليـــــل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، ونحاول أن نبين ما كان للأول من تصور علمي وأدوات تحليلية لا يضاهيها في القيمة العلمية إلا ما ابتكره العلماء في عصرنا هذا وذلك لا من الناحية اللغوية فقط بل أيضا من الناحية المنهجية التجريبية منها والنظرية (كالإطار النظري المنطقي الرياضي، والإطار التجريبي الفيسيولوجي).

1- الإطار التجريبي النظري لنحو الخليل وسيبويه

1) المشاهدة للحوادث والاعتماد المطلق على المسموع الثابت

إن كل من يتتبع ما كتبه سيبويه في كتابه يلاحظ الكثرة الهائلة من الشواهد ومن الكلام الذي سمعه هو أو شيوخه وزملاؤه من فصحاء العرب[3]، كما يلاحظ أيضا تحرجه وتحرّج شيوخه الشديد من أن يدلي برأي أو يستنبط ضابطا لا يعتمد فيه على ما يقوله أكثر العرب (عامتهم على حد تعبيره)، ومع ذلك فلا يهدر ما قل استعماله إذا لم يخالف القياس[4]. ويستقبح هو وكل النحاة من البصرة والكثير من لغوي الكوفة (الفراء خاصة) ما كان يستقبح هؤلاء العرب أنفسهم بدليل وجود ذلك بقلة وعند القليل النادر من الناطقين وهذا إن لم يكن على قياس كلامهم[5]. فما أكثر ما يحذر سيبويه من التعسف وتجاوز ما هو من كلام العرب. يقول: «استحسن من هذا ما استحسنت العرب وأجره كما أجرته» (255/1)، و «فأجره كما أجروه وضع كل شيء في موضعه» (273)، و«فأجره كما أجرته العرب» (197/196)، و«ولكنك

3- أي الموثوق بعربيتهم وهم الذين يمثلون حق التمثيل جميع من لم تختلط لغتهم بغيرها أو تغيرت بسبب تاريخي.
4- وليس القياس عندهم بالضرورة هو المعيار كما سنراه فيما يلي.
5- ولهذا يجيزون القياس على ما كثر في بابه ما لم يقم شيء مقامه في استعمال عامة العرب.

تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما أظهروا... فقف على هذه الأشياء كما وقفوا ثم قس بعد» (134/2). وقال: «وذلك ضعيف والوجه الأكثر الأعرف النصب» (44/1)، و«لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه» (42/2): «وذلك أن العرب لا تقول إلا رحى ورحيان» (93/2)، و«فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها» (157/2)، و«ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم لأنه ليس من كلامهم أن تثبت الياء والواو ثانية فصاعدا وقبلها فتحة إلا أن تكون...» (166).

فالرجوع الدائم إلى واقع كلامهم مع الاعتماد على الثابت منه فقط أي على الذي سمعه بكثرة الثقات من العلماء وعند الكثير من العرب هو ما امتاز به النحاة العرب الأولون المشافهون لفصحاء العرب. وتحرجهم من كل ما لم يخضع لهذه المقاييس العلمية في ميدان المشاهدة والسماع هو حادث تاريخي لم نشاهد له نظيرا فيما قبل هذا العصر في تاريخ العلم.

ثم إن هؤلاء العلماء هم أكثر وفاء للواقع من اللغويين الوصفيين في زماننا لأنهم لا يهدرون ما هو من هذا الواقع ولا يصح ترك النظر فيه ألا وهو معيار اللغة وهو عند النحاة العرب كل ما تكلم به عامة العرب الموثوق بلغتهم أو ما كان على قياسه. ولا يصح علميا أن توصف لغة بغض النظر عمن يتكلم بها، والسؤال عن كثرة أو قلة من يستعمل منهم عبارة معينة تسمع عنهم أو عدم وجودها إطلاقا في كلامهم. كما لا يصح علميا أن توصف لغة اختلطت بغيرها أو تغيرت بسبب اختلاط أهلها بغيرهم، ويزعم الواصف أنه يصف اللغة التي كان ينطق بها أهلها قبل الاختلاط. فالعربية التي نزل بها القرآن ونطق بها فصحاء العرب ليست في نظامها ككل مطابقة لما كان ينطق به غير هؤلاء الفصحاء. وإن كانت كل هذه الظواهر تستحق أن ينظر فيها لكن بالتمييز الذي أشرنا إليه.

2) المشاهدة الدقيقة في ميدان فيسيولوجية الصوت اللغوي

وصل إلينا بحمد لله ما اكتشفه الخليل في ميدان حدوث الصوت اللغوي، وهو دقيق جدا، يوجد منه جزء كبير في باب الإدغام من كتاب سيبويه وبعض الأبواب التي يتطرق فيها إلى

الظواهر اللغوية الصوتية، كالإمالة والوقف وغير ذلك. وامتاز العرب ههنا بنظرة خاصة بهم لا يوجد مثلها في الصوتيات التي صدرت عن علماء الهند قبلهم، وتنحصر فيما يسميه العرب بالحركة والسكون، وكذلك مفهوم الفضيلة (أو فضل الحرف)، فهو شيء لا يوجد مثله حتى في الصوتيات الحديثة[6]. أما جهاز الصوت، أو آلة الصوت كما يقولون، فقد وصفوه وصفا دقيقا جدا.

- دور الحنجرة أو الأوتار الصوتية

يقسم سيبويه الحلق إلى ثلاثة مخارج: أقصى الحلق، وأوسطه، وأدناه. أما هذا الأخير فهو الحيز الذي يلتقي فيه الحلق بتجويف الفم (Oro-Pharynx) ويستمر حتى يصل إلى مستوى اللهاة (Uvula) ومنه تخرج الخاء والغين. أما أوسط الحلق فتخرج منه العين والحاء. أما أقصى الحلق فهو مستوى الحنجرة تماما والدليل على ذلك هو:

1- إحلال سيبويه والخليل مخرج الهمزة في أقصى الحلق (405/2)،

2- وقوله من جهة أخرى إن «الهمزة نبرة في الصدر» (167/2)،

3- وقوله: «هذه الحروف غير مهموسات وهي حروف مدّ ولين فإذا وقفت عندها... فيهوي الصوت... حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة» (285/2).

4- ويقول الخليل: «أما الهمزة فمن أقصى الحلق وهي مهتوتة مضغوطة (أي شديدة Stop)[7] والأخرى لينّة فإذا رفّه عنها لانت وصارت الياء والألف الواو...» (تهذيب اللغة للأزهري، 41/1). وقال أيضا: «...أصلهن [حروف المدّ] من عند الهمزة... إذا وقف عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبدإهنّ» (48). وقال: «إنما نسبن إلى الجوف لأنه آخر

6- إلا عند سوسور ومن تبعه فإنه يسميّ المتحرك: explosive والساكن: implosive. وهذا لا يلتئم كثيرا بمفهوم المقطع ولهذا قل من يلجأ إلى ذلك من الصوتيين الغربيين.

7- لم يفهم الكثير ممن جاء بعد سيبويه أن الهمزة وأصوات الحركات والمدات لا تختلف بمكان حدوثها فليس للهمزة مخرج يختلف عن مخرج أخواتها إنما اختلافها في كيفية حدوثها: الهمزة شديدة (إغلاق الأوتار فنتح دفعة)، والهاء بتضييق فوهة الحنجرة، وأصوات الحركات والمدات باهتزاز الأوتار كما هو معروف.

انقطاع مخرجهن.» وقال مكي: «زاد الخليل معهن الهمزة لأن مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف» (النشر لابن الجزري، 199/1).

يستنتج من هذا أن أقصى الحلق عند الخليل وسيبويه هو كما فهمه أكثر من جاء بعدهما ومنهم العكبري: أعلى الصدر. يقول في اللباب: «ثلاثة في الحلق وأقصاها وأقربها من الصدر مخرج الهمزة والألف والهاء» (اللوحة 201 ب). يؤكد ذلك أبو حيان في شرح التسهيل: «هذه المخارج هي آخر الصدر وما يليه من الحلق» (باب مخارج الحروف 1).

أما عدم استعمال الخليل وسيبويه للفظ الحنجرة فهو لاختلاف معاني هذه الكلمة في زمانهم، فهي تارة طبقان من أطباق الحلقوم مما يلي الغلصمة (وهذه هي الـ Epiglottis) أو رأس الغلصمة حيث يحدد وقيل هي جوف الحلقوم (اللسان). واستقر معناها عند الأطباء العرب بعد أن اختارها حنين بن إسحاق (أي بعد زمان الخليل وسيبويه) لترجمة كلمة Larynx التي وردت في كتاب جالينوس. وترجم كلمة Glottis ترجمة حرفية ألا وهي «لسان المزمار»[8].

ومما يؤكد تساوي «أول الصدر» بأقصى الحلق عند الخليل وسيبويه ومن اتبعهما هو أن الصوت الحنجري (Laryngeal Tone) ويسميه سيبويه بـ«صوت الصدر» يجعله ابن جني يبتدئ من أقصى الحلق. يقول: «فالوتر في هذا التمثيل (تشبيه الحلق والفم بالناي والعود) كالحلق، والخفقة بالمضراب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق» (سر الصناعة، 9/5-10). أما «صوت الصدر» فيقابل عند سيبويه صوت الفم أو صوت المخرج. ويميز بين المجهور والمهموس بوجود «صوت الصدر» مع المجهور. يقول: «أما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نفخ لأنهن يخرجن مع النَّفَّس لا «صوت الصدر» (284/2). ويقول السيرافي: «قال سيبويه: إنما فرق بين المجهور والمهموس أنك لاتصل الى تبيين المجهور إلا

8- وهي تسمية جالينوس للأوتار الصوتية. أما هذه التسمية الحديثة فهي من وضع طبيب فرنسي في القرن الثامن عشر يسمى Ferrein بعد أن شبه الجهاز المهتز بأوتار الكمنجة. وفي اللغة كلمة عربية لم تشع تدل تماما على هذه الأوتار وهي كلمة «شوارب». قال حمزة الاصفهاني: «هي عروق في الحلق يقال هي مخارج الصوت من الجوف إلى الحلق» (الموازنة بين العربية والفارسية (اللوحة 16)) (انظر اللسان أيضا).

أن يدخله الصوت الذي يخرج من الصدر... فأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها» (مخطوط دار الكتب المصرية، 462/8). فسيبويه يقابل صوت الصدر بصوت المخرج وهو صوت الحرف في انقطاعه في مخرجه من جهة، كما يقابل بين صوت الصدر والنفَس من جهة أخرى[9].

فعلى هذا فإن النحاة العرب عرفوا دور ما يسمونه بأقصى الحلق في إحداث الصوت الساذج (تسمية ابن جني) ودور هذا الصوت في التمييز بين أصوات اللين والجوامد من جهة وبين المجهور والمهموس من جهة أخرى. وهذا لم يحصل عليه الصوتيون الغربيون إلا في نهاية القرن التاسع عشر بعد أن اطلعوا -كما يزعمون- على كتب الصوتيين الهنود[10].

- العين حرف بين الشديد (Stop) والرخو (Fricative)

يقول سيبويه: «أما العيـــن فبين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديــد فيها لشبهها بالحـــاء» (406/2). ويقول ابن جني: «لما فيها من البحة التي يجرى معها النفس، وليست كالعين التي تحصر النفس وذلك لأن الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقية والهمس للهاء الخفية وليست فيها نصاعة العين ولا جهرها» (سر الصناعة، 246/1).

ومعنى ذلك أن العين تحدث في فضاء اسطواني ويتم ذلك بانقباض هذا المكان من الحلق مثل ما يحدث في الحاء، ولذلك تشبه العين الحاء بإمكان الترديد فيها أي جريان صوت مخرجها إلا أنه جريان فيه شيء من الحصر لأنه مرفوق بالصوت الحنجري («صوت الصدر» عند سيبويه)، فابتعدت العين بذلك عن الحاء إذن في اهتزاز الأوتار الصوتية. وهذا وإن كان حاصلا أيضا في الحروف المجهورة التي هي رخوة محضة مثل الذال والظاء إلا أن

9- وعلى هذا فلا يتصور أن يجعل سيبويه الذي أدهش علماء هذا العصر بدقة أوصافه للمخارج مخرج الهمزة والصوت الحنجري الخالص الذي يرافق الحرف المجهور في داخل الصدر أي في الرئتين كما يعتقده بعضهم (كالأب فلايش). ثم إن اللغويين والأطباء العرب القدامى يعتبرون كلهم الحنجرة كالجزء الأعلى من الصدر (انظر قانون ابن سينا).

10- وبفضل المشاهدة في مخابر الصوت اكتشف العلماء في زماننا كيفية حدوث الصوت الحنجري وهو ناتج، كما هو معروف، عن اهتزاز ما يسمى بالأوتار الصوتية. أما قول سيبويه بوجود اعتماد في المجهور فهو شيء لم يستطع العلماء أن يفهموه وهو وجود فرق آخر بين المجهور والمهموس يدرك حتى في الوشوشة (انظر بحثنا الذي ألقيناه في المؤتمر السادس لعلوم الأصوات في 1971 في مونتريال).

جريان صوت مخرجها يقع في منفذ أما في مخرج العين فهو فضاء يحصل فيه للصوت الحنجري صدى (رنين). وهذا معنى قولهم لولا بحة في الحاء (يحدثها النفس المحض) لكانت عينا.

- مفهوما الحركة والسكون

هما مفهومان اختص بهما النحاة ولا يوجد ما يماثلهما في الصوتيات الغربية الحديثة اللهم إلا فيما أثبته المهندسون المختصون في العلاج الآلي لأصوات اللغة (كالتركيب الاصطناعي للكلام المنطوق واستكشافه الآلي أيضا). وسنذكر باختصار ما قاله علماؤنا قديما عنهما، ونعلق على ذلك باختصار أيضا لأننا تطرقنا إلى هذا باستفاضة في بحث عرضناه على المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1998.

لا ينظر النحاة العرب إلى التسلسل الصوتي في الكلام على أنه مجرد توال لمقاطع صوتية وأن كل مقطع -وهو أصغر ما يمكن أن ينطق به عندهم- يتكون من مصوت على الأقل أو صامت مع مصوت وغير ذلك، فإنهم قد لاحظوا أن للكلام مظهرين: مظهر يخص الكلام كأصوات، ومظهر يخص حراكيته وكيفية تسلسله. فيجب ألا يخلط الباحث عندهم بين ما هو راجع إلى الصوت كظاهرة تخص السمع[11]، وبين الآليات التي ينبني عليها تسلسل الكلام. ولكل جانب قوانينه الخاصة به، هذا مع وجود علاقات بين القوة الاندفاعية للحركة المحدثة للصوت، وما يتصف به الصوت اللغوي من قوة أو ضعف.

فهذا سبب تسميتهم المصوت حركة لأن المقصود منها عند الخليل هو الحركة العضوية الهوائية التي تحدث الحرف من جهة، وتمكن من الانتقال من مخرجه إلى مخرج حرف آخر ويرافقها في الغالب مصوت[12]. قال الرماني على إثر الخليل: «يتوصل بالحركة إلى النطق

---

11 - وهي مجموعة المكونات الفيزيائية للمصوت (الترددية منها = Frequency components) وهي التي تمنح للصوت جرسه (Timbre).

12- ولا وجود لمصوت في الحركة المختلسة، وكلما قال العلماء: هو في زنة المتحرك فإنهم يعنون أن الحرف متحرك بحركة لا يأتي معها مصوت. وهذا يسميه الصوتيون الغربيون الآن: Explosive Group.

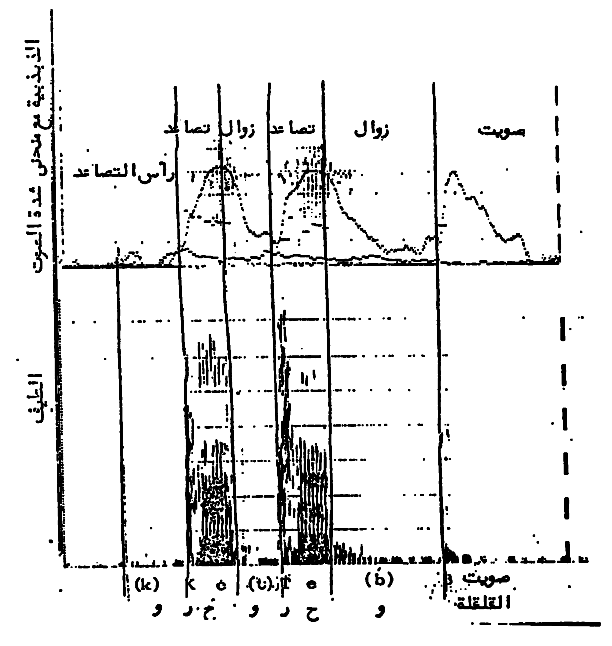
بالحرف ولا يتوصل بالحرف[13] إلى النطق بالحرف» (شرح الكتاب، 56/4). وقال أيضا: «لأن الحركة تمكن من إخراج الحرف والسكون لا يمكن من ذلك» (15/5 ب). وقال: «يقتضي الوصل[14] التحرّك لتمكين الحرف الذي بعده متحركا أو ساكنا» (نفس المرجع). وقال في هذا السياق: «تحرك الحرف اقتضى الخروج إلى حرف آخر» (21/5 ب). ففي هذه الحالة الصوت الذي مع الحركة لا دور له في تحصيل الحرف وتحصيل الوصل بينه وبين الذي يليه. وهكذا ينبغي أن نفهم كلام الخليل عندما يقول: «الحروف 28 لكل حرف منها صرف وجرس. وأما الجرس فهو فهم الصوت في سكون الحرف (أي طابعه الصوتي كما تدركه الأذن)، وأما الصرف فهو حركة الحرف» (تهذيب اللغة، 46/1). وأما الألف اللينة فلا صرف لها إنما هي جرس مدة بعد فتحة فإذا وقعت صروف الحركات عليها ضعفت عن احتمالها واستنابت إلى الهمزة أو الياء أو الواو كقولك: عصابة وعصائب، وكاهل وكواهل...» (47-48). وعلى مفهومي الحركة والسكون بنى الخليل عروضه فتفطّن إلى أن توالي المتحرك والساكن أو المتحرك والمتحرك والساكن يحدث منه إيقاع في الشعر.

أما في زماننا هذا فقد وجدنا المهندسين المهتمين بالعلاج الآلي للكلام (تركيبه الاصطناعي واستكشافه الآلي) يلتفتون أكثر إلى النقلة (Transition) التي تصل الحرف بالحرف الذي يليه أي الفترة الحركية التي ينتقل فيها الناطق من مخرج إلى آخر وهي في الحقيقة الفترة التي تشغلها الحركة[15] أو السكون مع ابتداء حركة. انظر فيما يلي التحليل الذبذبي والطيفي لعبارة كَــتَــبَ:

13- الحرف هنا هو الصامت أو حرف المد.

14- فهذا الوصل هو ما يسميه الخليل ومن جاء بعده إدراجا، فالتسلسل الكلامي لا انقطاع فيه في غير الوقف، ويتهيأ العضو في أثناء حدوث الحركة للنطق بالحرف الموالي، ولهذا فليس هذا التسلسل مجرد تعاقب للأصوات.

15- وقد أشرفنا كلغويين على عدة رسائل ماجستير في هذا الميدان وذلك منذ سنة 1984.



الرموز و = وضع العضو في موضع الحرف مع ملازمته (غير مسموع)
ر = رفع العضو عن الموضع
ح = الحركة وصوتها
: = حرف المد

ملاحظات على الرسم رقم1: الكلمة المحللة : كَـتَـبْ

1- الحركتان ليس فيهما إلا تصاعد القوة ويزول ذلك بزوالها أي بوضع العضو في موضع الحرف الذي يليها. والدليل على ذلك هو: الطيف لصوت الحركة فإنه لا تظهر فيه البواني لصوت الحركة إلا أثناء حدوث الحركة.

2- كما يبدو في هذا الرسم الذبذبي: لا تناقص في آخر صوت الحركة وإن كان المنحنى الدال على شدة الصوت متنازل إذ التنازل يحصل بعد انتهاء الحركة والطيف يبين ذلك (في موضع (t) لا أثر لصوت حركة).

- الوصف الدقيق لمخارج الحروف وصفاتها

وصف الخليل وسيبويه النظام الصوتي العربي على شكل مصفوفة لها مدخلان هما المخارج وصفات الحروف التي ليست مخارج. وفضل التركيب لهذين المدخلين يكمن في أنه يحصر جميع الأحرف المستعملة والمهملة في حالة معينة من تاريخ اللغة. ويظهر ذلك في المصفوفة في وجود خانات كثيرة فارغة -نشم في ذلك رائحة الخليل- وهكذا يفعل علماء الصوتيات في زماننا. هذا ويقسم سيبويه الحروف إلى أصول وفروع، ويعني بالأولى ما جاء على ألسنة أكثر العرب، وبالثانية ما قل استعماله فإذا قل واستنكره أكثر العرب سمي قبيحا. أما المخارج فأحصى 16 مخرجا أي من أقصى الحلق إلى الشفتين مرورا بالخياشيم. أما الصفات فتمتاز بميزة لا نجد ما يماثلها في الصوتيات الغربية التقليدية ألا وهو تصنيف الحروف على درجات: من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا، ويتميز حرف عن آخر بفضيلة أي بزيادة صفة لا توجد في مقابله. فأبسط الأصوات هي أصوات الحركات من فتحة وضمة وكسرة[16] ثم مداتها[17] لأن فيها فضيلة المد أي زيادة لا توجد في أصوات الحركات، وتمتاز هذه الأصوات عندهم بالنسبة لغيرها باتساع المخرج (على درجات، فأوسعها الفتحة ومدتها). فهذا يجعل الأصوات اللغوية تنقسم عندهم إلى قسمين كبيرين: ما فيه اتساع المخرج أي انفتاح للقناة الصوتية، وقد بيّن ذلك العلماء في عصرنا بتدخل العضلات التي تفتح هذه القناة فقط. ثم تأتي الحروف التي ليس فيها هذا الانفتاح بل فيها، على العكس، اعتراض الأعضاء على الصوت الصادر من الحنجرة وهي الرخوة والشديدة وما بينها، ويصف علماؤنا هذا الاعتراض بالجمود أو الجلد. فيأتي بعد المدات الحروف التي يسميها سيبويه لينّة أي الواو

16- وأما المتفرعات عنها، كالفتحة الممالة أو المفخمة والضمة المشربة كسرا وغيرها، فلا يذكرها النحاة وأهل الأداء إلا كلفتات لا كحروف أصول.

17- وليست هي المصوتات الطويلة. والتصور العربي هنا مبني على أن كل ما يمكن أن يقوم مقام شيء فهو «بمنزلته». والحق أن كل هذه المدّات يمكن أن تستبدل بحرف غير مد، وذلك مثل الهمزة والواو والياء في عصائب وكواهل وغيرها كما سبق في كلام الخليل.

والياء غير المديتين، ففضيلتهما بالنسبة لما فوقها هذا الجمود، وهو نسبي، بالإضافة إلى ما بعدها لأنها أقرب الحروف إلى أختيها المديتين. ثم يأتي القسمان الكبيران: الرخوة والشديدة وكذلك ما يوجد بينهما. أما هذه الأخيرة ففيها فضيلة لكل واحد منها لأن فيها رخاوة في جهة من الجهاز الصوتي وشدة في جهة أخرى، كالميم والنون واللام والعين، أو في نفس الموضع كالراء لتكرارها. أما الرخوة فيجرى الصوت فيها لعدم الانغلاق التام وبخلافها الشديدة. ثم تتفاضل بعض هذه الأقسام بالجهارة وعدمها، وبالإطباق أو عدمه وغير ذلك.

2- الأسس المنطقية الرياضية للتحليل النحوي الصرفي عند الخليل

تفطن المحدثون إلى أن للخليل تفكيرًا رياضاً ووُفّقوا في ذلك. وهذا يظهر بوضوح لكل من أطال النظر، إلى حدّ ما، فيما تركه من أقوال وأعمال. وقال بعضهم فيما يخص هذا التفكير أنه تأثر بنظرية التوافيق والتباديل. وكان يصح التأثر لو وجد من وضع هذه النظرية قبل الخليل، وهذا لم يثبته أحد. فالخليل وإن لم يحرر هذه النظرية على شكل مجموعة من الأصول مع التمثيل لها فإنه أجرى عددا من العمليات الرياضية، ورسم رسوما رياضية كالدوائر، واستعمل عددا من الرموز كالفاء والعين واللام في تمثيل الحروف الأصلية، وكذلك بعض المصطلحات كالجداء ووجوه التصرف وغير ذلك. فكل هذا يكوّن نظاما فكريا رياضيا لا ينقصه إلا التعّرض المستقل إلى الأصول النظرية التي بني عليها. والجدير بالذكر أن الخليل بن أحمد هو نفسه الواضع للنظرية لأنه لا يمكن أن يجري هذه العمليات ولا أن يرسم هذه الدوائر بهذا الشكل وبهذا التعليق إلا من قد وضع الأصول التي يؤسَّس عليها كل هذا.

- مفهوم «وجوه التصرف» عند الخليل والعاملي في الرياضيات الحديثة

لقد انتبه النحاة إلى أن الكلمة العربية تتكون من عنصرين دالين ليس أي واحد منهما كلمة أو جزءا من كلمة وهما المادة الأصلية أو الجذر وبناء الكلمة أي وزنها. وتتكون المادة الأصلية في العربية من 3 إلى 5 أحرف مرتبة ترتيبا خاصا. وعلى هذا الأساس أراد الخليل أن يحصر كل المفردات العربية بحصر كل المواد الأصلية التي تنتمي إليها كل مفردة. وابتكر نوعا من الحساب يمكن به إحصاء كل التراكيب التي تحتملها المجموعة من حرفين وثلاثة أحرف إلى خمسة أحرف. قال: «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين، نحو قد، ودق، وشد، ودش. والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة، وهي نحو: ضرب،

ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجها يكتب مستعملها ويلغى مهملها، وذلك نحو... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي وهي 24 حرفا فتصير 120 وجها يستعمل أقلّه ويلغى أكثره» (العين، 66/1).

وهذا توضحه صيغة العمليات التي يتخذها الرياضيون المحدثون[18]:

$$2! = 1\times2 = 2$$

$$3! = 1\times2\times3 = 2!\times3 = 2\times3 = 6$$

$$4! = 1\times2\times3\times4 = 3!\times4 = 6\times4 = 24$$

$$5! = 1\times2\times3\times4\times5 = 4!\times5 = 24\times5 = 120$$

فقول الخليل: «وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي وهي ستة أوجه» هو في هذه الصيغة الحديثة: 3! × 4 (ثلاثة عاملي في 4) (العاملي = Factorial).

ويسمي هذا الحساب من جاء بعد الخليل بـــ «قـــسمة الـــتركيب» وهي تقابل تماما مفـــهوم «Combinatory» وقد أحصى «الخليل عدد المواد الأصلية بناء على عدد حروف العربية وهي 28 وعلى هذه الصيغة الحسابية، ويمكن أن يصور هذا على صيغة حديثة هكذا:

الثنائي: $|^{2}_{28} = 28\times27 = 756$

الثلاثي: $|^{3}_{28} = 28\times27\times26 = 19.656$

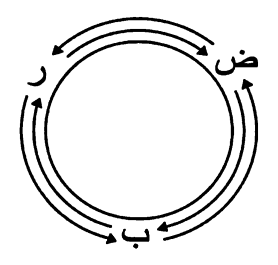
الرباعي: $|^{4}_{28} = 28\times27\times26\times25 = 491.400$

الخماسي: $|^{5}_{28} = 28\times27\times26\times24 = 11.793.600$

---

18 - و قد ذكرنا بعض هذا في بحث سابق في هذا الكتاب ص 47

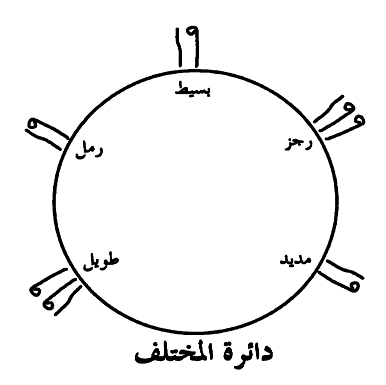
أما الدائرة التي رسمها لتمثيل قسمة التراكيب للحروف فرسم دائرة ذات اتجاهين متقابلين ووضع عليها ثلاثة أحرف متباعدة، فالانطلاق من كل حرف باتجاه معين -يسمى موضع الانطلاق في العروض «مفكًا». فتعتبر الضاد المفك في ضرب، وتصير راؤها مفكا لربض، وهكذا- وتقلب العملية حتى تستفرغ جميع التراكيب المحتملة.



هذا ويلاحظ أن كل عملية تركيبية هنا لها نظيرها (بقلب الاتجاه) فبذلك وبالتركيب التسلسلي وفيه صفة التجميع (associative) وإمكانية عدم التركيب تكوّن مجموعة التراكيب ما يسميه الرياضيون المحدثون «زمرة» (Group).

- دوائر العروض وقسمة التراكيب

إذا قارنا ذلك الذي ذكرناه عن حصر تقاليب الحروف بالعروض رأينا أن الخليل أراد أيضا أن يستفرغ جميع التراكيب التي يتكون منها بحر من البحور، ويحصي بذلك جميع البحور مستعملها ومهملها. وميز بينها بإعطاء البحر المستعمل لقبا خاصا. وبنى هذه التراكيب الإيقاعية على توالي المتحرك والساكن أي على السبب والوتد والفاصلة كما هو معروف. وسمّى ما يتركب من هذه الأصول أجزاء، واستعمل كرموز نفس الحروف التي استعملها لبناء الكلمة أي الفاء والعين واللام مع بعض الزوائد. واحتاج ههنا إلى خمس دوائر حتى يستفرغ جميع هذه القسمة التركيبية الخاصة والسبب في كل ذلك أنه لاحظ أن البحور يمكن أن تفرّع بعضها من بعض إذا توافقت أجزاؤها بتغيير مفكها في داخل كل جزء ويشبه هذا بتعقيد أكبر تغيير ابتداء التركيب بالانتقال إلى الحرف الموالي (ولا قلب ههنا). وهذه دائرة المختلف تتولد منها أربعة بحور (من كتاب «المعيار في أوزان الأشعار»).



دائرة المختلف

- مستوى مثال الكلمة والجداء الديكارتي

إذا صعدنا إلى مستوى بناء الكلمة وزنتها وجدنا الخليل (ومن أتى بعده) يجرد حروف الكلمة من محتواها ويرمز لكل حرف حسب مرتبته: الفاء لكل حرف صامت يأتي في أصل الكلمة في الأول، وهكذا بالنسبة للعين واللام. ونلاحظ أنه تجريد رياضي وليس من قبيل التجريد الأرسطو طاليسي لأن التجريد عند أرسطو -وهو يتبع في ذلك شيخه أفلاطون- هو الانتقال من الجزئي إلى الكلي باستخلاص الصفات الذاتية فقط من الجزيئات. أما الاعتبار العربي فهو يتجاوز هذا التجريد البسيط بتسليط الترتيب على الأشياء المجردة تجريدا بسيطا، فتخلص بذلك من الصفات الذاتية فتصبح أجناسا (أو ذواتا) ومفاهيم مفرغة من محتواها بسبب الترتيب. ففاء الكلمة مثلا هي أي صامت عربي يأتي في المرتبة الأولى في الكلمة وهكذا. فهذا تعميم منطقي رياضي وليس تجريدا كيفيا. وسنرى أن منطق النحو (عند النحاة الأولين) قد بني على هذا الاعتبار الرياضي كله، ولا يعرف ذلك الفلاسفة اليونانيون.

هذا وأنواع المُثُل أو الأبنية الخاصة بالكلم يمكن حصرها أيضا بالقسمة التركيبية. قال الرضي الاسترابادي فيما يخص قسمة الثلاثي المجرد: «إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للإعراب أو البناء فلا يتعلق به الوزن... وللفاء ثلاثة أحوال: فتح وضم وكسر ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن، وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاث والسكون، والثلاثة

في الأربعة اثنا عشر، سقط المثالان [فِعُل وفُعِل] لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل مخالفه... (شرح الشافية،1/35-36)[19].

فهذه العملية التي تجعل للفاء والعين واللام أحوالا بحسب ما تقتضيه الحركات والسكون، واعتبارات أخرى[20] هي، في الحقيقة، ما يسمى الآن جداء ديكارتيا لأنه نتيجة لضرب مجموعة في مجموعة. ويمكن أن يمثل ذلك فيما يخص الثلاثي المجرد هكذا:

الجداء الديكارتي المتعلّق بحصر صيغ الثلاثي المجرد

	فتحة a	ضمة u	كسرة i	سكون Ø
فتحة a	aa فَعَل	au فَعُل	ai فَعِل	aØ فَعْل
ضمة u	ua فُعَل	uu فُعُل	ui فُعِل	uØ فُعْل
كسرة i	ia فِعَل	iu فِعُل	ii فِعِل	iØ فِعْل

– مستوى مثال اللفظة وهو مستوى بين الكلمة والجملة أو الوحدة الدالة القابلة للامتداد

لا تعرف البنوية اللغوية الأوربية من الوحدات الدالة أو المورفيمات إلا ماله شكل الجزء أو القطعة من الكلام أي ما له حدود يمينا وشمالا في مدرج الكلام فإذا زيد عليه شيء صار أكثر من مورفيم[21]. وليس الأمر كذلك عند العلماء العرب، فالوحدة الدالة كالاسم والفعل هي وحدة قد تكون على شكل مفردة[22] مثل «كتاب» أو شكل هذه المفردة مع شيء يدخل عليه مما

19 – حسب تعبير بياجي (abstraction simple)
20 – هذه الاعتبارات الرياضية هي قديمة ولا شك أن مصدرها هو الخليل.
21 – أما النبر الذي ليس بقطعة كلامية بل زيادة في قوة النطق بالمقطع فلا يعتبرونه مورفيما ويقول بعضهم (مارتيني) إنه ظاهرة هامشية!
22 – والإفراد هو مفهوم أساسي في النحو العربي لأنه يحدد منطلق كل تحليل، فالمفرد هو عند الخليل ما خلا من لوازمه أي ما يدخل عليه. ويبدو أن المتأخرين من النحاة لم يتفطنوا إلى أهمية هذا التحليل.

يحدد معناه أو يخصّصه مثل: «الكتاب»، و«بالكتاب»، و«كتاب زيد»، و«كتاب مفيد»، إلى غير ذلك. فهذه هي وحدات دالة متكافئة عند العرب. والتكافؤ هنا هو من حيث أن الزوائد على المفردة لا تغير حكمها فالاسم باق على اسميته وما يزال يكوّن وحدة على الرغم من الزيادة لأنه يكوّن مع زوائده مجموعة يمكن أن تكون مكونا للجملة وعلى هذا فالجملة لا تتكون، في الحقيقة، من مورفيمات بل من مجموعات مورفيمية وقد تكون المجموعة ذات مورفيم واحد (فهي مجموعة وحيدة العنصر).

وهذا قد تفطن إليه البنويون الأمريكيون وأثبتوا ذلك بنظريتهم المسماة بالتحليل إلى المكونات القريبة (Immediat Constituents Analysis) وتبعهم في ذلك تشومسكي. فحاول أن يصوغ هذا النمط من التحليل على شكل شجرة (انظر في ذلك كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام). وأقرب نظرية في هذا الجانب هي نظرية جان كانيوبين الفرنسي المسماة بنظرية الوساطة.

- مستوى مثال الكلام (الجملة المفيدة) و مفهوم العامل

لم يدرك الكثير من المتأخرين أن للجملة بناء ومثالا كما أن للكلمة بناء ومثالا وإن كان يختلف عنه مثال الجملة بكثير كما سنراه. وعدم فهمهم لنظرية سيبويه والخليل الخاصة بتكافؤ المجموعات المتكونة من المفردة وحدها والمفردة مع ما يدخل عليها جعلهم يعتبرون الجملة في أدنى مستوى من التجريد: فعل وفاعل وفضلة، أو مبتدأ وخبر. وفاتهم أن الفعل والفاعل والمبتدأ أو الخبر يمكن أن يظهر تكافؤها من حيث البنية في مستوى أعلى من التجريد، ومنعهم من ذلك إهدارهم في المقابلة بينهما لعنصر هام جدا لا يظهر في اللفظ وهو الابتداء. فالفعل لا يكافيه من هذه العناصر شيء إلا هذا الذي يسمونه ابتداء –وهم يعرفون هذا المفهوم إلا أنهم تناسوا أهميته الكبرى[23]–. واللجوء إلى الصفر في جميع العلوم يجعلها ترتقي إلى أعلى الدرجات من التجريد العلمي. وهكذا هو الأمر في علم العربية وخاصة عند الخليل[24]. فالعملية التي بها استنبط هذا الموضع الفارغ من اللفظ هو القياس أي حمل شيء على شيء

---

23 – لذهاب التفكير الرياضي في هذه العصور. فالابتداء هو بمنزلة الصفر في العدد وهو عدم وجود شيء في مرتبة معينة، ولهذا دور ودلالة في الحساب وفي الأبنية.

24 – ولا شك أن الخليل هو أول من لجأ إلى ذلك لأن مثل هذا المفهوم الرياضي لا يفكر في استعماله في مثل اللغة إلا من كان له تفكير رياضي.

لإظهار الجامع فيهما أي توافق البناء الذي يتحقق بحمل النظير على النظير. ويمكن أن نمثل ذلك هكذا:

∅	المبتدأ	الخبر
الفعل	الفاعل	المفعول

وهذه العلامة في الرياضيات الحديثة هي علامة الخلو كما هو معروف. وهو هنا خلو الموضع الذي يدخل فيه الفعل من اللفظ. ويسمى ابتداء[25]. وقد تقوم عناصر كثيرة مقام الفعل والابتداء والجامع بينها هو كونها تعمل في معمولين لفظا ومعنى ويكون العامل بذلك كالعنصر المتحكم في الجملة بل ومحور الجملة وذلك مثل:

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت	زيدا	منطلقا
أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا

وتناسى المتأخرون من النحاة أن العامل ليس فقط ما يعمل الرفع والنصب والجر. فلاحظ الخليل و سيبويه:

1- أن العامل والمعمول الأول (أول ما يشغل به العامل على حد تعبير سيبويه) هما أقل ما تكون عليه الجملة العربية غير المحذوف منها شيء. وهما في هذه الحالة فعل وفاعل. أما المعمول الثاني فهو لازم في الجملة الاسمية.

25 – وليس معناه بداية الجملة بل كون الجملة مجردة من العامل اللفظي.

2- أن المعمول الأول لا يمكن بحال من الأحوال أن يقدم على عامله فهما يكوّنان زوجا مرتبا في اصطلاح الرياضيات.

3- أن موضع العامل قد يحتوي على كلمة مفردة غير اسم محض (مثل «إن»، و«كان»، والفعل غير الناسخ) أو على عامل + معمول (مثل: حسبت، وظن عمرو) أو على عامل أول وثان (مثل: أعلمت عمرو).

4- أن موضع المعمول هو للفظة الاسمية في الأصل (الاسم مع ما يدخل عليه من الزوائد). وقد يدخل الفعل في موضع المعمول وذلك في ستة مواضع ذكرها سيبويه (الكتاب، 409/1).

ومجموعة العامل ومعموليه تكوّن النواة الأساسية لكل جملة من حيث البناء النحوي الإعرابي. أما من حيث الإفادة والدلالة فقد صرح سيبويه أن الكلام المستغني يتكوّن من مسند ومسند إليه[26]. وفي هذا المستوى التركيبي توجد أيضا زوائد (مثل الزوائد في وزن الكلمة) وهي جميع المفاعيل إلا المفعول به (فهو فضلة في الإفادة لكنه عنصر نووي في البنية اللفظية لأنه بمنزلة الخبر من حيث الموضع) وكذلك التمييز والحال والمستثنى المنصوب بالاستثناء. ويمكن أن تمثل هذه الأصول بهذه الصيغة:

[(ع ← م$_1$) ± م$_2$] ± خ

ع= العامل، وم$_1$= المعمول الأول، وم$_2$= المعمول الثاني، وخ= المخصص غير النووي، وما بين القوسين زوج مرتب: ع← م$_1$ ، وبين المزدوجين النواة.

ويمكن أن نستخلص من هذه الاعتبارات أن الخليل بن احمد وتلميذه سيبويه هما أول من اعتمد اعتمادا كليا على مفاهيم منطقية رياضية في منهجيتهم لأنهما أرادا أن يصلا إلى بنى اللغة بالتمييز بين الخطاب من حيث الدلالة والإفادة، والخطاب كبنية لفظية. ولكل منهما قوانينه (وهو الفرق بين الوضع والاستعمال). وأكبر مثال في ذلك هو مفهوما المستعمل والمهمل، فالمهمل هو ما يقتضيه العقل والقياس خاصة ولم يأت في الاستعمال، وهذا لا يمكن

26 – وهما جانبان غير متوازيين: جانب البنية اللفظية المحضة وجانب الوظيفة الإفادية والدلالية. والخلط بينهما هو رجوع إلى أبسط مستويات التحليل كما هو الشأن عند الذين يخلطون بين الفاعل في اللفظ والفاعل في المعنى.

أن يحصل إلا في أعلى مستوى من التجريد العلمي. وساعد الخليل في ذلك ما وهبه الله من القدرة النادرة على التجريد حتى بلغ به اجتهاده أن وضع وابتكر الكثير من المفاهيم الرياضية التي لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر، مثل مفهوم المجموعة ذات البنية (الباب) وما يترتب عليها من أوصاف (الخالية وذات العنصر الواحد)، والجداء الديكارتي، والعلامة غير الظاهرة (عدم العلامة)، والتناظر، ومفهوم الزمرة (القياس النحوي الخليلي هو زمرة بالمعنى الحديث)، والإيزومورفيزم (توافق البناء)، فهذه هي حقا معجزة العرب!

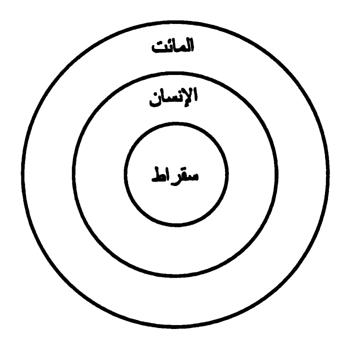
وقد غزا منطق أرسطو الأذهان في نهاية القرن الثالث وتأثر به بعض النحاة على درجات. ثم استبدلت به شيئا فشيئا أساليب الخليل وسيبويه المنطقية الرياضية فجمد الفكر العربي في هذا الميدان وغيرها من الميادين. أما ما ادعاه بعض المستشرقين ومن اتبعهم من أن النحو العربي قد أسس على منطق أرسطو فقد حاولنا أن نرد على ذلك قديما في مقالة نشرناها في مجلة كلية الآداب بالجزائر في 1965. و يمكن في نهاية المطاف أن نبين أن منطق أرسطو بني كله على أساس القسمة الأفلاطونية أي على اندراج شيء في شيء وعلى انتماء شيء إلى شيء بدون ترتيب. فالحد عنده هو دائما بالجنس والفصل أي بذكر الفئة التي ينتمي إليها الشيء المحدد ثم بالتمييز في داخل هذه الفئة بينه وبين غيره بذكر الفئة الجزئية التي ينتمي إليها وهي فئة تندرج تحت الأولى. أما الحد في النحو العربي فهو مثل ذلك إذا كان يخص الدلالة والإفادة في أحطّ مستويات التجريد. أما في البنى اللفظية وفي الافادة في أعلى مستويات التجريد فهو إجرائي محض على مثل ما هي عليه الحدود الرياضية. فالاسم من حيث اللفظ يتحدد بما يدخل عليه من لوازمه وكذلك الفعل. وهذا يسميه الفلاسفة العرب بالرسم[27] في مقابل الحد بالذات أو بالحقيقة. أما قياس أرسطو المسمى بالسلوجسموس فهو من هذا القبيل (الاندراجي): مقدمتان تندرج إحداهما في الأخرى ثم نتيجة تستخلص من هذا الاندراج.

ومثال ذلك كما قال فورفوريوس : كل إنسان مائت، وسقراط إنسان، إذن سقراط مائت.

ويمكن أن نمثل لذلك بهذه الصورة :

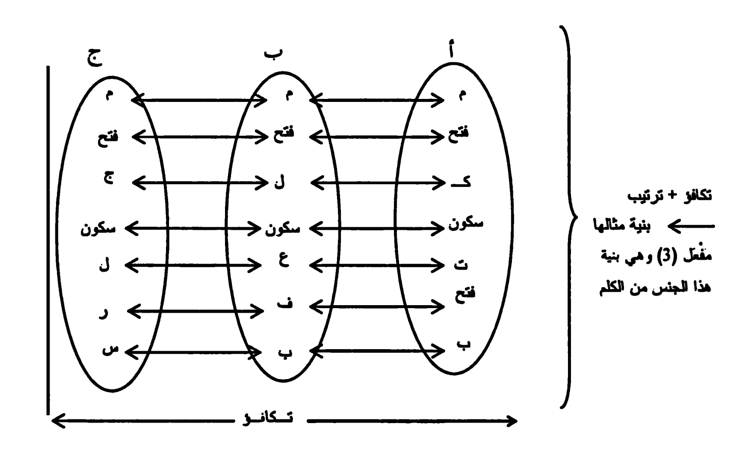
---

27 – وليس مطابقا تماما للرسم بل هو أعمق منه بكثير.



أما القياس النحوي فهو، كما قلنا، حمل شيء على شيء لوجود بنية جامعة بينهما أو استنباط هذه البنية وإثباتها بهذا الحمل. وهذا في الرياضيات هو ما يسمى بمقابلة النظير بالنظير (= Bijection أوbiunivoque Correspondance). ووجود التناظر الدقيق هنا يجعل القياس النحوي أقدر على استنباط البنى من القياس اليوناني الذي لا تناظر فيه. والتكافؤ الذي يحصله القياس بين الأصل والفرع هو نتيجة لهذا التناظر (Symétrie أو Reversibility). ثم هذا القياس النحوي هو أيضا مثال مولّد للعبارات السليمة ولذلك يتم به تفريع الفروع ابتداء من الأصل، والأصل في النحو العربي هو دائما أبسط العبارات ويصير فرعا بزيادة وقد تكون صياغة جديدة[28]. والأمثلة على ذلك يمكن أن تكون الجداول السابقة التي حملنا فيها بعض الجمل بعضها على بعض فنتج من ذلك اكتشاف كيانات مجردة كالعامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والترتيب فيها فهي بنية جامعة في أعلى المراتب. وكذلك يمكن أن نمثل بما يحصل بحمل الكلم من الثلاثي أو أكثر لاكتشاف بنيتها الجامعة وذلك مثل اسم المكان من الثلاثي:

28 – ويختلف عن القياس الفقهي أساسا في كونه محاولة إثبات أو استنباط البنية الجامعة بينما يحاول القياس الفقهي إثبات التوافق بين الفرع والأصل في العلة. أما عند الخليل وسيبويه فالعلة هي «حدث يشغل صاحبه عن وجهه» (كتاب العين) أي السبب الذي يخرج الشيء عن بابه مثل الحادث الصوتي (الاستثقال والتخفيف) في الإعلال والقلب وغير ذلك. وعمم معنى العلة حتى أصبحت تدل على سبب حكم الشيء مهما كان (أنظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام).



الخاتمة:

رأينا أن الحدود النحوية الخليلية التي تخص البنى هي كلها إجرائية (Operating). والحق أن النحو العربي الأصيل هو في جوهره إجرائي. ونعني بذلك أنه يحدّد ويولّد[29] في الوقت نفسه الكيانات النحوية بتحديد كيفية حصولها وتحقيقها، ويتم ذلك بحصر الأصول أوّلا ثم بتفريع الفروع على الأصول مع إمكانية ردّ الفروع إلى أصولها (لتكافئها). فالاسم مثلا يبحث فيه النحوي أوّلا عن أقل ما يمكن أن ينطق به من اللفظ ويكون في الوقت نفسه كلاما مفيدا مثل «كتاب» في إجابة من قال «ما هذا ؟». فهذا أصل يمكن أن تفرع عليه فروع بعملية تسمى الزيادة (وهو تحويل في اللسانيات الحديثة). وتكون كل هذه الفروع مكافئة للأصل من حيث إنها قادرة أن يقوم بعضها مقام بعض ومقام الأصل وهي «الكتاب»، و«بالكتاب» و«بالكتاب المفيد»، وغير ذلك. فتوليد هذه العبارات هو في الوقت نفسه تحديد لها. ومجموع

29 – التوليد اصطلاح للرياضيين يستعمله تشومسكي وغيره من اللغويين المحدثين (المثال كدائرة البحور يولّد البحور لأنه رسم لمجموعة من العمليات المرتبة تخضع لضوابط).

العمليات المولدة المحددة تكوّن زمرة لأن فيها صفة التجميع وفيها إمكانية رد الفرع إلى أصله أو عدم التوليد (الصفر).

وهذه الملاحظة الأخيرة مهمة جدا لأنها تفتح لنا آفاقا جدّ واسعة، فإن العلماء في زماننا قد أجمعوا على أن مفهوم الزمرة قد يكون هو البنية التي تتبني عليها الكثير من الأفعال المحكمة أي مجموع العمليات المرتبة التي تؤدي إلى نتيجة معينة مقصودة، وذلك مثل حقل التربية الذي يرمي فيه المربي إلى تحصيل المهارات في ميدان معين، وكالعلاج الآلي للمعلومات وما تزال البرمجيات في ميدان العلاج الآلي للكلام مبنية على المنوئيد وهو الزمرة ناقص منها التناظر (ردّ الشيء إلى أصله عند علمائنا) فهو من أجل ذلك ناقص وغير مفيد.

وتجري الآن في مركزنا في الجزائر بحوث في هذه الميادين يستغلّ فيها الباحثون النظرية الخليلية مصوغة بما يقتضيه العلم الحديث وتكنولوجيا عصرنا هذا. والذي نرجوه هو أن يتعاون العلماء في الوطن العربي لنحي علم الخليل إن شاء الله.

دور النظرية الخليلية الحديثة
في النهوض بالبحوث الحاسوبية
الخاصة باللغة العربية[1]

إن أول ما تستلزمه البحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية هو أن يعتمد أهل الاختصاص فيها على نظرية لغوية تستنبط من اللغة العربية لا من لغات أخرى غير العربية ولاسيما اللغات الأوروبية التي تغاير تماما في نظامها اللغة العربية. وذلك لأسباب: الأول هو أن العلاج الآلي للغات جزء كبير منه ينحصر في الصياغة المنطقية الرياضية، فكل بحث جار في الوقت الراهن في هذا النوع من العلاج الحاسوبي يرمي إلى ضبط أنجع نمط أو النموذج في الصياغة (Formalism). ومن المعلوم أن الذي يصاغ في الواقع ليس هو اللغة في ذاتها بل النظرية اللغوية المستنبطة من النظر فيها. وقد ضبطت نماذج كثيرة لصياغة النظرية اللغوية الخاصة بالإنكليزية أو الروسية وغيرهما. ويمكن أن ينظر فيها الباحث المتخصص في علاج العربية ليبحث فيها عما استخدم فيها من نماذج الصياغة وعما هو مشترك بين جميع اللغات إلا أنه لا ينفعه أن يطبق هذه النماذج على اللغة العربية كما هي فهذا من محض التعسف.

وقد لجأ الكثير من الباحثين إلى أنموذج نحوي غير علمي للغة العربية وهو النحو المدرسي التقليدي الذي لا يتناول اللغة بالتحليل العلمي ولا بتحليل ظواهر الكلام العربي اللهم إلا بعض ما أبدعه علماؤنا القدامى كوزن الكلمة مثلا. فهذا مفهوم علمي محض ناتج عن التحليل الدقيق «لمجاري كلام العرب» حسب تعبير علمائنا. ولذلك كان ينبغي أن نبحث عن مثل هذا المفهوم عند الذين وضعوا النحو العلمي وطوروه من القدامى أي المبدعين منهم أمثال الخليل بن احمد وسيبويه. فالذي نجده في كتاب سيبويه هو بعيد كل البعد عما نجده في

1- قدم هذا البحث في الندوة الأولى لاتحاد المجامع اللغوية العربية المنعقدة في عمّان في سنة 2003.

كتب النحو التعليمية التي ظهرت ابتداء من القرن الرابع الهجري، مثل كتاب الجمل للزجاجي، والإيضاح للفارسي، ثم المختصرات النحوية التي ظهرت فيما بعد، مثل الأجرومية، والألفية لابن مالك. فالرؤية تغيّرت هنا تماما.

وقد نظرنا في كتاب سيبويه وأطلنا النظر، فبعد مدة طويلة تبيّن لنا أن المفاهيم التي يتضمنها هذا الكتاب تكوّن في الحقيقة نظرية دقيقة لم نعثر على مثلها في أي نظرية لغوية أخرى سواء كانت قديمة أم حديثة. وأيقنا أن هذه المفاهيم جديرة جدا بأن يكشف عنها وعن حقيقتها أي بحسب ما قصده من كل واحد منها صاحب الكتاب وشيوخه وخاصة الخليل. وذلك لأن الألفاظ التي تدل عليها بقيت في أغلبها هي التي استعملها المتأخرون من النحاة لكن بمعنى آخر أو بتصوّر آخر غير الذي كان لدى سيبويه وأصحابه. فهذا العمل هو إذن «قراءة جديدة» –حسب التعبير الأجنبي الحديث– لهذا الكتاب وكتب أخرى قديمة. وقدا التزمنا بأن نأتي على كل تأويل نقترحه لكل مفهوم بدليل قاطع يعصمنا البحث عنه والإتيان به عن كل تعسّف حتى لا نحمّل أقوال القدامى أكثر مما تحتمله. ولهذا احتطنا احتياطا كبيرا في أثناء عملنا الطويل واضطررنا أن نضع بعد التأمل المديد والمقارنة بين طرائق البحث الدلالي القديمة والحديثة طريقة علمية دقيقة للكشف عن الدلالات المقصودة بالفعل[2].

وأدتنا هذه القراءة الجديدة إلى المقارنة بين هذه المفاهيم كما تصورها هؤلاء العلماء المبدعون وما جاء بدلها فيما بعد من مفاهيم غير علمية، والمقارنة أيضا بينها وبين ما نجده اليوم من مفاهيم علمية في العلوم اللسانية الحديثة وفي المنطق العلمي. وههنا أيضا كان تحفّظا كبيرا جدا لأن أوجه الشبه قد تخدع الباحث أحيانا كما أن الفوارق الكثيرة قد تُضل أحيانا الباحثين فلا يهتدون إلى الشبه العميق الذي لا يتضح إلا بالطرق التحليلية الدقيقة كالطرق المنطقية الرياضية. وقد اضطررنا أحيانا لأخرى بسبب القراءة الجديدة إلى وضع لغة جديدة –بعض المصطلحات بلغة أجنبية[3]– لعدم وجود ما يقابل المفهوم العربي في علوم اللسان الحديثة وذلك مثل الحركة والسكون (Akinesis/Kinesis) ومفهوم الفائدة (من حيث الكم

2– يمكن أن يراجع في ذلك كتابنا: اللسانيات العربية واللسانيات العامة (رسالة دكتوراه الدولة، السوربون،1979).
3– بالفرنسية والإنكليزية في كتابنا السابق الذكر.

Informème) وغير ذلك. ونتج من مقارنتنا بين مفاهيم الكتاب والمنطق الرياضي الحديث أن اتضحت أيضا العلاقات الوثيقة القائمة بين بعض المفاهيم العربية ومفاهيم المنطق العربي مثل الحمل ومفهوم القياس ومفهوم النظير ومفهوم.... الباب! وهذا الأخير لم يكن يفكر أي باحث في أنه يطابق تماما المجموعة الرياضية (Ensemble و Set). ولا ننسى أن أستاذ سيبويه الذي قضى معه السنين الطوال في البحث حول ظواهر العربية كان رياضيا سابقا لأوانه (بعشرة قرون) زيادة على ما كان أبدعه من المفاهيم في النحو والعروض والصوتيات وغير ذلك. فبهذه القراءة حصل لدينا نوع من التحديث لنظرية الخليل إذ تُرجمت إلى لغة العلوم الحديثة بالعربية واللغات الأخرى. وتستحسن تسميتها بالحديثة لأنها نظرية على نــظرية سابــقة (Métathéorie).

أهم مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة

1) الانفصال والابتداء كمنطلق

إن الصياغة المنطقية الرياضية للنظريات تستلزم أن تستجيب هذه النظريات لما تتطلبه هذه الصياغة وهو أن تكون واضحة بالمعنى المنطقي (explicit) أي أن تكون تحديداتها الأولية مكتفية بنفسها ولا يكون فيها دور كما يقول علماؤنا[4]. ومثال ذلك في اللسانيات الحديثة الانطلاق من مفهوم الجملة قبل القيام بتحديدها تحديدا لا يكون تابعا لمفهوم هو بنفسه غير محدّد، وهذا كأن نقول: الجملة المفيدة هي ما يتركب من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر. أما في النظرية الخليلية الحديثة فلا يُنطلق فيها من مفهوم الجملة المفيدة («الكلام المستغني» عند سيبويه) بل من مفهوم ما يسميه سيبويه: «ما ينفصل ويبتدأ» (الكتاب، 96/1). والمقصود من ذلك هو أن يمكن بالنسبة إلى قطعة من الكلام أن ينطق بها منفردة لا يسبقها ولا يأتي بعدها شيء، مثل «زيد»، أو «أنا»، أو «كتاب»، في الإجابة عن الأسئلة: من هذا؟ ومن خرج؟ وما هذا؟ فالمنطلق منه هنا يبني تحديده على مفهوم واحد هو «الانفراد»، والجدير بالملاحظة هو أن هذا المفهوم يُوجَد في مكان يتقاطع فيه الكلام كلفظ والكلام كخطاب فهو لفظ مسموع له

4- هذا من شروط التحديد المنطقي. وقد اشترط ذلك تشومسكي أيضا عند وضع النظريات اللسانية العلمية.

بنية وكلام مفيد لمعنى. فيصح أن ينطلق منه كمفهوم واضح معقول ومدرك حسيا[5] وسمى سيبويه هذه الوحدة الصغرى بـــ «الكلمة المفردة».

2) التفريع من الأصول عوض التحليل بالتقطيع

- التفريع بالزيادة على الأصل

إن كل العناصر المـــفيدة القابلة للانفراد تـــعتبر في اللسانيات الـــخليلية كأصول يـــمكن أن تُفرّع منها وحدات أخرى بعمليات خاصة وهذا بعد حصر الأصول. فهذا أقـــرب إلى الـــصياغة الريـــاضية من تـــحليل الجمل بعملية الـــتقطيع المتسلسل والاستبدال (Segmentation/ Commutation) كما هو الحال عند الوظيفيين. وتجاوز هذا التحليل الساذج القرائنيون الأمريكيون (Distributionalists) بلجوئهم إلى التقطيع إلى مجموعات متداخلة من العناصر اللغوية يسمونها بالمكوّنات القريبة (Immediat Constituents). فجاء تشومسكي فاستطاع أن يصوغها على شكل شجرة وهو مفهوم منطقي رياضي. ومهما كان فكل هذا عمل تحليلي- تقطيعي. أما عند الخليـــليين فالـــعمل، على عكس ذلك، تـــركيبي- تفريعي. وهذا طبيعي لأنهم ينطلقون في عملهم من أصغر ما يُتخاطب به مفردا، ويعتمدون في ذلك -كما فعل الخليل وسيبويه- على عملية تفريعية (أو تحويلية) واحدة وهي الزيادة على الأصل وهي تخضع لقواعد معينة.

- التمييز الصارم بين ما يرجع إلى اللفظ وحده وما يرجع إلى المعنى أو الإفادة

فأصغر الوحدات الخطابية هي في الغالب ما نقص فيها شيء أو أكثر من شيء فهي قابلة بذلك لزيادة ما نقص منها. ولاحظ العلماء في القديم أن «الكلمة المفردة» تدخل عليها (هذه عبارتهم) كلمات غير قابلة للانفراد، وذلك مثل «الـــ»، و«الباء»، و«في»، و«منْ»، هذا من الناحية اللفظية الصورية. ولاحظوا في نفس الوقت أن هذه الكلم التي تدخل عليها هذه الكلم غير المفردة أن أكثرها تدل على ذات أي على شيء (Object)، فجعلوها من قبيل الأسماء، والأخرى تدخل عليها بعض الكلم أيضا تختص بها، مثل «السين»، و«سوف»،

5- فلا يحتاج ههنا أن نلجأ إلى مفاهيم ستظهر فيما بعد كمتفرقات لهذه الأوليات مثل الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر.

و«لم»، و«لن»، فجعلوها من قبيل الأفعال لأنها تدل على حدث (Process) في أثناء حدوثه وتُعرّف صوريا بما يدخل عليها.

وهذا التمييز بين الصوري والدلالي مهمّ جدا عندهم بل هو من المبادئ المنهجية الأساسية في النحو العربي الخليلي: فلا يحدد العنصر اللغوي كلفظ بما يخص المعنى وحده ولا يحدد المعنى كمدلول للفظ بما يخص هذا اللفظ وحده. فهذا المبدأ هو من المميزات الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة أيضا.

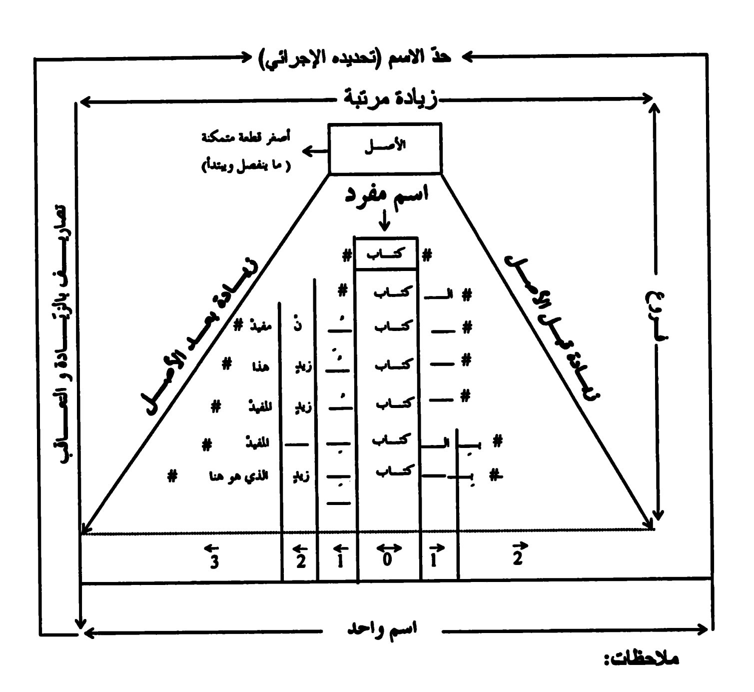
2) التفريع المتدرّج (أو الزيادة من الأقل إلى الأكثر وحدات) وما يترتب على ذلك من خصائص

- التدريج في الزيادة يحدد «مواضع» خاصة

يسمّي سيبويه هذه الكلمة غير القابلة للانفراد زوائد (على الاسم أو على الفعل). فهو يعتبر «الاسم المفرد»، مثلا، كأصل تزاد عليه زوائد خاصة به لكل واحد منها في موضع خاص. فالاسم تأتي قبله مباشرة كزيادة «الـــ»، فهذا تحديده اللفظي الصوري. وتحديده المعنوي الدلالي أنه يدلّ على تعريف مسمى الاسم (جعلة معرفة غير نكرة). وتأتي قبل «الـــ» كلمة من مجموعة الكلم التي ستسمّى خاصة بعد سيبويه حروف الجرّ، كما يأتي بعد الاسم –النواة– علامة الإعراب مباشرة والتنوين أو المضاف إليه (أحدهما يعاقب الآخر عموديا وكلاهما يعاقب «الـــ» أفقيا)، ثم يأتي في الآخر موضع خاص بالاسم أيضا وهو موضع الصفة.

وها هو ذا رسم هذا التفريع المتدرّج الذي أطلقنا عليه اسم «المثال المولد»

المثال المولّد للاسم (أو حدّه الإجرائي)



ملاحظات:

1- إن عملية الزيادة – وهي نوع من التحويل (تحويل الأصل) (Transformation)- هي التي تحدّد بكيفية صورية (في اللفظ) وإجرائية (هو مجرد عمل) المواقع الخاصة التي تقع فيها الزوائد بالنسبة إلى النواة –وهو الاسم ههنا في حدّ ذاته– وتسمى «مواضع». وللاسم ستة «مواضع» لا يتجاوزها.

2- وبتحديدها للمواضع تتحدّد العناصر التي تدخل فيها بكيفية صورية أيضا.

3- كل مرتبة في هذا المثال المولّد للاسم تحتوي على فرع يتفرع مما سبقه بعملية الزيادة الموجهة إلى يمين الاسم –النواة- أو/وعلى يساره. وكل هذه الفروع متكافئة لغويا ورياضيا. ومعنى ذلك أن كل فرع مساوٍ للأصل ولفروعه (وهي نظائر في اصطلاح القدامى) فكل واحد منها هو اسم واحد كما يقول سيبويه مهما بلغ طوله، ويسمى الأصل عند سيبويه «الاسم المفرد» إذا عزل عن زوائده وما يتفرّع عنه بالزيادة: «ما بمنزلة الاسم الواحد». وقد اطلق الرضي الاستراباذي –أحد النحاة العباقرة وقبله ابن يعيش (القرن السادس والسابع)- اسم «اللفظة» على كل واحد من هذه الفروع. ويمكن أن نتواضع على هذه التسمية ونطلقها أيضا على الأصل بما أنه «لفظة» مجردة من الزوائد. وقد اقترحنا مصطلحا أجنبيا لهذا المفهوم وهو « Lexia ».

4- مفهوم الموضع مهم جدا لأنه اعتباري إذ ليس مجرد موقع للوحدة اللغوية في مدرج الكلام، فقد يكون فارغاً ولا فراغ في الكلام المنطوق العادي. فمجموعة المواضع المرتبة ترتيبا أفقياً خاصا تكوّن «مثال الاسم» أو الفعل، مثل بناء الكلمة، فالأصل فيها مع زوائده كل في موضعه يكوّن مثالها.

5- ومجموع العمليات التحويلية (التفريعات بالزيادة) تكوّن مجموعة بالمعنى الرياضي وهذه المجموعة من التحويلات هي زمرة [6].

وهذه الزمرة هي التي «تولّد» الاسم في العربية. ونعني بالاسم كما رأينا الاسم في حدّ ذاته و هو النواة ± ما يدخل عليه (ويخرج) من الزوائد (أي من لوازمه). ولمصطلح «يولّد»

6- بالفعل: 1- لها عملية داخلية: + وهي التحويل بالزيادة (الموجهة يمينا أو شمالا).
2- وهذه العملية تجميعية : (كتاب+ ـــُ)+(نْ)=(كتاب)+(ــــ +نْ).
3- ولها عنصر محايد وهو عدم الزيادة (تحويل مساوٍ لصفر).
4- ولكل عنصر (أو تحويل) فيها نظير وهو التحويل بردّ الشيء إلى أصله.

هنا معنى رياضي أيضا (To generat)[7]: فهو تحديد رياضي إجرائي (أعمال تنتج منها كيانات معينة) وليس تحديدًا بالجنس والفصل[8].

وهذا الحدّ الإجرائي المولد سميناه، كما مرّ بنا، بـ«المثال المولد»، وذلك في اصطلاحنا، ووضعنا له مصطلحا باللغات الأجنبية وهو Generator Pattern و Schème générateur

وللفعل أيضا مُثُل مولدة كالاسم إلا أن مُثُله ثلاثة: أحدها للماضي، والثاني للمضارع، والثالث للأمر.

ثم إن جميع مستويات اللغة (الصوتي والصرفي والتركيبي) يتكون من حدود أو مُثُل مولدة كل واحد منها يكون زمرة.

4) مفهوم العمل والعامل والمعمول في مستوى التراكيب (بناء الكلام)

إن المستوى الذي يتحدّد فيه الاسم والفعل هو المستوى المركزي بالنسبة لنظام اللغة لأنه هو الذي ينطلق منه في التحليل واكتشاف المثل المولدة، ويمكن أن ينطلق منه إلى ما فوق لتحديد التراكيب، كما يمكن أن يتوجه إلى ما تحته في مستوى بناء الكلمة المفردة ثم إلى مستوى الحروف (النظام الفنولوجي). ومع ذلك فالوحدات اللغوية في المستوى التركيبي –ما فوق «اللفظة»– ليست ناتجة عن تركيب اللفظة بلفظة أخرى أي ليس هذا المستوى الذي تظهر فيه الجملة عبارة عن تركيب للوحدات من المستوى الأدنى. فلهذا المستوى وحدات خاصة به أكثر تجريدا وهي العامل، والمعمول الأول، والمعمول الثاني، والمخصص.

7- استعار تشومسكي أيضا هذا المصطلح للدلالة على التوليد الاندراجي (قواعد إعادة الكتابة) وليس التوليد عند العرب اندراجيا بل تركيبيا. فالشجرة عند تشومسكي ترسم عملا تحليليا يتبيّن فيه كيف تتدرج المكونات القريبة بعضها في بعض. ويمكن أن نرسم المثال المولد العربي بشجرة أيضا غير أنه يصير بذلك تحليليا فلا تتبيّن فيه الحركية التحويلية التركيبية. إلا أن هذا التشجير للمثال المولد وإن كان مشوها إلى حدّ بعيد فقد يفيدنا ببيانه عن كيفية تداخل الوحدات وتجمعها في الكلام أي على مستوى الكلام المنطوق لا على مستوى نظام اللغة في حد ذاته.

8- وهذا هو الفرق الحقيقي القائم بين النحو الخليلي ونحو المتأخرين الذين تأثروا بمنطق أرسطو.

وسننطلق ههنا أيضا من أقلّ ما ينطق به من الكلام ولكن دون أي نقص هذه المرة[9]، ونحاول أن نزيد على ما قبل هذه النواة كل ما تحتمله من زيادة وكذلك على ما بعدها. وهاهو ذا المثال الذي نحصل عليه بهذه الزيادات أولا وبوضع كل وحدة إزاء نظيرها أي المكافئ لها:

الأصل

تحويلات بالزيادة — تحويلات برد إلى الأصل

Ø	زيدٌ	قائم	
إنّ	زيدًا	قائم	هنا
كان	زيدٌ	قائما	أمس
حسبتُ	زيدًا	قائما	غلطـــا
أعلمتُ عمرًا	زيدًا	قائما	حالا
أكرم	زيد	عمرًا	إكراما
أكرمـــ	تُ	عمرًا	كثيرا
العامل	المعمول$_1$	المعمول$_2$	مخصّص

نواة التركيب[10] — الزوائد على النواة

ملاحظات:

1- إن الأصل يتحدّد بعدم الزيادة عليه عامة (وعلى اليمين فقط في المستوى التركيبي)[11] فموضع الزيادة على الأصل فارغ ونشير إلى ذلك بالعلامة الرياضية التي هي (Ø).

9- فالمنطلق السابق هو أصغر قطعة من الكلام المفيد. و النقص يتبيّن بالمقارنة بنظائر القطعة في الإفادة (العمل على النظائر) من هذا؟ الجواب الأخصر: «زيد» وهو نظير: «هذا زيد».

10- هي أصل بالنسبة للفروع التي تحتوي زوائد غير مؤثرة لفظا.

11- لأن الزيادة على الأصل التركيبي (Syntactic) تكون بإدخال عنصر يؤثر فيه لفظا.

2- إن العامل هو العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه بل هو المحور الذي ينبني عليه وقد يكون مساويا لصفر كما رأينا وهذا الذي يسميه القدامى بالابتداء. يعمل العامل في المعمول الأول والمعمول الثاني لفظًا ومعنى إذ يكون سببا في إعرابهما وسببًا في تغيير المعنى ولكن الأهم هو أنه سبب بناء الكلام فلا كلام مفيذ بدون بنية يكون أساسها العامل[12].

3- كما نرى وكما سبق أن قلناه: العامل والمعمولان والمخصص هي الوحدات المجردة التي تبنى عليه أبنية الكلام (التراكيب) وليست اللفظة وحدها أو تركيبها مع ألفاظ أخرى. فالعامل مثلا هو كيان اعتباري، فهو موضع في داخل بنية (وليس موقعا في تسلسل الكلام)، والدليل على ذلك أن محتواه قد يكون كلمة واحدة (إنّ)، وقد يكون لفظة (حسبتُ)، وقد يكون تركيبًا بأكمله (أعلمتُ عمرًا)، والأهمّ من كل هذا أنه قد يكون... «لا شيء» بالمعنى الرياضي أي صفرا، وهو عند العرب الخُلُوّ، لأن هذا الموضع قد يخلو ويتجرد من العامل الملفوظ.

4- ولكل تحويل أو تفريع عملية تعتبر نظيرة له[13]، مثل ما رأينا في اللفظة، يمكن أن تردّ كلّ وحدة في هذا «المثال المولّد» إلى ما كانت عليه فيما سبقها.

5- المخصص هو زيادة على المجموعة النووية: عامل، معمول$_1$، معمول$_2$، وليس زيادة على الأصل الذي هو«زيد قائم».

6- يمكن أن يشار إلى هذه الكيانات وعلاقاتها بعضها ببعض بهذه الصيغة:

[(ع ← م$_1$) ± م$_2$]±خ

(ع = العامل، م$_1$ = العامل الأول، م$_2$ = المعمول الثاني،خ = المخصّص، (م$_1$ ← م$_2$) هو

12- لم يدرك النحاة المتأخرون هذا فجعلوا وظيفة العامل الوحيدة هو إحداث الإعراب، فحصروا النحو كله في الإعراب.

13- النظير هنا ترجمة حديثة لمفهوم Symetric عند الرياضيين. وكان له معنى أعمّ عند القدامى من علمائنا وهو المكافئ بالتناظر.

زوج مرتّب يشير إلى أن $م_1$ لا يمكن أن يتقدم أبدا على ع[14]).

5) ظواهر الإطالة أو التثنية (Recursiveness)

إن أهمية «الموضع» كمفهوم إجرائي كبيرة جدا فالموضع، كما رأينا، قد يحتوي على كلمة أو لفظة أو تركيب، وقد يكون المعمول الأول أو الثاني تركيبا أيضا مثل:

ع∅ ⟵ $م_1$ (أنْ تصوموا) $م_2$ (خيرٌ لكم)، وع∅ ⟵ $م_1$ (زيد) $م_2$(رأيته)، وع(ظنّ)$م_1$(زيدٌ) $م_2$(أنّ عمرًا قائم)، وع(أرَدْ) $م_1$(تُ) $م_2$(أنْ أقومَ)، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى المخصّص: ع(جاء) $م_1$ (زيد) خ(وهو يركض).

فهذا سر وخاصيّة تمتاز بها اللغات البشرية كلها: أن يقع في موضع أكثر من مفردة فيحصل بذلك تداخل (Embedding).

ما تفضُل به النظريّة الخليليّة الحديثة غيرها من النظريّات

1- الكلام كفعل للمتكلم ذو بُعدين مندمجين في نظر الخليليين

إن اللغة وضع واستعمال أي نظام من الأدلة المتواضع عليها واستخدام لهذا النظام وليست نظامًا فقط ينظر فيه الباحث دون أن يفكر في كيفية استخدام المتكلم له كوسيلة تبليغ أولا وكوسيلة اندماج في واقع الحياة ثانيا.

وقد يكثر التخليط بين مفهوم اللغة كنظام ومفهوم الكلام المنطوق أو بالأحرى التسوية بينهما بحصر النظام في الكلام المحصّل المحسوس (actualised) على الرغم من التحذير الذي صرّح به سوسير منذ قرن تقريبا، فأصحابه من البنويين الأوروبيين يعتبرون أن المحور التركيبي (Axe syntagmatique) هو محور الكلام المنطوق نفسه أي مدرج الكلام (عند العرب)، وأن نظام اللغة هو كامن في التقابل الذي يحصل –في الذهن– بين وحدة وأخرى

14- أخذ مفهوم العامل الغربيون من العرب عند اطلاعهم على ما ترجم إلى اللاتينـية في القرون الوسطـى وسمـوه بالـ Rector أو Regens ، وهو «الوالي» عند الرومان، ولم يكن له معنى العامل النحوي عند نحاتهم ولا نحاة اليونان قبل ذلك. أول من تكلم عن الـ Regens هو نحوي فرنسي في القرن الثالث عشر الميلادي يسمّى Petrus Helia.

عموديا أي في المحور الاستبدالي (Axe paradigmatique)، وبتسلسل على المحور التركيبي. وتمكن تشومسكي من صياغة هذا التحليل باللجوء إلى سلاسل الرياضي الروسي ماركوف المشهور، وذلك ليبيّن ضعف هذا الأنموذج التحليلي التمثيلي ونقائصه. فهذا التحليل يؤدي فقط، كما قال، إلى الكشف عن الوحدات وتصنيفها ليس غير ولا يهتم صاحبه بما يحصل من تحوّل في تصرّف المُحْدث للكلام، فالاهتمام حاصل بالنسبة إلى نتيجة هذا التصرّف وهو النصّ بل ووحداته في ذاتها فقط، فالالتفات محصور في النصّ وأجزائه الصغرى وبالتالي في كيفية تعرّف السامع على هذه الوحدات.

وبالنسبة إلى التحليل إلى مكوّنات قريبة الذي وضعه بلومفيلد والذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة على أساس عدد من القواعد والعمليات التوليدية فهو أيضا غير كاف للأسباب وضّحها تشومسكي نفسه ونقائص أخرى.

أما النظرية الخليلية الحديثة فلا يكتفي أصحابها بالنظر في مدرج الكلام –وإن كان هو المنطلق، ولكن لا كتسلسل للوحدات الدالة وغير الدالة بل كخطاب حاصل بين متكلم وسامع، فينظر في لفظ هذا الخطاب من حيث بنيته ويلاحظ أن هذه البنى في حدّ ذاتها مستقلة عن المعنى إذ لها قوانينها الخاصة بها ومجارٍ لا يحدّدها المعنى– وأكبر دليل على ذلك هو الاشتراك الشامل (polysemy). ويُنظر أيضًا فيما تدل عليه هذه البنى في الوضع أو المواضعة اللغوية (Code)، فالمعنى هو دائما في الوضع جنس من المعاني وفي الاستعمال معنى واحد محصّل، فكما فُعل بالنسبة إلى اللفظ يبحث الباحث دائما عن أقل ما يمكن أن يدل عليه اللفظ كمدلول أصلي (ما تدل عليه الأصول اللفظية) ثم كمدلول فرعي أي ما تدل عليه فروعها ولا ينظر في المعاني مقطوعة عن اللفظ الدال عليها وإلا خرج بحثه من ميدان اللسان إلى ميادين المعارف العامة التي اكتسبها الإنسان كما فعل أصحاب الـــ Generative Semantics.

فالبحث في بنى اللفظ في هذه النظرية يعتمد على النظر في المحورين معا –غير منفصلين–، فقد رأينا أن الانطلاق يكون دائما من الأصول أي العناصر التي يمكن أن تظهر

في الكلام وحدها (بين سُكوتَيْن كما يقول العرب أو وقفتين). فهذا تحديدها الصوري. وهي طريقة في منتهى الموضوعية. وينظر كيف تتحول هذه الأصول فتصير وحدات أخرى تتفرع من الأولى بالتدريج وعلى مُثُل مولِّدة خاصة فهذا التفريع التدريجي هو ذو بُعدين مندمجين: ففيه إسقاط المحور التركيبي في الأعمدة المتعددة التي يتكوّن منها المحور الاستبدالي (ولابد من تسميته في هذا النموذج بالمحور التصريفي). فالاندماج حاصل بين المحورين لأن هناك حركة تغطي لا المحور التركيبي وحده كما هو الحال في التقطيع المتسلسل بل المحورين معا وذلك باتساع الزيادة أفقيا وعموديا انطلاقا من الأصل. وبذلك أيضا يصير المحور التركيبي جزءًا من النظام اللغوي فيصير على هذا اعتباريا إذ تظهر فيه المواضع (وهي اعتبارية) إذ قد تكون ههنا فارغة أحيانا وهذا لا سبيل إلى العثور عليه في التسلسل الكلامي أي مدرج الكلام.

وما المثال المولد في الحقيقية إلا تمثيل (Simulation) علمي لهذه الحركة.

فهذا الذي يحصل في الدماغ، دماغ فاعل الكلام ومستقبله (المتكلم والمخاطب)، لا ينحصر فقط في مجرّد التقابل (الاختلافي أو التفاضلي) في عمود واحد من المحور الاستبدالي وبتسلسل أفقي (أو بدون تسلسل أي باندراج مجموعة في مجموعة، كما هو حاصل عند الاستغراقيين الأمريكيين) بل هو حركة تفريعية مع ما يقابلها (نظيرها)، فيختار المتكلم لا بين المتقابلات في قائمة عمودية ما يريد بل الوحدة التي يريدها من بين الفروع التي يولّدها المثال، فتتحرّك كلما أراد ذلك الآلية التفريعية التي تستجيب لما أراده. وبذلك تفضُل النظرية الخليلية الحديثة غيرها من النماذج العلمية، والدليل على ذلك أن أكثر أفعال الإنسان، حتى السانجة منها، لها أنموذج تمثيلي له شكل ومجرى الزمرة، كما بيّن ذلك الكثير من العلماء، وخاصة العالم السويسري جان بياجي.

هذا ويعتبر المثال المولّد بالنسبة للمخاطب «مثالاً للتعرُّف الآلي على البنى» وما تحتوي عليه من العناصر المندمجة فيها لأنه مجموعة من المواضع المرتبة ترتيبا معيّنا وهو نتيجة للعمليات التفريعية التي تحدّد هذه المواضع فتظهر على مستوى المحور التركيبي على شكل

سلسلة من المواضع المرتبة، فهذا نسميه بالمثال التدرُّجي لأنه يتحصل في درج الكلام أي ببُعْدٍ واحد، وهكذا هو مثال الكلمة الذي هو وزنها وبناؤها (فَعَل – فُعَل – مَفْعل، إلخ)، وهكذا هو المثال التركيبي:

[(ع ← م1) ± م2] ±خ، وهكذا هو المثال التدرُّجي للفظة الاسمية:

(انظر مثال اللفظة الاسمية)

$\overrightarrow{2}$	$\overrightarrow{1}$	$\overleftrightarrow{0}$	$\overleftarrow{1}$	$\overleftarrow{2}$	$\overleftarrow{3}$

فبهذه المُثُل التدرُّجية التي تظهر في الكلام على شكل تسلسل الوحدات المحصلة[15] (actualised) يمكن أن نستكشف بنى الكلام المحصّل وما يحتوي عليه من الوحدات. وهذا يقتضي أن يعتمد على معجم آلي لكل جنس من المفردات.

هذا ويحاول بعض الباحثين إلى الآن، بالنسبة إلى العربية خاصـــة، أن يتعرّفــوا علـــى وحدات الكلام وما تدل عليه بالتقطيع المتسلسل، ويستعينون في ذلك بسياق الكلمة في المستوى التركيبي أو السوابق واللواحق في مستوى الكلمة ولا يعرفون مستوى اللفظة طبعا. أما الكلمة فمثل كلمة «مكتبة» يحللونها هكذا:

السابقة	الجذع	اللاحقة	العلامة
مَـــ	كْــتَــبــ	ـــة	ــ

فلو استخدموا المثال مَفْعَلة للتعرُّف على بنية الكلمة أولا، واستخرجوا الجذر [كـــت- ب] من المعجم الآلي للجذور، لوفّروا لأنفسهم مشقّة البحث للتعرّف على جنس كل من السابقة واللاحقة والجذر. ثم إنْ هم أرادوا أن يتعرفوا على علامة الجمع في كلمة «أصْحاب» (جَمْع صاحب) لاستشكلوا الأمر، إذ الهمزة لا تدل هي وحدها على الجمع ولا الألف ولا كلاهما معا، إذ قد سكّنت الصاد، فالبحث عن العلامة كقطعة متصلة أو متقطعة هو تعسّف كبير جدا،

15- وليست مثلها لأن المُثُل دائما اعتبارية (ليس لها محتوى محسوس).

إذ الذي يدل على الجمع هو مثال أصحاب: أي مجموع الحروف والحركات والسكنات الأصلي والزائد منها كل في موضعه (تحديد الوزن للرضي). أما السياق في المستوى التركيبي فإنه أيضا ذو بنية لأنه جزء من بنية تشمل نواة التركيب وما يُزاد عليها كما رأينا.

هذا وقد اتّضح لنا، معشر اللغويين الخليلين، أن البرمجيات التي ظهرت منذ أن تأسّس هذا العلم الحاسوبي، لا تفي هي بدورها بما تتطلبه النظرية الخليلية الحديثة (كما لا تستجيب الكثير من النظريات اللسانية لهذا العمل العلاجي). فكما رأينا، مفهوم الزمرة هو عنصر أساسي في هذه النظرية، فلا يصح التمثيل العلمي لأفعال المتكلم التي تنعكس (revertible) بتجاهل ذلك، فلا بد لها من نظير إذ هي التي «تردّ الأشياء إلى ما كانت عليه» كما يقول النحاة العرب، فهذا يتحقق في الزمرة. ولم نر بعد –وعسى أن يكون قد حصل– برمجية تستغل هذا الانعكاس أو التناظر في العمليات، فهي تكتفي بما يسمى المنوئيد. والذي نوقنه هو أن ما تسمى بـ«الأنحاء الصورية» (Formal grammars) كما ضبطها تشومسكي واستخدمها المهندسون فكلها مبنية على «أكسيوماتيك» أساسها المنوئيد لا غير. هذا فيما علمناه إلى الآن، وقد سمعنا أن بعض الباحثين قد حاولوا أن يتجاوزوا المنوئيد، ومهما كان فهو بحث مبرمج في مركزنا.

وتجري الآن في مركز البحوث لترقية العربية بالجزائر بحوث مبرمجة في شتى الميادين التي تخص اللغة، كطرائق تعليم اللغات، والعلاج الآلي للغة، وأمراض الكلام وغيرها، وكلها تبحث في كيفية استثمارها للنظرية الخليلية الحديثة ولا تهمل النظريات العلمية الأخرى إلا أن تكون قد تجاوزها الزمان. والذي نعتقده هو أن للنظرية الخليلية دورًا حاسمًا في ميدان العلاج الحاسوبي للعربية وهو دور كل النظريات التي تستجيب لما يتطلبه هذا العلاج من الوضوح والتماسك والعمق في تمثيل الظواهر والأحداث اللغوية، كأفعال الإنسان الكلامية وهذا العلاج الحاسوبي سيكون لجميع النظريات كالمِحكّ تختبر به صحتها ومدى نجاعتها.

رحم الله الخليل وسيبويه وكل مبدع من علمائنا وجزاهم الله خيراً على أعمالهم العظيمة النافعة. والحمد لله الذي هدانا إلى ما قالوه.

II - بعض قضايا اللغة العربية

تأثير الإعلام المسموع في اللغة وكيفية ا ستثماره لصالح العربية[1]

يعرف كل واحد ما للإعلام المكتوب والمنطوق من تأثير عميق وواسع جدا في استعمال الناس للغتهم وهو جزء من التأثير الشامل الذي تمتاز به وسائل الإعلام في جميع ميادين الحياة والفكر، وقد تضاعف هذا التأثير وقوي بتقدم الوسائل التقنية والتكنولوجيا عامة بكيفية عجيبة حتى صارت الكرة الأرضية، كما يشعر بذلك كل منا، عبارة عن قرية كبيرة لا يحدث فيها حادث ذو شأن إلا ويعلم به على الفور أكثر سكانها. فتأثير الإعلام -والاتصال الواسع السهل والسريع- من شأنه أن ينقل الأخبار بالألفاظ والأساليب التي تعوّد عليها المذيعون في الإذاعة والتلفزيون والمنشطون فيها، وبذلك صار دور هؤلاء في تشييع اللّفظة المحدثة دورا هاما جدا، وكذلك الخطأ اللغوي، فمسؤوليتهم في ذلك كبيرة، وقد لا يشعر بخطورته أولو الأمر منا، فيما يبدو لنا، فقد تركوا في هذا الميدان الحبل على الغارب وخاصة في العشريات الأخيرة، خلافا لما كان عليه الإعلام والتعليم عندما أنشئت المجامع اللغوية.

وليس غرضنا في هذا البحث القيام بتحليل للغة الإذاعة والتلفزيون، فقد قام بذلك الكثير من الباحثين، بل غرضنا هو أن نبين الأهمية العظيمة التي يكتسيها الإعلام ولاسيما المسموع منه في التأثير على الاستعمال اللغوي لا عند النخبة من المثقفين فحسب بل حتى في استعمال الجماهير للغة، وخاصة الأطفال والشباب، وسنمثّل، على كل حال، لهذا التأثير ببعض الأمثلة.

وسنقترح فيما يلي بعض الوسائل لاستثمار هذه المنابع من الإشعاع الثقافي لتستفيد منه كأداة اتصال لا أقل مما هي عليه اللغات الأوروبية الكبرى من الحيوية والنجاعة في التبليغ.

1- قدم هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2001.

منبعان أساسيان للتأثير

إن هناك منبعين أساسيين يؤثران في استعمال الناس للغة أيّما تأثير، وهما عاملان قويان جدا في انتشار ألفاظ الحضارة الحديثة والمصطلحات العلمية والتقنية بل ولا مفرّ أبدا من هذا التأثير ولا مردّ له، وهما المدرسة وامتداداتها من جهة، ووسائل الإعلام على اختلاف أنواعها من جهة أخرى، وهذا يرجع إلى أقدم الأزمنة، إلا أن تعميم التعليم وارتقاء وسائل الإعلام وانتشارها الواسع في عصرنا هذا جعلها من الوسائل العظيمة التأثير على عقول الناس وسلوكهم ولغتهم. وقد استغلت هاتين القوتين كل الحكومات والأحزاب في كل دولة، أما فيما يخص البلدان العربية فإن الحكومات فيها لم تستغلّها استغلالا عقلانيا في ميدان اللغة خاصة، وليس معنى ذلك أن السلطات المعنية في كل بلد غير شاعرة بأهمية التدخل في مصير اللغة باستغلال المدرسة على الأقل، فإن هناك الكثير من التوصيات في المؤتمرات لوزراء التربية والإعلام والتعليم العالي تنص على ضرورة هذا التدخل لصالح اللغة العربية، إلا أننا لم نسمع أن هذه التوصيات -ولو واحدة منها- قد حظيت بالتنفيذ الكامل وبالنتائج الملموسة. ثم إن القوانين والنصوص التي تخضع لها المجامع اللغوية تنص كلها، في كل بلد، على ضرورة إدخال المصطلحات التي انعقد عليها الإجماع في المستوى القومي، ومع ذلك فلا نعلم أن لفظا واحدا من تلك المصطلحات الحديثة فرض على الطلاب والتلاميذ الصغار.

هل يمكن أن تفرض اللغة وبالأحرى الألفاظ المحدثة؟

وكثيرا ما سمعنا العلماء يصرّحون بأن اللغة يستحيل أن يتدخل فيها الأفراد لأنها ظاهرة اجتماعية، فلا قدرة للفرد على تغييرها بمحض إرادته. وهذا صحيح، قاله القدامى من علمائنا لأن اللغة وضع من أوضاع المجتمع يتواضع عليه الناس بدون ما شعور منهم في الغالب، فلا يستطيع الفرد أن يغير من ذلك شيئا. فاللغة لا تفرض لأن جوهرها اجتماعي محض كما أن الأوضاع الاجتماعية لا تفرض بل يرتضيها المجتمع كمجتمع لا كأفراد[2]، إلا أن المجتمع قد تؤثّر فيه عوامل بكيفية حاسمة، وذلك مثل ما يقوله وينشره الرجال ذوو النفوذ الفكري أو

2- وكل ذلك صحيح في مجمله إلا أن إطلاق القول بدون قيد خطأ كما رأينا وكما سنراه.

الديني أو السياسي كزعماء الفكر أو الدين أو السياسة. وعلى مثل ذلك يكون المعلم والمذيع بالنسبة إلى الأطفال والجماهير[3].

وفإن كانت اللغة غير قابلة لأن تفرض بالقوانين فإنها، مع ذلك، تفرض نفسها بسهولة عجيبة جدا عندما تأتي على لسان المعلم والأستاذ، كما يكون لها حظ كبير من ذلك بالنسبة إلى الملايين من الناس إذا ما استعملها مذيع الإذاعة والتلفزيون. فكأن المجامع تعيش في عالم والمدرسة والإعلام في عالم آخر. فالوضع غير الاستعمال، وعلى هذا فإن استعمال بعض الناس هو قدوة لغيرهم بحكم منصبهم ووظيفتهم فهم أصحاب نفوذ من الناحية اللغوية (زيادة على نفوذهم الاجتماعي وغيره). وهؤلاء هم كما قلنا، معلمو التعليم الابتدائي خاصة. والطفل الصغير إذا سمع معلمه يستعمل بكثرة لفظة لم يسمعها من بيئته غير المدرسية فإنه لا يشك أبدا في وجودها في استعمال أكثر المثقفين. وكذلك هو الأمر بالنسبة للإعلام عند أكثر الناس، وخاصة الطبقات المتوسطة، فإذا سمعوا مذيعا معروفا يستأنسون به كلما ظهر في الشاشة ويكثر من استعمال كلمة أو عبارة أو مصطلح فإنهم يميلون إلى تبني ذلك لثقتهم بالمذيع -كما يثقون غالبا بما تكتبه وتنشره الصحف.

وعلى هذا فلا ندري لماذا لا تلجأ السلطات في كل بلد إلى استغلال هاتين البؤرتين للإشعاع الثقافي واللغوي بالدرجة الأولى. فالذين لا يمكن أن يفرض عليهم أي شيء من اللغة هم الذين تعوّدوا على استعمال معيّن إذ كان ما تعوّدوا عليه كافيا، ولهذا فقد لا يكفي أن ترسل القوائم من الألفاظ والمعاجم الخاصة بالمصطلحات إلى العلماء والاختصاصيين الذين سبق أن دخلت في استعمالهم ألفاظ أخرى، سواء كانت صحيحة الوضع أم لا، عامية أم فصيحة، عربية الأصل أم أجنبية. فإذا كلموا في ذلك أي في سبب استعمالهم للأجنبي من الألفاظ، قالوا «إذا شاع اللفظ فلا مردّ له وسنة الله في اللغات أن تقتبس لغة من أخرى» وغير ذلك من الحجج التي أخذت عن اللغويين الوصفيين في الغالب.

3- ومثل ذلك أيضا الخطاب الرائع الأسلوب فإن تأثيره على استعمال الناس للغة معينة أيضا حاسم كالقرآن الكريم فإنه غيّر من أوضاع لغة العرب -إذ نزل بلغتهم- فقد قلب أوضاع أساليب التعبير عند العرب (وأوضاع الأساليب غير أوضاع اللغة). وشاعت ألفاظ وردت في القرآن بمعنى خاص لا تعرفه العرب.

الغرابة؟ بالنسبة لمن؟

وعلى هذا فإن مصير الكلمة المحدثة - والتي لا يعرفها أكثر الناس- لا يمكن أن يبت فيها فيقال إنها كلمة غريبة، فالغرابة بالنسبة لمن؟ فإن للمصطلح الجديد مصيرا لا يتوقف شيوعه على معرفة الناس له مسبقا فهذا دور، ثم إن غرابته في الوقت الراهن لا تمنعه من أن يكون مأنوسا في وقت آخر إذا توفّرت فيه شروط الشيوع واستئناس الناطقين به.

ثم إن دور المعلم ووسائل الإعلام تضاعف في عصرنا هذا، كما قلنا، تضاعفا عظيما جدا، وذلك بحكم تعميم التعليم في جميع الأوساط والبيئات، ودخول الإذاعة والتليفزيون في أكثر البيوت. ولم نر فيما مضى مثل هذه الظاهرة أعني أن يتمكن الإنسان بأن يشاهد ويسمع كلام أشخاص يبث من جميع أنحاء العالم، وأخص بالذكر الناطقين بالعربية، فيسمع من كل قطر عربي كلام أهله. وعلى هذا فالتأثير في اللغة من جهة معينة قد تضاعف أكثر فأكثر. فاللفظ المحدث - والعبارات الجديدة (المصوغة على قياس كلام العرب) يمكن أن تشيع شيوعا لا مثيل له في أي وقت من الأوقات. والألفاظ والأساليب إذا كثرت على ألسنة هؤلاء فكن على يقين أنها ستُلفِت انتباه المستمعين والمشاهدين، وإذا أدخلت المصطلحات في الكتب المدرسية على مستوى الوطن العربي فلا مناص من أنها ستشيع شيوعا واسعا[4].

ماذا نقر من الألفاظ؟

وقد يقول قائل: «يجب على المجامع اللغوية أن تقرّ الألفاظ التي دخلت في الاستعمال أو تضع لفظا لما جدّ من جديد من المفاهيم العلمية والتقنية». وهذا ما يفعله المجمع الفرنسي فإنه ينظر فيما هو مستعمل بالفعل فإذا كثر واستقرّ على معنى معين أقرّه المجمع. أما المفاهيم الجديدة فليس للمجمع الفرنسي أن ينظر فيها لأن العلماء والاختصاصيين (وكذلك الهيئات العلمية) هم الذين يضعون اللفظ الجديد. وقد يدخل هذا الذي وضعوه في الاستعمال ويشيع غالبا لأن هؤلاء العلماء يخضعون وضعهم للألفاظ لقواعد التوليد اللغوي الخاص بالفرنسية (واللغات الأوربية عامة). وصارت هذه القواعد من السنن اللغوية عندهم. وذلك مثل الرجوع

4- وإدخالها في جميع هذه الكتب يقتضي أولا أنها حازت على إجماع واضعيها ومن ثم فلا يمكن أن تكون فيها عيب التنافر الصوتي وغيره من العيوب التي تمنع الكلم من الانتشار.

إلى مجموعة معينة من السوابق واللواحق اللاتينية واليونانية الأصل تواضع على الاستقاء منها كل العلماء في أوروبا وأمريكا. فهذا هو شأن اللغات التي ينطق بها أهل الحضارة المتفوقة حاليا على غيرها من الحضارات. وليس الأمر كذلك بالنسبة للعالم الثالث ولاسيما البلدان العربية. لأن المخترعين للشيء هم بالضرورة أصحاب التسمية لهذا الشيء. أما الناقلون المستغلون لهذا الذي اخترع فلا يرفضون هذه التسمية غالبا. أما الذين قد يرفضون فيختلفون بحسب أهمية تاريخهم وتاريخ حضارتهم وبقدر ما بقي فيهم من الشعور بهذه الأهمية وضرورة المحافظة على هويتهم. ففي هذه الحالة تنشأ المجامع اللغوية بل وهيئات أخرى من هذا القبيل تحاول أن تسدّ «الثغرات اللغوية» أي الفراغات التي غزتها في الحقيقة الألفاظ الأجنبية. فتضع الألفاظ الجديدة من صميم لغتها. وهذا لا يخص العالم الثالث بل هو موجود في قلب أوروبا الآن. وذلك مثل اللغة الفرنسية التي عجزت عن مقاومة الإنكليزية في أكثر الميادين ويعجب الإنسان من كثرة ما أنشأه الفرنسيون في هذه العشريات من هيئات لغوية (وقد صار المجمع الفرنسي منذ زمان هيئة تشريفية لا أكثر)[5]. أما في البلدان النامية فقد يصيب بعض الشعوب والفئات شيء من اليأس في مغالبة اللغات المتفوقة، فإن لم يكونوا من الذين تغرّبوا التغريب العميق أقبلوا على التعريب اللفظي وتقبلوا ذلك بارتياح كامل مادام اللفظ قد صار بذلك مأنوسا في السمع بل تحمسوا له وأيقنوا أنه أمر طبيعي ولا سيما عند استماعهم للغويين الذين أثبتوا بكيفية علمية لا غبار عليها أن جميع اللغات تقتبس بعضها من بعض ولا فائدة في معارضة مالا مردّ له.

الاقتباس اللغوي العارم

فهذا وإن كان ظاهره صحيحا فإنه يحتاج إلى شيء من الاستدراك والتوضيح. فصحيح أن الاقتباس اللغوي هو ظاهرة طبيعية كثيرة الوقوع جدا ولا تسلم لغة منه أبدا. إلا أن هناك حقيقة أخرى وهو أن نفوذ اللغة وحيويتها ومن ثم مستقبلها وبقاؤها يقاس بسهولة تكيفها في

5- وذلك مثل الـ Conseil de la langue française، والـ Institut de la langue française، و الـ Conseil international de la langue française وغيرها.

انظر عن الأعمال الرامية إلى إثراء الفرنسية، وخاصة في الكندا ما كتبه Guy Rondeau : La normalisation ling.,terminologique et technique au Québec (**La norme linguistique.** Gt. du Québec 1983, p.415 sqq).

ذاتها، وذلك بالرجوع إلى ما رزقها الله من الثراء المعجمي الكامن والقدرة الاشتقاقية. أما اللغات التي تكثر من الاقتباس حتى فيما يوجد له مقابل وحتى يشمل المفاهيم العادية غير العلمية فهذا يكون دليلا قاطعا على ضعفها وعجزها في داخل موطنها عن منافسة اللغات الأخرى ومآل مثل هذه اللغات الضعيفة الزوال والانقراض وحلول غيرها محلّها[6] ولو في ميادين خاصة في بداية الأمر.

ففي هذا الميدان أيضا يؤدي الإعلام وخاصة المنطوق منه دورا خطيرا جدا في ذيوع الألفاظ الأجنبية حتى تلك التي بقيت على شكلها الأعجمي ولم تعرّب. ونحن لا ننكر أن بعض هذه الألفاظ تفرض نفسها مهما كان الموقف ومهما اجتهد المسمون بالمحافظين على إيجاد المقابل العربي، وذلك مثل كلمة «إلكتروني»، فمهما حاول الذين اقترحوا بدله «كهروبي»، فإن الكلمة الأولى ستبقى هي الشائعة لأنها من الأمثلة التي يصير فيه الاسم هو المسمى والعكس. فهي توحي إلى شيء يعجب به الإنسان فصار الاسم ذا هالة تشع إشعاعا فلا يريد المستعمل أن يُذهب هذه الهالة باستعماله لكلمة أخرى لا يمكن أن تقوم عنده مقامها. وهذا لا يتحقق دائما لأن هناك قوانين لشيوع الكلمة وإقبال الناس عليها لا يعرفها علماء اللغة الذين لم يطلعوا عــلى ما اكتشف من ذلك حديثا، ومن ذلك ما عرفه علماؤنا قديما وأقروا بأنه من أسباب انزواء الكلمة وهو تنافر الحروف، وقد ورد شيء من ذلك فيما التقطه وجمعه علماء اللغة ولم يأت إلا في نص واحد أو اثنين، وقد أراد إحياءه بعض المجمعيين ولا سبيل إلى ذلك مثل: «الإرزيز» للتليفون، و«المطثة» لمضرب الكرة، وغير ذلك.

وهناك حقيقة أخرى لا تقل أهمية عما ذكرناه وهو أن التدخل في مصير اللغة وتكييفها وتحسين مردودها في تبليغ المعلومات هو شيء ممكن جدا. ومن ثم فليس صحيحا أن يكون «تطور» اللغة، أي تحوّلها إلى نظام آخر ومحتوى آخر، شيئا محتوما بحيث لا تستطيع أية قوة وأية هيئة أن توقف ذلك أو تعارضه. أما التدخل فلا مثال أحسن من تدخل الهنود والعرب قديما في تدوينهم للغة التي أرادوا أن يحافظوا عليها. صحيح أن اللغة المتداولة في الخطابات

6- انظر بهذا الصدد «كيف تموت اللغات» في La mort d'une langue في كتاب : Ch Baylon Sociolinguistique بباريس، 1996. وR. Fasold في كتابه: The Sociolinguistics of Society, Blackwell, 1984.

اليومية هي التي تكون عرضة للتحول السريع وقد يصعب بل يستحيل أحيانا كثيرة أن يعترض على ذلك وخاصة في ظروف خاصة، مثل الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كالحروب ونزوح أهل بلد إلى آخر، وكغزو الغزاة وغيرها. أما لغة الثقافة أو اللغة المشتركة المستعملة في نشر التعليم وفي الاتصال مع الجماهير والإعلام وغير ذلك فأكثر أحوالها هي البقاء على ما هي عليه بفضل تدخل السلطات المعنية وأعمال اللغويين والنحاة ونقاد الإنتاج الأدبي. وبالنسبة للغات الأوربية، فأحسن مثال على ذلك هو ما قام به الفرنسيون في القرنين السادس عشر والسابع عشر من تدوين وضبط للغة التي كان يحرر بها المثقفون وخاصة الكتاب والشعراء. فنجحوا في محاولاتهم النجاح التام. وناهيكم في زماننا هذا بمثال كلمة logiciel الفرنسية التي اقترحوها لتقوم مقام Soft-Ware (وكانت قد شاعت في ميدان الحاسوبيات). فلا يوجد الآن ناطق بهذه اللغة إلا وهو يستعمل logiciel ليس إلا. والذي قد ضاعف هذه المجهودات وجعلها تنجح أيما نجاح هو هذا الإعلام المنطوق الذي نحن بصدد الكلام عنه.

طغيان العامية في الخطاب الإعلامي والتلفزيوني وسبب ذلك

يكثر المذيعون من استعمال العامية وكذلك المنشطون في خطاباتهم. ونستثني من ذلك في الغالب نشرات الأخبار. يكثر ذلك بصفة خاصة في الحصص التي موضوعها الترفيه أوالتسلية. وقد طغت أيضا العامية على الفصحى في كل حصة يكون موضوعها تبادل الآراء أو الخبرة على شكل «استجواب» أو مجرد إجراء حديث. ويتعجب أكثر الناس من طغيان العامية في هذه الحصص الأخيرة إذ قد يكون مستواها عاليا. وكل هذه الظواهر هي، في الحقيقة، جدّ طبيعية لأن المنطوق المتبادل بين اثنين على الأقل يقتضي أن يلجأ إلى جانب من الاستعمال اللغوي يتّصف بالخفّة والاقتصاد أي بشيء كبير من العفوية ولاسبيل إلى العثور عليه في العربية التي يتعلمها الناس في المدرسة[7]. ويجهل الكثير من الناس أن للعربية الفصحى مستوًى عفويا مثل جميع اللغات الحية، وأن العرب السليقيين كانوا يتخاطبون في حاجاتهم اليومية مثل ما يتخاطب الفرنسيون والإنكليز أي بلفظ سهل لا تكلف في تأديته، وهي

7- أما هذا المستوى الذي يتعلمونه فهو المستوى المستعمل في مقام غير عفوي ككل خطاب محرّر يلقى على الناس وتأديته ترتيلية في أصل وضعه. وهو لا يقل أهمية من المستوى المستخف.

اللغة التي وصفها القدامى الذين استمعوا إليهم ودوّنوا كلامهم وقرئ به القرآن، وذلك مثل ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من اختلاس للحركات والاختزال والحذف والإدغام.

أما في زماننا –ومنذ أقدم العصور– فقد صارت العربية تكتسب بالتلقين، والتلقين من عادته أن يهمل الخفيف من الأداء، لأنه يريد صاحبه أن تعطى لعناصر اللغة حقّها أي أن تحقق مخارج الحروف وأن تبيّن (إلى حد المبالغة أحيانا) حركات الإعراب التي قد سقطت من العامية فابتعدت الفصحى في مستواها التخاطبي عن الأداء العفوي إذ حافظت العامية على الخفة لأنها لغة تخاطب فقط[8] على الرغم من وجود قراءة قرآنية بهذا النوع من الأداء الخفيف وذلك لاندثار درس القراءات في التعليم (ووجودها عند الاختصاصيين فقط وهم قلة).

وصارت الفصحى مبتورة من مستواها العفوي ولا يمكن أن نقول إنها كانت على هذه الحال التي نعرفها اليوم فقط حتى في زمان السليقية إذ كانت اللهجات العربية هي لغة التخاطب. والحق أن ما كان يسمى بلغات العرب –وهي كيفيات في تأديتهم لعنصر واحد من عناصر اللغة– كانت توجد بالفعل في صميم الفصحى وكانت جزءًا منها، فالكثير من القراءات القرآنية كانت لغات، ويوجد في الشعر الفصيح الكثير من اللغات أي الكثير من التنوع في تأدية وحدة لغوية معينة[9]. وكان للعربية الفصحى التي نزل بها القرآن هذا المستوى العفوي، وإلا فكيف نفسّر هذه الكثرة الكاثرة من أمثلة الاختزال والاختلاس والحذف –في الأداء والتراكيب– التي ذكرها سيبويه في كتابه ولم تنسب في أكثرها إلى إقليم أو قبيلة معينة؟ إنما الذي ينسب إلى القبائل هو غالبا أداء مختلف عن الأكثر أو مساو له ولا يتصف غالبا بالاختزال والتخفيف.

فالذي منع الناس والمنشطين في الإعلام من تجنب الفصحى الملقنة بالمدرسة هو عدم توفر الفصحى التي تعلموها على ما تتصف في لغة التخاطب العادي من الخفة في الأداء ومن

8- ويجب ألا نخلط بين اللحن وهو الخطأ في اللغة –وتتصف به العامية–، وبين التخفيف الذي ليس بلحن لأنه سمع من العرب وقرئ به القرآن.

9- وجود لغات العرب (بهذا المعنى) بكثرة في القراءات والشعر لدليل على أن الفصحى كانت لغة واحدة بشيء كثير من التنوع (الصوتي خاصة) وبالتالي لم تكن خاصة بالتعبير الأدبي وحده. ودليل آخر لا يقل أهمية من السابق هو قلة ما اختلفوا فيه بالنسبة إلى ما اتفقوا عليه وكثرة ما جاء تأكيدا لذلك من قول اللغويين «وقول عامة العرب». وإن أخذنا مثلا معجم لهجة تميم فإنه ضئيل جدا من جهة ولكل ما تميّزوا به فإن المقابل هو غالبا قول أكثر العرب.

الصيغ والتراكيب المأنوسة، فيلجأون إلى العامية أو يخلطون بينها وبين الفصحى، ويميلون أحيانا كثيرة وبكيفية عفوية إلى الاختلاس والاختزال كما كان ذلك موجودا في الفصحى العفوية. فكأن لجوءهم إلى العامية أو هذا المزيج يريحهم من تكلف اللغة غير العفوية وهو أمر طبيعي، ولكن الذي ليس بطبيعي هو أن يجهل أو يتجاهل أهل الاختصاص هذه الحقائق، وأخطر من هذا أن يعتقد أن العامية -أي اللغة الملحونة - لامناص منها لاتصافها بالخفة، وأنها اللغة الوحيدة التي يتخاطب بها الناس في حاجاتهم اليومية، فيأتي بعض العلماء فيبرّر ذلك بقول المستشرقين أن الفصحى «لم تكن في يوم من الأيام إلا لغة أدبية مشتركة»، وهذا كله مغاير للحقيقة، وبالتالي ظلم للعربية.

اقتراحات لاستثمار الإعلام المنطوق

إن هناك من الأخطاء اللغوية ما يكون سببه الوحيد لشيوعها هو الإذاعة والتلفزيون، لأنها لا تظهر إلا فيما يسمع بالفعل لا فيما تكتبه الصحف أو غيرها، وذلك مثل هذه الكلمات العربية: «كيان»، و«خيار»، و«عيان»، فقد شاع على ألسنة المذيعين النطق في الكلمتين الأوليين خاصة بفتح الحرف الأصلي الأول وهو خطأ كما هو معروف، كما تغير النطق بعدة كلمات، وإن كانت مقبولة بشيء من التجوز، وذلك كلمة «مهمة». كنا في شبابنا لا نعرف إلا النطق بها على وزن مُفْعِلة (اسم فاعل أهم)، فشاع الآن خاصة في بلدان الخليج مهمة بفتح الميم.

وأقبح من «كيان» بكثير هو نزعة لاحظناها في الأداء للكثير من المذيعين فلا يعتدون في نطقهم بحرف المدّ في حالات كثيرة، وذلك مثل: «المدرسة الأساسية» فينطقون بها «المدرسة الأسسية»، ومثل «البرنامج التعليمي» ينطقون به: «البرنامج التعلمي»، وقد انتشر هذا النطق الفظيع شرقا وغربا بسبب الإعلام المنطوق، وإن كان ظاهرة مثل الموضة في اللباس إلا أنه في منتهى الفظاعة لا من حيث الذوق بل من حيث أنه يؤذن بانحلال النظام الصوتي العربي في أعز صفاته وبالتالي يهدّد كيان العربية.

وعلى هذا فإننا نقترح أن تتخذ تدابير مستعجلة من جهة، وتدابير أخرى تحتاج إلى إعداد الوسائل من جهة أخرى.

أما في القريب العاجل فلا بد، في نظرنا، من :

1- إصدار مرسوم أو أي نص قانوني في كل دولة عربية يسمح للمجامع اللغوية بالقيام بمراقبة للخطاب الإعلامي، وبصفة عامة كل كلام وحديث يذاع على الإذاعة والتليفزيون من حيث صحة التعبير وسلامته، وما تقتضيه قواعد اللغة العربية لفظا ومعنى، إفرادا وتركيبا، وذلك بإصدار مجموعة من التنبيهات، وتطالب وسائل الإعلام بمراجعة خطابها في ضوء هذه التنبيهات.

2- تمتين العلاقات بين المجامع اللغوية وكل العلماء الذين لهم خبرة بتدريس العربية من جهة والمؤسسات الخاصة بالإعلام وذلك:

أ- بإعداد لقاءات مع أسرة المذيعين والمنشطين، كالمحاضرات في اللغة العربية، والموائد المستديرة حول السلامة اللغوية والأداء، وغير ذلك.

ب- تنظيم حلقات تدريبية لكل من توظفه هذه المؤسسات، كمذيع أو منشط وغير هم، ممن يسمع صوته كل يوم الملايين من المستمعين، ويكون موضوع هذه الحلقات: التدريب على الأداء السليم وعلى التعبير السليم من حيث النحو والصرف.

أما فيما يخص التدخل في المدى المتوسط فيجب في نظرنا:

1- القيام بتأليف كتاب تعليمي يحتوى على قواعد النطق السليم المستخف (الفصحى المنطوقة) كما وصفه علماؤنا قديما وكما يطبق على القراءات القرآنية من نوع «الحدر» الذي يصلح هو وحده للتخاطب الطبيعي العفوي.

2- إدراج مادة الأداء للغة الفصحى المنطوقة واستعمال هذا الكتاب في معاهد العربية وتكوين أساتذة اللغة العربية وخاصة في المعاهد المتخصصة بتكوين المذيعين.

3- تنظيم دروس تلفزيونية في الأداء واللغة العربية.

الألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر[1]

لقد نادى الكثير من العلماء منذ زمان غير بعيد إلى الرجوع إلى التراث العربي واعتماده بكيفية منتظمة كلّما احتيج إلى مصطلح علمي أو لفظ حضاري يدل على ما يقارب المسمى المحدث في زماننا هذا. وقد حصل ذلك بالفعل في القرن الماضي عندما أمر السياسيون آنذاك بأن تنقل الكتب العلمية الغربية إلى العربية وخاصة في الطب والرياضيات، ونخص بالذكر تلك الحركة العظيمة التي أحيت في مصر العدد الكبير من المصطلحات العلمية التراثية عند ترجمتها للكتب الأوربية. إلا أن هذا العمل ينبغي أن ينسجم في وقتنا هذا مع ما طرأ من تقنيات جديدة في التوثيق والمعلومات عامة. ولا يُعقل أن يواصل اللغويون أعمالهم بالكيفية الحِرَفية الفردية التي عُرفوا بها إلى الآن. وما يقال عن المصطلحات العلمية والتقنية يقال أيضا عن ألفاظ الحضارة، فالكثير من تلك الألفاظ تدل على ما يقارب تماماً المسميات الحديثة وقد أحيا بعض الكتّاب شيئا منها.

- مزاعم اللسانيين التاريخيين والبنويين المحدثين:

قد يعرف الكثير من المثقفين ما كان يدّعيه بعض اللغويين الغربيين في القرن الماضي إلى النصف الأول من هذا القرن من الحتمية المطلقة لظاهرة التحوّل التي تصاب به اللغات عبر الزمان وأن خطأ اليوم قد يصبح صواب الغد. أما اقتباس الناطقين لكلمات أجنبية فهو أمر مطّرد لا يمكن أن يعارض أبدا. و كل اللغات في الدنيا تفعل ذلك. إن هذا كله صحيح في مجمله، فلا يمكن أن يعارض التحوّل عبر الزمان للغات البشر، فالتحول[2] حاصل مهما أردنا أو فعلنا. وكذلك هي ظاهرة الدخيل، لا مفر منه، إلا أن كل هذا، وإن كان صحيحا في

1- قدم هذا البحث في ندوة «علم الاصطلاح العربي» التي نظمتها جامعة فاس في عام 2001.
2- وكان يسميه اللغويون تطورا تأثرا بنظرية داروين حيث طبقوا على اللغة ما كان يراه صالحا للأحياء، ولذلك قالوا: «اللغة كائن حي» وهو تشبيه ليس غير.

جوهره، إلا أنه ليس أمرا مطلقا يحصل في جميع الأحوال، لأن هناك ظواهر أخرى لا تقل طبيعتها عن الأولى لا تعارض تماما نزعة التغيّر الزماني ولكنه قد توقفه إلى حدّ بعيد، وكذلك فيما يخص الاقتباس، ثم إن هناك شروطا لتحقق التغير، فإن اللغة المنطوقة أو لغة التخاطب اليومي هي التي تسرع إلى الاستحالة أكثر بكثير من لغة التحرير، ثم هناك ظروف اجتماعية تاريخية خاصة تسهّل هذا التغيّر وهي اتصال الشعوب عن كثب كالغزوات والحروب والتجارة. فقد تغيّرت الفرنسية القديمة حتى صارت الفرنسية الحديثة، وهي مختلفة عنها تماما، في ظرف مائة سنة في أثناء الحرب التي تحمل هذا الاسم.

هذا وليس بصحيح أن لا يكون للنحاة واللغويين والكُتّاب أي تأثير في اللغة وفي استعمال الناس للغة. فقد حاول ذلك النحاة الفرنسيون في القرنين السادس عشر والسابع عشر فنجحوا أيّما نجاح. وكذلك فعل النحاة الهنود ثم العلماء العرب، وهكذا حافظ المسلمون على اللغة العربية لغة القرآن فصارت لغة مشتركة، ولولا هذا التدخل البشرى لما بقي للعربية أثر اليوم وقد صارت فوق اللهجات التي أصبحت متباينة اليوم لأنها تحوّلت مع الزمان منعزلة بعضها عن بعض. وهو السبب الأعظم في اختلافها الشديد. أما السبب الثاني في الاختلاف الكبير بين الفصحى واللهجات فهو في اختلاط العربي بالأعجمي كما هو معروف، ولكن هو أيضا في بقاء الكثيرمن العرب على أميّتهم، و تحوّل لغة التخاطب الفصيحة القديمة إلى ما سموه بالعامية نسبة إلى غير المثقفين، ثم انتشار هذه الأمية الى أبعد حدّ بعد جمود الفكر العربي وتسلط الاستعمار عليهم. أما وجود الفرق الملموس بين لغة الثقافة ولغة التخاطب فهذا شيء مشترك بين جميع اللغات، إلا أن انتشار الأمية قد يجعل هذا الفرق كبيرًا جدا.

أما الاقتباس اللغوي فالذي ندعو إليه هو موقف وسط لا تفريط فيه ولا إفراط، فنحن نرى أنه لا فائدة في معارضة اللفظة الدخيلة إذا كانت لها هالة من الهيبة والنفوذ فوقها، وذلك مثل كلمة «إلكترون»، وقد اقترحوا كلمة «كهروب» في مكان «إلكترون» (وهو أيضا معرب)، فكيف يمكن أن تنافس وقد يحس الناطق بما التصق بهذه الكلمة من المفاهيم العجيبة، وقس على ذلك الكثير من الكلمات، مثل «التكنولوجيا» (في مقابل التقانة)، إلا أن ذلك لا

ينطبق على جميع الألفاظ الحديثة المعربة لاختلاف درجة نفوذها وإشعاعها. ومن المعروف أن لغة التخاطب في جميع اللغات البشرية هي أكثر إقبالا على الاقتباس، فلا ينبغي أن يقاس عليها مع الاعتقاد، كما يقوله الغلاة من اللغويين الوصفيين، أن «الأصل في كل شيء هو المنطوق». نعم يجب الرجوع إلى المنطوق والمكتوب للتحقق من انتشار الكلمة أو العبارة وشيوعها ولتقويم الألسنة من الخطأ كما يرجع إلى المنطوق في البحوث العلمية، وكان المنطوق هو الأصل في العربية يوم كانت السليقة في الفصحى قائمة.

وعلى هذا فما يمنعنا أن نبحث عن كلمة عربية في التراث قريبة المعنى من المفهوم المحدث أو نلجأ إلى الاشتقاق وغيره من وسائل الوضع اللغوي مادامت الكلمة الأجنبية لم تحظ بعد في جميع البلدان العربية، وفي أوسع نطاق، بتلك الهالة من النفوذ وقوة الإيحاء للمفهوم.

– استعمال اللغة الحقيقي وقوانينه:

إن للاستعمال اللغوي أسرارا وقوانين خاصة به غير قوانين اللغة في ذاتها، وقد لا يهتم بها اللغويون في وقتنا الحاضر بل قد يتجاهلونها، وأكبر مثال على ذلك هو عمل المجامع قبل اليوم، فقد كان بعض المجمعيين يضعون الألفاظ –أو يحاولون إحياء بعضها– دون أي اهتمام بما سيكون مدى قبول المجتمع لها. ومن المعروف أن الكلمة المتنافرة الحروف لا تنتشر بين الناطقين وتبقى غريبة وحشية، وقد لاحَظ ذلك علماؤنا القدامى. وقد يعتقد بعضهم أن وجود اللفظة في القواميس القديمة دليل على وجودها على الكثير من الألسنة قديما، فقد حاولوا إحياء كلمة مثل «المطثّة» (مضرب للكرة)، وكلمة «إرزيز»، فكيف يُقبِل الناس على ما لم يكن له إقبال عليه قديما (عدم وجودها بكثرة في النصوص القديمة دليل على عدم رواجها). ثم قد تكون الكلمة مثيرة للضحك (أومثيرة لبعض الأفكار السيئة أوالمشؤوم منها) وذلك مثل كلمة «مشطور» التي اقترحت للسندويتش، وأما «الشطيرة» فلم يردّها أحد لأنها جاءت على وزن يوحي إلى المفهوم الحقيقي، فالرجوع إلى التراث هو شيء طبيعي تفعله جميع الشعوب

وخاصة شعوب أوروبا[3]. فللعربية تراث حضاري ربما لا تُضاهيها في ذلك أية لغة في الدنيا، ومعاجم العربية وحدها تزخر بالآلاف من الألفاظ الحضارية يمكن استرجاعها وإدخالها في الاستعمال من جديد، وقد حصل ذلك بالفعل حتى دخلت بعض الكلمات التراثية في لغة التخاطب، مثل الندوة، والمؤتمر، وانعقاد الاجتماع، ورفع الجلسة، والبريد، ومن ذلك أحيوا كلمات كثيرة جدا وخصصوها لمسمى جديد، كالباخرة، والسيارة، والهاتف (وقد نجدها عند الكثير من المثقفين)، والطيارة، والربان، والقطار (وقامت مقام «الوابور» في مصر مع شيء من التكييف).

وتوجد في المعاجم العربية الكبرى، مثل لسان العرب، والتاج، وتهذيب اللغة، والمخصص لابن سيده، ثروة لغوية لا يوجد مثلها في أية لغة، اللهمّ إلا في زماننا هذا في الإنكليزية العلمية والتقنية، ففيه ما يغطي الكثير من المفاهيم الحضارية، والغريب أن هذه الألفاظ لا نجدها غالبا في القواميس الحديثة المزدوجة اللغة، وهاهي ذي عينة صغيرة مما يمكن أن يقابل المفهوم باللغات الأجنبية: ففي ميدان جسم الإنسان وأوصافه وعلله، توجد ما يفوق عدد الألفاظ الأجنبية، فليس من مكان – أيًا كان – في جسم الآدميين (أينما وضعت اصبعك في الظاهر أو الباطن) فله اسم في العربية، وأية فعل أو حركة جسمية فلها اسم، وأي لون في الدنيا مهما كان فله اسم. أما الرياضة البدنية فكذلك، فهناك ألفاظ متنوعة لضربات الملاكم، وأسماء أخرى لمضرب الكرة، وأخرى لأنواع اللعب بها، وأنواع السباحة والملاحة وأدواتها، وكان الملاحون العرب يعرفون السلوقيّة (Cabine de pilotage)، والشُّرّعة (pont)، والطارقة أو الرُّفْرَف (couchette)، والخُنّ (cale)، والمَمْرَق والقَمْرية (hublot)، وغير ذلك، والكلاّء: مرفأ السفن (mole)، وكذلك أنواع الطيران مثل الرفرفة (تحريك الجناحين في الطيران)، والاستشاطة، والإسفاف (rase motte)، والدفيف (إذا حرّك جناحيه

---

3 – فاللغات الأوروبية تأخذ جذور مصطلحاتها، وسوابقها، ولواحقها، من اللاتينية واليونانية غالبا، وقد وضعوا قاموسا لهذه اللواحق والسوابق يتصرف فيها العلماء والمختصون لوضع مصطلحاتهم، ولها قواعد في كيفية استعمالها، وقد وقع في ذلك اتفاق عجيب بينهم.

بالأرض)، والصفيف (إذا بسط جناحيه و سكنهما)، والزفيف (piqué)، والكسر(إذا ضم جَناحيه وأراد الوقوع)، وغير ذلك كثير.

وهناك من الاسماء لأنواع الزحافات والقردة وغير ذلك كثير، فالقرد الضخم مثل الغوريلا يسمى القدوح، والحرذون العظيم القديم يسمى الضفطار وهومثل iguane، والعُذمُل: كل قديم ضخم من الضباب ويمكن أن يطلق على dinosaure أو نوع منه.

وفي تزيين السيدة، فهناك التسريح والتجمير(chignon sur la tête)، والتغمير والتحمير (maquillage)، والدرّامة (lime à ongle)، والتطريف (manucure)، وغير ذلك. وكذلك ما يخص المسكن وأجزاءه، فهناك الروشن (veranda)، والعريش (pergola)، والمستشرَف (terrasse)، والسمّان (lambris)، والحِلْس (moquette)، والهَدُوج (cocotte minute)، وغير ذلك .

وقد يمكن أن يقول قائل بأن هذه الألفاظ وإن كانت قد استعملت قديما بمعنى قريب فإنها قد خرجت من الاستعمال وتُركت. وهذا صحيح، ولكن ما المانع أن نحاول إدخالها في التعـــليم -الابتدائي خاصة- بإدراجها في الكتب المدرسية بل بوضع قاموس مدرسي مصور تسدّ فيه كل الثغرات المعجمية وتدرج فيه كل ما تّم إقراره من قبل العلماء في داخل المجامع، وما المانع أن نحاول إدراجها في كل ما يلقى من حديث ومحاضرة وأنباء وتمثيليات عربية وأجنبية معربة تذاع في الإذاعة والتلفزة، وكلّ يعرف ما لوسائل الإعلام والمدرسة من تأثير عميق وواسع في لغة المستمعين، كتشهير الأخطاء اللغوية أو الكلمات الجديدة وغير ذلك. وأكبر دليل على ذلك ما قامت به بلدان المغرب العربي من تجربة لغوية في ضبطها لما كان يسمى بالرصيد اللغوي المغربي فأدخلت الجزائر عددا كبيرا من هذا الرصيد وصار الأطفال في الجزائر اليوم يعرفون ويستعملون في مخاطباتهم كلمة اللُمْجة (لما يتعلّل به الأطفال وهم في المدرسة = goûter)، وكلمة المَعامة (المايو)، وتوت الأرض (الفريز)، وغير ذلك، وتعلّم منهم أولياؤهم هذه الكلمات.

هذا ما يوجد في المعاجم، ولا بد من مسحها مسحاً كاملا منتظما للعثور على مثل هذه الألفاظ. إلا أن القواميس ليست هي كل التراث مهما عظم ما تحتوي عليه. ثم إننا لا يمكن أن نعرف إن كانت الكلمة قد استعملت في نطاق واسع أو كانت قليلة الورود غير معروفة عند الأكثر بل عند القليل من العرب. ولم يحاول إلى الآن أي واحد من الباحثين في اللغة أن يقوم بمسح شامل لعدد من الكتب الحضارية القديمة مثل كتب الجاحظ أو كتاب الأغاني وغيرهما لضخامة العمل، فهو فوق جهد الفرد الواحد بل المؤسسة الواحدة.

وهذا ما حملنا على اقتراح مشروع كبير ذي الخطورة العظيمة وهو مشروع الذخيرة اللغوية العربية أو الإنترنت اللغوي العربي، وكنا قد اقترحناه على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (في ديسمبر1987)، فتبناه المجلس التنفيذي آنذاك وطلب أن تحدد تكاليف تغطيته من جهة الإشراف فلم يتم ذلك إلى الآن. كما رحّب اتحاد المجامع به في 1998 وكرر ذلك في 1999 ثم لا شيء.

فما هو المقصود من الإنترنت اللغوي العربي أو الذخيرة اللغوية؟

لقد سبق أن قلنا في مقدمة المشروع:

إن هذا المشروع نشأ من فكرة الاستعانة بالكمبيوتر (الحاسوب) واستغلال سرعته الهائلة في علاج المعطيات وقدرته العجيبة في تخزين آلاف الملايين من هذه المعطيات في ذاكرته، لإنشاء بنك آلي من المعطيات يحتوى على أهم ما حرّر بالعربية مما له قيمة علمية وأدبية وتاريخية وغيرها، وأعز ما أنتجه الفكر العربي قديما وحديثا، وما سينتجه على ممر السنين، وسيكون هذا البنك الآلي تحت تصرف أي باحث في أي مكان في العالم فيمكنه أن يسأل الحاسوب متى ما كان عما يشاء من المعلومات فيجيبه بسرعة الضوء.

ونحن نعرف أن الباحث -واللغوي خاصة- قد يقضي الشهور بل والسنين الطوال في قراءة الأسفار الكثيرة من الكتب حتى يعثر على بغيته. وقد شرعت بعض المؤسسات العربية في تخزين بعض النصوص، وذلك مثل القرآن الكريم وكتب الحديث والشعر الجاهلي. فالذي نرجوه هو أن يعمم ذلك على نطاق واسع في الوطن العربي.

فالذخيرة اللغوية العربية هي إذن بنك آلي من النصوص القديمة والحديثة (من الجاهلية إلى وقتنا الحاضر). وأهم صفة تتصف بها سهولة حصول الباحث على ما يريد وسرعته ثم شمولية المعلومات التي يمكن أن يتحصل عليها، وأهم من هذا أيضا هو اشتمالها على الاستعمال الحقيقي للغة العربية عبر العصور وعبر البلدان العربية المختلفة.

ما هي الفوائد الملموسة التي يمكن أن نستفيدها من الذخيرة الآلية ؟

بالنسبة لمجامع اللغة والمؤسسات العلمية العربية وما تضعه من المصطلحات العلمية على ممر الأيام، ففوائد هذه الذخيرة كثيرة نذكر منها:

1- الاعتماد في وضع المصطلحات والبحث عنها على كل المعطيات اللغوية في ميدان معين من واقع الاستعمال للغة العربية قديما كان أم حديثا.

فالمختص الذي قد يحتاج إلى أن يضع مصطلحا معينا لا يجده فيما لديه من المراجع لمفهوم معيّن، فتجعل الذخيرة أمامه في بضع ثوان كل الألفاظ التي استعملت عبر العصور أو تستعمل الآن بالفعل عبر البلدان من تلك التي ينتمي إليها ذلك المفهوم، فهو لا يرجع بذلك إلى القواميس وقوائم المصطلحات التي اقترحت فقط (وربما لم تدخل بعد في الاستعمال) بل إلى الاستعمال الحقيقي في شتى البلدان العربية.

2- الاعتماد في اختيار اللفظ على مقياس الشيوع والدقة في دلالة المعنى المراد.

ويستطيع المتخصص أيضا أن يعرف مع ذلك درجة شيوع هذه الألفاظ قديما وحديثا ثم يعرف مدلولها الحقيقي لا من التحديدات فقط بل من جميع السياقات التي وردت فيها في الاستعمال وهي أمثل الطرق لتحديد معاني الألفاظ وأكثرها موضوعية. وفوق كل هذا فإنه يحصل على كل هذا في بضع دقائق !

3 - الاعتماد على هذا البنك النصي الآلي في البحث عن التطور الدلالي للألفاظ العربية، ومن ثم إمكانية وضع معجم تاريخي دقيق للغة العربية.

4- إمكانية فهرسة بكيفية آلية لكل النصوص العربية ذات القيمة العلمية والأدبية مما طبع وما سيطبع وينشر على مستوى الوطن العربي (المصطلحات، الألفاظ الحضارية، بيان تردد كل لفظة في النص الواحد، الأعلام، وغير ذلك).

5- إمكانية وضع معجم شامل للغة العربية المستعملة بالفعل تخصص لكل مدخل دراسة لغوية دقيقة، وغير ذلك من الفوائد.

أما مقاييس وضع المصطلح وإقراره، فأول ما يجب على واضع المصطلح أن يفعله هو أن يطرح على نفسه وعلى زملائه هذا السؤال الوجيه: هل عرف العلماء قديما هذا المفهوم أو ما يقرب منه، وما هو المصطلح الذي استعملوه بالفعل للدلالة عليه؟ فإن كان الجواب بنعم، فينبغي أن ينظر في جميع سياقات هذا اللفظ القديم في مصدر معروف أو أكثر من مصدر ويستنتج من ذلك المعنى المقصود من استعمالهم له، فإن طابق المفهوم الحديث فبها ونعمت، وهذا ما فعله علماء القرن التاسع عشر الذين أشرنا إليهم في أول هذا المقال، فأحيوا كل المصطلحات الخاصة بالرياضيات والفيزياء والطب وغيرها من العلوم، والأمثلة كثيرة جدا بالنسبة لهذه الحالة أي عند اتفاق المفهومين. ولنأخذ مثال الصوتيات، فهناك مفاهيم علمية كثيرة لا يمكن أن يختلف التصوّر الموضوعي فيها اختلافا كليا، التصور بين أمة وأخرى، وذلك مثل أسماء الأعضاء الصائتة. إنما المطلوب من الواضع هو أن يعتمد على بحوث دقيقة يبين هذا الاختلاف في التصور (مصدر الصوت الحنجري ومفهوم الصدى ومعنى أقصى الحلق وغير ذلك)، ومفهوم الصوت بالنسبة للحرف ومعنى التقابل بين الجانب اللفظي والجانب الأدائي، وغير ذلك. وقد يكون هناك اتفاق تام في التصور مثل مفهوم الصفات المميزة ومفهوم الـ features ، والمخرج ومفهوم lieu d'articulation وغير ذلك. فلماذا يترجم المصطلح الإنكليزي بالملامح!؟ والحرف الذي يخرج بين الأسنان هو اللثوي لا محالة وإن كانت التسمية تدل على غير ذلك في الأصل، إلا أن المقصود عند الصوتيين العرب هو الـ Interdentale ويفسرون التسمية بالجوار (انظر المحاذى لابن عبد السلام الفاسي).

وليس ههنا أي مشكل إنما المشكل هو في حداثة المفاهيم ومن ثَم في استحالة مطابقة المفهوم الحديث للمعنى الذي قصده العلماء في القديم في استعمالهم لمصطلح معين. فلا بد حينئذ من وضع لفظ جديد (لمفهوم جديد). أما الواضعون المشار إليهم والمجامع العربية الحديثة في أول نشأتها فكانوا بعد تحققهم من عدم وجود المفهوم عند القدماء (وربما يحق لهم الشك في ذلك) يبحثون عن الألفاظ –أو الجذور– التي تدل على معنى عام يمكن أن يحتوى على جانب من المفهوم الخاص ويبحثون في الوقت نفسه على صيغة تدل من جهة أخرى على جانب آخر من المفهوم وذلك لأن للغة العربية مواد وصيغ لها كما هو معروف، أما اللواحق والسوابق فهي جزء من الصيغة في الأكثر خلافا للغات الأوربية في الغالب. والذي نحتاج إليه هو مواصلة ما بدأ فيه علماؤنا قديما وهو الحصر التام لمعاني الصيغ وذلك بالاعتماد على استقراء كل معاني المشتقات التي هي من أصل واحد.

هذا وقد اقترحنا قديما واقترح الكثير من الإخوان بعض القواعد لاختيار اللفظ المناسب، فهذا اللفظ يجب أن تكون له الصفات اللازمة لإقبال الناس عليه. وقد سبق أن قلنا أن اللفظ الموضوع إذا دلّ على معنى محظور أي ما يشمئز منه الناطق، أو تتنافر حروفه حتى يكون مكلّفا جهودا غير طبيعية، فإنه لا يدخل في الاستعمال أو يبقى غريبا لا تعرفه عامة المثقفين، وهذا قد أشار إليه القدامى في تصحيحهم للألفاظ، أما الغرابة في أول الوضع فهو غير شيء وارد لأن كل ما يوضع من لفظ فهو طارئ على الاستعمال غريب عند الناس وهذا لا يمنع من أن يشيع إذا كانت قد تبنته المدرسة ووسائل الإعلام، فإن نحن انتظرنا أن يدخل اللفظ في الاستعمال هكذا بدون تدخل منا فسيبقى حبرا على ورق، والكثير مما وضعه الأفراد أو المجامع قد بقي بعيدا عن الاستعمال حتى عند أهل الاختصاص لانزوائه في مقالة أو بحث أوفي قائمة من المصطلحات، ولا تسنده المدرسة والجامعة ولا وسائل الإعلام. والذي نتمناه هو أن يتخذ المسؤولون الكبار على مستوى جامعة الدول العربية قرارا خطيرا وهو إدخال كل ما تقره المجامع العربية بعد الاتفاق عليه في هاتين البؤرتين العظيمين من الإشعاع والنفوذ ألا وهما المؤسسات التعليمية من جهة، والإذاعة والتلفزة والصحافة من جهة أخرى.

أنـواع المعاجم الحديثة ومنهج وضعها[1]

تختلف المعاجم الحديثة بحسب الأغراض التي حُدّدت لكل نوع منها وذلك من حيث بنيتها وأساليب وضعها. ولكل نوع طريقة خاصة في ضبطها وتحريرها وقواعد معترف بها عالميا. أما المعاجم العربية الحديثة فقد انتهج محرّروها، في الغالب، المناهج التي سار عليها مؤلفو المعاجم القدامى. وحاول بعضهم انتهاج الطرق الحديثة التي ظهرت في الغرب في عصرنا هذا، وقد تناسى أكثرهم أن لوضع المعاجم شروطا أهمها هو أن يعكس المعجم الاستعمال الحقيقي للغة لا ما يعرفه مؤلفه من اللغة أو ما ينقله من المعاجم المتواجدة في زمانه، وهذا لا يمكن أن يحقق إلا بحصر هذا الاستعمال الحقيقي في مدونة كبيرة تكون هي المرجع الأساسي للذي لا مناص منه في تأليف المعجم بطريقة علمية، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون اللجوء إلى الوسائل الحاسوبية. وسنتطرق فيما يلي إلى كل هذه النقاط الهامة.

1) المعجم اللغوي العام ومشاكله

إن المعاجم اللغوية العامة التي ظهرت في عصرنا هذا تتصف أكثرها بما أدخل فيها من تجديد من جميع الجوانب، وذلك مثل الترتيب وإدخال اللفظ المولّد أو الأعجمي الشائع مما يدل على المسمّيات الحديثة من الحياة العامة والمصطلحات العلمية، وكذلك التعريف للمفردة وما يصاحب ذلك من الأمثلة التوضيحية. كما أن اهتمام المؤلفين اتجه منذ زمان قريب إلى اللغة التي يجب أن تعلم للطفل العربي في زماننا، فألفوا معاجم مدرسية أو طلابية أكثرها مختصرة من المعاجم العامة، وذلك مثل منجد الطلاب والمعجم المدرسي السوري والوجيز وغيرها.

أما الترتيب فيه (العامة والخاصة) فقد حافظ أكثر المؤلفين على الترتيب التقليدي أي الترتيب الألفبائي لأصول المفردات، وتجرأ بعضهم فألفوا معاجم ألفبائية من غير مراعاة

1- قدم هذا البحث في ندوة «المعجم العربي» المنعقد في دمشق في2001.

للحروف الأصلية كما هو المعمول به في معاجم اللغات الأوروبية (مثل المعجم العربي الذي نشرته مكتبة لاروس الفرنسية)، ولهذا، في رأينا، جانب إيجابي وجانب سلبي. أما الجانب الإيجابي فيظهر جليا في سهولة العثور على المفردة وخاصةً بالنسبة للتلاميذ الذين لم يكتسبوا بعد المعارف الكافية في قواعد الاشتقاق والتصريف. ولا بأس في وضع مثل ذلك للأطفال وكل من يريد تعلم العربية (من الأجانب وغيرهم) للتسهيل عليهم في استعمال المعجم في وقت مبكر، إلا أن مثل هذه المعاجم إذا عممت فستشوه العربية وتعرقل إلى حدّ بعيد التعميق في معرفة معجمها لأن العربية بنيت مفرداتها المتصرفة على أصول وصيغ، ومنهج اكتساب مفرداتها هو متوقف تماما على معرفة الأصول والصيغ وكيفية تصرّف المتعلم فيها أي كيفية انتقال الناطق والمحرر من مادة أصلية إلى أخرى بالحفاظ على الصيغة، ومن صيغة إلى أخرى بإبقاء المادة الأصلية على ما هي عليه، فهذا سرّ من أسرار العربية وسرّ في كيفية الحصول على المهارة في استعمالها.

فالذي نقترحه -وهو اقتراح قديم اقترحناه على المعجميين- هو أن يحافظ على هذه الخاصية الخطيرة في الترتيب تلافيا لهذا التشويه الخطير مع إدخال الترتيب الألفبائي لبعض المفردات بحسب ظاهرها ودون مراعاة أصولها من تلك التي يصعب العثور عليها بسبب الحذف أو الإبدال والإعلال أو القلب المكاني أو لكونها دخيلة لم تأت على صيغة عربية، ومثال ذلك: «اتّخذ»، و«اتّسع»، وكل تصاريف الكلمة المعتلة، مثل «خُذْ»، و«سَل»، و«ع» (صيغة الأمر لأخذ وسأل ووعى)، وغير ذلك، فتأتي في موضعها الاشتقاقي (بحسب الحروف الأصلية) وموضع آخر بحسب حروفها الظاهرة وبإحالة من الموضع الألفبائي إلى الموضع الاشتقاقي والعكس.

أما فيما يخص التعريف فقد صار عند الكثير من المحدثين على جانب كبير من الدقة. وهذا يقتضيه ارتقاء العلوم والتكنولوجيا وتعميم المعارف على مستوى واسع جدا في زماننا هذا. فالتدقيق في تحديد المفردات وخاصة المصطلحات العلمية ضرورة مُلحة. ونذكر من

هؤلاء المؤلفين أصحاب المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي الذي نشرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد عاب المحدثون على القدامى قصور بعضهم في تحديد أسماء الحيوانات والنباتات وأشياء أخرى، كقولهم: «ضرب من النبات» و«ضرب من الملابس» وغير ذلك، وأصاب في ذلك المنتقدون إلا أنه لا يمكن أن يُقاس زمانهم بزماننا.

وفيما يرجع إلى الأمثلة التوضيحية فإن القدامى من اللغويين الأولين كانوا شديدي العناية بذكر مثال أو اكثر لكل معنى من معاني المفردات، إلا أن أمثلتهم كانت مأخوذة من الاستعمال الحقيقي في زمانهم، فهي شواهد يحاول اللغوي أن يبرهن على صحة ما يقوله، وكثر عندهم الاستشهاد بالشعر لذيوعه وانتشاره بين العرب في ذلك الزمان (وبالقرآن في كل زمان) وكذلك استشهادهم بما يجري مجراه من العبارات الجامدة الشائعة. فالمثال هنا هو قبل كل شيء دليل ثبوت الكلمة في الاستعمال بمعانيها، أما الآن فقد يحتاج المتعلم وغيره إلى مثال يوضح المعنى بكيفية ناجعة، وهو حاصل بالفعل في غالب الأحيان إلا أن هذا قد يهمل الجانب الاستشهادي الذي تمسك به القدامى. فاللغويون -الأولون مثل الخليل وأتباعه ولغويو الكوفة- كانوا يبيّنون معاني الألفاظ الشائعة باللجوء إلى الشواهد التي كان لها ذيوع كبير في زمانهم ومن ثم كان استشهادهم هذا دليلاً أيضا على درجة شيوع اللفظ بهذا المعنى أو ذاك.

فهل هذا الذي اعتُمد عليه في بيان درجة شيوع الألفاظ بمعاني معينة يمكن اليوم أن يعتمد عليه المعجميون؟ فالجواب هو نعم بل هو ضروري لأن الاعتماد على الاستعمال الحقيقي هو أصل الأصول في البحوث اللغوية وفي استثمار هذه البحوث لترقية العربية، ولا يُتصور أن يؤلّف معجم -أيا كان- دون الرجوع إلى الاستعمال، ونعني بذلك بالنسبة لزماننا كل النصوص أو أكبر عدد منها، المحررة أو المنطوقة بالعربية الفصحى من مؤلفات، ومقالات، وبحوث، ودراسات، وأشعار، وخطابات مسجلة، وغير ذلك مما نُشر وذاع بين الناس. فما لم يرجع صاحب المعجم إلى كل هذا، واعتمد فقط على معرفته الخاصة وعلى ما ألف من المعاجم السابقة القديمة والحديثة، فإنه لم يف بعد بالغرض.

2) قواعد المعطيات النصية كمرجع في تأليف المعاجم

وقد يتساءل المعجمي المعاصر كيف يمكن أن يرجع إلى هذا الإنتاج الهائل، وهل يصح له أن يختار من ذلك عينة منه فيدعي على الرغم من ذلك أن للكلمة الفلانية كذا من المعاني. فهذا يمكن أن يصح إذا كانت العينة كبيرة جدا أو تخص ميدانا محدودا من العلوم أو الفنون. ومهما كان فإن الوسائل الحديثة الخاصة بالحاسوب هي التي ستمكننا من تدوين النصوص التي يتراءى فيها الاستعمال المعاصر للغة العربية الفصحى وكذلك الاستعمال في كل عصر مما مضى. فقد سبق أن اقترحنا على الجهات المعنية مشروعا قوميا وهو«مشروع الذخيرة اللغوية العربية». وكنا قلنا بأنه بنك آلي من المعطيات النصية (أو قاعدة من المعطيات النصية على حد تعبير المهندسين) يكون له موقع في شبكة الانترنيت العالمية وسيجمع الاستعمال الحقيقي للعربية من أقدم العصور إلى العصر الحديث. وقلنا إنه ستترتب على ذلك منافع كثيرة، لأن البحث عن مفردة أو عن معانيها أو أي عبارة في واقع الاستعمال قد يتطلب وقتا طويلا جدا ولاسيما بالنسبة للنصوص التي لم تُفهرس (والتي أحصيت مفرداتها نادرة جدا). ونضيف إلى ذلك أن هذه القاعدة الحاسوبية آلية، وسرعة العثور على شيء من اللغة أو معرفة درجة شيوعه وكثرة الدوران هي قريبة من سرعة الضوء. ويمكن أن نعرف معاني الكلمة أو العبارة الشائعة بحسب العصور والأقاليم والبلدان، وبحسب الفئات الاجتماعية وطبقات الناس، ويمكن أن نقارن بين الأساليب بين كاتب وآخر، ويمكن أن نحصي تواتر الألفاظ ومدى انتشارها أو عدم انتشارها في كل عصر ولاسيما في زماننا هذا، وغير ذلك مما يصح بل يجب أن يدرج في معجم. وعلى هذا يمكن أن تؤلف الأنواع الكثيرة من المعاجم.

3) المعجم الخاص بالطفل العربي

حاول بعض المؤلفين والمؤسسات تأليف معاجم مدرسية، وهي محاولة طيبة نافعة بلا شك، إلا أنّ أكثر ما ألف إلى الآن لم يخضع بعدُ للمقاييس العلمية التي يجب أن تعتمد عليها في هذا الميدان. وأكثر هذه المعاجم الخاصة بالطفل والطلاب اعتمدت، كما قلنا، على المعاجم

القديمة مع التفات يسير إلى ما أحدث في أيامنا من الآلات والمفاهيم العلمية والتقنية، وما أبدع منها، وغير ذلك. وكل ذلك تم على طريقة ذاتية في الغالب لا تعتمد على جرد النصوص المحررة أو المنطوقة (الفصيحة) بل يختار أصحابها غالبا ما يبدو لهم أنه معروف شائع، ويضيفون إلى ما اختاروه بعض الكلمات ذات المفهوم المحدث. أما المقاييس في هذا الاختيار وهذه الإضافات فهو حَدْسي محض في غالب الأحيان وهو الشعور الذاتي بأن هذا اللفظ أو ذاك هو شائع (بالنسبة إلى أي بلد أو أي فئة) أو متروك تماما.

وقد أنجز بعض العلماء في المغرب العربي في السبعينيات الأخيرة مشروعا سمّوه «بالرصيد اللغوي الوظيفي»، وكان إجابة ملموسة للسؤال المتداول في أوساط التربويين آنذاك: ماذا يجب أن نقدم بالفعل في مدارسنا للمتعلم من مادة لغوية نوعا وكمّا؟ وكان يتصف هذا الذي يقدم للطفل (وما يزال في غالب البلدان) بالإفراط والتفريط أي كثرة المفردات بالنسبة للصف الواحد وحشو ذهن الطفل بما لا يفيده في سنه ولا فيما بعد من جهة، وقلة الألفاظ بل وفقدانها من جهة أخرى فيما يحتاج إليه أشدّ الحاجة في حياته اليومية من الأشياء المحدثة في زماننا هذا. فكأنّ المدرسة هو مكان غريب في حياة الطفل لأنّها لا تستجيب لهذه الحياة بالذات. وعلى هذا حدّد أصحاب هذا المشروع فكرة الرصيد هكذا: «إنّ الرصيد من اللغة التي يجب أن يُعَلّم للطفل هو مجموعة من المفردات والعبارات العربية الفصيحة أو ما كان على قياسها مما يحتاج إليها التلميذ في سِنّ معينة من عمره حتّى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من جهة، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة»[2]، واعتمدوا في استخراج هذا المعجم على هذه المبادئ:

1- ينبغي أن يُنطلق من الواقع المشاهَد ومن رصد هذا الواقع .

2- أن يكون المنطلق المعنّي بالأمر وهو المتعلم نفسه: ينطلق من اهتماماته وما يحتاج إليه بالفعل لمواجهة الحياة لا لإلقاء الخطب وقرض الشعر فقط.

2- أما ما سيحتاج إليه فيما بعد فله الحياة كلها للحصول عليها.

3- ألا يتجاوز الرصيد الحد الأقصى الذي يستطيع الطفل أن يكتسبه، وألا يقل عما يجب أن يعرفه.

وعلى هذا تم استخراج الرصيد بالنظر في ثلاثة أنواع من المعطيات فوجب جردها فيما يخص مفرداتها مع ضبط تواترها وانتشارها: الكتب المدرسية، وعينة من كتابات التلاميذ، وما يتفوهون به في مخاطباتهم مع الصغار والكبار، وبهذا تحصلوا على اهتمامات الطفل وما يوجد بالفعل في لغته من فصيح وغير فصيح ومن عربي وأعجمي (وسجّل كلام الطفل في كل البلدان المغربية في المدن والأرياف)، وتمّ الإحصاء بالحاسوب، ثم اختيرت الألفاظ الشائعة والكثيرة الدوران، واضطروا إلى سدّ الثغرات الكثيرة -وتخص المسميات الحديثة- بوضع ألفاظ تدل عليها أو تعميم لفظ فصيح يستعمل في بلد واحد أو ناحية واحدة من البلد الواحد (مثل توت الأرض للفراولة أو صفاق العجلة وغير ذلك).

ووضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رصيدا مماثلا بنفس الطريقة وشمل كل البلدان العربية بدون استثناء[3].

4) المعجم التاريخي للغة العربية ومشروع الذخيرة العربية

حاول أحد المستشرقين، كما هو معروف، وهو الدكتور فيشر، أن يضع معجما يتتبع فيه بالنسبة لكل كلمة تطور معانيها عَبْرَ العصور بعد إثبات أصلها إن كانت دخيلة أو ما يقاربها من المواد أو المفردات السامية الأخرى، وكذلك بيان تأريخ أول استعمال لها والنصوص التي وردت فيها مع ذكر المرجع، وكذلك ذكر تاريخ آخر استعمالها إن هي خرجت عن الاستعمال تماما، وهذا شيء يعرفه المعجميون الغربيون، وكثر الإنتاج لهذه المعاجم بالنسبة إلى اللغات الأوروبية بعدما ازدهر ما كان يسمى باللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، وأراد فيشير أن يطبّق هذا المنهج على اللغة العربية.

3- وقد أدخل هذا الرصيد كليا أو جزئيا في الكتب المدرسية في المغرب العربي وقد شاع عند الصغار لفظ «المعامة» للمايو، ولفظ اللمجة (بضم اللام) للأكل الخفيف الذي يأكله الطفل في المدرسة بعد الظهر، ولم يتم ذلك بعد في البلدان العربية الأخرى، والذي نتمناه هو نشر هذا الرصيد بالتعريفات والصور.

أما صعوبة مثل هذا العمل فواضح جدا لأن الفرد من الباحثين لا يمكن أن يقوم وحده بهذا العمل الضخم ولو قضى في ذلك عمره. وهذا الذي صنعه فيشر –في علمنا– هو جزء صغير جـــدا من المعجم (بما في ذلك ما ضاع من عمله). وذلك لأن الجرد للملايين من النـــصوص – مما طبع فقط– وتحرير الجزازات لكل مفردة بالاعتماد على هذا الجرد والرصد لا يتأتّى للفرد ولا للأفراد ولو كثروا. والحل الوحيد في ذلك هو اللجوء إلى العمل الجماعي (العشرات من فرق البحث)، وفوق كل شيء الاستعانة الواسعة والكاملة بالعدد الكافي من أجهزة الحاسوب وما يحتاج إليه من آلات القراءة الآلية وبرمجيات حاسوبية مناسبة، وهذا ستحققه قاعدة المعطيات النصية المسماة بالذخيرة اللغوية العربية التي مرّ ذكرها، فمن أهداف هذه الذخيرة الحاسوبية هو تمكين الباحثين بهذه الوسائل الجبارة من إنجاز المعجم التاريخي[4] (وغيره).

هذا ولا أتصور أن يقوم أحدنا أو جماعة منا بإنجاز معجم تاريخي للغة العربية دون أن يلجأ إلى قاعدة محوسبة من المعطيات لأن الذي يرمي إليه هذا المعجم، في الأساس، هو الكشف بالنسبة لكل مفردة عن تطور معانيها عبر الزمان وفي كل أنحاء الوطن العربي، واكتشاف المعنى لا يمكن أن يُكتفى فيه باللجوء إلى المعاجم القديمة على الإطلاق، فإن السياقات، كما هو معروف، هي التي تحدّد وحدها معنى اللفظة الواحدة أو معانيها المتزامنة أو الطارئة عبر الزمان في النص الواحد أو أكثر من نص، كما أن هناك مناهج خاصة لتحليل النصوص لاستخراج المعاني ومن وراء المعاني الأغراض الحقيقية لمستعملي اللغة في هذه النصوص، فهذه الطريقة العلمية.

5) معاجم المعاني

ابتكر العلماء العرب هذا النوع من الفنون اللغوية، وقد لا يصح أن يطلق عليها اسم المعجم لأن أغلب ما ألفوه في هذا الميدان فمادته اللغوية غير مرتبة الترتيب الألفبائي. إلا أنه لا يمنع

4- ويسرنا أن نطلع إخواننا العلماء أن ندوتين ستنظمان في الجزائر بهذا الشأن، إحداهما ترمي إلى تبادل المعلومات التقنية لحوسبة هذه القاعدة النصية وكيفية استثمار شبكة الانترنيت، والثانية بين بعض مسيري المؤسسات العلمية في الوطن العربي للخروج بمخطط مفصل لإنجاز الذخيرة في كل بلد عربي إن شاء الله [وقد انعقدت بالفعل هاتان الندوتان، إحداهما في أواخر ديسمبر من سنة 2001 في الجزائر، والثانية في الخرطوم في أواخر ديسمبر من سنة 2002، واتخذت فيهما قرارات وتوصيات هامة. انظر كلامنا في الذخيرة في آخر الجزء الأول من هذا الكتاب].

الباحث في زماننا أن يعيد ترتيبها على هذا النمط، وهذا اقترحناه أيضا منذ القديم: نضيف إلى الكتب القديمة التي عالجت موضوع المعاني فهارس متنوعة: أحدها للمعاني نفسها، وآخر لكل الألفاظ التي وردت فيها وذلك ليسهل الرجوع إليها. وقد ظهرت في القديم كتب مهمة جدا، من ذلك: «الغريب المصنّف» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«تهذيب الألفاظ» لابن السكيت، و«الألفاظ الكتابية» للهمذاني، و«متخيّر الألفاظ» لابن فارس، و«فقه اللغة» للثعالبي، و«المخصص» لابن سيده. وكلها تحتاج إلى أن تفهرس على الطريقة التي ذكرناها.

هذا ولا مانع من أن نقوم في زماننا بمثل ما قام به هؤلاء العلماء بالاعتماد على قاعدة المعطيات النصية (الذخيرة) إلا أنه يجب أن ننتهج في ذلك النهج السليم الذي اتبعه العلماء الغربيون فيما أسموه بـ Dictionnaire analogique وهو مفيد جدّا (مع احترام خصائص العربية)، وما نشرته شركة Duden، وما ألفه الدكتور Corbeil في الكندا. وتدخل في هذا الصنف من المعاجم أيضا معاجم خاصة بالمترادفات والأضداد، وهو أيضا مفيد.

6) معاجم العلوم والتكنولوجيا

تصدر في أيامنا هذه وفي كل سنة العشرات من المعاجم المزدوجة اللغة في المصطلحات العلمية والتقنية. والذي لاحظناه هو الفوضى الكبيرة في وضع المصطلح العلمي، والاختلاف الكبير بين واضع وآخر وبلد وآخر. وهذا على الرغم مما أسّسوه من المؤسسات لتوحيد المصطلحات، كاتحاد المجامع اللغوية، ومكتب تنسيق التعريب.

ويمكن أن نتفادى كل هذه الفوضى، في رأينا، بشيئين: أحدهما هو أن يتم إنجاز الذخيرة اللغوية العربية في أقرب وقت حتى تكون في متناول الجميع (بواسطة الانترنيت)، والثاني هو أن يتخذ جميع وزراء التعليم العالي والتربية العرب قرارا معينا في شأن المصطلحات على مستوى جامعة الدول العربية. أما الذخيرة فإنها ستُمثّل الاستعمال الحقيقي للغة العربية ويستطيع أي مواطن أن يرجع إليها لمعرفة أي مصطلح في مفهوم معين هو الأشيع في الوطن العربي. فأما القرار المشار إليه فالغرض منه هو التزام المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام (طوعا

واقتناعا) على استعمال المعاجم الموّحدة التي تضعها المؤسسات المعنية بذلك بعد الاتفاق عليها بالنسبة لكل هذه المؤسسات. ولا يحصل هذا الاتفاق على هذه المعاجم إلا بعد الاتفاق على مقاييس علمية تختار على أساسها المصطلحات. وتكون هذه المقاييس هي التي اقترحها اتحاد المجامع العربية. ويمكن أن ينص هذا القرار أيضا على عدد من الإجراءات الرامية إلى كيفية تطبيقها عمليا. ونحن مقتنعون من ضرورة تدخل أعلى المسؤولين في هذا الميدان.

في الختام يمكن أن نقول بأن المعجم العربي في وقتنا الحاضر هو في طور النمو، وقد وضعت المعاجم الكثيرة في شتى ميادين العلم، وهذا جيد، إلا أن المعجم العام والمعجم المدرسي لا يزالان دون المستوى المطلوب كيفًا وكمًّا، ولم نر بعد معجما ينتهج فيه أصحابه المناهج الدقيقة التي ظهرت في زماننا هذا، وكل ما ظهر فلا يزال عالة على القديم، في الغالب، من حيث المنهج وطريقة الاستقاء، فما رأينا من يهتم بالاستعمال الحقيقي للغة العربية إلا القليل، وليس اختيار الكلمات على مقياس ذاتي ودون الرجوع إلى واقع الاستعمال للعربية الفصحى بمُرضٍ أبدا[5]. ولهذا أيقنا أن مشروعا يرمي إلى تدوين هذا الاستعمال -كما فعله أجدادنا- هو شيء ضروري جدا، ونرجو من الله أن يوفقنا ويوفّق جميع من يساهم في إنجازه.

5- ثم إن الرجوع إلى الإستعمال لا يعني أن يدخل في المعجم الآلاف من الالفاظ الأعجمية. فالذي نتمناه هو أن تجتهد المجامع اللغوية وكل المؤسسات العلمية لتضع اللفظ العربي المقابل على قدر الإمكان ويُدخل في المعاجم المتفق عليها، وهذا مشكل آخر قد تعرّضنا له بالتفصيل في بحث عُرض في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2001 (عنوانه: «تأثير الإعلام المسموع في اللغة وكيفية استثماره لصالح العربية»).

اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر[1]

يتصف البحث العلمي في اللغة العربية في زماننا هذا بصفات جدّ سلبية بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تُطبق على البحوث اللغوية بنجاح تام في البلدان الراقية. ويعرف كل واحد البطء الذي يسير به وضع المصطلحات وإقرارها، وحِرَفية هذا العمل وفرديته، ومشكل ذيوع هذه المصطلحات في الاستعمال. ثم إن للغة جوانب أخرى لا بد أن تستغل في البحث فيها هندسة اللغة الحديثة، وذلك مثل التركيب الاصطناعي للكلام والاستكشاف الآلي له، وبذلك يتم تنطيق الأجهزة وخاصة الحاسوب. وهناك مشكل آخر لايقل أهمية وهو جعل الفصحى لغة منطوقة عفوية، ولا يكمن الحل في تفصيح العامية لأن هذا التحويل يخص كيفية تعليم النطق العفوي غير المصطنع للفصحى[2].

إن المجامع اللغوية العربية قامت بعمل عظيم منذ نشأتها تشكر عليه. فكل ما سنقوله فيما يلي لا يمكن أن يحط من قيمة هذا العمل، فقد بذل كل مجمع وكل عالم فيه مجهودات جبارة تستحق كل الثناء، إنما الذي لا يمكن أن يطمأن له هو الطابع التقليدي الذي تتصف به بعض الأعمال العلمية اللغوية وبالتالي تعذّر الاستجابة لمتطلبات العصر، وتنحصر النقائص في نظرنا في وضع المصطلحات وغيرها من الأعمال الخاصة بتكييف اللغة وإثرائها في أمور ثلاثة:

1- ألقي هذا البحث في ندوة «اللغة العربية إلى أين» التي نظمتها المنظمة ISESCO في الرباط في أكتوبر 2002. ونشر أيضا في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ج2.

2- بعض ما نعرضه ههنا قد سبق أن تطرقنا إليه في بحث ألقيناه في ندوة في باريس في السبعينيات، وبحث آخر قدمناه في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1990.

- اعتباطية العمل عند الكثير من اللغويين أي عدم خضوعه لضوابط علمية وذلك بعدم مراعاته لمعطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

- حِرَفِيّته أي اقتصاره على البحوث الفردية التي هي أشبه شيء بالصناعات التقليدية يعتمد فيه على المعالجة اليدوية، كالنظر الجزئي في القواميس، والاقتصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي العزلاء.

- عدم شمموليته بعدم الرجوع إلى كل المصادر العربية التي يمكن الاستقاء منها -وخاصة المخطوط منها- وجميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة.

وستناول فيما يلي كل واحدة من هذه الأمور الثلاثة على التوالي:

1- العمل الاعتباطي:

نقصد بذلك العمل الذي لا يعتمد على مجموعة من المبادئ النظرية العلمية وعلى منهجية دقيقة تتبنى هي بدورها على تلك المبادئ ومبادئ عامة غيرها. فالعمل الاعتباطي يتصف قبل كل شيء بخضوعه للتحسس الذاتي المبعثر وتسيير الأمور على الهاجس، فعدم وجود مجموعة من المقاييس العلمية الدقيقة -وأهمّها مقاييس المشاهدة والتحليل- قد يؤدّى الباحث إلى هذا النوع من السلوك الناقص والحكم على الشيء بدون الرجوع إلى الواقع.

أما بالنسبة للبحث الخاص بالمصطلحات فإننا لا نعني بالمقاييس العلمية تلك التي يعتمد عليها واضعو المصطلحات في توليد اللفظ الدال، كقواعد الاشتقاق، وتفريع الألفاظ من الأصول، والنحت، وطرق الاتساع في اللغة، والمجاز، وغير ذلك مما هو معروف عند اللغويين منذ أمد بعيد. فهذا وإن كان مهمّا وضروريا إلا أنه لا يفي أبدا بالغرض إذ إن اللغة وضع واستعمال وليست فقط وضعا. بل لظواهر الاستعمال، أسرار وكيفيات خاصة. واللغوي الذي لا يهتم بذلك فمثله كمثل الصانع الذي يضع للناس أدوات دون أن يراعي اهتماماتهم

وحاجياتهم الحقيقية، ودون أن يلتفت إلى ما يناسبهم من تلك الأدوات وما تميل إليه طباعهم ويستخفونه ويستحسنونه. فما دام اللغوي يضع لغيره المصطلحات وهو يجهل كل هذه الأسرار بل القوانين التي تجعل من هذا اللفظ يسير بين الناس ويشيع شيوعا واسعا ويقضي في الوقت نفسه على ذلك اللفظ الآخر لأسباب معينة ولأحوال يتصف بها لا تلائم هذه القوانين الخفية (وما هي خفية في الواقع إلا لعدم التفات اللغوي إليها).

وقد يتساءل المتسائل عن كيفية الكشف عنها، وهذا أمر غريب في عصرنا الحاضر، حيث يحاول الأخصائيون الكشف عن أسرار الظواهر الاجتماعية، وهل من مُنْكِرٍ أن اللغة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى؟ ويكفي أن نمثل لهذا البحث بمثال واحد: ألا يمكن أن ننظر في جميع ما وضعه اللغويون وغيرهم منذ أكثر من نصف قرن من ألفاظ جديدة (ولابد من حصرها وإحصائها)، ونجري بعد ذلك التحريات الميدانية الواسعة لنحصي ما دخل من ذلك في الاستعمال الفعلي وما لم يدخل، ثم ننظر في تلك القوائم لنبحث عن أسباب نجاح اللفظ أو فشله من جميع الجوانب: الاجتماعية المحضة والنفسانية والفيزيولوجية وغير ذلك، ويتم ذلك بوضع مجموعة من الافتراضات، ثم اختبارها بشتى أنواع الاختبارات: كالاستفتاء الذي يوجّه إلى المستعملين أنفسهم، والنظر الدقيق في نتائج هذه الاستفتاءات، وكالاختبار المنتظم لمجموعات معينة من المصطلحات يجرب مدى نجوعها في ميدان العمل في مدة معينة، ثم ينظر فيما تؤول إليه، والسؤال عنها بكيفية أيضا منتظمة حسب ما تفرضه علينا المقاييس العلمية الخاصة بهذا النوع من البحوث. وقد يقول اللغوي التقليدي إن هذا ليس من اختصاصه ! والإجابة عن هذا بسيطة: وهو أنه لا يزال ينظر إلى البحث اللغوي على أنه مجرد بحث عن الألفاظ في القواميس، والنظر في كيفية ملاءمتها للمسمى، والاشتقاق منها. نعم قد تعوّد الناس في البلدان العربية أن ينظروا إلى اللغوي بهذه النظرة، فإذا حُدِّثوا عن مثل هذا البحث الذي ذكرنا قالوا هذا راجع إلى العلوم الاجتماعية الحديثة، وهكذا يجمدون البحث اللغوي بعزله عن كل ما يمكن أن يفيده[3]. ثم إنهم يتجاهلون أن التأثير على الواقع وتحويله

3- ولم يكن اللغويون العرب قديما يرون هذا الرأي، فإن الاستعمال عند الخليل وسيبويه وأصحابهما كان يكوّن عنصرا هاما في استقرائهم لقوانين العربية، وعاملا أساسيا في تعليل الظواهر الشاذة عنها.

لصالح الإنسان إنما يتم بالإطلاع على أسراره والخضوع لقوانينه الطبيعية، وهل اللغة - وضعا واستعمالا- إلا جزء لا يتجزأ من هذا الواقع. ثم إن هذا البحث القاموسي هو نفسه غير خاضع عند أكثر اللغويين في زماننا لمقاييس منهجية دقيقة بل هو أيضا اعتباطي، فهل اعتمد اللغويون قبل اليوم على منهجية علمية واضحة دقيقة في استخراجهم للألفاظ من القواميس؟ أم هل كان عملهم هذا منظما منسقا مخططا بحيث لا يترك مما هو موجود في طي القاموس أي شيء يستحق أن يذكر ويقترح كمصطلح يناسب المسمى الفلاني؟ والمؤسف أن هذا البحث ينحصر في تصفح هذا اللغوي أو ذاك المرة بعد المرة لقاموس معين بكيفية جزئية متقطعة مبعثرة غير شاملة. ثم هل أقيمت ورتبت كل المفاهيم الأساسية التي لا يوجد لها مقابل في اللغة العربية، فإن حصل هذا لبعض المفاهيم فعلى أي أساس يتمّ اختيارها ولماذا كان دائما المنطلق اللغة الفرنسية وحدها أو اللغة الإنكليزية وحدها، أو لم يعلم أن الألفاظ الدالة قد يختلف مدلولها من لغة إلى أخرى مع اتحاد المسمى أي قد يتفق اللفظان من لغتين مختلفتين في إطلاقهما على المسمى الواحد ويختلفان في نظرة أصحابهما إلى ذلك المسمى، فكل واحدة من اللغتين المذكورتين قد تسمي الشيء الواحد ويكون تصوّر أصحابها له غير مطابق تماما لتصور الآخرين. ولهذا ينبغي أن ينطلق من أكثر من لغة واحدة لضبط المفاهيم المشتركة بين الأمم، ونتحفظ أشد التحفظ في نقل المفاهيم الخاصة بأمة واحدة وذلك لنتفادى التبعية الثقافية التي قد تشوّه شخصيتنا العربية. فالمفاهيم العالمية المجمع على أهميتها في الميدان العلمي والتقني هي التي ينبغي أن تعرّب، ولا سبيل إلى العثور عليها إلا بالمقارنة الدقيقة بين مدلولات الألفاظ في أكثر من لغة.

ثم إن اختيار اللغوي لهذا اللفظ الذي عثر عليه بالصدفة في قاموس من القواميس للدلالة على مسمى من المسميات الحديثة هو أيضا عمل اعتباطي محض لعدم اعتماده في استقائه للألفاظ على الاستقراء الواسع الشامل أي المسح الكامل لجميع معطيات اللغة بل لجميع ما ورد في النصوص التي وصلتنا. وقد يعثر اللغوي على لفظ غريب وتكون غرابته لا بالنسبة لنا فقط بل حتى بالنسبة للعرب القدامى أنفسهم ولا يلتفت إلى ذلك[4]، فيطلقه على مفهوم

4- بل لا يستطيع أن يميز بين الغريب وغيره لعدم معرفته لمدى تردد هذا الاستعمال القديم.

مأنوس غير غريب مما هو مبتذل في زماننا[5] ثم يتعجب من عدم إقبال الناس عليه، هذا بقطع النظر عن عدم معرفته لجميع إمكانيات اللغة الموجودة بالقوة في أقيستها، فهو وإن كان يعرف أن لصيغ الكلام مدلولات متنوعة تختص بها كل صيغة فإنه لا يلتفت إلى هذه المدلولات إلا من خلال ما تركته لنا الكتب النحوية[6]. وهذا وإن كان ضروريا فإنه لا يكفي إذ يحتاج اللغوي إلى أن يعرف مدى شيوع الصيغة في القديم والحديث، وبأي معنى وفي أي سياق. فهذا النوع من الدراسة يكاد يكون مفقودا تماما في زماننا هذا. ثم قد يكون سبب الغرابة وعدم شيوع اللفظ في القديم -وبالأحرى في عصرنا- ما يتصف به من تنافر شديد لحروفه، فلا يلتفت هنا أيضا إلى ذلك، وإن قيل له في ذلك فإنه لا يبالي بذلك بل يعتذر بهذا القول: «هذا راجع إلى أذواق الأفراد واختلاف الطبائع والأمزجة وهي من الأمور التي لا يمكن أن يحصل فيها التوحيد». فهذا القول هو في الواقع مجرد سفسطة أو هو صادر عن جهل عميق بقوانين الاقتصاد اللغوي ونعني بذلك التوازن الذي ينتج من قوتين متدافعتين: ميل المتكلم بطبعه إلى الاقتصاد في تأديته (العفوية) لكلامه واحتياج المخاطب إلى البيان أي أن يكون الخطاب الموجه إليه واضحا غير ملتبس. ويحصل التوازن حين يكون مردود الكلام[7] مساويا للمجهود الفيزيولوجي المبذول لتحقيقه. فلكي تعرف بالضبط كيف ينطبق هذا المبدأ على اللغة العربية فلا بد من الرجوع إلى ما قاله علماؤنا في شأن الأصوات والحروف وتنافرها ثم الاعتماد على التجارب العلمية في المخابر الصوتية الحديثة. فإن نحن جهلنا كل هذه الأشياء فكيف نحكم على هذا اللفظ بالخفة أو الثقل وقد رأينا أن اللغوي الذي يجهل هذه الأمور قد يجعل من الخفة والثقل أمرا خاصا بذوق الأفراد، وليس الأمر كما يزعم أبدا.

وبناء على هذا فإن اختيار هذا اللفظ من بين الألفاظ التي يعثر عليها الباحث من هنا وهناك[8]، أو تلك التي يصوغها صوغا بالاشتقاق من الأصول أو الكلم المعروفة، للدلالة على

5- وذلك مثل «الإرزيز» الذي اقترحه بعض المعجميين للدلالة على الهاتف، و«المطثة» للدلالةعلى مضرب الكرة.
6- وأكثر اللغويين يلتفتون إلى كتب المتأخرين -والمطبوعة منها فقط- ويتركون كتب أولئك الذين شافهوا السليقيين من الناطقين بالضاد.
7- أي بلوغ معانيه إلى ذهن السامع كما يقصده المتكلم.
8- في غالب الأحيان وهذا البحث غير الاستقرائي الشامل هو أيضا اعتباطي كما سنراه فيما يلي.

هذا المسمى المحدث أو ذاك لا يمكن أن يتم على أحسن الأحوال إلا إذا توفرت لدى الباحث جميع المعطيات التي ذكرناها وإلا كان عمله مجرد خبط عشواء. ولهذا أيضا بدأنا في بلادنا في إجراء البحوث الميدانية والمخبرية الشاملة للحصول على هذه المعطيات التي لا مناص منها. وسبق لنا أن ذكرنا في بحث سابق نشرناه في مجلة اللسانيات (العدد الرابع)[9] بعض المقاييس التي استخلصناها من بحوثنا وبحوث غيرنا لاختيار الألفاظ.

1- العمل شبه الحِرَفِي:

إن البحث في وضع المصطلحات العربية لا يزال كما قلنا شبه حرفي ونعني بذلك أنه لم يخرج بعد من طور البحث الفردي اليدوي أي لا يزال يجري على مستوى الأفراد حتى لو كان المعنيون به منتسبين إلى هيئة علمية يعملون فيها مع غيرهم لأن عملهم ليس جماعيا في الحقيقة، إذ العمل الجماعي هو الذي تقوم به جماعة أو أسرة من الباحثين ينتظمون فيها انتظام الخلايا بالنسبة للجسم الحي: كل مجموعة فيها تؤدي مهمة معينة لفائدة المجموع أو لفائدة مجموعة معينة أخرى، وهذه بدورها تكفل عمل غيرها. فالعمل الجماعي في البحث العلمي هو أيضا من هذا النوع، إذ تجتمع على العمل الواحد الواسع النطاق الخلايا من الباحثين المختلفي الاختصاصات وكل يعمل لفائدة الآخر ولا يمكن أن ينفرد ويستغني عن غيره[10]. فهذه مجموعة تكلف بضبط المعطيات وجردها وترتيبها، وهي تعتمد على جماعة أخرى تتحراها في الميدان وتجمعها وتحصل عليها في كل ذلك بفضل المناهج المهيأة سلفا لهذا الغرض، وتلك جماعة أخرى تجري على المعطيات التحوير اللازم بالآلات الإلكترونية (الحواسيب)، وهي تعتمد بدورها على اختصاصين في البرمجة. وكل ذلك موجود بالفعل في الكثير من معاهد العلم ومراكز البحث الكبيرة في أوروبا وأمريكا.

فالأعمال الفردية -حتى لو كانت في داخل لجان مختصة- لا يمكن أن تؤدي ما تؤديه هذه المجموعات المنتظمة من الباحثين. وقد بقي البحث اللغوي في الوطن العربي على الشكل

9- تحت عنوان: «أثر اللسانيات في النهوض بمسوى مدرسي اللغة العربية».

10- وهذا غير العمل الذي يقتصر فيه على توزيع الأعمال على لجان مختصة بل هو تقسيم للعمل على نظام تتكامل فيه جميع أجزائه وليس مجرد تقسيم على مستوى واحد.

الذي هو عليه من التفرد في البحث اللغوي، وعدم التكافل الشامل بين العاملين المنتمين إلى الهيئة الواحدة. وفيما يخص هندسة اللغة فقد صار علماء اللسان في زماننا هذا يتعاونون مع المهندسين في الحاسوبيات والإلكترونيات، ولهذا يحتاج كل واحد من اللسانيين والمهندسين أن يكون حاصلا على علم الآخرين بقدر كاف دون تخصص فيما يكسبه زميله اللغوي أو المهندس من مبادئ اللسانيات أو مبادئ في الحاسوبيات. هذا وقد يضطر المهندس إلى أن يلم بالكثير من مفاهيم اللسانيات الحديثة إذا تناول ميدانا من البحث يخص اللغة ونظامها وبنيتها. وتوصل العلماء في هذا الميدان المشترك إلى مستوى عال من المعرفة اللسانية التقنية مكنتهم من صنع البرامج الحاسوبية التي تمكن من تطبيق الحواسيب من جهة، ومن علاج النصوص على الحاسوب من جهة أخرى، وهذا قد بدأ يهتم به بعض الباحثين في الوطن العربي.

وقد تفطن الكثير من العلماء العرب إلى أهمية الطريقة الجماعية، وأول مشروع بدعوا به هو مشروع الرصيد اللغوي على مستوى المغرب العربي، ثم على مستوى الوطن العربي. وانتهى إنجازه أي الرصيد المغربي في عام 1972، ورسمه وزراء البلدان الأربعة الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا في 1975، وأدخل في الكتب المدرسية في هذه البلدان. والهدف منه كما ينص عليه واضعو الرصيد العربي (المشروع الثاني): أن يضبط مجموعة من المفرادات والتراكيب العربية الفصيحة التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجرى في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة من التعليم.

3- عدم الشمولية:

إن أكثر اللغويين ممن يهتم بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة، كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح وغيرها، ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم، وقلما وجدنا من اهتم بالنصوص التي وصلتنا، كأمهات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها. والحق أن هذا العمل يعجز عن القيام به الأفراد

لمشقته العظيمة، وقد يعجزون عن التصفح المنتظم المتواصل للمعاجم نفسها، فما بالكم بمئات الآلاف من النصوص. ومهما بلغ تبريرنا لموقف اللغويين فإن النقص قائم. ثم إن هناك دافعا آخر قد يحمل اللغوي على الاقتصار على القواميس: فقد يظن أن كل ما هو موجود في تلك المعاجم يطابق تماما ما هو موجود في الاستعمال إذ قد أخذت مادتها منه، فهذا وإن كان ظاهره صوابا ففيه الكثير من المعاني والمدلولات الجزئية قد لا ينص عليها القاموس إما لكثرتها وإما لأن اللفظ قد استعمل كمصطلح خاص بفن أو علم معين أو لمفهوم جديد طرأ بعد تدوين العلماء للغة. ثم إن أكبر عيب هو أن تذكر تحديدات القواميس لمدلولات الألفاظ ويكتفى بذلك ويتناسى أن مدلول اللفظ لا يمكن أن يحصر إلا بالاعتماد على جميع السياقات والقرائن التي ورد فيها هذا الفظ في الاستعمال المدون. نعم قد اعتمد اللغويون الذين جمعوا اللغة في عين المكان على السياقات وحال المشاهدة وسألوا الموردين عن أغراضهم إلا أن هذا كله لم يدونه بأكمله من جاء بعدهم من مؤلفي القواميس فما كان يمكنهم أن يذكروا من هذه السياقات وتلك الأحوال والأغراض إلا القليل بالنسبة لكل كلمة (وقد يكتفى بالشاهد الواحد وقد لا يذكر أي سياق إطلاقا). ثم إن المدلول قد يكون تغير على ممر الزمان بما يجيزه قياس العربية من مجاز واتساع في المعنى[11]. هذا وأعظم نقص يوجد في القواميس (ليس هذا ذنبها) هو أنها لا تنص أبدا على مدى شيوع الكلمة في الاستعمال لأن أصحابها أكثرهم من المتأخرين[12] إذا استثنينا الجوهري والأزهري.

وعلى هذا فالذي يحتاج إليه واضع المصطلحات هو ما يعرف في زماننا باسم «الذخائر اللغوية الآلية» فيمكن أن يوجد فيها جميع ألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي أي في النصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها)، وعلى هذا يعتمد الباحث على السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا الحاضر، ويمكن أن يستخرج من ذلك الكثير من المعلومات التي لا يجدها في القواميس، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بما أشرنا إليه من التنظيم وتكافل الأعمال والاستعانة بالآلات العظيمة المفعول وهي الحواسيب.

11- بالتخصيص أو التعميم وغير ذلك.
12- من الذين جاؤوا بعد تقلص رقعة الفصاحة السليقية.

أما لغة التخاطب اليومي الفصيحة العفوية ومميزاتها (كما دّونها ووصفها اللغويون العرب وأهل الأداب) فقد سبق أن قلنا في بحث سابق ما يلي:

«لم تحظ أية لغة في الدنيا منذ أن خلق الله الإنسان بما حظيت به اللغة العربية من العناية من قبل أصحابها، وخاصة اللغويين منهم وأهل الأداء... ومن أعظم ما تركوه لنا هو الوصف المستفيض للأداء القرآني من جهة، وللغات العرب أي الكيفيات المتنوّعة في التأدية الصوتية والصرفية النحوية لعناصر اللغة. وإن كان هذا الجانب من أوصافهم جدّ مهم بالنسبة لنا وللأجيال القادمة فإنه لم يحظ إلى الآن بالعناية الكبيرة من قبل الغويين المحدثين اللهم إلا القليل النزر من المحاولات».

وهذا هو الجانب الذي ينبغي -في نظرنا- أن يعتنى به أكثر من غيره. فلئن تفطن العلماء والكثير من المثقفين إلى وجود القسط الكبير من المفردات في العاميات الحالية وهي فصيحة أو قريبة جدا من الفصحية (وتكوّن 80 في المائة من ألفاظ التخاطب اليومي في وقتنا الراهن[13]) فإن هذا لن يفيد الأمة العربية شيئا مادام الأداء أي كيفية النطق والتعبير عامة لا يخضع لنواميس العفوية اللغوية التي تتصف بها كل اللغات التي ينطق بها يوميا في الحاجات العادية وفي حالة أنس. وكل من يلجأ إلى استعمال الفصحي -كما تعلمها في المدرسة وكما يعبر بها المذيع والخطيب- في بيته مع ذويه -في غير ظروف التعليم والتلقين- ومع أصدقائه في مكان عمله أو غيره وأي واحد في الشارع فيستعرض بذلك للاستهزاء والسخرية. ومثله في ذلك كمثل الذي يخطب في الناس وهو يريد مخاطبتهم في أغراض بسيطة: فهو يخاطبهم وكأنه يقرأ من كتاب. وقد رسخ في أذهان المعلمين أن اللغة العربية ليس لها إلا كيفية واحدة في التعبير بها وهو المستوى الذي سميناه بالإجلالي أو الترتيلي.

وسبب ذلك يرجع إلى أقدم العصور حيث أصبح همّ المعلم هو الإعراب والنطق الصحيح ببنية الكلمة، وأهملوا المستوى العفوي وهو ما أجازته العرب من تسهيل للهمزة،

13- ويحتاج هذا الجانب إلى دراسة قائمة برأسها.

وإدغام الكثير من الحروف، وإخفاء الحركات، واختلاسها، وتسكين بعض المتحركات، وحذف ما يستغني في حال الخطاب المرئية. وتجاهل الناس هذا المستوى المستخف من التعبير العفوي لشدة غيرتهم على الصحة اللغوية حتى أداهم ذلك إلى اللحن[14]، وذلك مثل الوقف، فإن الطفل العربي لا يعرف أن النطق بالحركة والتنوين في الكلمة المسكوت عليها هو شيء غريب في العربية. وذلك لأن الوقف هو من قبيل المشافهة وهو حذف للإعراب والتنوين فكأنه مسّ بالعربية التي تتمايز عن العامية بالإعراب والتنوين!

يريد المعلم قبل كل شيء أن يصحح، بالإضافة إلى الأخطاء الحقيقية، ما يعتقد هو وغيره منذ مئات السنين أنه خطأ لأنه موجود في العامية، فصار شيئا فشيئا مقتنعا بأن كل ما هو مستعمل في العامية فهو خطأ في العربية الفصحى حتى يحكم على الكثير من المفردات والتراكيب الفصيحة وتأديتها نطقا أنها عامية محضة.

فما هي، يا ترى، هذه الصفات التي تميز فصحى التخاطب العفوي التي كان ينطق بها أسلافنا في حاجاتهم اليومية والتي سمعها ودوّنها المتقدمون من علمائنا، وفصحى الترتيل التي صارت على مرّ الأيام المعيار المدرسي الوحيد؟ الإجابة عن هذا السؤال الخطير يحتاج إلى دراسة قائمة بنفسها في مجلد ضخم. وسنكتفي ههنا لضيق المكان بعينة ذات دلالة إن شاء الله[15] وهي اختزال الحركات[16].

- الحركات الإعرابية:

إن العرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك كما هو معروف. وأدنى سكتة تقتضي سقوط الحركة والتنوين، كما قلنا، بل لا سبيل إلى إيجاد اتصال مستمر في الكلام لا وقف فيه. ثم إن جميع العرب من ربيعة كانوا يقفون بالسكون على المنصوب نفسه. ويحسن بنا أن نذكر أقوال هؤلاء الذين سمعوا منهم كلامهم مباشرة: قال أبو العيناء: «ما رأيت مثل

14- وهي ظاهرة معروفة تسمى بالإنكليزية بـ Hypercorrection - فرط التصحيح (وهو خطأ).

15- صورة محسوسة هي التعداد، فإن المعلم نفسه لا يعرف أن مثل هذا النطق: كتاب- قمطر- قلم، وكذلك واحد- اثنان- ثلاثة... غلط فاحش في العربية.

16- هذه الأشياء التي سنذكرها ههنا يعرفها جيدا علماء اللغة والقراءات إلا أن حظها من العناية قليل بل يكاد لا يلتفت إليها في وقتنا الحاضر إلا الشرمذة القليلة من الاختصاصيين على الرغم من أنها تهم كل المثقفين إذ تمس مستقبل لغتهم.

الأصمعي قط، أنشد بيتا من الشعر فاختلس الإعراب». ثم قال: «سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدرج». وحدثني عبد الله بن سوار أن أباه قال: «العرب تجتاز بالإعراب اجتيازا». وحدثني عيسى بن عمر أن ابن أبي إسحاق قال: «العرب ترفرف على الإعراب ولا تتفيهق فيه وسمعت يونس يقول: «العرب تشامّ الإعراب ولا تحققه». وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: «إعراب العرب الخطف والحذف»[17]. فهذا يخص الكلام العفوي في الحاجات اليومية، وأما ما سماه الجاحظ بالتشدّق والتفيهق فهو تكلف بعضهم في استعمالهم لمستوى الترتيل والتحقيق في حال الخطاب اليومي، وهذا ليس معناه أن التحقيق غير مرغوب فيه، بلى فإن هناك حالات خاصة تقتضي التحقيق، وقد بالغ بعض أتباع حمزة القارئ في التحقيق والإشباع حتى كره ذلك بعض الشخصيات، كالإمام أحمد بن حنبل، وابن قتيبة (وقد ظلموا حمزة في ذلك مع صواب موقفهم إزاء هذه المبالغة).

17- من كتاب «نثر الدر» للوزير أبي سعيد الآبي (7، 154-155). وقد سبق أن ذكرناه.

المعجم العربي
والاستعمال الحقيقي للغة العربية[1]

إن أكثر المعاجم العربية التي أُلّفت منذ النهضة إلى غاية منتصف القرن العشرين تتصف غالبا بصفتين اثنتين: اعتماد أصحابها على المعاجم القديمة، واستخراجهم منها ما يبدو لهم أنه من الألفاظ التي يحتاج إليها المثقف العربي في عصرنا هذا أو مما قد يرد بكثرة في النصوص القديمة أو الحديثة، وذلك بدون اللجوء إلى أي مقياس علمي إلا التحسّس أو الهاجس معتمدين في ذلك عند العلماء المتميّزين منهم على علمهم الغزير ومعرفتهم العميقة للغة العربية وخاصة مفرداتها ومدلولاتها، وهذا لابد من الاعتراف به، فهم لا يرجعون في الغالب إلى الاستعمال الموضوعي للغة العربية في خارج ما تحصل لهم من علم عن هذا الاستعمال، كما كان يفعله علماؤنا القدامى الذين دونوا كلام العرب، وكما يفعله العالم اللساني في زماننا هذا، فالصفة الثانية هي عدم لجوئهم إلى تدوين واسع لما يستعمل بالفعل الآن باللغة الفصحى أو استعمل قديما، أي إلى مدونة كبيرة من النصوص يعتمد عليها الباحث كمرجع موثق شاهد على الاستعمال الحقيقي للغة الفصحى. ثم إن أكثر المعاجم العامة التي ظهرت في هذه الفترة كانت، زيادة على ذلك، لا تتعرض إلى اللغة المعاصرة، أي المولد من الألفاظ، إلا قليلا مع أن هذا المولد قد يكون وضع على قياس كلام العرب مثل السيارة، والطيارة، والباخرة، والقطار، وغير ذلك، وقد دخل ذلك في الاستعمال وشاع شيوعا واسعا، وأخص بالذكر المولد العفوي الذي وضعه أفراد الشعب للضرورة الملحة[2].

1- قدم هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة لسنة 2003. ونُشر أيضا في الجزء الأول من مجلة المجمع الجزائري للغة العربية.

2- ولم يكن للألفاظ التي وضعتها المجامع نفس الحظ مع الأسف. والسبب في ذلك في نظرنا هو عدم تدخل الحكومات بحزم لنشرها في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام.

المعجم العربي في زماننا هذا :

لقد تأخر المعجميون العرب تأخرا كبيرا في العناية باللغة المستعملة بالفعل -القديمة أوا لحديثة- ولم يظهر منهم هذا الاهتمام إلا القليل منهم (التفت إلى حدّ ما مؤلفو المعاجم في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين، مثل عائلة البستاني، والاسكندر معلوف، وغيرهم) إلا أن ذلك كان قليلا وغير منتظم[3]. وقد سبقهم إلى ذلك مؤلفو المعاجم المزدوجة اللغة العامة لا المتخصصة -وهذا طبيعي- وكان أكثرهم من غير العرب. فمن تلك المعاجم نذكر معجم ليون برشي: Léon Bercher, Lexique français-arabe الصادر بالجزائر في 1938 ثم في 1944، ويقول صاحبه أنه أراد أن يكمل معجم Belot (الذي تنقصه الكثير من الألفاظ المولدة المعاصرة)[4].ثم صدر بعد ذلك معجم المستشرق المشهور شارل بيلا(Ch.Pellat) : L'Arabe vivant نشر في باريس في 1952. وأعظم معجم تناول الاستعمال المعاصر للعربية الفصحى هو ما قام بوضعه العالم الألماني هانس واهر HansWehr[5] وعنوانه: Arabisches Wörterbuch für die Schriftsprache der Gegenwart (Münster, 1952)، ونقله على الفور إلى الإنكليزية الأمريكي كوان J.Milton Cowan وضم إليه الإضافة وسماه: A Dictionnary of Modern Written Arabic (Wiesbaden, 1961)، وقد جمع هذا المعجم بين ما اشتمل عليه معجم Bercher ومعجم Pellat وغيرهما، واعتمد صاحبه أيضا على مدونة اشتملت على عدة نصوص مما أنتجه طه حسين، ومحمد حسين هيكل، وتوفيق الحكيم، ومحمود تيمور، وجبران خليل جبران، وأمين الريحاني وغيرهم، وكذلك الكثير من المقالات التي نشرت في الصحف والدوريات وغير ذلك.

فهذه المعاجم تخص اللغة العامة المعاصرة وتحتوى على الكثير من مصطلحات الإدارة

3- مقصودنا هو الفصحى ليس إلا.

4- وأنا شخصيا مدين لعمل برشي بالكثير لجعله تحت متناول الطلاب ماهو مستعمل بالفعل مع الدقة العجيبة في ترجمة الكلمات إلى الفرنسية.

5- سبق هؤلاء إلياس بمعجمه المسمى Modern Dictionnary Arabic - English (ط. 3 في 1929).ووضع واهر إضافة للطبعة الأولى الصادرة في 1952 وذلك في 1959.

وألفاظ السياسة. وفضلها الكبير، ولا تعاد لها في ذلك أي محاولة، هو اعتمادها على مرجع علمي لا يمكن ردّه وهو تدوين لما يستعمله الناس بالفعل من العربية الفصحى وإن كان ينقصها شيء -إن كان هناك نقص- فهو في نظرنا عدم التفاتها إلى الاستعمال المنطوق للفصحى (الخطب المسموعة، والمحاضرات، والموائد المستديرة، وكل ما يذاع في الإذاعة، وغير ذلك) وهذا قد قصده بالفعل المؤلف. وعذرهم في ذلك هو اعتقادهم الراسخ والخاطئ أن الفصحى هي العربية المحررة المكتوبة ليس إلا.

وبدأ المؤلفون العرب للمعاجم العربية غير المزدوجة يبدون شيئا من الاهتمام باللغة المعاصرة، ويتراءى ذلك في محاولة أصحاب معجم «المنجد» بإدخال بعض الكلمات المولدة وكذلك الدخيلة منها الشائعة، ولابد من الاعتراف لهم بفضل عظيم جدا وهو رجوعهم الدائم إلى التراث للبحث عن اللفظ الفصيح الدال على مسمى قديم قد يسمى في كل بلد من البلدان بتسمية أخرى غير الفصيحة، وذلك كأسماء الحيوانات والنباتات (التمّ، والفقمة، وحمار الزرد، وغير ذلك). وصدر في السنوات الأخيرة «المعجم الوسيط» في مصر، والمعجم الأساسي نشرته المنظمة العربية والثقافة والعلوم، وحاول أصحابهما أن يدخلوا الكثير من الألفاظ ذات المدلول المحدث -وأكثرها من الدخيل أو العامي الجاري استعماله في لغة التخاطب-، ومهما كان فهو محاولة طيبة في إدماج المستعمل حديثا في المعاجم العامة.

هذا وعزم أصحاب «المنجد الحديث» على تأليف منجد للغة المعاصرة بكاملها، ونشروا في عام 2000: «المنجد في اللغة العربية المعاصرة». يقول أصحابه في مقدمتهم له: «يضم [هذا المعجم] جميع المفردات والعبارات التي يحتاج إليها مثقف القرن الحادي والعشرين حتى المأخوذة من أصل غير عربي». وهي محاولة جدّ إيجابية وسيكون لها أثر عميق في نشر الثقافة المعاصرة بالعربية ومن هذا عدم الاكتفاء في ذلك بلغة أجنبية كما هو الحال في الكثير من المؤسسات التعليمية والعلمية العربية (مع الأسف) في زماننا هذا.

إلا أن هذا المعجم (وكذلك كل المعاجم التي ذكرناها) اعتمد على منهج فيه شيء من التساهل وهو الاكتفاء بالمسح للمعاجم المزدوجة اللغة واختيار اللفظ العربي المقابل للفظ الإنكليزي أو الفرنسي بدون مقياس علمي يعتمدون عليه في الاختيار.

هذا وقد كثرت في هذه السنوات الأخيرة المعاجم المزدوجة اللغة، وقد سبق كل هذا ما صدر في نهاية القرن الماضي من المعاجم المزدوجة الجيدة، مثل المورد (إنكليزي/عربي) والمنهل (فرنسي/عربي)، وفيهما من المصطلحات الحديثة الكثيرة الورود في الاستعمال، ويبدو هنا أيضا أن المؤلفين اعتمدوا غالبا على الحدس والتخمين الشخصي نظرا إلى عدم اعتمادهم فيما يبدو على تدوين واسع، وكان اعتمادهم هنا أيضا على معرفتهم الواسعة للغة العربية في استعمال المحدثين لها (وإلاّ ما كان يمكن أن يختاروا المفردة المتواترة).

ضرورة الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي للفصحى، الحديث منه والقديم: في البحث المعجمي وفي صناعة المعاجم.

منذ عشرات السنين كنت أتساءل باستمرار لماذا يقلد العرب في عصرنا الغربيين في كل شيء، في كل ميدان علمي أو غير علمي، ويقتبسون منهم كل شيء -بدون تمحيص غالبا- إلا في ميدان واحد وهو صناعة المعاجم ووضع المصطلحات. فما لاحظناه عند العلماء الغربيين في هذا الميدان هو اعتمادهم المطرد على الاستعمال -ولا يشذ عن ذلك أحد- عند تأليفهم لمعجم عام أم مختص، وذلك على شكل تدوين لعينة كبيرة لهذا الاستعمال وعلى أساس القواعد المتعارف عليها في تأليف المعاجم. وقد يكون هذا الاستعمال موزعا على أقاليم أو بلدان وغير ذلك من الأماكن وذلك ليمكن الإشارة إلى كثرة الاستعمال أو قلته في كل من هذه الأماكن (ويطرد هذا في معاجم اللهجات واللغات الإقليمية والعاميات)، وقد يهتم المعجمي إلى تطور المفردة لفظاً ومعنى عبر الزمان في مختلف الأقاليم، فلابد أن يعتمد إذن على مدونة تغطي الاستعمال لعدة سنوات بل قرون.

ولنأخذ مثال «ذخيرة اللغة الفرنسية Trésor de la langue française» فإنه يغطي الاستعمال للغة الفرنسية لمدة قرنين، وقد دونت المعطيات اللغوية (النصوص الأدبية والعلمية) لما أنتجه الفرنسيون في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وتتبع الباحثون استعمال كل مفردة في جميع سياقاتها في جميع النصوص المدونة، ولجئوا في ذلك إلى الحاسوب، ثم حرر كل عالم عددا من المداخل اعتمادا على هذا الذي دوّنوه أولاً ثم على الدراسات الدقيقة للسياقات -كل السياقات- لجميع الكلمات، فأصدروا هذه الذخيرة في 16 جزءا كبيرا على شكل معجم (من 1976 إلى 1994) (وهو عامّ وتاريخيّ وعلمي)، ثم

شرعوا في حوسبة المعجم نفسه ليصير آليا، وأنهوا هذا العمل الكبير العملاق في 1998، ولم يبخلوا فبذلوا الجهود والأموال الهائلة لإنجازه، ووفّقوا إلى حدّ بعيد في كل ذلك، فهو الآن في متناول أي باحث في أي وقت باللجوء إلى شبكة الانترنيت[6].

هذا والاستعمال لا ينبغي أن يقتصر فيه على زماننا الذي نعيش فيه، فهناك مئات الآلاف من النصوص في التراث لم تجمّع بعد ولم تستغل لتشتتها، فحان الوقت أن تحوسب وترتبط بعضها ببعض حاسوبيا حتى يتمكن الباحث أن يلقي كل الأسئلة الممكنة عليها وذلك مثل هذا السؤال: هذا المفهوم المعبّر عنه بهذه الكلمة الإنكليزية هل له مقابل في الاستعمال في وقتنا هذا أو أكثر من مقابل، وما هو الأشيع، وأين ورد، وما سياقاته، وما درجة تردّده في جميع هذه النصوص، ثم إن لم يرد في الاستعمال فأي لفظ عربي يقابل هذا المفهوم إن كان وضع له لفظ بقي حبرا على ورق (في قوائم المصطلحات الموضوعة). وسؤال آخر مثل: كلمة «فصيح» ما هي السياقات التي وردت فيها منذ أول ظهورها في نص إلى يومنا هذا، ومن هذه السياقات المجمّعة يمكن أن يستنتج الباحث مختلف المدلولات التي دلت عليها من عصر إلى آخر، وهذا يؤدّينا إلى الكلام عن مشروع المعجم التاريخي.

- المعجم التاريخي:

كيف، ياترى، يمكن أن تستخرج مدلولات الألفاظ المختلفة عبر العصور إن لم يلجأ إلى مثل هذه الذخيرة الآلية الحاسوبية. وقد يستطيع الباحث إذا قلّت النصوص في عصر من العصور كالجاهلية –مثلا– أن يفترض وجود بعض المدلولات لبعض الألفاظ في هذا العصر بفضل تحليلاته للسياقات القليلة التي وردت فيها، ولكن كيف يمكن أن يستدلّ على ذلك إذا عُدّت النصوص بالملايين ابتداء من القرن الثاني الهجري وما بعده، وكيف يمكنه أن يستخرج هذه المدلولات بدون أن تكون لديه وتحت تصرفه مجمعة مدوّنة محوسبة مندمجة[7] هذه الآلاف من النصوص؟

6- قام بهذه الحوسبة العظيمة مجموعة ATIF تحت إشراف الدكتور J.M. Pierrel وهو ممن نتعاون مع فريقه الآن في بحوث مشتركة.

7- ولابد للنصوص من هذا الاندماج ليمكن مسحها بالحاسوب، وهذا لا يمنع من أن تجمّع على عصور وعلى مختلف فنون المعرفة. ثم إن ما تمت حوسبته إلى الآن في مختلف المؤسسات العربية الحالية فليس لها هذه المزية وهي جد ضرورية ليتم هذا المسح.

ويوجد في التراث الكثير من الألفاظ الفصيحة القديمة والمولدة (مما جاء على قياس كلام العرب) الدالة على مسميات حضارية وما يتعلق بالحياة اليومية من أسماء للأدوات ووسائل النقل، وأسماء لأجزاء هذه الأدوات ووسائل النقل، وأنواع الملابس والمأكولات، ويكثر ذلك في القصص، وكتب الأدب، والتاريخ، والرحلات، وأوصاف المجتمعات، وغير ذلك، ولا يمكن أن يحصر كل ذلك إلا بهذه الحوسبة للنصوص التراثية بأكملها لا بجزء صغير منها كما هو الحال في زماننا[8].

فالرجوع إلى الاستعمال القديم ضروري جدا على مثل الرجوع إلى استعمال الناس للفصحى في عصرنا هذا. ثم زيادة على ما تحصله من السهولة للباحثين في اللغة ووضع المصطلحات فإن المدونة الآلية (الحاسوبية) هي بمنزلة مرجع كبير جدا يغطي كل التراث مع هذا الفارق العظيم: إنه يستجيب لأي سؤال بسرعة الضوء، ويمدنا بمعلومات لا يمكن أن نحصل عليها بالأيادي الجرداء ولو اجتمع على ذلك ألف شخص في أكثر من سنة.

ومهما كان الأمر، فإنه لا يتصوّر أن يوضع معجم في اللغة بدون توثيق لما يتضمنه من الألفاظ ودون أن يُعرف من أين استقيت، فهل هي ألفاظ وضعتها جماعة من العلماء واقترحها صاحب المعجم أم هي مفردات وردت في الاستعمال بالفعل؟ وهذا قد حققه علماؤنا قديما، وكانوا يوثقون ذلك بأكثر من شاهدن فلماذا نتراجع نحن اليوم عن هذه الميزة العلمية التي يبنى عليها كل عمل وكل بحث علمي؟

ثم إننا لا نقصد من كلامنا هذا أن يكون الاستعمال للفصحى في عصرنا هذا هو الاستعمال الأمثل فيجب أن يتّبع كما هو، فإن في هذا الاستعمال الشيء الكثير من الاختلاف (كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد) والكثير من العامي والدخيل[9]، وأخطر من هذا هو وجود فراغات مهولة: فهناك مفاهيم علمية كثيرة جدا لا مقابل لها في العربية. ولكن كيف يمكن أن نعالج هذه النقائص إن لم نستطع أن نطلع على كل هذه الاستعمالات –كل ما يجرى استعماله

8- والذي نرجوه هو التغطية الكاملة لما أبدعه علماؤنا الأولون على الأقل وكذلك الكتب التي عُنيت بوصف الحياة العامة.

9- الدخيل ظاهرة طبيعية، ولكن التوليد بوسائل الاشتقاق هو أيضا ظاهرة طبيعية، فلا ينبغي أن يطغى الأول على الثاني وإلا تحولت اللغة إلى لغة أخرى.

حقيقة لا فيما يتخيله الناس- أي بالدقة العلمية التي لا تسامح فيها وهو المسح الكامل للواقع. واطلاعنا الموضوعي (بدون سابق ظن) على جميع ما ورد في التراث بالشمولية الكاملة سيمكننا من استبدال غير الفصيح بالفصيح[10]، ويجب أن يراعى في ذلك -أي في اختيار اللفظ وإقراره- القوانين الاجتماعية وغير الاجتماعية التي يخضع لها شيوع اللفظ وعدم شيوعه (وهي معروفة اكتشفت قديما وتحقق من وجودها العلماء في عصرنا).

مستقبل المعجم العربي:

قواعد المعطيات النصية أو مشروع الذخيرة العربية

إن الوسائل التكنولوجية الحديثة، وأخص بالذكر الحاسوب في أحدث صوره، هي التي ستمكننا من تدوين العدد الهائل من النصوص بالفصحى (الأدبية، والعلمية، والتقنية وغيرها) يتراءى فيها الاستعمال المعاصر، وكذلك الاستعمال في كل عصر من خلال النصوص التراثية التي وصلت إلينا[11]. وكنا قد عرضنا هذا المشروع على عدة جهات، منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وأخيرا على اتحاد المجامع اللغوية وغيرهما.

إن ما أسميناه بمشروع الذخيرة اللغوية العربية يرمي إلى ضبط بنك آلي (حاسوبي) من النصوص القديمة والحديثة بالعربية الفصحى ويفترق عن البنوك المتواجدة بـــ:

1- الشمولية الكاملة (في المكان والزمان).

2- اندماج المعطيات النصية -كأنه نص واحد- حاسوبيا ومرتبة ومصنفة بحسب العصور وفنون المعرفة.

3- كونه آلياً وعالمياً إذ سيكون له موقع في شبكة الانترنيت.

10- ولا بد حينئذ من تدخل ذوي السلطة لإدخال هذه الألفاظ في التدريس: المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات من جهة، وإشاعتها بوسائل الإعلام، وإن لم يتم هذا فسيبقى عمل المجامع وكل الواضعين بدون جدوى.

11- وهذا العمل سيكون حافزا ومحركا لأعمال جليلة أخرى وهي تحقيق المخطوطات بكيفية منتظمة (مبرمجة وجماعية) وسيؤدي ذلك إلى تشدد أكبر في التحقيق العلمي.

4- يمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية قديما وحديثا، وبذلك يكون موثقا التوثيق الكامل، ويضاف إلى ذلك ما لم يدخل في الاستعمال ولم يشع أوترك منذ زمان مما هو موجود في المعاجم القديمة والحديثة أو في قوائم المصطلحات المجمعية.

5- سرعة استجابة هذا البنك لأي سؤال.

فهذا البنك الآلي الشامل لا يمكن أن يستغنى عنه في هذا الزمان الذي نعيش فيه، وعلى أساسه وبالرجوع إليه وبالاستقاء منه لكل المعلومات اللغوية الخاصة بالاستعمال الحقيقي للعربية خاصة يمكن أن تحرّر الكثير من الدراسات وتؤلف الأنواع الكثيرة من المعاجم، وذلك مثل:

- المعجم التاريخي الذي أشرنا إليه.
- معاجم تقنية (مصطلحات العلوم والثقافة).
- معاجم للمعاني.
- معاجم ألفاظ الحياة القديمة والحديثة.
- معاجم بأسماء الأعلام والأماكن.

وغير ذلك من المعاجم.

حجة واهية لبعض المعارضين[12]: ضخامة العمل[13]

أجمع العلماء على أهمية هذا المشروع القومي وخطورته، وذهب الكثير إلى أنه ستتوحد المصطلحات العربية بالرجوع إلى الذخيرة بكيفية تلقائية (سيختار الباحثون اللفظ الفصيح الأشيع)، ثم إنه سيمكّن كل مواطن من أن يطلّع على معلومات ثقافية تربوية صعبة المنال زيادة على اللغوية منها وذلك بسبب السهولة العجيبة التي يتصف بها البحث في الانترنيت. وإن كان الانترنيت يجيب عن كل شيء بلغة أجنبية (و62 بالمائة بالإنكليزية الآن)، فإن المعلومات الخاصة بتراثنا ضئيلة جدا بل ومشوهة، فحان لنا أن ننشئ انترنيتا عربيا للحفاظ

12- ولا يتجاوزون ثلاثة أشخاص.
13 - ضخامة العمل بالنسبة لإدخال النصوص في ذاكرة الحاسوب.

على هذا التراث العظيم واستثماره على مستوى الوطن العربي وفي جميع الأوساط والفئات الاجتماعية ولفائدتها.

ألا يحق لنا أن نتضافر جهودنا على هذا المستوى العالي، وهو مستوى الدول، وأن تشارك في إنجازه كل المؤسسات العلمية العربية. وإذا قسنا ضخامة هذا العمل بفوائده الثورية، فلا يمكن لعاقل ورجل نزيه إنكار هذه الحقائق والتمسك العنيد بحجة «ضخامة العمل» ! (إلى متى؟).

- معجم الطفل:

عمل كبير أنجز في هذا الميدان على مستوى الوطن العربي: وهو الرصيد اللغوي العربي.

لقد ألّفت في عصرنا معاجم مدرسية جيدة، وهي محاولة طيبة نافعة بلا شك، إلا أنّ أكثر ما ألف إلى الآن لم يخضع بعدُ للمقاييس العلمية التي يجب أن تعتمد عليها في هذا الميدان. وأكثر هذه المعاجم الخاصة بالطفل أو الطلاب اعتمدت، كما قلنا، على المعاجم القديمة مع التفات غير كاف إلى ما أحدث في أيامنا من أسماء الآلات والمفاهيم العلمية والتقنية، وما أبدع من ذلك، وغير ذلك. وكل ذلك تم على طريقة ذاتية في الغالب لا تعتمد على جرد النصوص المحررة أو المنطوقة (الفصيحة) بل يختار أصحابها غالبا ما يبدو لهم أنه معروف شائع، ويضيفون إلى ما اختاروه بعض الكلمات ذات المفهوم المحدث كما هو الحال بالنسبة إلى سائر المعاجم. أما المقاييس في هذا الاختيار وهذه الإضافات فهو حَدْسي محض في غالب الأحيان وهو الشعور الذاتي بأن هذا اللفظ أو ذاك هو المناسب أو هو الشائع (بالنسبة إلى أي بلد أو أي فئة؟) أو متروك تماما.

وقد أنجز بعض العلماء في المغرب العربي في السبعينيات الأخيرة مشروعا سمّوه بــ«الرصيد اللغوي الوظيفي» وكان إجابة ملموسة للسؤال المتداول في أوساط التربويين آنذاك: ماذا يجب أن نقدم بالفعل في مدارسنا للمتعلم من مادة لغوية نوعا وكمّا؟ وكان يتصف هذا الذي يقدم للطفل (وما يزال في غالب البلدان) بالإفراط والتفريط أي كثرة المفردات بالنسبة للصف

الواحد، وحشو ذهن الطفل بما لا يفيده في سنه ولا فيما بعد من جهة، وقلة الألفاظ بل وفقدانها من جهة أخرى فيما يحتاج إليه أشدّ الحاجة في حياته اليومية من تسميات للأشياء المحدثة في زماننا هذا، فكأنّ المدرسة هو مكان غريب في حياة الطفل لأنّها لا تستجيب لهذه الحياة بالذات. وعلى هذا حدّد أصحاب هذا المشروع فكرة الرصيد هكذا: «إنّ الرصيد من اللغة التي يجب أن يُعَلّم للطفل هي مجموعة من المفردات والعبارات العربية الفصيحة أو ما كان على قياسها مما يحتاج إليها التلميذ في سِنّ معينة من عمره حتّى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من جهة، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة[14]».

واعتمدوا في استخراج هذا المعجم على هذه المبادئ:

1- ينبغي أن يُنطلق من الواقع المشاهَد، ومن رصد هذا الواقع .

2- أن يكون هذا الواقع المنطلق منه المعنّي بالأمر وهو المتعلم نفسه: ينطلق من اهتماماته وما يحتاج إليه بالفعل لمواجهة الحياة لا لإلقاء الخطب وقرض الشعر فقط.

3- ألا يتجاوز الرصيد الحد الأقصى الذي يستطيع الطفل أن يكتسبه، وألا يقل عما يجب أن يعرفه.

وعلى هذا تم استخراج الرصيد بالنظر في ثلاثة أنواع من المعطيات فوجب جردها فيما يخص مفرداتها مع ضبط تواترها وانتشارها: الكتب المدرسية، وعيّنة من كتابات التلاميذ، وما يتفوهون به في مخاطباتهم مع الصغار والكبار، وبهذا تحصلوا على اهتمامات الطفل وما يوجد بالفعل في لغته من فصيح وغير فصيح، ومن عربي وأعجمي (وسجّل كلام الطفل في كل البلدان المغربية في المدن والأرياف)، وتمّ الإحصاء بالحاسوب، ثم اختِيرت الألفاظ الفصيحة الشائعة والكثيرة الدوران، واضطروا إلى سدّ الثغرات الكثيرة –وتخص المسميات الحديثة– بوضع ألفاظ تدل عليها، أو تعميم لفظ فصيح يستعمل في بلد واحد أو ناحية واحدة من البلد الواحد (مثل توت الأرض للفراولة أو صفاق العجلة وغير ذلك).

---

14 – أما ما سيحتاج إليه فيما بعد فله الحياة كلها للحصول عليها.

وضبطت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رصيدا مماثلا بنفس الطريقة وشمل كل البلدان العربية بدون استثناء[15].

- معاجم المعاني:

ابتكر العلماء العرب هذا النوع من الفنون اللغوية، وقد لا يصح أن يطلق عليها اسم المعجم لأن أغلب ما ألفوه في هذا الميدان فمادته اللغوية غير مرتبة الترتيب الألفبائي، إلا أنه لا يمنع الباحث في زماننا أن يعيد ترتيبها على هذا النمط وهذا اقترحناه أيضا منذ القديم: نضيف إلى الكتب القديمة التي عالجت موضوع المعاني فهارس متنوعة: أحدها للمعاني نفسها وآخر لكل الألفاظ التي وردت فيها وذلك ليسهل الرجوع إليها. وقد ظهرت في القديم كتب مهمة جدا، من ذلك: «الغريب المصنّف» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«تهذيب الألفاظ» لابن السكيت، و«الألفاظ الكتابية» للهمذاني، و«متخيّر الألفاظ» لابن فارس، و«فقه اللغة» للثعالبي، و«المخصص» لابن سـيده. وكلها تحتاج إلى أن تفهرس على الطريقة التي ذكرناها.

هذا ولا مانع من أن نقوم في زماننا بمثل ما قام به هؤلاء العلماء بالاعتماد على قاعدة المعطيات النصية إلا أنه يجب أن ننتهج في ذلك النهج السليم الذي اتبعه العلماء الغربيون فيما أسموه بـ Dictionnaire analogique وهو مفيد جدًا (مع احترام خصائص العربية)، وما نشرته دار النشر Duden، وما ألفه الدكتور Corbeil في الكندا. وتدخل في هذا الصنف من المعاجم أيضا معاجم خاصة بالمترادفات والأضداد وهو أيضا مفيد.

- معاجم العلوم والتكنولوجيا:

تصدر في أيامنا هذه وفي كل سنة العشرات من المعاجم المزدوجة اللغة في المصطلحات العلمية والتقنية. والذي لاحظناه هو الفوضى الكبيرة في وضع المصطلح العلمي والاختلاف الكبير بين واضع وآخر وبلد وآخر. وهذا على الرغم مما أسّسوه من المؤسسات لتوحيد المصطلحات كاتحاد المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب.

---

15 – وقد أدخل هذا الرصيد كليا أو جزئيا في الكتب المدرسية في المغرب العربي، وقد شاع عند الصغار لفظ «المعامة» للمايو، ولفظ اللمجة (بضم اللام) للأكل الخفيف الذي يأكله الطفل في المدرسة بعد الظهر، ولم يتم ذلك بعد في البلدان العربية الأخرى. والذي نتمناه هو نشر هذا الرصيد بالتعريفات والصور.

ويمكن أن نتفادى كل هذه الفوضى، في رأينا، بشيئين: أحدهما هو أن يتم إنجاز الذخيرة اللغوية العربية في أقرب وقت حتى تكون في متناول الجميع (بواسطة الانترنيت)، والثاني هو أن يتخذ جميع وزراء التعليم العالي والتربية العرب قرارا معينا في شأن المصطلحات على مستوى جامعة الدول العربية. فأما القرار المشار إليه فالغرض منه هو التزام المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام (طوعا واقتناعا) على استعمال المعاجم الموّحدة التي تضعها المؤسسات المعنية بذلك بعد الاتفاق عليها بالنسبة لكل هذه المؤسسات. ولا يحصل هذا الاتفاق على هذه المعاجم إلا بعد الاتفاق على مقاييس علمية تختار على أساسها المصطلحات، وتكون هذه المقاييس هي التي اقترحها العلماء. ويمكن أن ينص هذا القرار أيضا على عدد من الإجراءات الرامية إلى كيفية تطبيقها عمليا. ونحن مقتنعون من ضرورة تدخل أعلى المسؤولين في هذا الميدان.

في الختام يمكن أن نقول بأن المعجم العربي في وقتنا الحاضر هو في طور النمو وقد وضعت المعاجم الكثيرة في شتى ميادين العلم وهذا جيد، إلا أن المعجم العام والمعجم المدرسي لا يزالان في نظرنا دون المستوى المطلوب كيفًا وكمًا، وكل ما ظهر فلا يزال عالة على المعاجم القديمة، في الغالب، من حيث المنهج وطريقة الاستقاء، فما رأينا من يهتم بالاستعمال الحقيقي للغة العربية إلا القليل، فقد اتفق بعض العلماء على عدد من المقاييس يعتمد عليها في اختيار الكلمات ومع ذلك قل من يلجأ إليها من الواضعين للمصطلحات وبقي اختيار الكلمات على مقياس ذاتي ودون الرجوع إلى واقع الاستعمال للعربية الفصحى[16] ولهذا أيقنا أن مشروعا يرمي إلى تدوين هذا الاستعمال -كما فعله أجدادنا- هو شيء ضروري جدا، ونرجو من الله أن يوفقنا ويوفّق جميع من يساهم في إنجازه.

16 – ثم إن الرجوع إلى الاستعمال لا يعني أن يدخل في المعجم الآلاف من الألفاظ الأعجمية. فالذي نتمناه هو أن تجتهد المجامع اللغوية وكل المؤسسات العلمية لتضع اللفظ العربي المقابل على قدر الإمكان، ويُدخل في المعاجم المتفق عليها، وهذا مشكل آخر قد تعرّضنا له بالتفصيل في بحث عُرض في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2001 (عنوانه: «تأثير الإعلام المسموع في اللغة وكيفية استثماره لصالح العربية»).

حوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري العربي في ذخيرة محوسبة واحدة كمشروع قومي[1]

بدأ علماء العربية منذ عهد قريب جدا يتحدثون عن ضرورة الحوسبة للتراث العربي الإسلامي وعن منافع هذا العمل. وسمعنا مثل ذلك في بعض الندوات العلمية في الآونة الأخيرة، وقد سررنا بما سمعناه أيما سرور على الرغم من قلة اهتمام الكثير من العلماء بذلك وعدم التفات السلطات المسؤولة إلى أهميته القصوى. وقلنا للأخوة آنذاك أن ذلك يحتاج فيه أن تتضافر الجهود لضخامة العمل، فلا يمكن أن يتم إنجاز مثل هذا العمل إلا على شكل مشروع كبير يُشرف عليه في أعلى مستوى، وقد اقترح مثل ذلك فيما يسمى بـ «الذخيرة العربية المحوسبة». والمقصود من هذا المشروع هو أن يجعل تحت تصرف أي باحث في أي مكان وأي وقت مدوّنة تحتوي على الاستعمال الحقيقي للعربية قديما وحديثا.

إن جميع العلماء والخبراء في جميع بلدان الدنيا في زماننا هذا يعتمدون في وضعهم لمعاجمهم العادية والفنية على الاستعمال الحقيقي للغتهم أي على ما هو شائع بين الناطقين بها سواء كان منطوقا متداولا بين الناس في مخاطباتهم أم مكتوبا يكثر مجيئه في المراجع العلمية والتقنية.

ولا يصرّح أحد منهم بما يفضّله من المفردات أو المصطلحات إلا بحجة وجوده في الاستعمال بل وكثرته على ألسنة الناطقين. فالحجة الوحيدة التي يلجؤون إليها هي أن هذه المفردة أو تلك قد وردت عشرات المرات في المؤلفات العلمية التي تعتبر بالإجماع كمراجع في ميدان أو فن معيّن.

1- قدم هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة لسنة 2004. انظر بحثنا عن المشروع الأول للذخيرة في الجزء الأول من هذا الكتاب.

هذا وقد يكون المفهوم العلمي أو التقني حديث العهد ولم يوضع له لفظ يدل عليه إلا بلغة واحدة -غالبا هي الإنكليزية في زماننا- ولا يضعه في البلدان الغربية إلا أهل الاختصاص بالميدان الذي ينتمي إليه هذا المفهوم. فحينئذ قد يرجع هؤلاء الاختصاصيون باللغات الأخرى إلى نقل المصطلح الإنكليزي إلى لغتهم بالترجمة أو بتوليد لفظ جديد تماما، وقد يكون اللفظ الأجنبي قد دخل في الاستعمال عندهم إلى حدّ ما بشيء من التكييف اللغوي التام أو الجزئي. وأكثر الاختصاصيين من الغربيين في عصرنا هذا يفضلون أن يجتهدوا لإيجاد لفظ من صميم لغتهم ولا يلجؤون إلى الاقتراض إلا إذا حصل غزو حقيقي للفظ الأجنبي بأن يكون قد فرض نفسه، ويعتقد بعض اللغويين (من جيل الوصفيين) أن هذا أمر محتوم لا مفر منه إلا أن الواقع قد يكذبهم أحيانا كثيرة وذلك مثل كلمة Logiciel الفرنسية التي تغلبت على مقابلتها الإنكليزية Soft-war بعد أن شاعت هذه الأخيرة.

ومهما كان ففي جميع الأحوال يَرْجع الجميع إلى الاستعمال ويكون هو المنطلق والمنتهى، ولا يحكمون على اللفظ إلا بمقياس الاستعمال فهو المقياس المطلق الذي يجعل أحكامهم موضوعية لا تحكّم فيها ولا تعسّف.

وللاستعمال بالطبع درجات وأوصاف، وأكثر ما يوصف به هو الكثرة أو القلة وما بينهما فهناك: كثرة الاستعمال للفظ في حدّ ذاته أي كثرة وروده وتردّده في الكلام والكتابة Frequency (=) ولذلك درجات. وهناك كثرة الاستعمال من حيث اتساعه إلى جهات كثيرة وهو الشيوع في أكثر من مكان أو بلد. فإن مراعاة الاستعمال ينبغي أن تقيد بهذين النوعين من الكثرة.

وهذا المقياس الموضوعي لا يستغني عنه اللغوي أو الاختصاصي المهتم بميدان المصطلحات. فالنقص الذي يلاحظ في البحث الخاص بميدان اللغة عند العرب في زماننا هذا يكمُن في عدم الاكتراث المطلق -أو يكاد- بالاستعمال الحقيقي للعربية (قديما وحديثا)، وأخطر من هذا هو عدم التفكير في اللجوء إلى ما يسهّل دخول الألفاظ الجديدة التي تضعها المجامع أو المؤسسات في الاستعمال، فيُكتفى بأن يقر المجمع اللغوي اللفظة ويدخلها في معجم فنّي خاص فيعتقد أن مجرد وضعه وإقراره سيجعله يسير بين الناس.

وكلنا يعرف، مع ذلك، ما كان يظهره علماؤنا القدماء من الاهتمام الكبير بالسماع أي بالتتبع والتصفح لكلام العرب، وتدوينه على شكل دواوين شعرية ومدونات واسعة لكلامهم المنثور، ورصدهم لاستعمال العرب أينما كانوا، وبحثهم عن مدى اتساع هذا الاستعمال، ومن هم الذين يكثرون من استعمال هذه المفردة أو تلك بهذه الصيغة و بهذا المعنى، وهل هو كثير في كلامهم أم لا. وهاهي بعض الأمثلة لذلك:

قال سيبويه في كتابه: «وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة» (314)، «ليس أحد يقول» (343)،

« وليس في الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة... لا يتكلم بها العرب» (395)،

«لا يتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير» (462)،

«ولا يعلم هذا جاء في شعر البتة» (453)، «وسألنا العُلْويين والتميميين فرأيناهم يقولون» (47)

«وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب» (54)، «وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة» (314)، «ونحو هذا أكثر من أن يُحصى» (46)، «وذا أكثر من أن يُـــحصى» (95)، «وهو أكثر من أن أصفه لك» (146)(و196 و396)، «وهو أكثر من أن يُحصى»(151)، «وأكثر العرب تقول» (230)، «وأكثر العرب...أكثرهم...» (1/121-297/2/230-249-264 إلخ) .،

«وقال أكثر العرب» (249)، «في كلام العرب كلها» (253)، «وذلك في لغة جميع الـــعرب» (256)، «ويكون فيه الوجه في جميع اللغات» (1/194)،

«وهي لغة لبعض أهل الحجاز فأما العامة فلا يميلون» (261)،

«والذين لا يميلون في الرفع و النصب أكثر العرب وهو أعمّ في كلامهم» (264)

«ولو كان كذلك لم يقل من لا يُحصى من العرب...» (293)،

«الذي تكلم به العامة» (312)، «وذلك مطرد في كلامهم» (362)، «والتنوين والنون عربي مطرد» (101/1)، «فكل هذا فيه اللغة المطردة إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح...»(362)،

«والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب» (120/1)،

«وسمعنا ناساً من العرب كثيراً يقولون...» (166/1)، «ومن العرب من يقول ...» (2/226/204/204/145/105/96/88/81/36/2/489/283/249/236/229/208/207)،

«أنها لغة كثيرة في العرب جيدة» (314)، «وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله و يونس عن العرب» (318)، «وكل ذا تكلم به عامة العرب» (477)،

«سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره» (20/2)،

«لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها» (158)، «وذلك قليل في الشعر» (152)، «وليس من العرب أحد إلا وهو يقول» (126)، «وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز» (256)،

« فقد اجتمعت العرب على تخفيفه» (165)، «أجمعوا فيها على لغة هذيل» (191)،

«سمعنا ذلك من تميم وأسد» (285)، «سمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون...» (287)، «وأما غيرهم من قيس» (288).

وذكر سيبويه أسماء القبائل والجهات التي امتازت بشيء من ضروب الكلام. هذا وأحصينا عدد المرات التي سمع سيبويه فيها هو بنفسه من العرب مباشرة فبلغ خمسة وثمانين مرة. وينبغي أن تضرب في عشرة وأكثر لأن الذين تناولهم بالسماع كثيرون جدا.

إن الاعتماد على مدونة كبيرة للاستعمال الحقيقي للغة العربية هو شرط لازم لتحقيق أوّلاً موضوعية البحث اللغوي وتحقيق نجاعة الوضع والتوليد اللغوي بإعطاء الألفاظ الموضوعة الفرصة لدخولها بالفعل في الاستعمال وإقبال الناس عليها.

لنأخذ مثال مشروع المعجم التاريخي للغة العربية. لا يمكن أن ينكر أحد أن مثل هذا العمل يتطلب التصفح للآلاف من النصوص عبر الزمان وحتى ولو كانت محدودة الحجم بالنسبة إلى ميدان معين وفي فترة زمانية معينة، كالألفاظ الخاصة ببعض الفنون أو بعض

الصناعات في عصور لم يصل إلينا منها إلا بعض النصوص، فإن ذلك لا ينطبق على الألفاظ الخاصة بالحياة العامة وهي أكثر الألفاظ، وأمّا النصوص التي ترد فيها فتعدّ بالآلاف. وقد حاول المستشرق فيشر أن يحرر معجما تاريخيا ولا ندري إلى أي مستوى من التحقيق والموضوعية والشمولية استطاع أن يصل هو وحده وبأيد عزلاء. ونحن نشك أن يتمكن الباحث الواحد أو الفريق من الباحثين إلى حصر جميع المعاني التي قصدها بالفعل المستعملون للمئات من الألفاظ عبر الزمان أو من عصر معين إلى عصر آخر إذا لم يتصفح -ويقارن- جميع السياقات التي وردت فيها هذه الألفاظ ولابد أن تفوق الملايين من السياقات.

ومثال آخر يخص معرفة الاستعمال في عصرنا هذا. قد نسمع كثيرًا من بعض الإخوان أن اللفظة الفلانية يكثر مجيئها في الاستعمال دون أن يأتوا على ذلك بدليل، ثم كيف يمكن أن يستدلوا على ذلك إذا لم يكن لديهم مدونة تجمع آلاف النصوص بل مئات الآلاف، ثم كيف يمكنه أن يستقرى هذه الكمية الخيالية ويقارن بين آلاف الآلاف من السياقات. ومع ذلك فهذا التصفح للسياقات هو الوسيلة الوحيدة للتثبّت العلمي الدقيق لمدلولات المفردات التي قصدها أصحاب هذه النصوص، والمدلول الوضعي كما هو معروف غير المدلول المقصود في نص معين.

ولتلافي هذا النقص وتمكين الباحثين من الرجوع إلى واقع الاستعمال أنشئ مشروع ما يسمى بـــ «الذخيرة العربية»، وسنتطرق إلى أهدافه وفوائده فيما يلي. وقد سبق أن حوسبت بعض الشركات الخاصة للنص القرآني والكتب الستة للحديث الشريف وحوسبت شركة في دبي عددا كبيرًا من كتب الأدب العربي وأطلقت على هذه المجموعة الكبيرة اسم «الوراق». وقامت شركة أخرى في عمّان وحوسبت أيضا جزءا من التراث. وكل ذلك عمل طيب مفيد. إلا أنه لا يمكن أن يستثمر كذخيرة أي كبنك آلي، إذ لابد من إدماج كل النصوص في هذا البنك حتى يكون مثل النص الواحد يمكن أن يلقى أي سؤال على المجموع كما يمكن أن يتم ذلك على عصر معين أو مؤلف معين. ومشروع الذخيرة الذي سنقدمه ههنا يمكنه أن يستجيب لكل ما يتصور من الأسئلة. (أنظر فيما يلي).

مشـــروع الذخيرة العربية[2]

أهداف المشروع: يرمي مشروع الذخيرة العربية إلى إنجاز:

- بنك آلي من النصوص العربية القديمة وخاصة التراث الثقافي العربي والحديثة مثل الإنتاج الفكري العربي المعاصر وأهم الإنتاج العلمي العالمي بالعربية وذلك على موقع من الانترنيت.

- ولهذا البنك النصي الآلي جانبان هامّان:

- الأول: هو الجانب اللغوي: فهو «ديوان العرب» لأنه يمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية، القديم والحديث، من خلال الملايين من النصوص الأدبية والعلمية والتقنية وغيرها (أو ما يسمى في عصرنا بقاعدة المعطيات اللغوية).

- والثاني: هو الجانب الثقافي: ومنه العلمي والتربوي، لأنه يجمع في محتواه ومن خلال النصوص من جهة:

جميع المعلومات المتعلقة بجميع الميادين العلمية والتقنية والتاريخية والاجتماعية وغيرها. فيمكن أن يرجع إليه للحصول على أي معلومة من المعلومات التي تتضمنها النصوص العربية المحوسبة ويمكن أن يرجع الباحث، إذا كان النص العربي مترجما، إلى النص الأصلي.

- ومن جهة أخرى:

جميع الطرائق التعليمية المتعلقة بتحصيل مهارة معّينة، كتعليم اللغة العربية بحسب أعمار المتعلمين ومستواهم ولغة منشئهم، وكتعليم الفنون المختلفة بالعربية، وغير ذلك.

ولهذا ستدخل في الذخيرة اللغوية العربية أنواع كثيرة من النصوص: منها الموسوعات العلمية والتقنية العربية أو المعربة (مع النص الأجنبي الأصلي)، وطرائق لتعليم العربية، ومختلف الطرائق لتعليم تقنيات معينة بمستويات متنوعة.

2- هذا وصف لما آل إليه تطور المشروع في سنة 2002 (وخاصة في انعقاد مؤتمر الخرطوم).

الجانب اللغوي:

الغرض من بنك النصوص الآلي من الجانب اللغوي هو أن يكون، كما قلنا، قاعدة معطيات دائمة بحيث تقبل الزيادة والتصليح على الدوام بحسب تطور المعلومات من خلال الاستعمال الحقيقي للغة العربية، وبالتالي أن تصير المصدر الأساسي لإنجاز المعجم الجامع للغة العربية الذي سيحرره العلماء وخاصة أعضاء المجامع العربية وإنجاز العدد الكبير جدا، زيادة على ذلك، من الدراسات والبحوث في اللغة العربية.

والذي يميز هذه الذخيرة عن الذخائر التي أنجزت في الزمان الحاضر، كذخيرة اللغة الفرنسية مثلا، هو في وجود هذا البنك الآلي للنصوص العربية السابق الذكر، وكونه بنكا مفتوحا غير مغلق بل قابل للزيادة والتصليح. وسيكون، على هذا، وبفضل الشبكة الاتصالية الدولية الانترنيت تحت تصرف أي باحث في العالم في أي وقت أراد، ويمكن أن تضاف إليه كل الزيادات الممكنة وأن تدخل فيه كل النصوص ذات الأهمية على الدوام وبدون انقطاع.

ج. ما سيترتب على إنجاز الذخيرة من الفوائد

1- اعتبارات عامة

إنّ أهم ما تختص به الذخيرة العربية من الجانب اللغوي هو أنها تتناول الاستعمال الحقيقي للغة العربية كما سبق أن قلنا من أقدم العصور حتّى العصر الحاضر: فالنصوص-أو السياقات- هي التي ينبغي أن يعتمد عليها لتحديد معاني المفردات ولا يكتفى في ذلك بالمعاجم الموجودة.

ثم إن ما سيترتب على ذلك من المنافع هو شيء عظيم جدا كما يصرح بذلك الذين سيساهمون في إنجازها أنفسهم، لأن البحث عن مفردة، أو صيغة، أو بنية تركيبية، أو عبارة جامدة، أو أي شيء يخص اللغة في نص واحد أو عدة نصوص قد يتطلب زمانا طويلا جدا وقد يقضي الإنسان عمره في البحث عن هذه الأشياء ولا سيما بالنسبة للنصوص التي لم تفهرس وحتى المفهرسة منها فقد لا تفي بكل ما يطلبه الباحث. وسرّ الذخيرة أنها فهرسة

كامنة كبيرة شاملة لكل ما أنتجه الفكر العربي منذ الجاهلية إلى يومنا هذا، إذ في إمكان الحاسوب أن يمدّ الباحث بأية معلومة عن وجود كلمة، ومختلف معانيها بسياقاتها، ومدى تكرارها في نص، بل وفى جميع النصوص المتعلقة بميدان معيّن (انظر الوثيقة المرفقة الخاصة بطريقة الإنجاز). فكون الذخيرة آلية معناه أن سرعة العثور فيها على ما يطلبه الباحث تكاد تكون سرعة الضوء. ثم تمكن الباحث من أن يعرف بالضبط المعاني التي قصدها المستعملون للغة العربية وعبر العصور من سياقات الكلمات هو شيء جديد ومعجز فهذا متعذّر على الباحث الأعزل الذي لا يستعين بالأجهزة الحديثة.

ولا ينبغي أن يعتقد الباحث اللغوي أن هذه الذخيرة ستلغى بها الأعمال العظيمة التي ينجزها العلماء. معاذ الله أن نعتقد مثل هذا. فالذخيرة هي هذه الأعمال نفسها وليس فيها إلا ما يحرره العلماء، فالجديد فيها هو، كما قلنا، فقط اللجوء إلى الوسائل الآلية الجبارة واستغلالها كما تستغل حاليا في جميع الميادين التي تعالج فيها المعلومات.

هذا وستعطى الأولوية في تخطيط العمل إلى المصطلحات العلمية نظرا إلى الأهمية القصوى التي تكتسيها المصطلحات بالنسبة إلى تعريب العلوم في البلدان العربية.

2- بنك النصوص الآلي كمنبع موضوعي وموثق للمعاجم العربية والدراسات اللغوية عامة

إن بنك النصوص المراد إنشاؤه سيكون المنبع الذي لا يستغني عنه أي باحث في اللغة بل ومنبعا للكثير من الدراسات في العلوم الاجتماعية وتاريخ الأفكار والنظريات وغيرها.

وسيتمكّن الباحثون من إجراء:

- رصد دقيق وشامل لاستعمال العربية في إقليم خاص في عصر من العصور.
- رصد منتظم للاستعمال الحقيقي لمصطلحات ميدان فنّي معيّن.
- تصفّح لمعاني الكلمات من خلال سياقاتها عبر الزمان وتحديد تاريخ ظهور بعض الكلمات الفصيحة المولّدة أو اختفائها.
- تحليل لغة كاتب أو شاعر أو خطيب وإحصاء مفرداته بكيفية آلية، وغير ذلك.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تؤلف أنواع كثيرة من المعاجم مثل:

- المعجم التاريخي للغة العربية.
- معاجم خاصة بأسماء الأعلام والأماكن وغيرها.
- معاجم فنية في كل الميادين.
- معاجم أساسية ووظيفية لتعليم العربية.
- معاجم لألفاظ الحضارة قديما وحديثا.
- معاجم للغة الطفل العربي.

3- المدوّنات و المعطيات المعجمية التي يجب أن تدمج في الذخيرة

من بين هذه النصوص والمدونات يمكن أن نذكر مدونة الرصيد اللغوي العربي وقد بلغ تسجيل أكثر من مليوني كلمة من أفواه الأطفال بالعربية (مكتوبة ومنطوقة) عبر الوطن العربي. وقد تم أيضا حيازة النص القرآني والحديث الشريف بفضل بعض الشركات العربية كما قلنا، فيجب إلحاقها بالذخيرة، وكذلك كل ما حصلت حيازته كدواوين الشعر الجاهلي في مركز البحوث العربية بالجزائر، والمصطلحات الحديثة في معهد الدراسات والبحوث للتعريب بالرباط وما تقوم به الآن، وغيرها من المؤسسات. ويطلب من كل من قام أو هو بصدد القيام بعمل.مثل هذا أن يطلع اللجنة المحلية على ذلك.

4- المشاكل التقنية واللغوية المتعلقة بحيازة المعطيات

أ) برمجة أعمال الحيازة

إن اللجنة المحلية[3] تنظر فيما تقترحه عليها كل مؤسسة للحيازة، ثم تقترح بدورها اللجنة الدولية (الهيئة العليا المشرفة) ما اصطفته من المؤلفات والنصوص في مستواها، وتنسق اللجنة الدولية بين هذه الاختيارات، وتحاول أن تصل إلى قائمة ليس فيها تكرار، مع تحديد جدول زماني للعمل.

3- أنظر مكانة اللجان المحلية في المنظومة المقترحة فيما يلي.

أما كيفية اختيار المؤلفات والنصوص وتحديد أدنى كمية مما يجب على كل مؤسسة مشاركة أن تتكفل به، فإن كل هذا ينبغي أن يخضع لمقاييس موضوعية، ونذكر من بينها شهرة المؤلف أو النص مع قيمته العلمية أو الأدبية أو التاريخية، ثم فيما يخص تحديد أدنى عدد من المؤلفات فإنه سيتقرر قريبا إن شاء الله.

ب) توحيد طرائق النشر الأولي وتقنيات الحصر والإحصاء

فهذا مهم جدا لأن النصوص تحتاج إلى علاج إضافي قبل حيازتها حتى تكون الاستفادة من تجميع النصوص في ذخيرة واحدة كاملة، ونعني بذلك أن يستطيع الباحث من إلقاء أي سؤال على الذخيرة مما يخص السياقات، والمراجع التي وردت فيها الكلمات، وعدد المرات التي وردت بها وغير ذلك كثير.

2) حوسبة الذخيرة اللغوية

إن الصفة الأساسية لبنك النصوص هو أنه آلي وهذا يستلزم القيام بحوسبة هذا البنك من النصوص أي أن يوضع له ما يسمى بالقوام البرمجي وهو المجموعة من البرمجيات التي لابد منها لاستثمار الذخيرة (إلقاء أسئلة على الحاسوب). وهذا القوام هو في الواقع نظام (نسق) لتسيير قواعد المعطيات التي هي نصوص بالنسبة للذخيرة.

وتجرى الآن بحوث مكثفة في الوطن العربي فيما يخص هذه البرمجيات، ونذكر على سبيل المثال البحوث الحاسوبية الخاصة بتنظيم التخزين للمعلومات وهي أهمها، وبحوث تخص حيازة النصوص (إدخالها في ذاكرة الحاسوب) بكيفية آلية (المسح الضوئي).

أما فيما يخص الأسئلة التي تمس البنى اللغوية، فقد أنجزت برمجيات ناجعة جدا في هذا الميدان كالاستخراج الآلي لأبنية الكلم والمواد الأصلية وغير ذلك.

3) إنجاز المعجم الجامع للغة العربية الآلي

سيتكفل بذلك العلماء بعد إنجاز الجزء الكبير من البنك الآلي إن شاء الله.

المعجم العلمي و شروط وضعه العلمية والتقنية[1]

نعني بالمعجم العلمي المعجم الذي وضع بمقاييس علمية ووصف بذلك عند أكثر العلماء ولا نقصد منه ههنا المعجم الذي يجمع مصطلحات علم من العلوم. أما ما يقصده أهل صناعة المعاجم (Lexicographie) بالمعجم فمن المعروف أنه «مجموعة مفردات تنتمي إلى لغة معينة تأتي مرتبة في الغالب على حروف الهجاء تُعرّض فيها إلى أحوالها اللفظية والمعنوية وضعا مع وصف شئ من استعمالها». ونعني بجانب الوضع فيها ما يأتي في تعريف معناها أو معانيها العامة في مقابل الاستعمال وهو هنا التمثيل لبعض استعمالاتها المختلفة في واقع الخطاب بذكر شواهد منه. ولتأليف مثل هذا المعجم-وضعًا واستعمالا- قواعد معروفة يعرفها أهل الاختصاص في صناعة المعاجم. وقد كانت لهذا الفن بعض القواعد قديما وقد تكون بعضها ما يزال صحيحا معمولا به إلى زماننا هذا، إلا أن الكثير منها إما أن يكون تطوّر وصار إلى ما هو أصح وأدقّ وأوفى وإما أن يكون قد تُرك الصحيح منه عندنا مما كان يعرفه القدامى ويعملون به. وكثرت في زماننا المعاجم اللغوية ومعاجم المصطلحات باللغات الأجنبية وارتفعت صناعة المعاجم بهذه اللغات إلى مستوى راق وقد تبعتها في ذلك بعض المعاجم العربية. فالذي سنحاول أن نتطرق إليه هو أوصافها التي تجعلها في أعلى مرتبة من الإتقان في هذه الصناعة بالذات، فهي بالتالي الشروط التي استوفتها لتكون على هذه الصفة من الإتقان.

المعاجم العربية القديمة:

سنبدأ بالبيان عن الأوصاف السلبية للمعاجم العربية القديمة[2] التي طالما اشتكى منها علماء اللغة في زماننا. فهذا النقص قد يخص المسموع نفسه أي مصدر معطيات المعجم

1- عرض هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في سنة 2006.

2- المعاجم العربية القديمة مفخرة للعرب ولولاها لضاع الكثير من ألفاظ العربية وعباراتها أو لما عرفت معاني بعضها. وما فيها من النقائص لا يمكن أن يحط من قيمتها.

اللغوية إذ يقتصر صاحبه دائما على زمان واحد وهو زمان جمع اللغة في القرون الثلاثة الأولى ولا يراعى فيه تحوّل المدلول للكلم وقد يميز فيه بين استعمال قبيلة وأخرى ولا يراعى غالبا كثرة مجيء اللفظ أو قلته وهذا هو النقص الأخطر كما سنراه.

ومما يعيبه المحدثون على أصحاب المعاجم العربية القديمة –ويلحّون على ذلك– هو تهاوُنُهم الكبير بالتحديد للألفاظ ذات المدلول المخصوص كأسماء الأعيان لاسيما أسماء الحيوانات والنباتات وبعض الملابس والأدوات. كقولهم مثلا: «هو ضرب من الحيوان أو النبات». وقد حاول المحدثون بالفعل أن يتجنبوا دائما مثل هذا الإهمال في وضعهم للمعاجم. ومن ذلك أيضا عدم التمييز عند القدامى بين المفردات اللهجية وغير اللهجية من جهة، وعدم إعزائهم كل كلمة لهجية إلى القبلية أو الناحية الجغرافية التي تنتمي إليها. وهذا القول فيه شئ من المبالغة لأن الكثير من المفردات نسبها اللغويون بالفعل إلى أصحابها، وما جاء عنهم من ذلك هو قليل جدا بالنسبة إلى الكثرة الساحقة من الوحدات المعجمية التي لم يَعْزوها إلى أحد والحقيقة هي أنها لا تختص في الواقع بقبيلة معينة في جهة من الجهات، فمفردات العربية كانت إما شائعة بين جميع العرب وهي أكثرها عددًا وإما منتشرة بين القبائل دون أن تختص بإحداها (هنا وهناك) وإما لغات غير مطردة في بابها أولم تسمع إلا قليلا أو من أفراد قلائل في البطن الواحد. وقد حاولنا في كتابنا «السماع اللغوي العلمي عند العرب» أن نبيّن بمختلف الأدلة ومنها الإحصاء في النصوص أن اللغات الخاصة بالقبيلة الواحدة كانت قديما لا تتجاوز قدرًا قليلاً من المفردات أو العبارات. أما ما قيل عن تعدّد الصيغ للكلمة الواحدة كالمصادر والجموع وغيرها وذلك في المصادر مثل: حلف يحلِف حلْفًا وحِلْفًا وحَلِفًا ومَحلوفًا ومحلوفة ومحلوفاً، وزاره يزوره زيارة ومزارًا وزورًا وزوارًا و زوارةً فلا تتجاوز عدد الصيغ في ذلك غالبا ستة، وأكثر المصادر تكون في النصوص الفصيحة أي في الاستعمال الحقيقي على صيغة واحدة واثنتين[3]. وقد ورد مثل ذلك في جموع التكسير. فبالنسبة إلى أكثر هذه الصيغ

3- أما ما يصل إلى تسع صيغ مثل: لَقِيَهُ يلقاه لقاءً ولقاءة ولقاية ولَقاءة ولُقيانًا ولِقيانا ولِقيانة ولُقيا ولقيا و لَقيةً ولُقيةً ولُقى فهو قليل جدا بالنسبة إلى ما لا يتجاوز صيغتين ثم ما ذكره ابن خالويه وابن قتيبة وغيرهما من هذه الصيغ العديدة للكلمة الواحدة فهو قليل أيضا في الاستعمال كما يمكن أن تدل على ذلك عينة من النصوص القديمة.

اتضح أنها في الغالب غير لهجية فإما أن تكون سُمعت أكثرها بقلة ولم يُبين صاحب المعجم درجة اتساع استعمالها الجغرافي وأكبر دليل على ذلك هو ورودها بقلة -مثل صيغ المصادر- وإمكانية حصرها وعدها في عينة من النصوص الفصيحة القديمة وإما أن تكون سمعت في عدة جهات مع اختلاف القبائل التي اشتركت في استعمالها فلم تتكون، من جراء ذلك، لهجة بعينها كاملة الصفات. فقد نسب اللغويون بعضها صراحة إلى هذه القبائل المختلفة وقد نسبوا من هذه الصيغ الشيء القليل جدا إلى القبيلة الواحدة كما لاحظناه عند سيبويه وابن السكيت في إصلاح المنطق.

فالنقص ههنا -بالنسبة لنا في عصرنا هذا- ليس هو عدم عَزْوهم اللغات إلى أصحابها بل إلى ما هو أهم من ذلك وهو سكوتهم عن مدى اتساع استعمال العرب للمفردة الواحدة ونعني هنا أصحاب المعاجم لا علماء العربية الأولين. فهذا، بالفعل، خلاف ما كان يفعله سيبويه بالنسبة للتراكيب والصيغ وكذلك من عاصره، فكان لا يفوته أبدًا أن يذكر أن هذا الذي يذكره عربي كثير أو أكثر وأن ذلك قليل أو لا يكاد يعرف. وقد أدمج أصحاب المعاجم كل هذه المفردات بخلط صيغها وجعلها على حد سواء من اتساع الاستعمال[4] دون أن يشيروا أبدا إلى ذلك كأنها سمعت من كل ناطق في كل مكان، والذي نوقنه أن للمفردة الواحدة صيغة واحدة تتغلب دائما على غيرها في الاستعمال عند أكثر فصحاء العرب وقد يكون لهما صيغتان لهجيتان أو غير ذلك. أما أن يوجد في الاستعمال الواسع هذا التشتّت مع تساوي انتشار الصيغ الكثيرة في الاستعمال كوجود تسع صيغ للمصدر كلها مستعملة على حد سواء بين قبيلة وأخرى فغير حاصل، والدليل على ذلك يمكن أن يستخرج مما وصل إلينا من النصوص، وليس هناك إهمال أبدا من العلماء الأولين من الذين دونوا كلام العرب مباشرة. فالمعاجم التي ظهرت بعد القرن الرابع هي التي خلطت بين الصيغ المختلفة للجموع والمصادر وغيرها دون الاعتداد بما كان هو الأكثر أو الأقل استعمالا.

ونتج من ذلك أننا نعجز اليوم أن نعرف، إذا اقتصرنا طبعًا على هذه المعاجم، أية صيغة هي التي يجب أن نعتدّ بها أكثر من غيرها لاعتداد أصحاب هذه اللغة الشريفة الذين

4- اتساع الاستعمال يختلف بالطبع عن اتساع تردّد الشيء في الاستعمال.

أخذت منهم اللغة ببعض هذه الصيغ دون غيرها بكثرة استعمالهم لها في أماكن كثيرة وواسعة. ولا يمكن أن يتم لنا ذلك بكيفية دقيقة وبالشمولية المطلوبة إلا بحصر جميع النصوص الفصيحة وإحصاء مفرداتها.

وهناك نقص آخر وهو شبيه بهذا وهو عدم البيان أيضا في هذه المعاجم القديمة للمعنى الخاص الذي قد تقتنيه المفردة في فن من الفنون أو صناعة من الصناعات أو في بيئة خاصة (غير الكلمة اللهجية). فكل هذه الألفاظ الخاصة المدلول لم يدوّنها اللغويون بهذه المعاني الطارئة إلا القليل، إذ لم تعرفها الجماعات من العرب الذين سمع منهم[5] فبقيت إما مبهمة في هذه المعاجم المتأخرة وإما غير منصوص عليها بهذا المعنى وإما غائبة تماما.

دفاتر الجامعين للغة وما تلاها

وهذا لا ينطبق في أقدم العصور على دفاتر الذين جمعوا اللغة فإنهم دوّنوا كل ما سمعوه شعرا ونثرا، كما هو معروف، واستخرجوا من ذلك مجموعات من المفردات الخاصة بموضوع معين فخصصوا لكل موضوع دفترا كاملا وكثرت هذه الدفاتر ثم كتب اللغة المختلفة (كموضوع النخيل والإبل والسلاح وغيرها كما هو معروف) ثم فرغ كل هذا في معاجم من جاء بعدهم. وآخر من عمل معجما ورجع إلى الناطقين أنفسهم ممن كان قد حافظ على لغته هما أبو منصور الأزهري (المتوفى في 370هـ) صاحب «تهذيب اللغة» وأبو نصر الجوهري (المتوفى في 392هـ) صاحب «الصحاح». فهذا الذي نسميه «مدونة» اليوم كان هو هذا المسموع المدّون عند اللغويين العرب القدامى. ولم يكن من اللازم عليهم أن يُكتفى بمدونة واحدة يكون انفرد بجمعها بعضهم بل كان يكفي أن يكون كل لغوي في زمانهم لبقاء الفصاحة السليقية قد شارك غيره ممن سبقه وممن عاصره في القيام بالسماع وبالتدوين.

ثم مضت القرون وتوقف السماع المباشر وقام مقامه الجمع لما تشتّت من ذلك ثم محاولة الإدماج للمعاجم في معجم واحد. وإدماج المعاجم الكثيرة قد صار إليه بعضهم في زمان

5- وإن كانت على قياس كلامهم.

متأخر جدا كابن منظور في لسان العرب والفيروزبادي في قاموسه وغيرهما. وما خرجنا عن هذه الخطة إلى الآن حتى ولو جدّدنا المنهجية القديمة إلى حدّ بعيد.

هذا وقد شعر معاصرونا بضرورة المراجعة لما يحتوي عليه المعجم القديم والتمييز بين ما يزال مستعملا وما قد اختفى وتُرك -وهو كثير- وقد يكون من المتروك منذ زمان بعيد وربمـــا دونه اللغوي في ذلك الزمان البعيد ولم يكن كثيرا بل ولا معروفا عند الكثير من الفصحاء، وهذا ما كان يسمى«بالغريب»[6]، والمعجم العربي مفعم بهذا الغريب. وأحس بذلك العلماء في أقدم العصور. فهذا ابن دريد كان يرغب، كما هو معروف، في تأليف معجم لا يكون فيه، كما قال، إلا المعروف المستأنس. قال: «وهذا كتاب جمهرة الكلام واللغة ومعرفة جمل منها تؤدي النافيها إلى معظمها إن شاء الله تعالى... وإنما أعرناه هذا الاسم لانا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجانا الوحشي المستنكر...» (41/I).

وظهرت ألفاظ كثيرة للحاجة إليها في ذلك الزمان وبعده دخيلا ومولدا[7]. إلا أن المعاجم الكبيرة المتأخرة لا تحتوي عليها إلا القليل، ولم يدخل في المعاجم من هذا المولد إلا بعد قرون. ولا يعتبر العلماء الأولون هذه الألفاظ غير عربية لأن كل ما قيس على كلام العرب، كما يقولون – فهو من كلامهم.

المعاجم العربية في عصرنا وصفات المعجم العلمي

لقد تحسّنت المعاجم العربية في زماننا إلى حدّ بعيد بحكم خروجها إلى الوجود في عصر ازدهرت فيه صناعة المعاجم بجميع اللغات، الوحيدة والمزدوجة اللغة منها وكذلك الموسوعات وهي معاجم لغوية زيادة على صفتها الموسوعية. والذي نلاحظه في معاجمنا اليوم هو العناية الفائقة بالتعريف ودقة محتواه وخاصة الوفـــاء بما قد سبق للعلم أن حدّده وصنفه، كأنواع الحيوانات والنباتات وكمختلف الأدوات وغير ذلك.

وتحسنت المعاجم العربية بصفة خاصة -وهو جدّ إيجابي- وذلك في محاولة أصحابها لتحديث المحتوى اللغوي للمعجم العربي وبالتالي في مراعاة ما دخل من جديد الألفاظ

6- وصار«غريبا» عند كل مولّد في زمان مبكر.وظهر هذا المفهوم في بداية القرن الثالث.

7- وهي موجودة في النصوص التي وصلت إلينا. وتحتاج إلى أن تجمع في معجم خاص.

بمعانيها المحدثة في اللغة العربية المتداولة اليوم. ومن ثم اضطروا إلى تصفية هذا المحتوى اللغوي من كثرة الغريب الذي نقله إليها أصحاب المعاجم القديمة.

وكان غرض أكثر من وضع معجما عربيا لجمهور الناس في عصرنا مثل غرض ابن دريد في تجنّب كل «مستنكر» أي كل ما لا يعرفه أكثر المثقفين. إلا أن هذا الغريب أصبح يُغطّي في الواقع في زماننا هذا ثلثي المعجم أو أكثر لاختفائه من الاستعمال مع زوال الفصاحة السليقية وبقاء أكثر ما كان لا يعرفه الناس بعد ذلك في المعاجم وقد يكون ذلك لزوال المسمى، إلا أن أكثر الغريب هو مما سمع من الفصحاء ولم يكثر عندهم أولم ينتشر عند المولّدين. فمال المؤلفون للمعاجم إلى الحذف الواسع لما صار وحشيّا حقيقة، وأبقوا الكثير مما كان لا يرد في خطاب مكتوب إلا في المتكلف منه أو لأنه ورد في الشعر المعروف مع زواله من الاستعمال. فجاء على هذا الشكل عدد من القواميس مثل المنجد المشهور للويس معلوف وآخر طبعة له قد فُتِحت للكثير من الألفاظ المولدة الحديثة. هذا وألف مجمع اللغة العربية بالقاهرة نوعين من المعاجم، كما هو معروف، سمّاهما الكبير والوسيط فأتم الثاني على حجم وسط يستطيع الدارس والمثقف العربي عامة أن يرجعا إليه بسهولة وأن يجدا فيه ما كان ينقص القواميس الأخرى من الألفاظ الحديثة الموجودة بالفعل في الاستعمال.

أما ما يمكن أن يكون عيبًا في طريقة الوضع للمعاجم العربية الحديثة، في نظرنا، - على اختلاف أنواعها- فهو نقصها الشامل لخاصية امتازت بها المعاجم التي ألفها الغربيون للغاتهم ولا سبيل إلى وجودها على الإطلاق في المعاجم العربية حاليا، في علمنا، إلا فيما وضعه بعض الغربيين فيما يخص اللغة العربية وسنذكر عناوينها فيما يلي. فهذه الخصلة التي يعتبرها علماء اللغة (علماء المعجميات خاصة) في زماننا شرطا لازما لوضع المعاجم بل الأساس الذي تبنى عليه وهي ضرورة الرجوع في كل ما يدرجونه في معجمهم إلى مجموعة واسعة جدا من النصوص الأدبية والعلمية والعادية يجعلونها هي المستقى الكلي والوحيد لكل الألفاظ التي تدخل في المعجم. فهي وثائق نصية يعتمد عليها واضع المعجم اللغوي هي وحدها في تسعين بالمائة من محتواه (وتسمي في اصطلاحهم بالــ CORPUS وتقابلها لفظة

«المدونة» العربية الحالية). فلا يوجد معجم لغوي بلغة أجنبية إلا وله مدونة استُقي منها أي هذا المجموع النصي الوثائقي الواسع. ولهذه النصوص المجمّعة أوصاف علمية لابد من أن تتصف بها وهي كالتالي:

1- فيما يخص جمعها فإيجاد المدونة وضبطها يجب إن يسبق في الزمان كل عمل معجمي يرمي إلى وضع معجم لأنه شرط لوجوده وتحصيله. فهي مجموع المعطيات النصية التي ينطلق منه هذا العمل (ولا عمل علمي حقيقي عموما إلا بالانطلاق من معطيات معينة كما هو معروف). فهي المادة التي ستتكون منها المعجم.

2- ويعتبر منطلقا لهذا العمل، ومادة المعجم، لأنه كلام سُمِع أو كتب وصدر من أصحاب هذه اللغة – قديما أو حديثا- فهو يمثل:

اللغة المستعملة بالفعل أي المتداولة بالفعل[8] في الحياة اليومية والأدبية والعلمية. فهو الإطار الطبيعي للمفردات.

ولا سبيل إلى معرفة المعاني الحقيقية للمفردات إلا في داخل سياقاتها في الكلام الذي يستعمله المستعملون مشافهة وكتابة.

3- ولابد أن يكون مجموعة واسعة ومتنوعة من الوثائق، لأن اللغة التي تدخل في معجم لا يمكن أن تمثلها عيّنة من النصوص حق التمثيل فهي أوسع وأكبر من أي عينة. وصفة المعجم الجوهري هو شمولية ما يحتوي عليه مما هو مستعمل بالفعل أو كان كذلك (بالنسبة لمعجم خاص بفترة قد مضت). وتنوع محتواه يضمن هذه الشمولية.

4- جميع الشواهد تستخرج من هذه المدونة هي وحدها ولذلك تعتبر المرجع الموثوق لها هي دون غيرها.

هذا والغريب هو أن اللغويين العرب الأولين هم أول من عمل بهذا المبدأ وهذه الطريقة التي سبق ذكرها. فالاستعمال الحقيقي للعربية الفصيحة[9] هو الذي وجّهوا إليه اهتمامهم فزيادة

8- المقصود هنا هي لغة الثقافة وعلى هذا لا تدخل في المعجم القوائم من المصطلحات العلمية التي لم تدخل بعد في الاستعمال فهذا ميدان آخر سنتطرّق إليه فيما يلي.

9- وهي لغة القرآن ومن نزل بلغتهم .

على النص القرآني ومختلف قراءاته المجتمع عليها التي جمعوها، فقد قضوا عشرات السنين في السماع من فصحاء العرب ودونوا كلامهم بعناية فائقة كما هو معروف.

ولم يُعِرْ أحد من هؤلاء المؤلفين الأهمية الكافية لفكرة الاعتماد التام على مدونة بالمسح الكامل لها وأن تكون بذلك المرجع الموثوق وذلك بخلاف ما قام به بعض المستشرقين ممن ألّفوا معاجم للغة العربية الحديثة[10]. بل اكتفوا بنقل ما وجدوه في المعاجم القديمة وحاولوا أن يصلحوا الخلل -كالتعريف المبهم- بالرجوع إلى تعريف دقيق أخذوه من الكتب العلمية مع تصفية واسعة لكل غريب وحشي لم يرد في أي نص معروف.

فالعيب ههنا ينحصر في النقل الصرف من المعاجم والاكتفاء بالنقل يزيد ذلك نقصا من الناحية العلمية، فإن كان الرجوع إلى ما وضعه العلماء من المعاجم مهما كان زمانه ومهما كان نوعه من الضرورة بمكان فإنه لا يجوز، في نظرنا، ولا يصحّ أن يُترك ويُهمل الرجوع - الأساسي- إلى الاستعمال الحقيقي للغة أي إلى النصوص التي يتبلور فيها شفاهيا كان أم كتابيا وذلك لأن المفردة:

أولا: لا حياة لها ولا دلالة معينة إلا في داخل سياق من الكلام وفي حالة خطاب معينة: يصدر من متكلم ويوجّه إلى مخاطب معين أو أكثر ودلالته بهذا الكلام في هذه الحالة تنحصر في غرض معين لا في معاني وضعية يدل عليها لفظها في الوضع فقط. فهذه الحيوية لا توجد إلا في النصوص أي في الاستعمال ليس غير. وعلى هذا فالتتبع لما تحتوى عليه هذه النصوص الموثوقة لغويا[11] بكيفية منتظمة وشاملة هو العمل الوحيد الذي يضمن الصفة الموضوعية الصّحيحة للعمل المعجمي. وذلك لأن البحث اللغوي وتفسير النصوص (كتفسير القرآن) والتحليل العلمي للخطاب السياسي وغيره، يبيّن أن لا معنى إطلاقا لأي كلمة إلا بسياقها، فالألفاظ تكاد تكون كلها مبهمة في ذاتها لاشتراك المعاني في كل واحدة منها،

10- صدر من ذلك أول معجم -مزدوج اللغة-للغة العربية الحديثة للمستشرقين الغربيين:ليون برشي(Léon Bercher) Lexique Français-Arabe وشـــارل بيلا (Ch.Pellat) ثم معجم أوسع بكثيـــر ألفه Hans Wehr وهو Arabisches Woterbuch (Munster, 1952 für die Schritsprache der Gegenwart) وقد نقله إلى الانكليزية ملتون كوان(M.Cowan) بهذا العنوان: A Dictionnary of Modern Written Arabic (Wiesbaden, 1961) وكل هذه المعاجم اعتمد فيها أصحابها على مدونة.

11- تمثل حقا بإجماع العلماء اللغة المعنية.

فالتصفح لهذه المعاني المختلفة لا يمكن أن يتحقق إلا بالتصفح لكل المواقع التي تقع فيها الكلمة أي في الكثير من سياقاتها[12].

ثم إن هذه المدونة لا بد من أن تقسّم بحسب العصور ولا يتناول بالطبع كل العصور إلا إذا كان الاهتمام بتطور الكلم هو الأهم وهذا هو موضوع المعجم التاريخي. فيجب أن يختص النظر والتصفح بكل واحد من هذه العصور على حدة، إذ قد يكون لكل عصر معجمه الخاص به. لاختصاص كل عصر ببعض المدلولات. ولا يلزم من ذلك أن يكون المعجم تاريخيا. وأما البحث في المفردات القديمة التي يمكن أن تصلح لتأدية مفهوم حديث فهذا ميدان خاص بوضع المصطلحات أو ألفاظ الحضارة، وفيما يخص العصر الحديث فالحاجة إلى حصر مدوّنته أشدّ لأن العربية في زماننا قد تغيّرت مدلولات ألفاظها الفصيحة فيما خصص للمحدث من المسميات أيّما تغيير وأكثر من أي وقت مضى. ولا تدخل في مدونته ومدونة كل عصر إلا ما ورد في الاستعمال بالفعل.

ما يجوز وما لا يجوز أن يدخل في المعجم الموضوع بهذه الطريقة

إن الذي لاحظناه فيما ألف من المعاجم الخاصة بهذا العصر أن الكلمات المحدثة أي المولّدة في زماننا لم تستخرج، كما سبق أن قلناه، من الاستعمال الحقيقي لها أي من نص أو أكثر من نص. فقد أضيفت لا لسبب إلا لأن المؤلف يعرفها أو وجدها في معجم مزدوج اللغة أو وضعها هو نفسه فأضافها فهذا ليس من العمل المعجمي العلمي. أما فيما يخص الوضع فيجوز عند أهل الاختصاص كلما اخترع أحدهم شيئا أو أبدع مفهوما جديدا أن يقترحوا لفظًا جديدًا على زملائهم فيستجيبون أو لا يستجيبون. أما اللغوي فلا يجوز أن يضيف ما يضعه إلى معجم يضعه إلا إذا أقره مجمع أو اتحاد المجامع وإلا دخلت الفوضى على كل ما يوضع.وحتى اتحاد المجامع يحتاج للإقرار النهائي أن يجرب قدرة المولود الجديد على الانتشار بإقبال الناس عليه من أهل الاختصاص وذلك يمكن أن يتم بعرض اللفظ الجديد على

12- هذا المجئ للوحدة اللغوية في مختلف السياقات إذا كان محدودا وبحدود النحو فيسميه علماؤنا القدامى بـ: «قسمة المواقع» (وهذه المواقع هي عند سيبويه المواضع).وقسمة مواقع الوحدة في الكلام هو قريب جدا من مفهوم الـDistribution في اللسانيات الأمريكية الحديثة.

كل المؤسسات العلمية كالجامعات ومراكز البحوث واستفتاء جمهور الناس عن طريق التلفزة - مثلا- في فترات مناسبة وبكيفية منتظمة. فالمولد من الألفاظ -خصوصا إذا لم يكن مصطلحا- لا يشيع أبدا إذا فرض فرضا بل يجب أن تقبل عليه بادئ ذي بدء وسائل الإعلام والمدارس والجامعات وهي بؤر الإشعاع للثقافة ولغتها.

هذا وسنلتفت فيما يلي إلى الناحية التقنية كشرط أساسي في وضع المعجم العلمي ثم نختم كل هذا بوصف وجيز للمنهجية العلمية التي يعتمد عليها الكثير من المعجميين في عملهم للمعجم.

المعجم العربي والتكنولوجيا الحديثة

إن كل المعجميين وغيرهم من العلماء يعرفون أن الزمان الذي كان يكتفى فيه بتحرير الجزازات وترتيبها (بشتى الترتيبات لجعلها على جزازيات خاصة) قد مضى وانتهى. وأيقنوا بضرورة اللجوء إلى الوسائل التقنية الحديثة والاستعانة بها لأنهم عرفوا أن الحواسيب تقوم من العمل المتقن وفي وقت وجيز ما تقوم به العشرات من الفرق في أشهر أو في سنوات. فالربح في الوقت وفي المال وفي الإتقان باستعمالنا للحواسيب لا يشك فيه أحد.إلا أن ظهور الحواسيب وتدخلها فيما لم يكن له حسابٌ يوجب علينا أن نحدد بالضبط ما هي أنواع الأعمال التي يمكن أن يكفينا إياها الحاسوب وكيف يتم ذلك. فماذا عسانا أن نطلب منه مما يستطيع القيام به بسهولة وبسرعة مما كنا نعجز عنه تماما؟ فقبل أن نعدّد فضائل الحاسوب نذكّر القارئ الكريم أن أكبر فضل يكسبه الحاسوب هو أن له القدرة -العظيمة حقا- أن يدمج بفضل بعض البرمجيات، الآلاف من الكتب وأي نوع آخر من النصوص وجعلها كأنها نص واحد ويستطيع بذلك أن يجرى أي علاج وأي بحث عليها بأجمعها أو على جزء منها، كمختلف أنواع الأسئلة عن وجود شئ وبأي صيغة وكالفهرسة والحصر والإحصاء وغير ذلك.

1- بصفة عامة يمكن أن يُحوّل البحث في محتوى المدوّنة (العظيمة جدا[13]) والتصفح لها كله آليا وذلك:

كحصر كل السياقات لكل كلمة وردت فيها أو في جزء منها مع ذكر المرجع الكامل لها وهذا العمل هو عبارة عن فهرستها (فكل كلمة يذكر كل ما اقترنت به من القرائن في نص واحد أوكل النصوص، وهذا يسميه باللغات الأجنبية أهل الاختصاص: Concordance أو Index.

وهذا بالنسبة للنص القرآني قد أنجز قبل اليوم[14] وقبل ظهور الحاسوب إلا أن الحاسوب يستطيع أن يفهرس أي كمية من العناصر من مدونة -ولو جاءت في ملايين من النصوص- في وقت قصير. وسنرى فوائد ذلك.

. حصر جميع العبارات الخاصة، لا المفردات فقط، المتآلفة الألفاظ[15] بسياقات كل واحدة منها وذكر المرجع الكامل لها. ونعني بالعبارة هنا أي تركيب تقترن فيه كلمتان أو ثلاث بشيء من التلازم. ففي العربية: «رفع الجلسة» هو المعروف ولا يقال أغلقها، ويقال: «شدّ أزره» لا «شدّ ظهره»، ويقال : «ضرب في الأرض» ولا يقال: في البرّ أو غير ذلك مما ينتمي إلى اللغة العربية وتدخل في هذا النوع كل الأمثال وما يجري مجراها أي كل تركيب خاص مثل الذي ذكرناه.

. تحليل آلي بالحاسوب لكل كلمة متمكّنة تأتي في نص إلى مادتها الأصلية ووزنها.

. إحصاء آلي في نص أو عدة نصوص لكل وحدة لغوية أيا كانت بما في ذلك العبارات والجذور والأوزان.

ولكل واحدة من هذه العمليات فوائد كثيرة ومتنوعة، وسنرى ذلك في عرضنا الآتي لمنهجية العمل في صناعة المعاجم. هذا ويستطيع الحاسوب أن يجيب، على الفور، عن أي

13- يُسمى الحاسوبي المدونة اللغوية، كما هو معروف، : قاعدة المعطيات اللغوية.

14- من ذلك كتاب: فتح الرحمن لآيات القرآن (لفيض الله بن موسى) والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي.

15- وهي «ما يجري مجرى الأمثال» عند سيبويه.

سؤال يخص وحدة لغوية معينة أو عدة وحدات في وقت واحد، لفظا ومعنى ومن أي جانب كان.

أما كيفية جمع المدونة وإنشائها فيكون السبيل إلى ذلك بمراعاة التنوّع الكافي والشامل لمحتواها وهو المبدأ الأول الذي ذكرناه قبل، والمراد من ذلك هو تغطية كل ميدان من المعرفة وكل ميدان من الحياة العامة وغيرها، فيقام لذلك قائمة مستفيضة من هذه الميادين، وذلك مثل (وهو مجرد مثال) كل ما يخص:

العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية والعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، العلوم الطبيّة والصيدلة والبيطرة والعلوم الإنسانية والفنون المختلفة وميدان الحياة العامة كالترفيه والإعلام والخدمات العمومية الكبيرة وغير ذلك. ولهذه القائمة تفاصيل تدخل فيها كل ما يخص الحياة العامة.

ولابد من توزيع النصوص إلى أدبية وعلمية ومن الحياة العامة على السواء ويجب أن يستخرج المنجزون للمعجم في البداية قائمة المداخل التي سيحتوي عليها المعجم من المدونة ويكمّل ذلك، للتصحيح وللحاجة، بالرجوع إلى عدد من المعاجم الصغيرة والكبيرة القديمة والحديثة.

أما تهيئة وثائق العمل الخاص بتحرير المداخل فيكون في الغالب بالاستفادة مما ذكرناه من أعمال الحاسوب.

فيمكن أن يعتمد المحرر للمدخل بهذه الوسائل:

1- يقوم المحرر باستخراج المعاني من النصوص -وهو أهم كل الأعمال بكثير- بحصر كل السياقات وجمعها في مجموعة جزازات تخص الكلمة الواحدة (أي المدخل) وتكون فيها مرتبة بالترتيب الألفبائي (وغيره إن احتاج إلى ذلك) مستخرجة من المدونة عصرا بعد عصر إن كان الباحث يعتدّ بتاريخ الكلمة وإلا فلا فيكون الحصر خاصا بزماننا هذا فقط.

وهذه المجموعة من الجزازت تسمى عند معجمـــي القرن الواحد والعشرين «بملفّ

اللفظة» (Dossier de mots أو Words File) وكان أول من تكفّل بإنجاز ذخيــرة اللغة الفرنسية (Trésor de la Langue française) يقولــون: Fiche de concordance. أما كيفية استنباط المعاني فقد وضع في ذلك الاختصاصيون قواعد دقيقة[16].

2- يستخرج المحرر أيضا من كل ملف العدد الكافي من السياقات التي لابد من ذكرها كشواهد، ويكون ذلك بحسب ما يقصده من المعجم: أن يكون موجها للاختصاصي أو الطلاب أو جمهور المثقفين.

3- يمكنه أن يدل في كل مدخل على درجة شيوعه ودرجة تردده على الألسن (من المدونات المنطوقة) أو على الأقلام بالاعتماد أساسا على المدونة فيما يخص المكتوب. وهي معلومات يحصل عليها بسهولة بالحاسوب وهذا جدّ مفيد بالنسبة إلى المصطلحات فقد لا يعرف عن أحدها هل دخل بالفعل في الاستعمال أم لا وبأي اتساع. كما يمكن أن يبين إن كان يستعمل بكثرة في مجتمع معيّن أو في ميدان معين. فهنا يظهر فضل المسح الكامل للنصوص فهو مسح للاستعمال الحقيقي ولا يضاهيه النظر في المفردات في خارج إطارها الطبيعي.

واللجوء إلى الحاسوب في هذا الميدان يدخل في ميدان العلاج الآلي للنصوص اللغوية وهو المشهور «بعلم العلاج الآلي للغة» (Automatic Language Processing أو Traitement automatique de la langue = T.A.L) وهو فرع من فروع اللسانيات الحاسوبية. ويحتاج هذا العلاج الآلي إلى مجموعة من البرمجيات الخاصة يضبطها المهندسون المتخصصون في هذا العلم وفي هذا الميدان ويستعينون في ذلك باللغويين فيما يخص الجوانب من اللغة التي يرغبون في البحث فيها. أما فيما يخص العربية فقد وضع بعض المهندسين العرب منذ زمن برمجيات خاصة لإلقاء أسئلة على المدونات المحوسبة التي جمعوها كالنص القرآني وكتب الحديث. أما المشروع العربي الكبير المسمى بالذخيرة العربية فقد تم وضع برمجية خاصة أيضا كبيرة القدرة إذ تُمكّن الباحث من إلقاء عدد كبير من الأسئلة المتنوعة على الذخيرة (وتسمى أيضا «بالإنترنت العربي» ويشرع في إنجازه قريبا

16- وقد استعملنا بعض القواعد الخاصة عرضناها في بحث بعنوان: «تحديث أصول البحث العلمي في التراث اللغوي العربي» في مؤتمر مجمع القاهرة في 2005.

إن شاء الله على مستوى الدول العربية[17]).

هذا وتظهر الفائدة العظمى من المسح الكامل (بكل معنى الكلمة) للسياقات لمعرفة جميع المعاني للكلمة الواحدة (في عصر معين) لأن هذا العلم الذي نحصل عليه هو موضوعي مائة بالمائة: يستخرج بالاستقراء الكامل من المعطيات أي من الواقع. فصحة هذه المعرفة تكون مبنية إذن على صحة المعطيات من حيث هي مستخرجة من الاستعمال الحقيقي للغة من جهة وعلى شمولية العملية الاستقرائية من جهة أخرى مع العلم أن لا معنى للكلمة إلا في سياق كامل الدلالة. وهذا العمل الاستنباطي لا نتصور أن يمكن تحقيقه بدون أن يستعان في ذلك بالحواسيب[18] لأنه عمل من جنس أعمال العمالقة لضخامته ومشقته وما يكلف من الوقت والمجهود. وأفيد من ذلك، في نظرنا، هو ما يقتضيه علاج الحاسوب للنصوص –وأي نوع من المعلومات– من التشدّد الذي لا يرحم في الالتزام بدقة المنهج البحثي وبدقة الطرق التحليلية والتزام المنطق العلمي الحديث في كل سلوك يسلكه الباحث.

17– وقد أحسن مؤلفو المعاجم العربية تطبيق ما اتفق عليه المعجميون المحدثون من الأصول والقواعد الخاصة بالتعريف للمداخل وغيرها مما يخص المعجم فلن نتعرض لها.

18– ونعجب لمن يدعو إلى الاستعانة بالحاسوب ويتهاون في الوقت نفسه بمبدأ المسح الكامل لمدونة تجمع الملايين من النصوص حسب ما يتطلبه البحث اللغوي الحديث وقد تحقق ذلك بالفعل.

III - في قضايا الصوتيات العربية والفونولوجية

الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة[1]

قال علي بن عيسى الرماني[2] في شرحه لكتاب سيبويه: «لا يتكلم بحرف واحد حتى يوصل بغيره فالوصل هو الأصل في الكلام» (5/ الورقة 23ب)[3].

فهذا القول وهو قول جميع اللغويين العرب الأولين يخالف تماما النظرة اليونانية التي بني عليها تقسيمهم لأصوات اللغة إلى مصوتات وصوامت. فقد لاحظ الفلاسفة اليونانيون ثم نحاتهم أن بعض الأصوات لا يمكن أن ينطق بها في الكلام العادي دون أن يرافقها صوت من جنس آخر، فسموه: aphona (غير مصوّت) أو symphona (مرافق لغيره)، وأما هذا الذي يكون دائما معه في الكلام فيقدر الناطق أن ينطق به منفردا، وسموه Phoneenta. ومن ثم نشأ -في الوقت نفسه- مفهوم المقطع (syllabe). وتوارث الغربيون هذا التقسيم بهذا التصور جيلا بعد جيل إلى زماننا هذا، وبنوا كل تحليلاتهم الصوتية على هذا التقسيم، وهي نظرة (على الأصح لليونانيين القدماء) إلى الدينامية اللفظية (أو حراكية التلفظ)، ولم تغيّرها الصوتيات الغربية في جوهرها إلى يومنا هذا، وحافظت على التقسيم نفسه فقط كما سنراه.

وللنحاة واللغويين العرب القدامى نظرة أخرى[4]، قد تلتقي بهذا التصور فيما لا مناص من قبوله لأنه راجع إلى الحس أي المعرفة المبنية على المشاهدة والتجربة، وتفارقها من عدة جوانب من حيث هي تصور آخر أي نظرة من زوايا أخرى غير الزوايا التي اعتمد عليها قدماء اليونانيين.

1- قدم هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1999.

2- تلميذ ابن السراج والزجاج، وفي شرحه هذا تحليلات عميقة دقيقة جدا لم يدرك معناها الكثير من المتأخرين، ولذلك اتهم بأنه أول من مزج النحو بالمنطق، وليس الأمر كذلك، فإن أول من فعل ذلك هو ابن السراج وابن كيسان وغيرهما في نهاية القرن الثالث الهجري.

3- وكذلك قال المبرد: «لا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه لأنه مستحيل» (المقتضب، I/ 36).

4- المفاهيم الأساسية لهذه النظرة هي للغويين وحدهم وقد أضاف إليها الفلاسفة والأطباء وعلماء الموسيقى العرب وكذلك القراء وعلماء التجويد أشياء كثيرة مفيدة.

ولهذا يجب على الباحث، فيما أعتقد، أن يتأمل جيدا هذا الذي يسميه العرب الحركة والسكون، والحرف المتحرك أو الساكن، ولا بد من الالتفات في ذلك إلى ما توصل إليه البحث لا في الصوتيات الحديثة فقط بل وكذلك في ميدان التكنولوجيا اللغوية.

النظرية اللفظية الحراكية العربية: ما قاله العلماء العرب

إن العلماء العرب اطلعوا على هذه المفاهيم الصوتية اليونانية بعد أن ترجمت إلى العربية كتبهم لا قبل ذلك، واستساغها الفلاسفة العرب وعلماء الموسيقى فوضحوها وعلقوا عليها وأضافوا إليها أشياء جديدة نتيجة لاجتهادهم العلمي، وتجدر الإشارة إلى أنهم كثيرا ما يرجعون إلى النظرة العربية فيحاولون أن يترجموا تصور هؤلاء بألفاظ أولئك والعكس. فهذا الفارابي يقول بعد أن تعرض للتقسيم إلى مصوت وغير مصوت: «كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير قرن به فإنه يسمى المقطع القصير والعرب يسمونه الحرف المتحرك من قبل أنهم يسمون المصوتات حركات. وكل حرف لم يتبع بمصوت أصلا وهو يمكن أن يقرن به فإنهم يسمونه الحرف الساكن. وكل حرف غير مصوت قرن بمصوت طويل نسميه المقطع الطويل» (كتاب الموسيقى الكبير، ص 1075).

وقال ابن سينا: «والحرف الصامت إذا صار بحيث يمكن أن ينطق به على الاتصال الطبيعي سمي مقطعا وهو الحرف الصامت الذي شحن الزمان الذي بينه وبين صامت آخر يليه بنغمة مسموعة» (الشفاء، جوامع علم الموسيقى، ص123). فإن كان الزمان قصيرا سمي مقطعا مقصورا وهو حرف صامت وحرف مصوت مقصور، وإن كان طويلا سمي مقطعا ممدودا وهو حرف صامت وحرف مصوت ممدود أو ما في زمان دوران أقصر زمان وهو صامت ومصوت وصامت... والمقطع الممدود يسميه العروضيون: السبب، والمقصور إذا اقترن به الممدود سموه: الوتد» (نفس المرجع، ص126).

العجيب في قول ابن سينا هذا هو أنه يعتمد على مفهوم الحرف وهو مفهوم عربي ليحدّد مفهوم المقطع اليوناني. وكل منهما يحاول أن يأتي بالمقابل العربي: الحركة بمعنى المصوت القصير، والسبب بمعنى المقطع الممدود. وأعجب من هذا هو أنهما لا يتساءلان ههنا عن

عدم وجود ما يسمونه بالمقطع القصير في العروض العربية، وما يزعمه الفارابي بأنه هو الحرف المتحرك غير دقيق لأن الحرف المتحرك لا يمكن في النظرة العربية أن يوقف عليه مع بقاء الحركة كما هي بخلاف المقطع القصير فإنه يمكن في النظرة اليونانية أن ينفصل. فههنا يكمن الفارق الأساسي الذي تفترق فيه النظرتان[5].

1- الحرف كأصغر عنصر من عناصر الكلام

قبل أن نتطرق إلى هذا الفارق الهام، وتمهيدا لتوضيحه الكامل، فإننا سنحاول أن نكشف عما يقصده العلماء العرب من لفظه «حرف»، وخاصة بالنسبة إلى الكلام والكلمة، ثم إلى الصوت والمخرج، وما هي أصنافه عندهم وصفاته المميزة له عن الحركة وغيرها.

يقول الرماني: «أقــل ما يمكن أن ينطق به من الحروف الحــرف الواحد» (شرح الكتاب، 141/5). ويقول سيبويه: «أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد» (304/2). ويقول ابن جنى: «يجوز أن تكون سميت حروفا لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشيء وجهاته المحدقة به» (سر الصناعة، 16/1).

فمن هذا يتبين أن الحرف هو أصغر مكوّن للكلام[6]، وأن الكلمة التي هي مكوّن آخر للكلام يمكن أن تتكوّن من حرف واحد (على الأقل مثل المد في «خرجا»)، وأن ابن جنى كان ينظر إلى أن هذا المكوّن الأصغر للفظ على أنه جهة وناحية للكلمة ولا يقول أن الحرف جزء أو قطعة منها[7]، واستدل على ذلك بالمعنى الجامع الذي تدل عليه مادة (ح ر ف).

أما تحديد الحرف من حيث هو صوت، فاتفق الجميع على أنه ناتج عن تقطيع الصوت الحنجري (أو النّــفَس) في جهات معينة من الجهاز الصوتي أي باعتراض عضو على هذا

5- وهذا لا يعني أن الفارابي وابن سينا لم يدركا حقيقة هذا الفارق إذ نراهما في مقابلتهما للوحدات النغمية والوحدات اللفظية تفطنا -مع كل العلماء الذين تطرقوا إلى ذلك- إلى ما تمتاز به النظرة العربية.(انظر ما يلي).

6- فهذا هو سرّ استعمال لفظة حرف للدلالة على الكلمة لأنها مكوّن للكلام أي عنصر من عناصره. وأما إطلاقها على الأداة (حرف المعنى) فهو باعتبار هذه الأداة كلمة أي مكوّنا مثل الاسم والفعل للكلام. وعلى هذا ينبغي أن يحمل تحديد سيبويه: «الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» هكذا: وعنصر آخر يأتي للدلالة على معنى (من معاني النحو كالتوكيد والاستفهام وغيرهما)، وقد استعملت كلمة حرف لترجمة الاسطقس وهو العنصر في اليونانية.

7- سنرى فيما يلي أهمية هذه الملاحظة (وجاء عند الحكماء والمتأخرين من النحاة وأهل الأداء أنه قطعة من الكلمة. مثلا: النشر لابن الجزري، 23/1، وشرح الادوار حيث سمى الحروف «الأجزاء الأولية» (38ب)).

الصوت جزئيا أو كليا في زمان وجيز، فيكون له بذلك جرس خاص. يقول ابن جني: «تبتدئ الصوت من أقصى حلقك ثم تبلغ به أيّ المقاطع (=المخارج) شئت فتجد له جرسا...»(ص6). أما الحكماء فإن لابن سينا تحديدا فنولوجيا محضا سبق به أهل الفنولوجية بقرون. يقول: «الحرف هيئة للصوت عارضة يتميز بها عن صوت آخر في الحدة والثقل تميزا في المسموع[8]» (أسباب حدوث الحروف، 60).

2- التقسيم إلى حروف صحاح وحروف اللين (معنى حرف المد)

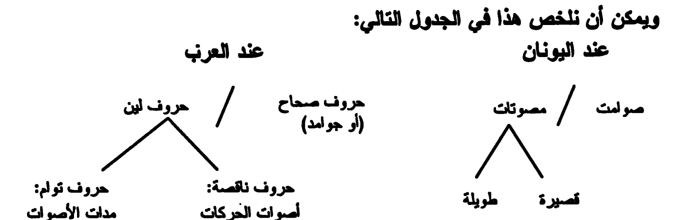
وأما أصناف الحروف ففي تقسيم العرب لها يلتقي النحو العربي بما قاله اليونانيون في تقسيمهم لأصوات اللغة إلى صوامت ومصوتات مع الكثير من الفوارق كما سنراه. وما كان يمكن لعباقرة مثل الخليل وأمثاله أن يغفلوا عن هذه الظاهرة العامة الوجود الناتجة عن تقطيع الصوت الطبيعي في المخارج.

فقد قسم العرب الأصوات اللغوية إلى حروف صحاح وحروف لين، ثم قسموا هذه الأخيرة إلى حروف توامّ وهي حروف المد، وحروف ناقصة وهي الحركات. وبهذا التقسيم الأخير يفارقون التحليل اليوناني. يقول سيبويه عند تحديده لحروف اللين: «هذه الحروف غير مهموسات وهي حروف مد ولين ومخارجها متّسعة لهواء الصوت وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ولا أمد للصوت...» (285/2). ويقول ابن جني: «فإنك إن أشبعتها (الفتحة) حدثت بعدها ألف... فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها» (نفس المرجع، 20). ويقول ابن يعيش: «ومنها الحروف اللينة... وقيل لها ذلك لاتساع مخرجها والمقطع إذا اتسع انتشر الصوت ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب» (شرح المفصل، 130/10)[9]. وقال أيضا: «لأن الحروف (المدية) أصوات، وإنما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت، فسّموا العظيم حرفا والضعيف حركة» (64/9).

8- هذا التحديد يؤكد أن وظيفة الحروف في الخطاب هو التمييز بين المعاني بتمايزها بعضها عن بعض. انظر بحثنا الذي عرضناه في مؤتمر مجمع القاهرة في1997.

9- هذا هو التقسيم الثنائي الذي يوجد في أكثر اللغات وليس بالضرورة التقسيم اليوناني لأنهم أضافوا إليه، كما قلنا، جواز النطق بمصوت منفردا والوقف على المقطع القصير.

ويمكن أن نلخص هذا في الجدول التالي:



فلماذا فرّق العرب بين الحركة وهي صوت عندهم ومدتها، فاعتبروا هذه المدة حرفا قائما بذاته بل وحرفا تاما دون الحركة التي هي ابتداؤها؟ ولماذا لم يجعلوهما حرفا واحدا وهو المصوّت الطويل عند اليونان (والصوتيين الغربيين)؟ إن هذه الأسئلة ترتبط الإجابة عنها، فيما أعتقد، بمفهومي الحركة وحرف المد، وهو شيء لم يستطع المستشرقون ومن تبعهم فهمه إلى يومنا هذا[10].

3- الحركة هي في الحقيقة الحركة العضوية الهوائية التي تمكن من إخراج الحرف والانتقال منه إلى حرف آخر

يقول الرماني: «حروف المد واللين قد تباعدت بالخاصية[11] عن الحروف الصحاح تباعدا شديدا... إذ هي من جنس الحركات التي يضطّر إلى زيادتها لإمكان النطق بها وليس ذلك للحروف الصحاح، فلما تباعدت بالخاصية من جميع الحروف الصحاح صارت بمنزلة ما تباعد بالمخرج» (23/65/5ب). ويقول في مكان آخر: «الحروف تتقوّم بالحركة على ما يمكن النطق به ولا تتقوّم بالحرف من الياء ونحوها، ويتوصل بالحركة إلى النطق بالحرف ولا يتوصل بالحرف إلى النطق بالحرف» (14/56/1). ويقابل حينئذ الحركة بالسكون فيقول: «لأن الحركة تمكّن من إخراج الحرف[12] والسكون لا يمكّن من ذلك» (15/5). ويقول أيضا: «إذا تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر» (21/5ب).

10- بعض المحدثين يقيمون مقابلة لا بين الحرف الجامد وحرف اللين بل بين الحرف والحركة، فيتوهمون أن الحرف هو عند العرب الصامت فقط، وهذا غلط فاحش. قال أحدهم وهو الأب فلايش: «مفهوم الحركة هو أبعد مفهوم إلى تصوّرنا الحديث». مجلة ZDMG ، 1958، ص 104.
11- هي الصفة المقابلة للمخرج.
12- الجامد وحرف المد. يسمي بعض أهل الأداء بعد القرن الرابع حروف المد بالذوائب في مقابل الجوامد، ومن أقدمهم صاحب كتاب «إعراب القرآن» المنسوب إلى الزجاج.

من هذا الكلام نفهم أن للحركة دورين هامّين جدا تنفرد بهما هي وحدها دون الحروف التوّام (الجامدة منها واللينة) وهو تمكين الناطق من إحداث الحرف أولا، وتمكينه ثانيا من الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر. وهذا الذي قاله الرماني مهمّ جدا لأن النظرية الصوتية العربية بنيت كلها على هذه الرؤية الحركية. وبذلك نستطيع أن نفهم لماذا سميت الحركة حركة، ونفهم أيضا الكثير من الظواهر الصوتية. ولا ننس أن هذين القولين الهامّين جدا هما تفسير لكلام سيبويه والخليل. فقد قال سيبويه: «هنّ (أي الحركات) يلحقن ليوصل إلى التكلم به» (315/2).

ويقول الخليل: «الحروف 28 لكل حرف منها صرف وجرس. وأما الجرس فهو فهم الصوت في سكون الحرف، وأما الصرف فهو حركة الحرف» (تهذيب اللغة للأزهري، 46/1). ويقول أيضا: «أما الألف اللينة فلا صرف لها إنّما هي جرس مَدَّة بعد فتحة، فإذا وقعت صروف الحركات عليها ضعفت عن احتمالها واستنابت إلى الهمزة أو الياء أو الواو، كقولك : عصابة وعصائب، وكاهل وكواهل، وسعلاة وسعليات... فالهمزة التي في العصائب هي الألف التي في العصابة، والواو في الكواهل... جاءت خلفا منها» (47-48).

وعلى هذا ينبغي أن نميّز، كما يفهم من هذا الكلام، بين جرس الحرف وهو ما يدرك منه بالسمع وهذا يخص الصوت في حد ذاته وهو هوية الحرف الصوتية السمعية، وبين صرف الحرف وقد فسّره بالحركة وهو يخص إحداث الحرف والخروج منه إلى حرف آخر.

ويقول عن الألف أنها لا صرف لها إنما هي، مثل الواو والياء المديتين، امتداد لصوت الحركة[13] لا للحركة كحركة أي كصرف وهو سبب الخروج أو الانتقال من موضع حرف إلى موضع حرف آخر. فالحركة كصوت غير الحركة التي تمكّن من إحداث الحرف ووصله بحرف آخر.

أما الحركة كصوت أي كمصوّت قصير فهو المفهوم السائد عند بعض المتأخرين وأكثر المحدثين ولا يعرفون غيره[14]. وقد أكّد كذلك على الجانب الصوتي كل العلماء القدامى،

13- يقول صاحب الدر النثير: «حروف المد في أنفسهن مدات تابعات للحركات المجانسة لهن» (33ب).
14- التجاهل للجانب غير الصوتي هو سبب لسوء فهم لما قاله العلماء القدامى.

فقولهم: «إن الحركة حرف صغير: ألف أو واو أو ياء صغيرة، فهو تأكيد، لذلك يقول صاحب الدر النثير: «الفتحة مبدأ الألف ومبدأ الشيء جزء من الشيء» (163). ويقول ابن يعيش: «فالروم أوكد من الإشمام لأن فيه شيئا من جوهر الحركة وهو الصوت» (70/9). وللحركات، لهذا السبب، مخارج مثل الحروف التوام. يقول السيرافي في شرح الكتاب: «مخرجها (الفتحة) من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو، وقال بعضهم الفتحة جزء من الألف (شرح الكتاب، 315/2).

- الحركة ومفهوم الإدراج

كما هو معروف يوصف الحرف بأنه متحرك أو ساكن فالذين تأثروا بالفلسفة اليونانية يكتفون في تحديدهم لهما بقول مثل هذا: «الحرف لابد وأن يكون إما ساكنا أو متحركا ولا نريد به حلول الحركة والسكون فيه لأنهما من صفات الأجسام بل المراد أنه يوجد عقيب الصامت صوت مخصوص» (الرازي، التفسير 38/1)[15]. وليس الأمر بهذه البساطة.

قال سيبويه: «إذا أردت إجراء الحروف ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد أو بما فيها منها (أي الحركات) وإن شئت أخفيت» (405/2). ويفسر هذا هارون بن موسى أحد شراح الكتاب هكذا: «فإذا أردت تحريكها بإحدى الحركات الثلاث... رفعت صوتك بحروف المد واللين فقلت: فاوفو وفى فلابد من حروف اللين لأن الحرف المتحرك لا ينفرد كما لا ينفرد الساكن» (الورقة 176). ويقول ابن جنى: «...لا يجري الصوت في الساكن، فإذا حرك انبعث الصوت في الحركة ثم انتهى إلى الحرف» (الخصائص، 130/3). ويقول الرّماني: «يقتضي الوصل التحرك لتمكين الحرف الذي بعده متحركا كان أو ساكنا» (15/5).

فهذا التسلسل المتداخل للحروف الذي تحدثه الحركة هو الذي يسمونه بالإدراج. يقول ابــن جني: «أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة ســببا له وعــونا عليه» (الخصائص، 58/1). ويعني اللغويون العرب بذلك أن الكلام الطبيعي متصل بعضه ببعض ولا انقطاع فيه

15- وقد رأينا الفارابي في أول بحثنا يجعل المتحرك الحرف الذي اتبع بمصوت (مراعاة للجانب الصوتي وحده).

ولا مقاطع[16] تحصل فيه (إذا كانت تأدية الحروف عادية) كما يتصوره اليونانيون ومن تبعهم، وعناصره مدرجة فيه بحيث تصير مثل سيلان الموائع[17]. والدليل على ذلك هو أن «الحرف الساكن -كما يقول ابن جني- ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه[18]...»، «وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت له ولم تسرع الانتقال... فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده وتهيأت له وتنشمت فيه فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة» (نفس المرجع)[19].

ثم إن للحركة التي بها يتم الإدراج تأثيرا كبيرا على الحرف الذي تحدثه لأنه «يتقوّم بها»، وبما أن لها مخرجا كمصوت (أو نَفَس) فتجذب الحرف إلى مخرجها. يقول ابن جني: «لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به وتجذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها» (سر الصناعة، 30/1). ويقول الرضي: «لأن الحركة لشدة لزومها للحرف وإن كانت متعقبة لها (الياء) تفتّ في عضدها وتشربها شيئا من جوهر نفسها وتميلها إلى مخرجها شيئا» (شرح الشافية، 10/3).

هذا هو التصور العربي للدينامية اللفظية الطبيعية: فاتصال الحروف يقتضي تهيؤ للنطق بالحرف التالي في الوقت الذي ينطق بما قبله، وهذا يحدث في أثناء النطق بالحركة أي في بداية الخروج من مخرج الحرف والانتقال إلى مخرج آخر، فالحركة ههنا هي مثل حركة الصور في الأفلام السينمائية فلا انقطاع فيها بين صورة وأخرى إطلاقا، فهذا هو الإدراج[20].

16- يسمي العرب الـ syllabe مقطعا لأنه أقرب لفظ عربي إلى معنى المصطلح اليوناني، إذ هو الموضع من الكلام الذي يمكن أن يوقف عليه (وبهذا المعنى يستعمله أهل الأداء). أما المقطع syllabe فلا يوجد إلا بين وقفتين كما بيّن ذلك الصوتي الفرنسي روسلو، وعلى إثره أنكر الكثير من الغربيين أن تكون في الكلام العادي مقاطع إلا بالقوة، وهي أصغر المجموعات من العناصر الصوتية التي يمكن أن تنفصل في النطق عما قبلها وما بعدها (انظر مقالتنا la notion de syllabe حيث تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل).

17- قارن هذا بقول العرب: درج السيل.

18- قال ذلك ليبين أن الساكن الموقوف عليه ينبو عنه صويت بسبب الوقف نفسه.

19- وهذا يظهر بوضوح في هذا الذي قاله سيبويه: «فأنت تـقدر أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تـزجية الصوت» (283/2). وقول ابن جني هو توضيح لقول سيبويه: «لا تنتظر أن ينبو لسانك ولا يفتر الصوت حتى تبتدئ صوتا، وكذلك المهموس لأنه لا تدع صوت الفم [النفس] حتى تبتدئ صوتا» (285/2). وبهذا نستطيع أن نفهم لماذا نفر العلماء من تحديد الحرف المدرج بالقطعة من الكلمة. فالمقطع عند سيبويه، مثلا، هو فقط حروف المعجم المنطوق بها منفردة (34/2).

20- فالاقتران غير الإدراج، كما أن التعاقب للحروف وحده غير الإدراج.

وما أبعد هذه الرؤية من التصور اليوناني الذي يجعل من الكلام مجرّد تعاقب للعناصر الصوتية تقترن بعضها ببعض دون أن يكون هناك إدراج للحركات المحدثة لها.

هذا وقد استشكل العلماء الذين تأثروا بأقوال المتكلمين والفلاسفة أن يوصف الحرف بالحركة والسكون، وممن حاول رفع هذا الإشكال الزجاجي[21] ثم السهيلي. قال هذا الأخير: «قولهم حرف متحرك... تساهل منهم... فمحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عرض والحركة لا تقوم بالعرض. وإنما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف... والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف» (ذكر في الأشباه للسيوطي، 191/1). ويقول ابن القيّم: «وعندي أن هذا ليس استدراكا على النحاة، فإن الحرف وإن كان عَرَضًا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله...» (الأشباه، 192/1).

قبل ذلك بزمن طويل نسب العلماء التحرّك إلى الأعضاء الناطقة. قال الخليل: «تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت» (نفس المرجع، 177). وكذلك يقول سيبويه: «فأنت تـقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك لأن ضمك شفتيك كتحريك بعض جسدك» (283/2).

والذي يلفّت النظر في كلام الخليل هو إردافه لحركة العضو بحركة أخرى وهي حركة إخراج الصوت وهذه الأخيرة هي في الحقيقة حركة الهواء الصائت[22] أو غير الصائت (النفَس) المندفع من الصدر والمتكيّف في التجاويف العليا. وقد سبق أن ذكرنا بهذا الصدد كلاما لابن جني (في ص7)[23]: «لا يجري الصوت في الساكن، فإذا حرّك انبعث الصوت في الحركة ثم انتهى إلى الحرف» (الخصائص، 130/3). ومن ذلك أيضا ما يذكره الذين اطلعوا على أقوال المتكلمين وعلى أعمال علماء الموسيقى وفيزياء الصوت من العرب. يقول ابن

21- الإيضاح، وكذلك ابن جني في سر الصناعة (1/ 36-37).
22- ويسميه سيبويه «هواء الصوت» (285/2). (وقد مرّ ذكر هذه العبارة، ص63).
23 - وفي قول سيبويه السابق (ص7).

حزم: «التسمية هي تحريكنا لعضل الصدر واللسان عند نطقنا بهذه الحروف وهي غير الحروف لأن الحروف هي الهواء المندفع بالتحريك فهو المحرّك» (الفِصَل، 33/5)[24]. وقال صاحب كتاب المحاذى[25]: «...ما هي عند الحكماء وهو انتقال الجرم من حيز إلى آخر وإن كان بالنظر إلى الهواء فهي ما هو عند الحكماء» (الورقة 57). وقال في مكان آخر من الكتاب (وهو أدق ما وصلنا في هذا الموضوع): «إن ذلك الحرف الذي يسمى حركة به انتقل الهواء وانقطع عن قراره... وتمكن النطق بما بعده... [أما] وجوب سكون الحرف الموقوف عليه فلأنه لم يرد نقل الهواء عنه إلى حيز آخر» (الورقة 29ب). وقال أيضا: «فإن انتهى [الصوت] إلى حيز وقرع مخرجا من مخارج الحلق أو الفم أو الشفتين تموّج لذلك القرع فتكيف بكيفية هي الحرف... فإن قرّ الهواء قرارا تاما ولم يضطرب فالحرف ساكن، وإن لم يتم قراره واضطرب عند الاعتماد كان الحرف متحركا لانفصاله عن الحيز بحركة... وتلك الحركة التي ينفصل بها الهواء عن مقطع خاص متنقّلا إلى غيره» (المحاذى، 55).

وهذا وقد وضح صاحب كتاب البديع[26]، وكذلك السخاوي، هذه التحليلات باستعمال مصطلح الإطلاق للدلالة على نبوة الهواء والعضو الناطق، وزاد السخاوي مصطلح الحبس للعملية المضادة، ولا شك أنه استعار ذلك من استعمال ابن سينا لهما[27].

قال السخاوي في شرح الشاطبية: «الهمزة [الساكنة] أثقل لأنها لا تخرج إلا مع حبس النفس لعدم حركة تعينها على الخروج وهي محبوسة، والمتحركة لا يحبس معها النفس وهي مطلقة لوجود ما يعينها على الخروج» (الورقة 70). ويقول أيضا صاحب كتاب البديع: «إنما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تُطلق الحروف بعد سكونها. فكل حركة تطلق الحروف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت بذلك المتحرك بعد سكون» (الأشباه، 175/1)[28].

---

24 -إلا في الاختلاس فالحركة فيه عضوية هوائية فقط كما سنراه.

25- هو محمد بن عبد السلام الفاسي (1130- 1214هـ). انظر ترجمته في الأعلام للزركلي، وسلوة الأنفاس للكتاني. وقد جمع هذا المؤلف معلومات كثيرة أخذها من كتب لم تصل إلينا في غالبها.

26- اسمه محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة 421، نقل عنه أبو حيان كثيرا (كشف الظنون، 236/1).

27- غير أن ابن سينا لا يريد من الإطلاق إلا تجافي العضو أو ارتفاعه عن موضعه (حسب تعبير النحاة العرب). ويريد من الحبس لزوم العضو موضعه سواء كان متحركا أو ساكنا وبهما يصف الفرق القائم بين ما يسميه الحروف المفردة أو الحبسية والحروف المركبة أو التسريبية (الشديدة والرخوة) كما فعله سيبويه لكن بألفاظ أخرى (انظر كتابه: أسباب حدوث الحروف، ص 60-61).

28- شاعت كلمة «حبس» عند علماء التجويد بعد ذلك.

فهذا الذي يسميه السخاوي والغزني إطلاقا يسميه سيبويه: رفعا أو نبوا. قال: «ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة» (158/2). «يرفعون ألسنتهم من موضع واحد» (255/2). وقال أيضا: «فلما لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة لم يقلبوا» (272)[29].

نستخلص مما سبق أن «الخروج من حرف إلى حرف آخر» كما يقول الرماني، أو«الانفصال من حيز إلى آخر» كما يقول من جاء بعده، هي الميزة الحقيقية التي تميز الحرف المتحرك من الساكن، فإن الحركة في الأول ليست أي حركة عضوية وهوائية بل تلك التي يرتفع بها العضو وينتقل بها الهواء من موضع إلى موضع آخر، وهذا خلاف الحرف الساكن الذي يمتنع فيه العضو والهواء معه من الانتقال من الموضع. وعلى هذا فالحركة في الحرف المتحرك أخص من الحركة العضوية الهوائية لأنها حركة إطلاق لاحركة حبس للعضو والهواء. فالرفع للعضو والتزجية للصوت لا يكونان إلا مع هذه الحركة التي تمكن من الخروج إلى حرف آخر. فتحريك العضو والهواء هو أعمّ من تحريك الحرف لأن تحريك الشفتين في الواو الجامدة (القابلة للتحريك)، مثلا، قد يحدث في هذا الحرف سواء كان متحركا أم ساكنا، أما إذا كان متحركا فبإطلاق الشفتين أي رفعهما عن الحالة التي كانتا عليها قبل ذلك وهو الانضمام، وأما في التسكين فبالوصول إلى هذه الحالة وهو انضمام الشفتين جزئيا.

- قواعد التلفظ

فبهذا نستطيع أن نفسر قواعد التلفظ في العربية والكثير من اللغات. وهاهي ذي (وهي مشهورة):

29- المراد باللسان هنا هو العضو عموما لأن الإدغام (أو القلب) غير مختص بحروف اللسان. ويكثر سيبويه من استعمال هذه العبارة عند كلامه عن الإدغام والقلب، ويستعمل أيضا كلمة «نبوء» (الكتاب، 284/2). قارن أيضا بقول ابـن جني: «وذلك أن الإدغام أنبى اللسان نبوة واحدة» (الخصائص، 396/2). ثم إن سيبويه يستعمل من جهة أخرى كلمة «تزجية» ويخصصها للصوت ويقصد بذلك دفعة الهواء الصائت (قد سبق أن ذكرنا كلامه الذي توجد فيه هذه اللفظة ص180).

1- لا يمكن أن ينطق بحرف متحرك وحده (وهذا يقتضي امتناع الوقف على المتحرك)، ولا بد أن يكون متلوًا بحرف متحرك أو ساكن لأنه كما قال الرماني: «صار بمنزلة من يطلب المتحرك في مكانه من غير أن يخرج عنه إلى مكان آخر وذلك ممتنع» (23/5ب). ولأن الأعضاء الناطقة تتهيأ في أثناء الحركة للنطق بحرف آخر (وهذا عين الإدراج)[30]. فإذا أريد النطق به في خارج سياق من الكلام يزاد عليه حينئذ حرف ساكن يمكن الوقوف عليه، وهو دائما في العربية هاء أو حرف مدّ (بَــهْ أو بـــا مثلا).

2- كما لا يمكن أن ينطق بحرف ساكن وحده وبالتالي لا يمكن الابتداء بساكن، فلا بد أن يكون الساكن مسبوقا بحرف متحرك وذلك لأن الحرف الساكن يحصل بحبس الهواء والعضو جزئيا أو كليا، كما رأينا، وهذا يقتضي أن تكون قبله حركة لحرف سابق مكنت من الوصول إلى هذا الساكن وتهيأ العضو فيها للنطق بهذا الساكن[31].

3- لا يلتقي ساكنان: هذا يقتضيه أيضا ما قلناه من أن الساكن يحدث بحصول حبس فإذا حصل هذا في الحرف السابق امتنع الخروج منه إلى الحرف الساكن الموالي. وهناك حالات كما هو معروف تتغيّر فيها حالة الساكن الأول، فإذا كان حرف مد فبإشباع مدّه يصير كأنه متحرك. قال ابن جنى: «وقولهم شابّة ودابّة: صار فضل الاعتماد بالمد في الألف كأنه تحريك للحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين» (الخصائص، 220/3). فأما التقاء الساكنين في آخر الكلمة بحدوث الوقف، مثل: بَــكْرْ وزَيْدْ، فيحصل ههنا صويت أو نفخ بسبب الوقف يقوم مقام الحركة.

4- الحركة كحرف أي كمصوّت لا استقلال لها، فهي أيضا مثل الحروف الأخرى فلا يمكن أن ينطق بها في الابتداء ولا يوقف عليها خلافا لما يعتبر جوهر النظرية اليونانية. وسنرى فيما يلي أي النظريتين هي أقرب إلى الحقيقة.

30- لا بدّ مِن التمييز هنا بين عملية الوقف وعملية التسكين، فكل موقوف عليه ساكن وليس كل ساكن موقوفا عليه. هذا لأن الوقف يتم بزوال التوتّر العضلي وانقطاع العمل التلفظي، أما الحرف الساكن في الدرج فعلى خلاف ذلك (انظر ابـــن جني، الخصائص، 56/1).

31- فإذا كانت الكلمة مبدوءة بساكن زيد عليه همزة متحركة تسقط في الدرج كما هو معروف. يقول ابن جنى: «ألف الوصل تلحق في أول الكلمة توصلا إلى النطق بالساكن وهربا من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلا عن القياس (المنصف، 53/2). ويقول ابن يعيش: «لأنه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن»، ربما فهم منه أن ذلك مختص بلغة العرب ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأمر كذلك بل إنما كان لتعذر النطق بالساكن وليس ذلك مختصا بلغة دون لغة (شرح المفصل، 136/9).

هذا يخص الحركة والسكون أما ما يسمونه بحرف المد فقد سبق أن تساءلنا لماذا يعدّه العلماء القدامى حرفا قائما بذاته مع عدم وجود ابتداء له إذ هو جزء من مصوت طويل. فالإجابة عن ذلك تتبني على شيئين:

الأول يستخلص مما سبق ذكره من التمييز بين الحركة المطلقة للهواء والعضو التي يمكن بها الانتقال إلى مخرج آخر من جهة، وبين المصوّت الذي يرافقها من جهة أخرى وهو صوت حنجري أو نَفَس يحدث معها وهو ذلك الهواء المطلَق الصائت أو غير الصائت[32]. فامتداد هذا الصوت أكثر مما يلزمه هذا الانتقال يصيّره حرفا على حدة غير الحركة التي نشأ عن امتداد صوتها لأنها هي التي أطلقت الهواء الصائت فجرى واتصل في حرف المد بعد عملية الإطلاق، ويعتبر حرفا ساكنا لأن الحركة انتهت إليه كما انتهت التزجية والإطلاقة الأولى إليه. فإذا كان في الدرج وجاء بعد حرف متحرك انقطع الصوت دفعة، وإذا انتهى به الكلام ووقف عليه فيقول سيبويه عنه: «فإذا وقفت عندها (حروف المد) لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها فيهوى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة» (285/2)[33] إذ يبدأ صوتها من مخرج الهمزة.

الثاني هو أن لهذا الامتداد طولا وبعدا، فهو بذلك يحتل مكانا محترما في درج الكلام، وهذا الذي يصيّره حرفا مثل الحروف الأخرى إذ يمكن أن يبدل من هذه الحروف وإليها بشرط واحد فقط وهو أن تكون من مخرج الليّن من الحروف أي الواو والياء غير المديتين أو من مخرج ينشأ فيه الصوت الحنجري وهو أقصى الحلق (وهي تسمية تغطّي حيز الأوتار الصوتية عند القدامى[34] وهي الهمزة.

وقد سبق أن ذكرنا كلام الخليل بهذا الشأن: «فالهمزة التي في العصائب هي الألف في العصابة، والواو في الكواهل هي الألف في الكاهل» (تهذيب اللغة، 47-48). فملاحظتهم هذه في تصريف الكلم من صيغة إلى أخرى هي التي أدّتهم إلى اعتبار المدات حروفا توام

32- أي يكون حنجريا أو مجرد نفس.

33- فسكون حروف المد على هذا ليس مثل سكون الحروف الجوامد لأنه يحصل بالتدريج، وقد يمكن إشباعه فيكون بمنزلة تحريك مستأنف كما هو الحال في التقاء حرف المد بحرف ساكن في شابّة ودابّة.

34- عرف القدامى جيدا دور الحنجرة في إحداث الصوت خلافا لما يظنه الكثيرون.

مثل الحروف غير اللينة لأن كل ما يقوم مقام شيء ويؤدي ما يؤديه فهو بمنزلته[35]. واستقصى الخليل ذلك في الميدان الصوتي فتوصل إلى هذه المفاهيم الدقيقة التي لا تزال يدهشنا عمقها وقربها مما تثبته العلوم الصوتية الحديثة في أحدث صورها كما سنراه.

فأما ما جرى من الجدل في زمان ابن جني وقبله بقليل وبعده في هل الحركة بعد الحرف أو معه أو قبله، فحصل ذلك من سوء فهم بعض المتكلمين للنظرية الحركية العربية: فالحركة كمصوت فقط لا يمكن أن تحدث إلا بعد الحرف، وهذا الحرف لا يكون إلا جامدا أو شبيها به، مثل الواو والياء غير المديتين. وأما التحريك كعملية إطلاق الهواء والعضو فيحصل مع حدوث الحرف وبعده لأنه دفع وتزجية للصوت والعضو، ويحدث الحرف المتحرك بنبوة العضو أي ارتفاعه عن موضعه. إلا أن هذا يقتضي حادثا هاما لا يدركه السمع وهو: وضع العضو في موضع الحرف والتهيؤ له، وهو يقع قبل الحرف المتحرك.

أما الحرف الساكن فتحدث بالضرورة حركة قبله، وبحبس هذه الحركة جزئيا أو كليا يحدث هذا الحرف، فليس له نبوة (إلا مع حرف آخر يدغم فيه فكأنهما حرف واحد)، والحركة هي حركة الحرف السابق.

وقد بنى الخليل ما استنبطه من أوزان العروض كله على مفهومي الحركة والسكون[36]، وعلى كيفية إدراج الحروف المتحركة والساكنة في سياقات خاصة يحدث منها إيقاع، واتضح له أن أقل ما يمكن أن ينطق به من الوحدات الخاصة بوزن الشعر هو حرف المتحرك المتلو بحرف ساكن وسماه سببا، ولم يجعله الحرف المتحرك وحده لأنه يستحيل الوقوف عليه[37].

كما تبنى أيضا ذلك علماء الموسيقى العرب وأضافوه إلى ما نقل إليهم من كتب اليونان وغيرهم. ويبدو أنهم اطلعوا على ما كتبه الخليل في الإيقاع والنغم[38] فقد وصفوا النقرة

35- وقد يحذف حرف المد وتبقى الحركة قبله. وهذا أثبتته المقابلة بين الشيء ونظيره في الوزن، مثل الفتحة في جيم خرجا، والفتحة في خرج. وحرف المد هنا حرف معنى، وحرف المعنى لا يكون إلا حرفا تاما (إذا كان حرفا واحدا).

36- هذا أيضا لم يستطع المستشرقون أن يفهموه إطلاقا (انظر ما كتبه صاحب مقالة «عروض» في دائرة المعارف الإسلامية).

37- بل وبنيت النظرية اللغوية العربية كلها على ذلك لأنه هو منطلق التحليل للكلام إلى وحدات. انظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام.

38- ويشير إلى ذلك الجاحظ خاصة.

الموسيقية بالحركة والحركة والسكون. قال الفارابي: «والنقرة التي تعقبها وقفة تسميها العرب النقرة الساكنة، والتي لا تعقبها وقفة ولكن تعقبها حركة إلى نغمة أخرى يسمونها النقرة المتحركة (كتاب الموسيقى، 998). وأطال الكلام في ذلك ابن سينا في كتاب «جوامع علم الموسيقى» وقابل فيه بين الحركات المحدثة للنغم والتي تحدث الحروف (ص81 وما بعدها).

النظرية الحراكية العربية والنظرية اليونانية في محك الاختبار الآلي

لقد تبنى الصوتيون المحدثون التقسيم اليوناني للأصوات اللغوية إلى صوامت ومصوتات وما كان في وسعهم أن ينكروا هذا التقسيم في ذاته لأنه حقيقة يستدل عليها بالاختبار العلمي، إلا أن الكثير منهم انتقدوا التصور اليوناني القديم لهذا التقسيم[39].

1- نقد التصور اليوناني

إن اليونانيين، كما رأينا، استخرجوا تقسيمهم مما لاحظوه في لغتهم دون اللغات الأخرى، ولاحظوا أيضا أن الـ syllabe (المقطع) (أصغر قطعة يمكن أن تنفصل) له ترتيبات خاصة[40]، وأنه لا يوجد أبدا مقطع بدون مصوت. أما الصوتيون المحدثون فقد انتقدوا[41] هذا التحليل واستبعدوا التصور[42] المتعلق بكيفية توالي هذين العنصرين في النطق وماذا يجوز من ذلك في داخل المقطع، واحتجوا على قصور هذا التصور بوجود مقاطع في لغات كثيرة لا

39- وأما اللغويون الذين ليسوا من أهل الاختصاص في الميدان الصوتي فلا يزال أكثرهم يبنون النظريات على أساس التصور اليوناني بدون أي تحفظ وتبعهم في ذلك أكثر الباحثين العرب.

40- صامت + مصوت والعكس، وصامت + مصوت + صامت وغير ذلك. هذا الترتيب هو الذي يسميه المحدثون بالبنية المقطعية. وقد تفطن اليونانيون إلى أن الحروف التي يسمونها بالمائعة (hugra=liquidae)، وهي اللام والراء والميم والنون، قد تقوم مقام المصوتات إذا تلت صامتا فتكون معه مقطعا. وجعل أيضا النحاة العرب هذه الحروف صنفا على حدة غير الشديد والرخو (مع حروف أخرى لوجود منفذ للهواء من غير مخرجها أو لكيفية حدوثها الخاصة، الراء والعين) (الكتاب، 401/2).

41- بل ونفى بعضهم أن يكون هذا التقسيم موضوعيا، فقد قال W.Belardi أن ذلك «تراث ثقافي توارثه الغربيون» (انظر مسرد المراجع). وقال أيضا: «ولا يسع للعلم أن يتقبل من ذلك إلا الثنائية وحدها لا ما كان يتضمن رسمها من عناصر في القديم» (ص164). انظر مسرد المراجع، وأيضا: Is the vowel consonant Dichotomy universal? (Word 18.1.2) J.H.Greenbeg.

42 – هذا بخلاف العلماء العرب فإنهم قد اهتموا كثيرا بما يحصل في اللغات الأخرى (ففي مجال توالي الحروف وحده: يراجع الخصائص، 91/1-92. والرضي، شرح الشافية، 253/3. وابن يعيش، شرح المفصل، 136/9. وغير ذلك كثير).

مصوت فيها بل صوامت فقط، وذلك مثل: smrt، و trn التشيكية، و m-pa-rat (impara)، وl-vad (il vad) في الرومانية، وts-haq (تستحق) في عامية المغرب، فلاحظوا أنه يوجد بين الحرف الصامت الذي يكون مقطعا وبين الصامت الموالي حركة تقوم مقام المصوت ينتقل بها العضو والهواء بالضرورة إلى المخرج التالي[43] بدون مصوت. والواقع أن هذا هو عين المفهوم العربي للحركة. أما الصوامت التي يبدو أنها تقوم مقام المصوت فيtci-bl (table)، و mu-tn (mutton) في الإنكليزية، وhand-dl (handel) ، و ha-tn ، و fa-tr (vater) في الألمانية فحكموا على ذلك بنفس الحكم.

إلا في الحرف الأغن الذي في tn وغيره، فإنهم يصرحون بعدم وجود مصوت إطلاقا فيه، ويحكمون إذن على الصامت بأنه قادر أن يكون مثل المصوت في المقطع. يقول Straka أن هذا يفسر بالانتقال العادي بين مخرج وآخر (نفس المرجع، 24). فها نحن قد رجعنا إلى المفهوم العربي مرة أخرى. فإذا لجأنا إلى النظرية العربية اتضح ذلك اتضاحا تاما. فالذي حصل في tn هو الخروج من التاء إلى مخرج الغنة بانفتاح اللهاة وإطلاق الهواء في داخل الخياشيم فاكتسابه بذلك لجرس الغنة، فقد قامت الغنة المجردة حقيقة مقام المصوت ولكن ليست هي، كجرس، سبب الخروج -أي كمصوت كذلك- من مخرج الحرف السابق إلى ما يليه في الدرج بل الحركة المطلقة للهواء وللعضو أيا كان هذا العضو[44]. فكأن ذلك مصوت بدون صوت حنجري، وهذا ينطبق أيضا على كل المقاطع التي لا تحتوي على مصوت صريح (الحروف البينية: ر، م، ن، والرخوة هي أكثر الحروف وقوعا في موضع المصوت لأن الهواء يطلق فيها بسهولة وذلك لشبهها بالمصوت إذ يمكن مدّ الصوت بها. وهذا الشبه قد أكّد على وجوده النحاة العرب ووضحوه (الرماني، 5/120و121. والخصائص، 1/636. والدر النثير، 10 /و11ب. وغير ذلك).

---

43 – وقد يظهر في هذه الحركة مصوت في أثناء تطور اللغة وربما استقر وصار عنصرا ثابتا. انظر ما كتبه G.Straka في ذلك في دراسته القيمة: «La division des sons du langage »، ص23.

44 – يقول Straka إنما هو مجرد «مرور عادي بين المخارج passage normal entre articulations»، ولا يحدّد بأي شيء يحصل هذا المرور. والسبب، عندنا، في ذلك هو عدم وجود نظرية حراكية متماسكة عند الصوتيين الغربيين الذين ينتمون إلى جيل Straka (وهو تلميذ لتلاميذ روسلو).

2- إدراج الحركات العضوية

هذا من جهة، وقد انتبه العلماء الغربيون إلى نقائص التراث اليوناني المتعلق بأصوات اللغة يوم اطلعوا على التراث الهندي في هذا الميدان (وكذلك التراث العربي إلى حد ما) في القرن التاسع عشر، وكذلك يوم بدءوا يختبرون هذه الأقوال في مخابر الصوتيات[45]. فتبين لهم بهذه التجارب أن التموجات الكلامية متصلة بعضها ببعض في تعاقبها بدون أي انقطاع ولا يتمثل هذا التعاقب على شكل اقتران أجزاء بأخرى بل على شكل سريان اهتزازي مستمر. وتعمّق من جاء بعد روسلو ولا سيما بعد أن اخترع الراسم الإلكتروني للاهتزاز (المهزاز =Oscillograph)، ثم المحلل الراسم لطيف الصوت (المطياف= Spectrograph)، فتمكنوا من المزاوجة بين هذين الجهازين بعد ذلك وبين ما يسمى بالراديولوجية السنيمائية[46].

فعند ذلك تبيّن لهم أكثر من أي وقت مضى أن الحركات العضوية المحدثة للكلام مدرجة في التلفظ بحيث لا يوجد انقطاع بينها من جهة، وتحدث بعضها من جهة أخرى منسقة مع بعضها الآخر في وقت واحد أي بتأهب العضو للنطق بحرف في الوقت الذي ينطق عضو آخر بحرف آخر[47]. ويلاحظ ذلك في سلسلة الذبذبات التي يرسمها الجهازان المذكوران، فتبيّن أن الكلام هو سريان هوائي صوتي لا انقطاع فيه بل هو عبارة عن تغيّر متصل للعناصر الفيزيائية للصوت، كشدة الصوت intensity، وطبقته (أو درجته= pitch) في الذبذبية (=رسم لمنحنى الاهتزاز)، وبواني المصوتات أو المحتوى الصوتي أو النَّفَسي للحركات (formants) في الطيف (spectrogram)، وسنرى أن كيفية تطور هذه البواني (وهي المكونات الفيزيائية لمحتوى الحركة) هي العامل الأساسي في إدراك الأذن لهوية الحرف (وبالتالي في الكشف عنه بالآلات الإلكترونية).

---

45 – ومن أقدم من قام بذلك هو روسلو الذي سبق ذكره. هذا والصوتيات التجريبية وإن كانت تعالج أصواتا خاصة باللغة الإنسانية إلا أنها علم تجريبي محض لأن موضوعها هو كيفية حدوث الكلام في الجهاز الصوتي مع التحليل الفيزيائي للأصوات اللغوية وإدراكها بالسمع، ولا يجوز للباحث أن يدلي بأحكام على ظاهرة لغوية صوتية إلا بالاعتماد على المشاهدة والاختبار العلمي لا بمجرد التأمل للآراء والأقوال النظرية.

46 – التصوير البطيء لحركات الأعضاء بالأشعة.

47 – وكثيرا ما يحصل نقص في التنسيق، وهذا يسبّب تأثير الحرف القوي على الضعيف فيحدث عندئذ تقريب هذا من ذاك أو امتثاله (في التشاكل والتباعد والتجانس وغير ذلك).

3- التحرك والسكون في الاختبار

المتحرك والساكن: حقيقتهما فيزيولوجيا وفيزيائيا

وأهم من هذا بالنسبة لفهمنا لمفهومي الحركة والسكون هو المقابلة بين ما يسميه العرب بالحرف المتحرك والحرف الساكن، وما تكتشفه هذه الأجهزة من الظواهر الفيزيولوجية والفيزيائية التي يحدثها النطق بهذين الحرفين.

قال فردينان دي سوسور في «دروسه»: «عندما نَنْطق بمجموعة مثل APPA، ندرك فرقا بين الــ P الأول والثاني: فالأول هو عبارة عن انغلاق، والثاني عن انفتاح... وقد أطلق على الإنغلاق لفظة implosion، وعلى الانفتاح لفظة explosion، فالــP يسمى implosif ($\overset{>}{P}$) أو(explosif)($\overset{<}{P}$) » (79-80). ويقول أيضا: «ويمكن لأي فونيم أن يتصف إما بهذه الصفة أو بتلك» (81).

ويخالف سوسور بهذا التصريح أغلب الصوتيين إذ يطلقون غالبا هاتين الصفتين على الحروف الشديدة (Stops)، وبعضهم على الجامدة كلها لا على المصوتات... وهو محق في تعميمه لأنه يريد أن يبيّن أن الحــرف – أيا كان – يحدث إما بحبــس الهــواء فقــط مثل الــ $\overset{>}{P}$ الأول، وإما بإطلاق فقط، مثل الــ $\overset{<}{P}$ الثاني. وحذّر حينئذ من التباس يقع فيه بعضهم. فإن للحرف ثلاثة أطوار في حدوثه: وضع العضو في موضعه، ثم ملازمته له، ثم رفعه عنه[48]، وهذه ألفاظ سيبويه (ما عدا الملازمة، أما اللزوم فشيء آخر عنده) إلا أنهم يسمون الطور الأول implosion فيقع التباس بين الحبس الناتج عن وضع العضو (ويحصل هذا الوضع ضرورة في كل حرف في جميع أحواله) وبين الحبس الذي لا يتلوه رفع العضو. وهكذا توصل سوسور باجتهاده الخاص إلى تحديد مفهوم الحرف الذي يحصل بإطلاق فقط، مثل الــ p فيapa [49]، والــp الثاني في appa وهو الحرف المتحرك عند العرب والحرف

---

48 – Détente - Tenue - Tension

49 – وفيه ضرورة مرحلة وضع العضو في الموضع إلا أنه لا يعتبر حبسا محضا (أي سكونا) لأنه متلو على الفور بإطلاق.

الذي لا يحصل إلا بحبس ولا إطلاق فيه (اللهم إلا في الوقف وقد فسر ذلك علماؤنا) كما في ap أو الـــ p الأول من appa [50] وهو الحرف الساكن عند العرب.

وعلى هذا التمييز الرائع[51] (وهو صادر من رجل عبقري) سار كل الصوتين الذين يمارسون التحليل بالراديولوجية السنيمائية.

هذا وقد اختبرت، المغفور لها، Marguerite Durand هذه الحروف التي قال عنـــها دي سوسور أنها تحدث في الكلام بانغلاق أو انفتاح وهي عنده: implosives و explosives في هاتين العبارتين الفرنسيتين ces traces و cette race والحروف التي فيهما واحدة فلابد أن تتميز العبارتان بشيء آخر. فلاحظت في الذبذبية الكيموغرافية أن مجموعة tr في العبارة الأولى يقوى فيها ضغط الهواء بالتدريج، ويضعف هذا الضغط بالتدريج في t وحدها في العبارة الثانية ويقوى في r وحدها[52]، ويؤيد ذلك النظرة العربية، فإن[53] tr ههنا هي متحركة و t في الثانية هي ساكنة.

كما بيّن أيضا جورج ستراكا أن بداية النسق CVC هو موقع قوي، أما نهايته فهو ضعيف، وهذان الموقعان يعادلان تماما موقع المتحرك والساكن[54].

ويؤكد على هذه الحقيقة أكثر الباحثين من المختصين بالصوتيات التجريبية بالنسبة إلى أكثر اللغات، وقد يظّن الظان أن ضغط الهواء وارتفاعه هو السبب الوحيد لقوة المتحرك، وليس الأمر كذلك، فقد بيّن الكثير من الباحثين أن هناك تناسبا تاما بين ثلاثة عوامل

---

50 – الفرق بينهما هو أن الإدغام قد جعل الحرف الأول ينطق بإطلاق الثاني، والحرف الثاني ينحبس بوضع العضو في موضعهما في الأول، وملازمة العضو للموضع في الإدغام أطول زمانا.

51 – وحاول سوسور أيضا أن يفسر بذلك تعاقب الحروف في مدرج الكلام، ومن أين يمكن أن يحصل الحد بين مقطع وآخر، فلاحظ أن هذا الحد لا يقع إلا بين حرف implosif وبين حرف explosif أي بعد الساكن (ولهذا ترجم العرب هذا المفهوم اليوناني لأنه الموضع الذي يجوز فيه الوقف).

52 – انظر: La syllabe, ses définitions في مجلة:ORBIS، 1954، ص 532.

53 – أما كون tr متحركة وهما حرفان فهو بمنزلة اختلاس الحركة بين t و r ولا بد عندئذ من حركة بعدهما غير مختلسة. وتبين الذبذبيات أن الضغط يستمر حتى يصل المصوت الذي في tra ، ولولاه لما أمكن الاختلاس. ثم إن اختلاس الحركة في العربية لا يحصل إلا في وسط أو آخر الكلمة أو بين كلمتين (حسب تصفحنا لكتب العلماء القدماء)، أما في عامياتها الحديثة فهو شيء مطرد في المغرب العربي وكثير في جهات من المشرق. والحرف في أول الكلمة المتلو بحركة مختلسة قد يعتقد الكثير أنه ساكن (في كتاب= kta : b) وتبين الذبذبيات أن المجموعة kt هنا أقوى بكثير من الباء الساكنة الأخيرة، وأنه إذا تأنى الناطق ولم يسرع ظهر مصوت وجيز بين الكاف والتاء.

54 – انظر بحثه La division ، ص 22-23.

فيزيولوجية: ارتفاع كمية الجهد العضلي في مستوى الصدر وما فوقه وهو يسبب ارتفاع ضغط الهواء وارتفاع النغمة الأساسية (Fondamental Tone) في الحروف المجهورة[55]، وقد لا يكون لبعض هؤلاء الباحثين تصور واضح لمفهوم الـ explosive (والمقصود هنا غير الحرف الشديد بل الحرف المتحرك فقط) إلا أنه يمكن أن نستنتج من ترتيبهم للحروف في اللفظ CV (صامت+ مصوت) أو CVC أن الذي قصدوه بالاختبار هو ما يعادل المتحرك والساكن فبينوا أن CV ترتفع فيها هذه العوامل الثلاثة وبذلك يتضح أن قوة التلفظ وضعفه مرتبطان أشد الارتباط بتحرك الحرف وتسكينه كما تصوره العرب.

- ماهية حرف المد ومعنى سكونه

أما عن السؤال الهام الذي طرحناه في أول هذا البحث وهو لماذا جعل العرب المصوت الطويل الذي هو تصور يوناني قديم يتكون بالضرورة من عنصرين: الحركة وامتداد صوتها؟ فقد عالجت موضوع المصوت القصير والمصوت الطويل الباحثة المتميزة M.Durand باللجوء إلى الاختبار أيضا. وقد سبقها إلى ذلك أحد مؤسسي الفنولوجية وهو N.Trubetskoy إذ صرّح بأن المصوت القصير ذو قسم واحد (monoparti) والمصوت الطويل هو ذو قسمين (biparti) لأن التلّفظ بالمصوت الطويل يختلف في بدايته عن نهايته كمّا وكيفا. فبعد أن ذكرت الباحثة Durant هذا الكلام، بينت باللجوء إلى الاختبار الآلي أن المصوت الطويل يتصف قسمه الأخير (وهو الأطول) بتناقص لقوة اللفظ (décroissance) وأما المصوت القصير فلا يكون إلا بتزايد هذه القوة. ونستنتج من ذلك أن بداية المصوت الطويل هو دائما متزايد القوة. وهذا يتفق مع ما قاله العلماء العرب، وخاصة حكمهم على حرف المد بأنه ساكن إلا أن السكون هنا غير السكون في الحروف الجوامد لأنه يحصل بالتدريج[56]، ومع ذلك فهذا المتناقص القوة هو أقوى من المتزايد لطوله (وذلك في اللغات التي يلعب المد فيها دورا في التمييز)[57].

---

55 – أهم ما نشر في ذلك هو أعمال Arkbauer (1964)، و Subtelny (1969)، و Warren(1976) وغيرهم.

56 – انظر كتابها الرائع: Voyelle brèves et voy.longues ، ص37.

57 – هذا قد برهنا عليه منذ زمان فيما يخص العربية: انظر مقالتنا La notion de syllabe ، وما ألحقنا بهذا البحث من ذبذبيات وأطياف. ولقد سبق أن ذكرنا سبب اعتبارهم حرف المد حرفا تاما (وهو قيامه مقام الجوامد الواو والياء والهمزة والعكس).

– قواعد التلفظ والاختبار الآلي

هذا وقد أجمع الباحثون أن الابتداء بالـ implosive (أي الساكن) متعذّر أما التقاء حرفين بهذه الصفة فقد امتاز العرب بتفسيره، وتطرقنا إلى ذلك في عمل سابق[58]. وفيما يخص تعذّر الابتداء لحركة فلأن المصوت يحدث باهتزاز الأوتار الصوتية وهذا يقتضي أن يبدأ بإغلاقها ويتبع ذلك الاهتزاز في الفرنسية. أما إذا كان الإغلاق متبوعا بانفتاح دفعة، كما في العربية والألمانية والدانماركية (stØd)، فهو الهمزة محققة مثل: Assez? وordre? It's an

ثم إن الدليل على أن الحركة غير المصوت الذي يرافقها هو اختلاس صوتها في «يعلمهم» فينطق بهذا هكذا: «يعلّـ / مهُم» (أما بالإسكان فيتلفظ به هكذا: يعلِمـ/ هُم»). ومهما كان فقد سبق أن لاحظنا أن الاختلاس يستلزم مصوتا أي حرفا متحركا بعد الحركة المختلسة ضرورة. والفصل بين الحركة والمصوت مفيد لأن حركة الإطلاق غير الصوت الحنجري، وليس هذا الأخير بالمسؤول عن الانتقال إلى مخرج حرف آخر وإن كان مهمّا جدا لأن تحليل هذا الصوت يبيّن للباحث كيف يحصل هذا الانتقال، فالمصوت هو كالمرآة لما تقوم به الحركة.

أما لماذا يمتنع الوقف على الحركة فهذا تبينه الذبذبيات، إذ يصير المصوت المرافق للحركة مصوتا طويلا فيزول بالتدريج أو تنشأ همزة بعده.

– الإدراج والأفلام الراديولوجية

تظهر هذه الأفلام بوضوح لا مزيد عليه كيف يتم إدراج الحروف في اللفظ. وتطرق إلى ذلك الكثير من الباحثين، نذكر منهم الباحث الكندي C.Rochette . فهاهي ذي بعض الأمثلة من تحليلاته للصور وما قرن بها من الذبذبيات:

– / bm / (في gobe-mouches):

58 – انظر بحثنا السابق الذكر.

يحصل النطق بهما بضم الشفتين مرة واحدة ويدوم هذا الضم أكثر من الضم لحرف واحد. ويمكن أن يتميز الأول عن الثاني بما يحصل من الغنة بانفتاح اللهاة في الوقت الذي لا تزال الشفتان منضمتين، وحصل في نفس الوقت تهيئة النطق بمصوت u وذلك بذهاب مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك (ص 53).

- / kn / (في: tez (ue)empaq):

في الوقت الذي تحصل نبوة الكاف يتصل طرف اللسان بالنطع للنطق بالتاء، وفي أثناء ملازمته لهذا الموضع يبدأ ظهر اللسان في الانخفاض تأهبا للنطق بمصوت /e/ (67).

- vn / (في dev (e) nir):

لا ينتهي جريان الصوت في v إلا بعد وضع اللسان على النطع، وهذا التسريب لحرف v يترك المجال للسان ليتهيأ للنطق بالـــ n ، وأثناء ذلك تنفتح اللهاة من أجل الغنة (218).

- التركيب الصناعي للكلام واستكشافه الآلي

من أقدم من حقق التركيب الصناعي للكلام بالآلة (Speech Synthesis) هما F.Cooper و P.Dellattre والفريق الذي كان معهما في مختبرات Haskins، ثم واصل ذلك Delattre في مختبره في Santa Barbara بكاليفورنيا (وكان لي الشرف أن زرته في 1966). وكثرت البحوث في هذا الميدان حتى بلغت المئات من الأعمال القيمة، وكان قد سبق أن اكتشف الباحثون بأعمالهم على المطياف أن أهم شيء في عملية إحداث الكلام وإدراكه ليست هي الحروف (الفونيمات) في ذاتها ولا صفاتها المميزة لها (يبالغ أهل الفنولوجية في إعطاء الأهمية للفونيم في ذاته) بل ما يحصل بين مخرج الحرف ومخرج حرف آخر أي في أثناء حصول حركة تمكّن من إخراج الحرف والانتقال منه إلى حرف آخر كما قال علماؤنا. ففي داخل الحركة تقوم الأعضاء بأعمال تهيئة النطق بالحرف الآخر، وفي نفس الوقت القيام بإخراج المصوت الذي يرافق الحركة وما يقتضي ذلك من اشتراك عضوين أو ثلاثة. وهذه العمليات العضوية المتداخلة يظهر أثرها في تحول بواني المصوت (في

التحليل الطيفي) أثناء حدوث الحركة بحيث يمكن أن يقرأ الطيف. وسموا الانتقال الذي تتحول فيه البواني Transition ، وبنى على ذلك Delattre وأصحابه مناهج تركيب الكلام الصناعي، فاستخرجوا من آلاف الأطياف كيفية تحول هذه البواني واستنبطوا ماسموه بالـ Locus وهي النقطة التي تنحو نحوها البواني الأساسية للمصوت الذي يأتي بعد الصامت أو المصوت السابق[59].

وأشرفت مع بعض الزملاء على عدة رسائل ماجستير في هذا الميدان وفي الاستكشاف الآلي للكلام Automatic Speech Recognition[60]. أذكر منها ما قامت به المهندسة مهنية قرتي في 1984 في رسالة عنوانها: «مساهمة في تركيب الكلام العربي الصناعي بالديفون». والمقصود بالديفون هو هذا النسق: صامت + مصوت + صامت (=متحرك وساكن)، واستخراج النقلات (transition) من التحليل الطيفي للمصوت في هذا الموقع، ثم تركيبها بجهاز مهيأ لذلك مع الحصول على كلام سليم يفهم بسهولة، يبيّن أن أصل الأصول في إحداث الكلام وإدراكه يكمن في كيفية إدراج الحروف لا في صفاتها المميزة. إحداث الحرف مقيّد بما يحدث بعده وقبله من الحركة، والتحليل الطيفي لصوتها هو أوضح دليل على ذلك.

نستخلص مما سبق أن مفهومي الحرف المتحرك والحرف الساكن هما أدق وأوعب من الناحية العلمية من المفاهيم اليونانية إذ مجالهما التفسيري واسع جدا، فقد رأينا أن الساكن في كل اللغات لا يبتدأ به ولا بد من حرف متحرك يأتي قبله، كما رأينا أن الوقف لا يقع إلا عليه لأن الوقف انقطاع الكلام. ويمكن أن تدرس جميع الظواهر الصوتية باللجوء إليهما، كما يستخلص أيضا أن الحركة بما أنها حركة عضوية هوائية فإنها تقتضي أن يكون هناك قوة دافعة (Impulsive Force) تحدثها بل وأن تكون هي نفسها ذات قوة حركية (Cinetic Force)، فيجب أن تكون متصاعدة القوة لأنها في الحقيقة اندفاع (Impulsion) وبذلك

---

59 – كثرت وتعددت الآن طرائق التركيب الصناعي للكلام، أما التركيب المبني على تحليل البواني ورسم تحولاتها فهو أقدمها.

60 – من الجانب اللغوي الصوتي.

تتمكن من الاستمرار والانتهاء إلى المخرج الموالي، وهذه القوة الحركية هي التي يسميها الخليل الصرف. ولهذا ليس لحروف المد صرف لأنها مدات تحصل بدفع الحركة وتكون قوتها الحركية متناقصة، وهذا تبيّنه بوضوح الاختبارات الآلية.

ثم إن الحركة كمفهوم دينامي لا يوجد مثله في أي نظرية إلا في نظرية الـ Transitions وهو مفيد جدا لأن إطلاق الهواء الصائت للانتقال من مخرج إلى آخر هو أفيد كمفهوم من التصور اليوناني غير الحراكي إذ الذي كان يهم الفلاسفة منهم هو الأشياء في حد ذاتها لا الحركة المحدثة لها ولا إدراجها الطبيعي في الكلام وهذه تحليلات طيفية ثلاثة أجرينا في مختبرنا الصوتي في المركز الذي أشرنا إليه.

الرموز :

و = وضع العضو في موضع الحرف
مع ملازمته (غير مسموع)

ر = رفع العضو عن الموضع

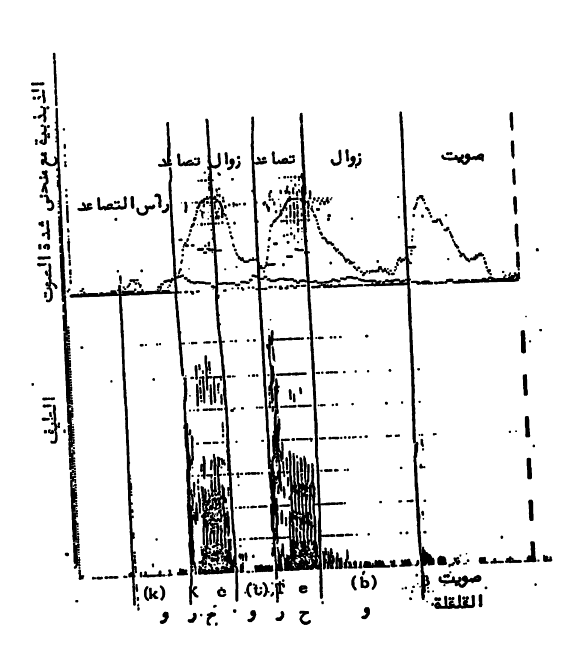
ح = الحركة وصوتها

: = حرف المد

ملاحظات على الرسم رقم1:   الكلمة المحللة : كَـتَـبْ

1- الحركتان ليس فيهما إلا تصاعد القوة ويزول ذلك بزوالها أي بوضع العضو في موضع الحرف الذي يليها. والدليل على ذلك هو: الطيف لصوت الحركة فإنه لاتظهر فيه البواني لصوت الحركة إلا أثناء حدوث الحركة.

2- كما يبدو في هذا الرسم الذبذبي: لا تناقص في آخر صوت الحركة وإن كان المنحنى الدال على شدة الصوت متنازل إذ التنازل يحصل بعد انتهاء الحركة والطيف يبين ذلك (في موضع (t) لا أثر لصوت حركة).

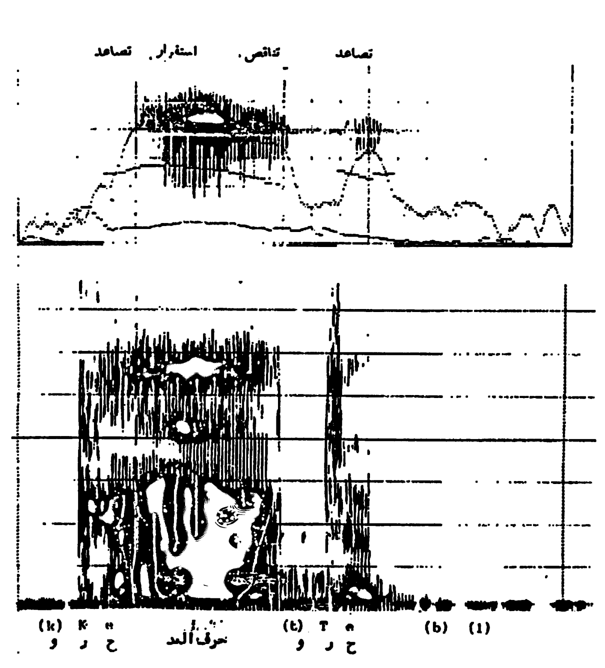


ملاحظات على الرسم رقم 2:   الكلمة المحللة هي : كَـــاتَـــبْ

1-خلافا لـــ « كَتَبْ» فإن الفتحة هنا -وهي متصاعدة- ككل حركة يأتي بعدها امتداد طويل يبدأ في الأول بالاستقرار لا تزيد قوة اللفظ ثم في النصف الثاني يحدث التناقص.

2-الحركة الأخيرة ضعيفة جدا إلا أنها لا تتصف إلا بالتصاعد.

3-سكون الألف هو هذا التناقص بالذات .

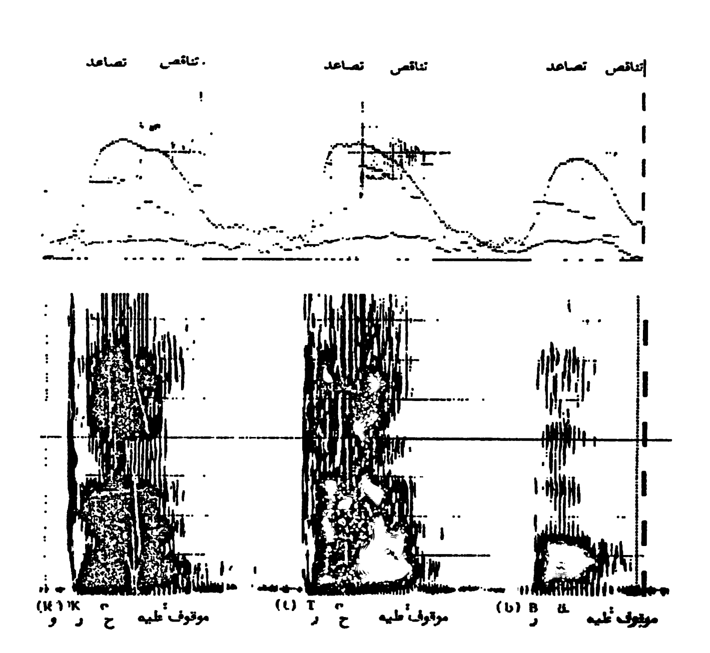


(لم تلتقط الآلة هنا أي صويت)

ملاحظات على الرسم رقم 3: كلمت مقطعة : كَـــ تَـــ بَـــ

1- عدم الإدراج في النطق ههنا أحدث مقاطع ثلاثة، وحصل ذلك بالوقف على الحركة فحدث امتداد لحق بالحركة والدليل على ذلك هو التناقص المتواصل أي ظهور ألف بسبب الوقف. وهذا دليل أيضا على تعذر الوقف على المتحرك: إذا قطّعت الكلمة أي فصلت بين عناصرها بما يمكن النطق به فيضطر الناطق إلى أن يقف على الساكن بعد كل عنصر.

2- لاحظوا الضعف للباء المفتوحة.



أصول تصحيح القراءة عند مؤلفي كتب القراءات وعلوم القرآن قبل القرن الرابع[1]

إن النحو العربي نشأ، كما هو معروف، في الوقت الذي شرع فيه أبو الأسود الدؤلي أو أصحابه في استقراء النص القرآني ثم بعد ذلك بقليل في التتبع المنتظم للقراءات. ولذلك فكل من اشتغل بالنحو في الصدر الأول كان من القراء وذلك ابتداء من أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه إلى غاية أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والخليل بن أحمد. فالعلاقة بين النحو وعلم القراءات قديمة جدا إذ القراءات الصحيحة هي من المصادر التي كان يعتمد عليها النحوي مثل ما كان يدونه من كلام العرب[2]. وليس من الغريب أن يكون مؤلفو كتب القراءات في أقدم العصور كلهم من النحويين واللغويين، وأن يكون من سموا «بأيمة الأمصار» من القراء هم أيضا أيمة في اللغة أو ممن كان عارفا بلغة العرب، كأبي عمرو بن العلاء والكسائي وقبلهما ابن هرمز الأعرج، وعاصم بن أبي النجود، وابن كثير، وابن أبي إسحاق وغيرهم. وليس من الغريب أيضا أن يكون هؤلاء هم الذين وضعوا الأصول التي اعتمد عليها العلماء لتصحيح القراءات.

فغرضنا من هذا البحث هو النظر في هذا الذي وضعوه من المقاييس من حيث قيمته العلمية ونجاعته في التمييز بين الصحيح وغيره من القراءات، والنظر بالتالي في أهم المفاهيم التي بنيت عليها هذه الأصول وذلك مثل مفهوم «قراءة العامة» عند هؤلاء العلماء من القرن الثاني والثالث.

1- قدم هذا البحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1998.

2- والقول بأنهم اعتمدوا كثيرا على كلام العرب وأقل من ذلك على القراءات فليس الأمر في ذلك أن النحاة استهانوا بها بل لأن ديوان العرب في زمان الفصاحة كان ديوانا مفتوحًا أي غير محصور لا يزال يسمع اللغوي من كلامهم آلاف العبارات بخلاف القرآن فألفاظه وعباراته محصورة.

أما النظر في المفاهيم فقد حاولنا، منذ زمان طويل، أن نتتبع الألفاظ الدالة عليها في جميع الكتب التي وصلت إلينا من تلك التي ذكرت بكثرة فيها[3] بل وفي جميع سياقات هذه الألفاظ التي وردت فيها. ولا يكفي في نظرنا، أن يعتمد في ذلك على التحديدات وحدها، وذلك لأن المصطلح قد يكون غائبا في زمن معين في جميع المؤلفات التي يتعلق موضوعها به ولهذا دلالة وقد يستعمل في زمان آخر بمعنى غير المعنى الذي تعورف عليه في زماننا هذا أو زمان آخر.

أما اختيارنا لهذه الفترة بالذات فلأن كل من جاء بعد ابن مجاهد من المؤلفين للكتب التي تطرقت إلى القراءات قد اتبعوا النهج الذي سار عليه، جزئيا أو كليا. وهذا ترتب عليه تحول عميق للنهج القديم وطرأ تأويل جديد لأصول التصحيح، فأردنا أن نعرف بالضبط ما الذي امتاز به المتقدمون في فهمهم لهذه الأصول وكيف تم استعمالهم لها.

1) الأصول الثلاثة

يردد المتأخرون من علماء القراءات قول أبي عمرو الداني «وأيمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها» (من كتاب جامع البيان، اللوحة 190 وفي النشر، 10/1).

هذا كلام سليم ومع ذلك ينقصه شيء مهم جدا وهو الإجابة عن هذا السؤال الذي يثيره هذا النص في النفوس وهو: إذا كانت القراءة لا تثبت بفشو لغة ولا قياس عربية –وهذا مسلم به– فلم لم تخبرنا في كلامك هذا بالذات بماذا تثبت؟ وما هي الأصول التي أجمع العلماء من

3– أهمها كتب: «معاني القرآن» أو إعرابه للأخفش والفراء والزجاج والنحاس، وتفسير الطبري، وكتاب المصاحف لابن أبي داود، وإيضاح ابن الأنباري، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، وما قيل عن مختلف القراءات في كتب النحو من الصدر الأول: ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد وغيرهما، ثم النقول الكثيرة التي نقلت في الكتب التي وصلت إلينا من كتب القراءات القديمة لأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني، ومحمد بن سعدان، والقاضي إسماعيل بن إسحاق وغيرهم.

السلف على العمل بها في ذلك؟ ثم إذا كانت القراءة سنة متبعة –وهذا لا يشك فيه أحد[4]– فهل تثبت مثلما تثبت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم؟

إن الروايات والطرق إلى القراء السبعة التي جمعها الداني في هذا الكتاب (أكثرمن 500) وكل من سار على هذا النهج في كتب القراءات تدل على أن أهم وسيلة لإثبات القراءة هو الإسناد الصحيح، ومع هذا فإن الداني نفسه يقول في هذا الكتاب بالذات أن القراءة لا تنقل نقل الأحاديث (اللوحة9). إذن فما هي معايير القراءة الصحيحة؟

وضع العلماء بالفعل أصولا لمعرفة الصحيح الثابت من القراءات، وقد اشتهر عن الإمام مكي بن أبي طالب أنه أول من جمع هذه الأصول وهي ثلاثة. ويذكر الكثير من المؤلفين المحدثين (وبعض القدامى مثل أبي شامة)، الإمام مكي بن أبي طالب كأقدم من ذكر بالنص الصريح الأصول الثلاثة. قال مكي في كتاب الإبانة: «وقسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعا، ويكون موافقا لخط المصحف» (ص 18).

والحق أن هذه الأصول الثلاثة قد أشار إليها هكذا مجتمعة وبالنص الصريح أقدم العلماء. فمنهم الفراء في كتاب «معاني القرآن» وهو معاصر لبعض قراء الأمصار. قال: «اتباع المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من خلافه»(293/2). وفي زمانه أيضا أو بعده بقليل يصرح أبو عبيد القاسم بن سلام في «كتاب القراءات»: الاختيار عندي في هذا الباب كله الوقوف عليها بالهاء بالتعمد لذلك لأنها إن أدمجت في القراءة مع إثبات الهاء كان خروجا من كلام العرب وإن حذفت في الوصل كان خلاف الكتاب. فإذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة من أن يكون مصيبا في العربية وموافقا للخط وغير خارج من قراءة القراء» (ذكره ابن الأنباري في الإيضاح، ص311). ونجد هذه المعاني الثلاثة مذكورة بعبارات مختلفة في

4- أجمع اللغويون والنحاة على ما أجمع عليه غيرهم من أن القراءة سنة، وأقدم نص نقل إلينا هذه العبارة هو في كتاب سيبويه(74/1). وحتى النحاة الذين طعنوا في بعض القراءات صرحوا بذلك، كالمازني (في مجالس العلماء، 294)، والزجاج في أكثر من موضع في كتاب معاني القرآن، وأبي علي الفارسي (في الحجة، 29/1)، وابن جني (في المحتسب 233/1). انظر ما يلي من كلامنا فيما يخص اعتدادهم بالقياس.

أقدم ما وصل إلينا في علوم العربية وهو كتاب سيبويه، وسيبويه عاش في زمان الخليل وعيسى بن عمر والكسائي وقبل يعقوب وخلف. جاء في الكتاب: «إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة سنة» (74/1)[5]. وكذلك «ما هذا بشرا» في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف» (28/1). أما موافقة القراءة لكلام العرب فسيبويه يذكر الكثير من التوجيهات التي وجه بها القراء النحويون وغيرهم لبعض القراءات من تلك التي جاءت على لغة من لغات العرب.

1- الأصل الأول: قراءة القراء وأهميته القصوى (مع الأصل الثاني الموافقة للمصحف)

1) مصادر القراءة عند أبي عبيد القاسم بن سلام

ليس من أثر يؤثر، أيا كان محتواه، إلا وله مصدر يجب التأكد من صحته علميا وذلك بإسناده في أول الأمر إلى من رواه. وهذا ينطبق على الحديث النبوي وعلى القراءات على السواء. ولذلك يخضع العمل العلمي في تصحيح السند للأصول والمنهجية العلمية العظيمة التي وضعها علماء الحديث في أقدم العصور وعمل بها بعد تحسينها علماء القرن الثالث. وعلى الرغم من ذلك فإن للقراءة، كما هو معروف، خصوصية لا يوجد مثلها في الحديث. فإن الأثر في القراءة يراعى فيه الجانب اللفظي ويجب أن ينقل بهذا اللفظ أي كما سمع وإلا فليست قراءة بخلاف الحديث. ولذلك تشدد العلماء في أقدم العصور في رواية القراءة، فلم يكتفوا بالرواية البحتة بل التزموا التلاوة والمشافهة سواء كانت بالعرض أم بالسماع للفظ الذي ينطق به القارئ فقط أم مع العرض عليه.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام في «كتاب القراءات» في فصل سماه: «هذه تسمية أهل القرآن من السلف على منازلهم»[6]: «فمما نبدأ بذكره في كتابنا هذا سيد المرسلين وإمام المتقين محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أنزل عليه القرآن ثم المهاجرون والأنصار

5- ينسب المتأخرون هذا القول غالبا إلى الشعبي (مات في 150) (غاية النهاية، 350/1). وينسبها أبو عبيد في «فضائل القرآن» بإسناد صحيح إلى عروة بن الزبير، وبإسناد آخر صحيح إلى زيد بن ثابت (الفضائل، 374/4).
6- نقل هذا النص بكامله السخاوي في «جمال القراء» (ص424-432).

وغيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من حفظ عنه منهم في القراءة شيء وإن كان ذلك حرفا واحدا فما فوقه».

ثم يذكر أبو عبيد أسماء المهاجرين والأنصار الذين حفظ عنهم في القراءة ولو حرف واحد. وهنا يجدر بنا أن نميز بين الصحابة الذين أثر عنهم الحرف أو الحرفان أو أكثر وبين الذين قرأوا على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كله -على حد تعبيرهم- أو جزء منه أو عرض عليهم بعض الصحابة والتابعين أيضا القرآن كله، فكانوا بذلك المصدر الأساسي للقراءات التي اشتهرت فيما بعد لأن هذه القراءات هي التي تناقلها العلماء.

وذكر أبو عبيد أسماء أولئك الصحابة وهم من المهاجرين: «أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعمرو بن العاص، وأبو هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن السائب قارئ مكة». ومن الأنصار رضي الله عنهم: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبو مجمع بن جارية، وأنس بن مالك. ثم ذكر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللاتي رويت عنهن حروف من القرآن: عائشة، وحفصة، وأم سلمة، وأضاف الهذلي أم حبيبة (الكامل، الورقة 139).

ويذكر أبو عبيد، بعد ذلك، طبقة التابعين الذين رووا عن هؤلاء الصحابة وههنا أيضا لا يكتفي بذكر المقرئين منهم بل جمع بين المقرئين وغيرهم معتدا فقط بما ينسب إليهم من حروف القرآن أيا كانت الطريقة التي تلقوا بها هذه الحروف وكيفية نقلها إلى غيرهم. وهذا الجمع وإن كان له مبرّر قوي وهو أن تحقق المحافظة على كل ما روي حتى يمكن التصحيح والاختيار، فإنه ربما أدى الكثير من المتأخرين والمحدثين إلى التسوية في الاستدلال أو الاحتجاج في شتى العلوم بين جميع ما يروى من القراءات.

ويمكن أن نستخلص من القائمة التي ذكرها أبو عبيد -ومن الكتب التي ظهرت بعده- أسماء التابعين الذين قرأ عليهم الذين سموا بأيمة الأمصار، وهم من المدينة: سعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعطاء بن يسار، وزيد بن أسلم، ومسلم بن

جندب، وزيد بن رومان، وصالح بن الخوات. ومن مكة: عبيد الله بن عمير، وعطاء بن ابن رباح، وطاوس، وعكرمة مولى ابن عباس، ومجاهد بن جبر، ودرباس وغيرهم. ومن الكوفة: أصحاب عبد الله بن مسعود، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، والشعبي، والربيع بن خثيم وغيرهم. ومن البصرة: أبو العالية الرياحي، وأبو رجاء العطاردي، ونصر بن عاصم، ويحي بن يعمر، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة وغيرهم. ومن الشام: المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان.

والجدير بالذكر أن هذه القائمة لا تحتوي على كل التابعين الذين روي عنهم حرف من القرآن أو أكثر إلا أن أبا عبيد قد ذكر عددا من هؤلاء التابعين في كتابه بعد مقدمته عند تتبعه للحروف التي قرئت أو رويت من أول القرآن إلى آخره، وهكذا فعل أبو حاتم السجستاني في كتابه الكبير في القراءات إلا أنه ذكر عددا كبيرا من التابيعن المعروفين وغيرهم ممن لا يُعرف[7].

2) مقياس «من تقوم بهم الحجة»[8]

قال أبو عبيد بعد ذلك: «ثم قام من بعدهم بالقرآن قوم ليست لهم أسنان من ذكرنا ولا قدمتهم غير أنهم تجردوا للقراءة واشتدت بها عنايتهم ولها طلبهم حتى صاروا بذلك أيمة يأخذها الناس عنهم... وهم خمسة عشر رجلا من هذه الأمصار المسماة، في كل مصر منهم ثلاثة رجال»[9].

يذكر أبو عبيد بعد ذلك أسماء هؤلاء الأيمة من المدينة: أبو جعفر، وشيبة، ونافع. ومن مكة: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس، ومحمد بن محيصن. ومن الكوفة: يحي بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، والأعمش، وطلحة بن مصرف، وحمزة، وذكر أيضا الكسائي. ومن

7- انظر الإيضاح للأندرابي. وتناقل هذا الكلام كل المؤلفين الذين جاؤوا بعد أبي عبيد، وأضاف مؤلفو القرن الرابع والقرن الخامس أسماء من لم يرو له شيء (مثل عبد الرحمن بن حاطب في كتاب «الكامل» للهذلي) أو مجاهيل (مثل خثيم بن قيس وظبيان بن مالك في «الكامل» أيضا، اللوحة 39 ب). ذكر الهذلي أسماء 32 تابعيا من المدينة، و10 من مكة، و61 من البصرة، و38 من الكوفة، و12 من الشام وغير ذلك (نفس المرجع).

8- يكثر من استعمال هذه العبارة علماء أواخر القرن الثالث ولا سيما الطبري وأبو جعفر النحاس.

9- ذكر أبو عبيد أكثر من 15 رجلا في الواقع فالذين ذكرهم كأيمة يبلغ عددهم 20 رجلا. ونقل ابن الجزري كلاما أخذه من هذا النص وزاد عليه ونقص بحيث صارت تتراءى فيما نقله النظرة الخاصة بالعلماء المتأخرين في القراءات (النشر، 1/6-7 وما بعدها).

البصرة: عبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وعاصم الجحدري. ومن الشام: عبد الله بن عامر، ويحي بن الحارث الذماري، وثالث ذكر أنه نسي اسمه (جمال القراء، 428-431).

فأكثر هؤلاء هم قراء: قراء من الصحابة وقراء من التابعين[10] وقراء الأمصار الذين صاروا أيمة في هذا الشأن، فعبارة العلماء القدامى: «قراءة القراء» هي قراءة هؤلاء الذين ذكرهم مؤلفو كتب القراءات في نهاية القرن الثاني ومن أوائلهم أبو عبيد القاسم بن سلام[11].

هذا وأجمع العلماء منذ القرن الثاني على أن القراءة إذا لم يقرأ بها إمام من أيمة الأمصار فلا تصح كقراءة، أي العالم المتخصص في القراءات الخبير بها بحكم تلقيه إياها مشافهة من الصحابة أو التابعين القراء، ولهذا فكل قراءة لم ترو عن إمام[12] فلا أساس لها من الصحة كقراءة، لأنه حتى ولو كانت صحيحة فليس ذلك مقطوعا به، وإلى ذلك يشير الزجاج في كتابه «معاني القرآن»: «ولا تقرأن بها إلا أن تثبت رواية صحيحة عن إمام في القراءة، وقد روي أن إنسانا قرأ بها من المتقدمين ولكنه ليس ممن أخذت منه القراءة ولا له حرف يقرأ به» (97/5). ويقول أيضا: «وكل ما جاز في العربية ولم يقرأ به قارئ فلا تقرأن به» (3/ 288). وقال أيضا: «وذكر أبو عبيد أنها تجوز في العربية وأنه لا يعرف أحدا قرأ بها» (221/5). ويقول الفراء: «والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية» (المعاني، 245/1). وعلى هذا فكل ما سمع من فصحاء العرب في ذلك الزمان ولم يقرأ به فيمكن أن يكون جائزا في العربية لكنه غير جائز في القراءة. وأكثر الفرّاء من ذكر القراءات التي تجوز في العربية ولم يقرأ بها أحد، من ذلك قوله: «وقال لي هذا الشيخ: لو حفظت الأثر فيه لقرأت به» (معاني القرآن، 33/3).

10- ولا ننسى أن التابعين -مثل الصحابة- طبقات. فأقدم الأيمة من أيمة الأمصار هم من التابعين، فأبو جعفر أقرأ الناس قبل 63 (سنة وقعة الحرة)، و«قرأ (كما يقول العلماء) على من قرأ على من قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم». وابن عامر وعاصم وابن كثير تابعون أيضا. والجدير بالملاحظة أيضا هو أن أيمة الأمصار ظهروا في عصر واحد تقريبا أي بعيد إرسال عثمان للمصاحف إلى الأمصار وإلى غاية ظهور أقدم الكتب التي عنيت بالقراءات (قرن تقريبا).

11- وهؤلاء المؤلفون هم أيضا قريبو العهد بأيمة الأمصار بل قد تتلمذ عليهم بعضهم مثل أبي عبيد ومحمد ابن سعدان ولأنهما عاصرا المتأخرين منهم كالكسائي ويعقوب وغيرهما.

12- رويت مثلا عن أعرابي فصيح، أو عن شاعر، أو أمير، أو وال، أو فقيه، وغير ذلك ممن رويت بالفعل قراءات عنهم ولم يكونوا من القراء وبالأحرى من أيمة الأمصار.

وهذا شبيه بما يروى عن أبي عمرو بن العلاء بهذا الصدد: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ لقرأت حرف كذا وكذا وحرف كذا كذا» (كتاب السبعة، 38). ويقول الأخفش في «معاني القرآن»: «وإن شئت نصبت العدة على «فليصم عدة» (البقرة، 184) إلا أنه لم يقرأ» (158/1).

3) مميزات أيمة الأمصار: أهمها أن نقلهم هو نقل بطريق العرض والسماع

هذا ويمكن أن نتساءل عن أبي عبيد هل ذكر في مقدمة كتابه كل الأيمة[13] المعتمدين؟ فالإجابة عن ذلك تنحصر في قائمة الذين ذكرهم مؤلفو الكتب التي عنيت بالقراءات قبل القرن الرابع[14] ممن كان ينتمي إلى القراء الذين «بهم تقوم الحجة» على حد تعبيرهم. فقد ذكر أبو عبيد في كتابه عددا كبيرا جدا من الروايات بإسنادها مرفوعة إلى الصحابة والتابعين وإلى أولئك الأيمة الذين ذكرهم في مقدمته أنفسهم[15]. فهذه روايات رويت مثل الحديث ويجب أن لا نخلط بين ما روي بهذه الطرق مثل الحديث وبين ما وصل إلى الناس بطريق الإقراء كما سنراه قريبا. والتمييز بين هذه الطرق يسير بالنسبة إلى كتب القراءات التي ألفت قبل القرن الرابع، فكثيرا ما يشير مؤلفو هذه الكتب إلى القراءات المنقولة بطريق السماع والعرض باستعمالهم لمصطلح: أهل مكة، أو أهل المدينة، أو البصرة، أو الكوفة، أو الشام، ويذكرون على الفور من خالف قراءة غيره من نفس البلد أو بلد آخر. فهؤلاء الذين تأتي أسماؤهم في هذا السياق هم عندهم أيمة الأمصار وما روى عنهم أكثر أصحابهم ثم بطريق الإقراء. وهذا لا يمنع من أن تذكر أسماء التابعين والصحابة الذين رويت قراءتهم مع قراءات الأيمة (وقد تروى روايات بهذه الطريق عن الأيمة أنفسهم كما قلنا).

وبذلك أيضا نعرف أن الحسن البصري معدود في «أيمة الأمصار» –أيمة البصرة خاصة– وإن لم يذكره أبو عبيد في قائمة مقدمته. قال النحاس في «إعراب القرآن»: «هذه

13– تلقيبهم بالأيمة قديم جدا، فقد ورد في كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (13/1 و170) وهو من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء إمام من أيمة الأمصار، وهناك دلائل على أن كتابه هذا ظهر في زمان ظهور كتاب سيبويه أو قبله بقليل (منها عدم استعماله لكلمة «النحو» كعلم مثلا) (انظر بحثنا الذي ألقيناه في مؤتمر مجمع القاهرة في سنة 1996) («أقائم الزيدان»).

14– أي قبل المنعرج التاريخي الذي يتمثل في ظهور كتاب السبعة كما سنراه فيما يلي.

15– ونعرف ذلك بفضل النقول الكثيرة التي نجدها في الكتب التي وصلت إلينا(خاصة في كتابي النحاس وكتب ابن جني).

قراءة أهل الحرمين وأهل البصرة إلا الحسن فإنه قرأ هو والكوفيون: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأمينُ» (الشعراء، 193)» (191/3). وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى عبد الرحمن بن هرمز الأعرج. قال النحاس: «قرأ أبو عمرو وعبد الله بن أبي إسحاق وعبد الرحمان الأعرج وهو أحد أساتذة نافع: «يوم لا تملك» (الانفطار، 19) بالرفع» (170/5). إلا أن الأعرج هذا لم يذكره أبو عبيد في قائمة الأيمة بل ذكره ضمن التابعين القراء من المدينة.

وأصح قول في صفة الإمامة هو ما أشار إليه أبو عبيد ومن جاء بعده (إلى غاية الطبري) من أنهم «صاروا بذلك (أي بالعمل العلمي الذي قاموا به) يأخذها الناس عنهم ويقتدون بهم فيها» (جمال القراء، 428)، أي يأخذ هذا الكثير من العلماء عنهم جيلا بعد جيل. فكثرة من أخذ عنهم سماعا وتلاوة من العلماء المعروفين لا الرواة المجهولين هي في الحقيقة الميزة الأساسية للإمامة في القراءة. فهذا هو الذي يسميه الطبري بـ «نقل وراثة»[16]. وأخذ منه ابن خالويه هذه العبارة العميقة الدلالة فقد قال في كتاب القراءات: «ففي ذلك ما ورد علينا من القراءة على لفظتين فصاعدا غير مخالف للمصحف والإعراب وتوارثته الأيمة غير متضاد في المعنى» (25/1).

وهذا يذكرنا بما يقول الأندرابي صاحب «الإيضاح في القراءات العشر»: «ومنهم (أصحاب ابن كثير) من قرأ عليه، ومنهم من سأله عن الحروف، ومنهم من سمعه يقرأ بالناس في رمضان» («قراءات القراء المعروفين»، 71). فالنقل بالطريقة الأولى حجة (مع شروط أخرى). وقد رويت المئات من القراءات بالطرق الأخرى عن الصحابة والتابعين والأيمة أنفسهم بل وعن النبي صلى الله عليه وسلم[17]. والكتب التي عنيت بالقراءات قبل القرن الرابع مفعمة بهذه الروايات زيادة على قراءات الأيمة، وقد تروى القراءة التي قرأها أكثر من إمام بطريق غير طريق الإقراء مع وجودها فيما نقله العلماء بالإقراء، وقد يذكر العلماء الظرف الذي قرئت فيه القراءة وذلك مثل ما حكى الفراء عن أبي إسحاق (السبيعي)

16- «لأنها القراءة المنقولة نقل وراثة» (تفسيره، 4/216-217) والقرآن متلقى «بالرواية والوراثة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بما هو مكتوب في الصحف» (554/6)، انظر أيضا: (147/7).

17- وقد جمع أبو عمر الدوري هذه الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب (نشر في المملكة السعودية منذ عهد قريب).

أنه قال: «كنت أصلي خلف أصحاب علي وأصحاب عبد الله فأسمعهم يقرءون...» (119/3). وعن أبي قتادة عن أبيه قال: «سمعت الحسن بن علي بن أبي طالب على المنبر يقول: «ذُقْ أنَّك» (الدخان،49) بفتح الألف» (43/3). وكما حكى ابن أبي داود في كتاب المصاحف: «...عن الأسود وعلقمة أنهما صليا خلف عمر فقرآ بهذا (وغير الضالين)» (51). وكثيرا ما تذكر هذه الروايات إذا خالفت القراءة المنقولة بالإقراء ولا سيما إذا اجتمع عليها الأيمة وذلك ليبينوا شذوذها ويحاولون دائما أن يبينوا مع ذلك ضعف الرواية بتضعيف الإسناد[18]. وقد يلجؤون إلى هذه الروايات إذا صح سندها لاختيار قراءة فتكون حينئذ عندهم حجة[19].

وعلى هذا فإن الذي نقل من القراءات إنما نقل بقناتين اثنتين:

1 ــ قناة النقل بالعرض والسماع بالاعتماد على من قام بذلك من الأيمة[20].

2 ــ قناة النقل بالرواية المحضة وهو ما يسميه الداني بــ: «القراءات المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل الأحاديث التي لا يجوز إثبات قرآن بها» («جامع البيان، اللوحة 9»)[21].

وعلى هذا الأساس فلا يمكن عند أولئك العلماء الاعتداد بالعدد الكبير من الروايات لنفس القراءة إذا كانت رواية محضة فقط أي إذا لم يقرأ بها الأيمة ولم تنقل بالإقراء، وهذا بقطع النظر عن الضعف الذي يمكن أن يتصف به سندها[22]، فقد يذكر العلماء للقراءة أكثر من 12 رجلا كمصدر لها (وقد يكون منهم من الصحابة والتابعين وحتى الأيمة)[23] وهي غير مقبولة

18-- انظرمثلا «إعراب القرآن» للنحاس: «لا يوجد بإسناد صحيح» (199/3)، وقال: «وفي إسنادها نظر» (171/4)، و«إسناده ضعيف لأنه لا يعرف إلا من حديث السدي» (247/4).

19- قال الفراء: «والرفع أحب إلي لأنها قراءة علي وابن مسعود وعبد الله بن عباس» (المعاني، 384/2). وقال أبو عبيد: «لكثرة من قرأ بها ولأنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم» (126/2).

20- وهو بنفسه أخذ عرضا وسماعا من الصحابة (مثل أبي جعفر وابن عامر) أو من التابعين الذين ذكروهم، وأخذ هؤلاء من الصحابة، والصحابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو معروف.

21- وتحتوي سنن الترميذي وأبي داود وغيرهما على عدد من القراءات المروية بهذه الطريقة.

22- أما إذا صح فقد تكون حجة لا لاثباتها دائما (لأنها قد تخالف المصحف) بل لترجيح الاختيار لقراءة قرأ بها الأيمة القراء: قال الفرّاء: «وهي قراءة عبد الله فهذا لمن قرأ (لَمَخْسِفَ)» (313/2).

23- انظر المحتسب لابن جني مثلا (318/1 و366: أربعة عشر قارئا روي عنهم نفس القراءة).

عندهم لأنها لم تنقل بالإقراء. ويدخل في هذا الجنس جميع ما روي مما يخالف المصحف إذ لم يقرأ به أحد من أيمة الأمصار (وما نقل عنهم من ذلك فبالرواية فقط لا بالإقراء). أما ما خالف العربية فهو جنس آخر غير هذا، وسنتناوله فيما يلي.

وفي الخلاصة يمكن أن نقول بأن كل ما روي عن الصحابة وغيرهم برواية مجردة كمثل ما سمع من الصحابي وهو يصلي أو يخطب فلن يصير ذلك عند العلماء المتقدمين مصدرا للقراءة الصحيحة إلا إذا وافقت إحدى القراءات الواردة بطريق الإقراء أي بالسماع والعرض وتكون عندئذ تأكيدًا لتلك القراءة وحجة لاختيارها من بين القراءات الصحيحة الأخرى الواردة هي أيضا بنفس الطريق[24].

4) المقياس الأخطر في إطار قراءة القراء: وهو مقياس قراءة العامة أو قراءة الجماعة أو الناس

إن مقياس قراءة العامة أو القراءة المجتمع عليها هو أهم مقياس لجأ إليه العلماء المتقدمون لتصحيح القراءة بعد المقياس السابق الذي هو نسبة القراءة إلى أيمة الأمصار (المقرئين). ويمكن أن نقول على الأرجح أنهما في نفس المستوى من الخطورة عند القدامى لأن القراءة إذا نقلت عن إمام واحد أو أكثر من واحد ولم تكن معروفة ولم تشتهر (نقلها رجل واحد من أصحاب الإمام مثلا) فإن العلماء المتقدمين لا يرتاحون لها ويختارون حينئذ قراءة أكثر القراء وما يسمونه بقراءة العامة أو قراءة الناس أو الجماعة[25] أو ما انعقد عليها إجماع القراء، وهي بالضرورة القراءة الفاشية. ففشو القراءة بهذا المعنى (أي بالنسبة إلى مجموع القراء المعروفين وهم أيمة الأمصار فقط المتجاوزين عدد السبعة فلا تخص مصرا واحدا) هو أصل الأصول في هذا الميدان قبل القرن الرابع. وهاهي ذي بعض ما جاء في كتبهم بهذا الصدد: قال الأخفش (سعيد بن مسعدة) في «معاني القرآن»:

«وهي قراءة العامة وبها نقرأ لأن الكتاب عليها» (71).

24- والدليل على ذلك كثرة ما روي عن الأيمة بأنهم كان يتم اختيارهم للقراءة التي يؤيدها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو جماعة من الصحابة الذين قرأوا عليه القرآن.
25- وتكثر عند المتأخرين لفظة «الجمهور» عوض الجماعة أو العامة. وقد وردت بقلّة في «معاني» الزجاج (136/1).

«والرفع قراءة العامة وبه نقرأ» (183).

«وإنمّا نقرأ «لا يُطْعَمُ» لاجتماع الناس عليها (270) (الناس هم العامة أي كل الذين ذكرهم أبو عبيد أو أكثرهم) ونقرأها «طائف» لأن عامة القراء عليها» (316).

«وهذا أجود في العربية وأكثر في القراءة وبه نقرأ» (346).

«فهو يجوز فيه الرفع وهي اللغة الكثيرة غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره» (78).

ولأخذ الأخفش هذه الملاحظة الأخيرة –وهي خطيرة جدا– من كلام شيخه سيبويه: «فأما قوله عز وجل»: «إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» (القمر، 49)... هو عربي كثير. وقد قرأ بعضهم: «وأمَّا ثَمُودَ فهديناهم» (فصلت، 17) إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة سنة» (74/1). وأخذ خاصة من هذا الكلام الآخر: «وقد قرأ ناس[26]: والسارقَ والسارقةَ (المائدة 38) ... وهو في العربية على ما ذكرت من القوة. ولكن أبت العامة[27] إلا القراءة بالرفع» (72/1).

ففي أقدم الأزمنة، كما رأيناه، أي في زمان أيمة الأمصار أنفسهم، يعتبر أولئك الأيمة والعلماء أن القراءة التي لا تخالف هي قراءة أكثر القراء، فقراءة عيسى بن عمر منفردة بهذا الاعتبار وإن كانت العربية تجيز ما قرأ به وهو أفشى لغات العرب[28] إلا أن الواجب هو اتباع القراءة الفاشية عند الأيمة لا التي توافق أفشى اللغات (هذا عند سيبويه ومن تبعه).

أما الفراء فلا تخلو صفحة من كتابه في «معاني القرآن»، أو يكاد، من عبارة «العامة» وما يرادفها: فإنه وإن كان يصوب الكثير مما قرأ به قارئ واحد أو اثنان ما دامت العربية تجيز ذلك إلا أنه يختار دائما ما اجتمع عليه القراء:

- «وقراءة العامة بالياء وقد قرأ الحسن فيما ذكر لي...» (36/2).

26– منهم خاصة عيسى بن عمر الثقفي وهو قارئ من شيوخ سيبويه.

27– يفسر الزجاج هذه العبارة (الطاعنة في القدم كما نراه): «يعني بالعامة الجماعة» (معاني القرآن، 172/2).

28– ففشوّ القراءة عند أيمة الأمصار (لا عند غيرهم ابتداء)، هو كما نرى، أهم مقياس عند المتقدمين من مؤلفي كتب القراءات وخاصة النحاة. وهذا يسكت عنه عند الكثير من المتأخرين (مثل الداني).

- «عامة القراء مجمعون على أن قطران حرف واحد» (79/2).
- «أكثر القراء على كسر الشين وقد قرأ بعضهم» (97).
- «وأكثر القراء على (يدافع) وبه أقرأ وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي... وكل صواب» (227).
- «أكثر القراء على نصب الهدى والرحمة على القطع» (326).
- «اجتمع القراء على تخفيف النون من (ذانك)...» (306).
- «الحي القيوم قراءة العامة وقرأها عمر بن الخطاب وابن مسعود القيام» (190/1).
- والاجتماع من قراءة القراء أحب إلي (143/3).

ويكثر الفراء أيضا من استعمال عبارة «العوام» بمعنى جماعات القراء: «قراءة العوام: أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة..» (288/3) (انظر أيضا 107/2 و /207 و254-294-410 و25/3-26-36-87-96-225-227-288 وغير ذلك)، كما يستعمل أيضا عبارة: «قرأها الناس» وهو يريد أكثر القراء (339/1 و71/3-105).

ويجب أن ننتبه إلى شيء مهم: لا يريد الفراء -وجميع مؤلفي كتب القراءات المتقدمين- من عبارات: العامة والناس والجماعة إلا ما يعنون من عبارة أكثر القراء (من الأيمة فقط) لا كل القراء (إلا قليلا) وحتى عند قوله: «اجتمع القراء» لأنه يذكر غالبا في هذا السياق القراءة المخالفة لها وينسبها إلى شخص واحد أو اثنين[29] ولا يهتم أن يكون أحد السبعة (إذ كتاب الفراء ظهر إلى الوجود في نهاية القرن الثاني أي قبل ظهور كتاب القراءات لأبي عبيد). قال الفراء: «قرأها يحي بن وثاب بالياء وقرأها الناس بعد بالتاء (لا تخفى) وكل صواب» (181/3). و«قرأ العوام «أثارة» (الأحقاف، 4)، وقرأها بعضهم -قرأ أبو عبد الرحمن السلمي فيما أعلم- «أثرة» (50/3)، و«...عن يحي... أنه قرأ «سُلُفًا» (الزخرف،

29- وقد يستثني أهل مصر من الأمصار بأكملهم: «قرأ الناس بكسر السين وأهل الحجاز يرفعونها وهما لغتان» (141/3).

56)... والعوام بعد يقرؤون «سلَفا» (36/3)[30]. ولا يريد الفراء في كل هذه الأمثلة تضعيف القراءة التي تخالف العوام بل قد يصوبها إذا كانت لغة معروفة، أما في غير هذه الحالة وخاصة إذا لم يجد لها وجها في العربية فإنه لا يجد أي حرج في تضعيفها مثل كل العلماء المتقدمين سواء كانوا من النحاة أو من الفقهاء أو المفسرين أو غيرهم.

ويستعمل قطرب في كتابه «معاني القرآن» هذه العبارات أيضاً: «قراءة الناس» كلهم «جدد» وقراءة الزهري: جدد (نقله ابن جني في «المحتسب»، 200/2).

ويأتي بعدهم أبو عبيد، وأبو حاتم، ومحمد بن سعدان، والقاضي إسماعيل، وأبو جعفر الطبري، والزجاج، والنحاس، فيجمع كل هؤلاء على أن ما عليه أكثر القراء (من الأمصار المعروفين) هو أصح ما قرئ به وأفضل.

أما أبو عبيد وأبو حاتم فما نقل عنهما (وهو كثير جدا) فإنه يدل على أنهما حذوا حذو من سبقهما في الاعتماد على مقياس اجتماع القراء وتضعيف ما خالف قراءتهم إذا خالف العربية وقد بالغا أحياناً في رد بعض القراءات كما سنراه.

أما الزجاج وتلميذه أبو جعفر النحاس فقد حررا فيما كتباه عن القراءات الأصول التي اعتمد عليها المتقدمون كما فهموها لا كما فهمها المتأخرون وذلك بكيفية حاسمة. يقول الزجاج: «لأن القراءة سنة فالأولى الإتباع وأولى الإتباع الأكثر» (معاني القرآن، 321/2). «والأجود اتباع القراء ولزوم الرواية فإن القراءة سنة وكلما كثرت الرواية في الحروف وكثرت به القراءة فهو المتبع... وكل ما قلّت فيه الرواية وضعف عند أهل العربية فهو داخل في الشذوذ ولا ينبغي أن يقرأ به» (288/3). فهذا هو معنى الشاذ عند جميع العلماء المتقدمين.

«ولا يقرأ القرآن إلا كما قرأت القراء المجمع عليهم في الأخذ عنهم» (151/1).

«والذي ينبغي أن يقرأ ما عليه المصحف وهو «القيوم» بالواو... لأن المصحف مجمع عليه ولا يعارض الإجماع برواية لا يعلم كيف صحتها»[31] (374/5).

30- ففي كل صفحة تقريبا يسير الفراء على هذا النهج. انظر: «الأعمش... الناس» (113/3)، «العوام... يحي» (53/3-141-181-280...)، «العوام... الحسن» (176/3-265) وغير ذلك كثير.

31- أشار إلى ذلك القاضي إسماعيل بن إسحاق وهو زميل الزجاج، وذكر ذلك مكي في الإبانة، ص 20-21.

«وبعد فالذين قرأوا بالرفع هم قراء الأمصار وهم الأكثر والحسن قد قرأ...» (3/67-68).

«وهذه القراءة ليست بشيء لأنها خلاف ما عليه أهل الأمصار من أهل القراءات»(3/165)

«وليس يعارض الإجماع وما أتى كتاب الله تعالى ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل «أنشدني بعضهم» (1/394).

«ولا ينبغي أن يقرأ بما يجوز إلا أن تثبت به قراءة صحيحة ويقرأ به كثير من القراء» (1/51).

ويقول النحاس في «إعراب القرآن»:

«فقراءة الجماعة الذين بهم تقوم الحجة: حتى مطلع» (القدر، 5) (5/270).

«وهي القراءة التي قامت الحجة بها من جهة الإجماع» (5/224).

«هذه القراءة التي عليها جماعة الحجة وما يروى من غيرها يقع في الاضطراب وكذا أكثر القراءات الخارجة عن الجماعة وإن وقعت في الأسانيد الصحاح»...(5/14).

«وهذا أيضا يكره أن تعارض به قراءة الجماعة بما لم يقرأ به وبحديث إن صح لم تكن فيه حجة» (5/63).

«لأن كتاب الله لا يحمل على المقاييس وإنما يحمل على ما تؤديه الجماعة» (4/365).

«هذه القراءة شاذة والعامة على خلافها وقل ما يخرج شيء عن قراءة العامة إلا كان فيه مطعن»، (2/348).

«والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة» (5/231).

أما أبو جعفر الطبري صاحب التفسير فهو أشد العلماء تمسكا بقراءة العامة إلا أنه تجاوز هذا الأصل حيث رفض، كما سنراه، قراءة الواحد، أو أكثر، الموافقة للعربية والمصحف.

يقول الطبري:

«لإجماع الحجة من القراء على قراءة ذلك كذلك... وما انفرد به من كان جائزا عليه السهو والخطأ» (129/2).

«والصواب... ما عليه قراء الأمصار... لإجماع الحجة من القراء على صحة ذلك، وما اجتمعت عليه حجة وما انفرد به المنفرد عنها فرأي، ولا يعترض بالرأي على الحجة» (283/3).

«إنما هو خبر رواه حجاج عن هارون لا يجوز أن [يكون] ذلك في قراءة عبد الله كذلك... لا يجوز تركه لتأويل قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو» (329/3).

أما من حيث ما يوجبه العلم والبحث العلمي فمقياس الأكثرية في إطار معين هو أوفق مقياس وأنسبه بالموضوعية، وهذا قد كان يشعر بأهميته علماء المسلمين أكثر من غيرهم في أي حضارة كانت قديما وحديثا. قال القرطبي: «وقد زعم من طعن على القرآن فقال: «أخالف المصحف كما خالف أبو بكر الصديق فقرأ: «وجاء سكرة الحق بالموت» (وجاءت سكرة الموت بالحق. ق، 19)»، فاحتج عليه بأن أبا بكر رويت عنه روايتان: إحداهما موافقة للمصحف فعليها العمل، والأخرى مرفوضة تجري مجرى النسيان منه إن كان قالها أو الغلط من بعض من نقل الحديث» (12/17).

فأما ما اختلف فيه القراء وكثر من قرأ بقراءة على مثل من قرأ بقراءة أخرى، فقد اعتبره أكثر المتقدمين أنه صحيح خصوصا إذا كانتا لغتين معروفتين. قال أبو جعفر الطبري: «واختلف القراء في قراءة الحج، فقرأ ذلك جماعة من أهل المدينة والعراق بالكسر (ولله على الناس حج البيت)، وقرأ جماعة أخرى منهم [بالفتح]... وهما لغتان معروفتان للعرب...» (18/4). ويصفهما بأنهما: «مستفيضتان» في قراءة أهل الإسلام... وقد جاءتا مجيء الحجة»

(19/4)[32]. فهذا «المستفيض» أي الشيء الفاشي هو مثل المجمع عليه في الصحة، ولا سيما إذا اجتمع عليه أهل بلدين أو أكثر أو قراء مشهورون. وسنرى فيما يلي ماقاله النحاس عن القراءة التي يجتمع عليها أهل الحرمين ومعهم عاصم (384/2)[33]. وقال في مكان آخر: «فالقراءتان صحيحتان قد رواهما الجماعة» (163/5). وقال: «فالقراءتان جميعا نقلهما الجماعة عن الجماعة» (229/5). فالعبرة عند النحاس هي **بكثرة من قرأ بها من كبار القراء مع كثرة من نقلها عنهم**[34]. وللطبري نفس التصور إذ قد يصف بالاستفاضة أيضا النقل للقراءة (تفسره، 78/1 و487)[35].

ولا بد أيضا من الإشارة هنا إلى أصل هام لجأ إليه أيضا أكثر المتقدمين ولا سيما الطبري والنحاس وإن لم يخص لفظ القراءة وهو: ألاّ تناقض القراءة المعنى الذي تقتضيه قراءة العامة وإجماع المفسرين.

2- الرد على من تجاوز الأصول ولا سيما مقياس قراءة العامة وأساء تطبيقه

إن أول من رد على تجاوز الحد في تطبيقه لمقياس قراءة العامة وغيره من الأصول التابعة له هو الزجاج ثم تلميذه النحاس كما أشرنا إلى ذلك.

يقول الزجاج:

«رأيت مذهب المازني وغيره رد هذه القراءة (أتحاجونا. البقرة، 139)، وكذلك ردوا (فبم تبشرون. الحجر، 54). قال أبو إسحاق والإقدام على رد هذه القراءة غلط لأن نافعا

32- والفراء هو من أقدم من استعمل هذه الصفة (المعاني، 48/2).
33- والنحاس هو من أوائل من صرح بأنه «إذا جاء الشيء على هذا الاجتماع حظر في الديانة أن يقال إحداهما أولى من الأخرى» (290/5).
34- بخلاف المجمع عليه. فالإجماع، عند النحاس، لا يزال يدل عنده -وهو آخر المتقدمين- على إجماع أيمة الأمصار مع من سبقهم ليس إلا (وكذلك الطبري).
35- أما ما أجمع عليه فيصفه أيضا، زيادة على ذلك، بالنقل المستفيض (78/1 و478 وغيرهما) وكل هذا سيمهد الطريق لاستبدال «كثرة القراء» بـ«كثرة الرواة عنهم» وقيام مقياس التواتر مقام إجماع القراء بمعناه القديم (انظر ما يلي).

رحمه الله قرأ بها وأخبر إسماعيل بن إسحاق القاضي أن نافعا رحمه الله لم يقرأ بحرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قراء المدينة وله وجه في العربية فلا ينبغي أن يرد» (5/46-47)[36].

وقال النحاس بدوره:

«وفي هذا طعن على جماعة من القراء تقوم بقراءتهم الحجة: منهم الحسن، وشريح، وأبـــو جعفر، والأعرج، وشيبة، ونافع، وأبو عمرو، وابن كثير، والعاصمان. والقول في هذا أنهما قراءتان مستفيضتان قد قرأ بها الجماعة» (4/269).

«ورد [أبو عبيد] قراءة أهل الحرمين وعاصم وحمزة لأنها على فعل/يفعل، وكذا أنكر قنط/يقنط، ولو كان الأمر كما قال لكانت القراءتان لحنا وهذا شيء لا يعلم أنه يوجد أن يجتمع أهل الحرمين على شيء ثم يكون لحنا ولا سيما ومعهم عاصم مع جلالته ومحله وعلمه وموضعه من اللغة...» (2/384).

ونضيف إلى ذلك بعض ما تجاوز فيه الطبري لما رسمه المتقدمون من أنه إذا اختلف القراء (المعروفون المشهورون) اختلافا واسعا فينظر في كل قراءة من حيث موافقتها للمصحف والعربية. وهكذا كان يفعل المتقدمون، فإنهم يجيزون دائما القراءة ولو قرأ بها إمام واحد إذا جاءت على لغة من لغات العرب الفصيحة[37] (وسنرى أن هذا سيختلف فيه المتأخرون عن المتقدمين اختلافا جوهريا). أما الطبري فقد رفض الكثير من القراءات لقلة

36- وظلم المازني نافعا ظلما فادحا عندما لحنه في القراءة التي انفرد بالرواية عنه خارجة بن مصعب («معائش» بالهمزة. الأعراف، 10). فهذه رواية شاذة بالنسبة إلى من روى عن نافع وقد رويت عن الأعرج (مختصر ابن خالويه، 42، وإعراب القرآن للنحاس، 2/115). فهي تخالف جميع ما قرأ به الأيمة وما روي عن غيرهم. وقد نسب أبو حيان هذه القراءة أيضا إلى ابن عامر وهو ينسب الكثير من الشواذ إلى الأيمة وغيرهم ويكتفي في ذلك بذكر الكتب (كمرجع) التي صدرت في القرن الخامس خاصة (منها اللوامح لأبي الفضل الرازي والإقناع للأهوازي). والقول بـــ «أنها قد رويت» غير كاف لإثبات القراءة لأن العبرة بكثرة من نقل القراءة بالإقراء عن الإمام من أصحابه أنفسهم لا بالرواية خارج هؤلاء الأصحاب ومن أصحابه الذين اشتهروا بالنقل عنه ليس إلا.

37- وقد رأينا الفراء يصوب الكثير مما قرأ به واحد إذا كان على لغة من لغات العرب بل ويتحرج أحيانا فيعترف أنه قد تكون لغة لم تبلغه (2/331 و389، انظر أيضا 2/338 و419-420 وغير ذلك). وهكذا فعل الأخفش. يقول عن بعض القراءات: «كل من لغات العرب» (1/184). والأزهري (وإن كان من القرن الرابع) يمثل جيدا هذه النزعة. يقول في كتابه في القراءات: «فبأي لغة قرأت فقد أصبت إذا قرأ به قارئ بالسنة» (1/34). والنحاس هو من أقدم من رجع عن ذلك وصرح بأن القرآن «إنما يأتي بأفصح اللغات» (إعراب القرآن، 2/455). وأجمع العلماء على ذلك بعده (انظر مثلا المحتسب، 1/296 و84). وعذر النحاس هو خوفه من أن توجه القراءة بتوجيه بعيد والاحتجاج في القرآن بالشعر الذي له لغته الخاصة (انظر «إعرابه»، 3/263 والخاصة ص51).

القراء بها فقط أو ما يبدو له أنه كذلك، وقد يغلط في ذلك ويبالغ في رفضه للقراءة[38]. هذا وقد يجيز القراءتين المستفيضتين على حد تعبيره وليس ذلك عنده بمطرد.

هذا يخص مبالغات وتعسف بعض النحاة، أما القول الشائع في زماننا هذا[39] بأنهم أرادوا أن يخضعوا القراءات (والاستعمال اللغوي عامة) للقياس أو لما قعدوه من القواعد فهو مجازفة خطيرة. أما القياس فجمهور النحاة يقدمون الاستعمال عليه ما لم تكن لغة غريبة لم يروها إلا واحد أو لغة شاذة قليلة جدا في الاستعمال (لأكثر العرب). فالخروج عن القياس لا يطعن فيه النحوي إلا إذا كان قليلا جدا في الاستعمال أو روي برواية ضعيفة. فالاستعمال هو الأصل وهو الأول ينطلقون منه وينتهون إليه، ومع ذلك فقد جمعوا اللغات الغريبة والقليلة لتعرف. وقد شذ المبرد شذوذا كبيرا عن ذلك في رده المتعسف لبعض اللغات الفصيحة بدعوى أنها لم يثبت سماعها، فهو لا يمثل أبدا الجماعة من النحاة المتقدمين، وقد رد عليه كل من جاء بعده من البصريين وخاصة أبا علي الفارسي وابن ولاد وابن جني. أما فيما يخص القواعد التي استنبطوها فأكثرها تقدم المسموع على القياس إذا خالفه وكان هو الشائع في الاستعمال. وأما نقصان استقرائهم لكلام العرب فكيف يمكن أن يستدل على ذلك بما حكاه واحد من العلماء من لغات غريبة وسكت عنه العشرات من العلماء الآخرين، وكيف نرتاح لهذا القول ولم يقم أحد في زماننا بمسح كامل لما وصل إلينا من النصوص التي نقلت[40] عن فصحاء العرب، بل وكيف نستدل على ذلك وقد أغلق باب السماع منذ نهاية القرن الرابع بذهاب الناطقين السلقيين؟

الخلاصة:

يمكن أن نستخلص من كل ما سبق ما يلي: في نظرة مؤلفي كتب القراءات أو علوم القرآن قبل القرن الرابع:

38- وقد يتعسف أحيانا فيحكم (تفسيره، 573/1) بدون تحقيق على أن قراءة مثل (أم يقولون. البقرة، 140) بالياء أنها شاذة! وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وعاصم عن أبي بكر وأبو عمرو (السبعة لابن مجاهد، 171). فهذا بلا شك من عدم التحقيق.

39- وقد سبق إلى ذلك بعض المتأخرين، مثل ابن الجزري في كتاب «منجد المقرئين» (ص64)، وابن المنير (ممن شرح كشاف الزمخشري) وغيرهما.

40- وهذا المسح أو الحصر (بالحاسوب وبالاشتراك بين الباحثين العرب) هو أحد أغراض مشروع الذخيرة اللغوية العربية.

1) القراءة هي نقل محض فلا يقرأ بشيء إلا إذا قرأ به إمام من أيمة الأمصار ولا يصح عن إمام واحد إلا بشروط سنراها فيما يلي.

2) هذا النقل حصل بطريقتين: طريق الرواية المحضة مثل الأحاديث، وطريق السماع والعرض. أما الأول فيحتاج إلى سند صحيح ولا يحتج به إلا إذا قرأ به إمام معروف أو أيمة وقد يحتج به في أحوال معينة في الاختيار أما إذا خالف المصحف أو العربية فلا يصح، وأما الثاني فهو إما مجتمع عليه أو مختلف فيه. ويأتي تفصيل ذلك بعد هذا.

3) القراءة المجتمع عليها (أكثر القراء المعروفين من أيمة الأمصار والصحابة والتابعين) هي أصل يرجع إليه أي حجة في ذاتها فلا تحتاج إلى أي وسيلة عقلية أو نقلية لتصحيحها وذلك بحكم اجتماع من تقوم بهم الحجة على القراءة بها، فلا تحتاج إلى موافقة المصحف إذ يستحيل اجتماع القراء على مخالفته، ولا إلى «فشو لغة» إذ قد تكون على لغة كثيرة ولكنها دون الأكثر في كلام العرب (السارق والسارقة بالرفع مثلا). ولا دخل للقياس[41] فيها وفي غيرها لأن السماع أول وقد يبطل القياس. فهي إذن أصل يحتج به ولا يحتج له.

4) المختلف فيه إما أن يكون الاختلاف فيه بين جماعتين (أو ثلاث نادرا)، فالقراءتان المختلفتان تعدان غالبا مستفيضتين فتعتبر كل واحدة منهما قريبة من القراءات المجتمع عليها. وقد تختار بين هاتين القراءتين التي توافق الأفصح من كلام العرب[42]، وعند الكثير التي توافق قراءة رويت -بدون إقراء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الكثير من الصحابة.

5) المختلف فيه الكثير المختلفين فيه محك صحته هو موافقة المصحف والعربية ليس إلا، وخاصة القراءة التي ينفرد بها قارئ واحد. ولا يراعي المتقدمون في ذلك الإمام في حد ذاته أبدا ولذلك رفضت قراءات من السبعة ومن غيرهم.

41- ظلم المتأخرون من النحاة المتقدمين في هذا ظلما كبيرا: إذ لم يعتمد أحد منهم، كما سبق أن قلناه، على القياس وحده للطعن على قراءة بل على عدم وجود لغة توجه بها هذه القراءة (التي تجيء غالبا عن إمام واحد) فهذا سماع وليس قياسا وقد يذكرون الموافقة للقياس بعد ذكرهم السماع فيكون ذلك أجود عندهم فقط.

42- هذا في حالة الاختيار، أما في حالة توثيق القراءة فلا. فقد رأينا سيبويه والأخفش والفراء وغيرهم يعترفون بأن العامة أبت إلا القراءة بما هو كثير ولكنه ليس هو الأكثر في كلام العرب.

6) يتشدد المتقدمون في نقد قراءة المنفرد بها إذا ابتعدت عن العربية ويسمونها، كما رأينا، بالشاذة (وكذلك المخالفة للمصحف فهي شاذة أيضا لخروجها عن الإجماع) مع محاولة أكثرهم لإيجاد وجه لها ولا يلجؤون غالبا إلى الوجه البعيد، ولا تصح بالروايات الكثيرة من غير طريق الإقراء (من أيمة الأمصار).

7) وقد يبالغ بعضهم في هذا التشدد إلى حد التعسف، وخاصة المازني والمبرد، وفي بعض الأحيان أبو عبيد وأبو حاتم.

بدأ العلماء في نهاية القرن الثالث يتحرجون من هذا التشدد وخاصة إذا كان فيه ظلم للقارئ أو غلط فادح بعدم التحقيق. ويظهر هذا التحرج بوضوح عند الزجاج وتلميذه النحاس. وهذه النظرة وهذا السلوك سيخالفهما بعض الرائدين للنظرة المقابلة لها التي ظهرت في بداية القرن السادس.

أ) تحول نظرة المتقدمين مع المقارنة بين المتقدمين والمتأخرين

إن هذه النظرة وهذا السلوك قد تغيرا دفعة واحدة بعد اختيار ابن مجاهد لسبعة قراء والفصل بينهم وبين غيرهم (بتأليفه لكتاب السبعة والكتاب الذي اعتمد عليه ابن جني فيما يعده من الشواذ). ويجب أن نلاحظ أن هذا التحول لم يمس النظرة كلها بل أصاب فقط عند ابن مجاهد كيفية التناول للقراءات ولأصحابها إذ بقيت المواقف القديمة على ما كانت عليه وذلك مثل تضعيف القراءات المخالفة للعربية وغير ذلك (ثم إن الكتب التي ظهرت في القرن الرابع ما زالت، كما قلنا، تستعمل المصطلحات التي شاعت عند المتقدمين).

1- لماذا اكتفى ابن مجاهد بسبعة قراء؟ ورد الفعل لبعض العلماء على ذلك

حاول ابن مجاهد هو نفسه أن يجيب عن ذلك. قال في كتاب السبعة: «القراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقيا، وقام بها في كل مصر من الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعيين أجمعت الخاصة والعامة على قراءته وسلكوا فيها طريقه وتمسكوا بمذهبه» (49).

فهذا هو، في اعتقادنا، السبب الرئيسي. فالنظرة تغيرت لأن ابن مجاهد جعل المرجع في القراءات ما كان عليه الناس في كل مصر بدليل قوله: «أجمعت الخاصة والعامة على قراءته»، لا ما كانت عليه مجموعة القراء من أيمة الأمصار في زمانهم فقط. فيهتم بهؤلاء بقدر ما لاحظه –وما استوحاه من كتاب أبي عبيد– في زمانه من اتساع قراءات بعض الأيمة. ولا شك أنه أقبل على ما لاحظه أبو عبيد: «وإليه [نافع] صارت قراءة أهل المدينة... وإليه [ابن كثير] صارت قراءة أهل مكة... ثم تلاهم [يحي بن وثاب وعاصم والأعمش] حمزة... والذي صار عظم أهل الكوفة إلى قراءته فأما الكسائي فإنه كان يتخير القراءات...» (جمال القراء، 429-430).

فمائة سنة تقريبا بعد ذلك كان نفس الأيمة تتقاسم قراءاتهم الأمصار حسبما لاحظه ابن مجاهد في زمانه (باستثناء الكسائي إلى حد ما). وهذا الذي جعل الهذلي يزعم أن مسبع السبعة إنما هو أبو عبيد[43]. وهذا لا يخص في الحقيقة إلا هذه الملاحظة التي لاحظها أبو عبيد بالنسبة إلى زمانه. أما الاكتفاء في النظر في القراءات بسبعة أيمة فهو لابن مجاهد وحده، إذ يحتوي كتاب أبي عبيد على جميع ما قرأ به القراء مما بلغه هو وروي له أو قرأ به. وهذا النهج هو الذي سار عليه كل المؤلفين قبل بداية القرن الرابع.

وقد رد على اكتفاء ابن مجاهد بالسبعة بعض من جاء بعده ولا سيما في القرن الخامس ومنهم القراب الهروي[44]. قال: «التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر وأوهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك، وذلك لم يقل به أحد» (نقله في الإتقان، 81).

وقال أحد معاصري مكي بن أبي طالب وهو المهدوي: «أما اقتصار أهل الأمصار على نافع [وغيره من السبعة] فذهب إليه بعض المتأخرين اختصارا فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم حتى إذا سمع ما يخالفها خطأ أو كفر وربما كانت أظهر وأشهر... القراءة المستعملة

43- انظر الكامل، لوحة 16.

44- محدث فقيه ومقرئ. مات في 414هـ.

التي لا يجوز ردها ما اجتمع فيها الثلاثة الشروط... سواء كانت من الأيمة السبعة... أو غيرهم (نقله في النشر، 1/36-37)[45].

والجدير بالملاحظة أن هذا المهدوي نفسه ألف كتابا في قراءات السبعة (الهداية) وله كتاب آخر في تعليلها (الموضح) فلم يخرج من الخطة التي رسمها ابن مجاهد[46].

هذا وقد أظهر بعض العلماء في القرن السابع -وهم قليلون جدا- شيئا من التحفظ بالنسبة إلى إطلاقهم اسم الشاذ على غير السبعة (والعشرة)، منهم ابن الجزري نفسه، فقد قال: «...الأيمة اجمعوا على قراءات السبعة، ونحن نقول بذلك ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون ماعدا السبعة ليس بصحيح... ولا يلزم أيضا أن يكون ما وراء العشرة غير صحيح» (منجد المقرئين، 52). وعزا ابن الجزري إلى ابن تيمية هذا القول: «من ثبتت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب ونحوهما كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين» (نفس المرجع، 47).

2- الفوارق الأساسية بين المتقدمين والمتأخرين من مؤلفي كتب القراءات

1) مميزات عمل ابن مجاهد

يفسر هذا التناقض، في اعتقادنا، تأثر هؤلاء القراء من القرن الرابع وما بعده ببيئتهم ولاسيما مع إقبال الناس الكبير على كتاب ابن مجاهد إذ وجدوا فيه ضالتهم فلأول مرة قدمت لهم في حجم صغير كل القراءات الفاشية في الأمصار. وأؤكد على أهمية عبارة «خاصتهم وعامتهم» التي استعملها ابن مجاهد نفسه. فهذا مكي بن أبي طالب قد صرح بأن الناس أرادوا «في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به...» (الإبانة، 47). فهذه كانت أمنية المتعلم، وأما المتخصص العالم فكان يود أن يرضي كمعلم من يأخذ عنه وكعالم بحاثة أن لا يرتبط بالسبعة حتما[47].

45- المهدوي مع مكي هما أقدم المتأخرين الذين قالوا -مثل أبي شامة في القرن السادس وابن الجزري في القرن الثامن- بضرورة الاعتماد على الأصول الثلاثة.

46- وقد وصلا إلينا. انظر «المهدوي» للدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن البكار.

47- وقد نجح ابن مجاهد في هذا وله فضل كبير جدا إذ كانت القراءات لا يقبل عليها إلا المتخصص.

هذا وأضاف بعضهم إليها قراءة إمامين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك كما فعل الخزاعي في «المنتهى»، وأبو معشر الطبري في «سوق العروس»، و«الهذلي في الكامل» (من الكتب التي وصلت إلينا). ولا شك أن خروج ابن شنبوذ عن الجماعة كان سببه الأول إقبال الناس على ما قام به ابن مجاهد[48] وتضييقه عليه مجال القراءات فتجاوز رد الفعل المعقول إلى فعل غير لائق بمقامه.

فحتى هؤلاء الذين أضافوا أبا جعفر ويعقوب وخلفا وغيرهم إلى السبعة لم يغيروا نظرتهم إلى القراءات بإضافاتهم هذه ومازالت هي نظرة ابن مجاهد لأنهم أضافوا هؤلاء الأيمة على السبعة وهم مهتمون بمجموعة قراءات أبي جعفر أو يعقوب وغيرهما، كما أن الذين كان يهم ابن مجاهد هو المجموعة الكاملة من قراءات كل واحد من السبعة.

إن النظرة القديمة إلى القراءات يعتمد فيها أصحابها على النظر في كل ما قرئ به أو روي من حروف القرآن حرفا حرفا بحسب ترتيب الآيات والسور، فيحصر كل ذلك وتقوم صحة القراءة بمراعاة الأصول التي مر ذكرها، فتصحح بعض القراءات وتستنكر بعضها الآخر كل ذلك مع بيان الأسباب. ولهذا كانت الكتب التي تطرقت إلى القراءات كبيرة الحجم جدا لأنها كانت مسحا حقيقيا لكل ما روي وقرئ أيا كان القارئ.

أما مع ابن مجاهد وابتداء مما عمله فالنظرة الجديدة تعتمد على النظر في مجموعات كاملة ومعدودة من القراءات تنسب إلى أيمة معينين هم السبعة لا المسح الكامل لجميع ماروي وقرئ. واعتمد ابن مجاهد في اختيار هذه المجموعات على ما كان فاشيا في زمانه (وزمان أبي عبيد)، كما قلنا، (وجاء تقسيمه مطابقا لتقسيم أبي عبيد على الرغم من مرور قرن على

48- ولهذا فلا عجب أن يقول مكي أن أبا حاتم زاد 20 رجلا وكذلك الطبري، وأنّ أبا عبيد زاد على هؤلاء 15 رجلا. والواقع أن هؤلاء العلماء لم يزيدوا شيئا على أيمة الأمصار لأن عددهم كان منحصرا فيما بين 20 و25 إماما. فكتب القراءات قبل القرن الرابع كانت تشملهم كلهم أو أكثرهم. أما الذين رويت عنهم قراءات كثيرة (ربما قرأها الأيمة) من الصحابة والتابعين فعددهم كذلك محصور (ذكرهم أبو عبيد) إلا أن هناك عددا كبيرا من التابعين والفقهاء والمحدثين المعروفين والأقل منهم شهرة قد وردت عنهم قراءة أو قراءتان وأكثرها من الشواذ (يذكر ابن جني مثلا في المحتسب أسماء لـــ282 ممن روي عنه، وأما في مختصر ابن خالويه فذكرت أسماء 193 ممن رويت عنه قراءة شاذة وفيهم أيضا الشعراء والأعراب والولاة والأمراء (وأكثرهم ذكرهم أبو حاتم في كتابة الذي وصف بأنه كان حافلا).

ذلك)[49]. واختيار ما كان رائجا في الأمصار أدّى إلى الاهتمام بالأيمة الذين أقبل الناس على قراءاتهم واعتبار هذه القراءات بأكملها مرجعا دون غيرها.

وقد برر أحد علماء القرن السابع وهو أبو شامة اختيار ابن مجاهد بمبرر قوي. قال في كتاب «المرشد الوجيز»: «فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ عن السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم» (ص، 174).

2) مفهوم المجتمع عليه والشاذ عند المتقدمين والمتأخرين

إن القول بوجود مجتمع عليه وشاذ في جميع القراءات المقروءة والمروية (المنسوبة إلى السبعة وغيرهم) هو قول ذهب إليه كل العلماء منذ أبي عبيد إلى بداية القرن الرابع. أما بعد ذلك فعلى الرغم من تقسيم ابن مجاهد القراءات إلى مجموعات كاملة منسوبة إلى السبعة وتسمية الناس بعده لغير السبعة بالشاذ فإن جميع العلماء كانوا يقولون بوجود الضعيف في جميع القراءات، باستثناء ابن خالويه فيما يخص السبعة فقط[50] ومن تبعه من تلاميذه –كابن غلبون وابنه وبعض تلاميذهما (كابن مطرّف والداني من المغاربة). فالشاذ في القرن الرابع والقرن الخامس هو إذن ما خالف المصحف أو ما خرج عن السبعة (ثم العشرة). ولهذا صار لفظ المجتمع عليه والشاذ بعيدين من حيث الدلالة عما كانا عليه في زمان أبي عبيد إلى نهاية القرن الثالث، أما في القرن السادس فالتجأ بعض المختصين في الأصول والتفسير لأول مرة ثم القراء بعدهم إلى مقياس آخر هو تواتر القراءة وسنتكلم عنه في ملحق خاص.

ونستطيع أن نقول إن المجتمع عليه قبل ابن مجاهد هو ما اجتمع على القراءة به أكثر القراء أيمة الأمصار وهم معدودون (حوالي22) مع ما يؤيد ذلك مما روي عن الصحابة

49- وحكى الداني عن شيخه طاهر ابن غلبون أن قراءة يعقوب قد غلبت في البصرة على قراءة أبي عمرو (نهاية القرن الرابع) (غاية النهاية، 387/2).

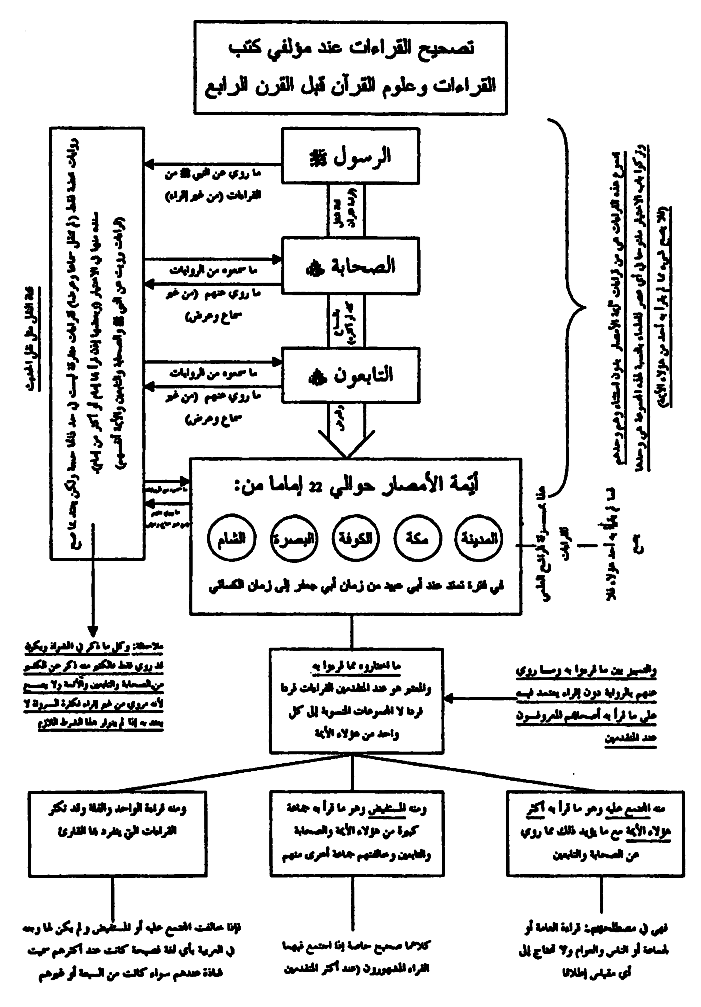
50- وهو أول من دافع عن القراء السبعة (وربما سبقه إلى ذلك أبو طاهر بن أبي هاشم تلميذ ابن مجاهد بكتابه «الانتصار لحمزة». يقول ابن خالويه: «وقد اجترأ جماعة في الطعن على هؤلاء السبعة في بعض حروفهم وليس واحد منهم عندي لاحنا بحمد الله» (إعراب القراءات السبع، 198). أما التضعيف لغير السبعة فصدر منه الكثير من ذلك.

والتابعين. أما عند ابن مجاهد فمما قاله في مقدمة كتابه -وقد سبق أن ذكرناه-[51] نشعر أنه ربط استفاضة القراءة بإقبال جميع القراء عليها في زمانه، في حين كان القدامى يحصرون المجتمع عليه في زمان القراء الذي يمتد من الصحابة القراء والتابعين القراء إلى أيمة الأمصار فقط وهم الذين أحصاهم أبو عبيد ومن جاء بعده قبل القرن الرابع ليس إلا. وكانت حجة المتقدمين تجرد هؤلاء الأيمة للقراءة -كما قال أبو عبيد- (كلهم لا السبعة فقط) مع قرب عهدهم بالوحي (فأبو جعفر أقرأ الناس في المدينة أربعين سنة تقريبا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم). فباجتماعهم كانت تقوم الحجة عندهم لا بالسبعة فقط ولا بالروايات الصادرة من غير إقراء.

الخاتمة:

إن فشو اللغة وقياس العربية لا تثبت بهما القراءة كما قال أبو عمرو الداني. إلا أن هذا لا يخص، عند المتقدمين، إلا القراءة المجتمع عليها بمعناه القديم (قبل ابن مجاهد) أي قراءة أكثر القراء أيمة الأمصار أو جماعة كبيرة منهم وبما يؤيد ذلك مما روي عن الصحابة والتابعين. فأما فشو اللغة أي استعمال العرب الأكثر -والفصيح يكفي عند الأقدمين- فتثبت به القراءة التي قرأ بها واحد من هؤلاء الأيمة أو قلة منهم -لا ما نقل عنه نقل الحديث بل ما نقله أصحابه عنه بالإقراء. ولا دخل للقياس في ذلك إطلاقا. إنما تذكر الموافقة لقياس العربية أحيانا بعد أن تثبت هذه القراءة الخارجة عن المجتمع عليه بموافقتها للاستعمال الفصيح استئناسا فقط. وإلا فالاستعمال الكثير الفصيح يبطل كل قياس مخالف له (انظر فيما يلي الجدول الذي لخصنا فيه كل ما سبق).

51- «أجمعت الخاصة والعامة على قراءته».


تصحيح القراءات عند مؤلفي كتب
القراءات وعلوم القرآن قبل القرن الرابع
الرسول ﷺ
ما روي عن النبي ﷺ من
القراءات (من غير إقراء)
الصحابة ﷺ
ما سمعوه من الروايات
ما روي عنهم (من غير
سماع وعرض)
التابعون ﷺ
ما سمعوه من الروايات
ما روي عنهم (من غير
سماع وعرض)
أيمة الأمصار حوالي 22 إماما من:
المدينة
مكة
الكوفة
البصرة
الشام
في الفترة تمتد عند أبي عبيد من زمان أبي جعفر إلى زمان الكسائي
ملاحظة: وكل ما ذكر في الشواذ ويكون
قد روي فقط فالكثير منه ذكر عن الكثير
من الصحابة والتابعين والأئمة ولا يصح
لأنه مروي من غير إقراء لكثرة الرواة لا
يعتد به إذا لم يتواتر هذا الشرط اللازم
ما اختاروه مما قرءوا به
والمعتبر هو عند المتقدمين القراءات فردا
فردا لا المجموعات المنسوبة إلى كل
واحد من هؤلاء الأيمة
والتمييز بين ما قرءوا به وما روي
عنهم بالرواية دون إقراء يعتمد فيه
على ما قرأ به أصحابهم المعروفون
عند المتقدمين
منه المجمع عليه وهو ما قرأ به أكثر
هؤلاء الأيمة مع ما يؤيد ذلك مما روي
عن الصحابة والتابعين
ومنه المستفيض وهو ما قرأ به جماعة
كبيرة من هؤلاء الأيمة والصحابة
والتابعين وخالفتهم جماعة أخرى منهم
ومنه قراءة الواحد والقلة وقد تكون
القراءات التي ينفرد بها القارئ
فهي في مصطلحهم: قراءة العامة أو
الجماعة أو الناس والعوام ولا تحتاج إلى
أي مقياس إطلاقا
كلاهما صحيح خاصة إذا اجتمع فيهما
القراء المشهورون (عند أكثر المتقدمين
فإذا خالفت المجمع عليه أو المستفيض ولم يكن لها وجه
في العربية بأي لغة فصيحة كانت عند أكثرهم صارت
شاذة عندهم سواء كانت من السبعة أو غيرهم

ملحق

في تاريخ مصطلح التواتر

يكثر المتأخرون في القرن السابع من استعمال عبارة «هذه قراءة متواترة» وكذلك المحدثون، والغريب أن هذه العبارة لا نجد لها أي أثر فيما تركه مؤلفو كتب القراءات (وما يقاربها) من المتقدمين (وقد تأتي عندهم قليلا كلمة «تواتر» أو مشتقاتها فيما يخص الحديث والأخبار عامة). وكذلك هو الأمر عند النحاة المتقدمين. وهذا ينطبق أيضا على ما وصل إلينا من كتب القراءات أو كتب النحو التي جاء فيها ذكر القراءات من القرن الرابع[52].

استعمل مفهوم التواتر أول ما استعمل عند المتكلمين في وقت مبكر جدا: وهو القرن الثاني. فقد ذكر الخياط عن هشام بن الحكم (المتوفى في 176) أنه يزعم «أن مجيء التواتر يوجب العلم وأن أهل العلم مختلفون في الأخبار وهل التواتر صحيح أو غيره. فهو كلام يدور بين المعتزلة...» (الانتصار، 113-114).

ثم أخذ هذا المفهوم الأصوليون وأولهم هو الإمام الشافعي وكان قد رد، كما هو معروف، على من أنكر حجية الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم كليا أو غير المتواتر منها. وميز الشافعي في العلم بين ما نقلته «عامة عن عامة» وبين ما هو: «علم الخاصة». وقال: «ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه

52- وذلك مثل كتاب سيبويه، وجميع شروحه القديمة، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للفراء، ومشكل تأويل القرآن لابن قتيبة، وتفسير الطبري، ومعاني القرآن للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس، وإيضاح أبـي بكر بن الأنباري، وكتاب المصاحف لابن أبي داود، والسبعة لابن مجاهد، والحجة لأبي علي الفارسي، وأصول النحو لابن السراج، وإعراب القراءات لابن خالويه، وتعليل القراءات للأزهري، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران، والمحتسب لابن جني (وكل كتبه في النحو والصرف)، وحجة القراءة لأبي زرعة. أضف إلى ذلك كل كتب القراءات التي ألفت في القرن الخامس (كالمنتهى للخزاعي، والكامل للهذلي، والروضة للحسن بن عبد الكريم المالكي وغيرها).
أما النقول (الكثيرة) التي نقلها النحاس وابن جني والسخاوي ومكي والداني وغيرهم عن أبي عبيد وأبي حاتم والقاضي إسماعيل بن إسحاق وغيرهم فلم أعثر فيها إطلاقا على العبارة التي ستشيع فيما بعد: «قراءة متواترة».

الغلط» (جماع العلم، 37-38). ثم ميز «خبر العامة عن العامة» عن «تواتر الأخبار». وانفرد الشافعي[53] بإعطاء التواتر معنى لا نجده عند الأصوليين من القرن الثالث والرابع وهو أن تتفق روايات نفر من الرواة مع تباين بلدانهم واختلاف طرق أخذهم وإن قل عددهم (نفس المصدر، 55). وأما عند عيسى بن أبان (فقيه أصولي توفي في 221) -وعليه اعتمد أبو بكر الجصاص (المتوفى في 370) في كتابه في أصول الفقه- فالتواتر عنده يحصل «بامتناع جواز التواطؤ والاتفاق على مخبره كعلمنا بأن في الدنيا مكة والمدينة وخراسان وهو يوجب العلم»[54] (الجصاص، اللوحة 161-162). فبذلك يصبح «علم العامة» و«الخبر المتواتر» شيئا واحدا، ويقابله «خبر الخاصة» الذي يكثر الشافعي من استعماله أو «خبر الآحاد» أو «خبر واحد» عند المتكلمين. يقول الباقلاني: «غير أن الفقهاء والمتكلمين قد تواضعوا على تسمية كل خبر قصر عن إيجاب العلم خبر واحد وسواء عندهم رواه الواحد أو الجماعة التي تزيد على الواحد» (التمهيد، 386). وأحسن حد للتواتر هو الذي نجده في أصول السرخسي (المتوفى في 490) (ص282/1): «وحد ذلك أن ينقله قوم لا يتوهم اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب لكثرة عددهم وتباين أمكنتهم عن قوم مثلهم هكذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون أوله كآخره وأوسطه كطرفيه».

هذا ينطبق عندهم على أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلّم وكذلك على نص القرآن الكريم فالعلم به هو «علم عامة» ليس إلا. قال الشافعي: «العلم من وجوه منه إحاطة في الظاهر والباطن.... فالإحاطة منه ما كان نص حكم الله أو سنة لرسول الله نقلها العامة عن العامة» (الرسالة، 478). وقال أيضا: «أما ما كان نص كتاب بيّن أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيه مقطوع» (357- 359). ومن ثم صرّح كل الأصوليين الذين تلوا «بأن ما ينقل آحادا فليس بقرآن لأن القرآن مما تتوفر الدواعي على نقله... والعادة تقضي بالتواتر في

53- هذا بالنسبة إلى المتقدمين وهذا لا يمنع أن يكون سبقه بعض المتكلمين إلى ذلك. أما استعماله للفظة التواتر فقليل بالنسبة للمصطلحات الأخرى. ولم ترد إلا مرة واحدة في الرسالة: «لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت»، 433. وكذلك هو الأمر بالنسبة لأبي عبيد، فقد استعمل مرة واحدة هذا المصطلح في «الفضائل» قد تواترت هذه الأحاديث»، 344/4.
54- وأما خبر الواحد فيوجب العمل في الفقه لكن بشروط كما هو معروف.

تفاصيل ما هو كذلك». (كشف الأسرار للبزدوي المتوفى في 482، 229/1). وقال قبل ذلك الباقلاني (المتوفى في 403) بعد ذكره لقراءات مخالفة للمصحف: «ونحن لا نجيز أن يقرأ القرآن من طريق آحاد ولا تقرأ إلا بما تواتر نقله» (نكت الانتصار، 102). وقال القاضي عبد الجبار من المعتزلة وهو معاصر له: «قد بينا أن بالنقل المتواتر يعرف القرآن» (المغني، إعجاز القرآن، 150).

وأقدم من تأثر بما قاله الشافعي ممن ألف في القراءات هما الطبري والنحاس. ونشعر بذلك بما يجيء، فيما كتباه، من مصطلحات الأصوليين في ذلك الزمان: نقل الجماعة عن الجماعة –الأمة [قراءة] أهل الإسلام– مقطوع العذر وغير ذلك (انظر تفسيره، 78/1 و391–392 وغير ذلك).

وأول قارئ، في علمنا، صرّح بذلك هو مكي ابن أبي طالب فقد عاصر هؤلاء المتكلمين وكان هو نفسه أصوليا. قال: «إنما يثبت القرآن بالإجماع والأخبار المتواترة المقطوع على غيبها» (الكشف، 23/1) واستعمل لفظة التواتر قبل ذلك في «التبصرة»[55] (ص 63) وأيضا في الإبانة (ص 25). والجدير بالملاحظة هو عدم لجوء مكي إلى مفهوم التواتر في الكشف (وهو كبير الحجم) في غير هذا المكان، وكلما استعمل كلمة التواتر فإنه يردفها بكلمة إجماع. فيبدو أنهما متلازمان عنده، مع أن الأول يختص عند المتقدمين بجماعة معينة، والثاني يخص عند الأصوليين نقل الخبر. ونذكر أيضا معاصرا له وهو صاحب «كتاب المباني» (ألف في 425). قال: «نقلوا [القرآن]... نقلا مستفيضا منتشرا متواترا» (جفري، 39). غير أن كل هذا يخص نص القرآن المتواتر. أما القراءات فمن أقدم من استعمل لفظة التواتر فيها من المتكلمين هو الباقلاني نفسه. قال في «نكت الانتصار»: «ويدل على أنه [عثمان] لم يكن يمنع أحدا أن يقرأ بغير ما في مصحفه إذا كان متواترا... » (401). وكذلك عبد الجبار: «على أن القراءات المختلفة معلومة عندنا باضطرار لذلك نستجهل من يرويها من جهة الآحاد» (نفس المصدر، 162).

55– ألفها في391 (في حياة الباقلاني وعبد الجبار)، و«الكشف» في 424 (يصرح بذلك هو نفسه).

وأما العلماء الذين كان لهم سهم في التفسير فمن أقدم من وصف القراءة بالتواتر نذكر أبا نصر القشيري[56]. قال: «لأن القراءات التي قرأ بها أيمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة» (ذكره في إبراز المعاني، 412).

أما القراء أنفسهم فمن أقدم من صارت صفة التواتر تطلق باطراد عنده على السبعة فهو علم الدين السخاوي (المتوفي في 643)[57]. وروى عنه القسطلاني أنه قال: « فقراءة السبع كلها متواترة»، وقبل ذلك: «ولا يقدح في تواتر القراءات السبع إذا أسندت بطريق الآحاد» (لطائف الإشارات، 78/1). وهذا يناقض ما قاله نصا في «جمال القراء» (ص 241-242). وكان لا يرى مثل من جاء بعده أن الثلاثة الذين أضافهم ابن مهران وغيره تستحق قراءاتهم في جملتها هذه الصفة[58]. والفتوى التي أفتاها معاصره -من غير القراء- وهو ابن الصلاح تدل على أن في هذا العصر تبلورت نهائيا فكرة اعتبار السبعة كلها متواترة. ورد على ذلك تلميذ السخاوي وهو أبو شامة (المتوفى في 665) صاحب «إبراز المعاني» في كتابه «المرشد» (وقد سبق أن ذكرنا شيئا من كلامه)، وقال أيضا: «وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة أي كل فرد فرد مما روى هؤلاء الأيمة السبعة... ونحن بهذا نقول لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق... مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها» (177). وقال أيضا: «الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف [الثلاثة] لا فيمن تنسب إليه» (174). وقال: «فإن اختلّت هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة. أشار إلى ذلك كلام الأيمة المتقدمين».

ورد على كلام أبي شامة بعنف ابن الجزري في شبابه (في«منجد المقرئين»، ص63-64) ثم ترك مفهوم التواتر في كتاب النشر (ص49) حيث ذكر كلام أبي شامة ولم يرد عليه

56- فقيه أصولي ومفسر توفي في 514 .
57- وهو تلميذ الشاطبي صاحب «حرز الأماني» وهو نظم للتسيير كما هو معروف وممثل في زمانه لنزعة ابن خالويه (أقدم من رد الفعل على من ضعّف بعض ما قرأ به السبعة).
58- انظر «جمال القراء»، 437 و476.

(ص13) كما فعل في «منجد المقرئين»، بل استشهد بكلامه وهذا لم يخرجه من عامة القراء في عصره (وبعده) في دفاعهم المشروع عن السبعة. واعتمد في ذلك على ما قاله علماء الحديث في تشبيههم المتواتر الذي لم يحصل فيه التواتر إلا ابتداء من أيمة الأمصار (لا من زمن الصحابة) بالمشهور من الأحاديث وهو الذي «تلقته الأمة بالقبول» حسب تعبير المحدثين والأصوليين (ومن أقدمهم أبو إسحاق الشيرازي المتوفى في 476). وصرح بذلك أيضا الزمخشري (المتوفى في 528) في الكشاف (224/1). ومهد لذلك الطبري وغيره بالنسبة للقراءة بتوسيعه لصفة الاستفاضة للأمة كلها وأهل الإسلام. يقول: «ما جاءت به الأمة نقلا مستفيضا» (78/1 و391–392 وغيرها). فالمستفيض هنا يخص النقل لا استفاضة القراءة ضمن جماعة.

أما الفوارق الأساسية التي يفترق بها المتقدمون عن المتأخرين من مؤلفي كتب القراءات وما يقاربها بالنسبة إلى مفهومي المتواتر والمجمع عليه فتنحصر، في نظرنا، فيما يلي:

1–المجتمع عليه عند أبي عبيد وغيره من المتقدمين هو:

– ما أجمع عليه أفراد جماعة معينة محصورة العدد في زمان معين: وهي أكثرية أيمة الأمصار. وهم حوالي 22 إماما وأكثرية الصحابة والتابعين الذين روي عنهم نفس ما قرأ به هؤلاء الأيمة[59]. وقد تكون جماعة كبيرة منهم، كما سبق أن قلناه، قرأت بشيء وخالفتها جماعة أخرى فكلاهما يسمونه مستفيضا وهو صحيح خصوصا إذا اجتمع فيها أيمة مشهورون.

– وأما الشاذ عند المتقدمين فهو كل ما خرج عن هذا المجتمع عليه أو المستفيض مع مخالفته للعربية أو لمجرد مخالفته للمصحف. والموافق له مما قرأ به واحد ولم يخالف العربية ليس بشاذ عند أكثرهم.

59– أما ما روي عنهم ولم يقرأ به إمام من هؤلاء فلا يعتد به (لأنه لم يوافق ما قرئ به سماعا وعرضا).

2- والمتواتر عند أكثر المتأخرين هو:

- ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من البداية إلى المنتهى من غير تعيين عدد[60].

وكانت هذه الجماعات عند المتكلمين والأصوليين القدامى هي «جماعات المسلمين»[61] (العامة عن العامة عند الشافعي). وتواتر الخبر بها كان يخص عندهم «نص الكتاب» و«السنة المجتمع عليها» كما رأينا. أما بعد القرن السادس فتواتر الخبر صار ينطبق أيضا على مجموعات القراءات المنسوبة إلى الأيمة كالسبعة أولا ثم العشرة. وقد يوصف هذا المتواتر بالمجمع عليه[62]. وبذلك يصبح عندهم ما قرأ به الواحد متواترا بالنسبة إلى كل المسلمين[63]. قال عبد الوهاب بن السبكي في فتوى أفتاها: «كل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر... وليس التواتر في شيء منها مقصورا على من قرأ بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم... ولو كان عاميا جلفا لا يحفظ من القرآن حرفا...!» («منجد المقرئين»، 51). ولا ندري كيف يمكن أن تتواتر عند الجهال شتى القراءات التي لا يعرفها إلا أهلها! ثم ماذا عساهم أن يعرفوا من القراءات إلا القراءة التي يصلون بها.

60- من «لطائف الإشارات» للقسطلاني (69/1)، وهو مأخوذ من «منجد المقرئين» لابن الجزري بزيادة عبارة «يمتنع»... (ص15).

61- وكذلك عند قراء القرن السابع. قال السخاوي: «لا يجوز القراءة بشيء منها لخروجها عن إجماع المسلمين» («جمال القراء»، 241).

62- قال ابن الجزري في «المنجد»: «وكيف يكون ما أجمع عليه القراء أمما عن أمم غير متواتر» (ص60). فهذا التواتر عندهم هو من جنس «ما يوجب العلم» بوجود مثل مكة والمدينة وخراسان وغير ذلك. وقد يختلط هذا المفهوم بالإجماع كما بين ذلك جيدا السرخسي (أصوله، ص 312) إلا أن إجماع القراء الثقات المعروفين بما أنه، عند المتقدمين، إجماع أيمة الأمصار (مع قراء الصحابة والتابعين) فلا يبلغ حدّ التواتر، فكل متواتر على هذا مجمع عليه وليس كل مجمع عليه متواترا. وفي «اللطائف»: «...أن الذين قرؤوا هذه القراءات العشرة وأخذوها عن الأمم المتقدمين كانوا أمما لا تحصى وطوائف لا تستقصى والذين أخذوا عنهم أيضا أكثر وهلمّ إلى زماننا هذا فقد علم مما ذكر أن السبع متواترة اتفاقا وكذا الثلاثة...» (77/1).

63- أما اعتبار نص القرآن المتمثل في مصحف عثمان فهو كذلك عند أقدم العلماء. انظر ما قاله أبو عبيد في «فضائل القرآن»: «...الذي بين اللوحين... هو ما ثبت في الإمام الذي نسخه عثمان... وإسقاط ما سواه ثم اطبقت الأمة فلم يختلف في شيء منه يعرفه جاهلهم كما يعرف عالمهم وتوارثه القرون بعضها عن بعض ويتعلمه الولدان في المكتب» (ص326-327).

- وأما الشاذ عند أكثر المتأخرين فهو:

كل المجموعات من القراءات (وما تفرق منها) المنسوبة إلى غير السبعة منذ ابن مجاهد (عند السخاوي وبعض العلماء) وإلى غير العشرة عند الأكثر (فتوى ابن الصلاح وغيره).

هذا وقد أشرنا إلى أن القراء ومؤلفي كتب القراءات (وكل من تطرق إليها من النحاة واللغويين) منذ بداية القرن الرابع إلى القرن السادس وإن كانوا قد اتبعوا كلهم ابن مجاهد في اعتبار القراءات كمجموعات حروف منسوبة إلى السبعة (ثم العشرة) فإن أكثرهم باقون على ما اصطلح عليه المتقدمون. فلا يزال أكثرهم يستعملون ألفاظهم: المجمع عليهن وقراءة العامة أو الجماعة، وأيمة الأمصار، والعوام، والخروج من كلام العرب وغير ذلك. فقد كان أبو بكر بن الأنباري[64]، وابن خالويه، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن مهران، والأزهري، وأبو زرعة، وابن الباذش، ومكي في كتابه «الكشف» (لا في الإبانة) وغيرهم، يقصدون من هذه الألفاظ ما قصده المتقدمون في الغالب. إلا أنهم قصر أكثرهم معنى العامة على السبعة عند تعرضهم لكل قراءة وذلك ابتداء من ابن مجاهد. وقد بينا، فيما سبق، النهج الجديد الذي سار عليه صاحب السبعة: فالعامة عنده هي في الغالب أكثرية السبعة (ص 111-112) أو عامة أصحاب الواحد منهم (ص149)[65]. وما عدا السبعة فهو شاذ، كما رأينا. فهذا أيضا موقف طارئ. أما ابن جني فقد قال في «المحتسب»: «... أتى ذلك ضربين: ضربا اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار وهو ما أودعه أبو بكر... بن مجاهد رحمه الله في كتابه... وضربا تعدى ذلك «فسمّاه أهل زماننا شاذًا أي خارجا عن قراءة القراء السبعة» (32/1). وابن جني في كتابه هذا يريد أن يبين أن هذا الذي يسمى شاذا في زمانه فالكثير منه هو «آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه لئلا يُرى مُرٍ أن العدول عنه إنما هو غض منه» (ص33).

وفي هذا التقسيم لأهل زمانه شيء من الإبهام والتحكم، لأنه يوهم، كما قلنا، أن جميع القراءات التي قرأ بها غير السبعة (ثم العشرة فيما بعد) شاذة. ولا نعتقد أنهم أرادوا، في

64- ينتمي ابن الأنباري في الحقيقة – مثل النحاس وابن أبي داود- إلى المتقدمين وإن عاشوا جزءًا من حياتهم في بداية القرن الرابع.

65- إلا أنه قد يستعمل عبارة: «أهل مكة» (445 و556).

القرن الرابع، أنها غير صحيحة بل ربما قصدوا أنها غير مقطوع بصحتها وهو رأي السخاوي (في القرن السابع). وترتب على استبدالهم مقياس إجماع أيمة الأمصار والصحابة والتابعين بمقياس ما أقرأ به السبعة فقط أن صار كل ما في السبعة هو وحده المقطوع به ولو قرأ به واحد منهم. ومقياس ابن مجاهد هو إجماع الناس (في كل بلد في زمانه) على قراءة واحد من الأيمة كما رأينا. (ثم صار هذا الإجماع الخاص ابتداء من القرن السادس هو «تواتر القراءة» أي تواتر النقل). وأما الإبهام فاجتماع أكثر القراء في قول ابن جني قد يحتمل أن يكون بالنسبة إلى كل بلد على حدة وهو ما قصده ابن مجاهد لا اجتماع أكثرهم مجموعين. فلو ذهب هذا المذهب الأخير لكان أقرب إلى مقياس «قراءة العامة» (=عامة الأيمة في زمانهم) الذي عمل به المتقدمون لأنه من المرجح أن يحصل اجتماع أكثر الأيمة – السبعة وغيرهم– باجتماع هؤلاء السبعة لكثرة ما جاء عنهم من المجتمع عليه وما يقاربه.

وأكبر شبهة تترتب على إقصاء غير السبعة أو غير العشرة في تشذيذ الكثير من القراءات التي لم يقرأ بها واحد منهم وقرأ بها غيرهم من باقي الأيمة، كابن محيصن وحميد بن قيس وغيرهما، مع إثبات العلماء أنها موافقة للعربية زيادة على موافقتها للمصحف. وقد يقرأ جمع غفير من الأيمة من غير العشرة إلا حمزة مثلا فتصير بحمزة وحده غير شاذة!.

فمن ذلك قوله تعالى (فأصبح هَشيمًا تَذْرُوهُ الرياحُ. الكهف، 45) . قرأ السبعة (تَذْرُوهُ الرّياحُ). وقرأ الحسن والأعمش وطلحة بن مصرف وابن محيصن (الرّيحُ). وروي هكذا أيضا عن إبراهيم النخعي، وزيد بن علي، وابن أبي ليلى[66]. هؤلاء أربعة أيمة مع ما يؤيد ذلك من الروايات. وهي غير خارجة عن كلام العرب إلا أنها خارجة عن السبعة والثلاثة.

وكذلك قرأ (جنات عدن. مريم، 61) بالرفع: الحسن، وعيسى بن عمر، والأعمش (مختصر ابن خالويه، 85)، وغيرهم بالنصب. وكلاهما صحيح في العربية.

66- وقال صاحب الإتحاف (216/1) أن حمزة والكسائي وخلفا قرؤوا بها (لم ينص على ذلك صاحب المبسوط وابن مجاهد بالنسبة إلى الأولين، وأما أبو حيان فذكر خلفا) (133/6).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: (فأ جْمِعوا أمْرَكم وشركاءكم. يونس، 71). قال ابن جني في «المحتسب»: ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن، والحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي، وسلام، ويعقوب، ورويت عن أبي عمرو... مكسورة الميم ورفع (شركاؤكم)، وقرأ (فاجْمَعوا أمْرَكم) غير مهموزة والميم مفتوحة و(شركاءكم) نصبا: الأعرج، وأبو رجاء، وعاصم الجحدري، والزهري، ورويت عن الأعمش (261/1). **فأما القراءة الأولى فهي صحيحة لوجود أحد العشرة فيمن قرأ بها ولولا ذلك لكانت شاذة!.**

فكل هذا يزيدنا يقينا أن المتأخرين من أجل بعدهم عن منابع القراءة في الزمن كانوا لا يرتاحون إلا للقراءة التي كثرت الطرق فيها إلى الأيمة وهذا معنى التواتر عندهم، إلا أن ثقتهم بهذا النوع من القراءة اتسعت فشملت كل ما احتوت عليه المجموعات من القراءات التي إعتبروها متواترة، فيكفي عندهم أن يكون قرأ بها أحد السبعة أو العشرة. لذلك تصير قراءة معينة للحسن أو الأعمش أو أي إمام من غير العشرة صحيحة إذا تواترت عن يعقوب[67] مثلا وهو جدّ متأخر عنهما أو خلف وهو معاصر لأبي عبيد! ولا يبالون بموافقتهما للعربية لأنها أصبحت مثل «المجمع عليه عند أيمة الأمصار» مع الفرق الكبير الذي يوجد بين المفهومين.

أما تضعيف القراءات من السبعة وغيرهم فكل هؤلاء بل أيمة الأمصار أنفسهم صدر منهم ذلك وكذلك ابن مجاهد. وأوّل من امتنع من ذلك، بالنسبة إلى السبعة فقط، هو كما قلنا، ابن خالويه ثم أصحابه (كعبد المنعم بن غلبون، وابنه، وتلميذ هذا الأخير أبو عمرو الداني). ونستثني من أصحاب ابن غلبون مكي بن أبي طالب.

وابتداء من القرن السابع بعد صدور الفتاوى من ابن الصلاح وغيره أجمع العلماء على الامتناع المطلق من تضعيف قراءة من قراءات السبعة واستنكار ما صدر من ذلك من المتقدمين وغيرهم. ومن النحاة فابن مالك هو أوّل نحوي جعل الاستشهاد بما ينفرد بقراءته أحد السبعة والقياس عليه أمرا مطردا ولو أجمع النحاة من أقدم العصور إلى زمانه على

67- فيما يخص يعقوب انظر «المبسوط» لابن مهران، ص 205، 211، 230، 234، 305، 449 وغير ذلك.

مخالفته للعربية، واتبعه في بعض ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي بل ورد بشدة على كل ما هو تضعيف لقراءة أيًا كانت إلا القليل منها وحجته أن العلماء الثقات قد رووها[68].

أما ما انتهى إليه ابن الجزري في كتابه «النشر» (لا في كتابه «المنجد») فهو ناتج في الوقت نفسه، من موقفه القديم وهو القول بعدم وجود ما يبعد عن العربية في السبعة أو وجود أقل القليل عندهم، وموقفه الجديد وهو جنوحه الطارئ إلى ترك التواتر كمقياس لصحة القراءة[69]، ورجوعه بالتالي إلى الأصول الثلاثة، إلا أنه استبدل مقياس المتقدمين وهو «قراءة الجماعة» (أو«عامة أيمة الأمصار» الذين ذكرهم المتقدمون) بمجرد صحة السند، وفارق بترك التواتر أغلبية معاصريه ومن جاء بعده. وقد «تعقبه»، كما يقول القسطلاني (اللطائف، 69/1-70)، الشيخ أبو القاسم النويري، فقال: «عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم، لأن القرآن عند جمهور أيمة المذاهب الأربعة... هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا... ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي وتبعه بعض المتأخرين».

أما ما ادعاه من حدوث هذا القول فغير مطابق للواقع، فليس مكي أول من تكلم عن المقاييس الثلاثة ولم يستبدل التواتر بها لأنه لم يستعمل هذا المقياس في القراءات أحد من علماء القراءات قبله، كما رأينا. وإن صح أنّ مكيا نفسه قد صرح بأنه لا يثبت قرآن إلا بالنقل المتواتر (الإبانة، ص24. وسبق أن ذكرنا ذلك) فإنه لا يستدل بتواتر القرآن على تواتر القراءات السبع وغيرها فردا فردا لأن تواتر القرآن تكفيه قراءة واحدة. ومعنى ذلك أن القرآن لا يلزم من تواتره تواتر جميع القراءات السبع ضرورة وفردا فردا، إذ تواتر قراءة

68- حتى الشواذ المجمع على شذوذها في كل زمان يقول إنها رواها العلماء (مثل أبي الفضل الرازي، وابن خالويه في مختصر الشواذ!). وقد حاول المتقدمون توجيه ما استضعفوه، ووفق بعضهم إلى حد بعيد، كتوجيه علي ابن سليمان الأخفش لقراءة عاصم (نجي المؤمنين. الأنبياء، 88) فهو رائع (انظر إعراب النحاس، 78/3).

69- وذهب هذا المذهب بعض المتأخرين، كالزركشي مثلا. قال: «والتحقيق أنها [القراءات] متواترة عن الأيمة السبعة، فأما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر، فإن إسناد الأيمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة وهذا شيء موجود في كتبهم» (البرهان، 318/1-319).

في آية وقراءة في آية أخرى دون أن تجتمع القراءات السبع كلها كاف لتواتر القرآن بأجمعه (مع تواتر النص المتمثل في مصحف عثمان، ثم نزول القرآن على سبعة أحرف لم يفض إلى تواتر كل هذه الأحرف). والحادث في الأمر هو، في الحقيقة، اشتراط التواتر بالذات لا عدم اشتراطه وقبل ذلك الوصف للقراءات نفسها بالتواتر: لا الوصف وحده بل مع الترك النهائي لمقياس السلف وهو «قراءة العامة» (عامة أيمة الأمصار). وحدث ذلك أول ما حدث في النصف الأخير من القرن الرابع عند المتكلمين والأصوليين خاصة حيث عمموا التواتر للقراءات أما تعميم الذي سموه «قراءة متواترة» إلى السبعة ثم الثلاثة وقصره عليها فانتشر وعم في نهاية القرن السادس والنصف الأول من القرن السابع بما صدر من الفتاوى وغير ذلك.

وبهذا ندرك موقف ابن الجزري فهو جد معقول وهو أقرب المتأخرين مع أبي شامة إلى العلماء المتقدمين. ودفاعه عن العشرة أيضا له ما يبرره، فما من قراءة من السبعة أو العشرة إلا ولها وجه إلا القليل كما أثبت ذلك علماؤنا في أقدم الأزمنة.

الفونولوجية

في سلسلة: «مدخل إلى علم اللسان الحديث»

الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة[1]

1 - النزعة البنوية ومذاهبها :

إن النصف الأول من القرن العشرين هو عند الغربيين «عصر البنية» كما كان القرن التاسع عشر عندهم «عصر التاريخ»، وكان مفهوم البنية، كما تصوروه قد ساد جميع التصورات العلمية. وكان ذلك في الواقع ردّ فعل على استبداد النظرية التاريخية التي طغت على جميع الدراسات وجميع الميادين العلمية. أما فيما يخص اللغات البشرية فأول من دعا إلى الاهتمام بدراستها من حيث هي أي كأنظمة وفي وقت معين من تطورها هو، كما رأينا، فردينان دي سوسور. أما الذين تبعوه في ذلك فهم الذين كونوا حلقة براغ اللغوية المشهورة[2]. وأصحابها هم أول من جعل الوظيفة الأساسية للغة وهي التبليغ والبيان(Communication) المقياس الوحيد في تفسير الظواهر اللغوية (حتى الزمانية منها). وقد تابعتها في ذلك المدرسة الوظيفية الفرنسية التي لا تزال يتزعمها أندرى مارتيني والمدرسة الدانماركية المشهورة التي تزعمها اللغوي العبقري لويس يمسليف[3].

أ) النزعة البنوية الوظيفية : الوظيفة البيانية كأساس للتحليل

ـ حلقة براغ والفونولوجية :

أسست حلقة براغ اللغوية في عام 1926 على يد جماعة من اللغويين التشيكيين كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وكتب لهذه الحلقة العلمية الشهرة والذيوع بدخول ثلاثة لغويين فيها

1- نشر في مجلة اللسـانيـات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية C.R.S.T.D.L.A، الجزائر، العدد السابع، 1997، (ص 7-36).

2- وكذلك مدرسة جونيف كما سنراه.

3- ولكل واحدة منها أتباع كثيرون في مختلف البلدان، وقد وجد منهم في المغرب العربي أيضا.

من أصل روسي، وذلك في عام 1928 وهم الأمير الروسي نيكولاي تروباتزكوي (Nicolas Trubetzkoy) ورومان ياكوبسون (R.Jakobson) وكرسيفسكي (Kruszewski)[4]

وقد سبق أن ذكرنا أيضا أن اشتهار هذه الحلقة بدأ يوم قدّم هؤلاء العلماء الثلاثة بيانا هاما إلى العلماء الذين شاركوا في أول مؤتمر دولي للغويين (في لاهاي سنة1928). وكان قد حرر ياكوبسون مجموعة من المبادئ لدراسة أصوات اللغة ووقع عليها رفيقاه وسموا العلم الجديد بالفنولوجية تمييزا له عن الفونتيك وهذه التسمية الأخيرة هي التسمية التي اشتهرت قبل ذلك للدلالة على علم الأصوات اللغوية وسنرى بالتفصيل بماذا امتازت الفنولوجية عن هذا العلم في نظر هؤلاء.

بعض المبادئ التي اقترحت في مؤتمر لاهاي:

— الاقتراح 22 : «إن الوصف العلمي للأصوات الخاصة بلغة من اللغات يجب أن يشمل قبل كل شيء، الميزة التي يمتازها نظامها الفنولوجي أي المجموعة الخاصة بهذه اللغة من الميزات التي تتمايز بينها الصور الحركية الصوتية[5] فيها مما لها دور في التمييز بين المعاني».

«والذي نرجوه هو أن يحصل تحديد أكثر دقة لأنواع هذه الميزات. ومن المفيد أن ينظر إلى السلاسل المتناسبة الفنولوجية (Corrélations Phonologiques) كفئة قائمة برأسها من التمايز. فالمتناسبة الفنولوجية تتكون من سلسلة من المتقابلات الزوجية تشترك في ميزة واحدة يمكن أن ينظر إليها بمعزل عن كل زوج من الوحدات المتقابل»[6].

4- تابع كرسيفسكي دروس سوسور في جنيف من 1906 إلىأن توفي سوسور ونقل بعد رجوعه إلى موسكو كل الأفكار التي أخذها عن شيخه إلى تروباتسكو وياكوبسون بالخصوص ويعترف هؤلاء بأخذهم الكثير من أفكار سوسور وأخذهم بأفكار غيره وذلك مثل بدوان دي كروتوني ولاسيما تلميذه كروسيفسك (Kruszewski) وهو غير كرسيفسكي رفيق تروباتزكوي.

5- images acoustico-motrices وهي الأحداث الصوتية أو الفونيمات. هذه تسمية لسوسور ولم يكتب لها البقاء وقد استعمل كلمة (Phonème) لكن لم يحصرها في المعنى المتفق عليه اليوم.

6- وقائع المؤتمر الأول للغويين، لاهاي، 1928، ص33.

ويواصل المحررون لهذا النص قائلين: «وهناك نوعان أساسيان من التمايز. وهما: التمايز بين الصور المنفصلة والتمايز بين الصور المتناسبة، فإن شعر الناطقون بوجود تناسب بين الصور فليس ذلك إلا لوجود سلسلة من المتقابلات الزوجية من نفس الطراز. وفي هذه الحال يستطيع الشعور اللغوي أن يجرد الحد الثالث (= حد المفاضلة) للأزواج المحسوسة (ص34).

ففيما يخص النظام الفنولوجي الروسي ففيه المتناسبات الآتية: الصوامت المجهورة/ الصوامت المهموسة، والصوامت اللينة/ الصوامت الجامدة، والمصوتات ذات النبر الحركي/ المصوتات بدون نبر» (ص34).

ماهية الفونيم:

يعني أصحاب هذا القول أن كل نظام صوتي في أي لغة كان يتكون من وحدات صوتية تحدد هويتها بمجموعة من المميزات لا أي مميزات بل تلك التي تساهم وحدها أو مع غيرها في التمييز بين معاني الكلام وهذه الصفات المميزة بين معاني الكلم هي التي يجب الاعتداد بها في التحليل لأنها هي التي تساهم في البيان عن المعاني أما غيرها من الصفات فليس لها هذا الدور.

ومن ثم نشأ مفهوم الفونيم أو الوحدة الصوتية اللغوية فهو عندهم وكما يقول ياكوبسون: «مجموع أو حزمة (Set أو Bundle) من الصفات المميزة (أو العناصر التفاضلية على حد تعبير سوسور: (Eléments différentiels)[7] وأول من دعا إلى تحديد الفونيم بالوظيفة التي وضع من أجلها وهي التمييز هو تروبتسكوي. قال : إن الفونيم هو وحدة وظيفية قبل كل شيء» (المبادئ، ص43). ويقول أيضا: يجب على الباحث الفونولوجي أن لا يعتبر في اللفظ إلا ما يؤدي وظيفة معينة في اللسان (نفس المصدر، ص12).

7- انظر «دروسه» ص83.

وعلى هذا فالوحدة الصوتية ليست في ذاتها صوتا إنما هي كيان مجرد[8]. فحرف الجيم مثلا في العربية هو جملة الصفات الذاتية التي يتحدد بها ويتميز بها عن غيره، فمقصودهم من المساهمة في التمييز بين معاني الكلام وهو دور الفونيم الأساسي هو التأكيد على أن الفونيم (أوالحرف الصوتي في الاصطلاح العربي القديم) غير أنواعه الأدائية وهو مهم جدا عندهم وكان ذلك ردّ فعل على التخليط الذي كان سائدا عند اللغويين التارخيين بين الحرف ومختلف وجوه تأديته. وهذا الموقف ناتج عما أثبته سوسور من الفصل الصارم بين اللغة، فيما يخص الأصوات مثلا، كنظام وكصورة وبين الكلام لتأدية لهذا النظام في واقع الخطاب[9] إلا أنهم زادوا على ذلك أنّ النظام اللغوي لا يتحدد إلا بهذا الدور الذي يقوم به الفونيم وهو التمييز بين الكلم وهذا لا يتم إلا بتحديد المميزات الصوتية التي بها تتمايز معاني الكلم فجعلوا مقياس التمييز ومن ثمّ وظيفة البيان هو الأساس في الدراسة العلمية للألسنة البشرية[10].

هذا وقسموا هذه الوجوه في الأداء إلى:

ـ تنوّع حر (Variante libre).

ـ تنوع تركيبي (V. combinatoire) وعند علمائنا هو بدل ضروري أو واجب[11].

8- أول من كان له هذا التصور من الغربيين هم جماعة كثيرة من اللغويين ككروسفسكي وشيخه بدوان دي كورتيني وسويت الإنكليزي ونورين السويسري وغيرهم وكلهم معاصرون لسوسور، وكان بعضهم يميل -مثل سوسور- إلى تحديد الفونيم كوحدة صوتية نفسية (سيكولوجية) ولهذا كثر عندهم إطلاقهم «الصورة الصوتية الذهنية أو النفسية» على هذه الوحدة.

9- ومن البيّن أن هذا التصوّر ناتج عن تصوّر الفلاسفة ولا سيما أرسطو في تقسيمهم لكل محسوس إلى مادة وصورة. فلا غرابة أن نجد عند الفلاسفة العرب تحديدات قد تفاجيء اللغوي الأروبي لأنها سبقت تروبِاتسكوي بعشرة قرون وذلك كتحديد ابن سينا للحرف فهو عنده : «هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر في المسموع... » (أسباب حدوث الحروف، طبعة دمشق، ص60). أما القراء فقد نجد عندهم أيضا هذا التمييز واضحا وهم لا يدينون بشيء من ذلك للفلاسفة والدليل على ذلك هو عدم استعمالهم في الأكثر للتقابل بين الصورة والمادة. جاء مثلا في النشر لابن الجزري ما يلي: «أما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام... فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن تكون لفظا واحدا» (26/1). وقال أيضا: «وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي» (30/1).

10- لم يذكر سوسور هذا الذي زادوه وهو عند البنويين الوظيفيين المقياس الأساسي في تحليل اللغة ووصفها أي الوظيفة التمييزية (Fonction distinctive) ويعتبر مونان هذا نقصا في تقويمه لأعمال سوسور وليس الأمر كذلك.

11- انظر شرح ابن يعيش: ج: 10 ص9-10، وسر صناعة الإعراب لابن جني 1، ص78.

وينقسم التنوع الحر إلى تنوّع لهجي وتنوع فردي (V.dialectate/ V.individuelle)، أما التنوع اللهجي فهو اللغات (من حيث النطق) عند علمائنا، وأما التنوع الفردي فهو إما أسلوبي (Stylistique) وإما انحراف خاص بالأفراد وهو اللثغة عند العرب قديما.

كل هذا يخصّ ماهية الفونيم بالنسبة إلى المحور الاستبدالي (Axe paradigmatique) وقد سبق أن ذكرناه (عند تعرضنا لأراء سوسور)، أما في المحور الأفقي أي المحور التركيبي (Axe syntagmatique) فهو عندهم : «أصغر وحدة صوتية ينتهي إليها التحليل».

الفونيمات ووجوه تأديتها

وضع تروباتزكوي بعض القواعد ليسهل على الباحث التمييز بين الوحدات الفونيمية وبين ما هو تأديه لها فقط[12].

القاعدة الأولى: إذا جاء صوتان مختلفان من نفس اللغة في سياق واحد من الحروف لافرق بينهما ويمكن مع ذلك استبدال أحداهما من الآخر دون أن يحصل أي تغيير في المعنى المفهوم من الكلمة فهذان الصوتان هما وجهان اختياريان لفونيم واحد . (مبادىء الفونولوجية، ص47).

يعني أن الوحدة الصوتية الواحدة قد تتحصل ههنا بكيفيتين ولا أثر لذلك في معنى الكلمة وذلك مثل حرف R بالفرنسية الحديثة فإن بعض الناطقين الفرنسيين الفصحاء ينطقون بها مثل الراء العربية (وهو النطق الفرنسي الأصلي القديم) وأكثرهم مثل الغين العربية. فهما صوتان مختلفان وحرف واحد في الفرنسية حاليا إذ لا يتغيّر المعنى بوقوع أحدهما مكان الآخر. وكل وجه منهما يسمى عند العلماء الأروبيين كما سبق أن قلنا Variant و(allophone عند الأمركيين)[13].

12- جاء ذلك في كتابه الحافل (Grundzüge der Phonologie) نشر بعد وفاته في 1939 في الجزء التاسع من أعمال حلقة براغ. صار هذا الكتاب عزيزا جدا حتى في المكتبات العامة ولهذا رجعنا إلى الترجمة الفرنسية التي نشرها العالم الكبير جان كانتينو في 1949.

13- ويسمى عند العرب قديما كما قلنا وجها، وإذا كان خاصا بإقليم أو بقبيلة فلغة. أما النطق بالحروف فهو عندهم إخراج وتأدية وتحصيل.

القاعدة الثانية: إذا جاء صوتان في نفس الموقع الصوتي ولا يمكن أن يستبدل أحدهما بالآخر دون أن يتغير معنى الكلم أو دون أن تصبح الكلمة معروفة فهذان الصوتان هما تأديتان لفونيمين اثنين مختلفين أي هناك صوتان مختلفان مثل السابق لكنهما يمثلان حرفين مختلفين مع ذلك لتغيّر المعنى بهما. (ص 49-50).

وذلك مثل الراء والغين العربية فهما صوتان مختلفان وحرفان مختلفان إذ يتغير معنى الكلمة باستبدال أحدهما بالآخر. فكلاهما فونيم على حدة في العربية.

القاعدة الثالثة: إذا كان صوتان متقاربان مخرجا أو صوتيا لا يقعان أبدا في نفس السياق من الحروف فهما تأديتان تركيبيتان لفونيم واحد.

يعني تروباتزكوي أن الوحدات الصوتية قد تختلف تأديتها إذا جاورت حروفا معينة وذلك مثل أصوات الحركات في العربية إذا جاورت حرفا مفخما، فصوتها يكون مفخما دائما في جوارها ومرققا في غير هذا الموقع. فلا يقع المفخم منها في موقع غير المفخم أبدا (إلا في لفظ الجلالة في غير جوار الكسر) وهذان الصوتان مع ذلك، لا يغيرّان المعنى لأنهما ناتجان عن تركيب الأصوات فتؤثر بعضها في بعض للجوار (على حد تعبير علمائنا).

ويذكر بعد ذلك قاعدة أربعة تخصّ الأصوات التي لا تقع أبدا في سياق واحد ولكنها قد يجاور أحدهما الآخر فلا يمكن أن يعتبر هذا بدلا من ذاك إطلاقا.

الخلاصة: وعلى هذا الأساس ينبغي أن نميز بين الصوت والمخرج من جهة وبين الوحدة الصوتية التي يسمونها فونيما. فالصوت المنطوق به المسموع هو ناتج عن كيفية معينة في تأدية وحدة صوتية في وقت معين. وهناك كيفيات لا تحصى حسب الأقاليم واللهجات وحسب الأفراد بل وحسب الفرد الواحد لأنه لا تثبت أحواله في مخاطباته مع غيره على حالة واحدة في حياته اليومية (الأحوال النفسية خاصة).

وقد سمــوا الصفــات المميــزة لكــل حــرف: Distinctives Features أو Traits Pertinents وكــل ما هو Relevant أو Pertinent فيطلق عندهم على المميزات المعتبرة

في التحليل أي التي لها وظيفة التمييز بين المعاني ولهذا يقال لها أيضا: Fonctionnel- «وظيفي» بهذا المعنى ليس غير.

وكروسفسكي هو أول من دعا إلى التمييز بين دراسة الأصوات اللغوية في ذاتها الفسيولوجي والفيزيائي وبين وظائف هذه الأصوات بالمعنى الذي سبق أن حددناه[14]. واختاروا لفظة Phonétique (أو Phonetics بالإنكليزية) لدراسة الأصوات اللغوية من حيث كيفية حدوثها في المخارج ومن حيث كونها ظواهر اهتزازية لها قوانينها مثل كل الأصوات ومن حيث أنها ظواهر تخصّ السمع وأطلقوا لفظة Phonologic (حلقة براغ Phonemics عند الأمركيين) على دراسة الأصوات اللغوية لا كأصوات بل كوحدات لغوية لها تلك الوظيفة التمييزية[15]. ويقول تروباتزكوي بهذا الصدد: «ولهذا ينبغي أن ننشئ لا علما واحدا لأصوات اللغة بل علمين: يكون موضوع الأول فعل الكلام وموضوع الأخر اللغة. فكما أن موضوع كل منهما مختلف عن الآخر، فكذلك يجب أن يلجأ في كل منهما إلى مناهج للعمل العلمي تختلف كل الاختلاف:

فإن علم أصوات الكلام المنطوق بما أنّه يعالج ظواهر طبيعية ملموسة فيجب أن يلجأ إلى مناهج العلوم الطبيعية. أما علم أصوات اللغة فإنّه يجب أن يلجأ إلى مناهج لغوية محضة ونفسانية واجتماعية». (المبادئ، ص3).

ثم إن نزعة سوسور (وكل من كان يشاركه في نشرته) إلى اعتبار الفونيم كظاهرة نفسانية محضة (الصور الذهنية) قد استبدلها تروباتزكوي بالنظرة الوظيفية هذه فمنح بذلك للدراسة الفونولوجية استقلالها فجعلها قسما قائما برأسة في اللسانيات الحديثة.

14- وقد أوحى هذا الرجل إلى شيخه بدوان دي كورتني (حسب ما يصرّح بذلك يا كوبسون) الكثير من المفاهيم اللغوية (وكذلك إلى سوسور كما يزعمه ياكوبسون وذلك مثل المحورين التركيبي والاستبدالي).

15- يسمي سوسور بـ Phonetique الدراسة التاريخية للأصوات اللغوية و يسمي الدراسة الوظيفية الآتية Phonologie وليس له أية تسمية للدراسة الوظيفية ولم يذكر لفظة الوظيفية قط بهذا المعنى. وهذا دليل على براءة سوسور من مبالغات البنويين الذين اتبعوه لا على نقص في فهمه للظواهر اللغوية.

تصنيف أنواع المتقابلات أو المتباينات الفنولوجية[16]

جاء في نص المبادئ (التي قدمت لمؤتمر لاهاي) السابق الذكر أنه يجب أن ينظر في «السلاسل الفونولوجية المتناسبة» (Corrélations phonologiques) وهو في الحقيقة نوع من أنواع التقابل الفونولوجي. وقد عالج هذا الموضوع تروباتزكوي أيضا في كتابه المشار إليه (ص 69-70) فقسم هذه المتقابلات هكذا:

1-بحسب علاقاتها بجميع التقابلات الموجودة في النظام الصوتي:

• تقابل ذي طرفين (Bilatéral): هو الذي لا يوجد مثل قدره المشترك في النظام وذلك مثل :G/K في الفرنسية والإنكليزية إذ يشتركان في المخرج وهو مؤخر أو وسط الحنك ولا يوجد أي حرف آخر من هذا المخرج في هاتين اللغتين وتقابلهما يحصل بالجهر وعدمه وكذلك الميم والنون في العربية: يشتركان في الغنّة هما فقط (وتقابلهما في المخرج شفوي/نطعي).

• تقابل متعدد الأطراف (Multilatéral): هو الذي يكون قدره المشترك موجودًا في أكثر من حرفين وذلك P/K في الفرنسية والإنكليزية لأنه يشتركان مع T، مثلا في الهمس وكذلك الذال والثاء في العربية والإنكليزية لأنهما يشتركان في اللثوية وكذلك في الظاء العربية القديمة[17] وقد يوجد من الحروف ما لا يدخل في تقابل بينه و بين آخر من هذه الحيثية ويلاحظ تروباتزكوي بهذا الصدد أنّ تقابل ذا الطرفين أقل بكثير من متعدد الأطراف[18].

2- بحسب تناسبها فيما بينهما وعدم تناسبها:

• متقابلات متناسبة (Proportionnelles) إذا تكرر الفارق بين تقابل وآخر حصل تناسب وذلك مثل: $\frac{b}{p}$ $\frac{d}{t}$ $\frac{g}{k}$- $\frac{z}{s}$- في الفرنسية والإنكليزية والجامع بينهما هو: الاختلاف جهر/همس، وهذا موجود في أكثر اللغات (إذا يشترك المتقابلان في فارق واحد).

16- Oppositions Phonologiques. وليس هو التقابل الرياضي الذي هو تناظر بل مجرد تباين تتميز به الأشـياء (وهو الاختلاف بالصفات لا بالتركيب والبنية).

17- ولاحظ ذلك سيبويه في الضاد فقال: «لولا الإطْباق... لخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعهما غيرها» (الكتاب، 406/2).

18- وقسم أيضا المتعدد الأطراف إلى منسجم وغْير منسجم ثم إلى متسلسل وغير متسلسل وفي ذلك شيء من التفنن الزائد على اللازم.

• متقابلات لا تناسب بينها (Isolées): إذا انفرد التقابل وليس بينه وبين أي تقابل آخر تناسب، وذلك مثل: $\frac{p}{g}$ و $\frac{b}{z}$ و $\frac{p}{l}$ وغيرها فكل هذه المتقابلات منفردة لا تناسبها تقابلات أخرى في الكثير من اللغات.

ملاحظات:

– قد تكون بعض المتقابلات ذات طرفين في نفس الوقت وذلك B وP في الفرنسية والإنكليزية كما مرّ وهي متناسبة من حيث الفارق: جهر/همس يتكرر فيها كما رأينا، وكذلك الغين والخاء والعين في العربية، لكل تقابل فيها مخرج لا يخرج منه إلا وهذا الفارق: جهر/همس متكرر فيها.

– وقد تكون ذات طرفين ومنفردة وذلك مثل العين والحاء في العربية: قدرهما المشترك مخرج وسط الحلق لا يخرج منه إلا هذان الحرفان وليس الفارق بينهما موجودًا في متقابلات أخرى في العربية (العين بين الرخوة والشديد ففيها انقباض وانبساط للحلقوم ولا وجود له في الحاء)[19]

– ثم هناك متقابلات متعددة الأطراف ومتناسبة مثل المتناسبة P وT في الفرنسية والإنكليزية: فشدتها (occlusion) موجودة في K، أما الفارق: شفوية نطعية فهو موجود أيضا في B بالنسبة إلى T.

– كما توجد متقابلات متعددة الأطراف ومنفردة وذلك مثل الواو والياء والواو المشربة كسرا في الفرنسية: «فقدرها المشترك وهو كونها نصف مصوت يتجاوز الاثنين»، أما الفارق: من الشفتين/من وسط الحنك فلا يوجد غيرها من المتقابلات.

19– كما تبينه الأفلام الراديولوجية والجهر/همس غير كاف للتمييز بينهما. وقد جعل الخليل وسيبويه العين بينية وهو من أعظم اكتشافاتهما.

3 – بحسب العلاقات القائمة بين طرفي التقابل

إن العلاقات السابقة تخص النظام الفونولوجي ككل. أما هذه التي سنتطرق إليها فتخصّ الفونيم في داخل تقابله مع غيره. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: تقابل مانع (privatif)، وتقابل متدرج (graduel)، وتقابل متعادل (équipollent) أو منفصل (disjoint).

• **التقابل المانع**: يقوم على وجود صفة مميزة في طرف وعدم وجودها في الطرف الآخر. وذلك كالجهر وعدمه في الذال والتاء، والغنة وعدمها مثل الميم والباء، والإطباق وعدمه مثل الصاد والسين وغير ذلك.

وهذا النوع يقتضي أن يكون الحرفان المتقابلان متفقين إلا في وجود صفة واحدة في أحدهما وعدم وجودها هي نفسها في الطرف الآخر كما مثلنا.

• **التقابل المتدرج**: يقوم على الزيادة والنقصان في الصفة نفسها وذلك مثل المصوتات: فهناك تقابل بالزيادة في الانفتاح في العربية من الكسر إلى الفتح وبالنقصان من الفتح إلى الكسر، فالفارق بينهما متدرج من الانفتاح التام إلى الانغلاق الأقصى والعكس. وفي الفرنسية يوجد هذا التدرج المتسلسل في: i –e–ɛ–a (الفتحة المحضة– الفتحة الممالة إمالة خفيفة– الفتحة الممالة إمالة شديدة– الكسرة المحضة[20]). وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى العربية إلا أن الإمالة فيها لهجية فلا تقابل وظيفي يحصل عليها[21].

أما سلسلة: u–o–ɑ–a في الفرنسية فالتدرج يجري من الفتح التام إلى الفتح المفخم إلى الضم المفخم إلى الضم المرقق وكل هذه المصوتات فونيمات في هذه اللغة وبعضها هو مجرد أداء في العربية.

• **التقابل المنفصل**: هو الذي ليس لطرف فيه فضل على طرف الآخر، فالفوارق فيه تكاد تكون متعادلة، لهذا سميّ منفصلا لأنه يستقل عن جميع المتقابلات وذلك كـــP بالنسبة إلى T أو F وبالنسبة إلى K في الإنكليزية والفرنسية والباء والسين أو العين في العربية.

20– هذا في اصطلاح علمائنا.

21– الأول: «ملاحظات في التطور الفونولوجي الروسي» صدر في مجموعة أعمال حلقة براغ (1929).

السلاسل المتناسبة والحزم

إن مجموع المتقابلات التي يكون بينها نسبة واحدة، كما رأينا، تكون في اللغة ما يسمى بالسلسلة المتناسبة وذلك كالنسبة جهر/همس في أكثر اللغات والنسبة: غنّة/عدم الغنة في المصوتات الفرنسية.

ثم هناك متناسبات ذات ثلاث أطراف وحتى أربعة أطراف وتسمى كل واحدة منها حزمة faisceau = bundle وذلك مثل ما في الفرنسية والإنكليزية.

وبالنسبة للعربية:

مفهوم الإلغاء (Neutralisation) ومفهوم الفونيم الجامع (Archiphonème)

إن التقابل الوظيفي بين حرفين إذا وجد مرة فلا يزول مهما كان موقعهما في الكلمة وهذا هو الأصل في الفونولوجية وأغلب المتقابلات هي ثابتة في الكلام. إلا أنه قد لوحظ أن بعض المقابلات في لغات معينة يزول تقابلهما إذا وقع أحد الحرفين في بعض المواقع من

الكلم. وذلك مثل المتقابلة ε/e [22] في الفرنسية فقد لا يحصل هذا التقابل إلا في المقاطع المفتوحة (المنتهية بمصوت) في آخر الكلمة مثل: les/laid وأما في غيرها فيزول التقابل وتلتبس e بـــ ε

مثل: Fermer ففي هذا الموقع المصوت هو دائما مصوت مغلق وكذلك في غير الموقع الذي ذكرناه. ومثل المتقابلات: شديد مجهور/ شديد مهموس في الألمانية (وكذلك الروسية) فإنها تزول في أواخر الكلم بجعل المجهورة كلها مهموسة في هذا الموقع كـــ: rat/rad ينطق بهما rat.

يمكن أن يطرح السؤال التالي: إذا حصل إلغاء التقابل بين حرفين فكيف تتم تأدية الحرف الناتج عنهما؟ فهنالك ثلاثة أحوال:

1- الحالة الأولى: ينتج عن هذا حرف ثالث وذلك مثل الحروف المهجورة g وd و b في الإنكليزية وهي دائما ضعيفة الضغط ومقابلها المهموسة p و t وk وهي قوية فإن هذا التقابل يزول إذا وقعت بعد S وينطق بها جميعا مهموسة ضعيفة وهو خليط بين الجهر الضعيف عندهم والهمس القوي.

2- الحالة الثانية: تؤدي جميع الحروف المتقابلة بعد زوال التمايز بحسب الموقع في داخل الكلمة، فالتقابل بين السين والشين في الألمانية يلغى دائما إذا وقعا قبل حرف صامت إلا أن الفونيم الجامع الناتج من هذا الإلغاء يؤدي شينا في بداية الكلمة مثل Stadt (شتاد) ويؤدي سينا في وسط الكلمة مثل Last (لاست).

3- الحالة الثالثة: يتغلب أحد المتقابلين على الآخر بعد الإلغاء في موقع من الكلمة مع بقاء التقابل في موقع آخر وذلك مثل D وT في الألمانية في آخر الكلمة. يصير كل D مثل T تماما ويبقى التمايز بينهما في غير هذا الموقع.

22- في اصطلاحنا: فتحة ممالة بالتمام/ فتحة ممالة جزئيا، ويسمى الأول مصوتا مفتوحا و الآخر مصوتا مغلقا في اصطلاح الغربيين.

أنواع الإلغاء:

يقول تروباتزكوي: لابدّ من التمييز بين أنواع الإلغاء التي يسببها السياق وبين التي تسببها بنية الكلمة أي بين الإلغاء لتقابل فونولوجي يقع طرفاه في جوار حروف معينة أو بمعزل عن الحروف المجاورة لهما أي في مواقع معينة في داخل الكلمة (المبادئ، ص247).

ويواصل قائلاً: «ونقسم أنواع الإلغاء المسبب بالسياق إلى تبعيدية (dissimilatifs) وتقريبية (assimilatifs) وهذا بحسب ما يحصل من التباعد أو التماثل بالنسبة إلى الصفة المميزة لخاصية صوتية معينة فلا بدّ بحصول الإلغاء التبعيدي أن يتّصف الحرف المجاور بهذه الصفة. وأما الإلغاء التمثيلي فلا يحصل على العكس إلا في جوار الحروف التي تنقصها هذه الصفة» (147-248).

يريد تروباتزكوي أن يربط بعض الظواهر الصوتية كالإبدال (التقريبي والتبعيدي) بما سماه بالـــ Neutralisation أو إلغاء التقابل لعارض من العوارض. فيطلق على الإلغاء الذي يكون ناتجا عن هذا الإبدال بهذه التسميات التي تنتمي إلى الصوتيات غير الوظيفية. إلا أنه قال أيضا –وهذا مهم- بأنّ التقابل قد يزول بسبب آخر لا يقل أهمية عن الجوار وهو الموقع في داخل الكلمة.

أما الإلغاء بسبب الجوار المؤدي إلى اتحّاد الحرفين أو اختلافهما فكثير ولا سيّما في العربية وقد تعرض لذلك علماء اللغة منذ القديم. ومثال ذلك إبدال التاء دالا في ازدجر أو طاء في اضطراب فالجوار هو سبب تقريب التاء من الدال حتى يزول الفارق بينهما. ولابدّ من التنبيه هاهنا أن العوارض الصوتية مثل التقريب كموضوع دراسة هو قسم قائم برأسه في الصوتيات والفونولوجية لا تلتفت إلى ما يكتشف هذا العلم إلا من خلال الوظيفة التمييزية.

2) الفونولوجية والوظيفة بعد تروباتزكوي:

قد سبق أن ذكرنا ما كان لرومان ياكوبسون من دور كبير في اشتهار حلقة براغ وتأسيسه مع تروباتزكوي للفونولوجية (فهو الذي حرر المبادئ التي قدمت لمؤتمر لاهاي

ووافقه عليها رفيقاه)[23]. وعمرّ هذا الرجل العبقري فصدر منه الكثير من الأفكار العلمية العميقة بعد وفاة رفيقه الأمير تروباتزكوي في 1939[24] ومساهمته في تعميق النظرية اللسانية الجديدة لا يضاهيها إلا ماصدر من الزعماء الكبار للمدرسة البنوية.

أما فيما يخص الفونولوجية فزيادة لما ذكرناه فإنه أول من بيّن من البنويين عدم التعارض بين الدراسة الآنية والدراسة الزمانية. وأن للفونولوجية التاريخية دورا هاما، ولم يسبقه إلى ذلك أحد، فقد حرر في 1928 (سنة انعقاد مؤتمر لاهاي) ثم في 1929 مقالين هامين[25] بيّن في مقدمتها أنّ التحولات الصوتية لا تصيب الأصوات اللغوية منفردة بل في داخل النظام الذي تندرج فيه ولا بدّ أن يتغير النظام كلّه بتحول فونيم واحد. وعلى هذا الأساس فإن النظرتين التاريخية والوصفية غير متعارضتين لأن التعارض الحقيقي يكمن في النظر إلى الظواهر منعزلة مفككة والنظر إليها ككل. أما التتبّع التاريخي لها فكالتصفح لها في زمان واحد من حيث صحة المنهج[26] وقد حاول أن يدلي ببعض الملاحظات في تحوّل اللغات عبر الزمان:

1) التحوّل قد يصيب تنوّعات الفونيم الأدائية فلا يكون فونولوجيا إذ لا يتغيّر بذلك النظام.

2) أما إذا كان فونولوجيا فإما أن يتحوّل الاختلاف بين وجهين من الأداء بالنسبة لحرف واحد إلى تقابل فونولوجي أي تقابل وظيفي وهذا يسميه Phonologisation= تحول إلى تقابل أو العكس أي يتحوّل التقابل الفونولوجي إلى اختلاف أدائي فهو عنده Déphonologisation = تحول إلى تنوّع أدائي، وإما أن يتحول التقابل المعين إلى تقابل

23- هذا وينبغي ألا نحط من قيمة ما أنتجه رفقاؤه غير الروسيين من حلقة براغ مثلVachek و Havranek و Trnka ومن جاء بعدهما من الشيكيين.

24- التجأ ياكوبسون إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1941 وأنشأ في نيويورك حلقة نيويورك اللغوية وكذلك مجلتها المشهورة الملقبة بـ Word وذلك في 1945 وصار أستاذا في جامعة كولومبيا في هذه المدينة وانتقل في 1949 إلى جامعة هارفارد ودرّس ابتداء من 1957 بالمعهد الكبير المسمى بـ M.I.T ولهذا الحادث أثر كبير، كما سنراه، في اللسانيات الأمريكية. وإنتاج ياكوبسون العلمي عظيم فقد نشر مالا يقل عن 475 دراسة بين مقالة وكتاب.

25- الأول: ملاحظات في التطور الفونولوجي الروسي (صدر في مجموعة أعمال حلقة براغ (1929، ج2)، والثاني: «مبادئ الفونولوجية الدياكرونية، صدر في نفس المجموعة (1931، ج4) وكملحق في كتاب تروباتزكوي (1949).

26- هذا في تفسيرنا ونعتقد أنه يطابق كلام ياكوبسون. ولم يفهمه هكذاالعلماء الذين جاؤوا بعد سوسور.

أخر فهذا عنده Rephonologisation (تغيّر التقابل). ويمكن أن نمثل لذلك بما جرى من التحوّلات العربية: فأما النوع الأول فقد ذكر سيبويه عددا كبيرا من الوجوه التي سماها بالمستحسنة كألف التفخيم وأنواع الإمالة وغيرهما فهما تنوعات إقليمية طرأت في زمان معين في بعض اللهجات وأما النوع الثاني: فمثل تفخيم الألف أوترقيقها في بعض الكلمات العربية في لهجة الجزائر الحالية (كاز في مقابل كاز بالتفيخم، فالأول معناه النفط والثاني معناه الغاز) وكذلك الأمر في اختلاف الرأي المرقق والمفخم وهو تنوّع أدائي في العربية فصار في المشرق تقابلا مثل: «ظهر في مقابل زهر» أما الثالث فمثل الطاء القديمة (كما وصفها سيبويه بالجهر) في مقابل الدال: تحول هذا التقابل إلى التقابل الآخر: تاء مفخمة/ دال مفخمة (= الطاء الحالية/ الضاد الحالية)[27].

وسنرى ما لياكوبسون من أفكار فيما يخصّ الظواهر اللغوية غير الصوتية فيما بعد إن شاء الله.

أما فيما يخص الفونولوجية التاريخية فقد ألف أندري مارتيني الفرنسي كتابا حافلا حول ما أسماه بـــ «اقتصاد التحوّلات الصوتية»[28]. يصرّح في هذا الكتاب أنه ينوي أن يفسر هذه التحوّلات ولا يكتفي بوصفها كما فعله ياكوبسون. وبنى كل هذه المحاولة على مبدأين طبيعين متضادين وهما أولا ما يقتضيه الخطاب من البيان والوضوح، وثانيا ما تقضيه طبيعة كل كائن حي من الاكتفاء بالقليل من المجهود لتحقيق غرضه: والمجهود هنا هو الذي يبذله المتكلم في التلفظ، وهو ما يسميه العلماء في زماننا بقانون الجهد الأقل Principe du moindre effort[29]، وسمى مارتيني المبدأ الأول بـــ «الإقتصاد» Economie (اقتصاد،

27- وهذا سببه القريب عندنا: تحول الضاد القديمة (الصعبة النطق عند من كانت لا توجد في لغته) إلى دال مفخمة في الأكثر فصارت تزاحم الطاء القديمة المجهورة فلتجنب اللبس تحولت الطاء إلى حرف مهموس (من نفس المخرج= تاء مفخمة). فهذه الأمثلة من العربية ولهجاتها وتفسير تحول الضاد والطاء لم يذكره علماء الفونولوجية.

28- Economie des changement phonétiques، الطبعة الأولى برن 1955. هو اختصاص في اللغات الجرمانية واللسانيات وهو الذي أدخل دراسة الفنولوجية في فرنسا ودرّس هو أيضا في نيويورك بين 1946 و1955.

29- انظر كتابه الذي سبق ذكره: ص21 وص94. أول من سمى هذا المبدأ هكذا وأثبت وجوده ودوره هو جورج زيف الأمريكي (G.Zipf) إلا أن الفكرة قديمة وخاصة فكرة التعارض بين هذا المبدأ ومبدأ ضرورة المحافظة على وضوح الخطاب. فقد أطال فيه الكلام بول باسي الفرنسي (في1890) وعالج ذلك معاصراه: يسبرسن وسويت (Jespersen-Sweet). وذكر مونان أن بعض اللغويين في الدانمارك قد تكلموا أيضا عن هذا التعارض (انظر تاريخ علم اللغة في القرن العشرين , ص78- الأصل الفرنسي) (أو هذا التعارض هو مبدأ أساسي عند علمائنا منذ الخليل وسيبويه (الخفيف في مقابل الفرق). انظر الخصائص 1/146-147).

ص94) (أخذ هذا اللفظ من سويت المذكور سابقا). وذكر أيضا ما قاله بول باسي عن هذا التعارض: «يميل الصوتان المتتاليان (في سياق الكلام) أن يتقرب أحدهما من الآخر... ويعارض هذا الميل الحاجة إلى إبقاء الاختلاف الذي له دلالة»، ويضيف: «ومن المعلوم أن هذا الإبقاء للعناصر الهامة لا يحصل بإرادة المتكلم... » (اقتصاد، مارتيني، ص43)[30]. وفضل مارتيني ههنا –زيادة على اعترافه بما جاء به سابقوه– هوتبيينه أنّ التقابل من الجهود المؤدي إلى التماثل أوالتجانس للأصوات يقع دائما في درج الكلام أي في المحور التركيبي (في اصطلاح اللسانيات). أما الضغط الآخر المعارض له وهو المحافظة على العناصر وصفاتها التي لها دلالة فيقع في المحور الاستبدالي أي في كل موضع من مواضع مدرج الكلام حيث يمكن أن يستبدل عنصر بعنصر آخر من جنسه بحسب غرض المتكلم. فالاعتدال اللغوي في حالة زمانية معينة من تطوّر اللغة هو ناتج عن هذين الضغطين. ويؤديه ذلك أن يعد الاقتصاد –في آخر المطاف– لا كميل فقط إلى تقليل الجهود بل كحالة اعتدال واستقرار مؤقت تنتج عن التعارض نفسه كما قلنا[31].

وبذلك وفق مارتيني عندما دعا إلى اعتبار هذا الاعتدال لا كغاية يرمي إليها كل تطور لغوي كما كان يقول بذلك تروباتزكوي وياكوبسون بل كنتيجة لتدافع القوتين الطبيعيتين المشار إليهما وليس كغاية إذ الغائية (Théléologic) هو مفهوم غامض علميا وأقرب إلى التأمل الفلسفي منه إلى العلم التجريبي (اقتصاد، ص17–18).

30– يقول مارتيني: «إن العدد مما يمكن أن تحدثه أعضاء النطق من الأصوات المختلفة هو لا نهائي نظريا إلا أن ما يمكن أن ما يمكن أن يضبطه الإنسان من هذه العمليات العضلية في مستوى اللسان أو الأوتار الصوتية هو محدود. أما السمع فهو يساهم بلا شك باستمرار بمساعدته الناطق على النطق المناسب. ولكن حدة السمع التمييزية هي أيضا محدودة» (اقتصاد،ص94–95). ويسمي مارتيني هذا العجز Asymétrie des organes أي عدم تطابق الأعضاء الناطقة، ومعنى هذا أن التلفظ بكلمة تقتضي الانتقال من عضو إلى آخر يختلفان اختلافا كبيرا ويسمى ذلك أيضا Inertic des organes أي عدم استجابة الأعضاء (لأنها لم تخلق لهذا الغرض) (اقتصاد, ص95).

31– والجدير بالملاحظة أن مارتينى يحصر نظام اللغة كله (كسائر الوظفيين) في المحور الاستبدالي وحده لأن المحور التركيبي (الأفقي) هو مجرد تسلسل الكلام المحسوس عنده وإن كان ضروريا لمعرفة التباين الأفقي (في تسلسل الكلام–Contraste) فهو ثانوي عنده إذ جوهر النظام التمايزي ينتج من استبدال عنصر بعنصر اخر مقابل له Commutation. وهذا أكبر غلط ارتكبه الوظيفيون, كما سنراه, عند نقدنا لهذا المذهب.

انسجام النظام الفونولوجي:

لقد بيّن تروباتزكوي (المبادئ، 87-88) أنّ المتقابلات من الحروف قد يكون في بعضها نوع من الخفاء إذ لا تظهر الميزة لأول وهلة. وليست كذلك المتقابلات ذات الطرفين كـ:P وB (لا يوجد في الفرنسية مثلا من الشفوية الشديدة غير الغناء إلا هذان الحرفان) لأنهما يشتركان في صفات لاتوجد في غيرهما. فالميزة فيهما: جهر/همس ظاهرة جدا فإذا تكررت هذه الصفة في المتقابلات المتناسبة كانت أكثر ظهورا. أما التقابل المانع فأوضح لأنه تقابل بوجود شيء واحد وعدم وجوده (B/P هو أيضا تقابل مانع لأن هذين الحرفين لا يتمايزان إلا بوجود صفة وعدمها). وليس الأمر كذلك بالنسبة للتقابل المسمى عند الغربيين بالمنفصل أوالمتعادل إذ لايوجد بين المتقابلين إلا القليل من الصفات المشتركة كالعين والباء في العربية (كونهما حروفا جوامد فقط). وكذلك هو التقابل غير القابل للإلغاء لأنه يقتضي أن تكون الحروف المتقابلة متقاربة جدا.

ويترتب على ذلك أن المتقابلات ذات الطرفين المتناسبة المانعة والقابلة للإلغاء هي التي يتّضح فيها التفاضل والتقارب بين الحروف وبالتالي النظام الذي تنتظم فيه. وهذا بخلاف المتقابلات المتعددة الأطراف المنفردة ومن ثمّ غير القابلة للإلغاء (المتقابلات ذات الطرفين هي وحدها قابلة للإلغاء) فلا يظهر فيها بوضوح الانتظام المبني على التفاضل والتقارب إذ قد لا تشترك إلا في صفة واحد عامة مثل كونها من المصوتات أو من الصوامت.

أما ما يوجد بين هذين النوعين من التقابل الواضح وغير الواضح ففيه درجات فكلما كثر في النظام الصوتي التقابل الأول: ذو طرفين متناسب مانع وقابل للإلغاء كان أكثر انسجاما وبالعكس، أو بعبارة أخرى: كلما كثر في لغة من اللغات الاطراد بين الحروف من حيث الفوارق والجوامع كان النظام الصوتي فيها أكثر اعتدالا. وهذا قد لا يلاحظ مائة بالمائة في أي لغة لأن التحوّلات الصوتية عبر الزمان -في اللغة المنطوقة- لا تبقي النظام على ما كان عليه.

تعميق مفهوم الاقتصاد في النظام الصوتي في المنظور السنكروني (الآني).

إن الوحدات الصوتية، كما هو معروف، محصورة ومعدودة بخلاف الكلمات التي هي نتيجة لتراكيب هذه الوحدات فهي كثيرة جدا وعددها قابل للزيادة وما يتركب من هذه الكلمات من الجمل فلا حصر له.

فهذا يحصل منه اقتصاد عظيم جدا في التعبير عن الأغراض. فكيف يمكن أن يكتفي بعدد قليل من الحروف ولا تلتبس هذه الحروف بعضها ببعض. وقد أجاب الوظيفيون كل واحد (وعلماؤنا عن ذلك منذ القديم) بأنّ المخارج –وهي أقل عددا من الحروف– قد يخرج في كل واحد منها أكثر من حرف ويتميز كل واحد منها بصفات أخرى غير المخرج وهي الشدة والرخاوة واللين والجمود والجهر والهمس والتفخيم والترقيق كما هو الشأن في العربية). وهذا هو معنى الاقتصاد أي الاكتفاء بالقليل من العمليات المحدثة للحروف (ومن ثم الاكتفاء بالقليل من الحروف) مع إمكانية تغطية كل حاجات التعبير.

– الاقتصاد وكيفية اشتراك الصفات المميزة في الحرف الواحد

فالسرّ في قلة المؤونة وتكاليف التعبير (بالقياس إلى عظمة الإفادة) يكمن، كما رأينا، في كيفية اشتراك الصفات المميزة في كل حرف. والشرط في ذلك هو أن لاتعارض صفة الصفات الأخرى. يقول مارتيني: «إن عدد العمليات اللفظية البسيطة التي لا يمكن أن تلتبس بعضها ببعض في نظام صوتي قليل. ويمكن أن يزداد عددها بتركيبها بعضها في بعض وخاصة التي تقبل التركيب... إذا لم تمانع العمليات الأخرى. وذلك مثل اهتزازات الأوتار الصوتية فإنها لا تعارض أبدًا حركات الشفتين أو حركات اللسان ولا يمنع الصوت الذي يحدث هذا الاهتزاز إدراك السامع لاحتكاك الحروف الرخوة» (اقتصاد، ص 99 – 100).

ويقول: «فالمتقابلات المتناسبة هي من بين المتقابلات التي بها يزيد عدد الحروف في لغة ما دون أن يتزايد بنفس النسبة عدد العمليات التلفظية التي يجب أن تبقى متميزة» (نفس المصدر، ص101) وذلك بيّن جدا لأنّ التناسب يجعل الفارق (وهو ناتج عن عملية تلفظية بسيطة مثل الجهر أو التفخيم وغير ذلك) يطرد فلا يكون لكل متقابلة فارق خاص.

يقول مارتيني أيضا: «إن للمتناسبات مساهمة في إبقاء النظام على ما هو عليه. وذلك لأنها يتقلل بها عدد عمليات التلفظ... فتكون أبين. ومن جهة أخرى بكثرة دوران هذه العمليات في الكلام (لقلة عددها) يكون للناطقين بها أكثر من فرصة لإدراكها وإحداثها أما الفونيمات غير المندمجة المنفردة في النظام فتكون أكثر عرضة للزوال»[32]. ويخلق لها قرين يتناسب معها أوتتحول مع الزمان إلى قرين آخر لفونيم منفرد مثلها (نفس المصدر، 103).

فأحسن الأنظمة الصوتية هي نظريا التي تكون وحداتها مندمجة أي داخلة في متناسبات أو حُزم. فبما أن المتناسبات والحزم هي التي تساهم على بقاء النظام على ما هو عليه إذ تناسب أجزائها هو عين الانسجام اللغوي (إطراد الفوارق في عدة حروف) فالحروف المندمجة في النظام بهذا المعنى (Intégration au système) هي أكثر الحروف مناعة بالنسبة إلى التحوّل الزماني. أما عمليا فليست كل أنواع التراكيب التلفظية ذات قيمة واحدة فأوفى الأنظمة انسجاما ليست بالضرورة أكثرها خفة ولا أكثرها استقرارا عبر الزمان. (نفس المصدر، ص103-104). ثم إن اتّساع المتناسبات والحزم لا يحصل منه ضرورة اقتصاد إلا إذا كان التلفظ المركب الناتج عنها يسهل تحصيله وإدراكه (107).

وسوف نتطرق في العدد القادم إن شاء الله لنظرية ياكوبسون الثنائية وما آلت إليه الفونولوجية في السنين الأخيرة ثم نوجه للفونولوجية عامة ونظرياتها الخاصة للنقد الموضوعي الذي لا مناص منه. مع الالتفاف كعادتنا إلى ما جاء به علماؤنا قديما مما له علاقة بهذا الموضوع.

32- مثل الضاد العربية القديمة، كما رأينا، فكان لا يقابلها شيئ.

النظام الصوتي العربي (في زمان سيبويه)

بحسب ما جاء عند الخليل وسيبويه من الأوصاف و التصنيف للحروف العربية

(بون فوسين: التنوعات الستة المستحسنة)

الصفات (بحسب اتساع المخرج) / المخارج		شفوي	لثوي	نطعي		شجري	من مؤخر الحنك	لهوي	حلقي		
				ذولقي أو أسلي	صفيري				أدنى الحلق	أوسطه	أقصاه
أصوات الحركات (المصوتات) (1)		ـُ				ـِ					ـَ (1)
البينية (2)	- مدّها	ـُو				ـِي					ـَا (+ ألف التفخيم و الممالة)
	- اللين	و				ي					
	- المنحرف			ل							
	- المكرور			ر							
	- الأغن	م		ن (+الخفية)							
	- الناصع									ع	
الرخوة مع تفخيم	مجهور		ظ			ض					
	مهموس				ص (+التي كالزاي)						
من غير تفخيم	مجهور		ذ		ز				غ		
	مهموس	ف	ث		س	ش (+التي كالجيم)			خ (4)	ح	هـ
الشديد مع تفخيم	مجهور			ط (3)				ق (3)			
	مهموس										
من غير تفخيم	مجهور	ب		د		ج					
	مهموس			ت			ك				ء (+بين بين)

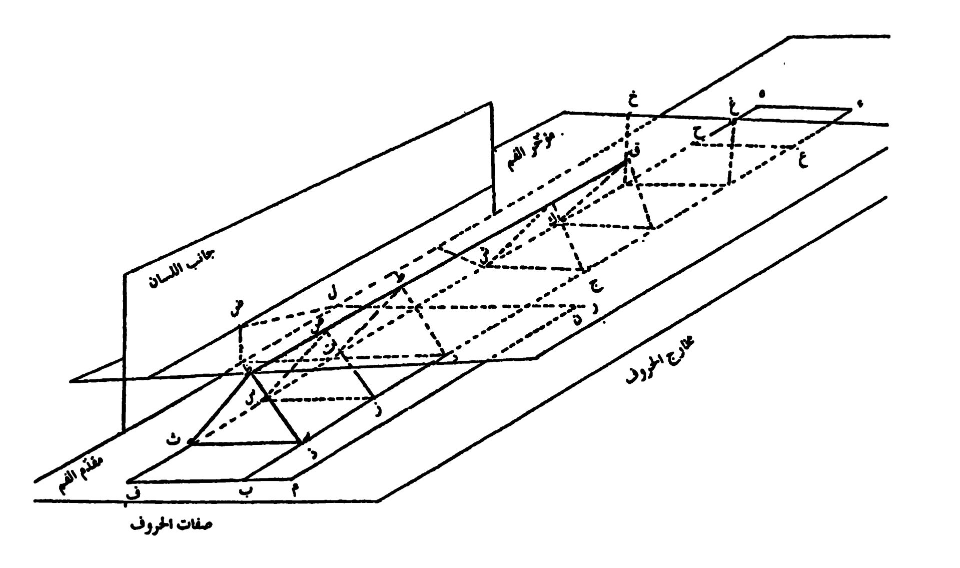
(1) كلها صوت حنجري (من أقصى الحلق) بانفتاح تام في الفتحة و هيئة خاصة للتجاويف و الشفتين في الضمة و الكسرة.

(2) هي الحروف التي بين الشديدة و الرخوة.

(3) كانت الطاء مجهورة (دال مفخمة) وصارت مهموسة (تاء مفخمة) وكذلك القاف (الآن بتفخيم +همس).

(4) الغين و الخاء تفخمان مع الفتحة.

النظام الفنولوجي للغة العربية (بثلاثة أبعاد)



النظام الفونولوجي الفرنسي الحالي[33]

Classe des phonèmes consonantiques (ou consonnes) — **فئة الصوامت**

Degrés de fermeture ou d'obstruction			Localisation de l'obstruction		
			Occlusion labiale	Occlusion linguale	
				Région dentale	Région palatale
Liquides	*latérale*	/l/ (long)			
	vibrante	/r/ (rond)			
	non latérales non vibrantes	*«coulantes»*	/w/ (oui)	/ẅ/ (lụi)	/j/ (yeux)
Fricatives	*non voisées*		/f/ (feu)	/s/ (russe)	/š/ (marche)
	voisées		/v/ (veut)	/z/ (ruse)	/ž/ (marge)
Occlusives	*nasales*		/m/ (mont)	/n/ (nom)	/ñ/ (gnon)
		non voisées	/p/ (pont)	/t/ (thon)	/k/ (camp)
		voisées	/b/ (bond)	/d/ (don)	/g/ (gond)
Consonne «neutre»	/h/	(hêtre)			

33- من كتاب: J.Barraut J.Bonnet, L'Esprit des mots

Classe des phonèmes vocaliques (ou voyelles) فئة المصوتات

			Lèvres tirées	*Lèvres arrondies*	
			Langue vers l'avant		*Langue vers l'arrière*
	4	Oral	/a/ (patte)		/ɑ/ (pâte)
		Nasal		/ɑ̃/ (pente)	
Volume de la cavité buccale	3	Oral	/ɛ/ (prêt)	/œ/ (jeune)	/ɔ/ (sol)
		Nasal	/ɛ̃/ (fin)	/œ̃/ (parfum)	/ɔ̃/ (fond)
	2		/e/ (pré)	/ŏ/ (jeûne)	/o/ (saule)
	1		/i/ (prix)	/ü/ (lu)	/u/ (moule)
			voyelle «neutre»	/ə/ (le)	

النظام الفونولوجي الإنكليزي[34]

1- نظام الصوامت

		Bilabial	Labiodental	Dental	Alveolar	Alveopalatal	Velar	Glottal
Stops	voiceless voiced	p b			t d		k g	
Affricatos	voiceless voiced					č ǰ		
Fricatives slit	voiceless voiced		f v	θ ð				h
groove	voiceless voiced				s z	š ž		
Lateral	voiced				l			
Nasals	voiced	m			n		ŋ	
Semivowels	voiced	w			r	y		

2- نظام المصوتات

	من مقدمه Front	من وسطه Central	من مؤخر الفم Back
Higt حاد	i	i	u
Mid وسط	e	e	o
Low منخفض	x	a	c

34- من كتاب كليسون An Introduction to descriptive linguistics, pp.24,35

تعليـق

ألحّ الوظيفيون، كما رأينا، على التمييز بين مفهوم الوحدة الصوتية أو الفونيم وتأدياتها المختلفة من جهة، وعلى كون الوحدات الصوتية تندمج في نظام قائم برأسه وخاص بلغة من اللغات. فأما مفهوم الفونيم فلم يتطرق إليه العلماء العرب مثل الغربيين في زماننا هذا وذلك لأسباب تاريخية محضة، فالإطالة في الكلام عن الفونيم كان، في الحقيقة، ردّ فعل كما بيّناه على التارخيين الغربيين. ثم قد ظهر في أواخر القرن التاسع عشر في أوربا مفهوم الشكل والصيغة ويجب أن تُميز بين الأفراد التي تتكوّن منها. أما اللغويون العرب فكانوا يسمون حرفا: أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام غير مفرد[35] وكذلك ما يرمز به إلى ذلك في الكتابة[36]، فهذا هو الفونيم كأقل جزء من الكلام. أما الفونيم في مقابل تنوعاته فهو اسم الحرف (كحرف الجيم مثلا) وذلك لأن الاسم العام يدل في الوضع على أمة كما يقول سيبويه أي على جنس، لا على فرد معين. فأما ما يحصل بالفعل من صوت فهو المخرج كمصدر لا كاسم مكان فهو بهذا المعنى مصدر للخروج بمعنى الحدوث والتحصيل وإخراج الحرف عندهم هو إحداثه والمخرج كاسم مكان يدل على مكان حدوث الحرف. أما التنوعات للحرف الواحد فهي كما قلنا البدل الواجب أو الضروري أو البدل الجائز (اللغة)، هذا وإن لم يخرجوا بنظرية في ذلك (كالوظيفيين) فلم يفتهم التمييز بين الحرف وحدوث الحرف في مخرجه[37] ولم يضطرهم أي حادث تاريخي في زمانهم حتى يثير هذا الموضوع كما فعله الغربيون. ثم إنهم كانوا في زمانهم مشغولي البال بوصف الضوابط التي تضبط النطق الخاص بأكبر عدد من العرب الفصحاء لا ببناء فلسفة حول الحرف.

35- إذ لا يمكن أن ينطق بحرف واحد في اللغة العربية والكثير من اللغات.

36- أما التمييز بين الحرف وبين رمزه الخطي فالسياق كان كافيا لذلك. ولا ننس أن التخليط بين الفونيم وكتابته لا يحصل إلا عند من يتمكن من دراسة الأصوات.

37- أي تحصيل الحرف كالجيم مثلا وتصييره صوتا مسموعا قد يكون جيما معطشة أو جيما مصرية أو جيما مغربية وغير ذلك مما ينتمي إلى ما يندرج تحت اسم الجيم (وهو حرف أي فونيم بهذا المعنى).

فالجدول الذي نقدمه للقراء الكرام (في ص 259 فيما سبق) وهو النظام الذي تصوّره الخليل وسيبويه تماما وهو في جدول ذي مدخلين: المخارج والصفات. أما المخارج فالمقصود هنا هو مكان حدوث الحرف في القناة الصوتية وهي صفات مميزة أيضًا، أما الصفات فهي الكيفيات التي تتميز بها الحروف في داخل كل مخرج. ويسميها الرمّاني فصولا لأنها تفصل بين الحروف التي تخرج من مخرج واحد.

ويمتاز اللغويون العرب عن المحدثين بجعلهم هذه الفصول متفرعة بالتدريج الأكثر انفتاحا إلى أقلّة أو عدمه وهذا قد عرفه سوسور ولكن الفرق الأساسي هنا هو أن التفريع يقع عند العرب بالزيادة من أفتح الحروف إلى أغلقها[38].

(وقد أشرنا إلى ذلك قبل). لذلك يسمون الـ distinctive feature فضيلة إذا كانت وحدها كافية للتمييز.

ثم إن هناك مسائل تطرقنا إليها في كتابنا: اللسانيات العربية واللسانيات العامة وفي دراسات أخرى. منها مفهوم حرف المدّ فهو ليس مصوتا طويلا (على حد تعبير الصوتيات الغربية) بل هو امتداد لصوت الحركة (الجزء الأخير للمصوت الطويل).

ووفق العرب في تمييزهم بين الحركة وصوت الحركة من جهة، وبين هذا الصوت وامتداده من جهة أخرى، لأنهم لاحظوا أن الحركة قد تكون بلا صوت وهو المختلس أو المُخْفَى، كما تفطنوا إلى أن المدّة هي حرف قائم بنفسه لغويا (هي علامة) وإن كان غير مستقل لفظيا (لايمكن أن ينطق به بدون حركة قبله) إلا أنّ تحوّلاته هو على حدة دون الحركة التي قبله تدل على أنّه عنصر قائم بنفسه ولا ينبغي أن يغمر في المصوت الطويل بدعوى أنّه غير مستقل عما قبله.

أما الحروف البينية فهي بين الشديدة والرخوة، وعجب بعض المحدثين من وضع العرب العيـن في هذا الفصـل، والحـق أن العين هي نتيجـة عن انقباض وانبسـاط لوسط الحلق

38- الزيادة تكون بعمل عضو زائد والإغلاق المتدرج يقتضي هذا العمل الزائد.

(medio-pharynx) سريعين يشبه ذلك الاهتزاز كما تبينه الصور بالأشعة (وليست الحاء هكذا وإن كانت تقابلها في كونها مهموسة من وسط الحلق[39]).

أما الطاء فكانت مجهورة فزاحمتها الضاد إذْ صارت دالا مفخمة (في قراءة القرآن حاليا وفي النطق الفصيح اليوم) وهي غير التي وصفها سيبويه. فصارت الطاء مهموسة وهي خانة فارغة في نظام الفصحى القديم.

أما الجيم فوصفها سيبويه بالشدة (حَبْسية عند ابن سينا= stop) وجعلها مقابل الشين التي هي رخوة. فهذا يدل على أن شدّتها لم تكن مثل شدة الجيم في شمال مصر(G) وذكر سيبويه هذا الحرف عند ذكره الجيم التي كالكاف فليست هي الجيم الأولى وكل هذا يؤكد افتراض القائل بأنها كانت شديدة في بدايتها مثل الجيم المعطشة اليوم[40].

39- يمكن أن تعتبر العين رخوة بشيء من التسامح في مقابل الحاء بفارق الجهر والهمس.
40- سيصدر كتاب يجمع كل ذلك بالتفصيل وبالاعتماد على الأجهزة إن أطال الله في العمر.

تأثير النظريات العلمية اللغوية المتبادل
بين الشرق والغرب : إيجابياته و سلبياته[1]

إن التأثير الحضاري وخاصة الثقافي منه هو ظاهرة طبيعة نشأت مع نشوء الحضارات المتتالية وبحكم اتصال الشعوب منذ أقدم العصور في أشكال متنوعة سلمية وغير سلمية. والتأثير المتبادل بين الثقافات الأجنبية والثقافة العربية قد حصل من أول وهلة في الطرف الغربي من العاهلية الاسلامية : بين أوربا وصقلية والأندلس خاصة. والذي اخترناه في هذا البحث من هذا التأثير هو ميدان النظريات اللغوية، وهو ميدان اعتقد أنه لم يُستقص فيه البحث إذ لا يزال يسوده غموض كبير سواء فيما يخص التأثير اليوناني أو الهندي على العرب أم تأثير العرب على الغرب. وذلك لأن هذا البحث يحتاج فيه صاحبه أن ينظر في جميع ما ألّف من دراسات في اللغات وفي نحو هذه اللغات أو فلسفتها في القرون الوسطى وفي بداية النهضة الأوربية حتى القرن التاسع عشر، وفي نفس الوقت أن يُحصى جميع ما نقل من العربية إلى اللاتينية من كتب النحو العربي وكتب الفلسفة العربية التي عالجت كل أو بعض ما يخص اللغات. وهذا عمل كبير جدا لم يخض فيه الباحثون بعد (إلا القليل). وقد كثرت الأقوال الجازمة وغير المنصفة عن حصول تأثير المنطق اليوناني على النحو العربي (دون الدراسات المطولة الموضوعية) وفي مقابل هذا لا نجد أحدا تطرق إلى تأثير النحو العربي —من حيث المفاهيم ومنهج التحليل- على النظريات اللغوية الغربية قديما وحديثا وربما لا يتصور هذا أحد من المستشرقين. ومع ذلك فهناك نصوص كثيرة وشهادات موضوعية صادرة من علماء غربيين لا يشك في نزاهتهم أشاروا بصراحة إلى هذا. والكشف عن هذه الشهادات غير كاف، في الحقيقة، لإثبات عمق التأثير، ولا مفر من الرجوع إلى النصوص هي بعينها القديمة منها أو القريبة العهد لنتبين بالتصفّح لها الواسع والتحليل

1- قدم هذا البحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2000.

المباشر ماهية المفاهيم العربية العلمية التي تسرّبت إلى الثقافة الغربية وإلى ماذا صارت وكيف تبوأت مكانتها في النظريات الحديثة.

I- تأثير منطق أرسطو في النحو العربي:

1 - متى تأثر النحو العربي بهذا المنطق؟

نشرنا في 1964 مقالا حاولنا[2] أن نبرهن فيه على أن النحو العربي لم يتأثر في نشأته ولا عند اكتهاله في زمان الخليل وسيبويه بمنطق أرسطو إطلاقا. وقد أقرّ بذلك بعد سنين المستشرقان كارتر(Carter) وتروبو (G.Troupeau)[3].

وحصل التأثر بالفعل في زمان ابن السراج[4] ومعاصريه -كابن كيسان وغيرهما وأولئك الذين سمُّوا بالمدرسة البغدادية-. وقد ازدهرت الفلسفة اليونانية في بغداد وذلك في عهد المعتضد بالله بالضبط[5]. وهناك شاهد عيان عاش في ذلك الزمان وهو تلميذ ابن السراج أبو القاسم الزجاجي. قال في كتاب «الإيضاح في علل النحو» عند كلامه عن حد الاسم: «ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا: الاسم صوت موضوع دال بالاتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم إنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا» (ص 48). وقال أيضا: «ولابن كيسان في كتبه حدود للاسم... هي من جنس حدود النحويين. وحدّه في الكتاب المختار بمثل الحد الذي ذكرناه من كلام المنطقيين» (ص 50).

2- في مجلة كلية الآداب بجامعة الجزائر. المجلد الأول 1964 (ص 67 ـ 86).

3- انظر Les origines de la grammaire arabe في Revue des étude islamiques 40 -1972 (ص 69-97). La logique d'Ibn al-Moqaffa'et les origines de la grammaire arabe in Arabica, (250-242) 1981.

4- وليس الرماني هو أول من مزج النحو بالمنطق كما يزعم ابن الأنباري. والحق أنه لم يفعل هذا إذ ألفاظه ومفاهيمه هي أقرب إلى علم الكلام منه إلى المنطق الأرسطي.

5- كان في بغداد في ذلك الزمان ثلاث مجموعات من الفلاسفة وكان أكثرهم علماء أو أطباء: أصحاب الكندي: السرخسي وأبو زيد البلخي وابن كرنيب، ومجموعة ثانية على رأسها: ثابت بن قرة، وأخيرًا ورثة مدرسة الاسكندرية: ابراهيم المروزي وقويري.

أما قبل ذلك بقليل فقد لاحظنا في بعض النصوص تسرّبًا خفيفا وخفيا للمنطق وهو يكاد لا يعتدّ به، وهو القول بأن الخبر هو الكلام الذي يجوز فيه التصديق أو التكذيب وذلك عند المبرد[6] -شيخ ابن السراج- وهذا اقتباس لم يترتب عليه شيء إذ لم يغير شيئا من النظرية العربية التي أخذها الأخفش عن سيبويه.

ثم إن الناظر الممعن في كتاب الأصول لابن السراج لا يمكن أن تغفل عنه التقسيمات الأفلاطونية: من الجنس إلى الأنواع والفصول، وكذلك الحدّ الذي يبنى على الجنس والفصل. وقد ورد في ترجمة ابن السراج أنه درس المنطق على الفارابي بعد موت شيخه المبرد كما أخذ منه الفارابي الشيء الكثير من علوم العربية (كما سنراه فيما بعد).

2 - لا أثر لمنطق أرسطو فيما سبق ذلك

أجمع المستشرقون قبل اليوم على حصول هذا التأثير بل ذهب بعضهم إلى أن مفاهيم النحو العربي الأساسية كلها مأخوذة من منطق أرسطو. ولم يأت أحد منهم بأي دليل اللهم إلا القول باستحالة إبداع العرب لكل هذه المفاهيم الدقيقة الناضجة في مدة قصيرة. وهو دليل واهٍ لأن العرب أبدعوا أشياء كثيرة غير النحو في هذه المدة القصيرة، مثل مفاهيم الفقه الإسلامي ومنطق القياس التمثيلي (وهو غير السلوجسموس)، ومسالك العلة عند الأقدمين، وهي مفاهيم ومناهج عربية محضة، فلا يوجد علاقة بين العلة الفقهية والنحوية من جهة وعلل أرسطو من جهة أخرى[7].

فإضافة إلى ما أثبتناه في بحثنا في 1964 فإننا نقول بأنه لا يمكن أن يثبت التأثير في جوهر النحو العربي إلا إذا كانت مفاهيمه الأساسية وبالتالي تحديداته ومناهج التحليل فيه تتغلب عليها النزعة المنطقية الأرسطو طاليسية لا أي نوع من المنطق، وليس الأمر كذلك. فإن النحو العربي الخليلي قد بني كله على مفاهيم أصيلة لا يوجد لها نظير في منطق أرسطو، فأساسها التمييز الصارم بين اللفظ والمعنى أي بين بنية الخطاب وما يدل عليه بلفظه

6- المبرد: المقتضب (ت.ع.عضيمة).(88/3). وأما الأخفش فانظر كتاب سيبويه تحقيق هارون (26/1، الهامش1). انظر أيضا أصول ابن سراج (36/1).

7- كارثة التخليط بين هذه المفاهيم سببها الجوهري هو ترجمة المصطلح اليوناني بمصطلح عربي سبق أن استعمل بمعنى آخر أبدعه العرب وذلك مثل القياس ومثل العلة وغيرهما.

من جهة وبين هذه الدلالة اللفظية من جهة أخرى. ثم إن هذا اعتبار لغوى محض وليس بمنطقي ولا سبيل إلى عثوره في المنطق اليوناني. أما ما يخص البنية فتكتشف بحمل العبارات التي تنتمي إلى فصيلة واحدة بعضها على بعض. وأما في مستوى الكلام فبهذا الحمل يتضح أن البنية المجردة التي ينطوي تحتها كل كلام فهو العامل والمعمول الأول الذي لا بد منه ثم المعمول الثاني والمخصِّصات، وهذا أيضا أمر لغوى محض وليس له مقابل في المنطق الأرسطي. وفيما يخص أصوات اللغة فلا نجد عند النحاة العرب مفهوم المصوّت القصير ولا الطويل ولا المقطع ولا المصوّت المزدوج بل نجد فيه مفهوما خاصا بهم وحدهم وهو الحركة ومقابلها السكون، وقد بني التحليل الصوتي –والعروض– كله على هذين المفهومين. وللعرب الجهر والهمس والشدة والرخاوة ولا يوجد مثل هذا إطلاقا عند اليونانيين، وأما الهنود فنجد عندهم مثل هذا لكن بتصور آخر، ثم ليس عندهم ما يقابل الحرف المتحرك والحرف الساكن[8]، فهو شيء تفرد به العرب.

ثم في أي مكان يمكننا أن نعثر في كتب المنطق اليوناني على المفاهيم الرياضية التي كانت أساسا للمنهجية التحليلية الخليلية، كالعلامة الغير الظاهرة والابتداء وخلوّ الشيء (كل هذا هو الصفر)، وكمفهوم المثال أو البناء، ومفهومي الأصل والفرع، والقسمة التركيبية في تقاليب حروف الكلمة وكل ما بني عليه من الجبر التركيبي الذي وضعه الخليل.

3 – غزو منطق أرسطو للفكر العربي وامتزاجه بالنحو العربي وما ترتب على ذلك من اختفاء المفاهيم الأصيلة

على إثر ما حصل من تسرّب الكثير من المفاهيم المنطقية في النحو العربي في نهاية القرن الثالث الهجري (ويتراءى ذلك جيدا في جميع الكتب النحوية) أعجب العلماء بما أدخل من الحدود على النحو مما سموه بـ«أوضاع المنطقيين»، وخاصة في الكثير مما جاء بعنوان «مختصر في النحو» ألّف لتعليم العربية، مثل «الموجز» لابن السراج و«الجمل» للزجاجي»

8- أول من تفطّن إلى هذا سوسور في عصرنا هذا (المتحرك عنده هو ما يسميه Explosif والساكن الـ Implosif) ولا يوجد هذان المفهومان عند أحد قبله إلا عند العرب، وأثبتت التكنولوجيا اللغوية الحديثة أنهما حقيقة ملموسة وبالتالي ضرورة الاعتماد عليهما في البحث العلمي والتعليم.

وغيرهما. ففيها أثر واضح للمنطق اليوناني. إلا أن النظرية الأساسية لم تمس. فكأن الحدود وبعض المفاهيم أضيفت فقط إلى ما عرف من حدود القدامى. وتفطّن الكثير من العلماء إلى وجود نظريتين مختلفتين في النحو فنبهوا القراء -كما فعل الزجاجي في الإيضاح- ومن جاء بعده ممن استساغ المفاهيم المنطقية، فميّزوا فيما بعد بين الحدّ بالجنس والفصل وبين الحد بذكر الصفات اللازمة أي الخصائص أو العلامات وهو الحد العربي (وسموه «الحد بالرسم» تخليطا بينه وبين الحد الرسمي المنطقي). ويقول ابن يعيش في شرحه للمفصل: «والفرق بين العلامة والحدّ أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحد بالذاتية» (3/7).

وبعد ذلك بالغ بعض النحاة من المتأخرين فأدخل في النحو الكثير من المفاهيم الفلسفية المحضة وذلك مثل ابن العريف في شرحه لجمل الزجاجي، يقول: «قد يتركب الاسم مع الفعل فيكتفى به دون الحرف لأن العرض إذا اتصل بالجوهر اكتفى وقام به وكان موجودا به». (مخطوط دار الكتب بمصر/ الورقة 8).

إلا أن الإقحام للمفاهيم غير اللغوية في الدراسة اللغوية كان غير خطير إذ كانت تستعمل فيه المصطلحات كما وضعت على أصلها. والخطر بل الطامة الكبرى هو اختفاء المفهوم الأصيل مع بقاء اللفظ نفسه واستبداله بمفهوم غريب عن النظرية الأصيلة[9]. وقد أشرنا قبيل إلى ما حصل من فظيع الخلط بين مفهوم السلوجسموس الأرسطوطاليسي وبين القياس العربي الذي ليس هو مجموع مقدمتين ونتيجة بتاتا. ولحُسن الحظّ لم يحصل هذا عند النحاة، حتى المتأخرين منهم، ولكن حصل، مع الأسف، عند بعض المحدثين من علمائنا في اللغة. فقد بحث بعضهم عن القياس عند أبي علي الفارسي وليس في ذهنه إلا المقدمتان والنتيجة. وبعضهم يجعله مماثلا الـ Analogia وهي إحدى الصور الاستدلالية الثلاثة عند أرسطو طاليس: القياس والاستقراء والتمثيل، وذلك لأنه كثيرا ما لاحظ أن القياس غير اليوناني قد يُسمّى قياس التمثيل[10]. وكمصطلح «مفرد» أيضا فقد يطلق على مفهوم «ما لا يدل جزؤه

9- نحن لا نريد بالأصيل هنا القديم بالضرورة بل الشيء المُبْدَع غير المقتبس.
10- في كتب أصول النحو مثل الاقتراح للسيوطي.

على جزء من معناه» وهو مفهوم أرسطو طاليسي يذكره عند حدّه للاسم و«الكلمة» (الجزء الثاني من الحكم المنطقي). ولا يدل هذا اللفظ عند سيبويه ولا الخليل على هذا بل على ما ليس مركبًا (كثيرًا ما يقول النحاة: «إفرادا وتركيبا»). وكذلك هو الأمر بالنسبة لكلمة «علّة» فهي لا تدل منذ زمان بعيد على ما قصده الخليل وتلاميذه فقد حدّد هذا اللفظ في كتاب العين هكذا: «حدث يشغل صاحبه عن وجهه» (تحقيق درويش، 100/1) وهو ما يمنع أن يكون الشيء مثل نظائره ويخرجه من بابه. وصار يطلق أخيرًا على كل سبب وعلى ما كان يُفهم من العلل الأربعة الأرسطو طاليسية[11].

وهذا التخليط هو خطير وهو عندنا من أسباب الجمود الفكري العربي لأنه منعنا (مع أسباب أخرى هامة) من أن نواصل أعمال المبدعين من أسلافنا. وقد تفطن لذلك الكثير من العلماء منهم ابن تميمة، وقد بين الفروق القائمة بين الحد العربي والحد الأرسطي وبين القياس اليوناني الذي سماه بالقياس الشمولي وبين القياس العربي وهو غير القياس التمثيلي ولا يعني به ما يعنيه أرسطو من التمثيل.

II – تأثير النحو العربي وفلسفة اللغة عند العرب في النظريات اللغوية الغربية

1 – مفاهيم لغوية ظهرت عند الغربيين ولا أثر لها في التراث اليوناني اللاتيني

لقد دخلت المفاهيم اللغوية العربية أوربا عن طريق الفلسفة العربية التي نقلت إليهم مع الكثير من كتب العلوم ابتداء من القرن العاشر والحادي عشر الميلادي، وقد تجند لترجمة الكتب العربية عدد كبير من المترجمين في الأندلس وصقلية وأوربا (مثل حلقة أكسفورد)[12]. هذا زيادة على ما كان اطلع عليه بعض العلماء الأوربيين من هذه المفاهيم في هذه الكتب

11- عند الفلاسفة.

12- من هؤلاء المترجمين نذكر: Adelard of Bath (المولود في 1070) وJ,De sévilla ، و Hermann الدالماتي، و Gundisalvi، و R.of Chester، و G.Cremonensi و M.Scot وغيرهم كثيرون، وأكثرهم كانوا من العلماء ذكرهم بهذه الصفة روجر بيكون وأثنى عليهم لمعرفتهم اللغات. وقد أهمل علماؤنا في عصرنا هذه التراجم التي تركها هؤلاء ولم يتناولوها بالدراسة بل ولا حاول أحد أن يحصرها ويعرف بذلك ماهية الأفكار والنظريات والمناهج العلمية العربية (بالدقة العلمية المطلوبة) التي دخلت أوربا ومتى وقع ذلك بالضبط وغير ذلك مما هو مهمل إهمالا كاملا.

مباشرة ومن كتب النحو بفضل معرفتهم للغة العربية ونخص بالذكر الداعي إلى «علم التجربة («Scientia Experimentalis») لأول مرّة في أوربا ألا وهو روجر بيكون الإنجليزي Roger Bacon (المتوفى في 1214)[13].

مفهوم علم اللسان:

وقد طلع روجر بيكون على ما كتبه أبو نصر الفارابي في كتاب «إحصاء العلوم» الذي كان نقل إلى اللاتينية في القرن الثاني عشر (ترجمة G.Cremonensi). يقول بيكون: «إن النحو هو في جوهره واحد في جميع اللغات وإن كانت تتنوع تنوعا عرضيا»[14]. ويقول الفارابي: «وهذه ليست توجد في العربية فقط بل في جميع الألسنة... فعلم النحو في كل لسان ينظر فيما يخص تلك الأمة وفيما هو مشترك له وغيره» (ص 61).

وأول من قال بذلك في تاريخ الإنسانية هو الفارابي ولم يسبقه إلى ذلك إلا بعض النحاة كالمبرد وأتباعه (خاصة ابن السراج والزجاجي) إذ صرّح بأن الأقسام الثلاثة للكلم هي موجودة في جميع اللغات، وربما استوحى الفارابي من شيخه ابن السراج فكرته من هذا الكلام فعممّه بتطبيقه على جزء كبير من اللغة. ومن ثم جاءت فكرة الكليات اللغوية (The Universals).

وانتشرت هذه الفكرة في أوربا وكانت المصدر لما سمّوه «بالنحو العام» Grammaire générale أو Universal Grammar ألّف فيه ج.هاريس (J. Harris) الإنجليزي كتابهHermès[15]، وكذلك فلاسفة «الموسوعة» الفرنسيون (والنحاة الذين ساهموا في تحرير هذه الموسوعة) وغيرهم. أما التسمية الحديثة Science of language فهي ترجمة للعبارة العربية «علم اللسان» التي استعملها الفارابي ونقلت عن طريق الترجمة اللاتينية Scientia

---

13- أدرك بيكون جيدا ما وجده في كتب ابن الهيثم في كتاب المناظر من القوانين والتجارب الفيزيائية في البصريات وألف في ذلك كتابا، وذاعت هذه الأشياء في أوربا ذيوعا كبيرا، ولا يعترف أكثر مؤرخي العلوم بما أثبته العرب من قوانين البصريات بل ينسبون ذلك كله إلى ديكارت.

14- ذكره Gilson في كتابه: تاريخ الفلسفة في العصر الوسيط، ص 405.

15- اسمه الكامل: Hermès or Philosophical inquiry concerning universal grammar: (London,1751).

Lingue . واندفع هذا الميدان من جديد -بعد أن سادت البحوث في تحوّل اللغات التاريخي في القرن التاسع عشر- بشكل جديد تمامًا بداية من فردينان دي سوسور. واستخدمت لفظة Linguistique -علم اللسان أو اللسانيات لأول مرة في عام 1826.

مفهوم العامل:

ظهر في القرن الثالث عشر الميلادي -لأول مرة في تاريخ أوربا- مفهوم العامل والعمل، واستعمل في ذلك اللفظ اللاتيني REGERE ومعناه الأصلي هو التدبير والتحكم في الشيء، وطبق على الفعل الذي جُعل هو السبب في ظهور الإعراب. يقول بطرس هلياس الفرنسي (في الفرنسية «Pierre Hélie»): «إن أهل زماننا من النحاة يقولون: dictio regit dictionem: بينما كان يقول بريسيانو (النحوي) D.exigit.D، فلا أرى باسا في هذا المصطلح الذي جاء من نُحاتنا فهو مجاز، له دلالة [فالعامل] بمنزلة القائد الذي يسيّر (regit) جيشا فكذلك هو الفعل الذي يسيّر الرفع في التركيب»[16]. ويقول من جهة أخرى: «العمل معناه أن تتحكم كلمة في أخرى في داخل تركيب حتى يكتمل هذا التركيب» (ص 241).

وكُتب لهذا المفهوم وهذا اللفظ بالذات النجاح الكامل، فقد اطّرد استعماله في أكثر كتب النحو باللغات الأوربية واستعمل بعضهم مرادفا له وهو gobernare وكان معناه في ذلك الزمان (حتى الآن) «تسيير العامل للإقليم». وعند ظهور البنوية تُرك هذا المفهوم فأحياه من جديد، منذ عهد قريب جدا، تشومسكي وله تقريبا نفس المعنى عنده[17].

فهذان اللفظان بهذا المعنى في النحو لا نجد لهما أثرًا إطلاقا في أي كتاب نحو أو لغة ألف في أوربا قبل القرن الثالث عشر. والغريب أن العامل بهذا المعنى هو مفهوم مأنوس عند النحاة العرب بل هو من مفاهيم النحو الأساسية[18]. ولا ندري هل أخذ النحاة الغربيون هذا المفهوم من العرب، وإن حصل هذا فكيف كان ذلك؟ أمن كتب النحو المترجمة أم روّجه أحد من درس العربية على أصحابها في مدارس الأندلس أو صقلية من أولئك العلماء المترجمين

16- انظر Notices et extraits: Thurot ص 74 و 239 أيضا (باريس 1886).

17- مصدره بالإنجليزية هو government، ونعتقد أن تشومسكي أخذ هذا اللفظ في نفس الوقت من مصطلحات النحو العبري (وهو منقول من النحو العربي) مع استئناسه بوجوده في كتب النحو الإنجليزي.

18- وهو أهم عنصر في النظرية الخليلية الحديثة، وصاغها المهندسون لاستثمارها في الحاسوب.

أو غيرهم، ومهما كان فإن ترجمة Erpenius في بداية القرن السادس عشر للأجرومية استعملت فيها كلمة rectio للعمل وregens للعامل. وإن دل ذلك على شيء فهو أن المترجم الأوربي علم أنهما يدلان على مفهوم واحد.

المسند والمسند إليه :

يستعمل بطرس هلياس -السابق الذكر- لأول مرة أيضا- اللفظين Supponi: وApponi، وصارا فيما بعد Suppositium و Appositum للدلالة على المسند والمسند إليه، ويقابلهما في المنطق الــ Subjectum والــPraedicatum، وهما في الأصل لا في جميع الأحوال الموضوع والمحمول في منطق أرسطو، واستعارهما النحاة الرومانيون ولا يزال يستعملهما النحاة الغربيون بهذا المعنى إلى يومنا هذا. ويبدو أن نحاة القرن الثالث عشر رفضوا الخلط بين المفهوم المنطقي وبين المفهوم اللغوي المحض -الذي يتمثل في المصطلح العربي المسند والمسند إليه (وظهر لأول مرة عند سيبويه)-. فمن المنظور المنطقي هو الحكم الذي مِحكُّه الصدق أو الكذب، ومن المنظور اللغوي هو الخطاب الذي يصلح للبيان والإفادة ليس إلا. وربما أداهم ذلك إلى تبني المفهومين العربيين، ونرجح ذلك لأن الكلمتين اللاتينيتين الأوليين معناهما المعتمد والمعتمد عليه ولا تعنيان -وكذلك المسند والمسند إليه- أن حكما حمل على موضوع فاحتمل الصدق أو الكذب (وهذا يمكن أن يقال عن الجملة الخبرية فقط وليس بالضرورة).

2 - مفاهيم لغوية عربية اقتبسها العلماء الغربيون في القرنين السادس عشر والتاسع عشر:

من أوائل العلماء الأوربيين الذين تأثروا بالنحو العربي مباشرة -لا عن طريق الفلسفة- نذكر اللغوي الإسباني Sanctius[19]. ويعرف بأنه كان واسع الاطلاع ولا سيما فيما يخص النحو العربي. وفي كتابه الأساسي المسمى بــMinerva[20] في نحو اللغة اللاتينية قد أحاط حقيقة بكل المفاهيم الأساسية التي اطلع عليها في كتب النحو التي راجت في ذلك الزمان ولا

19- اسمه الكامل: F.Sanchez el-Brocense وهو غير الفيلسوف.
20- نشر لأول مرة في 1887، وترجم إلى الإسبانية والفرنسية في السنين الأخيرة.

سيما التقسيم الثلاثي للكلم، وتبنى هذا التقسيم من النحاة الفرنسيين Buffier و Dangeau. هذا ولم يشر سنكتيوس ولا مرة إلى أن التقسيم الثلاثي هو لأرسطو كما فعله الكثيرون في زماننا[21].

إن سنكتيوس هو أول من أدخل مفهوم الإضمار في النحو اللاتيني وسماه بالـ Ellipse. وحاول مثل نحاة العرب أن يعلل الكثير من العبارات المختصرة بتقدير ما هو محذوف. وبرع في ذلك وهو لا يتعسف في ذلك أبدًا لأن الإضمار هو نتيجة لعملية خاصة وهي حمل العبارات بعضها على بعض ليكتشف البنية التي تجمعها إن وُجدت، وقد تخرج بعض العبارات عن نظائرها ولا تطرد بسبب الحذوف لأسباب كثيرة، كالاستخفاف وطرد الباب ورفع اللبس وغير ذلك مما ذكره العرب في كتبهم. وأخذ ذلك نحاة بورويال إلا أنهم تعسفوا إذ كانوا قد قرروا أن تكون جميع العبارات أيًا كانت على نمط واحد ولو اقتضى ذلك التقدير غير المعقول، كل ذلك باسم المنطق والعقل[22]. وتأثر أيضا بهذا المذهب النحوي الفرنسي المشهور Dumarsais الذي حرر الكثير من المقالات في «الموسوعة» في القرن الثامن عشر.

واقتضى ذلك أن يستعير سنكتيوس من النحاة بالضرورة مفهوم القرينة المقالية والحالية، إذ لايمكن كما صرح بذلك كل النحاة أن يحدث أي حذف وأي إضمار إلا ومعه سياق أو حال يرتفع به اللبس (Situation or Context).

III – تأثير النحو العربي على علماء القرن التاسع عشر عن طريق أستاذ هذا الجيل منهم: وهو Sylvestre de Sacy (المتوفى في 1838).

بدأت الدراسات الخاصة باللغة العربية في الجامعات الأوروبية في القرن السادس عشر، فترجمت بعض المختصرات النحوية كالأجرومية والكافية لابن الحاجب وغيرهما، واستمر ذلك حتى ظهر أحد كبار المستشرقين الذين أنتجوا كثيرا من الدراسات في اللغة العربية وهو

21– أفضنا في ذلك في مقالنا الذي سبق أن ذكرناه. (لا يوجد عند أرسطو إلا الاسم والكلمة (في كتاب العبارة) ويذكر ثمانية أقسام في كتاب الشعر. وقالوا بأن القسم الذي خصصه لهذه الأقسام الأخيرة منحول وبعضهم قال إنه ناقص).
22– وردّ عليهم بعنف اللغويون البنويون فبالغوا في هذا الرد فألغوا التقدير وأخرجوه من جملة أدواتهم العقلية.

Sylvestre de Sacy الفرنسي الذي عاش في بداية القرن التاسع عشر. واشتهر هذا الرجل الفذ بحيث نزح إليه الكثير من الطلبة من الألمان ومن خارج فرنسا وكان معه عالم آخر اسمه Chézy، تتلمذ عليهما جماعة ممن صاروا بعدهما من عمالقة التفكير اللغوي الأوروبي، ونذكر منهم فون هومبولت Von Humbolt، والأخوين جريم Grimm، وفريدريك شلجل، وهم من مؤسسي اللسانيات الأوروبية.

وقد أطلع دي ساسي هؤلاء على الكثير من المفاهيم التي لم تكن معروفة، وذلك مثل المادة الأصلية التي سموها بجذر الكلمة. فهذا كان مجهولا تماما عنده علماء الغرب قبل القرن التاسع عشر. وصرح بعضهم أنهم وجدوا هذا المفهوم عند علماء الهنود القدامى، ويكون هذا صحيحا بالنسبة إلى بعضهم إلا أن هذا الجذر قد عرف قبل أن تترجم وتنشر الكتب الهندية (في وسط القرن 19 وبعده).

وقد اشتهر عند هؤلاء العلماء مفهوم الجذر، فراحوا يحللون الكلم إلى جذور ولو اصق (affixes). وعرفوا أيضا مثال الكلمة (وزنها وبناءها)، ولم ينتبهوا إلى أهميته العظيمة، كما لم يتفطنوا إلى أنه ناتج عن تحليل رياضي يحتاج إلى أن تجرد الوحدات ويرمز إليها برموز مثل (ف/ع/ل) في العربية، ثم أضف إلى هذا أن التحليل عندهم منذ أقدم الأزمنة هو تحليل تقطيعي فقط فيجب أن يُفضي إلى قطع صوتية محسوسة لا مجردة. وإلى الآن تجهل اللسانيات الغربية ما «للمثال» العربي من قيمة ابستمولوجية عظيمة، كما يجهل الكثير من معاصرينا أن المثال يوجد في مستوى الجملة وليس خاصا بالكلم.

هذا واهتم العلماء الألمان كثيرا بعد دراستهم على دي ساسي وعلى من تتلمذ عليه من شيوخهم بالنحو العربي وبما كتبه علماؤنا في الصوتيات خاصة، ونذكر ههنا البعض منهم:

1) Ernst Brücke (ابتداء من 1849): تطرق في كتابه: Grundzüge der Physiologie und Systematic der Sprachlaute إلى ما قاله عن النظام الصوتي في لغتهم كل من اليونان والهنود والعرب. وله أيضا دراسة عن الأصوات في العربية: Beiträge zur Lautlehre der arabischen Sprache (1860).

2) Czermak: له دراسات في الصوتيات المخبرية هامة.

3) Wallin: ترجم إلى الألمانية نصوصا خاصة بأصوات العربية، وترجم إلى الألمانية أيضا عدة نصوص من كتب القراءات وكليات أبي البقاء وغيرهما، وعلّق عليهما وذلك في دراسة: Über die Laute des Arabischen und ihre Bezeischnung in L.D.M.G, 1855, p.1-69, p599-665.

4) R.Lepsius: اهتم أيضا بصوتيات العربية وله: Über die Arabischen Sprachlaut und deren Unschrift, 1861.

هذا ولم يعرف القدامى من علماء اليونان ولا الرومان ولا أوروبا حتى نهاية القرن التاسع عشر معنى المجهور، كما استغلقت على أفهامهم بعض المصطلحات الصوتية العربية وكانت غريبة على الثقافة الغربية قديما وحديثا (حتى على هؤلاء الذين ذكرناهم).

قال ماتسون (Mattson) في كتابه عن لهجة بيروت (1911): «في وقت متأخر تحصل علماؤنا في المشرقيات على المعلومات الصوتية التي كانت تنقصهم فاستطاعوا أن يفهموا على الأقل ما كان العرب قد لاحـــظوه وأثبتوه، وكان العرب قد أصابوا في معظم ما قالوه» (ص 10)، وذكر ماتسون دي ساسي الذي لم يدرك شيئا من التقسيمات الصوتية العربية. وقد مَنع ساسي وبعض من جاء بعده من فهم هذه الأشياء ما ورثوه من الصوتيات اليونانية فكان كالحجاب على عقولهم وعلى أذهانهم، وكيف كان يمكن أن يميزوا بين المجهور والمهموس وهم لا يعرفون أن هذا يحصل في «أقصى الحلق» بوجود «صوت الصدر»[23] (اهتزازات الأوتار) (وقد استغلق ذلك إلى الآن على زملائنا)، وأقر الغربيون ذلك التمييز نهائيا يوم تمكنوا من مشاهدة هذا الاهتزاز في المختبرات الصوتية في نهاية القرن العشرين.

وينطبق هذا أيضا في الوقت الراهن على مفاهيم خاصة بعلماء العرب ولا مقابل لها أبدا في الصوتيات الحديثة وهو مفهوم المتحرك والساكن، وحرف المد، وامتناع الابتداء بالساكن، وكون العين حرفًا بينيًا وغير ذلك، وقد حاولنا أن نبرهن على صحة كل هذه المفاهيم بالاختبار بالأجهزة الحديثة.

23- بينا في بحث لنا سابق أن المقصود من الصدر أو أقصى الصدر هو مستوى أقصى الحلق كما هو عند قدامى الأطباء العرب (راجع مقالنا «تعال نحي علم الخليل» الذي قدمناه في 2000 في مؤتمر المجمع اللغوي بمصر).

IV – تأثير اللسانيات الغربية الحديثة في التفكير العلمي العربي:

اكتشف الباحثون العرب المحدثون ما جدّ من جديد في ميدان البحث اللغوي في الغرب منذ زمان غير بعيد وذلك بما أوفد إلى هذه البلدان من وفود طلابية أو باتصال مباشر، في المغرب العربي خاصة. وأول ما حصل هو في وقت ازدهار المذهب اللغوي المسمى بالبِنَوية (Structuralism). وكان الذين أخذوا عن الأساتذة الغربيين قد أبهرهم هذا المذهب إلى حد بعيد (حتى أبطل الكثير منهم كل ما وصل إلينا من أسلافنا حتى من المبدعين منهم بل ولاسيما من المبدعين) وذلك مثل نقضهم المعيار حتى كظاهرة واعتماد الوصف وحده وبالتالي رفض العلة والتعليل. ثم حاول بعضهم أن يطبقوا مفاهيم البنوية ومناهجها على العربية كما هي دون أي نظر أو نقد أو تمحيص سابق. ثم مضى زمان حتى ظهر مذهب جديد ألا وهو النحو التوليدي التحويلي فتحمس بعضهم له وراحوا يطبقونه، كما أخذوه، على العربية، ثم ظهرت مذاهب مختلفة منها الوظيفية الحديثة (وأحد زعمائها: Dick الهولندي) فحصل مثل ما حصل في السابق. والذي يُؤاخذ على هؤلاء ليس هو الاقتباس من غيرهم فهذا جائز ومرغوب فيه بل الاقتباس بدون نظر وبدون تمحيص، والارتياح الكامل لأي مذهب أو موضة تظهر في الغرب، والاقتناع الراسخ أن ما مضى عليه زمان فلا بد أن يكون غير ذي قيمة في جملته، وهذا خضوع تام للإيجابية الأوربية القائلة بأن العلم هو هذا الذي تمارسه أوروبا وحدها منذ أول نهضتها لأنه إيجابي أي غير ميتافيزيقي يعتمد على ظاهر الحواس. وهيهات أن تكون العلوم في هذه البلدان نفسها على هذا الشكل الساذج كما تصورته الإيجابية (Positivism).

الجانب الإيجابي للنظريات اللسانية الحديثة :

أثبت العلماء في القرن التاسع عشر ثم سوسور ونظراؤه أن الظواهر اللغوية كأي ظواهر يمكن أن تدرس دراسة علمية موضوعية، وأن الألسنة البشرية مثل كل الظواهر تتحول من حال إلى حال عبر الزمان حتى تصير ألسنة أخرى، وأن لهذه التحولات الزمانية قوانين صارمة، ثم اثبتوا بعد ذلك أنّ الألسنة يجب أن تدرس أيضا في حدّ ذاتها أي من حيث هي أدوات للاتصال والتبليغ، وأن لكل واحد منها نظاما من الرموز الصوتية خاصا بها من

أجل اكتشاف أوصافه وخصائصه. فتبيّن للناس حينئذ أن دراسة اللغات ليس الغرض منها بالضرورة اكتساب القدرة على استعمالها بل أيضا الكشف عن أسرارها في ذاتها. وكثرت، على هذا، الدراسات والبحوث في أكثر اللغات البشرية من حيث هي ظواهر تستحق الدراسة العلمية لا لغرض آخر غير تحصيل العلم النظري لا المهارة فقط وذلك بالتحليل الدقيق الخاضع لمقاييس معينة. فهذا كله إيجابي جدا على الرغم من المذاهب الكثيرة المتشعبة التي ظهرت بعد سوسور في كيفية تناول هذه الدراسة العلمية، واشتد الاختلاف فيها بسبب اختلاف التصور لماهية اللغة: هل يبنى التحليل كله على كون اللغة أداة تبليغ أم هناك أوصاف أخرى للغة عميقة لا يمكن أن يتغافل عنها، وهل يجوز لنا أن نكتفي بالوصف لنظامها الباطني بل هل هذا النظام هو مجرد نظام تقابل بين الوحدات وألا يجب أن نعتدّ بمعيار اللغة كظاهرة وكآلية اجتماعية ينتظم عليها استعمالها إذ لا توجد لغة في الدنيا دون معيار معين وغير ذلك. فكل هذا هو مفيد لأنه سيؤدينا إلى تصور موضوعي للغة، ولكل هذا أيضا تطبيقات كثيرة في ميدان تعليم اللغات وأمراض الكلام والعلاج الآلي للغة.

وفيما يخص هذا العلاج الآلي للغة فقد نشأت منذ عهد غير بعيد تكنولوجيا خاصة باللغة منذ أن صار العلماء والمهندسون يستعينون بالحاسوب في تحليل اللغة، ولهذا خصوبة عجيبة إذ لا يزال يأتينا أصحابه بمعلومات جديدة قد لا يستطيع اللغوي أن يحصل عليها هو وحده[24].

الخاتمة :

لقد حصل تأثير متبادل واسع في ميدان النظريات اللغوية ومناهجها التحليلية بين الحضارتين العربية والغربية منذ زمان بعيد، كما رأيناه، إلا أن معرفة ذلك تحتاج إلى أن يتفرغ لها وينكبّ على دراسة هذا التأثير كل من يهتم بذلك. ويجدر بنا أن نقول بأن الكثير من المفاهيم العربية اللغوية تحتاج إلى أن ينظر فيها بجدّ وبموضوعية ولا سيما تلك التي لا تزال غامضة عند الكثير من الباحثين، ونأمل أن تتضافر الجهود للحصول على تجديد كامل للسانيات العربية إن شاء الله.

24- والمدرسة الخليلية الحديثة، التي سبق أن ذكرناها، تتكون من هؤلاء اللغويين والمهندسين العرب الذين يحاولون أن يحيوا «علم الخليل» بقراءة جديدة لما تركه نحاتنا الأولون، ويحاولون صياغة النظرية لاستثمارها على الحاسوب.

المصادر والمراجع

أ- المصادر والمراجع باللغة العربية العربية:

أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، القاهرة، 1328.

أبو شامة (عبد الرحمن بن اسماعيل)،

- إبراز المعاني من حرز الأماني، ، تحقيق عطوة عوض، القاهرة، 1402.

- المرشد الوجيز، تحقيق طيار الدي قولاج، بيروت، 1395.

أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق فؤاد سزكين، القاهرة، جزآن، 1959.

ابن أبي السداد، الدر النثير، معهد المخطوطات العربية، 30 قراءات.

ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح محمد علي الصباغ، القاهرة، بدون تاريخ.

ابن السراج، الأصول في النحو، مخطوطة المكتبة العامة بالرباط رقم 326 أوقاف.

ابن جني (أبو الفتح عثمان)،

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، 1952-1956.

- سر صناعة الإعراب، القاهرة، 1954.

- المحتسب في شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي وزميليه، جزآن، القاهرة.

- المنصف، القاهرة، 1954- 1960.

ابن حزم، كتاب الفصل، القاهرة، 1317-1321.

ابن خالويه،

- إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمن، القاهرة، جزآن، 1413.

- المختصر في شواذ القرآن، نشر برجستراسر، القاهرة، 1934.
ابن سلام (أبو عبيد القاسم) ، فضائل القرآن، تحقيق أحمد الخياطي، رسالة ماجستير، دار الحديث الحسنية، الرباط، 1406-1407.
ابن سينا،
- أسباب حدوث الحروف، تحقيق الدكتور يحي مير علم ومحمد الطيان، دمشق، 1983.
- الشفاء: جوامع علم الموسيقى، القاهرة، 1956.
ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق د.شوقي ضيف، القاهرة، 1972.
ابن مهران (أبو بكر) ، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حكمي، دمشق، 1407.
ابن يعيش، شرح المفصل، القاهرة، بدون تاريخ.
الأخفش، معاني القرآن ،تحقيق د.فائز فارس،الكويت، الطبعة الثانية، 1981 .
الأزهري، تهذيب اللغة، القاهرة، 1964-1967.
الإسترابادي (رضي الدين)،
- شرح الشافية ، القاهرة، 3 أجزاء، 1939.
- شرح الكافية، اسطنبول، 1275هـ.
الباقلاني (أبو بكر)،
- كتاب التمهيد، تحقيق الأب يوسف مكارثي، بيروت، 1957.
- نكت الانتصار، تحقيق د.محمد زغلول سلام، الإسكندرية، 1971.
البزدوي (علي بن محمد)،أصول البزدوي، الأستانة، 1307.
الجصاص (أحمد بن علي)، أصول الجصاص، مخطوط دار الكتب المصرية، رقم 229 أصول.

الخليل ابن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.ابراهيم السامرائي، بغداد، 1980.

الخياط، كتاب الانتصار، تحقيق أ.نادر، بيروت، 1957.

الداني (أبو عمرو)، جامع البيان في القراءات السبع، مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم 3م.

الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، القاهرة.

الرازي (أبو بكر) ، التفسير الكبير، القاهرة، بدون تاريخ.

الرماني، شرح كتاب سيبويه، معهد المخطوطات رقم88.

الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي.

الزجاجي، الإيضاح، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، 1978.

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1957.

الزمخشري، الكشاف، القاهرة، 4 أجزاء، 1954.

السخاوي، شرح الشاطبية، المكتبة الوطنية بباريس رقم 611.

السخاوي (علم الدين)، جمال القراء، تحقيق د.علي حسين البواب، جزآن، مكة المكرمة، 1408.

السرخسي (أبو بكر بن أحمد)، أصول السرخسي، القاهرة، جزآن، 1372.

سيبويه، الكتاب، طبعة بولاق، جزآن، 1314-1316هـ.

السيرافي، شرح الكتاب، معهد المخطوطات رقم 85.

السيوطي (جلال الدين)،

- الإتقان في علوم القرآن، جزآن، القاهرة، 1951.

- الأشباه والنظائر، ط. حيدر باد، 1359.

الشافعي (محمد بن إدريس)، جماع العلم، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، بيروت، الطبعة الأولى.

الطبري، جامع البيان (تفسير الطبري)، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، 16 جزء ا، 1374.

الفارسي (أبو علي) ، الإيضاح ، تحقيق د . الشاذلي فرهودى. القاهرة . 1989

الفاسي (ابن عبد السلام) ، كتاب المحاذى، خزانة الكتب بالرباط رقم 312كـ.

الفراء، معاني القرآن، تحقيق علي النجار وآخرين، القاهرة، 3أجزاء، 1956-1973.

القاضي عبد الجبار، المغني في إعجاز القرآن، تحقيق أ.الخلوي، القاهرة، 1960.

القرطبي (أبو عبد الله)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، 1955.

القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر عثمان ود.عبد الصبور شاهين، القاهرة، الجزء الأول، 1972.

اللجنة الدائمة للرصيد اللغوي، الرصيد اللغوي الوظيفي (للمرحلة الأولى من التعليم الابتدائي)، المعهد التربوي الوطني، الطبعة الأولى، الجزائر، 1975.

المبرد، المقتضب، تحقيق ع. عضيمة، القاهرة، 4 أجزاء، 1385.

النحاس (أبو جعفر)، إعراب القرآن، تحقيق د.زهير غازي زاهد، بغداد، 5أجزاء، 1405.

الهذلي (ابن جبارة) ، الكامل، مخطوطة الأزهر.

الشافعي، الرسالة، تحقيق محمد شاكر، القاهرة، 1940.

مكي بن أبي طالب،

- الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق د.عبد الفتاح شلبي، القاهرة، بدون تاريخ.
- التبصرة في القراءات السبع، تحقيق محي الدين رمضان، الكويت، 1405.
- الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، جزآن، 1974.

مولانا مبارك شاه، شرح الأدوار، مخطوطة المتحف البريطاني.

ب- المراجع باللغات الأجنبية اللأجنبية:

A. Hadj- Salah, Linguistique arabe et linguistique générale, Paris- Sorbonne,1979

La notion de syllabe et la théorie cinético-impulsionnelle des phonéticiens arabes. Al-Lisāniyyāt. 1971. pp.63-83.

Arabic Linguistics and Phonetics, in Applied Arabic Linguistics and Signal and Information Processing, Hemisphère, New- York, 1986.

Arkbacer .H.J, A Study of intraoral Air Pressure associated with Production of selected Consonants .Ph .D .State Univ.of Iowa . 1964.

C .Rochette, Les groupes de consonnes en français, Québec,1973.

Ch. F.Hockett, A Course in Modern Linguistics, New-York, 1958.

F. Saussure, Cours de linguistique générale, éd. Critique T .De Mauro .Paris,1973

G. Straka, La division des sons du langage en consonnes et voyelles est-elle justifiée ? Travaux de linguistique et littérature, Strasbourg (TLL) II. (1963), pp. 7- 96.

Evolution du latin au français, TLL, II, 1-1964. pp. 17-98

HansWehr, Arabisches Wörterbuch für die Schriftsprache der Gegenwart, Münster, 1952.

K.Pike, Language in Relation to Theory of the structure of human behavior, Slendale, Calif, 1954-1960.

Léon Bercher, Lexique français-arabe , Alger, 1938.

M .Durand, Voyelle brèves et voyelles longues . Paris .1946.

La syllabe : ses définitions , sa nature.ORBIS.1954 .PP-527-533.

P .Delattre .Comparing the phonetics features of English, German , Spanish and Fench Heideberg .1965.

P.Rousselot, Principes de phonétique expérimentale, paris,1924.

Subtelny and Al . Multidimensional Analysis of bilabial Stop and nasal Consonants .Cineradiographic and Pressure flow Analysis .The Cleft Palate Journal,6, pp.263-289.

W Belardi , Sur l'aspect subjectif de la distinction entre voyelle et consonne (Annali dell-Istituo Univ.Napoli .1964 pp 149-165)

Warren.D.W, Aerodynamics in Speech Production, Contemporary issues in experimental Phonetics, LASS ,éd .Academis Press 1976 ,pp105-177.

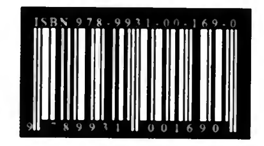
ZDMG = Zeichrift der deutschen Morgenländischen Gesellschaft.

فهرس الموضوعات



ولد بمدينة وهران، درس في مصر وفي بوردو وباريس. تحصل على التبريز من باريس ودكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة باريس –السوربون– كان أستاذا بجامعة الرباط سنة 1961م إلى سنة 1962م، وبجامعة الجزائر بعد ذلك، وصار مدير معهد العلوم اللسانية بالجزائر، ثم مدير مركز البحوث العلمية لترقية اللغة العربية، وعيّنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 2000م. وهو عضو في المجامع الآتية: دمشق وبغداد وعمان والقاهرة. ويشرف على مشروع الذخيرة الدولي.

هذه مجموعة من الدراسات تخص اللّسانيات العربية وما إليها في مجلدين. والكثير منها كان أصله بحثا قدمه صاحبه في مؤتمر علمي دولي مثل المؤتمرات الدورية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة وغيرها. وقد نشر كل هذا من سنة 1965م إلى سنة 2005م في دوريات علمية متخصصة. ومن أهم ما جاء من ذلك هي البحوث التي تعالج النظرية الخليلية الحديثة وهي النظرية التي يعتمد عليها في أيامنا هذه الكثير من الباحثين في بحوثهم في ميدان معين كالعلاج الآلي للنصوص العربية على الحاسوب وهذا يستلزم أن توسع دائرة البحوث في الحاسوبيات ويحتاج إلى وضع لغات للبرمجة تتجاوز ماهو موجود وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى علم تعليم العربية واصطناع الكلام المنطوق الآلي ومعالجة أمراض الكلام، إذ النظرية الخليلية تستجيب لما يتطلبه الحاسوب وتفرض على كل هذه القطاعات من البحث العلمي تصورا علميا أوسع وأكثر استيفاء للظواهر المختلفة. والمؤلف هو صاحب النظرية الخليلية الحديثة. وتطرقت بعض هذه البحوث إلى التراث اللغوي العلمي العربي وأعيد فيها النظر إلى الكثير من التصورات والأفكار الشائعة اليوم.


ISBN 978-9931-00-169-0

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية- الجزائر-
2012
Achevé d'imprimer sur les presses
ENAG, Réghaïa
-Algérie -
Bp 75 Z.I Réghaïa Tél (021) 84 85 98 / 84 86 11